

UNIVERSAL
LIBRARY

OU_232361

UNIVERSAL
LIBRARY

(* فهرست اطول لجلد الاول *)

الجاهل	٠٠	اما بعد	٠٧
فان كان خالي الذهن	٥٨	وسميته تلخيص المفتاح	١٣
وان كان مزردا	٥٨	مقدمة	١٤
وان كان نكرا	٥٩	الفصاحة	١٥
ويسمى الضرب الاول ابتدائيا	٦٢	والبلاغة	١٦
فيجعل غير السائل كالسائل	٦٣	فالتنافر	١٧
وغير الذكر كالمنكر	٦٤	والغرابية	١٩
والمعكر كغير المنكر	٦٥	والمخالفة	٢٠
ثم الاستناد منه حقيقة عقلية	٦٩	قبل ومن الكراهة في السمع	٢٠
ومنه مجاز عقلي	٧٢	وفي الكلام خلوصه	٢٢
وقولنا تأول	٧٥	اما في النظم	٢٤
واقسامه اربعة	٧٧	واما في الانتقال	٢٥
ولابده من قرينة لفظية كما	٧٨	قيل ومن كثرة التكرار	٢٧
او معنوية	٠٠	وفي المتكلم ملكة يقدر بها	٢٨
وصدوره من الموعظة	٧٩	والبلاغة في الكلام	٣٠
وانكره السكاكي	٨٠	وارتفاع شان الكلام	٣٢
احوال المسند اليه	٨٣	فقتضى الحال	٣٣
اما حذفه فللاحتراز عن العبث	٨٣	فالبلاغة راجعة الى اللفظ	٣٤
او اختيار تنبيه السامع	٨٤	ولها طرفان اعلى	٣٥
او عكسه	٨٥	واسفل	٣٦
واما ذكره فلكونه الخ	٨٦	وان البلاغة مر جمعها الى	٣٧
واما تعريفه فبالاضمار	٨٧	الاحتراز	٠٠
واصل الخطاب	٨٩	وما يحتز به عن الاول	٣٧
وبالعلمية	٨٩	وما يحتز به عن التعقيد	٣٨
وبالموصولة	٩٣	الفن الاول علم المعاني	٣٨
او تنبيه المخاطب على خطأ	٩٤	ويخصر في ثمانية ابواب	٤٢
او الائمة الى وجه	٩٥	والخبر لابده من مسند اليه	٤٤
او شان غيره	٩٦	ومسند	٠٠
وبالاشارة	٩٦	وكل من الاستناد والتعلق	٤٤
او التعريض بعبارة السامع	٩٧	اما بقصر	٠٠
او بيان حاله	٩٧	والكلام البالغ اما زائد	٤٥
او تحقيره بالقرب	٩٨	تنبيه	٤٦
او تعظيمه بالبعد	٩٨	صدق الخبر مطابقه للواقع	٤٦
او للتنبيه عند تعقيب المشار	٩٨	وقيل مطابقه لاعتقاد المخبر	٤٨
اليه	٠٠	احوال الاستناد الخبري	٥٢
وباللام للاشارة	٩٩	وقد ينزل العالم بهما معزلة	٥٦

١٠٠	اولى نفس الحقيقة	١٥٥	التفاتا
١٠١	وقد يأتي الواحد	١٥٤	والمشهور ان الالتفات هو
١٠٢	وقد يفيد الاستعراق	١٥٥	التعبير عن معنى بطريق من الثلاثة
١٠٣	واستعراق المفرد اشمل	١٥٥	بعد التعبير عنه باخر منها
١٠٧	والاضافة	١٥٧	وقد يختص موافقه بلطائفه
١٠٨	واما تنكيره فللافراد	١٥٨	ومن خلاف المقضى تاتي مخاطب
١٠٩	ومن تنكير غيره	١٥٩	بغير ما يترقب
١١٠	واما وكفه فلكونه مبناله	١٥٩	او السائل بغير ما يتطلب
١١٥	وانما يركب فلا تقرير	١٥٩	ومنه التعبير عن المستقبل بالفظ الماضي
١١٨	واما ياتيه فلا يشاهد	١٦٠	ومنه القلب
١٢٠	واما الابدال منه فلزيادة التقرير	١٦١	احوال المسند اما تركه فلما مر
١٢٢	واما العطف فلتنصيل المسند اليه	١٦٤	ولا بد من قرينة
١٢٦	واما الفصل فللتخصيصه بالمسند	١٦٧	واما ذكره فلما مر
١٢٧	واما تقديمه فلكون ذكره اهم	١٦٨	واما افراده فلكونه غير سبب
١٢٨	واما تمكن الخبر	١٧٠	واما كونه فعلا فلا يقيده باحد
١٢٩	واما مجهول المسره	١٧٠	الازمنة الثلاثة
١٢٩	واما لا يهام انه لا يزول عن المخاطر	١٧٢	واما كونه اسما فلا فائدة عدم مها
١٣٦	وقد يأتي لتندر الحكم	١٧٣	واما تنقيد الفعل بمفعول ونحوه
١٣٧	وان بنى الفعل على منكر	١٧٤	واما تركه فلما نفع منهما
١٣٨	ووافقه السكاكي	١٧٤	واما تنقيده بالشرط
١٣٨	واستثنى المنكر	١٧٧	ولهذا انكرت
١٣٩	ثم قال بشرطه ان لا يمنع	١٧٨	او تنزيهه
١٣٩	من التخصيص مانع	١٧٨	او التوبيخ
١٣٩	وان قد صرح الائمة بتخصيصه	١٧٩	او تغليب غير المنتصف به على
١٤٢	ومما ترى تقديمه كاللازم	١٨٢	المنتصف
١٤٣	قبل وقد يقدم	١٨٢	ولا يخالف ذلك افظا الالكتبة
١٤٣	وذلك لللا يلزم ترجيح التأكيده على	١٨٢	كابر از غير الحاصل
١٤٤	التأسيس	١٨٣	او التفاضل
١٤٤	بحث كاحد كل	١٨٥	او للشرط في الماضي
١٤٨	واما أخيره فلاقتضاه المقام	١٨٨	لقصد الاستمرار
١٤٩	وقد يخرج الكلام على خلافه	١٩٠	او لاستحضار الصورة
١٥١	وقد يعكس فان كان اسم اشارة	١٩٠	واما تنكيره فلا رادة عدم الحاضر
١٥١	فلاكمال العناية	١٩١	والعهد
١٥١	او التهكم بالسامع	١٩١	او للتخفيف
١٥٢	او انطال الزوع في ضمير السامع	١٩١	او للتخفيف
١٥٢	او الاستعطف	١٩١	واما تخصيصه بالاضافة
١٥٣	واما عن النقل عند علماء المعاني	١٩١	او الوصف فلكون الفائدة آتم

١٩٢	واما تركد فظا هر مما سبقه	٢٢٣	وفي الباقية النص على المثبت فقط
١٩٢	واما تعريفه فلا فائدة السامع حكما	٢٢٦	وقد ينزل المعلوم منزلة المجهول
١٩٦	واما كونه جملة فالتقوى	٢٧٨	وقد ينزل المجهول منزلة المعلوم
١٩٧	اول كونه سببا كما مر	٢٩٢	ثم القصر كما يقع بين البتدأ والخبر كما
١٩٨	واما تأخيرها فلان ذكر المسند اليه اهم		يقع بين الفعل والفعل
١٩٨	واما تقديمه فلتخصيصه بالمسند اليه	٢٣١	الانشاء ان كان طلبيا استدعى مطلوبا
١٩٩	او التنبيه	٢٣٢	وانواعه كثيرة ومنها التثني وقد يتثنى
٢٠٠	او التفاضل او التشويق		بهل
٢٠٠	تنبيه	٢٣٣	والخصم بين
٢٠١	احوال متعلقات الفعل	٢٣٣	وقد يتثنى بلعل
٢٠٢	وهو ضربان	٢٣٤	ومنها الاستفهام
٢٠٥	ثم الحذف اما للبيان بعد الابهام	٢٣٥	فالهمزة لطب التصديق او التصور
٢٠٦	واما لدفع توهم ارادة غير المراد	٢٣٧	وهل لطب التصديق غيب
٢٠٧	واما للتعميم مع الاختصار	٢٣٩	وهي قسمان بسيطة الخ ومركبة الخ
٢٠٨	واما لجرد الاختصار	٢٤١	وقال السكاكي يسئل بما عن الجنس
٢٠٨	واما لاستهجان ذكره	٢٤١	او عن الوصف
٢٠٨	واما لتكئة اخرى	٢٤١	وبمن عن الجنس ذوى العلم
٢١١	وتقديم بعض معمولاته على بعض	٢٤١	وباسم العدد
٢١٣	القصر حقيقي وغير حقيقي	٢٤٢	ويكيف عن الحال وبان عن المكان الخ
٢١٤	وكل منها نوعان	٢٤٢	ثم ان هذه الكلمات كثير ما تستعمل في
٢١٥	وقد يقصده المبالغة		غير الاستفهام
٢١٧	وشرط قصر الموصوف على	٢٤٥	والانكار الفعل صورة اخرى
	الصفة	٢٤٦	والانكار اما للتوبيخ
٢١٨	وللقصر طرق منها العطف	٢٤٦	او للتكذيب
٢١٩	ومنها النفي والاستثناء	٢٤٦	ومنها الامر
٢١٩	ومنها انما	٢٤٩	ومنها التهي
٢٢٢	ومنها التقديم	٢٤٩	وقد يستعمل في طلب غير الكف
٢٢٢	وهذه الطرق تختلف من وجوه	٢٥٠	وهذه الاربعة يجوز تقدير الشرط بعدها
٢٢٣	والاصل في الاول النص على المثبت	٢٥١	ومنها العرض
	والنفي	٢٥٢	ومنها النداء

فريد الزمان
علامة العصر عصام الدينك علم معابدن تصنيف وتأليف
الديبكي شرح التلخيص اطول اسميه مسمى
اولان كتابك طبع وتمثيلنى حاوى
نسخه سيدر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله على كل حال * كاستوعب مزايا الافضل * ويستجلب خواص الاقبال * ويتسبب
بالافتتاح به ختم كل امر ذي بال * والشكر لمن شئ * التعم المنزه عن المثال * على حسب
ما يقتضيه شواهد النوال * والصلوة والسلام على من بيده مفتاح الجنان ومصباح الجنان *
وكشف طرق الحق باوضح بيان * اللسان الذي بلسانه تلخيص خبر الاديان * وبيناته اوضح
افضل ملل الانسان * محمد المبعوث من اشرف قبائل بني عدنان * وعلى آله واصحابه الذين
كان الدنيا عندهم اخصر من كل مختصر * وكانوا ما كانوا فيها غرباء بل كالختصر *
فوصلوا بالقص من لذاته الى عيشة ابدية اطيب * وفازوا الكمال الانقطاع عنها بكمال الاتصال
الى حيوة سرمدية اعذب * اللهم اجعل اوجز صلالة عليهم اطول من كل مطنب * واجعل لهم
في قلوب المؤمنين محبوب بين لا يساوي حبه حب كل احب * (وبعد) فيقول المفتقر الى الله اغني
* ابراهيم بن محمد بن عمر بن شاه الاسفرائيني * ان افضل ما ينسك به في تحصيل الكمال * وامثل
ما يتوسل به الى نيل خير الآمال * واعز ما ينصم به للترقي الى ذروة الجلال * قول على آل النبي
خير اك * لا تنظر الى من قال * وانظر الى ما قال * وكيف لا وهو قاطع ربة التقليد * الذي
ابتلى صاحبه باضيق تقييد * وبعد عن الحق الصريح غاية التعبد * ولولا التقليد لما
حرم عن معرفة الحق واحد من الجاهلين * ولما سمع منهم ماسمعا بهذا في آياتنا الاولين
* من شاء ربه ان يكون العالم النقي * وفقه بفقته الحكمة ضالة المؤمن * وجهه ملزم ما
ان يأخذ ما صفا ويدع ما كدر * ولا يفرق في مقام الانتفاع بين البحر والجدول والنهر *
وعرفه ان انحطأ من لوازم البشر * وانه لا يكون بغير الوحي في مقعد محض الصدق
ومستقر * ولا تظنك مرتبا في الصبح ان كنت بصيرا * عارفا بكرمه لو كان من عند غير الله
لوجدوا فيه اختلافا كثيرا * الحمد لله الذي هدانا لهذا في عنقوان اوانى حتى مارضيت
بالتقليد احدا * وما قعت الا بالتحقيق * عمدا * الى ان جنيت من هذه الجنة ما جنيت * فلم جمع
كثير منه في شرح التلخيص هذا سميت * وبواضح تقرير رواي الخ تحرير املت * ولسانك
مناهج الحق بعين التحقيق اهديت * ولم اخف ان اشرح كتابا قد صرفت غاية همتي
في شرح كل باب فيه من الابواب * جم غفير من فحول اصحاب العقول * وقوم عظيم

من عظماء ارباب الالباب * سبي العالم الرباني * استاذ الفضلاء العلامة التفتازاني * والمحقق
الحقاني * قدوة العلماء الشريفة الجرجاني * روح الله روحهما * ورزقنا غوفا وهما وصوبو حهما
* كبر وقبض الصعد * لا يحيط به قبض احد * وليس له حد * ولا يعرف له امد * ولذلك
ترى معي من بعد هم من مواهبه في هذا الكتاب ما يكاد يتحير فيه نواظر بصائر ارباب
الذكاء * حيث زاد اى زيادة على ما امتلاء به اذهار التأخرين واجلة القدماء جاء
بحمد الله تعالى عقدا مشتملا * على فراث اللآلى * لكل لفظ منه لفظ درر المعاني العوالي
* في ارادات اذهان اذكياه الفضلاء الاعلى * وفي كل حرف منه للقلب العالى * فرح
في اصطيد اصناف المعالي * وكل نقطة منه نقطة نفيسة لارباب الهمم العوالي * ظلوه
مطاهر ازهار التحقيق * وبواطنه مواطن انوار التدقيق * فلا غرو ان تجهد
في اكتسابها بفكر عميق * يا ناظر الى قلة بضاعتي * وتصور بعيني * لا تمن مستعجلا
لهذا النشو والثناء * فلذلك فضل الله يؤتيه من يشاء * فسأل من الله ان يجعله معيا
للطلبة في فهم دقائق كتابه * وظهيرا للاجلة في علم حقايق خطابه وذخرا لهذا
العاجز الذليل * يوم لا ينفع مال ولا بنون * وعلم بورا له اجر غير ممنون * انه المنعم لكافة
الربا بعامه العطايا * وخاصة الصغايا (قال) المصنف رحمه الله (بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله) الحمد هو الثناء على الجليل الصادر بالاختيار على غايه الاشهار * والصادر
عن الختار نعمة كانت وغيرها والشكر هو الايمان بما يفيد التعظيم على النعمة بسوء كان ثناء
او غيره فبينهما عموم من وجه حيث يجتمعان في ثناء النعمة ويفارق الاول الثاني في ثناء على
الفضيلة ويفارقه الثاني فيما سوى الثناء بما يفعل بالاركان والجنان * لافادة التعظيم
للمنان * اذا تمهد هذا فقول افتح كتابه هذا بالبسملة التي الافتتاح بها اجل افتتاح
باسم الله تعالى * ثم بالحمد البالغ اعلى درجات الكمال * من القول الدال على انه تعالى
مالك لجميع الحمد بالاستقلال * فحمد غيره كالعارية على نحو وجبانه من الفضائل
والافضال * اذ الكل منه واليه * وليس اغفره الا مظهر بآيات يدين به * اقتداء بالكلام المجيد
للعالم المجيد * وهربا عما جاء به السنة الشهورة لتاركهما من الوعيد * وادام الحق شئ من النعم
التي يذكرها هذا المختصر استبقاء للعتيد * واستيفاء للزيد * واختار قوله الحمد للجملة موافقا
للمتزل على قوله الشكر لله رب الناس تحسنا للبيان بدفع الاقتباس * وتبيننا
لاختصاصهما * اذا اختص الحمد لاختصاص موجب وجب اختصاص الشكر من غير
الانعكاس * واختاره على المدح تنبيه على انه تعالى هو الفاعل المختار على ما عليه ارباب
الملل الاخيار * ولا يشكل الحمد على صفاته تعالى لانها مستندة الى المختار * وان لبست بالاختيار *
او منزلة منزلة الاختيارى * لاستقلال الذات فيها من غير مدخلة شئ من الاغيار
* ونصب الكتابة علامة على افتتاحه باقية على مديد من صفحة الدهر الغير المشاهي
* اذا تعين باسم الله * والافتتاح بحمده اجل منقبة بها الرجل يباهي * واجلة انما الدين *
واليقين بضاهي * ومع كون تلك الكتابة تلك العلامة على الحمد المجيد * شكر عظيم لا يخفى
على شاكر رشيد * لانه فعل نبوي عن تعظيم النعم * وتعبد الكرم الملمم * وجعلهما
جزأ من الكتاب الذي هو العبارات المفيدة للمقاصد المكتوبة بين الدفتين على ما هو
المختار وهو نقوش الكتابة على احتمال ما تمام للاقتداء بالكلام * وانما للذكر الفهم
* ان الحمد والبسملة ايضا كسائر ما بين الدفتين * في ايجاب الحمد فبغير كل ذى منة
عن اداء محامده بل شمة ولا يريك في ما الغيت مما الغيت عليك انه منى على جعل اللام

يعني المشهور ان الجليل الاختيارى
هو الصادر بالاختيار وقال بعض
التأخرين معناه الصادر عن
المختار وان لم يكن مختارا فيه
س

في الحمد لام الاستغراق وقد جعله العلامة الزمخشري علامة تعريف الجنس ولا يوثق به لانه صرح بان في هذا النظم دلالة على اختصاص الحمد به تعالى فهو لا يتحاشى عن افادة الاختصاص وان يتحاشى فبناء على قاعدة الاعتزال من ان العباد هم الخالقون لافعالهم فالحمد على افعالهم ليس حمدا له تعالى ونحن معاشر اهل السنة ونخالقهم بناء على ان لا يؤثر الا الله فالحمد ترجع اليه ولا تتعاقى في الحقيقة بما سواه على انه قيل انما جعل التعريف للجنس دون الاستغراق من موجبات القرائن كما سيحقق في بحث التعريف للجنس دون الاستغراق اما لبيان ان مدلول اللام هو الجنس والاستغراق من موجبات القرائن كما سيحقق في بحث التعريف واما لاختيار اثبات اختصاص الافراد فيجعل اختصاص الجنس كناية عنه لانه ابلغ * وما قدمناه لك من ان جملة الحمد قول ذال على ما كتبه تعالى بجميع المحامد لا ينافي ساوكل طريق الكناية وليس بالهرج في اختيار التصريح (والله) كالرجح مختص بواجب الوجود لم يطلق على غيره فيما بين المتدين وغيرهم الا ان الله اسم هو قسم من العلم والرحن صفة وقد اشتهر الذات في ضمن اسم الله بالانصاف بجميع صفات الكمال * كالكامل بالوجود في ضمن هذا الاسم فهو يدل على جميع الصفات على سبيل الاجال * ففي ذكره للعدد ٧ من يد الاكمل * فلهمذا اخير من بين الاسماء الحسنى الماثورة فان شيئا منها لا دلالة له عليه والمنصف بجميع صفات الكمال * وما له من النظائر والامثال * كالكامل من كل وجه ليست من الاسماء الماثورة على انه لو قيل الحمد للخالق او الرازق او غير ذلك لارهم ان علة ثبوت جميع المحامد له هي الصفة المخصوصة قال الشارح المحقق (قال) الحمد لله تنبيهها على الاستحقاق الذاتي اى الاستحقاق الغير المختص بوصف دون وصف ثم تعرض للانعام بعد الدلالة على استحقاق الذات تنبيهها على تحقق الاستحقاقين وفيه نظر لان التنبيه على الاستحقاق الذاتي لا يحصل بتعليق الحمد باسم العلم لانه لا يدل على علة الوصف ولو سلم فاستحقاق جميع المحامد واختصاص جنس الحمد به لا يكون باعتبار كل وصف حتى لا يختص الاستحقاق بوصف دون وصف بل ذلك الاستحقاق بالنظر الى جميع الاوصاف وانما الاستحقاق الذاتي لثبوت جنس الحمد فانه ثابت بالنظر الى اى وصف كان على ان تعليق الحمد بلفظ الله لو افاد الاستحقاق الذاتي انما يفيد لان كل وصفه لوجب استحقاق الحمد فيفيد الاستحقاق الوصفي ايضا فلا يستدعى التنبيه عليه ذكر الوصف الخاص * وايضا ليس تعليق الحمد بالذات كتعليقه بالانعام على ما يدل عليه كلامه * فان العلية المستفادة من التعليق باسم الذات هو علية الوصف لثبوت الحمد لله والعية المستفادة من التعليق بالانعام علية الانعام لانشاء الحمد اذ لو كان علة لثبوت الحمد له تعالى لكان المعنى ان جميع المحامد ثابتة لله تعالى لاجل الانعام ولا يخفى عدم صحته وتحقق ذلك ان العلل المذكورة بعد الانشاءات قد تكون علة للانشاء وقد تكون علة لما يتعلق به الانشاء فعلى الاول انشاء معلل وعلى الثاني انشاء معلل وعلى الاول قوله على ما نعلم من جملة الحمودية وعلى الثاني خارج عنه محمود عليه وبهذا ظهرا لانتفاي بين جعل الانعام علة للحمد وجعله غير مختص بوصف دون وصف فنقول تعرض للانعام لان الداعي الى الحمد تأليف هذا المختصر الذى هو من آثار الانعام وقدم الحمد لانه مستند اليه في الحال وعامل في قوله الله في الاصل لان اصله حمد الله وهو من المصادر السادة مسد الافعال عدل الى الرفع للدلالة على الدوام والثبات في رتبته انتقادم حالا ومالا وليكون اقتباسا

٧ الحمد انقول الدال على
الوصف الجميل

على ما مر واما ما أخبر الله في الكلام القديم فليستصل بما ذكره بعده مما يتعلق به قال الشارح
وقدم الحمد لاقتضاء المقام من يد اهتمام به وان كان ذكر الله اهم في نفسه واورد عليه ان الحمد
مجموع قول القائل الحمد لله ولا اختصاص بالحمد لكلمة الحمد بل جزأ الجملة متساوية النسبة الى
الحمد ويمكن ان يدفع بان الحمد اختصاصا غير الجزئية باعتبار صدق مفهومه على هذا الجذ
(على ما نعلم) تمايل لانشاء الحمد وعلى تعليلية كافي قوله تعالى ولكبروا الله على ما هداكم
اي لما هداكم وما حربية مصدرية لاسمية موصولة او موصوفة اما نفاظ فلا حياج لاسمية
الى تقدير العائد في المعطوف بتكلف اي وعلم به من البيان ما لم نعلم فيكون من البيان بيان
ما لم نعلم ويكون ما علم به عبارة عما يتوقف عليه التعليم من الشعور وغيره او وعلمه من البيان
وقت عدم العلم بان يكون ما لم نعلم مصدرا حزيا لالاحتياج في المعطوف هو عليه الى
التقدير كما ذكره الشارح المحقق لان احتياج انعم الى التقدير او التزويل منزلة الا لازم لا يتدفع
بجعل ما مصدرية وما ذكره الشارح ايضا ان التقدير في المعطوف متذرر لكون ما لم نعلم
مفعوله وجعله بدلا من الضمير تعسف وكذا جعله خبر متبدا محذوف او مفعول اعني فذ هول
بما ذكرناه واما معنى فلان الحمد على ما قام بالنعم يمكن من الحمد على ما يتعلق به ما قام به
من نفس النعم اما لان دعوة النعمة الى حمد النعم لارتباطها به بواسطة الانعام بخلاف
الانعام فانه مرتبط به بنفسه واما لانه ادخل في الاخلاص لان النظر في النعمة على وصوله
الى العبد بخلاف الانعام فان النظر فيه على احضار كمال المحمود والتجريد انظر عن شوب
الالتفات الى ما يصل اليه والمبالغة في قصر النظر على الكمال لم يتعرض للنعم به ثم بعد
الحمد على الانعام اراد الحمد على ما هو مدار الحمد من البيان تنديها على ان الحمد ايضا مما
يوجب الحمد لما يشغل عليه من جلائل النعم فلا يكون الخروج عن عهده مقد ورافع لطف
على انعم ما اندرج تحته فقال (وعلم من البيان ما لم نعلم) وطريق عطف الخاص على
العام تنديها على فضله على ما عدها من الانعام واراد بما لم نعلم ما لم نعلم بوجه من الوجوه
وذلك التعليم لا يتأتى الا من الله فان العلم انما يعلم بوجه ما ما نعلم بوجه اخر فلا يكون ذكره
تطويلا وويل ان المراد ما لم يكن نعلم اخذا من قوله تعالى وعلمك ما لم تكن تعلم اي ما لم نفهم جوابا
ما نعلم به ودفع التطويل لا يتم بمجرد اثبات فائدة رعاية السميع كاقيل او فائدة صنعة الطباقي
ورعاية تناسب الاشتقاق لان هذه محسنات بديعية ولا بد لدفع التطويل مما يدخل في اصل
البلاغة وقوله من البيان ما لم نعلم قدم عليه لرعاية السميع وفيه ترك رعاية جانب المعنى لرعاية
جانب اللفظ اذ حق البيان ان تأخر عن المهم ليمكن بالبيان في النفس فضل يمكن ولا يرد ان رعاية
السميع لا تقتضي تقديم البيان اذ يمكن بان يقال وما لم نعلم من البيان علم لان فيه ايضا تأخير
الفعل على خلاف الاصل وايها م ان ما لم نعلم هو المحمود عليه ولا يفتى حسن
البيان وما فيه من براعة الاستهلال ثم اتى بالصلوة تكبيلا للشكر اذ ورد في الشرع
من لم يشكر الناس لم يشكر الله واقضاء لما علس الله من جعل ذكره مقارنا ذكر نبيه في كلمة
التوحيد فقارن بين حمد الله وصلاح نبيه واطهارا الحاجة التي اليه مع انه افضل المخلوقات
ومظهر خوارق المعادات صيانة عن وقوع هذه الامة فيما وقع فيه النصارى فقل
(والصلوة) وهي من الله الرحمة وكلمة على متعلقة بالنزول اي الرحمة نازلة (على سيدنا)
اي سيد خير الامم والبشر والمخلوقات وعلى كل تقدير يفيد سيادة المبالغة في الحمادية
وهو اجد لجميع المخلوقات (محمد) اي من حمد كثيرا اشتق له من الحمد اسمان احد هما يفيد
المبالغة في الحمودية والاخر المبالغة في الحمادية وهو اجد واشتهر من بين الاسمين الاول

أكثر اشتهار وخمس به كلمة التوحيد لانه انسب بماله من مقام المحبوبة ووصفه بقوله (خير من نطق بالصواب) على المذهب الراجح من تفضيل خواص البشر على خواص الممالك والمراد بالصواب عند الخطاء فاما ان يراد به الصواب في التكلم وعدم الخطاء فيه فصاحبة وبلاغة وهو انسب بالمقام واما ان يراد به مطابقة النطق وبراءته عن الكذب وفيه مسألة خصمة النبي عن الكذب واختار الوصف به لانه مما وصف الله به الملائكة المقرين حيث قال وقال سواهم فضله ثانيا على الانبياء صريحا بقوله (وافضل من اوتي الحكمة وفصل الخطاب) يحتمل العطف على اوتي الحكمة فيكون جملة فعلية كما يحتمل العطف على الحكمة عطفت مفرد على مفرد وهو الحكمة ولم يتحاش من حديث لا تفضلوني على موسى ومن حديث لا تفضلوني على يونس بن متى لان المذهب انه افضل الانبياء وكل نهى ورد في الامايد عن تفضيله مؤول تكلف بطلب تأويله في شروح كتب الحديث واختار الانبياء على مره الحكمة ومن جاء بالحكمة تنبيه على انه من عند الله لان عند نفسه وترك القائل لانه متين والحكمة العدل والعلم والنبوة على ما في القاموس وفسرها الكشف بعلم الشرايع وفصل الخطاب بمعنى الخطاب الفاصل بين ما قصد به وغيره بكمال وضوح فيما قصده او الخطاب المفصول المتميز عن غيره بحيث لا يوثقه بكلام البشر لا يحاذيه فيكون اشارة الى المعجزة الباقية بعد الاشارة الى النبوة في وجه جمعا بين المدلول والدليل في وجه وبين العلم وحسن التعليم والتبليغ في وجه (وعلى) اعاد كلمة على ردا على الشبهة ان جمع الال مع الرسول في الصلاة بكلمة على لا يجوز ويجب ترك الفصل بينهما وبين الاله (آله) اصله اهل بديل اهل حض استعماله في الاشراف ومن له خطر بمعنى انه لا يستعمل الا من هو اهل الاشراف بحسب الدين او الدنيا قال صاحب الكشف ينافي تصغيره اختصاصه بالاشراف وكأنه يريد انه بعد الاختصاص لم يصغر لمنافاته بحسب الوضع للتحقير وما روى عن الكسائي انه سمع اعرابيا يقول اهل واهيل وال او ايل كان قبل التخصيص فاهيل ليس تصغيرا لان الال لال لا لال فعاترض به من ان الشرف بحسب ماضيف اليه لا ينافي التحقير بحسب نفسه وان التصغير يكون للتعظيم وما يمكن ان يورد من ان التصغير المقول الاصح ان يكون قبل التخصيص متدفع لانه تنبيه على عدم تصغير الاكل بعد التخصيص وبيان سره على ان التصغير يكون للتحقير الشيء في مفهوم ما صغر به فالرجل تحقير في الرجولية فتصغير الال يكون للتحقير في الالية فلا يناسب لفظ بقصده شرف الالية ويسمى الال بمعنى الاتباع فلوجل على اهل بيت النبي فالصلوة عليه وعلى الاصحاب لاداء حقوقهم علينا لانهم وسائط بيننا وبين الرسول وكان الرسول واسطة بيننا وبين الله تعالى ولواريد به الاتباع يكون اقتداء به عليه السلام في الدعاء الالهة فان امراته كان جل همتهم ويكون ذكر الاصحاب المشتمل على اهل البيت تخصيصا بعد التعميم لشرفهم (الاطهار) نفى الجبرهري كون الافعال جمع فاعل فلذا قال المشمل المشهور من قولهم احبها الله تعالى جماعة جنوا على الدار يهدمها هم الذين بنوها فانه يحرق جنتها بناتها فلذا قيل جمع طهر مصدرا مستعملا في الطاهر مبالغة لكن يتجه عليه انه ينافي مافي الكشف ان المرض في قوله تعالى حتى تكون حرصا او تكون من الهالكين يستوي فيه الواحد والجمع والذكر والمؤنث لكونه مصدرا وافي القاموس طهر كنصر وكرم فهو طاهر وطهر وطهيرا والجمع اطهار (وصحبا) هو في الاصل مصدر

كالصحاب بالكسر يستعملان في الرفقاء والمراد اصحاب الرسول وهم الذين طالت صحبتهم
 مع النبي مسلمين وقيل شرط الرواية وقيل هم مسلمون راوا النبي صلى الله عليه وسلم (الاخبار)
 في القاموس جمع خير مخففا ومشددا على وزن سيد بمعنى كثير الخير اوجع خير مشددا
 بمعنى كثير الخير في الدين والصلاح والخفف في الجمل واثر الحسن وكانه بهذا الاعتبار
 قال اشارح جمع خير اسم تفضيل وان كان بلايم وصف الاصحاب به ماروى عنه صلى الله عليه
 وسلم خير امتي قرني ثم الذين يلوفهم ثم الذين يلونهم لان خيرا لا يتغير في التأنيث والجمع
 والتثنية على ما في الصحاح وقال في القاموس اذا اردت التفضيل تقول فلان خيره الناس
 وفلان خيره الناس (اما) تفصيل مجمل سابق مع التأكيد لمضمون الجاء وقد يستعمل
 لمجرد التأكيد كذا في الرضى فهي هنا للتأكيد وتصحيح التفصيل هنا تحولات في التقدير
 خال عن التفصيل (بعد) اي بعد الحمد والصلاة هذا هو المشهور في هذا المقام ونظائره
 والحق بعد السجدة والحمد والصلاة والمقصود منه تذكير ابتداء تأليفه بهذه الامور
 المتبركة ليكون مع التبرك والتبني ان الشروع غير ذاهل عنها فيز يد في التين والتبرك
 والفضل لان ماسبق انشأت وما سأتى اخبار وتحقق كلمة اما وبعد اغنك عنه قطع
 مسالك معرفتها واعراب علم آخر عنه فلا يناسب قصد نحو ههنا (فلما كان) لما وقع
 امر لوقوع غيره بحيث يكون وقوع الثاني مع الاول معينة السبب مع السبب المقضى فيلزم
 من ذلك اتحاد زمانهما وهل الزمان مدلوله فيكون اسما كمتى ذهب اليه ابن السراج
 وابو علي وابن جني وجاعة ورده ابن حروف لصفحة لما اسلم دخل الجنة واجيب بانه مبنى على
 المباعدة وكلام سيويه يحتمل حيث قال لما لوقوع امر لوقوع غيره وانما يكون مثل
 لوفاته يحتمل القصد الى انه مثل لوفى المضى اوفى عدم العمل والقصد الى انه حرف وهذا
 مسلك يصعب فيه القطع وان جزم الشارح بكونه اسما وجعل كونه حرفا وهما وبالجملة
 يليه ماض محقق او مقدر لفظا او معنى وجوابه ايضا يكون ماضيا و بما يكون مقرونا بالفاء
 بالاتفاق واختلف في وقوعه جملة اسمية مقرونة بالفاء او اذا الفجائية وفعلا مضارعا
 وان شهد بالاكل القرآن (علم البلاغة) اي علم الغرض من تدوينه تحصيل البلاغة وهو علم
 المعاني الذي الغرض منه تحصيل ملكة تأدية المعاني الزائدة على اصل المراد على وجه
 الصواب وعلم البيان الذي الغرض منه تحصيل ملكة تأدية المعاني الواحد بطرق مختلفة
 على وجه الصواب واما ما سواهما مما يتوقف عليه البلاغة فالغرض من تدوينها تأدية اصل
 المبنى على وجه الصواب ولهذا يستوى فيه الخواص والعوام وكذا المراد بعلم توابعها علم دون
 لمعرفة توابع البلاغة فلا يراد انه لو اراد بعلم البلاغة العلم كان عطف وتوابعها عطف على جزء
 العلم او يكون ضمير توابعها جارعا الى جزء العلم وان اراد المركب الاضافي فان جعل بمعنى علم يتعلق
 بالبلاغة دخل فيه النحو والصرف ومتى التاخر وان اراد بعلمه مزيد اختصاص بالبلاغة فاقس
 له ضابط يقتضي دخول المعاني والبيان وخروج البواقي (من اجل العلوم قدرا) تميز اما من
 نسبة الاجل الى العلوم فيكون اصله ولما كان علم البلاغة وتوابعها من قدر اجل العلوم واما
 من نسبة الاجل الى علم البلاغة فيكون اصله ولما كان علم البلاغة وتوابعها من قدر
 اجل العلوم وعلى التقديرين لا بد من تقرير مضاف في علم البلاغة ومن تقدير معطوف عليه
 اي لما كان قدر علم البلاغة وسره من اجل قدر العلوم وادق سرها وليس لك ان تجعل
 قدرا تميزا عن نسبة الاجل الى فاعله المضمر ان كنت تستغنى عن التقدير اذا الاصل حينئذ

وليس لك ان تجعل قدرا عن نسبة
 الاجل الى فاعله المضمر وان كنت
 تستغنى عن التقدير او الاصل ح
 لما كان علم البلاغة وتوابعها
 من طائفة اجل قدرها من العلوم
 لانه يلزم عمل اسم التفضيل
 في لفظ من غير شرطه

لما كان علم البلاغة وتوابعها من طائفة اجل قدرها من العلوم لانه يلزم عمل اسم
التفضيل في الظاهر من غير شرط والقدر كالنفس والخيال المقدار (وادقها سرا) هو ما
يكنم اولب الشيء وانما جعل علم البلاغة وتوابعها من اجل العلوم قدرا لانه اراد تفضيل
كل واحد من افراد علم البلاغة وعلم توابعها وهي ثلاثة علم المعاني والبيان والبديع
فلا يصح جعل كل اجل جميع العلوم والالزم تفضيل الشيء على نفسه بل لابد من اعتبار الثلاثة
طائفة هي اجل العلوم وجعل كل واحد منها فبستفاد جعل كل اجل مما سوى الثلاثة
وحينئذ يتجه ان كلامها ليس اجل من شيء من اصول الشرع وفروعه فيجاب بان المراد
بالتفضل عليه العلوم العربية كما يتبادر من اطلاقها في كتب العربية وهذا هو الجواب
الحق وانما ما قاله الشارح المحقق من انه لا حاجة الى التخصيص لانه يجعله اجل العلوم بل
من طائفة هي اجل العلوم ولا يلزم منه كونه اجل من جميع ما سواه فبسته انه حينئذ يعلم
لهذا العلم درجة يعتد بها من يداعداد فيما بين العلوم العربية لانه يجوز ان لا يكون اجل
من شيء منها او لا يكون اجل الامن واحد منها وكذا ما قاله من ان هذا ادعاء منه وكل حزب
بالمديهم فحون فلا فرع به دعى ولا يبالي بخالفه الواقع فيه ان اهل الملة لا يبرحون بشيء
بحيث يدعون تفضيله على علم الدين على ان قوله لا حاجة الى التخصيص بشر بان الظاهر
الاطلاق وقد عرفت ان الظاهر من اطلاق ارباب العربية التخصيص وان الاستدلال عليه
يشعر بانه ليس ادعاء الا ان يقال انه صورة استدلال ترويجا للادعاء وحينئذ لا يناسب المنازعة
في مقدمات الدليل ولا يحمل دؤنة التوجيه لدفعها (اذ به يعرف) مباشرة مكنتي السابقة
فلا يراد ان العرب تعرف بالسليقة من غير علم البلاغة وتوابعها وقال الشارح اراد
الحصر الاضافي اى به يعرف لا بغيره من العلوم (دقائق العربية) اى اللغة انما هي العلوم
العربية (واسرارها) وهي ادق الدقائق والاسرار فيكون ادقها سرا وانما قدم
بيان كونه ادق العلوم سرا لان ما ذكره في بيان كونه اجل العلوم قدرا انما يكشف
بما ذكره في بيان كونه ادق العلوم سرا (و يكشف) على صيغة المجهول معطوف على يعرف
على صيغة المجهول مشارك له في الظرف المقدم اى به يكشف ولا يصح ان يكون على
صيغة المعلوم مستندا الى ضمير علم البلاغة فيكون في تقدير اذ يكشف علم البلاغة عن
وجوه الاعجاز اسرارها لانه وان يغنيك عن تصحيح الحصر للتقص بانكشف بالسليقة
والكشف بعلم الكلام فانه اثبت فيه اعجازه بالبلاغة لكنه يمنع عنه وجوب نصب الاستنار
حينئذ لتوقف مصلحة السمع على رفعه وحينئذ تصحیح الحصر اما بالنسبة الى السليقة فقد
عرفت واما بالنسبة الى الكلام فالاول بان المراد الحصر بالنسبة الى غيره من العلوم العربية
اذ حققتا ان الدعوى كونه اجلها لاجل جميع العلوم وانما بيان كشف الكلام لا يتم
بدون هذا العلم لان الاعجاز انما يعرف بالذوق المكتسب منه وليس مدركة الا الذوق
لكونه معجزا لا يعرف بالتحقيق الا بهذا العلم (عن وجوه الاعجاز) اى عن اسباب الاعجاز
وهو ما راعيه المتكلم في كلامه من المزايا والخصوصيات فبعرفة هذه الوجوه ورعايتها
يحصل ذوق يدرك به ان القرآن يخرج عن ان يتمكن البشر من الاتيان بمثلها فعرفة
الوجوه تحصل بالكشف عنها ومعرفة الاعجاز لا يمكن بالكشف عنه بل بالذوق
المكتسب من كثرة استعمال الوجوه المكشوفة بهذا العلم فلذا قال يكشف عن وجوه
الاعجاز ولم يقل عن الاعجاز فلا يراد انه ينساق ما ذكره المفتاح انه لا يمكن كشف القناع عن
الاعجاز بل مدركة الذوق ليس الا وما ذكرنا ما بصرح به صاحب المفتاح حيث يقول اعلم

ان شان الاعجاز امر غريب يدرك ولا يمكن وصفه كاستقامة الوزن تدرك ولا يمكن وصفها وكالملاحة ومدرك الاعجاز عندي هو الذوق ليس الاو طريق اكتساب الذوق طول خدمته هذين العليين نعم للبلاغة وجوه ثلثة ربما يسير امامها اللسان عنها لتجلى عليك وامانفس وجه الاعجاز فلا هذا والشارح للملم يفرق بين الكشف عن وجوه الاعجاز والكشف عنه حل الكشف على المعرفة دون الوصف ودفع الاشكال بان المراد بكشف معرفة الاعجاز وعدم امكان كشف المفتاح عن الاعجاز عدم امكان وصفه ومنهم من قال معنى قول المصنف انه يكشف بهذا العلم عن وجوه الاعجاز لواحيط بهذا العلم وحكم المفتاح بامتناع الكشف لامتناع الاطاحة ولا يتأني في وليس بشيء لانه لا يمكن وصف الاعجاز وبيانه للغير لانه ما لا يمكن معرفته الا بالذوق فلو كان من يوصف له صاحب هذا الذوق فهو مدركه بالذوق لا بالوصف والا فلا يدرك بالوصف على ان المقصود بيان جلالة العلم بجلالة غايته فاذا لم تحصل تلك الغاية لاحد فاية فائدة في بيان تلك الغاية له ثم هذا دليل على قوله اجل العلوم قدرا وجهات شرف العلوم ثلثة لا تعدوها في اعتبارهم شرف الموضوع وشرف المسائل لكونها تقنية وشرف الغاية فلا شرف للعلوم الظنية باعتبار المسائل اذا عرفت هذا فلنخص الاستدلال ان علم البلاغة يعرف به الاعجاز فهو اجل موضوعات عن سائر العلوم العربية واجل غاية * اما الاول فلانه باحث عن اللفظ العربي البالغ من حيث يتعلق به الاعجاز واللفظ العربي البالغ من هذه الحيدة اشرف من اللفظ العربي الاعرى عن هذه الحيدة وهو موضوع سائر العلوم العربية واما الثاني فلان غايته التصديق بجميع ما جاء به النبي على ما قيل او التصديق بان القرآن كلام الله وهو من اجل غاياته سائر العلوم العربية وبهذا ظهر ضعف ما قال الشارح المحقق من ان معلوم علم البلاغة ان القرآن معجزة وهذه وسيلة الى تصديق النبي عليه السلام في جميع ما جاء به ليقف بآثاره فيفساز بالسعادة الدنيوية والاخرية فيكون من اجل العلوم لكون معلوم من اجل المعلومات وغايته من اشرف الغايات لان معرفة ان القرآن معجزة غاية هذا العلم وليس منه ولا شرف لهذا العلم باعتبار مسائله لانه ظني (في نظم القرآن استارها) نظم القرآن تأليف كلاته مترقيم المعاني متناسقة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل بخلاف نظم الحروف فانه تواليها من غير اعتبار معنى يقتضيه حتى لو قيل مكان ضرب ربض لم يخل بنظم الحروف وليس الاعجاز بمجرد الانقاسط والالما كان للطايف العاملين مدخل فيه لانها لا تتعلق بنفس اللفظ فاذا اختار النظم على اللفظ ولان فيه استعارة لطيفة متضمنة تجعل كلمات القرآن كالدرر كذا في الشرح وفيه اولان النظم ليس مجرد تأليف كلاته على الوجه المذكور بل يكون تأليف اجزائها ايضا ولا يتم بدون تأليف جملة ايضا كذلك اذا نظم كلياته على كلام واحد يتعلق بكلامين او اكثر فالصواب والنظم تأليف اجزائه الخ والنظم يتحقق بمجرد ترتيب المعاني من غير تناسق الدلالات اذالم يكن في الكلام لفظ مجازي كما في سورة قل هو الله احد ونانبا انه لولا الداعي الى ذكر النظم لقل عن وجوه الاعجاز في القرآن اذلاداعي الى ذكر اللفظ فالداعي ليس لترجمته على اللفظ بل لترجيح ذكره على تركه (وكان القسم الثالث من مفتاح العلوم) سمي كتاب مفتاح العلوم لانه مفتاح للعلوم التسعة التي اشتمل عليها من الصرف والنحو والاشتقاق والمعاني والبيان والبدع والقوافي والعروض والمنطق اولانه مفتاح للعلوم كلها لانه يورث الناظر فيه قوة يتمكن بها من تحصيل

كان الاولى وامانفس الاعجاز
فلا وكان ذكر الوجه ههنا
الشارح الى جعل وجوه الاعجاز
عين الاعجاز وتوجيها ن مراد
المفتاح موجه الاعجاز وجه به
صار الكلام معجزا ومراد المصنف
بوجوه الاعجاز وجوه يقتضي
رعايتها لحصول ذوق مدرك
الاعجاز

المقصود اما الاستدلال للوجود
فيكون من مقابلة الجمع بالجمع
وتوزيع الاحاد على الاحاد
واما الاستدلال وجهه فبالمبالغة
في خفاء الوجوه واعلاء كقدر
كتأليف صورة الماضي مع المادة
في معنى المنقول وعكسه وتأليف
صورة اسم الفاعل في المعنى
الماضي والاستقبال

تلك العلوم وجعلها مفتاحا لها اشارة الى ان فيض العلم من افيض الوهاب والكتاب
 ليس الانتم باب فيضه لاول الالباب (الذي صنفه الفاضل العلامة ابو يعقوب يوسف
 السكاكي رحمه الله بغير انه) في التعبير عن جعله مغفورا بنعمته بالغفران اشارة لطيفة
 الى تشبيهه بالسيف القاطع في حدة القريحة (اعظم) خبر كان والعظيم فوق الكبير شيء
 كان مقابلته اعنى المقبردون الصغيرا الذي يقال الكبير صرح به الزمخشري في تفسير
 ولهم عذاب عظيم (ماصنف فيه من الكتب المشهورة) بيان لفاعل صنف
 وفي ذلك البيان مزيد بالغلة في نفعه اذا اشتهار لا يكون الا لنفع وصيانة عن نهمة
 الكذب اذ دعوى الاطلاع على جميع ما صنف فيه ودعوى اثبات النفع العظيم بجميع ما صنف
 فيه بعيدة عن مظنة التصديق وانما جعلنا البيان للضمر دون ما كافي للشرح لان البيان
 حال من المبين وما صنف مضاف اليه وابس فاعلا ولا مفعولا لكن في مقارنته زمان
 الاشتهار لزمان التصنيف نظري يحوج دفعه الى تكلف وجعل القسم الثالث كتابا وهو
 بعض من الكتاب ايضا يستدعي تكلفا (نفع) لا بد من اعتبار مضاف اى لما كان نفع
 القسم الثالث اعظم منافع ما صنف فيه فنفعها اما يتميز عن نسبة كان الى القسم الثالث
 فتقدير المضاف في ما صنف فيه واما عن نسبة اعظم الى ما صنف فيه فتقديره في القسم
 الثالث وكانه مراد الشارح حيث قال يتميز من اعظم وجعله غير اعنى المشهورة بعيدون
 كانت اقرب اى المشهورة نفعها وبين كونه اعظم نفعها بكونه جامعا لثلاثة امور كل منها
 مشتمل على عظم نفع لا يسلك من الثلاثة كما يشعر به كلام الشارح حيث جعل قوله وانمها
 تحريرا وقوله واكثرها للاصول جمعا في تقدير وكونه اكثرها للاصول جمعا اما كون
 حسن الترتيب سببا اعظم النفع فلانه لما حسن الترتيب يوجد كل مقصد في محله فلا يفوت
 الطالب واما كون تمام التحرير سببا فلانه اذا خلعت الزوائد وما لا نفع فيه لم يكن للنظر
 فيه تضيق وقت ويكون خالص النفع في عظم نفعه واما كون كثرة الجمع للاصول سببا فظاهر
 واعلم ان قوله وكان القسم الثالث الى قوله نفعها فقرة يعادلها قوله (لكونها احسنها
 ترتيبا وانمها تحريرا واكثرها للاصول جمعا) فقد بعد من قال الاولى ان يقول اعظم
 ما صنف فيه من الكتب المشهورة نفعه لكونه اكثرها للاصول جمعا ليكون كلاما مسمعا
 ويكون قوله لكونه احسنها ترتيبا وانمها تحريرا مشتملا على صنعة الموازنة والترتيب
 جعل كل شيء من المجموع في مرتبة والتحرير جعل الشيء حرا استعير لاختزال خلاصة
 وانما هارها فان الكلام يقتصر على الخلاصة منزعه عن ذل الاشتغال على الحشو
 فكانه حرر التحرير وكون الكتاب اتم تحريرا عبارة عن كون اجزائه المحررة اكثر من
 محررات اخر فلا يردان التحرير لا يتجماع الاشتغال على الحشو فلا تصور فيه نقصان
 حتى يجعل محررا اتم تحريرا من اخر لان الكلام للمحرر لا يتجماع الاشتغال على الحشو بخلاف
 الكتاب المحرر فانه عبارة عما حرر فيه شيء ومن لم يفرق بين الكتاب المحرر والكلام المحرر
 فسر اتم تحريرا باقرب الى التمام وقوله لكونه احسنها ترتيبا وانمها تحريرا في تقدير لكون
 ترتيبه وتحريره احسنها ترتيبا اى احسن ترتيبات الكتب وانمها تحريرا اى اتم تحريرات
 الكتب في الكلام حذف مضاف ومعطوف وقد فصل مثله فاجل معرفته وجميع الاصول
 مقدم على الترتيب الا انه اخره رعاية السمع والمراد بالاصول اما الشواهد لانها اصل القواعد
 واما القواعد لان الاصل جاء مرادفا للقاعدة وقوله للاصول متعلق بجمعا قد روي وفسر بجمعا
 على نحو وان احد من المشركين استجارك ففعله جمعا عطف بيان للتبيين المحذوف وذلك

سمى تأليف الكتاب تصنفا لان
 التعريف يجعل المسائل تصنفا
 صنفا

لان التحاكم يجوز تقديم معمول المصدر عليه لانهم جعلوا عمله لتأويله بان مع الفعل ومعموله
فعل ان لا يتقدم عليه لان ان ومدخوله كحرف كلة شرط الترتيب فيها فكما لا يجوز تقديم
بعض حروف الكلبة على بعض لا يجوز تقديم شيء من مدخول ان عليه ولذا اولوا كل
معمول مقدم على المصدر بانه معمول ما يفسره المصدر وفيه انه تكلف جدا مع ضعف الداعي
اليه لوجهين الاول ما قال المحقق الرضى ان الايمان المؤل بالشيء حكمه حكم المأول به مطلقا
ويؤيد بان مع الفعل لا بد له من فاعل ولا يخلو عن الدلالة على زمان والثاني ما ذكره
الشراح المحقق الا انهم ان المصدر عند العمل في الظرف يحتاج الى جعله في أوّل
ان مع الفعل لان الظرف يكفيه راجحة الفعل لان له شانا ليس لغيره لتزله للشيء منزلة نفسه
لوقوعه فيه وعدم انفكاكه عنه ولهذا اتسع في الظروف ما لم يتسع في غيرها لكن فيما قاله
الرضي نظر لان تأويل المصدر بان مع الفعل ليصلح للعمل بتضمنه الفعل فيجب ان يكون
حكمه في العمل حكم هذا الفعل او دونه ولا يثبت له عمل لا يمكن هذا الفعل منه فالحق جواز
تقديم الظرف على عامه المصدر كما جوزه الرضى وان لم يكن لما جوزه فأمل لكن في كون
قوله للاصول ظرفا نظرا لانه مفعول به زيد فيه اللام تقوية للعمل (ولكن) بوجه ان المذكور
بعده لدفع توهم نشأ عن السابق لان وصف القسم الثالث بما وصف بوجه انه مصون
عن العيوب وليس كذلك بل المذكور تمته الشرط اذ سبب تأليف مختصر يتضمن ما فيه
من القواعد ويشتمل على ما يحتاج اليه من الامثلة والشواهد امور ثلثة كون علم البلاغة
وتوابعها موصوفة بما وصف به وكون القسم الثالث كما وصف وكونه غير مصون عن
الامور المذكورة بالا وضوح (كان غير مصون) اي غير خال عبر عن عدم الخلو بعدم
الصيانة تنبها على جلالة قدر السكائي واشعارا بان اشتمال القسم الثالث على الحشو
والتطويل والتعقيد لم يكن العجز بل لمساخنة وعدم احتياطة عن الحشو هو فضل الكلام
على مافي القاموس والتطويل وهو جعل الكلام مطولا بذكر فضل فيه فالحشو لغو في
الكلام والتطويل عيب يحدث في الكلام المقيد بذكر الحشو فيه وفرق اخر بينهما
بحسب الاصطلاح سييء لكننا جعلناهما على اللغة لان مبنى الخطب على الاوضاع
اللفظية لانه خطاب قبل معرفة الاصطلاح والشروع في تحصيله (والتعقيد) وهو كون
الكلام مغلفا بيسر تحصيل معناه (قابلا للاختصار) لما فيه من التطويل والفرق بين
الاختصار والايضاح والتجريد يعنى الاختصار مقبولا والاخر بنحونا الجاهل غير
ظاهر ولواريد بالتطويل جعل الكلام مطولا من غير اشتمال على الحشو مع اداء امكان
اذ المقصود بالتقصير منه واضح فلم يكن فيه مؤاخذا لا بترك الاولى يكون لتخصيص الافتقار
بالايضاح والتجريد وجه (مفتقرا الى الايضاح) الاطفا الى التلخيص (والتجريد) لما
فيه من الحشو اخره مع تعلقه باول ما ذكره للمحافظة على السمع (الفت مختصرا) جواب
لما سألنا عن السبب عن الشرط المذكور تأليف كتاب في المعاني والبيان والبدع يتضمن ما فيه
خاليا عن عيوبه اذ كمال هذه العلوم يقتضى تأليف كتاب فيها وكمال المفتاح واشتماله على
عبوه يقتضى تضمين ذلك الكتاب ما فيه خاليا عن العيوب فلذا قال الفت مختصرا ولم يقل
اختصرته والقول بان اختصرته اخصر منه وهم لانه لو قال اختصرته لوجب ان يقول
اختصرته بحيث (يتضمن ما فيه من القواعد) ولا يخفى ان من تمته داعي تأليف مختصر
بكذا انه كان عنده فوائد يختص به لم يسبقه هنا احد فكان الانسب ان يضمه الى
ما ذكر في الشرط بان يقول لما كان علم البلاغة وتوابعها كذا وكذا وكان المفتاح

كذا وكذا واجتمع عندي فوائد كذا وكذا الفت مختصرا يتضمن ما فيه الى آخر ما ذكره
 والقاعدة قضية كلية تشمل على احكام جزئيات موضوعة بالقوة القرينة من الفعل بحيث
 لو عمت مع صغرى سهلة الحصول افادت حكم جزئ منها سميت قاعدة لانها اساس
 معرفة احوال الجزئيات وكثيرا ما يتساح فيحكم على الخ تعبيراً للقضية
 بأشرف اجزائها ولا يخفى ان قوله يتضمن كقوله (وشتم على ما يحتاج اليه من الامثلة
 والشواهد) يدل على ان صيغ المسامحة مستعارة للمعنى الاستقبالي تقاؤلاً والشاهد جزئ
 لموضوع القاعدة يصلح لان يذكر لاثبات القاعدة والمثال جزئ له يصلح لان يذكر لايضاح
 القاعدة وهذا هو المراد بقولهم المثال جزئ يذكر لايضاح القاعدة والشاهد جزئ
 يشهد بها في اثبات القاعدة ولذا قيل الشاهد اخص والظاهر ان الشاهد كاللآل
 لا يختص بالكلام العربي كما يستفاد من كلام الشرح حيث قال هو جزئ يستشهد به
 في اثبات القاعدة لكونه من التنزيل او كلام من يوفق بعينه فان قلت يستفاد من قوله
 يحتاج اليه من الامثلة والشواهد ان القاعدة تحتاج اليهما واذا كان الشاهد اخص
 فيندفع الحاجة اليه فلا يحتاج اليهما قلت الاحتياج اليهما لا في الاحتياج الى
 واحدله حيثان (ولم ال) من الاولو كالتصير والاولو كالتعويض والى كالتعويض
 (جهدا) اى لم يشته اجتهدى واستفراغ طاقتى ولم يحجز فان التقصير عن الشيء يكون
 بتلا المعنيين او من الاولو كالتصير والاولو كالتعويض ومعنى الترك اى لم اترك اجتهدا
 كل ذلك من القاموس وقد ثبت الشارح الاولو متعديا الى مفعولين كقولهم الاولو جهدا
 فجعله لمعنى المنع والظاهر انه من قبيل الحذف والايصال والاصل الاولو جهدا اى لا اترك
 (في تحقيقه) متعلق بالجهدا والواضعير راجع الى ما فيه وما يحتاج اليه وعدم تقصيره
 في حق ما اضاف اليه ما اختص به بالطريق الاولى والى المختصر (وتهدية) اى تفهيمه (ورتيبة
 ترتيبه اقرب تناولا) اى اخذوا هو في الاصل مد اليد الى الشيء ليؤخذ (من ترتيبه) اى السكاكى
 او القسم الثالث والمختصر حيثئذ من تعليلية واقرب تناولا حال من المنعول اى حال
 كونه اقرب تناولا من القسم الثالث من اجل ترتيبه (ولم يابغ في اختصار لفظه)
 هذا الظرف اما قيد للنفي او المني والمآل واحد وفائدة التقييد الاشارة الى انه يابغ
 في اختصاره بالجريد عن التطويل لكن قوله (تقريباً لتعاطيه وطلباً لتسهيل فهمه على
 طالبه) تعليان للنفي وليس اننى نفي المعلن اذ لا وجه لقصد ان الاختصار لتقريب
 التعاطي وطلب تسهيل الفهم على الطالبين ترك بل لو كان في الاختصار تقرب التعاطي
 وطلب تسهيل الفهم لوجب ان يلتزم وهذا غير مارد به الشارح من انه على اصل
 الشيخ ان نفي كلام فيه قيد يرجع الى القيد ويستدعى بقاء الاصل فيكون المعنى
 ان المبالغة في اختصار لفظه تحققت لا تقرب تعاطيه وطلب تسهيل الفهم على
 طالبه وليس الامر كذلك والاعمال في علة النفي كالعامل في علة النفي الفعل المنفي والفرق
 بالنفي قبل التقييد او بعده الا ترى ان العامل في المفعول به في لم اضرب زيدا على
 الوجهين هو الفعل لا معنى النفي في الشرح انه يجب تأويل لم المبالغ بالفعل المثبت اى
 تركت المبالغة حتى لو لم يؤول لكان المعنى على نفي التعليل سقيم عليل وعلى ما ذكرنا من الفرق
 التحويل والله الهادي الى سواء السبيل وانما علل ترك المبالغة في اختصار اللفظ لان
 الاختصار في المتن مطلوب والمبالغة فيه شعار مهرة البيان والتسابق فيه مما حرص
 فيه غاية الامكان فنفي المصنف بالتعليل تهمة عجزه في مقام البيان عن التعليل* واما عدم

التقصير في التحقيق والتهديب والاثبات باحسن الترتيب * فيقولان لانفسهما
لا يستدعيان داعيا فن جعل التعليلين تحتلين لكونهما متعلقين بمجمع ماذكر او
مقتضين اليه على ترتيب او غير ترتيب فكان جواد فهمه مضطربا محتاجا الى تأديب
* قال الشارح المحقق والمجرب لقد افطرت المصنف في وصف القسم الثالث بان فيه حشوا
وتطويلا وتعقيدا حيث صرح به اولاولوح به ثانيا وعرض بوصف مختصره بانه وقع
سهل المأخذ اى لا تطويل فيه ولا حشو ولا تعقيد بان في القسم الثالث ذلك اقول لعل
المبالغة ليست لتزييف المفتاح بل لتعذر شروعه في التصنيف مع وجود المفتاح وقبول
الاعذار منه محتاج الى المبالغة في تحقيقه (واضحت الى ذلك) المذكور من التواعد والامثلة
والشواهد (مواد) جمع فائدة وهى ما اكتسبت من علم او مال (عبرت) اطلمت (في بعض
كتب القوم عليها) نبه باضافة البعض على ان مأخذ قوائده كتب مهملة لا يطلع عليها
الاختصاص في التبع فقد اشار في هذه الفقرة الى كمال ممارسته كما صرح بقوله (وزوائد لم اظفر
في كلام احد بانصرح بها ولا بالاشارة اليها) الى فطنته ترغيبا في توقير كتابه هذا
لانه وجد شرائط الكمال وهو البساطة والخطانة وتسميته الملتقطات من كتب القوم
قوائده فلما هرة وتسميته مختصرا في خارج زوائد اما تواضع في الغاية حيث جعلها
مستغنى عنها واما المبالغة في كمالها حيث جعلها زوائد في الفضل على فوائد (وسميته
لخصص المفتاح) لانه تبين المفتاح باعتبار تعقيداته ولخصصه وجع خلاصته باعتبار
حشواته وتطويلاته والتلخيص هو التبيين والشرح والتلخيص على ما في القاموس
(واناسأل الله تعالى) قدم المسند اليه اما للتخصيص اظهارا لوحده في هذا الدعاء
وعدم مشاركته فيه بانما من يستعطف به كانه قال في انشاء السؤال الهى اجبر وارحم
وحدي وانفردى عن الاعوان اوليائه على انه محمود اهل الزمان حتى لا يستغنى عنه
احد في سؤاله واما القوية الحكم لان كونه سائلا انتفع به من بعض الفضل من غير ان يظفر
الى استحقاقه في كفاية الانتفاع به ما طاراه في وصف كتابه بما يوجب الانتفاع به فظنته
بالانكار فادفع ما ذكره الشارح المحقق حيث قال لا يكون التقديم المسند اليه ههنا جهة
حسن اذ لا مقتضى للتخصيص ولا للقوى على انه يكفي كون الاصل التقديم ولا مقتضى
للاعتدول عنه جهة الحسن واما قوله فكانه قصد الى جعل الواو الخيال فاقى بالجملة الاسمية
ففيه انه لا بد من بيان داع الى الخيال بالواو حتى تتم التكنية واما ما قيل انه لا بد من بيان
داع الى الخيال فراجع له على المعطوف ففيه انه يكفي داعيا بيان انه جعل جميع
ما صدر عنده مقارنا لجمال النضرع الى الله تعالى نعم يتجسد ان يظهر ان جملة اناسأل
الله انشاء للطلب فلا يصلح الخيال (من فضله) حال من (ان نفع به) وفي قوله (كان نفع باصله)
نعم رخص لطيف بالمفتاح بانه نفع به مع تجرده عن اعتقاق النفع به (انه اول ذلك) اى متولى
النفع به من غير استعداده النفع به اذ لا يتوقف فيضه على الاستعداد كما هو مذهب
اهل الحق (وهو حسبي) اى تحسبى ودكا في ولا حاجة لى في مسؤولى
الى استعداد تأليسى له فلا يراد ان الانسب والله اسأل ليلالى به قوله وهو
حسبى لانه تحصل السلامة بسلب الحاجة الى استعداد المؤلف (ويعم
الوكيل) يتبادر منه المدح العام بالوكالة لما يتوقع بعده فاما ان يقدر بعده الممدوح
اى ونعم الوكيل هو حذف العلم به كافي قوله تعالى نعم العبد اى ايوب وحينئذ ان كان تمام
الجملة مجرد نعم الوكيل على احد القوانين يلزم عطف مجرد الانشاء على اخبار ليس بشئ

القولان هما كون المخصوص
مبدأ لما قبله وخبر المجدوف
بـ

منهما محل الاعراب والاستدلال بالانشاء لان الموطوف عليه مما استدلل به على انه يجب ان يسأل الانتفاع بهذا المختصر من مجرد فضله تعالى وان كان تمام الجملة نعم الوكيل هو على القول الآخر فاما ان يكون نعم الوكيل خيرا بلا او بل كما تقتضيه كونه المذبح العام فكون من عطف الانشاء على اخبار كذلك واما ان يكون مؤولا بجملة خبرية متعلق خبرها بجملة انشائية اى مقول فى حقه نعم الوكيل فلا يكون لانشاء المذبح العام وهو سلوك فى غير مذكاة الفهم واما ان يعطف على حسبي فيكون الممدوح هو المتقدم ونظيره ما صرح بجوازه صاحب المنهاج من قولنا زيد نعم الرجل فاما ان يكون الموطوف نفس نعم الوكيل فيلزم الاستدلال بالانشاء واما ان يكون متعلقه المحذوف اى مقول فى حقه نعم الوكيل فلا يكون هناك انشاء مبدع ولا يخصص الاستيعمال الراو اعتراضه كما فى قوله * ان التبيين والاعتناء او عاطفة بتقدير الموطوف اى نعم المولى ونعم الوكيل حذف لانسباق الذم اليه من قوله انه ولى ذلك لما فرغنا عن شرح الديباجة حان ان ننتزع فى شرح المقصود * متوكلا على الفيض المحمود * متوصلا بتوفيقه لبيان مقصود المقاصد * موصول القوائد * متقاع عن الفضول * مقتصر على الحصول * موفر لموائد العوائد مقدم المقدمة خاتمة بالجملة محيط بالقنون * فنون من يدع البنان لها كل اذن مفتون * سائلا متضرعا قائلا اتمم كما انعمت * وانفع به اذا التفت * اعلم ان المصنف رتب الكتاب على مقدمة وثلاثة فنون * وخاتمة كما سنبين ذلك فى الخاتمة فمحة كما به مناسبة لفاختص فى انها ليست من المقاصد * ووجه الضبط ان المذكور فيه اما ان لا يكون من المقاصد فان كان من حقه ان تقدم على المقاصد فهو المقدمة وان كان من حقه ان تأخر عنها لكونها كلمة لها اتممة ايهاا فهي الخاتمة واما ان يكون من المقاصد فان كان الاحتراز عن الخطأ فى تأدية المراد فهو الفن الاول وان كان للاحتراز عن التعقيد فهو الفن الثانى والا فهو ما يعرف به وجوه التحسين وهو الفن الثالث يقال دليل المختصر الاستقرار اى قابل للتعبد يدفعه الاستقرار فلا فائدة فى الاتيان به ويدفع بان المنع يدفع عما سوى القسم الاخير ويقتصر عليه فلا يحتاج لدفع المنع الا الى استقرار القسم الاخير ففيه فائدة تقليل مؤنة الاستقرار وفيه نظر والحق ان ما ذكر فى صورة الدليل ليس لاثبات المختصر بل لتحصيل مفهومات ينضبط به كل قسم كما اشرنا اليه نعم بعد بيان مفهومات الاقسام لفائدة فى اراده اصلا فن وقع فيه لادفاع عنه ولما وقع المقدمة فى نظم كلامه مستندة كالحاتمة والاصل فى المستند التذكير نكرها ففقال (مقدمة) بخلاف القنون الثلاثة فانها وقعت مستندا اليها والاصل فيه التعريف ومن وجوه تذكيرها انها مقدمة مهمة اذ ليست كمقدمة اشتهر ارادها فى اوائل كتب العلوم فانها شاعت لبيان الحساسة وتصور العلم وبيان الموضوع وهذه اقتضت على بيان الحساسة او تلك لما يتوقف عليه علم وهذه لما يتوقف عليه علوم ثلاثة واما ما قال الشارح المحقق انه لما سبق ذكر القنون الثلاثة فى آخر المقدمة صارت موهودات فى مقام ذكرها فصار المقام مقام التعريف بخلاف المقدمة فانه لم يقع ذكرها * ولاشارة اليها فلم يكن تعريفها معنى ففيه ان نكتة التذكير ليست انتفاء مقتضى التعريف بل لكل من التعريف والتذكير مقتضيات مالم يتحقق شئ منها لا يصح الاتيان به على انتفاء التعريف العهدى لا يوجب عدم مقتضى للتعريف وقبل تنوينها للتعظيم وقبل

للتقليل وإعسل وجه التنظيم انها فاقت المقدمات في كونها مقدمة لعلم ثلاثة ووجه
التقابل انها مقصورة على بيان الحاجة والجملة المقدمة في بيان الحاجة الى العلوم الثلاثة
ولما كان متوقفا على معرفة مرجع بلاغة المتكلم وكانت متوقفة على معرفتها المتوقفة
على معرفة بلاغة الكلام المتوقفة على معرفة فصاحة الكلام المتوقفة على معرفة
فصاحة المفرد ومتوقفة على معرفة فصاحة المتكلم لان كون مرجعها الى تعبير النصيح
عن غيره مبنى على ان فصاحة المتكلم تحصل بدونه والفصاحة لا بد منها في البلاغة صدر
المقدمة بتصور هذه المفهومات وقدم ماهو الموقوف عليه على الموقوف الا في تقديم
فصاحة المتكلم على بلاغة الكلام فان تقديمها عليها ليس لكونها الموقوف عليه لها بل
لارادة بيان البلاغة بعد الفراغ عن الفصاحة قد اشتهر ان المقدمة في عرف اللغة صارت
اسما لطائفة مقدمة من الجش وهي في الاصل صفة من التقديم بمعنى التقديم ولا يعد
ان يكون من التقديم المتعدي اما لانها تقدم انفسها اشياء عنها على بقية الجش اولانها
تقدم بقية الجش على اعدادها في الظرف ثم نقلت الى ما يتوقف الشروع عليها كرسم
العلم وبيان موضوعه والتصديق بافائدة المترتبة المتتبع بها بالنسبة الى المسئلة التي
لا بد منها في تحصيل العلم وبيان مرتبته وشرفه ووجه تسميته باسمه اي غير ذلك فقد اشكل
ذلك على بعض المتأخرين واستصعبوه فبينهم من غير تعريف المقدمة الى ما يتوقف
عليه الشروع مطلقا وعلى وجه البصيرة او على وجه زيادة البصيرة وبينهم من قال
لا يذكر في مقدمة العلم ما لا يتوقف عليه الشروع وانما يذكر في مقدمة الكتاب وقرئ بينهما
فان مقدمة العلم ما يتوقف عليه مسائله ومقدمة الكتاب طائفة من الاقاط قدمت امام المقصود
لدلائها على ما يقع في تحصيل المقصود سواء كان ما يتوقف المقصود عليه فيكون مقدمة العلم
اولا فيكون من معاني مقدمة الكتاب من غير ان يكون مقدمة العلم وايد ذلك بانه غير مكلف
مقدمة الكتاب عن مظنة ان قواهم المقدمة في بيان حد العلم والغرض منه وموضوعه من قبيل
جعل الشيء طرفا لنفسه وعن تكلفات في دفعه ونحن نقول لاحاجتنا الى تغيير تعريف المقدمة
فان كلامنا يذكر في المقدمة ما يتوقف عليه شروع في العلم هو اما اصل الشروع او شروع
على وجه البصيرة او شروع على وجه زيادة البصيرة فيصدق على الكل ما يتوقف عليه
شروع ولحل الشروع على ماهو في المعنى النكر مساعا في ادخل السوق واورد على
المسالك التي ان اثبات مقدمة الكتاب اثبات اصطلاح جديد لان نقل عليه في كلامهم
ولا هو مفهوم من اطلاقا فهم ولا ضرورة يلجئ اليه وفيه ان ماهو بصده لا يتوقف
على اثبات اصطلاح بل يكفي ان يكون المراد بالمقدمة طائفة من الاقاط الدالة على ماله
نفع فيما يأتي ولا شبهة في هذه الارادة وهذا القائل لم يصرح بدعوى الاصطلاح
ولو كانت مصراحيها ايضا ليس في المناقشة معه في ذلك منفعة لانه يكفيه مجرد الاستعمال
في هذا المعنى نعم فيما عرف به هذا القائل مقدمة العلم انه صادق على المبادئ التصورية
والصدقية وكانه اراد ما يتوقف عليه الشروع في مسائله واعلم ان المقدمة كثيرة اما
يطابق على ما يستحق التقديم على بقية الباب او الفصل فلا يظهر ان يقال المقدمة
اسم لما يتوقف عليه الباحث الاية فان كان الباحث الاية العلم برتبته فهو مقدمة العلم
وان كان بقية الباب فهو مقدمة الباب (الفصاحة) في اللغة تنبئ عن الابانة والظهور
بقال فصيح الاعجمي اذا انطلق لسانه وخلصت لغته من المكتنسة وجادت فلم يلحن
ويقال فصيح اللين اذا اخذت رغوته وذهب لسانه فالفصاحة حسنة يحتمل النقل

لان لفظ النصيح يراد به كلامه عليه
اما بالاستعمال فيها او لمعوم
الاشترك

اي في التعقل فلا يريد ان فصاحة
المتكلم مما يتوقف عليها بلائته
نعم يصير كونه موقوفا عليها لها
في الخارج ايضا وجها لتقدمها
سعد

باعتبار جامع الظهور بين معني اللغوي عن كل واحد من المعنيين كما قيل ويحمل
 ان يجعل العلاقة الجردة وطلاقة للسان والخلوص عن اللفظة (بوصف بها المفرد)
 فبقال هذه الكلمة فصيحة او هذه كلمة فصيحة او تكلمت بها فصيحة (والكلام)
 كذلك فيقول في الشرر رسالة فصيحة وفي النظم قصيدة فصيحة واما الكلام فصيح
 فلا نقص التكرار ليعبر به الكلام الشارح المحقق (والمنكلم) يقال كاتب فصيح وشاعر
 فصيح والكتابة انشاء النثر ولا يخفى عليك انه لا بد من جعل الفصاحة هنا من الالفاظ
 المستعملة في اكثر من معنى كما هو يجوز عند البعض او تأويلها بما يطلق عليه الفصاحة
 والاولا يصح الاخبار عنها بقوله بوصف بها المفرد والكلام والمنكلم وكذا في تعريف
 فصاحته المتكلم بما يقبض عليها على التعبير عن المقصود باللفظ فصيح اذ ليس للفصح
 معنى يشمل المفرد والكلام حتى يوصف به اللفظ الشامل والشارح المحقق غفل عنه
 في هذين المقامين وتنبه لاشبه في قول المصنف فيما بعد فعمل ان كل باع فصيح
 ولا عكس وكذا الحال في قوله (والالاف) وهي في الاصل تأتي عن الوصول والانتباه
 (يوصف بها الاخيران) اي الكلام والمنكلم يقال كلام بلوغ ورجل بلوغ (فقط)
 اي لا المفرد اذ لم يسمع مفرد باع فقط اسم فعل بمعنى اتشد والفاء مزيدة ترينها للفظ
 اوجزائية والتقدير اذا وقعت الاخبار بين بها فانتبه عن وصف الاول بها وبما لا بد
 منه في هذا المقام معرفة المرام بالمفرد والكلام فقبل المراد بالمفرد ما لا يدل
 جزئه على جزء معناه وبالكلام ما يقابل له سواء كان من كتابات ما او غيره لان
 المركب اتشد يوصف بالفصاحة فلا بد ان يكون داخل في الكلام وتعبير الشارح المحقق
 بان صحة هذا القول يتوقف على ان لا يكون وصف المركب ناقصا بالفصاحة معانها من قبل
 فصل المركب بجملة اجزائه وان يثبت منهم اسحاق الكلام الفصيح على هذا المركب وانه
 لا يكون داخل في المفرد وكل من الثلاثة متوحد بل الحقي انه داخل في المفرد لان المفرد اذا قبل
 بالكلام يعين لارادة ما يشمل المركبات الناقصة ونفع السيد السند هذا القول بما دفعه
 النوع الثلاثة وبقلب ما جعله الشارح حقا باطل وهو انه اراد بعمل في الكلام بوصف
 المركب الناقص بالفصاحة انه يوصف بالفصاحة مع انه لا يكفي في فصاحة ما ذكر في تعريف
 فصاحته المفرد بل لا بد من الخلو عن تنافر الكلمات وضعف التأليف والتعقيد فلا يكفي
 في فصاحته فصاحته الاجزاء حتى يكون وصفها تاما ولا يتوقف دخوله في الكلام على
 ثبوت اطلاق الكلام الفصيح بل يكفي اطلاق الفصيح لانه بمجرد اطلاق الفصيح
 يعرف انه داخل في الكلام اذ لا بد فصاحته لا بد لفصاحته الكلام ولا يصح دخوله في المفرد
 لانه لا يكفي في فصاحته ما بين به فصاحته المفرد واورد عليه انه لا يصلح تعريف فصاحته
 المفرد بادخال هذا المركب في الكلام لانه بعد جعل المفرد على ما لا بد جزؤه على جزء معناه
 لدعوى تبادر هذا المعنى منه لاشتهاره وحل الكلام بقربته القابلة على ما يجمع المركبات
 انما قصده يتجه على تعريف فصاحته المفرد انه لا يشمل فصاحته عبدالله علما لانه لا يكفي
 في فصاحته ما ذكر في تعريف فصاحته المفرد اذ لا بد لها من الخلو عن تنافر الكلمات
 ايضا في تصور فيه ذلك التنافر فعمل انهم غفلوا عن فساد تعريف فصاحته المفرد لانهم
 قصدوا بالمفرد ما يشبه المركب وجعلوا المركبات مطلقا كلاما ويمكن ان يدفع بان تنافر
 الكلمات لا ينفك عن تنافر الحروف لكنهم اشتغلوا في فصاحته المفرد بالخلوص من تنافر
 الحروف لانه لا قصد للمنكلم فيه الا لجمع حروف بخلاف فصاحته الكلام فان قصد

واما ما اعترض به السيد السند
 على الشارح المحقق انه اثبت
 في هذا الكتاب مقدمة العلم
 ما يتوقف عليه معرفة مسأله
 وجعل منها كلاما من حد العلم
 وغايته وموضوعه وجعل هذه
 المقدمة في شرح الرسالة مقدمة
 الكتاب لعدم توقف المسائل
 عليها ولو رضى بالثبت التوقف
 عليها على وجه البصيرة
 في التحصيل بان البصيرة غير
 مضبوط ولا يستدعي الاقتصار
 على الثلاثة فيثبت لا يثبت عنده
 الا مقدمة الكتاب ويحتاج
 في توجيه قولهم المقدمة في حد
 العلم وغايته وموضوعه
 الى تكلفات مما لا يجب لانه لا يلزم
 من مخالفتها في شرح الرسالة
 من جعل حد العلم وغايته
 وموضوعه مقدمة العلم بكاره
 مقدمة العلم اذ ان تكون مقدمة
 العلم بانه لا يكون هذه الثلاثة منها
 بل يكون مقدمة العلم التصور
 يوجد ما والتصديق بفائدتها
 سند

ان جمع الكلمات فذا سب ان يشترط فيه التجنب عن الشافى في جمعها والعلم في العلم العلى اس
فيه جمع الكلمات فهو داخل في اشتراط الخواص عن تنافر الحروف ودفعه بان العلم المركب
خارج عن حد كتابة لا يشترط كونها لفظه من على نهاية الغلبة لان احسد الما يجمع له خارجا
عن المفرد ولا ينفق خروجه عن الكلمة دخوله في الكلام في هذا المقام بقى انه رد على تعريف
فصاحة المفرد مفرد اريد به لازم بعيد بحيث يقتل الالتغال فينبغى ان لا يكون فصيحيا
فتعريف فصاحة المفرد لا يصح باخراج المركبات عن المفرد حتى يجعل قريبة على
اخراجها - او غاية ما يمكن ان يقال لمثل المفرد والكلام على حذيقتهما او ما يتبادر
منهما ان الموصوف بالفضاحة في الاصطلاح ليس الا المراد المقابل للمركب
منهما والا الكلام لان احتياجهما الى الفصاحة لتوقف معرفة البلاغة عليهما وكن
في معرفة البلاغة معرفة فصاحة الكلام المتوقف على معرفة فصاحة المفرد والمقابل
المركب ولا غرض يتاقي بالاصطلاح على معنى للفصاحة بحيث يشمل صفة المركبات
الناقصة مثلا ولا ينبغي ان قوله والبلاغة بوصف به الاخيران فقط يقتضى ان يشمل الكلام
على حقيقة لا يفرد وصف المركبات للاقصة قال الشارح التحق السليل على انه
لا يوصف بالبلاغة غيرهما له لم يسمع كلمة بلاغة والتعليل بان البلاغة انما هي باعتبار
المطابقة لمتنظي الحال لا يتحقق في المفرد وهم لان ذلك انما هو في بلاغة الكلام
والمحكم هذا واورد عليه ان نفي كلمة بلاغة لا يستلزم حصر الوصف في الكلام والمحكم
لا يتصل ان يوصف به مركب ناقصه يدفعه ان النفي عن الكلمة على سبيل التعليل
فالمناقضة عائدة الى العبارة واورد ايضا ان التعليل الذي نسبته الى الوهم ايضا مقصده
ان العرب لا يطبق البلاغة الا باعتبار مطابقة الكلام لمتنظي الحال فوجهه ان قولك
لم يسمع كلمة بلاغة ويدفعه ان التبادر من العبارة ان بناء التعليل على تعريف النجوم
لا على التابع وتزيف لما هو المتبادر بقى انه لو ساعدنا في انه لا يسمى مطابقة مقتضيات
الاحول في المركبات اشاقصة والمفردات بلاغة لكن لا شكر فضلها كالبلاغة فلا وجه
لاعمالها وعدم ضبطها ومن البين انه يجري في المركبات الناقصة بل المفردات ايضا فان
في تعداد جادة بعدى تعظيم المضاف اليه وبعد السلطان تعظيم المضاف وباقى لهب
الاشعار بالجهنمية الى غير ذلك وانما قسم الفصاحة اولاً ثم عرف كالان قصده
كان التمييز بين فصاحة موصوفها المفرد وفصاحة موصوفها الكلام وفصاحة
موصوفها المحكم بتعريفات صالحة خلا عنها كلام النجوم بتأمله في موارد الاستعمال
وتحصيل قدر مشترك بين الافراد يضمن به كونه مما وضع له اللفظ كما هو
ملاك علماء اللغة ومدونوها على ما يستفاد من الايضاح وانما لم يعرف الفصاحة المطلقة
لانه لم يحد مفهومها مشتركاً بين فصاحة المحكم وفصاحة اللفظ ويرجع تونه مشتركاً
عنده ولا فصاحة اللفظ مطابقة لانه لم يتخلص له مفهوم للفصاحة جامع لافرادها
التيثلة باللفظ فاعرض عن تحصيل مفهوم لها اما ضمن الاشتراك به اولاهم الحال
فقسم الفصاحة الى الثلاثة تقسيم اللفظ المشترك اما باستعمالها في المفهومات الثلاثة
او ابرادة ما يضاف عليه الفصاحة فان قلت قد عرف صاحب الفتح فصاحة اللفظ
بكون اللفظ جارياً على القوانين المستنبطة من استقراء كلامهم كثير الاستعمال على
السنة العرب الموثوق بعريتهم قلت قد زيف المصنف هذا التعريف بما جازعاً قال في
الايضاح من ان الناس في تفسير الفصاحة والبلاغة قولاً لا يختلفوا لم يجد في المعنى منها ما يصلح

اي لفظ فصاحة المفرد مثلاً
بالوضع التركيبى الحاصل
بالإضافة او بالوضع الافرادى
سد

او بالسريجي وكان وجهه تصيل التشبيه من صيغة اسم المفعول ان المسرحج معناه المجهول
 سراجا واسيفا سريجيا بدعوى الاتحاد بينهما على نحو زيد اسد فهو تفعليل من قبيل
 فرجته اى جعلته فرجا وقيل جاء التفعيل للنسبة الى اصله نحو ثمنه اى نسبتى الى ثمن
 فالمسرحج بمعنى المنسوب الى السريجي والمسرحج نسبة المشبه الى المشبه به وهذا انما يحسن ان
 يوجد نسبة المشبه الى المشبه حتى يقال اسدى التشبيه بالان يقال فلين هذا ايضا
 وجهها بعد التخرىج قال المصنف فى الايضاح ويقرب هذا من قولهم سرج وجهه
 بالكسرى اى حسن وسرج الله وجهه اى بهجه وحسنه يريدان اخذ المسرحج من
 السراج كاخذ سرج منه فهذا الوجه مرجح لتأيد تحقق نظيره فى كلامهم واشكل
 على الشارح انه بعد وجوده سرج لم يجعل المسرحج منه حتى لا يحتاج الى اخذه من
 السريجي ومن السراج فاجاب باله يجوز ان يكون سرج مستحدثا مولدا بعد سمر العجاج
 او يكون مأخوذا لعن مصدر بل من نفس السراج فلا يكون من افعال يشتق منها
 بل من باب الغرابية كالمسرحج وان يكون الحكم بالتخرىج المذكور لفصلان فى
 تشبههم وعدم تشوهم عليه حتى ان صاحب مجمل اللغة جعله منه بعد عثوره عليه هذا
 ولك ان تقول التزامهم احدا بالتخرين لا يراهم معنى البيت على الوجهين كبرا عن
 كبر واعلم ان الغرابية مما يتفاوت بالنسبة الى قوم دون قوم كالاتعداد الذى
 يتساها فاقرب يقال المعتاد فالمراد بالغرابية المحلة بالفصاحة ان يكون غريبا
 بالنسبة الى الفصحاء كما لا يلزم الى العرب كانه لا يتصور اذ لا قبل من تعارفه عند قوم
 يتكلمون به ولو كون الغرابية اعم مما يخل بالفصاحة ثبت غريب القرآن والحديث والوحشى
 كما يكون بمعنى ما يشتمل على تركيب يتفر الطبع عنده ويقال له العذب ويجب الخلوص عنه فى
 الفصاحة لكن الخلوص عن التنافر يستلزم كذلك يكون مراد قال لغريب المطلق نقل
 من الوحشى الذى هو منسوب الى وحش يسكن القفار على ما قالوا ومن الوحشى الذى
 هو واحد الوحش الذى يسكن القفار على ما نقل فى القاموس الوحش حيوان البر والجمع
 وحوش والواحد وحشى واعلم الفرق بين المعنيين اعترض بعض بان ذكر الوحشى فى
 تعريف الغرابية غير مرضى بل الوحشية قيد زائد على فصاحة الفرد ببنى بالزائد ما لا فائدة له
 وذلك لانه يغنى عنه الخلوص عن التنافر ومنهم من فهم منه انه ينبغي ان يزداد فى تعريف
 الفصاحة ويشترط الخلوص عنها فاعترض باننا لا نسلم وجوب زيادته لان الخلوص
 عن الغرابية يستلزمه لان الغرابية اعم من الوحشية والخلوص عن الاعم يستلزم الخلوص عن
 الاخص (والخالفه) قد اوضحناها (نحو) مخالفة الاجل فى قوله (الحمد لله العلى الاجل) فانه
 خالف ما ثبت من الواقع وهو الاجل ثم انت ملك الناس ربا فاقبل فان قلت انيس الاجل مفردا
 غير فصيح لان المفرد قسم الموضوع والموضوع هو الاجل لا الاجل قلت اصل كل مفرد موضوع
 عنهم كانه اشارة الى اصل فان قلت مما يجوز للشاعر فك الادغام وهو جائز بشرط الاضطراب
 اوقفه عند ان جنى من غير اضطراب ايضا قلت الضرا ثم مقبسة وغير مقبسة وفك الادغام غير
 مقبس فاعلم الشعر اس من العرب العربا بل من اس له الفاك فيالم بسمع وقوله (يا لالف ربمعه ياربى
 فياخذوفى) والالف بدل عن الياى فاقبل الحمد (قيل) فصاحة المفرد خلوصه عما ذكر (ومن
 انكر اهذه فى السمع) هكذا اقدرة الشارح فان قلت قد سبق ان تعرف الفصاحة والبلاغة على
 هذا الوجود مما يشبهه فى كلام الناس اخذه من اعتباراتهم واطلاقاتهم ولو كان فصاحة
 المفرد مع فاب هذا التعريف لم يكن اخذ تعريفه على هذا الوجه من اعتباراتهم واطلاقاتهم

واما جعل الوحشى بمعنى يتقسم
 الى غريب حسن منه غريب
 القرآن والحديث وغريب فيج
 وهو ما يشتمل على تركيب يتفر
 الطبع عنه فيوجب ان لا يكون
 الوحشية محلة بالفصاحة بل
 ان يكون ثقبلا وهو داخل تحت
 التنافر كيف وهو واقع فى اوضح
 الكلام فساد كره الشارح ان
 الوحشى ما لا يكون ظاهر المعنى
 ولا نوس الاستعمال وهو منقسم
 الى اخص والتبع ومع كونه محلا
 بالفصاحة وهو ان الفساد
 ظاهر

بل كان تنقيحاً لتعريف وجد في كلامهم بحذف ما هو مستبعدك منه قلت
لعمل القائل من معاصريه و يدعى وجوب زيادة قيد على تعريف استخراج منه والانساب
بهذا ان لا يقدر ما قدره الشارح بل يجعل قوله ومن الكراهة في السمع معطوفاً
على ما في التعريف اعني من تنافر الحروف عطف تلقين ومعنى الكراهة في السمع
ان يتبرأ السمع كما يتبرأ عن سماع الاصوات المنكرة وانما يجب اشتراط الفصاحة
بالخلوص عنها لان اللفظ من قبيل الاصوات والاصوات منهما ما يستلذ النفس سماعه ومنها ما
يستكره كذا ذكره الشارح وفيه نظر لان اللفظ يجوز ان يكون من الاصوات التي لا يستكرهها
ابداً ويجوز ان يكون نظر المتن هذا المنع اى لان اللفظ يجري في استكره السمع ويمكن
ان يكون هذا المخلص ما قيل في بيان النظر ان الكراهة في السمع راجعة الى النغم فكيف من لفظ
فصيح يستكره في السمع اذا ادى نغم غير متناسبة وكم من لفظ غير فصيح يستلذ اذا ادى
بنغم متناسبة وصوت طيب هذا وما ذكره الشارح في دفعه من دعوى بذهاب استكره جرشى
دون النفس غير مسموع انما المقطوع به رد السماع احكاماً دون الاخر مع احتمال ان يكون ذلك
الرد اوصافه ثقلة على اللسان وما نقل عنه في حواشي الشرح من قوله يعني للنعيم مدخلا
في ذلك لكن لا نسلم انها المرجع بحيث لا يكون لنفس اللفظ مدخل اصلاً مقابل المنع بالتع نحو
كراهة الجرشى كما نسى مرادف النفس في قول ابى الطيب في مدح سيف الدولة ابى الحسن
على (كرم الجرشى شريف النسب) اوله * مبارك الاسم اغر القلب * قال الشارح وصف
اسمه بالبركة لموافقة اسم امير المؤمنين على رضى الله عنه هذا وحيد لا اختصاص له
بالاسم بل الكنية ايضا كذلك الا انه خصه بالاسم ضيق الشعر ولا بعد ان يجعل
البركة لموافقة اسم الله تعالى فيخلص الاسم والابغ ان يكون قصده الى انه مبارك
الاسم لاكتساب اسمه البركة من ذاته واغر القلب يراد به مشهور القلب يعني لقب بسيف
الدولة لاشتهاره بهذا الوصف لا للفظ والتمدح والاغريض الجبهة من الخيل استعمل
لكل واضح معروف (وفيه نظر) قال الشارح المحقق لانها داخلية تحت الغرابة المفسرة
بالوحشية لظهور ان الجرشى اما من قبيل نكا كاتم وافرنقوا او الجرشى والطمحيم يريد
ان الخلوص عن الغرابة يستلزم الخلوص عن الكراهة في السمع اذ الكراهة في السمع
يستلزم عدم استعمال الفصحاء فيكون غريباً اما غير ثقیل على اللسان او ثقیلاً
لا يقال جعل نكا كاتم وافرنقوا غير كره على الذوق يشاقى ما نقل عن بعض البلغاء
انه لما قال عيسى بن عمر الحميري ما لكم نكا كاتم على نكا كوكم على ذى جنة افرنقوا اعني
قال دعوه فان شيطانهم يكلمهم بالهندية لان اطلاق الهندية عليه يدل على كراهته
على الذوق لاننا نقول يحتمل ان يكون قصده الى خفاءه بدلالة دون الكراهة على الذوق
واورد عليه ان الغرابة كما تشمل كراهة السمع تشمل تنافر الحروف ومخالفة القياس اذ
الصاهر ان يكونا معزلاً عن استعمال الفصحاء ويمكن دفع ذكر تنافر الحروف مع الدراجه
تحت الغرابة بان اغناء الغرابة عنه اغناء المتأخر عن المتقدم ولا وصمة فيه بخلاف اغناء
اخرية عن قبح الكراهة في السمع فانه من قبيل اغناء المتقدم عن المتأخر وهو قبيح واما
ذكر الخلوص عن مخالفة القياس فشكل الا ان يقال لا خفاء في مزيد توضيح يتعلق بذكر الخلوص
عن مخالفة القياس فلا بأس بإراده وانما النزاع في وجوب اشتراط الخلوص عن الكراهة
في السمع ومنهم من جعل وجه النظر ان الكراهة ان ادت الى النقل فقد دخل تحت التنافر والا
فلا يحل بالفصاحة وقال الشارح ضمه ظاهره لان عدم التأدي الى النقل لا يتنافى الاخلال

بالفصاحة ويجوز ان يكون الالفاظ الكرهية في السمع مما يختز الفصحاء عن استعمالها فلا تكون فصيحة ويمكن ان يقال ملخص هذا الوجه ان الكراهة في السمع لو كانت مع الثقل تكون داخله تحت التناثر والا فلا نسلم استلزامه الاخلال بالفصاحة اذ لم يجدي اطلاقاتهم واعتباراتهم اشترائط الفصاحة بالخلوص عن كراهة السامع ولا يخفى انه لا يدفع منع اخلال الكراهة بالفصاحة جواز كونها مخنة ومنهم من وجد النظر بان ما ذكره القائل وجوب ذكر ومن الكراهة في السمع في سياه فيه نظر لان كون اللفظ من قبيل الاصوات فاسد بل هو كيفية الصوت كما عرف في موضعه وقال الشارح ضعفه ظاهر لان كلام المتن يدل على ان نفس الاشترائط منظور فيه مع ان جعل اللفظ من قبيل الاصوات شائع في اختيارهم حتى قالوا اللفظ صوت يعتمد مخارج الحروف ولك ان تقول ملخص كلامه ان وجوب زيادة هذا القيد ممنوع لان تعلق كراهة السمع باللفظ ممنوع الا انه بين ان هذا المنع راجع الى بيان هذا القائل لان المقدمة المبنية اذا منعت يرجع منعها الى دليلها فاندفع ما ذكره من ان ظاهر كلام المتن ان نفس الاشترائط منظور فيه واما ما ذكره من ان مختار الادباء ان اللفظ صوت ووجوب الاشترائط مبني عليه فدفعه ان للمصنف ان ينافر في الوجوب بناء على ضعف المبنى ومنهم من قال ان مثل ذلك واقع في التبريل كما فطن ضيرى ودرس ونحو ذلك قال الشارح وفيه ايضا بحث لانه قد تعرض لاسباب الاخلال بالفصاحة ما منع السببية فيصير اللفظ فصيحاً فان الالفاظ تتفاوت باختلاف المقامات كما سيجي في الخاتمة ولفظ ضيرى ودرس كذلك هذا وفيه انه يلزم حينئذ ان لا يكون التعريف للفصاحة جامعاً لخروج فصيح غير خاص عن اسباب الاخلال مع وجوب ما منعها عن السببية الا ان يبلغ في النكاف ويقال المراد بالخلوص اعم من الخلوص حقيقة او حكماً فان المشتغل على مسبب الخلل مع مانع السببية في حكم الخالص واعلم ان الوجوه المذكورة لا نظر كلها راجعة الى منع وجوب اشترائط الخلوص عن الكراهة في السمع باساليب مختلفة عالما نقشة فيها مناقشة في السند الاخص عند التحقيق (و) الفصاحة (في الكلام) خلوصه من ضغف التأليف وتناثر الكلمات) اى الكلمتين فصاعداً والا لكان الكلام * المشتغل على تناثر الكلمتين الخالص عن جميع ما ذكر مع فصاحة كلمته فصيحاً لصدق تعريف الفصاحة على خلوصه وبس اضافة الكلمات الى الكلام معترة اذ المقصود تقيد التناثر بما يبره عن تناثر الحروف والمعاني وهذا يستدعي اضافة الكلمات الى الكلام فافهم وحينئذ في ارجاع ضمير فصاحتها اليه اشكال لانه يصير المعنى مع فصاحة الكلمتين فصاعداً فلا يستفاد اشترائط فصاحة جميع كلمات الكلام وتقيد التناثر بالكلمات للاحتراز عن تناثر المعاني فانه لا يخل بالفصاحة وعن تناثر الحروف لقصد درج الخلوص عنه في قوله مع فصاحتها (والتقيد مع فصاحتها) لطرف لغو للخلوص اى كون الكلام خالصاً زمان فصاحتها وجعله الشارح حالاً من الضمير وبالجملة احتز به عن خلوص زيد اجل وشعره مستشزر وانفه مسرج فانه ليس بفصاحة ولهذا البست فصيحاً فان قيل زيد اجل خلوص مع فصاحة الكلمات لانه حال قولك زيد اجل له خلوص عن الامور المذكورة فله خلوص حال فصاحة كلمته فلو كان الفصاحة للخلوص حال فصاحة الكلمات لكان زيد اجل فصيحاً قلت ليس زيد اجل خلوص حال فصاحة الكلمات لانه ليس ذلك للخلوص من زمان تلك الفصاحة فلو قيل زيد اجل خلوص حال فصاحة الكلمات لم يصدق نعم انه بحيث يخلص حال فصاحتها وهذا كقولك الكريم من يسخر حال مكتته

اى حين اذ كان المراد بالكلام
الكلمتين فصاعداً لا جميع كلمات
الكلام

سواء اعتبر اضافة الكلمات الى
الكلام ولا فتأمل

فانه لا يصدق على الفقير لو اردت به من له الخفاء حال المكنة ويصدق عليه لو اردت به من هو بحيث يسخر حال مكنته ومن لم يفرق بينهما اجاب بان زيدا جل ليس من احوال زيدا جل لانهما تركيبان مختلفان وايسا واحدا لهما لانهما لم يذكر بحيث ذى الحال والمعلق بان يقال خلوصه مع فصاحتها من ضعف تأليف الخ لثلاثين الاضمار قبل الذكر ولا بد قوله وتنافر الكلمات ليكون اقرب بذى الحال او ما مله لثلاثين وهم كونه قيدا للشاعر لانه ظهر الفساد ومع ذلك قد وقع بعض الشارحين فيه وطول الشارح الكلام فيه في الشرح وفيما كتب على حواشيه وزاد بعض الافاضل بما ليس الاشتغال به الاتصيع الوقت في تحصيل ما ليس على الطائل فتركه لثلاثين يلزم على الناقل ما على القائل (فالضعف) فسر بان يكون تأليف اجزا الكلام على خلاف القانون النحوي المشهور فيما بين الجمهور والمراد بشهرته ظهوره على الجمهور فلا يردان قانون جواز الاضمار قبل الذكر ايضا مشهور اذ كل من سمع قانون عدم الجواز سمع قانون الجواز ورد عليه ان العرب لم تعرف القانون النحوي فكيف يكون المخلص عن مخالفة القانون النحوي معتبرا في مفهوم الفصاحة في لغتهم فالصواب ان يقال وعلاوة الضعف ان يكون تأليف اجزاء الكلام الخ (نحو) ضعف (ضرب غلامه زيدا) ريد به مخالفة انه لا يجوز ارجاع الضمير المتصل بالفعل الى المفعول به المتأخر فانه القانون المشهور عند الجمهور وان جوزه الاخفش وتبعه ابن جني لالانها جوزا الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة كاهو المشهور بل لانها انكر الاضمار قبل الذكر هنا يرشدك الى ذلك فعليهما الجواز بشدة اقتضاء الفعل المفعول به كالتفاعل المفعول به اذا انفصل عن الفعل لفظا متصل به رتبة فلا اضمار قبل الذكر رتبة ولهما شواهد رديت بعضها باوئل وبعضها بالشدوذ فان قلت ما رد يكونه شاذ ان قيل فيه بضعف التأليف فالاولى ان رد فيه بعدم فصاحته والافتقار به بيان ضعف التأليف قلت ماشد مشتتني من القاعدة فلا يكون مخالفا لهما (والناظر) ان تكون الكلمات ثقيلة على اللسان كذا في الشرح والانسب بما ذكره في تنافر الحروف ان يقال وصف في المركب يوجب ثقله على اللسان اما في نهاية الثقل كقوله (وليس قرب قبر حرب) صدره وقبر حرب يمكن قفر * يرفع اي هو قفر يعني خال بكشف عن خلائه ما يعقبه وقال الشارح اي خال عن الماء والكلاء واللفظ خبر والمقصود تمحصر في عجائب المخلوقات نوع من الجن يقال لها الهاتف صاحب واحد منهم على حرب بن امية فات فقال ذلك الجنى هذا انيت وامادون ذلك (وهو) مثل (قوله) اي اى تمام في قصيدة يمدح بها موسى بن ابراهيم الرافعي ويدفع عن نفسه فانه هجاء بعد ان عاتبه عليه ووجه الدفع انه كيف اذم من يمدحه جميع الناس واشار بقوله واذا ما لنته الخ انه يستحق الملامة في تصديق انه هجاء لكن لا يمكن ملامته لعدم موافقة واحد من الناس ولهذا ذكر الملامة دون الذم فلا رد ما عاب به الصاحب من ان مقابل المدح الذم دون اللوم فينبغي ذكر الذم في مقابله دون اللوم (كريم متى امدحه امدحه والورى معي) جملة حالة والناظر في امدحه امدحها ان في امدحه من ثقل ما لا بين الحما والهاء من القرب لكن لا الى حد يخرج به الكلمة عن الفصاحة فاذا تكررت تحمل الثقل اي بلغ حيدا لا يجعله المفصيح وذلك لانه كرر اجتماع الحما والهاء وادى الى اجتماع ثلاث من حروف الخلق فافهم وهذا مراد المصنف حيث قال لا ثبات ان في البيت تنافرا دون تنافر قوله * وليس قرب قبر حرب قبر * ان في امدحه شيئا من النقل لما بين الحما والهاء من القرب لان مجرد امدحه لذلك غير فصيح وكيف لا وسبحه

قوله كذا في الشرح الى قوله
اما في نهاية غير موجود في نسخة
المصنعة الشريف

يعني يدل على ان المراد الخلاء عن
القبور وانه ليس عند قبره قبر

مع اشتغالها على توالى الحاء والهاء مع زيادة وهى مجاورة الكسرة لحروف الخلق فصيح واقع فى القرآن وهذا هو الموافق لما صرح به ابن العبد حيث قال فيه شئ من الهجئة هو هذا التكرير فى امد حه امد حه مع الجمع بين الحاء والهاء وهما من حروف الخلق خارج عن حد الاعتدال ناز كل انتثار اى نافر تنافر بالغا حد الكمال وهو ما يخرج به الكلمة عن الفصاحة فلا يتنا فى الحكم بأنه دون قوله ليس قرب قبر حرب * فى النقل وانما جعل والورى حالية لا عاطفة لبوافق ما يقابله وهو (واذا لنته لنته وحدى) هذا اذا فسر مصبة الورى بالمشاركة فى المدح ووحدته بعدم مشاركتهم له فى الملامة كفى الشرح اما الوفسر المعية بحضور الناس والوحدة بعدم حضورهم يعنى امدحه دائما بحضور الناس لانهما حاج الياس به ولا يمكن ملائمة بحضور احديل لوايم لم فى غيبة الناس لتعين جعل الواو والحاء والتفسير المشهور ابلغ فى استحقاقه المدح وهذا التفسير ابلغ فى تنزيهه عن الملامة ومن اطائف تنزيهه عن الملامة انه لم يقدر على ذكر ملائمة الا فى صورة النبي فزاد ما بعد اذا ارازا للملازمة فى صورة النبي وبما يرجع الحال على العطف ان فى عطف المفرد كلفة استناد فعل التكلم الى الاسم الظاهر وفى عطف الجملة قوت التاسب واغترنا وجوه اخر تركناها لاهلها ومن فوائد الشرح ان فى استعمال اذا والفعل الماضى ههنا اعتبارا لطيفا هو ايهام ثبوت الدعوى كأنه تحقق منه اللوم فلم يشاركه احد (والتعقيد ان لا يكون ظاهرا للدلالة على المراد) كون التعقيد متعددا لهذا فصره الشارح بكون الكلام معقدا على لفظ المفعول يوجب ان يكون فى تفسيره بما ذكر تسامح لانه معنى يقتضى اللزوم فالاولى جعل الكلام غير ظاهرة الدلالة الخ وقد اعترض عليه بان التعقيد لو كان مختلا بالفصاحة لم يكن اللغو والمعما مقبولا مع انه مما يورد فى علم البديع والجواب ان قبولهما ليس من حيث الفصاحة بل لاشتغالهما على دقة يختبر بهما اهل الفطن ولعدم فصاحتهما لم يوردهما صاحب المفتاح والمص فى كتابتهما ولا يخفى ان الكون غير ظاهر الدلالة صادق على عدم الظهور لاشتغالهما على لفظ غريب ومخالف القياس مع انه ليس تعقيدا فلذا قيده بقوله (للخل اما فى النظم) وليس المراد بالنظم ماسبق فى قوله نظم القرآن لانه عبارة عن كون اللفظ مرتبة المعانى متناسبة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل فان النظم حينئذ شامل لرعاية ما يقتضيه علم المعانى والبيان والخلل فيه يشمل التعقيد المعنوى والخطا فى تادية المعنى بل المراد بالنظم تركيب الالفاظ على وفق ترتيب تقتضيه اجزاء اصل المعنى والخلل فيه بان يخرج عن هذا التركيب الى ما لا يشهد به قوانين النحوى المشهورة او الى ما يشهد به لكن يحكم بأنه على خلاف طبيعة المعنى فيجنى الدلالة لكثرة اجتماع خلاف الاصل الموجبة لتعبير السامع قال المصنف فالكلام الخالى من التعقيد اللفظى ماسلم نظمه من الخلل فلم يكن فيه ما يخالف الاصل من تقديم او تأخير او اغمار او غير ذلك الا وقد قامت عليه قرينة ظاهرة لفظية ومعنوية كما سأتى تفصيل ذلك كله فالتعقيد اللفظى ربما كان لضعف التأليف وربما كان مع الخلوص عنه بان يكون على قوانين هى خلاف الاصل فلا يكون اشتراط الخلوص عنه بعد ذكر الخلوص عن ضعف التأليف مستدركا كما توهم ولا يكون وجود التعقيد اللفظى بلا مخالفة لقانون نحوى مشهور مخالفا للحكم بان مرجع الاحتراز عنه النحوى كما سيجى * لما انه حينئذ لا يمكن معرفته بالرجوع الى قواعد النحو لانطباقه عليها على ما توهم لان النحوى يبين ما هو الاصل وبين ما هو خلاف الاصل والاحتراز عنه بالاحتراز عن جمع كثير من خلاف الاصل واماماته هل يكون الضعف

بدون التعقيد المأخوذ من لافالحق الثاني وان توهم بعض الافاضل انه لا تعقيد في جاني
احد من الاثنان جاني احده يقيد مجيء اجد ما لا الشخص المعين فلا يكون ظاهر
الدلالة على الشخص المعين المراد لكن لا يتجه ان ذكر التعقيد من عن ذكر ضعف
التأليف كما توهم لانه لا بأس باغناء المتأخر عن المتقدم كما في العكس ويمكن دفع
استدراك ذكر التعقيد لاغناء ضعف التأليف عنه ايضا بان ضعف التأليف لا يفي
عن التعقيد المأخوذ وذكر التعقيد له لانه لا تعقيد اللفظي الا ان المصنف اراد استبعاد بيان
التعقيد فذكر التعقيد اللفظي لاستيفائه لانه يشترط الخلو عن الفصاحة بعد
اشتراط الخلو عن ضعف التأليف (كقول الفرزدق) هو كسفر جل رغيث مسقط
في الشور الواحدة بهاء ارفقات الخبز ولقب همام ابن غالب بن صعصعة (في حال هشام)
نبيه به على ان الملك هو هشام (وما مثله في الناس) لا في مجرد العرف فذكر قوله في الناس
جعل النبي عاما ولولاه لتبادر في المل في العرب (الامم لك) فمسي بمن اعطى المال والملك
وكانه روى اسم مفهول والا فالبلغ اسم الفاعل (ابوامه سي ابوه يقاربه اي سي
يقاربه) اشار الى ان سي بدل من مثله ويقاربه صفته فقد فصل بين البدل والمبدل منه
والصفة والموصوف باجتناب وهو مما لم يجوز (الامم لك) اشار الى انه مستثنى من سي يقاربه
قديم عليه فوجب نصبه الذي كان مرجوحا حين التأخير اذا كان المختار رفعة على البدل
ولذا رفعه بعد التأخير في التفسير (ابوامه ابوه) اشارة الى ان ابوامه مبتدأ ابوه فصل
بينهما بالاجتناب والجملة صفة مملوكا فمخالفة القوانين النحوية ومخالفة الاصل الذي هو
تقديم المستثنى منه حصل التعقيد فلقد قدم المستثنى مع شيوعه دخل في التعقيد واعلم ان اراد
البيت توضيح التعقيد لا للتبديل ما يخرج عن حد الفصاحة بقوله والتعقيد فانه خرج بذكر
ضعف التأليف وقد بالغ في مدح خال هشام ونفي من يماثله وأشار ببيان انه خال الملك الى ان
مماثلة الملك لا بعض توحده لان مماثلة الملك له انما جاء من قبله وبحكم ان الولد يشبه الخال ولا
يخفى انه لو قيل في الناس خبر مثله ومملوكا مستثنى من مثله وابوامه مبتدأ وسي خبره وابوه خبر ثان
ويقاربه خبر ثالث لم يكن تعقيدا ويكون المعنى مماثله في الناس الامم لك في غابة الحدائث
اذ ابوامه سي وابوامه ابوامه وامن اقرباء الملك مع قطع النظر عن انه جده فيكون
مدحا للممدوح بالنسب بعد المدح له بالحسب وليس في هذا التوجيه الا نصب مملوكا مع
ان المختار رفعة ولا لو مخالفة الاسماء المذكورة وجوها اخرى في الشرح وحواشي بعض فضلاء
الانام وزيفت ما هو موزيف واحكمت ما هو قابل الاحكام ولعل المصنف علم قصد الفرزدق في
التشليل على قصده فلا يضره احتمال (واما في الانتقال) اي في الانتقال الذي ليس خلال
النظم والافقدم ظهور الدلالة خلال في النظم انما هو خلال في الانتقال ولك ان تريد الانتقال
من الموضوع له ويتم التقابل اذا ما سبق خلال الانتقال فيه من اللفظ وذلك الخلل اما لارادة
ما ليس لازم المعنى الاول الذي اريد الانتقال منه وذلك بعيد الوقوع ردى جدا واما لكونه
لازما بعيدا بغير الدهن دون الوصول اليه واما لعدم نصب القرينة وذلك ايضا بعيد جدا
او انصب ما هو خفي (كقول الآخر) لم يقل كقوله ليعلم انه غير الفرزدق او ليعلم انه ايضا بلغ من
البلغا كما كقول ابلغي الآخر ولدا صرح باسم الفرزدق ايضا سابقا ليعلم ان البلاغة والمهارة
لا يمنع عن الهفوة فلا بد لكل ذي طول ان يسعى في تحصيل ما هو الطولي ولا يعتمد
على ان يلوغ في الرتبة العالية كقول له وقال الشارح لئلا يتوهم انه الفرزدق وفيما نه تأكد جئت
التوهم في قوله كقوله سوح لها الخ (ساطلب) سوف اطلب العود ان كان مهابا وقال

فان قلت لا تعقيد في جاني احده
وكيف يكون الحق الثاني قلت
اذ انون احده لا تنقل السامع الى
المعنى الوصفي ويطن انه جاء بمعنى
اخر غير وصفي قصده المتكلم

(بعد ان ارعنكم) فاضاف البعد الى الدار اشارة الى ان بعد ذاتهم لا يمكن ان يخطر
بالبال وطلب بعد الدار غير مقدور في الحال غاية الامر وسوسة النفس والعقل مبالغ
في الامهال واستند القرب الى ذاتهم بقوله (لتقربوا) لان قربهم متمكن في الخيال
ولا يترجم بغيره المقال (وتسكب) بالص بفتح الدال على بعد الدار وبالرفع لعطفه
على ساطلب (عيسى الدموع تجعدا) ومعنى البيت على ما هو المشهور عند القوم
ان عادة الزمان والاخوان الجاء الطالب الى الحرمان فاي امر كان هو المرتقب بحكم الزمان
والاخوان انعكس وانقلب فاي الان بقيت في حزن البعد والاحتجاب للبالغة في طلب
السور بالوصل والاقتراب فبعد اليوم اطلب البعد ليساعد في الدهر واهله بالقرب
والحضور واطلب حزن ابعد لانفوز بالقرب والسرور وعلى ما حققه الشيخ انه كنى بطلب
بعد الدار عن توطئ النفس عليه والسكين لجرد التاكيد كانه قال الى اليوم اطلب نفسي
بالبعد واحزانه واشيد بناء الصبر الجميل باركانه لا تسب بذلك الى وصل بشاء ومسررة
لا تعد الى الابد فان الصبر الجميل مفتاح الفرج مع الاجر الجزيل بلا حرج والابلاغ
ان يجعل تسكب علقا على اطلب فيكون تحت التاكيد والشارح المحقق صوب بهذا
المعنى وجعل توجيه القوم تعسفا فاسد المبني ولم يرض به المرتضى الشريف وقال كلام
القوم غير مستحق للتعطلة والتزييف فتصويب الشارح كتصويب من قال الصواب
ان الشاعر يعذر الى العشيق في الشعر لاسفر ليتوسل به الى اسباب معاشرتها في الحصر
اذ بالاموال يقتصص فلباء الغواني ويجمع بالوصل والى مثل هذا المعنى اشار المتنبي حيث قال
لعل الله يجعله رحيلا بعين على الاقامة في ذراكا فكل من المعاني وجهة هو موليها وقصد
الشاعر مو كوله اليه غيره لا يجلبها اذ لم يعرف انه بصدد الضارفة او في مقام اظهار
الحكمة والكرامة او كان التكلم بهذا النقال في مقام السفر والارتحال حتى يحكم بحقيقة
الحل فلا مجال للاستيفاء الاحتمال ويمكن تقوية الشارح المحقق بان ما يحتاج الى معرفة
حال الشاعر فالحق فيه متابعة السابق الماهر وهو الشيخ عبد القاهر الذي يغلب
حسن الظن به ويقر ان يكون حاله عليه الظاهر ومن الاحتمالات التي هي ابدى الى
الدهم ما خطر ببالي وهوان الشاعر قصد الى ان تحصل المطالب بان يكون في الاستغناء
عنها كانه ارب وترى نفسك عنه معرضا فتراه لك معرضا ومن اكب على شيء فهو عنه
يهرب ومن معرض فهو يقرب ومن هذا حكم بان الحرص شوم والحرص محروم
وقل اولم تطلب الرزق بطلبك وفي حديث زرغب تزد دجبا منه شمة لمن له شامه واذا
فرغت عن تحقيق معنى البيت فنقول وبالجملة جعل سكب الدمع وهو البكاء كناية عما يلزم فراق
الاحبة من الحزن واصاب لانه واضح الانتقال لانه كثير ما يجعله دليلا عليه ويراد به وجعل
جود العين كناية عن السرور قياسا على جعل السكب لمقابلته ولم يصب لان سكب الدمع
قلما يفارق الحزن بخلاف جود العين فانه يعم ازمة الخلو عن الحزن سواء كان زمن السرور
اولا فلا يتقل منه الى السرور بل الى الخلو من الحزن وهذا وجه واضح للخلل في الانتقال
الى ما قصده وان خفي الى الان وبه يندفع ما ذكره الشارح انه يصح ان يراد بجود العين
خلوه عن الدمع مجازا من باب استعمال المقيد في المطلق ثم يكتفي به عن السرة لكونه لازما
لها عادة اذ عرف ان الخلو ينشأ عن السرور لكنهم نظروا الى ان جود العين اشتهر
في النخل بالدمع بناء على اشتراك الجود في النخل حتى يقال للنخل جواد كطعام ويقال
جود بمعنى نخل ويستعمل الجود في مقابلة الجواد حتى قال الحماسي (شعر) الان عينا لنجد

الذرى حوائى الدار

يوم واسط عليك بحارى دمهالوجود فظنوا ان اشتهار الجود في الجمل ينسج الانتقال
 من المعنى الحقيقي الى غيره فخله ومثل غيره من المعاني المجازية كمثل الشمس والكواكب
 حيث تختفي مع الشمس ولذا قال (فان الانتقال من جود العين الى بخلها بالدروع لالى
 ماقصده من السرور) فترض لماينقل منه اليه ولم يكنف بمايهم منه انه لاينقل
 منه الى ماقصده تنبيهها على ان الخلال في الانتقال ربما يكون من كمال ظهور معنى اخر
 فيحول بين اللفظ والمقصود لكنه يتجه عليه ان ما ذكر في صدر البيت وقصد الحزن
 بالسكب قرينة واضحة على المقصود فلاخلل في الانتقال قال المصنف والكلام الخالي
 عن التعقيد المعنوى ما يكون الانتقال فيه من معناه الاول الى معناه الثاني الذي هو المراد به
 ظاهر احيى بخيل الى السامع انه فهمه من خاف اللفظ ويتجه عليه انه يلزم ان لا يكون
 الكلام الخالي عن المعنى الثاني فصيحاً لانه ليس له الخلو عن التعقيد المعنوى ودفعه
 الشارح لانه يسان القسم من الكلام الخالي من التعقيد المعنوى خص البيان به لان الكلام
 الخالي عن المعنى الثاني بمنزلة الساقط عن درجة الاعتبار عند البقاء كما سترفه
 في بحث بلاغة الكلام وفيه ان الكلام الخالي عن المجاز والكتابة اذ اروع في المطابقة لقضى
 الحال ليس ساقطاً عن درجة الاعتبار الا ان يقال هو ساقط باعتبار الدلالة على المعنى
 وان كان معبراً من حيث رعايه مقتضيات الاحوال وبعد يتجه ان ما يأتي في بحث بلاغة
 الكلام سقوط ما ليس له معنى ثان بمعنى مقتضى الحال لا باعتبار الكون مجازاً وحقيقة ونسب
 نقول خص البيان الخالي عن التعقيد مما استعمل في المعنى المجازي لانه محتاج الى البيان
 والتوضيح واما الخلو عن التعقيد المعنوى لعدم معنى ثان فواضح لا حاجة الى بيان (قيل
 ومن كثرة التكرار) قد سبق مباحث يهمل التذكاري لتذكير عن التكرار والتكرار بالكسر
 او الفتح والاول اسم والثاني مصدر في القاموس التكرير والتكرار والتكره اعادة الشيء
 مرة بعد اخرى وهذا يقتضى ان يتوقف التكرار على التثنية لمتحقق اعادة مرة بعد
 اخرى والاستعمال لا يساعده او يستعمل التكرار اذاثنى الشيء فالمتقع ما ذكره الشارح
 المحقق انه ذكر الشيء مرة بعد اخرى وما يقال انه مجموع الذكرين لا التكرار الثاني وهم
 اذاكرر الرجوع والتكرير الارجاع والمراد بالكثرة ما يقابل الوحدة بقرينة ما ذكر من المثال
 فان فيه تثنية الذكر ولا يتحقق به ذكر الشيء مرة بعد اخرى الامرتين وقد يناقش
 فيه بانه يتحقق ذكر الشيء مرة بعد اخرى ثلاثاً لثلاثها ذكر الثالث بعد الاول ويرد
 انه اذا ذكر الشيء ثلاث مرات يقال بعيد مرتين ولا يقال اعيد ثلاثاً ويكذب السؤال
 فتأمل (وتنايع الاضافات) نقل المصنف عن الشيخ عبد القاهر انه قال الصاحب اليك
 والاضافات المتداخلة فانها لا تحسن وذكر انها تستعمل في الهجاء كقوله (شعر) باعلى
 ابن حمزة بن حمزة انت والله تلجة في خياره ويتضح منه ان المراد بالاضافات ما فوق الواحد
 وان التنايع لايتا في وقوع غير المضاف بين المضافين ولو قال المصنف ومن كثرة التكرار
 والاضافة لكان اوضح واخصر (كقوله) اى ابي الطيب ويسعدني في غمرة بعد غمرة بريد الغمرة
 الشدة استعيرت عما يغمرك من الماء (سبوح) فعول بمعنى فاعل من السبح والسباحة بعد
 اشتهار استعارتهما لشدة عدو والفرس مع حسن جريها بحيث لا يتعب راكبه ساكنه
 يجرى في الماء يستوى فيه المذكر والمؤنث ولا يخفى حسن ذكر السبوح بعد التعبير
 عن الاسعاد في شدة بعد شدة بالاسعاد في غمرة بعد غمرة (لها) صفة سبوح (منها) متعلق
 بقوله لها ومتنازع له في الفاعل وهذا احسن وادق مما قيل من انها حال من شواهد (عليها)
 متعلق بشواهد (شواهد) فاعل لها لا اعتماد على الموصوف والضمائر كلها السبوح

امر باتأمل ليظهر وجه عدم
 اعتبار الذكر الثالث اعادتين
 وهو ان العرف يعتد بالاعادة
 التحق السابق بالمرأة سواء كان
 واحدا او متعدد

والمعنى سروح لها من نفسها علامات شاهدة عليها تشهد بنجابتها فان قلت الشهادة على الشيء شهادة مضرة فكيف صح استعماله في الشهادة بنجابة الفرس قلت لا ضرر على الفرس من الشاهد بنجابتها بوقعها في المعارك والمخارب والمهلك (وقوله) اى ابن بلك (حمامة) طير برى لا يألف البيوت اوكل ذى طوق يقع على الذكر والاثنى وللجنس حمام (جرى) مؤنث الاجر مخفف جرها وهى الكتيب جانب منه رمل وجانب تجارة (حومة) البحر والزلل والقبال وغيرها معظما (الجندل) بالفتح وكسر الدال ويضم الجيم وقبح النون وكسر الدال الموضع يجتمع فيه الحجارة فيجب ان يجعل الجندل كسور الدال لا مقنوحها وان اشتهر بتخفيفه حتى قيل المراد به الارض ذات الحجارة بان اطلق اسم الحال على المحل ومنهم من جعله مكسور الدال مخفف جندل فيختصن وكسر الدال حيث اثبتته الصحاح بمعنى موضع ذى حجارة وجعل اسكان التون للضرورة وفيه ان الحذف المقيس للضرورة مختلف وهو بدم صرف المنصرف ومتفق وهو بالترخيم صرح به التسهيل ففيه اضافة حمامة الى جرى المضافة الى حومة المضافة الى الجندل (اشجى) اى رددى صوتك والسمع ترديد الحمامة صوتهما تمامه فانت بمرئى من سعاد وسمع اى بحيث تراك سعاد وتسمع كلامك على ما فى الصحاح والقاموس الا ان الكتاتين اثبتاه هكذا هو منى بمرئى وسمع بدون الياء وزاد القاموس ونصب فى شرحه بانك بحيث ترين سعاد وتسمعين كلامها لم يعرف الاستعمال واما قول الشارح المحقق انه خلاف المعقول ايضا فلا يتم وان وجهه بان الامر بالسمع انما يناسب لاسماع سعاد وذلك انما يكون اذا كان سعاد بحيث تسمع صوتها لان الحمامة اذا كانت بحيث تسمع صوت سعاد فساد ايضا بحيث تسمع صوتها لان صوت الحمامة ليس كصوت الانسان فى الارتفاع بل لان الامر بالصوت لا يخصص فى داعى الاسماع بل من دواعيه النشاط والسرور كالبلابل يتم بمشاهدة الورد ويرجح هذا الداعى عدم الاكفاء بسمع ومنه مرئى اليه (وفيه نظر) لانه قال الشيخ لاشك فى نقل تابع الاضافات فى الاكثر لكتبه اذا سلم من الاستكراه ملح واطف كقول ابن المعتز وطلت تدرك اس ابدى جامه ذرعتاق دنانير الوجوه ملاح ومنه الاطراد المذكور فى علم البديع كقوله بعينه بن الحارث بن شهاب هذا فعل منه ان تابع الاضافات انما تنافى الفصاحة حيث اوجب الثقل والتناثر وكذا حال كثرة التكرار لانه لا وجه لمنافاة للفصاحة سوى انجاب التناثر كيف وقد وقع فى النظم مثل داب قوم نوح وذكر رحمة ربك عبده زكر باو نفس وما سواها فالحما لجوبها وتقرأها (و) انفصاحا (فى المتكلم ملكة) اى كيفية ترسخت فى ذات النفس واحسن ما رسمه الكيف عرض لا يتوقف تصوره على تصور غيره ولا يقتضى انفسه واللاقصة فى محبة اقتضاء اوليا والمراد عدم توقف تصور العرض الجزئى بخصوصه واحترزه عن تصور ما يتوقف عليه السببه ولا يرد الكيفيات المركبة لان تصوراتها بخصوصها لا يتوقف على تصورات اجزائها ولا الكيفيات النظرية كما هو لان اشخاص الكيف لا يكون نظرية وقولهم اقتضاء اوليا على ما صور حوا به لثلاث خرج العلم بعلم واحد فانه لعروض الوحدة يقتضى الاقسمة والعلم بالعلمين فانه لتعلقه بالبعد يقتضى الاقسمة ولا يخفى انهما لا يقتضيان اقسمة والاقسمة فى محلها ما بل فى انفسهما فغى قوله فى محبة لاجابة الى قوله قولا اوليا لذلك وكما به يحتاج اقتضاء التسعة والاقسمة الى التقيد بالاولى يحتاج عدم توقف تصور على التصور الغير بالتقيد بالاولى لانه قد وقع الكيف لتسعة فيوقوف باعتبارها على الغير هذا قال المعاصر ملكة على صفة اشعارا بان الفصاحة من الهيئات الراسخة حتى لا يكون المعبر عن مقصوده بلفظ فصيح فصيحيا بحسب

سمعت انه اختلف فى بانه على
السكون وهذا انصرفه
للغة والجمية

لا يقال كونه بمرئى يدعو الى
السمع لسمع صوته وتظهر اليه
لا نقول هذا ايضا فى ترجيح
كون الداعى النشاط لان كونه
بمرئى حى يستقل فى السمع
ككونه بسمع بخلاف كون
الداعى الاسماع ونظرها اليه
فان قوله فانت بمرئى لا يتم بدون
قوله وسمع فيلزم جعل الجموع
من حيث الجموع خبرا والظاهر
خلاف ذلك

الاصطلاح من غير رسوخ ما يقتدر به عليه فيه وفيه بحث لان التعبير عن كل مقصود بلفظ فصيح فصيح لانه لا يكون بدون ملكة يقتدر بها عليه نعم لو قيل اشعر بذكر الملكة الى ان صفة غير راسخة يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح غير داخل في الفصاحة بل ملكة التعبير عن المقصود بلفظ لفظ من دواخلها لانها اذا كانت ملكة التعبير عن كل مقصود بلفظ فصيح كانت عند التحقيق ملكات يقتدر بكل واحدة على تعبير لم يعد ومن جعل مقصوده هذا لم يلتفت الى عبارته ادنى التفات والام تحف عليه انه لا يستغنى عنه اصلا ويمكن التمام ما ذكره المص بان قوله ملكة للاشعار بان صفة يقتدر بها على التعبير عن كل مقصود بلفظ فصيح من غير ان يصير ملكة ليست فصاحة وهذه ملكة التعبير عن جميع المقاصد الاقليلا وصفة يعبر بها عن القليل بلفظ فصيح من غير رسوخها فان مجموع تلك الملكة وهذه الصفة صفة غير راسخة يقتدر بها على التعبير عن المقصود كله بلفظ فصيح وقال (وقيل يقتدر بها) ولا يقل يعبر بها ليشمل حالتي النطق وعدمه ونتجه عليه ان الملكة حال السكوت متصفة بانها يعبر بها عن المقصود في الجملة زدفعه الشارح المتحقق بان المراد بحال النطق في الجملة بان ينطق صاحبها في زمان من الازمنة وبعدم النطق عدمه اصلا بان لا ينطق قط ولو قيل يعبر لحص من ينطق بمقصوده في الجملة ووصى بالمحافظة على هذا المعنى قائلا هكذا يجب ان يفهم هذا المقام وفيه ان عمدة قد اقتدار حيث عدم خروج ما لا يتكاد يوجد فتقول المراد ان درج الاقتدار ليشمل حالة النطق بكل مقصود بلفظ فصيح وحالة عدم النطق بكل مقصود بان يتحقق ببعض المقاصد والبعض بعد لم يرد او وردو بالان ينطق به فلو قيل ملكة يعبر بها عن كل مقصود بلفظ فصيح لاختص الفصاحة بمن بلغ نهاية امر النطق ولا يمكن مقصود رد عليه الا وقد ورد عليه وعبر عنه بلفظ فصيح هكذا يجب ان يفهم هذا المقام ويصادق شار والمرام بعون الله الملك العلام والا وجه انه لو قال ملكة يعبر بها انصدق على القدرة الراسخة الحاصلة بتلك الملكة بل لا يصدق الاعليها اذ المتبادر من السبب هو الاقرب (على التعبير عن المقصود) اي كل ما يعلق به قصد افاذته بلفظ فصيح قال المص قيل (بلفظ فصيح) ليعلم المفرد والركب هذا يريدانه لم يقل بلفظ فصيح مع انه اختصر ليعلم المفرد والركب عموما يندوا ولا يحمل على السامع على المفرد الفصح او الكلام الفصح بناء على قضية الانسطة المشتركة فانه لا يراد به الا معنى واحدا ولم يقل مفرد فصيح او كلام فصيح ليعلم اذا لا بد من العموم والمراد بالمقصود كل مقصود فهو خاص الفصح بالمفرد لوجب في الفصاحة ملكة الاقتدار على التعبير عن كل مقصود كلامي المفرد بالمفرد وهو محال ولو خص بالكلام لوجب فيها ملكة الاقتدار على التعبير عن مقصود مفرد بكلام وهو محال ولا يخفى ان ٧ عوم المفرد والركب موقوف على تكلف استعمال الفصح في معنيته كما جوزه البعض او استعمال ما يضيق بنايه الفصح ويقسالة عوم الاشتراك وبعد في وصف لفظه خفاء اما على الاول فانه يصير المال بلفظ موصوف بعين الفصح وهو باطل والصحيح بلفظ موصوف باحد معنى الفصح وهو لا يستغنى عن استعمال الفصح في معنيته واما على الثاني فانه يصير المال بلفظ هو ما يطلق عليه الفصح ولا يخفى ان اللفظ ليس ما يطلق عليه الفصح بل مفهوم يصدق على اللفظ ووجب عوم المعبر المفرد والركب كما يقتضي ان يقال بلفظ فصيح دون مفرد او كلام فصيح يقتضي ان يقال بلفظ فصيح دون لفظ ذليغ اذا بلغ ليعلم المفرد نعم عدم وجوب ملكة الاقتدار على البلاغة في الفصاحة ايضا يقتضي ان لا يقال

٢ فيه انه لا يصدق على من ينطق بمقصوده في الجملة فضلا عن ان يخص به اذ لا يصدق عليه انه يعبر عن كل مقصود يرد عليه بلفظ فصيح ٣

٧ لا يخفى ان التعبير عن المفرد لا يمكن ان يكون بكلام سواء كان المفرد في التعداد كما اذا اردت ان تلقى على الحاسب اجناسا مختلفة لرفع حسابها فتقول دار غلام جارية ثوب ساطع الى غير ذلك او في التركيب فانه لا يمكن التعبير عن الخبر به ولا تخبر عنه بالكلام ٤

بلفظ بلغ فقول الشارح وقول بعضهم ولان يعم المفرد والمركب قال بلفظ فصيح دون كلام فصيح او لفظ بليغ سهو ظاهرا لا يقال يصدق التعريف على الحيوية والادراك ونحوهما مما يتوقف عليه الاقتدار المذكور لانا نقول ليس شئ منها سببا بل شرطا او ليس سببا قريبا بل بعيدا والباعضا في السبب القريب (والبلاغة في الكلام مطابقة) اى مطابقة صفته (لمقتضى الحال) فان مقتضى الحال خصوصيات وصفات قاندة بالكلام لا يطابقه بل يشتمل عليه والخصوصية من حيث انها حال الكلام ومربطة به مطابق لها من حيث انها مقتضى الحال فالطابق والمطابق متغايران اعتبارا على نحو مطابقة نسبة الكلام للواقع وعلى هذا النحو قول المصنف في تعريف المعنى علم يعرف به احوال اللفظ العربي اني بها يطابق اللفظ بمقتضى الحال اى يطابق صفة اللفظ مقتضى الحال هذا هو المطابق لعبارات القوم حيث يجعلون الحذف والذكر الى غير ذلك معللة بالاحوال ولما هو الايق بالاعتبار لان الحال عند التحقيق لا يقتضى الا خصوصيات دون الكلام المشتمل عليها والشارح اراد المحافظة على ظاهر مطابقة الكلام لمقتضى الحال فوقع في الحكم بان مقتضى الحال هو الكلام الكلي والمطابق هو الكلام الجزئي ومطابقة الجزئي للكلي على عكس اعتبار الميراثين من مطابقة الكلي للجزئي فعدل عما هو ظاهر المنقول وعما هو المعقول واركب كافة مطابقة الجزئي الكلي مع المحمول بالطبع هو الكلي والابق اعتبار مطابقة للجزئي (مع فصاحته) قيل خالف في هذا الفيد السكاكي فقول انه لا يشترط شيئا من فصاحة الكلام في البلاغة وليس رجوع البلاغة الى البيان لاشتراطها بالخلو عن التعقيد المعنوي بل المعرفة انواع الخبز والكتابة وعلاقاتها فلا يخرج فيها عن اعتبارات اللغة وقيل انه لا يشترط في البلاغة من الفصاحة سوى الخلو عن التعقيد المعنوي (وهو) اى مقتضى الحال (مختلف فان مقامات الكلام متفاوتة) كان الظاهر ان قول فان الاحوال متفاوتة الا انه شبه على ترادف الحال والمقام قال الشارح التحقيق الحال والمقام متغايران بالمفهوم والتفسير بينهما اعتبارى فان الامر الداعي مقام باعتبار توهم كونه محلا لورود الكلام فيه على خصوصية ما وحال باعتبار توهم كونه زمانا له ولا يخفى ان وجه التسمية لا يكون داخلا في مفهوم اللفظ حتى يحكم بعدم المفهوم بالاعتبار ولذا حكمنا بتارادف ثم الظاهر انه سمي مقاما لانه كان تفاوت مراتب الرجال تثبت بالمقامات كذلك تفاوت مراتب الكلام بالاحوال وسمى حالا لانه مما يتغير ويبدل كالحال الذى عليه الانسان فان قلت يجبه على ما ذكره الشارح ان تفاوت المقامات لا يستدعى تفاوت مقتضيات الاحوال لجواز ان لا يتفاوت الاحوال ويكون تفاوت المقامات باعتبار ما اعتبر فيه قلت المراد ان ذات مقامات الكلام متفاوتة وبما فرق بين الحال والمقام ان المقام يضاف الى المقتضى فيقال مقام التاكيد والحال الى المقتضى فيقال حال الانكار ثم المقصود من هذا الكلام يحتمل ان يكون وصية المتكلم بالاحتياط في تطبيق الكلام على مقتضى الحال فانه في معرض الاختلال لاختلفا باختلاف الاحوال وان يكون بيان وجه كون المقتضيات مختلفة وعدم اعتبارها على نحو واحد يعنى انما جعل خصوصيات الكلام مختلفة لانه لا فائدة الاحوال ولا بالامور المختلفة من دوال مختلفة لتستفاد منها وهذا كما سمعت من علماء النحاة واما وضعت الاعراب مختلفة ليدل على المعاني المعنوية على العرب وعلى الاحتمالين لا ينبغي لك ان تنازع معه بان الاحوال المتكثرة كثيرا ما يجتمع على مقتضى كثرى

من اجتماع الافراد والتوعية والتعظيم والتحقير والتذكير والتقليل على التكرار غير ذلك
وبان مقتضى قد يكونان لمحال واحدا كالتكرير واسم الاشارة فانهما يكونان لتعظيم
او تحقير وذلك لان ما ذكرت لهما نظيران هو الاشتراك والترادف وكلاهما على خلاف
طبيعة قانون الوضع فغلاف الظاهر لا يسهل ان يورد نقصا على دعوى اتقاء تحقق ما هو
الظاهر فكن معنا وتعارفنا ان لم تحرم عن المشاعر (فهام كل) شروع في بيان اختلاف
المقامات وقال السارح المحقق وفيه اشارة اجالية الى ضبط بدعي للمقتضيات حيث فصل فيها
بين ما يخص اجزاء الجملة وما يخص الجملتين فصاعدا وما لا يخص شئ منهما والثاني مقام الفصل
والوصل والثالث مقام الایجاز وخلافه والاول ما عدا عما اقول مع تقديم ما هو الاصل
والنصر بجه وب تأخير ما هو الفرع وبيانه اجاليا فيما اهل الاتري ان التكرير مثلا اسل والتعريف
فرعه وكذا الفصل لكن المناسب حثذ ان يقول ومقام المساواة ببيان مقام خلافه ويمكن
ان يعتذر بانه لما كان في سلوك طريق الایجاز دعاءا لتمامه بالایجاز الى ذكره ولا يذهب عليك
ان ضبطه لا كالمقتضيات لا يجمعها فان من المقتضيات ما يخص بنفس الجملة كالتعريف عن
الخبر بالانشاء وبالعكس ومنها ما يخص جز في الجملتين كاعادة اسم ما استوفى عنه نحو
احسنت الى زيد زيد حقيق بالاحسان وان الذكر والحذف المذكورين في الفصل الاول
لا يخص باجزاء الجملة بل بعم الجملتين فصاعدا لانه كل (من التكرير) اى شئ كان المذكر
من اجزاء الجملة (و) كذا (الاطلاق والتقديم والذكر ببيان مقام خلافه) ظاهره مقام خلاف
كل وليس لتام مقام هو بخلاف كل وهذه شبهة صعبت على المهرة وغاية ما ذكر في دفعها
ما اصطفاه جواد قلم السيد السند فاض عليه المغفرة من الاحد الصمد طول الابد الى الابد
ان هذا الجمل لتفصيل جمل اذ المقصود في بيان مقام التكرير ببيان مقام خلافه الى اخر
الكلام الا انه اجل طلب الاختصار وقوع الخلل في الاختصار فالمقصود صحيح واضح والعبارة
مختلفة لا تصح في يناقش في المراد بشانه الاعتماد ومن يذب عن العبارة السادة فهو
في خطر القناد ونسحق نقول لمسا تعارف هذا الاجمال في افادة التفصيل وشاع في محاورات
البغاة وارباب التحصيل فاليان ايضا بيان جميل (ومقام الفصل ببيان مقام الوصل
ومقام الایجاز ببيان مقام خلافه) صرح بخلاف الفصل بخلاف غيره حفظا لحسن
موازنة الوصل للفصل وطلبا للاختصار بقدر الامكان نتأمل ويتبعى ان يهتم قوله
ومقام الفصل ببيان مقام الوصل على ان مقام كل فصل ببيان مقام كل وصل ليكون
مشبرا الى تفاوت مراتب الفصول والوصل ويحمل قوله ومقام الایجاز ببيان مقام
خلافه على ان مقام كل ايجاز ببيان مقام كل بخلافه لانه كذلك فيكون على طبق ما في المفتاح
ولكن كل حديثه الى ان الكلام مقام فان كل من الایجاز والاطناب لكونهما نسيين حدودا
ومراتب متفاوتة ومقام كل ببيان مقام الآخر (و) كذا (خطاب الذكي) اى كذا مقام
ما يتخاطب بالذكي (مع) مقام (خطاب العبي) اى ما يتخاطب به العبي وهذا ايضا لا يخص
باجزاء الجملة ولا بالجملتين فصاعدا وانما فصل عما سبق لان التفاوت فيه نسا من قبل الخطاب
لا من قبل نفس الكلام والمراد بالذكي بالاضافة الى غيره وكذا المراد بالعبي في تدرج
فيه تفاوت مراتب الذكاء والعبادة في القاموس الذكاء سرعة الفطنة والغيرة عدم الفطنة
هذا فالقابل للعبي هو الفطن الا انه اراد به الفطن واختاره لمزيد مناسبة لفظية بينه وبين
العبي فلذا لم يقل مع خلافه (واكل كلمة مع صاحبها) منصوب بالظرف المتقدم (مقام)
بجاء خبره الظرف المتقدم قدم للحصر اى التمام لها لان الكلمة يشتركها في اصل المعنى
فليس للبلغ ان يختار تلك الكلمة مع صاحبها مالم يدعيه اليها هذا المقام بخلاف كلمة

لان التعريف يحصل يحصل
المدلول مشارا اليه
كون التقديم اصلا فانه هو في المسند
اليد والعامل في المسند والمعمول
اكن لا يضر لان تقديمه باعتبار
جهة الاتصال لان هذه الجهة
اقدم ويوصف التقديم انسب
يريد التعريف عن الخبر بالانشاء على
وجه يعود الى التميز في جزء كما
في رحك الله فانه يعود الى ما يخص
باجزاء جملة بل بحيث لا يعود الى
جزء كما في قولك احسن اليك زيد
مراد ابد احسن اليه وقولك
احسن الى زيد مراد ابد احسن
اليك
فان قلت اعادة اسم ما استوفى
عنه متعلقة بجزء الجملة المستنفة
منه في حال ثابت له بالقياس
الى جزء الجملة الاولى قلت الفرق
بينه وبين الفصل والوصل فان
كان الفصل حال الجملتين
فان اعادة ايضا لحال جزئي الجملتين
وان كان الاعادة حال جزء الجملة
الثانية بالقياس الى جزء الجملة
الاولى فالوصل حال الجملة الثانية
بالقياس الى الاولى
لا يقال التقديم ههنا لا تابع
الاستعمال الواجب كافي الدار
رجل فان يجب فيه التقديم لانا
نقول لا يراحم في النكات الاتري
انه جعل لافيه غول بمعنى فيها
لا غول للحصر مع انه من قبيل
ما نحن فيه

لا يشاركها في اصل المعنى فان اختارها عليها ليس لاقتضاء المقام بل لتوقف معنى قصد افادته عليها ومن غفل اشكل عليه وجه تقيد الكلمة زاعما ان المقام ليس لكلمة لا يشاركها ايضا فان تذر بان هذا القسم اولي بالتعرض فتخص بالتعرض واعتمد في معرفة المتروكة على المقايسة ولا يخفى ان مقام كل كلمة مع صاحبها شديد الاتصال مع ما سبق على مقام خطاب الذي شاك عن فصل مقام خطاب الذي بينه وبين ما سبق اذ كل مقام بالنسبة الى نفس الكلام بخلاف مقام الذي فانه حاصل بالنظر الى المخاطب الا انه سلك المصنف طريق الترفي فقال في بيان تفاوت المقام انه بلغ الى انه يتفاوت مقام كلمة ومقام ما يشاركها في اصل المعنى قال الشارح المراد بصاحبها كلمة اخرى صاحبها لكن اعم من الكلمة حقيقة او حكما ليندرج فيها مقام المسند اليه مع المسند الذي هو جملة اسمية او فعلية او ظرفية او شرطية هذا ولا يخفى عليك انه يجب تعميم الكلمة ايضا ليندرج فيه مقام المسند الذي هي جملة مع المسند اليه وليندرج فيه تسع بالمعنى خير من ان تراه وبعد لا يفي هذا التعميم لان دراج كل ما هو من هذا القبيل من المقام لخروج مقام جملة مع جملة ليس لشيء منهما محل الاعراب فلا بد من الحكم بانه ترك للتأنيذ فلا ان تستغنى عن تعميم الكلمة بالمقايسة ولا توهم قاصر ان صاحب الكلمة مجاور لها اذ هي ما ارتبطت بها وتعلق بها نوعا فعلق مثلا مرفوعة في قوله تعالى فيها سرور مرفوعة واكواب موصولة لها مع الموضوع مقام ليس للمرتفعة معها لامع الاكواب فتقول يكفي للبيان بالكلمة ان يقتضيها مقام لها مع صاحبها وان لم يكن مقام يقتضيها مع عدة من صواحب اخرى بل يستوى هي وما يشاركها في اصل المعنى مع تلك الصواحب وبعد ضبط مقتضات الاحوال اجاب على ضبطه بعد الشروع في الفن تفصيلا ويمكن في النفس فصل تمكن رغب في ضبطها ببيان شرفها وعظم منفعتها فقال (وارتفاع شان الكلام في الحسن) المهود المعتبر عند عظمه العرب (والقبول) عندهم فان العهد في هذا الفن ينساق اليه وان كان للكلام اقسام حسن وقبول سواء فحسن الكلام عند من هو طالب انكشاف الشيء على ما هو عليه بصدقه وقوله بحسبه وعند من هو مطمح نظره الشأه الباقيه ينفعه في الشأه الباقيه (بمطابقته للاعتبار المناسب) للمقام كما يشهد به قول المفتاح وارتفاع شان الكلام في الحسن والقبول وانحطاطه بحسب مصادفة المقام لما يليقه وكأه قال المصنف (وانحطاطه بعدمها) اصلا حال الكلام حيث اورد عليه ان الانحطاط ليس بالمطابقة واجيب بان في كلامه حذفاً والتقدير بحسب مصادفة المقام لما يليقه وعدم مصادفته له فابرز في كلامه لا يكون صالحا ما قدر في كلام المفتاح لاصلاحه واورد عليه ان اصل الحسن والقبول بالمطابقة لا ارتفاعه وعدم الحسن والقبول رأسا بعدمها لا الانحطاط فيهما ونحن ندفع الشيء بان المراد الانحطاط عن الحسن والقبول لا الانحطاط فيهما حتى يقتضى ثبوت الحسن والقبول في غير المطابق ومن التزم ان الحسن والقبول يجوز ان يحصل بالافصاح عند المصنف فيندفع الاول ايضا غفل عما يحكم المصنف من ان غير المطابق للاعتبار المناسب يلحق باصوات الحيوانات ونقول في دفع الاول ان الارتفاع في الحسن والقبول كبروتها بالمطابقة الا انه بمطابقة ارفع يعلم ذلك بعرفة ان اصلهما بالمطابقة فيكون الارتفاع بمطابقة ارفع وتلك المعرفة من الحكم بالانحطاط عن درجة الحسن والقبول بعدمها والمراد بالكلام الكلام انفسه على ما ذهب اليه الشارح متمسكا بانه اشارة الى ما سبق وفيه ان السابق صريحا هو الكلام المطابق حيث قال والبلاغة

في الكلام مطابقة لمقتضى الحال مع فصاحته وفي محسن تعريف البلاغة الكلام الفصحى المطابق
 في رد الكلام الى الفصحى دون المطلق او الفصحى البليغ خفا، ونحن نصر هذه ان
 الكلام البليغ ولا مانع عنه بعد شرح قوله وانحطاطه على ماسبق والمراد بالحسن الذاتي
 لانه الكامل المتعدي فيدسرف اليه فلا يرد انه قد يرتفع في الحسن والقبول بالمحسنات البديعية
 بقى ههنا بحث لادمنه وهو انه كيف يريد مطابقة كلام على كلام حتى يرتفع فالأكتفى
 في البلاغة بالمطابقة لبعض مقتضيات الاحوال حتى يكون الكلام بليغا اذا روى فيه حال
 وان فانت احوال كثيرة فزيادة مطابقة الكلام على مطابقة كلام آخر عمدا لخفاء في تحفة ولكن
 الضاهر ان المراد بقولهم البلاغة مطابقة الكلام لمقتضى الحال مطابقة بكل ما هو مقتضى الحال
 لانه المتبادر الايق بالاعتبار وان لم يكن بشرط في البلاغة مطابقة الكلام لمقتضيات
 الحال كلها فربما المطابقة على مطابقته بان يكون احوال كلام اكثر من احوال كلام آخر
 (فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب) متفرع على قوله وارتفاع شأن الكلام والمقصود منه ان يند
 على ان مقتضى الحال معناه مناسب الحال لا موجه الذي يمتنع ان ينك عنه كإقتضد المتقضى
 وانما طلاق المقضى للتنبه على ان المناسب للتمام في نظر البليغ كالمقتضى الذي يمتنع
 انفكاكه فلا يجد بدا منه لكن التفرع خفي فينبذ بان ارتفاع شأن الكلام في الحسن الذاتي
 الداخلى في البلاغة انما يكون بالاعتبار المناسب دون غيره لو كان الاعتبار المناسب مقتضى
 الحال اذ لو وجد اعتبار مناسب غير مقتضى الحال لكان ارتفاع شأن الكلام به في الحسن
 الخارج عن حد البلاغة ولو وجد مقتضى حال غير الاعتبار المناسب لوجد ارتفاع غير
 الارتفاع المناسب وبينه الشارح المحقق بانه بلا حطة مقدمة معلومة وهو انه لا ارتفاع
 الا بالمطابقة لمقتضى الحال فان هذه المقدمة المعلومة مع هذه المقدمة المذكورة التي هي
 في قوة لا ارتفاع الا بالمطابقة للاعتبار المناسب لان المصدر المضاف الى المعنى المستغرق
 فيستفاد الحصر منه يقتضى اتحاد افرادهما اذ لو اتحد افراد مقتضى الحال والاعتبار
 المناسب لبطل احد الحصرين او كلاهما هذا كلامه ولا يخفى انه مقتضى بصحة الحصرين
 في قولنا لاصولة الابفاحية الكتاب وقولنا لاصولة الاباننية والشارح نفسه اوضح فيما كتب
 في حاشية هذا المقام مراده ووافقه السيد السند فقال اما بطلان احد الحصرين ففيما
 اذا كان بين مقتضى الحال والاعتبار المناسب عموم وخصوص مطلقا فانه يبطل الحصر
 في الاخص ضرورة تحقق الارتفاع بالافراد الاخر للاعم واما بطلان كلا الحصرين ففيما
 اذا كان بينهما مباينة او عموم من وجه فانه يصدق كل منهما بدون الاخر فلا يسع الحصر
 في احدهما هذا وفيه ان اللازم ليس الا بطلان احد الحصرين كما لا يخفى ولا يتعين البطلان
 في الاخص لاحتمال بطلان الحصر في الاعم باعتبار الجزء الثبوتى للحصر ثم قال وميد
 نظروا وضح فيما كتب في الحاشية من ان حصر شيء في شيء لا يوجب شيئا بكل
 من افراد حتى يبطل بذلك حصره فيما هو اخص من ذلك مطلقا او من وجه كقولنا ليس
 الضحك اللعيون هذا وفيه بحث لان مقصود ارباب التدوين بمثل قولهم لا ارتفاع
 الا بالمطابقة للاعتبار المناسب ان الارتفاع يكون بها لا محالة ولا يكون بغيره اذا عرض
 ان يتم التعلم ما يعرف الكلام المرتفع وبهذا الدفع ما اورده من النقض لكن ما كتب
 في الحاشية لدفعه ان امثال هذه المقدمات منتجة في الخطايات لانعرف لمحصلها قال السيد
 السند قيل على تقدير صحة المقدمتين لا يلزم المساواة في الصدق بين المتقضى والاعتبار
 المناسب والمط هو الاتحاد في المفهوم وانت تعلم ان ترفع قوله لمقتضى الحال هو الاعتبار

المناسب على ما تقدم وجعله نتيجة له لا يستلزم دعوى الاتحاد في المفهوم وان مثل هذا التركيب ليس صريحا في الاتحاد مفهومهما هذا وفيما قيل نظر لانه على تقدير صحة المقدّمين كالا يلزم الاتحاد في المفهوم لا يلزم المساواة بل اللازم احد الامرين وفيما ذكره السيد السند ايضا من ان هذه العبارة ليست صريحة في دعوى الاتحاد نظر لانه ان كان الحكم على مفهوم مقتضى الحال فليس الادعوى الاتحاد وان كان على كل فرد منه فلا يلزم المساواة ولو سلم فلا يفرع لاحتمال الاتحاد وحمل العبارة على المشتركين الاتحاد والمساواة دونه خطر القناد فالأوجد ان الفاء فصيحة يعني اذا عرفت هذا فاعلم ان مقتضى الحال هو الاعتبار المناسب للإلتزام به على صحة هذا المحصر بما تقر من انه لا ارتفاع الابلغا بصفة مقتضى الحال وينكشف لك ان العبارة بمعنى واحد (فالبلاغة صفة راجعة الى اللفظ) لانها باعتبار خصوصية اختيرت في تركيب يفيد اصل المعنى (باعتبار افادته المعنى بالتركيب) اى الغرض المصوغ له الكلام فالمعنى اما مخفف او مسدد وبالمجمل يرايه المعنى الذي يقصده البلّغ فقوله بالتركيب متعلق به ويحتمل التعاقب بالافادة وذلك لان مقتضى الحال والاعتبار المناسب انما يعتبر اولا في المعنى ثم في اللفظ فان المعنى تقدم في العقل مثلا اذ اعلاه ثم يلفظ باللفظ على طبقه ولا يرد ما اعترض به السيد السند في شرح المفتاح من ان هذا لا يصح في طي المسند اليه وابسته فان الانبات والطي من عوارض اللفظ فالحق ان يعتبر اولا في المعنى ما يقتضى الخصوصية لان معنى المسند اليه يحكم عليه العقل من غير قصد احضاره بالذكر تبعه لهذا الحكم فيطويه في مقام قصد افادة المعاني بذكر الانقضاء وبأى اللفظ على طبقه او يحكم عاينه بعد قصد احضاره كذلك لعدم تعيينه فيثبته فيما بين المعاني المقصودة بالافادة بذكر لفظه وبأى باللفظ على طبقه فتأمل والشيخ يسمي ايراد اللفظ على طبق ما اعتبر من المعاني الزائدة فظها وكأنه بالغ في ان الفضيلة في تطبيق الكلام على مقتضى الحال والافانظم عند المحققين ترتيب الالفاظ متاسبة المعاني متساقطة الدلالات او الالفاظ المرتبة كذلك على ما ذكره ان الشارح المحقق في التلويح وفسره به في الديباجة فلا بد لتحقيقه من رعاية علم البيان ايضا (وكثيرا ما) اى حين كثيرا فهو منصوب على الظرفية ومات كيد معنى الكثرة والعامل ما يليه على ما ذكره صاحب الكشف في قوله تعالى قليلا ما تشكرون (يسمى ذلك) اى مطابقة الكلام الفصيح لاعتبار مناسب وتذكير ذلك تأويل المشار اليه بالمفهوم (فصاحة ايضا) كما يسمى بلاغة او كما يسمى المفهومات السابقة فصاحة وكأنه اطلق اسم الفصاحة على البلاغة لان ما لا بلاغة له بمنزلة الاصوات الحيوانية عندهم فكيف بوصف بالفصاحة واعلم ان قوله فالبلاغة صفة المعتبر على قوله وارتفاع شأن الكلام في الحسن والقبول الخ يعني لما كان ارتفاع شأن الكلام بمطابقته للاعتبار المناسب ومعلوم ان ارتفاعه بالبلاغة علم ان البلاغة صفة للفظ فانقياس الى افادته المعاني والاعراض بالتركيب والمقصود منه على ما عرّح به في الايضاح جمع كلامين متنافيين وقامن الشيخ حيث قال تارات ان الفصاحة راجعة الى المعنى والى ما يدل عليه اللفظ دون الالفاظ وتارات ان الفضيلة للفظ الكلام لا المعناه فان المعاني مطروحة في الطريق يعرفها العجبي والعري والقروى والبدوى ولا شك ان الفصاحة من صفاته الفاصلة فتكون راجعة الى اللفظ دون المعنى ووجه التوفيق انه اراد بالفصاحة معنى البلاغة وحيث اثبت انها من صفات الالفاظ اراد انها من صفاتها باعتبار افادتها المعنى بالتركيب وحيث نفى ذلك اراد انها ليست من صفات

الانفاذ المفردة والكلم المجردة من غير اعتبار التركيب اولست من صفات الانفاذ باعتبار نفسها لا باعتبار افا دنها المعنى وحيث اثبت انها صفة المعنى اراد ان لا يعنى مدخلا تاما في جوتها للفظ وحيث نفاه اراد انها ليست من صفاته مع قطع النظر عن افادة اللفظ اياها بالتركيب ويمكن التوفيق ايضا بانه حيث جعلها صفة اللفظ دون المعنى اراد معناها المستفيض وحيث جعلها راجعة الى المعنى جعلها بمعنى البلاغة لكنه كوجه ذكره المصنف لا يطابق ما قصده الشيخ بل الوجه ما ذكره الشارح المحقق انهم سمو ترتيب المعاني الاول والمعاني الاول انفاذا وفضيلة الكلام باعتبار هذا الترتيب حيث جعلها صفة راجعة الى اللفظ اراد باللفظ المعاني الاول وكذلك حيث جعلها صفة راجعة الى المعنى وحيث نفى في كونها صفة الانفاذ المتوقعة والمعاني التواني وما يقال فليكن مراد المصنف باللفظ تلك المعاني الاول فيطابق مراد الشيخ فليس بشئ لان الشيخ بين في كتابه تلك المواضع والمصنف لم يبينها وتلك تشمل اللفظ استعمل لغاه المستفيض فعمل اللفظ في كلامه شلى هذا حل له على

فان الظاهر عطف وما يقرب منه على حد الاعجاز وكون المقصود تعيين الطرف الاعلى كان ما ذكره الطرف الاسفل لتعين الطرف

الاسفل **سعد**

فان قلت اخذ في تعريف حد الاعجاز تفصيله واذلج تعريف الشيء بتفصيله لم لا يجوز بما اخذ فيه تفصيله قلت ما لا يمكن معارضته بحصل منه مفهوم حد الاعجاز قبل ربطه بما يقرب منه وابطاه مفهومه يحصل حد الاعجاز فلمزم تحصيل حد الاعجاز مما يتوقف على حصوله

سعد

يردان الطرف الاعلى في كلام المفتاح ما هو قسم من الطرف الاعلى في كلام المصنف وهذا لا ينافي كلام المصنف لانه لا تنازع في اعتبار الطرف الاعلى اوسع اوضح حتى يمنع ما ذكرنا في اتوجه نعم هو اوفق بتوجه الشارح لكن هذا القدر لا يوجب ارتكاب ما ذكره الشارح من غابة مخالفة الظاهر **سعد**

ما لا يتحمل (ولها) اى للبلاغة في الكلام (طرفان اعلى) اية ينتهى البلاغة كذا في الايضاح ولو اعتبر الطرف شخصافيه بحث اذ بوث اطراف يتوقف على ان يثبت تنهاى مرادها ولا دليل يدل عليه (وهو) اى الطرف الاعلى (حد الاعجاز) اى مرتبة اعجاز الكلام البشر بان يبلغ مرتبة لا يمكن للبشر ان يأتى بمثله (وما يقرب منه) اى من حد الاعجاز اى الطرف الاعلى نوع شئ صنفان كلام يعجز البشر عن الاتيان بمثله وقرب من حد الاعجاز بان لا يعجز الكلام البشر ولكن يعجز مقدار اقصر سورة عن الاتيان بمثله وكلاهما مندرج تحت حد الاعجاز لان حد الاعجاز هو حد الاعجاز عن الاتيان باقصر سورة وبهذا اندفع ما اورد الشارح المحقق من انه لا معنى لجمع حد الاعجاز وما يقرب منه طرفان اذ المناسب ان يؤخذ حقيقيا كالتهاية او نوعيا كالاعجاز اذ قد اخذ نوعيا هو حد الاعجاز المعترف في الشعر وهو حد اعجاز اقصر سورة الا انه نسب على انه صنفان كلام يعجز نفسه وكلام يعجز مقدار سورة من جنسه وهذا اوجد ما ذكره الشارح المحقق حيث قال وما الهمة بين التوم والبقطة ان قوله وما يقرب منه عطف على هو واخبر في منه عائد الى الطرف الاعلى لالى حد الاعجاز اى الطرف الاعلى مع ما يقرب منه في البلاغة مما لا يمكن معارضته هو حد الاعجاز وهو مع كونه خلاف الظاهر بيان لحد الاعجاز بما يتوقف على معرفته لان ما يقرب منه بين بما لا يمكن معارضته ولا معنى لحد الاعجاز الا ما لا يمكن معارضته وقد اعتذر هو نفسه ان هذا الهام بين التوم والبقطة الحمد لله الذى الهمة طمان لا تومان وما يديه توجهه من انه الموافق لما في المفتاح من ان البلاغة بتزايد انى ان يبلغ حد الاعجاز وهو الطرف الاعلى وما يقرب منه واما في نهاية الاعجاز ان الطرف الاعلى وما يقرب منه كلاهما هو المعجز لا يخصه بل له وجد موافقة لتوجهنا فان كلام المفتاح تحمله على ان حد الاعجاز هو الطرف الاعلى المعجز بنفسه وما يقرب منه المعجز اقصر سورة من جنسه وكذا كلام نهاية الاعجاز فتعطف وقد اعترض الشارح على كون الطرف الاعلى وما يقرب منه معجزا خارجا عن طوق البشر بان البلاغة ليست سوى المطابقة لمقتضى الحال مع فصاحتها وعلم البلاغة كافل باتمام هذين الامرين فمن انتقص واحاط به لم لا يجوز ان يراعيها حتى الرأية فيما تى بكلام هو الطرف الاعلى ولو بمقدار اقصر سورة ولا يخفى ان الاشكال لا يخص بكامل علم

البلاغة بل تكفل سليقة العرب اقوى واوجب للاشكال ثم اجاب باجوبة ثلثة الاول
ان العلم لا يتفعل الا ببيان مقتضيات الاحوال واما الاطلاق على كليات الاحوال
وكيفياتها فامر اخر وثانيها ان امكان الاحاطة بهذا العلم لغير علام الغيوب مم وثالثها
ان الاحاطة لا يفيد القدرة على تأليف كلام يبلغ فضلا عن تأليف الطرف الاعلى اذ كثيرا
من مهرة هذا الفن كانوا عاجزين عن التأليف وفي الجواب الثاني والثالث نظر اذ لو لم يمكن
للبليغ الاحاطة بعلم البلاغة لم يكن بليغا لان البلاغة ملكة الاقتدار على تأليف اى
كلام يابىخ خطر بالبال معناه فاذا خطر بباله معنى لم يخطر بما يتعلق به من علم البلاغة
لم يقدر على تأليف كلام يبلغ له ولانه اذا احاط بعلم البلاغة ولم يقدر على تأليف كلام
بليغ لم يكن بليغا ولهذا تركنا هذا من الكلام ذكره الشارح المحقق في هذا المقام لما لم
يشاهد فيه الا الاطالة والاسام (واسفل) جعله طرف البلاغة اشارة الى انه بليغ
وقال في الايضاح منه يتبدى لمزيد توضيح لذلك دفعا لما اوهمهم كلام نهائية اليجاز
ان هذه المرتبة ليست من البلاغة في شئ وان كان الظاهر ان قصده المبالغة في دنايتها
وعدم الاعتداد بها (وهو ما اذا غير عنه الى مادونه التحق عند البليغ باصوات
الحيوانات) يعنى ما يستلزم تغييره الاتحاق باصوات الحيوانات اقول انه يصدق على غير الاسفل
لانه اذا شرب الى مادونه التحق لان مادون الاسفل مادونه ليس بشئ على ان دون الماهو
احط قليلا وتحقق الاسفل هو انه ما ليس فيه مقتضى الحال متعدد اولم يعرفه مع انه واضح
واخبرنا به على ان مادونه التحق باصوات الحيوانات قال المصنف التحق وان كان صحيح
الاعراب ووافقه الشارح وفيه ان غير صحيح الاعراب ليس اولى بالاتفاق لجواز
ان يكون صحيح الاعراب ضعيف التأليف مع عدم فصاحة الكلمات
فلا مناسب ان يقول وان كان فصيحاً فان قلت كيف يلتحق ما شغل على الدقائق
البيانية باصوات الحيوانات قلت اعتبار الوضوح والخفاء في الدلالة بالاناسبة الى
المعاني المجازية وتلك المعاني ازيد من الدلالات الوضعية وما يتعلق بعلم المعاني
فرعاية البيان لا يتفك عن رعاية المعاني (ويبينها مراتب كثيرة) عطف
على طرفان اى لها مراتب كثيرة حال كونها بينهما او الجملة تامة معطوفة
على قولها طرفان (ويبينها) اى البلاغة في الكلام (وجوه اخر) احترار
عن المطابقة وافصاحتين فانها وجوه يتبعها البلاغة ولا يصح جعله احترازا عن البلاغة
بان يكون المعنى وينبع البلاغة وجود اخر سوى البلاغة لانه يصرفوا وفي قوله يتبعها
تبيينات احدها ان الوجوه البدئية لا تحسن بدون البلاغة وثانيها انه يجب تأخير علم
البديع عن علم البلاغة وثالثها ان حسن توره عرض غير داخل في حد البلاغة ورابعها
ان هذه الوجوه انما تكون من البديع اذا لم يقض الحال اذ لو اقتضاه الحال لم تكن
تابعة للبلاغة وانما جعلها تابعة لبلاغة الكلام دون المتكلم لاختصاص ما وصفت به
الوجوه بها اعنى قوله (يورث الكلام حسنا) ولم يتعرض بحالة تحصل للمتكلم بالقياس
اليها لانه لم يلفت اليها اولم يسم المتكلم باعتبارها باسم ولم يوصف بصفة وانما عرض لها
في أثناء تحقيق بلاغة الكلام تيمنا لبيانها وتكميلا لتعريف مقتضيات الاحوال
عن غيرها وقيل تمهيدا لبيان الحاجة الى علم البديع واختار لفظ يورث على قيد التبيينه
على ان ليس النظر الاعلى حسن في الكلام ولا نظر على هذه الوجوه كأنها قيت وبق
الحسن بخلاف وجوه البلاغة فان النظر اليها وهي الداعية الى التكلم وليس النظر

وتكفي لا وقد قالوا الجاز باغ من
الحقيقة والكناية من الصريح
لانه بمنزلة الدعوى مع البرهان

نقد

الى حسن الكلام انما هو من توابعها (و) البلاغة (في المتكلم ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ) اى لا يجزى بها عن تأليف كلام بليغ فالتكرار في سياق ذى نعمت والمراد كلام بليغ ورد معناه على المتكلم واراد بيانه (فعل) تفرغ على تعريفات الفصاحة والبلاغة اى علم بالقوة العربية من الفعل اذباناً مل في التعريفات يعلم ذلك ولوقال بكل بليغ فصيح ولا يعكس لاستغنى عن هذا التكلف والظاهر ان المراد تفرغ المعلوم الا انه فرع العلم بمسألة في ظهور تفرغ المعلوم والمقصود بيان النسبة بعد التعريف تقيماً للتعريف كما هو العادة كانه قال فالفصحى اعم مطلقاً من البليغ ولوقال كذلك لكن اخصر وارخص فيما هو مقصوده وفيه نعيض للسكاكى حيث لم يشترط في البلاغة الا الخلو عن التعميد المعنوى فانحصر مرجع البلاغة عنده في علم البلاغة وما ذكره المصنف ليس اصطلاحاً منه بل بمنقـل عن ابن الاثير انه ذكره في المثل السائر لكن ربه رجع اعتبار السكاكى بان البلاغة مما يتميز به البليغ عن غيره ولا يكون الامر المشترك معتبراً في المميز (ان كل باغ) كلاماً كان او متكلماً (فصيح) بالمعنيين او ما يطلق عليه الفصحى وقد سميت ما فيه فتدكر (ولاعكس) بالمعنى المعنوى اذ ليس كل فصيح بليغاً وقوله (وان البلاغة) تحت العلم وتفرعه على ما سبق ظاهر والغرض منه اثبات الحاجة الى علمي البلاغة والابحار وقال الشارح الحق الغرض بيان انحصار علم البلاغة في المعنى والبيان وانحصار مقاصد الكتاب في القنون الثلاثة وينبغى ان يراد ان البلاغة في الكلام كان اوفى المتكلم (مرجوها) اى رجوعها الى امرين اى يتوقف عليهما امارجوع بلاغة الكلام فظاهر واما رجوع بلاغة المتكلم فلانه انما تحصل الملكة بالممارسة على الاحتراز او تحصل للاحتراز بسهولة فالاحتراز يتوقف عليه الملكة باعتبار تحققه وتكرره او باعتبار قصوره كما هو شأن الغايات وكذا التمييز فتفسير المصنف والشارح قوله بان البلاغة في الكلام مرجعها الى الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد (خفي والمراد بالمعنى المراد ما هو مراد البليغ من الغرض المصوغ له الكلام كما هو المتبادر من اطلاقه في كتب علم البلاغة فلا يدرج فيه الاحتراز عن التعميد المعنوى كما توهمه البعض ولا الاحتراز عن التعميد مطلقاً كما هو في معرض التوهم وشأن التوهم ان يتعلق به ولا يختص بالاحتراز عن اشغاد المعنوى (واب تمييز الفصحى) كلاماً ما كان او مفرداً من غيره ولك ان تخصص بالكلام وتدرج تمييز المفرد فيه والى الثانى ذهب المصنف (والغنى) اى تمييز الفصحى عن غيره ومعرفة ان هذا الكلام فصيح وهذا غير فصيح عند التحقيق تميزات يرجع كل الى امر فانه تمييز الخالص عن الغرابة عن غيره وتمييز الخفاف للقياس عن غيره وتمييز الخالص عن ضعف التأليف عن غيره وتمييز الخالص عن التعميد اللفظي عن غيره وتمييز الثقيل على اللسان عن غيره كما اشار اليه بقوله (منه ما بين) اى يوضح بمعنى انه يوضح ان تمييز المميز كان حتماً اولاً (في علم سن اللغة) وكان الاوضح منه ما يرجع الى علم متن اللغة يعنى معرفة اوضاع المفردات واما اللغة فقد يطلق على جميع اقسام علوم العربية فلذا قيد بالمتن ليكون واضحاً (او اقتصرت على الواجب او يدرك بالحس) المكتسب من الممارسة على التلخيص الالفاظ الخالصة عن الشافى (وهو) اى ما بين في هذه العلوم او يدرك بالحس (ماعد التعميد المعنوى) فست الحاجة للاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد الى علم ولا احتراز عن التعميد المعنوى الى علم فوضوا لهيباً على البلاغة ثم احتاجوا لمعرفة ما دعى البلاغة من وجوه التحسين الى علم آخر فوضوا له علم البديع (وما يمتاز به عن الاول) اى اول

الامر من الباقيين علم المعاني (وما يمتاز به) عن ثاني الامر من الباقيين وهو (التعقيد المعنوي علم البيان وما يبرز فيه وجوه التحسين علم البدع وكثير من الناس يسمى الجميع علم البيان وبعضهم يسمى الاول علم المعاني والاخير علم البيان والثلاثة علم البدع) ولا مشاحة فيها لدوى الابصار وانما الاعتبار لما نال مزيد الاشتغال لما فرغنا من شرح المقدمة وحان الشروع في شرح علم المعاني * نقول متضرعا متذلا سائلا الالهام الرباني * الهى نعوذ بك عن الملامى * ونلوذبا وامرنا في الاجتناب عن المناهى * ونسألك التمتع بأسرار المشائى * وفهم معانيه الاول والثواني * واحراز ما وعدته بقراءة كل حرف من حروف المبائى * ونذهل اليك في التخصيص بفهم من ابا اودعها في هذه الخواص وباعمل بما يعرف عنها الاجتهاد مقرونا كمال الاخلاص ونطلب منك التوفيق لتحقيق اسناد جميع الكائنات اليك في كل حال واضبط كل مسئلة الى خير مستند اليه نبي الرحمة من الافعال والاقوال. ومفازا بمراتب عليتها متعلقات الافعال والاعمال ونرجو منك قصر انظارنا على انشاء ما يوجب الوصول الى موجبات معرفتك والفصل عما يوجب خفة موازينها بل مساواتها والانقطاع عن مغفرتك الهى اغنا بنا بيجاز جوامع الكلم في المسئلة عن الاجتناب والهمم نرشدها واهدنا الصراط المستقيم في جميع الابواب الفن هو الضرب والترتين سمي به كل قسم من كتابه اشارة الى مهارته في الصياغة حيث سبك من مادة واحدة هي مفردات الكلم انواعا وجلب لترتيبه لمعانيه بتركيبات بدعية الى ضبطها طباعا وادعى لفائدة شديدة امتزاجها بالمعاني وسرعة الانتقال منها اليها كونها عين المعاني فقال (الفن الاول علم المعاني) وهكذا وعدل عما هو الشائع من جعل المعاني ظرفا لالفاظ اشارة الى انه ليس ههنا لفظ يخرج عن افادة هذا المعنى لما قصد من افادة ان العلم ليس اوسع من الفن كاهو شان الظرف بل كالم يخرج لفظ من الفن عن بيان العلم لم يخرج شئ من العلم عن الفن فاختار للبالغة فيه ما لا يبلغ منه وهو دعوى العينية والعدم الاثنية وما عرفت ان الفن عبارة عن الالفاظ الخصوصية وحل علم المعاني عليه لدعوى الاتحاد لغرض ما تدفع ما يقال ان الفن باعتبار عهديته عين علم المعاني فالجمل عليه لغو واندفع ايضا ان العلم سابقا علم بعنوان علم المعاني دون الفن وما هو معلوم احق بالموضوعية والانساب بالمحمولية ما فيه شائبة المجهرولية وانما صار علم المعاني اول لانه متعلق بترتيب المعاني والبيان متعلق بما يفيد المعاني المتية من الكلام المختلف وضوحا وخفاء في المرام والبدع لترتين هذا الكلام ولا ينبغي ما فيه من الترتيب المقضى لهذا النظام من غير حاجة الى جعل البيان من المعاني بمنزلة المركب من المفرد بل يزيد اعتبار في البيان وهو اراد المعاني المرتبة في طرق مختلفة فقد زيد على ترتيب المعاني المتغير في علم المعاني الاختلاف في الوضوح كما اعتبره السكاكي وتبعه الشارح المحقق والسيد السند وانما عرف اولاً قبل الشروع في مقاصده لحفظ القاصرين عن توهم اتحاده مع الفن قال الشارح المحقق ولان كل علم مدون فهي كثرة تضبطها جهة وحدة باعتبارها تعد علماً واحداً تفرد بالتدوين فن حاول تحصيلها فعليه ان يرفها بتلك الجهة ثلاثية ما يعينه ولا يضيع وقته فيما لا يعينه وهذا اختلاف ما حقق ان جهة وحدة العلم بها بالتدوين وصار المسائل الكثيرة لاجلها علماً واحداً هو الموضوع فالاول ان يقال كل علم فهي كثرة تضبطها جهة وحدة ومن حاول تحصيل كثرة تضبطها جهة وحدة فعليه ان يعرفها بتلك الجهة (وهو) اي علم المعاني (علم) اسماء العلوم المدونة نحو المعاني يطلق على ادراك القواعد عن ذابسل حتى لو ادركها

احد تقليد الايقال له عالم بل حاك ذكره السيد السند في شرح المفتاح وقد يطلق على معلوماتها التي هي القواعد لكن اذا علمت عن دليل وان اطلقوا وعلى الملكية الحاصلة من ادراك القواعد مرة بعد اخرى اعني ملكة استحضارها متى اريد لكن اذا كانت ملكة ادراك عن دليل كما لا يخفى وكذلك لفظ العلم يطلق على المعاني الثابتة لكن حقق السيد السند انه في الادراك حقيقة وفي الملكية التي هي تابع الادراك في الحصول ووسيلة اليه في البقاء وفي متعلق الادراك الذي هو المسائل اما حقيقة عرفية او اصلا لاجبة او محاذ مشهور وفي كونه حقيقة في الادراك نظرا لان المراد به الادراك عن دليل لا الادراك مطلقا حتى يكون حقيقة وبالجملة التعريف يحتمل ان يكون للمعاني باي معنى يؤخذ فيحمل العلم على معنى يتناسبه ولا يوجب تحيز الخطاب في المراد لانه اذا علم الخطاب ان كل اسم للعلم المدون يطلق على المعاني الثابتة وكذا لفظ العلم وابهم المتكلم اللفظ لجمعه على اي معنى شاء فيختار اي معنى يريد ان يعرف بالمعرف ويحمل بقرينة العلم عليه وفيه والشارح المحقق اختار حمله على الملكية وجوز حمله على المسائل مع ان قول المصنف ويختصر في ثمانية ابواب يستدعي بظاهر الجمل على المسائل وجعل السيد السند وجه تحيزهما دون الجمل على الادراك فانه لا بد فيه من تقدير اي علم بقواعد وزيفها بان الجمل على الادراك ايضا يرجمه كونه حقيقة هذا وفي طلب المصدر المتعدي تقدير المفعول بحث الاترى انه اذا نزل المتعدي منزلة اللازم استغنى عن تقدير المفعول مثلا اذا جعل يعطى معنى وقوع الاعطاء لا يحتاج الى تقدير المعلق فلو استدعى المصدر تقدير المفعول لاستدعى الاعطاء المتعدي في يعطى نعم ما ذكره الشارح ما خالف قصد المصنف فانه قال في الايضاح قيل (يعرف به احوال اللفظ العربي التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال) دون يعلم رعاية لما اعتبره بعض الفضلاء من تخصيص العلم بالكليات والمعرفة بالجزيئات يريد تخصيص العلم بصور الكليات والتصديق بحاله تخصيص المعرفة بصور الجزئي والتصديق بحاله فانه ظاهر في انه اراد بالعلم ادراك الكليات وبالمعرفة ادراك الجزئي ومن هذين يتبين وجه اختيار يعرف به على بحث فيه عن احوال اللفظ العربي لان المراد احوال الجزئية وهي لا تتحمل على اللفظ العربي ولك ان تفرق بين المعرفة والعلم وتر يدالعلم الملكية فيكون المعنى ملاك يعلم بها احوال اللفظ العربي الخ اي ملكة هي مبدأ استحضار العلم باحوال اللفظ العربي ولا يخفى انه كما درج في تعريف فصاحة المتكلم الاقتدار ليشمل حالتي انطق وعدمه ينبغي ان يدرج في تعريفات العلوم الثلاثة ليشمل حالتي المعرفة وعدمها فاعلم قيل ان اريد معرفة الجميع فهو محال لانهما غير متناهية او البعض الذي لا يمكن تعيينها كالثالث والنصف والربع فهو تعريف للجهول او ما يمكن تعيينه كسبعة او مئتين فاعبارة قاصرة وقيل ان اريد الكل فلا يكون هذا العلم حاصل لا احدا او البعض فيكون حاد لا لكل من عرف مسألة ومن البين ان كلام الابرارين قاصر ترك فيه بعض الشقوق يظهر من الاطاحة وبما واجب عنهما بان المراد معرفة كل واحد رد على صاحب العلم بالامكان ولم يدفع به قصور العبارة ويمكن ان يحتاج بان المراد معرفة الجميع وان تحال معرفة الجميع لا ينافي كون العلم سببا لها كما ان استحالة عدم صفات الواجب لا ينافي في سببية عدم الواجب له وعدم حصول العلم الدون لاحد وهو يتزايد يوما فبوما ليس بممتنع ولا يستبعد وتسمية البعض فيها او نحوها وكما كناية عن علو شأنه في العلم بحيث كانه حصل له الكل وبما رداه بصدق التعريف على ملكة مسائل العلوم الثلاثة مثلا فانه بصدق علمه انه يعرف باحوال اللفظ العربي التي بها

تمسك الشارح المحقق في توضيح كون العلم بمعنى الملكية لقولهم فلان يعلم الخ واذ لا يراد منه ان جميع مسائله حاضرة في ذهنه بل يريد ان له حالة البسيطة اجمالية هي مبدأ لتفاصيل ومشا بها يمكن من استحضارها ولا يخفى ان المراد بالخو اس الملكية اذ لم يقصد انه يعلم الملكية ولا بقوله يعلم ايضا اذ لا يمكن اشتقاق الفعل من العلم بمعنى الملكية ولا يحصل له في هذا التركيب بل المراد بالخو المسائل وبالعلم الادراك الا انه اريد الادراك بالقوة القريبة من الفعل فلذا لم يطلب حضور جميع المسائل

معد

اي في هذا اخر وجع طريقة استعمال اللفظ المشترك فانه لا يستعمل الا لفادة معنى بقرينة والاستعمال لان تحمل الخطاب على اي معنى يريد مما الاصل له

معد

لا يقال وجوب تقدير المتعلق ليس لا قضاء المصدر المتعدي بل لانه اول بقدر لاجل التعريف بصدقه على ادراك الشواهد لانا نقول فيحتاج العلم بمعنى الملكية ايضا الى تخصيص ثلاثية من التعريفات بذكر الشواهد

معد

بطابق اللفظ مقتضى الحال لا يقال انها ملكات لملكة واحدة لان كل علم ملكات لا يوايه بل مسائله ووحدة الملكة ليس امرا منضبطا يمكن تعيينه وتعدد الغزبه وليس لك ان تجيب بان المراد يعرف به لذاته وماصورته يعرف به لجزئه لان كل حال يرد على صاحب الملكة يعرف بها لجزئها لا لذاتها نعم لا يعد ان يقال معرفة جميع الاحوال بهما لذاته فعذه جوابا بهذا الاعتبار وان يتكلف وتريد تعرف به تلك الاحوال فمعه ما ذكرته من الملكة يعرف بهما غيرها ايضا وما يرد انه يصدق التعريف على ملكة استحصال العلم من غير ان يحصل مسئلة كما اذا حفظ من شواهد المسائل ما يفي باستنباط مسائله فانه يصدق عليها انها ملكة يعرف بها احوال اللفظ العربي التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال لا يقال لا يعرف بها بل بمسائل يستحصل بها لانا نقول فلا يعرف بملكة الاستحضار ايضا بل بمسائل يستحضر بها نعم تحتساج المعرفة مع ملكة الاستحصال الى المبادى ايضا بخلاف ملكة الاستحضار لكن هذا الفرق لا يتجدي في تصحيح التعريف ولا يتلجن في ووهك ان ملكة الاستحصال المذكورة علم لانه لا يقول احد ان من لم يخطر بباله مسئلة قط هو عالم بالعلم انما الكلام في ان ملكة استحضار كثير المسائل مع ملكة استحصا ل الباقي هل هو العلم ام لا من اراد ان يكون اطلاق الفقيه على الائمة حقيقة مع تجزهم عن جواب بعض الفتاوى التزم ذلك واما على ما سلكتنا من ان الاطلاق مجازى فلا نلزمه وجوابه ان العلم بمعنى ملكة الاستحضار لا الملكة المطلقة كما فصلناه فملكة الاستحصا ل خارجة من قوله علم والمراد باحوال اللفظ الامور العارضة له المتغيرة كما يقتضيه لفظ الحال من التقديم والتأخير والتعريف والتكبير وغير ذلك وموضوع العلم ليس مطلق اللفظ العربي كما توهمه العبارة بل الكلام من حيث انه يفيد زوايد المعاني فلو قال احوال الكلام العربي لكان اوفق لانه راى ان اكثر تلك الاحوال من عوارض اجزاء الكلام بالذات وان صاحب المعاني رجعه الى الكلام فاختر اللفظ ليكون صحيحا في بادى الرأى لانه يحدسه احوال الاستاد فتم امل وقد نبه بتقيد اللفظ بالعربى واطلاقه في قوله بطابق اللفظ على ان تخصص البحث باللفظ العربى مجرد اصطلاح والا فيطابق بها مطلق اللفظ مقتضى الحال وبها يرتفع شان كل مقال ولهذا لم يصر فاعل المطابقة فأتجه ان الاحوال الشاملة لغير اللفظ العربى كيف يكون من الاحوال التي يبحث في العلم ولا يبحث فيه الا عن الاعراض الذاتية ولا يندفع الابما ذكره الشارح المحقق في بعض تصانيفه من ان اشتراط البحث عن الاعراض الذاتية انما هو عند الفلاسف واما ارباب تدوين العربية فرعما لا يتم في علومهم هذا الامر يتكلف والمراد بقوله التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال ما قدمناه فلا نعيده فتذكر واحترزه عن الاحوال التي ليست بهذه الصفة كالاعلال والادغام والرفع والتصب وما شبه ذلك من المحسنات البدئية قال بعضهم بتقديم على المطابقة لمقتضى الحال وبعضهما تأخر ولا بد من اعتبار قيد الحيثية اى التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال من حيث هي كذلك لثم امر الاحتمال به والادخل فيه بعض المحسنات والاحوال الخوية واليساية التي ربما يقتضيه الحال فان الحساب ربما يقتضى تقديم او تأخيرا يبحث عنه النحوى وربما يقتضى السجع وغيره وربما يقتضى ايراد المجاز واششيه فلولا قيد الحيثية لدخلت هذه الامور التي لم تعلق بعلوم اخرى في المعاني لكن الواضح في الاشعار بالحياة تعليق الحكم بالمشق ثم بالموصول الذي صلته مشتقة واشعار الموصوف بهذا الموصول بقيد الحيثية خفي ولذا قال الشارح المحقق وفي وصف الاحوال بقوله التي بها يطابق

اللفظ مقتضى الحال قريبة خفية على اعتبار الخفية واما قوله ولولا اعتبارها لم يكن علم المعاني عبارة عن تصور هذه الاحوال او التصديق بوجودها اذ لا يفهم من معرفة الشيء الا هذا ففيه ان قولهم العلم ادراك المركب والمعرفة ادراك البسيط يشتمل تصور البسيط والمركب والتصديق المتعلق بهما مطلقا والعلم في التعريف اما بمعنى الملكة او المسائل او التصديقات بهما فكيف يكون تصور هذه الاحوال والتصديق بوجود هذه الاحوال الجزئية داخلين فيه وانما يشتمل التعريف لانه يلزم ان يكون علم المعاني ملكة او تصديقات بمسائل او مسائل يعرف بها هذه الاحوال او وجودها وظاهره ان ليس كذلك وقد عرف صاحب المفتاح المعاني بانه تتبع خواص تراكيب الكلام في الافادة وما يتصل بهما الاستحسان وغیره ليمتد بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضى الحال ذكره وعدل المصنف عنه الى ما هو اخصر منه واوضح كما لا يخفى ولانه تعريف المباني اذا تتبع ليس بعلم ولا صادق عليه كما عترض به في الايضاح وما عالج به التوم عنه من ان المراد بالتبع المعرفة على اطلاق السبب واردة ما هو عسيرة تبنيها على ان المعاني تلك المعرفة دون معرفة الله ومعرفة العرب على ما قيل ودون المعرفة بالتقليد كما تقول برده انه ياتي عن ارادة المعرفة بالتبع قوله ليمتد بالوقوف عليها اذ لا لا يقبل ليمتد به وانه ليس المعاني معرفة الخواص المذكورة بالتبع لانه التصديق بالوقوف على ما لا معرفة الخواص الجزئية لانها المتبادر من معرفة الخواص بالتبع والحال على معرفتها اجالا بعد المعرفة الحاصلة بتبع جزئيات الخواص تتجاوز عن الحدائق التكلف واس من جهات العدول كما ظنه الشارح المحقق ان العلم بتعريفه يوجب الدور وان عترض به المصنف في الايضاح حيث قال فسر تراكيب تراكيب الباعث معرفة التراكيب في تعريفه توقف على معرفة البالغ المتوقفة على معرفة بلاغة المتكلم وقد عرفنا في كتابه بانه لا يوغ المتكلم في أدبية المعاني حداله اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقا و اراد انواع التشبيه والجناس والكنائية على وجهها فان اراد بالتراكيب تراكيب البالغ وهو ظاهر فتدبر الدور وان اراد غير هاتين بانه هذا لان هذا الاعتراض لا يبعد على تعريفه ولو ذكره المصنف في كتابه انه عرف فيه بلاغة المتكلم بما لا توقف معرفته على معرفة المتكلم البالغ لكن نعم الجواب ما اصابه الشارح حيث قال المراد بالتراكيب تراكيب ذلك المتكلم كانه قال بلاغة المتكلم ان يكون بحيث يورد كل تركيبه في المورد الذي يلي به المتكلم فمعنى توفية خواص تراكيب حقا ان يورد كل كلام موافق مقتضى الحال وقوله في أدبية المعاني وتوفية خواص التراكيب حقا و اراد انواع التشبيه والجناس والكنائية على وجهها فانظر الى هذا التصدد ول هذا بان في ظهور هذا المعنى حيث قال لانهم الا هنا قلنا تشبه بانه يمكن ان يراد بلوغه في أدبية المعاني حداله اختصاص بتوفية مثل خواص تراكيب البالغ حقا و اراد انواع التشبيه والجناس والكنائية على وجهها ليس على سبيل التوجيه وان وقع عن السيد السنا ان يعرف السيد واما ما عترض به على الشارح من انه لم يعرف لتراكيب هذا المتكلم خواص حتى يضاف اليها وحكم السيد على هذا الجواب فانه ليس بشيء فدفعدان الخاصة هي الداعية الى خصوصية مفيدة اذ تدعى اصل المعاني واضافتها الى تراكيب المتكلم لا بد تدعى معرفة خواصها نعم يعبدان تعريف بلاغة المتكلم بمتلزم الدور لان السكاكي عرف الخاصية اخذ فيده البالغ والجناب انهم احتاجوا في اثبات الدور الى التزديد في التراكيب ولم يلتفتوا الى ما ذكره في الخاصية ولم انجز الكلام الى اراد تعريف السكاكي فلا يرى بدا من شرح قوله وما يتصل

من الاستحصال نسخة

معرفة لها نسخة

يقول قد وجه شارحوا المفتاح
قوله بالوقوف عليها وينو له
فائدة

بهما من الاستحسان وغيره فانه مما استصعب جله الاقوام وزل فيه الاقدام ولم يترشح حق بيانه من الاقلام فان الشارحين جهلهم ذهبوا الى ان المراد بالاستحسان المحسنات البدعية وبغيره الاستهجان الذي وقع منهم هفوة ولاستعمالهم المستهجنات في الاضاحك والهجويات فذكر المحسنات البدعية في تعريف المعاني و اشار بذكر الاتصال الى انها خارجة من المعاني لمحقة بالخواص في التزيين الا ان تزيينها عرضي وتزيين الخواص ذاتي ولا يخفى انه افساد للتعريف لانه لا مدخل له في الاحتراز عن الخطاء في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره ولا يفهم من ذكر الاتصال انه خارج من المعاني فان معلومات علم قدي تصل بعضها بعض فذكره في التعريف افساد للتعريف لانه يفيد دخولها في معلومات المعاني والسياسة سند ذهب الى ان ضمير وما يتصل بهاء انما كيب اي يتبع ما يتصل بالتركيب من معرفة ان اشتغالها على الخواص هل يستحسن او يستهجن اذ التركيب المؤكد ملا قد يستحسن من متكلم في مقام فيجمل على انه قصد ما يقتضيه ولا يستحسن من اخر في ذلك المقام لسوء ظن به فلا يحمل على قصده بل على ان صدوره منه اتفاق وكذا حال المخاطب وقد صرح بذلك المفتاح حيث قال ومن فتحات البلاغة ما قد سبق الى ان نظم الكلام اذا تحسن من بليغ لا يمتنع ان لا يستحسن مثله من غير البليغ وان اتخذ المقام بل لا بد لحسن الكلام من انطباقه على ما لا جله يساق ومن صاحبه لعارف بجهات الحسن لا يخطأها ولا بدع ذلك من اذن لافتتات الكلام مصوغة فظهر انه لا بد لصاحب المعاني مع معرفة الخواص من معرفة كون التركيب مستحسنة وغير مستحسنة ليتمكن من ارادتها كونه منطبقا على ما ساقها لاجله ولا مستحسنة في موافقها ومن حل كل تركيب رد عليه على ما يلي بحال التكلم فان البلاغة ايضا على درجات متفاوتة فربما يستحسن كلام في مقام من بليغ فيجمل على دقابق جنة ولا يستحسن مثله في ذلك المقام من اخر دونه في البلاغة فلا يحمل عليها بل على ما يناسب منها من تنبه والاوجه ان مراده بالخواص ما عين كونه خواص لا يتجاوزها كالتأكيد والذكر والحذف وبما يتصل بها من الاستحسان المحسنات البدعية وبغيره الاستهجان الواقع هفوة وقصد الكن وجوب تذهبها لتغير عن الخواص ولا تقع في الغلط لالتناسب بها بناء على وقوعها في كلام البلاغة ومما لا بد من انتباهه علمه ان المصنف اطلق مقتضى الحال والمقتضاه قبيد بمقتضى حال يقتضي ما يتقرر الشك في تأديته الى ازيد من دلالات وضعه لان المعاني دون الاحتراز عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره ولا يعرض خطأ لمن له ادنى تمييز في اقسام الكلام المتقصر على الدلالات الوضعية حين مخاطب من لا خط له في ازيد من الدلالة الوضعية فضلا عن له فضل تميز فطبق هذا الكلام على ما يقتضي الحال ذكره من التجريد عن الزوائد ليس من مباحث المعاني لاستغنائها عنه ويحتمل ان يكون ذلك مخالفة منه معه بناء على ان ما يحتاج الى تنبيه للقاصر ربما يجعل من الفن (ونخصر) قال في الايضاح المقصود من علم المعاني مختصر (في ثمانية ابواب) يريد ان يحصر الكل في اجزائه لا الكل في جزئياته والا صدق علم المعاني على كل باب واعترض عليه الشارح الحق بان ظاهر هذا الكلام شعر بان العلم عبارة عن نفس القواعد لان تلك الابواب انما

لا انبأ بها نسخة

هي المسائل وليست اجزاء الملكة وبان تعرف العلم وبان الانحصار والتنبه الاتي
 خارج عن المقصود ولا يخفى ان كون العلم عبارة عن المسائل يوجب خروج هذا الامر
 عن العلم لانه المقصود من العلم لانها ليست مسائل فلا حاجة لاجرائها الى درج
 المقصود وهذا كلام مع تفهيم وتخبرون نحن نقول ادرج المصنف لفظ المقصود لجعله الضمير
 الى الفن لانه المتخصص في الابواب التي هي الالفاظ والعبارات بحسب الظاهر فكتاه قال
 ويختصر المقصود من الفن من علم المعاني فقله من علم المعاني بيان المقصود لاصلته
 وبعد كون الضمير كلية عن الفن لا بد لاجراج الامور الثلاثة من درج المقصود وجعل الضمير
 الى علم المعاني بمعنى الملكة وجعل قوله من المعاني صلة المقصود اي يختصر المقصود
 من الملكة في ثمانية ابواب وهو المسائل لان الملكة وسيلة بقائها ووجهه الى المعاني بمعنى
 المسائل وجعل قوله من المعاني صلة المقصود اي يختصر المقصود من المعاني التي هي
 المسائل في ثمانية ابواب وجعل درج المقصود لاجراج مالم يخرج من القوة من مسائل
 العلم وهو غير الابواب الثمانية لاحتمال ان يكون مالم يخرج باب اخر لكنه مالم يخرج ليس
 مقصودا بالبيان تكلف وكما ان المحصور هو المقصود من الفن المحصور فيه ايضا هو المقصود
 من الابواب الثمانية والافعال ابواب مشتهرة على الشواهد والامثلة والاعتراضات وبعد
 دعوى ان العلم مختصرة في ثمانية ابواب ذكرها على سبيل التعداد ليرفع الحاسب حسابها
 كما هو طريقة معرفة مرتبة العدد ولانه اولم يذكر على سبيل التعداد لوجب العطف
 والتبس الاجاز والاطناب والمساواة ولم يعلم انها باب واحد كالفصل والوصل وتوهم
 ان اثمة نسبة في التعداد صارت احد عشر فقال (احوال الاستناد الخبري احوال المسند
 اليه احوال المسند احوال متعلقات الفعل القصر الانشاء الفصل والوصل الابتجاز
 والاطناب والمساواة) بقي ان المذكورات على سبيل التعداد مبنيات على السكون فكيف يتكلم
 باحوال الاستناد الخبري وظنى انه يتكلم بكسر اللام في الاحوال لانه ساكن لاقى لام
 التعريف فيجب تحريكه بالكسر وبهذا علم انه ينبغي اسكان ما ليس بمضاف ولا يثنى ان وجه
 عطف الوصل كالاطناب والمساواة على ما هو مذکور على سبيل التعداد ايضا مشكل
 وانما يختصر فيها (لان الكلام اما خبرا وانشاء) قال السارح الحق لانه لا محالة يشتمل
 على نسبة تامة بين الطرفين قائمة بنفس التكلم وفصلها في حواشي هذا المقام حيث قال
 بمعنى انها صفة موجودة فيها وجودا متأسلا كالعلم والارادة ونحو ذلك لا يعني انها مقولة
 حاصلة صورتها عندها لقطع بان الموجود في نفس التكلم اذا قال صلوا هو طلب الصلوة
 واجبا بها للصورة ذلك كصورة السماء عند تعقلها ولذا صرح ان تصاف النفس بانها طالبة
 هذا وفيه ان النسبة باعتبار تحققها الاصل قائمة بالطرفين لا بالنفس لانها كاصح به ههنا متعلق
 احد جزئي الكلام بالاخر بحيث يصح السكوت عليه وكأنه اراد بالنسبة ما يتعلق بالنسبة من
 الطلب والحكم ومن فسر النسبة بوقوع النسبة او لا وقوعها فقد خرج عن مفهوم التقييم لما
 ذكره السارح من انه لا يتناول التقييم بظاهرة الانشاء لانه لا يصدق عليه انه ليس لنسبته
 خارج لانه ليس له نسبة بمعنى الوقوع واللا وقوع ومفهوم العبارة ان له نسبة بهذا المعنى
 وليس له خارج بظاهره ولا يطابقه ولما نقول من ان اضافة النسبة الى الضمير لا يعهد الى
 لتسبته المعهودة وهي النسبة المعبرة في الكلام فاذا لم يكن للانشاء نسبة لا يصح اضافة النسبة
 اليه الا اذا لم يعتبر عهدها فيكون خروجها عن مفهوم العبارة لاجهة (لانه ان كان
 لتسبته خارج) يتبادر الى الاوهام ان كل نسبة انشائية كانت او خبرية لها خارج لان نسبة

اضرب مثلا ثبوت الضرب للخطأ ولخارج هو ثبوت الضرب له او عدم ثبوته لان
الواقع يستحيل ان تخلو عنهما فالنسبة الخيرية لا تتميز عن الانشائية بان لها خارجا دون
الانشائية فلذا قال (يطابقه او لا يطابقه) وفيه ان النسبة التي لها خارج ليس يمكن ان
يخرج عن المطابقة واللامطابقة ولذا اني بعض ما اشتهر من اختصاص الصدق والكذب
بالخير كما خصص احماهما به وقال يزيد الانسان صادق وازيد الفرس كاذب وازيد
الفاضل محفل فلدفده فسرهما الشارح المحقق في المختصر بقصد المطابقة واللامطابقة
فالانشاء وان كان نسبته خارج يطابقه او لا يطابقه لكن لا يقصد ان بالانشاء بخلاف الخبر
وفيته بحث لانه لا خير يقصده عدم مطابقة نسبه لان وضع الخبر للمطابقة وانما عدم
المطابقة احتمال عقلي فان قلت هذا اذا اريد بالنسبة الوقوع او الالواق فان القصد اذا
الى مطابقتها اما اذا اريد ثبوت امر لامر مثلا في الموجبة قصد وقوعها اي مطابقتها
للخارج وفي السالبة قصد لا وقوعها اي عدم مطابقتها للواقع فغني زيد قائم ان ثبوت
القياس زيد وواقع والقصد في زيد ليس يقاسم الى ان الثبوت المذكور لا يدغمير واقع قلت
هذا الكلام حق حقيق بان تمسك به لكن الشارح المحقق جعل اللامطابقة اسماء الى الكذب
وهو حيث لا يتم للعقيق الذي يعطيه الفكر العريق والذكاء الدقيق ان النسبة التي له خارج
هي التي تكون حاكية عن نسبة غني ثبوت الخارج له لكونه محكيها ونسب الانشآت ليست
حاكية بل محضرة لطالب وجودها او عدمها او معرفتها او تخمس على قوتها الى غير
ذلك وكذا نسب التقييدات ليست حاكية بل محضرة لتعين به ذات ومعنى مطابقتها للخارج
ان يكون حكايته اعلى ما هو عليه فلا خارج للانشاء فقوله يطابقه او لا يطابقه لجرد الإشارة
الى قسمتها الى الصادقة والكاذبة وبها صار بحث الصدق والكذب مسمى بالثبوت والكلام
ان كان نسبته خارج (فخبر او لا فانشاء) والخبر يكون بمعنى الاخبار وهو ايضا يقابل الانشاء
كن بالمعنى المصدرى (الخبر لا يله من مسند اليه ومسندواستناد) لوقال لبلده من استناد
ومسند اليه ومسند (والمسند قد يكون له متعلقات اذا كان فعلا) لكن اولى من وجهين
لا ينفقان عن تلك وتخصص المتعلقات بالمسند مع ان في قولنا الضارب زيدا جاءني
متعاق المسند اليه حيث قيد المسند اليه بالفعل لانه متعلق لمسند الصلة المتعلقة بالمسند
اليه وفيه ان الكلام في اجزاء الخبر وذلك المتعلق ليس متعلق مسند الخبر لان الصلة ليست
خبر او ان كانت جملة لان كل جملة غير انشائية ليست خبرا بل متعلق المسند اليه للخبر قال
المحققان في شرحي المفتاح ادرج المصنف احوال متعلقات المسند والمسند اليه في قسمها
لكونها بمنزلة الاجزاء لهما واخبار قوله (اوقى معناه) على قوله او معناه ليعمل المستندات
المتصلة بالفعل من غير خفاء اذا في معنى الفعل صريح في كل ما يؤدى معناه بخلاف معنى
الفعل فان الاصطلاح على انه ما يؤدى معنى الفعل وليس من تركيبه وما هو من تركيبه
فيه الفعل قال الشارح المحقق ولا جهة تخصيص بالخبر لان الانشاء ايضا لا يلهما
ذكره وقد يكون لمسند ايضا متعلقات هذا وفيه ان انتفاء الاختصاص لا يني جهة تخصيص
اذ ب مشترك يخصف اليه بعض لكتنه والكتنه هنا ان القوم بحثوا عن المسند اليه
والمسند الخبر بين وكذا عن متعلقات الفعل والنصر وتركوا الانشائيات على المقابلة
ولذا قدموا هذا الباب على الانشاء وانما فعلوا كذلك لان الخبر اكثر وزيد او فر على
ان بعض المحققين على انه لا انشاء الا وهو في الاصل خبر صار انشاء بنقل او حذف كما في
اضرب فان اصله تضرب او زيادة كافي ليضرب ولا يضرب الى غير ذلك (وكل من الاستناد

لها نسخة

لكونها نسخة

والمتعلق اما بقصر (المسند اليه على المسند او العكس او للفعل او ما في معناه على المتعلق او العكس) او بقصر وكل جملة قرنت باخرى اما معطوفة او غير معطوفة) يتناول الجمل الحالية المتداخلة نحو جاء زيد يركب يسرع على ان يكون يسرع حالا من ضمير يركب مع انها ليست من الوصل والفصل في شئ قالوا وكل جملة قرنت باخرى اما معطوفة او معزولة العطف وحيد لا يلزم دخول امثال هذه الصورة في باب الفصل والوصل لكن يتقضى الحصر بها ولا بد الصحيح من تقيد كل جملة قرنت باخرى بان يكون مما يقبل العطف في اداء اصل المعنى ولا ينبغي انه لا يتناول ترتيب باب الفصل والوصل الا ان يقال انه من باب متعلقات الفعل ذكر في باب الفصل والوصل لمزيد مناسبة له (وان الكلام البالغ اما زائد على اصل المراد لفائدة) قال الشارح المحقق احتراز عن التطويل اقول وعن الحشو ايضا وقال ولم يحتز عن التطويل اذ لا حاجة اليه بعد تقيد الكلام بالبلغ وفيه بحث اذ لا غنى الكلام مطابقا لمقتضى الحال في الجملة او اكل ما يقتضيه الحال على ما استوفى سياه ولا يلزم منه ان لا يكون في الكلام ما لا يقتضيه الحال نعم لا فائدة في تقيد الكلام بالبلغ لان الزيادة لفائدة اطلب سوا كان في الكلام البالغ او لا ولا يبعد ان يقال يتفاد من تقيد الزيادة بكونه على اصل المراد انه لا يكون زائدا على المراد فيكون لفائدة لان الزائد على المراد زائد على اصله او غير ذلك يتبادر منه او غير زائد على اصل المراد لفائدة ويستلزم دخول التطويل والحشو في المساواة والايجاز فابغى ان يقول او غير زائد على اصل المراد اصلا ويغنى ان يقيد ايضا بكونه لفائدة لان عدم الزيادة اما بالمساواة او بكونه للفظاقل من المعنى وكل منهما لا بد ان يكون في الكلام البالغ لفائدة ومقتضى وانما يفيض لغير الزائد بالمساواة والايجاز لان تحصيل الباب الثامن لا يتوقف عليه ولا ينبغي ان يسان الايجاز والاطناب على ما ذكره لا يتناول الايجاز والاطناب باعتبار قلة الحروف وكثرة ما ذكره المصنف لا تغير مسائل باب القصر عن مسائل احوال المسند اليه واحوال المسند واحوال متعلقات الفعل لانه من تلك الاحوال لا تخرج عنها والايجاز والاطناب والمساواة عن احوال الاسناد والمسند والمسند اليه ومتعلقات الفعل لان تأكيد الجملة هو الزائد على اصل المراد لفائدة وحذف المسند اليه والمسند او متعلق الفعل ايجاز الا ان يقيد احوال المسند اليه مثلا بما سوى القصر مثلا قال الشارح المحقق ما ذكر في وجه الحصر لا ظنائل تحته بل ذكر ما لا ينبغي وقد فاتهم ما ينبغي وهو بيان انه لما زاد افراد كلام اقسام الاحوال بيان وكيف خائف المتساح في جعل القصر بابا على حدة وجعل الايجاز والاطناب والمساواة بابا على حدة غير منضم مع الفصل والوصل فلا قرب ان يقال الاطناب اما جملة او مفردا فاحوال الجمل هي الباب الاول والمترد اما عدة او فضلة والعمدة اما مسند اليه او مسند فعمل احوال هذه الثلاثة او اياها لثمة تميز بين الفضلة والعمدة المسند اليه والمسند ثم لما كان من هذه الاحوال ما له من بدغموض وكثرةبحاث وتعدد طرق وهو القصر افراد بابا خامسا وكذا من احوال الجمل ما له من بدغموض وكثرةبحاث وتعدد طرق وهو القصر افراد والوصل فعمل بابا سادسا والافه من احوال الجمل ولذا لم يقل احوال القصر احوال الفصل والوصل ولما كان من هذه الاحوال ما لا يختص مفردا ولا جملة بل يجري فيه ما كان له شوبوع وتفرع كثيرة جعل بابا سابعا وهذه كلها احوال مشتركة بين الخبر والانشاء ولما كان هنا ببحاث راجعة الى الانشاء خاصة جعل الانشاء بابا ثامنا ولا ينبغي ان وجد التوبيع على الثمانية لانيهم لا يبين عدم استحقاق اقسام الفضلات بغير كل منها بيان انه يستحق قسمها العمد ان تغير بينهما وان النسبة التي بين بين ليس لهما احوال وان الخبر ليس له

تذنب نسخة

اي لم يحتز المصنف عن التطويل
حيث ذكر قوله لفائدة

ابحاث راجعة اليه خاصة كالانشاء او يكون لكن لقلتهما لم يستحق ان يجعل بامستقلا وان ما ذكره من ان لا طائل تحت ما ذكره فيمان مقصوده منه بيان ان ما استخرج من الفن لا يزيد على الابواب الثمانية وكفى به فائدة (تذ) التي ربما يستعمل في بيان البديهي وربما يستعمل في بيان الشيء قصد ابعاد سبقه عن اعلى وجهه او توجه اليه السامع الفطن بكتلته لمرقه لكن لكونه ضئيل ربما يغفل عنه وله في هذا المقام نصيب من كلال الشرب بين سواء جعل المنه عليه مفهوم الصدق والكذب او اختصار الخبر في الصادق والكاذب على الوجه المشهور او ان الصدق والكذب ماهو المشهور دون القولين الاخيرين اذ في قوله سابقا تحصيل مفهوم مطابقة الخبر للخارج وعدمه فالترتيب تنبيهي لانه لاحضار ما حصل لا التحصيل صورة وكذلك علم انفسه الى القسمين وان الصدق مطابقة الخبر للخارج والكذب عدمهما فكما هو المشهور حيث فصل بالصادق والكاذب على طبق المشهور ومن الواضح البين ان تلك الثلاثة بديهية ظاهرة عند من ليس من اهل انكسار والحمل على الثاني اتبع وما يحصل من منافع كفيف وهو يدفع بشبهة الدور على ترك خبر ما يحتمل الصدق والكذب مع ان الصدق معرف لمطابقة الخبر للواقع واحسن الاجوبة ان الصدق والكذب بديهيان التصور وان يجب ايضا بان الصدق المعروف بالخبر هو مصفة الكلام وهو الاعلام الشيء على ماهو عليه والمعرف بالخبر ما هو مصفته واجاب الشارح المحقق بان الخبر المعروف بالصدق بمعنى الاخبار فانه قيل الصدق هو الخبر عن الشيء على ماهو به فلو لا ان الخبر بمعنى الاخبار لم يتعد معنى وبان الصدق المعروف بالخبر صفة الكلام بمعنى مطابقة الكلام للواقع وما عرف بالخبر صفة المتكلم ولا يخفى انه يكفي في الجواب ان الصدق المعروف بالخبر صفة الكلام لانه حينئذ يتوقف معرفة الخبر على معرفة الصدق المتوقف على معرفة الكلام الذي هو اعم من الخبر لا على معرفة الخبر وما ذكره جواب عن توهم الدور بالنظر الى تعريف الصدق بالخبر عن الشيء على ماهو عليه مافي المفتاح وما ذكرناه من الجواب جواب عن توهم الدور نظرا الى تعريف المصنف للصدق والكذب ما ذكرنا ووفق بالقيام واورد السيد السند على الجواب الثاني للشارح سؤالا وجوابا لكل منهما الستة من الاخر فلا جرم اعرضنا عنهم اعراضنا عن المتكلم ولانه يعلم انه ان الحكم بان الصدق مطابقة الخبر للواقع او ان الخبر ينحصر فيه ما بديهي والمخالف عانى الشبهة فلما لم يستدل عليه واكتفى بحل شبهة المخالف المكيار دفع الاضطراب القاصر وان يكفي لدفع شبهة انها مصادمة للبديهي (صدق الخبر) قيد الصدق بالخبر تعيينا للحدود اذ الصدق مشترك بين صدق المتكلم وصدق الخبر كما مر الاشارة اليه وليس للاحتراز عن صدق غير الخبر من صدق المركبات التعقيدية والانشائية لان الصدق والكذب مختصان بالاخبار من بين المركبات لما قد مناه لك وان قال بعض انه لا فرق بين النسبة في المركب الاخباري وغيره الابانة ان غير عهده بكلام تام يسمى خبرا وصدقا كما في قولنا زيد انسان او فرس والاسمى تركيبا تعقيديا وتصورا كما في قولنا زيد انسان او فرس وايضا ما كان فالركب اما مطابق فيكون صادقا او غير مطابق فيكون كاذبا فيزيد الانسان صادقا ويزيد الفرس كاذب ويزيد الفاضل محتمل هذا وليس ما ذكره الشارح الحق من ان النسب التعقيدية لا بد لها من ان تكون معلومة للمخاطب بخلاف الخبرية ولذا قالوا الاوصاف قبل العلم بها اخبارا كدان الاخبار بعد العلم بها اوصافا لابطالها لاما ذكر السيد السند من ان المعترف باحتمال الصدق والكذب انظر الى مهية الخبر مع قطع النظر عن غيرها حتى خصوصيات الاطراف لان مهية المركب التعقيدية مأخوذة فيها علم المخاطب

لا يقال لو كان الخبر بمعنى الخبره ايضا لتعدى بمن لانا قول الخبر لولم يكن بمعنى الاخبار يكون معنى ذات الخبره لا بمعنى المشتق

سـ

اما السؤال فهو ان ماهو مصفة المتكلم راجع الى صفة الكلام حقيقة بناء على ان قولنا تكلم صادق معناه صادق الكلام او موقوف على ماهو صفة الكلام بناء على ان معناه كون المتكلم بحيث يكون كلامه صادقا فالدور لازم ولا يخفى ان اللازم حينئذ يتوقف معرفه الخبر وصدق المتكلم على صدق الكلام ولا يتوهم فيه دور ولا فساد واما الجواب فهو على الاول ان الصدق والكذب وان اتحد في التعريفين على ذلك التقدير لكن الخبر تعدد فيهما كما ذكره فلا دور واما على الثاني فهو ان صدق المتكلم على هذا التفسير يتوقف على معرفة الكلام وصدقه وليس بشيء منهما يتوقف على صدق المتكلم واذ فسر صدق المتكلم بالاخبار عن الشيء على ماهو به يتوقف على معرفة الخبر بمعنى الاخبار ولا محذور فيه وان كان بمعنى الاتيان بالخبر اذ اللازم حينئذ يتوقف صدق المتكلم على الخبر المتوقف على صدق الكلام ولا عكس فلا دور هذا ولا يخفى ان مقصودا لسائل انه لا يتدفع الدور بتعدد الصدق فدفعه بوجه آخر لا يصح

فنجرب ان نلظر الى مهيتة لا يستر المعلومية عن نظر العمل بخلاف مهيتة الخبر بل لان علم الخطاب
المعتبر ليس اليقين حتى ينافي احتمال الكذب ولان احتمال الكذب لا يمتعه علم الخطاب
مطلقا لانه يمتثل عند غير الخطاب على انه لا يوجب الفرق بين الخبر والانشاء ثم فيما ذكره
هذا القائل لوامع الفئلة والاهمال اما اولاً فلان قوله لا فرق بين النسبة في المركب الخبرى
وغيره الا بانه ان عبر عنه بكلام تام يسمى خبراً او تصديقاً والا يسمى مركباً تقيداً يفتقض
بالنسب المعبر عنها بكلام انشعائى ولوارب بكلام تام ما هو غير انشعائى لا يصح قوله والا
يسمى مركباً تقيداً بامانثيا فلانه ان قطع النظر عن معلومية النسبة في التقديرات بحسب
خصوص المادة لجميع الامثلة محتمل ولا يخفى ان احتمال الصدق والكذب راجع الى محصل
المهية (مطابقة للواقع) احترازياضافة المطابقة الى الخبر عن صدق المتكلم فانه ايضا
المطابقة للواقع لكن لا مطابقة الخبر للواقع بل مطابقة خبره للواقع فالقول بانه يكفى ان يقال
المطابقة للواقع من ملفيات الوهم (وكذبه عدمها) اى عدم مطابقته للواقع عدل
عن عبارة الافتتاح وهى غير مطابقته للواقع لانه صادق على غير عدم المطابقة من الامور
الكثيرة التى ليست بكذب ويحتاج تصحيحه الى جعل غير بمعنى لا يكون غير مطابقته للواقع
بمعنى لا مطابقته للواقع ومنه قولهم انا زيدا غير ضارب اى لا ضارب والا لزم تقديم معمول
المضاف اليه على المضاف هذا والمشهور ان وصف الخبر بالمطابقة للواقع وصف
له محال فمتلناه فان المطابق للواقع اى النسبة الخارجية وهى الحالة التى بين الطرفين مع قطع
النظر عن تعلقها بالامر الذهنى المتعلق بالخبر والشارح المحقق ذهب الى انه النسبة المتعولة
التي هى جزء مدلول الخبر اعنى الوقوع واللاقوع من حيث انها معقولة ثابتة المطابق
والمطابق بالاعتبار ولم يرض به السيد السند وقال هو الايجاب والسلب ومطابقتهما
الامر الخارجى هو التوافق فى الكيف بان يكونا ثبوتين او سلبيتين ولكل وجهة
هو موافقهما ونحن نقول مطابقة الخبر للواقع يمتثل ان يكون بمعنى موافقته ونقدم
مباينته له بان يكون مفيدا للواقع فان موافقة الدال لشيء انما هو بالدلالة عليه
واطلاق الواقع والحاصل على النسبة مع انها من الامور الاعتبارية باعتبار انها حاصلة
للطرفين والامر الاعتبارى يصح ان يحصل لغيره كالعنى الحاصل للعنى وثبوت
الشيء لشيء ليس مستلزما لثبوت المثبت بل لثبوت المثبت له وجعل الخارج ظرفا
للنسبة ووصف النسبة بالخارجية لا يستدعى وجودها وذلك على ما حققوا لالفرق بين كون
الخارج ظرفا لنفس الشيء وبين كونه ظرفا لوجوده فان قولنا زيد موجود فى الخارج جعل فيه
الخارج ظرفا لنفس الوجود وهو لا يقتضى وجود المظروف وانما يقتضى وجود ما جعل
ظرفا لوجوده فالوجود فى هذه الصورة زيد لا وجوده ففى قولنا زيد قائم فى الخارج جعل
الخارج ظرفا لنفس ثبوت القسم زيد فاللازم كون القائم ثابتا فى الخارج بثبوت لغيره
لا لثبوت ونحن نقول الخارج اسم للامر الموجود فى الخارج كالذهنى الذى هو اسم
الامر الموجود فى الذهن فعنى كون الشيء موجودا فى الخارج والاعيان انه واحد منها
وفى عدادها فظرفية الخارج للوجود مسامحة اذا الوجود ليس فى عداد الاعيان ومعنى
زيد موجود فى الخارج ان وجوده فى وجود الخارج وفى عداد وجوداته فليس الخارج
الا ظرفا لنفس الشيء لكنه اذا جعل ظرفا له حقيقة اقتضى وجوده واذا جعل ظرفا له
مسامحة لم يقتضى وجوده هكذا حقق الخارج والواقع واحفظه واجعله فى سلك البدائع
ولا تنكره لانه خلاف المستفيض الشائع وبما ينبغي ان ينبغى عليه ان ما بسط من الكلام

في الخارج ايس في الخارج الذي يدور عليه الصدق والكذب لانه بمعنى خارج تعقل المعكلم
لا بمعنى الخارج المقابل للذهن والالم يشمل الصادق والكاذب الذهنيين بل في الخارج
المقابل للذهن لتكون على بصيرة في القضايا الخارجية ويتضح عندك وجه تقييد النسبة
فيها بالخارج ولذا عجب المصنف في بيان المذاهب الثلاثة فذكر المذهب الاول من غير
نسبة الى صاحبه كما نسبته المفتاح الى الجمهور ولم يؤيده ولم يبلغ في التصريح بترجيحه
كما يده وصرح به حيث قال وهو المعارف وعليه التعويل مبالغة في سمته وظهور سلطانه
لي ان استعنى باعتباره وعن نسبته الى الجمهور وعن التأييد بتعارفه والشهادة بانه المعول
عليه واشار الى كمال سمته في المذهب الثاني بخذف قائله وتحقيه بجهوليته مع العلم بانه النظام
وقد سلك هذا المسلك المفتاح حيث قال وعند بعض الاثمه عدل الى اخصر طريق في ذلك
واشار الى رجحان مذهب الجاحظ بذكر انشأله ووجه كمال سخافة هذا المذهب ما اشار
اليه السكاكي من ان تصديق اليهود اذا قال الاسلام حق وتكذيبه اذا قال الاسلام باطل
باجماع المسلمين بخيان بالقول على هذا المذهب واستيصاله ومع ذلك قدمه على مذهب
الجاحظ لكمال اتصاله بالمذهب الاول حيث اجتمعا في انحصار الخبر في الصادق والكاذب
فقال عقيب بيان الحق (ويميل مطابقتها لاعتقاد المخبر ولو خطاه) وجرى بيانه
عن حشو في عبارة المفتاح حيث قال طباق الحكم لاعتقاد المخبر او ظنه فان قوله او ظنه
حشو اذا لا بد من حل الاعتقاد في هذا التعريف على معناه الغير المشهور وهو التصديق
الشامل للظن والعلم وغيرهما اذ لو حل على المشهور وهو الجزم المقابل للتشكيك لخرج
مطابقة الخبر لعلم المخبر عن حد الصدق ولدخل في حد الكذب وعدل عن قوله سواء كان
خطأ او صوابا الى قوله ولو خطأ لانه اخصر والى الصواب اقرب لان مطابقة الاعتقاد
الصواب احق بالصدق من مطابقة الاعتقاد الخطأ كالتقيد لاولي الصلابة فالتسوية
لا تتناول عن شوب وفيه انه سوى في الايضاح لكن الراجح ما في المتن وقوله ولو خطأ للاشعار
بالفرق بينه وبين ماهو الحق فانه يفارق الاول في هذا الفرق واشار الى تعريف الكذب
بقوله (وعدمها) اي عدم مطابقتها للاعتقاد ولو خطأ فالكذب بخلافه الاعتقاد
الخطأ مادة افتراق الكذب على ماهو الحق لكن لا تقصر مادة افتراق الكذب
عليه بل من الخبر الموهوم والمشكوك فانهما لا يطابقان اعتقاد المخبر لانتفاءه وليس لك
ان تقول المراد عدم مطابقة الاعتقاد مع وجوده ولا اعتداله في المشكوك لانه يتناقض ماهو
ذهبيه من انحصار الخبر في الصادق والكاذب ولان تقول الخبر المشكوك ليس بخبر
لانه لا تصدق بقوله بدلوله لانا نقول الخبر ما يدل على التصديق سواء تخلف المدلول
اولا ولا ذلك لم يوجد خبر كاذب على هذا المذهب لان الخبر الكاذب ما خالف المدلوله
اعتقاد المخبر فلا اعتقاد للمخبر بخبره ولا تصدق بقوله فلا يكون كاذبا لانه مختص بالخبر
ومن تحقيق تعريف الكذب يكاد يظهر انه لا يصح جعل خبر ولو خطاه الى الخبر لانه
وان لا تفاوت بينه وبين جعله للاعتقاد في تعريف الصدق لكن في تعريف الكذب لا يصح
حينئذ من ذكر قوله ولو خطأ وجعل المصنف تاركا لقوله ولو خطأ في تعريف الكذب
لاموجزا اعتمادا على انسياق الذهن اليه بعد اعتباره في تعريف الصدق بعيد (بدليل
قوله تعالى اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك رسل الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد
ان المنافقين لكاذبون احصاف الدليل الى تمسك النظام اشارة الى قوته لان الظاهر
رجوع الكذب الى قوله انك لرسول الله لانه الخبر المنقول عنهم ويشهد ليس بخبر بل انشاء

والظاهر من الحكم بالكذب الحكم بالكذب في الواقع لا في اعتقادهم فالظاهر معه والرد ليس
 الا بتأويل الآية كما صرح به المفتاح لا نقول التأويل لا يبرأ من الظاهر لاننا نقول بعارض
 البداية المنه عليها بقوله تنبيه الدليل ويوجب التأويل وفي المفتاح ان اجماع المسلمين
 على تصديق اليهود في قوله الاسلام حتى وتكذيبه في قوله الاسلام باطل بوجوب تأويل النظم
 (ورد) استدلالهم (بان المعنى لكاذبون في الشهادة) يحتمل وجوها ظاهرها انه راجع الى
 خبر نضعه مجرد تشهد لانه اخبار عن الشهادة في الحال او على سبيل الاستمرار اما كذبهم
 في الثاني فظاهر واما في الاول فلان الشهادة هو الخبر العاطف ورده الشارح المحقق في شرح
 المفتاح بان تشهد انشاء الشهادة لا لاخبار عنها وقال في الشرح لا نسلم ان تشهد خبر
 بل انشاء ويدفعه ان غاية الامر ان ظاهره الانشاء ونحن في مقام التأويل لموجده وثانيها
 انه راجع الى دعوى ان شهادتها انشاء وهذه عن صميم القلب كما يفيد تأكيد الرسالة
 بان والام واسميتها الجملة وهذا هو الذي اوضحه في الايضاح موافقا لما في المفتاح
 وثالثها ما يتخلل في الصدر وزجوا ان يكون من نتائج الشرح اي شرح الصدر او شرحنا
 ان الكذب يوصف بالخبر والشهادة وهو عدم كون الشهادة عن مشاهدة وعيان فالصدق
 والكذب المدين كلاهما صفتا الخبر واستعمال النظم بمعنى هو صفة للشهادة فقد
 خلط القائل معنى بمعنى (او تسميتها) الظاهر وتسميتها لانه راجع الى الاخبار الان قال
 مفعول الاول مذكور والمذكور مفعول ثان وهو راجع الى افعال الشهادة فالعنى تسمية هذا
 الاخبار شهادة وكذبهم لان الشهادة يشترط فيه موافقة القلب وهذا التأويل بعيد لما ذكره
 الشارح المحقق في الشرح ان مثل هذا يكون غلطاً في اطلاق اللفظ لا كذا وان قال في شرح
 المفتاح في توجيهه كانه قيل اخبارنا هذه شهادة لانه في التعبير عن معنى بلفظ لا يكون مثل هذا
 الخبر مقصودا (او المشهود به) وهو انك رسول الله (في زعمهم) فخصائل المعنى المتناقضين
 يزعمون انهم لكاذبون في قولهم انك رسول الله وانه غير مطابق للواقع فخصائل الاستدلال
 بالآية ان الله تعالى حكى على المنافقين بكذبهم في الواقع في قولهم انك رسول الله فالكذب
 عدم مطابقة الاعتقاد لواقع هذا الحكم وحاصل الجواب منع الحكم عليهم بالكذب في الواقع
 في قولهم انك رسول الله لا محال الحكم بالكذب في الشهادة والتسمية في قولهم انك رسول الله
 بزعمهم شفقة الجواب منع والوجه اسانيد ثلاثة كما قيل ولا يظهر وجه دعوى الشارح فإما
 قابلاً بان حاصل الجواب منع كون الكذب راجعاً الى قولهم انك رسول الله مستنداً بهذين
 الوجهين ثم الجواب على تقدير التسليم بما اشار اليه بقوله او المشهود به والجملة ما وقع
 في الشرح من المنع في الوجهين الاولين منع السند وما يقتضى منه العجب قال الشارح واعلم
 ان هناك وجهاً اخر لم يذكره القوم وهو ان يكون راجعاً الى حلف المنافقين على نهي
 لم يقولوا لا تشقوا على من عند رسول الله حتى يتفقوا من حوله ولورجعنا من عنده لخرجنا
 الاعز منها الاذل لما ذكر في صحيح البخاري عن زيد بن ارقم انه قال كنت في غزاة فسمعت
 عبد الله ابن ابي بن سلول يقول لا تشقوا على من عند رسول الله حتى يتفقوا من حوله
 ولورجعنا من عند لخرجنا الاعز منها الاذل فذكرت ذلك لعمي فذكره للنبي صلى الله عليه
 وسلم فدعاني فحدثني فاسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم ان عبد الله بن ابي واسمائه فخلعوا
 انهم ما قالوا فكذبني رسول الله عليه السلام وصدقهم فاصابني هم لم يصيبني منه قط فخلست
 في البيت فقال لي عبي ما اردت الى ان كذبك رسول الله صلى الله عليه وسلم ومثلك نزل الله
 اذا جاك المنافقون فبعث الى النبي صلى الله عليه وسلم فقرأ على فقال ان الله صدقك يا زيد

فوالله اي شرح الصدر او شرحنا
 وقع تفسير لقوله من نتائج الشرح
 في الحاشية في نسخة المؤلف بخطه
 فليس من الكتاب بل من حواشيه
 فاعرف

س

قوله ولا يظهر وجه دعوى
 الشارح فساده الخ مذكور في
 حاشية الشارح

حيث قال لا نسلم ان تشهد اخبار
 بل هو انشاء ولا نسلم ان اطلاق
 الشهادة عليه يكون كذا بل هو
 غلط

س

هذا ولا يخفى انه تأويل فيه بعد وقرب منه ما يمكن ان يقال انه راجع الى قولهم ليخرجن
الا عزمها الا ذل فيكون قوله والله العزة ورسوله مؤكدا له وذكر بعض الافاضل
ان المعنى انهم قوم عادتهم الكذب وان صدقوا في هذا القول فلا نعتد عليهم
ولا تصدقهم فيما يقولون ونحن نقول بخلافه ان يكون المراد والله تعالى اعلم ان قول
المنافقين نشهد انك رسول الله مفيد بحضورك بحضور اهل الاسلام واما في الخلو مع
شياطينهم فخالهم خلاف ذلك والله يشهد ان المنافقين لكاذبون فيما يتفقون ويضرونه
في انفسهم وهذا اما اذا ظاهرا لم يلق الكذب بصريح المنافقين لا بصريحهم لكون ظاهرا
في رجوع الى ضميرهم ويحتمل ان يكون الكذب راجعا الى خبر يستفاد من كثرة انباء كيدى
هذا حكم في معرض المباحة في انكاره فيمتاح الى كثرة التأكيده من شواهد ضعف تلك النظام
ما يجمعه اعداء الامة لا توجب جعل صدق الخبر خلاف ما عليه الجمهور بل جعل صدق الحكم
كله بما يوافق اعتقادهم كذبه كذب لا يطابقه (الجاحظ) اى قال الجاحظ كما هو السابغ
في الكتاب وليس مراد الايضاح حيث قال وانكر الجاحظ انحصار الخبر فيهما ان النقل
المقدر انكر لانه يفضى الى تكلفات بعيدة بل ذكر حاصل كلام المتن في هذا المقام (مطابقته)
اى صدق الخبر مطابقة الخبر للواقع (مع الاعتقاد) اى مع اعتقاد المخبرانه مطابق
كما ذكره الشارح افتقاء للايضاح وتجه عليه انه حينئذ يشكل ارجاع ضمير معه
في تعريف الكذب اليه فالوجه ان يقال المراد مطابقة الخبر للواقع مع اعتقاد الخبر وقوله مع
متعلق المطابقة وتشريك الاعتقاد واقع في مطابقة الخبر وحينئذ معنى قوله (وكذبه عدمها
١٠٠) اى عدم مطابقة الخبر للواقع مع اعتقاد الخبر والمقصود تشريك الاعتقاد وانواع في عدم
مطابقة الخبر فيكون جميع ما اعتبره الجمهور والنظام في الصدق معتبرا في الصدق عنده وكذا
في الكذب بصريح التعريف بخلاف توجيه الشارح فانه جعل اعتبار مطابقة الاعتقاد
في الصدق لازما ما اعتبره في مفهومه من اعتقاد انه مطابق وجعل اعتبار عدم مطابقة
الاعتقاد في الكذب لازما ما اعتبره في مفهومه وهو اعتقاد انه ليس بمطابق وبين اللزوم
بان الواقع والاعتقاد متوافقان حينئذ يعنى متوافقان في التحقيق والاتقاء فالمتطابق وهو
الخبر لا حدهم مطابق الاخر وغير مطابق لا حدهم ما غير مطابق الاخر ويمكن بيان اللزوم بوجه
آخر وهو انه اذا اعتقد المخبر ان خبره مطابق للواقع فلا محالة اعتقد الخبر فقد طابق خبره
اعتقاده واذا اعتقد ان خبره غير مطابق للواقع فلم يعتد خبره فلم يطابق خبره الاعتقاد
وهذا البيان لا يخوف على توافق الواقع والاعتقاد بل يتأتى مع تخالفهما لكنه لا ينافى
صحة البيان باتوافق الواقع فاعترض بعض الافاضل بان اللزوم ظاهر على تقدير
تخالف الواقع والاعتقاد ايضا فلا يحسن التعاليل بالتوافق ليس على سنن التوجيه وقوله
(وغيرهما ليس بصدق ولا كذب) اشارة الى ان الصادق والكاذب بتفسيره اخص منهما
بضمير غيره لانه اعتبر فيهما مجموع ما اعتبره غيره ويحتمل ان يكون نفا مذهب الجمهور
والنظام اى الصدق مثلا هذا وليس غيره مما ذكر صدقا ورجح الاول موافقة للايضاح
وتخصيصه ببيان مذهب الجاحظ فان الثاني يجري في مذهب الجمهور والنظام ولم يذكر
فيهما فلو كان المراد ذلك لم يكن وجه تخصيصه بمذهب الجاحظ (بدليل) كانه سمي
الامارة دليلا مبالغة في قوته (افترى على الله كذبا مبهجة) قال الشارح المحقق لان
الكفار حصروا الخبر النبي عليه السلام بالخمر والشر في الافتراء والاخبار حال الجنة على
سبيل منع الخلو وهو الحق الظاهر من سابق الآية لا ما ذكره المصنف في الايضاح حيث

ولا يبعد ان يقال المراد بقوله
قالوا نشهد انك رسول الله انهم
يدعون الاسلام بهذا القول
فيكون قوله انهم لكاذبون معناه
كذبهم في دعوى الاسلام

فقوله للواقع متعلق بعدم المطابقة
لا بالمطابقة لان عدم المطابقة في
معنى المخالفة فكأنه قال كذب الخبر
مخالفته للواقع مع الاعتقاد

قال فانهم حصروا دعوى النبي عليه السلام للرسالة في الافتراء والاخبار حال الجنون
الان يتكلف ويحتمل قوله للرسالة على الرسالة في هذا الحكم فيرجع الى ما قاله الشارح
بقى ان استدلال الجاحظ لا يتوقف على منع الخلو بل على تقدير منع الجمع لدلالة الدليل
اقوى ويدل على ان تحمل على منع الخلو ليس لتوقف الاستدلال بل لان وضع ام له فتأمل
(و) بالجملة (لا شك ان المراد بالثاني) اى قوله ام به جنة (غير الكذب لانه قسيمه) اى لان
المراد بالثاني قسيمه فلا يصح ان يكون الكذب وهذا اولى من قول الشارح اى لان
الثاني قسيمه فافهم ولك ان تفسر قوله لانه قسيمه بان الكذب قسيم المراد بالثاني او الثاني
(وغير ان صدق لانهم لم يعتقدوه) قال الشارح المحقق اى لم يعتقدوا الصدق فعند
اظهار تكذيبه لا يريدون بكلامه الصدق الذى هو بمراحىل عن اعتقادهم ولو قال
لانهم اعتقدوا عدمه لكان اظهر يريد دفع ما يتوجه على المصنف من ان الاستفهام
عن الشيء لا ينفى عن عدم الاعتقاد بان المراد بقوله لم يعتقدوه البعد عن الاعتقاد بحيث
لا يرضى المستفهم بالاستفهام عنه لكن في قوله فمقد اظهر تكذيبه مؤاخذه وهو ان
الاية على مذهب الجاحظ ليست لاظهار التكذيب بل لاظهار عدم الصدق فالاولى
ان يقول فمقد اظهر عدم صدقه لا يريدون بكلامه الصدق الذى هو بمراحىل عن اعتقادهم
وتحتمل نقول احتاج الى التكلف لجملة ضمير لانهم لم يعتقدوه الى السائلين ولو جعل الى
الخطابين تم على ظاهره لان ما لم يعتقدوه المحجب وظهوره غير معتدله لاسأل عنه
واما سأل عما يحتمل ان يكون معتدله ويرجى الجواب عنه ولا داعى في المتن لجملة
الضمير الى السائلين نعم عبارة الايضاح ظاهرة فيه حيث قال وليس اخباره حال الجنون
كذا لجملة الافتراء في مقابلته ولا صدق لانهم لم يعتقدوا صدقه فافهم واذا لم يكن
مراد البلغاء بقولهم ام به جنة الصدق ولا الكذب فلا محالة مرادهم الواسطة فثبت
بارادتهم الواسطة اذ لو لم يكن لم يريدوا لانهم البلغاء العارفون باللسان الذين مرجع
معرفة صحة كل كلام كلامهم فليس المعترض بان عدم ارادتهم صدقه لاوجب عدم
صدقه حتى يكون واسطة برأى من المحصلين ولا يسمع (ورد) هذا الدليل بمنع
ان المراد بالثاني غير الكذب ومنع انه قسيم الكذب او منع استلزام الدليل مطلوبه بسند
انه قسيم الافتراء الذى هو الكذب عن عمد فليكن المراد به الكذب لاعن عدم وهذا الذى
قصده (بان المعنى ام لم يفتقر) فان قلت ام لم يفترا عم من الكذب لاعن عمد ويحتمل الصدق
فلا يكون مراد لانهم لم يعتقدوا ويحتمل الصدق او اعتقدوا عدمه قلت عدم اعتقادهم
يحتمل الصدق يخصه بالكذب لاعن عمد على ان نفي الافتراء الذى هو الكذب عن عمد يرجع
الى العمد ويبقى الكذب ثابتا على ما هو الشايع في دخول النفي على المفيد وما كان نفي الافتراء
غير ظاهر الارادة بقوله ام به جنة فسر به بيان العلاقة بقوله (فعبر عنه) اى عن عدم
الافتراء وعن معنى لم يفتقر (بالجنة) اى بالجنة بصير مضمون ام به جنة وليس المراد انه
عبر عنه بلفظ الجنة حتى يكون معنى ام به جنة ام به عدم الافتراء اظهر فساد
والاولى ان يقول فعبر عنه بالثاني (لان المجنون لا افتراءه) بالضرورة فيلزم الجنة عدم الافتراء
فيلكون الافتراء الكذب عن عمد اما بحسب الوضع او بحسب الارادة وكل منهما مدعوى
لا تسمع بلا بينة ولا مقابلة ام به جنة لا يصير دليلا على اعتبار القصد في الافتراء لانه يحتمل
ان يكون المراد به ان ما ينطق به صوت مجرد كالحيوان الطيور خارج عن الاعتداد
والانصاف بالصدق والكذب فالاولى ان تحتمل الآية على انه اما كاذب او مصوت صوتا

اذ لا يخبر عن عدم افتراء احد بان
به عدم الافتراء كما لا يخبر عن ضرب
بان به ضربا

لامعنى له ولا اعتداده واجيب بانه كفى دليلا في التقييد نقل لغة استعمال العرب وذلنا
 معنى الصدق والكذب مقرر متعارف وعرض للبحاظر شبهته فيها من قبل الآية فكفى
 في دفع شبهته ان الآية لاتعين لاثبات الواسطة بل يحتمل ان يقضى بتقييد الافتراء لغذاء
 ارادة ويمكن ان يحمل قوله ام به جنة على انه لا اعتداد بكلامه للجنون فيكون المقصود
 من الآية نفي الاعتداد بكلامه لكونه كذبا او كلام مجنون ويمكن ان يقال لامانع من ارادة
 ام صدق قولك لانهم لم يعتقدوه قلت عدم اعتقاد المخاطب بنافي الارادة اذا كان
 الاستفهام على حقيقته اما اذا كان الاستفهام للتحقيق وتحقق انه افترى فلا يتا فيها
 الباب الاول (احوال الاستناد الخبري) قدم احوال الاستناد لان المقصود بالذات
 من الخبر الاستناد والمسد والمسد اليه اعتمادا قصدا لاجله ولانه يتم الكلام به بخلاف
 الطرفين ولان البحث عن المسند اليه من حيث انه كذلك لاعتناء ذات المسندايه والاستناد
 متقدم عليه وان تأخر عن ذاته وقدم اثبات الخبري لكون الخبر اعظم شأنا واعم فائدة
 لانه هو الذي تصور بالصور الكثيرة وفيه تقع الصياغات العجيبة وبه يقع غالب المزايا
 التي وبها التفاضل ويتوقف عليه فوايد الانشاء لانه مالم يعلم انه موضوع لكذا وقصد
 المتكلم به كذا وهيته المجوثة عنها في التصريف كذا وكذا لم يفسد وكثره اصلا
 في الكلام لان الانشاء يحصل منه باشتقاق كالامر والتهى او نقل كعمى ونعم وبعث
 واشترت او زيادة اداة كالاستفهام والتثنية وما اشبه ذلك ولا يذهب علمك ان في جعل
 الامر مطلقا وجعل النهي حاصل من الخبر باشتقاق كافي الشرح بحثين احدهما ظهوره لافرق
 بين الامر باللام والنهي وبين الاستفهام في ان كلا زيادة اداة وثانيهما انه صرح الشارح
 والسيد السند في شروح الكشف ان المشتقات كلها مشتقة من المصدر وعباراتهم
 الخلفة لذلك مأولة بقولهم اسم الفاعل ما اشتق من فعل مأول بما اشتق من مصدر فعل
 فكيف يحكم بان النهي مشتق من الخبر واعلم ان الشيخ الرضى لم يجعل المشتق من الخبر
 الا الامر بغير اللام لكنه قال انه مشتق من تضرب بالاتفاق فقيه تأييد لبعض ما ذكرنا
 وتزييف لبعض فتدبر والاستناد الخبري هو ضم كذا او ما يجري مجراها الى الاخرى بحيث
 يفيدان مفهوم احدا مما ثبت لمفهوم الاخرى او منى عنه وهذا اولى من قولهم بحيث
 يفيد الحكم بان احدا مما ثبت لمفهوم الاخرى او منى عنه لان مفاد الخبر هو الوقوع
 والافووع لا الحكم بهما وهذا وفق باطلاق المسند والمسد اليه على اللفظ من
 تعريفه بالحكم بمفهوم لمفهوم بانه ثابت له او منى عنه لكن صاحب هذا التعريف اراد
 التنبه على ان هذا الاطلاق على ضرب من المستأنحة وتزويل الدال منزلة المدلول لئلا
 اذ اتصال بينهما ولا يحتلجن في ذلك ان تعريف الاستناد لا يشمل الاستناد الشرطي
 لان هذا بني على الاستناد في الجملة الشرطية في الجزاء والشرط قبله واما من جعل
 الحكم بين المجتلين فالتعريف الصحيح عنده هو ضم كذا او ما يجري مجراها الى
 الاخرى اوضح احدي المجتلين الى الاخرى بحيث يفيد الحكم بان احدا مما ثبت
 بمفهوم الاخرى او منى عنه او منى عنه الاخرى او يبنى ذلك وتعرف المفتاح
 حيث قال الاستناد الخبري هو الحكم بمفهوم لمفهوم كما يحتمل ان يكون معنى هو الحكم
 بثبوت مفهوم لمفهوم فيكون في معنى التعريف المذكور اذ الحكم اعم من الانجاب والسلب
 وهذا هو الذي زعم الشارحون وقصر عليه نظره انساظرون وجعلوه مبنيا على
 ان الحكم في جزاء الشرط يحتمل ان يكون بمعنى هو الحكم بمفهوم لاجل مفهوم لان الحكم
 في الخبر لاجل المحكوم عليه ولصالحته ولهذا اسماه محكوما له وحيثما لم يشمل الاستناد الشرطي

مطلب

احوال الاستناد الخبري

مطلقاً من غير ابتداء على ما سبق لأن الحكم هو الإيجاب أو السلب أى إدراك وقوع شئ
أمر لأمري أو عنده أو الانفصال بينهما وإدراك لا وقوعه (لأنه قصد) أى مقصود
(الخبر) أى العلم بالنسبة التامة المحتملة للصدق والكذب على ما هو اللفظ والمثلظة بالجملة خبرية
مراد بها معناها على ما هو العرف كما ذكره الشارح المحقق في شرح الكشاف في تفسير
وبشر الذين آمنوا وعملوا الصالحات فقوله الشارح هنا أى من يكون يصدد الأخبار والإعلام
لأنه يتلفظ بالجملة الخبرية فإنه كثيراً ما يورد الجملة الخبرية لأغراض سوى إفادة أحد الأمرين
من التمسر والتحرز والتشع وتحرى الجمية والدعاء إلى غير ذلك يحمل نظراً لأنه
إن أراد التلطف بالجملة الخبرية يترادفها معناها فلا وجه لتفنيها لصحة وإن أراد مدحاً
فلا يحتاج إلى تفنيها لأنه ليس من محتملات العبارة لكن ينبغي أن يراد من هو يصدد الأخبار
بأى معنى كان لا الخبر بقوله وإن كان قصده أيضاً لا يخرج من الأمرين ليصح قوله فإن
كان ظاهراً أن ذهنه إلى آخره فتأمل (تخبره) متعلق بالقصد فتأمل والمراد به إخباره بالجملة
الذي مقصود الفعل والغرض منه إفادة لا المقصود بالجملة الخبرية فإن المقصود بها نفس
الحكم ولا لزوم فلو أريد الجملة لم يصح قوله (إفادته الخبر) أو كونه عالماً به أو كليهما
كما إذا سأل واحد عن أمر محض رجاءه سيادته لكل واحد إلى الجواب ليفيد الحكم وأنه كان
عالمه فإن قلت قد يكون قصد الخبر إخبار الحكم في ذهن المخاطب بعد ما غاب عنه قلت
هو حينئذ ليس بخبر إلا بمعنى المعنى للنسبة الخبرية ولا بمعنى التلطف بالجملة الخبرية مراد بها
معناها إذا قصد بالخبر الحكم للأعلام وهو معنى الخبر للذكر و بعد فيه نظراً إذا قصد
الخبر بما يكون إفادة غير المخاطب حكماً كما في صورة التعريض نحو ما أشركت الشيطان
فما كان المقصود من هذا الخبر إفادة المعرض بهم من المشركين بأنهم حطوا العلم
الآن يقل المخاطب صورة هو التي عليه السلام ومعنى هؤلاء المعرض بهم غاية ما يتبدل
عن الخطاب معهم إلى الخطاب مع النبي لأنه أعوان على القبول كما ينبغي في محله فإن قلت المقصود
خطاب النبي بأنهم حطوا عما هم عليه وهذا هو المعنى التعريض قلت يكذب أن رعاية المؤمنين كانت
والخلو عنها إنما هو بواسطة الإله لا بالنسبة إلى المخاطب والمراد بكونه عالماً به ليس مجرد حصول
صورته في ذهنه وإن ظنه الشارح لأن تصور الحكم لا يعتد به ولا يسمى ظناً ولا بعداً صوراً عالمه
بل يحكم عليه بالجهل به بل المراد به كونه مدقاً أى تصديق كان قال السيد السند
إطلاق العلم عليه مستفيض لغة وهذا لا ينافي ما ذكره بعض المحققين من أن إطلاق العلم
على الظن والتقليد والجهل مخالف للعرف والشرع واللغة لأنه يجوز أن يكون مقصوده
الإطلاق على سبيل الحقيقة ويكون الإطلاق المستفيض الذى ذكره السيد السند معزاً
ولا يشك عليه أن الخبر الذى يستفيد منه اليقين لا يمتنع المتكلم به والخبر الذى يستفيد
منه الظن لا يمتنع احتمال أن يكون ظن ويحتمل أن يكون اليقين فتأمل ولا ينافي في بين كون
الحكم وكون الخبر عالماً لازماً وملزوماً وبين الانفصال بين قصدي إفادتهما وإرادتهما
بعض الأفاضل وأطلق دفعه بالأسئلة ومن يتنظر معنى التحقيق ولا يكتفى بما ينادى بالنظر
عن الفكر العبقى لا يظنه أن يفتى من أهل التصديق أن قصد الخبر غير إفادة الحكم وكيف
ولا قصد إلا إفادة الحكم أما بعض من حقيقة الخبر أو بعضهم ما يلزم من المعنى الجزئية
أو الكيفية أو التمسرية إذا فادته كونه عالماً به لا يخرج عن أحد هذه المعاني والمراد بالحكم
الوقوع والألوقوع لأنه الذى يفاد بالخبر يحكم بهذه أمثلة كما أشار إليه بقوله لاشك وإن
كان كلام أقوم يشهد بأنه الإيقاع والانتزاع حيث قالوا مدلول الخبر أعما هو حكم

فسرنا المعنى في عباراتهم
بالأمر القائم لأن ما يدل عليه اللفظ
وجود النسبة والنسبة ليس معنى
اللفظ لا بحسب ظاهر بيانهم
ولاعند التحقيق لأنه نظر إلى الظاهر
هو الحكم ونظر إلى التحقيق وجود
المعنى وعدمه

سلا

الخبر بوجود المعنى أى بوجود الأمر القائم بانطرفين في الاثبات وبعده في انق
وانه لا يدل على ثبوت المعنى وانتفاءه والما وقع شك من سماع في خبر يسمة بل علم ثبوت
ما ثبت وانتفاء ما نفي اذلا معنى للدلالة الافادة العلم بذلك الشيء ولما صح ضرب زيد الا
وقد وجد منه الضرب ثلاثا يلزم اخلاء اللفظ عن معناه الذى وضع له وحيد لا يتحقق
الكذب اصلا ولزم اجتماع المتناقضين في الواقع عند الاخبار بأمرين متناقضين
هذا ونحن نقول بل يلزم اجتماع المتناقضين عند الاخبار عن أمر غير واقع لا قضاء
دلالة اللفظ التحقيق والواقع عدمه ثم يتجه على استدلالهم هذا بأنه يجري في كون المدلول حكم
الخبر اذ يمكن ان يقال لا يدل على حكم الخبر بالثبوت او بعدمه ولما صح ضرب زيد الا وقد وجد من القضايا
العلم يضرب زيد ثلاثا يلزم اخلاء اللفظ عن معناه الذى وضع له وحيد لا يتحقق الكذب
ولزم اجتماع المتناقضين عند الاخبار بأمرين متناقضين لانه يلزم الحكم بالوجود
وبالعدم وكل حكم يستلزم انتفاء الآخر فيلزم وجود كل من الحكمين وعدمه قال الشارح
تأويل كلامهم ان المدلول ليس الثبوت والعدم قطع بحيث لا يتفك عن الدلالة اذ فهم
الثبوت والانتفاء من الخبر ضرورى لا يمكن انكاره ولو كان مدلول الخبر الحكم لوجود
المعنى وانتفاءه لما كان لانكار الخبر معنى لامتناع ان يقال انه لم توقع النسبة ولكن
مفهوم جمع القضايا متحققا دائما فلم يصح قولهم بين مفهومى زيد قائم وزيد ليس بقائم
تنافض لا امتناع تحقق المتناقضين وفيه اولا منع امتناع ان يقال لم توقع النسبة لجواز
ان يكون التكلم على خلاف الاعتقاد ومنع تحقق مفهوم جمع القضايا لجواز ان لا يكون
التكلم باللفظ عالما بالمعنى الا ان براد امكان تحقق مفهوم جمع القضايا لجواز ان يتكلم
بالقضايا شخصان عالمان بمضمونها وان يجوز ان يكون مدلول الخبر الحكم المطابق فلا يمكن
تحقق المتناقضين لعدم امكان مطابقة حكميهما ويجوز انكار الحكم المطابق بانكار مطابقته
بلا خفاء وثانيانه لو كان تأويل كلامهم ما ذكره لكان حاصله انكار قطعية الدلالة ولا تعلق
لذلك الانكار بكون المدلول الحكم بالثبوت والانتفاء او الثبوت والانتفاء في الواقع فان
قطعية الدلالة باطلة لكونها موضوعة مع كون المدلول الحكم ايضا بالوجوه المذكورة كما
اشرنا اليه الان يقال ان مرادهم ان المدلول بالوضع وجود المعنى وعدمه من حيث
انه متعلق حكم الخبر وبواسطته يدل على ثبوت المعنى وعدمه في الواقع وليس المدلول
اولا ثبوت المعنى او عدمه قطعاً بحيث لا يمتثل الخلاف وانما تعرضوا لمدلولية الثبوت
والعدم من حيث انها متعلقة الحكم لانه بتوسطه يظهر ان الدلالة غير قطعية لجواز عدم
مطابقة العلم لعدم انحصار وجه عدم القطعية فيه اذ دلالة الخبر باستعمال الخبر فيما قصده
فيوزان بخلاف عدم استعماله في صورة ذهنية متحققة بان يلقظ به من غير صورة ذهنية
ومن ههنا انكشف ترتيب الدلالات الثلاث في المكتوب دلالة الخط على اللفظ واللفظ على
الصورة الذهنية أى التى من حيث انه متعلق علم الحكم ودلالة الصورة الذهنية على الأمر
الخارجى أى على الشيء مع قطع النظر عن انه متعلق العلم ونحن نقول لو كان مدلول الخبر
الحكم بالثبوت والعدم لكان دخول اداة الاستفهام لطلب المتكلم العلم بعلمه بمضمون الخبر
ودخول اداة الشرط لتعليق الحكم بالحكم بدخول لام الأمر لطلب حكم التكلم به ولكن
ليت زيدا قائم لثبوت العلم بقيامه وعلى هذا القياس (ويسمى الاول) أى الحكم من حيث انه
يستفاده المخاطب من الخبر (فائدة الخبر) لا من حيث انه يفيد المخاطب كما يشعر به عبارة

الشارح المحقق وذلك لان الفائدة اخذ ما استفدته من علم او مال فالإيق في وجه تسمية الحكم فائدة الخبر كونه مستفاد الا كونه مفادا (واشأنى لازمها) الظاهر لازم فائدة الخبر وفي اراد الضمير خفاء وانما سمي الاول فائدة الخبر واشأنى لازم فائدة الخبر لان المستحق لاسم الفائدة ما وضع له اللفظ ولا سم لازم الفائدة ما هو غير الموضوع له واستفادته لانه يلزم الموضوع له وقد ثبت صاحب المفتاح على ان هذا اللازم ليس بمعنى اللازم في الجملة ولو بقرينة بل من قبيل ما يتنع انفاكا عن الشيء فقال والاولى بدون هذه متمتع وهذه بدون الاولى لا تتمتع اونه على ان لزومه باعتبار لزوم استفادته لاستفادة الحكم فقال والاولى وهذه مشبهان ثبت الاول وهذه على ارادة الاستفادة دون الحكم وكون المتكلم عالما به وقد ذكرهما على وجه التذكير حيث قال ويسمى هذا فائدة الخبر ويسمى هذا لازم فائدة الخبر ثم اراد بيان انه كيف خص احدي الفائدتين باسم فائدة الخبر والاخرى باسم لازم فائدة الخبر فقال كما هو حكم اللازم المجهول المساواة يعني كما هو حكم لوازم اللفظ الموضوع المجهول المساواة في النسبة الى الوضع يعني قاعدة القوم ان يجعلوا الوازم الدال بعضها فائدة وبعضها لازم فائدة فلان له من يد اختصاص بالدال حتى كانه يفهم من حاقه يسمى فائدة ويعتبر من دواخل المقصود به وما جهل مساواته بالمتخصص في الاختصاص سواء ظهر انحطاطه عنه او لا بعد من لوازم الفائدة مثلا فائدة ضرب الحدث والنسبة والزمان لتساوى الثلاثة في النسبة الى الوضع والمكان المهيم والعلة المبهمة والمقارنة بحال من احوال التفاعل لا بعد فائدة ولا يجعل من دواخل ما وضع له ضرب مع لزومها اللفظ ضرب لانه مجهول المساواة مع الثلاثة هذا ما اهتمت في حل عبارته والقوم جعلوا قوله والاولى بدون هذه متمتع وهذه بدون الاولى لا تتمتع كما هو حال اللازم المجهول المساواة ببيان الوجه تسمية الثاني لازم الفائدة يعني تسميتها لازما دون الاولى لانها لا تتمتع بدونها كما هو حال اللازم المجهول المساواة فبعضهم قال اراد به اللازم الاعلى لانه احق بمجهولية المساواة من المساوى المجهول المساواة وبعضهم قال اراد به ما يشمل الاعلى والمساوى المجهول المساواة والعمري ان امثال هذا من الحجاب والشاهد على عجز المكن حيث وقع من جم غفيرة من اولى الابواب السابقين في كثير من الابواب وعلى ان المنزلة ليس الا الواجب رب الارباب الالهيم لك المنزلة والتقديس ونعوذ بك عما هو لوازم الامكان من التدنس وكيف لا ووجد تسمية الاولى فائدة والثاني لازم الفائدة هو الواضح الذي قدمناه وكيف تلفت الى مثل هذا التوجيه مع وضوحه وكون الثانية لازما عام واضحا الداعي الى جعله من جملة المجهول المساواة والتعبير عنه بمجهول المساواة ولا يظن بعامل ما نسبوه الى فاضل بيده مفتاح المعاني وكامل بتدبير لافته تغور المباني بقي انه كيف صح ان كونه عالما به لازم فائدة الخبر وكثيرا ما يتحقق الحكم والمتكلم غير عالم به لكونه مختبرا على خلاف علمه فقل ان الملزوم واللازم عند التحقيق ليس الحكم وكون الخبر عالما به بل افادة الحكم وافادة كونه عالما به فان الاولى يتنع بدون الثانية والثانية لا تتمتع بدون الاولى وقال المصنف ووافقه العلامة انهما عند التحقيق علم المخاطب من الخبر نفسه بما فان علمه من الخبر بالحكم لا يتفك عن علمه بكون الخبر عالما به بخلاف العكس فجعلنا ملزوما لازما باعتبار هذين العليين والشارح المحقق ظن انها جعلها اللازم والفائدة نفس العليين وخالف المفتاح وبيانهم ليس موجبا لملاحظة فليحمل على ما سمعت وبالجملة بيان اللزوم ان علم المخاطب بالحكم من الخبر موقوف على علمه بان الخبر عالم به علما مطابقا حتى لو شك في علمه او مطابقة علمه لم يحصل له العلم بالحكم من الخبر فالعلم بالحكم منه لا يتفك عن العلم بكون الخبر عالما والعلم

لانه ربما يظهر مساواته وتعالى بها بخلاف الاعلى

مبالغة عجيب

بكونه عالما بالحكم منه ينك عن العلم بالحكم منه كافي قولك حفظت التوراة لمن حفظه وهذا
 بيان واضح لا يحوم حوله رتبة الا انه خفي على السلف والمصنف ذكر في بيان ان علم
 المخاطب بالحكم منه يستلزم علمه بكون الخبر عالما به منه بان العلم الثاني لو لم يحصل عند الاول
 فاعلم انه قد حصل قبل اوله يحصل بعد وكلاهما باطل وبين الشارح بيان الاول بان
 العلم بكون الخبر عالما بالحكم يوجب كون الحكم حاصل في ذهنه ضرورة وان لم يجب ان يكون
 حصوله من ذلك الخبر وفيه نظر لانه مبنى على ان اللازم مجرد ادراك ان الخبر عالما بالحكم
 ولو تصور او قد عرفت ما فيه بل الحق في بيانه ان علم الخبر بالحكم من الخبر يتوقف على علم
 المخاطب بكونه عالما به علما مطابقا كما عرفت ولو حصل هذا العلم قبل حصول العلم بالحكم
 بالخبر لحصل العلم بالحكم ايضا قبل حصوله بالخبر فيكون حصوله بالخبر تحصيل الحاصل
 وبين المصنف بطلان الثاني بان سماع الخبر من المخبر كاف في حصول الثاني منه وابته
 الشارح بان التقدير ان حصولهما من نفس الخبر وفيه نظر لان التقدير الذي نحن فيه ليس
 الا ان حصول الحكم بالخبر لا نقول اذا كان حصول الحكم بالخبر كان حصولها به لانه لازمه
 لا نقول هذا اول المسئلة ونحن في بيانه فالتسليم مصادره فالوجه ان يقال ان سماع الخبر
 من الخبر الموثوق به كاف في حصول الثاني منه لانه لا يتكلم على خلاف علمه فان قلت كبيرا
 ما نسمع خبرا وليس في ذهننا ان الخبر صادق قلت ان اردت انه ليس بحمل هذا الحكم فيما لا يسمع
 وان اردت انه ليس مفصلا فلا يقدح واستصعب الشارح الاشكال فاخترنا طريقتين اثباتي في
 القادة ولازمها فجعل القادة الحكم ولازمها كون الخبر عالما به وهذا ضروري للخبر ولا
 ينبغي عليك ان الضروري حصول صورة الحكم في ذهنه لا التصديق به وهو المدار والاول
 بعزل عن الاعتبار وبعض الناظرين في هذا الكتاب ذكر احتمالات كثيرة يمكن اعتبارها
 في القادة ولازمها وكان لنا عليه زوائد لكن امثال هذا لا ينبغي تعيين المصطلح هو أيضا ان
 المعروض عنها قد اقلح فطويناها على غيرها لتعصم عن ضررها (وقد يزيل العلم بهما منزلة
 الجاهل) اي يزيل العلم بالقادة منزلة الجاهل بهما (اعدم جريه على موجب العلم) بالقادة
 والعلم باللازم منزلة الجاهل لعدم جريه على موجب العلم باللازم مثال المخاطب العلم بالقادة
 قولك للعالم بوجوب الصلاة التارك لها الصلوة واجبة ومثال المخاطب العالم باللازم نسو
 ضربت زيدا لمن يعلم انك تعرف انه ضرب زيدا لكن يتنجى غيره عندك بضربه كما ينبغي منك
 فالمراد بالجاهل الجاهل بهما لا الجاهل بالقادة لان العلم باللازم القادة اذ لم يجز على
 موجب العلم به يزيل منزلة الجاهل به ولا يحصل لتزيله منزلة الجاهل بالقادة وقد ذكر السيد
 السندان تزييل الفتح العالم بالقادة ولازمها منزلة الخالي عنهما للباطنة والافتنزله منزلة
 الجاهل بالقادة يكفي في الفاء الكلام عليه وبما حققناه لك ظهر اثر امثال التضييق ذكر
 وكما يكون التزيل لعدم الجري على موجب العلم بكون الجري على موجب الجهل بينهما فرق
 فلا تخطو نتيجة عليه ان هذا من باب اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر فينبغي
 ان يذكر بعد قوله وكثيرا ما يخرج الكلام على خلافه ويجمع مع خلاف مقتضى الظاهر كافي
 المفتاح ويمكن ان يجاب عنه بانه قدم على قوله وكثيرا ما يدفع ما تجبه على الحصر من انه قد
 يكون قصد الخبر غير مما قاله قد يلقه على العالم بهما فينبغي ان يجعل الجاهل منه ولا
 للخصائي والسائل والمنكر ليم الدفع ولا ينقص الخالي عن النسبة مطلقا كما فعله السيد
 السيد بناء على ان تزييل العلم منزلة المنكر داخل تحت قوله وغير المنكر لكنكر وان يؤيده
 انه مثل لتزيل غير المنكر منزلة المنكر بما هو تزييل العالم منزلة المنكر على ان دخوله فيما

يمكن ان يقال لم يرد ان تزيل العالم
 بهما منزلة الجاهل بالقادة يكفي
 في الفاء الكلام عليه مطلقا بل
 اراد ان القاء الكلام عليه قد يكفي
 فيه تزييله منزلة الجاهل بالقادة
 وذلك حيث جرى على خلاف
 موجب العلم بالقادة ومع كون
 كلامه بهذا المعنى يظهر اثر
 الابهال بما ذكرنا لان معنى كلام
 المفتاح ان العالم بالقادة يزيل
 منزلة الجاهل بهما والعالم
 باللازم منزلة الجاهل به فليس
 الكلام مبنيا على المباينة

✽

سأتي لبيان وقت تنزيله، منزلة الذكر فلا يوجب التكرار وإن في هذا التعميم اغناء عما احتاج إليه من حواله تنزيل العالم بمنزلة السائل بالمقايضة واعلم أن تنزيل العالم بهما منزلة الجاهل نتيجة منهما القضاء بالخبر إلى العالم ومنها سلب العلم على العالم بالخبر كما في قوله تعالى ولقد علموا لمن اشتراه ماله في الآخرة من خلاق ولئس ما شروا به أنفسهم لو كانوا يعلمون فإنه أثبت لهم العلم بفائدة من اشتراه ماله في الآخرة من نصيب ونفي عنهم العلم بها بقوله لو كانوا يعلمون أي لو كانوا يعلمون أنه ما لهم في الآخرة من خلاق لما شروا به من حق عندهم العلم بعد اثباته لتنزيله بمنزلة الجهل فبطل ما ذكره المصنف من أن في كلام المفتاح إيهام أن الآية من أمثلة تنزيل العالم بفائدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل بهما وبست منها بل هي من أمثلة تنزيل العالم بالشيء بمنزلة الجاهل لعدم جريه على موجب العلم والفكر بينهما، فظاهر لأنه من أمثلة تنزيل العالم بفائدة الخبر بمنزلة الجاهل لالالة الآية بل لسبب العلم عنه صريحا لا لذكره الشارح في شرح المفتاح من أنه لا إيهام مع قول المفتاح كيف يجسد صدره بصف أهل الكتاب بالعلم على سبيل التوكيد القسبي وآخره بنفسه عنهم حيث لم يعلموا بهم ولو سلم فلا ضير في الإيهام بعد وضوح المرام لآنك عرفت أنها لإثبات العلم بفائدة الخبر في صدرها ونفيه في آخرها فلا يفتي قول المفتاح هذا الإيهام ولا يدفع ضمه وضوح المرام على أن المصنف أن يقول المقصود من هذا الكلام تنبيه القاصر وحفظه عن التثبت على هذا الإيهام وظاهر ضعف ما ذكر الشارح ومن تبعه في دفعه من أن مراد المفتاح بالحوالة على كلام رب العزة توضيح تنزيل العالم بالشيء أي من الفائدة وغيرها بمنزلة الجاهل واللاية الكريمة احتمال آخر يخلو فيه صدرها عن وصف أهل الكتاب بالعلم وهو أن يكون لقد علموا دالا على الجزاء ويكون اللام لام الابتداء ويكون لو كانوا يعلمون نفي كونهم من أهل العلم فالخالف لو كانوا يعلمون لعلموا لمن اشتراه ماله في الآخرة من خلاق فليس في الآية إلا نفي العلم وفيه أيضا تنزيل العالم بالفائدة بمنزلة الجاهل لأن أهل الكتاب عالون بأن اختيار السحر والشعوذة على كتاب الله بهذه المنابة لكن دخول لام الابتداء على الجملة الفعلية مختلف فيه والجمهور على أن الداخلة على افعالية في غير باب أن محمولة على تقدير القسم وكلا بد في تصحيح حصر قصد الخبر في الفائدة ولازمها من التنبية على أنه قد ينزل العالم بالفائدة بمنزلة الجاهل لثلا يشكل الحصر بالخبر الملقى إلى العالم لا بد من التنبية على تنزيل وجود الشيء بمنزلة عدمه لثلا يشكل بمثل ما رويت اذريت لأنه لو لا تنزيل الرمي بمنزلة عدمه لم يكن في هذا القول صحة قصد الفائدة ولا لازمها واعلم أن قوله تعالى وما رمت اذريت إنما يكون من قبيل تنزيل وجود الشيء بمنزلة عدمه لو كان المقصود نفي الرمي مطلقا ف تفسير السيد السند حيث قال أي ما رمت حقيقة اذريت صورة لأن الرمي كان خارجا عن طوق البشر يخرج عنه عما نحن فيه وكذا ما نقله من أنه ما رمت تأثيرا اذريت كسبا وزيفه بأنه ليس بشيء جريه في جميع الافعال عند من يقول بالكسب وعدم صحته على قول من ينكره وكذا ما يمكن أن يقال من أنه ما رمت في عين الكفرة اذريت من كلك أو ما رمت على قد رقتك اذريت وفيه ما ينبغي لك معرفته (فينبغي أن يقتصر الخبر على صيغة المجهول أو المعروف (من التركيب) أي من المركبات أو تركيب الالفاظ بعضها مع بعض في ظاهره وتقديره (على قدر) هو كالضرب واحد بمعنى المقدار (الحاجة) أي على مقدار حاجته في إعادة الحكم ولازمه الواجبة المخطب في استفادتهما فوجه تفرعه على اسبق ظاهر ون لم يذنه وقع في تطويل ليس

لا تقول فائدة الخبر ليس الوقوع واللا وقوع مطلقا بل الوقوع واللا وقوع بشرط قصد افادتهما بالخبر كما اشار إليه الشارح في الشرح لآننا نقول هذا ممنوع وأما ما اشار إليه ماهو المعتبر في تسميته فائدة غير داخل في مفهومها قال السيد السند سمي الوقوع واللا وقوع فائدة الخبر لانه وضع الخبر للاعلام بها

سند

أي في الخروج عما نحن فيه شيء ينبغي للفطن أن يذنه له وهو امكان تأويله بأن المراد بالتفصيل الاشارة الى وجه التنزيل بمنزلة عدم من أنه لم يكن رميا حقيقيا أو تأثيرا اذ في عين الكفرة أو على قدر القوة لبيان المراد بالرمي المثبت وبالرمي النفي

سند

يمكن الاعتذار عن تزييفه بما هنا ذكره نال دفع العجب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بفعله هذا

سند

أور ميت نسخته

اشارة الى أنه لا ينبغي تقدير الشرط أي اذا كان قصد الخبر ما ذكر فينبغي أن يقتصر الخ كما فعله الشارح المحقق

سند

فيه كثير تفصيل ولا ينبغي انه يظهره لا يفي وجوب الاجتناب عن اراد اقل من الحاجة
والاولى ان يقال فينبغي ان يذكر التركيب على قدر الحاجة واعلم ان الاراد على قدر
الحاجة كما راعى في كل باب من ابواب البلاغة لا يخص افادة الاستناد الخبري وعلل
وجوب ذلك في المفتاح بالحذر عن اللابغة واتجه عليه انه لا يفيد وجوب الاجتناب
عن الاراد اقل من قدر الحاجة اذ ليس فيه الحذر عن الغلو بل عن فوت المقصود واجاب عنه
الشرح المحقق بانه ترك وجوب الاجتناب عن اراد الاقل اظهره والسيد الاستد
بان الاقل مما لا بد منه في حكم اللابغة ومندرج تحت المراد باللابغة ونحن نقول في اراد
الاقل بكون قصد بعض ما قصد افادته لابغة ثم فصل ذلك الجمل بقوله (فان كان
المخاطب خال الذهن) بعض تفصيله من زيد اختصاص باحوال الاستناد والاختف
المستد الميود ذكره الى غير ذلك تحت هذا الجمل (من الحكم) اي النسبة التي بين بين والوقوع
او الا وقوع وعلى تقدير بطلان العبارة عن عدم الادراك لاعتدال الانصاف كما في
الخلاف عن التردد وينتج انه بالغوا قوله (والترزدد فيه) بلارية لان عدم ادراكهم ما يستلزم
عدم التردد فيهما لان التردد بدون التصور محال وتقييد خلو الذهن بما يخصه بالخلو
عن التصديق لا يدفع الغناء عن التردد لان التقييد غير ضروري او التصديق والخلو
عن التصديق كالخلو عن التردد ولا يغو ذكر التردد بعده لكن لا يصح جعل ضمير والتردد
فيه الى الحكم اذ تردد التخيير لا يكون في التصديق بل في النسبة المتصورة فهو راجع الى
الوقوع او الا وقوع المذكور ضمنا لان الحكم حينئذ بمعنى ادراك الوقوع او الا وقوع فهو
من قبيل اعداوا هو اقرب للتقوى فقول من قال بالاستخدام عارض الاستخدام وكذا
الحل في قوله (وان كان مترددا فيطالاه) ولم يرد بالحكم الوقوع او الا وقوع حتى
يستغنى عن قوله والتردد فيه لئلا يتوهم ان المراد الحكم بمعنى الاتباع فيفوت اشتراط الخلو
عن التردد فهذا من قبيل ترك المبالغة في اختصار اللفظ تقريرا لتعاطي وقيد الخلو بالحكم
وسكت عن لازمه لعدم ظهور جريان الاقسام الثلاثة فيدلالة انما يحسن حفظت انتورية
ان يغلو ذهنه عن ملك عالم اما المنكر او المتردد في ملك فلا يحسن ان يقال انك حفظت
التردية لانه ظاهر في تأكيده الحفظ لا العلم به واظهاره ان عالم يحفظ التورية بل قولنا
حفظت انتورية لا فائدة اعلم من غير اعتبار خلو ذهنه عن العلم بالحفظ اذ لو اعتبر خلو
ذهنه صار مثبت ثبوت تملك به مقصودا اسليا وصار ثبوت الحفظ من متعلقات العلم فينبغي
ان يعبر عنه بما يفيد مقصدا وصريحا فيكون فائدة الخير (استغنى) المخاطب في استفادته
او التكلم في افادته او الكلام او الحكم قال اشارح على لفظ المنى للفعول وهو مجهول (عن)
مؤكدات الحكم (الاولى عن مؤكدا الحكم ولما خص الشرط بالحكم قال على طرقة عن مؤكداات
الحكم اوتيه على ان وضع المؤكد للحكم وان استعمال اللازمه ايضا والمؤكدات ان ولازم
الابتداء وصيرورة الجملة اسمية قال الشارح اسمية الجملة فيما بينهم بهذا المعنى وتكرر
الاستناد وتونا التأكيذ واما الشرطية بالفتح والكسر وحرقا التنبيه وحرور الصلة اعني
الروا (وان كان المخاطب مترددا فيطالاه حسن تقويته بمؤكد) قد سبق بعض ما يتعلق
بشرح هذه العبارة فتذكر وما لا بد من التنبيه عليه ان المراد بالتردد في خصوص الحكم
ولا يعتبر التردد اجمالا بان يكون سؤاله مجملا لفصل وقع الجواب من تفصيله كما في قولك
كيف زدت فانه يحمل تفصيله اهوا سود او ابيض او صحيح او سقيم لكن لم يوجد ترده
في خصوص الصحة مثلا فلا يقال في الجواب انه صحيح بل صحيح بلانا كيدوا المراد يحسن
تقويته انه لو تركه التكلم لا يكون الا في ترك الاولى ولا يخطأ ورا بما يقال يراد ان التأكيذ

يعني كونه مجهولا غير معلوم بل
يحمل المعروف ودعوى الرواية
مخفية الصحة وتقويته بانه ليس
في قوله حسن تقويته وقوله وجب
توكيده بعض المخاطب او المتكلم
او الكلام غير قوية لان ضمير
تقويته يحتمل المخاطب وضمير
تقويته توكيده يحتمل المتكلم
والكلام بلا كلفة

للمنكر اوجب وتركه مع السائل ايضا خطأ وبما ذكرنا اندفع توهم انه يلزم من هذا الكلام ان لا يمتنع في جواب كيف زيد صحيح وان لا يتم قولهم ان الجواب عن سؤال السبب الخاص يقتضي التأكيـد دون السؤال عن السبب المطلق لكنه ينافي ما قال الشيخ في دلائل الاعجاز حيث قال اكثر مواقع ان يحكم الاستقراء هو الجواب لكن بشرطه ان يكون للسائل ظن على خلاف مآنت تجيبه فاما ان يجعل مجرد الجواب اصلا فيها فلا لانه يؤدي الى ان لا يستقيم لنا ان نقول صالح في جواب كيف زيد وفي الدار في جواب اين زيد حتى نقول انه صالح وهذا مما لا قائل به فانه يفيد ان لا يكون التأكيـد للسائل مطلقا بل مقيدا بالظن المذكور وان يكون التأكيـد واجبا في جواب السائل كما يقتضيه قوله لا يستقيم ور بما يجب بان هذا حكم ان يكونه علما في باب التوكيد ولا يجب لانه ايضا مناف لاطلاق المؤكـد ولك ان تجيب بان هذا حكم بان الوجوب من الشيخ وتفيد الوجوب لا ينافي الحسنى نعم اثبات الوجوب في البعض ينافي اطلاق الحسن الا انه جعل المصنف هذا البعض داخلا في المنكر لان التصديق بتقضي الشيء بوجـب انكاره وان كان ظنا نعم جعل التأكيـد بان للظان بخلاف مآنت تجيبه اكثر مواقع في معرض الانكار لان التي هي علم في باب التوكيد احق بالمنكر الجازم باليقين الا ان يكون الظان اكثر من الجازم بحكم الاستقراء وكون الاستقراء مقبـداله لا يخاو عن بعد ولا يجبه على الشيخ ما اورده السيد السند من ان كلام الشيخ يفيد انه يجوز انه صالح في جواب كيف زيد مع انه ينافي ما ذكره القوم من ان كيف اطلب التصور وان السؤال عن السبب المطلق لا يؤكـد لانه انما يفيد لو كان معنى كلامه وهذا مما لا قائل به انه لا قائل بوجوب انه صالح بل المعتبر جوازه وهو غير متعين لجواز ان يكون معناه ولا قائل بانه صالح في جواب كيف زيد ولك ان تبصر ما فهم المعرض من كلام الشيخ بان السؤال بمثل كيف التصديق الخاص عند التحقيق الا انه لما كان تحصيل ذلك التصديق باقفاء قيد قالوا انها اطلب التصور والاستعمال الموثوق به يفيد صحة التأكيـد في الجواب قال تعالى في جواب ما هي يقول انها بقرة صفراء والجمال على ان التأكيـد هنا لاظهار الرغبة لا لكونه كلاما مع السائل خلاف الظاهر واعترض السيد السند بان ما ذكره وجهها التقييد الاصل بان يكون للسائل ظن على خلاف مآنت تجيبه لانه يمكن ان يجعل الاصل وهو الاولى انه ان كان التردد في اصل التصديق الذي في الجملة التجربة كما في قولك هل زيد قائم فهناك يوء كد الجملة وان كان عن تفاصيل الاطراف والقيود التي فيها فلاحاجة الى التأكيـد اذا المطلوب بحسب الظاهر هو التصور واجـب بانهم بين التقييد على عدم استقامة اطلاق الاصل بل على الاستقراء وليس بشيء لانه لو كان كذلك افسال لانه يؤدي ان يستقيم في جواب غير الظان التأكيـد وهذا مما لا قائل به نعم برئانه يؤدي ما ذكره من الاصل ان لا يوء كد جواب من يقول اني اذا ضربت وهو خلاف ظاهر كلام القوم فالضابط ما ظهر من شرح كلام المتن ويمكن ان يقال مراد الشيخ باشرط ان يكون للسائل ظن على خلاف الجواب الكون بالقوة القريبة من الفعل وذلك بان يكون مترددا في خصوص الحكم الذي يجاب به فانه اذا تردد بين الطرفين وصار المحفوظين له فكلامهما في معرض الرجحان وقريب من حصول التصديق فكل ما يجيب به سؤـله فهو على خلاف ما هو مظهره بالقوة القريبة وحينئذ يوافق ما ذكره كلام المصنف (وان كان) الخاطـب (منكرا) للحكم حاكما بخلافه فالمنكر اسم فاعل وجعله اسم مفعول منكر وان كان له وجه صحة (وجب توكيده) اي الحكم (بحسب الانكار) اي بقدر الانكار اي

زائدا على قدر ما سأل بالغا ما بلغ على حذو الانكار فله فائدتان احدهما اشتراط ان يكون زائدا على قدر تأكيد المتردد وثانيهما انه متفاوت بحسب المقامات وان اقتصر الشرح على بيان الفائدة الثانية يرشدك الى ما ذكرنا جواب ابن العباس المبرد لابي اسحق المتفلسف الكندي حين سأل فائلا اتي احد في كلام العرب حشوا يقولون عبدالله قائم ثم يقولون ان عبدالله قائم ثم يقولون لعائمه والمعنى واحد وذلك ان قال بل المعاني مختلفة فقولهم عبدالله قائم اخبار عن قيامه وقولهم ان عبدالله قائم جراب عن سؤال سائل وقولهم ان عبدالله لقائم جواب عن انكار منكر قيامه هذا وما ذكره المصنف في قوله تعالى ثم انكم يوم القيمة تبعون من انه اكد اثبات البعث تأكيدا واحدا وان كان مما يترك لانه لما كانت ادلتها ظاهرة كان جد ربا ان لا ينكر بل غايته ان يتردد فيه فترسل الخاطيون منزلة المتردد دين فيه تبيينها على ظهور ادلتها وسيريد رشدك باننا مل في اجوبة رسل عيسى عليه السلام وبهذا عرفت ان في بيان مقامات الاخبار دبا عن كلام العرب طعن الضامن بل اجتز القاصر المجتزئ على الكلام المجتزئ وان في قوله وقد يخرج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر دفعا لما يكاد يعود ونقول نجد في مقام الاخبار من غير الجواب ورد الانكار ان عبدالله قائم وفي مقام رد الانكار عبد الله قائم كان عبد الله لقائم وفي جواب السائل عبدالله قائم فان قلت كيف صح اشتراط كون التأكيد على قدر الانكار وكيف يزول به الانكار لو لم يكن زائدا على قدره قلت اذا تعارض التأكيد والانكار تساقط في اصل الخبر مقيدا (كما قال الله تعالى) استشهدا على وجوب التأكيد على حذو الانكار ازيد من التردد وعلى تفاوت مقامات الانكار في طلب التأكيد (حكاية عن رسل عيسى) هم يولس بفتح الباء الموحدة وسكون الواو وفتح اللام والمجبة ويحي وشعمون وهو الثالث الذي عراز به بعد تكذيبهما وما في الشرح انهم شعمون ويحي والثالث الذي هو بولس اوحيب النجار غير موثوق به كما عترف به الشارح ونبه عليه في حاشية الكتاب (اذ كذبوا) لا يصح تعلقه بالحكاية ولا يقال بل بمفعول الحكاية والتقدير حكاية عن رسل عيسى قولهم اذكذبوا والمراد اذكذب بعضهم كما يقال قتل فلانا بنو فلان والقاتل واحد منهم اذ المكذب في المرة الاولى اثنان بدليل قوله تعالى اذ ارسلنا اليهم اثنين فكذبهما فعزنا بثالث فقالوا انما اليكم مرسلون ولعل الكلام وجه اخر للشارح المحقق وهو ان تكذيب الاثنين تكذيب لا يخلو ان يكونا مرسلين من هذا العظيم في هذا العظيم وهو بعينه جار في الثالث وللفاضل المحشى للشرح وجه اخر وهو ان في المرة الاولى والثانية متعلقان اما يقال او بالحكاية لا يذبوا فلا يلزم تكذيب الرسل في المرة الاولى ولا ينشأ في كون المكذب اثنين لا غير ولا يتجه عليه ما توهمه انه حينئذ لا يكون المحكى عنه رسل عيسى بل رسولين لان القول المرسل بعد تكذيب الاثنين فهم المحكى عنهم نعم يتجه ان المحكى عنهم ليس قولهم وقت تكذيب الثالثة بعد تكذيب الاثنين ويحتاج الى اعتبار وقت تكذيب الثلاثة متدا من وقت تكذيب الاثنين الى وقت تكذيب الثلاثة كما يحتاج في توجيهها الى اعتبار وقت تكذيب الاثنين يمتد الى وقت قول الثلاثة وتوجيه الشارح وان استغنى عنه لكن احتاج الى جعل تكذيب الاثنين تكذيبا للثلاثة قبل اخبارهم فلكل وجهة هو موليها والفاضل المحشى اجاب عن اشكاله بما لا يكشف الا عن اهماله فليكتب بحكاية سؤاله وكشف حاله (في المرة الاولى) متعلق بما عرفت في المرة الاولى والثانية (انما اليكم مرسلون) مقول قال

يونس نسخة

او قولهم على اختلاف القولين اكد المنكر في اول مرتبة الانكار بان وخلو الجملة عن الدلالة على الزمان مع ان الظاهر فيها ١٦ اليكم ارسلنا اذخلو الجملة عنها والعدول عنها يشعر بدعوى الاستمرار الدال على المبالغة في تحقق مضمون الجملة لان تأكيد المنكر فوق تأكيد المتردد كما ارشدت وهذا من يد ارشاد وعدت فلا تغفل ولعل هذا مراد الشارح بقوله مؤكدا باسمية الجملة والافاسمية الجملة من ضرورات ايراد كلمة ان في في دلالتها على التأكيد (وفي المرة) الثانية انا اليكم مرسلون يعني لما ظهر زيادة انكارهم اكد على قدر ما ظهر من مراتب انكارهم لانهم لم يقتصروا في المرة الثانية على اصل الانكار بل باغوا فيه حيث قالوا ان اتم الابشر مثلنا فنغوا نبوتهم باثبات البشرية لهم حيث اعتقدوا ان الرسول لا يكون بشرا فاظهروا به انكارهم ثم زادوا في النفي بقولهم وما نزل الرحمن من شيء ثم بقولهم ان اتم الانكذبون فلا جرم اكد الحكم معهم ثلث تأكيدات وقد ثبت لانه لما قرر ان الانكار يستدعي زيادة تأكيد على التردد فلا بد له من تأكيدات وللزيادة مرتبتين لا بد من تأكيدات آخرين حتى يكون التأكيد بحسب الانكار وقد وقع في الآية اربع تأكيدات الا ان الكلام مع صاحب المفتاح والمصنف في انهما كيف تركا في الاستشهاد بكون التأكيد على قدر الانكار في الآية على وجوب التأكيد بحسب الانكار التأكيد بالقسم وهو ربنا يعلم فانه جعله الزمخشري جاريا مجرى القسم في تأكيد الحكم ولا يتفق في دفع ما ذكرنا ما كتب الشارح في حاشيته شرحه بيانا لثلاثة عدم عدد القسم من جملة المؤكدات من ان الكلام في المؤكدات المتصلة بالحكم والقسم جملة برأسه هذا وقد استصعب اني رسالتهم باثبات بشرتهم اذ البشريتنا في الرسالة من الله لا الرسالة من عند عيسى والرسول كانوا يدعون الرسالة من عنده لامن عند الله ومعنى قولهم انا اليكم مرسلون من عند عيسى عليه السلام واجاب الشارح المحقق عنه بما استفاده من عبارة الكشاف حيث قال فدعا عيسى اى رسول عيسى الملك اى ملك انطاكية فقال من ارسلكم قال الله الذى خلق كل شيء وليس له شريك فقال صفاه واوجز اقالا يقل ما يشاء ويحكم ما يريد من انه كان الرسل دعوهم على وجه ظهورهم اصحاب وحى ورسلا من الله بناء على ان الرسالة من رسول الله رسالة من الله هذا ينشئ في وجوب انقياد ما يبلغ والتصديق له واشارة اربعة له ولان الجدل الى رحمان هذا التوجيه والى ان له توجيه اخر الا ان السيد السند زيف هذا التوجيه واستبعد جدا لان الرسل انما ارسلوا الى اصحاب القرية ليدعروهم الى عيسى عليه السلام والتصديق بنبوته والانقياد لدينه فايهم امهم انهم اصحاب وحى من الله بلا واسطة رسول مسبق جدا فلا يلحق ان يوجه به فضلا عن ان يكون توجيه اراجح بل الظاهر ان مرادهم انا اليكم مرسلون من عيسى بامر الله وان تكذيبهم انما هو في كون مرسلهم رسولا من الله لا في كونهم مرسلين من ذلك الرسول وان الخطاب في قوله ان اتم يتناول الرسل والمرسل معا على طريق تغليب المخاطبين على الغائب فيكون نفي الرسالة عنهم تغليب له عليهم كما هم احضروا عيسى عليه السلام مخاطبوه بنفي رسالته من الله مبالغة في انكارها وتغليب ذلك في الاختلال على التغليب ان يبالغ جماعة من خدم السلطان حكمه الى اهل بلد فيقولوا في ردهم ان حكمكم لا يجري علينا اذ قينا من هو اعلى يدايتكم هذا ونحن نقول اولا ان استبعاد توجيه الشارح ليس بذالك الجواز ان يقولوا حكم الله في حكمكم ان تصدقوا عيسى في جميع ما جاء به فان فيه دعوتهم لهم الى عيسى على وجه يوههم انهم اصحاب وحى وثانيا انه يحتمل ان يكون المقصود بان في ان اتم الابشر مثلنا مع دخول عيسى عليه السلام

في الخطأ نفي إمكان رسالتهم عن الله فيدخل عيسى في نفي الامكان ويثبت نفي
رسالته على اكد وجهه فلا يكون في الكلام الاتعاب واحد والاظهر ان المراد
يقوله انا اليكم مرسلون انا اليكم مرسل احكامنا ويؤيده جدا قولهم وما ازل
الرجن من شيء فانه ظاهر في نفي كون الاحكام مرسله (ويسمى الضرب النوع الاول)
اي الكلام الملقى مع الخالي سواء نزل بمزلة المتروك او المنكر او لا (ابتدائي) فهو تعالى انهم
مفروقون ابتدائي وانما يسمى به لانه ابتداء كلام من غير سبق طلب او انكار كذا نقل عن
المصنف وبعده السيد السند في شرح المفتاح والظاهر لانه احداث صورة نسبة في الخطاب
من غير سبق خطوره في نفسه ولا يصح ان يقال لانه اصل الكلام والطلب او الانكار
يحصل بزيادة لانه بشكل بقوله انهم مفروقون فانه ابتدائي وبقوله لا ريب فيه فانه طبعي ويمكن
توجيهه فتأمل وقيل لانه مبني على ما صل الخطاب ان يكون عليه واذا اعتبر خاليا مالم
يشهد شاهد على خلافه (والثاني طبعي والثالث انكارا) ولو قال والخلو والطالب
والانكار ناهي الحال والوجه التي تنبها مقتضى الظاهر ان كان قوله (واخراج الكلام عليها)
اي على مقتضاها (اخراجا على مقتضى الظاهر) اي مقتضى ظاهر الحال في غاية الظهور
وفي المفتاح واخراج الكلام في هذه الاحوال يريد الخلو والطلب والانكار على الوجه
المذكورة يريد الخلو عن التأكيد والتأكيد وزيادة اخراج مقتضى الظاهر هذا ومقتضى
الظاهر ومقتضى خلافه كلاهما مقتضى الحال كما ان ظر الحال وباطنه كلاهما حال
فمقتضى الظاهر اخص من مقتضى الحال لان التسمية بما ذكر بالتركيب الاضافي يقع الاختصاص
منه لما حكم به صريح العقل فلا يقبل وان جملة الشارح المحقق مستد بانك اذا جعلت المنكر
كغير المنكر واكدت الكلام عملا بمقتضى الظاهر تحقق مقتضى الظاهر بدون مقتضى الحال لان
الحال يقتضي ترك التأكيد مع ان السند متدفع بان الحال هو الامر الداعي الى التكم على وجه
مخصوص فالانكار مع تنزيله منزلة لاليس حالا فليس التأكيد مقتضى الظاهر ولا مقتضى الحال
ولو نازعت زاعا ان الحال ما يدعو الى ذلك في الجملة غير مفيد بحال الدعوة وجاريا معك
فقول ليس انك بعد مقتضى الحال لان التنزيل مانع عن اقتضائه وكف لاولوكان
التأكيد حينئذ مقتضى الحال لكان الكلام مطابقا لمقتضاها فكان بليغ سامع انه بمرحل عن
البلاغة لا بما ذكر الشارح من الانسلا ليس على وفق مقتضى الحال لان مقتضى التأكيد
هو الحال بحسب غير الظاهر لا مطلق الحال ولا يلزم من كونه على خلاف مقتضى الحال
بحسب غير الظاهر كونه على خلافه مطلقا لان انتفاء الخاص لا يوجب انتفاء العام على
انه لا معنى لجملة الانكار كالاتحاد ثم تأكيد الكلام اذ لا يعرف اعتبار الانكار وعدمه الا بالتأكيد
وتركه لان منع السند غير مسموع على انك سمعت ما يدل على انه ليس مقتضى الحال وكون
التأكيد في الصورة المذكورة مقتضى الحال لا يتوقف على الاتيان به حتى يضرب سلب المعنى
عن الاتيان به احسن التأمل فان هذا من مرافق العقل (وكبراما) اي اخرجنا او زمانا
كثيرا غايية في الكثرة او (يخرج) الكلام (على خلافه) حال كونه كثيرا كذلك ولقد اعجب حيث
وسم قسم المخرج على خلافه بالقلة حيث قال وقد ينزل العالم بهما منزلة الجاهل والمخرج
على خلافه بخلافها قال الشارح المحقق يعني ان وقوعه في الكلام كثير في نفسه لا بالاصافة
ان مقابله حتى يكون الاخراج على مقتضى الظاهر قليلا وكاه استبعد كون موافق مقتضى
الظاهر اقل من خلافه فعدل في شرح العبارة عن مقتضى الظاهر ونحن نقول مقتضى
الظاهر اقسام ثلاثة الكلام مع الخالي والمتروك والمنكر واقسامه خلاف مقتضى الظاهر أربعة

اذا الانكار نسخة

التوجيه الممكن انه يكفي في التسمية
ابتدائيا ان حق الكلام في نفسه
ان يكون بلا زيادة والزيادة جاء
من اجل التنزيل

الكلام مع العالم ثلثة لتزليه منزلة الحال او المترددا والمنكر والكلام مع الحال المنزل منزلة المتردد
او المنكر لان الخطاب ينشأ في التنزيل منزلة العالم والكلام مع المنكر المنزل منزلة اخرين
والكلام مع السائل المنزل منزلتهما وكثرة اقسام الشيء تقتضي بكثرته على ان الظاهر ان
المراد انه في مقام وجود وجه التنزيل يجوز الوجهان والتزليل أكثر من الجري على مقتضى
الظاهر لان البليغ اميل به لدقته لكن ذلك يستدعي وصفا لتنزيل منزلة العالم بالكثر
(فيجعل غير السائل) تفصيل لاخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر وهو تناول
بجعل العالم والحال والمنكر (كالسائل) الا انه ينزل العالم منزلة السائل بعد تجهيله
فتزليه منزلة الجاهل ودخوله في قوله وقد ينزل العالم بهما منزلة الجاهل لا يفتي عن ادخاله
في هذا البحث لانه بعد تنزيه منزلة الجاهل لتزليه منزلة الحال مقام وتنزيه منزلة السائل
مقام وتنزيه منزلة المنكر مقام وقوله (اذا قدم اليه ما يلوح له بالخبر) اي ما
يدعو الخطاب الى الخبر ويجعله متوجها اليه متأملا فيه في مقدمة جوارحه
لوح لا كتاب بالزيف * خواندسك رابسونان * وفسره الشارح المحقق بالاشارة
اي ما يشير الخطاب الى الخبر وما ذكرنا اظهر مشترك بين الثلثة لان تقديم الملووح يستدعي
جعل العالم المنزل منزلة الجاهل منزلا منزلة السائل وتقديم الملووح ربما يؤثر في المنكر
فيجعله مترددا فقول السيد السند ان المراد بغير السائل الحال لان تقديم الملووح انما يعتبر
بالقياس الى الحال واما تنزيل العالم منزلة السائل فراجع الى تجهيله بوجه ما وادخل فيه
وتنزيل المنكر منزلة السائل داخل في قوله والمنكر كغير المنكر فبه البحث لا يخفى على من ذلك
ولما كان تقديم الملووح محتملا لان يكون موجبا لازالة التردد وان يكون موجبا للتردد احتاج
الى تفقيده بقوله (فيستشرف له استشراف الطالب المتردد) اي بالقوة القريبة من الفعل
لان بصير مترددا بالفعل والا لكان الكلام معه مؤكدا على مقتضى الظاهر والاستشراف
ان تنظر الى الشيء كالمستظل من الشمس يسط كلك فوق حاجبك وهو متعدي بنفسه يقال
استشرف الشيء ففتح العبارة فيستشرفه الا انه بقي في كلامه لام تقوية العمل التي
في عبارة المفتاح بعد اختصاره لان عبارته هكذا فيتركه مستشرفا له فلما وضع مستشرف
مكان فتركه مستشرفا غفل عن ان لام التقوية لا يدخل معمول الفعل متأخرا كما يدخل
معمول شبه الفعل فبقي في كلامه وصار مختلا واولا ان الاختلال بحسب العبارة اهون منه
بحسب المعنى لجلعت ضميره للملووح لا للخبر اي فيستشرف لاجل الملووح الخبر وينبغي ان يعلم
ان التنزيل منزلة السائل لا يستدعي سقي الملووح بل يستدعي ان يكون معه ما يجعله في عرصة
التردد ككون الخبر مستبعدا وكون الخبر متصفا بالسبوه والكذب وانه خص تقديم الملووح
بالذكر لكثر وقوعه (نحو ولا تخاطبني في الذين ظلموا) قالوا اي لا تدعني يا توح في شأن قومك
واستدفاع العذاب عنهم بشفاعتك هذا وكان هذا النهي لما علم منه تعالى بعلمه اقدم
انه سيدعونه لجماعة ابنه ويحتمل والله اعلم الهي عن مخاطبة في طلب العذاب لهم كما قال
رب لا تدعني على الارض من الكافرين ديارا يعني لا تدعني بعد لعذابهم فانهم قد حكم عليهم
بالاغراق وبالجملة هذا الكلام يشير الى توجه العذاب اليهم فيكاد النفس تلفت اليه ويتردد
وبعد الجزم به ايضا يحتمل ان يتردد في انه الاغراق لانه واحد من جنس العذاب سيما وقد
سبق واصنع الفلك فلذلك قال (انهم مفرقون) مؤكدا واكتفى المصنف في تعيين الملووح
بقوله ولا تخاطبني في الذين ظلموا ولم يذكر واصنع الفلك مع انه الذي يدور عليه الانتقال الى
الاغراق اشارة الى ان قوله ولا تخاطبني في الذين ظلموا يكفي في التنزيل منزلة السائل لانه

يكفي الإشارة إلى جنس الخبر ولا يجب الإشارة إلى خصوصية الخبر فإيهام كلام انشراح حيث قال فهذا الكلام بلوح بالخبر مع ما سبق من قوله واصنع الفلك بأعيننا انه قصر حيث اقتصر على قوله ولا تخاطبني لان قوله واصنع الفلك من تمته مما لا يلتفت اليه وجعل صاحب المفتاح قوله تعالى وما يرى نفسي ان النفس لامارة بالسوء منه وأشار إلى الفرق بينهما ما وكان وجه الإشارة أن فيه تأكيداً كيداً من تنزيله منزلة الحكم المطلوب لتقديم الملووح وثانتهما لان الحكم مما يقبل الوهم على انكاره لكمال نزاهة يوسف وظهره فقد اجتمع فيه التزييلان ، ولان امر النفس مما يتردد فيه السامع وكذا كونها غاية فيه على ما يفيد صيغة المبالغة وكون الحكم مما لا يقبل الوهم على تقدير كون النفس نفس يوسف فقط او عاماً وكون الاستثناء منقطعاً بمعنى لكن رجة ربي تصرف عن الاساءة او ظرفاً فظاهر واما على تقدير كون المستثنى متصلاً غير ظرف بمعنى الا لاهض الذي رجع ربي فيه خفاً لا بد منه ما ذكره السيد السند في حواشي شرحه على المفتاح من انه لا يقبل الوهم قبل الاستثناء فتأكد الحكم لدفع هذا الانكار بل هو محجب لان الحكم قبل الاستثناء مما يجب ان ينكر فكيف يؤكده لدفع الانكار على انه لا حكم قبل الاستثناء فضلاً عن ان يؤكد وغاية ما يمكن ان يقال في توجيهه ان اقبال الوهم لانكار الحكم قبل الاستثناء يجعل المخاطب منكراً لما يقوله المخاطب ومعرضاً عن قوله فانما كيد الكلام لا ما قبل الاستثناء لدفع انكاره على ما اجالا وما يجب التنبه عليه انه قال صاحب المفتاح انه نزل من لا يكون سائلاً منزلة السائل فتخرج الجملة بمصدره بان وقال السيد السند تأكد هذا النوع في الاستعمال بان دون غيرها وكالسر فيه كون هذه الكلمة علماً للتأكيد وقال الشيخ عبد القاهر ان في هذه المقامات يعني بعد الامر والتواهي والاحكام تصحيح الكلام السابق والاحتجاج له وبيان وجه الفائدة وتفتي غشاء الفاء وقال السيد السند في شرح المفتاح وزيف بان هذا لاجل ان بمنزلة ان للفائدة عن ان لا تفيد السببية بنفسها بل تحذف اللام معها وام يقل ويجعل السائل كغير السائل على طبق قوله ويجعل المنكر كغير المنكر لان حكم السائل متعين بخلاف حكم غير السائل فانه يجعل فيه تفصيل وكذلك قوله (ويجعل غير المنكر كالمنكر) اوضح من قوله ويجعل المنكر كغير المنكر فلذا قدمه ولكن بقي من تفصيله جعل السائل كالحال اذا كان معه ما ان تأمله ارتد عن التردد فكانه اعتمد على سهولة معرفته بالمقايضة ونحن سنجمعه داخل تحت قوله وهكذا اعتبارات التي مترقب فانه من فوائدها الشريفة وغير المنكر اعم من السائل والعالم والحال فكاهم يجعل كالمنكر (اذا لاح) اي بدأ (عليه شيء من امارات الانكار) وما يوقع في ظنه وكذا اذا كان الحكم بعيداً عن القول فالتقييد تقييد بما هو أكثر (كقوله) اي قول جعل ابن فضالة وهو بالفتح من اعمام النبي صلعم واما جعل الشاعر بالتحريك فهو عبد بن (جاء شقيق) هو اسم رجل فان كان هو المخاطب كما يستدعيه آخر البيت فقيه التفات من الخطاب إلى الغيبة على طريقة السكاكي في قوله ان بني عك التفات متفق وان كان المخاطب غيره فلا التفات بل المتبر تقدير القول اي قلت له ان بني عك فيهم رماح (عارضا) اي واضعاً على عرضه (رحمه) من عرض السيف على الفخذ وهذا من طرق اظهار الشجاعة وعدم المبالاة بالخصوم فهو لا ينكر ان في عه رماحاً لكن يعمل المنكرين المعتادين انهم ليسوا ارباب سلاح ولا يخفى ان قوله (ان بني عك فيهم رماح) بمعنى ان فيهم رماحاً لم يمل كرمح او فوقه وانهم اشجع منك وحشيد لا ينظرون ان يكون من جعل المنكر اكثير المنكر بل لا بد من ان ينكر وجود مثله فيهم ويحتمل ان يكون نهيكم معه اي هو ممن اوعى

ظهوره نسخة

هذا تقرير الكلام على طبق ان الانكار يكفيه تأكيد واحد وقد حققنا لك انه لا بد من تأكيد فلا بد لاجتماع التزييلين من تأكيدات ولك ان تجعل ضرورة الجملة خالية عن الدلالة على الزمان دالة على الاستمرار حيث لم يقل ان النفس لتأمر تأكيداً ثالثاً

سند

نسخة نزلة

فهم راحلا يحمل الرح من خوفهم (والمنكر كغير المنكر اذا كان معه) المنكر (ما ان بأمه) أي
 تأمل فيه لان التأمل انظر في الامر (ارتدع) عن انكاره بان يتقل الى مرتبة التردد وخال
 الذهن ومعنى كونه معه ان يكون معلوما له ولو بالقوة القريبة من الفعل اذ يكفي في التزويل
 ذلك ولا يجب كونه معلوما بالفعل وههنا بحث شريف زجوان يكون من خزائن القيوب
 لامن دفائن الغيوب وهو ان الكلام حينئذ هل هو من قبيل تنزيل المنكر منزلة غيره او من
 قبيل جعل جامعه من قبيل المؤكد في ازالة الانكار فلا يكون على خلاف مقتضى الظاهر
 لان الكلام مع المنكر لا بد له من بيل انكارنا كيدا كان او غيره واعلم ان الظاهر وقد يتجمل المنكر
 كغيره ولا يظهر وجه لجعل الظاهر موضع المضمر (تحو لار يب فيه) ظاهرا من المثال لما نحن
 فيه حتى يكون خيرا مع المنكر ترك فيه التأكييد لجعله كغير المنكر وفيه ان الانكار حتى
 لوجود كثير من المراتبين فكيف يكون حقه التأكييد لادال انكاره وان لا في الجنس في النفي بمنزلة
 ان في الاثبات صرح به ائمة الخوف فيكون فيه التأكييد فالحق ان يعدل عن الظاهر ويقال انه
 مثال لجرد جعل المنكر كغير المنكر لا لجعل المنكر للغير لما في كغيره فانه تعالى اراد رد انكار المنكر بن
 المبالغة في الانكاراته من عند الله فقال لار يب فيه تبيها على ان انكارهم كلال انكار وانما غاية
 الامر فيه الرب فاقى بنى الرب في مقام نفي الانكار وقد نبه في الايضاح على انه لم يقصد
 التمثيل لخصر ص ما فيه حيث قال وعليه قوله تعالى في حق القرآن لار يب فيه وانما جعل به
 تنبيه على ان جعل وجود الانكار كعدمه من المقاصد التي ربما قصد بحاق اللفظ فصيح
 صحة قصده من كيفيات التراكيب وجعله من المستبعات كمال انضاح ولك ان تجعل قوله وهكذا
 اعتبارات النفي حينئذ على انه هكذا باقى اعتبارات النفي في جعله مقصودا بالعبارة وهذا
 تقرير بدعي لا يخفى حقه على من له قدر رفيع وان غفل عنه الناظرون وللشارح الحق هنا ملك
 اخر ساكنا الساكنون فلا علينا ان نذكره وما دى اليه النظر فيه وهو انه استشكل كونه مثالا
 لما نحن فيه لوجهين احدهما انه لا يصح نفي الرب فضلا عن ان يجب تأكيده كما سمعت وثانيهما
 انه لار يب فيه تأكييد لذلك الكتاب كما سيجي في بحث الفصل فهو تأكييد الحكم ورد الانكار
 فلا يقتضى التأكييد حتى يكون ترك التأكييد خلاف مقتضى الظاهر ووجب لذلك العدول عن
 جملة مثالا الى جملة نظيرا لما نحن فيه في انه جعل فيه وجود الشيء وهو الرب بمنزلة عدمه
 واجاب عن الاول بان مبنى التمثيل ليس جعل وجود الانكار كعدمه بل توجه الكشف وهو ان
 نفي الرب بالكلية عبارة عن نفي كونه محلا لار يب وانما وقع الرب لعدم التأمل والنظر فيه كما هو
 حقه وهذا حكم صحيح ينكره كثير من الاشياء حقه التأكييد لزالة انكارهم الا انه جعل انكارهم
 لهذا الحكم كلال انكار فلذا ترك التأكييد وعن الثاني بان ما سيجي انه بمنزلة التأكييد
 المعنوي والتأكييد المعنوي لا يدفع الا التجوز ويدفع التجوز لا بأكدا الحكم بحيث يزول به انكار
 المنكر وانما هو شان التأكييد اللفظي اعني تكرير اللفظ الاول وما هو بمنزلة فلا يجب
 على المصنف نعم بوجه لو كان الامر كما ذكره الشيخ انه بمنزلة ان يقول ذلك الكتاب ذلك
 فيعبده مرة ثانية هذا ولا يخفى انه لا يندفع بمذاكره ما البتة من تأكييد لالنفي مع زيادة انه
 اذا كان نفي الجنس كناية عن نفي كونه محلا للرب كان في النفي مزيدا تأكييد ومبالغة يفيد
 سلوك طريق الكناية وانه مع كون المقصود تنزيلا وجود الرب بمنزلة عدمه لا يجب
 ان يكون نظيرا لما لا لما نحن فيه فان كون وجود الرب بمنزلة عدمه ينكر كثير من الاشياء
 فوجب التوكيد وتركه لتزويل المنكر بمنزلة غيره وان التأكييد اللفظي ايضا يكون لدفع
 التجوز فيجوز ان يكون مراد الشيخ ان قوله لار يب فيه بمنزلة التكرير في دفع توهم التجوز

ماعه نسخ

تخصيص هذا اليراد لهذا المقام
 لان قياس اداة التسمية واجب
 الاظهار وان لم يكن تلك الاداة
 ضرورية بل يمكن ايراد مثله
 سديد

لا في تكرير الحكم وتقويته فيوافقه كلام المصنف (وهكذا اعتبارات التي) لما لم يكن في البيان السابق ما يوجب تخصيصه بالاثبات بل كان مستوى النسبة بالاثبات والتي اتجه ان قوله هذا تطويل فلاشارة الى دفعه قال الشارح المحقق ولما كانت الامثلة المذكورة للاعتبارات السابقة من قبيل الاثبات سوى قوله لا رب فيه اشار الى التعميم دفعا لتوهم تخصيص وقال السيد السند ان هذا القول يقتضي ان يكون لا رب فيه نظائرا حتى يكون لتوهم التخصيص مسلك واضح هذا والاظهر ان هكذا اشارة الى امثلة الاثبات يعني كأمثلة الاثبات امثلة التي في احاط بها سهل عليه استخراج امثلة التي وهذا اوفق بعبارة الابيضاح حيث قال هذا كله اعتبارات الاثبات وقس عليها اعتبارات التي كقولك ليس زيد اوما زيد منطلقا او بمنطلق وما ينطلق اوما ان ينطلق زيد اوما كان زيد ينطلق اوما كان زيد لينطلق ولا ينطلق زيد ولن ينطلق زيد والله ما ينطلق اوما ان ينطلق زيد هذا وكيف لا وقوله هذا كله اعتبارات الاثبات نص في كون السابق مختصا بالاثبات فكيف يصح جعل قوله وهكذا اعتبارات التي لدفع توهم التخصيص وعبارة الكتاب احتمال في نفسه جد يران بقطع لاجله النظر عن رعاية مطابقتها لما في الابيضاح والمفتاح في هذا المقام وهو ان باقى اعتبارات التي مع وجود الشيء مثل ما مر فان كل ما مر في لما تحقق وجوده فيندرج فيه تنزيلا للسائل منزلة الخالي كما اشترنا اليه وغير ذلك مثل لا رب فيه على وجه ومثل ما مر ميت اذ رمت واعلم انه قال صاحب المفتاح ان اخراج الكلام على مقتضى الظاهر يسمى في علم البيان بالتصريح وخلافه يسمى بالكناية ولما كانت الكناية في المشهور وعلى الوجه المذكور في البيان اللفظ المراد به لازم ما وضع له من غير قرينة مانعة عن ارادته والتصريح اللفظ المراد به ما وضع له ولم تكن المعاني المستتعة للتراكيب مما وضع لها اللفظ وكان اعتبارات الكناية والتصريح باعتبارها غير ظاهري حتى لم يعلم ان هذا معنى آخر للكناية والتصريح او تجوز مبنى على الشبهة واشبه مقصوده اعرض عنه المصنف بالكتابة وما قال السيد السند ان المعاني المستتعة في عرف البلغاء هي المعاني الاصلية يرده انه لو كان كذلك لكان زيدا قائما بلائنا كيد مرادفا لقولنا انت خالي الذهن عن قيام زيد فكما لا دقة ولا مزية لهذا الكلام لم يكن زيدا قائما اذا السابق في دلالات عقلية وانتقالات غير وضعية يكشف عن مزيد ذكاء وفطنة ولا منقبة في الانتقالات المبنية على الاوضاع او مستوى فيه الخواص والعوام وايضا لا بد في الكتابة من صحة ارادة المعنى الحقيقي واذا التي الخالي عن اننا كيد الى المنكر لا يصح ان يراد به انه خالي الذهن وما قال الشارح المحقق والسيد السند انه يصح الارادة للانتقال الى ملزومه الادعائي وهو مامع مما يزيد الانكار لو تأمل على ما ذهب اليه السيد السند وتنزيلا منزلة الخالي على ما ذهب اليه الشارح ففيه انه لو اكن في الكتابة بصحة الارادة للانتقال وان امتنع المعنى الحقيقي لم يتميز المجاز عن الحقيقة اذ لا مجاز الاو يصح ارادة المعنى الحقيقي فيه للانتقال فالتحقيق ان صحة ارادة المعنى الحقيقي للانتقال انه يصدق المعنى الحقيقي ويتحقق في المقام مثلا جبان الكلب يراد منه الحقيقي لانه كانه مضيا في جبان الكلب حتى اولم يكن جبان الكلب لا يصح ارادته للانتقال الى المضيا بل يعمى المجاز وطاهر كلام الشارح ان الكناية نفس الاحراج على خلاف مقتضى الظاهر فانه يلزم تنزيلا لمخاطب منزلة غيره فاريد باللازم ما هو الملزوم كما هو مقتضى الكناية ورده المحقق بان الكناية تقتضي ارادة الملزوم باللفظ الدال على اللازم لا بنفس اللازم فمح التحقيق الكناية

كان نسخة

مطلب
الحقيقي في الكناية

الاعلى سبيل التشبيه وعبارة المفتاح واضح في ارادة الكناية الاصطلاحية ولا يخفى
 انه مشترك بين كلام الشارح وكلامه على ما حققناه لك فالظاهر في الرد على الشارح
 ان يقال اذا كانت الكناية نفس الاخراج على خلاف مقتضى الظاهر كان التصريح
 ايضا نفس الاخراج على مقتضى الظاهر وليس للاخراج على مقتضى الظاهر معنى
 يكون صريحا فيه وان ارادة التزويل بآراء الكلام على خلاف مقتضى الظاهر اشبه
 بالتصريح لانه اريد به من غير توسع شئ فهو بمنزلة ارادة الموضوع له من اللفظ ولا يد
 في المشابهة بالكناية من ان يكون الانتقال من الاراد الى امر يتوسل به الى الانتقال
 الى التزويل فلا يحسن اطلاق الكناية بطريق التشبيه ايضا واعل مراد المفتاح ان
 اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر في علم البيان يسمى بالكناية لاجراخ خلاف
 مقتضى الظاهر واراد باخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر استعماله في غير
 ما وضع له من ملزوم المعنى لاهذا الاخراج بعينه وكذلك مراده باخراج الكلام
 على مقتضى الظاهر المسمى بالتصريح في علم البيان استعمال اللفظ فيما وضع له على
 ما هو وظيفة البيان لاهذا الاخراج بعينه وغرضه ان لكل من هذين الامرين نظير في
 علم البيان مسمى باسم اخر قال الشارح المحقق وههنا بحث لا بد من التنبه عليه وهوانه
 لا ينحصر فائدة ان في تأكيد الحكم نفيا شك اورد الانكار ولا يجب في كل كلام مؤيد
 ان يكون الغرض منه رد انكار محقق او مقدر وكذا الجرد عن التأكيد هذا كلامه واراد ان
 وجوب كونه رد انكار محقق او مقدر ما يشمل رد الانكار والتردد وهو ظاهر واراد بقوله
 وكذا الجرد انه لا يجب ان يكون التجريد خلوه الذهن حقيقة او تقديره بل يكون
 لغير ذلك كان يكون لانه لا يروج من التكلم على لفظ التأكيد ولا يتقبل منه وبني عدم
 انحصار فائدة التأكيد فيما ذكر اولا بما نقل عن الشيخ عبد القاهر رح من انه قد يدخل ان
 للدلالة على ان الظن كان من التكلم في الذي كان انه لا يكون كقولك للشيء وهو برأى
 ومسمع من مخاطب انه كان من الامر ما ترى واحسنت الى فلان ثم انه فعل جزائي ما ترى
 وعليه قوله تعالى رب انى وضعها انى ورب ان قومى كذبون ومن خصائصها ان لضيم
 الشأن معها احسانا ليس بدونها بل لاتصلح بدونها نحو انه من يتق ويصبر وانه من يعمل
 سواء وانه لا يفعل الكافرون ومنها تهية الشكر لان يصلح مبتدأ كقوله * ان شاء ونشوة
 وخيب البازل الامون * من لذة العيش والفتى للدهر والدهر ذوفنون * وان كانت الشكر
 موصوفة تراها مع ان احسن كقوله * ان دهر ايا شلى بسعدى * زمان بهم بالاحسان * ومنها
 حذف الخبر نحو ان مالا وان ولد او ان زيدا وان عمرا فان اسقطت ان لم يحسن الحذف
 اولم يحسن انتهى كلام الشيخ فيما نقله من الشيخ ابناث الاول ان جميع ما ذكره من تأكيد
 الكلام في هذه المواضع يحتمل ان يكون من فروع كونه رد الانكار او تردد اما في صورة
 التأكيد فيما كان ظن التكلم في الكائن ان لا يكون فلانه وقع ما يستبعد فكان الحكم في نفسه
 مظنة الانكار او التردد فيقول مخاطب به منزلة احدهما تو بيننا على وقوعه او تحزنا
 او تحسرا الى غير ذلك واما في اصلاحه ضمير الشأن وتحسينه فلان اراد ضمير الشأن تأكيد
 الحكم وتقريره في النفس بالايهام والاثم التفسير كما ستعرف فالترنم معه ما هو علم في التأكيد
 والتقرير تنبيها من اول الامر على ان المقام مقام التحقيق والتقرير وبذلك لا يخرج عن
 ان يكون المقصود نفي الشك اورد الانكار واما في صورة تهية الشكر لكونها مبتدأ وتحسين
 وقوعها مبتدأ فلان ذلك لان التأكيد مع المنكر او المتردد وعدم صحته وقوع

فعلان نسخة

الظالمون نسخة

يلف نسخة

النكرة مبتدأ فاعله في موقع لا يفيد الاخبار عن النكرة الصرفة لقلة الفائدة لعدم تعينه
 فاذا كان المخاطب بالحكم على النكرة منكره او مزيدا فيه كان الكلام غايقة في الافادة
 واما حذف الخبر مع ان وعدم حسنه او جواز بدونه فلان الحكم المنكر يحذف
 فيه ما هو منطاط الحكم من المحكوم به لئلا يتوحش المنكر عن سماعه ولا يتفر عنه
 فيتوجه اليه فلهذا لا يقبله بعد ان يجده بالتأمل الثاني ان قوله تعالى رب اني
 وضعتها اثني ورب ان قومي كذبون لانشاء التعزير والتعسر وليس خيرا فيكون خارجا عما
 نحن فيه من تأكيد الخبر ويمكن ان يدفع بانه نقل من الاخبار بما كان ظن المخبر فيه ان لا يكون
 الى انشاء التعسر والتعزير لانه ادخل في ذلك على ان المقصود ان فائدة التأكد لا ينحصر
 في نفي شك او رد انكار لانه لا ينحصر في الخبر فيه فبدل عليه رب اني وضعتها اثني مع كونه
 انشاء اوضح دلالة الثالث ان ما ذكره في ضمير الشأن يرده قل هو الله احد على ما ذهب
 اليه المفسرون من حله على الشأن ودفعه الامام في نهاية الاجازات من اده ان ضمير الشأن
 لا يدخل على الجملة الشرطية بدونها ويرد تمثيل الشيخ بقوله انه لا يفلح الكافرون الرابع ان
 ان ليس لتهيئة النكرة لكونه مبتدأ لان اسم ان ليس مبتدأ فالصواب ان يقال لتهيئة النكرة لان
 يصلح مزيدا اليه وبالجملة ينافي صحة دخول ان على النكرة الصرفة ما اشتهر فيما بين النحاة
 ان اسم ان مرفوع محل لكونه مبتدأ قبل دخول ان اذا النكرة الصرفة لا تصلح لكونها مبتدأ
 مع وقوعها اسم ان وثاني ما نقله عن الكشف ان ترك تأكد المنافقين قولهم اننا في
 مخاطبة المؤمنين لانه لا يروج منهم التأكد لانه لا تساعدهم انفسهم على التأكد لعدم
 نشاطهم في هذا الخبر وعدم صدق رغبتهم بخلاف قولهم اننا معكم في مخاطبة اخوانهم
 اذهم فيه على صدق رغبة ووفور نشاط وهوراج عنهم متقبل منهم فكان مظنة التحقيق
 وفيه انه يتحمل ان يكون التأكد لصدق الرغبة لتزليل الخطاب منزلة المنكر في ان المتكلم
 في تمام الاخبار له كالتحريم المنكر في كمال الاهتمام بتقرير الخبر في ذهنه وعدم التأكد لعدم
 صدق الرغبة لتزليل المنكر منزلة الخالي في انه ليس له مزيد اهتمام في الاخبار له كما انه ليس
 له مزيد اهتمام في الاخبار الخالي الان عدم الاهتمام فلا عدم كون التقرير في ذهن السامع
 مطاوعا وفي الخالي اعدم حاجته الى مزيد الاهتمام بايصال الخبر وبالتالي استخرجه من
 موارد الاستعمال حيث قال وقد يؤكده الحكم ببناء على ان الخطاب ينكر كون التكليم عالما به
 معتقدا كما تقول انك اعلم كامل وعليه قوله تعالى قالوا شهدناك رسول الله واذ اردت
 ان تنبهه المخاطب على ان هذا التكليم كاذب في ادعاء ان هذا الخبر موافق اعتقاده يؤكده الحكم
 وان لم يكن مخاطب منكر البطابق ما ادعاء وعليه قوله تعالى ان المنافقين لكاذبون واما
 قوله تعالى والله يعلم انك لرسوله فاعلم انك لرسوله ما ادعاء وعليه قوله تعالى ان المنافقين لكاذبون واما
 الايهام والاف الخطاب عالم به وبلازمه هذا ولا يخفى عليك ان التأكد للخبر الذي يفاده لا يلزمه
 لكون الخطاب منكر له داخل في بيان المصنف لانه صرح بالحكم لانه الاصل واطهور
 الاحكام فيه دون اللازم والتأكد ان كيدان المنافقين لكاذبون ويحتمل ان يكون لتزليل الخطاب
 منزلة المنكر لان من شأن الخطاب لمرصه على ايمان الامة ان يقبل منهم مباغتتهم في
 اعتقادهم برسائته وتأكد والله يعلم انك لرسوله لان الخطاب مع الوهم في عرضة
 الانكار فنزل منزلة المنكر ولامر ما اقتصر السكاي والمصنف بعد تنوع كلام الشيخ وانكشاف
 على ما ذكر في التأكد وتركه والله تعالى اعلم ولما فرغ من بيان احوال الاسناد ذكر
 بيان الحقيقة العقلية والحجرات العقلية لعقبيه ليعلم ان اسناد الشئ الى شئ قد لا يراد به ظاهره

الظالمون نسخه

روح نسخه

ونسبته الكلام اليه بواسطته وواحق بالتسمية بالعقل فلذا اخترناه ووجه نسبة الاسناد الى العقل بمسألة بجهان كون الاسناد في اثبت الله العقل الى ماهوله وفي اثبت الربيع العقل الى غير ماهوله ما يدرك بالعقل من دون مدخلية اللغة لان هذا الاسناد مما يتحقق في نفس المتكلم قبل التعبير وهو اسناد الى ماهوله اولى غير ماهوله قبل التعبير ولا يجعله التعبير شيئاً منها فالاسناد ثابت في محله او تجاوز اياه بعمل العقل بخلاف المجاز اللغوي مثلاً فان تجاوز محله لان الواضع جعل محله غير هذا المعنى واهذا بصير ثابت الربيع العقل من الموجد مجازاً ومن الدهري حقيقة لتفاوت عمل عقلهما لتفاوت الوضع عندهما وبهذا الدفع ان اثبت الربيع العقل انما يكون مجازاً لعقله الاول يمكن وضع العقل للنسبة الى فاعل مخصوص صدر عنه بل يكون للنسبة الى مخصوص قصد المتكلم نسبته اليه والظاهر للنسبة هو الاول نعم هذا البحث انما توجه الى من جعل طرفي اسناد اثبت الربيع العقل حقيقة بين كاسبي (وهي) اى الحقيقة العقلية ولذا انما هو المذكور لكون خبره المذكور اجمع صريحه الشيخ ابن الحاجب في الايضاح (اسناد العقل) اى نسبته سواء كانت تامّة او لا يكشف عنه قوله (او معناه) يعنى اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف واسم الفعل اذا اسناد معنى الفعل لا يلزم ان يكون تاماً وفيه والاولى ان يقول او مافى معناه لان معنى الفعل فى الاصطلاح مقابل شبه الفعل وهو ما يفيد معنى الفعل ولا يشار كفى التركيب ولا يعدان يجعل انتمى اياه داخل فى معنى الفعل واحترزه عما ليس لحقة به ولا يحز نحو الحيوان جسم (الى ما) اى شئ (هو) اى الفعل او معناه ويجوز افراد الزاج الى المتعدد المظوف بعضه على بعض بعاطف هو لحد الامر من كما يجوز مطابقة (له) اى ذلك الشئ سواء كان عنه كافى ضرب زيد عمراً او لا كافى انقطع لحيل وسلك الحيل فلذا لم يقل ماهو عنه ومعنى كونه ان حقه ان يسند اليه فى مقام الاسناد سواء كانت النسبة للثني والاثبات لان ان يكون قائماً به كافى الشرح حتى لا يشكّل بقولنا ما قام زيد لان القيام حقه ان يسند الى زيد فى مقام نفسه عنه بخلاف ما صام نهاري فان الصوم حقه ان يسند الى التكلم فى مقام نفسه عنه لا الى نهارة نعم حقه ان يسند الى النهار فى مقام قصد الثني عنه وحينئذ ذلك الاسناد حقيقة فاحفظه فانه من الدقائق والشارح المحقق تفصّل عنه تارة بان دخوله فى التعريف بدأ وبلى التعريف باسناد الفعل او معناه الى ماهو له لو كان الكلام مثبتاً والقيام فى مقام زيد يكون قائماً به ولو كان الكلام مثبتاً وتارة بان الثني اسناد الى ماهوله باعتبار لازمه فى ما صام زيد لازمه افطر زيد وفى ما ربح زيد لازمه خسر زيد والمراد بالاسناد الى ماهوله اعم من الاسناد الى ماهوله باعتبار نفسه او لازمه ومعنى اثنائى جواباً لتحقيقه والاول ظاهر ولا يخفى ان كليهما يجوز عن التحقيق وخارج عن صناعة التعريف ويمكن ان يجعل ضمير هو الى ما وضعه الى الفعل او معناه وكون الشئ للفعل او معناه يعنى ان حق الشئ ان يسند الفعل او معناه اليه لكن جعل الفعل ومافى معناه للذات اعذب من العكس والمتبادر منه ماهوله فى الواقع وحينئذ يخرج عن التعريف قول الجاهل اثبت الربيع العقل فقيده بقوله (عند المتكلم) وصرفه عما يبادر منه الى ما يشمل ماهوله فى الواقع والاعتقاد وما هو له فى اعتقاد المتكلم فقط لكن بعد تبادر منه ماهوله فى اعتقاد المتكلم فى الواقع فيخرج منه قول المعتزلى خلق الله الافعال كلها مخفياً مذهبه فقيده ثانياً بقوله (فى الظاهر) اى فيما يفهم من ظاهر كلامه ليصرفه عما يبادر منه الى ما يشمل ماهوله فى اعتقاده فى الواقع وفى الظاهر وما هو له فى اعتقاده فقط فما هو ليس اعم بما هو له فى اعتقاده اذا طلق وعند التقيد بتغير معناه الى اعم بما هو له فى الواقع وفى اعتقاده ويتقيد بقوله فى اعتقاد المتكلم

اى فيه انه يجوز ان يخصص
اضافة الاسناد بمعنى الفعل
فالمقابلة حقيقة
قد شككت فى هذه العبارة فى نسخة
المؤلف وما عرفنا انه نفى عنه
او ثبته عنه او يحجب عنه او اجاب
عنه فليتأمل لعل يفهم الحق
عنه

مطلب

يجوز افراد الزاج الى المتعدى

ومن الاجوبة التى لا تعول عليه
هو ان المسند فى ما صام نهاري
الفعل المنفى اى عدم الصوم لا
لانه يلزم ان يكون ما صام نهاري
حقيقة لقيام عدم الصوم بالنهار
كاظه الشارح لانه يفهمه ان عدم
صوم قصد بمصام لا يقوم بالنهار
بل لانه تكلف فى التعريف مستغنى
عنه بما ذكرنا

فيخرج عنه ماهوله في الواقع فقط فقوله عند المتكلم مغير لمعنى ماهوله ومفيد فيصح ان يقال انه
لا دخال ماهوله في الاعتقاد فقط ويصح ان يقال انه لاخراج ماهوله في الواقع فقط فاذا ذكره
السيد السندان امثاله مغير للمعنى لا تقيد فمحل نظر وكذا قوله في الظاهر ولا ينبغي انه لو اقتصر
على قوله اسناد الفعل او معناه الى ماهوله في الظاهر اتم التعريف وقول المونة والتكليف
للمتعلم القاصر الضعيف الا انه اراد التنبيه على انه لا يصح الاكتفاء بما عند المتكلم كافي المفتاح
ولا بد من زيادة قيد في الظاهر هذا وقد اشار بذكر الامثلة الى انه جمع اشعار يفيد زيادة هذه
القيود على ماهوله اقسام اربعة ما يطابق الواقع والاعتقاد (كقول المؤمن انبت الله البقل)
وما يطابق الاعتقاد و (نحو قول الجاهل انبت الزرع البقل) وما لا يطابق شيئا
منهما او يعلم منه جمعه ما لا يطابق الاعتقاد فقط كقول المعتزلي بطريق الاولى
فاكتفى في الاشارة اليه بقوله (نحو قولك جاء زيد وانت تعلم انه لم ينجي) ولم يكتب فيه في الاشارة
الى دخول ما يطابق الواقع فقط ففتنا وقوله وانت تعلم حال عن جاء زيد لانه مقول القول
ومفعوله وتقديم المسند اليه فيه للتخصيص اي انت تعلم دون المخاطب كما اشار اليه في الايضاح
قال الشارح المحقق فيه احترام عما اذا كان المخاطب ايضا عالما به لم ينجي فحينئذ لم يتعين
كونه حقيقة بل ينقسم قسمين احدهما ان يكون المخاطب مع علمه باله لم ينجي عالما بان المتكلم
يعلم انه لم ينجي والثاني ان لا يكون عالما والاو لا يكون اسنادا الى ماهوله عند المتكلم لافي الحقيقة
ولا في الظاهر لوجه القربة الصارفة فلا يكون حقيقة عقلية بل ان كان للابسة يكون مجازا
والافهه من قيل ما لا يعتد به ولا بعد في الحقيقة ولا في المجاز بل ينسب قائله الى ما يكره كما
صرح به صاحب المفتاح بخلاف الثاني فان المخاطب لما لم يعلم ان المتكلم عالما به لم ينجي يفهم
من ظاهره انه اسناد الى ماهوله عنده بناء على سهو او نسيان هذا وقيام ذكره باثبات نفسه هي
فيما بين المباحث مباحث رئيسة فالمرى ان يتخذن وهي انيسة الاول ان المراد بالعلم اما اليقين
فلا يلزم من اختصاص اليقين بالمتكلم تعيين المثال لكونه حقيقة لجواز ان يصدق المخاطب
ايضا بالضمونه من غير تعيين فينقسم القسمين المذكورين واما التصديق فلا يكون مثالا لما
لا يطابق الواقع والاعتقاد لاحتمال ارادة التصديق المطابق بعد عن العبارة وثانها
انه مع اختصاص التصديق بالمتكلم ايضا ينقسم قسمين لجواز ان يكون المخاطب مع كونه
غير مصدق بعدم المجيء مصدقا بان المتكلم مصدق به وحينئذ لا يكون اسنادا الى ماهوله
عند المتكلم لافي الحقيقة ولا في الظاهر بل يكون اما مجازا او ما يكره وثالثها انه مع علم المخاطب
بان المتكلم عالما به لم ينجي يحتمل ان لا يعلم المتكلم ذلك ويكون في ذلك الخطأ تخفيا عنه اعتقاده
فيكون اسنادا الى ماهوله عند المتكلم في الظاهر وما لا بد من التنبيه عليه ان المراد بالاستناد
الى ماهوله الاستناد الى ماهوله من حيث انه ماهوله اذ قد يكون الشيء ماهوله باعتباره
غير ماهوله باعتبار اخر اما في النبي فقد عرفت واما في الاثبات كافي قول الخنساء تصف
ناقتها فانما هي اقبال وادبار فان الشيخ قال اوجعلت الاقبال بمعنى المقبل حتى يكون المجاز
في الكلمة اوجعلت التقدير ذات اقبال حتى يكون ايجاز الحذف لكان مغسولا من الفصاحة
عابا يمر ذولا عند اصحاب البلاغة ومن قال ممن يعتد بشانه انه يتقد بر المضاعف
قصد ان اصل الكلام فيه ذلك بل المعنى انها لكثرة اقبالها وادبارها كأنها تجسمت منهما
فالمجاز في اسناد الاقبال لانه وان كان لها من حيث القيام بها لكنه ليس لها من حيث
الجل والاتحاد فاقبلت حقيقة وهي اقبال مجاز وقد عدل المصنف عن ترتيب المفتاح حيث
قدم المجاز العقلي لانه المقصود بالبيان في فن البلاغة المشار اليه بالبيان لان تقديم المجاز
العقلي يوجب فضلا كثيرا بين الحقيقة والمجاز اكثره ما يتعلق به وما قصد بذكرها

من من يد ايضا ح المجاز بمعرفتها انما ينظم كل انتظام بمقارنتها على ان بعض مباحث
المجاز مما لا يد فيه من معرفة الحقيقة ~~بما~~ سنشاهد وعدل عن تعريفه للحقيقة والمجاز لانه
اخبار انهما ماذكرهما جار الله وغيره وظاهر كلام ابن الحاجب انه مذهب عبد القاهر
فلا يصح تعريفهما بالكلام لانهما صفة الاسناد واما اشتراطه ان يكون المسند فيهما
فعلا او مافى معناه فلما نقله عن جار الله من ان المجاز العقلي هو اسناد الفعل الى شئ ينسب
بالذي هو في الحقيقة والحالقة ماهو في معنى الفعل لانه في حكمه حتى يكتفى كثيرا بذكر
الفعل في مقام الحكم عليهما فقولك زيد انسان خارج عنهما عنده داخل في الحقيقة
عندنا صا حب المفتاح فلا يلبه من العدول من هذا الوجه ايضا واما ان الحق في ذلك مع
المفتاح لشهادة الشيخ عبد القاهر له فلا يقدح في وجه العدول واما ما اعترض به المصنف
على تعريفه للحقيقة من انه الكلام المفادى ما عند المتكلم من الحكم فيه من انه غير صادق
على ما لا يطابق الاعتقاد مسبق من قولك جا، زيد وقول المعتزلي المخني اعتقاده حيث
رك فيه تنقيد ما عند المتكلم بقولنا في الظاهر مع انهما حقيقتان من غير رتبة من احد
فلا يتم حتى يتم وجهها للعدول لان المتصور الظاهر ما عند المتكلم ما عند في الظاهر
اعدم الاطلاع على السرار نعم لا كلام في صحة العدول المقصود من يد توضيح الاحتراز
عن غفلة نظر غير صحيح ولو سلم ان المتبادر ما عند المتكلم في نفس الامر فعدم صدق
التعريف على ما لا يطابق الاعتقاد في نفس الامر مما لانه الكلام المفادى ما عند المتكلم
من الحكم في نفس الامر غايته ان الافاد لم تطابق لتخلف المدلول عن الدال ولا يصح ان يقال
المتبادر ماهو اعم من ان يكون عند المتكلم في الحقيقة او في الظاهر لانه ينتقض على
هذا تعريف المفتاح بدخول ما ليس منها بان يكون ما عند المتكلم في الواقع لا في الظاهر
ومما قررت به من جهات العدول ان تعريف المفتاح من غير منعكس لخروج الانشآت اذا حكم
فيها لخروج المركبات الغير الكلامية وغير مطرد على مذهب المصنف لدخول نحو
زيد صائم فيه مع ان اسناد صائم فيه الى المبتدأ ليس بحقيقة لانه الى اللباس (ومنه) اي
من الاسناد (مجاز عقلي) ويسمى مجازا حكما ومجازا في الالفاظ واسنادا مجازيا (وهو
اسناده) اي اسناد الفعل او معناه الى (دلباس) اسم مفعول بقرينة قوله بلباس الفاعل
ولذا لم يقتصر على التعدد المعتاد له (غير ماهو) اي الفعل او معناه (له) وما هو له فيما سوى
الفعل المجهول واسم المفعول الفاعل وفيهما المفعول به ولا يخفى ان غير ماهو له يتبادر
منه غير ماهو له في نفس الامر وقوله (بتأول) يصير اعم من غير ماهو له في نفس الامر
ومن غير ماهو له في اعتقاد المتكلم في الواقع او في الظاهر ويتقيد باعتقاد المتكلم في الظاهر
فهو بمنزلة ان يقال غير ماهو له في اعتقاد المتكلم في الظاهر والتأول طلب ما يؤول اليه
الشئ والطالب ههنا بالرجوع الى العقل ولذا قال الشيخ هو طلب ما يؤول اليه من الحقيقة
او الموضع الذي يؤول اليه من العقل والافليس الرجوع في التأول مطلقا الى العقل
والتأول ينصب القرينة الصارفة للاسناد عن ان يكون الى ما جعل له الى ماهو حقيقة الامر
لا بمعنى ان يفهم لاجلها الاسناد الى ماهو له بعينه فانه فلما يحضر السامع بما هو له بل بمعنى
ان يفهم ماهو حقيقة الكلام مثلا يفهم من صام نهاري انه وقع الصوم المباليغ فيه
في اتها راوصام صائم في النهار جدا حتى خيل ان النهار صائم وفي بني الامير المدينة انه
صار الامير سببا بحيث خيل اليك انه بان اوبن بان سبه وسببته كانت على هذا الوجه
ثم التعريف ينتقض بالاسناد الى اللباس كذلك لا للباس فانه لا يسمى مجازا كما يرشدك

وما ذكره السيد السندان المتبادر
ما هو في اعتقاده في نفس الامر كما
لا ينكره المصنف وعدم الاطلاع
على السرار لا يقدح في تبادر
المعنى بدفعه ان عدم الاطلاع على
السرار يوجب استعمال اللفظ فيما هو
اعتقاده بحسب الظاهر وشيوعه
فيه فيقدح في كون المتبادر غيره
ولو سلم فيوجب ظهور قصده
اذ لا يقصد ما لا اطلاع عليه

مد

ما ليس عند المتكلم نسخة

يمكن تأييد مذهب المصنف بان
انماهي اقبال من قبل زيد اسد
فكما انه لا يمتد فيه تجوز عقلي
بدعوى انه تجسم عا تجسم
عنه الاسد بل يجعل تشبيها
بليغا بايهام دعوى الاتحاد
فكذلك انماهي اقبال ولما لم تجزى
النسبة للاتحاد به التجوز العقلي ناسب
ان يكون معزل عن اعتبار الحقيقة
والمجاز فيه فخص بغيرها وفي
حراشي السيد السند توجيه
بعيد قد اعترف بأنه تعسف
فخذ ما صفاو دع ما كدر

فها نسخة

اليه قوله فيما بعد واسناده الى غيرهما للابسة مجاز فلا بد من اعتبار كونه للابسة
فتأمل واعتبر ولا ينتقص مثل انماهي اقبال لانه مجاز كما حققه الشيخ ولم يدخل في التعريف
لخروجه بتقيد الاسناد بكونه الى ملايس بناء على ان المصنف مذهبها اخر ليس فيه
هذا المثال مجازا بل هو واسطة واما الكتاب الحكيم والاسلوب الحكيم والضلال البعيد
والعذاب الاليم فان اريد بها وصف الشيء بوصف صاحبه فليس بمجاز ولو اريد بها
وصف الشيء لكونه ملايس ماهوله في التلبس بالسند لكونه مكلما للسند اوسيا له فيكون
المأل الحكيم في كتابه والحكم في اسلوبه والاليم في عذابه والبعد في ضلاله اوله كان مجازا
داخلا في التعريف ومقتضى تعريفات القوم ان لا يكون مكر الليل هائبات الربيع وجرى
الانهار واجرت النهر مجازات وقد شاع اطلاق المجاز عليها فاما ان يجعل الاطلاق على
سبيل التشبيه واما ان يتكلف في التعريف وصناعة التعريف تأني الثاني والسارح يتكلف
تارة يجعل الاسناد شاملا للامضافة والتعلق وتارة يؤول الاضافة والتعلق بالاسناد
لتضمنها اسناد اوهما مع غاية بعدهما يردهما انه حينئذ يختل ما ينبغي من ان اسناد
الفعل المبني للفاعل الى المفعول مجاز وان اسناد الفعل المبني للمفعول الى الفاعل مجاز
فان انهم النهر السيل حقيقة مع انه اسند الى الفاعل الذي هو السيل فتأمل (وله) اى
للفعل او مافى معناه (ملايسات) اما جمع ملايس وهو الظاهر اوجع ملايس (شيئ) جمع
شئت اى مختلف كمرضى ومريض واراد باختلافهما ان بعضها ماهوله وبعضها غير
ماهوله كاسيئته (يلايس الفاعل والمفعول به) يريد بهما التحويل (والمصدر) يريد به
المفعول المطلق فان المصدر مشترك بينه وبين اسم الحدث الجارى على الفعل (والزمان
والمكان والسبب) الاولى والمفعول فيه والمفعول له ولم يتعرض للمفعول معه ونحوه لان
الفعل لا يسند اليهما كذا في الشرح وفيه نظر لان السبب يشمل المفعول معه مطلقا
فلا ينبغي التعرض لمطلق السبب لان المفعول له يتقدر حرف الجر كما لمفعول معه على
ان المفعول معه والمفعول له لا يقومان مقام الفاعل اما اسناد الفعل المعلوم اليهما فمجاز
نحو ضرب التأديب للبالغة في سببته فالوجه انه لم يتعرض للمفعول معه لان الاسناد اليه
اسناد الى الفاعل وكذا الحال فان جاء في رابك حقيقة لافرق بينه وبين جاء في زيد
في جاء في زيد رابكا وكذا التمييز فان طاب نفس زيد حقيقة ولم يتعرض لغيره لانه لا يسند
اليه الفعل ومعناه وما يتوهم من اسناد الفعل الى المستثنى في ما جاء في الازيد فهو اسناد الى
الفاعل لانه اسناد المحكي الى زيد واسناد عدمه الى غيره وهما فاعلان فان كانا ماهولهما
فلا اسناد ان حقيقتان والا فالابسة مجاز ان ويضغى ان يستثنى من المفعول به المفعول الثاني
من باب علمت والثالث من باب علمت (فاسناده الى الفاعل او المفعول به اذا كان مبنيا له)
اى لاحدهما (حقيقة) كما مر اى كما مر فيما سبق من بحث الحقيقة ومقابلته من قوله انما الحكيم
مرسلون وقوله انهم مغرورون ومن لم يثبت كذبه في الاسناد الحقيقي الى المفعول (والى غيره)
اى غير احدهما (للابسة مجاز) اصل هذا الكلام فاسناده الى الفاعل اذا كان مبنيا له
حقيقة والى غيره مجاز واسناده الى المفعول به اذا كان مبنيا له حقيقة والى غيره مجاز لانه طلب
الاختصار فجمعهما واختل يفيد ان اسناد المبني للفاعل والمفعول الى احدهما مطلقا
حقيقة لانه حين الاسناد الى احدهما مبني لاحدهما ولا يفيد ان اسناد المبني للمفعول
الى الفاعل والمبني للفاعل الى المفعول مجاز والاسناد للابسة ان يكون المناسبة الداعية
الى وضع الملايس موضع ماهوله مشاركتة مع ماهوله في كونها ملايين للفعل وفائدة

التقييد اخراج الاسناد الى غير ما هو له من غير ذلك الداعي عن ان يكون مجازا فانه غلط
وتحريف يخرج به الكلام عن الاستقامة ولا يلتفت اليه فضلا عن ان يخطر في سلك المزايا
او تنبيه على ان ما يميل اليه عبارة الكشف من ان المعتبر التلبس بما هو له مؤول بان مراده
التلبس بما هو له في ملابسة الفعل لان مجرد التلبس بالفاعل لا باعتبار الفصل علاقة بعيدة
ينبغي ان لا يعتد بهما في استناد الفعل ومجرد ميل العبارة لا يكفي في اثبات مذهب مخالف لمذهب
غيره وهذا انساب المصنف مذهب اليه وغيره على ما نقلناه لك وبعض المتأخرين هنا بحث شريف
وهو انه كيف تكون جلس الدار وسير سير شديد وسير الليل مجازا وليس لنا مسير ومجلوس ينزل
الدار والسير الشديد منزلة ويلحق به واما الافعال المتعدية فينبغي ان يفصل ويقال ضرب الدار
ان قصده كونه مضروبة فمجاز وان قصد كونها مضرورة بافهام حقيقة وكذا الحال
في ضرب ضرب شديد وضرب التأديب هذا ونحن نقول كون اسناد الفعل المبني
للمفعول الى غير المفعول به مجازا مبني على ان وضع ذلك الفعل لافادة ايقاعه على ما اسند
اليه فينبغي اذا صح جلس الدار فيتنبيه على ظرفية تعلق المفعول به ووضعه مقامه
وارباز في صورته تنبيه على قوته فان اقوى تعلقات الفعل بعد التعلق بالفاعل تعلقه
بالمفعول به ولا يجب ان يكون هناك مفعول به محقق بل يكفي توهمه وتخييله كما نقول
اقدمني بلدك حتى لي عليك لتوهم مقدم وتخييله مع انه لا مقدم هناك ولا تحقق الاقدام
لحق الاثبات صورت الحق في صورة المقدم الموهوم مبالغة في سببته وسأبني من يد تحقيقه
فضرب الدار لامعنه الاجامه مضرويا ولا يتأني فيه تفصيل نعم يشكل الامر في ضرب
في الدار وضرب التأديب فانه لا يظهر جل الدار مضروبة مع وجود في بل يتعين جعلها
مضروبا فيها ولا يظهر جعل التأديب الامضرور باله فلا تجوز فيهما بل مباحقة ثبات
هذا اذا جعل نحو في الدار نظرا ونحو التأديب مفعولا له كما هو مذهب الشيخ ان الحاجب
اما لوجله مفعولا به بواسطة حرف الجر كما هو المشهور المتفق عليه الجمهور فلا اشكال
لكن تمثيل المصنف للمكان بقوله نهر جار والسبب بقوله بنى الامير المدينة ويرشد الى انه
لم يجعل النهر والامير مفعولا به بواسطة لا يصح ان يكون النهر مفعولا به الا يذكر
في لانه ليس مكانا بهما ولا يصح ان يكون الامير مفعولا له الا يذكر الام فلو كان المفعول
فيه وله بواسطة عنده مفعولا به للمماثل بهما للمكان والسبب المقابلين للمفعول به ثم اشار
الى امثلة اقسام المجاز بل شواهدا على ترتيب ذكرها مما هو مستفيض دأب على السنة
البلغاء فقال (كقولهم عيشة راضية) هذا مثال اسناد ما بني للفاعل الى المفعول به
(وسيل مقوم) مثال عكسه اذ المفعول اسم المفعول من افعمت الاناء ملاته وقد اسند الى
الفاعل (وشعر شاعر) مثال اسناد المبني للفاعل الى المصدر وانما صح التمثيل به مع ان الشعر
اطلق هنا على المؤلف لاعلى تأليف الشعر حتى يكون مصدرا والظاهر انه من قبيل عيشة
راضية لانه جعل اطلاق الشعر في مقام المبالغة يجعل المؤلف عين المصدر فوصفه بالشاعر
فرع وصف المصدرية ومن قبيله والا فلا يحسن وصفه بما لا يوصف به المصدر في دعوى
كونه عين المصدر اذ جعله من قبيل اطلاق الموصوف لامن وصف ما اطلق عليه ولا
من اطلاق الشعر على مسماه كافي قولك شعر فلان لانه انساب بمقام المبالغة وجعله امرزوقي
من قبيل داهية دهياء وليل اليل اي ما اعتاده العرب من اخذ شيء من لفظ شيء ووصفه
بها تنبيه على كماله وبلوغه الغاية (وفهمه صائم) مثال اسناد المبني للفاعل الى الزمان
(ونهر جار) مثال اسناد المبني للفاعل الى المكان (وبنى الامير المدينة) مثال لاسناد المبني

للمفعول الى السبب واكتفى ببعض الامثلة لانه لم يأت له ما هو دأثر على السنتهم للباقي فتركه على القابضة قال الشارح المحقق واعلم ان هذا المجاز قد يدل عليه صريح محاكمهم وقد يكون كناية كما ذكرنا في قولهم سل الهموم انه من المجاز العقلي حيث جعل الهموم مخزونة بقرينة اضافة التسلية اليها هذا وفيما ذكره نظر لان سل الهموم حقيقة سل الهموم في الهموم او للهموم فجعل التعلق الظرفي او السببي منزلا منزلة التعلق الابقاعي وواقع التسلية على الهموم بالغة في تعلته الظرفي او السببي وليس في ذلك جعل الهموم مخزونة فكيف يكون الكلام كناية عن جعل الهموم مخزونة وطلب التسلية الذي هو المعنى الصريح مقصودة بالافادة (وقولنا) في التعريف (تأول يخرج نحو ما من قول الجاهل) ما مر اثبت الريع البقل ونحوه شئ الطيب المر بوض وغيره من حقايق بطابق الاعتقاد دون الواقع زاد لفظ التحوّل عدم اختصاص الاخبار بما مر ولم يقل يخرج ما من نحو قول الجاهل اذ لم يسبق نحو قول الجاهل بل قول الجاهل لان ذكر التحوّل فيه للتبديل لا للتعميم فتأمل ولا تفصل وانما تعرض لبيان فائدة هذا القيد من قبود هذا التعريف وخص هذه الفائدة بالبيان مع ان له فائدة اخراج الكواذب مطاقا وفائدة اخراج صادق يخالف الاعتقاد كقول المعتزلي الخني خلق الله الافعال كلها لانه لما دخل نحو قول الجاهل في تعريف الحقيقة يفيد عند التكلم تبادل الى الوهم انه يجب ان يذكر في تعريف المجاز ايضا ليخرج باضافة الغير الى ما هو له عند التكلم عن تعريف المجاز فلما اتم القيد عند التكلم لم يخرج وانما بين خروجه به واسناده مع انه لا خفاء فيه لان الجاهل ليس بتأمل لما ان ظاهر كلام المفتاح بل صريحه يدل على انه لو لم يكن في التعريف قيد عند التكلم لم يخرج ويبطل به طرد التعريف وجعل الشارح المحقق وجده التعريف التعريف بالمفتاح وما ذكرناه لك انفع فان قلت لو كان المراد ما ذكرته ليني ان تعرض ايضا لخروج قول المعتزلي به لانه دخل في تعريف الحقيقة بقيد في الظاهر فيستادر من ترك هذا القيد في تعريف المجاز انه لم يخرج عنه قلت التأويل يدل دلالة ظاهرة على ان اسناد الكلام معناه غير ما هو له في الظاهر بخلاف اقتضائه عدم كونه معتقدا له (ولهذا) اي لان مثل قول الجاهل خارج لقيد التأويل عن حد المجاز (لم يحمل نحو قوله) اي الصلتان البعدي (اشاب الصغير واخني الكبير كرافعة ومر العشي على المجاز) اي اسناد الاشابة والافتاء الى كرافعة ومر العشي لكونهما ملايين لما هو له عند التكلم ولم يجعل معناه هذا الاسناد وقال الشارح معنى قوله لم يحمل على المجاز لم يحمل على اسنادهما فيه مجاز ولا يخفى ان العبارة لا تساعد (مالم يعلم او يظن) اي لا تتفاد احدا الا مرن لا احدا لا تتفادين لان احدا لا تتفادين لا يكفي بل لا بد من كلا المتفادين وهو انما يستفاد من ترديد المنى لامن ترديد النفي بان يقال مالم يعلم ولم يظن فافادة لم فيه كما فعله الشارح في شرحه لا يصح فان قلت لا يكفي انتفاء العلم والظن بل لا بد من انتفاء التصديق مطلقا اذ يكفي للحمل الحزم الغير الراسخ مطابقا كان او لا قلت اذا قبل الظن بالعلم يراد به ما عدا العلم نعم او قال مالم يعتقد لكان اوضح واخصر ولما جعلنا ما مصدرية غير ظرفية ومالم يعلم مفعولا له يتقدير الالام لقوله لم يحمل لوجود شرائط حذفها خلص الكلام عما يتجه على الشارح حيث جعل مالم يعلم ظرفا اي مادام لم يعلم من انه يفيد انه حل البيت بعد العلم بذلك على المجاز وهو خلاف الواقع وفيه ان ما معنى مادام يجعل الفعل مستقبلا ولا يساعد المقام وقوله (ان قائله) لم يرد ظاهره مكان قول المفتاح (لم يعتقد ظاهره) لان العلم بعدم الاعتقاد لا يكفي في الحمل على المجاز لانه يجوز ان يعلم مع ذلك العلم انه

تخصيص هذه الفائدة يعني على ما هو ظاهر كلمة من فان الظاهر انها للبيان ولجعلها ابتدائية اي ما مر مبتدأ من قول الجاهل مسأغ فافاد ابتداء ما مر احتراز عن قول المؤمن واغاد بترك بيان الانتفاء ان المراد وجميع الامثلة سوى قول المؤمن تأمل تعجب من حسن الانتقال وآمن

سبح

انما امر بتأمل لم يصح احتمال عطف نحو على مدخول كاف المثال

سبح

يُخفى اعتقاده وقوله لم يحمل على المجاز يحتمل الحمل على الحقيقة والتوقف في الحمل قال الشارح الحق حين خفي التأول يحمل على الحقيقة لانه اسناد الى ماهوله عند المتكلم في الظاهر وقال السيد السند متشأ هذا الحكم التسوية بين الحقيقة العقلية والحقيقة اللغوية فكما ان اللفظ ظاهر في المعنى الموضوع له اذا خلا عما يصرفه عنه فهو ظاهر في الاسناد الى ماهوله اذا خلا عن التأول والمبنى فاسد اذا ظاهر من المتكلم العاقل ان لا يعتقد الخطأ وفيه نظر لان الاسناد الى ماهوله عند المتكلم في الظاهر معناه نظرا الى ظاهر البيان لا الى ظاهر حال المتكلم ولذا فسر بان لا ينصب قرينة على خلافه هذا وفي قوله ولهذا لم يحمل الخ نظر لجواز ان يكون عدم الحمل لظهور صدق تعريف الحقيقة عليه لا لكونه خارجا عن تعريف المجاز بقيد التأول (كما استدلل) متعلق بعدم الحمل اى ولان التأول يخرج الكلام عن المجاز لتحقيق عدم حمل قول الشاعر على المجاز لعدم ظهور التأول كاستدلال في شعر ابي النجم على مجازية اسناد فيه ادلوا لاشتراط التأول لم يستدل على مجازية بشئ بل يكتفى بان المستدلل به فيه ليس ماهوله والشارح جعله متعلقا بخذوف وجعل تقدير الكلام مالم يعلم او يظن ولم يستدل بشئ على انه لم يرد ظاهره كما استدلل ولا يخفى انه معناه تكلف لاحاجة اليه يوجب ان يتوقف الحمل على المجاز على الاستدلال مع انه كثيرا ما يحمل على المجاز لظهور استحالة قيام المسند بالمسند اليه عقلا (على ان اسناد ميز) الى حذب الليالي (في قول ابي النجم) قد اصبحت اى صارت ام الحيار تدعى على ذنبكاه بالرفع وان يجوز الى حذف مفعول لم اصنع بخلاف التنبص فانه حينئذ يكون مفعوله ليقدم النى ولان الكل المضاف الى الصبر لا يكون الا تأكيدا او معمولا للعامل المعنوى من ان رأت اى ترمي بالنزوب نهمة من اجل ان كبرت واثر في الهرم الشديد اذا التسان يفيض الشب وبطلان كمال شباب الحبيب رأس كراس الاصلع في القاموس الصلع الحسار مقدم الرأس لتقصان مادة الشعر في تلك البقعة وقصورها عنها واستيلاء الجفاف عليها ولتطامن الدماغ عما يماسه من الجفاف فلا يسقيه سقبة اياه وهو ملاق صلع كفرج وهو اصلع وهى صلعاء (ميز) عنه قزعاً عن قزع) جلة مقسرة لرؤية رأسه كراس الاصلع مينة لوجه الشبه وعن الثانية بمعنى بعد القزع جمع قزع وهو الشعر المتجمع حول الرأس والمعنى ميز وسلب عن الرأس قزعاً بعد قزع فصار شعر نواجي رأسه قزعاً متفصلة بعضها عن بعض (حذب الليالي) اى مضى اكثر لعمر من قولهم حذب الشهر مضت عامته وعبر عن ايام العرب بالليالي تنبيه على شدتها وقيل لان العرب تورخ الزمان بالليالي لان غرة الشهور من ابتداء رؤية الهلال ومنها ابتداء السنة وما ذكرنا ابلغ وانسب وتفسير حذب الليالي بمضيها بتجريد الجذب عن بعض معناه كما في الشرح مستغن عنه بما ذكرنا (ابطى او اسرع) اشارة الى شدة الليالي بحيث يقال في حقها ابطى او اسرع لامبالاة بك اذا تفاوت بين سرعتك وبطؤك وهو حال عن الليالي بتقدير القول او اشارة الى اختلافها في العسر والسهولة ورداء العيش فيها وطيبه فبعضها مما يقال له ابطى وبعضها مما يقال له اسرع واختلاف العيش اكثر تأثرا واجبا للهرم وضعف البدن من دوام العسرة ولا يخفى ان وصف الليالي بالاختلاف لا يستفاد مع تفسير ابطى او اسرع بالتسوية بين حالتها فوصفها بالاختلاف مع هذا التفسير كما فعله الشارح محل نظر (مجاز) خبران (بقوله) متعلق باستدلل (عقبيه) اى عقب قوله ميز عنه قزعاً عن قزع (افناه) اى جعله قائما الى

معدوماته تنزيهه منزلة الفناء لا شرافه على الفناء اوفانيا بمعنى هرام فان في يحيى بمعنى
 اتنى وهرم والصغير للشعر اولا في النجم (قيل الله للشمس اطلعي) اي ارادته طلوع الشمس
 حتى اذا داراك افق فارجمي والمعنى افشاء ارادة الله جذب الليالي لان جذب الليالي
 بطلوع الشمس والرجوع ووجه الاستدلال انه يدل على انه موجود وسيأتي ان الصدور
 عن الوجود من القرن ثاسناد مير الى الليالي المجذوبة لانه زمان اوسب (واقسامه) اي
 المحاز العقلي كايقتضيه بيان الايضاح والمفتاح وظاهر الكلام (اربعة) لكن لا اختصاص
 لها بالمحاز فالحقيقة متروكة للمقابلة لقلة الاهتمام بمخالها ولك ان تفسر الضمير بكل واحد
 من الحقيقة والمجاز وتجعل الامثلة لكل منهما باختلاف حالها من الصدور من المؤمن
 والجاهل لكنه تكلف ياباه عود صغير وهو في القرآن كثير الى المجاز مع انه يؤيده انه لم يقل نحو
 قول المؤمن كما قال سابقا نحو قول الجاهل وانحصار الاقسام في الاربعة ظاهر على مذهب
 المصنف ولا يشكل بالطرف الجملة وان عرف الحقيقة والمجاز بالكلمة لان طرفي الحقيقة
 والمجاز لا يكونان جملة عنده لانه اشترط في المسند ان يكون فعلا او مافى معناه نعم يشكل
 على مذهب السكاكي حيث جعل الحقيقة والمجاز مطلق الكلام فانه يجوز على مذهبه
 كون المسند جملة كذا ذكره الشارح وفيه انه يشكل على مذهب المصنف بقولك سرتي
 ليلى وقاردت هذه اللفظة حين سمعتها فان من سرك من تلفظ بها وليلى اذا اراد بها
 نفسها ليست بحقيقة وللمجاز لان اللفظ اذا قصد نفسه وان قيل بوضعه لنفسه لا يوصف
 بالحقيقة ولا بالمجاز ولا بالاشراك صرح به الشارح في شرح الكشاف وبقولنا قيل جاء
 ابن زيد فانه حقيقة وطرفها جملة وبشكل المحصر مطلقا لجواز كون الطرف كناية وانما
 بين هذه الاقسام ليوضح الفرق بين هذا المذهب وما سياتى من مذهب رد المجاز العقلي
 الى الاستعارة بالكنية لان طرفه حيث لا يكونان الامحازيين ان جعل التخييل مجازا او مجازا
 وحقيقة ان جعل التخييل حقيقة وهذا يوجب تخصيص البيان بالمجاز وقال الشارح فائدة
 البيان التنبيه على ان الاسناد المجازي لا يخرج الطرف عما هو عليه وازالما عسى ان
 يستبعد من اجزاء مجازين او حقيقة ومجازي كلام واحد وان كانا مختلفين اقول بل لازالة
 استبعاد تحقق المجاز العقلي لان ما ذكره من الاستبعاد يوجب هذا الاستبعاد لان المجاز
 العقلي لا يتخلو عنه لان طرفيه (اما حقيقتان) اي كلمتان مستعملتان في ما وضعته في اصطلاح
 الخطاب (نحو انبت الربيع البقل) البقل ما نبت في بزره لافي اصل ثابت كذا في القاموس والربيع
 ربيعان ربيع الكلاء وربيع الثمار فالمراد بالربيع ربيع الكلاء فكونه حقيقة ليس بواضح
 ومن جهة اخرى وهوان انبث البقل من بعض اجزاء الربيع لامن جمعه (او مجازان)
 اي كلمتان مستعملتان في غير ما وضعته في اصطلاح الخطاب لعلاقة بينهما مع قرينة
 مانعة عن ارادة ما وضعته (نحو اجبي الارض) اي جعلها نافعة فان ما يقع كالحي وما
 لا ينفع كاليت وحقيقة اعطاها الحياة وهي صفة تقتضي الحس والحركة وتقرر الى الروح
 والبدن (شباب الزمان) اي الازمنة السابقة على ان الشباب جمع شاب على مافى القاموس
 وهو اعذب من جعله مصدر او المراد به ازمة قوتها المؤثرة الموهومة في الغاية والشباب
 حقيقة حيوان حرارته الغريزية مشبوبة مشتعلة اي في كمال القوة (او مختلفان) انبت البقل
 شباب الزمان واجبي الارض الربيع) وباعتبار الهيئة الدالة على المجاز ايضا قسمان
 لانهما اما حقيقة نحو انبت الربيع البقل واما مجاز نحو انبت الربيع البقل بمعنى الحبر ولواعتبرت
 مع الطرفين يحصل باعتبارها اقسام كثيرة فعليك باستخراجها ولا يخفى ان الاستبعاد

افنى نسخه

اذلا يخفى ان من قال انبت الربيع
 البقل لم يرد بالبقل ما نبت في بزره
 من غير اوراق الاشجار ولم يرد
 مطلق الربيع بل بعضه

في اجتماع مجازين او حقيقة ومجاز في الاستناد باعتبار نفسه وما يدل عليه اكثر من الاجتماع باعتبار الطرفين (وهو) اي المجاز العقلي (في القرآن كثير) فيه رد على من انكر وقوعه في القرآن عقلياً كان اولها تقسيم الاستناد بالظرف قدمه اولاً في تأخير التباساً به من جهة ما بعده اي في القرآن هذه الجملة وبسبب الانكار على ما هو اوهن من بطل العكس حيث قالوا لو وقع المجاز في القرآن لصح اطلاق المجوز عليه تعالى وهو مع كونه متوعداً مقصوداً بانه لو وقع مركب في القرآن لصح اطلاق المركب عليه تعالى وتوضيح دعوى الكثرة ذكر عدة آيات على سبيل التعداد ولم يقل نحو واذ انزلت لانه لو اعاد الضم في كل آية لزم تمثيل الكثرة بآية واحدة ولو لم يعد لا وهم في باقي الآيات ان العاطف محكي كافي الآية الاولى قال الشارح المحقق لم يقل نحو ايها اما لاقتباس وان المعنى (واذا تليت عليهم آياته زادتهم ايماناً) وتصدقاً بوقوع المجاز العقلي في القرآن كثيراً والمقصود ان استناداً ذات الى ضمير الآيات مجازاً لانها فعل الله والآيات سببها والحث عن الايمان هل يزيد ام لا وهل الآية مؤولة او على ظاهرها وما تأويله بتمام آخر نعم يتجه على ايها الاقتباس ان زيادة الايمان كيف يتصور في شأن منكري وقوعه في القرآن ولا بد في الزيادة من سبق الثبوت ودفعه بان تلاوة آية توجب الايمان وتلاوة الآيات تزيد ومن لم يفتن ادعى ان الزيادة ربما تستعمل فيما لم يسبقه الثبوت وما هو عن مثله بعيد فان قلت لم يجعله اقتباساً بل جعله شاهداً وايها ما لاقتباس قلت لانه صرح به في الايضاح حيث قال كقوله تعالى واذا تليت في ان ما عدم من الحسنات البدعية هو الاقتباس لا بهامه (بذبح) اي فرعون (ابناءهم) اي ابناء بني اسرائيل فيه استناد الذبح الذي هو فعل الجيش الى السبب الامر له (بزرع) اي ابليس (عنه) آدم وحواء لسانهما استند فعل الله الى ابليس لانه صار سبباً له بوسوسته وحمله على اكل الشجرة (كيف تتقون يوم يجعل الولدان شيباً) جمع اشيب جعل ظرف الجملة جاعلاً والجامع هو الله تعالى وجعل الولدان فيه شيئاً كثيراً عن طوله او كثرة احواله وشدة امره فان الشدة من موجبات سرعة اشيب (واخرجت الارض افعالها) جمع ثقل وهو متاع البت ربده دفأتها وخرأشها نسب فعل الله الى مكانه كذا في الشرح والظاهر انه اسناد الى المفعول به لان الاخراج من الارض لا في الارض وكذا جعل الاخراج فعل الله بجهلهم بزعم لباس آدم عليه السلام وحواء فعله تعالى خفي لاحتمال ان يكون الفاعل فيهما الملائكة ولا بد لتعيين الفاعل من السمع وهو (غير مختص بالخبر) اي المجاز العقلي غير مختص بالخبر كما تنوهم من بعض اساميهم وفيه انه كما هو الاختصاص بالخبر يوم الاختصاص بالثبوت فدفع الوهم قاصر او كما تنوهم من ذكره في بحث استناد الخبري ولان ثبوتان كثرة الوقوع في القرآن غير مختص بالخبر بل يجري في الانشاء (نحو ياها مان ابن لي صرحاً) اي قصر الاستد بالبناء الذي هو فعل البناء الى ضمير هاما الذي هو أمر بالبناء (ولابله) اي للمجاز العقلي (من قرينة) صارفت عن ارادة ظاهرة لانه اشترط فيه التأول وهو بمعنى نصب القرينة على عدم ارادة الظاهر وانما تعرض له مع استفادته من قيد التأول لتفصيلها فهو بمنزلة البيان للتأول فينبغي ان يذكر متصلاً بما يتعلق به ولا يفصل بينه وبين ما يتعلق به بيان الاقسام وحدث كثرة الوقوع في القرآن وعدم الاختصاص بالخبر ولا يشترط قرينة معينة لما هو الحقيقة ولهذا اختلف في انه هل يلزمه حقيقة او لا وجوز كون معرفته اخفية واذ لم يظهر قرينة صادرة فان كان الظاهر صادقاً يحمل عليه وان كان كاذباً فالشارح يحمل عليه والسيد يتوقف وقد عرفت ما هو الحق (لفظية) كما مر في قول ابي العجم ولا يخفى ان قوله افناء قيل الله بصرف قوله مير عنه قنزع عن ظاهره لانه لا يتعدى على انه كان موحداً وفقاً له قوله صدوره عن الموحد له

اذ لا بد في صحة الاطلاق من
الاذن الشرعي عند الاشاعة
ومن افادة التعظيم عند جماعة
ومن عدم ايها المقتض عند
الكل

هذا الوجه صرح به المفتاح
سعد

يتقضى ان يقيد الصدور عن الموحد بما اذالم يعلم من لفظ يقارن بالكلام (او معنوية)
 جواز اجتماع الفرقتين لا يتنافى الثاني (كاستحالة قيام المسند بالذكور) اى بالمسند اليه المذكور
 لفظا او تقدير (عقلا) يعنى كاحالة العقل قيام المسند بالذكور تعقلا غير عن نسبة الاستحالة
 الى القيام باعتبارانه فاعل الاحالة كما قالوا فى امتلاء الاناء ماء والمراد احالة العقل على
 سبيل الاستقلال من غير ان يحتاج الى الاستعانة بنظر او غيره يعنى استحالة جليلة لراية
 (كقولك محبتك جاءت في اليك اعادة) اى احالة العادة ذلك نحو (هرم الامير الجند)
 والاولى كاستحالة نسبة المسند الى المذكور ليشاؤ نسبة الفعل المجهول (وصدوره)
 عطف على الاستحالة اى صدور المجاز وارجاعه الى الكلام ليقطع سلك الضمائر عن الانتظام
 فلا يقع فيه وان اوقع الشارح فيه عبارة الايضاح فى هذا المقام (عن الموحد)
 لا بد من تقييده بغير الخفى حاله والاشمل المستغنى عن التقييد كصدوره عن لا يرضى به (مثل
 اشاب الصغير) متعلق بالظرف فانه اذا صدر عن الموحد يحكم العقل بانه مجاز لا من كل
 عاقل اذ كل عقل لا يأتى عنه بل كثير من العقول القاصرة يحكم به (ومعرفة حقيقته) الاولى
 تلك المعرفة اذا المجهود التعارف وصف المعلوم بالظهور والخفاء لا العلم والمراد ان حقيقة
 (اماظاهرة) والمراد الحكم على الفرد المقدر للحقيقة سواء كان متحققا او لا فلا يحتاج
 الى تأويله بان معرفة مستداليه لو اسند اليه لكان الاسناد حقيقة اماظاهرة كما فى الشرح
 وان وجه بانه انما اوله لما ذكره من انه لا يلزم ان يكون للمجاز حقيقة بل الواجب ان يكون
 له مسند اليه لو اسند اليه كان الاسناد حقيقة اما الاسناد فيجوز ان لا يتحقق اصلا
 وكيف لا يجوز ان يكون الفعل مستقبلا ويسند الى فاعل لا يوجد اصلا فالجوز الذى
 اصله هذا الاسناد ليس لمستند فاعل محقق بل مقدر وفى هذا الكلام التنبيه على انه يكفى
 فى المجاز القرينة الصارفة ولا يجب القرينة الموضحة لحقيقة الاسناد بل رب مجاز حقيقة
 خفية لا يظهر حتى انكر الشيخ وجوب الحقيقة للمجاز ورد على الشيخ انكاره لان الفعل
 يستحيل بدون المسند اليه فانه انه قد يكون خفيا ويعتبر النظر الصحيح لله تعالى واليه
 اشار بقوله (واما خفية كما فى قولك سترت رؤيتك اى سرى الله عند رؤيتك) وتبع فى
 هذا الرد الامام الزاى كما تبعه صاحب المفتاح الا انه قال يجب ان يجعل المسند اليه
 ما يرضى به ريدانه لو كان التكلم من يجعل خالق الافعال الله تعالى فاجعل حقيقة الاسناد
 اليه تعالى وان كان من يجعل خالق افعال العباد انفسهم فاجعل الحقيقة ما يناسبه
 بل حقيقة ما قال ان الاسناد حقيقة لا يدور على الخلق بل عند الحكم بان الله تعالى خالق الافعال
 كلها ضرب زيد وضرب الله مجاز حكم العقل فارضى ان يكون عنده تكملة فاعلا حقيقة
 فاعتبر الحقيقة الاسناد اليه والحق مع الشيخ لانه ريدانه لا يجب فى المجاز العقلى قصد
 حقيقة ولا يجب ان يلاحظ الفعل فاعلا حقيقة فالحق فى اقدمى بلدك حق لا تقصد
 اقداما محققا لا تعدل من فاعله المحقق الى السبب الذى هو الحق بل تريد اقادة القدم
 للحق فتبالغ فى سببته الحق له حتى كأنه فاعل فيتوهم اقداما ومقدما وتضع الحق موضع
 المقدم الموهوم مباعدة فى سببته فدار صدق هذا الكلام على وجود القدم ولا يطلب منك
 وجود اقدام الموهوم ولا يتجنى ان الظاهر سرى الله بسبب رؤيتك ليكون اسناد سرى
 الى الرؤية اسنادا الى السبب واما جعله اسنادا الى الزمان فيحتاج الى تقدير اى سرى زمان
 رؤيتك عنه مندرجة ويمكن ان يوجه قوله عند رؤيتك بانه ليس للتنبيه على ان الاسناد الى
 الوقت بل للتنبيه على ان السببية عادية ما له وجود الفعل فى هذا الوقت (وقوله) اى ابنى نواس

على مافي الابضاح وهو ابن هاني الشاعر المشهور على مافي القاموس قال الشارح هو قول ابن المذفل بن قال لا ينشأ بين قوليهما الجواز ان تكون له كتبان لم يأت بشيء من نصفتي قمر فوق سنامهما القرا (يزيدك وجهه حسنا اذا ما ردتك نظر اى يزيدك الله حسنا في وجهه) جعل وجهه مائدة تنال منه النوان نعم الحسن اللذيذة يزيد الله كلما نظرت في هذه المائدة لونا من النعمة تلذذ به وما يقال المفعول الثاني في يزيد بحيث ان يصح اضافته الى الاول كافي زاده مرضا اى زاد مرضه وهما لا يصح اذ لا يصح يزيد الله حسنا في وجهه فلا بد من جعل يزيد بمعنى يظهر اى يظهر لك الله حسنا في وجهه قد اندفع بما ذكرناه اذ يزيد بزيادة حسنتك في وجهه بمنزلة يزيد بزيادة نعمتك في مائدة وجهه فهذه الملاحظة بحسن اضافة الحسن الى المخاطب على ان جعل يزيد بمعنى يظهر فاسد لانه ليس متعديا الى مفعولين وقد صرح بترجيح وجهه في اول البيت و اشار اشارة لطيفة في آخره الى التر جيح فان القراء اذ تدت النظر فيه ترى فيه اشياء غير مستحسنة كالخدش وفيه مع ذلك اشارة الى انه على خلاف الاشياء فان الاشياء اذا تكررت فتر الرغبة فيه ونقص حسنها بل ربما يكره اعلم ان عندي نظرية المجاز العقلي في سلك الكناية بان يجعل اثبت الاربعة لاثبات الانبات للربيع وجعل الاربعة فاعلا لينقل منه الى المبالغة في ظرفية الربيع لاثبات ودعوى كمال مدخلية فيه وكذا تريد بقوله بنى الامير اثبات البناء للامير لينقل منه الى كثرة مدخلية في البناء حتى كانه الفاعل فان قلت كيف يصح منك اثبات الانبات للربيع ولا اثبات له فالخبي ان يجعل مجازا من سلا لا امتناع ارادة المني الحقيقي قلت صح اثباته له عند الوهم فكأنه قيل اثبت الربيع في وهمي وكونه مبنيا في الوهم يلزمه كثرة المدخلية في الاثبات (وانكره السكاني) اى انكر المجاز العقلي وقال ليس في كلام العرب مجاز عقلي ولا خفاء في ان ما ذكره ليس الاحتمال امثلة المجاز العقلي للاستعارة بالكناية وبذلك لا يتم نفيه حتى لو تم نفي الاستعارة بالكناية ايضا في تلك الامثلة باحتمال المجاز العقلي فيكون كل منهما منكرا في تلك الامثلة ونحوها ويكون الثابت احده الامر بن والداعي له ايداه قلل الانتشار ويجعل اعتبارات البلاء اقرب الى الضبط وعورض بان هذا الاعتبار يوجب تشبيه الربيع باقادر المختار وادعى انه عينه وهو ركب جدا بخلاف المجاز العقلي فان فيه تشبيه ملا بسنة الربيع بالاثبات بملا بسنة الفاعل الحقيقي وبان جعل الامير في هزم الامير الجند من عداد الجيش وبميزته امر مستبعد جدا ويمكن رفعه بان تشبيه الربيع بالفاعل الحقيقي والمبالغة فيه ركب لو اعتبر التشبيه به بخصوصه اما لو شبهه بالفاعل المحووظا بعنوان الفاعل فلا وكذا الاستبعاد في جعل الامير بمنزلة الفاعل الحقيقي للهمز اما الاستبعاد في جعله بمنزلة الجند المحووظا بصفة الجندية (ذاها) الى ان مامر ونحوه استعارة بالكناية (ذكر لفظ ذاها بقوله تعالى ابن تذهبون واختار مامر ونحوه على انه بالضبط ارجع الى المحاز العقلي احضارا لمامر بخصوصه لان فيه ما يستبعد منه الى الاستعارة بالكناية كما عرفت في اثبت الربيع البقل وهزم الامير الجند وكافي احبى الارض شباب الزمان اذ يلزم الاستعارة من المستعير ولما تكن الاستعارة بالكناية معلومة اشارة الى بيانه بقوله (بناء على ان المراد بالربيع الفاعل الحقيقي) ولعله اشار بقوله الفاعل الحقيقي دون الله تعالى الى ما ذكرنا من دفع الركافة (بقرينة نسبة الانبات اليه) فان الاستعارة بالكناية عنده ذكر المشبه وارادة المشبه به بقرينة استعاره ما هو بخاصة من خواص المشبه به بصورة وهمية توهمت في المشبه

شبيهة بتلك الخاصة وأثبتها للشبه في قوله بقرينة نسبة الانبات اليه نظر ويجب ان يتكلف ويحمل على ارادة بقرينة نسبة ما هو مشبه بالانبات اليه وربما يقال ان السكاكي وان اشتهر من هذه قرينة الاستعارة بالكناية عنده اثبات الصورة الوهمية المسماة بالاستعارة الخيلية لانه ذكر في بحث جعل المجاز العقلي استعارة بالكناية ان قرينته لا قد يكون امرا محققا كما في ابنت الربيع فهذا الكلام مستغن عن التأويل نعم في قوله (وعلى هذا القياس غيره) نظر لانه لا يمكن قياس القرينة في اكثر الالامنة عليه ونحن على ان ما ذكره ليس نصا في ان الانبات محمول على معناه الحقيقي وليس مستعارا لامر وهمي وتبع ما اشتهر منه وستطلع على معنى كلامه في ابنت الربيع في فن البيان في مقامه ان شاء الله تعالى (وفيه نظر) اي في جعل كل تركيب يشتمل على المجاز العقلي مستقلا على استعارة بالكناية نظر لانه باطل لاستلزامه امورا باطلة واطلان الوازم مستلزم لبطلان المزومات ولانه تنقض هذه الدعوى بكل تركيب يشتمل على المشبه والمشبّه فانه لا يصح اخراجه عن كونه مجازا عقليا يجعله مستقلا على الاستعارة بالكناية لان فيه ما يمنع عن ذلك الجعل فاشارة الى الدليل الاول بقوله (لانه يستلزم) الخ والى الثاني بقوله ولانه تنقض الخ ولا يخفى ان الانتقاص لا يخص بنحو نهاره صائم بل كل مثال ذكره في الدليل الاول تنقض به الدعوى لانه لا يصح اخراجه عن الاشتغال على المجاز العقلي بذلك الجعل لوجود المانع كما لا يخفى ان استلزام الجعل المذكور الباطل لا يخص بنحو نهاره صائم على وجه ذكره بل يجري فيه باعتبار اشتغاله على طرفي الشبه فكل من التخصيصين بلاخصص ثم استلزام (ان يكون المراد بعيشة في قوله تعالى فهو في عيشة راضية صاحبها) ليس مقبلا لعدم صحة الاضافة واخو يد كما هو مذهب ظاهر العبارة بل هو بليغ معتبر في الجميع اذ يستلزم ان يكون المراد بالنهار فلا نافسه وان يكون المراد بصغير هاما ان العلم بالبيع هو الله تعالى ومدار الفساد عليه وانما المقابل له لعدم صحة ان يكون العيشة طرفا لصاحبها فالاولى ان يقال يستلزم ان لا يصح جعل العيشة في قوله تعالى فهو في عيشة راضية طرفا لصاحبها والاولى بنحو عيشة عيشة ثلاثا يومهم ان ترك الخوفه وارباده في اخويه بناء على انفراد خلاف اخويه فانه فاسدان قوله تعالى خلق من ماء دافق في سلكه كما عرح به في الايضاح قال الشارح لانه لا معنى بقولنا خلق من شخص يدفق الماء اي يصبه ورد بورود خلقكم من نفس واحدة ويدفعه امر اراده لانه لا معنى له في مقام بيان الخلق من الماء كما يشعر به نظم القرآن ونقول لانه لا معنى حينئذ لوصف الماء بانه يخرج من بين الصلب والترائب وقوله (لما سألني) الاولى بجعله ان يذكر بعد قوله بناء على ان المراد بالبيع الفاعل الحقيقي بقرينة نسبة الانبات اليه ويجه انه لم لا يجوز ان يكون هو في عيشة راضية من قبيل لهم فيها دارا خلده فتأمل (وار لا يصح الاضافة في نحو نهاره صائم) مما اضيف فيه المنسوب اليه الذي غير ما هو له الى ما هو له (لبطلان اضافة الشيء الى نفسه) اذ لا اعتماد بمن جوزها وجعلها في عداد الاضافة اللفظية اقول من جملة الوازم الباطلة ان لا يصح نحو نهاره صائم اذ لا معنى لاسم نسبة الشئ الى نفسه وما يقال ان المجاز العقلي اسناد اسم الفاعل الى فاعله لانه لا يشبه الى المتدأ والموصوف فلا يحتاج السكاكي الى جعل الضمير النهار استعارة بالكناية ولا الى جعل العيشة بل يكفي جعل الضمير استعارة بالكناية فلما لا يعتد به لانه مبني على عدم التفرقة بين مذهب السكاكي ومذهب غيره في المجاز العقلي يتجه عليه انه لو جعل الضمير بمعنى الصاحب والعيشة ونهاره بجالهما بخلاف الصفة المشتقة عن ضمير الموصوف والخبر المشتق

في نسخة المؤلف بخطه لبطلان
المزوم
عبد

بان
نسخه

عن شيعر المبتدأ على ان ضمير انساب لا يعقل فيه الاستعارة لانه تابع المرجع لاحتماله وهو حقيقة فيما قصد بمرجه مجازا كان المرجع او حقيقة وبهذا علم ان رد المجاز العقلي الى الاستعارة بالكتابة اما يجعل ظرف المجاز العقلي كتابة كافي اثبت الربيع البقل لها او يحمل مرجع الظرف استعارة بالكتابة كافي راضية (وان لا يكون الامر بالبناء لها مان) مع ان التداوله بلاشبهة في قوله تعالى ياها مان ابنى صرحا وفيه ان الامر بالبناء ليس لها مان بل الآمر بالامر بالبناء لانه قصد بهذا الكلام ان يأمرها مان العملة بالبناء فينبغي ان يقال وان لا يكون الامر لها مان ولك ان تقول المراد ان لا يكون امر العملة بالبناء لها مان لان فرعون هو والآمر بهم بنفسه في هذا الكلام لامفوضا للامر اليه فتبصر ان كان لك حدة النظر فان هذه الاشارة ليست لضعف البصر (وان يتوقف نحو ان ثبت الربيع البقل على السمع) الاولى على الاذن لان المتبادر من السمع في هذا انفن السماع من البقاء لامن الشارع (والاوازم) الاربعة (كلمة متفية) ظاهرة الانتفاء وكيف لا والكلام المجز والكلام المستفيض بين البقاء صحته اجلى من التهار ووجوب توجه الامر بعد التدها الى المتبادر لا مدخل فيه لانكار ولكل احد في استعمال مثل اثبت الربيع البقل استقلال واختيار واجب عنه بان السكاكى يمنع كون احد من البقاء على مذهب التوقيف فلذا لم يقفوه على الاذن واما العلماء فلم يمنعوا من استعماله مع قولهم بالتوقيف لانهم زعموا انهم قصدوا المجاز العقلي والافتداء بهم في معرفة وجوه تصرفات كلام البقاء لانهم لم يهتموا بالاحاطة بجميع تصرفات كلامهم فلا يبعد ان لا يفهموا بعض تصرفاتهم في الكلام وفيه انه لاختفاء في ان حسن المجاز العقلي مما لا ينكر فلا ينبغي نسبة التقتصر الى العلماء في تحصيل مراد البقاء وتجوزهم استعمال التراكيب المتنوعة شرعا لاعتنا تحقيق لباعث تقليل الانتشار وتقریب الفهم الى الضبط فان ذلك الباعث ليس بمثابة تحسين العمل بمقتضاه مع تحطئة ارباب الدين والاتباء بل الجواب ان صحة اثبت الربيع انما يتوقف على السمع لو اراد بل بيع ذات الله تعالى ولو اراد الفاعل الحق في على الاجال فلا يتوقف على السمع وان كان ذلك الفاعل المحتمل هو الله تعالى كما يقال لا بد للممكن من شئ يوجد فلا يلزم من اطلاق الشئ هنا مع انه في الواقع ليس الا ذاته منع شرعى واجب عن هذه الاعتراضات بمنع الاستلزام لان مذهب السكاكى في الاستعارة بالكتابة ليس ان المراد بالمشبه المشبه حتى يكون المراد بالبيع مثلا هو الله تعالى بل المشبه بادعاء فانه عين المشبه به والادعاء لا يوجب كونه عين المشبه به حتى يلزم شئ منها ويخرج عليه انه حينئذ لم يصير اسناد ما هو للمشبه به الى المشبه استنادا الى ما هو له حتى يصح انكار المجاز العقلي لعله من قبيل الاستعارة بالكتابة ويدفع بان المسند الى الاستعارة بالكتابة عنده ليس ما هو للمشبه به بل صورة وهمية شبيهة بالمسند فهو للمشبه حقيقة وحقه ان يسند اليه ويزيف هذا الدفع بان ما قيل ان قرينة الاستعارة بالكتابة عنده استعارة تخيلية هي اللفظ المستعمل في الصورة الوهمية لا غير خطاء لانه صرح في بحث رد المجاز العقلي الى الاستعارة بالكتابة ان قرينة الاستعارة بالكتابة قد تكون امرا وهما كما في اظفار الميتة ونطقت الحال وقد تكون امرا محققا كما في اثبت الربيع البقل وهن ام الامير الجند وقد اخبرناك معنى كلامه هذا شئ اخر وسطلع عليه في شرحنا هذا ان بائى محله وبما ذكرنا ظهر ان مبنى الاعتراضات على ان مذهب السكاكى في الاستعارة بالكتابة ان يراد المشبه به حقيقة وان المراد بما اسند الى المشبه به معناه الحقيقي في هذه الامثلة لاعلى مجرد ان المراد

المشبه حقيقة حتى يكفى في دفعها الاشارة الى انه يراد به نفس المشبه بادعاء كونه مشبهاً به
 كإلفه الشارح وتبعه القوم وقد يقال مبنى الاعتراضات على ان السكاكى جعل الاستعارة
 بالكناية من قبيل المجاز وذلك لا يتم بدون الاستعمال في المشبه حقيقة وان صرح بخلافه
 في تحقيق الاستعارة بالكناية وفيه انه لا ينفع في دفع انكار المجاز العقلى لان له ان يبنى الرد
 الى الاستعارة على ما يقتضيه ما ذكره في التحقيق لا على ما يقتضيه جملة من المجاز ويمكن ان يقال
 في رد كلام السكاكى انه يلزم ان يكون المراد نفسه بعشة في عشة راضية صاحبها وهو لا يصح
 سواء كان صاحباً ادعياً او حقيقياً لان مبنى الاستعارة على تناسى المغايرة ومبنى الظرفية
 على دعواها وهما متعارفان يتفرع عن البليغ وهكذا في نهارة صائم لان الاضافة تستدعى
 المغايرة والاستعارة الاتحاد وليس لك ان تحمل كلام المصنف عليه لانه لا ياباه النظران
 الاخيران (ولانه ينقص بنحو نهارة صائم لاشتماله على ذكر طرفي التشبيه) وهو مانع
 عن الحمل على الاستعارة كما صرح به في كتابه وجوابه ان هذا مبنى على انه جعل الاشتغال
 على الطرفين مطلقاً مانعاً وليس كذلك لانه اراد به الاشتغال على الطرفين من حيث انهما
 طرفان وكيف لا وقد جعل زرا زراً على القمر من قبيل الاستعارة وليس انها روما
 اضيف اليه طرفاً التشبيه لان الاضافة لامية لتعيين المشبه المستعار لان المشبه بالشخص
 نهارة خاص لا مطلق النهار وانما يكونان طرفي التشبيه لو كانت الاضافة في معنى الحل للبالغة
 في التشبيه ولا يخفى ان طرفي التشبيه حقيقة فيما يكون متصفاً بكونه طرفاً فلاحاجة في دفع
 الانتقاص الى تقييد منسافة الاشتغال على طرفي التشبيه للاستعارة بكونه على وجه يبنى
 عن التشبيه كما في الشرح وربما يمنع اشتغال نهارة صائماً على طرفي التشبيه بان المشبه به
 لانه شخص صائم مطلقاً والضمير لفلان نفسه من غير اعتبار كونه صائماً وفيه انه حينئذ
 لا يفيد الاخبار عنه بصائم ويشتمل الكلام على طرفي التشبيه وهو النهار وصائم ويمكن
 دفعه بان المراد ان المشبه به شخص يتأتى منه الصوم ويصلح لان يصوم لله المجد على الفراغ
 من شرح الباب الاول من المعاني ونسأله التوفيق لشرح الباب الثاني ونفوض الامر
 اليه ويتوكل عليه في سلوك مسلك الصواب في شرح (احوال المسند اليه) اى احوال بها
 يطابق اللفظ مقتضى الحال على ان الاضافة عهدية وبعد لا بد من اخراج احوال
 تعرض له بالقياس الى الاسناد او المسند او غير ذلك ككونه مسنداً اليه لاسناد مؤيد
 ومسند اليه لاسناد مؤخر الى غير ذلك وقد اخرج الشارح باعتبار قيد الحيثية وفيه
 ان احوال المسند اليه من حيث انه مسند اليه لا يجوز ان يوجد غير. وثلاً يوجد حال
 يخص به ولا يعد ان يخرج بالعهدية المذكورة لان كون المسند اليه مسنداً اليه لاسناد
 مؤيد ليس مقتضى الحال بل مقتضى الحال تأكيد الاسناد وحال المسند اليه من توابعه
 وانما ذكرنا هذا التحقيق هنا متابعاً للشرح والا فالحق ذكره في بحث الاسناد الخبرى
 فاحفظه واتفع به فيما سبق والحق وقد احوال المسند اليه لان الذى الاصل في الكلام
 تقديمه (اما حذفه) قدمه على سائر الاحوال لانه يبنى عن مزية المسند اليه على سائر
 الاركان لانه يدل على انه لشدة الحاجة اليه كأنه اتى به ثم ترك لهذا عبرته بالخذف والمسند
 بالترك وبهذا ظهر ضعف نكتة ذكرها هنا الشارح لتقديمه حيث قال قدم على سائر الاحوال
 لانه عبارة عن عدم الاتيان به وهو مقدم على الاتيان به لتأخر وجود الحادث عن عدمه
 لان الحذف يبنى عن حدوث العدم على انه وجوب التقديم على الاتيان به انما يفيد التقديم

على سائر الاحوال لو تأخر سائر الاحوال عن الذكر (والملاحتراز عن العبث) وهو ذكره على ماشتهر لان اللفظ يعلم دون الذكر فالذكر عبث وذكره او اللفظة على ما نقول لان فائدة القرينة معرفة اللفظ فاذا علم بالذكر لفت وصارت عبثا وانما قال (بناء على الظاهر) لانه الركن الاعظم من الكلام فكيف يكون ذكره عبثا او كيف يكون القرينة عليه مع الذكر عبثا لان الركن الاعظم يستحق اهتماما يوجب تكثير ما يحصر به ولا ينبغي ان هذا التقرير يخص بالمستداليه ولو اريد جعل الاحتراز عن العبث بناء على الظاهر مشتركاً بينه وبين غير المستداليه فينبغي ان يقتصر على مما ذكره المصنف في احوال المستداليه مشتركاً بينه وبين غير المستداليه ايضا فينبغي ان يقتصر على ان ما هو مقصود بالا فادة كيف يكون ذكره مستندرا كما او كيف تكون تقوية الذكر بالقرينة مستدركة فان قصد الافادة ربما يوجب اهتماما واحتياطاً يدفع العبث وبترك حديث كونه ركننا اعظم بل كونه ركننا ولا يذكر كما ذكره ولم يجعل الحذف لوجود القرينة والملاحتراز او غيره لئلا يوهى ان وجود القرينة من المزايا التي تخص البلوغ بملا خطته لان العمى ايضا يحذف لوجود القرينة ووجود القرينة صحيح والمزايا هي المرجحات وقال الشارح ليعرض له اعتمادا على معرفته في النحو وما ذكرنا اوجه (او تخيل العدول ان اقوى الدليلين من العقل واللفظ) كون الحرف موضوعا للجزئيات بوضع واحد ليستعمل في واحد منها بخصوصه يمنع من عطف شيء على مدخوله لانه يستدعي ان يراد به في تلفظ واحد معنيين بالنظر الى كل مدخول معنى وهو بمنزلة ان يقال عسس اليوم والليل وراى اقبل اليوم وادبر الليل ولهذا اكاد احكم بان العطف على مدخول الحرف ليس الاستدراك لابعثار الاستصحاب ومعنى تخيل العدول انه يخيل السامع انه افاد المستداليه باقوى الدليلين وهو العقل لان الدلالة العقلية لا تختلف بخلاف الدلالة الوضعية وذلك التخيل يوجب نشاط السامع وتوجه عقله نحو المسند اليه زيادة توجه وانما قال تخيل العدول لعدول من اللفظ بل العقل يرشد الى اللفظ ويفهم من اللفظ ولان القرينة دلالتها عقلية بمعنى غير وضعية لا بمعنى انه لا يختلف عنه المدلول وقالوا كون دلالة العقل اقوى لتوقف دلالة اللفظ على دلالة العقل من غير عكس ووجه التخيل انه لعدول فانه عند الذكر والحذف يشارك العقل واللفظ في الدلالة وفيه بحث لان كون دلالة العقل اقوى بناء على ان دلالة اللفظ غير مستقلة بوجوب ان لا يكون الاعتماد عند الذكر على دلالة اللفظ فقط بل على دلالتها فكيف يكون تخيل العدول الى اقوى الدليلين بالتخيل العسول من جمع الدليلين الى واحد اقوى منهما وفي المفتاح تقيد التخيل بالاحتراز عن العبث بكونه بناء على الظاهر وتركه المصنف ونعم الترتيب لان التخيل يفيد ان فهم العدول بناء على ظاهر الامر لاعم التأمل في الحقيقة (كقوله قال كيف انت قلت عليل) مثال للداعين وانا اقول لم يقل ان عليل لئلا يبدل ما عبره انسانا عن ذاته بما عبر به عن نفسه لانه لاذاه كونه معبرا بما جرى على لسانه (او اختبار تنبه السامع) يشبه بالقرينة ام لا وعبرة الشارح هل يتنبه بالقرينة ام لا سهو لان ام هذه لازمة للهمزة فان قلت الحذف يقتضى صلاحية المقام وهو بان يكون المخاطب عارفا به لوجود القرينة فلا بد من اعتقاد المتكلم قبل الحذف انه يعرف المستداليه بهذه القرينة حتى يصح الحذف فكيف يكون الحذف الاختبار قلت يعني للحذف ظن المتكلم انه يعرف المخاطب المستداليه بالقرينة فليكن الاختبار لتعصيل اليقين على انه قال اختبار تنبه السامع وبني في قابلية المقام كون المخاطب عارفا به لوجود القرائن اقول واطهار اعتقاده ان السامع يتنبه او اظهار اعتقاده

دلالة في نسخة المؤلف بخطه
ع

ان له تنبها كما ملا او التنبه على تنبهاه او مقدار تنبهاه (او مقدار تنبهاه) ابتنه باقر ينه
 الخفية ام لا وفي عبارة الشارح اهل (او ايهام صوته عن لسانك) تواضعا منك بايهام
 انه من الظهارة بحيث يتلوث بلساني (او عكسه) اي ايهام صون لسانك عنه تحقير له بايهام
 انه في الخبث والارذالة بحيث يتلوث به لسانك ولك ان تبلغ في تحقيره بالحذف بايهام انه من الخبث
 بحيث يتلوث به كل لسان وحينئذ الداعي ايهام صون اللسان عنه كافي المفتاح لا ايهام
 صون لسانك عنه وليس لك ان تقصد بالحذف ايهام صوته عن كل لسان لان في ذلك
 تحقير الكل لسان وليس امر الالسنفة بيدك حتى تفعل به ما تشاء وانما لك تحقير
 لسانك تواضعا منك فلذلك لم يطلق المفتاح فيه اللسان واختيار الخبيل سابقا واياهام
 هناليس لكون احدهما مدر كاخيا ليا والآخر وهما بل الخيل والايهام مستعاران لافادة
 انهما لسا محققين واختلاف الاستعارة للتفنن وقيل لان في الايهام زيادة تبعيد عن
 التحقق فاخير الخبيل سابقا لسابقة تحقق في العدول بخلاف الصون عن التلوث فانه
 لا تحقق له اصلا قول او ايهام صوته عن سمك او ايهام صون سمك عنه (او تأتي) اي تيسر
 (الانكار لدى الحاجة) الظرف يتعلق بالتأني او بالظرف اي لتأني يعني تأتي الانكار انما
 يدعو الى الحذف لدى الحاجة الى الانكار (او بعينه) اما لان المسند لا يصلح الاله اولانه
 بلغ فيه من الكمال بحيث لا يلفت الذهن الى غيره والتعيين قديع والى الحذف احتراز
 عن العيب وقديع والى افادة التعيين والمراد هنا الثاني لكن الاظهر ان يقول اولافادة
 التعيين ويفترق التعيين عن الاحتراز عن العيب بناء على الظاهر في قولك خاتني لما يشاء
 اذ لا عيب في ذكر الله في الظاهر مع تعيينه لان فوائد ذكره لا تخص ولا يختص وجعل
 ارتعائه توطئة لقوله (او ادعاء بعينه) بخلافه السوق ومباعدة الذوق وكذلك جعله
 تفصيلا لمضم ما يوجب الاحتراز عن العيب بناء على الظاهر (او نحو ذلك) افرد الإشارة
 لكونه إشارة الى احد الامور المستفادة من التزديد وقد عرفت من نحو غير بعيد فلا بعيد
 ومن نحو اتباع الاستعمال الوارد على وجوب الحذف سماعا كافي رمية من غير ايام او شئنة
 اعر فها من اخرم او قياسا كافي الحمد لله الحميد بالرفع فانه لا يجوز هو الحميد كذا
 قالوا وفيه بحث لان الحذف هنا الاحتراز عن مخالفة القياس اضعف التأليف فهو
 من متعلقات البلاغة التي مر جمعها غير علم البلاغة ولا تتعلق له بمقتضى الحال الذي
 من وظيفة المعاني ومنه الحذف لضيق المقام بسبب تضخيم وشأمة اوفوات فرصا ومحافظه
 على وزن او سجع او قافية فان قلت يجب السجع والقافية حذف المسند اليه حتى اذ القافية
 حينئذ غيره وكذا اخر لفظ السجع وهو يحصل بجعل ذلك الغير قافية او آخر السجع بدون حذف
 المسند اليه قلت اذ توقف النظم وحسن السجع على حذف المسند اليه او غيره ويكون غير قافية
 او اخر السجع يحذف المسند اليه للمحافظة على القافية او السجع قال الشارح المحقق وقديكون
 من حذف المسند اليه حذف الفاعل وحينئذ يجب اسناد الفعل الى المفعول ولا يفتقر
 هذا الى القرينة الدالة على تعيين المحذوف بل الى مجرد الغرض الداعي الى الحذف مثل قل
 الخارجى لعدم الاعتناء بشان قاتله وانما المقصود ان يقتل ليؤمن من شره وفيه بحث لانه لا يجب
 اسناد الفعل بل اسناد الفعل او اسم المفعول واو اريد بالفعل ما يعبر شبهه بشكل بفعل المصدر
 فانه يحذف ولا يجب اسناد المصدر الى المفعول لانه يحذف الفاعل في اضرب بن واضرب بن
 واضربوا القوم واضرب بن القوم واضربوا القوم مما لا يخص ولا يجب الاسناد الى المفعول
 ولان المحذوف هناليس مجرد المسند اليه بل المسند والمسند اليه ويجب الداعي بحذف الجملة

اول من قال رمية من غير رام
 الحكم بن عبيد بن عوف النظرى
 وكان من ارمى الناس وقد نذر
 ليذبحن مهارة على الغيب فلم يمهكنه
 ذلك انما حتى هم يقتل نفسه ثم
 رمى الله مضطربا فاصاب فعند ذلك
 قال الحكم اضرب في قلته احسان
 من شئ
 الشئنة الخلق والطبيعة والشبه
 وقبل التطفئة يضرب في قرب
 الشبه اول من قاله جدخا من
 عبد الله بن سعد الحنظلي من
 احزم الطسائي حين نشأ حاتم
 ويقل اخلاق جداه حزم في الجود
 كذا ذكره الحريري في المقامة
 الرابع والاربعين

لبحذف المسند إليه بل لتبديل جملة بمجسمة والداعي ان لا غرض متعلقا بإفادة صدور
الفعل بل الغرض افادة وقوع الفعل على المفعول ولأنه ربما يحذف الفاعل ولا يجب
الاستناد الى المفعول وتجب القرينة والغرض الداعي نحو يهدى للتي هي اقوم اى الله
التي هي اقوم حذف اشعارا بأنه بلغ من الشجاعة مبلغا لا يمكن ذكره ونحو جاء القرية
بمعنى اهل القرية (واما ذكره فلكونه) اى الذكر لا ذكر المسند اليه كما توهمه عبارة
المفتاح حيث قال اولان الاصل في المسند اليه كونه مذكورا اذاصاله الذكر لا يخص شيئا
(الاصل) الذى لا يعدل عنه الا بسبب ولا مقتضى للحذف كذا في الايضاح فان قلت
لا يتوقف اقتضاء كون الذكر الاصل للذكر على انتفاء مقتضى الحذف بل يكفي انتفاء
القرينة قلت كانه لم يرد بالمقتضى ما يزيد على الصحيح بل ما يندرج فيه الصحيح اذ وجود
الصحيح يتم مقتضى وبثب الاقتضاء وجعله اول نكتة والمفتاح اخر ذكره عن الكل وكان
المفتاح جملة نكتة متبذلة ولهذا قال السيد السند الذكر لكونه اصلا لا يوجب نكتة زائدة
على كونه اصلا والحذف لمخالفته الاصل يوجب نكتة باعثة عليه معتد بها للحذف اعرف
واقوى في اقتضاء المعاني الزائدة على اصل المعنى التي هي المقاصد في علم المعاني فلذا يقدم الذكر
والمصنف خاتمه وجعله نكتة غريبة لا تنالها الايدي نظر الخواص لانه يحتاج الى معرفة انه
ليس في المقام شئ من مقتضيات الحذف وهذه شان الانظار الجلية لكن ينبغي ان يذكر معه
ولا مقتضى للعدل عنه ولا يفوته القيد الذي به صار جليلا كما كانت المفاتيح (او الاحتياط اضعف
التعويل) على القرينة (او التنبه على غباوة السامع) او لغباوة السامع او توهمه بالغباوة (او زيادة
الايضاح والتقرير) اما المسند اليه والغرض تعلق بتكرار المسند اليه كما في قوله تعالى اولئك على هدى
من ربهم واولئك هم المفلحون حيث كرر اسم الاشارة ولم يكتب في الحكم الثاني بما ذكر من اسم
الاشارة للتنبه على ان هؤلاء الموصوفين بشرف الائمة ممنazon بكل من يستقر الهدى
وكل الفلاح وكل منهما يكفي في تمييزهم فلا يوضح هذا الغرض ذكر المسند اليه ولا يحذف
بنصب القرينة على تقديره اذ مع الحذف لا يوضح التكرار كمال الاتضاح ولا ينقص
عن الغرض المذكور كمال الافصاح وبهذا ظهر فساد رأى من قال ليس الاية من قبيل
اختيار الذكر على الحذف اذ لو ترك اولئك الثاني لم يكن مقدرا بل كان ماعده معطوفا
على مسند اولئك الاولى (او اظهر تعظيمه) لان اللفظ ما يدل على كمال او لتعظيمه (او اهانتة)
اذا كان اللفظ ما يدل على نقصان (او التبرك بذكره او استلذاذه) اى وجدانه لذيله واظهار
هذه الامور (او بسط الكلام حيث الاصغاء مطلوب) قبل الاولى حيث السماع مطلوب
للتكلم ليصح التخييل بقوله (نحوه عصى) والافهوت على منزلة عن الاصغاء والاذن واقول
اشار الى ان القرآن نازل على لسان العباد عموما فيه معاملتهم في محاوراتهم وينبغي ان يقول
حيث زيادة الاصغاء مطلوب لان الاصغاء يحصل مع حذف المسند اليه بذكر المسند وما يتعلق به
ولا يقتصر البسط على ما ذكره بل ربما كان له دواع اخر كالانهاج والاقتضار وحيث
للمكان اى في مكان الاصغاء مطلوب فيه ولا يريند على جملة مستعار الزمان حتى يصح تجويزه
وما ينبغي ان ينبه عليه ولا تغفل ان قوله او نحو ذلك في بحث الحذف في تركه في هذا البحث ليس
لان نكات الذكر استوفيت بالتفصيل بخلاف نكات الحذف فاحتج الى اشارة اجالية الى ما بقى
هناك بخلاف في هذا البحث بل الاجال فيما سبق اشارة الى ان الاحوال المقترضة للخصوصيات
ليست متعينة صرفة بل مدارها على العقل السليم والطبع المستقيم وتركه ههنا لا اكتفاء
بالاشارة السابقة وهكذا عادته كما شاهده انه قد باى بالاشارة الاجالية وقد تركه

اورد ان الظاهر ولا مقتضا
للحذف لان اسم لاشبه مضاف
واجيب بأنه على لغة من يبنى شبه
المضاف ومنه لا مانع لما اعطيت
ونحن نقول لعله من قبيل لا ابالة
ولا غلامى له

متابعة لدأب المفتاح ولا يخفى ان كون الذكر لاشمال هذه التكات لا يخص بما اذا قامت قرينة صحيحة للحذف حتى اذا لم تكن قرينة كان الذكر لانتفاء القرينة لا الشيء من هذه التكات اذ لا تراحم بين اسباب الذكر فقول الشارح المحقق هذا كله مع قيام القرينة بظاهره لا يتم والصواب ان هذا كله يكون مع قيام القرينة ومما ذكره المفتاح انه قد يكون الذكر لكون الخبر عام النسبة الى كل احد واريد تخصيصه وتركه المصنف لا زعم انه فاسد لانه ان قامت قرينة على الخصوص فكونه عاما وارادة التخصيص لا يوجب الذكر وان لم تقم قرينة فالذكر واجب لعدم قرينة الحذف لا لاقتضاء عموم النسبة وارادة التخصيص ودفعه الشارح المحقق بان ينفع كلامه انه قد يكون الذكر لانتفاء القرينة الا انه جعل عموم النسبة وارادة التخصيص تفصيلا لذلك الانتفاء لانه بانتفاء كون الخبر خاصا بتقريبه القرينة الخصوص وبانتفاء ارادة العموم ينتفي قرينة العموم واعترض عليه السيد السند بان عموم النسبة مع ارادة الخصوص يجتمع مع قرينة الخصوص كان يكون جوابا لسؤال او غير ذلك نعم يوجب عدم كون الخبر قرينة على المسند اليه وانتفاء كون الخبر قرينة لا يستلزم انتفاء القرينة مطلقا والجواب ان مراد الشارح بعموم النسبة عموم في هذا المقام وشموله لمتعدده وهو يستلزم انتفاء دلالة الخبر على الخصوص وانتفاء دلالة غيره ايضا والالم يكن الخبر في هذا المقام عام النسبة الى متعدد ونحن نرده على الشارح بان مراد المصنف ان الذكر لعدم القرينة لتحصيل فصاحة الكلام والاحتراز عن التعقيد اللفظي لان الحذف بلا قرينة خلل في النظم يوجب كون اللفظ غير ظاهر الدلالة ولانه يخالف القانون النحوي لان حذف المسنداء عندهم لا يكون الانقسام قرينة فلا تعلق له بهذا العلم بل يكون مرجعه علم النحو والجواب عن اعتراض المصنف انه كما يكون الحذف لمجرد التعميم لانه اذا حذف المسند والخبر عام لا قرينة على الخصوص يحمل الكلام على عموم الحكم دفعا للترجيح بلا مرجع يكون الذكر عند قصد التخصيص والخبر عام ان نسبة لا لا يبادر الذهن الى ان الحذف لمجرد التعميم لا يوجب الحذف لذلك فمع وجود القرينة على الخصوص بذكر المسند اليه الخاص للاتباع في بادي الرأي العموم وينفعل عن القرينة ورعايته (واما تعريفه) اي جعل المسند اليه مع فذوهما موضع يستعمل في شيء بعينه اما موضع لشيء بعينه والاول هو المشتهر بين الجمهور والثاني هو الذي حققه بعض المتأخرين وهو الاعتبار المنصور وان اردت كمال تحقيقه فعليك بشرح الرسالة الوضعية لثنايا بذنا فيه جهدا المقدور وبالجمله لترجيح التعريف على التكبير نكتته هي ملائكة التعريف ولا بد منها في اختيار كل قسم من اقسام التعريف اذا اختير كل قسم منها في افادة المسند اليه مثلا ان مقام الافادة لطالب التعريف يقتضيه وقد ينفيه المفتاح وكأنه تركه المصنف ظنا منه ان العام لا يتحقق الا في ضمن الخاص فنكتة الخاص يكفي لايراد العام وليس كذلك لما عرفت ان اختيار الخاص لنكتة تدعو طالب التعريف اليه وهذا اتم مما قيل ارتفاع شأن الكلام بان لا يفعل من نكتة العام بعمومه ومن نكتة الخاص بخصوصه وقد تنبه المصنف لذلك فاوردها في الايضاح وهي قصد افادة المخاطب فائدة كاملة معتد بها وفائدة الخبر اما الحكم بكون المسند للمسند اليه اما الحكم بعلم التكلم بها او كما زاد على اصل الحكم بشيء على شيء خصوص زاد الفسادة لكن ما لم يوجب البعد عن حد الوقوع الى ان لا يقبل الخبر من التكلم وخصوص الحكم اما بخصوص المسند اليه اما بالتعريف او بالتعقيد او بتكثير المحكوم عليه بالتعميم لا على سبيل التردد واما بغير ذلك ولكل مقام كان لكل قسم من التعريف مقاما ولذا فصل وبما ذكرنا فتحنا ما ذكرنا في هذا المقام والدفع

قال في الايضاح واما تعريفه
فلكون الفسادة اتم لان احتمال
تحقق الحكم من كان ابعد كانت
الفائدة في الاعلام اقوى ومن كان
اقرب كانت اضعف وكلما ازداد
المسند والمسند اليه تخصيصا ازداد
الحكم بعمدها وكلما ازداد عموما
ازداد قربا والتخصيص كاله
بالتعريف هذا ويريد لا يحد
الشك

ما ردد على قولهم كلما كان الحكم ابعد كانت الفائدة في الاعلام به اقوى لانه لا يتم لان الحكم ربما يخرج بالبعد عن خبر القبول واندفع ما ينتج على كون الفائدة في المعرفة اتم انه يمكن تخصيص النكرة بالوصف حتى لا يشترك فيه غيره ولا يكون للمعرفة عليه منية وذلك لانه خصوص حصل بما زاد على التكميل من الوصف وناب ثاب التعريف وله مقام ربما لا يوجد حيث وجد مقام التعريف واما ما ذكره الشارح من ان التعريف اتم من هذا التخصيص لانه وضعي بخلاف تخصيص النكرة فقيحة عليه ان الفائدة التي تدور على الخصوص بعد فهم الخصوص لاحالة من النكرة المخصوصة لا يمكن ان يكون في المعرفة اقوى لكون الخصوص فيه وضعيا على انه ان اراد الوضع الافرادى فلا يوجد في المعرفة بالام والمضاف وان اراد ما بهم الوضع التركيبي فيوجد في النكرة الموصوفة واندفع ايضا ما ردد على قولهم كلما ازداد الاستدلال به خصوصاً ازداد الحكم بعدا وصار قائم الحكم اتم وكلما ازداد عموما ازداد الحكم قربا وصارت انقص من ان جاء في كل عالم ابعد من جاء في زيدان قد عرف ان المراد العموم على سبيل الترتيد والعموم الذي يرى الحكم العموم على سبيل الاجتماع وقوله (فبالاضمار) يشعر بانه بصدد تفصيل اقسام التعريف والمقام يقتضي كونه بصدد تفصيل اعراض كل قسم فالاولى واما تعريفه بالاضمار فلان المقام اى الموضع واعلم انه فانهم يمان الغرض من التعريف بالتداء وهو وان كان يعزل عن تعريف المسند اليه والمسند لكن بحث التعريف لا يخص شيئا منهما الا بصورة والباحث يتكلم عليك في معرفة الغرض منه في غيرهما من اجزاء الكلام فنقول اما تعريف بالتداء في قولك يا رجل فلاشارة الى حصص معينة من الجنس فهو بمنزلة اللام في العهد الخارجي وور بما يقصده تعيين الجنس باعتباره في ضمن كل فرد نحو قوله تعالى يا ايها الانسان ما غرك قوله تعالى يا ايها الانسان انك كادح فهو بمنزلة اللام الاستغرافي وهم لم يجعلوا بارجلاني شئ من التعريف وقالوا لم يقصد فيه الالتداء كما في زيد وحرف التداء لا يلزمه قصد التعريف وذلك ان جعله لفصد تعريف الجنس الاتهامية في ضمن فردا فيكون بمنزلة اللام في العهد الذهني الا ان التزام وصفه بالنكرة يؤيد اعتبارهم وقدم التعريف في احوال المسند اليه لانه الاصل فيه كانه قدم التكميل في احوال المسند لانه الاصل فيه وقدم المضمر لكونه اعرف المعارف ونى عليه ترتيب الذكر في الضمائر الثلاثة الا انه لم يراع ذلك في تقديم الموصول على اسم الاشارة والاولى انه قدم المضمر لان مباحث تعريف الاسم الظاهر كثيرة فاراد الاشتغال بها بعد فراغ البال عما في الضمير (لان المقام للتكلم بالخطاب والغيبة) يعني ولا مقتضى للعهد لانه والافق للخلع لاء امير المؤمنين بأمره كذلك في مقام التكلم بالخطاب وهو توجيه الكلام الى حاضر والغيبة كون الشئ غير مخاطب ولا متكلم اى اذا كان الموضع موضع كون المسند اليه متكلما او مخاطبا او غائبا وفيه ان كون الشئ غائبا لا يستدعي الاضمار لان الاسماء الظاهرة كلها غيب ولهذا عرف الضمير الغائب بموضع ما غائب تقدم ذكره لفظا ومعنى او حكما ولم يعرف بمجرد ما وضع بفسان والبيان الوافي ما في المفتاح يدل قوله او الغيبة او كان المسند اليه في ذهن السامع لكونه مذكورا او في حكم المذكور لقارئ الاحوال ويراد الاشارة اليه فلما اختصر كلامه اخل وبعد اعتبار قيد التقدم واردة الاشارة اليه بجهته لا يتعين الاضمار لجواز المعرفة بلام تعريف العهد الا ان رجح الضمير بكونه موضوعا له بالوضع الافرادى والمعرف بلام العهد وخيل في ذلك فقام الضمير الغائب ان يتقدم الذكر ويراد الاشارة اليه من حيث انه حاضر في ذهن السامع لذلك الذكر حتى لو تقدم ولم يقصد الاشارة اليه من هذه الحقيقة لم يضر نحو وهو الذي في السماء آله

اى قد عرفت من قوائمه تكثير المحكوم عليه بالتعريف لا على الترتيدان المراد بالعموم في قولهم كلما ازداد عموما العموم على سبيل الترتيد

٤٨

وفي الارض الله وقولك ان جاني زيد جاءني رجل فاضل وكون التعريف بالاضمار لان المقام لاحد الامور لا يتناقض ان ضمير الخطاب قد لا يكون معرفة كما اذا كان لغیر معین وان الضمير الراجع الى نكرة محضة لا يكون معرفة على تحققي الشيخ الرضى على ان مقام الخطاب لا يكون فيه ضمير مخاطب غير معین لان الخطاب توجيه الكلام نحو الحاضر فلا يحتاج الى تعريف مذهب الشيخ الرضى وجعل اصل الخطاب منصوبا معطوفا على اسم ان اى التعريف بالاضمار لان المقام للخطاب (واصل الخطاب ان يكون لمعين) واحدا كان او كثيرا عدل عن عبارة المفتاح ان يكون مع معین لان استعمال الخطاب مع اللام اشد اذ يقال خاطبته ولا يقال خاطبت معه (وقد يترك الى غيره) اى قد يترك الخطاب لمعين فصد الى غيره معین (لعمري) الخطاب (كل مخاطب) اى كل من يصلح له على سبيل البدل ونحن نقول قصد الخطاب الى الهيئة في ضمن كل فرد كافي بالانسان فهو خطاب للجميع فكما لا عدول لوقيل ولو ترون اذ الجرمون لا عدول في ولو ترى وهما بمثابة واحدة فافهم ولا تخفى ان خطاب الغير المعین من اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر للعدول الى غير معین بل هو عند التحقيق من قبل وضع المضمرة موضع المظهر فان قوله ولو ترى الظاهر فيه لو يرى كل احد مقتضى الظاهر ان لا يذكر هنا بل ذكره هنا لئلا يخل بقوله فيما بعد هذا كانه مقتضى الظاهر ولا يخفى ان اصل الخطاب ان يكون لمشاهد وقد يترك الى غيره لعله كالمشاهد اغرض من الاغراض نحو اياك نهيد (نحو ولو ترى اذ الجرمون ناكسوا رؤسهم) فانه لم يقصد بالخطاب معین لعم صورة الخطاب كل مخاطب قصد الى ظهور فطاعة حال الجرمين في ذلك الوقت واليد اشار بقوله (اى تساهت حالهم في الظهور) واكتشف فطاعتها لاهل المحشر الى حيث يراها كل راء (فلا يختص به) اى بالخطاب وفي بعض النسخ بها الى بالمخاطبة او فلا يختص بالابصار او بالروية (مخاطب) دون مخاطب فان قلت التسمية على عموم الروية يتنافى ارازاها في صورة المتنتع بدخول او الامتناع عليه قلت ادخال الوالا مشاعية عليه للاشارة بانها مع عمومها تتأكد تمنع فطاعة حالهم وعدم فطاعة احد بمشاهدتها وفي الايضاح وقد يترك الى غير معین نحو فلان ليمن ان اكرمه اهاتك وان احسنت اليه اسامت اليك فلا تريد مخاطبا بعينه بل تريد ان اكرم او احسن اليه فيخرجه في صورة الخطاب ليفيد العموم وهو في القرآن كثير نحو ولو ترى الاية اخرج في صورة الخطاب لما اريد العموم يريد تخرجه في صورة الخطاب من غير ان يكون حقيقة ليشيد عموم كل مخاطب فافادة العموم لا تنفاه حقيقة الخطاب وتعلق العموم بكل مخاطب بصورة الخطاب وهكذا قوله اخرج في صورة الخطاب لما اريد العموم وقد صعب على الشارح المحقق سلوك الجادة فعدل الى طريق غير مسلول وتوهم الترجمة الواضحة مشكلا هو المشكوك وقال قوله ليفيد العموم متعلق بقوله فلا تريد مخاطبا بعينه لا بقوله فيخرجه في صورة الخطاب لفساد المعنى وكذا قوله لما اريد العموم متعلق بما يدل عليه الكلام اى يحمل على هذا اعني قوله عدم ارادة معین لارادة العموم (وبالعلمية) عطف على قوله بالاضمار اى جعل المسند اليه معرفة بكونه علما والاول يجعله علما وجهه معرفته وجعله مضرا الى غير ذلك عبارة عن ابراده كذلك اذا لصنع اللبغ الا لا يراد والعلم ما وضع لشيء بشخصه ان لم يكن علم الجانس علما عند اصحاب فن البلاغة لا تدعت اليه ضرورات نحو يدعهم في سعة عنه ولا يكون غير العلم موضوعا لشيء بشخصه بناء على ان ما سوى العلم معارف استعمالية حيث وضعت لعموم ما كناية وشرط في حين الوضع ان لا يستعمل الا في معین والا فلا قدرة على وضعها لامور معينة لا يمكن ضبطها وملاحظتها حين الوضع وحينئذ يلزم ان يكون المعارف سوى

لا اريد نسخته

يجب ان يعلم ان يعنى المفهوم الكلى الذى وضع له ما سوى العلم مع اليقين الجانسي حتى يكون موضوعا لشيء معين ويكون معارف وضعيصة

٨٩

العلم مجازات لاحقاق لها ولو كان كذلك لما اختلف اهل اللغة في وجود مجازات لاحقاق لها ولم يتك القائل به بامثلة نادرة له ويرد على قولهم لافدرة على وضعها لأمور لا يمكن ضبطها وملاحظتها حين الوضع لكثرة ما لا يخطر ببالهم من طائفة مخصوصة في القلب انه كيف صح منكم اشتراط ان لا يستعمل الا في واحد معين من طائفة من المعينات فيما ضبطتم المستعمل فيه يمكن ان يضبط الموضوع له ويوضع له فلذلك قيل ماسوى العلم وضع لاشياء معينة ملحوظة بذلك المفهوم الكلي الملحوظة هي به لاشتراط ان لا يستعمل الا في واحد منها بعينه فالوضع كلى والموضوع له جزئى على خلاف الوضع للمفهوم الكلى فان الموضوع له فيه كلى كالوضع وعلى خلاف وضع العلم فان الموضوع له شخص ملحوظ حين الوضع بشخصه فالوضع جزئى كالوضع له فهذه اوضاع ثلاثة لا رابع لها فينبذ لا يتم تعديد العلم بما وضع لشيء بشخصه لصدقه على ضمير التكلم مثلا بل ينبغي ان يقال ما وضع لشيء بشخصه دون غيره في ذلك الوضع وهمنا الاشكالان قويا ان احدهما ان القول بان ماسوى العلم موضوع لمفهوم كلى للاستعمال في جزئى بعينه من جزئياته او موضوع لجزئيات معينة ملحوظة بمفهوم كلى منقوض بالعرف بلام الجنس فانه موضوع للمفهوم الكلى المتعين الملحوظ بنفسه اذ لا ضرورة تدعو الى الوضع له بوسيلة مفهوم اعم وثانيهما ان العلم ليس موضوعا لشيء بعينه ملحوظا بعينه لان الموضوع للشخص من وقت خدوده الى فناءه لفظ واحد والشخص الذى لوحظ حين الوضع يتبدل كثيرا فلا محالة يكون اللفظ موضوعا للشخص بكل شخص ملحوظ بامر كلى فالعلم كالمصنوع يمكن الجواب عن الاول بان لام التعريف حرف وضع لمفهوم كلى للاستعمال في الجزئيات وتلك الجزئيات على اختلاف الرأى بين وتلك الجزئيات ملحوظة بالمفهوم الكلى وهو تعين مدخوله تارة وتعين حصة منه تارة ان كان مشتركا فظا بين تعين الجنس وتعين الحصة وتعين مدخوله او حصة منه ان كان مشتركا معنويا بينهما وبالجمللة مدخوله موضوع بالوضع التركيبى او كالموضوع بالوضع الافرادى لعدم استقلال اللام فكانه موضوع مع اللام جملة على ما صرح به بعض محققى الفاعلة لكل معين هو مفهوم مدخوله او حصة منه فوضع المعرفة بلام الجنس المعين كلى والموضوع له جزئى كاستعمال المعارف غير العلم وعن الثانى بان وجود المهيئة لا ينفك عن تشخص باقى بقاء الوجود يعرف بعوارض بعده وتلك العوارض يتبدل وياخذ العقل تلك العوارض المتبدلة امارات يعرف بها ذلك التشخص فاللفظ موضوع له مشخص بذلك التشخص لا بالتشخص بالعوارض ولو كان التشخص بالعوارض لسكان الجزئيات اشخاص متحدة في الوجود وما اشتهر من ان التشخص بالعوارض مستحقة مؤلة بانه بامر يعرف بعوارض واما ان ذلك التشخص هل هو متحقق مبرهن او مجرد توهم فلا حاجة بناء اليه في وضع اللفظ للشخص لان اياها كان يكفي فيه بقى ان العلم لو كان موضوعا لشخص بعينه لما صح وضعه لمسلم يعلم بشخصه والوضع للمعلم بشخصه كثير اذا لابه يسمون انبياء هم المتولدة في غيبتهم باعلام وتأويله بان تسمية صورة وامر بالتسمية حقيقة او وعد بها بعد وان الوضع في اسم الله يشكك حينئذ لعدم ملاحظته بعينه وشخصه حين الوضع ولعدم العلم بالوضع له بشخصه للمخاطبين به واما يفهم منه معين مشخص في الخارج بعنوان منحصر فيه الا ان يراد بالشيء بشخصه كونه متعينا بحيث لا يحتمل التعدد بحسب الخاراج ولا يطلب له منع العقل عن تجويز الشراكة فيه ولقد اطنبنا في تحقيق التعريف لانه

هذا ما ذكره السيد السند ويمكن ان يقال الحقيقة ما يستعمل فيما وضع يستعمل فيه عند هؤلاء لا فيما وضع له والمجاز مقابله

ما لا بد منه في توضيح هذا البحث والبحث التعريف كانه شرب منه فلعلك تجنب الشكوى
عن اسباب الاطباب بعد التمتع بالعذب القام مع العطش الخبيث الى اقتناء السراب
(لاحضاره بعينه في ذهن السامع ابتداء باسم مختص به) وهذه بكتة جليلة عامة مختصة
بالعلم جربة بالتقديم على سائر التكات حيث لا يوجد في نكرة لانه احضار لها مداولة
بعينه ولا باسم مختص به والاحضار بعينه في ضمير الغائب العائد الى العلم او المعرفة بلام العهد اذ
المعرفة بلام العهد المذكور تحقيقا ليس ابتداء ولا باسم مختص به والاحضار بعينه ابتداء بضمير
التكلم والمخاطب واسم الاشارة والمعرفة بلام الجنس وغيره ليس باسم مختص به واخرج ايضا
بقوله ابتداء الاحضار بالعلم ثانيا فان بعضا منه من خلاف مقتضى الظاهر كافي الله الضمير
بعد قوله قل هو الله احد وان كان البعض مقتضى الظاهر كما في قولك جاء زيد زيدوا الاحضار
باسم مختص به وان خص العلم زيد لكن ليس له هذه الجلالة اذ ليس فيه الترجيح على النكرة
وضمير الغائب والمعرفة بلام العهد متعدد ولو ترك قيدها من القيود اصارت النكتة شيئا
آخر فلا بد لينا نهما من القيود كلها وليس القيود لز يد تحقيق وتفصيل للنكتة كما ذهب اليه
الشارح والسيد قدس سرهما حيث قال لا بأس باغناء القيد المتأخر عن جميع ما يقدم لانه
يحصل به الاحتراز عن جميع ما احتز عنه بالقيود الاخر لان القيود لتحقيق مقام العلمية كافي
التعريفات وبهذا عرفت ان التعريف بالعلمية تكات اخر ترشدك اليها هذه النكتة فحصل عددها
بعد ما حصلت لك عددها فان قلت الاحضار بعينه حاصل بالرجح مع انه ليس علما قلت
المراد الاختصاص بالوضعي واختصاصه استعمالي ومن التكت الخلية وان لم تستعملها من اد
ان الاصل في احضار خصوص الذات العلم لانه وضع لذلك بخلاف غيره فانه وضع لغرض
اعمر بما يتفرع عليه احضار خصوص الذات (نحو قل هو الله احد) تمثيل في وجه وتظير
في وجه تعرفه ان بلغك التفسير والآله معرفة باللام من الاعلام الغالبة وبعد حذف الهمزة
من الاعلام المختصة بالله علم بالغلبة نظرا الى اصله ومن الاعلام المختصة نظرا الى نفسه
قال السيد السند يجوز ان يكون حذف الهمزة على غير قياس فيكون التزام الادغام قياسا
وان يكون عكس ذلك بيان ذلك انه لو حذف الهمزة على غير قياس تكون محذوفه مع
الحركة فيلزم اجتماع مثلين ساكن ومتحرك ويجب الادغام وان حذفت بنقل الحركة
الى ما قبلها يكون حذف الهمزة قياسا ويكون وجوب الادغام غير قياس لان المنلذين
المتحركين لا يجب فيها الادغام اذا كانا من كلمتين نحو ماسلككم ومناسلككم ونحن نقول
لما جعل اللام عوضا عن الهمزة وصار بمنزلة صارا اجتماع المتجانسين في كلمة واحدة
فوجوب الادغام قياسا او فليكن وجوب الادغام بعد العلمية لان الاجتماع في كلمة واحدة
ومثمن من انكر علمته وقال انه اسم للمفهوم الكلي المتعصر فيه يقال من الواجب لذاته
او المسحق للعبودية لذاته وكان مشاؤه انه يشكل عليه امكان وضعه له تعالى بشخصه
وترتيب فائدة هذا الوضع وقد تقدم ما يتعلق به وقال الشارح المحقق هذا سهو منساه
الفظة عن كلمة التوحيد فانه بعيد التوحيد بمفهومه اتصافا من غير اعتبار قيد في مفهوم
لفظ منه واشتناء المفهوم الكلي من الاله لا يفيد التوحيد لانه لا زيد على الاله بشئ
فلو كني في التوحيد لكن اثبات الاله على انه لو اراد بالاله المعبود مطلقا لزم الكذب اذ عبد
غير الله ولو اراد المعبود بحسب لزم اخراج جميع افراد المستثنى منه بالاستثناء وانه
باطل فيجب ان يكون الاله بمعنى المعبود بحق والله علما للفرد الموجود منه وفيه بحث لان الله
اذا كان علما للفرد الموجود منه لكن لا يكون حاصل في عقولنا الا بمفهوم الواجب

مرتبة نسخة

كالضمير الراجع الى ما هو معلوم
والمعرفة بلام العهد لتعيينه فان
الاحضار فيهما ابتداء لان الحضور
سابقا من غير احضار

معرفا نسخة

لذاته والمتصف به محتمل لتعدد كلاله بحق فلا يحصل باستثائه أثبات ماهو المطلوب بالاستثناء، على وجه يوجب التوحيد وايضا لما انحصر الاله بحق فيه يكون استثناء اخراج جميع مانحت المستثنى منه فبسط التوحيد على نفي وجود ما يتوهم معبودا بالحق والاثبات ماهو المستحق للعبودية في الواقع والواجب لذاته وهو يكفي لا تحصره في ذات واحدة فالعنى لآله مما يجوز العقل كونه معبودا بالحق الا الواجب لذاته في الواقع ولا تساوت في ذلك كون الله بمعنى الواجب لذاته او بمعنى شخص معين ملحوظ بمفهوم الواجب لذاته نعم كونه بمعنى الشخص النسب بمقام التوحيد كما لا يخفى على الفطن والبلید (او تعظيم او اهانته) والعريق الواضح في ذلك الانقلاب لان الغرض من وضعها الاشعار بالمدح والذم وقد تضمنتها الاسماء وان لم يقصد بالوضع التعمير الذات لكونها منقولات من معان شريفة او خسيسة كعمد وعلى وكتب او الاشهار الذات في ضمنها بصفة محدودة او مضمومة كحاتم ومادرو بعد الانقلاب في ذلك الكنى كابي الفضل وابي الجهل وانما قال تعظيم او اهانته دون تعظيم او اهانته نعيما للداعى فانه قد يقصد تعظيم غير المسند اليه او اهانته نحو ابي الفضل صديقك وابي الجهل رفيقك ومن نكثت العلمية الحث على الترحم نحو ابي الفقير بسألك (او كناية) اى تعريف المسند اليه العلمية لفصد كتابة بالعلم تقوت لولا العلم نحو ابي الهب فعل كذا عبر عن المسند اليه بآبي لهب ليتقل منه الى كونه جهنميا باعتبار معناه الاصلى فان المعنى الاصلى الذى يقصد بالبلغ الاشارة اليه بهذا العلم من تولد منه النار وتولد النار منه باعتبار كونه وقودا للنار والنار التي وقودها الناس نار جهنم قال تعالى فاقفوا لئلا تناروا وقودها الناس والحجارة وهذا وجه بدع وقال غيرنا معنى ابي لهب ملابس النار ملازمة بكونه وهو لازم للجهنم لان الله الحق ابي لهب نار جهنم فان قلت لم يكف في المعنى الكناى بكونه وقودا للنار في جهنم او ملازمة فيه واعتبرا لانتقال منه الى كونه جهنميا قلت لان كونه جهنميا يفد عذابه بالنار وغيرهما في جهنم فان قلت المعنى الحقيقى لا يكون مقصودا في الكتابة وهنا قصد الذات المعين قلت المعنى الاصلى في نظر البالغ كونه مولدا للنار او ملازما لها وهو لم يقصد ههنا بل توسل به الى قصد الجهنمى فان قلت المعنى الاصلى ليس معنى حقيقيا لآبي لهب لانه حيوان يتولد من نطفته اللهب قلت الاكثر في الكناية ارادة لازم الموضوع له وقد يكون المعنى الاصلى فيه معنى مجازيا كذا لا يستعمل فيه حقيقة صاحب الكشف وستطلع عليه وقد يقصد بآبي لهب لازم الذات وهو الجهنمى لاشتغال الذات في ضمن هذا اللفظ به فآبو لهب فعل كذا معناه حيث ذ جهنمى فعل كذا و آبو لهب كناية عن الصفة كما تقول جأتني جبان الكلب وزيد جاني مضيفا فحيث ذ آبو لهب مكرر ارادة الوصف المشهور به مسماه في ضمنه وهو معزل عن تمام التعريف العلمية فلا ينبغي ان يحمل الكناية هنا عليه ولان يجعل من المحتملات كاذب اليه السيد السند ولا يصح انكار فهم الجهنمى منه بهذا الاشتغال لسندانه لو قيل هذا الرجل فعل كذا اشار به اليه لم يفهم كونه جهنميا كما زعمه الشارح الحق لان اشتغال الذات بالوصف في ضمن لفظ لا يستدعى فهمه من اى لفظ عبر به عن الذات ولا يصح ان يكون جأتني حاتم الاستمارة بشخص آخر باعتبار انه غير المتواجد لاشتغاله به من نكثت التعريف بالعلم لانه حيث ذ ليس علما ولا معرفة لكن من النكثات قصده الاشارة الى صفته بل شعر بها العلم اما لاشتغال الذات بها في ضمنه نحو جأتني حاتم واما الاشعار معناه الاصلى بذلك نحو ابي الجهل و ابي الحساس الاصلى (او ايهام استلذاده) اى وجدانه لذى نحو قوله تالله يا ظبيات القاع قلن لئلا يلى منكن

بنصفتهما نسخة

حسبة نسخة

قال الله تعالى يا ايها الذين آمنوا
فوالنفسكم واهليكم نار او قودها
الناس والحجارة نسخة

ام لى من البشر اضاف الى نفسه حين كونها من الطيبات في التوحش والاجتناب
من الناس ولم يرض تلك الاضافة حين كونها من البشر لكمال غيرته (او التبركه) ونحو ذلك
الذكر من كل واحد من تلك الامور من التفاؤل والتطير والتجمل على السامع وغير ذلك
مما ذكرنا نحو امته (والموصولة) ينبغي ان يجمع اثر يف بالموصولة مع التعريف بالام
لكونهما في مرتبة و يذكر التعريف باسم الاشارة بعد العمل لكونه بعده في المرتبة واما ترك
بيان الصحيح للموصولة لانه معلوم من الفحو ولذا تركه في سائر المعارف والمفتاح ذكره
في بعض تذكر المساعي ان يغفل عنه المتعلم لبعده عن موضع بيانه وبتركه في بعض
اشارة الى ان بيانه ليس من موجبات كتب الفن و اشار الى ما هو وظيفة الفن من بيان
الموجب والمرجح والمرجح كما يكون بالنسبة الى بعض ويكتفى به البالغ بكون الموجب ايضا كذلك
فعدم العلم بمسوى الصلة من الامور المختصة موجب للموصول بالنسبة الى العلم وان امكن
ايراده حيث بالمعرف الموصوف بالموصول مرجح له بالنسبة اليه لان ذكر الموصوف اغفلا
ينبغي ان يكذب الاشارة الى تفصيل الباعث الموجب والمرجح بانه لا موجب فيما ذكره
(لعدم علم المخاطب بالاحوال المختصة به سوى الصلة كقولك الذي كان معنا امس رجل
عالم) وهذه النكتة لا تخص الموصول بل تجري في العلم واسم الاشارة والمضاف والمقتض
ذكره فيها ايضا ولا بهذا القدر بل تكون لعدم علم المتكلم او عدم علم واحد منهما بمسوى
الصلة من الامور المختصة الا انها نكتة قليلة الجدوى لا بلغت اليها البالغ لكونها
اضطرارية غير مقضية البهادقة نظرا فلذا لم يهتم المصنف باستيفائها وهذا معنى قول
الشارح الحق ولم يتعرض لما لا يكون المتكلم او كليهما علم بغير الصلة نحو الذين في قلوبهم
بلاد الشرق ولا عرفهم ولا نعرفهم لقلة جدوى هذا الكلام ومن لم يعرف المرام قال عدم
الجدوى مختص بهذا المثال فلو قيل الذين في بلاد الشرق بكرمون الضيف اكان كبير
الجدوى والاولى لعدم العلم بالامور المختصة لبطل عدم العلم بالاسم ايضا بلا خفاء قوله
سوى الصلة بنى العلم بالحال المختص الذي هي الصفة فان الصلة جلة معلومة الانتساب الى
معين والصفة جلة معلومة الانتساب الى شخص ولذا تخصص بها النكرة بخلاف الصلة
فانها توضح المعرفة وبهذا دفع ان هذا الباعث لا يقتضى الموصول لجواز التعبير بالنكرة
الموصوفة لانه مقتضى الموصول واختيار النكرة الموصوفة يحتاج الى نكتة عدول ولا يحتاج الى
ما قال السيد السند في دفعه من ان الكلام في مرجح تعريف على تعريف بعد ان كان المقام
للتعريف فالتكرة الموصوفة بمنزلة عنه ولا الى ما قال الشارح الحق ان المرجح لا يجب فيه
الاطراد والانعكاس بل هو ما يكون له مناسبة وملائمة بالاعتبار المناسب ولا يرد
ما ورد على السيد السند انه لا يفيد الترجيح على المعرف الموصوف بالموصول لان ذكر
المعرف اغواذ بكني الموصول (او استهجان التصريح بالاسم) الاول بالعلم ليشمل اللقب
والكنية ايضا بلا خفاء ولم يقل لاستهجان الذكر بالاسم للتنبيه على جهة الاستهجان وهي
التصريح والاستهجان اما المصلحة يعود الى المسند اليه كما في الآية لان من له شرف اذا
احجج الى ذكر ما صدر عنه مما يليق به لا يحسن ان يصرح به واما المصلحة يعود الى غيره
كما اذا فصل المسند اليه تعظيم ما لا يحسن التصريح بانه فعل به ذلك نحو ضرب الامر من
امره السلطان بضره وهذه النكتة لا ترجح الموصول الاعلى العلم (او زيادة التقرير) ولم
يقول او زيادة تقريره ليعم زيادة تقرير المسند وزيادة تقرير المسند اليه وزيادة تقرير
من المفعول والفرض المسوق له الكلام فلو قال تقرير لكان اظهر فالخلاف في ان المراد تقرير

يعود نسخة

اشارة الى تضييع ما قال الشارح
الحق من قوله المصنف اشار
الى تفصيل الباعث الموجب
للموصول والمرجح ورد من كذبه
بانه لا موجب فيما ذكره المصنف

استيفائه نسخة

لما يكون نسخة

لان جدوى الكلام في نظر البالغ
هي العلى الزائدة لا اصل المراد

ع

المستند والمستند اليه والغرض المسوق له الكلام مما لا يلتفت اليه والافهام والحصص
 في الثلاثة من قصور انظار الاولاهم ورد عليك توضيح هذا المحل مع مزيد انعام من الملك
 السلام في شرح ما مثل به مقتضى المقام اعني قوله (نحو وراودته التي هو في بيتها عن
 نفسه) اي مما يحوز هذه الآية يعني التعريف بالموصولية لاستهجان التصريح بالاسم وزيادة
 التقرير كما يرشد اليه كلام المفتاح وان كان يومهم اقتصار الابيضاح على تطبيقه
 على زيادة التقرير اختصاصه بالثاني وفي تمثيل مقامين بمثال واحد تديه على انه لا منع جمع بين
 المقامات ولا خفاء في ان في الاسم الموصول من بد تقرير ثبوت المرادة اي المخادعة والتجمل
 لموافقة يوسف ايها لها لانه اذا كان موليا لها يكون في غاية التمكن من تلك ومن زيد تقرير
 المستند اليه لدفع الاحتمال الذي في غير الموصول من زليخا وامرأة العزيز بناء على احتمال
 اشتراكها وزيادة تقرير مرادة يوسف ودفع استبعاد مرادته بكونه مملوكا لها
 وزيادة تقرير الغرض المسوق له الكلام من نزاهة يوسف عليه السلام حيث افاد اباه
 عن الفحشاء مع سعي مالكته فيه بآفة غاية الاهتمام وفيه تنزيه دقيق اخر لم يذكره العلماء
 الاعلام وهو ان نزاهته بحيث انه لو لم يكن مملوكا لها لم يتمكن من مرادته ومن عجب
 ما وقع من بعض الكتاب على هذا الكتاب انه كيف يكون التي هو في بيتها اذل من زليخا
 وامرأة العزيز وقد تقرر في الاصول ان دار فلان تحتل الدار المملوكة والعارية والمستأجرة
 ولم يدر ان صاحبة الدار ومالكتهما ايضا محتملة اكثر احتمال من امرأة العزيز في شئ يحتاج
 الى الرجوع بأئمة الاصول وان نسبة العبد الى شخص بكونه في بيته تفيد انه مملوك له
 وكون الموصول غير محتمل لان مالكة يوسف عليه السلام متعينة غير محتملة (او التعظيم)
 اي التعظيم على ما في القاموس وفي المختصر اي التعظيم والتعظيم بل (نحو فغضبهم
 من اليم ما غضبهم) قوله من اليم بيان ما غضبهم او من لا يعرض وهو حال على التقديرين
 والتعظيم لكثرة ما غضبهم حيث اجتمع مدة مديدة وحبس حتى مرنوا سراويل ودخل ال
 فرعون بتمامه وكال قوته وشدة مله عما يقتضيه طبعه من الجريان حتى ازدحم فتأثره فيهم
 كان في النهاية او التعظيم لانه كان ماء منقاد الحكم الله محكما بما هو خارق العادة مأمورا
 بعدا بهم فغضبهم بالسعادة المادة الماء مثله ويحتمل ان يكون الموصول في الآية بلايها بل بده
 ص الافهام حيث وجد منه ما لا تقبله العقول وتأتي عن القبول ومنه قول ابي نواس
 * ولقد نهزت مع القواء بدلوهم * واسمحت سرح الخط حيث اساموا * وبلغت ما بلغ امرئ بشبابه
 فاذا عصاره كل ذاك النائم * والاثام يفتح الهاء زائدة وفي جهنم والعقوبة وبكسر كالأثم كذا في
 القاموس (او تنبيه المخاطب على خطاه) سواء كان خطا او خطأ غيره فلذا ذكره نحو قول عبدة
 ابن الطيب من قصيدة يعطفها بينه (ان الذين تروهم) على صيغة المجهول من الاراء
 اي تظنونهم لان مجهول هذا الباب من الروية تعارف في الظن والمراد بالظن ماسرى
 اليقين كما قديمي بهذا المعنى لان ذلك حكم ظن الاخوة دون الجزم ولان الاخوة لا تكون
 الامطون لانه الناس اصناف مظنون الاخوة وبجزومها وميتقتها واصفيتها المعروف تروها
 الرواية والذرية لانها بمعنى اليقين فلا يتصور فيها الخطاه (اخوانكم يشي تحليل
 صدورهم) الغليل العطش او شدته او حرارة الجوف كذا في القاموس (ان تصرعوا) اي
 ان تطرحوا على الارض والصرع الطرح في الارض والظا انه كآبه عن ان تغلبوا وقال
 الشارح اي ان تهلكوا او تصابوا بالحوادث ففيه تنبيه المخاطب على خطاه في الاعتقاد
 ليحجب عن مثل هذا الاعتقاد ولا يرضى بالاعتماد على احديظن به الوداد وعلى خطاه

اخوانه في المعاملة معه اذا الالتيام الذي يتنى عليه المهام ان لا لغوت منك في شان
 اخذك الاهتمام فالتال لقسى الخطاء قال الشارح المحقق ففيه من التنبيه على خطائهم
 في هذا الظن ما ليس في قولهم ان القوم القلا في هذا ويتبادر منه ان كلام الشاعر في
 قوم مخصوص والظاهر انه تنبيه على اعتقاده يتعلق منه بالناس ايا كانوا وى وقت كان فليس
 هناك قوم معينون يتأتى التعبير عنهم بالقوم القلا بل من نكات التعبير بالموصل في البيت
 عدم علم المخاطب ولا المتكلم بهم بما سوى الصلة ويحتمل ان يكون المقصود التحذير عن
 الناس فالتعير بالموصل ليلزم ثبوت الحال لمن ليس له الصلة بطريق الاولى فخذها من نكات
 الموصلية فانها تهم النكتة وانسكاى جعل البيت من الائمة الى وجود بناء الخبر ليس
 به الى التنبيه على الخطاء والمصنف عدل عنه وجعله للتنبيه على خطاءه لانه لا يما في
 الموصل الى وجه بناء الخبر لانه يقتضى بناء تعريضه عليه ورده الشارح المحقق بان
 الذوق والعرف شاهدان على ان التعبير عن معتقده بالمخاطب اذ لم يظنه مخاطبوا
 الى ان الخبر عنه يكون بما يتا في الاخوة ولا يخفى ان خطاءهم مستفاد من الموصل
 كالائمة من غير ان يتوسط في ذلك الائمة وجعل الائمة ذريعة لا يصفوا عن شائبة التكلف فلم
 يخطأ في العدول وان اخطأ في تني ائمة الموصل الا ان يقال المراد التنبيه الواضح الخصال
 من البرهان والموصل قد يكون للتنبيه على صواب نحو ان الذي رأته محبلك لم يقصر في
 محبتك (او الائمة الى وجه بناء الخبر وعلى جهته) اقول في القاموس وجه الكلام السبيل المقصود
 فالائمة الى وجه بناء الخبر الائمة الى سبيل بناء الخبر وانتهى الى مقصديته بعد معرفة بناءه
 ولذا قال المفتاح الى وجه بناء الخبر الذي تنبيه عليه اشارة الى ان الائمة انما يتبع بعد
 تحصيل بناءه وانما قال الخبر لان الكلام في الخبر وشان الحكم المشترك بينه وبين ابتداء ان
 يعرف بالمقابلة المقصود ان (نحو ان الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم
 داخرين) يومى الى ان سبيل الخبر عن دخولهم جهنم صاغرين كون دخولهم على هذه اصفة
 على طبق استكبارهم عن العباداة وقوله ان الذي سمك السماء يومى الى ان سبيل الاخبار
 ببناء البيت الارتفاع ليس مزينة رفعة تكون معتادة فيما بين البيوت بل تفاوت يكون بين السماء
 وسائر الابنية الرفعة ثم ان ذلك الائمة بما يقصده تعظيم الخبر كما في هذا البيت وقوله ان
 الذين كذبوا شعبا كانوا هم الخاسرين فانه يدل على ان سبيل الاخبار بخسرانهم ليس
 الخسران المتعلق بالدار القانية التي ربما يجبر بالسعى في مقدمات الرى بل الخسران الاخرى
 الذي لا تدرك له وفيه تعظيم شأن شعيب عليه السلام وقوله ان التي ضربت بيتا مهاجرة
 بكوفة الجذعات ودها غول يومى الى ان سبيل الاخبار بهلاك ودهانها استأصلت ولم
 يبق منها شئ حتى اختارت المهاجرة الى بلدة بعيدة بعد طريق الوصول اليها وملاقاة بافلو
 كان بقي من ودها ثلثا اختارت ذلك ثم انه يجعل ذلك الائمة وسيلة الى تحقيق الخبر وبيان
 انه لا محالة واقع ومن هذان الفرق بين الائمة الى وجه بناء الخبر وتحقيقه واندفع تزيف
 المصنف جعل الائمة ذريعة الى تحقيق الخبر بعد الفرق بينهما ولذا تركه وقال الشارح المحقق
 الائمة الى وجه بناء الخبر هو الائمة الى طرزه وطريقه والى انه من اى جنس امن جنس الثواب
 او العقاب وحاصله ان باقى بالفاتحة على وجه بنيه على الخاتمة كالارصاد في علم البديع ويرد
 عليه انه لا بد من فارق بينه وبين الارصاد حتى لا يكون جملة من البلاغة وجعل الارصاد من
 توابها تحكما ورده السيد السدي بان المتبوع هو الخبر لا بناؤه فلفظ البناء مستدرك وان اريد به
 الخبر المبني عليه اذ الفائدة في وصفه بالمبنى عليه هذا على ان لفظ المفتاح باقى عن هذا التأويل لانه

قال وجه بناء الخبر الذي تنبيه عليه وبأن الإيحاء إلى وجه الخبر بهذا المعنى لا يكون وسيلة إلى تعظيم الخبر بل تعظيمه إنما يحصل من استناده إلى المعلوم بهذه الصلة قدم على المسند إليه أو آخر وكذا تعظيم غيره وإهانة الخبر وإهانة غيره مع أنه جعل الإيحاء المذكور وسيلة ويمكن أن يقال تلك الأمور كما تحصل من الاستناد تحصل من معرفة كونه من جنس الصلة فكما يحصل التعظيم بكونه فعل من رفع السماء يحصل بكونه من جنس رفع السماء وأنه إذا كان يحصل من الاستناد فإذا علم من الموصول جنس المسند إليه حصل التعظيم ولا إهانة نعم يحصل من نفس الاستناد أيضاً فيمكن أن يجعل الإيحاء ذريعة إلى أن يجعل نفس الموصول ذريعة لكن لا ينبغي أن الواضح الخالي عن التكلف كون الموصول مقيداً للتعظيم فالأعراض عنه والأقبال إلى الاستفادة من الإيحاء تكلف وتفسف واختار السيد السند جعل الوجه بمعنى العلة وفسره بعله استناد الخبر إلى الموصول يؤول إلى علة استناد الخبر إلى المسند إليه وربما يجعل ذلك الإيحاء وسيلة إلى أمور ذكرت وفيه أن ذلك الإيحاء لا يخص الخبر بل يشمل كل مسند فتخصيصه بالخبر من غير تخصيص وكيف وقولك نبي لنا بيتا الذي سمك السماء أيضاً يؤول إلى وجه استناد البناء إلى ذلك المسند إليه وأيضاً تعظيم المسند إنما يحصل من الاستناد إلى هذا الموصول لأن إيحاء الموصول إلى أن علة الاستناد قيام مضمون الصلة به وإن أمكن جعله وسيلة إلى التعظيم لكن مع كون الاستناد وسيلة إليه عملاً بالثبوت إليه فضلاً عن أن يرجع على الاستناد في ذلك وجعل جعل الإيحاء إلى علة بناء الخبر وسيلة على جعل ذكر علة بناء الخبر وسيلة لإيصاله إلى علة البناء كما يفهم من كلام السيد السند بعيد عن الفهم على أن تعليق الحكم بالموصول بالمشق يؤول إلى علة ثبوت المسند إلى علة إثباته ومنهم من فسره بعله الثبوت ولم يلتفتوا إليه لأن كثيراً في أمثلة المفتاح للإيحاء لا يساعده (ثم أنه) أي الإيحاء المذكور (ربما جعل ذريعة إلى التعريض بالتعظيم لشأنه) أي الخبر (نحو) قول القرطبي (أن الذي سمك السماء) أي رفعها (نحو) أنا بيتا دعائه أعز وأطول) يريد بيت الشرف والمجد (أو) شأن (غيره) أي الخبر (نحو) الذين كذبوا شعباً كانوا هم الخاسرين) فإن فيه تعظيم شأن شعب وفي البيت أيضاً تعظيم شأن غير الخبر وهو البيت أو المتكلم وفي الآية أيضاً تعظيم شأن الخبر كانه قيل خسروا خسروانا عظيمياً واعتبارات التعريف بالوصول كثيرة جداً قال السكاكي وفي هذه الاعتبارات كثرة فحجم حول ذلك (وبالاشارة) أي تعريف المسند إليه بإيراد اسم اشارة والعارة الواضحة يجعله اسم اشارة لأن استعمال اسم الاشارة بهذا المعنى لم يونس (لتغيره اكل تميين) أي لتغير المسند إليه اكل تميز مما يمكن من المعارف التي يسعها المقام والافا كل التميز إنما يتصور بأعرف المعارف وهو المضمر المتكلم ثم العلم ثم اسم الاشارة على المذهب المتصورون قال هو العالم كن قال هو اسم الاشارة مذهبه المحذور فلا يبق أن يبنى عليه هذا الحكم المذكور والمصنف ترك ما لا بد منه وهو كون المقام صالحاً لاسم الاشارة لما عرفت غير مرة أن مثله ما يعرف من علم آخر وهو المقام الذي يتأتى لمنكلم أن يحضره في ذهن السامع بالاشارة الحسية المفسرة باشارة الجوارح وذلك بأن يكون المسند إليه مبصراً لهما ويكون للمتكلم اشارة حسية فاستعمال اسم الاشارة في كلامه تعالى سواء كان إلى المبصر وغيره مجاز لتزججه تعالى عن الاشارة بالجوارح وكذا استعماله في غير المبصر سواء كان مأمراً أن يدرك بالبصر أولاً ولكن يكون مدركاً بالحس أولاً بل مدركاً بالعقل البصر في غير المبصر من البصريات يحتاج إلى تزييله منزلة المبصر والمحسوس الغير المبصر إلى تأويله بالمبصر ثم بالمبصر بالفعل والعقول

الى تأويله بالمحسوس ثم بالبصر بالفعل فاذكره السيد السند ان غير المحسوس يحتاج الى
 بأولين تنزيله منزلة المحسوس ثم تنزيله منزلة المشاهد واما المحسوس الغير المشاهد فيكني
 فيه تأويل واحد وهو ان يجعل بمنزلة المشاهد ليس بذلك والجملة استعمال اسم
 الاشارة في قوله تعالى اولئك على هدى من ربهم من خلاف مقتضى الظاهر من وجهين
 فاعرفهما وكذا في قوله اولئك آباءى فجئني بمنزلهم فالبحث عنه خروج عن مقتضى الظاهر
 (نحو قوله) اى ابن الرومى (هذا ابو الصقر فردا في محاسنه) جمع حسن على خلاف
 القياس (من نسل شيان بين الضال والسلم) النسل الولد وشيآن بن ثعلبة ابو قبيلة صار
 اسما للقبيلة وما في البيت يحتملها والضل والسلم شجران بالبادية وتكونه من نسل شيان
 يعنى كرماء العرب وتكونه بين الضال والسلم يعنى من خلص العرب وفصحائهم او من اعزه
 الناس لان فقد العز في الحضر كما قيل او من سادات العرب انى لهم مرى ومسكر
 لا ينازعهم الغير فيه وان كان داخلا في محاسنه لكن ذكره لان المتبادر منه غير النسب وانفصاحة
 وصيانة العز ولم يتعرض لبيان الاعراب لانه نوع من الاسهاب (او ان تعرض بغيارة
 السامع) حتى كانه لا يدرك غير المحسوس على ما قيل او حتى كانه لا عقل له وانما قوته
 الادراكية المحسوس كحيوانات العجم لالانه لا يفهم ما لم يميز الشيء كمال تمييز حتى يجعله هذه
 التكنة من فروع قصد التمييز اكن تمييز كافي المفتاح ويمكن التعريض باسم الاشارة
 لفظ صيانة السامع اشارة الى انه يدرك كل شئ ادراك المحسوس وان المشار اليه متعين
 غاية العين حتى كانه محسوس لكل احد (كقوله) اى الفرزدق (اولئك) يحتمل
 ان يكون للتعريض بدين ابائه (ابائى فجئني بمنزلهم) اى اذكرلى مثاهم من آباءك ففيه تهكم يناسب
 شجاءه او من فرق الناس وهو المناسب لمقام مدح ابائه قيل الامر للتعجيز نحو فاتوا بسورة
 من مثله وجعل الكلام تهكما لا يجوز الى جعله للتعجيز كما لا يخفى على صاحب التمييز
 (اذا جعنا يا جرير) في هذا الخطاب البعيد ايضا تورية غباوة كانه قيل لا تعرفك
 المخاطب ما لم تناد ولا تحسب قريبا لبلادك ولا تزال تعد بعيدا (الجامع) اى المجالس اى
 مجالس كثير الحضر من طوايف العرب كانه مجالس وفيه اشارة الى انه بعيد عن الانصاف
 مكابر جدا حتى لو لم يكن كثرة الشاهدين بالحق لادعى ما يشاء ولا يفهم الحق المين الواضح
 البيضاء وفي الاساس الجوامع ابيان افة الجامعة بالامر الذى يجتمع له الناس وجعل
 المحامم مصدرا مما يعنى الفاعل يجمع الروايتين معنى تكلف بعد وعنه غنى (اويان
 حاله في القرب) الرتبى (والبعد والتوسط) اخر التوسط مع ان ظاهر حاله يقتضى التوسط
 لما قيل انه يحقق بعد بتحقيق الطرفين اولانه ناقص في كل من القرب والبعد ولا يخفى
 ان جعل القرب الرتبى واخوه ذريعة للتعظيم والتحقير اقرب فلا يرد ما استصعب من انه
 كيف بعد البيان بالمعنى اللغوى والافادة بالدلالة الوضعية من الخواص والمزايا حتى جعل
 هذا التعديل للخواص توطئة لما بعده ولم يحترز عن عدم مساعدة العبارة واحتيج الى
 دعوى ان القرب والبعد والتوسط ليس مما يقصد باسم الاشارة وضعا بل من دقائق
 لا يحيط بها الا نظر البالغ لانه بدور على مناسبة الانفاظ بحسب القلة والكثرة والتوسط
 وقال الشارح المحقق ان المعنى الوضعى قد يكون زائدا على اصل المراد فانه اذا كان المراد
 اصل الحكم على معين يمكن تصويره بطرق متعددة فاخترنا اسم الاشارة لافادة قربه بكونه ابراداه
 زائدا على اصل المراد وهو القرب ولولا هذا الاعتبار لا يشك كثير من مباحث المعانى
 من الاضمار والعمية والقصر الى غير ذلك ورده السيد السند بان جميع المعانى اللغوية تصير

يحملها نسخة

زائدة على اصل المراد بهذا الاعتبار وتكون الافادة بالدلالات الوضعية من مباحث علم المعاني مع انهم صرحوا بان نظرهم في الزائد على المعنى الوضعي ويمكن ان يجاب عن اصل الشبهة بان الحكم بانه قريب ليس داخلا في الموضوع له واما الدخول فيه القرب على وجه هو قيد للذات والمحوظ معه اجالا وما جعل داعيا الى ايراد اسم الاشارة بسان انه قريب وافادة هذا الحكم اذا دعى المقام اليه كما يقول لمن يخاطبك بما لا ترضى ان يسمعه غيرك تسمع هذا فالترديد بالتعبير عنه بهذا الالفاظ الى انه قريب ليمتنع المتكلم عن التكلم او يقول المتكلم في ردك لا يسمع اولئك فيعبر باولئك للاشارة الى انه بعيد لا يسمع ولمزيد توضيح هذا المقصود قال بيان حاله في القرب الخ ولم يقل بيان القرب الخ فتأمل ولا يعبد ان قال المقصود منه التنبيه على ان غرض البليغ ربما يكون بيان المعنى الموضوع له اذ لم يكن مقام يقتضى از يد منه اما القصور الخاطب او غير ذلك وهذا مما ينبغي ان يكثر من مباحث المعاني من اشكاله ونجيك من صعوبته واشكاله (كقولك هذا او ذلك او ذلك زيد) اى كقولك هذا زيد او قولك ذلك زيد او قولك ذلك زيد فان قلت الظاهر العطف بالواو لان التثنية بالثلاثة للثلاث السابقة قلت التثنية نشر على ترتيب الالف والمتعارف فيه العطف بكلمة او وسطاع على وجهه ان شاء الله تعالى ولك ان تجعله حكما واحدا مشتلا على الالة الثلاثة مشتلا على الترديد (او تخفيره بالقرب) اى بسبب القرب اما بان ترده لا تنقل منه الى التحقير فيكون من قيل الكتابة واما بان ترديد التحقير لعلقه بالقرب فيكون مجازا (نحو هذا الذى يذكر انهم او نعطيه بالبعد) تميز بالبعد درجته منزلة بعد المسافة (نحو المثلث الكتاب او تحقيره بالبعد كما يقال ذلك العاين فعل كذا) كما لم يذكر التعظيم بالقرب مع انه يناسب التعظيم بان ينزل قربه من ساحة الحضور والخطاب منزلة قرب المسافة واعرض عنه في الايضاح ايضا لانهم تجده فيما بينهم ويرده قوله تعالى ربنا ما خلقت هذا باطلا وقوله تعالى وان هذا القرآن يهدى للتي هي اقوم واعلم ان اسم الاشارة المستعملة في غير الحاضر في اعيان عينها كان اوعى كضمير الغائب يحتاج الى تقدم ذكر صرح به الرضى (اولا تليه عند تعقيب المشار اليه باوصاف) اى عند ايراد اوصاف عقب المشار اليه (على انه) متعلق بالتنبيه اى على ان المشار اليه (جدير بما يرد بعده) اى بعد اسم الاشارة او على ان المستدالية جدير بما يرد بعده (من اجلها) اى من اجل تلك الاوصاف ولا يخفى ان التنبيه لا يتوقف على تعدد الاوصاف ولا على الكون عقب المشار اليه فانه يصح ان يكون قبله كان تقول جاءنى زيد الفاضل الكامل وهذا يستحق الاكرام ولا على ان يكون ما هو موجود به واراد بعده فليكن قبله كان يقول ويستحق الاكرام هذا ظاهرا واضحا يقال او التنبيه عند الاشارة الى موصوف على ان المشار اليه جدير بما يستداليه من اجل كونه موصوفا ووجه التنبيه انه يصير التعبير باسم الاشارة بمنزلة التعبير بقولنا المتصف بهذه الصفات لان ايراد اسم الاشارة لجعله كالمحسوس باعتبار التميز الحاصل بالاتصاف وتعاين الحكم بالمشقة يشعر بعلمه ما خذه فيدل على الحكم بالمتصف على مدخلية الاتصاف ويحتمل ان يكون ايراد اسم الاشارة بعد وصف المشار اليه لتفخيم الاوصاف او تحقيره الى ان عظم الذات بسببها او حقرت (نحو اولئك على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون) فان اولئك الاول اشارة الى الموصول المعقب بصله الايمان بالغيب وما عطف عليه والموصول المعقب بالايمان بما تزل ايك وما تزل من قبلك وفيه تنبيه على ان كونهم خليفين بان يكونوا على

هدى لاجل الانصاف بهذه الاوصاف واولئك الثاني اشارة الى اولئك المعقنين تلك
 الاوصاف مع زيادة كونهم على هدى وفيه تنبيه على ان استحقاقهم الفلاح وافوز
 عاجلا واجلا لاجل ذلك الانصاف والشارح المحقق لم يفرق بين اسمي الاشارة فاتبع
 الفاروق فانه اعدل واتباع ماهو الاحق افضل وبما جعله صاحب المفتاح داعيا الى
 اسم الاشارة ان لا يكون لك اولسامك طريق سوى الاشارة ولم يلتفت اليه المصنف
 لبعده ان لا يمكن التعبير عن المحسوس للمتكلم والسامع بطريق آخر تعرفهمسا اذا قل من
 الذي في هذا المكان فتأمل (وباللام) اي تعرف المستند اليه واراده معرفا باللام (للاشارة
 الى مهود) اطلق المهود مع ان نفس الحقيقة في الم عرف بالام الجنس ايضا معهود كما يشير
 اليه قوله وقد باني لواحد باعتبار عهديته في الذهن لان المهود تعارف في بعض من
 مفهوم ما دخل عليه اللام وقدم لام العهد على لام الحقيقة مع انه آخره السكاكي لان الم عرف
 به اعرف ولا نقسام لام الحقيقة وكثرة انجائه فلام العهد كالسبب بالنسبة اليه ولو آخر انك
 الفصل بين القسمين واعلم انه اشتهر فيما بين النخاة ان لام اتعرف يكون للعهد الخارجي
 ولتعريف الجنس والعهد الذهني والاستغراق فحق صاحب المفتاح ان لام التعريف
 للاشارة الى تعيين حصه من مفهوم مدخوله او لتعيين نفس المفهوم والعهد الذهني
 والاستغراق من اقسام لام تعريف الجنس ثم ذكر ان الفرق بين تعريف الجنس والعهد
 بما لا يعود الى مجرد اصطلاح وتفرقه بالتسمية لا يظهر وهذا لا يحسن وحق ان لا فرق
 بين لام العهد ولا م الجنس اذ كل منهما اشارة الى معهود فانه ان المهود في احدهما الجنس
 وفي الاخر حصه منه وجعل احدهما لام الجنس والاخر لام العهد بس لتبين يعود الى مفهوم
 التعريف بل باعتبار معروض التعيين ولهذا قال ائمة الاصول حقيقة التعريف العهد لا غير
 وهذا كلام حق قد خفي على المصنف والشارح المحقق افطنهما به انه يقول لا فرق بين القسمين
 بحسب المفهوم وتعريف ملتبس بتعريف الحقيقة فرد المصنف عليه وتبعه الشارح
 بان فرق بتعيين المراد بلام العهد ولا م الحقيقة بان الاول اشارة الى حصه من الجنس
 والثاني الى نفسه لكن تباه في كون لام العهد الذهني ولا م الاستغراق داخلين تحت لام الجنس
 فلام العهد اشارة الى مهود اي مدرك حاضر في ذهن المتكلم والمخاطب اما بالمره سابقا في كلامك
 او كلام غيرك صريحا وغير صريح وهو العهد الحقيقي واما التعينه وكونه معلوما بالاحتمال حقيقة
 او ادعاء لغرض وهو العهد التقديري واحدا كان او اثنين او جماعة لكن الاشارة
 الى الجماعة لا يجمع تعريف العهد مع الاستغراق لان العهد يقتضي قصد الجماعة باللفظ
 واشارة اللام الى تعيينها ولا م الحقيقة يقتضي الاشارة الى حضور الجنس وقصده باللفظ
 وفهم الجماعة من القرينة ومن خارج اللفظ لما قاله الشارح المحقق من انه ينبغي لصاحب المفتاح
 بمثل العهد بقوله تعالى وابعث في الدائن حاشرين يا توك بكل شعار علم جمع السحرة
 على ان العموم والعهد يجتمعان ولا يتباينان كما يوهمه جعلهما اقسامين اذ افراد بالسحرة
 جميعهم من ينف كما نبه عليه السيد السند والذي ارى ان التعريف العهدي لا يكون اشارة الا
 الى واحد من الجنس فان المشير الى اثنين انما هو التثنية والاثنان حصه واحدة
 من الجنس الذي هو مفهوم التثنية والاثنان حصه واحدة من الجنس الذي هو مفهوم
 التثنية وهكذا الاكثر من اثنين حصه واحدة من مفهوم الجمع واعلم ان المذكور في كلام
 الشارح المحقق والايضاح ان لام الجنس ولا م الحقيقة بمعنى والمذكور في حواشي السيد
 نقلا عن بعض الافاضل ان لام الحقيقة ولا م الطبيعة بمعنى وهو قسم من لام الجنس

يقابل العهد الذهني والاستراق (نحو وليس الذكر كالانثى) لما فسر قوله تعالى
وليس الذكر كالانثى بوجهين احدهما نفي مساواة الذكر والانثى في الحرير وهو مبنى
على كونه من كلام امرأة عمران وثمة لخصرها يعني الخمر على وضعها اثني وعدم
مساواتهما في الحرير فيايتها كانت ذكرا او باليتها يساوي الذكر والانثى في الحرير
فاجاب الله عنهما بان جعل اثناهما مساوية للذكر في الحرير ولو شاء لجعلها ذكرا وحيد
اللام فيها للجنس ولا يصلح ان مساوين للام العهد وثانيهما انه من كلام رب العزة
تسليتها بتبشيرها بان اثناهما تفضل على الذكر الذي طلبته احتاج المصنف الى تفسيره حتى
يتضح كونهما ماثلين فقال (اي الذي طلبت) امرأة عمران وهذا يشعر بانه جعل الذكر معهودا
لثبته باعتبار طلبها لاعتبار ذكرها فيكون مثلا للعهد التقديرى وقوله (كانت وهتاتها)
اشارة الى انها معودة باعتبار ذكرها في قولها رب انى وضعتها اثني لان ما وضعتها مأهولة الله
ولو قال كالتى وضعتها لكان اوضح ففى مثال لاهد التحقيق ويمكن جعل الذكر معهودا
تحقيقا بوجوه منها ما ذكره الشارح المحقق من ان قول تعالى رب انى نذرت لك ما فى بطنى
محرا يفيد الذكر لان الحرير لا يكون الا للذكر وهو عتق الذكر لخدمته بيت المقدس
ومنها ان قوله انى نذرت لك ما فى بطنى محرا بتقدير شرط واضح اى لو كان ذكرها ومنها
ان قولها رب انى وضعتها اثني تحسرا على فوت الذكر فيذكره لكن ما ذكره المصنف توجيه
حسن البق بهذا المقام ثبت له وان خفى على الفحول الاعلام والمجد لله على الانعام بالا الهام
وجعل الرضى على وصف المنادى اليهم نحو بابها الرجل وصف اسم الاشارة نحو هذا الرجل
للعهد لكونه معلوما بالمضور وتبهم الشارح المحقق وفيه تأمل لان الظاهر ان لرفع الابهام
ودفع التباس فى الاشارة الحسية يسان الجنس وبه يشعر كلام النحاة فهو لغير يف الجنس نعم
يقع الجنس على حصة معينة غاية التعيين وفرق بين المقصود بالعبارة وبين انصراف
العبارة اليه قيل ذلك مقيد بما اذا استعمل اسم الاشارة فى المشاهد على ما هو وضعه
او ذكر اسم الاشارة على وجه الاهمال لاعلى وجه كلى اى اسم الاشارة فى الجملة فلا يرد ان اسم
الاشارة قد يكون اشارة الى الجنس الذى جعل وصفه (او الى نفس الحقيقة) ومفهوم المسمى
او المفهوم المجازى فان لام التعريف كابدخل على الحقيقة بدخل على المجاز فيقول الاسد الذى
يرمى خبى من الاسد المفترس والمراد الاشارة الى المفهوم سواء اقتصر الحكم على المفهوم واقضى
صرفه الى المفرد فالاول (كقولك الرجل خبى من المرأة) والثانى ما يبشر اليه قوله وقد اثنى
وقد غيد ولا يصح تقييد الحقيقة بالمعبر عنه قصد الافراد كما يشعر به كلام الشارح وان
بوجه التمثيل والا فلا يصح جعل العهد الذهني والاستراق داخلين تحتها وكن جنس
الرجل خبى من جنس المرأة لا ينافى كون شخص مرأة خبى من شخص رجل فان العوايق
قديم مع ما يستعده الجنس وقد يكون الاشارة الى نفس الحقيقة لدعوى اتحاده
مع شئ وجعل قوله تعالى اولئك هم الفالحون وهو الذى قصده جبار الله تعالى حيث قال
ان معنى التبريف فى الفالحون الدلالة على ان المتقين هم الذين ان حصلت صفة الفالحين
وتحققوا ما هم وتصوروا بصورهم الحقيقة فهم لا يعدون تلك الحقيقة كاتقول لصاحبك
هل عرفت الاسد وما جبل عليه من فرط الاقدام ان زيدا هو هو ولا يخفى انه ابغى من قصد
النقص ادعاء ووصفه الشئ فى دلائل الاعجاز بنهاية الدقة حتى كأنه يعرف وينكر ومن وهم
من قوله لا يعدون تلك الحقيقة انه جعله من قصر المسند اليه على المسند فلا يلى به وكيف وقد
استولى عليه الوهم انى ان قال انه جعل ضمير الفصل لقصر المسند اليه على المسند ولم يعرف

قال الشارح المحقق فى شرح
المفتاح قيل هذا من العهد
التقديرى لكن قال السيد السند
المشهور ان العهد الحقيقى
ما ذكر بوجه وجعل الذكر
لفهمه من الحرير بهذا تحقيقا
سند

انه في بيان معنى التعريف وقد يشار الى تعيين الجنس من حيث انتسابه الى المستند اليه فيرجع
التعيين الى الانتساب كما في بيت حسان ووالدك العبد اى ووالدك المعروف بالعبودية وظاهر
عبارة يشعر بان لام الجنس اشارة الى نفس المفهوم من غير زيادة وذلك لا يقتضى تعريف
في المفهوم حتى يعد مرفعا لحصولها من نفس استعمال اللفظ ويستدعى ان يجعل تعريف
المعرف بلام الجنس تعريفا لفظيا لا يحكم به الا اضبط احكام اللفظ من غير حفظ للمعنى فيه
كما قال بعض محقق النجاة كل لام تعريف سوى لام العهد لا معنى للتعريف فيها والنظرون
في المعاني لهم شرب آخرون لا يلتفتون الى هذا المورد ولا ينظرون الى هذا المحدث ولا يعتبرون
التعريف اللفظي ولذلك تراهم طووا ذكر علم الجنس باقسامه في مقام التعرض للعلم واحكامه
فيجب ان يحمل قوله اولى نفس الحقيقة على نفس الحقيقة باعتبار حضورها وتعيينها
وعهدياتها في الذهن يرشدك اليه قوله فيا بعد اعتبار عهديته في الذهن فان قيل لم يعمل
علم الجنس موضوعا لجوهر ما وضع له المعرف بلام الجنس قلت لان اعتبار التعيين الذهني
تكلف اذ ليس نظرا باب وضع اللفظ الاعلى الامور الخارجية وذو الانام يدعو اليه لثلا
يلغو الانام ولا داعي فيه في نحو اسامة قال السكاني لا بد في تعريف الحقيقة من تنزيهاها منزلة
المعهود بوجه من الوجوه الخطائية اما لكون ذلك الشيء متجانسا اليه على طريق التحقيق
او على طريق التهكم فهو ولذلك حاضري الذهن اولانه عظيم الخطر معقوده الهمة لذلك
على احد الطريقين اولانه لا يجب عن الجنس على احد الطريقين واما لانه جار على الالسن
كثير الدور في الكلام على احد الطريقين (وقديأتى) اى المعرف بلام الحقيقة (الواحد) من
افراد مفهومه (باعتبار عهديته) اى عهديته ذلك المسمى (في الذهن) لاعتبار عهديته
الواحد اى حرف التعريف لتعيين المسمى لا الفرد وقال الشارح يريد انه يأتي لواحد باعتبار
عهديته ذلك الواحد من حيث انه متحد مع ماهو معهود في الذهن فكتابه معهود ولا يخفى ان
ادخال حرف التعليل في قوله قديأتى وقوله وقد يفيد بوجه ان لام الحقيقة من حيث هي هي
اكثره ما وليس الامر كذلك لان الحكم على المفهوم من حيث هو هو قديا يكون في المحاورات
وان كثرة العلوم في المعارف وكأنه اتى بكلمة قد للتحقيق ازالة للشك في ذلك الاتيان لانه
خلاف الاصل والاصل ارادة المفهوم من حيث هو هو لانه الموضوع له وانما يعدل الى البعض
عند قرينة البعوضة الى العموم عند قرينة الوجود وعدم قرينة البعوضة لان التخصيص
ببعض دون بعض ترجيح بلامر جمع وانما قال وقد يأتي ولم يقل وقد يقصدهوا احدا لان
الواحد غير مقصود باللفظ وانما يأتي من القرينة (كقولك ادخل السوق) فان السوق افاد
ان الحقيقة المتحدة المرادة بالمعرف باللام متحد مع موجود حتى لو اريدوا وان كان اللفظ مجازا
بخلاف المتكررة فانها وان وضعت الحقيقة المتحدة الانها مع التوابع تفيد الماهية مع وحدة
لا بعينها ويسمى فردا مثنى وبفهم الواحد منها من حاق اللفظ واختلف في وضع اسم
الجنس هل هو موضوع الحقيقة المتحدة او الحقيقة مع وحدة ورجح الشارح المحقق الثاني
ورده السيد السندبانه لو كان كذلك يلزم ان يكون اسم الجنس حين دخول لام التعريف
في مقام العهد اذهني مجازا وقد جعلوه حقيقة او موضوعا بالوضع التركبي على خلاف
الافرادى وفيه يبعد وبعارضه انه لو كان اسم الجنس موضوعا للحقيقة لكان المعرف
بلام العهد مجازا في حصة المعينة او موضوعا بالوضع التركبي على خلاف الوضع
الافرادى والاول باطل بالاتفاق والثاني بعد جدا وبالجملة قولك ادخل سوقا يأتي
لواحد من حاق اللفظ فالتكررة اقوى في الاتيان لواحد فلذا قال (وهذا في المعنى

منها نسخة

فان الدخول نسخة

ككـ انكـرة) لكن ليس كل نكرة كذلك لان المصادر ليس فيها التقصـد لا الى الحقيقة المتحدـة بالاجماع كـ كما نص عليه الفتاح الا ان الشايع الغالب في النكرة ذلك فلهـذا اطلقها ولا يخفى ان المعرف في مقام الاستغراق ايضا كالنكرة لانها تأتي للوحدات من غير اشارة الى تعيينها فانهما متحدة مع الماهية الموهودة كالمهود الذهني والمعرف بلام الحقيقة من المصادر كالنكرة منها في المعنى حتى حكم السيد السند في شرح الفتاح بأنه ينبغي ان يجوز ان يعامل مع هذه المصادر معاملة النكرة وان لم يتحقق الاستعمال فلا وجه لتخصيص هذا الحكم بهذا القسم ويمكن ان يقال يريد ان هذا في المعنى كالنكرة في اعتبار البقاء وليس غيره كذلك ولذا لم يعامل معه معاملة النكرة ونظرهم في هذا التخصيص محمود لان مناط الافادة وهو الفردي في هذا القسم مبهم فلم يعتد بتعيين تعلق بالمفهوم بخلاف ما اذا اريد الحقيقة من حيث هي هي فان مناط الحكم هو ما يتعلق به التعمين واجتلي في نظر العقل تعينه و بخلاف ما اذا اريد جميع الافراد فانها تتعلق بها بالعموم نائب مثاب التعمين فلم يحتل تعيين اللام بمجاورة الإيهام وخلص اللام في افادة التعمين عن ملام الاتهام والمعاملة معها معاملة النكرة كثيرة وله غير نظير فنه وصف بالجملة في قول الشاعر * ولقد امر على اللثم يسبني * غضبت ثمة قلت لا يعنيني * وفي التبرك بالكميل الحمار يحمل اسفارا وانقال في المعنى كالنكرة لانها في اللفظ معرفة بصفة لوجود اللام وعدم التعين ولهذا غلب اجراء احكام العارف عليه حيث تعاضد حرف التعريف في اللفظ بثبوت تعريف في المعنى وهذا اظهره قال الشارح ان التقييد بقوله في المعنى لانه يجري عليه احكام العارف من وقوعه مبتدأ وذا حال الى غير ذلك لان هذه الاحكام فرع كونه معرفة او كالمعرفة كما ان اجراء حكم النكرة فرع كونه في المعنى كالنكرة وليس من وجوه كونه في المعنى كـ النكرة (وقد يفيد) اي المعرفة بلام الجنس (الاستغراق) وشمول جميع الوحدات اذا امتنع حله على الحقيقة من حيث هي هي فربما اعتبر الوجود على بعض الافراد دون بعض لعدم قرينة البعضة فارول ما يفده العرف بلام الجنس الحقيقة من حيث هي هي ثم الحقيقة في ضمن واحد ويجوز الى الحقيقة في ضمن الجميع فتربط الكتاب على وفق هذا الترتيب وان كان رجحان الاستغراق على العهد الذهني ورجحان العهد الذهني على ما هو لتعرف الحقيقة من حيث هي هي كما تقرر في محله يقتضي عكس هذا الترتيب وقد يتحقق قرينة على الاستغراق سوى انتفاء قرينة البعضة بعد قرينة اعتبار الوحدة ولا بد منها في المقام الاستدلالي (محوار الانسان لي خسر) فان الاستثناء قرينة ارادة العموم لان شرطه الدخول في المستثنى منه قطعاً او الخروج قطعاً ولا مجال لخروج المؤمنين وعاملي الصالحات من الانسان فلا بد من الدخول جزئياً والدخول لا يتأتى بدون الاستغراق والام ان التعريف باللام والتداء والاضافة جاء لمدلول اللفظ من الخارج واما تعريف باقي المعارف فن جوهر اللفظ ووضعه للامر ان اخذ مع التعين وما ذكره السيد السند ان تعريف الموصول واسم الاشارة والضمير من الخارج كالمعرف باللام والتداء والاضافة والانقسام الى الخمسة بحسب تفارقت ما يستفاد منه من يف لان الخارج في الموصول ونظيره قرينة المراد من اللفظ لا الاشارة الى تعينه ولان تفاوت ما يستفاد منه اي من الخمسة (وهو) اي الاستغراق مطلقاً باللام كان ادشيره بدليل قوله بعد بدليل صحة لارجال في الدار والاولى والاستغراق (ضر بان) كافي الايضاح فلا خفاء في التمثيل بالصاغعة مع خفاء كونه معرفاً باللام اذا اللام في اسم الفاعل اسم موصول لا حرف ان تعريف عند غير المازني

لا بد لكون اللام في اللثم لام الحقيقة من ابطال ارادة العهد الخارجي وابطله بانه لا يدل على الوفاء لجواز ان يكون في المعين ما يوجب التحمل وفيدانه يجوز ان يكون في البهم ايضا ذلك وكون يسبني صفة يتوقف على ابطال كونه حالاً وابطله السيد بان تقييد المرور بوقت مخصوص ليس بجيد وفيه ان يسبني اذا كان للاستمرار لم يكن فيه تقييد
 ٤٠
 اليقين نسخة

يريد ان الاقرب الى اللفظ الحقيقة من حيث هي هي وانما يأتي الواحد من قرينة اعتبار الوجود لم يبحي العموم لانتفاء قرينة البعضة ولزوم ترجيح بلام مرجح
 ٤١

لان التعريف بالموصولة ايضا يأبى للاستغراق نحو اكرم الذين يأتونك الا زيدا هكنا
 ذكره الشارح المحقق وفيه نظر لان اسم الموصول لا يستعمل الا في فرد معين من العاوم
 بالصيغة فالصيغة استعملت في الجماعة المعينة التي هي صيغة بلده او ملكته لاني مفهوم
 معرف بشرع جنسي من حيث التحقق في ضمن افراد بمعرفة القرينة من غير اشارة الى
 تعيين الافراد فتأمل ان كان لك دقة نظر يعنيك الى ادراك وطرفلاتر في انه لا معنى
 لبيان الاقسام الاربعة في تعريف الموصول والشارح المحقق جعل كون اللام في اسم
 فاعل او مفعول لم يقصده الحدوث حرف تعريف اتصافا كاللام في الصفة المشبهة
 استنباطا من مقتضيات كلامهم (حقيق نحو عالم الغيب والشهادة) اى كل غيب (وعر في نحو
 جمع الامير الصاغية) جمع صايغ (اى صاغية بلده او ملكته) هو بفتح الميم واللام اوضح الميم
 عن الملك وسلطانه على ما في القاموس والمراد هنا ما في تصرف الملك من البلاد واردة
 صاغية البلد اذا كان المراد بالامير امير البلد والمملكة اذا كان امير بلاد وفسر الشارح المحقق
 الحقيق بالشمول لكل ما يتناوله اللفظ بحسب اللغة وكأنه اراد اعم من التناول بحسب المعنى
 المجازى والحقى والعرفى بالشمول لما يتناوله اللفظ بحسب متفاهم العرف هذا والعرف اذا
 اطلق يراد به العرف العام فيتجه انه يبنى الشمول شرعا واصطلاحا واسطة وان الظاهر
 لغوى وعرفى اذ لا تقابل بين الحقيقى والعرفى وفسر في شرح المفتاح والسيد السند
 ايضا الحقيقى بما كان شموله للافراد على سبيل الحقيقة بان لا يخرج فرد والعرفى بما بعد شموله
 في عرف الناس وان خرج عنه كثيرون من افراد المفهوم هذا ولا يخفى عليك ان التقسيم
 الى الحقيقى والعرفى لا يخص الاستغراق بل هو تخصيص من غير تخصص اذا تيان المعرفة
 باللام ايضا لواحد مبهم يكون عرفيا وحقيقيا اذا دخل السوق عرفى اذا المراد سوق
 من اسواق البلد لاسواق الدنيا بل الاشارة الى الحقيقة من حيث هي هي ايضا كذلك لانك
 ربما تقول في بلد البطيخ خير من العنب لان بطيخه خير من عنبه فالاشارة في كل من البطيخ
 والعنب الى جنس خاص منهما بمعونة العرف ولذا قد يعكس ذلك في بلد اخر وهكذا
 دقيقه قد ابدعها السكاكى واتخذها من جاء بعده مذ هبا يشعر به قوله في صدر هذا
 البحث وههنا دقيقة والحق ان لا استغراق الاحقيقيا والتصرف في امثال هذا المثال
 في الاسم المعرفة حيث خص ببعض مفهومه بقرينة التعارف فاريد بالصاغية احدى
 الصاغيتين وادخل اللام واستغفد العموم فان قلت لم يعمل الصاغية عهدا تقديريا
 قلت لا نزاع في صحته وانما الكلام فيما اذا اريد به اكل صاغية ولو نازعت في الارادة
 يقطع نزاعك وبالعهد الى التمثيل بقولنا جمع الامير كل صاغية ولما كان المثنى اشتمل
 من المفرد والجمع من المثنى وكان الغرض من وضعهما الشمول لقصور المفرد عنه وكان
 يتبادر الى الوهم ان الجمع المستغرق اشتمل من المثنى والمثنى المستغرق اشتمل من المفرد المستغرق
 اذ زاد موجب الشمول فيه على فساد بان استغراق المفرد يكون اشمل واعتمد
 على انه ينته الفطن منه لان استغراق المثنى منه يكون اشمل من الجمع فقال (واستغراق
 المفرد اشمل) اى استغراق ما هو مفرد في المعنى سواء كان مفردا في اللفظ
 او لا كالجمع المحلى باللام الذى بطل فيه معنى الجمعية اشتمل من الجمع بحسب المعنى سواء
 كان جمعا صورة او مفردا نحو قوم ورهط ولم يقصد بذلك الحكم الكلى ولا يظهر منه عبارة
 المفتاح واستغراق المفرد يكون اشمل ولا يظهر منه ما قد يكون فلا يجزه ان قوله (بدليل
 صحة لارجال في الدار اذا كان فيها رجل اورجلان دون لارجل) لا يتم لان الصورة الجزئية

لا تثبت الدعوى الكلية ولأنه معارض بأنه يصح لا يطبق حل هذا الحجر رجل حيث يطبقه رجلان أو رجال دون لا يطبقه رجال وينساق الفهم بما ذكره إلى أن استغراق المثني أشمل من استغراق الجمع واستغراق جمع الكثرة واستغراق كل جمع محصور أشمل مما فوقه فقولك لأ عشرة رجال أشمل من لأ عشرة رجلين رجالا حتى أنه كان الواضح أن يقول واستغراق الشمول أشمل من استغراق الشامل قال الشارح المحقق وإنما أورد البيان بلائني لئني الجنس لأنها نص في الاستغراق نحوما من رجل في الدار لأن زيادة من بعد اللئني للتخصيص على الاستغراق وبناء اسم لا تشتمل معنى من حتى لا يصح لرجل بل رجلان بخلاف لرجل بالرفع فإنه ظاهر فيه حتى يصح صرفه عن الاستغراق بالقرينة نحو ما جاءني رجل بل رجلان وذلك يحتمل وجهين أحدهما ما ذكره السيد السند يعني أنه أورد بيان الدعوى فيما هو نص في الاستغراق لأنه إذا لم يشمل نفي الجمع مع كون النفي نصا في الاستغراق الواحد والاثنين فعدم شمول جوع لبس نصا فيه بطريق الأولى فيتضح بذلك ثبوت المدعى وبإعراضه أن المفرد فيما لبس نصا في الاستغراق إذا كان شاملا لما لا يشمل الجمع كان شموله فيما هو نص فيه بطريق الأولى وثانيهما أنه يعني أنه لا ريب في صحة قوله دون لرجل بالفتح لأنه نص في الاستغراق بخلاف لرجل في الدار بالرفع فإن عدم صحته حتى إذا يصح أن يقال لا رجل في الدار بل رجلان ولو جعل لرجل بالفتح ولا رجل بالرفع لكان عدم شمول لرجل بالرفع وشمول لرجل بالفتح بطريق الأولى وأورد على كون زيادة من موجبا للاستغراق القطعي قول الأئمة ما من عام أو قد خص منه البعض فإنه ليس نصا في العموم واللام يمكن مخصوص البعض فيكذب نفسه واجب بأنه مبالغة وإدعاء لا يقبل الكذب ومما يدل على الدعوى صحة كل رجال جاءني مع تخلف رجل أو رجلين دون كل رجل جاءني ولا يضره صحة كل رجل تسعة الدار دون كل رجال فتذكر وإنما لم يتعرض في بيان كون استغراق المفرد أشمل للمعرف باللام مع أن عقداً بجمله لأن استغراق الجمع المعروف باللام في الأكثر لاحاطة كل فرد من الجنس لا لاحاطة كل جمع صرح بذلك أئمة الأصول والنحو وصرح بتفسير كل جمع معرف باللام بكل فرد فرد دون جماعة جماعة أئمة التفسير كلهم وقال السيد السند في حواشي شرح الخفص كأنه بطلت الجمعية في المحلى باللام لأنه يلزم من اعتبار كل جماعة تكرار الحكم على الجماعات إذا ما من جماعة إلا وهي داخلية في جماعة فوقها ونحن نقول يلزم تكرار الحكم على أحاد الجنس أيضا إذا ما من واحداً لا وهو داخل في جماعة متعددة فإن قلت يلزم التكرار في استغراق المفرد أيضا لأن الحكم على كل واحد حكم على كل اثنين وعلى كل جماعة قلت هذا من قبيل استثناء الثبوت بالاثبات أو ثبوت الحكم لكل واحد يستلزم الثبوت استثناء لكل اثنين ولكل جماعة لكن الحكم على كل واحد لا يستلزم الحكم على الاثنين فإن قلت جعل الجمع مستقراً فالمجموع لا يمكن بدون التكرار فهو ضروري والتكرار الضروري يعني عنه قلت قولنا كأنه بطلت الجمعية لذلك وفيه إشارة إلى أن إهمال الجمعية العائدة إلى أمر اللفظ أهون من ارتكاب التكرار لأن فيه إهمال جانب المعنى ولا يخفى أن المثني المستغرق أيضاً يستلزم التكرار إذ قولنا كل رجلين يستلزم دخول زيد مثلاً مراراً غير متناهية في الحكم ولم يثبت أنه معنى كل رجل وبالجمله هذا الجمع المحلى باللام داخل في استغراق المفرد فنقض الشارح القاعدة الكلية به باطل لما عرفت سابقاً من وجهين فتذكر وقد يأتي الجمع المعروف باللام لارادة الجميع فيكون جاءني الرجال في معنى جاءني جميع الرجال وهو هذا المعنى ليس دون المفرد في الشمول ووجه إفادة

استغراق الاجزاء مع ان اللام ليس معناه الانعريف المفهوم هو ان الاولى بالقصد في المقام الخطابي الفرد الاشمل من الجمع وجزءه ليس باولى من جزءه فيشمل جميع الاجزاء واعلم ان السيد السند جعل لارجال محتملا لان يقصده معنى لارجل نحرزا عن التكرار كما في المعرفة باللام وفيه بحث لانه يتوقف على ان يثبت قصد معنى المقدره من ائمة اللغة ولا يصح البناء على ما هو الباعث على ابطال معنى الجمعية في المعرفة باللام لانه سر نحوى لا يطرده على انه يمكن الفرق بان مقام المبالغة في النفي كما تشهد له زيادة من الاستغراقية يدفع بشاعة التكرار ولا تعويل على ما روى عن ابن عباس رضي الله تعالى عنه ان الكتاب اكثر من الكتب وان قال الزنجشسرى ايضا في تفسير قوله تعالى والملك على ارجائها ان الملك اكثر من الملائكة متابعة لهذا المروى لان ما حققناه سابقا بما وثقه الكثير ونوابعه الكشف في مواضع كثيرة وما قاله المفتاح ان في اختيار المفرد المستغرق على الجمع المستغرق تكثيرا للمعنى بتقليل اللفظ ولهذا اطفق قوله تعالى وهن اعظم منى لافادته وهن كل عظم بخلاف وهن العظام فانه يصح وهن العظام بوهن البعض امامنى عليه فيكون ضعيفا وامامنى على انه ربما يقصد بالجمع المعرفة باللام المجموع من حيث المجموع ولهذا لا يلزم في قولك للرجال على درهم الا درهم واحد فلما كان وهن العظام محتمل ان يكون هذا المعنى قصد بتقليل اللفظ الى تكثير المعنى قطعنا الحكم الشارح الحققة بطلان قوله لا يتخلو عن وهن فان قلت لا يصح الحكم بمجي رجال من حيث المجموع مع تخلف واحد فكيف يصح وصف مجموع العظام بالوهن مع عدم وهن بعض قلت لانه اذا قل قوة المجموع ثبت للمجموع وهن اذ لم يبق القوة التي تعلقت بالمجموع بخلاف المجي فانه لا يثبت للمجموع اذ لم يثبت لجزءه اعلم ان من لا يفرق بين الجمع المحلى باللام والمفرد كذلك في جانب الكثرة يوافق من يفرق بينهما في جانب القلة اذ لا يصلح ان يراد بالجمع الجنس في ضمن الواحد انفسا بخلاف المفرد فانه يصلح ان يراد به الجنس في ضمن اى بعض الى الواحد وهذا لا ينافي ما تقدم من ان الجمع المستغرق بطل جمعيته لانه من خواص الجمع المستغرق للزوم التكرار مع بقاء الجمعية والمعرف بلام الجنس لا يستدعى بطلان الجمعية لعدم الموجب لاقبال من حلف لا يزوج النساء بحث بزواج واحدة وعليه قوله تعالى لا يحل لك النساء من بعد فقد اريد بالجمع المعرفة باللام الى الواحد لانا نقول هذا من قبيل المعرفة بلام الاستغراق اى لا تزوج واحدة من النساء فهو نظير ولا تكن للغائبين خصيما اى لا تخاصم عن خائن لما ثبت افادة المعرفة باللام الاستغراق بقوله تعالى ان الانسان لى خسر الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات فالنزاع فيها اما بالمعارضة او انقص بان يقال لا يفيد الاستغراق للتنافي بين الاستغراق وافراد الاسم اولو صرح الدليل المذكور للزم تحقق المتنافين ولا يتم توقف صحة الاستثناء على الاستغراق لانه يستعمل الاستغراق في المفرد وبهذا تبين ان حق ما ذكره من الجواب ان يذكر متصلا بقوله وقد يفيد الاستغراق نحو ان الانسان لى خسر لا يثبت الاستغراق ويستحق ان يذكر تقسيمه وحكمه وتحقيق الجواب المشار اليه بقوله (ولا ينافي بين الاستغراق وافراد الاسم) ي كون الاسم مفردا متديعا للوحدة او افراد يشيده الاسم فالافراد بمعنى الوحدة كما سبأ في قوله واما تكثيره فلا افراد (لان الحرف) اى حرف التعريف الذى يكون افادة الاسم الاستغراق بعد دخوله وتفسيره بالحرف الدال على الاستغراق كما في الشرح ينافي ما حقق ان مدلول الحرف ليس الا انعريف والاستغراق انما يجرى من القرينة وذكر الحرف تغليب والواضح لان الاسم انما يعتبر مفهومه في ضمن جميع الافراد مجردا عن معنى الوحدة وكيف وتنافي الاستغراق لا يختص استغراق المعرفة باللام بل يجرى في المضاف والموصول والمضاف اليه

كل ايضا (انما يدخل عليه) اى على الاسم المفرد وفيه ان الاشكال لا يخص المفرد لانه يجه على قولك ماجاني رجال وماجاني رجلان ايضا لان رجلا يدل على جماعة واحدة والاستغراق يوجب تعدد الجماعة المقصورة او على الاسم المفرد للأفراد والوحدة وحديثه يسأل الجمع والتثنية فهذا التوجه من جهة حفظه (بمجرد) اسم فاعل حال من ضمير الحرف او اسم مفعول حال من ضمير الاسم (عن معنى الوحدة) انه يجعل الاسم بمعنى الحقيقة من حيث هي هي بحيث لا وحدة فيها ولا تكثر بل هي قابلة لكل منهما فيضم الكثرة معها بقرينة الاستغراق فان قلت هذا ظاهر في قولك الرجل لخلوه عن التنوين الدال على الوحدة واما في قولك ماجاني رجل او رجال فتشكل لوجود الدال على الوحدة قلت التنوين له دلالة دلالة على التمكن او دلالة على الوحدة فاذ لم نصح الوحدة تحمل على التمكن كتينون زيد نعم التنوين في الاسم الغير المتكسر نحو صه لا يفارق عن الوحدة احترازا عن الغلو وهذا الجواب لا يتم في بعض الصور الا على سبيل الجدل فان ماجاني رجل لم يجرد عن الوحدة بل اراد به الوحدة المغلقة فعمت بدخول التي لا يهملها وكذا في ماجاني رجال وليس هذا الجواب بما على جعل اسم الجنس موضوعا للفرد اذ لو كان موضوعا للجمعية المتحدة فلا وحدة حتى يجرد عنها لان التنوين جعله ذا وحدة واما ما ذكره السيد السند ان اسم الجنس لما استعمل في التركيب ليس بالاحكام وكان اكثر الاحكام جارية على الماهية في ضمن فرد شاع اسم الجنس مع اعتبار الوحدة وصار بحيث يتبادر منه الفرد لالف النفس كانه دال على الوحدة فاذا دخل عليه حرف الاستغراق جرد عن هذا العارض الذي هو منشاء الاعتراض فلا يضي ما فيه اذ غلبت الاحكام على الماهية في ضمن الفرد لا توجب كون ارادة الفرد منه اكثر حتى يتبادر منه لان المراد بالآخبار والاحوال والوصاف هي المفهومات دون الأفراد (ولانه) اى الاسم المستغرق (بمعنى كل فرد لا مجموع الأفراد) وانه يجتمع تعدد مع الوحدة لانه بمعنى كل واحد لا مجموع الاحاد والكل المتناول للتعدد واحد او احدا على سبيل البدل لا ينافي الوحدة ولذا صح كل واحد (ولهذا امتنع وصفه بعت الجمع) بان يجعل الجمع اغتاله وكذا امتنع جعله حاله وخبره ولاولى ترك الـتـلـيـم اكل ومما جعله المصنف علة للامتناع المحافظة على التـشـاـكـل اللفظي وبوجه عليه ان التـشـاـكـل اللفظي لا يجب ولهذا صح القوم الفاضل والفاضلون فلا يصير سبب الامتناع والتحقيق ان المراد بالمعرف موصوفا اوصف نفس الحقيقة المجردة عن الوحدة والكثرة والكثرة انما جاءت من القرينة فلا يصح جمع ما اراد به الحقيقة المطابقة من غير كثرة وان اقتضت القرينة اعتبار التعدد من غير قصده بالمعرف فان قلت كيف يتم الوصف بعت الجمع ولا م الاستغراق يطل الجمعية ويصير المنط معه في حكم المفرد فليوصف بالجمع الذي بطلت جمعيته قلت التثني واخواته يراد به المفهوم لاكل فرد حتى يطل معنى الجمعية بالاستغراق والمراد امتناع وصفه بعت الجمع اذا كان مفردا ولا فلان يمتنع وصف رجال في ماجاني رجال بعت الجمع ولهذا امتنع ايضا ارجاع ضمير الجمع اليه فاما قال الشاعر المحقق امتناع الوصف المذكور عند الجمهور والاخفش حتى الدينار الصفر والدرهم البيض ورده السيد السند بان الدينار الصفر ليس بمعنى كل الدينار بل المراد بالدينار الجنس مجردا عن الوحدة نعم مذهب الاخفش ينافي وجوب المحافظة على التـشـاـكـل اللفظي لكنه لم يذكره المصنف هناك وان ذكره في الاضاح فلا يلبق التعرض بمذهب الاخفش في شرح كلام المتن ولا يذهب عليك ان الدينار الصفر يحتمل ان يكون من قبيل ثوب اسمال بمعنى ان جميع اجزائه مثل اى خلق في الدينار الصفران جميع اجزائه

خبر قوله فيما سبق وهو وتحقيق الجواب المشار اليه بقوله الخ اشار اليه نفسه في نسخة بخطه
سند

معطوف على ما سبق من قوله انه يجعل الاسم الخ على ما اشار اليه المؤلف بخطه
سند

صفر وليس مغشوش ونحن نقول بشكل امتناع الوصف بالجمع بقوله تعالى وما من دابة الا ايم
امثالكم ويمكن ان يدفع بان المراد امتناع وصفه بالجمع مع ابقائه على ظاهره من غير تأويل والا لآية
لتأويل ما من دابة بقولنا ما للدواب وحينئذ يمكن التوفيق بين مذهب الاخفش والجمهور
فتأمل (وبالاضافة) اى تعريف المسند اليه باضافته ولا يذهب عليك ان الاضافة من احوال
المسند اليه ولا يخص بالتعريف بل يتعاقب بهما سكات كثيرة مع خلطها عن التعريف فكيف
بين الخبير في ولد حجام حضرا وبضاحك وبين ولد الحجام لان القوم اهل موها من غير
ظهور جهة (لانها) اى الاضافة اى المعرفة بالاضافة فافهم (اخضر طريق) الى اخضر
المسند اليه في ذهن السامع في هذا المقام اما لانه اخضر كل ما يحضر عند التكلم واخضر
كل ما يحضر عند مخاطب لانه اخضر طرق التعريف لان اخضر الطرق مطلقا هو
بعض الضمائر فهذا الاصلح الادعيا الى الضمير (نحو) قول جعفر بن عتبة الحارثي (هو اى)
فسره الشارح المحقق والسيد السند في شرح المفتاح موهوب ومحبوبى والصواب تفسيره بموهوبى
ومحبوبى يدل عليه ما بعد هذا البيت وهو شعر عجب لسراها وانى تخلصت الى وباب السجين
دوني معاق المتعجب ثم قامت فودعت * فلمات كادت النفس تزهق * ولا يريك تذكير
مصعد لانه لفظ هو اى فانه اخضر من التي اهو اها واسمه لا يقع المخاطب وليس مقام
الاشارة والضمير والاختصار مطلوب لضيق المقام وفرط السآمة لكونه في السجين والمحبوب
على الرحيل ويمكن ان يقال الداعى الى الاضافة استلذ اذاضافة الهوى الى نفسه (مع
الركب) اسم جمع للراكب (الجمائين) اى جمع يمان مغير بمعنى تخفيف الياء وتعويض الالف
عن د حذف الياء المتخفة لاتقاء الساكنين بعد حذف حركة الياء لموجبه (مصعد) بعد
ذاهب في الارض تمامه جنب وجماعى بمكة مؤلف والجنب المحبوب المستعجب ولفظ البيت خبر
ومعناه تحزن وتأسف اما على البعد الجمسانى او على مفارقة الروح من الجمسان (اولئحينها
نعظم الشان) اى امر (المضاف اليه) والمضاف او غيرها) وامثلة الثلث على ترتيبها
(كقولك عبدى حضر) اذا كان العبد ذا شان والاطف عبدى عندى (او عبد السلطان
ركب) عبد السلطان عندى (او) انضمتها (تحقيرا) على احد الوجوه الثلاثة (نحو) ولد الحجام
حاضر) مثال تحقير المضاف واستخراج المثلين الاخرين سهل ومن دواعى الاضافة تضمن العبار
لطيفا مجازيا وهو جعل ادنى ملابسة بمنزلة ملابسة تامة تستدعيها الاضافة نحو كوكب
الخرفاء وهل هي مجاز لغوى او حكمى اختلف كلام الشارح المحقق فيه ورد السيد السند كونه
مجازا حكميا بانه ليس فيه نقل الاضافة من محل الى محل للملابسة بينهما بل هو استعارة الهيئة
الاضافية من الملابسة الكاملة لادنى ملابسة لمضاهاتها ايها وفيه ان تحقق حقيقة المجاز
الحكمى او ظهوره غير لازم كما عرفت فيجوز ان تكون الاضافة منقولة عن محل وهمى او محل
يحتاج معرفته الى تأمل ومنهم من قال ما هو له للكوكب الوقت الذى يطلع فيه كاية ال كوكب
الصبح ورد بان الكوكب ليس مملوكا له وليس بشئ لان الاختصاص للملكى الذى يقيده
الاضافة اعم من الملك الحقيقى الاعتبارى لاي راجح الوهم فيه للعقل او كونه بمنزلة حتى بعد
الوهم المضاف ملكا للمضاف اليه دون غيره الا ترى ان جل الفرس حقيقة وجل زيد يجوز
ومنه اتعظيم المضاف باضافته الى شئ يعم جميع افراده فيعلم ان القصد الى الجنس
دون فرد بعينه ولا يلزم فيه ان يكون المضاف اليه مخصوصا بالمضاف
صك قولهم بذلك على خرابى الارض نفعه من رايحتها ومنها ما ذكره السكاكى من انه

انه لا طريق له سواها وزيفه السيد السند بما له ليس الانجوزا عقلا اذا الاضافة تتضمن نسبة خبرية ليصح جعلها صلة وقال ولذا تركه المصنف ولم يلتفت اليه في الايضاح ايضا ويمكن دفعه بان النسبة الاضافة لاشتهارها والف نفسه بها حاضرة عنده وطريق الموصول ان يحتاج الى اعمال واستخراج من النسبة الاضافية فيصح انه لا طريق له سواها اذا لا يمكن لا ينافي في الشيء بالفعل وترك لا يوضح انما يكون امارا ناعراض المصنف اولى بغيره مما ذكره في المفتاح واعتبارات الاضافة كثيرة واستخراجها يسيرة فعليك به فانه ليس يترك وبينه مسيرة (واما تنكيره) اى جعل المستند اليه نكرة قدم التنكير على التوابع والفصل احترازا عن الفصل بين التعريف والتنكير مع شدة تناسبهما والمفتاح قدم التوابع والفصل على التنكير لاختصاص الفصل بالمعارف ومنزلة اختصاص التوابع بها (فللافراد) اى لجعل المستند اليه فردا من شئ بافادة فردية فان جعل الشئ سببا يكون بحسب الحقيقة وبحسب القول وبحسب الاعتقاد وعليها قوله تعالى ولا تجعلوا لله ادادا اى لاتعبدوا ولا تدعوا له والفردي يكون شخصا يكون نوعا لكن المتبادر منه الشخص فلذلك جعله مقابلا للنوعية مع ان المفتاح جعل الافراد شاملا لهما ويحتمل ان يراد بالافراد جعل الشئ فردا مطلقا من غير تعرض للنوعية والشخصية وحينئذ يقابله الافراد الشخصى والنوعى وحينئذ يكون التعرض بالافراد الشخصى متروكا استغناء بشيوعه وظهوره عن البيان والمثال اعنى قوله (مخو جاء رجل من اقصى المدينة يسعى) ظاهر في قصد الشخصى والظاهر او التوابع مكان قوله (او النوعية) اى جعل المستند اليه نوعا لانه تفنن في ذكر الاسباب فابرز بعضها في صورة الغرض المترتب وبعضها في صورة الحامل المتقدم (مخو وعلى ابصارهم غشاوة) اى نوع من الغشاوة غير ما يتعارف الناس وهو غطاء التعامى عن ايات الله فان التنكير كما يفيد الوحدة الشخصية او النوعية يفيد ابها معا وكونها محمولة وافادة كونها بمجھولة ثلاثى المخاطب عن قبوله لعدم حضوره يغطاه من اعطيته يعرفها وليعلم انها عسيرة الازالة لعدم معرفتها حتى يعرف طريق ازالها وبما شيدنا بيان هذه النكتة اندفع ما قالوا ان الاقصى لحق المقام حله على التعظيم كما فعله المفتاح اى غشاوة عظيمة تحول بين ابصارهم والحق المبين بالكلية وما يسبق الى الوهم ان عدول المصنف هنا عما في المفتاح اشبه بالافساد مما هو بصده من الاصلاح ولا يذهب عليك ان جعل تنوين غشاوة للنوعية يحوج الى جعل غشاوة مستعملة في المجاز الاعم من الحقيقة ليصير التعامى نوعا منها داخل تحتها (او التعظيم) اى بيان اعظمه لحل الابهام وسيلة الى عظمتها لان العظمة حاجبة عن معرفة العظيم (او التحقير) اى بيان الحقارة المناسبة للنكارة لان الحقير لعدم الاعتماس به لا يعرفهما (كقوله) اى قول ابن ابي السمت قال في القاموس السمت الرجل الخفيف واول السمت من كناهم وفي سوق كلامه دلالة واضحة على ان المثال لهما فاعرفهما (له حاجب) اى مانع عظيم (في كل امر يشئ به) اى يعييه وهو كونه عيبا فلذا قال في كل امر (وليس له عن طالب العرف) اى الاحسان (حاجب) حقير فكيف العظيم والظاهر تعين الاول للتعظيم والثاني للتحقير عند الطبع السليم كما ادعاه السكاكى لم يبدئه ولا يخفى انه لو جعل الاول للتحقير والثاني للتعظيم لاقبل عليه الذوق القويم حيث يفيد انه يكفيه مانع حقير عن العيب ولا بد له من مانع عظيم عن الاحسان ولك ان تجعل نكتة ترك تعين المثال وعدم تعينه عنده لتنبيه لهذا المقال لكن لتعيينه في الايضاح بنوه عن هذا الاحتمال ولو جعل الثانى للأفراد حتى يكون عموم الثانى صريحا لم يبعد من البين

ان اثبات المانع عن كل امر يشتهر يستلزم انتفاء المانع عن الاحسان لانه شين فالا بلغ
فليس ولجلل التكبيرين للتكثير والتقليل على ما عرفت في التعظيم والتحقيق من التفصيل
مساع (او التكثير) بعلاقة ان الكثرة تمنع عن المعرفة (كقولهم انه لا بلبل وان له نعمتا او اقليل)
بعلاقة ان القلة لعدم الاعتداد بها تحول بينه وبين المعرفة (نحو ورضوان من الله اكبر)
وفي تعرضه بالتقليل والتحقيق امر يضرب صرحه في الايضاح من ان السكاكي لم يفرق بين
التعظيم والتكثير والتقليل والتحقيق واكد الفرق بقوله (وقد جاء للتعظيم والتكثير جميعا) نحو
وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك (وجمله الشارح اشارة الى الفرق والظاهر ما ذكرنا
وتحقيق الفرق ان القلة والكثرة باعتبار الكمية تحقيفا او تقديرا والتعظيم والتحقيق بحسب
ارتفاع الشان وانحطاطه كما اشار اليه بقوله (اي ذو عدد كبير وآيات عظام)
والاظهر استفساد الكثرة من جمع الكثرة الا ان يراد بالمباغاة في الكثرة اوفى الدلالة عليها
والعجب من المصنف كيف وافق السكاكي في هذا المقام وخالفه في جعل تنوين نفحة
فيما سبى الى التحقير ولم يتعرض لاجتماع التقليل والتحقيق لعدم عثور على مثال من كلامهم
وجعل السكاكي التكثير في قوله تعالى ولئن مستهم نفحة من عذاب ربك للتحذير واعترض
المصنف بان التحقير مستفاد من بناء المرة ونفس الكلمة لانها امان قولهم نفعت الزياح
اذا هبت اي هبته اومن نفخ الطيب اذا فاح اي فوحه ولا يرد ان بناء المرة للوحدة للتحقير
لان النفحة اذا كانت واحدة تفيد كمال حقارة ما عبر بها عنه والجواب ان التنوين لتحقير
النفحة لا لتحقير العذاب وتحقير النفحة لا يستفاد من بناء المرة ولا من نفس الكلمة نعم تحقير
النفحة لغاية المباغاة في تحقير العذاب وهذا اظهر مما ذكره ونفحة السيد السند في شرح
المفتاح من ان التحقير مما قبل الشدة والضعف فيفهم من اجتماع الدوال الثلاث ان الغلبة
في الغاية وزاد في حواشي شرح المفتاح عليه حيث قال على ان اجتماع الدوال على
مدلول واحد لا يقبل تفاوتاً جائزاً للمباغاة في الدلالة عليه وايضا حده ومما جعله في المفتاح
محتجاً للتهويل وبخلافه قوله تعالى اني اخاف ان يمسك عذاب من الرحمن وقال المصنف هو
ظاهر في الثاني ووجه قوله ان ذكر المس والرحن يشهر بانه بصدد تخويفه من ادنى
عذاب واطهار شفقت عليه بحيث لا يجوز ادنى عذاب له فلا يدفعه ما ذكره الشارح انه
لا دلالة للفظ المس واصافة العذاب الى الرحمن على ترجيح الثاني كما ذكره بعضهم لقوله تعالى
لمسكم فيما اخذتم فيه عذاب عظيم ولان العقوبة من الحليم اشد على ان بين واصافة العذاب
الى الرحمن واصافته الى الحليم فرقا (ومن تنكير غيره) لامن تنكير المسند اليه كما هو ظاهر عبارة
المفتاح فليجمل كلامه على ذكر النظر دون المثال (للافراد او النوعية) لا ل مجرد النوعية كما هو
الظاهر من المفتاح (والله خلق كل دابة من ماء) اي كل فرد منها من فرد النطفة في الشرح
هي نطفة ابيه المختصة به ووجه التخصيص بنطفة ابيه غير ظاهر والظاهر وهي النطفة
المتبرجة من نطفة ابيه او كل نوع من الدواب من نوع من انواع البهائم وهو نوع النطفة
المتبرجة من نطفة ابيه ولا يجوز ان يراد كل شخص من الدواب من نوع من البهائم لانه
بعيد عن العبارة وخلاف الواقع ولا كل نوع من كل شخص من الماء لذلك لانه محال كما زعم
السيد السند اذ لا بعد ان يخاق نوع ينحصر في شخص من شخص من الماء فلذا لم يلتفت
المصنف في الايضاح الى هذين الاحتمالين واكتفى بالا احتمالين الاولين واورد على
الاحتمالين آدم وجواء وعيسى عليهم السلام والغراب والفارة والعقرب ويمكن منع
عدم خلقهم وعدم خلقهم من النطفة اذ لم يقم دليل على بطلانه حتى يؤل له انهم نعم لا يذني

ان يفسر الماء بنطفة الاب او الابوين واورد على الاحتمال الثاني خصوصا البغل فانه خلق من نوعي نطفة وبدفعه ان ليس النوع هو النوع الحقيقي بل اخص من النطفة فالنطفة المبرجة من نطفتي الحمار والفرس نوع من النطفة واصحاب المفتاح تفسير آخر لما وهو نوع الماء يعني النطفة اذ هي نوع من الماء ولم يلتفت اليه المصنف لانه خلاف سوق النظم لان الظاهر تخصيص كل دابة بماء ورد كون التكثير في الآية لا افراد بل تفصيل الدابة بالانواع حيث قال ففهم من يمشي على بطنه الآية لا يلائم ارادة الفرد (وللتعظيم نحو فاذا نزلوا يحرب من الله ورسوله) حيث اوتر على يحرب الله ورسوله ويحتمل النوعية اي نوع حرب غير متعارف وهو حرب جنس الغيب لا يدرك حربهم حتى يدفع ضربه (والتحقير) قوله تعالى (ان نظن الاظنا) اي لا نظن بالساعة الاظنا ضيعا لا اعتداده ولهذا صح الاستثناء ولم يلزم استثناء الشيء عن نفسه وهذا من مرالق النحاة حيث خرجوا في دفع الاشكال عن مقتضى اللفظ والمعنى فتارة يجعلون ان ضربت الاضربا بمعنى ان انا الاضربت ضربا ويقولون في التركيب تقديم وتأخير وتارة يقولون لم يقصد بالضرب الا مطلق الفعل كانه قبل ما فعلت الاضربا ولا ينبغي ان اللفظ بعيد عن هذا الجمل غاية البعد وان المعنى على حصر الضرب في نوع منه لا على حصر الفعل في الضرب على انه لا يصح في ان ضربت زيدا الاضربا جملة في تقدير ان فعات زيدا الاضربا فليس ترجع هذا التوجيه على ما ذكره لمجرد انه معن عن تكلف فيما ذكره كإيد عليه كلام الشارح بل لان توجيههم فاسد والانجع للنحاة حذف الصفة في امثاله فيكون التقدير ما ضربت الاضربا حقيرا او عظيما او كثيرا على حسب القرائن ولا يجب لدفع الاشكال حل التوئين على ما يجعل به المصدر نوعا كما يشعر به بيان الشارح بل رب مقام يكون التوئين فيد للوحدة فيجعل المفعول المطلق للعدد قال الشارح المحقق وكان التكثير لا ينافيهما يفيد التعظيم والتحقير كذلك لفظ البعض قال الله تعالى ورفع بعضهم فوق بعض درجات فاذا ثبتنا صلوات الله وسلامه عليه بلفظ البعض اعلاء لقدره ونقول هذا كلام ذكره بعض الناس تحقيرا لسان البعض وقد يقصده التقليل نحو كفانا بعض اهتمامه (واما وصفه) اي جعله موصوفا بآراء نعتله ذكر التوابع على طبق ما ذكر في الكلام اذا اجتمعت قال الرضي بدى بالعت ثم بالتأكيدهم بالبدل ثم بالنسوق ولم يذكر البيان لكمال التباسه بالبدل حتى قال لم يظهر لي اني الان فرق بين بدل الكل وعطف البيان والحق انه بدل الكل كما هو ظاهر كلام سيويه وقال الشارح المحقق بدى بالوصف لكثرة وقوعه واعتباره وانما يكون هذه التكنية سرية لو كانت مرعية في ذكر التوابع كلها (فلكنونه) اي كون الوصف بمعنى التعت فالواضح عبارة المفتاح فلكون الوصف (مبيثا كاشفا عن معناه) بين بقوله كاشفا عن معناه ما اراد بقوله مبيثا من بيان معناه دون نفسه فجعل عبارة الحكم مثالا له وهذا من البدائع التي قصده بعض اهل الادب حتى جعل كتابا في النحو كذلك بتمامه والمتبادر من المعنى هو الما يبق لكن لا ينبغي ان يحمل عليه لان الوصف الكاشف ر بما يكشف عن معنى مجازي مراد فالمراد بالمعنى المقصود لكن اعم من المقصود لذاته اذ ر بما يحتاج المعنى الاصلى للفظ الكناية الى كشف ليتقل منه الى المقصود لذاته ولا يجب في الكشف ان يبلغ الغاية حتى يكون مظهرا للتكنية او يميز الله عن جميع ما عساه بل ر بما يكون الكشف بوجه اعم وقول المفتاح كشفه كشفا كأنك جردته انما هو تحقيق المثال لا وضع الضابط (كقولك

الجسم الطويل العريض العميق يحتاج الى فراغ يشغله كل من الاوصاف الثلاثة وصف
كاشف بين الجسم بوجه والمجموع وصف كاشف بالغ مرتبة الحد امل جعلها بمنزلة
وصف واحد بمعنى المبدأ في الجهات الثلاث واما لجعل الوصف اعم من ان يكون واحدا
او متعددا وقد تكلف بما لا يحتاج اليه من قال المثال هو العميق لانه يساوي الجسم او قال
المثال هو الطويل الموصوف بالوصفين وهذا الوصف كاشف على مذهب السكاكي دون
المصنف فان الجسم عند الاشاعة قد يتركب من جزئين فلا يكون عر بضاعفا قال الشارح
في شرح المفتاح والمراد بالطول ازيد الامتدادين او الامتداد المفروض اولا وبالعرض
انقصهما او المفروض ثانيا وبالعمق ما بقا طعنها هذا ولا يخفى انه لو فسر الطول بازيد
الامتدادين والعرض بانقصهما لا يتناول الوصف جسمنا ليس فيه ازيد الامتدادين وقد
نبه بالمثال على ان التكتات غير مختصة بوضع اللغة بل تجري في الاوضاع الاصطلاحية
والا فالجسم في اللغة هو جاعة البدن والاعضاء من الناس وسائر الانواع العظمية الخافق
كذا في القاموس وفي الصحاح هو البدن قال السيد السند من فوائد هذا الوصف الاشارة
الى علة الحكم وفيه ان علة الحاجة ليست الطول والعرض والعمق والا لما احتاج
الجوهر الفرد الى حيز (ونحوه) اى نحو قولك (قوله) اى قول اوس بن حجر الشاعر
الجاهلي في مربة فضالة بن كعدة فصله عنه تنبيهها على اتصاف بينهما من وجهين
احدهما في الكشف عن المعنى فان السابق بعينه تفصيل معنى الجسم وهذا ليس بعينه
تفصيل معنى الالمى لان معناه الذى المتوقد وليس الوصف تفصيله بل يبحث لوتأمل
فيه يتكشف معناه وهوانه مصيب في ظنه كأنه رأى المظنون اوسعده عن رآه قالوا وبمعنى
او او المراد انه رأى في بعض الاوقات وسمع في بعض الاوقات وثانيهما ان (الالمى
الذى يظن بك الظن كان رأى وقد سمع) ليس من وصف المسند اليه بل وصف وصف
اسم ان في البيت السابق اعنى * ان الذى جمع السماحة والمرؤة والبر والتقى جمعاء او بتقدير
اعنى او مرفوع بالمدح وخبر ان ما أتى بعد عدة ابيات من قوله اودى فلا يتبع الاشاحة
من امر يساعده السوق قائل (او مخصصا) اى له اى للمسند اليه والفرق بينه وبين الوصف
المبين ان الغرض فيه تخصيص اللفظ بالمراد وفي الوصف المبين كشف المعنى وجعل الخطاب
عالما بما يريد باللفظ فالنظر فيه على ازالة الاحتمال عن اللفظ وفي الاول على ازالة المجهولة
والابهام عن المراد والا فالوصف الكاشف او المادح لا يتخلو عن التخصيص ولهذا قيد
صاحب المفتاح كونه مخصصا بقوله مفيدا غير فائدة الكشف والمدح والمصنف استغنى
عن التقييد بجعل كونه مخصصا علة الوصف صريحا ولما لم يكن صريحا في عبارته احتاج
الى التقييد وقيد به في المفتاح ايضا بزيادة تخصيص لما له خص البحث بوصف المعرف
والمعرف لا يتخلو عن تخصيص ولما لم يخصه المصنف به لم يتجسس الى هذا التقييد والتخصيص
في عرف النحاة تقليل الاشتراك في التكررة وتقليل الاشتراك في المعرفة عندهم يسمى
توضيحا والمراد بتقليل الاشتراك تقليل مقتضى الاشتراك وهو الاحتمال والافاضة
اللفظ بين افراد مفهومه او بين مفهوماته لا يدفع بشئ والظاهر انه محمول على ازالة
الاشتركا ما في الجملة او بالكلية الا انه فسر بتقليل الاشتراك لانه الغالب في التخصيص
وقلما يبلغ مرتبة ازالة بالكلية والمصنف جرى على اللغة لانه اشع من الجرى على
اصطلاح قوم آخرين واراد به ازالة الاشتراك اما في الجملة او مطلقا ليعوى جميع المواد
ولم يرد ازالة اشتراك نشأ من المعنى اى الاشتراك بين افراد المعنى وان ادعى السيد السند

ان المتبادر من تقليل الاشتراك المعنوي وشموله لتقليل الاشتراك اللفظي تحمل لان التقليل لا يتصور فيه بلا تحمل لانه يتصور في امثاله والدعوى لا تثبت له بعد ما اوضحناه لك فالوصف في عين جارية مخصصة عند الحاجة لانه يزيل مقتضى الاشتراك وهو احتمال العين لمعان ولو خص التخصيص بازالة الاشتراك الناشئ من المعنى لخرج وصف الاعلام المشتركة والمبهسات والمعرف بلام العهد عن كونه مخصصا لان الاشتراك في هذه الامور ليس بين افراد يتوسل في تعلق حكم الكلام بها باستعمال اللفظ في مفهوم كلي صادق عليها بل بين متعدد يقصد واحد منه بنفس اللفظ اما في الاعلام المشتركة فظاهرة واما في غيرها فلا انها امام موضوعات لكل واحد من متعدد او الاستعمال في خصوص واحد منه على اختلاف واياما كان لا يستعمل الا في واحد ولا يخرج جميع المعارف لتكون الاشتراك فيها من نفس اللفظ كما افاده السيد السند اذ المعروف بلام الجنس يكون وصفه لتخصيصه ببعض افراد مفهومه فالاشتراك فيه ناش من المعنى لامن اللفظ فان قلت الرجل العالم خير من الجاهل في المقام الاستغراقي لا يتصور ان يكون لتقليل الاحتمال المستغرق بل لتقليل الشمول فهل يجعل لتقليل الشمول داعيا اخر او يمكن درجة في الوصف التخصيص قلت قرينة الاستغراق تقوم بعد الوصف فالوصف لتقليل الاحتمال وقرينة الاستغراق لتعميم مآرعه فيه بعض الاحتمال فيكون الوصف مخصصا فان قلت لا يتم ذلك في كل رجل عالم قلت دخل الكل على الموصوف ولذا لا يمكن وصف الكل بل يجب اجراء الوصف على المضاف اليه وينقدح من هذا جواب آخر في المعرفة باللام لانه بمنزلة كل وما يضيف اليه يستغنى الفطن عن تعريفه ولوجعل لتقليل الاشتراك عبارة عن رفع الاحتمال او ازالة بعض الشمول لان مقتضى الاشتراك قد يكون الشمول وان كان الاكثر الاحتمال لهان الامر (نحو بازيد التاجر) اختاره على الرجل التاجر ليتضح شمول التخصيص لرفع الاحتمال الناشئ من اللفظ (او مدحا او دما) عطف على مخصص او مينا فيحتاج الى جعله بمعنى مادحا او دما لان الوصف مفيد مدح او ذم او عطف على قوله لكونه على انه مفعول له وحينئذ لا بد من نكتة لجعل المدين والمخصص في فرق واحد وهي تقاربهما جادحتي يكون الفرق مجرد القصد والنظر (نحو جافق زيد العالم والجاهل حيث يتعين) الموصوف عند المخاطب اما لاختصاص الاسم ولاختصاص علمه بوصفه او لاهر اخر (قبل ذكره) بظاهرة متعلق بالتشثيل فاعني حيث يتعين زيد ونفس النكتة احق بالتقيد لكن جعله قيد لها ورجع ضمير يتعين الى الموصوف ابعد من التقيد ويخالف الابضاح وانما قيد المدح والذم به لان الاصل في الوصف التخصيص والكشف فلا ينبغي للبلغ قصد شيء غيرهما ما احتمل قصد احدهما (وانا كيدا) اذا كان الوصف غير الشمول وفيه الموصوف افادة ضمنية واضحة وهذا معنى ما قيل انما يكون الوصف للتاكيد اذا افاد الموصوف معنى ذلك الوصف مصرحا بالتضمن وكلاهما او كلهم لا يكونان وصفين للتاكيد لانه وان كان يفيد متبوعا مما يفيداه لكن المقاد هو الشمول (نحو امس الدابر) في القاموس امس مثلثة الاخر مبنية بين معرفة ويعرب معرفة اليوم الذي قبل يومك بليلة وامس منونا شذو اذا دخله آل فحرب (كان يوما عظيما) وانما يوصف الامس بالدابر اذا كان بدوره مقصودا اما للتاكيد بدوره او بالجملة عنه او بالتعريض على بدوره الى غير ذلك والفرق بينه وبين الوصف البيان اي بيان المقصود من الموصوف وما هو مناط القصد الى مفهومه والداعي الى ذكره نحو قوله تعالى لا تأخذوا الالهين اثنين انما هو له واحد غامض

اذا ثبت مما افادته الموصوف افادة ضمنية واضحة وهو غير الشمول حتى لم يفرق بينهما نظر
الحوى وجمله نجم الائمة كنفحة واحدة مثالا للموصف للتاكيد والفرق بين اراده للاشارة
الى ما هو مناط الفائدة ومتعلق القصد فان المقصود بانتهى اتخاذ الاثنين لاتخاذ الاله لولا
يوصف الاثنين لربما وهما ان انتهى اتحاد هذا الجنس وانما ذكر المثنى لكونه اتخاذهما على
هذا الوجه وان المطلوب الانتهاء عن اتخاذ الاثنين على اى وجه كان حتى يكون المنتهى
عن كل منهما عاملا بالتهى او يكون الكلام على شمول النهى اى لاتخذوا شيئا منهما وما
كان منع الاثنين يوهم جواز اتخاذ غير الله بوحده عقبه بقوله انما هو اى الله الواحد كمثلا
للاشارة بخلاف الدابر فان مناط الحكم هو الزمان لا الدور على ما لا يخفى فان قلت في كون
وصف الله بالواحد للبيان نظر بل هو يشبه ان يكون وصفا للتخصيص انما يكون للتاكيد
لو كان تنوين اله نصا في الوحدة وليس كذلك لاحتماله التعظيم والتكثير فوصفه بالواحد
كوصف زيد بالتاجر لرفع الاحتمال قلت سبق قوله لاتخذوا الهين اثنين يجعل تنوين اله
للوحدة وبعد فيه بحث لان وصف الله ليس بالواحد الذى يشتمل عليه الاله لانه معنى الوحدة
الفردية التى تجعل الجنس فردا متشرا وهذه الوحدة بمعنى في الشركة واولاها لكن معنى
انما هو الاله واحد انما الله فرد من الاله فلا يفيد توحيد ابل لا يكون كلاما مفيدا وعلما لا يتس
عليك الوصف للبيان بالبيان كما لا يتبس الوصف للتاكيد باننا كيد فان البيان لا يوضح
نفس المتبوع وذلك الوصف لبيان معنى فيه هو مناط القصد اليه ولا تعلق انه التمس
على السكاكى ذلك لرجل حيث اورد في البيان فانه ذكره نظير للبيان لامثاله وفي كتابه
غير نظير ولقد تعلقن لذلك المعنى المصنف بذكره في الايضاح هناك ولم يراد به في عطف البيان
عليه وجعل صاحب المفتاح قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه
الا ام امثالكم من هذا القيل وقال ذكر في الارض مع دابة ويطير بجناحيه مع طائر بيان ان
القصد من اللفظين الى الجنسين والى تفردهما بهذا المعنى لدفع توهم ان يراد بهما ما هو اخص
منهما كما في جمع الامير الصاغ فيكون زيادة من الاستغراق بعض افرادهما لا الاستغراق
الجميع وهذا مدار ما ذكره صاحب الكشفان معنى وصفهما بهذين الوصفين زيادة التعميم
والاحاطة كانه قيل وما من دابة في جميع الارضين السبع ولا من طائر يطير في جوا السماء
من جميع ما يطير بجناحيه الا ام امثالكم محفوظة احوالها غير مهمة امورها اذ لولا تقرير
ارادة الجنس بمعموم لم تفد كلمة من استغراق جميع افراد الجنس فتوهم المصنف ان كلامه
السكاكى والتمشيري بوجه الآية بتوجيه آخر ساقط والامر كما ذكره الشارح المحقق من
وحدة التوجيهين وما ذكره السيد السند من انه اذا اراد بهما نفس الجنسين لا معنى لزيادة
التعميم لان الجنس مفهوم واحد لا يجرى فيه التعميم والتخصيص لا يتم لان التعميم في افراد
الجنس بارادة الجنس باللفظ لا بارادة الجنس في مقام الحكم يرشدك اليه قوله ان الوصف
لبيان القصد من اللفظ الى الجنس وما ذكره من ان حلالا يحتاج الى اعتبار ما ذكر
واحدا واحدا على سبيل الاجتماع في توجيه انكشاف دون الفتاح اذ لا كلفة في حل
الام على الجنس ينتج عليه ان من الاستغرافية جعل الجنس في ضمن كل واحد الا ان يتكاف
ويقال كلمة في الحقيقة لم تدخل عليهما بل على اعم منهما كانه قيل ما من واحد من هذين
الجنسين ولا يخفى بعده عن السوق بقى ان القصد لا يصح ان يكون الى الجنس على قدر ما يفيد
عمومه الوصف لوجوب خروج المشبه به عنه الا ان يقال القصد الى العام والمشببه به
مستثنى عنهم بقرينة التشبيه كانه قيل ما من واحد من افراد هذين الجنسين بمعمومهما سواء

الامام امثالكم ومما ينبغي ان لا يجهل بيانه ولا يجهل ولا يفصل بتفصيل اجل وصف النكرة بالجل فتقول اولاً واشترط ان يكون الموصوف بالجملة نكرة حقيقة او حكماً للمعرف بلام العهد الذمى قالوا لان اجل نكرات واورد عليه ان التعريف والتكريم من خواص الاسم ودفع تأويل قولهم بان مرادهم ان مفرداً يجب باعتبار صحة قياسه مقام الجل التي لها محل من الاعراب نكرة لانه يسبق من الجملة باعتبار المحكوم به الذي يحق ان يكون نكرة ونحن نقول هذا تكلف ومع ذلك لا يتم لان من الجل التي لها محل من الاعراب خير ضمير الشأن والمفرد الذي يقوم مقامه ليس مسبباً من المحكوم به بل هو زيد قائم في معنى القصة هذا الخبر وهو معرفة وكذا مقول القول نحو قل زيدان عمراً فاعدا لا يقوم مقامه الا هذا الكلام وله ما يغيب نظير بل مرادهم ان اجل نكرات حكماً لانه عموم معاملة النكرة حيث جعلت احوالها لا محالة نكرات واخباراً حقها ان يكون نكرات ولا يعد ان يكون سر جعلها في حكم النكرة انها في الغالب كاذبوا وثانيها اشترط في الجملة الواقعة صفة ان تكون خبرية ووجه ذلك تارة بان الصفة في الاصل خبر حتى قبل الاوصاف قبل العلم بها الاخبار والاخبار بعد العلم بها صفات والخبر يجب ان يكون جملة خبرية ورد بان ذلك من باب اشتباه خبر بخبر لان الخبر بمعنى ما يحتمل الصدق والكذب لا يصح ان يكون انشاء لا خبر المبتدأ والوصف في الاصل خبر المبتدأ نعم الحكم بان الاخبار بعد العلم بها اوصاف ليس كبايل الاكثر ذلك على ان لسان نقول الاخبار بعد العلم بها اوصاف مطلقاً وليس الخبر الذي هو انشاء ما يتعلق به العلم والتصدق به فهذا الحكم مما يخص المحكوم به لا محالة فخير المبتدأ لا يطلب الاستناد الى المبتدأ سواء كان على وجه الانشاء او الاخبار الا يرى ان قولك ازيد قائم ويصح استناد الجملة الانشائية الى المبتدأ على وجه الانشاء فيقال زيدا ضرب به ووجه تارة اخرى بان الصفة يجب ان يكون معلوم الانشاء الى الموصوف بتغيره عند الخطاب وما هو ثابت للغير يجب ان تكون ثابتة ولا يثبت لدلول الانشاء معه لانه اما طلب لانه لا بد له من امر غير حاصل واما غير من التثنية وسجع العود فالجميع يتعاقب امر غير حاصل ودفع بان مضمون الانشاء هو الطلب او التثنية او احداث عقد شرعى وكلها حاصل مع الجملة ويرد ايضا ان ما هو معلوم الانشاء لا يجب ان يكون حاصل الا ترى الى قولك رجل يا ثبني ووجه مرة اخرى بان الصفة يجب ان تكون معلومة للخطاب قبل الوصف والجل الانشائية تحصل مداولتها بنفس اللفظ ويعلم حين التلفظ به ولا يعلم قبل الوصف واورد عليه الشارح المحقق ان وجوب علم الخطاب بالصفة كلام ذكره المفتاح وكلام الكشف فيشعر بأنه في الصلة دون الصفة حيث قال في قوله تعالى فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة ان الصلة يجب ان تكون قصة معلومة للخطاب فيحتمل انهم علموا ذلك بان سمعوا قوله تعالى في سورة التحريم فواتفسدكم واهلكم ناراً وقودها الناس والحجارة ثم قال وانما جاءت النار هنا معرفة وفي سورة التحريم نكرة لان الآية في سورة التحريم نزلت اولاً بمكة فعرّفوا منها ناراً موصوفاً بهذه الصفة ثم جاءت في سورة البقرة مشاربها واجاب بان الخطابين في سورة التحريم هم المؤمنون فيحتمل انهم علموا ذلك سماع من النبي صلى الله عليه وسلم والمشركون لم يعلموا ذلك لسماع الآية خطوطاً في سورة البقرة وورد عليهم ان المؤمنين لم يسمعوا ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم لوجب ان تعرف النار لهم كما عرف للمشركين في سورة البقرة وايضاً لا وجه حيثئذ لتوجيه العلم بالصفة في الآية باستناد الى سماع آية سورة التحريم لان سماعهم انما يفيدهم لوعلا قبل سماعهم مضمون الصفة وحيثئذ يستند الصلة والصفة في الايتين الى ذلك العلم وايضاً سماع المتكررين آية سورة

التحريم لا يعيدهم العلم حتى يصح جعل الجملة صلة واجاب السيد السند بان الادراك المطلق كاف في جعله صلة وهو خلاف المنقول والمعقول بل الجواب ان الانكار عن عناد لا ينافي استفادة العلم ويمكن ان يجاب عن الشبهتين الاولين بان الصلة والصفة وان تشارك في وجوب العلم بمضمون الجملة لكن الصلة امتازت بوجوب العلم بالحكم عليه بها بان يجعل ملحوظا بها فالارادة صلة مستند الى سماع اتقوا نارا وقودها الناس والحجارة لان النار تعرف بمضمون الجملة وقوله اتقوا نارا مستند الى سماع من النبي عليه السلام ان بعض النار كذلك وقودها الناس والحجارة ولا يكتفي في عهدة النار معرفة وان بعض النار كذلك بل لابد من معرفة النار بهذه الجملة فهذا انكرت في التحريم وعرفت هنا ولا يجد ايضا ان قال لا يكتفي في التعريف العهدى معرفة الشيء مطلقا بل معرفة يتقبل البراءة في الارادة معرفة فيقتضى معرفة شيء في القرآن ارادة ثانيا معرفة ولا يقتضى معرفته عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ارادة في القرآن معرفة وارور على قول الكشف ان الآية في سورة التحريم ثلث اولها بمكة انه ينافي ما صرح به في اول سورة التحريم بانها مدينة وما قد سبق منه ايضا ان المصدرية ايها الناس مكى وبها اليها الذين امنوا مدنى ويمكن ان يجاب عن الاول بانه محتمل ان يكون هذه الآية نازلة في مكة وحدها والسورة نازلة في المدينة تمامها وعن الثاني بان ما قد سبق منه كان رواية عن علقمة فمحتمل ان لا يكون وثاقها او يكون معنى الرواية ان ما صدر بها ايها الناس مكى بالجملة وذلك لا ينافي التزول بمكة ايضا وقصد السيد السند لاثبات ان خبر المبتدأ يجب ان يكون جملة خبرية قيم التوجيه الاول لوجوب كون الصفة كذلك فقال خبر المبتدأ وضع على ان يكون حالا من احوال المبتدأ سواء اسند اليه على وجه الاستفهام او النفي ولا شك ان الجمل الانشائية ليست بمضموناتها احوال المبتدأ يجعل اخبار الله ونحن نقول الجملة الخبرية لا تقع خبرا ما لم يخرج عن احتمال الصدق والكذب ولم يجعل نسبتها غير ملحوظة قصدا فالقول بان الجملة الخبرية تقع خبرا ما ولا بان ما في الاصل جملة خبرية تقع خبرا لاحتال كونها جملة خبرية وكذا الجملة الانشائية اذا كانت نسبتها مقصودة كانت لانشاء شيء لا تقع خبرا ولا يرتبطا غيره لا اظنك في مربة من ذلك ووجدناك حاكم صدق واذا اخرجت عن كونها كلاما تاما وجعلت في حكم المفرد فلا مانع من جعلها خبرا فالجملة الخبرية والانشائية في امتناع كونها خبرين وهما على فطرهما واما كان جعلهما خبرين يجعلهما كالمفردين فكما لا مانع من وقوع قام ابوه خبرا لجد لعله في قوة قائم الاب لا مانع من جعل اضربه خبرا لكونه في قوة مطلوب اضربه او واجب اضربه نعم ذلك التصرف في الخبريات اكثر في الكلام في ان زيدا اضربه هل هو جملة انشائية اعتبر نسبة اضربه الى زيد على وجه الطلب والانشاء او خبرية كما يشهر به قولهم انه في نأ ويل زيد مقرر في حقه اضربه الحق انه انشائي لا تفاوت في القصد بين زيد اضربه واضربه زيدا ثم لا وجه في جعل زيد قام ابوه في قوة زيد قائم الاب دون زيد مقول فيه قام ابوه وجعل زيد اضربه في قوة زيد مقول فيه اضربه دون زيد مطلوب الضرب او حقيق به او واجب الضرب كما استظهر (واما توكيده) اى اراد التاكيد للسند اليه ومن اضاف ترتيب المصنف اتصال بحث التاكيد بقوله او نأ كيدا الخوامس الدابر كان يوما عطيا فان بحث التاكيد بوضحه ولك ان تريد بقوله واما توكيده اراد التاكيد الاصطلاحى او ما في حكمه في تقوى حسن الاتصال (فلا تقرير) اى جعل مفهوم المسند اليه مقرا ثابتا في ذهن المخاطب وذلك اذ اتوهم التكلم ان المخاطب غفل عن سماع اللفظ لشاغل السمع عنه او سمع لكن لم يلتفت الى معناه لشاغل الفهم عنه ولا يخفى ان هذا التقرير ينفع عن دفع توهم

تقرير الحكم في صورة تكرير
طرف الاستناد تقرير صورته
التصورية وفي صورة تكرير
الاستناد تقرير صورته التصديقية
شبه

الجوزا والسهو فيصح ذكره مבלاله وان كان دفع توهم الجوزا والسهو مستلزما للتقرير لان
توهم الجوزا والسهو يمنع عن ثبوت المسند في نفس المخاطب بذكره مرة فاذن تكرر تقرير وتدفع
التوهم ولا حاجة في توجيه ذكر التقرير مقابل للدفع الى ما ذكره الشارح من ان الفصل الى مجرد
التقرير بغاير القصد الى دفع التوهم وان كان بالتقرير يندفع التوهم وقد حل العلامة التقرير على
تقرير الحكم واورده عليه الشارح ان عرفنا التقرير المسند اليه دون الحكم كإسأني وكأنه اراد بتقرير
الحكم ما يلزم تقرير الحكم عليه من ادخال الحكم في نفس المخاطب وازالة غفلة عنه بغفلة
عن المحكوم عليه لا التقرير الخاسل له بذكر الاستناد وازالة الشك او الانكار ويشهد به انه قول
اي مجرد تقرير الحكم لا توكيده فلا ينجيه ما اورده عليه الشارح المحقق (اودع توهم)
عدل عن الظن كما في المقصاح لان ذكر المسند اليه لا يوجب ظن الجوزا وغير غاية التوهم
(الجوز) اي التكلم بالمجاز والمجاز مشترك بين المجاز اللغوي والمجاز العقلي والتأكيدي بعم دفعه
وارادتهم توجب الجمع بين المعنيين او عموم الاشتراك ولا يخفى ان قائدة التأكيدي لا يقتصر على
دفع توهم الجوز بل هو لدفع توهم الجوز والحذف فان قولك احببت قرقي يحتمل ان تكون القرقي
مجازا عن الابل وكون الاحباب متعلقا بالقرية مجازا اعتقليا وحذف المضاف اي اهل قرقي
فاحببت قرقي لدفع توهم الجوز والحذف ودعوى انه يكون لدفع توهم الجوز لا غير
الحكم ولا تظن ان التأكيدي لا يجمع المجاز لان دفع توهم المجاز لا يوجب دفع المجاز المحقق
فقولنا رماني اسد نفسه فيه أكيد الاسد المجاز عن الشجاع لدفع توهم ان الراي بعض غلته
واستاد الراي اليه مجاز وكانى بك ان تقول زيد نفسه جاء لدفع توهم الجوز على مذهب غير
لمصنف وليس عند المصنف لدفع توهم الجوز فان استناد الخبر الى المبدأ ايسر مجازا عنده
فمبارة المصنف قاصرة في بيان السكتة وانما هي وافيق في كلام المقصاح لا تغفل اذا كد
زيد لدفع توهم الجوز في استناد جاء الى الضمير فقد تم ان التأكيدي لدفع توهم الجوز في استناد
الخبر الى المبدأ بل هو الظاهر وبيان المصنف لا يشمله (ار) دفع توهم (السهو) ترك النسيان
مع انه مدفوع في الفتح لعدم الفرق بين السهو والنسيان في اللغة في اقاموس سمي عنه نسبة
وقفل عنه والمتاح جرى على اصطلاح الحكمة من جعل السهو زوال الصورة عن المدركة دور
الحافظة حتى لا يحتاج في حصولها الى تحصيل ابتداء بل يكفي الاستحضار والنسيان لزوال
الصورة عن الحافظة حتى يحتاج في حصولها الى تحصيلها ابتداء والظاهر ان التأكيدي ليس لدفع
توهم السهو بل لدفع توهم وضع صورة مكان صورة والا فزوال الصورة عن المدركة لا يوجب
الاثبات بالخطا نعم منشاء الوضع زوال الصورة عن الحافظة فالاولى لدفع توهم الخطا فان
قلت اراد التأكيدي دفع توهم ماسق اللسان مما فاتهم لانه ليس للسهو بل يكون مع
حصول الصورة في المدركة قلت سقى اللسان لزوال الصورة اللفظ الذي يراد ذكره عن
المدركة وانما الصورة الحاصلة معه صورة المفهوم نحو جاني زيد بل لا يتوهم ان الجاني
عمرو وانما ذكر زيد على سبيل السهو فان قلت التكرار لا يدفع توهم السهو لانه ربما يتوهم
في جاني زيد ان زيد الاول وقع موقع اخوك وزيد الثاني ملل او عطف بيان وفي زيد
فأتم يتوهم ان الاول فأتم مقام قاعد سهو والثنائي خير ان قلت اندفع به توهم
السهو في الاخبار عن يحيى زيد وعن قيسامه قال الشارح المحقق وهذا التوهم لا يندفع
بأأكيد المعنوي وهو ظاهر ووجه السيد السند بانه اذا قيل جاني زيد نفسه احتمل
انه اراد ان يقول جاني عمرو نفسه فسهي وتلفظ بزيد مكان عمرو وفيه بحث لان حفظ الكلام
عن توهم الجوز ينبغي عن مزيد احتياط ويعد المتكلم عن مظنة السهوية وسزيد لك غير

اذ الظاهر في دفع توهم الجوز
في الاستناد الى الضمير تأكيدي
لا

بعيدولانه ينافي ما حقق بعيد هذا الكلام ان الاول ان جاءني الرجلان كلاما ليس للدفع
 توهم عدم الشمول لان المتن نص فيه بل لدفع توهم ان الجائين واحد منهما والاسناد انهما
 وقع سهوا واولاه ينافي ما ذكره السكاكي في بحث الفصل والوصل ان اتباع لارب فيه لذلك
 الكتاب كتابا جامع نفسه الخليفة في قولك جائني الخليفة نفسا اذ القلم اعصى توهم السامع انك
 في قولك جائني خليفة متجاوزا وساه ولم يخالفه الشارح المحقق والسيد السندقي شرحتهما
 في هذا المقام (او) دفع توهم (عدم الشمول) هو او مخرج واخصر من خلاف الشمول
 نحو جائني القوم كلهم ان شانه ان يتوهم ان القوم لم يثنى منهم البعض الا انك لم تغد بذلك
 البعض وجعلت الجائين كل اليوم او ان القوم جاؤا برمتهم الا انك لم تقصد الا بعضهم اعدم
 الاعتداد بغيرهم او جعل البعض منزلة الكل لكونهم بمنزلة الكل في المجيئ لثقتا توهم واشتراك
 مصالحهم واشتراك مضارهم وتوقف فعل بعضهم على رض كلهم وفي كون التأكد دافعا
 للتوهم بحث لان التأكد مما يؤكد كون البعض بمنزلة الكل سواء كان بالاعتبار الاول
 او بالاعتبار الثاني وسواء كان معنى التوهم على توهيم اطلاق الاسم على البعض فيكون مجازا لغويا
 او على توهيم استناد فعل البعض الى الكل وتخصيص الجسما كيد بالاعتبار الثاني كما وقع من
 السيد السندقي كما ان جعله الاعتبار الاول من المجازات العرفية والثاني من المجاز العقلية غير
 ظاهر على ان جعل الكل بمنزلة البعض لما ذكر ليس من الملازمات التي ضبطها المصنف
 للسجز العقلي ولا يدفع للشبهة الا يكون دفع التأكد لذلك متنبيا على المواضعة والعرف لا على
 اقتضاء المفهوم التركيبي ذلك قال الشارح المحقق وههنا بحث وهو ان ذكر عدم الشمول
 المتأيد بزيادة توضيح والافهون قيل دفع توهم التجوز نص عليه الشيخ عبدالقاهر حيث
 قال لانني بغير التأيد الشمول انه توجيه من اصله وانه لا لما فهم الشمول من اللفظ والا
 لم يسم تأكيدا بل المراد انه يمنع ان يكون اللفظ المقتضى الشمول مستملا على خلاف ظاهره
 ويجوز فيه انتهى كلامه وههنا بحث احدها ان ذكر اعادة الشمول المندرج تحت دفع
 توهم التجوز في مقابلته هل هو اغلاق او توضيح وكن دفعه بان لما كان الاندراج
 واضحا علم ان المقصود من دفع توهم التجوز دفع توهم تجوز سواء وصار الكلام
 تفصيلا لدفع توهم التجوز توضيحا للمقام وثانيه ساه ينفى ان لا ينفصل بينه
 وبين دفع توهم التجوز بالسهو وانتهائه لا يظهر كون دفع الشمول دفع توهم تجوز بل يحتمل
 دفع توهم سهو خاص هو وضع القوم مثلا في جاء القوم موضع بعض القوم او اكثر القوم سهوا
 نعم حيث اذ بعض المزد توضيح من غير نقضه الفصل بينه وبين تسمية بالسهو ورابعها ان في كلام
 السكاكي ما ينافي كلام الشيخ حيث جعل كل انسان حيوان وكل رجل عارف لدفع توهم عدم
 الشمول مع انه يوجب الشمول من اصله ولولا كل لمسا في الشمول من اللفظ ويمكن دفعه
 بالهزعا يكون التكررة في الانتجاب للعموم وذلك في المبدأ غير قليل كما في الفاعل فلو لم يكن
 كل لكان رجل عارف للعموم وكف لا ولا تخصص للتكررة حتى يقع مسندا سوى ذا ويمكن
 تفصيل هذا التفصيل على الاجمال بان دفع توهم الشمول في تأكيد اشيع والمسلم البليغ
 احوج بهذا القسم لشيوع التخصيص في العمومات حتى قيل ما من عالم الا وقد خص منه
 البعض ولهذا عين له مراتب على قدر قوة التوهم فرما يكتفي بتأكيد بالكل وربما يتبع
 الكل باجمع وربما يتبع ببعض توابعه ايضا وربما يتبع بتابعه اجمع فاستحق بذلك يميزه
 في البيان وجعله مشارا اليه بالبيان فان قلت قد يوجد دعوهم عدم الشمول مع التجوز

فلانعى دفع توهم التجوز عنه الا ترى ان قوله تعالى فسجد الملكة شامل لابليس تجوزا فان الاصح انه كان جنيا مغمورا في الملكة فلذا ادخل فيها وتأكيده الملكة بكلهم اجمعون فيبد شمول الحكم لما قصد بالملكة تجوزا ولا يدفع التجوز قلت يحتمل الاسناد التجوز بان يكون اسناد السجدة الى اكل تجوزا فهذا اتاكيد المفيد للشمول بدفع توهم هذا التجوز قال السيد السند استدراك قوله او عدم الشمول انما يتوهم اذا اريد بالتجوز ما يتناول العقلى والاعوى اما اذا خص بالعقلى كما يشعر به كلام السكاكى حيث قال واما الجائز الذى تقتضى تأكيده فهى اذا كان المراد ان لا يظن بك السامع فى حكمك ذلك تجوزا وسهوا وانبساطا فلا يد من التعرض بعدم الشمول فانه تجوز غوى لم يسدج فى التجوز المذكور هذا وفيه ان تخصص التجوز بالعقلى مما يضيّق دائرة النكتة الوسيعة بلا جهة فلذا اسقط المصنف لفظ الحكم الموهوم للتخصيص فلا يعتد به لتوجيه ذكر عدم الشمول وقد اوضح لك بما قدمناه ان قوله فانه تجوز غوى ما يلوح عليه اثر الاهمال والخطى المبين فانه ربما يكون تجوزا لغويا ولولا الشبهة بتقويت عموم دفع توهم التجوز العقلى ولدفع توهم التجوز الغوى وادفع توهمهما لا قبلنا على ما يتخلل فى القاب انه فليكن المراد بدفع توهم التجوز دفعه بالمرّة حتى لا يبق توهمه من وجه ويتخذ يقال به القصد الى دفع توهم تجوز خاص وهو استعمال العام فى البعض واسناد حكم البعض الى اكل فلا ريبه فى قبول ذكر او عدم الشمول ولو كنت معتبرا فى التأكيد لدفع توهم الحذف لامتنع النزاع فى اندراج دفع توهم الشمول فى دفع توهم التجوز لان توهم عدم الشمول يتجوز ان يكون توهم اعتبار حذف مضاف كما ثبت عليه لكن يسانهم يكشف عن غفلتهم عن الحذف فلذا لم ينظر اليه الا بمؤخر العين ومما يتحقق ان يضوى به اكل ويتحمل بخلاف القلب حتى التحمل ان توهم عدم الشمول ربما يكون ظن ان المتكلم حاكم بالتضمنين غير متبع اجراء الكثرة حتى التبع المتبادلين فبدفع ذلك بنا كيد الشمول فادة للاستقصاء فى تفحص الكثرة والتجنب عن الغفلة والعملة ومما ينبغي ان ينبذ عليه وان هو عقيب الاطّساب نكيرا لقولنا هذا الباب اننا كبد لدفع التوهم انما يكون شديدا اذا كان فى المتبوع محال التوهم ولذا منع النجاة عن اختصم الرجلان كلاهما لكن جوزوا جائى الرجلان كلاهما لان المتبوع وان لا يتحمل ارادة البعض منه وهو نص فى العدد لكن يتحمل جعلهما بمنزلة الشخص الواحد حتى يستدفع احدهما اليه حافرد الشارح جعل جائى الرجلان كلاهما لدفع توهم عدم الشمول لكونه نصافى العدد وحكمه بان الاولى انه يدفع توهم السهو ووضع الرجلين مقام الرجل محل نظر اوجهين فتأمل ولا ينبغي ان يقول جائى الرجلان كلاهما لدفع توهم ان القصد الى محبى رسولهما اورسول احدهما ونفس الآخر لانه لا يدفعه الاجائى الرجلان انفسهما ونحوه ولا يدفع توهم ان الجائى احدهما والاخر باعث وجعل جائى مستملا فى الجبى والتعريض على سبيل عموم الجواز فانه انما يدفع بقولك جائى الرجلان لان توهم التجوز انما وقع فيه نعم لو جعل كون احدهما محرضا وسيلة اسناد الجبى اليهما تجوزا يصح ان يكون ادفع توهم الشمول على ما حققته لك (واما يانه) اى تعقيب المسند اليه بعطف البيان (فلا يوضحه) المراد بالايضاح رفع الاحتمال سواء كان فى المعرفة او الكثرة فلا يلزم كون المتبوع فيه معرفة واعل الايضاح ليس كالتوضيح مخصوصا برفع الاحتمال فى المعرفة ولذا عرف النجاة عطف البيان بتابع غير صفة بوضوح متبوعه مع تخصيصه

جعل يانه معنى تعقيب المسند اليه
بعطف البيان يجعل اضافة
ابيان للعهد الى البيان المعهود فى
التوابع ويلزمه التعقيب المذكور
فذكر الملتزم وايدى اللازم

التوضيح بالمعارف كما عرفت وسواء كان الاحتمال محققا او مقادرا اذ قد يكون متبوع
عطف البيان مما لا ابهام فيه أصلا وانما يؤتى بعطف البيان لتقدير الاحتمال بتقدير
الاشتراك او اتفاق الاطلاق على غيره مجازا ولذا جعل قوم هود في قوله تعالى الابداء
لعاد قوم هود عطف بيان لعاد مع كون عاد علما مختصا بهم لا باسما له قال السيد
السند عطف البيان ههنا لدفع الابهام التقديرى اما من تقدير اشتراك الاسم بينهم وبين
غيرهم واما من جواز اطلاق اسمهم على غيرهم لمشاركتهم اياهم فيما اشتهروا به من العقو
والعناد كهمود ولذا قيل عاد الاولى فالقادة التي لا تخلوا عنها عطف بيان هو الايضاح
الحقيقى او التقديرى فلذا صح جعل النجاة ايضاح المتبوع فضلا لتعريفه لكنه قد لا يكون
الايضاح مقصودا لذاته بل يجعل وسيلة الى غيره كالمدح على ما ذكره صاحب الكشف
في قوله تعالى جعل الله للكعبة البيت الحرام قياما للناس ان البيت الحرام
عطف بيان جئ به للمدح لا لايضاح كما تنجى الصفة لذلك اراد للمجرد الايضاح
اولا للايضاح الحقيقى فلا ينافى جعل النجاة كل عطف بيان للايضاح لكن
يمكن ان يكون عطف البيان مجرد البيت فان البيت معرفا باللام علم للكعبة كالنجيم
ويكون المدح في وصف عطف البيان بالحرام لاني جعل الموصوف بالحرام عطف
بيان ولجعل المسند اليه موسوما بالشيء المذكور عطف البيان على ما ذكره صاحب الكشف
في قوله تعالى الابداء لعاد قوم هود من انه عطف بيان لقوم عاد وفادته وان كان البيان
حاصلا بدونه ان يؤمنوا بهذه الدعوة وسما ويحمل فيهم امرا محققا لاشبهة فيقدر يد
ان بيان المتبوع حصل بدونه اذ لا اشتباه محققا لكن يذكر عطف البيان بتدفع الاشتباه
التقديرى على ما عرفت ويجعل قوم هود في الآية الكريمة للتصريح بانهم قوم هودا برسول
من الله فانسخوا العمى على الهدى فهم احقاء بهذا الدعاء وجعله لتعريفهم بالاضلالة مع
كونهم قوم نجى هو فعملهم على ما هممت (باسم) المراد به ما يقابل الفعل والحرف (مختص به)
في التركيب وان لا اختصاص له بانفراده وذلك الاسم اما عطف البيان فانه وقت ذكر بعد
متبوعه مختص بالمتبوع لا يحتمل غير فلذا ذكر لايضاحه المتبوع فانه بعد تعقيد بعض
البيان يخص بالمسند اليه فذكر عطف البيان لايضاح المسند اليه باسم مختص به هو المتبوع
الحاصل اختصاصه بذكر عطف البيان فاحسن انما مل لعلك تصير من اهل التعقل
ولا تقتصر طوقك دون التحمل فلا رد ان عطف البيان لا يلزم ان يكون مختصا بالمتبوع
الارى انهم ذكروا ان الطير في قوله والمؤمن العائدات الطير يسبحها ركبان مكة بين
الغيل والسند عطف بيان مع ان الطير لا ينقص العائدات وان لا خلاف في ان كل موصوف
اجرى على الصفة نحو جاني الفضائل الكامل زيد يحتمل ان يكون عطف بيان كما يحتمل
ان يكون بدلا وعلى التقديرين يشعر بكونه علما في هذه الصفة بحيث يتعين له الصفة
امالجه تفسيرها وايضا حال هذه الصفة كاذكروا واما التي يرعن ذاته بهذه الصفة حتى
كانه بلغ فيها بحيث يكفي للكشف عنه ذكر الصفة كما يمكن ان يقال وانما النزاع في ان الاحسن
جعله بدلا او عطف بيان فرجح الشارح المحقق كونه عطف بيان لان الايضاح له
مزيد اختصاص به ولك ان ترجح البديل بما وجه السيد السند ترجيح الكشف له من ان فيه
تكرير العمل حكما وينفرع عليه تأكيد النسبة وبما يمكن ان يقال حق الصفة ان يمرى
على الغير ويقاد بها معنى فيه لان يعبر بها عن الذات في حال نسبة شيء اليه فالاولى ان يجعل
الذات المذكورة بعدها مقصودة بالنسبة ويكتفى بما حصل به من الايضاح وان ليس
قصد الايضاح في البديل كقصده في عطف البيان (نحو قوم صديقك خالد) فخالد
عطف بيان لو كان المقصود بالنسبة صديقك ولو قصد الى النسبة الى الخالدين كذا النسبة

الغيل والسند موضعان في جاني
الحرم فيها هاء

ويستقر مقره لان حق الذات ان يعبر باسمه لا بالصفة وحق الصفة ان يجري على غير فتح البديل وعلى التقديرين يشعر النظم بان الخالد علم في كونه صدقك وتوجيهه عرفت وكان المصنف رجح احتمال كون الموصوف الجاري على الصفة عطف بيان قبل به له قال ابن الحاجب القليل للتوضيح فلا يحسن بما يحتمل الغير احتمالا يساوي احتمال المقصود فضلا عما يحتمل احتمالا راجحا فوضع البيان للايضاح وان يرفع عليه فواء اخر بخلاف غيره من الصفة والبديل فان وضهما ليسانلا يوضح بل الامر اخر وان يرفع عليه الايضاح ويقصد احيانا والتنبية على مشاركة الوصف في الايضاح في بعض الاحيان قال السكاكي في بحث البيان قوله علت كلمته لاتخذوا الهين اثنين انما هو اله واحد من هذا القبيل فظن انه جعل الاثنين والواحد عطف بيان وقد عرفت انهما صفتان للبيان وقد طول الكلام فيه في الشرح بما هو اجدر بالطرح وما خفي على الانظار ولم يظفر لسان قلم الاظهار ونسخت فيه الاذكار ان عطف البيان يصح ان يكون من غير المتكلم بمبتوعه فان شأنه التوضيح والاكثر من توضيح الكلام الغير لكن العادة جرت بتصدره بحرف التفسير اى اى فتقول تفسير قول من قال جاء رجل اى زيد ولا اختصاص بعطف البيان هذا بالتابع بل هو في كل لفظ شايع ذائع كالتأكيذ اللفظي فتقول في تفسير قلت اى ضربت ضربا شديدا هذا على ما هو اراجح المشهور فباين الجمهور فان خالفهم في ذلك وتبعت المفتاح والمستوفى وضع وديعته هذه في بحث العطف بالحرف فلا نزاع معك بعد حفظهما في النظم (واما الابدال منه) اى ايراد البديل من المسند اليه فقد جعل البديل منه مسندا اليه وان ليس المقصد الى الاسناد اليه بل الى البديل وانما اسند اليه صورة وليس هذا اول ما دل على ان البديل منه مسند اليه عند هم بل جعلهم البديل من احوال المسند اليه

ادل عليه نعم الا ببق ينظر النظم ان لا يوافق النحو ويجعل البديل منه من احوال المسند اليه لانه المذكور لافادة ما يلقى بالبدل ولجعل البديل مسندا اليه لانه الذى قصد الاسناد اليه كما ان اللابقي ينظرهم جعل التميز عن النسبة من احوال المسند اليه لانه لا تفاوت بين طاب زيد علما وطاب زيد علمه الا يكون التميز مخالفا لزيد في الاعراب والبديل يوافقه وهذا امر نحوي على نحو من نظر صاحب هذا الفن (فلزيادة التقرير) اى لزيادة تثبيت الحكم والمسند اليه في ذهن السامع لاشتغاله على تكرير الحكم والمسند اليه كافتضاله لك هناك فقد نبه بلفظ الزيادة على انه يشارك التأكيذ في التقرير ويزيد عليه حيث تقرر الحكم بخلاف التأكيذ فانه لتأكيذ المسند اليه دون الحكم كما سيحى في بحث تقديم المسند اليه ثم الانسب باكثر اخواته جعل الزيادة متعديده مضافة الى المفعول لالازمه الى الفاعل تأمل وقال الشارح اشار الى ان المقصود من ذكره الاسناد اليه واتقير زيادة يقصد بالتبع بخلاف التأكيذ فان المقصود منه نفس التقرير وهذا التاميم لوجعل التقرير فائدة البديل اما لوجعل فائدة البديل منه وذكر البديل بعد البديل منه فلا اذ ليس التقرير حاصلا بالتبع بل جعل المسند اليه بدلا لزيادة اتقير الحاصلة بالمبدل منه وليس ذكر البديل منه الا بزيادة التقرير وكيف لا والمقصود بالتذكر هو البديل وانما ذكر البديل منه تبعاله فعلى هذا لا ينبغي جعل البديل للايضاح والا لكان ذكره لمصلحة البديل منه وكيف يقصده ايضاح البديل منه وهو مطروح عند ذكر البديل ولا قصد اليه فحينئذ يظهر وجه ترك الايضاح مع اتقير مع انه ذكر في المفتاح وان ذكره في الايضاح لقصد استفاء ما ذكره والاتو تيقنه ولذا لم يقل في عطف البيان لزيادة الايضاح كما في المفتاح ترجيحاً لا يوضحه على ايضاح البديل

جعل البديل منه مسندا اليه صورة لاحقة لا يظهر في بدل الكل نعم ليس مسندا اليه قصدا بالذات مسد
كون البديل مسندا اليه صورة ظاهرا واما استدلال الشارح بأنه يجعل الفاعل البديل فاستدل بالآخى لان جملة فاعلا انما يعلم من جملة مسندا اليه حيث عرفوا الفاعل بماسند اليه الفعل اوشبهه مسد

لان الغرض منه الايضاح لاغير بخلاف البدل فهو راسخ في الايضاح ولما اقتصر على
التقرير قدم بدل الكل ثم بدل البعض على ترتيب ظهور التفرير فانه لكمال ظهور التكرير
في الاولى اظهر فيه ولاشتمال الكل على البعض صريحا بخلاف الاشتغال الملا بس
على الملا بس فديكون اظهر في الثاني من الثالث بخلاف السكاكي فانه عكس الترتيب
لان الايضاح في الاقسام اثنثه على العكس التقرير لان ابهام المبدل منه
في الاشتغال اكثر منه في البعض لان دلالة الكل على الجزء اوضح من دلالة الملا بس على
الملا بس ثم الابدال منه اوزارة انقرر (بحجاء في اخوك زيد) اوجاني زيد اخوك
والتقرير في الاول اكل وكذا كان المبدل منه الجمل والمبدل المين فلذلك اختاره
وهو اشارة الى بدل الكل من الكل وهو بدل يستأ نف فيه الاسناد الى المستد اليه الحقيق
الذي قصد بالمبدل منه فيجب فهمهما اتحادا في البدل والمبدل منه سواء اتحد مفهومهما او
تغاير اوهذا هو المراد بقول ابن الحاجب مدلوله مدلول الاول والشايع الواقع في كلام البلغاء
ما غير مفهوم منه مفهوم المبدل منه واما اتحاد المفهوم فانما يتحقق على مذهب الصريين
حيث جعلوا ضربتك اياك ضربته اياه بدلانا كيدا والكوفون يجعلونهما ناكدين
كا يجعل الكل بك انت وبه هو وضربت انت ناكدين ووافقهم صاحب التسهيل وجعل
نجم الائمة الفرق تحكما ومن فوائد بدل الكل البينة ما قصد في جاء اخوك زيد من تقوية
التشهير وفي اخوك زيد يستحق الاكرام من المباشرة في حث الخطاب على الاكرام واعط
المسكين زيدا من احداث الترجع على زيد في نفس المأمور وهكذا لما يخفى على الفطن
من الامور الاليفة ولك ان تجعل الكل تحت زيادة التقرير لجعل التقرير شاملا لتقرير الغرض
المسوق له الكلام (وجاء القوم اكثريهم) في بدل البعض والتقرير فيه باعتبار ان المبدل
منه مشتمل على المبدل اجالا اما في المثال المذكور فظاهر لان مجيء القوم يستدعي
مجيء الآخر واما في نحو قطع زيد يده فلظهور ان المقطوع ليس نفس زيد بل شيء
منه فاليد مشعور به اجالا او ذكر المبدل منه كما انه في سلب زيد ثوبه الثوب مشعور به
اجالا حين ذكر زيد لظهور ان ايسر السلوب نفسه ولا فرق في الاشتغال على هذا
الوجه بين بدل البعض والاشتغال فبديل بدل البعض مما يشتمل عليه المتبوع شمولاً
ظاهراً او جعل بدل الاشتغال مما يحتاج الى بيان اشتمال المتبوع عليه كما زعم الشارح
غير ظاهر وما لا ينبغي ان يفوت الفطن ان جاء في القوم اكثريهم او بعضهم انما يشتمل
المرتبة العليا اذا كان مجيء ذلك البعض بمنزلة مجيء الكل وكذا قطع زيد يده انما ينال
تلك المرتبة اذا كان قطع يده كالاستئصال له لمزيد حاجته الى اليد لانه كان ممن يكثر عمل
اليده وتضييع بدونه وبما ذكرنا ظهر ان ما ذكره من المثال له رجحان على الامثال وزيد
اتصال بالقسم الاول من الابدال فكان جسدياً بالاختيار وراجحاً في مقام الاعتبار
(وسلب عرثوبه) في بدل الاشتغال وبيان التقرير فيه ان المبدل منه مشتمل عليه لظهور
ان القصد ليس الى نفسه بل الى امر من اموره ولذا قيل يجب ان يكون المبدل منه فيه
مقتضياً لذكر البدل ومشوقاً اليه فتعوجاً في زيد حجاره ليس بدل اشتمال كما ذكره
بعض النحاة ان كان هذا الواجب واجبا في تحقق بدل الاشتغال وغير معتبر عند البلغ
لو كان واجبا في كونه معتبرا عند البلغ فيجزم الشارح بانه بدل غلط لا احتمال كما ذكره
بعض النحاة بعيد عن الجزم وبما لا ينبغي ان يراعى في سلب زيد ثوبه ان يكون سلب ثوبه
بمنزلة سلب نفسه لكثرة تأثير في سلبه اما لكمال فقره او غيره وسكت عن بدل الغلط لانه
ليس من احوال المستد اليه لانه ذكر المبدل منه سهوا بطريق سبق اللسان اول اللسان اما

فما يشعر به كلام الشارح ان
الاولى في بدل الكل اتحاد المفهوم
محمل نظر

قصدا او ادعا، كما في قولك البدر الشمس هذا فهو ليس بسند اليه في قصد التكلم لاصورة
 ولا حقيقة بل لم يقصد اليه اصلا وترك بالمره في وقت ذكر البدل فاعرفه فانه بديع دقيق
 وكأنه لهذا امر المفتاح بالتأمل في معرفة وجه ترك بدل العاطلان معرفة ما قبل من ان وجه
 السكوت انه لا يقع في كلام البليغ لا يستدعي تأملا بل تبعها على انه لا يتم لان بدل الغلط
 نوعان ماهو لسبق اللسان واللسان ماهو لدعوى احد هما وابهام انه ذكر غلطاً
 نحو بدر شمس جاني فأنك وان عدت الى بدر ترى انه سبق به لسانك والا لا يصح ان يجعل
 بدر متبها به واثاني يقع في كلام البليغ وهو معتد الشعراء وشرطه الترتي من الادنى الى
 الاعلى وهو ابانغ من العطف بل ويسمى غلطاً بدأ اعلم ان اثنية والجمع وما يجرى مجراه
 يقابلان المذكور بطريق العطف قرب مقام يرجع العطف عليهما ورب مقام يرجع واحدا
 منهما عليه فالبلغ في بيان التعدد لا يخرج عن ترجيح الاجمال باحد هما على التفصيل
 بالعطف وعن ترجيح العكس فلذا قال (واما العطف) يعني جعل المسند اليه معطوفاً
 عليه فالاولى ذكر قولنا عليه على ذكر نحو اما الابدال منه (فلتفصيل المسند اليه) اي ذكره
 مفصلاً بعضه عن بعض في العبارة والمذكور اما لان بيان خصوصية كل من متعدد مقصود
 لغوت بالاجمال او بيان خصوصية بعض مقصود كذلك مثال الاول جاني زيد وعمرو
 فانه لا يعلم خصوصيتهم ولو قيل جاني رجلان ومنه لكان جاني زيد وعمرو رجل اخر واما
 لقصد التميز لقراءة السامع وانه لا يفهم التعدد مع وحدة اللفظ نحو جاني رجل
 ورجل اخر وكل من هذه الصور لتفصيل المسند اليه الذي هو رجلان في جاني رجلان
 فاذا اقبل اما العطف فلتفصيله لئلا يقادير الذهن الى المسند اليه المتبوع في الذكر فان
 زيد وعمرو ليس لتفصيل زيد بل لتفصيل رجلان هكذا حقق المقام لئلا يشكل عليك
 ان المعطوف ليس لتفصيل المعطوف عليه ولا يحتاج الى ان يربط بالمسند اليه مجموع مانسب
 اليه الشيء في الكلام ويجعل ذكر المسند اليه مفرداً مسامحة (مع اختصار) ولم يقل مع
 الاختصار لئلا يقادير اختصار المسند اليه واحترازه عن تفصيل المسند اليه بالوصف
 او سطف البيان نحو جاني رجلان احدهما زيد والاخر عمرو وجاني رجلان زيد وعمرو
 وليس احترازاً عن تفصيل المسند اليه في قولنا جاني زيد وجاني عمرو على ما قالوا فانه
 وان كان فيه تفصيل للمسند اليه لكنه ليس لتفصيل المسند اليه وانما الغرض منه تفصيل
 القصص الواقعة والنسب المحتملة والبليغ ليس مرجحاً على جاني زيد وعمرو بل على
 وقع امور ونحوه وبما يتخلل في القلب ان العطف لتفصيل المسند اليه لا يخص العطف على
 المسند اليه انى هو في الكلام متبوع محض بل يعم المسند اليه التابع ويشمل نحو جاني اثنان
 زيد وعمرو فان زيدا بدل البعض وعمرو عطف عليه لتفصيل المسند اليه التابع وهكذا
 العطف لتفصيل المسند بان تقول زيد فعمرو وعمرو عليك ان تعود بهذا التحقيق
 على الوصف والتأكيـد وعطف البيان ولا تجس فطنتك على ما يفصله البيان (نحو
 جاني زيد وعمرو) ونحو جاني زيد وعمرو بعده فانه لتفصيل المسند اليه لئلا يتوهم ان
 المسند اليه اول المذكور المعطوف لم يمكن تقييده بما يفيد تأخره والمراد بالكون لتفصيل
 المسند اليه ان يكون تفصيله مقصوداً لذاته او ليتوصل به الى غرض اخر (او المسند
 كذلك) اي تفصيل المسند مع اختصار والوضع الاخصر معه وفيه ان لا تفصيل في جاني
 زيد فعمرو وبمعنى ذكر كل منهما منفصلاً عن ذكر الاخر بل كلاهما ذكر بقولك جاء نعم

فيه تفصيل بمعنى بيان خصوصيته في كل لم يفهم من ذكر المسند الا ان يقال العطف افاد
تذكر المسند في العطف وبخصوصه فكانه ذكر عبارة مفصلة عن عبارة ذكر تعالى العطف
عليه والمراد بكونه تفصيل المسند ان الداعي اليه تفصيل المسند اما لذاته اولي وتوسل به الى
غرض نحو جاء زيد فمرو وبساعة فان تفصيل المسند بالعطف لئلا في التقييد بساعة
واحترز بقوله كذلك عن نحو جاء زيد بعيد ان جاء وعرفاته لتفصيل المسند لكن لا اختصار
فيه قال الشارح المحقق احترز به عن نحو جاء زيد وعمر وبعده يوم اوسنة وفيه بحث لان
المقصود بهذا التركيب ليس من مقاصد العطف حتى يكون الاختصار داعيا الى اختيار
العطف عليه كيف وشئ من الفاء ونحو حتى لا يفيد التعقيب يوم اوسنة فلا فائدة التعقيب
بلامهلة مقام يقتضي الفاء ولا فائدة التعقيب يوم مقام يقتضي هذا التركيب وليس ترجيح
العطف عليه الاختصار بل لانه لا يفيد ما يفيد العطف على انه تفصيل المسند مع اختصار
اذ لو لم يعطف لاختيج الى ذكر المسند (نحو جاء زيد فمرو) فانه قد يدل على ان مجيء عمرو
يقيد مجيء زيد فيه تفصيل للمسند على وجه الاختصار فان قلت العطف فيما يجعل
لتفصيل المسند يشتمل على تفصيل المسند اليه ايضا فينبغي ان يقول او انه تفصيل المسند
او المسند اليه كذلك قلت تفصيل المسند اليه في هذه الصورة ليتوسل به الى تفصيل المسند
فانه لا يتأتى تقييد المسند بالتعقيب على اخصروجه الا بعد نسبة اليه وما يكون لداع هو
وسيلة الى امر اخر كثيرا بطوى في بيان الداعي اليه ان فرض الاول ويكتفي بالفرض الثاني كما يقال
تعريف المسند اليه بالاشارة لتحقيره مع انه ابيان القرب ليتوسل به الى التحقير على ان اللازم
للعطف بالفاء ونحو هو تفصيل المسند دون تفصيل المسند اليه الا ترى انه لا تفصيل له في
قولك جاني رجل اخر او ثم رجل اخر واجاب عنه الشارح المحقق بانه ذكر الشيخ
ماحصله انه ما من كلام فيه امر زائد على مجرد اثبات شئ لشيء او نفيه عنه الا وهو الفرض
الحاصل والمقصود من الكلام وهذا مما لا سبيل الى الشك فيه في نحو جاني زيد فمرو
يكون الفرض اثبات مجيء عمرو بعد مجيء زيد بلامهلة كانه معلوم ان الجاني زيد وعمر
والجمل انما يتعلق بالترتيب والتعقيب فيكون العطف لافادة تفصيل المسند لا غير حتى
لو قلت ما جاءني زيد فمرو وكان نفيًا لمجيئه عقيب مجيء زيد ويحتمل انهما جاءك معا
اوجاءك وعمر وقبل زيد او بعده بتمة متراخية هذا كلامه وفيه نظر لان كون العطف
لتفصيل المسند اليه والمسند اعم من الكون له مقصودا لذاته او لغيره ولا خفاء في كون
تفصيل المسند اليه مقصودا بالعطف ليتوسل به الى تفصيل المسند في العطف بالفاء
ولو لا اعتبار اعلم لم يتم نكتة العطف في جاني زيد وعمر وبعده يوم فان المقصود فيه
الترتيب والتعقيب حتى كان مجيئهما معلوم والجمل انما وقع بالترتيب والتعقيب فان قلت
ما الفائدة في عطف المسند اليه في نحو قولك جاني الاكل فالشارب فالتاسم ومن البين انه
ليس لتفصيل المسند اعدم تعدد المجيء ولا الجاني قلت قال الشارح وهو في التحقيق ليس
من عطف المسند اليه بل من عطف الصلات اي جاءني الذي يأكل فيشرب فينام هذا
ونوجيه ان السلام وصلته لشدة الاتراح كالكلمة الواحدة فيدخل عاطف
الصلة على اللام كما يدخل اعراب اللام على الصلة ولو قدرت الموصوف
وجعته من عطف الصفة على الصفة اي جاني الرجل الاكل فالشارب فالتاسم
لاستغنى عن هذا التكلف (او ثم عمرو) لاثمة فانه مخصوص بعطف الجمل
والفرق بينه وبين الفاء ان الفاء لثني المهلة ونحو لاثمتها (اوجاء القوم حتى خالد) لم يقل

او حتى خاند لان حتى اعطف جزء من متعدد عليه بخلاف ثم فلا يقال جاء القوم ثم خالد
 وهذا هو الفرق بين حتى و ثم بعد اشتراكهما في التراخي بمهلة وقال الجزولي هي متوسطة
 بين الفاء و ثم والتحقيق ان المهلة المعتبرة في حتى بين اول جزء للمعطوف عليه ومابعد ما
 لا بين المعطوف عليه والمعطوف اذا المعطوف من نعمة المعطوف عليه ولحقها المهلة بين
 ما بعد حتى وما قبلها انكر نجم الأئمة كونها للمهلة وانكر ايضا الترتيب الخارجي وقال
 ان الترتيب المعبر بين اجزاء المعطوف عليه هو الذي دون الخارجي وفي قوائمه جاء
 القوم حتى زيد يعتبر العقل ترتب تعلق المجيء باجزاء القوم بحسب رجحانه بالنظر الى
 بعض ببعض حتى ينتهي الى الاقوى او الاضعف وما قال يخالف جعلهم اياها مثل
 ثم وما استدلل عليه من قولهم مات كل اب لي حتى آدم مع ان موته متقدم ومات اثناس
 حتى الانبياء مع ان موت الانبياء في انشاء موت الناس وقولهم جاء القوم حتى خالد مع ان
 مجيئهم معاليتهم لجواز ان تكون هذه الامثلة مستعارات للترتيب الذهني للبالغة في الترتيب
 الذهني بحيث يخل الترتيب الخارجي وقد جاء مثله في ثم في قوله ان من ساد ثم ساد ابوه
 ثم قد ساد قبل ذلك جده على ان الترتيب فيما ذكره من الامثلة ايضا خارجي لكنه
 رتب لازماني وليس للعقل الاملا حظة هذا الترتيب الرتبي كما يلاحظه الترتيب الزماني
 (اورد السامع عن الخطأ) اي الاعتقاد الغير المطابق (الى الصواب) اي اعتقاد
 المطابق وما تفسير قوله بما في الايضاح والشرح حيث قال اورد السامع عن الخطأ
 في الحكم فيقتضي جعل الخطأ والصواب صفتين للحكم لاجلها نفس الحكم وحيث
 يكون المعنى رد السامع عن كون حكمه خطأ الى كون حكمه صوابا ولا يخفى انه معنى صحيح
 وان وافق الفتح ففقد تفويت لما افق في عبارة المتك من اصلاح عبارة المفتاح ولا بد
 من تقييد الرد بقولنا مع اختصار يخرج عنه نحو ما جاءني زيد ولكن جاء عمرو وكذا
 في البواقي يخرج عنه عطف الجمل على الجمل ولا بد من تقييده ايضا بما يخرج ماعده من طريق
 القصر فانه يصح في (نحو جاءني زيد لا عمرو) وما جاءني زيد وانما جاء زيد وزيد جاء فالاولى
 ان يقال اورد السامع صريحا الى الصواب فان في ماعده لانه الاعلى الميث ويجب
 فيه التصريح بالثبت والمنفي الا اذا كان المنفي لكمال ظهوره كالمصرح كاسيحي ان شاء الله
 تعالى ورد السامع الى الصواب في المثال المذكور بازالة اعتقاده الشرعية لا غير فانه انما
 يكون لقصر الافراد على ما بينه الشيخ عبد القاهر وعند المفتاح تغلب به اعتقاد المخاطب
 ايضا ومخاطب به من اعتقاده جاء عمرو دون زيد ووافقه المصنف وبغفهم من كلام الشارح
 في بحث القصر انه يخاطب به من اعتقده بجي احد هما من غير تعيين لكنه حيث ليس
 رد السامع الى الصواب بل لحفظه عن الخطأ فليكن هذا نكتة اخرى للعطف على ذكر
 منك ومن امثلة رد السامع الى الصواب ما جاءني زيد بل عمرو على ما قال ابن مالك ان بل بعد
 النفي والنهي ولكن وجعل ابن الحاجب ذلك محتملا حيث قال ما جاءني زيد بل عمرو محتمل
 اثبات المجيء العمرو مع تحقق نفيه عن زيد وعليه ما سأت في بحث القصر ان ما جاءني
 زيد بل عمرو والقصر وما ذكره المفتاح والايضاح ان ما جاءني زيد لكن عمرو من اعتقاد زيد اجابته
 دون عمرو ولم يتعزضا لكونه لمن اعتقد الشركة فقال الشارح ان مجيئ رد السامع اعتقاد
 الشركة لم يقل به احد وهذا وجه خفي ومنهم من وجهه بانه يحصل رد اعتقاد الشركة
 بالمعطوف عليه فذكر الاثبات لغورده السيد السند بانه متفوض بقولك جاني زيد لا عمرو
 الاولى انه متفوض بيب في طرق القصر ونحن نقول لمذكروا لكن من طرق القصر

الافق بحث العطف مثالا رد السامع الى الصواب والعطف لا يرد به الى الصواب في قصر الافراد اذ هو مما اعتقده المخاطب بل هو لتقرير ما اعتقده من الصواب فجعله لقصر القلب في مقام التنبيل به للرد الى الصواب لا يوجب عدم كونه لقصر الافراد لاحتمال ان يكون عدم الترضيه لانه لا يصلح بهذا الاعتبار لما يتم فيه من التنبيل وانما لم يذكره المصنف في المتن مع تعرضه له في الايضاح لانه نحو جاء زيد لا عمرو من طرق القصر كذا ذكره الشارح ونحن نقول لم يتعرض له لانه مخالفه من المفتاح مع الأئمة الاعلام من النجاة حيث جعلوه لدفع توهم المخاطب ان عمرا ايضا لم يجيء كزيد بناء على ملا بسطة بينهما وقلة انفراد احدهما باخر ولم يتعرض لما ذكره وايضا ليعلم ان العطف ولكن لدفع توهم ناش من السابق لاحتمال ان يكون الحق مع المفتاح وكلام الشارح المحقق والسيد السند يشعران بان المراد بالتوهم الاعتقاد سواء كان جزما او ظنا ضعيفا ويمكن ان يقال لا تخالفه بين كلام السكاكي والنجاة على ما توهمه والانه يجوز ان يكون ذكر لكن في التصريح بالاثبات بعد الثاني لقصر واختياره على بل لانه نشاء من اني ما اعتقده ثانيا يوهم انه وافقه المتكلم فيما نفاه ولذا لم يبدأ بالاثبات مع ان الاثبات احق بالتقديم ففقه مع رد المخاطب الى الصواب دفع توهم المشاركة في الثاني ولا يبعد ان يجعل رد السامع الى الصواب شاملا لدفع التوهم بعد ما بين ان المراد بالتوهم الاعتقاد فان العطف ولكن حيث رد المخاطب من خطأ اوقفه المتكلم فيه وهو اعتقاد انه لم يجيء عمرو واعتقاد انه مشارك لزيد في شيء يكون من طرق قصر الافراد (اوصرف الحكم الى آخر) سواء جعل الاول في حكم المسكوت عنه بحيث يحتمل ان يكون ثانيا وان لا يكون ويسمى الاصراب ولم يجعل في حكم المسكوت عنه وذلك حين يراى لا قبل بل فانه يبطل الإيجاب قبله وتقرير الثاني وبوء كده فلا يكون ماقبل بل حيث يحتمل بل مقطوعا به فاذا قلت جاء زيد لا بل عمرو ابطلت محجى زيد وصرفت الحكم الى عمرو واذا قلت ما جاء زيد لا بل عمرو قررت الثاني وصرفته الى عمرو فان قلت اخر بمعنى غير من جنس السابق فلا يقال جاءني زيد وحار اخر بل رجل اخر فقوله اوصرف الحكم الى اخر يوجب عدم صحة جاني زيد بل حار مع انه ليس كذلك فالاصح اوصرف الحكم الى غيره قلت معنى قوله اوصرف الحكم الى اخر الى مسند اليه اخر والمسند اليه الاخر من جنس السابق في هذا الكلام وذلك لا يقتضي كونه فيما بعد بل من جنس السابق عليه وهذا من قبل اشتباه مفهوم الحكم بموارده فلما كان الاضراب غير شامل لجميع صور العطف بل وان كان متحققا في (نحو جاء زيد بل عمرو وما جاءني زيد بل عمرو) اضراب عن ذكر الاضراب وانني بصرف الحكم الشامل لجميع الصور لكن ككون المثال الثاني لصرف الحكم غيرا واضح على مذهب الجمهور من ان بل يبطل الثاني فيما بعده ويجعل ماقبله في حكم المسكوت عنه حتى يكون المعنى ما جاءني زيد بل جاءني عمرو لانه لا معنى لصرف الحكم الى ما بعد بل بعد اختلاف الحكم السابق واللاحق نعم توضح على مذهب المبرد ان اثني والاثبات سبان والمعنى بل ما جاءني عمرو مع احتمال جاني زيد بين الذي والاثبات فالعطف عند المبرد في الاسم المعطوف عليه فقط وعند الجمهور فيه وفي ذكر الثاني فكلما قبل لتدارك غلطتين فغدهم تدارك الثاني بالابطال وتدارك المعطوف عليه بعينه بصرف الحكم الى المعطوف ويمكن توضيح صرف الحكم بان المراد صرف الحكم بعينه او بعد اصلاحه بابطال نفي المراد بالحكم اما الوقوع واللاقوع والانتزاع والمراد بصرفه صرفا باعتبار الافادة فلا ينجم انه يقتضي تكذيب الحكم في المعطوف عليه مع انه غير تكذيب بل مسكوت عنه والصرف في الافادة

كما يصح في الابقاع يصح في الوقوع والصرف بحسب الواقع لا يصح في شيء منهم فذكره الشارح
 المحقق في شرح المفتاح ان المراد بالحكم الابقاع فلا يستلزم صرف الحكم كذب الحكم في المعطوف
 عليه لايتم ولا يشكل عليك عدم شمول النكسة للعطف في لضرب زيد بل عمرو لانه ليس
 لصرف الحكم بل لصرف الطلب لان الكلام في المسند اليه بالاستناد اخبرني على ان المحقق
 ان الحكم هنا يعم الخبر والانشاء قال الرضوي واذا عطفت بيل مفردا بعد التثنية او التثنية
 فالظاهر انها الاضراب ايضا ومعنى الاضراب جعل الحكم الاول موجبا او غير موجب
 كان كما سكوت عنه بالنسبة الى المعطوف عليه و الفرق بين العطف بيل وبدل العاطف
 وان كان كلاهما لتدارك العاطف في المتبوع فان الاول لا يقع في كلام البلغ والثاني شائع
 بين البلغاء مطرد في كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا العاطف وقد نيه عليه المصنف
 حيث ترك بدل العاطف وذكر العطف بيل وابن الحاجب سوى بينه وبين البديل لكن تعقبه
 الرضوي به - هذا الفرق وهو المرعي كذا قيل وقد عرفت ان من دل العطف ما هو باع من
 المعطوف فالفرق بان هذا البديل ليس من احوال المسند اليه الاذا مسند اليه قبله لانه
 لم يقصد اترك الكليته بخلاف المعطوف عليه بيل فان البلغ بعد الاتيان به سهوا التفت
 اليه واعتبر الحكم مرتبطا به وذكر ما يصرف الحكم عنه اني آخر (اراشك)
 اي لا فائدة الشك (او التشكيك) اي لجعل الخطاب شاكيا في الحكم لغرض يتعلق به
 (نحو جاءني زيد وعمرو) او لا بهما نحو انا و اياكم لعلي هدي او في ضلال
 مبين او للتخيير او الاباحة نحو ليدخل زيد وعمرو والفرق بينهما ان التخيير يفيد موت
 الحكم لاحدهما فقط وفي الاباحة نحو الجمع بينهما لكن لا من حيث مدلول اللفظ بل بحسب
 امر خارج ونبه المصنف بترك عد التفسير مقاما للعطف على قلته في او او والفاء وعلى ان
 ما بعد اى وان عطفت ببيان لما قبله كما عليه الجمهور لا معطوف كما عليه المفتاح قالوا يؤيد
 الجمهور كون المعطوفات معارة للمعطوف عليه الاما قل من العطف او او والفاء لتفسير وتفسير
 انذا اللغة الضمير المجرور باى من غير اعادة الجار وتفسيرهم الضمير المرفوع المتصل به من غير تأكيد
 بمفصل ولا فصل وفيه بحث لان ما بعدهما بشارك المعطوفات في كون التشريك يفيد في
 الاعراب بواسطة الحرف وهما مستثنيان عنده من قاعدة العطف على الضمير المجرور
 والضمير المرفوع المتصل بل القاعدة ان عنده انه اذا عطفت بغير اى وانا على الضمير المجرور اعيد
 الخافض وعلى الضمير المرفوع المتصل يؤتى بأكيد بمفصل او فصل وكون القاعدة عندهم
 اشمل من القاعدة عنده لا يوجب تأييدهم والخروف العاطفة عنده اثنا عشر لانه جعل اى
 وان فيه حال لانه لا وجد للفرق بين اى وان وان لم يصرح الاباى فذكره السيد السند انها
 عنده احدى عشر حرفا فحل نظر ولم يذكر العطف بام لاختصاصه بالانشاء الا ان عدم
 التعرض به في باب الانشاء ايضا بوجوب اعمال الفن لما يسميه (واما الفصل) اي ما يسميه
 نخبة البصرة فصلا وغيرهم عمادا وجعل الفصل من احوال المسند اليه لدلالته على كونه
 مخصصا به المسند ودال على معنى فيه كونه متميزا بالمسند منفردا من بين الجنس به وجعل
 الفصل مصدرا يعنى تعقيب المسند اليه به غير ثابت وعنه مندوحة وكون اخواته مصادر
 لا يخل به مثل هذا التكلف والاسمح انه على صفة الضمير المرفوع المتفصل وليس ضميرا
 فقول الشارح ضمير الفصل مرجوح وما ذكر النخبة من انه وضع للفصل بين الخبر والتثنية
 يستدعى جملة من احوال المسند كما ان كون التخصيص متعلقا بالمسند بلا واسطة حرف
 الجر معنى يقتضى جعله حال لانه اما كان العدة في الكلام هو المسند اليه ونظر التكلم

عليه وما عاده متطفل بين يديه كان الأولى ارجاع الحال اليه ما لم يقتض الى من يندسكاف
وحينئذ لا يبعد ان يجعل الفصل لفصله عن الموصوف وانما اقتصر على قوله (فلتخصيصه
بالمسند) مع ان فائدته التي لا تنك عنه تأكيد الحكم بخلاف التخصيص فانه قد يكون
اذالم يكن في الكلام ما يفيد التخصيص سواء وقد لا يكون اذا كان الخبر المرفوع يعرف
الجناس لانه لا فائدة تأكيد الحكم من احوال الاستناد على الثاني ثبوت التصرمه اذالم يكن
ما يفيد سواء تردد قال الشارح في شرح الكشف افادته القصر انما يتم اذا ثبت القصر في
مثل كان زيدا هو افضل من عمرو بالخبر فيه منكرة ولا خلاف بين المصنف والسكاكي
حيث قال انه لتخصيص المسند بالمسند اليه الا في العبارة فان الباء في صلة التخصيص
قد تدخل على المقصور وقد تدخل على المنصور عليه وجعل الشارح
الاستعمال الاول عربيا وغالبا والثاني عربيا والسيد السند الاستعمال الثاني اصليا
والاول مبني على جعل التخصيص مجازا مشهورا قريبا للحقيقة العرفية في التمييز او مضمنا
بمعنى التمييز وجعل الباء متعلقة بمعنى التمييز اي الفصل بالمسند اليه به مخصوصا بالمسند
اليه فعدول المصنف عن عبارة المفتاح الى ما هو العرفي الغالب استعمالا في وجهه الى
ما هو اظهر في كونه حال المسند اليه في وجهه واس لكان تقول انه قد يكون قصر المسند
اليه على المسند نحو الكرم هو التقوى وهو الذي ذكره المصنف وقد يكون في قصر المسند
على المسند اليه نحو الله هو الزاقي وهو الذي ذكره المفتاح لان قصر المسند اليه على
المسند في المثال المذكور من تعريف المسند اليه على نحو قولك المطلق زيد وكون الفصل
له غير ثبت وانما هو مساو له بعض من عبارة الكشف في تفسير او انهم المفلحون وكون
ببائه متعلقا بقسام آخر او بسنن الكلام فيه لتساو من ولقد ستمت بهذا من في بحث اتعريف
باللام ان كنتم ما همكم تحفظون (واما تقديمه) اي تقديم المسند اليه على غيره من اجزاء
الكلام فيشتمل تقديم الفاعل على المفعول والتعظيم اولى من تقدير على المسند موافقا للمفتاح
لجريان اكثر النكات فينبه وبين قوله في احوال متعلقات الفعل وتقديم بعض معولاته على
بعض الخ عوم من وجهه في ترك المصنف قول المفتاح على المسند كثير المعنى بايماننا لفظ
فتقدم الشارح على المسند تقوى بل ما قصده المصنف والتقديم يقتضى وجوده لا على
صفة التقديم وذلك بان يكون حقه المقام التأخر اما على الصفة التي هي الان عليه كتقديم
المفعول على الفاعل فان حق المفعول المقام التأخر واما على صفة اخرى او وجوده متأخر اكان
على هذه الصفة كما في تقديم المسند اليه بجملة مبتدأ ولو جعلته فاعلا حقه المقام التأخر
والاشباه باطلاق التقديم هو القسم الاول لانه يتوهم في شأنه انه اذا كان متأخرا غير الى التقديم
لاكون حقه ان يكون متأخرا والقسم الثاني انما يسمى تقديما لانه اوجد مقدما لانه غير من
التأخير الى التقديم كان ذكر المسند اليه الذي ليس حقه التأخير باعتبار نحو زيد انسان
مقدما يسمى تقديم بهذا المعنى ولهذا قال صاحب الكشف ان التقديم انما يوصف به المزال
لا القاري مكانه مع انه اكثر منه باطلاق التقديم على القار ونظيره صغرفان صغرا باسم معناه
جعل الكبير صغرا وقولهم صغرا لله جسم البعوضة معناه اوجده صغرا وضعا لا مكان
موضع الفعل فكما ان الصغير السنان مجاز في اللغة كذلك التقديم مجاز في عرف ارباب الفن
في غير الاول وتقديم المسند اليه مطلقا من القسم المجازي كان تقديم المفعول على الفاعل
او على الفعل من القسم الحقيقي فاما ان يراد بالتقديم في عباراتهم ما يشمل التقديم الحقيقي والمجازي
مطلقا ليكون استعمال التقديم على نحو واحد واما ان يستعمل فيما يقتصر على المجازي المعنى
المجازي وفيما يقتصر على الحقيقة في المعنى الحقيقي كما في تقديم المسند (فلكون ذكره)

قال الشارح في شرح المفتاح ان
الفصل في قوله تعالى ان الله هو
الزاق لنا تأكيد التخصيص
المستفاد من تعريف المسند وفيه
انه تحكم اوليس الفصل بكونه
تأكيد اولى من كون تعريف المسند
تأكيدا وقال في الشرح انه لمجرد
تأكيد الحكم وفيه ان تعريف
المسند قد يكون للتخصيص فلا يمكن
مع غير الفصل مجردا عن
التخصيص

اى المسند اليه (اهم) من ذكر باقى اجزاء الكلام لامن ذكر المسند فانه قاصر كما عرفت ولا من
 الحذف فانه حينئذ يكون مرجحا للذكر على الحذف لا للتقديم على غيره ومعنى كون ذكره اهم
 ان العناية به اكثر من العناية بذكر غيره ومن البين ان لاجهته لتقديم فعل على فعل الاكون العناية
 بالمقدم اكثر والاهتمام به اوفر وكون الاهتمام موجبا للتقديم وصحة كون التقديم للاهتمام
 ينه مستغنية عن بيان ما به الاهتمام لكن كون التقديم على وفق مقتضى الحال بوجوب ان
 يكون له جهة من جهات يدعو اليه بل يفتى قال يكتفى ان يقال قدم للعناية بريدانه اذا وقع تقديم
 من البليغ يكتفى ذلك القول اذ لا خفاء في ان مادعا الى الاهتمام امر معتبر فى البلاغة وحيث
 قال الشيخ ان المجدد اعتمدوا فى التقديم شيئا يجرى مجرى الاصل غير العناية والاهتمام
 لكن ينبغي ان يفسر وجه العناية بشئ ويعرف فيه معنى يريد ان صاحب علم المعاني ينبغي
 ان يفسره ليعلم المصنف الكاسب البلاغة الجهات المعتبرة عند البلاء ولذلك جعل المصنف اقتفاء
 للمفتاح سبب التقديم الاهمية ثم فسر وجوهها بقوله (امالائه) ظاهره امالان المسند اليه
 (الاصل) وهو موجه لان كل ما يذكر من غيره متطفل على ذكره وليياته ولتحصيل معرفته
 بالاحاطة بحاله وحينئذ يحتاج قوله (ولا مقتضى للعدول عنه) الى تكلف بارجاع الضمير الى
 كونه الاصل حتى يكون المعنى ولا مقتضى للعدول عن كونه الاصل اى عن مقتضاه وهو كونه
 اهم مما يتفرع عليه لكن لا خفاء في جعله وسيلة الى الاهمية الداعية الى التقديم وفي المفتاح
 امالان اصله التقديم ولا مقتضى للعدول عنه فلذا فسر السارح المحقق ضمير لانه بتقديم المسند
 اليه ولا يفتى ان كون تقديم المسند اليه الاصل بلا مقتضى عدول بوجوب التقديم من غير ان
 يلاحظ انه بوجوب الاهمية وكأنه لهذا جعل الشيخ الاهتمام جار مجرى الاصل اذ كتبه تقديم
 لا يكون تحت نادرة تكون التقديم الاصل بلا اقتضاء العدول ويمكن ان يقال ملاحظة كون
 التقديم الاصل وعدم موجب العدول يجعل ذكره اهم وكون المسند اليه او تقديمه الاصل
 اس لكونه محكما عليه بل لكونه مسندا اليه حتى يستحق التقديم فى الانشائية ايضا وانما
 قال ولا مقتضى للعدول عنه لانه لا تقدم مع مقتضى العدول ولهذا لم يقدم الفاعل على الفعل
 لان كون المسند عاملا يقتضى العدول عن تقديم المسند اليه لان مرتبة العامل قبل
 مرتبة المفعول فان قلت كيف يوجب كون المسند عاملا لتقديم المسند والعدول عن تقديم
 المسند اليه غايته ان يعارض العاملة والاصل الذى فى المسند اليه فلا بد من امر آخر حتى
 يتم اقتضاء العدول قلت كون الفعل عاملا حال نفسه وكون المسند اليه الاصل
 باعتبار مدلوله وما للشئ باعتبار نفسه اقوى مما له باعتبار مدلوله ولك تقول
 ان مقتضى للعدول عن الاصل فى الفاعل اتسابه بالمبتدأ والتباس العامل اللفظى بالعامل
 المعنوى والتباس علامة الفاعلية بعلامة كون الشئ مبتدأ (واما يمكن الخبر) اراد به الخبر
 فى وقت ماسواء كان خبرا فى الحال ولا يشمل البيان تقديم المفعول الاول من باب علمت على
 التنبى نحو ان تقول علمت الذى حارت البرية فيه حيوانا مستحدا من جناد ولا حاجة الى
 التعميم لتناول خبر كان وخبر ان وخبر ما ولا لان الخبر يتناول الجمع كخبر المبتدأ لكن العبارة
 حينئذ على عموم المجاز لان تسمية المفعول الثانى خبرا مجاز وتسمية البواقي حقيقة ولو قال واما
 يمكن المسند لكان واضحا الا انه اراد التنبيه على ان المسند فى باب تقديم المسند اليه ماسوى
 مسند الفاعل فى ذهن السامع (لان فى المبتدأ) الحاجة ماسة الى تعميم المبتدأ اكثر مما سبق
 فى الخبر والتشويق فى تقديم المبتدأ اذ لو قدم الخبر فلا تشويق فى المبتدأ المتأخر اليه فالاولى
 لان فى تقديم المسند اليه (تشويقا اليه) كما فى المفتاح وفيه ان كون التقديم مشوقا الى الخبر
 يدعو الى التقديم لالى كونه اهم حتى يصح تفسير وجه الاهتمام به وقدهدبت فى قطع هذه

المسافة والتشويق انما يتكامل بتطويل المسند اليه ولذا قيل حتى انكلام تطويله وانما يتنن
 الخبر حين سماعه بعد التشويق لان حصول الشيء للتزقيب بعد الشوق الذ ووقع في النفس
 وانما قيدنا الشيء بالتزقيب ثلاثا في ما قيل ان حصول نعمه غير متزقية الذ وهو كرزق من حيث
 لا يحسب (قوله) اي ابي العلا المعري من قصيدة يوفي بها فقيها حنفيا (والذي حارت
 البرية فيه حيوان مستحدث من جماد) يعني تحيرت البرية في المعاد الجسماني والشور الذي
 ليس بنفساني وفي ان ابدان الاموات كيف تحيي من الرفات كذا في ضرام السقط وقيله
 بان امر الاله واختلف الناس فداغ الى ضلال وهاد يعني بعضهم يقول بالمعاد وببعضهم
 لا يقول به وبهذا يتبين ان ليس المراد بالحيوان المستحدث من الجماد آدم عليه السلام
 ولا ناقة صالح ولا نعيم موسى ولا القلس على ما وقع في الشروح لانه لا يناسب السياق
 هكذا ذكره الشارح فزيف ما في الشروح بانه يخالف ما في ضرام السقط وبخالف البيت
 الذي قبله وزيد في التزييف بانه يخالف البيت الذي بعده وهو البيت الذي من ليس
 يغتران مصيره الى الفساد واورد عليه السيد السند في شرح الفتح بان تليذ اشاعر ذكر
 في ثوب السقط ان المراد حيرة الناس في خلق آدم عليه السلام من القرب ومن الذين
 ان كون التوجيه مخلف السياق لا يدفعه كونه من تليذ الشاعر ونحن نقول كون
 الكلام في حشر الاجساد لا يفي كون المراد بالحيوان المستحدث من الجماد احد هذه
 الامور بل نقول المراد ما بعد الجمع والكلام تشبيه بليغ اي الذي تحيرت الناس فيه من الجسم
 المحسوس ليس الاكيوان استحدث من الجماد والاعادة اهون من الاستحداث فعدنا كشفا
 الاستحداث بل تعدده لا محال للتخير وحيث لا يعد ان يراد ما يشمل خلق الحيوانات
 من النطف ومحصل الايات انه ظهر امر الاله بين العقلاء من كمال قدرته بخلق ما يكون خلق
 الانسان من ازفات بالقياس اليه هينا واختلف الناس في بعث الاجساد فذهب داع الى
 ضلال وهو الانكار ومنهم هاد الى الاعتراف والذي تحيرت الخلق فيه حيث انكروا ليس
 الاكيوان مستحدث من جماد واليب الكامل اللب من ليس يغتر بالحيوة الدنيا بان مصيره
 الى الفساد من غير المعاد فيقتنم هو النفس ولا يعمل لما بعد الموت (واما التجمل
 المسرة او المسأول للتأول او التطير) قوله للتأول او التطير نشر على ترتيب اللف لان التأول
 مشهور الاختصاص بالخبر فلذا لم يكتب به كالمفتاح زاد لفظ التجمل ظنا منه ان ما يصلح
 للتأول موجب للمسرة بالتأول به سواء كان في مستهل الكلام او ثباته ورد بان التأول
 انما يكون في مستهل الكلام او في اثنته ولا يتأول بغيره وبعد بدء الكلام على ان التأول
 والتطير يكون في غير الاول لا يخفى ان قوله للتأول لا يصلح علة لتجمل المسرة
 لان التأول لا يقتضي تجملها بل لتجمل التأول فيجب ان يجعل علة للمسرة لتجمل
 كما جعله الشارح في المختصر ولا يخفى ان كون المسند اليه سارا لا يتوقف على التأول به لانه انما
 يسر السامع لتضخم خيرا وادخاله خيرا في ذهنه والمسرة كما خص بالتأول تحصل بذكره ماهر
 الواقع لانه ربما يسر سماع صدقك ربما سؤه سماع عدوك بقوله للتأول او التطير مذكور على
 سبيل التمثيل (واما لايها ان لا ينزل عن الخطا وانه يستلذه) اي يوجد لذي الم يقل اولاه
 ليكون عطا على انه لا على ايهام ويكون تحت الايهام فان ما وجد لذي تصور الدلول
 لا للفظ فاستاذاه وهمي (واما نحو ذلك) هو احسن من عبارة المفتاح واثباته ذلك
 هو واضح لا يشك عليك ومن جملة امثال ما مر ما قاله المفتاح وهو كون المسند اليه
 متصفا بالخبر يكون هو المطلوب لانفس الخبر واعرض عنه المصنف بان المراد بقوله
 لانفس الخبر ان كان لانفس تصور الخبر فامن خبر الا وهو كذلك وان اراد لانفس وقوع الخبر

ففيه انه مع ذكر المسند اليه لا يكون المراد نفس وقوع الخبر بل يجب الاقتصار على المسند
ف عند ارادة نفس وقوع القيام لا يقال قام زيد بل وقع القيام ولك ان تقول المراد الثاني
ولا خفاء في ان كون المطلوب عند ذكر ارادة المسند اليه كونه متصفا لا وقوع الخبر
مما يجب كونه اهم وبصريح جعله موجبا للاهتمام الموجب للتقديم فيشذ
الخبران بمعنى وهو احسن من جعل الخبر الاول بمعنى خبر المبتدأ والخبر الثاني بمعنى الاخبار
والمنتهور في جواب المصنف ما ذكره الشارح المحقق من ان المراد بكون المسند اليه متصفا
بالخبر كونه متصفا به على وجه الاستمرار وبقوله لانفس الخبر لا مجرد الاخبار بالخبر الثاني
بمعنى الاخبار ولعدم تنبه المصنف له خفي الحال عليه وايد ذلك بانه قال المتفاح كما اذا
قيل لك كيف الزاهد فتقول الزاهد يشرب فان كيف انما يسأل بها عرفا عن الحال
السترة في اكثر الاوقات فيشرب الزاهد يدل على مجرد صدور الشرب عنه في الحال او
الاستقبال والزاهد يشرب يدل على صدوره عنه حالة خالصة على سبيل الاستمرار واعترض
عليه بان الاستمرار التجديدي انما يستفاد من المضارع بقرينة سواء قدم المسند اليه او اخر فلا
يكون وجهما للتقديم ويمكن دفعه بان مراد المفتاح ان تقديم المسند اليه لان المطلوب
اتصافه بالخبر على الاستمرار التجديدي والفعل مع تقديم المسند اليه ادل عليه وذلك لان
قولك الزاهد يشرب وضع الفعل فيه موضع المفرد لان الاصل في الخبر الافراد فايزاز
الاسم في صورة المضارع للدلالة على الاستمرار التجديدي واجاب السيد السند عن اعتراض
الابضاح في شرح لمفتاح بان مراد المفتاح انه اذا كان المطلوب موصوفاً بالمسند اليه
لاوصفية الخبر فان الاخبار عن شرب الزاهد اعتبارين احدهما ان يكون الكلام
في الزاهد وانه هل يصدر عنه الشرب فالمطلوب هنا موصوفاً الزاهد فيقول الزاهد
يشرب وثانيهما ان يكون الكلام في الشرب وانه هل تقع وصفاً للزاهد فيقول يشرب
الزاهد ومهما قاله من ان التقديم يكون لزيادة تخصيص كافي قوله متى تهز بنى قطن
تجدهم متى تحرك وتعبت هذه القبيلة تجدهم سيوفاً في عواتقهم سيوف اي تجدهم
سيوفاً قطع الامور والتواب وفي سرعة الحركة والسوف لا ينقل عن عواتقهم لانهم
يكنون الامر بذكرهم ومهابتهم من غير حاجة الى اعمال السيوف جلوس في مجالسهم
و زمان يحتمل ان يكون جملة مفعولاً ثانياً تجدهم اي تجدهم بهذا الصفة من ككون
الجلوس في مجالسهم اصحاب وقار لناثير وفارهم في تلك الجلوس وقبل خبر مبتدأ محذوف
اي هم جلوس الخ وان ضيف الم فهم خفوف فالواو جمع خاف بمعنى خفيف والظاهر
ان يجعل جمع خفيف فانه جاء ظرف وظروف والمراد بزيادة التخصيص ليس بزيادة
الحصر اذ لا يوصف الحصر بالزيادة واقية بل المراد بزيادة تخصيص المسند الاعسم
من المسند اليه بالزيادة بالذكرة يحصل التخصيص وباتقديم زيادة
التخصيص اذ بالذكرة اخرا يحصل التخصيص في اخر الكلام وباتقديم يحصل التخصيص
اولا فيكون التخصيص حاصلا في اول الكلام وآخره ولا نغني بزيادة التخصيص الا هذا
اندر ولما كان زيادة التخصيص موصوفة لارادة الحصر قال والمرادهم خفوف يعني
لانه لا خفوف الا هم وبهذا الدفع اعتراضان ذكرهما المصنف في الابضاح احدهما
منع كون فهم خفوف مفيداً للحصر لاخصاص افادة الحصر بالخبر الفعلي وثانيهما
ان قوله والمرادهم خفوف تفسير للشيء بمادة لفظه ور بما يدفع الاول بانبات ان الحصر
يستناد مع الخبر الماضي وان لم يكن فعلا محسكاً بتصريخ ائمة التفسير به في قوله تعالى وما انت

علينا بغير زوال مثاله ويرد بانه لا معنى بقصد الحصر في ائبوت وتدومه بان حصر الحقيق
فيهم لترجيح سرعتهم في خدمة الضيف على سرعة خدمتهم نعم نجه انه لا يصح تقدير
المستداليه في قوله هم خفوف على انه فاعل معنى اذلا اعتماد الخفوف بعداً خير المستداليه
حتى يكون له معلول فضلاً عن ان يكون فاعلاً معنى ودفع الشارح الحق في الثاني بانه اراد
بقوله والمراهم خفوف ان المقصود من البيت للاستشهاد هم خفوف لا تجدهم سبوا
ولاجلوس لاحتمال تقدير المستداليه مؤخرًا ولا يتحصر نحو ذلك فيهما بل ذكر
امور اخرى في المفتاح ويمكن امور اخرى يسدك المفتاح وانما تعرضنا لهما لما ذكرنا لك
من ابحاث تعاقبهما ولا يخفى عليك ان الاجمال المطلوب بقوله وانما نحو ذلك ينبغي
ان يكون بعد تمام التفصيل وبعض التفصيل يذكر في بعد الا انه اخر بعض التفصيل لئلا يتأخر
المعطوف عن المعطوف عليه كثير او حينئذ ينبغي ان يجعل ما يذكر فيما بعد تفصيل بعض
ما لدرج في قوله واما عداها اي قال عبد القاهر (وقد تقدم) المستداليه
(ليقتد تخصيصه) اي المستداليه (بالخبر الفعلي) اي قصر الخبر الفعلي عليه على ان البناء دخل
على القصور وتحقيقه ان تقدم المستداليه لكونه اهم لان المخاطب اذا اصاب في اصل
الحكم واخطأ في قدم قيوده يكون ذلك القيد اهم عند المتكلم لانه به يتقرر الصواب ويرد
الخطأ فيقدم فالخصيص من جهات الاهمية الا انه جعله المصنف من جهات التقديم
ولم يجعله من جهات الاهمية على طبق ما تقدم من ان لاجهته الا الاهمية واشتكت تفسير
الاهمية تبيينها على انه كثير اما بوضع تفسير الاهمية ووجه العناية مكانها ولكن ذلك
يقضي ان لا يخص التقديم اهذه النكتة بالفاعل بل تجري في كل مسند واعتذر السيد السند
عن تخصيصه بمساوي الجوامد بان معاني الجوامد كالجسم والحيوان والجواهر مثلاً
امور ثابتة غير متغيرة قل ما يقع الخطأ فيها في الامور العرفية فلم يلتفت اليها واما المشتقات
فكلها متشابهة ركة في سبب افادة التخصيص ونص السكاكي بان ما انت علينا بغير من هذا
التبيل وكأنه اراد ان يلتفت الى الجوامد في افادة التقديم فيها التخصيص لانه علامة
له غير واضحة والا فلا خفاء في وقوع التخصيص فيها نحو ان اتم الابشر مثلاً بعد تبيينه ان
الصيغة المبهمة من المشتقات للثبوت وقد جعلت التقديم في ما انت علينا بغير التخصيص وبالجملة
انما قال المصنف بالخبر الفعلي لا بالخبر الفعل لان الخبر ليس الفعل بل المركب من الفعل وغيره
من اجزاء الجملة او شبه الفعل فالفعل يتناول شبه الفعل فلا حاجة الى ما اعتذر به الشرح
المصنف من ان التقييد بالفعل يفهم من كلام الشيخ وان لم يصرح به على خلاف تصريح
المفتاح بعدم التقيد واشترك الحكم بين الاخبار المشقة ثم كون التخصيص في ما ناقلت
بالخبر الفعلي ليس بواضح اذا المسند اليه فيه خص بنى الخبر الفعلي بغير المسند اليه فان القول
خص بغير المتكلم وانما خص به في القول واجب بان الخبر الفعلي هذان القول وحرف الثاني
من تنق المسند ولا يعد فيه بل هو نظير لانها غول حيث جعل تخصيص القول بعدم كونه
في خور الجنة واورد عليه السيد السند بانه يستدعي عدم الفرق بينه وبين ما ناقلت
وسأبني الفرق ونقول لولا الفرق لم يصح تقييد الحكم بقوله (ان ولي حرف الثاني) اي كان
المسند اليه بعد حرف الثاني بلا فصل ويمكن دفعه بان الفرق ليس في افادة التخصيص
بل في خصوصيات اخرى وكيف لا وقولك انما قلت داخل في قوله ولا فقد أتى التخصيص الخ
وقد ازال ما في قوله تخصيصه بالخبر الفعلي من خفاء يترك فتبه بقوله (نحو ما ناقلت
هذا اي لم اقله مع انه مقول) اي اعيرى حيث افاد به ان التقديم لقصر المسند على المسند اليه

تعالى جعل الفعل بهذا المعنى
وان كان دقيقاً حسناً مصلحاً
للبيان الا انه ليس مقصوداً
للمصنف حيث اعترض على
المفتاح وازع منه في جعله وهم
خفوف للتخصيص بانه لا يصح
لا تفتاء شرط التخصيص وهو
كون الخبر فعلياً

قوله ولا بعد فيه رد لمن قال فيه
بعد للفصل بين حرف الثاني
والمسند

دون العكس والتخصيص نفي القول دون القول فقولك ما ناقلت هذا انما هو في شيء ثبت انه مقول وتريد نفي كونه اقائل رداعلي من زعم شركتك مع غيرك واختصاصك به وبراءة غيرك عنه كذا قالوا والظاهر انه لا ينحصر فيه بل يجوز ان يكون رداعلي زيدا المخاطب الامر بترك وبين غيرك فيكون قصر تعين هذا اذا قصد قصر اضافي اما لو قصد حقيق فينبغي ان يكون جمع من عدك فان لا به ولا يجب ان يكون هناك اعتقاد مشوب بصواب وخطأ ببقائه كيف يكون تخصيص انفي رد الخطأ اعتقاد الثبوت بل ينبغي ان يكون رد خطأ في اعتقاد انفي كما في انما ناقلت ويمكن دفعه بأنه لما يذكر من جزئي القصر الا انفي اريد الاشعار بتسليم الثبوت للمشاركة في قصر الافراد وبالثبوت لمن اعتقد انفي عنه في قصر القلب وذلك يحصل بتخصيص النفي في المسند اليه (ولهذا) اي ولان التقديم يفيد تخصيص ونفي الفعل عن المذكور مع ثبوته للغير (لم يصح ما ناقلت هذا ولا غيري) قالوا لان مفهوم اول الكلام ثبوت هذا القول لغير المتكلم ومنطوق المعطوف نفيه عن الغير وهما متاقضان ولك ان تقول لان اول الكلام يفيد تخصيص الساب بالتكلم ولاحقه نفي التخصيص ولانه تسليم ثبوت القول وتصوبه مع سلبه عنك وعن جميع اغنيابك فيلزم اثبات القول من غير قائل والظاهر ان العطف دال على انه لم يقصد الحصر بالقديم فليس الملازم شيئا من المحالات المذكورات بل كون التقديم لغوا وفيه ايضا بحث لانه انما يكون لغوا لو لم يكن له في هذه الصورة داع اخر من دواعي التقديم وهو متوع قال الشارح المحقق يجوز ان يقدم من غير قصد التخصيص اذا اظهر ان التقديم لفرض اخر غير التخصيص كما اذا ظن المخاطب بك ظنين فاسدين احدهما انك قلت هذا القول وانما انك تعتقد ان قائله غيرك فيقول لك انت قلت لا غيرك فيقول له ما لنا قلته ولا احد غيري قصدا الى انكار نفس الفعل فيقدم المسند اليه ليطابق كلامه هذا كلامه المتع كالكلام المفتاح ولك ان تقول لم يصح هذا التركيب لان نفي القول عن المعطوف عليه نفي على وجه الاختصاص بمقتضى التقديم ونفيه عن المعطوف نفي لاعلى وجه الاختصاص فلا يحسن العطف وهذا الوجه يفيد عدم صحة ان يقال ما ناقلت هذا ولا يذيد بخلاف الوجوه السابقة والوجوه السابقة تنفي صحة ما لا ولا غيري قلنا هذا بخلاف هذا الوجه والشاهد البرى عن الاتهام الجلى من غير الاتهام ان تقول ولهذا لم يصح ما ناقلت هذا وقال غيري لانه بعد قال غيري لاغية ليس لها داعية ومما يجب التنبيه عليه ان هذا التخصيص فيما دال على ان المسند اليه دال على العموم نحو ما كل ما يتعنى المستر يدركه فانه نفي الشمول خاصة والظاهر ان التقديم لانه مناط الفائدة المقصودة بالكلام من توجه النفي الى الشمول خاصة (ولما اناريت احدا) اي ولان التقديم يفيد تخصيص المسند اليه بنفي الخبر الفعلي مع تصوب اثبات ما نفي عنه بعينه للغير لم يصح هذا التركيب وتجه عليه ان رؤية الغير احدا غيبا بل وهو الذي نفي قائله للغير ولا غير ويمكن ان يدفع عن المراد به تخصيص التكليم بنفي رؤية احد في وقت معين رداعلي من زعم رؤيته دون غيره احدا او مشاركته فيها من غير تعيين الغير بل اي غير كان وحينئذ لا يصح هذا التركيب لظهور انه لا يخالف في غير ما احدا فلا فائدة في الاحبار به ابل التركيب المفيد ما رأيت احدا لكن القول به منهم قائلهم يصح هذا التركيب لان تصوب المخاطب يقتضي ان يكون انسان غير المتكلم فدراى كل احدهم. ظاهر البطلان ولان التخصيص يقتضي ان يكون المخاطب معتقدا انك رأيت كل احد ولا ينصرف هذا الاعتقاد لعامل ويمكن ان يقال لان تصوبك المخاطب يقتضي

ان يكون مقتدا ان انسان غيرك رأى كل احد وان يكون في مقام الرضا عما ان يعتمد الخطاب ذلك وعلى المصنف ذلك بأنه يجب اثبات المتي بعينه لا غير المتي هناك الرؤية الواقعة على كل احد واورده عليه الشارح المحقق ان ذلك من بل المتي الرؤية او اعم على فرد من افراد الناس ولا يمتس احدهما بالآخر عند من لا يلبس عليه السلب الجزئي بالسلب الكلي ثم بين ذلك بان تقديم المسند اليه بالاء حرف انفي يفيد اثبات المتي العبري على وجهه في اراءه فاعلم وان خاصا فخاصا نافلا ذلك عن الشيخ ولا يخفى انه يمكن رد ما قلناه المصنف الى ما ذكره بحمل قوله ان المتي هو الرؤية الواقعة على كل احد على السلب الكلي دون الایجاب الجزئي لكن هذا التوجيه بوجوب اختلال المتلان قوله واما المصنف ما انارأت احدا حينئذ يكون تعميلا لما لم يذكر لانه لتقليل لكون التركيب لاسناد المتي لغیر المسند اليه على وجهه نفي وهو غير مذكور بل لم يذكر الا ان تقديم هذا التخصيص نفي الخبر الفعلي وايضا تخصيص انفي لا يفيد الاثبات ماني عن المتكلم غيره وهو رؤية احد لا يعينه لا رؤية كل واحد حتى يلزم شبهتها لا غير فاللزام ثبوت رؤية احد لا يعتمد لا غير وكيف لا وفادة التقديم تخصيص بالفحوى لا بالوضع حتى يصح ان يقال انه في عرف البناء لهذا المعنى والمفهوم من النحوى اس الا هذا القدر وايضا لو كان المقدامات المتي على وجهه في ان كان ما انارأت كل احد لا يوجب الجزئي الغير لان السلب فيه على الوجود الجزئي مع ايهما لم يفرقوا بين ما انارأت كل احد وما انارأت كل احد فبني كلام الشيخ ان المتي هو المتي على وجهه نفي وكان عليه حين تعلق انفي لا بعد التعلق انفي نعم يتبين ما قلناه لا يصح ان يقال ما انارأت كل احد لا يقتضي ان يكون انسان قد قال كل شعري في الدنيا لكن تأويله ان التمثيل به يجعل قلت شعر العموم لما ان انكره تركب يكون في الاثبات جامعة ثمرة خير من كسرة فكما ان قولك مائة خير من كسرة فرفع الایجاب الكلي دون السلب الكلي وكذلك ما انارأت كل احد في هذا المقام ولا مناقضة في التمثيل وما يورد لتصور الشيء وتوضيحه وقس عليه قوله ما انارأت كل احد واستغن عن دعوى انه سهو واكتاب والصواب ما انارأت كل احد وما قبل ان قلنا عدمه لعل كل احد انه في الایجاب لا ينفك عن الكل اذ لا يمكن هزته مبتدلة عن الواو كما في احد عشر اوله لا يصح استعماله عن الجمع كما صرح بهما لغة الفاعل فلجمل على معنى الاحاد المستغرق لكل احد لانه مع ضعف الاول بعد الثاني لا يجز بان في ما انارأت كل احد غاية ما بذلت الجهد في حقي الكلام وقال السيدان التفصيل ههنا ان يقال ان كان النزاع في رؤية واقعة على شخص معين كزبدنا يقال ما انارأت زيدا فيكون ههنا كمن رأى زيدا وهو ظاهر وان كان في رؤية واقعة على احد لا يعينه يقال ما انارأت الاحد من الناس او ذلك احد فانه وان كان غير معين لكنه معهود من حيث تعلق الرؤية به فحقه ان يشار اليه بذلك الاعتبار ولا يصح ان يقال ههنا ما انارأت احدا لانه في قوة قولك ما انارأت زيدا ولا عرا ولا يكرها اني غير ذلك في افادة نفي الرؤية بالنسبة الى كل واحد من المفاعيل وان اختلفا في الظهور والتوصيف فبقي عموم نفي الرؤية لكل واحد منها ضايعا لان الفعل المتي في اعتقاد المخاطب متعلق منسوب الى واحد فلا يحتاج في رد خطابه في الفاعل ان نفي عن كل واحد واحدا وان كان النزاع في رؤية واقعة على كل احد فهناك عبارتان احدهما ان يقال ما انارأت كل احد والثانية ان يقال ما انارأت احدا وهذه اخصر من الاولى وفي افادتها للمعنى المذكور نوع خفاء ودقة ولهذا اختلف فيها وتوجهها ما فرغنا من ذلك كلامه واورده ان نفي الرؤية عن واحد واحد تحقق في ما انارأت كل احد لانه وان عرف فيه الاحد لم يخرج

لا يفتنى ان الموم الذي
يستقاد مسند من نقد
المسند اليه اكثر من قول كل
شعر في الدنيا والخصوص الذي
يقضيه الفل ايضا اكثر من قوله
في الدنيا ولان تقول قوله
في الدنيا لوف في التعميم من غير
قصد تخصص اصلا
لا يكون نسخة
اذ لا يلزم من عدم خاوه في
الاثبات عن كل اعتبار كل معه
في التي او يجوز ان يكون ما رأيت
احد الرادعقاد من اعتقادك
رأيت واحدا

عن الابهام الذي يستلزم العموم في سياق التني فقد ضاع عموم التني مع ضياع التعريف
 المعهود وان الترض للتني عن واحد واحد ضايع في رد اعتقاد المخاطبان فاعل الروية
 لكل احدا انت وبكفي نفي اروية عن كل واحد وان نفي روية واحد لا يعنيه يقتضي ايراد التني
 عليه ولا نفوق الاجمال وانما يلزم النافو لفصل لانه اتيان بماعته مندوحة هذا ونحن نقول
 ربما يقصد بنفي روية واحد لا يعنيه السلب الكلي وربما يقصد مجرد سلب روية الواحد ويلزم
 السلب الكلي فالاول رد اعتقاد ثبوت الحكم الكلي والثاني رد اعتقاد روية واحد لا يعنيه
 ففي ما نارايت الاحد اشعاره لم يقصد السلب الكلي وان لم يلزم بل سلب الاحد على وجه
 اعتقده المخاطب وهو واحد لا يعنيه فلا يلزم كون السلب الكلي لغوا لانه من ضرورات ما قصد
 ولا يبعد لغوا لما يتعلق به المقصد من غير حاجة فالدفع لزوم اللغوي ما نارايت الاحد في رد اعتقاد
 احدا ايضا وان زوم اللغوي ما نارايت احدا ميني على عدم الفرق بين الاجمال والتفصيل واما زوم
 اللغوي ما نارايت احدا في رد اعتقاد روية كل احدا على ان قصد نفي روية كل احدا تاتي بدون
 نفي روية واحد واحد فندفع بان فيه تحقيق نفي روية كل واحد ويسان ان التحقق هو السلب
 الكلي بل فيه مباحة في رد الاعتقاد ان يفيد انه لم يراحد فضلا عن كل احدا وعلم ان ابلاء المسند
 اليه المقدم حرف التني يفيد بظاهرة نفي اختصاص الخبر الفعلي باختصاص التني وانا
 يستفاد حصر التني واختصاصه يجعل الاختصاص المستفاد من التقديم واردا على
 التني وان كان الظاهر ورود التني عليه ونظيره كون التني في الجملة الاسمية لاستقرار التني لالتني
 الاستمرار وكون قوله تعالى وما اتا بظلام للعبيد للمباحة في نفي الظلم لالتني المباحة في الظلم وهذا
 المعنى وان كان بعيدا عن الظاهر لكن جعله عرف البلغة في ما نحن فيه واضحا والواضح معجورا
 (ولما ناضرت الازيدا) قد تقرر في العنوان الاستثناء المفرغ في الاثبات لا يستقيم غالبا
 لان ثبوت الحكم للجنس في غير المستثنى لا يتحقق غالبا فلا يصح ضربت الازيدا الامتناع ان
 يضرب كل احدا الازيدا ما زاد دخل عليه التني وقلت ما ضربت الازيدا مع لانه لا يبعد في
 ان لا تضرب احدا الازيدا فاعرفت هذا فاعلم انه جعل المصنف من مخرات افادة تقديم
 في هذه الصورة تخصيص المسند اليه بنفي الحكم وثبوت الحكم بعينه لغيره ان دخول التني على
 قولنا ناضرت الازيدا لا يوجب صحة الاستثناء واما ناضرت الازيدا باق على عدم الصحة
 بخلاف ما ضربت الازيدا لان دخول التني يفيد تخصيص المسند اليه بنفي الضرب المقيد
 بالمستثنى مع ثبوته بعينه لغيره فالمستثنى على ما كان قبل دخول التني من كونه في الاثبات ويستلزم
 صحة التركيب كون كل واحد مضربا لغيرك سوى زيد وان يعتقد المخاطبان هذا الضرب صدر
 عنك ويعتقدانه صدر عن غيرك وتريدان ترده الى اعتقاداته صدر عن غيرك فهذا المثال يشارك
 المثال الثاني في الفساد فناسب ان يجمع معه دون الاول لكن الشيخ عبد القاهر والساكني
 جعلاه مشاركا للمثال الاول في الفساد وناسب ان يجمع معه وان لم يجمعه معه بل مع الثاني
 كما فعله المصنف وقال لم يصح ما ناضرت الازيدا لان نقض التني بان يقتضي
 ان يكون ضربت زيدا وتقديم الضمير وايلاء حرف التني يقتضي نفي ان يكون ضربته
 فهم اراد ان من مخرات افادة هذا التركيب تخصيص المسند اليه بالتني وغيره بالاثبات
 انه لا يصح استثناء شيء من هذا التني لا يستلزم نقض ذلك التني بالالتناقض
 فلكل من المصنف والشيخ وجهة هو موليهما ولا يتناعان عن سملوك الطر بق الا انه
 خفي على المصنف اقتضاء التقديم وايلاء التني نفي ضربك زيدا نفسه ويمكن
 البتة بان ما ناضرت يقتضي تخصيصك بنفي هذا الضرب عنك واثباته لغيرك واذا
 كان هذا الضرب متغيبا عنك فلو ضاربا زيدا ولا غيره بهذا الضرب

ونقض التي بالانقضى كونك ضارب بهذا الضرب فقدتم التناقض من وجهين
كونك ضاربا وغير ضارب وكون عمرو مضروبا وك غير مضروب لك
الان الشارح المحقق اثبت بان تخصيصك بالتي يقتضي ثبات ضرب من عدا زيد الغيرك
فيلزم ان لا يكون زيد مضربا لك ولا غيرك فاعتراض بان الاستثناء حيث من الاثبات لا من التي
فليس التي من الانتقاض في شيء فكانك قلت لست الذي ضرب بالازيدا فكان المخاطب
اعتقد ان انسانا ضرب كل احد الازيدا وانت ذلك الانسان فيقت ان يكون انت ذلك
الانسان وشنع على المصنف بانه غفل عن ان الاجدر بالاعتراض انتقاض التي بالادون
اقتضاء تقديم المسند اليه وبلاؤه حرف التي في ان يكون ضارب زيد وقد تهنك ان هذا
اعتراض على نفسه دون القوم وكان منشأؤه قلة التأمل وإهمال العقل وأعمال الوهم لكن
لا يجبه عليه ما ذكره السيد السند من انه يوجب هدم ما قرره من ان ما انار أيت احدا
يقتضي اثبات الروية لغير المسند اليه على طبق التي من العموم لان التي اذا كان للفاعلية
لا يفيد عموم الاداء لعدم توجه التي الى المفعول ويكون ما ك الترك اتى لست فاعل رؤية احد
فلا يقتضي ان يكون الشان رأى كل احد بل ان يكون الشان رأى احدا لان قولك اتى لست
فاعل رؤية احد في قوة لست فاعل رؤية زيد ولا عمرو الى غير ذلك فمهوم التكررة واضحة
فلولم يكن القصد الى اثبات رؤية كل احد لغير المسند اليه لكان ذلك العموم ضايعا ولا ماذكره
من انه لا يصح ان يكون الاستثناء من الاثبات لانه حيث يكون المستثنى منه احد وهو ليس
بعام فلا يصح ما انما ضربت الازيدا كما لا يصح ضربت الازيدا لعدم تناول احد زيدا لانه
لا موجب لكون المستثنى منه ادابل المستثنى منه في المفرغ عام من جنس المستثنى مثبتا كان
او منفيما فيجب ان يكون المستثنى منه كل احد كما ان المستثنى منه في قرأت الايوم كذا قرأت
كل يوم على انك عرفت ان في الفاعلية بضرب احد يفيد عموم احدوا الاثبات للغير يجب
ان يكون على طبق التي على زعم الشارح فالتمت للغير ضرب كل احد الازيدا او اما ما يقال
من ان كون الاستثناء من الاثبات انما لم من كلامهم حيث قالوا ان تخصيصك بالتي يقتضي
اثبات ضرب من عدا زيدا بغيرك وظاهر ان ذلك مبي على كون الاستثناء من الاثبات
فلا توجه له لان الشارح دفع بهذا البيان منع المصنف المناقشة فيه مع الشارح مناقشة
فيما هو معتقده ولا بد له منه لا فيم الزم القوم وهو لا يرضى به على انك عرفت انه شيء فهمه
من كلامهم وليس بكلامهم ونحن نقول امتنع ما انما ضربت الازيدا لان قولك ما انما
ضربت اتى ضرب معين عن نفسك مع اثباته للغير فاما ان يكون زيدا خلا في المضروب
فيكون مضروبا فلا يصح استثنائه وان لم يكن داخلا فيه فكذلك لانه غير داخل في مفهوم
الحكم حتى يصح اخراجه ولان التقديم يفيد كون المخاطب مصييا في اعداد معين الفاعل فيجب
ان لا يكون زيد مضربا لك والقصر بالتي والاستثناء يقتضي كونه مصييا في اعداد معين
المفعول فيجب ان يكون زيد مضروبا لك ولا يذهب عليك ان افادة التقديم التخصيص بالتي
لا يخص تقديم المسند اليه بل منه ما شر اقلت حيث خصصت الشعر بتي القول وقصدت تعلق
القول بغيره فلا يصح ما شر اقلت ولا غيره ولا ما شيا قلت ولا ما شر اقلت الا قصيدة (والا)
تي للشرط السابق اعني ولي حرف التي يعني ان لم يقع بعد حرف التي بلا فصل فقد خرج من
الشرط الاول مثل ما اننا قلت هذا ودخل في هذا الشرط مع انه من دواخل جزاء الشرط
الاول فيفسد الحكم ان لا يبعد ما هو من توابع حرف التي فاصلا بينه وبين مدخوله فيثبت
ما لم يل حرف التي ما تقدم ولم يكن في الكلام حرف في او كان وقد تقدم على حرف التي نحو

انما قلت او تقدم حرف اتني ولكن فصلا بينه وبين المستداليه نحو ما زيد ان اضارب فانه
 لتخصيص نفي الفعل بالمول مع ايقاعه على غيره لا لتخصيص نفي الحكم بالمستداليه والبيان
 غيره وجرأ قوله والا قوله فقد يأتي بمجموع الشرط والجرأ معطوف على مجموع قوله وقد تقدم
 لعيد تخصصه بالخبر افعلى ان ولي حرف اتني اى ان لم يل المستداليه حرف اتني (فقد يأتي)
 التقدم (للتخصيص) اى لتخصيص المستداليه بالمستداليه لا لتخصيصه بالتني (ردا على من)
 زعم انفراد غيره اى غير المستداليه بخصوصه (به) اى بالمستداليه لا رداعلى من زعم انفراد المستد
 اليه بكافى القسم السابق وهو قصر قب على ما ستعرف (اوزعم مشاركته فيه) اى مشاركة
 لغيره المستدافى احملة لكون المستداليه فهو قصر افراد او تعين فالفرق بين ما بلى حرف اتني
 وما لا لبيان الاول لتخصيص المستداليه بالتني والثاني لتخصيصه بالخبر وان الاول رد على
 من زعم انفراد المستداليه بالخبر والثاني على من زعم انفراد غيره وان الاول للتخصيص والثاني
 للتخصيص او التقوى وانما قدنا زعم انفراد غيره بخصوصه ليخص الكلام بغير المنكر كاي تخصيصه
 قوله فيما بعد وان نفي الفعل على منكر فانه تفصيل لتخصيص المنكر على خلاف ما ينشأ فان
 التخصيص في العرف بخصوصه ورد على ثبوت الحكم لغيره من حيث الخصوص وفي المنكر
 تخصيص بالمستداليه بحسب الجنس او الوصف ورد على من زعم انفراد الغير بحسب الجنس
 او الوصف لان الخصوص غير معلوم حتى اعتبر الغير بحسب الخصوص والتفصيل في المنكر
 في مجرد التخصيص لعدم التفاوت في التقوى فالمراد بتخصيص المستداليه في هذين القسمين
 تخصيص خصوصه وان نفي الفعل على منكر افاد تخصيص الجنس او الواحد فقولك ما رجل
 جاءني تخصيص جنس الرجل او الواحد بالتني وقولك رجل جاءني تخصيص جنس
 الرجل او الواحد منه بالجيء فلم يهذان قوله وان نفي الفعل على منكر لا يخص بالقسم الثاني
 وانه لا يوجب ان لا يكون المنكر للتقوى حتى رده اشارة الشيخ في دلائل الانجاء الى كونه للتقوى
 ايضا (عوا سمعت في حاجتك) لاحد اقرضين فهو مثال للتخصيص كما يصرح به قوله
 (ويؤكده على الاول بنحو لا يعرى) مثل لا تغيرك ولا غيره ولا زيد ولا عمرو ولا ما سواى (وعلى
 الانسان بنحو وحيدى) مثل وحيدك ووحده مفردا وتوحدا ولا غيرى ايضا فافهم وفيه
 دفع شبهة ربما يختلج في صدرك من انه لو كان التقديم للتخصيص لم يستمع مع مثل قولك
 وحيدى ولا غيرى قد دفعه باننا كيد التخصيص ووجه تخصيص كل تأكيد بقسم مع ان كل
 تخصيص يشمل على وحدة التخصص والسلب عن الغير ان الملايم لزعم استقلال الغير
 التصريح بالسلب عنه والملايم لزعم الشر كالتصريح بالوحدة كما لا يخفى على سلامة الذوق
 (وقديأتى) التقديم (للقوى الحكم) لا نسب قوله للتخصيص لتقوية الحكم ولا يبعد ان يجعل
 فعل مضارع منصوب بان المقدرة بعد اللام مستداليه ضمير التقديم اى قديأتى التقديم لتقوى
 الحكم ويقره في ذهن السامع (حوهو) اى الله تعالى (يعطى الجزل) اى كل مستداليه
 مقدم على خبر مستداليه ضمير اسنادا اما لان التقوية من جهة نكر الاسناد اتام عند السكاكى
 وتبعه المصنف واما عند الشيخ ففي كل مبتدأ مقدم تقوية الحكم لانه بيان للحكم بعد التقديم
 للاعلام فعلى هذا فضرر به للتقوى بخلاف ما ذهب اليه المصنف لكن هذا ينشأ من كون
 التقوى مختصا بالخبر الجملة والذي اراد ان وجه التقوى ان الخبر الذى هو جملة مستقلة بعيدة
 الارتباط بما قبله فاذا رطبا بالاداء وغيره يقرر اسنادا الى المبتدأ لان تخصيصه احتمالا
 ومن يد توجهه وعليه يجرى التقوى في كل خبر جملة ولا تعداد والسيد السند ذهب الى ان تحقيق
 كلام السكاكى ان ربط الخبر بالمبتدأ بسبب ضمير اس لحقا ياء عدم وجوب التقوى فضرر به

توجيه لانه تكرر استناد الضرب الى زيد بالوقوع سبب الضمير فخصيص التقوى بما يكون فيه الضمير مستند اليه توهم من الشارح المحقق و يزعم ان ذلك يقتضي ان يكون في عمرو ضاربه انما تقوى لانه تكرر بواسطة الضمير استناد الضرب على وجه الابقاع الى زيد فاذا بينا الكلام في شرح كلام المصنف على ما ذكره الشارح والثبتنا المخالفة بينه وبين الشيخ في كون زيد ضربه للتقوى وكان التخصيص لابلده من داع اليه كذلك التقوى وهو ازالة الشك او الانكار حقيقة او ادعاء لانه لما تقرر هذا في احوال الاستناد دون فوايد التخصيص لم يتعرض له كما تعرض لفوائد التخصيص ولتخصيصه بالتعرض وجه آخر وجه لا ظن بك الغفلة عنه فيما قد هنالك ولما كان الخبر المتني مظنة اشتباه بما يلي فيه المستداليه حرف المتني لم يكتف بعوم قوله فقد يأتي للتخصيص وقد يأتي تقوى الحكم مع ظهور اندراج المتني فيه وصرح بقوله (وكذا اذا كان الفعل منفيا نحو انت لا تكذب) لقصد التخصيص او مجرد التقوى فلم يفت المصنف تمثيل التخصيص في انني كما ظنه الشارح ولما كان افادة التقديم التقوى محتاجا الى توضيح قال (فانه اشد لنفي الكذب من لا تكذب) ولا خفاء ان صيغة التفضيل ليس على حقيقته اذ لا يريد المثالان على نفي الكذب وتوجيهه لا يخفى على الافقه من الحمار والنظر الدقيق ان يقول نفي الكذب في الاستقبال مع انه مبطن الحال فييد مبالغة فيه ولا كان نفي الاشد منه من لا تكذب اتفي الوهم من لا تكذب انت جعله مشبهاً به تنبيه على هذا التفاوت وقال (وكذا من لا تكذب انت) ولم يشغل بهذا التوضيح في قسم الاثبات مع انها سيان فيد لا يتأخرا عن الاثبات لانه يتجه ان كون التقديم للتقوى ليس اخفى من كون انت لا تكذب اشد لنفي الكذب من التركيبين الاخرين حتى يتم توضيحه بل قد بين كونه اشد لنفي الكذب بكونه لتأكيد الحكم حيث قال (لانه تأكيد المحكوم عليه) لا الحكم وقولنا انت لا تكذب على الاحتمال لاحتمال ان يكون انت الذي مبتدأ لا تأكيداً للمحكوم عليه بل لحكم في الخبر وفيه مخالفة لما ذكره الكشاف في تفسير قوله تعالى خكايه عن يوسف عليه السلام وهم بالآخرة هم كافرون من ان تكريرهم للدلالة على انهم خصوصاً كافرون بالآخرة وان غيرهم قوم مؤمنون بها وهم الذين على ملة ابراهيم عليه السلام ولتؤكد كفرهم بالجراء هذا وفي تخصيص بيان الفرق بان لا تكذب للتقوى تعريض للمنتاح بانه لا اشتباه بين لا تكذب انت وبين انت تكذب للتخصيص فيبانه الفرق بينهما لغو ينبغي ان يفرق بين لا تكذب انت وانت لا تكذب للتقوى لانه محل الاشتباه ولا يدفعه ما ذكره الشارح المحقق انه خص بيان الفرق بالتخصيص لانه اورده في بحث التخصيص (وان بني الفعل على منكر) او ما في حكمه من الضمير الرجوع الى التكرار فاذا قلت ضرب بترجل او هو جاني كان قولك وهو جاني التخصيص جنس الرجل او الرجل الواحد لا يقال الاولى (افاد) التقديم (تخصيص الجنس) او اعدد (او) قوله (الواحدة) لا يتناول رجلان جاء في فانه التخصيص الجنس او العدد اي رجلان جاء في لارجل واحد لا نقول رجلان جاء في التخصيص العدد ولا يحتمل تخصيص الجنس لان التثنية او الجمع نص في العدد لا يحتمل التجريد عند بخلاف التثنية فانه كثيراً ما مجرد عن العدد نعم اطلاق المنكر ومن موجبات ضعف الاطلاق ان المصدر غير المرة لتخصيص الجنس دون الواحد والمراد بالجنس المفهوم الكلي حتى ان رجلاً طويلاً جنس صرح به الشيخ لكن ينبغي ان يعلم ان قولك رجل واحد جاء في تخصيص الواحد دون الجنس لان الواحد لكونه نصافي الوحدة لا يمكن تجريده عنها ولو اريد بالتثنية التحقير او التقليل والتكثير يكون لقصر الجنس الحقير او التقليل والتكثير

دون الواحد (بحورجل جاءني اى لامرأة اولارجلان) اولالثمة الى غير ذلك والاعذب
 في قصد قصر الجنس الرجل جاءني بالمر بف الجنس (ووافقه السكاكى على ذلك) اى على
 افادة التقديم التخصيص والتقرى لكن لم يجعل تقديم التخصيص قطعاً من غير ان يقصده
 مجرد التقرى كما جعله الشيخ مابلى حرف التثنية كذلك وجعل من التقديم ما هو مجرد التقرى قطعاً
 بخلاف الشيخ فانه ليس تقديم قطع فيه مجرد التقرى عنده والى هذا التفاوت اشار بقوله
 (الا انه قال) اى لكنه قال (التقديم يفيد الاختصاص ان جاز تقدير كونه في الاصل مؤخراً
 على انه فاعل معنى فقط نحو انقلت قدمه على التقدير لان التقدير فرعه ولم يقتصر
 على التقدير مع ان التقدير لا ينفك عن الجواز لاحتمال ان يفارق تقدير التقديم
 الجواز ولا يتوقف عليه فصرح بالجواز تنبيهاً على انه لا بد منه في التقدير
 ايضا ولا يعد ان يقال المراد جواز التقدير بلا تكلف (وقدر) فقولك ما انانقت
 يفيد التخصيص لو قدر اصله ما قلت اتاوتجبه عليه انه حيثئذ يطل ما حكه به من عدم
 صحة ما انانقت هذا ولا غيرى وما انارأت احداً وما اناضربت الا زيد لانه اولم يقدر
 التأخير يكون غير يفيد التخصيص فلا يلزم شيء من انما قد تأمل (والا) اى ان لم يجز تقدير
 التأخير على انه فاعل معنى فقط (فلا يفيد الاتقرى الحكم جار كاسم) في نحو انانقت (ولم
 يقدر) ومن امثل انانقت هو عرف فان هو في قولك عرف هو لا يحتمل كونه فاعلاً لفظاً
 (اولم يجز بحوز يد قام) فان زيد الوقدر مؤخران لكن فاعلاً لفظاً لا معنى فقط وقال الشارح
 لم يجز تقديره مؤخران لانه يلزم تقديم الفاعل لفظاً وهو لا يجوز والمراد بنحو يد قام
 ما يكون المسند اليه فيه مظهر فاعله عند التأخير يصير فاعلاً لفظاً هذا كلامه وفيه بحث
 لان زيد قام بوضع الظاهر موضع المضمر المستند اليه فيه مضمر معانه لواخر يكون
 فاعلاً كما في هو قام فتقول المراد بنحو زيد قام ان يكون المسند اليه مظهراً
 معنى وهذا يتناقض ماسق ان نحو زيد والفاعل مضمر وكذا زيد ضربته
 فانه لو قدر مؤخران ايضا اصار مفعولاً معنى وهذا يتناقض ماسق ان نحو زيد ضربته
 لا يفيد تقوى الحكم عنده لانه يفيد انه يفيد التقرى وقدم المسند نقض التقدير
 على تقيض الجواز على عكس ترتيب الجواز والتقدير لكثرة دققة لا يتصور بها
 الابصار المحبطة باخى الضمائر وهو ان اتنى المستفاد من قوله وان لا يرجع اولاً الى
 التقدير الذى بمنزلة القيد الجواز (واستثنى) السكاكى (المنكر) الصبر الذى
 ليس فيه شائبة التخصيص بقرينة قوله الثلاثى التخصيص ولك ان تجعل صيغة
 التفضيل للمباغنة في النكارة فتفد بها صرافة النكارة والاستثناء من حكم مستفاد من قوله
 والا فلا يفيد الاتقرى الحكم اى ان لم يجز تقدير كونه في الاصل مؤخران على انه فاعل معنى
 فقط بلا تكلف لا يفيد الاتقرى الحكم الا المنكر الصبر فانه لا يجوز تقدير كونه مؤخران
 على انه فاعل معنى فقط بدون تكلف لا يفيد الاتخصيص وهو اظهر مما قال الشارح
 المحقق ان المراد انه اخرج السكاكى المنكر عن كونه فاعلاً لفظاً وجعله فاعلاً معنى (بجمله
 من باب واسموا الجوى الذين ظلموا) اى يجعل المسند في الاصل مسنداً الى ضمير مبهم
 تفسيره ابدالاً لظاهر منه وانما قل (اى على القول بالبدال من الضمير) اشارة الى قول اخر فيه
 وهو ان الواو في الفعل قد يكون علامة الجمع فقط كما في الصفة من غير ان يكون فاعلاً ولا يخفى
 ما فيه من وجوه البعد من قلة نظائر واسموا الجوى الذين ظلموا والخلاف في كون
 الواو ضمير او تعبيراً عن ضمير من الابهام الى التعمين بالتقديم فيلزم المخالفة افاحشة بين الاصل
 المقدر وما عدل اليه وانما ارتكب هذه الامور (ثلاثاً) التخصيص (الذى شرط
 كون المبتدأ نكرة) (اذ لا سببه) اى لهذا التخصيص (سواء) (اى سوى كونه في الاصل

وتخصيص ذلك بالاشارة الى
 التخصيص كفاعله الشارح
 المحقق بالتخصيص

آخر نسخة

فاعلا معنى فكما لا يحتاج فاعلية التكررة الى مخصص سوى تقديم المسند لم يتحج هذا
الابتداء اليه سوى تقديم المسند في الاصل ولا يخفى انه لا يحتاج المنكر الصرف على اطلاقه
الى الاستثناء اذ قرأ تكلم وكوب انقض الساعة الى غير ذلك لا يحتاج الى مخصص
وقوله (بخلاف العرف) يفيد ان للعرف سببا للتخصيص سوى تقديم المسند في الاصل
ولا يخفى فساد فلذا جعل الشارح تقدير الكلام واذا اتى التخصيص لم يصح وقوعه
مبتدأ بخلاف العرف فانه يجوز وقوعه مبتدأ من غير هذا الاعتبار البعيد ولا يخفى انه
بعد كما كان جعل ضمير لاسبابه الى كونه مبتدأ بعينه (ثم قال) لا ترأى بين هذا الكلام
وما سبق في كلام السكاكي كاي فده كلمة ثم (وشرطه) اى شرط ارتكاب هذا الوجه البعيد
في المنكر (ان لا يمنع من التخصيص مانع) وهو انتفاء فائدة القصر من رد اعتقاد المخاطب
في قبيل الحكم مع تسليم اصله كما اشار اليه (بقوله كقولك رجل جائى على مامر)
من ان معناه لامرأه اولا رجلا ولا يخفى ان شرط مطلق التخصيص ذلك وهو بين
مستغن عن البيان وغاية التوجيه ان يقال يكاد يوهى ان التوجيه الضرورية في المنكر رقت
عنه شرط التخصيص فخصه بالتعرض لازاحة هذا التوهم (دون قولهم شرار ذئاب)
فان فيه مانعا من التخصيص (اما على) التقدير (الاول) وهو تخصيص الجنس (فلا متاع
ان اراد المهر شر لا خير) اذ المهر لا يكون الا شر او ظهور الخير للكل لا يهر ولا يفرعه
(واما على) التقدير (الثانى) فليتوه عن مظان استعماله (فانه لا يستعمل لرد اعتقاد ان يكون
المهر اكثر من شر واحد) واذ قد صرح الائمة بتخصيصه حيث تأولوه بما اهر ذئاب
الاشر) لزم طلب وجه لتصريحهم او للتخصيص او للتأويل وقال الشارح المحقق لزم
طلب وجه الجمع بين ما ذكرنا وبين ما فعلوه فكأنه قال واذ قد صرح الائمة لما ينفي ما ذكرناه
لزم طلب وجه الجمع ليصح ما ذكرناه او ما ذكره للتعويل (فالوجه) باحد الوجهين امل
(تقطيع شان الشر بتكثيره) يجعل التكثير للتعليم وانهويل كما مر في تنكير المسند اليه ونحن
نقول بجعل المفضل عليه المحذوف في غاية العموم اى شر من كل شئ وبالجملة المعنى ما اهر
ذئاب الاشرعظيم في الغاية وبجه ان الذكرة حيث شذخصت بالوصف المستفاد
من التنوين او بالمفضل عليه المحذوف فلا حاجة الى تقدير التأخير بل ليصح لانه لا يرتكب
الاعتبار البعيد الا في التكررة الصرفة على ما حقق واجب بان التخصيص الذى صرح به
الائمة فى تأويلهم هو التخصيص المستفاد من التقيد اذ التقيد يفيد التخصيص عند السكاكى
لانه يجعل ما عر بت اكبر اخوك اثباتا لضرب الاصغر وفيه انه لم يجعل النخاة شر اهر
ذئاب من قبل ولعبد مؤمن خير من مشرك وعلى ما ذكر يكون كلاهما تخصيصا
بالوصف (وفيه) اى فيما قاله وفعله السكاكى (نظرا ذ الفاعل اللفظى والمعنوى) الاولى
الاسلم من النزاع الفاعل اللفظى والبدل والتأكيذ (سواء فى امتناع التقديم) ما بقيت على
حالتها لانه لا يتجه عليه عليك ورحمة الله السلام وقوله (ما بقيا على حالهما) قيد الامتناع
اى سواء فى الامتناع المقيد بزمان بقائهما على حالهما لا التسوية حتى يحتاج اتمام الكلام
الى تقدير وسواء فى جواز التقديم اذ لم يبقيا على حالهما فتأمل والمناقشة فى التسوية
بدعوى ان التابع اول بالامتناع لان فيه التقديم على العامل والمتبوع (فيجوز تقديم المعنوى
دون اللفظى) ترجيح المرجوح (لا تحكم) اذ الحكم هو الترجيح بالمرجح لا يضر السكاكى
بل بنفقه (ثم لآم انتفاء التخصيص لولا تقدير التقديم لحصوله بغيره كما ذكر) بجه على
كلام السكاكى منعان احدهما على قوله التقديم يفيد الاختصاص ان جاز تقدير كونه

في الاصل مؤخرًا على انه فاعل معنى فقط وقدّر لانه يقال لام انتفاء التخصيص من غير تقدير التقديم اذ لا دليل على اعتبار التقديم للتخصيص بل يحصل بالتقدير تقديم كاذم قولاً عن الشيخ وكلام المتن يحتمل هذا المنع وحيث معنى قوله حصوله بغيره لحصوله بالتقدير تقديم باجزا غير مجرى لا يكون غير ما سوف على زمن اى لا ما سوف وله غير نظير وثانيهما على قوله الثلاث ينفي التخصيص وحيث معنى الكلام لام انتفاء التخصيص في صورة المذكر لولا تقدير التقديم لحصول التخصيص بغير التقديم من التخصيص بوصف المستفاد من التكرير كذا ذكر السكاكي والايضاح يفصح عن هذا المعنى وهو اوفق بالعارة وبالجملة الاوضح لولا تقدير التأخير ولا ينجب المنع الاول والجواب مطلقاً عن هذا المنع الثاني ان اردت منع انتفاء التخصيص في النكرة مطلقاً لولا تقدير التأخير فلم يدع احدان المسند اليه اذا كان نكرة لا يفيد التخصيص بدون تقدير التأخير وان اردت منع انتفاء التخصيص في نكرة من التكرات لولا تقدير التأخير فالتزم مكابرة لان النكرة التي لم تخصص بشئ من التخصصات اذا قدمت ينفي تخصيصه لولا تقدير التقديم (ثم لام امتناع ان يراد المهر شر لاخير) وكيف لا وقد قال الشيخ عبد الفاهر قدم شر لان المعنى اهره من جنس الشر لا من جنس الخير فجرى مجرى ان يقول رجل جاءني زيد انه رجل لامرأة وربما يدفع هذا المنع بان المتبادر من الشر الشر بالنسبة الى الكلب والاهرار صوته عند تاذيه وعجزه عما يؤذيه فلا يشك عاقل ان مهره لا يكون خيراً بالنسبة اليه وفيه نظر لانه يجوز ان يراد بالشر الشر بالنسبة الى اهل الرجل او يراد بالاهرار مجرد جعله ذاصوت وهناك من ان اخر ان احدهما ان لا ينسب ان لا يصح قصد التخصيص لامتناع ان يراد شره لاخير وامتناع ان يراد شره اهره لاشران لا احتمال ان يراد شره اذ ان لاخير بان يكون المحصر حقيقة لا لاد اعتقاد وثانيهما ان هذا مثل يراد به عجز القوى البعيد عن العجز فهو يصح ان يقع مبدءاً بالتخصيص ليكون الحكم مفيداً بدون التخصيص وبالجملة بردان النزاع في مثال ذكر لتصور ما نفع قصد التخصيص وهو ليس من دأب المحصلين (ثم قال) السكاكي (ويقرب من هو قام زيد قائم في التقوى) يعنى في افادة التقوى واول قال ويقرب من زيد قائم زيد قائم لم يتحج الى قوله في التقوى لان زيد قائم لا يحمّل الا التقوى بخلاف هو قام فانه يحمّل التخصيص ايضاً قال السيد السند في شرح الفتح هو قائم يحمّل التخصيص على نحو هو قام ولو تم ما ذكره لكان في اختيار زيد قائم على هو قائم وجه وجيه لكن فيه انه كيف يحمّل التخصيص ولا يمكن تقدير أخبره على انه فاعل معنى اذ لا يعمل اسم الفاعل بدون الاعتماد (لتضمنه الضمير) علة لقول وهو اوفق بقوله (وشبهه بالخالي عنه من جهة عدم تغيره في التكلم والخطاب والغية) فتأمل اوعلة لقوله يقرب وهو اوفق بمقام النقل وقوله وشبهه على صيغة الماضي من التفعيل هو المشهور ويحتمل كونه مخففاً مصدراً فالأظهر انه عطف على لتضمنه ويحتمل التنبص على انه مفعول معه والرفع على انه مبتدأ والجملة خالية اى والحال ان شبهه ثابت بالخالي اوشبهه بالخالي عن الضمير ثابت من جهة التغير والضمير في تغيره للضمير اى من جهة عدم تغير الضمير في وقت تكلمه وخطابه وغيته وحمله اشارح لقائم اى لادم تغير قائم في وقت تكلمه كاهوا الظاهر ففيه مسامحة اى في وقت تكلم الضمير والمراد اما عدم التغير في الاحوال الثلاث فنقول ومن جهة عدم التغير في التكلم كما في الفعل كان متكلم الماضي ضربت تارة وضربنا اخرى ومتكلم المضارع اضرب تارة ونضرب اخرى وكذا في الخطاب والغية واما عدم التغير في واحد واحد وحيث نقول وادم التغير في الاحوال الثلاث (ولهذا لم يحكم بانه اى

اسم الفاعل مع فاعله (جمله) اصلا واحتيج في الحكم بكون اسم انفعال الذي صلة اللام مع ضميره جملة الى تأويله بالفعل وادعاء انه فعل في صورة الاسم فقول الشارح المحقق الا في صلة الموصول استثناء من غير حاجة ومن قال استثناء فاعصر اذا سم الفاعل الواقع بعد حرف الاستفهام وحرف التني الزافع للمفوض ايضا من قبيل الجملة يعود اليه القصور لان الكلام في اسم الفاعل التضمن للضمير واما ما لم يتضمن الضمير فيجعلنا نابعا للمقتضى في الافراد والاعراب ولم يتعرض له المصنف كما تعرض له المفتاح حيث قال واتبعه في حكم الافراد نحو زيد عارف ابوه يعني اتبع عارفا مع انضمير عارف ابوه في حكم الافراد وما في بعض نسخ الابيضاح معناه اتبع عارف عرف في الافراد سهو اذ لم يسبق في المفتاح عرف وقال الشارح اذلا حاصل لهذا الكلام فان قلت لم يحكم بكون اسم الفاعل مع فاعله جملة لانهم اشتراطوا في الجملة الاسناد الاصلى وهو اسناد الفعل او ما هو فعل في صورة الاسم واسناد المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف ايضا على ما قالوا على سبيل الشبه وليس بجملة وان كان جعل الظرف غير جملة بخالف ما قالوا ان الخبر الظرف مقدم بالجملة في الاصح قلت ما ذكره المفتاح توجيه تخصيص الجملة بما يكون اسناده اصليا وتأويلهم اسم الفاعل الذي هو صلة والذي بعد حرف التني والفتحة الاستفهام بالفعل حتى يصح كونه مع فاعله جملة او كلاما فان قلت الجملة ما يكون اسناده مما يصح السكون عليه في الجملة واسم الفاعل مع فاعله ليس كذلك اصلا قلت اسم الفاعل كذلك في اقام زيد وما قائم زيد فعدم جعله مع الفاعل جملة وجعل هاتين الصورتين مؤولتين بفعلين لايده من وجه وذلك الوجه ما ذكره في المفتاح (ولا عومل) قائم مع الضمير (معاملتها) اى الجملة (في البناء) الجملة اذا لم تقع في محل مفرد مبنى لا اعراب له اصلا لا محلا ولا لفظا ولا تقديرا واذا وقع موقع مفرد فهو معرب محلا واسم الفاعل مع فاعله معرب الا انه اجرى اعرابه على جزئه الاول لا اشتغال جزئه الثاني باعراب له من جهة اسم الفاعل كما جرى اعراب عبد الله علما على جزئه الاول لا اشتغال الجزء الثاني باعراب اقتضاه الجزء الاول فان قلت العرب قسم الاسم واسم الفاعل مع فاعله اس باسم فلا يكون له اعراب قلت العرب هو الاسم او ما نزل منزلة الاسم نحو قائم وبصرى فان قلت اسم الفاعل لولم يكن معربا باعراب نفسه ويكون معربا باعراب اخته المجموع المركب منه ومن فاعله لكان اسم مركب مع الغير ولم يكن معربا قلت مطلق التركيب لا يوجب اعراب الاسم بل تركيب يستدعى حصول معنى فيه يضى الاعراب فان قلت البناء لا يخص الجملة حتى يوجب عدم جعل اسم الفاعل مع فاعله جملة عدم جعله مبنيا قلت فرق بين جعله مبنيا وبين جعله كالجملة في البناء الذي يستفاد من المعامل معه معاملته الجملة في البناء هو الثاني دون الاول لا يقال كيف يحكم بانه لم يجعل اسم الفاعل مع فاعله مبنيا لم لا يجوز ان يكون مبنيا ويكون الاعراب الذي اجرى على الجزء اعرابا اخته الكل محلا واذا جاز اجراء الاعراب المحلى لمبنى على كلمة مقارنة له كافي لام الموصول وصلته لجوازه على جزئه المركب اولى قلت لم يجعل النحاة اسم الفاعل مع فاعله مبنيا وذلك معلوم من علم النحو والمراد بعدم المعاملة عدم معاملة النحاة دون العرب حتى يقبل ذلك النوع ولا يذهب عليك ان جعل زيد قائم مشبها على التقوى يقتضى ان يقال في مقام الاخبار عن قيام زيد ويخص بمقام جواب السائل كزيد قائم ويكسبه ما نقله المفتاح عن ابي العباس في جواب الكندي حين قال اتى اجد في كلام العرب حشا يقولون عبد الله قائم وان عبد الله قائم وان عبد الله لقايم والمعنى

ان لا يقل نسخته

واحد من انه قال بل المعاني مختلفة فعبدا لله قائم اخبار عن قيامه وان عبدا لله قائم جواب عن سؤال سائل وان عبدا لله لقائم جواب عن انكار منكر فالحق انهم لم ياتقوا الى التقوى في زيد قائم اصلا وجعلوه كزيد انسان مطلقا (ومما ترى) على صيغة المتكلم المعروف او الغائب المجهول (تقديمه كاللازم) اى بما يعلم معاشر علماء المعاني لا بما يطن لتقديمه كاللازم لقوة مقتضى التقديم فيقدم ابد الان لا يابق ان يترك البليغ ما هو كاللازم لقوة وان ليس لازما لان الاعون على المراد ليس لازما لا يجوز العاقل تركه (لفظ مثل وغير) وشبه ومماثل ومماير لان الشائع في الاستعمال مثل وغير فلماذا اختارهما لكن فرق بين مثل ومماثل في الكناية عن الحكم على المضاف اليه بالحكم المذكور فانه يلزم من الحكم على المضاف اليه الحكم على المثل بطريق الاولى لان المثل هو الادنى وفي المماثل يلزم الحكم على المضاف اليه لانه الاولى بل لانهما متساويان في منشأ الحكم لان المماثل هو المشارك المساوي بخلاف المثل فانه الادنى الحق (نحوه ذلك لا يبخل وغيره لا يوجد بمعنى انت لا تبخل) يجعل نفي البخل عن المثل كناية عن نفي البخل عنك لانه اذا لم يبخل من هو على صفة لك هي فيك اكل منها فيه فلا محالة انت لا تبخل (وانت تجود) لانه اذا اتى الجود الموجود في محل عن غيرك مطلقا فانت تجود لا محالة بل المستفاد انك تجود على الكمال مستمرا في الحال والاستقبال فانه اذا اتى الجود عن غيرك مع استمراره على الكمال فلا محالة انت محله على الانفراد والاستقلال (من غير ارادة تعريض بغير الخطاب) اى غير مراد به التعريض بغير الخطاب بان يراد بالمثل انسان غير المخاطب مماثل له وبالعبر غير الخطاب مماثل كان اولم يكن وما ذكره الشارح انه يراد بغيرك غير مماثل له لا يظهر وجهه وقوله من غير الخ حال من نحو المضاف الى المتأنيين ولفظ من زائدة في الاثبات لتضمنه اننى لانه في قوة لا من ارادة تعريض بغير الخطاب ونظيره ضربتني من غير جرم اى غير ذى جرم وهذا اظهر مما قالوا رتبهم في توجيهه ان الغريم معنى لاى ضربنا ناسيا من عدم جرم وهو كناية عن ضرب لم ينشأ عن جرم وينبغى ان يحمل الارادة على ان قصد بالذات والا فالكتابة لا تستلزم نفي ارادة الحقيقة والاولى حذف التعريض والاكتفاء بقوله من غير ارادة غير الخطاب اذ ارادة غير الخطاب يمنع كون التقديم كاللازم سواء كان في الكلام تعريض بغير الخطاب وحكم عليه من عرض الكلام لاعلى وجه الاستقامة على ما هو معنى التعريض اصطلاحا ولم يكن ولهذا ترى السيد السند احتياج الى حل التعريض على الدلالة الخفية وجعله لئى ان تريد بمثل لا يبخل نفي البخل عن شخص معين مشتهر بالمماثلة فيجعل لفظ مثل كناية عن هذا الشخص المعين فلغناء دلالة الكناية ذكر لفظ التعريض ولا يخفى ما فيه لشمول قوله من غير ارادة تعريض بغير الخطاب حينئذ قولنا ذلك لا يبخل في معنى فلان لا يبخل بان تريد بمثل فلا تاعلى وجه الاستقامة دون الكناية لان الاضافة العهدية تفيد من غير كناية وفي معنى ذلك مطلقا لا يبخل فانك تريد فيه غير الخطاب من غير دلالة خفية فينبغى ان يجعل قوله من غير ارادة التعريض بغير الخطاب اشارة الى ان التقديم لا يلزم في شئ من هذه الصور ولا يخص بما خصه السيد السند وغاية التوجيه انه اراد الدلالة الخفية ونبه على ان ذلك لا يبخل اشتهر في معنى انت لا تبخل الى ان صار دلالاته على غير الخطاب بوجه من الوجوه خفية وبما ذكرنا ظهران قوله من غير ارادة تعريض بغير الخطاب تأكيد لقوله بمعنى انت لا تبخل لا قيد ثان حتى لو كان مع ارادة الخطاب تعريض بغير الخطاب لم يكن التقديم كاللازم على ما فهم كيف وقوله (لكونه اعون على المراد بهما) يقتضى لزوم التقديم في الكل والظاهر ان اعون من العون وان كان استعمال الاعانة اشهر

فان قلت لا اعانة للتأخير على المراد فكيف يصح قوله اعون قلت كأنه اراد لكون مثل وغير مع التقديم اعون على المراد بهما متهما مع التأخير فان قلت ان كان المخاطب منكرا او مترددا فنقد عيها واجب او حسن وان كان خاليا بتقديمها غير جائز فكيف صح الحكم بلزوم التقديم قلت كأنه اراد ان التقديم ليس لقصد تقوية الحكم للرد بل لكونه اعون على ماهو المراد من لفظ مثل وغير من اراد الحكم على وجه ابلاغ للرد فان كون الحكم ابلاغ ليس للرد اذ لم يقل احدان قولنا جاني اسد للرد على المخاطب على انك سمعت عن الشيخ وغيره ان التأكيد بما يكون اقوا بدخر غير رد الانكار وازالة التردد وان تكلمنا فيه ولا يذهب عليك ان هذا الحكم لا ينبغي ان يخص بلفظ مثل وغير ولا بالكتابة بل يجري في الجاز ايضا فترى تقديم المسند اليه في انت تقدم رجلا وتؤخر اخرى كاللازم لكونه اعون على المراد وهو اراد الحكم على وجه ابلاغ اذ الجاز ابلاغ من الحقيقة (قيل وقد يقدم المسند اليه وذلك اذا كان المسند اليه مقارنا بما يفيد شمول القصد لجميع افراده كالفظل وما يجري مجراه وكان المحكوم به منفيما وكان بحيث لو قدم صار المبتدأ فاعلا بخلاف قولك كل انسان لم يرقم ابوه فانه لا يفوت فيه العموم لو قيل لم يرقم ابوه كل انسان وعند الحاجة هذا التقديم يخوف التباس المبتدأ بالفاعل حتى انه يجب في ز يدلم يرقم ايضا وان لا يفوت العموم في قولك لم يرقم زيد ومما تضمنه هذا المفعول انه قد يقدم لانه لا يدل على العموم كما في انسان لم يرقم بخلاف لم يرقم انسان فانه يدل على العموم ويستفاد منه نكتان للتأخير احدهما الدلالة على العموم والاخرى الاحتراز عنها ولا يخفى ان هذا التقديم ليس داخلا تحت الاصل الذي هو الاهمية المنسروجهها بالدلالة على العموم بل الدلالة على العموم بذاتها يستدعي التقديم لانها حاصلة من نفس التقديم ولا يخفى ان دلالة التقديم على العموم يترتب على الحقيقة فيصح ان يكون عرضا منه كما يفيد قوله (لانه دال على العموم) اى شمول الحكم لجميع افراد المسند اليه وليس المراد بالعموم ما يوصف به اللفظ حتى يشكل جعل التقديم دالا عليه على انه اذا كان اللفظ دائرا بين كونه عاما وغير عام فلا بأس بان يجعل شئ دالا على عمومه ويتوسل بعمومه الى شمول الحكم لان الاعذب جعل التقديم دليلا على شمول الحكم مستلزما بعموم اللفظ ووجه دلالة التقديم على العموم انه بالتقديم يكون الحكم موجبا في شمول الكل وثبوت التاني لكل واحد عمومه وشواؤه (بخلاف ما واخر) اى بخلاف التأخير على ان ما مصدرية (نحو لم يرقم كل انسان) فانه يصير الحكم سالبا ويكون رفعه لايجاب الكل فلا يفيد شمول التاني (فانه يفيد نفى الحكم) اى المحكوم به (عن جملة الافراد) اى عن جميع الافراد (لا عن كل فرد) وانما قال بخلاف التأخير لانه لو كان العموم متحققا في كل من صورتي التقديم والتأخير لا يصح التقديم لكونه دالا على العموم كافي كل انسان قام وقام كل انسان لكن الحاجة اليه لدفع الوهم ونظر التحقيق لا يلتفت اليه لانه اذا تساوى التقديم والتأخير في العموم فلا دلالة لشيء منهما عليه فلا يتصور فيه التقديم للدلالة على العموم ونحن لانعرف فائدة الحكم لوقوله ما واخر بل لا يقدر على تصحيحه وتعيين جوابه وكان الاصح بخلاف التأخير وبما بنا من الوجه السديد والسبيل الرشيد استغنيت عن سلوك المسلك البعيد الذي ذلك عليه هذا الغائل بقوله (وذلك) اى كون التقديم مخالفا للتأخير على هذا الوجه اعتبره البلغاء بشهادة الاستعمال (لئلا يلزم ترجيح التأخير على التأسيس) فهذا بيان الداعي الى الاستعمال لانتفاء الدعوى بالاستدلال حتى يردان اثبات المنقول بمحض العقول بعيد عن القبول

ومن البين ان التقديم في كل انسان لم يقيم يشتمل على تكرير الاستناد فيفيد التقوية لمحالة فلا بد لجعل التكتة فيه افادة العموم دون تأكيد الحكم من سبب وذلك السبب ان تقوية الحكم تأكيد و افادة العموم تأسيس وترجيح التأكيد على التأسيس كترجيح الحبس على التفتيس فلا تظن بالبلغ ولولا منافاة ما يتبع هذا الكلام للحمل على هذا المرام لجلته عليه ومع ذلك اكاد اجترى بان ما يعقبه بيان له من غير صاحبه بما لا يرضى به ولبس هذا اول فائدة كسرت في الاسلام ولقد بين ترجيح التأكيد على التأسيس لولا التقديم للتعظيم والتأخير للتعظيم لقوله (ان موجبة المهمة) وهي ما لم يشتمل على ما يفيد كون المحكوم عليه بعض الافراد او كله (المعدولة المحمولة) وهي ما جعل الشيء جزءا من مفهومه (في قوة السالبة الجزئية) وهي التي ذكر فيها ما يدل على ان السلب عن البعض وهو ضمان ما يدل على السلب عن الجملة المستلزمة للسلب عن البعض وسوره ليس كل وما يدل على السلب عن البعض المستلزمة للسلب عن الجملة وسوره ليس بعض وبعض ليس بالسالبة الجزئية مطلقا لا يقتضي السلب عن الجملة بل ما كانت مستتلة على رفع الاحجاب الكلية فلذا وصف السالبة الجزئية مطلقا بقوله (المستلزمة في الحكم عن الجملة) ولم يقل المقتضية في الحكم عن الجملة بخلاف السالبة الكلية فان مطلقها صريحة في الحكم عن كل فرد فلذا ايصفها بالاقضاء وقد بعد عن المرام الشارح المحقق في هذا المقام فقال في بيان الاستلزام لان صدق السالبة الجزئية اما بانتفاء الحكم عن كل فرد او عن البعض فقط وبستلزام التقديمين الانتفاء عن الجملة لان الكلام في مفهوم القضية دون مناط صدقها لانه مدار التأكيد والتأسيس ثم بني عليه استعمال الاستلزام والاقضاء وغفل عن ان قولنا لم يقيم كل انسان سالبة جزئية يصدق في حقها ان صدقها اما بالسلب عن كل فرد واما بالسلب عن بعض فقط دون بعض مع انها مقتضية للشيء عن الجملة كاتضاء السالبة الكلية التي عن كل فرد وقال السيد السند ان الواضح ان يقال لان مفهوم السالبة الجزئية صريحة في الحكم عن البعض وذلك مغاير لشيء الحكم عن الجملة لكن يستلزمه كاذب الشارح ولا يخفى ما فيه ايضا لان صريح قولنا لم يقيم كل انسان في الحكم عن الجملة مع انها سالبة جزئية بلا مسامحة وكأنه اشتباه للسلب الجزئي بالسالبة الجزئية لان السلب الجزئي ما يفيد السلب عن البعض والسالبة الجزئية قضية تفيد السلب عن البعض اما بمفهوهها الصريح او بطريق الاستلزام وههنا انكار ملحمة اخفت عن انظار الفحول واستقبلتني بالقبول فارتزتها لبصار القلوب وابصار العقول حفظها الله عن الجاسد المتعصب الجهول اوليها ان القوة شاعت في هذا المقام من كتب الميزان في معنى التلازم فلذا احتاج الشارح المحقق الى تفيد السالبة الجزئية بوجود الموضوع اثلاثا في ما حقق به في موضعه ان السالبة المحصلة اعم من الموجبة المعدولة ولا يخفى ان ما هو بصدده لا يتوقف على دعوى استلزام سالبة المعدولة بل يكفي فيه استلزام الموجبة المعدولة السلب فالاولى ان يكون التسامح باستعمال القوة في الاستلزام واثباتها ان الاولى ان يقال لان الموجبة المهمة المعدولة المحمول يستلزم اثبات الشيء لبعض فلولا ينفك الكل العموم لزم ترجيح التأكيد على التأسيس واثباتها ان افادة التقديم العموم لا يخص الجمل الخبرية فانه يجري في قولنا ان كل انسان لم يقيم ولم يقيم كل انسان فليس الدليل واردا على الدعوى (دون كل فرد) واذا ثبت ان انسانا لم يقيم معناه اني القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد فلو كان كل انسان لم يقيم كذلك كان كل تأكيد اتاسيسا فلزم ترجيح التأكيد المرجوح على التأسيس الراجح فثبت العموم (والسالبة المهمة في قوة السالبة الكلية المقتضية الشيء عن كل فرد) يريد السالبة المهمة

التي موضوعها نكرة بديل قوله (لورود موضوعها في سياق الثاني) لان الورود في سياق
التي يفيد العموم اذا كان الوارد نكرة وقد بالغ ذلك من الاشهار الى ان استغنى الورود
عن التقييد بالنكرة ولك ان تجعل اللام للوقت وتجعل قوله هذا تقييد للحكم لاتعديلا
فيدفع ابضا انه لاوجه لتعليل هذا الحكم وعدم تعليل كون الموجبة المهمله المعدولة
في قوة السالبة الجزئية ووجهه الشارح المحقق به احتاج هنا الى التعليل لان هذه الدعوى
متنافية لما تقرر في محله ان المهمله في قوة الجزئية وفيه نظر لان الحكم بان كل مفعلة في قوة الجزئية
لا يتناقض ان بعض المهمله في قوة الكلية ولا بد من تخصيص المقدمة الكلية الحاكمة بان النكرة
الواردة في سياق الثاني يفيد العموم بمسوى نكرة عامة قبل ورودها في سياق الثاني والانتقاض
حكمه بان لم يقم كل انسان لنفي الحكم عن الجملة دون كل فرد (وفيه نظر) لانه على تقدير
ان يكون كل انسان لم يقم لافادة اثني عن الجملة ولم يقم كل انسان لافادة الثاني عن كل فرد
لا يلزم ان يكون شئ منها كما أكد الأستاذ سببا لان التأكيذ لا إعادة بلافظ ما فيد بلافظ اخر
وهناك لم يكن افادة معنى مرتين باقظين (لان اثني عن الجملة في الصورة الاولى) اى
الموجبة المهمله المعدولة (وعن كل فرد في الثانية) اى السالبة المهمله (انما افاده الاستناد
الى ما اضيف اليه كل وقد زال ذلك الاستناد اليها فيكون تأسيسا لا تأكيذا كما كان قبل دخول كل
كذلك) هكذا اوضح الشارح هذا المقام وفيه انه لو كان التأكيذ ما ذكره لم يصح انه يؤكذ
التقديم في الامعية تارة بوحدي وتارة مرة بلا غيرى فالصحح ان التأكيذ اعادة ما فيد بشئ
بمفيد اخر وفيما ذكره المصنف بحيث لان المسند اليه عند التحقيق ما اضيف اليه كل وكل
ليبان افراد المسند اليه ولذا لا يوصف بل المضاف اليه فالنفي عن الجملة او عن كل فرد
لا يستفاد الامن الاستناد الى ما اضيف اليه وايضا لا يجزى ما ذكره لوضع لام الاستغراق
موضع كل لان الفيد للنفي في الصورتين الاستناد الى امر واحد فاللام لتأكيذ ما فيده
الاستناد وتقريره فان قلت هذا الجواب ينافي الجواب الذي بعده لان مقتضاه ان كلا
على هذا التقدير في الصورتين تأسيس لا تأكيذ ومقتضى قوله (ولان الثانية) اى السالبة
المهمله تحمول قيم الانسان (اذا افادت النفي عن كل فرد فقد افادت عن الجملة فاذا حات) كل
(على الثاني لا يكون تأسيسا) ان كلا اذا افادت ما افاده التركيب قبل دخوله تأكيذ قلت الجواب
الثاني معنى على تسليم ان كلا تأكيذ في هذا الجواب تسليم ما منع في الاول وقد نبه عليه المصنف
في الابضاح حيث قال وان سلمنا انه يسمى توكيذا يعنى لو اصطلح على تقييد التوكيد بما يفيد
معنى يحصل بونه ولا مساحقة فيه فالثابت بعد الحمل على ما حلت لا يكون تأسيسا بل تأكيذا
ولا يكون فيه ترجيح التأسيس على التأكيذ بل ترجيح تأكيذ على تأكيذ ولا يخفى انه يمكن ان يناقش
حينئذ ايضا بان ما هو المشهور ان التأسيس خير من التأكيذ بالمعنى الاصطلاحي ولهذا
اوضح بان الافادة خير من الانادة واما كون التأكيذ بهذا المعنى خيرا من التأسيس المقابل
له فغيرين ولا مبين وكيف ولا يتحاشى احد من استعمال بعض الانسان لم يتم ولم يقم بعض الانسان
مع انه يفيد فائدة فهم مع الانسان لم يقم ولم يقم الانسان واجاب الشارح عذرك المصنف بان افادة
الثاني في الجملة في ضمن افادة الثاني عن كل فرد خلاف بعض مع الثبوت لبعض وكل افادة على الوجه
المحمول لان يكون في ضمن اثني عن كل فرد وفي ضمن الثاني عن بعض مع الثبوت لبعض وانكل يفيد
الثاني والمفاد قبل انكل هو الاول فيكون تأسيسا وفيه ضعف لان لم يقم كل انسان لنفي الشمول
مع بقائه اصل الفعل كما يسمى فالجواب الصحيح ان الثاني عن الجملة مع كل بان يكون متفيا عن البعض
ثابت البعض وهذا المعنى غير الثاني عن الجملة بان يكون متفيا عن كل فرد كما كان قبل كل ومنهم

من اجاب بانه اذا حل الكل على الثاني يكون تأسيس الان دلالة لم يقم انسان عليه بالالتزام ودلالة لم يقم كل انسان بالمطابقة ويكنى في التأسيس اختلاف الدلائل ورد الشارح بانه يلزم حينئذ ان لا يكون كل انسان لم يقم على تقدير جعله للنفي عن جملة الافراد تأكيذا لان دلالة قولنا انسان لم يقم بطريق الالتزام وهو ظاهر ولا يخفى عليك ان دلالة كل انسان لم يقم ايضا على النفي عن الجملة بطريق الالتزام لانه لاثبات عدم القيام للكل يلزمه النفي وان دلالة لم يقم انسان على النفي عن جميع الافراد ايضا عند المستدل بطريق الالتزام لانه في قوة الكلية فلو كان لم يقم كل انسان به يوم النفي لم يكن تأكيذا وان منع بطلان ترجيح اتنا كيد على التأسيس لان استعمال كل في التأكيذا كتحقق الاصل فيه كونه لتأكيذا وتدفعة بانه لا اشتباه في الافاد تخير من الاعادة وذلك يقتضي بطلان ترجيح التأكيذا على التأسيس فلا تسمع النعم بالمعارض هذه المقدمة امرا لا اشتباه فيه وكون كل في التأكيذا كتحقق الاصل اذا اضيف الى الضمير فانه لا يكون الا تأكيذا او مبتدأ وبعد ثبوته لا يقاوم تلك المقدمة لان في اعتباره ترجيح جانب اللفظ وفي اعتبار هذه المقدمة ترجيح جانب المعنى واذا دار الامر بين رعاية المعنى وبين رعاية اللفظ راعى المعنى (ولان الدكرة المفيدة اذا عت كان قولنا لم يقم انسان سالبة كيد لا محالة) ولا في قوة الكلية فان قلت هذا لا يضر هذا القائل فيما هو بصدده من ترجيح اتنا كيد على التأسيس بل ينفعه لان كونه سالبة كيد اقوى في اثبات مطلوبه من كونه في قوته قلت نظر المصنف لم يقتصر على تزييف دليله بل عم ذلك وخطاه في الاصطلاح ومقصوده التنبه على فساد جملة مهمة لئلا يتخذ قوله مذهباً ومثلاً غلطاً مشاع في كتب الميراث من تعيين الاسوار وعدم اطلاعه على التحقيق الذي ذكره الشيخ في الاشارات من ان كل ما يدل على كيد الافراد فهو سور حتى اللام والسنون وبهذا ظهر ان قصر النظر على تخطئة القائل في السالبة المهمة من قصور النظر اذ جعل انسان لم يقم ايضا مهمة خطأ ولما كان ما ذكره من الدعوى صدقاً وكان المناقشة مع القائل فيما ذكره من التوجيه اراد ان يبينه على ذلك دفعا لتوهم بطلان الدعوى من تزييف التوجيه فائق عقبيه بكلام الشيخ قال في الايضاح في هذا المقام اعلم ان ما ذكره هذا القائل من كون كل في النفي مفيداً للعموم ثارة وغير مفيدة اخرى مشهورة وقد تعرض له الشيخ عبد القاهر وغيره هذا (وقال عبد القاهر ان كانت) كلمة (كل) داخلية في حيز النفي دخول الشيء في حيز النفي ان يتعلق الشيء بثبوت الشيء او بنبوته شيء او يتعلق شيء به او بلفقه بشيء ولما كان يتوهم ان الداخل في حيز النفي ما دخل عليه اداته دفع ذلك الوهم بالتعميم فقال (بان اخرت عن اداته) اي بلا فاصلة سواء كانت معمولة لها ولا ولا يخفى ان يتناسب هذا اللفظ حرف النفي واداة النفي لغزاً ارباب الميراث وكانه اراد آلة النفي واختيارها على حرف النفي ليشمل ليس بلا خفاء (نحو) قول ابى الطيب (ما كل ما يتبقى المرء يدركه تجرى الرياح بما لا تشتهي السفن) في كل في هذا المثال معمول للنفي على لغة دون لغة وكونه مشالاً للمعمول للفعل المنفي اظهر من كونه مشالاً لما اخرت عن الاداة بلا فصل لانه من مواقع اختيار النصب في كل (او) كانت (معمولة للفعل المنفي) او شبهه نحو ما ناضارب كل رجل (نحو مجاء القوم كاهم) قال الشارح المحقق قدم التأكيذا لان كلا اصل فيه ولا يخفى ان التابع ان يكون التأكيذا صلا فيه دون العكس (او مجاء كل القوم) لم يقل ومجاء كاهم تذييها على الكل المضاف الى الضمير لا يكون الا تأكيذا (او لم اخذ كل اندراهم او كل) الدراهم لم اخذ) وغير ما الى لان معمول ما لا يتقدم عليه (توجه النفي الى الشمول خاصة وافاد الكلام ثبوت الفعل او الوصف لبعض) قال الشارح المحقق ولو قال ثبوت الحكم ليشمل ما اذا

كان الخبر جامدا نحو ماكل سوداء ثمرة كان احسن قلت ويشمل نحو ماكل القوم كاتب ابوه
او يكتب ابوه فانه ليس فيه ثبوت الفعل او الوصف لبعض بل المتعلق ببعض وقلت لا يدان يقال
او ثبوت البعض لشيء يشمل نحو ليس القوم كل العلماء ولا يخفى بعد ذلك ان هذه الكمية منقوضة
بقولنا ما زال كل انسان متفاسا وبأخواته لانها لا تنفد ثبوت الفعل لبعض بل ثبوت امر
اخر وراء الفعل للكل وانه يراد انه ان اريد بكونه معمولا للفعل التي ان يكون معمولا للفعل دخل
عليه التي يخرج عنه نحو ليس كل انسان ناجيا ولو اريد ان يكون معمولا للفعل يدل على التي
لدخل فيه نحو تاتي كل انسان (او تعلقه) اي الفعل او الوصف (به) اي بعض او ردا عليه
الشارح المحقق بعد نقله عن الشيخ المباعدة في ان التي للعموم خاصة مع نساء الاصل في بعض
مواد تختلف من كلام الله عز وجل نحو والله لا يحب كل مختال فخور ونحو والله لا يحب كل
كفار اثم وقوله ولا تطع كل حلاف مهين فقال والمحق ان هذا الحكم اكثرى لا كلى قلت يمكن
ان يعتذر عن تلك المواد بان في المحبة كتابة عن البعض والنهي عن الاطاعة كناية عن الامر
بالاجتناب والمضادة فكلمة كل ليست معمولة للفعل المعنى فيها ولا يخفى ان هذا التحقيق من
الشيخ ليس بخصوص كل بل هو بين على ما حققه غير مرة ان التي اذا دخل على كلام فيه قيد
يتوجه الى القيد ويثبت الاصل والتحقيق ان هذا اكثرى لا كلى ولا يبعد ان يقال مراد الشيخ
ان مقتضى ورود التي ان ينصرف الى القيد حتى لا يستفاد منه الا ذلك كما ان مقتضى وضع
اللفظ لمعنى ان لا يفهم منه الا ذلك المعنى وذلك لا ينافي ان يفرض امر يخرج منه مقتضا
ويعمل به ما لا يرصاه ولا يخفى ان البعضية قيد في الكلام كالعموم المستفاد من كل عام ومقتضى
ذلك ان يفيد ما جاني بعض القوم ثبوت الحكم للكل رجوع التي الى البعضية مع انه ليس كذلك
والفرق من مواهب الانظار الدقيقة ولا ضنة بك ان كنت اهلاله فقول قد شاع استعمال
البعض في البعضية المطلقة المجردة للكل اكثر من شيوع الوحدة في الوحدة المطلقة المجردة
للكثرة فكما ان ما جاني رجل يجامع عوم التي فكذلك ما جاني بعض القوم فلذا لا يفيد مجيء
الكل (والا) اي وان لم يكن كلمة كل داخلية في حيز اداة التي بان لا يكون في الكلام في نحو كل
انسان قام او قام كل انسان او كان لكن لم يدخل كل في حيزه (عم) لانه لا ما لاحظت كله
من الافراد ولو كان العموم في المثبت واضحا اقتصر على بيانه في الكلام التي فقال (كقول
النبي عليه السلام لما قال له ذواليدن) وهو الغرناق السلمي ويقال له ذوالشماين ايضا
ولعلمهم اشاروا بذلك الى ضعفهما او الى قلة عتاهيهما ويقال له الاضط وهو الذي يعمل
بيديه كذا في بعض شروح المصابيح وفي الشرح ان قوله والاعمى وان لم يكن كلمة كل داخلية
في حيز التي ويكون في الكلام في ومعنى قوله عم التي وما ذكرنا اسئل وما ذكره اظهر
(اقصرت الصلوة فاعل قصرت) ام نسيت يا رسول الله) مقول قول ذي الدين ومقول قول
النبي عليه السلام (كل ذلك لم يكن) اي لم يثبت القصر ولا التسيان وفيه اشكال وهو انه
كيف صدر عن معدن الصدق مالم يطابق حتى قيل مراده صلى الله عليه وسلم كل ذلك
لم يكن في اعتقادي فيكون صادقا ولا يخفى انه يحتمل انه كيف يظن به صلى الله عليه وسلم الاعتقاد
الغير المطابق فيما ليس فلا بد ان يلتزم انه لا يصدق وقوع الاعتقاد الغير المطابق او القول الغير
المطابق فيما ليس هو من الامور الدينية ولا يبعد ان يقال التسيان ليس منه صلى الله عليه
وسلم بل انساها ربه ولذا امرنا بان لا نقول نسيت بل نسيت على صيغة المجهول من التفعّل
ولا يخفى ان هذا الزيد مبنى على عدم الفرق بين السهو والتسيان والا ينبغي ان يقال اقصرت
الصلوة ام نسيت ام سهوت وقوله (وعليه) لافائدة فيه وانظروا قول ابى الجهم (قد اجبت

أم الخيارات على ذنب كاهل أصنع) رفع كاهل لا يكون معموله للفعل المنفي ويفيد عموم النفي
 إذا المعنى على أني لم أفعل شيئاً من الذنوب لأنني لم أصنع جميعها قال المصنف المعتمد في إثبات
 المطلوب الحديث وشعراني النجم أما الاحتجاج بالحديث فن وجهين أحدهما أن السؤال بام
 عن أحد الأمرين لطلب التعيين بعد ثبوت أحدهما على الإيهام فجوابه أما بالثمين أو بنى
 كل منهما وأما ما روى أنه لما قال صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم يكن قال ذوالدين بعض ذلك
 قد كان والاحتجاج الجزئي نقيضه السلب الكلي هذا وما في المصانيع قد كان بعض ذلك فاجعل
 على الناس فقال اصدق ذوالدين قالوا نعم فيقدم فصلى والذي يرى أنه يصح الجواب
 بآيات كل منهما أيضاً أن الجواب بنى كل منهما تخطئة في اعتقاد ثبوت أحدهما وليس له
 الجواب بآيات كل منهما في التخطئة في هذا الاعتقاد وهذا الكلام وقع في البين فلنرجع إلى
 ما كنا فيه ثم قال ويقول أبي النجم يعني وأما الاحتجاج بقوله ما أشار إليه الشيخ عبد القاهر وهو
 أن الشاعر فصيح والفتيح السابغ في مثل قوله نصب كل وليس فيه ما يكسره وزناً وسباق
 كلامه أنه لم يأت بشئ مما ساعدت عليه هذه المرأة فلو كان النصب مفيداً لذلك والرفع غير
 مفيد لم يعدل عن النصب إلى الرفع من غير ضرورة هذا وفيه بحث لأنه إن أراد بالمطلوب
 عدم إفادة الداخل في خبر النفي العموم وإفادة غير الداخل فالحديث لاني في إثباته على أن نظم
 دليله لا يطل كونه كليهما مفيداً وإن أراد الثانية فقط كقائه أن يقول فلو لم يكن الرفع مفيداً لذلك
 لم يرفع ولا دخل لحديث النصب فيما هو بصدد الاعتراض الشارح المحقق عليه بما توجه منع
 الشرطية القائله فلو كان النصب إلى آخر يستدل به لا مجال هنالك لنصب إذا تكلل المضاف إلى الضمير
 لا بعدواتاً كيداً إلى غير المبتدأ وقال نظير هذا الاستدلال سيويه على أن حذف الضمير
 المنصوب عن الخبر المبتدأ أو قال جاز في السعة يقول الشاعر ثلث كلهن قنلت بعدا حيث حذف
 الضمير عن خبر المبتدأ مع أنه لا ضرورة أن تكون نصبت كلهن لاستقسام الوزن ولم يكن حذف
 الضمير ونظير اعتراضنا اعتراض أن الحاجب عليه بأنه لا يصح نصب كلهن لأنه لا يلي العامل
 المفضي بل يجب إما كونه مبتدأ أو أن كيدا ولا يخفى أن اعتراض ابن الحاجب لا يتوجه على
 سيويه إذ لو لم يكن حذف الضمير في السعة لم يكن وجه الاختيار الرفع على نصب كلهن مع
 سلامته عن الحذف واستوائهما في عدم الجواز على النزاع بين ابن الحاجب وسيويه يؤول إلى
 النزاع في صحة كون الكل المضاف إلى الضمير معمولاً للعوامل اللفظية أصالة وقد صرح المعنى
 بثبوته على قلة ولا ظن بك أن لا تذكرهما فقد مناهك أن مراد الشيخ أن التقديم على النفي يفيد
 العموم إذا خلى وطبقة كإفادة الوقوع في خبر النفي رفع العموم كذلك ولا ينافي ذلك تخلف
 الإفادة لعراض فلا يذهب عليك أن إثبات الحديث والشعر تلك الدعوى وأنه خرقا لقتاد
 (وأما تأخير فلا يقتضاه المقام تقديم المسند) يعني أن تأخير ليس من مقتضيات الأحوال
 وإنما هو من ضرورات مقتضى الحال فلذا لا يبحث عنه وبما ذكرنا تدفع ما تجهه عليه أن
 التأخير ليس مقتضى الحال فلامعنى للبحث عنه وإنما يتجه لو كان مقصوده أن تأخير مقتضى
 الأحوال تبين في تقديم المسند وسعر فها وليس كذلك ولذا لم يعد مجيهاً لافي هذا الكتاب
 ولا في الإيضاح وقد بعد الشارح حيث ظن أن المقصود ذلك فقال وسيجيئ بيانه وبما
 يقتضي تأخيراً اقتضاه المقام تقديم متعلق المسند نحو على الله عبده متوكل فأمل (هذا كله) قد نبه
 بإيراد كله تأكيدهاً ومبتدأ على أن المشار إليه متعدد واختار هذا مع أن الشايع في التبعيض
 المتعدد المذكور ذلك رعاية لكون مقتضى الظاهر قريباً بخلاف مقتضى الظاهر ويريد
 أن كلاماً من الأضمار والنظر إلى هذا (مقتضى) الحال (الظاهر) ولقد أعجب حيث صدر بحث

خلاف مقتضى الظاهر بما هو خلاف مقتضى الظاهر من وجوه حيث وضع اسم الإشارة
 موضع الضمير المفرد موضع الجمع تبيينها على انه جعلها بحسن البيان ولطف المدح واحدا
 وبه سبابة الايضاح كالخمس ولك ان تجعل هذا فصل الخطاب اى حذ هذا وما بعده
 كلاما مبتدأ ولقد بينه نك على ما خلط بالمباحث من خلاف مقتضى الظاهر في صدق هذه
 الدعوى نظرا لان يقال اشار بهذا الى ما هو المقاصد من المباحث المتقدمة (وقد يخرج
 الكلام على خلافه) اى مقتضى الظاهر او الظاهر في هذا الباب وغيره ايضا كما علمت انه
 يخرج كذلك في باب الاسناد فصره لاسرار خفية مع اولى بصائر ذكية وهذا النوع وان كان
 ذا مزية وفي درجة عالية بحق ان لا يكون مكشورا لمسا يقابله لكن قل بالنسبة اليه لمسا فل
 مستدوم مقابله وقاله فذلك اتى بكلمة قدم المضارع اشارة الى ان مقابله هو الكبير السابع
 وبدأ فيه بوضع الضمير موضع الظاهر على خلاف ما في المفتاح حيث ابتدأ بوضع اسم الإشارة
 موضع الضمير لانه يفوق ما وراءه كيف وهي في ضمائر اكثر من تلك المواقع لا يعدون خلاف مقتضى
 الظاهر فقال (وبوضع الضمير موضع المظهر) وذلك اذ لم يتقدم المرجع لفظ دال عليه
 او قرينة وهكذا اورثنا من الاكبر قال اكبر وبقول العبد الاصغر لا يعدان يجعل الاخراج على
 خلاف مقتضى الظاهر تقدم المفسر وتأخير المفسر فيكون الاخراج مما هو مقتضى ظاهر
 الحال من التقدم الى خلافه من التأخير وبالعكس الاول في التفسير لانه في باب الضمير حقه تقدم
 وتأخيرهما في الضمير لان حقه التأخير ولا يخفى لطف التعبير عن وضع الضمير موضع الظاهر
 باخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر (كقولهم نعم رجلا مكان نعم الرجل) ونعم رجلين
 مكان نعم الرجلان ونعم رجلا مكان نعم الرجل فقد اشار الى ان الضمير عبارة
 عن متعقل مبهم يفسر التميز وهو مع تميزه بميزة الرجل واختلاف في الرجل
 هل هو بمعنى كل رجل فجعل المدح بميزة جميع افراد الرجل بمسألة او بمعنى هذا
 الجنس يجعله بميزة نفس الجنس بمسألة او بمعنى رجل مبهم بحسب الوجوه فان
 الابهام يناسب الكمال والانتظام وقيد التثنية بقوله (في احد القوانين) كما قيد المفتاح
 مراداه القول بان نعم الرجل جملة مستقلة والمخصوص بالمسح خبره مبتدأ بخلاف احترازه
 عن القول بكون نعم الرجل خبره في توجيذه الاحتراز مع انه لا خلاف في ان ذلك الضمير مبهم
 على كل تقدير فوجه الشراح المحقق ان التقييد بان كون الضمير مبهما مقطوع به في هذا
 القول وفي القول الاخرى يحتمل الرجوع الى المخصوص فاشكل عليه امور احدها ان الضمير
 حينئذ متعين لا ابهام فيه فغات الابهام ثم التفسير ولم يبق ليراد التميز معنى ووجب ابراز
 الضمير في التثنية والجمع فاجاب بان الاستسار من خواص هذا الباب واهذا خواص
 وبان الابهام والتفسير يكتفى لتأخير المرجع والتميز للتأكد كما في نعم الرجل رجلا وقوله تعالى
 ذرعهما سبعون ذراعا وهذا وتبعه السيد السند في شرح المفتاح ولا يخفى ما فيه من التكلفات
 بل التسهفات على ان الابهام العارض من تأخير المرجع لا يكتفى في التميز لانه لرفع الابهام المستقر
 ولعدم تعقل كلام السالف على ما لا ينبغي وجب توجيه امثال هذه الافات ونحن نقول
 احتراز عن القول الاخر لانه على ذلك القول ليس من قبيل وضع الضمير موضع المظهر لان المقام
 ليس مقام المظهر بل هو من قبيل وضع ضمير مبهم مقام ضمير معين فان قلت قد تقرر في نحو
 ان ضميرا ثابت وضع لما تقدم ذكره لفظا ومعنى او حكما وان الضمير المبهم سواء كان ضميرا للسان
 او غيره مما وضع لانه ثابت تقدم حكما فكيف سمح جملة خلاف مقتضى الظاهر وهو مستعمل فيما
 وضع له قلت شاع استعماله في غير المتقدم حكما لمقتضى الظاهر في مقام بلبس المراد منه ولا يتضح
 ان يوتى بما يتضح منه المراد وان كان الاتيان به بمقتضى الوضع فالآتيان به وان كان دون الظاهر

عدول عن مقتضى الظاهر (وقواهم هو اوهى زيد عالم) اختاره على زيد قائم لان الجملة المفسرة
 ضمير الانسان يجب ان يكون امر اعظيما يعنى به ويستحق ان يختال لتكيد في نفس السامع
 وذكر الجملة الاسمية لان الفعلية لا تقع مفسرة له ما لم يدخل عليه شيء من التواسخ ولم يقل هو زيد
 عالم وهي هند عالمه مع انه لا يجوز تأنيده ما لم يكن في مفسره عمدة مؤث فيثبذ تخذنا تأنيده تبيها
 على ان مقتضى القياس ان يستوى المذكر والمؤنث في كل جملة لان كل جملة شأن وقصة من غير فرق
 وتخصيص المؤنث بماعده مؤث بحكم الاستعمال على خلاف القياس (مكان الشأن او القصة)
 يعنى وضع هو مكان الشأن وهي افظ مكان القصة فهو راجع الى الشأن المعقول وهي الى القصة
 المعقولة يفسرهما بالجملة بعدد (لانه يمكن) متعلق بوضع المضمر موضع المظهر وتعليله
 (ما يعقده) اى ذلك الضمير (في ذهن السامع لانه اذا لم يفهم منه) اى من الضمير (معنى)
 اما عدم تنبيهه للضمير لاستتاره كافي نعم رجلا وكان زيد قائما واما الخفاء المراد منه بعد سماعه
 (انتظره) اى انظر ما يعقده قال الشارح المحقق لما جبل الله عليه النفوس من التشوق
 الى معرفة ما قصد ابهامه ونقول ولان الانسان حريص على ما منع ولا يرضى ان يضع
 ما قاسه من المشقة في حصوله ولانه بعد ان تأكد طعمه في حصول فائدة من التكلم لا يتدفع
 طعمه حتى يحصل وما ذكرنا لدفع ما اورده الشارح المحقق من ان ما ذكره لا يتم الا في ضمير الشأن
 دون الضمير في باب نعم بما ذكره اس بسيد وعلمت ان عامه في ضمير الشأن على الاطلاق وهم واستغثت
 عن ان تخصيص التعليل بضمير الشأن كما ذهب اليه الشارح المحقق في شرحه على المفتاح
 وتمسك فيه بحيلة في عبارة المفتاح ليست في عبارة المتن وموجودة في الايضاح نعم يردان
 اللاحق بنظر البليغ ان يكون المقصود تمكين ما هو العمدة والمقصود وهو فاعل نعم
 دون التمييز الذي هو فضلة في الكلام في ضمير الشأن يتم ان المقصود تمكين ما يعقده من الجملة
 واما في باب نعم فالسابق ان المقصود تمكين فاعله في النفس فالوجه ان يقال المراد بما
 يعقب الضمير فائدة وما يطلب حصوله عقيب تصوره وفي نعم اذا تصور المستتر فيه يحصل
 معناه بالتوسل بغيره والعود منه الى التمييز من التمييز اليه فيحصل بعد انتظار فيمكن في ذهن
 لان الانسان يحبول بحفظ ما حصل يتبع ومشقة وان قل مقداره وعدم المسالات لفوت
 ما حصل بسهولة وان كان عظيما ولان سماع الضمير البهم كسماع حرف التثنية ينزل العقل
 فيدرك ما يعقده بربطه من الغفلة ولانه يتصور بسماع الضمير مبهما ثم يأتي بالتفدير معينا فيمكن
 بال تكرار ومن وضع المضمر موضع المظهر ما في باب تنازع العاملين واما رجلا واماها قصة
 وهر رجلا وقوله فقصا من سبع سموات و اشار المصنف الى ما اشاروا كنيته في ثمة ففهمك
 الواقع ان توفي حق الكل وله غير نظير فاعتذار الشارح عن غير تنازع العاملين بأنه ليس
 من باب المسند اليه ليس بذلك لان ما يلوح من قول المصنف وقد تخرج الكلام على خلافه اى
 خلاف مقتضى الظاهر دون ان يقول وقد تخرج اى المسند اليه على خلافه يلوح بان قصده الى
 اعم ويتأيد ذلك بتعرضه بغير المسند اليه ايضا مرة بعد مرة على انه لا ينفع ما ذكره في ضمير
 باب التنازع ولا في ضمير فقصيهن سبع سموات لان منه فقصيت سبع سموات لان الاضمار
 والتفسير بالبدل شائع في الفاعل والمبتدأ ايضا وقد جعل الشارح المحقق من نكات وضع
 المضمر موضع المظهر اشتها المرجع ووضح امره كقوله تعالى انا انزلنا ماى القرآن اولاه
 بلغ من عظم شأنه الى ان صار متعل الاذهان نحو هو الى الباقي وفي كونهما مقام الظاهر
 نظر لان هذا المقام مقام ضمير اظهروا المرجع من غير سبق ذكر وقسم وضع المضمر موضع

الظاهر مقام لم يسبق مرجع الضمير ولم تدل عليه قرينة حال كما صرح به المفتاح نعم منه ما ضمير لادعاء ان الذهن لا يلتفت الى غيره كقوله زارت عليها الظلام رواق ومن النجوم فلائذ ونطاق اي زارت الحبيبة حال كونها مستورة برواق من الظلام وحال كونها عليها فلائذ ونطاق من النجوم فان قلت هل يجوز ان يكون ادعاء التقرر في الاذهان نكتة لا يراد ضمير الشان قلت لا لانه منافي لتفسير الضمير (وقد عكس) اي بوضع المظهر موضع المضمير (فان كان اسم اشارة فلكمال العناية بتمييزه) اي المسند اليه والمظهر (لاختصاصه بحكم بديع) اورد في الكلام له والاولى لكونه محكما عليه بامر بديع هذا اذا اريد بقوله لا اختصاصه بحكم بديع كونه مختصا بحكم بديع كاه والمشهور اما لو اريد تخصيصه بالحكم البديع يعني التعبير باسم الاشارة ليعمل بخصوصا بحكم بديع لانه لو لم تميز والتبس باغير لا يخص الحكم به بل كان ترددا بينه وبين ما يلتبس به فبما رتبته سديدة (كقوله) اي كقول ابن الراوندي (كما قال عاقل) اي كامل العقل كذا قالوا ويحتمل ان يكون من قبيل كل فرد فرد (اعيت) اي اعجزته او اعيت عليه اي صعبت وحذف العائد المقول اهون من حذف العائد المجزور والابلاغ ان يجعل حذف المفعول للتعميم اي اعيت كل واحدا وصعبت على كل احد طرق معاشه فتشكل عليه العيشة واغير اعاشته (مذاهبه) اي طرق معاشه (وجاهل جاهل) عطف على عاقل عاقل (تلقاه مرزوقا) عطف على اعيت مذاهبه ولا بأس اذا المجزور مقدم ويحتمل ان يكون مرزوقا حالا من المفعول وان يكون حالا من الفاعل اي تلقاه مرزوقا انت بسبب ملاقاته وفيه من زيد مبالغة في ثروته سيما اذا جعل المضارع للاستمرار (هذا الذي ترك) اي صير فان ترك اذا عدى بالتين يكون بمعنى صير على ما في التسهيل (الاوهم حارة وصير العالم الحرير) المتفن (زديقا) اي نافيا للصانع منكر الاخرة وتفسيره بمجرد الثاني الصانع كافي بان الشارح المحقق والسيد السند في شرح المفتاح لا يوافق ما في القاموس هو من لا يؤمن بالاخرة والربو يذوق القاموس وهو معرب زدين اي دين المرات فان قلت اذا كان هذا مصيرا لاهوام ذوات حيرة فغايبا من العالم ان يحذف من التصدير جاز ما بنى الصانع قلت جملة الغضب المستولى عليه من حرمانه مع استحقاقه منكر الصانع معاندا فقوله هذا اشارة الى حكم معقول غير محسوس وهو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا فكان المقام مقام الاضمار لكنه لما اخضع بحكم بديع وهو جعل الاوهام حارة والعالم المتفن زديقا كلمت عنناية المتكلم بتمييزه فابرزه في معرض المحسوس فكانه يرى السامعين ان هذا الشيء المتعين المتميز هو الذي له تلك الصفة العجيبة والحالة البديعة فان قلت بذلك اسم الاشارة لا يزيد فيه فمما لا نصحبه الاشارة المفيدة لكمال التميز فكيف بوجوب كمال العناية بتمييزه ذكر اسم الاشارة لغير التميز له قلت اذا ابرز في معرض المحسوس جعل بصيرة السامع متوجهة اليه توجه الباصرة الى المحسوس فصل عنده من يد تمييز ولا تظهر له للتنبيه على كمال ظهوره الى ان يبلغ منزلة المحسوس قال السيد السند وقد رد على ابن الراوندي من قال كم من ارب فهم قلبه مستكمل العقل مقل عديم ومن جهول مكتر ماله ذلك تقدير العزيز العليم ومن قال نكد الاريب وطيب عيش الجاهل فدار شدك الى حكيم كامل (او اتهمك بالسامع) جعله المفتاح عديل الاختصاص بحكم بديع ووجه كمال العناية بتمييزه وكذا نظايره التي بعدها واعترض عليه بان التهمك بالسامع ونظايره يوجب ايراد اسم الاشارة ولا يوجب كمال العناية بتمييزه واجاب عنه السيد السند في شرح المفتاح بان التهمك يطلب اسم الاشارة الموجبة لكمال التميز فالتهمك يصير سببا لكمال العناية بتمييزه الموجب لا يراد اسم الاشارة ولا يخفى انه تكلف فلذلك قال

الشارح المحقق هو عطف على كمال الغاية بقى الكلام في انه يكون مقصود المصنف لانهم
يعرض في الايضاح لقصور المفتاح فهو يشهد بانهم رضى بما فيه واختصروا من غير عدول
عنه (كما اذا كان فاقد البصر) الاخصر كما اذا كان اعمى او لا يكون ثم مشار اليه (او اندهاء
على كمال بلاذته) قدمه على فطانة لانه انساب بالهكم (او فطانة) حيث تنزل غير
الحسوس عنده منزلة الحسوس واتنبيه على كمال حدة بصره فاحفظها فانها
من المبدعات (او ادعاء كمال ظهوره) لم يقل والاتنبيه على كمال ظهوره لان وضع
اسم الاشارة موضع الضمير لا يخلو عن الادعاء لان جعله محسوس ادعاء (وعليه)
اى على وضع اسم الاشارة (من غير هذا الباب) اى باب المسند اليه قول ابن دميثة
(تعالت) اى اظهرت العلة (كى اشجى) على صيغة المعروف كالمعروف من باب علم لازما
اى اخرت ويحتمل صيغة المجهول من باب نصر متعديا اى احزن (ومايك علة) حال مؤكدة
لانه يفهم من التعال عدم العلة اوجلة دماية مترصة (تريدنى قلى) اظهار ارادت الا انه
اراد حكاية الحال المساعية (قد ظرت بذلك) اقل الحسوس ويحتمل ان يكون ذلك للاشارة
الى بعد القتل لانه لكمال شجاعته ببعد عن قلة كل احد وهى قد ظنرت بمجرد تعال (وان
كان) المظهر الموضوع موضع المضر (غيره) اى غير اسم الاشارة (بل زيادة التمكن) وذلك
امالا فى ذلك الاسم الظاهر لتعليل الاحتمال واما لان الظاهر لما وقع غير موقعة كان
ككسوت غير متوقع فافترى النفس تأثيرا بلغا ويمكن فيه زيادة تمكن وفى اختصاصه بغير اسم
الاشارة نظر (نحو قول هو الله احد الله الصمد) وعندى ان ترك الاسماء لانه يتبادر الذهن
منه الى الشان الذى ذكر انفا ولا يبعد ان يكون من نكات وضع غير اسم الاشارة موضع
الضمير التنبيه على بلادة السامع حيث لا يفهم الضمير وادعاء الخفا بحيث لا يتضح التكرار البيان
الواضح (وناظره) ولا يخفى انه لا حاجة الى قوله (من غيره) قوله تعالى (والحق انزاله
والحق نزل) اى ما نزلنا القرآن الا بالحكمة المقضية لازاله ومازل الا بالحكمة ولا يحنى ان
اظهار فالحق نزل لانه لازم الاتزال بالحق الا ان يقال المراد بالانزال تقدير النزول قال السيد
فى شرح المفتاح لو فسر الحق بالاوامر والثواب لم يكن ممسحا فيه قلت وحيد يكون
الواو فى موقعه (او ادخال الروح فى ضمير السامع) المهاب (وتربية المهابة) والاخفاء وان ادخل
الروى فى الضمير المهاب وتربية المهابة واحد فاذا عطف بالواو ولو اراد ادخال الروح ابتداء
لكان مخالفا تربية المهابة لانها ادخال الروح بعد وجوده وقيل مع ذلك هما متقاربان
والمقصود منهما بيان نكتة واحدة وهى ادخال الروح فلذا لم يعطف باو وقلت ولم يقل
مثالها بل مثالهما اشارة الى ان المقصد من الادخال ولتربية الى نكتة واحدة (او تقوية
داعى المأمور) الى ما امر به وهو عظمة الامر (مثالهما) اى مثال ادخال الروح مطلقا
وتقوية داعى المأمور (قول الخلفاء امير المؤمنين بأمر ككذب كذا) مكان ان الامر ويمكن ان
يكون النكتة فيه اظهار التصفية باى لا طلب منك مطاوعة بل مطاوعة امير المؤمنين
ان كان (وعليه) اى على وضع المظهر موضع المضر لانكتبة قوله تعالى (فاذا عزمت
فتوكل على الله) وحيث لم يقل على لان فى سماع لفظ الله الجامع لجميع صفات اللطف والقهر
ادخال روع فى قلب السامع ما ليس فى سماع ضمير المتكلم وتقوية الداعى الى التوكل مالا
شعرا ولا وجه لتخصيصه بقوة كما فعله الشارح المحقق والسيد السند فى شرح المفتاح
(واو الاستعطاف) اى طلب العطف والرحمة لان فى المظهر دلالة على ما يوجب اظماره رحمة
المخاطب بخلاف الضمير (كقوله الهى عبدك العاصى انا) مقربا لذنوب قد دعاكم فان تغفر
فانت اهل لذلك * وان تطرد فنرحم سواك * ولا يحنى انه لو قال وان ترجم فنرحم

لكان في غاية اللطافة وكأنه احتراز عن لفظ الرحم لشبهه في وصف الشيطان
 قال الشارح المحقق حيث لم يقل انا العاصي ابتك على ان يكون العاصي بدلا
 لان في ذكر عبدك من استحقاق الرجز وترب الشفقة مالم يس في لفظ انا وفيه ايضا
 يمكن من وصفه بالعاصي كما في قوله تعالى قل يا ايها الناس اني رسول الله اليكم جمع الى
 قوله فامنوا بالله ورسوله النبي الامي الذي يؤمن بالله وكلماته حيث لم يقل فامنوا بالله وفي التمكن
 من اجراء الصفات المذكورة عليه ويشعر بان الذي وجب الايمان به بعد الايمان بالله
 هو الرسول الموصوف بتلك الصفات كائنا من كان انا او غيري يظهر اللزوجة وبعدا
 من التعصب لنفسه هذا فقد جعل المظهر الذي هو عبدك مقام انا في انا العاصي واشكل عليه
 موقع العاصي فجعله بدل الكل على مذهب الاخفش مع ان الجمهور على منعه الا عن ضمير
 الغائب وتيمم السيد السند وسعى في ترجيح مذهب الاخفش ونحن نقول وضع عبدك
 موضع انا الغير المقرون بالوصف ولذا اصح ان يكون من تكات ذلك الوضع التمكن من الوصف
 باعاصي والاجمع ضمير المتكلم ايضا بتحقيق ذلك التمكن بإيراد الوصف بدلا لان السامع
 في مقام التضرع ذكر وصف العبودية لاجعله صفة نحوبة قال (السكاكي هذا) اشارة
 الى ما يستفاد من اقرب مثال وهو وضع المظهر مكان ضمير المتكلم (غير مخصوص بالمستدالية) لا يخفى
 انه لغو لافائدة فيه لافي كلام المص ولا في كلام السكاكي لانه قد سبق منهما آتفا عليه فاذا
 عزمت فتوكل على الله (ولا بهذا القدر) اي النقل من التكلم الى الغيبة لا يخص بهذا القدر الذي
 كلامنا فبدل من وضع الاسم الظاهر موضعه بل قد يكون اوضح ضمير غائب موضعه ثم اضرب
 عن هذا المقصد الى اهم الاعم فقال (بل كل من التكلم والخطاب والغيبة مطلقا)
 أي واحد كان او مثنى ارجعوا مذكر او مؤنثا (ينقل الى الآخر) ولذا عبر عن التكلم والمخاطب
 والغائب بالمصدر ليصح اطلاقه على الجميع وزاد المصنف قوله مطلقا تصريحا بما قصده
 وللتبديد على غير ما يضمان الاطلاق عن ان يكون مقتضى المقام من غير ان يعبر عنه بعبارة
 اخرى كما في الامثلة السابقة حتى يصح قوله (ويسمى هذا النقل عند علماء المعاني التما)
 وليس المراد الاطلاق عن ان يكون معبرا بعبارة اخرى كما يستفاد من سوق كلام الشارح
 المحقق لان هذا التقييد لا يستفاد من سابق الكلام بل ما ذكرنا من التقييد ومن الاطلاق
 عن ان يكون في المستدالية وما ذكره الشارح المحقق وتبعه السيد السند من ان في قوله
 ولا بهذا القدر ادنى تسامح اذ المراد ولا يخص مطلق النقل بهذا القدر من النقل من التكلم
 الى الغيبة غير ملتفت لان العبارة بعيدة عنه جدا والجل عليه تعسف ولا يعود اليه قائل وانما
 قال عند علماء المعاني مع ان بيان التسمية في علم المعاني بغنى عنه لا يتوهم ان التسمية اصطلاح
 منه حيث اشتهر خلافا بين الجمهور ولزم ما توهمه عبارة الكشف حيث قال يسمى التفتان في
 علم البيان وتوجيهاته جرى في استعمال علم البيان على مذهب من يسمى العلوم الثلاثة
 ببيانها من علمي المعاني والبيان بختيتين بل من الثلاثة ولذا ذكره السكاكي في علم البديع
 ايضا لانه من حيث اشتغاله على ايراد طرق مختلفة لا يخرج عن اقسام المجاز وليس له حال
 مخصوص ينافي يستدعى ذكره بخصوصه في علم البيان حتى يكون سببا لتسميته ومن قال انه
 من العلوم الثلاثة فلا بد له من اثبات حسن عرضي به كحسن ذاتي وفيه بحث قال الشارح
 مأخوذ من اتسافات الانسان من عينه الى شماله ومن شماله الى عينه قلت لانه في غير ما ينقل
 من التكلم الى الخطاب ومن الخطاب الى التكلم بالسم (كقول امرئ القيس) في الرثية كذا
 ذكره العلامة في شرح المفاتيح (تطاول ليلا) بذكر الخطاب وان كان السامع

في خطاب النفس التأييد بدليل ولم تر قد يتد كبر الخطاب (بالأمثد) قال الشارح والسيد السند في شرح المفتاح التأييد يفتح الهمزة وضم الميم اسم موضع ويرى بكسرهما وفي القاموس الأمثد كاجد وبضم يسمه اراد المصنف من يد التصريح بان التعبير باحدى الطرق في مقام يقتضي الطريق الاخر التفات عنده فاكثرت في التمثيل باول مصرع امرئ القيس مع السكاكى اوردياسه الثلاثة اذ هذا الالتفات في المصراع الاول فقط اتى من بين شواهد السكاكى بهذا الانه باغ السكاكى في مدح امرئ القيس في هذا المقام بحيث يترأى اى ان اوثق ما ذكره هذا الشعر وما ذكره الشارح المحقق من انه خصص هذا المثال من بين امثلة السكاكى لما فيه من الدلالة على ان مذهبه ان كلا من التكلم والخطاب والغيبة اذا كان مقتضى الظاهر اراده فعدل عنه الى الاخر فهو الالتفات لانه قد صرح بان في قوله ليلك التفات لانه خطاب لنفسه ومقتضى الظاهر ليل فقيدان من امثله ككثير ما يحصل منه هذه الدلالة الا ان يقال ارادانه خصص هذا المثال من بين الامثلة المشبهة عليه هذا البيت وحيد يمكن ان يراد في التكنية ويقال الانسب في مقام الاقتصار على مثال واحد ان يذكر مثال الاول ما ذكر في القاعدة وهو نقل الكلام من التكلم ولا يذهب عليك انه ينبغي للشارح ان يقول لماسفيه من الدلالة على ان مذهب علماء المعاني عنده كذا لان مذهبه كذا لانه ادعى ان ما ذكره مذهب علماء المعاني لانه مذهبه (والمشهور ان الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق من الثلاثة بعد التعبير عنه باخر منها) وكأنه حل السكاكى فواهم بعد التعبير عنه باخر منها على اهم من التعبير حقيقة او حكما واقتضاء المقام تعبيرا في حكم التعبير ولا يخفى ان التعبير عن معنى يقتضى المقام التعبير عنه بلفظه ذكر بلفظ موث وبالعكس وكذا التعبير بذكر بعد التعبير بوث يشارك الامثلة المذكورة في انكثرت فينبغي ان يجعل تحت الالتفات وله تطاير ارجوان تفتظن لها ولا تقتصر على ما لقيه اليك ولولم يثبت انها جعلت التفاتا فتجعلها لمحققاته وصرح العلامة في شرح المفتاح غير مرة بتفديد تعريف الالتفات بان يكون التعبير الثاني على خلاف مقتضى الظاهر وادعى الشارح المحقق ان التأييد لوجوب زيادة هذا القيد من عنده وتمسك به لولم يقد التعمير بلف فيه ما لبس من الالتفات نحو اننا زيد وانت عرو ونحو ما لك نستعين فانه بعد التعبير بالغيبة مع انه لا التفات الا في ما لك نعبد لانه بعد ما لك نعبد يقتضى الظاهر ما لك نستعين ويمكن اخراجه عن التعمير بان يراد بقوله بعد التعبير عنه بطريق اخر بعدية وبلا واسطة كما هو المتبادر ومنهم من توهم ان في يا بهما الذين آمنوا التفاتا ومقتضى الظاهر انتم ويرده ما ذكره المازني في قول على رضى الله عنه التأييد ستنى اى حيدرة انه لولا اشتها مودعه وكثرته لردته اذ القياس سمته امه وعلى هذا في قوله انتفات (وهذا) اى التفسير المشهور (اخص) من تفسير السكاكى قال في الايضاح وهذا اخص من تفسير صاحب المفتاح فقوله الشارح اى الالتفات بتفسير الجمهور اخص منه بتفسير السكاكى تفسير عبارته بغير ما يرضاه وكلام الكشاف ظاهر في موافقة السكاكى حيث قال الفت امرئ القيس ثلاث التفاتات في ثلاث ايسات يعنى بها تناول ليلك بالأمثدات الحلى ولم يرد وبات وبات له ليله كليله ذى الغابر الارمد وذلك من بناء جاني وحبره عن ابي الاسود وبجوز ان يكون قوله مبنيا على ان الالتفات من الخطاب الى الغيبة والى التكلم التفاتان ومن الغيبة الى التكلم التفات اخر باطل اذ الانتقال من الخطاب الى الغيبة لانه اذا انتقل الى الغيبة لم يبق في الخطاب حتى ينتقل عنه الى التكلم وكذا يجوز ان يكون احدا الالتفاتات الالتفات من الغيبة الى الخطاب في ذلك لان كون خطاب ذلك الى نفسه غير ظاهر فلا ينافى ذلك التجوز كون كلام الكشاف

ظاهر افيما قاله السكاكي (مثال الالتفات عن التكلم الى الخطاب ومالى لاعبد الذى فطرنى
 واليه ترجعون) مكان ارجع فان ما عبر عنه بضمير المتكلم فى اعبد ما ابرز بصورة الخطاب فى
 ترجعون لانه داخل فى ترجعون والمعنى ارجع وترجعون قال الشارح المحقق فان قلت ترجعون
 ليس خطابا لنفسه حتى يكون المعبر عنه واحدا قلت نعم ولكن المراد بقوله مالى لاعبد المخطوبون
 والمعنى ومالك لا تعتمدون الذى فطركم كما يحى فالمعبر عنه فى الجميع المخطوبون وفيه نظر لانه
 لم يعبر عن المخطابين بضمير المتكلم بل انهم المعرض بهم بهذا الكلام من غير الدخول وفى
 العبارة ونظم التركيب ثم قال فان قلت حينئذ قوله يكون ترجعون واردا على مقتضى الظاهر
 والالتفات يجب ان يكون على خلاف مقتضى الظاهر قلت لا نعم ان قوله ترجعون على مقتضى
 الظاهر لان الظاهر يقتضى ان لا يغير اسلوب الكلام ويجرى اللاحق على سنن السابق
 وهذا الخطاب مثل التكلم فى قوله بناء على وقد قطع المصنف بانه واردا على مقتضى الظاهر
 وزعم ان الالتفات عند السكاكى لا ينحصر فى خلاف مقتضى الظاهر وهذا شعر بانحصاره
 فيه عند غير السكاكى وفيه نظر لان مثل ترجعون وجاءنى فى الآية والبيت التفات عند السكاكى
 وغيره فلو كان واردا على مقتضى الظاهر لما انحصر الالتفات خلاف مقتضى الظاهر
 عند غير السكاكى ايضا فلا يتحقق اختلاف التفات بينه وبين غيره ثم الحق انه منحصرا
 فى خلاف مقتضى الظاهر وان مثل ترجعون وجاءنى من خلاف مقتضى على ما حققناه
 هذا كلامه ولو نظر فى كلام المصنف حق النظر لا يتجه عليه شئ مما ذكر لانه قال فى
 الايضاح واما قول امرئ القيس تطاول ليلاك الخ فقال الزمخشري فيه ثلاث التفاتات
 وهذا ظاهر على تفسير السكاكى لان فى كل بيت التفاتا على تفسيره لا يقال الالتفات
 عنده من خلاف مقتضى الظاهر فلا يكون فى البيت الثالث التفات لوروده على مقتضى
 الظاهر لا تانفع انحصار الالتفات عنده فى خلاف مقتضى لما تقدم هذا كلامه ولا يخفى على
 الناظر انه مانع ولا زعم للمانع وتفيد عدم الانحصار بكونه عند السكاكى انما يشعر بثبوته
 عند غيره على القول بمفهوم المخالفة وهو انما ثبت عند قائله اذا لم يكن للتقييد فائدة اخرى
 وله فى كلام المصنف فائدة اخرى ظاهرة وهو ان المقصود متدفع الاعتراض على المقدمة
 اقلية بان فى كل بيت اثنتان عند السكاكى ثم الحق ان نظائر ترجعون على مقتضى الظاهر
 نظرا الى الوضع وعلى خلافه نظرا الى الاسلوب وكلام المصنف فى نفي الالتفات بناء
 على انه على مقتضى الظاهر مبنى على حل خلاف مقتضى الظاهر على خلاف مقتضى
 ظاهر الوضع ومنع الانحصار فى ذلك وهو لا يتنافى اشتراط كونه على خلاف مقتضى الظاهر
 بوجه ما (والى الغيبة انا اعطيتك الكوثر فصل لربك) مكان لنا وقد كثرت الواحد من التكلم
 لفظ الجمع تعظيما له لعددهم المعظم كالجماعة ولم يحى ذلك فى الغائب والخطاب فى الكلام
 القديم وانما هو استعمال والدين كقوله باى نواحى الارض ابني وصالكم وانتم ملوك
 لا مقصودكم نحو تعظيما للخطاب كذا قالوا ولا يخفى انه جاء اطلاق الجمع الغائب على
 الواحد كما فى نعم الماهدون فان الاسم الظاهر غائب ويخالفه ما فى الكشف فى سورة هود
 انه يجوز ان يكون الخطاب فى قوله تعالى فان لم يستجيبوا لكم النبي وحده ويكون جمع
 الضمير تعظيما له كما فى قوله فان شئت حرمت النساء سواكم وما فيه فى سورة المؤمنين فى قوله
 تعالى فارجعوه ان جمع الضمير تعظيما كما فى قوله فان شئت حرمت النساء سواكم وقوله الا
 فارجوني بالله محمد ولا يبعد ان يجعل للواحد لفظ الجمع لكونه بمنزلة جمع لافى العطف

بل لغيره ان نحو ضربنا بالباقة في كثرة ضربه حتى انه كالضار بين وكرضنا للتنبيه على شدة مرضه كانه متعدد من المرضي (ومن الخطاب الى التكلم) قول علقمة بن عبدة (طحاك) مذكرا ومثلا لانه خطاب لنفسه اي ذهب بك (قلب في الحسان) اي في طلب الحسان فهو متعلق بطحا وقال السارح المحقق متعلق بقوله (طروب) وحينئذ يتسبان يكون التقديم المحصر قال المرزوقي طروب في الحسان له طرب في طلب الحسان ونشاط في مرادها (بعد الشباب) اي زمانا بعد الشباب قرب بمانه والتصغير للقرب فيثاني قوله (عصر حان) اي قرب (مشيب) لان المشيب خلاف الشباب ولهذا قيل المراد بعد اكثر زمان الشباب اي حين كاد ينصرم الشباب وقرب المشيب اوصل المراد بالمشيب الجومة وقوته (يكلفني) التكليف الامر بما يشق عليك كذا في القاموس فتعديته بالمفعول الثاني بتقدير الباء اي يكلفني بوصول (ليلي) وروي بآنا الفوقانية بجعل ليلي فاعلا قالا السارح والمفعول محذوف ان شدا يد فراقها واقول الانسب حينئذ ان يكون بين يكلفني وسقط تنازع في قوله وليها ويكون المعنى يكلفني ليلي وحبها المفرط وليها (وقد شط) اي بعد (وليها) اي قرب بها وجوز السارح ان يكون خطابا للقلب ويكون فيه التفات اخر من الغيبة الى الخطاب ويجوز ان يكون خطابا على طي طحاك فيكون الالتفات بتدقيق يكلفني (وعادت عواد ينشأ وخطوب) قال المرزوقي عادت امانا المعادة كان الصوار في والخطوب سارت تعاديه ويجوز ان يجعل من عاد يهود اي عادت عواد وعوايق كانت تحول بيننا الى ما كانت عليه قبل هذا والعوادي جمع العادية وهي ما يصرفك عن شيء ويشغلك على ما في القاموس ولك ان تجعل عاد من الافعال المتناقضة اي صارت عواد حالة ينشأ وان عاداة بين العوادي في اخذ التكلم وشغلها ولا يخفى اطف هذه النكتة على اهلها (والى الغيبة حتى اذا كنتم في الفلك وجرى بهم) مكان بكم (ومن الغيبة الى التكلم والله الذي ارسل الرياح فتسير سحابا فسبقناه) مكان ساقه ولا توهم انه قد مر مثله في قول علقمة حيث عبر عن ليلي بعد التعبير عنه اسمها العلم بصير المتكلم حيث قال ينشأ لان التعبير عن الغائب بصير المتكلم مع الغير ليس خلاف مقتضى الظاهر فتأمل (والى الخطاب مالك يوم الدين اياك تعبد) مكان اياه تعبدونهم من اشترط في الالتفات اتحاد الخطاب في التعبير عن المختلفين وكأنه دعاه اليه انه لا يوجد بدون النكتة التي صرحوا بها وموها لكل التفات ومنع ذلك بانه يكفي فيها اتحاد السامع ويمكن دفعه بان المراد بالخطاب ما يسمع السامع فانه في حكم الخطاب وحينئذ يجبه على ما ذكره السارح المحقق انه اخص من الالتفات المعبر عند الجمهور انه باطل لانه لا بد من اتحاد السامع عند انكل بقرينة الاتفاق على عموم تلك النكتة المتوقعة على ذلك الاتحاد على انه مالم يثبت ان ما هو التفات مخصوص بالسكاكي ليس التفاتا عنده لا يظهر كونه اخص بمهاو الالتفات عند الجمهور ولم يثبت ذلك نعم ما ذكره في ضم السقطان قول ابي العلاء يلزجكم رسالة من سل ام ليس ينفع في اولك الوك اي في اولك رسالة وان كان يرى فيه التفات ليس منه لان الخطاب بهل يلزجكم بنو كنانة وبقوله اولك انت تشعر بانه اراد اتحاد الخطاب حقيقة اولا مانع من اتحاد السامع فيه لكن الكلام في انه هل هو تحقيق من صاحب انضرام او وهم لعدم التنبيه لعموم الخطاب السامع وقد يطاق الالتفات على تعقيب الكلام بحملة مستقلة متلاقية له في المعنى على طريق المثل والودعا ونحوهما من المدح والذم كقوله تعالى وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا وقوله ثم انصر فواصر فله فلو بهم قد يطلق على كلام ذكر في انشاء المقصود

لدفع ما اختلج في قلب السامع ، اذ كرتة قبل ان تمام المقصود كقول ابن ميادة فلا حرمه تيدو
وفي الياس راحة ولا ولة يصفوننا فنكلمه فكانه لما قل فلا حرمه تيدو قيل له ما تصنع
فاجاب بقوله وفي الياس راحة (ووجهه) اى وجه الالتفات الداعى اليه ايا كان فهذا
الوجه يعبر كل الالتفات بل يعبر وضع الظاهر موضع المضمر وعكسه والتعبير بالماضي عن المستقبل
وعكسه الى غير ذلك (ان الكلام اذا نقل من اسلوب) يتوقعه السامع (الى اسلوب)
لا يتوقعه سواء وجد المتوقع قبل غير المتوقع كافي الالتفات المشهور اولم يوجد كما فيما يخص
السكاكى من الالتفات (كان احسن نظرية) قيل السموع في المفتاح المهموز لكن جعله السيد
السند في شرح المفتاح محتملا لان يكون من طرء عليه اذا اورد عليه اى حسن ايراد اوان
يكون ناقصا من طرئت الثوب اذا علمت به ما جعله كانه جديد واللام في قوله (لشائط
السامع) اما التقوية فيكون التشاط معقول النظرية بمعنى التجديد واما التذليل فيكون فرضا
من النظرية وهو الموافق اقوله (واكثر ايقاظا للاصفاء اليه وقد يختص) حقيقة
(مواقفه بلطائف) اى قد يختص بعض مواقفه ببعض اللطائف لانه يخص كل الالتفات
سوى هذا الوجه العام بلطفية كما فسره به الشارح والا لا وجب ذلك ان لا يكتفى في الالتفات
بانكته العامة وقد اشار بجمع الكثرة الى كثرتها (كافي الفاتحة) اى في سورة الفاتحة وذلك
ان ترد فاتحة سورة الفاتحة (فان العدد اذكر) الاولى حدلان الحمد اقول في التحريك من
مجرد الذكر (الحقيق بالحمد عن قلب حاضر) بانه العبد الذليل وهو سيد جليل (يخدم نفسه
محر كالاقبال عليه وكما جرى عليه صفة من تلك الصفات العظام قوى ذلك المحرك
الى ان يقول الامر الى خاتمتها المفيدة انه مالك الامر كله في يوم الجزاء) وجه ذلك بانه
اضيف مالك الى يوم الدين على طريق الاتساع والمعنى على الطريقة اى مالك في يوم
الدين والمفعول محذوف دلالة على التعميم واورد عليه ان المحذوف المقدر كاللفوظ فكانه
قبل مالك يوم الدين جميع الامور فيلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز اقول ياسارق اللذة
اهل الدار مشتمل على هذا المجاز مع ذكر المفعول الحقيق وتوجيه جعل المفعول دلا
والجمع بين الحقيقة والمجاز غير عريز في البديل كما في قطع زيد يده وسلب زيد ثوبه فتقول
هذا القائل والمفعول محذوف يريده ما كان مفعولا قبل الاتساع وصار بدلا به (فحينئذ
يوجب) ذلك المحرك (الاقبال عليه) اى على ذلك الحقيق بالحمد (والخطاب بتخصيصه
بغاية الخصوص) الذى هو العبادة اذا العبادة نهاية التذلل (والاستعانة في المهمات)
اشارة الى اختيار نفسه براك نستعين بالاستعانة في جميع المهمات على تفسيره بالاستعانة في العبادة
والمرجح عكسه على ما بين في محله فالطريقة الداعية الى هذا الالتفات قوة المحرك الحاصلة
من تفصيل الصفات لا لتبنيه على ان القارئ ينبغي ان يأخذ في القراءة كذلك لان القارئ
نزل على لسان العباد والعباد في قراءته لا يقصدان القارئ ينبغي ان يكون كذلك
فيهم البيان بيان المتى حيث اسقط ما في المفتاح من ان اللطيفة المختصه ذلك التنبه
ولم ينبذه الشارح المحقق فظنه مقصرا في تقرير كلام المفتاح وقال تقيما
لبانه واللطيفة المختصة بها موقع هذا الالتفات هو ان فيه تنبيه على ان العدد
اذا اخذ في القراءة يجب ان يكون قرأته على وجه يحسد من نفسه ذلك المحرك المذكور
هذا وقد ظهر لك ان اياك نستعين ليس من الالتفات في شئ لانه مقتضى الظاهر
بعد العدول الى الخطاب في اياك نعبد فلا يلتفت الى ما يوجهه سوق بيان النكتة من ان فيه
التفاتا دعت اليه قوة محرك الاقبال وجزالة نكتة المفتاح وبراعته على ما ذكره الريحشبرى

لا يحتاج الى الايضاح وهو ان الخطاب يشعر بان المخصص بالعبادة والاستعانة هو الموصوف بالصفات وهي العلة في التخصيص لان الخطاب لكونه باله في التعيين مقام المشاهد وذلك التعيين انما جاء من قبل الصفات وذكر الشارح ان التكنة فيه التنبيه على ان العابد ينبغي ان يكون متوجها اليه بالكلية بحيث كأنه يراه ولا يلتفت الى ما سواه هذا وينبغي ان يضم اليه وعلى ان المستعين ينبغي ان يكون كذلك لاجاب فان قلت كونه كذلك في مقام تخصيص العبادة لا يقتضى التنبيه على وجوب كونه ذلك في مقام العبادة قلت يمكن ان يتكلف للشارح بانه لما جعله في مقام الحمد وهو عبادة كذلك نبه عليه اوباه لما جعله في سورة لا يكون الصلوة بدونها كذلك نبه على ذلك وهذا مراده لانه لما جعله كذلك في مقام عرض العبادة نبه على ذلك وهنسا وفتح غيبية لمن له اهلية منها ان المراد بقوله اياك نعبد اياك اعرف كما في وما خفت الجن والانس الا ليعبدون اى يعرفون قصر المعرفة فيه بعد حصر الحمد و اشار الى الشراكة العامة في ذلك تنبيهها على ان حصر المعرفة في مقام مشاهدة الكثرة وذلك كمال التوحيد ولا يخفى ان المنبه على تلك المشاهدة صيغة الخطاب ومنها انه تعالى نبه اولاه على انه غائب عن كل مثلى بعالم الحس وطريق الوصول اليه التوجه الى تفصيل صفاته بقلب حاضرا فان نهاية التفصيل حضوره عنده بحيث يسهل ان يخاطبه وبحضوره يرى العبد ان القدرة كلها له وهو ذليل عاجز فيخاطبه باظهار ذل من سواه ويجزئه في كل ما عنده وانه لا حول ولا قوة الا بالله قال الشارح المحقق ولما اخرج كلامه الى ذكر خلاف مقتضى الظاهر اورد عدة اقسام منه وان لم يكن من مباحث المسند اليه اقول قدمه البحث في اول الشروع في بحث خلاف مقتضى الظاهر على وجه لا يخص المسند اليه ونبه على ان بحثه غير مختص حيث قال وقد يخرج الكلام على خلافه ولم يقل وقد يخرج المسند اليه على خلافه فقوله (ومن خلاف مقتضى) بمعنى خلاف مقتضى الذى كلامنا فيه وهو مطلق خلاف مقتضى ونبه بقوله ومن على انه لا ينحصر فيما ذكر كيف وجع المجازات خلاف مقتضى الظاهر في القاموس لقيه كتنفاه والتفاه هذا فقوله (تلقى الخطاب بغير ما يترقب) مع احدى الى المفعول الثانى بالياء اى جعل الخطاب ملتقيا بغير ما يترقب (بحمل) اى بسبب حل (كلامه على خلاف مراده تنبيهها على انه) اى ذلك المخالف (اولى بالفصد) واقول او هو الواجب ان يقصد على حسب تفاوت المقامات وكونه اولى اما بالنظر الى التكلم والخطاب او غيرهما ولا يخفى ان التلقى لا يتوقف على حل كلامه على خلاف مراده بل يصح ان يكون للتنبيه على ان غيره اولى بالافادة والخطاب به فالجمل على خلاف المراد مؤنة لا حاجة اليها (كقول القعبرى للعجاج وقد قال) الحجاج متواعدا له اشارة بقوله وقد قال وجعله حاله قال ذلك بدبهة واكد فطائنه بقوله متواعدا له حيث لم يحل بده وبهها وعيد الحجاج (لاحثك على الادهم مثل الامر بحل الادهم والاشهب) اى الحجاج انه الاول بالقصد نظرا الى حال الامر كما اشار اليه المصنف ولو كان قصده الى انه الاول بالقصد نظرا الى الخطاب يقال مثلى حل على الادهم والاشهب اى الفرس الذى غاب سواده حتى ذهب البياض والفرس الذى غلب بياضه حتى ذهب ما فيه من السواد وضم الاشهب للقرينة على المراد بالادهم اولافادة انه لا ينبغي ان يكتب بالادهم (اى من كان مثل الايرقى السلخان) الغلبة (وبسطة اليد) اى الكرم والنعمة والمال (فجدير بان يصفد) قال الشارح بان يعطى من الاصفاد (لان يصفد) من حد ضرب اى يقدو ويوق وفي القاموس جعل كلا من الاصفاد والصفد مشتركا بين المعنيين فذلك ان يجهلهم اعلى لفظ

ذلك الخطاب نسخته

واحد وكلامهما يعني وان يجعل كل لفظ مخالفا للآخر اما كما فعله الشارح او على عكسه روى انه قد اخضب الحجاج قوله وقال الادهم جديد فقال بلاتوقف لان يكون جديدا خيرا من ان يكون بلدا اى خيرا بالنسبة الى الامير او بالنسبة الى (او السائل بغير ما يتطلب) في الصحاح التطلب هو التطلب مرة بعد اخرى فالاولى بغير ما يتطلب لان ذلك التلق لا يخص بمن يتألف في الطلب وكأنه واقعه فيه حسن المناسبة بين يتقرب ويتطلب فرجح رعاية جانب اللفظ على المعنى (بترزيل سوءه منزلة غيره) الكلام فيه كالكلام في حل الكلام على خلاف المراد هل هو ضرورى ام لا (تنبيهها على انه الاولى بحاله) اى بحال السائل او على انه الاولى بحال المجيب فالاولى الاكتفاء بقوله (على انه الاول والمهم) من غير ذكر والفرق بين الاول والمهم هو الفرق بين الاهم والمهم فالمهم هو الواجب ولا يخفى ان تلقى السائل بغير ما يتطلب مندرج تحت تلقى المخاطب بغير ما يتقرب ولا تفاوت بينهما لا بحسب العبارة (كذلك تعالى يستلوثك عن الاهلة قل هي مواقيت للناس والحج) كما ان السؤال عن حكمه تفاوت الاهلة اول بحالهم الجواب بيان الحكمة اول بحال الرسول عليه السلام لانه المبعوث لبيان امثاله في الشرح سألوا عن السبب في اختلاف القمر في زيادة النور ونقصه حيث قالوا ما بان الهلال يبدو دقيقا مثل الخيط ثم يتزايد قليلا قليلا حتى يمتلئ ويستوى ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بد فاجبوا ببيان الغرض من هذا الاختلاف وهو ان الاهلة بحسب ذلك الاختلاف معالم يوقت به الناس امورهم من المزارع والمتاجر وبحال الديون والصوم وغير ذلك ومعالم الحج يعرف بها وقته وذلك للتنبيه على ان الاول والابق بحالهم ان يسألوا عن الغرض لان السبب لانهم ليسوا ممن يطلعون بسهولة على ماهو من دقائق علم الهيئة ولا يتعلق لهم به غرض هذا كلامه وفي الوجه الاول انه يلزم ان يكون في الآية بيان ان السؤال عن الغرض يكون اولي بالنسبة الى من لا يطلع بسهولة على السبب وظاهر الخطاب خلافا وان معرفتهم من ياتيه صلى الله عليه وسلم مع انهم غير مستعدين بها يكون معجزة اخرى وفي الوجه الثاني ان في معرفة سبب ذلك ظهور وكمال قدرة الله وظهور معجزة شاهدة على صدق نبوته صلى الله عليه وسلم بحيث صاروا ببيانها عالمين بالسبب مع بعدهم عن فهمه فالاولى ان يقال الاولى بحال من لا يعرف احكام الشريعة تقديم معرفة الاحكام او الاولى حين السؤال عن امثاله تعالى هو السؤال عن حكمة لاعن اسبابه لانه الفاعل المختار المستغنى عن السبب (وكقوله تعالى يستلوثك ماذا يتفقون قل ما نفقهتم من خير فلا والدين والاقر بين واليتيم والمساكين وابن السبيل) سألوا عن بيان ما يتفقون فاجبوا ببيان المصارف تنبيهها على ان المهم هو السؤال عنها لان النفقة لا يعتد بها الا وان تقع موقعها وكل ماهو خير فهو صالح لا نفاق فذكر هذا على سبيل التضمين دون ان قصد كذا في الشرح ويحتمل ان يكون وجه كون بيان المصارف مهمالهم دون نفس النفقة ان نفقاتهم كانت على وجه لا قصور فيها لكن كانوا اهل التفاخر والباهة فيصرفونها الى الاباعد وارباب الجاه والثروة فاجبوا ببيان المصارف تنبيهها على ان المهم لكم في الاتفاق ذلك لان خطاكم فيه في المصرف لا فيما تصرفون (ومنه التمهيد عن المستقبل بلفظ الماضي تنبيهها على تحقق وقوعه) وكأنه اعتمد على انه ينبغي من له فطنة ان التمهيد عن الماضي بلفظ المضارع ايضا من خلاف مقتضى الظاهر لان كنهه تبين في محلها ولم يتعرض له لذلك للاختصاص بخلاف مقتضى الظاهر بما ذكره بل كل مجاز كذلك (مخووم ينفخ في الصور فصعق من في السموات ومن في الارض) سماها فوضع فصعق مكان ففزع ويعد ان يقال لم يمتلئ باقرا بل تركيب مصنوع له وافق اكثره لفظ التظم (ومثله) في كونه خلاف مقتضى الظاهر

أوفي التكنة (ان الدين لواقع) اى التعبير عن المستقبل بلفظ اسم الفاعل وثبه بقوله ومثله على تفاوت بين المثاليين وكأنه ذلك انه لا شبهة في كون المستقبل بلفظ الماضي خلاف مقتضى الظاهر واما كون اسم الفاعل في المستقبل خلاف مقتضى الظاهر فيه خفاء لعدم دلالة على زمان ووجه التنبية فيه على تحقق الوقوع ان اسم الفاعل حقيقة فيما فيه الموصوف به في الحال اتفاقا مجاز فيما يتصف به بعد التعبير اتفاقا واختلف فيما انصف به قبل وانقضى بالدين جزاء يوم البعث اما اذا اراد الجزء كما بين في الاصول هذا اذا اريد الجزء مطلقا والله تعالى يجزى العباد في الدنيا ايضا فليس التعبير عن المستقبل باسم الفاعل بل عما لا يختص بزمان (وبحذلك ولا يبعد ان يقال الظاهر لمن يعلم زمان ما يخبر عنه بالتحقق وهو غائب عن الخطاب ان يبين زمانه بخلاف ما هو حاضر بين يديه والدين كذلك فكان مقتضى الظاهر ان يقول ان الدين ليقع فلما قال ان الدين لواقع نزله منزلة المحقق الشاهد للخطاب (يوم مجموع له الناس) اى يجمع نزله منزلة الحال بعد ان احضره وجعله مشاهدا مشارا اليه بالاشارة الحسية فان تلك الاشارة تستدعى جعل الجمع فيه في الحال فاحفظه فانه يدع لعله رفع واقول في كون التعبير عن مستقبل بلفظ الماضي والعكس من خلاف مقتضى الظاهر مطلقا نظر لانه اذا عبر عن المستقبل بلفظ الماضي على خلاف مقتضى الظاهر مرة ثم عبر ثانية عنه بلفظ الماضي فذلك التعبير مقتضى الظاهر وعلى وفق الاسلوب حتى لو عبر عنه بلفظ المستقبل كان خلاف مقتضى الظاهر لكونه خلاف الاسلوب واظن بك القاب بهذا التحقيق بعد ان صرت في بحث الالتفات على التوثيق فتمسك بما هو الحق واسئل الله التوفيق ومن هذاتين لك انه بما يكون التعبير عن المستقبل بلفظ المستقبل وعن الماضي بلفظه خلاف مقتضى الظاهر (ومنه) اى من خلاف مقتضى الظاهر (القلب) قال اشارح هو جعل احدا جزاء الكلام مكان الاخر والاخر مكانه ولا ينقض بقوله في انداز زيد وضرب عمرو زيد لان المراد بالجعل مكان الاخر ان يجعل متصفا بصفة لا مجرد ان يوضع موضعه فدخل في جعل احدا جزاء الكلام مكان الاخر ضرب زيد حيث جعل المفعول مكان الفاعل وخرج بقوله والاخر مكانه ولا بد في الحكم بالقلب من داع اما لفظي لجعل التكررة مسند اليه والمعرفة مسندافا اذا وقع هكذا حكم بالقلب واما معنوي يدور رعاية جانب المعنى كون الجزئين في الاصل على خلاف الترتيب الواقع مثال الاول ان اول يتوضع للناس للذى بيكة ومثال الثاني ما اشار اليه بقوله (نحو عرضت الناقة على الحوض) فان الاصل فيه عرضت الحوض على الناقة فان عرض الشيء على الشيء معناه اراثة اياه على ما في القاموس ولا رؤية للعوض وفي الشرح لان المعروض عليه يجب ان يكون له ادراك لجميل الى المعروض او يرغب عنه ومنه ادخلت القلائسوة في الرأس والحاتم بالاصبع اهل التكنة في القلب في هذه الامور ان العادة تحرك المعروض نحو المعروض عليه والمظروف نحو الظرف وهنالك عكس الامر (وقبله اسلكى مطلقا) وجعله نفسه اعتبارا لطيفا (اورده غيره مطلقا) وقال يجب ان يحتجب عنه (والحق) ان ان تضمن اعتبارا لطيفا قبل كقوله (اى قوى رؤية وهمهم) اى مقاراة (مغيرة) متلونة بالغيرة (ارخاؤه) اطرافه ونواحيه (كانه اوان ارضه سمأؤه اى اونها) يريدان المضاف الى السماء محذوف ولك ان تجعل التقدير اى هي اونها وتجعل ضمير لونها الى الارض والمحذوف الى السماء فيكون اشارة الى القلب لا الى حذف المضاف والاعتبار اللطيف فيه ماشاع في كل تشبيه مقولوب من المبالغة في كمال المشبه الى ان اسحق جعله مشبهابه ويمكن تفسير قوله كان لون ارضه سمأؤلما لا يكون فيه قلب ولا حذف اى ارتفع الغبار فيها متراكما واصل بالسماء بحيث صار السماء

متصلا بالارض اتصال المون بالجسم كأن لون الارض نفس السماء (والا) اى وان لم يتضمن اعتبارا لطيفا (رد) لان نفسه ليس اعتبارا لطيفا ولم يتعرض له دما يتضمن خلافا في المقصود لانه لا غرض يتعلق به في هذا المقام لان دما يتضمن خلافا مشترك بينهما وبين غير لا ينبغي ان يجعل من مباحث القاب ولا تعلق له بدم ما قاله السكاكي فالتعرض له كما تعرض له الشارح من فضول الكلام وعدم ما يليق بالمقام (كقوله) اى القطاين يصف اقننه بأسمي فتما ان جرى سمن عليهما (كاطين بالفدن) اى القصر (السياع) هو كالصحاب الطين بالبن كذا في القاموس والاصل فيه كاطين الفدن بالسياع وهو ان يتضمن مبالغة في وصف التساقطة بالبن واسارة الى ان النعم المكتسب صار اصلا في بدنها ومعرض السمن صار فرعاً كما جعل السياع اصلا والقصر بمنزلة الطين للسياع لكنه بعيد عن الطبع لان قولنا طين السياع بالفدن مما يستعجته الاذهان وتستعجبه الاذان كما لا يخفى (احوال السيد اما تركه) التارك والدع والحذف الاسقاط فالذي يدل على سق الثبوت دون الاول فلهذا قال الشارح في استعمال الحذف في المسند اليه والتارك في المسند اشعار بان احتياج الكلام الى المسند اليه اشد فكانه كان ثابتا لا محالة ثم اسقط لداع واورد عليه ان كلامه هذا باق ماذكره في شرح الكشف ان قول ابن عباس رضي الله عنه من ترك التسمية فكانت شرك مائة واربعه عشر آية من القرآن مشكل لانه لم تكن في سورة البراءة تسميه حتى يكون تاركها لانه دل كلامه هذا على ان التارك يقتضي الثبوت وفيه ان ترك مائة واربعه عشر آية من القرآن عبارة عن ترك قرائتها وما لم تكن التسمية اربعة عشر آية لا يكون القارئ التارك لها تارك لقراءة اربعة عشر آية وترك القراءة قد تحقق بدون ثبوت القراءة فلا يكون ماذكره مستلزم ثبوت المتروك لان المتروك هو القراءة ولم تكن ثابتة والا وجهان اختلاف العبارات للتبيه على تعدد ما يعبر به عايقا بل الذي لا لافاوت والامام المصنف عن عدم ذكر المقعول في بحث تعلقات الفعل بالحذف (فلما ر) في حذف المسند اليه (كقوله) اى قول ضابي بن الحارث البرجي ومن بك امسى بالديرة رحلة اى منزلة فاستاد امسى الى المكان محجاز ولك ان تجعل فاعل امسى شخير من والخبر جملة بالمدية بقوله او امسى امة والجملة حال متروك او كما في خرجت مع البارى على سواد وسياى ولا يجوز نصب رحلة على الظرفية لانه ليس بهما قابلا لتقدير (فانى وقين) في القاموس اسم جبل ضابى او فرسه وقال السيد السند او غلامه (به الغريب) لفظ البيت خبر ومعناه تحسر وتوجع من كربة وخبر قيار محذوف لان قوله غريب لا يصلح ان يكون خبرا عن اى وقيار لان قيار الكونه عطفا على محل اسم ان مبتدأ والعامل في خبره المبتدأ ولا يجوز عمل عاملين في معمول واحد سواء كانا من جنس واحد او من جنسين مختلفين لانه مفرد والمفرد لا يصلح ان يكون خبرا المتعدد لال المعدد قد خبر عنه بمفر د اذا كان بين احاده كمال اتصال بترتيله بمنزلة الواحد صرح به الرضى واقام عليه اية يتيمة من اقرأن ولا يجوز ان يكون المحذوف خبرا لان دخول اللام يسجل على ان المذكور خبران فالتقدير انى وقيار بهما الغريب غريب وقد عطف غريب على قوله غريب وقيار على محل ضمير المتكلم بعاطف واحد ولا خبرا عليه اذا كان العامل واحدا فعلى هذا يكون خبر قيار عطفا على محل خبر ان ليكون العامل فيه عاملا قيار لاعلى لفظه حتى يكون العامل فيه ان لانه مع ذلك لا يصلح ان يكون خبر قيار ولم يثبت في محله جواز العطف على محل خبران فلا تعويل على هذا التوجيه وان ذكره الشارح المحقق بل اتوجه ان العاطف يطف بمجموع قيار غريب على قوله انى لغريب عطف جملة على جملة و به قطع الكشف في قوله تعالى ان الذين امنوا

والذين هادوا والصابئون والنصارى الإبهة لكن فيه تقديم بعض المعطوف على بعض المعطوف عليه وهل يجوز ولعله لهذا لم يتبعه الرضى (جعل) واو والصابئون اعتراضية وبعد تجوزها ثقتة بقول الزمخشري وموافقة الامام المرزوقي له ودفعه فساد التقديم بان المقدم في نية التأخر وان يتبعه عليه ان تقديم المعطوف على المعطوف عليه ايضا في نية التأخر مع عدم جوازها في السعة لا بد للتقديم من نكتة قال الزمخشري النكتة التنبيه على انهم مع كونهم ائمة المذكور بن صلاحا واشدهم غياثا عليهم ان صح منهم الايمان والعمل الصالح فبالظن بغيرهم وفيه ان هذا التنبيه حاصل بالحكم عليهم بانهم يتساب عليهم ولا مدخلة للتقديم وقال الشارح المحقق نكتة التقديم في البيت التسوية بين القيار ونفسه في التأخر يا غربة او لوقال اني ارب وقيار لحازان يتوهم ان له مرتبة على قيار في التأخر عن القرية لان ثبوت الحكم او الاقوى فقدمه ليشأتى الاخبار عنهما تنبها على ان قيارا منه ليس من ذوى العقول قدساوى العقلاء في استحقاق الاخبار عنه بالاغتراب قصد الى التمسر والاخفاء في الفرق بين النكتتين اذا احدهما التسوية والاخر كون البعض اولى من البعض وان يشعر كلام الشارح بالاتحاد والبيت مثال الحذف المستند عن المعطوف للاحتراز عن العبث مع ضيق المقام او الحذف المستند بتمامه او الحذف مع تقديم القرية وقوله (وقوله نحن بمساعدة وانت بمساعدة راض والرأى مختلف) مثال الحذف لهذه النكتة بعينها مع كون المستند المحذوف للمعطوف عليه اومع تأخير القرية اومع بقاء متعلق المحذوف وقد اشار الشاعر الى ترجيح جانيه بالتعبير عن نفسه بصير المتكلم مع الغير تعظيما للشاه (وقولك) الخطاب لغير معين لافادة العموم فيكون فيه اشارة الى نهاية شيوع الاستعمال (زيد منطوق وعمرو) مثال للاحتراز عن العبث بدون ضيق المقام كما يستفاد من الابيضاح والعطف يحتمل ان يكون من عطف جملة على جملة وان يكون من عطف مفردين على مفردين وفي تصحيحه دقة وهوان المقصود تشير بك المستند مع المستند في كونهما مستندين لافى كونهما مستندين لمستند اليه واحد وكذا الحال في التشريك مع المستند اليه هكذا افاده السيد السند في شرح المفتاح (وقولك خرجت فاذا زيدا) لعله مثال لتخييل العدول الى اقوى الدليلين من الفعل واللفظ قال الشارح الحذف هنا الممر مع اتباع الاستعمال الوارد هذا فان قلت لم يسبق في المتن ذكر لاتباع المذكور فكيف يمثل الحذف لماسم بما هو لاتباع استعمال الوارد قلت لاتباع المذكور مندرج تحت قوله واما نحو ذلك ونحن نظن بك انك على ثروة كافية في معرفة هذا المثل قبل ان تصير مخاطبا لنا في هذا المقام فلواشنة لتساوبا يتعلق به تعددنا مشغلا بفضول الكلام فاعرضنا عنه خوفا عن الملام (وقوله) اى الاعشى (ان تحلا وان امر تحلا اى انسا في الدنيا) حاولا لخلول المسافر بن وارتحالا الى الوطن وهو الاخرة وان في السفر اذ مضوا مهلا في الصحاح السفر جمع سافر كصحب وصاحب يقول سافرت اسفر سفرا اى خرجت الى السفر وفي القاموس رجل سفر وقوم سفرة ذو سفر ضد الحضرة والسافر المسافر لا فعل له وقوله مهلا بالجر كى اى تؤدة ووقارا وقوله اذ مضوا متعلق بالمهل (و) احاصل المعنى (ان) لنا خلولا في الدنيا قليلا وارتحالا (عنها) الى وطن بعيد لا يطع طر بعه بسرعة ولا بد لتأمين تهيت اسباب كثيرة في قطع هذه المسافة فلما ظن البيت خبر ومعناه تحسر على عدم التمكن في هذا الحلول القليل من تهيت اسباب السفر الشديد وقطع الامد البعيد وفي الشرح وفي السفر الزقاق قد تغلوا في المعنى لارجوع

لهم ونحن على اثرهم ودلالة المهل على ما ذكرنا اظهر عما ذكره. والحذف هنا المقصد
الاختصار والعدول الى اقوى الدليلين واتباع الاستعمال السابع فانه كثر هذا الحذف
في مثل هذا التركيب حتى قال سيبويه في كتابه باب ان مالا وان ولدا وقال الشيخ عبدالقاهر
لوا سقطت ان لم يحسن الحذف او لم يحجز لانها المتكفلة بشانه والمترجمة عنه واضيق
المقام للتيسر ومحافظة الوزن ولم يذكر الشارح الا الوجه الثاني المضيق ولقد بدنه
في هذا المثال على ان الخبر الظرف مع كونه تابعا عن الخبر الحقيقي بحذف قال السيد السند
ان جعلت اذا سمعا غير طرف بمعنى الوقت جعلته بدل عن السقراى في السفر في زمان
مضيههم وان جعلت ظرفا لمدته من قوله في السفر والمعنى واحد وفيه بحث لانه ذكر ارضى
ان اذ لازم الظرفية لا يكون اسما الا اذا اضيف اليه زمان او يكون مفعولا به وايضا
التؤدة والوقار صفة السفر لا وقت مضيههم فالوجه ما ذكرنا (وقوله تعالى قل او اتممتملكون
خزائن رحمة ربى) جعل الشارح المحقق سبب ايراد هذا المثال كون المسند فيه فعلا على
حذف ما تقدم فان المسند فيه اما اسم او جلة ونحن نقول اورده للتنبيه على ان المحذوف
في مجرد المسند لا المسند والمسنديه بان يكون اتم تأكيد الفاعل المحذوف لانه لا يثبت كثرة
الحذف فيما يغنى عنها قلة الحذف والتنبيه على ان الداعى الى تقدير المسند قد يكون غير
بقاء المسند اليه بلا مسند وهو هنا حرف الشرط اذ لولا لكان الكلام اتم تملكون كما زعم الكوفيون
مع وجوده والرد عليهم وللأسس شهادة بالقرآن وقدمه على قوله فصبر جميل تقديم
للمخصوص على المحتمل وللتبيه على الحذف الواجب بعد الجازولان الداعى الى الحذف
فيه يخالف الدواعى المقدمة اذا باعث فيه تحصيل الابهام او لانم التفسير لتمكن في النفس
فضل تمكن واللاتيان بما فيه غرابة تسر الناظرين وهو تحصيل مزيد التمكن من حذف الدال
واراز ما هو في غاية التفع في صورة البعث اذ اول ما يبدو للناظر ان التكلم عايت في حذف المسند
ثم الاتيان به مع زيادة المسند اليه ثم بلوح عليه انه في غاية الافادة فيجاء بالتكلم في عتيه كالناجر
بأبى بالاشاء في غير صورها فاحفظها تين النكتتين فانهما من البدايع قال الشارح العرض
من الحذف الاحتراز عن البعث اذا مقصود من الاتيان بهذا الظاهر تفسير المقدر فلو
اظهرته لم يتنجح اليه اقول اولا فليكن هذا ايضا موجبا لاراد هذا المثال فان البعث فيما سبق
كان نفس المسند وهما ماذكر للتفسير وثانيا ان ما ذكره بنا في ما ذكره المصنف في الايضاح
ان التقدير لو تملكون تملكون على ان التكرير للتأكيد فليس ذكر المفسر المؤكد عبثا لان
فيه فائدة التأكيذ لكن الحق ان اصل التركيب لو تملكون لما حذف تملك بقى اتم ففسر
بتملكون فلو ذكر المحذوف لكان التفسير عبثا وهو المسطور في كتب النحو ولا حاجة الى تقييد
هذا العبث بقيد بحسب الظاهر لانه عبث صرف وهذا ايضا من اسباب ايراد هذا المثال
قال المرحشمرى هذا ما يقتضيه علم الاعراب واما ما يقتضيه علم البيان فهو ان اتم تملكون فيه
دلالة على الاختصاص وان الناسي هم المختصون بالشيخ المتبائع لان الفعل الاول
لماسقط لاجل المفسر برز الكلام في صورة المبتدأ والخبر يعنى كان السمعيت في حاجتك
وهو المبتدأ وخبر يفيد الاختصاص فكذلك ما هو في صورة المبتدأ والخبر فاستفاد منه الشارح
العلامة انه يجوز جعل ان اعرفت جلة فعلية مفيدة للاختصاص بتقديم التأكيذ الذى
هو الفاعل المعنوى ليصير في صورة المبتدأ والخبر فعلى عليه في مخرج كلام السكاكى
حفظا لظاهر مقاله ان المسند اليه فاعل معنوى قدم للتخصيص وفهم منه الشارح المحقق
انه ادعى ان كل ما يفيد الاختصاص جلة فعلية في صورة الاسمية عند المرحشمرى فوجب

من استدلاله بهذا الكلام وقال هذا الكلام صريح في تقيض دعواه وحجة عليه لانه اذ
 انما يشترى جعلها مفيدة للاختصاص لكونها في صورة ما يفيد الاختصاص نعم التعجب
 عن غفلة العلامة عن كلام السكاكي من جعل رجل عرفت مبتدأ لا محالة حيث قال قدر
 تأخير لتلائي التخصيص المصحح للابتداء اذا سبب له سواء (وقوله تعالى) مرفوع
 خبره يحتمل الامرين (فصير جيل يحتمل الامرين) بل الثلاثة ثائثا ان يكون من قبيل
 سلام عليك اي فصيرى جيل (اي اجل) بالنصب تفسير الامرين (او فامرني) صوابه
 الواو لان مفعول الاحتمال لا يكون مرودا والاحسن في جملة محذوف المسند تقدير
 صير جيل لي لانه مصدر والاصل فيه النصب وقد قرأ فصير جيل فالاصل فاصير صبرا
 جيل عدل الى الرقم لقادة الدوام والنيات والشائع في العدول جعل مفعول الفعل خبرا
 عن المصدر كافي الحمد لله وكأنه اشار بتقديم بيان حذف المسند الى انه اجل لان المقصود
 الاظهر من الكلام وهو توطيئ النفس على الصبر بريحه وان ذكر ان الشرح المحقق لترجيح
 حذف المبتدأ ستة اوجه وب واحد يعدل الفا والصبر الجميل هو الذي لا شكوى فيه اني
 لطابق وجعل صاحب المفتاح ذلك الحذف لكثيرا القلة ولك ان يجعله لضيق المقام اكمل
 توجع المتكلم وتخبرته قال صاحب المفتاح وقد يكون حذف المسند بناء على ان ذكره يخرج
 الكلام الى مالم يبرأ كقولك ازيد عندك ام عمر وفالك اولئك ام عندك عمرو بصبر
 ام مقطوعة ويجه عليه ان هذا لا يقتضي الحذف لا يمكن ان يقال ام عمرو عندك فان ام
 حينئذ يصح ان يكون متصلة ودفع ان ام هنا وان جاز كونها متصلة لكن الظاهر فيه
 الانقطاع لان اراد المفرد بعد ام اقرب الى الاتصال فمع امكان ارادة اراد الجملة دليل
 قصد الانقطاع الان يكون قرينة واعضة على قصد الاتصال كقولك سواء ازيد عندك
 ام عمرو عندك ولا يخفى انه يستفاد مما ذكره ان ذكر المسند اليه قد يكون لانه لو حذف يخرج
 الى مالم يبرأ كما في قولك ازيد عندك ام عمرو وعندك فاه لو حذف يخرج من الانقطاع
 الى الاتصال والذي ارى انه لا خير مقدرا في ازيد عندك ام عمرو ولانه في معنى الجمع عندك
 ولا يذهب عليك ان وجوب قرينة الحذف لا يتخص بحذف المسند وكأنه لم يذكر في المسند
 اليه اما لانه ربما يحذف بلا قرينة كما اذا قيل مقامه المفعول واما لان وجوب القرينة
 على المحذوف مما يعرفه العاقل الا انه لم يعبر عن حذف المسند بالترك الموهب للاعراض عنه
 بالكلية والاستغناء عن نصب القرينة تداركه بقوله (ولا بد) اي الحذف (من قرينة) ولك
 ان تجعل المراد وجوب القرينة للحذف ولاداعيه اذا الحذف مشترك بين دواعي فهو كاللفظ
 المشترك لا يفيد المعنى المراد بلا قرينة الا ان لم يفصل الا قرينة الحذف ولا عكس اي ليس
 اقرينة بالادله من الحذف بل ربما بالحذف مع وجود اقرينة (كقوله في الكلام جوابا
 لسؤال محقق) اي مذكور لكن الوقوع اعم من ان يكون محققا كقولك ازيد في جواب من
 قام او مقدرا (نحو) وثمن سألهم من خلق السموات والارض ليقول الله (وهذا مراد
 الشارح المحقق حيث قال حذف المسند لان هذا الكلام عند تقدير ثبت ما فرض
 من الشرط والجزاء يكون جوابا عن سؤال محقق يعني كونه جوابا عن هذا السؤال المحقق
 في الكلام انما يتحقق عند تقدير ثبت ما فرض ولا ريب في ذكره ولا يرد ما ذكره السيد
 السند من ان فيه اشعرا بان السؤال في نظم الآية ليس محقق وانما يصير محققا اذا وقع
 ذلك المندرج بان يسألهم فيجبوا لما كان في الآية فرض تحققة ما ذكرنا فيه على غيريها
 اذا تحققت وانت تعلم انت القرينة لاي ذات السؤال وهي محققة في الآية وهذا هو المراد

اي ان حذف المبتدأ اكثر من
 الخبر وقد يراد على قيام
 الصبره وهو المناسب لمقام مدح
 نفسه بالصبر وان اصله النصب
 وتقدير المبتدأ اوفق باصله
 لدلالته على قيام الصبر به وانه
 يوافق في المعنى قراءة النصب
 وان كون المبتدأ معرفة ارجح
 من كونه نكرة موصوفة وان
 المفهوم من تقدير اجل اجل
 من صبر غير جيل والمقصود
 اجل من الجزع كما لا يخفى
 على

بقولهم اسؤال محقق لا كونها سؤالا وهو المفروض المقدر فيها هذا كلاما دوك
لا والشارح لم يعلق تحفته على تقدير ثبوت ما فرض بل وقوع الكلام في جوابه فان اراد
بان ذات السؤال قرينة انها قرينة من غير كون الكلام جوابا له فباطل وقول المصنف
كوقوع الكلام جوابا لسؤال شاهد عليه وان اراد ان ذات السؤال بشرط وقوع الكلام
جوابا له قرينة فلا بد من اعتبار الوقوع وما ذكره الشارح انما هو تصدير الوقوع وبهذا
اندفع ايضا ان الشرط فرض السؤال المطلق وهو نعم السؤال المحقق والمقدر فكيف
يلزم من تقدير وثبوته كون قولهم جوابا لسؤال محقق هذا والظاهر ان المراد بقوله
ليقوان الله ما يعم قولهم ليقولن خلقهن الله لان المقصود انهم يجيبون بالثبات الخلق له
تعالى سواء كان ذلك الاثبات مع ذكر الفعل او مع حذفه فالاية مثال باعتبار ما يشتمل عليه
من جواب حذف فله لا باعتبار ان الجواب المستفاد منه لا محالة محذوف المستند المستند
المحذوف في جواب هذا السؤال في الاكثر الفاعل وربما تكون الجملة التي هي خبر المبتدأ
على طبق مواقع الذكر فانه في الاكثر الفعل قال تعالى من يحيى العظام وهي رميم قل يحييها
الذي انشاها وقال تعالى من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم وقال
تعالى قل من ينحيكم من طيات البر والبحر قل الله ينحيكم وذلك لان السؤال عن الفاعل المطلق
فالسائل خالي الذهن عما يلي اليه المحيى فلا يحتاج الى تقوية الحكم فلا يذني تقديم
المستداليه المفيد للتعوي وربما يقتضى المقام قصد التخصيص في الجواب كما في قوله
قل الله ينحيكم فتقدم المستداليه في قال المقدر مطلقا هو الفعل وجعله الشارح مذهب
جمهور النحاة غفل لكن لاكن قال المحذوف مطلقا هو الخبر لان رعاية المطابقة امر مهم
والسؤال جملة اسمية ولان السائل عن الفاعل وتقديم المسؤل عنه اهم والشارح المحقق
ايضا غفل حيث اثبت مذهب الجمهور بان الواقع عند عدم الحذف جملة فعلية لانك عرفت انه
مختلف والمشهور في ترجيح تقدير الفعل ان السؤال عن الفاعل وان القرينة فعلية واعترض
عليه الشارح بان السؤال ليس عن الفاعل انما هو لاداعي له بل عن صدر عنه الفعل
فيستوى في ثبوت تقدير الفعل والجملة الفعلية والقرينة لا تطلب الاتقدير الفعل دون
الفاعل ولا يطلب تقديره عاملا في المستداليه المذكور ويمكن دفعه بان السؤال عن صدر
عنه الفعل يقتضى تقدير المستداليه عابدا في المستداليه لا خبر لان الادل يفيد صدور الفعل
صريحا واما الخبر فيقدر احد شي مع المستداليه فرما ينضم هذا الاتحاد صدر الفعل
عنه فالقرينة فعلية داعية الى جعل الجواب جملة فعلية نعم بتمه ان السؤال جملة اسمية
فالسؤال عن تقديره معدا لا عن صدر عنه الفعل فالقرينة اسمية لافعلية والنص عن
ما حققه السيد السند ان الجملة اسمية صورة فعلية قصد الانه اختصارا فعليات غير متناهية
هي اقام زيد ام قام عمرو الى ما لا يتناهى لان الاستفهام بالفعل اولى لكونه متغرا فيقع فيه
الابهام ولما يريد الاختصار وضع كلمة من لاجال تلك الذات اوضحت لمعنى الاستفهام
فاوجب التضمن تقديرها فصارت اسمية صورة وفي الحقيقة هي فعلية وبهذا اندفع
ايضا ان الجواب بالفعل تارك لرعاية المطابقة على ان رعاية المطابقة يومه قصد التقوية
وهو لا يلقى بالانتماء بما يرجح تقدير الفعل بان في تقدير الجملة زيادة حذف وتقاليل
الحذف اولى ورد اسيدال من بان الزيادة المشبهة على فوائد لا ترد وتلك الزيادة تشتمل
على تقوية الاسناد ومطابقة الجواب للسؤال وهو مردود بان المقام ليس مقام التقوية
والمطابقة للتعليق كاعتبرت (او مقدر) ليس المراد المقدر في نظم الكلام بل السؤال المنوي

النشئ من المقام وان لا تجبه تقديره (نحو) قول ضرارين نهشل في مرثية يزيد بن نهشل (وليك يزيد ضارع) كانه قيل من ييكيد فقال ضارع (لخصوصة) اى من بذل لخصوصة لانه كان الجأ الاذلاء وظهيراً للصعفاء (وتختبط مما نطبخ الطوايح) المختبط الذى يأتيك اللب المعروف من غير وسيلة اخفاء عن الناس سؤاله لانه كان اصل ثروة وابتهلى بالسؤال لاجل اهلاك المهلكات ماله فقوله ياتى عاق مختبط كما علق قوله لخصوصة بضارع ويكنى للظرف رايحة الفعل ولا يتوقف صحته على اعتماد اسم الفاعل والطوايح بمعنى المطابخات لانه جمع مطبخة على خلاف القياس كلوا فتح جمع مطبخة وهذا جعل فاعلاً للاطاحة فطبخ معنى الماضى عدل الى المضارع لكتابة الخ لكذا ذكره الشارح المحقق وهو المشهور ونحن نقول المراد بالمضارع من يضرع بعده موت يزيد والمختبط من يسأل كذلك بعد موته لانه كان دافعاً للخصومات والمهلكات فلا يكاد تقع في حياته خصوصة ولا اطاحة مطبخة لما لم شمول حتى يضرع احد لخصوصة ويحتاج احد الى الاختباط فالضارع بمعنى الاستقبال ولا يخفى ما في هذا الاحتمال من كمال مدح يزيد كتمايبة الناس من الظلمة والمشهور جعل ضارع فاعلاً للمحذوف كما في المثال السابق وقد نص عليه ابن الحارث ونحن نقول الابلغ تدير ضارع لخصوصة ييكيد فيكون الكلام مفيداً للمحصن بزيادة الظلمة التي تضرع الناس لخصوصتهم في السرور عن موته وفيه مزيد تحسره موته واقفاً البيت امره وعنايه يزيد نفوت المحسره على فوت هذه المنافع عامداً الناس وهذا من موجبات فضل هذا التركيب على خلافه فاجمع مع ما سمع فهذا المثال للسؤال المقدركا سرح به والمسند الخبر على خلاف ما تقدم والله تعالى اعلم ومن المباحث الفسفة التي خلا عنه زرع الاخبار وشذعن انظار اولى الابصار وصدته لك ايها المتفطن المتخلص عن ربة التقليد المتلذذ باصغاء جديد بعد جديد هو ان السؤال النشئ من ذكر ليك من المأمور بالبكاء فالمقام يستحق حسب المسند اليه اى المأمور ضارع وكان تقدير من ييكيد لكونه في قوة من تمثيل امره وقدر الخنخشي لييكيد ضارع قال السيد السند هو انسب بالبنى وييكيد انسب السؤال المقدركا وكان وجه الانسية بالبنى ان المقام مقام تعيين المأمور وما كان هذا البيت مثالا على تقدير جعل ليك مبنياً للفعل ولا احتمال البناء للفاعل والمختلط لا يصلح شاهداً لما لم يترجح جانب الشهادة فضلاً عن ان يكون مر جوحاً لكون المحذف خلاف الاصل لم يرد من الترجيح وقال (وفضله) اى فضل اعتبار المحذف في البيت ونظيره (على خلافه) وهو عدم اعتبار المحذف لجعل ليك مبنياً للفاعل وزيد مفعولاً به وضارع فاعل الامر (بتركرا الاسناد) اى بذكره مرتين فقوله (اجمالاً ثم تفصيلاً) تفصيل للذكر الضمى لا لتكرار فلا يلزم تكرار الاجال والتفصيل مع انه خلاف الواقع وقدره الشارح بتركرا الاسناد بان اجل اجمالاً ثم تفصيلاً والاسناد الاجالى مكرراً لانه يحصل مرة من الفعل المجهول الدال على ان هناك كايومرة من السؤال الدال عليه واشتماله على تكرار الاسناد يوجب تمكينه الاسناد في نفس المخاطب وكونه نائباً عن الجمل الثلث وكون اللفظ اجمع للفوائد مما يساويه في الاجراء يرجمه عليه وبهذا التدفع ان من جهات الفضل الذى ذكره السكاكى كونه اجمع للفوائد ولا وجد لتكرار المصنف اياه نعم قصور النظر عالمى من اقتصر في بيان ترجيح تكرار الاسناد على كونه موجباً لمزيد التمكن في النفس هذا ونحن نقول ويكرر اغناع البكاء على يزيد وهو انسب بالمرثية (وبوقوع نحو يزيد غير موضلة) قد اشار بادراج النحو الى ان الكلام ليس في خصوص البيت

لا يساويه نسخة

والاولى ووقوع نحو زيد مسند اليه فان المسند اليه ارجح من المسند والمسند من الفضلة
(و يكون معرفة الفاعل كحصول نعمة غير مترتبة) لا يتحقق فيه ساقى كونه جوابا لسؤال مقدر
لان السائل مترقب للجواب قوله (لان اول الكلام غير مطمع في ذكره) فيه انه ان اراد انه غير
مطمع بالذات فليعلم لكنه لا يمكن في كونها كسمة غير مترتبة وان اراد انه غير مطمع اصلا فمنوع
لا يفضى الى السؤال المطمع والاولى لان اول الكلام مويس عن ذكره لان اراد الفاعل
المجهول علامة الاجتناب عن الذكر بالكلية وحاصل الترجيح انه كسمة غير مترتبة وغير المترتبة
نعمة غير مشوبة بالم الانتظار وتعب الطلب فهي لذه صرفة فيكون الذو هذه المقدمة ناقض
فيها المصنف والشارح انفسهما حيث ذكر المصنف في بحث التشديد ان ثيل الشئ بعد
طلبه الذو تبعه الشارح قال الشارح المحقق ولما عارض ان يفضل نعو اليك زيد ضارعا بنصب
يزيد على خلافه بسلا متدعن الحذف وباشتماله على ايهام الجمع بين المتناقضين من حيث انظاره
لان نصب نحو زيد وجعله فضلة يوهم ان الاهتمام به دون الاهتمام بالفاعل وتقديمه على
الفاعل المظهر يوهم ان الاهتمام به فوق الاهتمام بالفاعل وبان في اطماع اول الكلام
في ذكر الفاعل مع تقديم المفعول تشويقا اليه فيكون حصوله اوقع واعز هذا كلامه وفي بحث
من وجوه هي ايهام الجمع بين المتناقضين موجود في خلافه ايضا حيث حذف الفاعل وذكر
فيوهم ان الاهتمام به وبه اهتمام وان ليس بين الفعل والفاعل فضل موجب للتشويق لانه
فضل قليل وبان الحذف لكثرة وان لا يرجح على الذكر فلا يرجح وقد جعله السكاكى من
المرجحات حيث قال نأب هذه الجملة مثاب الجمل الثالث وليس هذا بالاحذف على ان مربية
يزيد تستدعي الكثرة المذكورة في المتن فلا يعارضه السلامة عن الحذف ولا ايهام الجمع بين
المتناقضين فان قلت اولم يرجح الذكر على الحذف صحح ما سأتى من ترجيح ولكن في القصاص
حيوة على قولهم القتل انفي للقتل بسلامته عن الحذف قلت الترجيح بان الفائدة الحاصلة
منه مؤنثا فتقدير تحصل من الاية بدون التقدير ولا زينة في رجحانه وما نحن فيه ليس من هذا
القبيل وقال السيد السند ان وصحة قولهم القتل انفي للقتل لعدم وضوح قرينة الحذف لان
الحذف مرجوح بالنسبة الى الذكور وفيه انه لا خفا في ان المراد ان القتل انفي من تركه (واما ذكره
فياسمر) ولما يقل فياسمر واما نحو ذلك صح منه قوله (وان يتعين كونه اسما وفعلا)
بلا خفاء وتعين كونه اسما وفعلا ليس مقصود الذاتية بل بصير وسيلة الى ان يتعين ان المقصد
الى الثبوت او التجدد وفي الافتتاح والابضاح او كونه ظرفا في ثبوت احتمال الثبوت والتجدد
وفيه انه مع حذف الخبر الظرف ايضا الاحتمال متحقق لان تعيين كونه اسما وفعلا
بأن ذكر فالحق ان الاحتمال المطلوب من ثمرات حذف المسند الحقيقي وهو متعلق بالخبر الظرف
لا ذكر المسند المجازي اعني الظرف فاسقاطه اصلح من اثباته ولك ان تجعل من نكات الذكر
ان يتعين كونه مفردا او جملة ويرد عليهما انه اذا خلا فياسمر لان الذكر في الصورتين
للاحتياط بضعف التعويل على القرينة لان قرينة الحذف تعين المحذوف فتعين كونه اسما
او فعلا او مفردا او جملة وجعل الافتتاح من نكات الذكر الدلالة على قصد التعجب من
المسند اليه نحو زيد بقاوم الاسد عند قيام القرينة على المسند واورد عليه المصنف في
الابضاح ان الدلالة على قصد التعجب متداها هو للمسند سواء ذكر او حذف لقرينة فانه اذا علم
بالقرينة بقصد التعجب كما اذا علم بالذكر ودفعه الشارح بان القرينة لا تدل الاعلى نفس
المسند لا قصد التعجب وقصد التعجب انما يستفاد من الذكر المستغنى عنه ولا يتحقق فيه ليس شئ
لانه لا مناسبة للذكر بقصد التعجب انما هو يستفاد من نفس المسند وقال السيد السند

في شرح المفتاح انه جعل الذكر لقصد التعجب بذكره حيث قال اولدلالة على قصد التعجب بذكره لان التعجب بذكره اقوى فاذا قصد الدلالة على هذا التعجب لابد من الذكر وفي كون التعجب في الذكر اقوى خفاء ونحن نقول كانه اراد ان ذكر المستند عند قيام القرينة على المستند لان في الذكر خصوصية تفيد التعجب منه ولو حذف لاستفاد تلك الخصوصية كما اذا قيل من الشجاع فيجب ان يزيدا بقاوم الاسد فلو قيل زيد لاستفاد الا ان يشجع ولا تعجب فيه فاذا افيد شجاعته بهذا اللفظ افاده ولك ان يجعل النكته التعجب نفسه ومن الدواعي الى ذكر المستند التعجب بالمستند لانه على صياغة معجبة قدفاق فيه التكلم فالاول ان يطلق التعجب ولا يفيد بقوله من المستند اليه لينتاوله (واما افاده) اقول فلكونه الاصل ولا مقتضى للعدول عنه (فلكونه غير سبي مع عدم افادة تقوى الحكم) لم يقل مع عدم افادة نفس التركيب تقوى الحكم وفي المفتاح ولم يكن المقصود من نفس التركيب تقوى الحكم وقد قيل احترز نفس التركيب عن نحو ان زيد قائم وعرفت فان فيه تقوى الحكم عرفت رد بضمه الاستناد لان نفس التركيب بل من الذكر رومن اداة التأكيد لانه اراد مع عدم افادة الخبر تقوى الحكم كما يتدار من السابق والسابق ولا شك ان مناط افادة التقوى هو الخبر لان التقوى انما يحصل بضمه الاستناد او بضمه الاستناد بذكر الاستناد وكأنه اراد الافادة المعتد بها لانها المتبادرة والا فقد ثبت لزيد قائم تقوى الحكم قرية من تقوى زيد قائم فقول الشارح انه ليس بمعتدل هو قريبي من زيد قائم في اعتبار التقوى محل نظر وانما لم يقل مع عدم قصد التقوى كايقتضيه عبارة المفتاح لان عدم القصد علة لعدم الافادة وعدم الافادة الاعم من المقارنة بالقصد وغيره الخارج صورة اراد الخبر جلة لقصد التخصيص نحو السبب في حاجتك ورجل جاني وما انا قلت فان فيها افادة التقوى مع عدم قصد التقوى اذا القصد الى التخصيص الا انه لزم التقوى من غير قصد ضرورة تدار الاستناد ولا يخفى انه بعيد عن القصد اذا المتبادر من الافادة والدلالة فيما بينهم ما يقران القصد على انه مع تفيد الافادة بالمعتد بهما للتأخير ج زيد قائم لاجل هذا التوجيه وبالطرح عن العبارة لا يشد خللا ايضا بطرورد قل هو الله احد لا محالة حتى تعاقب الشارح لدفعه بانه اعتمد على اشتهار امره ولو اعتمد بالاعتماد على اشتهار الامر لم يعتد بقرار الخبر جلة في صورة قصد التخصيص بتقديم المستند اليه في بحث تقديم المستند اليه وقد عدل عن عبارة المفتاح فهي اذا كان فعلها الى قوله لكونه غير سبي لئلا يسب الباعثان للافرادي كونهما عدميين كالتناسب باعنا لكون جلة في كونهما وجوديين لان الفعلي شاع في خلاف ما قصد من المنسوب الى الفعل المقابل للاسم فاحترز عن لفظ هو ظاهر خلاف ما قصد به ولان في الاقتصار على اراد السبب تسهلا على المتعلم لا غشاه عن معرفة مفهوم الفعلي وفيه تعرض بالسكاكي الى ان تصوير المقصود لم يكن متوقفا على احداث اصطلاحين لم يكونا في كلام القوم وكان يكفي اصطلاح السببي وقال الشارح المحقق وجه العدول ان المصنف زعم صدق ما عرف به صاحب المفتاح الفعلي على كل مستدل لانه قد فسره بما يكون مفهومه محكما به بالثبوت للمستند اليه او بالانقضاء عنه ولا يخفى ان كل مستدل كذلك ضرورة ان الاستناد حكم بثبوت الشيء الشيء او بضمه عنه ولا يخفى انه لا يوجب العدول عن الفعلي بل عن تعريفه الى تعريفه منطبق على ما سوي السببي الا ان يقال لم يتعسر له تحصيل مفهومه وفيه بعد انه اشكل عليه توضيح مفهوم السببي ولتفهمه حتى اكتفى في بيان التمثيل كما ذكره ذلك المحقق فينبغي ان يذكر الفعلي وينتد بالتثليل هذا وما يجب ان ينبه عليه ان كلام السكاكي في بيان مفهوم السببي غير متنع وفي مفهوم الفعل متنع لا غبار عليه ومع ذلك تخير فيه اراء الفحول وطال كلامهم فيما لم يقدشيا من المعقول والشارح العلامة والشارح المحقق والسيد السند قد اجابوا في مبدان اصطياده

واطالوا ولم ارض بان اقتص عليك ما ذكرناه لبس مما يسمع من القصص وكيف ينسب
 اليهم ما يلاق بشأنهم ولهم في قسمة المعارف اعلى الحصص ونحن نأتيك بما يظهر
 لك معنى الفعلى والسبى وتضبط به هذه التكنة للأفراد فاقول المسند الفعلى كما ذكرنا المتباح
 ما يكون مفهوماً محكوماً بثبوته للمستند اليه او بالاتقاء عنه بخلاف السبى فان زيد ضرب حكم
 فيه بثبوت انضرب بل بوزيد ما ضرب حكم فيه بنى الضرب عنه بخلاف زيد ضرب ابوه
 فانه لم يحكم فيه بثبوت ضرب ابوه بل بديل بثبوت امر بذلك عليه ذلك المذكور وهو كإن
 بحيث ضرب ابوه فالمسند السبى معنى مستند الانه دال على المسند الحقيقى والمسند السبى ما استند
 فيه شئ الى ما هو متعلق زيد وصار ذلك سبباً لاستناد كون زيد بحيث ينطق ابوه اليه وعلى
 هذا يلزم ان يكون منطق ابوه في زيد منطق ابوه مستنداً سببياً ولا يضرب ضابطه الأفراد
 لان كون المسند سببياً يقتضى كونه جملة لانه يتبادر من الاسم ربطه الى ما قبله بخلاف الجملة
 والفعل فيوهم زيد منطق ابوه ربطه الانطلاق الى زيد قبل سماع ما بعده بخلاف زيد ابوه
 منطق او انطلق ابوه فالكون سببياً يقتضى الجملة ولا بد معه من نكتة للأفراد وعلى هذا
 ليس نحو زيد ممررت به وزيد كسرت سرج فرس غلامه فعلياً ولا سببياً وان جعله الشرح
 الحق سببياً لان تعريف المتباح للسبى صريح في انه ليس سببياً ويخرج قول المتباح لكونه
 فعلياً ويدخل في قول المصنف لكونه غير سببى فالعدول مقسودان قلت ما حقه وان كان
 كلاماً محصلاً منفعلاً لكن خالف ما ذكره المتباح لانه قال ويكون المسند جملة اذا كان سببياً
 وهو ان يكون مفهوماً مع الحكم عليه بالثبوت لما هو مبنى عليه او بالاتقاء عنه مطلوب التعليق
 بغير ما هو مبنى عليه وقد قي الامتثال بنوع ما قولك زيد ابوه انطلق او منطق او يكون المسند فعلاً
 يستدعى الاستناد الى ما بعده بالاثبات او بالنفي فيطلق تعليقه على ما قبله بنوع اثبات او نفي عنه بنوع
 ما او نفي لكون ما بعده سبباً ما قبله نحو عمرو ضرب اخوه لا سببياً متصلاً بالفعل نحو زيد ضرب
 اخوه او مضروب او كريم اسر نطلمك عليه هذا كلامه وقد صرح بكون زيد منطق ابوه
 غير داخل في المسند السبى قلت قد قدمنا لك ان كلامه في بيان السبى غير متفتح وهو كإزى
 في غاية التعميد وقد صرح في قسم النحو ان زيد انكرى ابوه نعت سبى ومن الواضح ان الفرق
 بين النعت والخبر في ذلك بعيد عن الاعتبار واذا انحصر السبى في الجملة فلا تصير السببية
 نكتة لا اختيار الجملة لانه ما لم يترجح زيد ابوه منطق على زيد منطق ابوه لا يتأتى للبلغ
 اراده بمجرد كونه سببياً والا لكان مال التعليق ان اراده جملة لكونه جملة مخصوصة فينبغى
 ان يكون السبى اعم من الجملة وتكون السببية مقضية للجملة فلا بد من تأويل كلامه فتحن تأوله
 بان يعرف الجملة السببية لا منطق السبى ولذا قال لا سببياً متصلاً بالفعل الخ والسرا الذى اطلعت
 عليه ان اسم الفاعل لكونه بمنزلة خارج الضمير لا يكون مع فاعله جملة وليس قوله لا سببياً
 متصلاً بالفعل لاخراج لمصل بالفعل عن المسند السبى كما توهمه السيد السند وقال انما اخرجته
 عن المسند السبى ليصلح كون المسند سببياً لنكتة لا يراد جملة فانك عرفت ان حصر السبى
 في الجملة يخرج السببية عن صلاحية كونها نكتة لا يراد المسند جملة ولا ينبغي ان يتوهم انه
 يصلحها لذلك وبالجملة ترد على السكاكى خروج نحو زيد ما ينطق ابوه عن المسند
 السبى او عن الجملة السببية مع انه جملة سببية لان نكتة لا يرادها جملة سوى كونها سببية
 الا ان يتكلف ويقال المراد بالفعل اعم من الفعل حقيقة او حكماً واسم الفاعل بعد النفي
 والاستفهام في حكم الفعل ولذا صار مع مرفوعه جملة وبما ورد السيد السند
 على السكاكى انه ليس زيد منطق ابوه فعلياً عنده فلزم خروجه عن ضابطه

الافراد وهو ليس بشئ لان السكاكى لم يذكركر ضابطه للافراد لا يخرج عنه افراد
 بل ذكر نكتة للافراد يستدعى الافراد ولا عليه ان لا تعرض لنكتة يستدعى افراد منطلق
 في زيد منطلق ابوه وبما حققناه لك صرت ممن لا يشبهه عليه ان هذا المثال ليس مستندا
 فعليا وان ادعاء الشارح العلامة واستدل عليه بان المستند فيه منطلق وحده لان اسم
 الفاعل مع فاعله ليس بجمله فالحكم به هنا مفرد لان دعواه مما لا يلتفت اليه بعد تحقق
 الحق لا لما قال الشارح المحقق ان هذا خبط ظاهر لان اللازم مما ذكر ان لا يكون منطلق ابوه
 جملة ولم يلزم ان يكون المستند هو منطلق وحده لعدم استلزام الافراد ذلك لان الافراد
 بمعنى يقابل الكون جملة لا الكون مركبا وهل هذا الاغلط من اشتراك اللفظ لان ما ذكره خبط
 مبین على قلة التأمل وعدم الثبوت الحافظ عن التزلزل اذ منفع استدلاله ان عدم كون اسم
 الفاعل جملة يجعله بمنزلة الخصال عن الضمير والخاصة بالجسماد كما صرح به السكاكى وهذا
 يوجب الحاق فاعله بالعدم واعتباره وحده فلا فرق في الاعتبار بين زيد منطلق وبين زيد
 منطلق ابوه فكما ان الاول مستند فعلى عنه فكذلك الثاني (والمراد بالسببي نحو زيد
 ابوه منطلق) اى لا منطلق كما هو ظاهر عبارة السكاكى لانه بعيد عن الاعتبار اذ ليس
 منطلق مستند زيد حتى يجعل مستندا سببيا بل هو مستند الاب وهو ليس مستندا سببياه
 واختار في التمثيل ابوه منطلق دون انطلق ابوه لان كمال مشاركة ابوه منطلق مع
 منطلق ابوه في المعنى يومهم انه كمنطلق ابوه ليس مستندا سببيا فهو احق بالتوضيح وهذا
 مبنى على زعم ان زيد منطلق ابوه ليس سببيا وقد عرفت ما هو الحق فلا يجاوزه وبعضهم
 بناء على اشتها هذا الظن ومتابعته صرف كلام السكاكى عن ظاهره ولم يجعل قوله
 او ان يكون المستند فعلا فتعريف المستند السببي بل جعله نكتة اخرى لكون المستند جملة
 وجعله عطفًا على قوله اذا كان المستند سببيا اذ لولم يصرف لزم جعل منطلق ابوه سببيا
 وانطلق ابوه سببيا وهذا تحكم لا يرضى به عاقل فضلا عن السكاكى والشارح المحقق حكم
 بانه سهو لا يخفى على من له معرفة بمساق الكلام اذ لا وجه حيثئذ لتغير اذا كان بقوله وان يكون
 مع انه يوجب الالتباس ولهذا القائل ان يقول كلام المفتاح متخون بالتعقيد فلا مبالاة
 لارتكاب الوجه البعيد اذا كان هو المفيد للمعنى السيد نعم لو دفع التحكم لحق القول بانه التوهم
 وبما يجب انه قال السيد السند انه لو كان مراد المفتاح ما ذكره لاحتاج في ضابطه افراد
 المستند ان قيد ثالث يخرج به نحو انطلق ابوه في زيد انطلق ابوه لان المستند هنا ليس فعليا
 كما تحققه وليس المقصود من نفس التركيب تقوى الحكم فلا بد من اخراجه بقيد اخر وكيف
 لا وقد خرج انطلق ابوه عن ضابطه الافراد بقوله لكونه فعليا نعم يحتاج المصنف الى
 قيد اخر ولا يضر شارح عبارة المفتاح احتياج المصنف (واما كونه) ظاهرا للضمير رجوعه
 الى المستند والاولى رجوعه الى المستند المفرد لان الفعل والاسم من اقسامه كان الجملة الاسمية
 والفعلية من اقسام الجملة وقد قال واسميتها وفعليتها اى الجملة ولم يقل واسميتها وفعليتها
 اى المستند فيما بعد (فعلا فللتعقيد) اى لتعقيد طرف الاستناد كما هو المشهور وان كان
 للتأمل فيه مجال اذ يحتمل ان يكون الزمان قد النسبة فانه لا تفاوت بين الواقع بتعقيد الاستناد
 وبعيد الحدث والمصادق واحد والتفاوت في النظر والملاحظة وكان الوجه ان يساعد
 تعقيد النسبة وكأنه دعاهم الى جعله قيد الحدث ان العدول من المصدر الى الفعل لتعقيد
 المصدر فكما ان النسبة المضادة بهيئة الفعل قيد له يناسب ان يكون الزمان ايضا قيد له
 ولقد وقع عبارة المصنف على وفق المصلحة حيث لم يقيد التعقيد (باحدا لازمة الثلاثة)

وانما يفصلها لاشتهارها وهى الماضى والحال والمستقبل على صيغة اسم الفاعل كالماضى
او اسم المفعول و كلاهما المنقول الموافق للعقول لان الزمان يستقبل كاستقبله ومفهومات
الثلاثة بديهية يعرفها كل واحد واوضحها المفتاح بقوله والمراد بالزمان الماضى ما وجد قبل زمانك
الذى انت فيه والمستقبل ما يترب وجوده وزمان الحال اجزاء من الطرفين مع بعضها
بعضا من غير فرط مهلة وتراخ والحاكم فى ذلك هو العرف لا غير هذا و اراد بقوله والحاكم
بذلك ان الحاكم بذلك البيان هو العرف فالعرف تعين الزمان الذى انت فيه وما هو قبله
وما هو بعده وعدم فرط المهلة والتراخ وتخصيصه بعدم فرط المهلة والتراخ كما فعله السيد
السند مما استدله والمناقشة بان فى ذلك البيان جعل الزمان الماضى فى زمان قبل زمانك فيلزم
ان يكون للزمان زمان وان ترقب الشيء انما يكون لشيء بعد زمان الترقب فيلزم ان يكون
لزمان المستقبل زمان فناقشة فى تعريف هو للتبعية على انها واهية اذا المراد بقول مجرد
التقديم والترقب مجرد التأخير كالاتى ولم يكتف بكون زمان الحال زمانا انت فيه وقال
فى بيانه اجزاء من الطرفين تنبيهها على تحقيق حقيقة الزمان وان اجزائه لا تتجمع فبعض
اجزاء الحال متعص كالماضى وبعضها مترقب كالمستقبل ولولا العرف لم يكن لك زمان
حال والشارح عين الزمان الذى انت فيه زمان تكلمك ولم يزد هذا البيان الانضيق
دائرة الحال اذا الحال لا ينحصر زمان التكلم بل ربما يكون زمان فعل من افعال اخر
ولسا كان شان البداهة ان لا يزيد انكلم فيه الا الترتل رأيا صرف الغنان عن كثير
من الخواطر (على اخصر وجهه) احترزه عن نحو كان زيد منطلقا وينبغى ان يؤخر
عن قوله (مع افادة الجدد) ليعلق بافادة الجدد والتقييد على سبيل النزاع اذ يمكن كل
منهما بالاسم بصيغة القرينة فترجميع الفعل بكل منهما على الاسم لا يتأتى الا لقصد
الاختصار فان قلت لا يرجح ذلك الفعل المضارع على الاسم لان تقييده باحد لازمة
يتوقف على القرينة لاشتراكه قلت يحصل التقييد بدون القرينة باحد الازمنة بمقتضى
الوضع لا بحالة وانما يحتاج الى القرينة لتعيين المراد فان قلت فالقائدة فى الازراء فعلا
ولا مندوحة عن القرينة لان القرينة هنا لتعيين المراد وفى الاسم للتقييد قلت فآفته
الندرج فى التعيين وذلك موجب لمزيد التقرر بقى انه لا يظهر منافاة التقييد بالقرينة العقلية
التقييد على اخصر وجه اذ القرينة العقلية لم تعد من موجبات الاطراب وكيف
لا ولا يجوز الحذف لا بعقل بدون القرينة فالصواب فالتقييد بنفس المسند باحد الازمنة
الثلاثة وانما يفيد الفعل الجدد لانه اعتبر فى جعل الزمان جزء مفهومه ان يكون الحدث
حادثا بحدوثه لان الزمان المقارن بالحدث يوزن بذلك فلم يجهلوا فى جعل الزمان جزءا
لمفهوم الفعل هذا الايدان لالان مقارنة الزمان يستدعى الحدوث اذا الصفات القديمة
كلها مقارنة للزمان ولهذا صح كان الله علما حكما فاستعمال الفعل فى الامور الثابتة
كعلم الله ويعلم مجاز ووضع الفعل لمقارنة الحدث الزمان على وجه الحدوث كحدوثه
فالمراد بالجدد الحدوث واما الجدد بمعنى حدوثه شيا فشا كان زمان وكثيرا ما يقصد
بصيغة المضارع فهو ليس معتبرا فى مفهوم الفعل وانما يفهم من خصوص الحدوث واقتضار
المقام قال الشارح المحقق افاده الفعل الجدد لان الجدد من لوازم الزمان الذى هو
جزء مفهوم الفعل وتجدد الجزء يستلزم تجدد الكل واورد عليه السيد السند ان الجدد
الذى قصد بابراد الفعل ليس تجدد الكل بل تجدد الحدث ولا يلزم من تجدد الكل تجدد
كل جزء حتى يلزم ذلك لانه فى علم الله مجموع المعنى متجدد لدخول الزمان فى مفهومه وليس

العلم تجددًا ويمكن دفعه بأن مراده أن تجدد جزءه مفهوم اللفظ بحسب عرف الوضع يقتضي تجدد كل جزء فيكون ما ذكره يحمل ما ذكرناه مفصلا على طوق ما فصله السيد السند وبما ينبغي أن ينبى عليه أن هذه النكتة إنما ترجح الفعل على الاسم فيما إذا لم يكن للفعل اسم يرادفها وأما ما بعده وأما هل وأمثالهما فلا ترجح بهذه النكتة على الاسم لأنه يغني هيهات ورويد وأمثالهما غشاء هما إلا أن يقال هذه الأسماء النحوية معدودة في هذا الفن في عداد الأفعال يرشدك اليها ما سألتني من جعل رويد زيدا من أمثلة الأسماء ومن الدواعي أن يجعل المسند فعلا أنشاء المدح أو الذم أو التحبب أو الذنوب لأن الموضوع لها أفعال (كقوله) أي قول ظريف بن تميم العنبري (أو كما) أي كلما جئت عكاظ وكذا (وردت عكاظ) متسوق للعرب كانوا يجتمعون فيه فيتناسدون ويتفاخرون وكان يقع فيه الوقائع (قبيلة) يعني إلى عريقهم يتوسم أي يتفرد الوجوه ويتأملها لحدث منه ذلك التوسم شيئا فشيئا ويصدر منه النظر لحظة فلهظة يعني أن اكل قبة على جذابة حتى وردوا عكاظ طلبني الكافل بأمرهم ولا يخفى أن هذا المثال يستدعي أن يراد بالتجديد التقضي شيئا فشيئا على طبق الزمان لا مجرد الحدوث لكن الغالب في الفعل قصد الأول فهو النكتة الشائعة ولذا جئت بأمرته عليه لأنه الأنسب بالتعرض والبيان وأيضا قوله وأما كونه أسماء فلا فائدة عدمهما يقتضي إرادة التجديد بهذا المعنى إرادة عدم التجديد بمعنى التقضي شيئا فشيئا لا يقتضي إيراد الاسم فالمثال لا يطابق المثال وهذا الخطب إنما وقع من المصنف والمفتاح لم يثل بما هو صريح في قصد التجديد بهذا المعنى وبما يقتضي كونه فعلا أن المقام مقام طلب الفعل نحو اضرب والترك نحو لا تضرب أو أنه لا بد من إدخال حرف اشترط على المسند أو التخصيص أو الاستفهام أو في أو ما ضمن الاستفهام والشرط فاحفظه فإنه من البدائع (وأما كونه) أي كون المسند المفرد (أسماء فلا فائدة عدمهما) الظاهر أنه راجع إلى التقييد وإفادة التجديد لكنه ظاهرا فساد إذ عدم التقييد وعدم إفادة الضمير عنهما وقد صرح المصنف في الإيضاح بالثنائي حيث قال وأما كونه أسماء فلا فائدة عدم التقييد المذكور والتجديد بقول الشارح المحقق أي عدم التقييد المذكور وإفادة التجديد ليس كما ينبغي وبما يقتضي الاسم إفادتهما لأعلى أخصر وجه لأن المقام مقام التقييد وعدم إفادة التجديد على أخصر وجه فر بما يجعل عدمهما ذريعة إلى عدم التقييد والتجديد بمعونة القرائن ور بما يكتب بمطلق الثبوت فالأولى ما ذكره المفتاح من قوله وما الحالة المقضية لكونه أسماء فهي إذا لم يكن المراد إفادة التجديد والاختصاص بأحد الأزمنة إفادة الفعل لأغراض يتعاقب بذلك والاختصاص المنطوق به وأما كونه أسماء فعدمها أي لعدم التقييد وإفادة التجديد على أخصر وجه سواء اتنى التقييد أو ثبت لأعلى أخصر وجه وأما اعتراض الشارح المحقق عليه بأنه يخالف ما حققه الشارح من أن الاسم لا يدل على أكثر من ثبوت شيء لشيء وكما لا يدل على زمان لا يدل على الدوام فندفع بأن المصنف لم يقصد أن الاسم ينفي التقييد والتجديد بل قصد أن الداعي إليه المقصود عدم التقييد والتجديد والفعل يتأف به الاسم يحسمه فيصح ذلك الإفادة مع الاسم بمعونة القرائن ولا يصح مع الفعل هذا فان قلت هل يصح إفادة عدم التجديد والحدوث باسم الساعل كادل عليه قوله (كقوله لا يأتلف الدرهم المضروب صرنا لكن يمر عليها وهو منطلق) وقد ذكر ابن

الحاجب في تعريف اسم الفاعل ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث قلت هذا مبنى على عدم الالتفات الى ما ذكره ابن الحاجب وترجيح الاسم ما يستفاد من المفتاح بان زيد عالم يستفاد منه الثبوت ضريحا بناء على ان الاسم صفة كان او غير صفة للدلالة على الثبوت وتأنيده بما ذكره الشيخ عبد القاهر ويجعل الميداني الصفة المشبهة واسم الفاعل في عداد واحد وسعى الجميع اسم الفاعل لكن حسنه بشكل وذلك بما قالوا انه يقال ما س من حدث حسنه وحسن لمن ثبت حسنه ويؤول بانهم ارادوا ان اسم الفاعل لما كان جاريا على لفظ الفعل جاز ان يقصده الحدوث بمعونة القرينة بخلاف الصفة المشبهة فيقصده وضعا مطلق الثبوت ومعونة القرينة الدوام ولا يقصد الحدوث اصلا واعلم ان في اضافة الصرة الى ضمير التكلم مع الغير نكتة دقيقة وهي ان صرته مشتركة بينه وبين غيره والمشهور نصب صرتنا على انه مفعول لا يالف والا حسن نصب الدرهم المضروب ليكون عدم الالف من جانب صرته ولو اكتفى في التمثيل لكون المسند فعلا واسما بهذا المثل لكفاه لان عمر عليها كينوه ولا يخفى ان قوله وهو مطلق حال دائمة (واما تقييد الفعل) برديه المعنى المصدري او الفعل وجعل ذكره لكونه اصلا بمنزلة ذكر شبه الفعل ايضا كما هو عادة ائمة العربية (بمفعول) اراد به احد المفاعيل الخمسة (ونحوه) اراد به الحال والتبميز دون المستثنى لانه اما مستثنى من الفاعل فهو من نتمه او من المفعول به او من غيره من الفاعيل والحال فالحال كذلك فلا معنى لتقييد الفعل به وان ذكره الشارح المحقق ولك ان تجعل ونحوه مرفوعا معطوفا على تقييد الفعل وتريد به نحو تقييد الفعل بمفعول من تقييد الشبه والتقييد بغير المفعول ثم في كون التقييد بالمفعول به لتربية الفاعلة نظير بل يتوقف فهم الفعل المتعدي عليه كتوقفه على الفاعل وعدم تقييده يحوج الى اخراجه عن مقتضى وضعه ثم المراد بالمفعول ما لم يقع مقام الفاعل اذا التقييد بمقام مقامه لاصل الفاعلة لا للتربية ولا يخفى ان التقييد بمفعول لا يشمل ذكر المفعول المطلق لالتأكيده لان يتكلف في التقييد بما يعبر صورة التقييد (للتربية الفاعلة) وتقوى به لان ازدياد التقييد بوجوب ازدياد الخصوص وهو بوجوب اباد البعد الموجب لقوة الفاعلة كذا ذكره الشارح المحقق وهو لا يشمل المفعول المطلق لالتأكيده والمراد لداع الى تربية الفاعلة بالاثم قوله واما تركه فلما نع منها ولا يخفى ان بحث تقييد المسند بمفعول ونحوه من مباحث متعلقات الفعل والبحث عنه هنا من قبيل وضع الشيء في غير محله وان تقييد المسند لا يخصر في تقييد الفعل بل منه هذا غلام رجل وغلام عاقل وان في رفع نحوه رفعه فاعتمده ولا تحرم فاعله ولما كان يتوهم ان الانواع اثنافضة وفروعها مقيدات بشبه المفعول من اخبارها ويخصر في تربية الفاعلة فيها اذلا فاعلة لكن مع فاعلها بالفاعلة في خبرها واسمها والتربية في ضم كان فيه على حقيقة الامر ورفع به التوهم فقال (والمقيد في نحو كان زيد منطلقا هو منطلقا) اي نحو منطلقا (لا كان) اي نحو كان وفيه نظر لانه ليس فيه تقييد المسند بل النسبة لان الزمان المغد من كان قيد النسبة المفهومة منه لا قيد الانطلاق بل لا رية ولم يدخل في نحو كان زيد منطلقا كون زيد منطلقا ولا زيد كان منطلقا اذ لا تقييد فيه بل لا يدل الكون والكان الاعلى اصل النسبة بخلاف اخوات كان فان في فروعها تقييدا لا محالة لان في الاخوات تقييد بالزمان وتقييد بالخصوص للنسبة تضمينية مصادرها والفروع لم يفهمها الا الزمان وجعل التقييد دارا على كون كان بمنزلة الطرف كما عمله الشارح واختاره السيد السند لا يتغير فروع هذه الافعال ولا يذهب عليك ان التقييد مكان لا يخص الفعل والمستثقات والمصادر بل يشمل الجوامد نحو كان زيد انسانا ورفع نحو

نحوه يقع في هذا المقام ايضا (واما تركه) اى ترك تقييد الفعل بفعل ونحوه (فلما منع منها) اى من القربة جعل انتفاء مقتضى ايضام المنع ويعلم من بيان ترك تقييد الفعل ترك تقييد الخبر بكان واخواتها كما علم من بيان فائدة تقييد الفعل فائدة تقييد خبر كان بكان قال الشارح كعدم العلم بالمقدمات او عدم الاحتياج اليها لظهور انحصار المطلق في المقيد ولعدم تعلق عرض بالمقيد او علم السامع بالمقيد فان قلت فافائدة الاخبار لان المطلق ايضا معلوم حين معرفة المقيد قلنا يمكن ان يعرف المخاطب ان جاء رجل في هذا الوقت ولا يعرف انه زيد فاذا قلت جاء زيد يعرف مجي زيدا في هذا الوقت مستغنيا عن بيان المقيد ثم قال او خوف انتضاء الفرصة او عدم ارادة ان يطلع السامع او غيره بمعنى باخبار السامع اياه او خوف ان يتصور المخاطب ان المتكلم مكشاف يعني ان يصدق بذلك والاقتصور كونه مكشارا لا يضر وضرر التصديق به ان يتفر منه ولا يصغى الى كلامه او قادر على التكلم في تولد منه عداوة وما اشبه ذلك (واما تقييده) اى الفعل وما يشبهه بالشرط) نحو ان تكرمنى اكرمك وان تضربنى فانا ضارب وفيه ان التقييد في قولك ان كان زيدا بالمرور فانا اخ له وليس للفعل ولا شبهه بل للنسبة فالشرط قيد للجزاء لا لمسنده وبالجملة جعل الشرط قيدا تقتضى ان يكون الكلام التام والجزاء يكون الشرط قيده اما مجموعهما او لمسنده وهو المنطق لجعل الاسناد اليه من خواص الاسم ولخصر الكلام في المركب من اسمين او فعل واسم الا انه يخالف ما ذهب اليه الميزانيون ان كلاما من الشرط والجزاء خرج عن التام بدخول اداة الشرط على الجملتين والجزاء يحكموم به والشرط يحكموم عليه والنسبة المحكوم بهما بينهما وليس شيئا من سبق الشرط والجزاء قال السيد السند ليس كون الشرط قيد للجزاء اما ذكره السكاكى وفي كلام النخاعة بمنهم حيث قالوا كالمجازة تدل على سببية الاول ومسببية الثانى اشارة الى ان المقصود هو الارتباط بين الشرط والجزاء فينبغى ان يحفظ هذه الاشارة ويجعل مذهب طائفتهم ما يوافق الميزانيين وكيف لا ولو كان الحكم في الجزاء لكان كثير من الشرطيات المقبولة في العرف كواذب وهو ما لا يتحقق شرطه فيكون قولك ان جئتني اكرمك كاذبا اذا لم يجيئ المخاطب مع انه لا يكذبه العرف وذلك لان انتفاء قيد الحكم يوجب كذبه وفيه ما عرفت من انه لا ينخص السكاكى لان حصر الكلام في القسمين المذكورين يقتضيه اقتضاء ينسا وجعل الاسناد اليه من خواص الاسم ظاهريه ولا يلزم كذب القضا بالتى شروطها غير متحققة لانه يجوز ان يكون المراد بالجزاء في قولك ان جئتني اكرمك انى بحيث اكرمك على تقدير مجيئك وفي قولك ان كان زيد حارفا فهو حيوان انه كان بحيث يكون حيوانا على تقدير الجارية وفي قولك ان كان الآن طلوع الشمس كان النهار موجودا انه يكون النهار بحيث يتصف بالوجود على تقدير طلوع الشمس الآن وعلى هذا القياس اشارة قولهم كلم المجازة تدل على سببية الاول ومسببية الثانى الى ان المقصود الارتباط بينهما غير سديدة بل هو كقولهم في النظرية اى نظرية تجزوه لغيره وله نظائر لا تخصى ولم يصد بشئ ان المقصود الارتباط بينهما فان قلت اذا دار الامر بين ما قال الميزانيون وبين ما قاله النحويون فهل يعتبر كل منهما مسلكا لاهل البلاغة او يجعل الراجح مسلكا وايهما ارجح قلت الارجح قليل المسلك تسهلا على اهل الخطاب والاصطلاح واهل الارجح ما اختاره النخاعة لثلايخج الجزاء عن مقتضاه كما خرج اسطرطاذ مقتضى التركيب ان يكون كلاما

المنطوق نسخة

تاما وايضا هو اقرب بالضبط اذ فيه تقايل اقسام الكلام ولوا اعتبره المبرأيون كما اعتبره
 النجاة لاستقوا عن كثير من مباحث القضايا والاقبسة فكان حافظا لهذه المباحث النفيسة
 ومثل الشارح المحقق للتقيد بالشرط بقوله اكر مك ان تكررني وان تكررني اكر مك ولم يقصد
 بذلك ان التقيد كما يكون للجزاء المسذكور يكون للمعدوف لان النجاة جعلوا اكر مك
 ان تكررني محذوف الجزاء لعدم صحة تقديم الجزاء على الشرط بل قصد ان الشرط كما يكون قيدا
 للجزاء المتقدم يكون قيدا للجزاء المتأخر فان علماء المعاني لا يجعلون التقديم على الشرط دالا على
 الجزاء بل يجعلونه نفس الجزاء كما صرح به الشارح نفسه في بحث الايجز والاطناب والمساواة وقال
 حذف جزاء الشرط في مثل هذا التركيب لحذف المستثنى منه في المستثنى المفرغ له رعاية امر لفظي
 لا يعتبره علماء هذا الفن فان قلت اوجعل اكر مك ان تكررني من تقديم الجزاء على الشرط كان فيه
 مخالفة لقانون النحوي المشهور فلا يكون بليغا لاتفاء الفصاحة قلت لا شبهة في قوة
 هذه الشبهة ولا يندفع الالتصاص قولهم مخالفة لقانون النحوي المشهور بقانون
 لم يدع اليه امر لفظي ثم كون الشرط قيدا للجزاء بينه الشارح المحقق بان قولك ان جئتني
 اكر منك بمعنى اكر منك وقت مجيئك وليس كذلك بله قيد للجزاء لانه بمنزلة اكر مك
 على تقدير مجيئك وكيف ولولم يكن كذلك لكان اذا جئتني اكر مك من التقيد بالظرف بالشرط
 لان اذا ظرف مصرح وله حيثان ظرفية وتعليق فباعبار الظرفية تقيد بمفعول ونحوه
 وباعتبار التعليق تقيد بالشرط ومن مرجحات اعتبار النحوي انه على مذهبهم لا يحتاج قولهم
 ان تكررني فاكرم زيد الى تأويل لانه اما لطلب اكرام مقيد بتقدير اكرام واما التقيد بطلب اكرام
 بتقدير اكرام على اطلاق اختلاف بين الشافعية والحنفية وعلى مذهب الميراثيين لا بد من تأويل
 الانشاء بالخبر لتمكين الحكم بين الشرط والجزاء (فلا اعتبارات لا تعرف الا بمعرفة ما بين ادواته
 من التفصيل) اي مما ذكر مفصلا (وقد بين ذلك) التفصيل (في علم النحو) والاولى الافتصار
 على قوله من التفصيل في علم النحو وفيه ثمر يض للسكاك بانها تبتطويل حيث اتى بتفصيل
 في علم النحو وشارة الى وجده اسقاطه تفصيله واختار ادواته ليشمل الحروف والاسماء ولا يخفى
 ان الحوالة الى علم النحو انما تصح لو كنى معرفة ما بين ادواته في معرفة الاعتبار وما ذكره
 لا يفيد الاتوقف معرفة الاعتبار على معرفة التفصيل ولا يفيد معرفة التفصيل فلهذا لا يولى
 فلا اعتبارات يعرف بمعرفة ما بين ادواته من التفصيل ولا يذهب عليك ان التقيد بمفعول
 ونحوه ايضا لاعتبارات لا تعرف الا بمعرفة ما بين المفاعيل وما بين اشباهها من التفاوت
 وقد فصل في النحو ولا اختصاص لما ذكره بالشرط وقد عرفت وجه التخصيص ان كنت
 ذاتها في سماع ما اتى اليك (ولكن لا بد ههنا من النظر في ان واذا ولو) لان لها اعتبارات
 لا في معرفة التفاوت شبهة على ما فصل في النحو بمعرفة تلك الاعتبارات والتفاوت بين
 اذا وان لا يفيها قول النجاة ان اذا تتضمن معنى ان لانهم لم يقصدوا الاتصاف اصل معنى ان
 دون خصوصياته ولا بد من النظر في ما و من ايضا لان احدهما للعاقلة والاخر
 لغير العاقل وفي استعمال احدهما مقام الاخر اعتبارات لطيفة محتاجة الى البيان وتقديم ان
 على اذا مع ان مفهومه عدمي ومفهوم اذا وجودي لانه الاصل في الشرط (فان واذا الشرط)
 اي لتعليق امر بغيره في الاستقبال (لكن اصل ان عدم الجزم) من التكلم بل عدم التصديق
 لقول النجاة انها تستعمل للمعاني المتشككة (بوقوع الشرط) والاول وقوعه اذا الشرط
 قد يكون سلبا (واصل اذا الجزم) فاستعمال ان في عدم الجزم واستعمال اذا في الجزم على الاصل
 لا يستدعي نكته سوى اعتبار كون ذلك الاصل واذا عرفت ان المراد بالجزم التصديق

ونظيره ما في تعريفه قضية باقول الجازم الموضوع للتصديق والتكذيب فان الجزم فيه
بمعنى التصديق وذكر وقوع الشرط لا بخصوصه لظهور ان الشرط ربما يكون سلبا فلا يرد
ان يسائه لا يشمل ما اذا كان الشرط سلبا وانه لا يفيداته ليس الظن موقعا لان وانه موقع
لاذا نعني عبارته اغلاق ما فان قلت كما ان اصل ان عدم الجزم (بوقوع الشرط) اولا
وقوعه كذلك الاصل فيه عدم الجزم بتقيض الشرط فلم يتعرض له قلت لانه لم يذكر فيه الا
ما عدل فيه عن عدم الجزم بالوقوع او عن عدم الجزم باللاوقوع ولم يذكر ما عدل فيه عن
عدم الجزم بتقيض الشرط وقال الشارح المحقق لانه بعدد الفرق بين ان واذا وعدم الجزم
بالتقيض مشترك بينهما وفيه بحث لان عدم الجزم بالتقيض في ان بمعنى الشك فيه وعدم الجزم
بالتقيض في اذا بمعنى الانتكار فلا اشتراك بل الفرق باعتبارهما ايضا قائم وما سوى اذا من اسماء
الشرط لم يشارك ان فلذا اخص الفرق بان واذا ولم يتعرض لاسوئها قال الرضي في بحث كلم
الجازمة وجب ابهام كلمات الشرط لانها كلها تجزم لتضمنها معنى ان التي هي الابهام
فلا يستعمل في الامر التقين المقطوع به لانه لا يقال ان غربت الشمس او طلعت فجعل العموم
في اسماء الشرط كاحتمال الوجود والعدم في الشرط الواقع بعد ان لانه نوع عموم ايضا
والشرط بعد هذه الاسماء كالشرط بعد ان في احتمال الوجود والعدم هذا (ولذلك)
المذكور من الامر وهو كون الاصل في ان عدم الجزم بوقوع الشرط والاصل في اذا الجزم
(كان) اي صار الحكم (التادير موقعا) اما تغير فيكون بمعنى التادير او وقوعه وحينئذ قوله (لان)
متعلق بكان واما خبر ان كان الحكم التادير محتمل وقوعه ان والمراد كونه لان حقيقة ونجوزا
فانه لتدبره امام شكوك فيكون موقع ان حقيقة واما مجزوم به فهو لكونه ملحقا بالشكوك موقع
لان لا يقال كيف يكون التادير موقعا لان حقيقة والتدبر ترجح جانب عدم التادير لان قول المراد
بالتادير اعم من التادير المطلق والتادير بالنسبة كما يدل عليه ما سأتى (وغلب) اما من التغليب
او الغلبة (لفظ الماضي) اي اللفظ الدال بالوضع على الزمان الماضي سواء كان الفعل الماضي
او المضارع مع لم ولذلك قال لفظ الماضي ولم يقل الماضي لئلا يادبر منه الفعل الماضي فان قلت عرف
الفعل الماضي بما فسرت به لفظ الماضي فلا يترجم على الماضي قلت اردت بالوضع اعم من الوضع
الركبي فكان شاملا لم يضرب والمتبر في التعريف بالوضع الافرادى فخرج عنه لم يضرب
(مع اذا) لانه انسب بالجزم بالوقوع لان الواقع في الماضي احق به ويستفاد مما ذكر ان اللفظ
المستقبل غلب مع ان وان الكثير صار موقعا لا اذا (تحوفا اذا جاءتهم الحسنة) اي قوم موسى
جنس الحسنة (قاوا التاهذه) اي لا جلتنا هذه لا تغيرنا معنى لاسباب هذه الحسنة الانحن (وان
تصبههم سيئة) اي بلية (يطيروا موسى) ويقولون هذه بشاعة موسى (ومن معه) من المؤمنين
وسبب حدوثهاهم والاظهروا المراد بمن معه هرون والتطير بموسى ومن معه لتزج بل موسى
ومن معه منزلة الغال الزدى اذا تطير التشام بالغال الزدى على ما في القاموس ولا يخفى
ان اللام في لتا لتا لامل لا لاختصاص لانه مقتضى تطيروا بموسى ومن معه فتدبر الشارح
قوله لتاهذه ناقة بانه مختصة بنا محل نظروا واما حصر واسبابة الحسنة في انفسهم دون سببية
السيئة في موسى ومن معه ولم يقولوا بموسى ومن معه بطيروا لادعاء ظهور حصر الشاعة في
موسى ومن معه بخلاف السببية للعسنة فان الله تعالى يرزق كل بر وفاجر ويتم كل صالح ووطاح
ولذا كثرت الحسنة وغلبت على السيئة ولم يراع في التثنية ترتيب المثل لان الآية متعنتها (لان
المراد) اي اتى بالماضي مع اذا في جاء الحسنة لان كذا في الايضاح والاظهروا صرح بمثل المجيء
بازاء ما في الماضي للقطع بوقوعه ورعاية المناسبة بقوله واذا جاءتهم الحسنة لان المراد (الحسنة)

المطابقة) لا المقيدة التي هي فرد من افراد مانوعا كان او حشا (ولهذا عرفت تعريف الجنس)
 دلالة على اطلاقه لان الجنس الكثير الافراد كالواجب الوقوع اكثرته واتساعه في الا انواع
 الكثيرة وفيه تعريض بالسكاكي حيث قال ولهذا عرفت تعريف العهد والجنس والعهد اقضى
 لحق البلاغة ووجهه ان العهد يتألف الاطلاق فضلا عن ان يكون اقضى لحق البلاغة واعرى
 ان هذا من مطارح الانظار ومسارح الافكار ولقد اطلت فيه الشارح المحقق وزاد عليه
 ما زاد الدليل السند المدقق ونحن لا نرضى بان نورد كتابهم المستعجلة لمزيد الاطلافة بعد ان
 هدينا الى وجه كلامه وشئنا ان نذكر من امد فقهى ذلك المهدية ونعنيك بالدرية عن كثرة
 الرواية فنقول المراد الحسنة المطلقة ولا رادته طريقا ان احدهما الواضح الغير المختفي عن احد
 وهو الذي ذكره المصنف والثاني ان يراد بالحسنة ما يطابق عليه الحسنة فيجمع لفظ الحسنتين
 الجنس وكل فرد فيعرف تعريف العهد بناء على ان الجنس الذي هو حصة من هذا المفهوم
 لتعينها بكثرتها واتساعها صار كالهود المذكر في التقرر في ذهن الداع ويراد بهذا
 الاعتبار من لفظ الحسنة ولا شك انه اقضى لحق البلاغة حيث جعل تعينه لكثرته انصب العين
 ورجح في التعيين على كل فرد من افرادها مع ان المتوقع ابهامها وتعين الفرد اذ الفردية
 انما يحصل بالتعين (والسبب نادرة بالنسبة اليها) اى الحسنة قال المصنف اى اتى في جانب
 السبب بل لفظ المضارع مع ان ونحن نهيئك على وجه اخر (ولهذا تكررت) تنبها على ان
 الجنس لانه افراد ما لم يخرج عن الابهام ولم يستحق التعريف لمقتضى التعيين وقال السارح
 المحقق تكررت للتقابل وما ذكرنا نسب والا حسن الابلغ ان يقال اريد بالسبب سبب حقيقة
 اى ان اصابتهم سبب حقيقة بغيره وافضلنا عن اكثر وهذا كما يقال ان حشر فلان فلها
 يراد من وهذا الذي ذكره من مجي اذا مع الماضي في الكثير وان مع المضارع في التادير وهو مقتضى
 الظاهر ولا يمنع استعمال اذ في التادير مع التكبر والتعريف في التادير وهو مقتضى لكتبة لا يترك
 عليك قوله تعالى فاذا مس الناس ضر دعوا ربهم وقوله واذا مسه الضر فدعوا ربهم لان
 استحقاق الانسان لكل ضر اقضى ان يكون مباشرة لقدره بغير كيد عليه لفظ الناس
 كلفه وقوعه وان ابتلاه الانسان المتكبر المعرض بالشر المتعين لكونه نصب العين بالنسبة اليه
 يجب ان يكون مقصودا به اذ ضمير اذا مسه الشر لذلك الانسان المدلول عليه بقوله واذا مسه
 على الانسان عرض ونأى بجانيه ولا منافاة بين جعل المساس مفهما للابشيرة اقلية ومع
 دلالة على قلة فاعله دليل قوله تعالى لمسكم فيما اخذتم عذاب عظيم فما ذكره السيد
 السند ان جال الشارح المس منشا عن القلة هنا في ما ذكره سبحانه من انه لا دلالة
 للنفاس على القلة بالدليل المذكور ليس بشئ (وقد تضمنه في الجزم) عبارة
 المتشاح والابضاح في مقام الجزم وهو الصواب لان ان لم تستعمل في الجزم فتقوله في الجزم
 مصدر حيية اى في وقت الجزم وهو انساب من تقدير المقام كما فعله الشارح والمراد الجزم
 بوقوع الشرط او لوقوعه كما في شروح المفاح وان قيده الابضاح بالوقوع وجعه الشارح
 المحقق في شرحه (تجاءلا) لاقتضاء المقام التجاهل كقولك لمن سالك عد زيد في الدار
 وانت تعلم انه فيها ان كان فيها اخبرك فتجاهل لتعلم مصلحة زيد في الاخبار او تعلم انه
 ليس فيها فتقول ان كان فيها اخبرك فتجاهل للارجع السائل على الفور ويتطرق ساحة
 لعل زيدا يحضر (او اعدم جزم الخطاب كقولك لمن يكذبك) اى يسبك اى الكذب دائما
 ويعدك من الكاذبين (ان صدقت ما اتفعل) وقد عدل عن عبارة المتشاح لمن يكذبك
 فيما يحرم ان صدقت فقل ما اذا اتفعل لانه يفيد ان نسبة الى الكذب في قول اتى عليه وحيد
 ان صدقت بحسب ان يؤول بان ظهر صدقي وظهور المصدق يحتمل ان يكون

مشكوكا لا يستلزم ولا يكون فيه خلاف مقتضى الظاهر بخلاف صدقه فانه يعلم جزما فاما بل
 بظاهره فيطبق على ما ذكره لا على ما في الافتتاح لكن اراده عبارة المفتاح في الايضاح بعينه
 يشعر بانه لا يدل عما ذكره بل اختصر عبارته وقوله فاذا فعل للتقرير لا يقدّر على ما يدّعى
 نتجائك والمال يتحمل التجاهل للبلاية وقطع المنازعة وعدم جرم المخاطب فلذلك اكتفى به
 الا ان عدم تنبيهه على كونه محتملا كما فيه عليه في قوله تعالى وان كنتم في ريب مما نصح
 به فاستمعوا له وانصتوا لعلكم تتقون بالشرح بالثاني وان جعله في شرح المفتاح
 لهما فان قلت جرم المخاطب بالا وقوع الموافقة معه يقتضى استعماله لولا اختصاصه ان
 المشكوك قلت نزل جزمه بالا وقوع منزلة الشك تنبيهها على ان الجزم بالا وقوعه لا يلبق
 ونوعية فيه الشك وقد اشكل ذلك على الشارح المحقق في استعماله ان فيما نزل منزلة الحال
 واجاب عنه بهذا الجواب وخطابته عن توجه الاشكال بعينه هذا من الجواب على انه يمكن ان
 يقال استعماله ان افترضه دون اوله ان اقرب هو المقصود عدم دلالة على انتفاء الثاني
 لانتفاء الاول فلو وان كان نسب من جهة دلالة على انتفاء الشرط لكنه بعيد من جهة
 دلالة على انتفاء الجزاء فلان ترجيح من هذا الوجه ومن التكتيدية جعل معارضة اعتقاد
 المكلم والمخاطب موقفا للشك كما يورث تعارض الدليلين الشك في الدعوى ومنها
 العدول الى الشك لان القطع غير راجح وقوله ان صدقت فاذا فعل يتحمل الكل (او تنبيهه)
 الى الخطاب اعم بوقوع الشرط اولا وقوعه وتخصيصه بوقوع الشرط كما في الشرح
 غير ظاهري منزلة الجاهل للتحقق مقتضى العلم كقولك لمن يؤذى ابادان كان بالكد لا تؤذيه
 لان مقتضى العلم بالابوة عدم الايداع ذلك ان يتحمل كذا التنزيل جريه على موجب الجهل
 يفرق بين التفرين ذو الفضل ومن التكتيدية تنزيل المتكلم عليه منزلة الجهل تنبيهها
 على ان ما يدّعى ساعده مما يخاف العلم بشهيد يجعله كافي للمثال المذكور فان مشاهدته
 ايداعه لا ينشأ منه الى الحكم بانه ليس بالشاهد (او تنبيهه) وتعتبر المخاطب على وقوع الشرط منه
 او اعتقاده اياه وبصور ان المقام لا يتحمل على ما يبلغ الشرط عن اصله لا يعلم ذلك
 المقام (الا فترضه) اي افترض الشرط ولما جعل الشرط معاوعا عن اصله يقال في المقام
 استشرائه لا يصح استعماله ان المنافي للعلم فان مقامه مقام التردد فذكره ليدفعه نظيره مشهورا
 معلوم الحال فقال (كما يفرض الحال) لا غرض تسوي بينه وبين المتكلم في الاستعمال
 من قصد الالتزام والابطال وغير ذلك باستطاعت العقل به الحال فان قلت فيه تطويل المسألة
 بلا طائل فيحصل الغرض لجعل القاع سببا لتنزيله منزلة المشكوك ولا وجه لجملة منزلة منزلة
 الباطل ثم التنزيل منه الى جعله بمنزلة المشكوك قلت اجاب عنه السيد السند بتعريف الطائل
 اذ فيه مناقعة في اتوحيج ضيقه بالمقام ونحن نجيب بان القاع يحكم عليه بالبطال فقطع
 المسألة الطويلة لقوة هذا المقام فاذا بلغ مرتبة الباطل يسترجع عنه بالتنزيل الى مقام
 المشكوك (تخوف ضرب عنكم اندك صمغ) اي فذلكم فتصرف عنكم القرآن وما فيه من
 الامر والهي والعدو وعدا عراضا او الاعراض او معرضين (ان كنتم فوما مسرفين
 فين قرأه ان باكسر) فان الشرط وهو كونهم مسرفين اي مشركين مقطوع به لكن يجيء
 بلطفان لقصد التوبيخ على الاسراف وتصور ان الاسراف من العاقل في هذا المقام يجب
 ان لا يكون الاعلى مجرد الفرض والتقدير لا شتمل المقام على الايات الدالة على ان الاسراف مما
 لا ينبغي ان يصدر عن العاقل اصلا ولا استعمال اذ في مقام التوبيخ مناسبة عظيمة الواقع
 اعلمه تكون كريمة عند البليغ في اسعاده تحقيق وقوع الامر الذي هو عاقل تأكيد التوبيخ ورجاء

بتحقيق التصور بدون التوبيخ كما في قولك ان كان فلان اباك فلا توجد لان فيه ان اشتغال المقام
 على صدور الابداء من الخطاب يقع شرط عن اصله لكن لا توبخ على وقوع الشرط وانما
 قال فيمن قرأ بالكسر اتساعا لذهب البصري والا فالكوفي يجعل ان الموجه كان للشرط
 والبصري يجعله في تقدير لان ويحذف الجار من ان قياسا ولا يخفى ان توفيق القرائين
 يستدعي ان يجعل المكسور بمجرد السيئة تجريدها عن السك (او تغليب غير المتصف به) اى
 بالشرط (على المتصف) وهو ظاهر قول المفتاح واما تغليب غير المرتابين ممن خوطبوا على
 مراتبهم وقد صرح المصنف في الايضاح بان المراد بغير المرتاب ظاهره لا غير معلوم الارتاب
 حيث قال فانه كان فيهم من يعرف الحق وانما ينكر عناد افلا يصح حمل قوله بغير المتصف
 على غير معلوم الاتصاف ليكون المعنى او تغليب غير المقطوع به بآصافه بالشرط على المقطوع به
 كما ذكره الشارح المحقق وتبعه السيد السند لدفع اشكال ظنا و اراد لولا هذا التأويل وهو
 ان تغليب غير المتصف به على المتصف به يجعل الشرط قطعي الا وقوعه بالنسبة الى الجميع
 فلا يصح بذلك استعمال ان بل يصير المقام مقام اول يجب اتفاده على ظاهره ودفع
 الاشكال بالاولو غلب المتصف على غير المتصف اصل المقام مقام اذ ان العكس يصير المقام
 مقام ان اولو لكل منهما ترجح من وجه على الاخر كما تهيئنا عليه فعارف في مقام تغليب غير
 المصنف على المتصف استعازة ان نعم يمكن حمل عبارة المفتاح على ما حمله لكن عنه
 مندوحة بما ذكرنا فكن معنا ولا تكن في ريب واجتنب من رتبة التقليد فانه الغش عيب وقد
 اطلت في هذا المقام كلام الشارح المحقق والسيد السند في تزييف ما قيل في الدفع وهم
 اضعف من كل ضعف فلم يرض بان نترجبه هذا البحث الشريف وطوبى له على غره
 اذ ليس فقه كضمره (وقوله تعالى وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا فاستعملوها) لكن
 على الاول الخطاب لمجرد المرتابين لانهم الموبخون على الربوع على الثاني الخطاب يجمع
 من المرتابين وغير المرتابين (والغالب يجري في فنون) اى انواع (كثيرة) جريان القسم في
 الاقسام والمقصود انه انواع كثيرة ونريد باطلاق الانواع على انها تدخل تحت الضم
 والحصص والوظيفة فيذكر عدده منه لئلا تكن الطالب من اعتبارها لكن ينبغي ان يعلم انه يغلب
 اكثر على الاقل والاشرف على الاخص الان يكون لفظ الاعلى اقل او كان مؤنثا فذكر
 الادنى يغلب ما لفظه اخف كالعرب او يكون مذكرا كالعمرين ويغلب المتكلم على المخاطب
 والغائب والمخاطب على الغائب من غير عكس وان كان الغائب اكثر واشرف من المخاطب
 والمخاطب اكثر واشرف من المتكلم منها تغليب الذكور على الاناث قال الشارح المحقق وذلك
 يكون بان يجري على الذكور والاناث صفة مذكورة المعنى بل فيهم على طريقة اجراءه
 على الذكور خاصة (كقوله تعالى وكانت من القاتلتين) عدت الانثى من الذكور
 القاتلتين بحكم الغياب لان القوت مما يوصف به الذكور والاناث والقياس كانت
 من القاتلتين هذا كلامه ولا يخفى ان اجراء الصفة على الذكور والاناث على
 طريقة اجراءه على الذكور خاصة هي التعبير عن مجموع اى الذكور القاتلون وقائمة
 او القاتلتين بالقاتلتين اذ لا بد من شمول القاتلتين لمريم حتى يصح جملة ما منهم يحكم
 من التبعية وحينئذ لا يصح قوله على طبق المفتاح والايضاح عدت الانثى من الذكور
 اذ عدت الانثى من مجموع من الذكور والانثى او الاناث وان ادل تلك العبارة بان المعنى
 جعلت بمنزلة الذكر في التعبير بلفظ يندس بالذكر كما دل السيد السند في شرح المفتاح
 فلا توجيه لقوله والقياس كانت من القاتلتين لان المراد انه من جملة مجموع من القاتلتين

ومريم والقائنتان وليس القياس فيه القائنات والتحقق ان التغليب في الآية يتصور على وجهين احدهما ان يراد بالقائنتين القائنتين والقائنتان تغليباً وثانيهما ان يراد بالقائنتين المذكور وتجعل مريم قائلاً تغليباً لوصف قنوتها الذي لا يكون الا للرجال الكامل على الصفات الانوثية وتجعل بذلك الاعتبار ذكر افتد من القائنتين فثبت ان التغليب ولا يجوز في القائنتين ان المراد به المذكور الصرف ومما يستدعي جعلها بمنزلة المذكور انه تقبل تعريضها مع انه لم يكن الحرر الا المذكور وهذا هو معنى قول المفتاح عدت الاثني من المذكور بحكم التغليب وبهذا الاعتبار يصح ان القياس كانت من القائنات لكن اول كلام الشارح بآي عنده وهكذا الحال في قوله تعالى واذا قلنا لللائكة اسجدوا لادم فسجدوا الا ابليس حيث قال المفتاح عد الماس من الملائكة بحكم التغليب عد الاثني من المذكور يعني ثلث صفة عبادته وما به يشبه الملائكة على صفات الجن فجعل من الملائكة لانه غير بالملائكة عن ابليس والملائكة تغليباً لافراد الكثرة على واحد فهو رطبهم وقد نبه عليه بقوله عد الاثني من المذكور اشارة الى الاثني السابقة في كلامه ولما حله الشارح المحقق والسيد السند على ما فيه واحتج الى تأويله بعد لقوله عد الاثني من المذكور يعني هذا الجمل يشبه تغليب المذكور على الاثني في كون كل منهما استعمالاً للفظ في غير الموضوع هو له ولا يخفى انه لا فائدة في هذا الكلام على انه لا يبين المفتاح ان عد الاثني مجاز وقد سق على عد الاثني تغليب آخر وذكر بعد هذا التغليب تغلبات اخرى ولم يبين في شيء منها على كونه مجازاً فلا بد من دأع على تخصيص هذا المقام بالتبنيذ نعم لا ينكر صحة التغليب في الآية باعتبار ما ذكره اما النزاع في كونه مراد المفتاح واعلم ان الشارح قال ويحتمل ان لا يكون من في قوله تعالى وكانت من القائنتين للتبنيذ بل ابتداء الغاية اي كانت ناشئة من القوم القائنتين لانهما من اعقاب هارون اخي موسى واقول لا يخفى ان الانسب حيثما يضمان يكون في القائنتين تغليباً لكون وصفها اصطلاحاً بانها وامهاتهما ومتهما تغليباً لجهة الخطاب على الغيبة بان يجتمع في شيء هاتان الجهتان فغلب الخطاب على الغيبة (و) نحو (قوله تعالى ان اتم قوم تجهلون) فان القوم مخاطبون من حيث المعنى لجهة على الخطاب غائب من حيث اللفظ فجعل وصفه على صيغة الخطاب ومما انت وزيد فعلةتهما فغلب فيه خطاب المعطوف عليه على غيبة المعطوف قل الشارح المحقق ومنه ما تغلب التكلم على الخطاب او العائب نحو انا وانت فملنا وانا وزيد ضربنا وفيه نظر لان ضمير المتكلم مع الغير موضوع للتكلم مع غير سواء كان غائباً او مخاطباً فهو في المثالين على حقيقة ولا تغليب فالمسائل المطابق لتغليب التكلم على العائب نحو نحن رجال نفعل على صيغة المتكلم مع الغير وجعل المنتاح من مثله التغليب قوله تعالى اخذناك يا شعيب والذين آمنوا معك من قريتنا اوله عودن في ملأنا تغلباً اعم عليه فنسب صفة العود التي هي لاصحابه اليه والواجب انه غلب دخول اصحابه في ملتهم على دخوله وعبر عن الجمع بالعود ولا يبعد ان يستغنى عن التغليب بان يقول شعب داخل في ملتهم بحكم ان اطفال اهل الكثر اذا لم يكن احد ابويهم مسلماً داخله في ملتهم والمحقة بهم او كان ذلك القول منهم باعتقاد انه كان في ملتهم قبل نبوته ومنه ما تغلب العقلاء على غيرهم كما قالوا في الحمد لله رب العالمين ونحن نقول رب العالمين اربيه العقلاء وتربية غير العقلاء لمصلحة العقلاء فهو متدرج في تربيتهم ولا يبعد ان يكون تغليب المذكر على المؤنث من شعب تغليب العاقل على غير (ومنه ابوان ونحوه) لم يقل وابوين عطفاً على المثل السابق وفصله عنه تنبيهاً على التفاوت بينهما وبين السابقين فان السابقين مالم يرد المغلوب في اللفظ فقبل

التغليب وانما غلب لما هو الزاد على جوهر اللفظ من الهيئة وهذا مما ليس للأشرد المنلوب نصيب في اللفظ أصلا وانما اطلق مجوهره ومادته لمحض التغليب وبهذا ظهر ان بين المتأخرين السابقين شدة اتصال اقتضت عدم الفصل بينهما وتوهم ان الفصل بين الاول والثالث فصل بين المتأخرين ليس بشئ والمراد بنحوه مرفوعا عمران وانما عبر باللفظ لانه اخف ولفظ القمر لانه مذكر والمذكر متعين وان كان المؤنث اخف من كذا في الشرح ولا يعد ان يقال تعين المذكر في القمرين ايضا لكون القمر اخف من الشمس لانه في تقدير شدة ذلك ان تجعل ونحوه مجرورا ولا يخفى المراد منه حيثئذ على تحوكم ووجه صحة تأنيذ الاب مع انه حيثئذ ليس له قدر مشترك مما بحث عنه في محله على ان عدم القدر المشترك في ابوين دون عمران متوهم لجواز ان يكون التغليب تغليب صفات الابوة في الام على صفات الامومة وجعله من افراد الاب ادعاء وما يجتمع فيه تغليبان تغليب العاقل على غير العاقل والمخاطب على الغائب قوله تعالى جعل لكم من انفسكم ازواجا ومن الانعام ازواجا يذروكم فيه فان قوله يذروكم خطاب لمن خوطب بقوله جعل لكم من انفسكم والانعام عند القوم وان زعموا الشارح المحقق وخصه كالخطابين السابقين فيه تغليب المخاطب على الغائب وتغليب العقلاء على العفلاء لان لفظكم يختص بالعقلاء ويعتد السداسي ان اجتماع التغليبين مقتضى الخطاب سواء فيه لفظكم وكن اذا الخطاب لا يكون الا لعقلاء ويدفعه ان خطاب غير العاقل لا يتوقف على التغليب اذ لا تغليب في بابي اليا ويا سماء ويا ارض فاما تعين التغليب للفظكم فلذا تمسك الشارح في اثبات تغليب العقلاء على غيرهم بالخطاب باللفظكم ولم يكتف بمجرد الخطاب ومنها تغليب الموجود على ما لم يوجد واستناد ما يخص الموجود الى المجموع ومثله الشارح المحقق بقوله تعالى والذين يؤمنون بما ازل اليك فان المراد المنزل كله اقول يحتل الظن توجيهها اخر اعلمه ادق ولا تغليب فيه وهو ان المراد بمعنى الانزال واستقبال الايمان كون الانزال قبل الايمان ولا يتوقف صلاح السلم الاعلى الايمان بعد الانزال ولا يجب عليه الايمان قبل الانزال ولما كان المنطق بالظن المحصل ان يتفطن بسهولة لتلك داعية الى ايراد اذا في غير مقام القطع من سماع نكت ايراد ان في مقام الجزم لم يستغل الى تفصيلها ووثق بمكنه من تحصيلها ونحن نقدر به رجاء انك تهتدي بها (والكولهما) قال الشارح تعليل لقوله كان كل قسم اثبت الحكم من اول الامر معللا فيكون له استقرار لا يكون لما يذكر تعليله بعده هذا وفيه ان في وضع الدعوى ولا وتعليمها بعد حصولها بعد انتظار وطلب ويكون ذلك الحصول اتم ويمكن دفعه بان في القاء الدليل من غير شعور بالدعوى من يدسوق الدعوى وحصولها بعد انتظار والتحقيق انه دليل على قوله وان واذا الاستقبال وبيان انكم لقوله كان كل والتعارف في ايراد مثل هذا التعليل توسطه بين ماهوان له وبين ماهوان له وما بين ماهولمه والسابع فيه ومن ثم او لذلك الا انه لما بعد المشار اليه صرح بذكره ولا يخفى انه ليس اول تعليل قدم على المعامل في هذا الكتاب فليت شعري لما اخر التعرض له الى هنا (لتعليق امر) هو الجزاء (بغيره) هو الشرط (في الاستقبال) هو متعلق بالتعليل بشهادة قوله فيما سبق فان واذا للشرط في الاستقبال فان الشرط هنالك بمعنى تعاليق امر بامر وما رده الشارح به من ان التعاليق في الحال مندفع بان التعاليق جعل الشيء معلقا والجعل في الحال والمعلقة في الاستقبال وتعليق الظرف بالمعلق لا بالجعل والشارح جعله متعلقا بغيره وفيه تكليف تقدير المتعلق اى كائنا في الاستقبال واقد عدل عن عبارة المفتاح تعاليق حصول امر يحصل ما ليس يحصل

لان ما ذكره مشترك بينهما وبين لو (كان كل من جعلت كل فعلية) اى امر احاداً غير ثابت
 (استقبالية) غير قابلة لان تقيد بزمان الحال والماضى ولو تقيدت كان خروجاً من وضعها
 الذى نحن فى بيانه فلا يرد اطلاق استعمال ان مع كان فى الماضى نحو وان كنتم فى رب لانه
 تجوز ولذا قيل ان هـ بمعنى اذ وكذا ينبغي ان يطرء استعمال اذ مع كان
 فى الماضى وان لم يذكره لعدم الفرق الابان ان اقوى فى الشرط وكذا
 ان الوصلية المذكورة مع الواو كثيراً بدونها بقلة فانه مجرد ال ربط ولا يخرج
 المانى الى الاستقبال ولا يذكر لها جزءاً نحو زيد وان كثيراً ما لا ينجس ولا استعمال
 اذ مع الماضى كثر الامة مجاز شائع (ولا يخالف) على لفظ الخبر المجهر كاهو المقول
 اى لا يخالف المتكلم (ذلك لفظاً لا نكتة) لان ظاهر الحال رعاية المواقفة بين
 اللفظ والمعنى فلا يعدل عنهما ما لم يكن ما يوجب المدول عن الظاهر ولك ان يجعله خبراً
 معروفاً على صيغة المخاطب او الغائبة اى لا يخالف كل من جعلت كل ذلك لفظاً وفيه
 وان يجعله امراً مجعولاً او معروفاً باحد الوجهين وفيه والنكتة امر يستحيل بدقة النظر
 حتى يحتاج الى تأمل يجعل صاحبه ناكثاً اى ضارباً رأس اصبعه على الارض ولا ينبغي
 حسن موقعها فى هذا المقام لان المراد غير ظاهر الحال ولا يمكن المخالفة بجعل
 الشرط اسمية لكنه اطلق جواز المخالفة لنكتة اعتماداً على اشتها وجوب فعلية
 الشرط و كانه لم يقيد الفعلية بالخبرية ذهباً الى جواز انشائية الجزاء
 بلا تأويل الى الخبر كما صرح به الشارح وجعل انشاء ليس من قبيل مخالفة اللفظ
 للمعنى لنكتة وهما بحث شريف لا ينبغي فوته وهو انه هل يصح كون الطلب جزءاً
 بلا تأويل او لا ادعاء السيد السند ودعى ان الوجدان الصحيح يحكم بان الانشائية لا قبل الارتباط
 بالشرط بدون التأويل الى الخبر فكل جملة شرطية محتملة للصدق والكذب وان جعل
 الجزاء انشاء والحق ان الشرط فى قولك ان جاءك زيد فأكرمه مثلاً قيد المطلوب لا لطلب
 والطلب معلق بالاكرام المقيّد وكيف لا والطلب فى الطلبى كالاخبار فى الخبرى فكما ان القيد
 فى اضرب زيد اغدا لم يتعلق بالاخبار بل بالخبر عنه فكذلك فى الطلبى فالشرطية التى
 جزاؤها انشاء لا تحتمل الصدق والكذب نعم لو كان المقصود بالافادة فى الشرطية النسبة
 بين المركبين على خلاف ما ذهب اليه المفتاح وتبعه المصنف كان الامر على ما ذكره
 السيد انسند فكان هذا الاختلاف يفرغ على الاختلاف فى النسبة التامة فى الشرطية
 فى انها بين المركبين اوفى الجزاء وكلا لا يجوز جعل الشرط اسمية لا يصح جعلها طلبية ونحوها
 وان اولت الى الخبرية لان اداة الشرط تمنع جعلها الطلب المدول ونحوه والاسمية شرطية
 بل لانه لا يساعده الاستعمال بناء على ان مناسبة الاداة بالفعلية الخبرية اشد فلم يرضوا قوتها
 وما ذكره الشارح المحقق من ان قوله لفظاً اشارة الى ان المجتئان ان جعلت كلتهما واحداً
 اسمية او فعلية ماضوية فالمعنى على الاستقبال يجب تأويله ان المراد ان جعلت كلتا المجتئتين
 او احدهما احد الامر من الاسمية والفعلية الماضوية ولك ان تنبيه على مذهب الكوفيين
 فى ان احد من الناس جاءك فالتجاء فانهم لا يقولون بال حذف والتفسير بل يجوزون دخول
 ان على الاسمية (كابرار غير الحاصل فى معرض الحاصل لقوة الاسباب) المراد بالجمع المحلى
 باللام الجنس ليشمل ماله بسبب واحد ولهذا ترك وصفه بالتأخذة فى وقوعه كفى المفتاح
 نحو ان اشترينا كذا (او كون) الاوضح او لكون دفعتا توهم عطسه على ابراز غير الحاصل
 كالوقوع لبعض (ما هو للوقوع) اى لتحقيق الوقوع (كالواقعة) فالكون تامة والمعنى او لكون
 ما هو متعين للوقوع كالواقعة فالكون ناقصة كقوله افان مت (او التفاضل) من السامع (او اظهار

يمكن نسخته

الرغبة في وقوعه) من المتكلم (نحو ان ظفرت بحسن العاقبة فهو المراد) على صيغة المتكلم مثال
لاظهار الرغبة وعلى صيغة المخاطب مثال لهما اقول اول الرغبة وما ذكره سابقا بقلية اظهار
الرغبة للابراز في معرض الحاصل انساب بيان غلبة نفس الرغبة او اظهار الخوف من وقوعه
فان الخائف من شيء يكثر تصوره اياه حذرا عنه فربما يخيل اليه حاصلا ولا يخيل ان قوله
ان ظفرت ربما يقع مع الاسباب المتأخذة ورعايتين وقوعه فلا يبعد ان يحصل في المتن
مثلا لكل الاناتبتنا ما يلوح من الابضاح واما وجه تخصيصه هذا المثال بالخير بن
مالاح (فان الطالبا اذا عظمت رغبته) الظاهر اذا رغبت واظهار عظمة الرغبة
(في حصول امر يكثر) من الكثرة او الاكثار (تصوره) اي الطالبا (ايه) اي حصول ذلك
الامر وفي الشرح اي ذلك الامر وما ذكرنا انب معني وما ذكره انب لفظا (فربما يخيل)
ذلك الامر (اليه) اي الى ذلك الطالبا (حاصلا) في معرضه لاحتماله بالماضي (وعليه) اي
على الابراز لاظهار الرغبة وفي الشرح اي على اظهار الرغبة ورد قوله تعالى ولا تكثر هوا
فتيا تكم على البغاء اي المباغة (ان اردن تحصنا) اي الصيرورة عقافا وانما قال وعليه
لتفاوت بينهما لان الله تعالى مفرغ عن الرغبة والمراد ههنا لزمها وهو كمال الرضا به وايضا
لا يجرى فيه البيان المذكور وقوله هذا يشعر بان الانسان كان لاظهار الرغبة واجوبه
اشكال تقيد التهي عن الاكراه على البغاء بارادتهن التحصن مما يطلب من التعاسير (قال
السكاكي اول التعريض) بعد ذكر قوة الاسباب وكون ما هو للوقوع كالواقع لا بعد ذكر
الامور الاربعة كما توهمه العبارة لانه ذكر التفاؤل واظهار الرغبة في وقوعه بعد التعريض
وكانه نسب هذا القول الى السكاكي مع ان الجميع مذكور في المفتاح لانهم يجد هذا الوجه
في كلام غيره بخلاف الوجه الاخر وقال الشارح المحقق اشاره الى ما فيه من الضعف
والخفاء ويبدو انه لم يبين في الايضاح لضعفا ولا خفا واول علم فيه ضعفا وخفا لما امله
وكان الضعف الذي اشار اليه ان التعريض لاسناده الى من يمتنع منه الفعل ولا يدخل
للمضي فيه ويدفعه ان ذلك الاسناد لا يفد وقوع الشرك من غير المسند اليه لولم تكن صيغة
المضاي بل انه سيقع على ان الامكان الذاتي يكفي للاسناد بحسب الفرض او
الماضي لان اللام الموطئة لا يكون في الاستعمال الامع الماضي فهو لاتباع الاستعمال
الواجب ويدفعه انه لا تنافي بين المقضيات حتى تمتع الاجتماع (نحو ان اشركت ليحطن
عماك) والمخاطب لمن اوحى اليه كيدل عليه قوله وقد اوحى اليك والى الذين من قبلك
الاية فقول الشارح المحقق الخطاب لمحمد عليه السلام وعدم اشراكه مقطوع به لكن
يجب لفظ الماضي ابرازا لشرك في معرض الحاصل على سبيل الفرض والتقدير تعرضا
لمن صدر عنهم الاشراك منظور فيه والاولى والمخاطب لمن اوحى اليه (ونظيره في التعريض)
مع ما بينهما من التفاوت لفظا فان احدهما شرط دون الآخر واحدهما ابراز في معرض
الحاصل دون الآخر ومعنى من حيث ان قوله لئن اشركت ليس محض تعرض بل
للمخاطب منه نص لان هذا الحكم في حقه متحقق بخلاف ما لا يعبد الذي فاته محض
التعرض (ومالي لا يعبد الذي فطرني اي وماكم لا تعبدون الذي فطركم دلائل وايه ترجعون)
لم يلتفت في الاستدلال الى ان المتكلم ليس تارك العبادة لان ذلك لا يوجب التعريض بل يحتمل
ان يكون تنزيلا لعبادته منزلة العدم واولم نفسه على ترك العبادة الكاملة ولا يحتمل
ان يكون واليه ترجعون تغليب او يكون في المعنى واليه رجوع الكل لانك عرفت انه لا يصح
تغليب المخاطب على المتكلم وان كثرة (ووجه حسنه) اي التعريض المطابق او حسن هذا

التعريض وخصوص ما ذكره يوافق الثاني اذ لا يجري في قوله لئن اشركت اذ لا يصح حيث لا يريد التكلم الاما يريد لنفسه ولو قال الاما يريد لمن يحبه لكان وافيا والاول انما يسوغ لوجه قوله لنفسه على سبيل التمثيل (استماع مخاطبين الحق) الاولى المطلوب لجواز ان يكون التكلم بمطلا يريد تزويج باطله واستماعه (على وجه لا يريد غضبهم) اما فاعل يريد او منه قوله وجزم الشارح بالثاني لاحتياج الاول الى الرباط تقدير اوعلى وجه لا يجعلهم غضابا اوعلى وجه يوجب رضاهم حيث يرويه مشققا مؤدبا (وهو) اى ذلك الوجه (ترك التصريح بنسبتهم) والالطف عبارة المفتاح وهو ترك المواجهة بالتصريح الخ فاعرفه (الى الباطل وتعيين على قوله لكونه) ادخل في المحاض النصح والشفقة (حيث لا يريد المكلم لهم الاما يريد لنفسه) قال السكاكي ويسمى هذا النوع من الكلام المتصف بعنى المقيد للانصاف وهو التسوية وعدم ترجيح نفسك على غيرك في امر تنازع مخاطب فيه واصله من الانصاف بمعنى اعطاء النصف قال الشارح ويسمى الاستدراج ايضا لاستدراجهم الى الاذن والقبول ويقولون انه مخادعة في الاقوال بمنزلة المخادعة في الافعال واعلم انه كما يكون من نكت ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل كون ما هو للوقوع كالواقع يكون كون الشيء واضح الزوم اما في نفسه او بالنظر الى لازم اخر فبستعار الماضي لتعقبه من حيث الزوم لاقى نفسه كما ذكره المفتاح في قوله تعالى وان يتفوقكم اى يصاد فوقكم او يأخذوكم او يظفروا بكم على ما في القاموس حيث قال ثقفه كسمعه صادفه او اخذه او ظفربه فلا يصح تفسيره بيجدوكم مشركوا مكية ويظفروا بكم على ما في الشرح يكونوا لكم اعداء خالصي العداوة على ما تفيد صيغة العدو من المبالغة ويسطوا اليكم ايديهم والسنتهم بالسوء اى بالقتل والضرب والشم وودواو تكفرون اى تمنوا ارتدادكم عن دينكم حيث قال التعير بالماضي لان زوم ودادتهم ان يردوهم كفصار المصادقةم والظفر بهم لا يتحمل من الشبهة ما يتحمل لزوم الاولين لهما عنى كونهم اعداء وبسطهم الايدي والاسن اليهم من كفرهم لانها وانحة الزوم بالنسبة اليها لان ودادتهم لكفر المؤمنين ثابته البتة ولا حب اليهم من كفرهم لكونه اضر الاشياء بالمؤمنين وانفهمها للمشركين لانحسام مادة الخاصة وارتفاع المقاتلة والمشاجرة بخلاف العداوة وبسط الايدي والاسن اليهم فانه يجوز ان يتفادى المصادقة بذكر ما يثبته من القرابة والمعارفة وما نشأوا عليهم من قولهم اذا ملكت فاسمع اى فاحسن العفو واما انتفاء ودادة كفرهم بان يسلم المشركون وان كان يمكننا محتملا لكن لا يخفى انه ابعد واخفى ولا يخفى ان كلامه صريح في انه جعل الجزاء متعددا للجموع وجنبه توجده عليه ما اورده المصنف على توجيه الكشف لمعنى ودواو استعرفه ان شاء الله تعالى وهوائه لافادة لتقييد ودادتهم بالظفر والمصادقة وهو امر مستتر لا يخص باحد التقيضين وفرع عليه ان الاولى جعل ودواو عطف على مجموع الشرط والجزاء حتى لا يتقيد بالظفر واورد عليه الشارح المحقق انه يجزه مثله على قوله يكونوا لكم اعداء اذعد وانهم ثابتة ظفروا ولم يظفروا ولا يمكن فيه هذا التوجيه فالوجه ان المراد اظهار الوداد واجراء مقتضياته وكذا في الكون اعداء ونحن نقول اولان العداوة بعد الظفر ووداد كفرهم غير بين لانهم يكونون حينئذ خدما وسببا لهم ولا يكون لهم اعتداد بشانهم فيجوز ان لا يكونوا متينين لكفرهم فيحتاج الى الاخبار بخلاف الودادة قبل الظفر فيكون للتقييد فائدة وثانيا انه يحتمل ان لا يودوا ولا يتنوا كفرهم قبل الظفر لان في جهار تكلم مكاره ومشاق لا تكاد تحمل فيكونون معرضين عن ذلك الوداد واعلم انه قد

اشار المصنف قوله كابرار دون ان يقول ولا يخالف ذلك لغضا الا اراز الى ان المعخالفه
ربما تكون نكتة اخرى وهي اما ما ذكره الفتح عند بيله لقوله كابرار غير الحاصل في معرض
الحاصل حيث قال وراز المقدر في معرض الملقوط به لانصباية الكلام الى معناه كما في قولك
ان اكرمك اني قد اكرمك امس مراد به ان تعمد باكرامك فاعتمد باكرامى اياك امس
واما ما ذكره الكشف في قوله تعالى وان يتفقوا لاية حيث قال الماضي وان كان يجري في باب
الشرط مجرى المضارع في علم الاعراب فان فيه نكتة كانه قيل ودوا قبل كل شيء كمركم
وارتدادكم يعني انهم يريدون بكم مضار الدين والدنيا جميعا من قتل النفس وعزيق
الاعراض وردكم كفارا سبق المضارع عندهم وادلها عليهم ان الدين اعز عليكم من ازواجكم
لانكم بذالون بهادونه والعدو اهم شيء عنده ان يقصد اعز شيء عند صاحبه هذا كلامه
قال المصنف وهو حسن دقيق ونحن نقول لا يتنج في وعملك انه يستحق حينئذ ان يكون
اول جزء في الشرطية لاننا نقول قد سلك في المذكور طريق الترقى الى الاقوى فالاقوى وهو
من شعب البلاغة لا لا يخفى (واول الشرط) اي لتعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون
الشرط فرضا (في الماضي مع القطع بانتفاء الشرط) لم يقل بانتفاءه لان هذا الشرط بمعنى الجزاء
الاول من الشرطية دون معنى قصد بالشرط الاول قال المصنف فلزم انتفاء الجزاء كالتفاء
الاكرام في قولك لو جئني لا اكرمك ولذلك قبل هي لامتناع الشيء لامتناع غيره هذا كلامه
يعني به لامتناع الجزاء لامتناع الشرط واما ان الكلام الى ان ليس صريح او امتناع الجزاء
لامتناع الشرط بل هو المألوف صريحه لتعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط
مع القطع بانتفاء الشرط ولزم منه انتفاء الجزاء وقال السيد استدان انتفاء الشرط ايضا
ليس صريحه من اول ماله اذ معناه فرض مضمون الشرط وتقديره في الماضي وتقدير الشيء
في الماضي يستدعي انتفاءه وفيما ذكره السيد السيد نظر اذ معنى اداء الشرط التقدير الشامل
للحقيق والمقدر كما صرح به في بعض تصانيفه فلا يفيد انتفاء المقدر وفيما ذكره المصنف
ما اورده الشيخ ابن الحاجب ان القطع بانتفاء الشرط لا يستلزم القطع بانتفاء الجزاء لان
الشرط سبب وانتفاء السبب لا يستلزم انتفاء السبب وقال الرضى الاول ان الشرط ملزم
وانتفاء الملزم لا يستلزم انتفاء اللازم وبالحكمة قال كثير من الفحول ان الحق انه لا انتفاء الاول
لا انتفاء الثاني لانه يستدل بامتناع الجزاء على امتناع الشرط دون العكس وقال النابح
المحقق ليس معنى قولهم اول امتناع الثاني لامتناع الاول استدلال بامتناع الاول على امتناع
الثاني حتى يرد ما ورد بل معناه ان اول انتفاء الجزاء في الواقع بسبب انتفاء الشرط فمتاها
سببية انتفاء مضمون الشرط في الخارج لا انتفاء الجزاء فاعتراض الشيخ ابن الحاجب
واشياحه انما هو على ما فهمه من كلام القوم وقد غلطوا فيه غلطا صريحا وكلم من غاب
قولا صحيحا هذا كلامه وفيه انه حينئذ يكون لو حرف تعليل ونفي لاتعلق وانما يكون حرف
الشرط لو كان للتعليل وتكون السببية لازمة المقصود فلان في ما ذكره في دفع اشبهه الشيخ
ابن الحاجب فقال السيد السيد في شرح الفتح ان سببية انتفاء الشرط لا انتفاء الجزاء لازم
معناها فانها موضوع لتعليق حصول امر في الماضي بحصول امر آخر مقدر فيه وما كان
حصوله مقدر في الماضي كان متقيا فيه قطعيا فلزم لاجل انتفاء انتفاء ما علق به ايضا
وتجبه عليه مع ما عرفت من لزوم انتفاء المعلق لاجل انتفاء ما علق به يعني
ما ذكره الشيخ ابن الحاجب فالوجه انها موضوع لتعليق امر موقوف بانتفاء
بحصول امر في الماضي فيعلم منه انتفاء الشرط وسببية انتفاء الجزاء لانه علم من التعليل
سببية الشرط ومن انتفاءه انتفاء الشرط لان انتفاء السبب يستلزم انتفاء كل سبب وسببية

انتفاء الشرط لان انتفاء المسبب يكون مسببا عن انتفاء السبب وان ليس لازما فتأمل
فانصواب ان لو تعلّق امر غير في الماضي مع القطع بانتفاء الجزاء فيلزم انتفاء الشرط لا ما ذكره
المصنف فان قلت لا يصح ما ذكرته في قوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لقد استأمننا في قوله صلى
الله عليه وسلم في جواب من سأل عن حياة الخضر عليه السلام لو كان جبالا راني قلت الاستعمال
الكثير في لو كونه لانتفاء الثاني لانتفاء الاول وقد يبيح في مجرد التعلّق والربط مع انتفاء الجزاء
من غير دلالة على ان انتفاء الثاني لانتفاء الاول في الواقع فيستعملونها في مقام الاستدلال
بانتفاء الجزاء على انتفاء الشرط فهي حينئذ لانتفاء الاول لانتفاء الثاني وهذا الذي صار عرف
ارباب المعقول حتى قال الشارح المحقق هذا الاستعمال قاعدة ارباب المعقول والاية الكريمة
واردة على قاعدة تهم يعني على استعمال عربي صار قاعدة لارباب المعقول لان القرآن نزل على
قاعدة تهم حتى رد ما عارض به السيد السند ان فيه بعدا جذا لان القرآن لم ينزل على
اوضاع ارباب المعقول ونحن نقول كيف يتصور هذا ولم يكن المعقولات حين نزول القرآن
مدونة بالرعي فلو لم يكن عرف لهم بلغة ظر في لكن فيما ذكره الشارح المحقق من ان لو عند
ارباب المعقول لمجرد الدلالة على الزوم ولهذا صرح عندهم استثناء عين المقدم نحو لو كانت
الشمس طالعة فانه لم يوجد لكن الشمس طالعة نظرا لانه ينافي ما قالوا ان في واغتناء
عن استثناء نقض التالي وفي لما عن وضع المقدم والوجه ما ذكرنا وقد يستعمل لو بمعنى ان
وجعله المبرد قياسا فيستعمل كان في التلازم بين شئ وشئ مع ان التلازم اولى بكونه لازما
لنقض ذلك الشرط فيلزم الاستمرار وفي هذا الاستعمال ليس الجزاء فعليا استباقية في ان
ولا متفيا ماضيا في لو وجه منه قوله عليه السلام كما ذكره الشارح وقول عمر رضي الله عنه على
ما في الرضى وصو به السيد السند في شرح المفتاح نعم العبد صهي لولم يخف الله لم يعصه
ونحن نقول يجوز جعل هذا الكلام على الاستعمال المشهور اى لم يصدر عنه عصيان له الا
الخوف فيكون من قبيل تأكيد المدح بما يشبه الذم ولا عصيان له الا الخوف المفرط
فيكون فيرده الى ما بين الخوف والرجاء فانه افضل فعبر عن ترك الاولى منه بالعصيان مبالغة
في برائه عن العصيان ثم نقول تعلّق الشئ يكون تعلقه بغيره اولى لا يستدعى قصد الاستمرار
كما قالوا بل يكفي فيه قصد شعول ازمة الجزاء ازمة الشرطين فتقول لوضري بنى امير
لضريته فيقصد وجود ضريك على تقدير ضرب الفقير بطريق الاولى ولا يلزم منه
استمرار ضريك ولا يلزم انه لو ضربك السلطان لضريته ولا يعبدان فيقصد في ذلك
الاستعمال المبالغة في لزوم الجزاء لنقض الشرط من غير قصد استمراره فيقصد في المثال
المذكور ان عدم العصيان لازم لخوف صهي بادعاء لزومه لعدم خوفه من غير قصد
لزومه او لا يقصد نفى سببية التقيض للجزاء كما نقول لمن يظن بك انك اثبتت عليه لآكرامك
ايه ان اهتني اثبتت عليك يعني ثنائى لمحض محبتك ومعرفة حق كمالك لا لما ظنته من اكرامك
فان الاكرام كالا هانة في السببية قال الشارح المحقق وتستعمل اولوا استعمال لوفى
لوم يخف الله لم يعصه فيقال لولا اكرامك لاثبتت عليك فيقصد استمرار الاشياء وذلك لان
لولا في معنى لوالداخلة على النفي ولا يخفى انه لو تبع الكسائي لما استعرب مذهبه الرضى وهو
ان تقدير لولا لا يدل ولا وجد زيد لا لزوم دخول لولا على الفعل اذ لولا هي لودخل على
لا فنبغي ان يقول لان لولا هي لوالداخلة على النفي ولو اختار مذهب البصريين من انها
كلمة برأسها فهي لا تدل على التلازم بل على ان وجود ما بعده لولا مانع عن تحقق
جوابه فلا يتصور افادته ان جوابه مع ثبوت ما بعده متحقق بطريق الاولى ومن
هذا تحققت ان نزاع الكسائي مع البصريين ليس في مجرد تعيين المقدّر بعد لولا بل
في المراد بتركيب فيه اولا الامتناعية ايضا ومنهم من تصدى لجعل امثال

اولم يخف الله لم يعصه جارا على حقيقة لو فعمل الجزاء مقيدا الى عدم العصيان المرتب على
 عدم الخوف ولا يلزم من انتفاء انتفاء عدم العصيان فليكن عدم العصيان المرتب على الخوف
 ورده الشارح المحقق بان الارتباط بالشرط غير معتبر في مفهوم الجزاء والا لكان التقييد
 بالشرط تكرار اوبان الوجود ان الصحيح حاكم بعدم اعتبار التقييد بالشرط في قولك لو
 جئتني لا كرمته وبان التقييد بنفس الاكرام لا الاكرام المرتبط ونحن نساعد به انه لو كان التقييد
 بالشرط معتبرا في الجزاء لكان رفع المقدم مستلزما لرفع التالي وقد اجع العقلاء بان رفع المقدم
 لا ينتج ولكن وضع التالي مستلزما لوضع المقدم مع ان خلافه يجمع عليه وتزيف الكل بان
 المدعى ان الجزاء مقيد في امثال هذا التركيب بمقتضى وضعه ولو حكم الوجودان في ما لا داعي
 اليه والتعجب عن التكرار الغير الضروري لا يوجب عدم اعتبار التقييد فيما نحن فيه
 ولا يلزم من اعتبار القيد في عدة شرطيات انتاج الرفع والوضع المذكورين لانه انما تحقق
 المزموم من خصوص المسادة نعم يرد التقييدان المقصود من قوله نعم العبد صهيول لم يخف
 الله لم يعصه نفي العصيان مطلقا ومع التقييد لا يحصل هذا المقصود وكذا المقصود في قولك
 لو اهتني لا كرمته ثبوت الاكرام مطلقا ولا يحصل بالتقييد وقال الشيخ ابن الحاجب تكلف
 تقييد الجزاء بالشرط في الجزاء المنفي مما لا يسمع فان التقييد العموم والتقييد ينافي به ورد
 الشارح بان التقييد لو كان مقيدا بالارتباط بالشرط لم يكن عاما والا فلا ثبات ايضا يصير
 عاما بورود نفي او عليه فلا يقبل التقييد وكان الشيخ استبعد التقييد في التقييد لانه ينافي عموم التقييد
 ايضا ففيه مزيد تكلف لبس في تقييد المثلث وحيث لا يتجه ما ذكره الشارح نعم يدفع
 استعاده ان التقييد لو كان منافيا للعموم التقييد لاصح تقييد الجزاء المنفي بالشرط اذ ليس ما يعتبر
 في الجزاء التقييد بالشرط المصرح به وقد جعل الرضى من قبيل لو لم يخف الله لم يعصه قوله
 تعالى ولو اسماهم لتولوا الان التولي مستتر لهم اسمهم الله اولم اسمهم بدليل ما قبله وهو لو علم
 الله فيهم خيرا لا اسمهم لان من لم يعلم الله فيه خيرا فهو متول ابا وتعبه الشارح
 المحقق بان التولي بدون الاسماع غير متصور لان التولي هو الاعراض عن الشيء وعدم
 الانتباه له ولا يتصور بدون الاسماع فلو في الآية على حقيقتها واورد عليه السيد السند
 انه لا دخل في مقام الذمة لانتفاء التولي لعدم الاسماع والمماثل في مجرد كونهم بحيث
 ان اسمعوا لتولوا فيكون ذكر انتفاء التولي غير مناسب لمقام الذم وكان اللايقان اسمعوا
 لتولوا ويمكن دفعه بان ذكره للاشعار بان عدم توليهم لعدم الاسماع فلا فضل بهم وهذا
 مناسب بمقام الذمة ولما ادانا الكلام الى ذكر الآية الكريمة ففيه بحث شريف نذكره لك
 وهو انه اشكل على بعض ان نظم الآية قياس اقتراني على هيئة السكك الاول بديهي الانتاج
 ينتج لو علم الله فيهم خيرا لتولوا والنتيجة ظاهرة الكذب وليس من فساد الصورة فتعين ان
 يكون احدي مقدميه كاذبة تعالى الله عن ذلك واجاب عنه بعض تارة بمنع كلية المقدمة
 الثانية وتارة بمنع كونها لزومية ومحصلة منع كونه قياسا اظهر انتفاء الشرائط فكيف يتوهم
 قياس منه تعالى فانه شرائط الانتاج وتارة بمنع كذب النتيجة لان علم الله فيهم خيرا محال
 والمحال جازان يستلزم المحال وزيف الشارح المحقق هذه الاجوبة تارة بانه لا يصلح ان يكون
 قياسا اقترانيا لان لو مستعمل في فصيح الكلام في القياس الاستثنائي دون غيره وتارة بانه كيف
 يتوهم انه قياس اهمل فيه شرائط الانتاج ولا يخفى انه خروج عن التوجيه لا يلبق
 بشأه وقال الحق في الجواب ان في قوله لو علم الله فيهم خيرا على اصل معنى لو المقصود انتفاء
 الاسماع لانتفاء علم الخير فيهم وقوله ولو اسماهم لتولوا ابتداء كلام اما لا فائدة دوام التولي

على ما ذكره وما لإفادة انتفاء التولى لعدم الاستماع اذ لا تولى بدون الاستماع وفيه بحث
لان الاشكال بحاله اذ لو كان هاتان الشرطيتان حقيقتين لكان استلزاما علم الله الاستماع
واستلزام الاستماع التولى ثابتين وبلتئم منها قياس اقتراني هكذا ان علم الله فيهم
خيرا لا يستلزم ان استمعهم لتولوا والنتيجة ان علم الله فيهم خيرا لتولوا فلا بد من كذب احدي
الشرطيتين ولا مدفع له الا بان لا يفسر قوله ولو علم الله فيهم خيرا لا يستلزم به لو علمهم
صاحب خيرا وفطرة سليمة كما فسروه بل يفسر انه لو علم الله فيهم خيرا بالنسبة اليهم لا يستلزمهم
ذلك الخيرا ولا يهمله مع علمه بانه لا ينفعهم الاستماع ليكون حجة عليهم ويجعل لو يعمي ان فانه
قياس عند المبرد وبالجملة لاشك في مجيئه بقله نحو اطلبوا العلم ولو بالصين وانى اباهي بكم الامم
ولو بالسقط ويكون قوله ولو استمعهم لتولوا يعمي ان استمعهم لتولوا فلا خفاء حينئذ في صدق
لو علم الله فيهم خيرا لتولوا ولا مانع عن جعله في النظم الكرم قياسا اقترانيا اما ذكره
الشارح من ان لو مختص بالقياس الاستثنائي في فصيح الكلام لكنه ذكر في شرح مختصر ابن
الحاج انه في الاغلب في الاستثنائي وحينئذ اندفع ايضا ما اوردته الشارح من ان انتفاء
التولى خير فكيف يني علم الله الخيرا فيهم لانه اذا كان لو يعمي ان لا يكون فيها نفي العلم ولا يندفع
بما دفعه الشارح نفسه من ان انتفاء التولى لعدم الاستماع ليس خيرا كان عدم قتل المسلم
لعدم اقداره ليس خيرا لانه يدفعه ما اشتهر من ان النعمة ان لا تقدر (فيلزم عدم الثبوت)
اي عدم الاستقرار والمقصود به نفي اسمية شئ من جلتها (والماضي) عطف على العدم في
جلتها وليس المراد بعدم الثبوت الانتفاء كانه السيد السند لان كون لو للامتناع افاد ذلك
بلا خفاء والفصوص ههنا بيان انه يلزم جعل لفظي الجملتين على طبق المعنى ولا يعدل عنه
الا لئلا يكتفى بما سبق في ان واذا وكنه اوقعه في هذا النظم انه لو كان المراد بعدم الثبوت عدم
استمرار لاغنى عن ذكره قوله والمضى (في جلتها) ولا يعدل عن الفعلية والمضى الا لئلا يكتفى لكن
لا يعدل في الشرط الى المضارع للزوم اداة الشرط الفعل ولا يعدل في جزأها ايضا
الى الاسمية بخلاف ان فال الرضى ولا يكون جواب لو اسمية بخلاف جواب ان لان الاسمية
صريحة في ثبوت مضمونها واستقراره ومضمون جواب لو متفزع وما قوله تعالى ولو انهم
اعنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير فلتقدير القسم وذهب جابر الله الى ان الاسمية في الآية
جواب لو قال انما جعل جوابها اسمية دلالة على استقرار مضمون الجزاء هذا الكلام وكأن
المصنف والمتباح لم يتعرض للعدول عن عدم اثبوت للتردد فيه او اشارة لما اخبره الرضى
وقال الشارح لم يتعرض له لانه ظاهر يريد ان وجهه وهو الدلالة على الاستقرار ظاهر
بخلاف وجوه العدول عن المضى فان فيها دقة وخفا (فدخلوها على المضارع في محو
بطيعة في كثير من الامور) في القاموس العنت محرك الفساد والاثم والهلاك ودخول
المشفة على الانسان وفسره الشارح بقوله لوقعتم في الجهد والهلاك والظاهر والهلاك
ويحتمل غيرهما والله اعلم (لقد استمرار الفعل فيما مضى وفتاوقتا) اي الاستمرار التجددى
والمراد بالفعل الفعل الذى دخل عليه لو لكن ينبغي ان يراد بالاستمرار اعم من استمرار الوجود
فيكون النفي المستفاد من اوداخلا على الاستمرار ورفعاله ومن استمرار العدم فيكون النفي
المستفاد نفيا لاصل الفعل ويكون الاستمرار المستفاد من المضارع واراد على النفي والظاهر
من دخول النفي الاول ولكن لثاني ايضا نظائر من جعل قوله تعالى وما هم بمؤمنين لاستمرار
كفرهم وجعل وما انا بظلام للعبيد للبالغة في نفي الظلم لان نفي البالغة فيه وجعل ما زيد اضربت
لاختصاص زيد بنى وقوع الضرب عليه فدخل او على المضارع لاستمرار انتفاءه كقولهم

لو تحسن الى لشكرت فان انتفاء الشكر انما هو لاستقرار انتفاء الاحسان لالاتفاء استمرار الاحسان واما في هذه الآية فذهب جارا الله ان المعنى لو استمر عليه الصلاة والسلام على اطاعتكم لوقعتم في الجهد والهلاك ورحمة السيد السند بان الوقوع في الجهد والهلاك انما يلزم من استمراره على اطاعتهم لانه خلاف قاعدة الاياله وانتكاس لامر السيادة لانه يكون حينئذ تابعا مستملا لاحكام متبوعا واما موافقته اياهم في بعض ما يروونه ففقد استجواب قلوبهم واستمالتهم بلا معتبرة وذهب المفتاح الى انه من قبيل لو تحسن الى لشكرت وباغ فيه حتى ادعى حصره فيه وكأنه اصاب لان المطلوب بالآية استمراره عليه الصلاة والسلام على امتناع اطاعتهم وتوطين نفوسهم على هذا لان اطاعتهم اطاعة الهوى واما موافقته عليه السلام لهم في بعض الامور فليس اطاعة لهم بل اطاعة لله تعالى حيث يكون مأمورا بالموافقة فان قلت ما فائدة قوله في كثير من الامور قلت التنبيه على منشأ وقوعهم في الهلاك لانهم كثيرون ولكل منهم رأى فلو اطاعتهم في كثير من الامر ووقعوا في اختلاف يوجب المشقة والهلاك في عدم اطاعته توحيد امرهم وتشريكهم في واحد يفتقهم وتوحيد كلهم وهو هلاك النعمان والتعاون (كما في قوله تعالى الله يستهزي بهم) حيث عدل فيه عما هو مقتضى الظاهر من اراد الجملة الاسمية الصرفة لانه في مقابلة قولهم انما نحن مستهزون الى اراد جملة اسمية خبر مافعل مضارع قصد الى استمرار الاستهزاء بهم وقتنا وقتنا ومحتمل ان يكون اراد الفعل لتقوية الحكم (وفي نحو ولو ترى) اى دخولها على المضارع في نحو ولو ترى مسلم يقصده الاستمرار والخطاب لمحمد عليه السلام او عام (انوقفوا) اى حبسوا او اطاعوا او اقموا ومن وقفته بمعنى اوقفته او حبسته او اطاعته عليه على ما في القاموس (على النار لتبزيله) اى لتبزيل المضارع (مبذلة الماضي) في الدلالة على التحقق (اصدوره عن خلاف في اخباره) على لفظ المصدر او الجمع او قوة الاسباب من كثرة المعاصي مثلا واصله صوره في شان من لا يجوز كذب الحكم في حقه نحو او تحب ابنك فان محبة الابن واجب التحقق فروية الخطاب بمبذلة التحقق في الماضي اصدوره عن خلاف في اخباره وفيه بحث لاخبار الصادق يدل على تحققه لا محالة واما فرض المخبر الصادق فلا يدل على تحققه ويمكن التفتي عنه بانه من فرض الرؤية انما هو بالنسبة الى المخاطب واما اصل الرؤية فامر مذكور لا على وجد ان فرض فكأنه يرى اهل النار موقوفين على النار وان ترى انت ترى امر اعجيبا فدخل لو يجعل ترى بمبذلة الماضي في تحقق اصل الرؤية الذي يشعر به قوله ولو ترى ومن هذا ما كتبت من التفصي عن بحث اخر يوسى ايضا الى المتفطن وهو ان تبزيل المضارع مبذلة الماضي في التحقق ينافي دخول الودالة على الامتناع فلك ان تقول الامتناع باعتبار الاستناد الى الخطاب والتحقيق لاصل الفعل فذكر لولاشعار بان الرؤية بمثابة من الهول بظن معهم انه يمنع من الخطاب هكذا حقق المقام ولا يفتى الى ما يباهى به الشارح المحقق حيث قال فهذا مستقبل في التحقيق ماض بحسب التأويل كأنه قد قيل قد انقضت هذا الامر ولكنك ما رأيته ولو رأيته رأيت امر اعجيبا هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام فانه دل على تبزيل المرتضى بمبذلة التحقق اصدوره عن خلاف في اخباره ولو دخل على الرؤية ولا يلزم من كون ما فرض رؤيته كالتحقق كون الرؤية كذلك تأمل ولا تذمل وبالتقليد عن التحقيق لا تغفل ولك ان تقول المضارع على مقتضى الظاهر لانه استقبالي ودخول لوم كان ان الاشعار باستبعاد تعهقه كأنه كالتمتع وهذا الدخول لا ينافي عدم دخول الودالة على الماضي على ما هو الاصل لان ذلك في الودالة فيما وضعت له لا فيما اذا استعملت بمعنى ان فان العدول حينئذ ليس في اراد

المضارع بل في إيراد (كأني ربما يود الذين كفروا) فإنه نزل فيه يود منزلة ود حتى صح دخول ربما عليه والافربا لا يدخل على المضارع ولا يدخل من الأفعال الاعلى الماضي لأنه لا يقلل ما وقع في الماضي خلافاً لما على ومن تبعه فإنه ذكر في غير الإيضاح وقوع الحال والاستعجال بعده خلافاً للكوفيين فإنهم جعلوا ربما يود بتقدير ربما كان يود وقال بعض البصر بين ما في ربما يود موصوفاً أي رب شيء يوده الذين كفروا وقد تحقق وثبت ثم بين ذلك بقوله لو كانوا مسلمين أي يودون لو كانوا مسلمين والمراد تحققه في ودهم وتعميمهم ولا يخفى ما فيه من التكلف ولا يخفى أن توضيح التزويل فيها هو بصدده بهذه الآية مع كثرة الاختلاف فيها توضيح بما هو أخفى ولو قال ومنه ربما يود لو كان أولى ومعنى التقليل مع كثرة وادتهم أنه بمنزلة قليل لعدم نفعه أذ بمال لا يعدل واحداً وقيل فيه تنبيه على أن زمان إفاقتهم التي يتخون فيها قليل وقال ابن الحاجب رب مستعار للتحقيق تشبيهاً بعد التي للتقليل وتسترار للتحقيق (أول استحضار الصورة) يعني في نحو ولو ترى مسلماً يقصده الاستمرار فيكون دخولها على المضارع لاستحضار الصورة وذلك فيما كان فعله ما ضايدون ما كان مستقبلاً صرح به الرضائي أنه لم يجز في كلامهم تنزيل الأمر الاستقبال موضع الحال كما جاء تنزيل الأمر الماضي منزلة لكنه ذكر في المفتاح هذه النكتة في ترى ويود ووافقه المصنف في الإيضاح فعبارته التي تصلح للانطباق على المذهبين (كما قال الله تعالى الذي أرسل أرباباً فتبينوا سحاباً فسقاهم) جاء بالمضارع بين الماضيين (استحضار تلك الصورة البدعة الدالة على القدرة الباهرة) لأن في التعبير بالمضارع الموضوع للحال تصوير للماضى بصورة الحال الحاضر بين يدي المخاطب وفي هذا التصوير جعله تخيلاً له ناظر له بعين الخيال نظر البصر فيما يشاهده ويرون وجده اختصار ذلك في الأثر دون جارية بيان في إثارة السحاب على الكيفيات الخصوصيه إلى أن انطباقه على وجه السماء اظهار قدرته غالبه بل عليه على أن التصوير بصورة الحال لا يكون إلا لأمر يدعى بتغيره الناظر ويشغله بجماعه ولا يخفى عليك أن في التنظير على ما هو تفسير الماتى بمقتضى الإيضاح والمفتاح بحثاً إذ النظر ماضى لا كلام فيه بخلاف ما هو فيه فإنه استعجال يدعى الرضى عدم وجوده في كلامهم وقد يكون دخول لو على المضارع لكونه مستقبلاً بالنظر إلى ما قبله كما يقول لقد أصابني حوادث لوتيق إلى الآن لما بقي مني أثرها بالمضارع لأن البقاء بعد الإصابة وقال الشارح التعبير فيه بالمضارع لأنه لا يتحمل لفظاً عنها تصويرها بصورة التحقق وفيه تكلف لا يخفى وما ذكرنا ظاهره والله أن تقول جاء بالمضارع لقصد استمرار البقاء وقد يكون الدخول لكونها له معنى فإن لو التي تدخل على المضارع وإنما يستفاد للثني بجماعه أنهم لا انتفاء والثنى للأمور المتبقية (وأما تكبره) أورد المفتاح هذا البحث عقيب قوله وأما كون المسند اسمياً إلى أن المراد بتكبر الاسم والمصنف اعتمد على أن التكبر والتعريف من خواص الاسم قال السيد السند في حواشي شرح المفتاح وصف الفعل والجملة بالتكبر باعتبار الاسم مأخوذاً من معنهما (فلا إرادة عدم الحصر والعهد) لو كان التكبر لإرادة عدم الحصر والعهد لكان انحصار الكتاب في زيد أو كون زيد كاتماً معهوداً سبباً للكذب زيد كاتماً في الجملة ولم يكذب أحد هذا التركيب لواحد منهما فالصواب قلعدم إرادة الحصر والعهد وهو المطابق لما في المفتاح أو كان المسند إليه معرفة لكن المراد بالمسند وصف غير معهود ولا مقصود الانحصار وبعد فيه نظر لأنه ربما ينكر مع إرادة الحصر فيقول ما زيد الكاتب إلا أن يراد عدم إرادة الحصر بنفس المسند وفي صورة التعريف قصد الحصر بنفس المسند لأن الحصر لزم من كون المسند معرفاً وإن جاء تعريفه من كلمة أخرى والعهد بمعنى المعهودية

سواء كانت بادة او بجوهر اللفظ فلا يرد ان عدم العهد بجامع التعريف لان ذلك يحمل العهد على ما هو من معاني اللام نعم يتجه ان ذكر العهد يفنى عن ذكر عدم الحصر لان الحصر فرع العهد فاذا اتى في الامر فيه هين واورد عليه السيد السند في شرح المقاسح ان عدم قصد الحصر والعهد لا يكون مقتضيا للتكثير انما يكون مقتضيا لو كان تعريف الجنس مستلزما للحصر وليس كذلك بل انما يفيد الحصر في المقام الخطابي فلا بد لاتمام المقتضى من قيد اخر وهو ان لا يكون تعريف الجنس مقصودا وقد اندفع بما فسرنا العهد على انه يمكن تخصيص النكتة بالمقام الخطابي وقد ترك وجهي تنكير ذكرهما المفاسح احدهما ان تخبر بالذي عن نكرة فتقول لمن قال جاءني رجل الذي جاءك رجل تصديقا له وثانيهما ان تخبر عن نكرة بشاهد التابع لاعقلا لكن قال به ولم يساعده العقل الا ان يقال جعل الامتناع عقليا بناء على ان التابع يحكم بالامتناع رعاية مناسبات عقلية والا فليكن ابن يعرف ان ليس قائم يد حكمه على قائم يزيد ولم يرد بالامتناع العقلي عدم تجويز العقل حتى يحكم بفساد الدعوى يتناوبان ما ذكر في توجيهه من الاسل في المسند اليه التعريف وفي المسند للتكثير ومخالفة اصلين مستبعد عند العقل لا يثبت الامتناع وانما تركهما لانهما من مباحث علم اخروجهما من دواخل البلاغة تكلف فعدم المصنف ذكرهما من تطويلات المفتاح والشارح المحقق ظن ان ترك الاول لدخوله تحت ارادة عدم الحصر والعهد وهو سهو بين اذ قصد رعاية حكاية خبر الذي على ما كان في كلام الغير ليس عين قصد عدم الحصر والعهد ولان المحكي يجوز ان يكون تنويه للتفخيم او التحقير فادخال الحكاية تحت مجرد بيان هذه النكتة ظاهر الفساد (بحوز يد كاتب وعمر وشاعر) وكأنه اشار بتكثير مثاله انه اكثر من غيره (اول التفخيم نحو هدى للمتقين) اي هو اول ذلك الكتاب هدى للمتقين (اول التحقير) قال الشارح نحو ما زيد شيئا وانما يظهر ان تحقيره انما يستفاد من نفي مشيئته فالوجه ان تنكيره ليعلم التثني ومثال التنكير التحقير ما زيد شيئا الاشوا وقال بدل قوله اول التفخيم اول التحقير اولما مر في تنكير المسند اليه لكان اخصر وافيد (واما تخصيصه بالاضافة او الوصف) لا يخفى ان تسمية المضاف مع المضاف اليه والمضاف مع الصفة من كناية تعيد يقتضى ان يقال واما تنقيده بالاضافة او الوصف الا انهم ادعوا ان تخصيص في الاضافة والوصف والتقييد في المفعول ونحوه اصطلاح وهل هو مجرد اصطلاح او مبني على مناسبه ذهب الى الاول الشارح والسيد السند نقل تكلفا لاخر اجه عن مجرد الاصطلاح فقال تقييد الفعل بمفعول ونحوه بعد الاسناد وتخصيص الاسم بالاضافة او الوصف قبل الاسناد فاريد التنبيه على الفرق بتخصيص كل باسم واما تخصيص احد الاسمين باحد المعنيين فلان الاسم بحسب اصل وضعه مطلق غير عام فيناسيه التقييد واما الاسم فقد يكون فيه ما يدل على العموم والشمول في اصل الوضع فيناسيه التخصيص وهذا القدر في الرجحان كاف واما المشتقات فهي باعتبار العمل في حكم الفعل وتابعة له ونعم الوجه مانقله الشارح من ان التخصيص عندهم عبارة عن نقص الشيوع والفعل انما يدل على الحدث المطلق الغير المقيد بالوحدة اي الطبيعة المطلقة والحال مقيدة والوصف يحمي للاسم الذي فيه الشيوع فيخصصه هذا وتلخيصه ان الطبيعة المطلقة بلا حظها العقل من حيث انها واحدة فكثرة بالتقييد ولا شيوع قبل الكثرة بخلاف الاسم فانه يدل على الطبيعة المقيدة بالوحدة الشائعة بين كثيرين فبالاضافة او الوصف ينقص الشيوع الذي يشاهده العقل حين سماع الاسم فيناسب وصف الفعل بالتقييد والمضاف والموصوف بالتخصيص وقد خفي تلخيصه على الشارح فسماء وهما متمسكانه ان اراد

بالشروع الشمول والمعموم فالنكرة في الايجاب ليس كذلك وان اراد احتمال الصدق على كل فرض بفرض في الفعل ايضاً شروع فان جاء زيد يحتمل مجيئات كثيرة ومنشأ ذلك عدم الفرق بين الشروع في الواقع وبين كون شروع في نظر العقل عند فهمه من اللفظ ونحن نقول انما عدل عن التقييد الى التخصيص ليخص بمجه بالنكرات على ما يقتضيه مقابلته بقوله واما اعرافه فلو قال واما التقييد بالاضافة او الوصف لكان شاملاً للاضافة الى المعرفة والوصف بها فلما قال واما تخصيصه خص بالنكرة اذا التخصيص في النكرات والتوضيح في المعارف بقي انه لا وجه لبيان الوصف المخصص دون غيره حتى يكاد يحكم بان قوله او الوصف ولك ان تجمله عدولاً عنها (فلنكون الفائدة اتم) اي فلنصيرورة الفائدة اتم وقد يكون التخصيص لتوقف الفائدة عليه كما اذا كان المصطط يعلم ان زيدا غلام ولا يعرف انه غلام عمرو فتقول زيد غلام عمرو ولا يعد ان يقال لم يتعرض له لانه ليس زائداً على اصل المراد (كامر) قيده المفتاح بقوله في فصل تعريف المسند اليه واطلقه المصنف ليعود الى ما هو اقرب من بحث تقييد الفعل ولانه لم يذكر شيئاً في تعريف المسند اليه بخلاف المفتاح (واما تركه) اي ترك التخصيص (فظاهر مما سبق) من ترك تقييد المسند لما منع عن تربية الفائدة وكان الاخصر ان يقول واما تخصيصه بالاضافة او الوصف وتركه فظاهر مما سبق (واما اعرافه ففائدة السامع حكماً) دفع في اثباته بيان التكنة شبهة انه لفائدة في الحكم على الشيء بالمعرفة لانه من قبيل افادة العلوم حيث اشار الى ان المقادير بالكلام ليس المسند حكماً بين المسند والمسند اليه فالافادة لا يتوقف على الجهل بالمسند بل تمتنع مع الجهل به كما تمتنع مع الجهل بالمسند اليه ولو كان الحكم ايضاً معلوماً تبنى الافادة للزم الحكم ولا خفاء في ان المقصود بالافادة الحكم بمعنى وقوع النسبة او وقوعها الا لايقاع والانتزاع كما تنقيد نعدبة الحكم بقوله (على امر معلوم له) ففيه مسامحة والمراد تعلق حكم كذلك وتقدير المفعول به وجعل حكماً مفعولاً لا يحضر به الابصر جديد وعن فهم المتعلم بعيد (باحدى طرق التعريف) اذ لا يجتمع اثنان منها (باخر) او اكتفى به (او مثله) لكني قال الشارح اشار بقوله اخر الى وجوب مغايرة المسند والمسند اليه بحسب المفهوم والانتقاص بقوا اباو النجم وشعري شعري فان الخبر مؤول قابو النجم بمعنى المشتهر الدائر على الانسنة وشعري شعري على ما ذكره الشارح بتقدير شعري الان مثل شعري السابق وعلى ما يمكن انه بمعنى الكامل لان اضافة الشعر اليه شعر بالكمال او المعنى كل شعري مثل شعر اخري يريد ان اشعر اري مماثلة غير متفاوتة وهذا آية التمكن في الشعر وعدم التلون ولا كل فوقه ولا بأس بالاتحاد في اللفظ فتقول بمعنى عين تريد بالتاني النبوع وتقول هو هو عند اختلاف المرجعين ولا بانزادى عند اختلاف المقصودين نحو البيت الاسد تريد بالاول ما وضع له هذا اللفظ وبالتاني مفهوم الاسد بعينه ولو قال على مفهوم باخر لكان احسن حيث كان يشعر بان المغايرة في المفهوم لا في الخارج والمراد بالمماثلة مجرد كونه معلوماً باحدى طرق التعريف ولو تركه لكان احسن لاشتهار مماثلة المعرفة بالمعرفة في المماثلة في مرتبة التعريف ولو حل المماثلة على المماثلة في التحقق بان يتحد في الوجود لكان افيد وقد افاد انه يجب عند تعريف المسند تعريف المسند اليه اختياراً لغير مذهب سبويه فانه يجوز الاخبار بالعرفه عن النكرة التخصيصية للاستفهام او اقل التفضيل في جلته هي صفة نحو مرت بر رجل افضل من ابوه فان افضل عنده مبتدأ خبر عند غيره وافاد ايضاً انه لا يجب ترجيح المسند اليه في التعريف او مساواته مع المندفيع كما يجب في المعوت (اولاً لم حكم كذلك) اي حكم موصوف بما ذكره هذا هو المراد وفي صحة تشبيهه

كذلك خفاء اذ هذا الحكم غير ماسق فالظاهر الاخصر اولاه زه بذكر المظهر وذلك
اذا كان المخاطب عالما بالحكم وما ينبغي ان يعلم ان الاطلاق الذي يفده هذا البيان ليس
صحيا لانه وان كان لا منع من ترجيح واحد من المسند والمسد اليه على الاخرى مرتبة التعريف
لكن ليس لك ان تجعل اى العرفتين مثبت مسندا اليه والاخر مسندا بل له ضابطه ذكرها
المفتاح وتحتها المصنف فى الايضاح فقال وتفسير هذا اى بيان ما ذكر فى وجه تعريف
المسند انه قد يكون للشيء صفتان من صفات التعريف ويكون السامع عالما باتصافه باحداهما
دون الاخرى فاذا اردت ان تخبره انه متصف بالآخرى فعلى اللفظ الدال على
الاولى وتجهله وتعمد الى اللفظ الدال على الثانية وتجهله خبرا فيفيد السامع ما كان
بجهله من اتصافه بالثانية ثم قال واذا لم يعرف ان زيدا خلافا فلا يقال اخوك زيد
لا متاع الحكم بالعين على من لا يعرفه المخاطب اصلا واما يقال ذلك اذا عرف المخاطب
ان له اخا واريد تعيينه له هذا فاذا دانه كالا يصح الاخبار بالمعرفة عن النكرة لا يصح معرفة
مفيدة للعين عن معرفة لا تدل على معين بل تدل على مبهم واما صورته بالضاف لانه
لا يجرى فى ذى اللام والموصول بل لظهور ان المقصود انه لا يخبر بمعين عن مبهم
وان كان معرفة الا حاصلا لكن يمكن ان يخبر عن نفس الجنس او الجنس المستغرق بالعين
مباعدة وهذا الذى اراده حيث قال وان اردت تعيين جنس المنطلق قلت المنطلق زيد
هذه زبدة كلامه واوهم تقريره الشارح انه جرى فى ذلك على ما قيل ان تعريف المسند
ان كان بغير الاضافة تجب معلومية المسند اليه والمسند وان كان بها لا يجب الامعومية
المسند اليه مع انه باى اطلاق الكتاب وههنا بحث وهو ان الضابط لا يتناول زيد اخوك
فانه ليس هناك صفتان وكا انه اراد بالصفتين ما يعم الاسم لانه كالصفة فى التعيين وان
الضابط قاصر لانه لا يفصل ما اذا عرف كلام الصفتين للذات ولا يعرف ان الذات متعددة فهما
كما اذا عرف المخاطب ان له اخا وعرف زيد بعينه ولم يعرف ان زيدا واخاه فزيدان تفيد
ان ذلك الاتحاد فانت حينئذ بالخيار جعل بينهما اثبت مسندا اليه ومن هذا القبيل قوله تعالى
اولئك هم الفالحون فانه قد عرف المخاطب موصوفين بصفات الكمال تفا وسمع جماعة
هم الفالحون فاذا انهم الاتحاد نعم ههنا يجب جعل اولئك مسندا اليه ليفيد تعليق الحكم
بالصفات لان الحكم بالاتحاد يقتضى ذلك ولهذا مثله صاحب الكشاف يريد التائب
لمن سمع انه نائب احد فكان كالمستخبر انه من هو يريد انه يعرف زيدا بعينه وعمره ولا يعرف
انه متحد مع ايهما فتقول زيد التائب ولك ان تقول التائب زيد وليس تمثله لمن عرف
نائبا وطالب لتعيينه للاتحاد المعاومين حتى يقال ان الواجب حينئذ التائب زيد
كما اعترض به الشارح المحقق عليه وقد اطب السيد السند فى الرد عليه واطال فى اثبات
ان الواجب زيد التائب وقد عرفت انه لا يجب شئ منهما ولك الخيار على ان لنا ان نرد
على الشارح باختيار ان الواجب التائب زيد ومرة الكشاف بقوله زيد التائب
التائب زيد لانه قدم الخبر تبيينها على ان تقديم المبتدأ فيما اذا كان المبتدأ والخبر
معرفتين لا يجب عند وجود الفرقينة على تعيين المبتدأ وان اطلق النحاة وجوب التقديم
قال صاحب المفتاح بعده هذا الضابط واذا تأملت ما تلونا عليك اعتركت على معنى
قول النحويين لا يجوز تقديم الخبر على المبتدأ اذا كانا معرفتين معا بل ايهما قدمت
فهو المبتدأ واعترض عليه السيد السند بان بحث النحويين ليس مما يخص المتكلم
البليغ والوجوب لهذا يتعلق بنظر البليغ فيجب ان يكون الوجوب الذى نظرهم
فيه المعنى يتولى فيه البليغ وغيره وهو ان التائب المحكوم عليه بالحكمه ونحن نقول تقديم

المبتدأ لهذا الغرض على الخبر يجب بعد دخول كان ايضا والحوى لا يوجه فعمل
 ان ليس نظر الحوى على هذا المعنى (نحو زيد اخوك وعمرو المطلق باعتبار تعريف
 العهد والجنس) جعله الشارح متعلقا بالسال الثانى وتوطئة لقوله والثانى قد يفيد قصر
 الجنس كذلك ولك ان تجمله متعلقا بهما لانه كما ان اللام تكون للعهد وللجنس كذلك الاضافة
 لكن صرح الرضى بان هذا العهد اصل وضع الاضافة وان كثر استعمالها فى غيره وقال السيد
 السند ان الاصل فى العرف باللام ايضا ذلك (وعكسهما) عطف على ما عطف اليه
 نحو اى ونحو اخوك زيد والمطلق عمرو وفيه مع تكثير الامة التنبية على ان قوله
 (والثانى) اى اعتبار تعريف الجنس اعم من ان يكون فى المسند والمُسند اليه ورد لقوله
 وقيل الاسم متعين الخ اجالا وتوطئة لذكره (قد يفيد قصر الجنس على شئ تحققيقا) قال
 الشارح اى قصرا محققا مطابقا للواقع او مبانغا فيه وفيه ان المبالغة ليس فى القصر
 بل فى النسبة بواسطة القصر وانه لا يلزم فى القصر التحقيق ان يكون مطابقا للواقع بل يكفي
 ان يكون عن اعتقاد ظان كان اوجها او يقينا فالاول جعل تحققيقا مفعولا له للقصر
 اى قصرا للتحقيق واقادة الواقع (نحو زيد الامر) مثل به للقصر تحققيقا لان وحدة الامارة
 اقرب من وحدة الشجاعة (او مبالغة) اى للمبالغة لا لافادة الواقع ثم فى جعل تحققيقا او مبالغة
 قيد القصر وانه يلزم ان يكون التحقيق والمبالغة مقادير تعريف الجنس وليس كذلك
 او ليس مقادير القصر واما بناءه على المبالغة او التحقيق فما يستفاد من المقام ويمكن توجيهه
 بان يراد بالافادة بمعونة القرينة (لكماله فيه) فى الايضاح لكمال معناه فى المحكوم
 عليه وهذا يفيد انه جعل ضمير كاله للجنس وضمير فيه للشئ ولو عكس اتم المقصود لكن
 جعل الضميرين على ترتيب المرجعين اقرب الى الفهم (نحو عمرو الشجاع) والقصر
 الحقيقي اعم من ان يكون مبنيا على الاستغراق الحقيقي او العرفى فنريد الامر بحتم ان يراى به
 كل امر البلد فيكون استغراقا عرفيا يفيد قصر امارة البلد تحققيقا وان يراى به كل الامر
 يفيد قصر الامر مطلقا لكنه كاذب ومثاله الصادق ما ذكره المفتاح على مذهب الاعتزال اى
 الله تعالى العالم الذات اى عالم بذاته لا بالعلم ومن قبيل زيد الامير ان الحبيب قال الشيخ ليس
 معناه انك الكامل فى المحبوبة حتى انه لا محبة فى الدنيا الا ما انت به حبيب كافى انت الشجاع
 ولان احدا لم يحب احدا مثل محبتك حتى ان سائر المحبات فى جنبها غير محبة بل معناه
 ان المحبة منى بحملتها مقصورة عليك وليس لغيرك حظ فى محبة شئ وسماه الشارح لدقته
 نكتة وما وجه كونه نكتة الا انه مبنى على الاستغراق العرفى ولم ينبذ له السيد السند فقال
 بعد تقسيم الشارح الجنس الى المطلق كما فى الامثلة المذكورة والمقيد بوصف احوال او ظرف
 او مفعول او غير ذلك وليس ما ذكره الشيخ الا الجنس المقيد لانه فى تقدير ان الحبيب لا وجه
 لجعل ما ذكره الشيخ نكتة مفردة بل هو من دواخل التقسيم ولا يتجه ما ذكره لان كونه
 نكتة بناء على انه جنس مطلق فيددقه وهو اعتبار الاستغراق العرفى نعم زيد الامر ايضا منه
 وكانه لم ينبذ له الشارح وانما قال قد يفيد قصر الجنس لان افادته قصر الجنس بمعونة اقتضاء
 المقام الاستغراق وهو المقام الخطاى دون الاستدلال فالتام مطلق زيد يفيد القصر لانه معنى كل
 مطلق زيد فاذا كان كل مطلق زيدا انحصر المطلق فى زيد وكذا زيد المطلق بمعنى
 زيد كل مطلق فاذا كان زيد كل مطلق فنحصر المطلق فى زيد يكشف عن ذلك كلام
 المفتاح وبهذا المعنى ما فى الايضاح حيث قال ثم التعريف بلام الجنس قد لا يفيد قصر المعرفة
 على ما حكم عليه به كقول الخنساء * اذا فجع البكاء على فتيل رأيت بكاء الحسن الجميلا *

في مريضة اخيها صخر فانه لبس المقام طالب اعبيار رأيت بكاءك كل حسن جليل بل
تطلب اثبات الحسن الجليل له اذ تكفل الشرط سلب الحسن عن كل ماعداه والمراد بتقيل كل
قتيل كقوله تعالى علمت نفس ثم تعريف الخبر باللام يطلب نكتة لولا يفيد القصر لئلا يغوبل
لا يكون اختيارا للرجوح وهو تعريف الخبر اذا الاصل فيه التكبر وما يجعل نكتة وحل
عليه الشارح البيت مانقوله عن الشيخ في قول حسان * وان سنام المجذ من ال هاشم
بنو بنت محزوم والدك العبد من ان معنى التعريف فيه ان يثبت العبودية ثم يجعله ظاهر
الامر فيها معروفا بها ولك ان تجعل النكتة فيه ان تجعل الخبر لتفخيمه او خساسته نصب
العين حاضرا في الاذهان واما تعريف المسند اليه فستغنى عن امر زائد على التبيين لان الاصل
فيه التعريف وربما تكلف الشارح بان المعرفة بلام الحقيقة ايضا يفيد القصر لانه يحكم
باتحاد الجنس مع السند او المسند اليه واتحاد الجنس يوجب القصر اذ لا يتجاوز احد
التحدين الاخر واورد على نفسه ان زيدا قائم ايضا حاكم باتحاد الجنس فيفيد القصر ورد
بانه حاكم باتحاد الفرد دون الجنس فليس اللازم الا عدم التجاوز عن فرد ما من الجنس
فلا يلزم قصر الجنس وزيفه السيد السند بان مفهوم التكره لو سلم انه مفهوم فرد
ما من الجنس لا الجنس نفسه فالاتحاد مع هذا المفهوم يستلزم حصر هذا المفهوم
وهو في قوة حصر الجنس ويمكن دفعه بان الحكم في المعرفة باتحاد الجنس الغير المقيّد
بالوحدة فينصرف الى اتحاد الطبيعة بخلاف التكره فان الحكم فيه باتحاد الجنس الغير
المقيّد بالوحدة فيفيد اتحاد حصته فلا يفيد الحصر ثم هذا القصر حقيقي او ادعائي
ولم يتبين انه يكون زيدا خطأ او لدفع الرد دكا هو شأن القصر الاضافي وكأنه لم يوجد
الا لذلك قال الشارح المحقق انما خص حكم القصر بتعريف الجنس لان القصر يكون
في الدائر بين العموم والخصوص والعهد يفيد تساوى المبتدأ والخبر فلا يصدق احدهما
بدون الاخر ومثل هذا الاختصاص لا يقال له القصر في الاصطلاح وفيه نظر اذ المهود
يصح ان يكون نوعا فنقول زيد المنطلق مریدا لنوع الغلاتي من المنطلق فلا يفيد التساوى
مع المبتدأ ويكون دائرا بين العموم والخصوص على انه يتجه عليه ما ذكره السيد السند
من ان هذا لا يتنا في الاقصر الافراد ولا يتعمق قصر التعيين والقلب ويمكن دفع ما ذكره
بان بناء على ان القصر لتعريف السند والمسند اليه لا يكون الاحقية او ادعائيا والاولى
ان يقال تخصيص القصر بتعريف الجنس لانه فرع قصد الاستغراق على ما يقتضيه
بيان المفتاح (وقيل) قاله الامام الرازي (الاسم متعين للابتداء) الاولى للاسناد اليه لا يدرج
فيه معمولات التواسخ وبمعن قوله الخبرية بنظاها (لدلالته على الذات والصفة للخبرية
لدلالته على امر نسي) طالب للارتباط بالخبر فيستحق جعلها امر بوطاة لامر بوطا ايها وفيه
رد لقول النخبة ان العرفتين ايهما قدمت فهي مبتدأة دفعا للالتباس بانه لا التباس
في معرفتين احدهما اسم والاخرى صفة ولتحقيق علماء هذا الفن ان ايتهما كانت معلومة
فهي مبتدأة وايتهما كانت كالسخرية فهي الخبر (ورد) هذا الحكم (بان المعنى) اما كرمي
او على المشهور (الشخص الذي له الصفة) لان اللام موصولة ومعناه شخص تعين
بالصلة وفيه انه لا يطرد في قولنا الحسن زيد بل لان الصفة المبتدأة لهما موصوف مقدر
للمحالة او مؤولة بذات لها صفة وفيهما ان ذلك لا يدفع قول الامام ان الكون صفة قرينة
على كونها خبرا فلا يسمين القدم او المعلوم بالابتداء وقوله (صاحب هذا الاسم)

مما لاجابة اليه لانه اذا جعل الصفة دال على الذات لم يترجح كون الاسم مبتدأ فلاجابة الى جعل الاسم في معنى الصفة نعم لو اشترط في الخبر كونه مشتقا ومؤولا به كما هو مذهب الكوفي اخرج اليه لكنه غير صحيح والصحيح ما عليه البصريون وقال الشارح هذا التأويل باعتبار خصوص المثال لجعل المطلق اشارة الى الشخص بعينه فلا يفيد حلا زيدا عليه فينبغي ان يكون المقصود زيد تعين اسمه لمن لا يعرف اسمه والسيد السند قال التأويل لان الخبر في الحقيق لا يحمل كما صرح به المنطقيون وعلى التقديرين فقول صاحب هذا الاسم في خصوص هذا المثال لا يجري في قوائمه المنطلق الانسان ولا يدخل له في الرد فيه خزازة ولعل من قال لاجابة اليه ارادني الحاجة اليه في الرد لانه لا نفع له اصلا وانما اول لصاحب هذا الاسم تقدير المضاف لا تأويل العلم يسمى به كما هو المشتهر لئلا يصير مكره فخرج عن ضمن فيه من كون المسند والمسند اليه معرفتين (واما كونه جملة) المسند في الجملة الخبرية لا يكون الاجلة خبرية وهل يجب ان يكون خبرية مطلقا ولا خلاف فيه فكثير من الحاجة ذهبوا الى وجوبها باسم واستدلوا عليها ثار بان الخبر هو الذي يحتمل الصدق والكذب وكانهم ارادوا ان النجاة نقلا اسم الخبر فيحتمل الصدق والكذب الى ما هو مدار احتمالهما من طرف الجملة اي المسند فالخبر ليس اسما الا لمسند من زيد مدخلية في ذلك الاحتمال فهذا تمسك برعاية مناسبة الاسم ومثله غير عزيز في العلوم العربية الثقيلة حتى الفقه ولا يخفى على من له درية في القليات واما كونه غلطا من اشتراك اللفظ الخبر بين المركب التام ومسند الجملة الاسمية فيعيد جدوا وان ركن اليه الشارح المحقق والسيد السند حتى قال لا خفاء فيما ذكره الشارح من انه غلط من الاشتراك وتارة بان الخبر يجب ان يكون ثابتا للمبتدأ والانشائ ليس ثابت في نفسه فلا يكون ثابتا لغيره وورده الشارح بان الخبر يجب ان يكون مسندا الى غيره والاسناد لا يقتضي الثبوت كما في ان زيد عندك ولك ان ترده ايضا بان الخبر قد يكون مسلوبا عن غيره وليس ثابت لا بأني سابه عن غيره وبان ان ثابت لغيره لا يقتضي الثبوت في نفسه الا ترى ان الاعنى ثابت لغيره وليس ثابتا في نفسه واول السيد السند استدلالهم بان المراد ان الخبر يجب ملاحظه ثبوته لغيره سواء اعتقدوا وشك فيه او رفعه وليس ثابت في نفسه لا يمكن ملاحظة ثبوته لغيره وزعم انه تام ورفعه عليه انه يجب تأويل انشاء وقع خبرا بالخبر وورده اننا لانمان باليس ثابت لا يمكن ملاحظة ثبوته لغيره بل كما يلاحظ الثبوت للتردد في الرفع بلا حظ للطلب فيلاحظ ثبوت الضرب للخطاب في اضرب ويطالب فيلاحظ كذلك في زيد اضربه ومما يجنبني به صدق امكان ملاحظة ثبوت الخبر للطلب قولنا كن قائما فالك لاحظت ثبوت القائم للخطاب للطلب ولاربية في صحة ان زيد عندك فكذا في صحة زيد هل ابوه قائم فالك تلاحظ بنسبة ابوه قائم الى زيد ونسبته فيه وتستفهم عنه واما ما ذكره في توضيح عدم صحة جعل الانشاء خبرا من الانشاء والطلب قائم بالمشي فلا يكون حالا للمبتدأ الا باعتبار تعلقه به واستحقاقه له فلا بد من ملاحظة هذه الحيثية معه وملاحظة هذه الحيثية يجعله خبرا فيه اولانه يصح ان يكون المبتدأ نفس الطالب كما في قولنا اتاقتل نفسي وثانيان الربوط بالمبتدأ ليس الطلب بل المطلوب ليعتلق الطلب به بعد ريعه وان اقضاء ملاحظة الحيثية صبروته خبرا اول المسئلة فالخبر ان خبر المبتدأ يصح ان يكون انشاء وكذا اخبار التواسخ الا الافعال الناقصة والافعال القلوب (فلا تقوى) وسبب التقوى يكون الخبر جملة على ما في المفتاح وهو ان المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعي ان يسند اليه شئ فاذا جاء بعده ما يصلح ان يسند الي ذلك المبتدأ صرفه ذلك المبتدأ الى نفسه سواء كان خاليا عن الضمير او متضمنا له فيعتقد بينهما حكم ثم اذا كان

متضمن الضمير المتعدي به بان لا يكون الخبر معه متشابهاً بالخالى عنه كما مر صرف ذلك الضمير الى
المبتدأ نائياً فيكتسب الحكم قوة اقول او قال هو ان المستداليه لكونه مستداليه يستدعى
ان يستداليه شئ لكن انعم واوضح ثم المستفاد من كلامه ان السامع او لا يصرف الجملة الصالحة
الى المبتدأ مع قطع النظر عن اسناد فيه وثانياً يصرفه اليه باعتبار اسناد فيه والظاهر انه
يصرفه الضمير او لا لان كونه صالحاً للصرف اليه ملاحظة الضمير ثم يصرفه المبتدأ الى
نفسه لكونه صالحاً قال الشارح المحقق فعلى ما ذكره المفتاح لا تقوى في زيد ضربته لان
الضمير لم يصرفه الى زيد ثانياً وفيه بحث لان زيد اصرف ضربته الى نفسه باعتبار انه
مضروب فتكرر هذا الصرف بالضمير ووجه التقوى على ما نقل عن دلائل الاعجاز ان الاسم
لا يوثق مرمى عن العوامل الا لحدث قديمى استاده اليه فاذا قلت زيد فقد اشترت قلب
السامع بانك تريد الاخبار عنه فهذا او طئنه له وتقدمة للاعلام به فاذا قلت قام دخل في
قلبه دخول المأموس وهذا الشد للشبوت وامنع عن الشبهة والشك وبالجملة ليس الاعلام
بالشئ بغنة مثل الاعلام به بعد انتبيه عليه والتقدمة فان ذلك مجرى مجرى تأكيده الاعلام
في القوى والاحكام فيدخل فيه نحو زيد مرت به وزيد ضربته وهذا يؤيد بحمل كلام
السكاكي على ما شبهه كما فعلنا على وجه يخرج كما ووجه الشارح لكن في قوله هذا الشئ عن
الشبهة والشك مدخول بان التقدمة تشبه الملوح لجنس الخبر فكما اعتبر تقديم الملوح موجبا
للكذب ينبغي ان يعتبر تقديم المبتدأ موجبا له وقال السيد السند لا تعويل على ما ذكره الشيخ
لان هذا التقوى بعينه متحقق في كل خبر مؤخر فلا يصلح لكونه داعياً الى الجملة ويمكن دفعه
بان ليس تعرية الاسم عن العامل الا في الخبر الفعل لان التعرية تقتضى تحقق العامل ولم يتحقق
في زيد انسان وزيد قائم ما يصلح للعمل في زيد حتى تكون في تقديمه عليه تعريته عن العامل
بخلاف زيد قائم فانه في تقديم زيد تعريته عن عمل قائم وانما خص التقدمة والتوطئة بالتعرية
لان فيه عدولاً عن العامل الاقوى للتوطئة واما في زيد قائم فليس زيد طريق ثبوت في الكلام
الا بجملة مبتدأ حقه التقديم ونحن نقول تقوية الحكم في الخبر الجملة لان الجملة آية ترتبط
بشئ لا يبرز احتمال السامع فيمكن في نفس السامع امتداد توجهه واشتغاله بها بخلاف
المفرد لكنه يقتضى ان يكون في الجملة السببية ايضا تقوى الحكم ونحن نقول لا تماهى عنه
فليكن لا يرادها جملة جهتان (او لكونه سببياً كما مر) اى مثل مثال مر حيث قال المراد
بالسببي مثل زيد ابوه قائم فقوله كما مر حواله المثال على سابق الكلام وفسره الشارح بقوله
من ان افراده لكونه غير سببي مع عدم افادة تقوى الحكم ولا يخفى ما فيه من التعسف ومن
نكت ان يراد المستدجلة كون المستداليه ضمير شان وقصد التخصيص نحو السبعيت في حاجت
ولا وصف في اسمهم الا عدم استيفاء النكات ولكن في اهمالها في بيان نكتة الافراد شدة
الوصمة (واسميتها وفعليتها وشرطيتها) لان جعل الجملة التي وقت خبر اسميتها
دعاً الى جعل مستداليها اسماً فلما جعل مستداليها اسماً اصارت اسمية بالضرورة فلا داعى الى
الاسمية بل الى جعل مستداليها اسماً وهكذا فعليتها وشرطيتها هكذا ينبغي ان يفهم هذا
المقام فانه من خصائص الخواص لا كما يفهمه العوام من ان الاسمية لا فائدة لعدم التجدد وعدم
التقييد باحد الازمنة والفعلية لا فائدة التجدد والتقييد باحد الازمنة على اخص وجهه وكونها
شرطية للاعتبارات الحاصلة من اختلاف ادوات الشرط ولك ان تجعل ضمير اسميتها ونظيريه
الى مطابق الجملة فيحصل المقصود في ضمن حصول ما هو اعلم وهكذا قوله (ونظيرتها
لاختصار الفعلية) ومقتضى الاختصار ترك الفعلية والتحقيق انه ليس لظرفية الجملة نكتة داعية

باعتبار نسخة

اليها بالذات انما نصير ظرفية بالضرورة لئلا يمر من دواعي حذف المستند فأمل ثم الحقن
الحقيق باختيار مهرة هذا الفن ان ليس الخبر الظرف جلة اذ ليس فيه تقدير شيء فضلا عن
القول وانما القول بالحذف لاساع لفظي هو وجوب المتعلق للظرف من غير ان يدعو اليه
رعاية المعنى في التقدير ترك رعاية المعنى لمصلحة قواعد اللفظ وهذا تراهم يجعلون قوله فالتك
كالليل الذي هو مدركى من المساواة والمراد بالظرفية المعنى المصدرى وجرى فيه على
اليجوز باستعمال الظرف فيما يشمل المنصوب بتقدير في الجار والمجرور حقيقة المنصوب
بتقدير في صرح به الرضى ولو جلت على الحقيقة لقصرت عن تناول مثل زيد في الدار ولا
يرضى به محصل والمراد بالضيق في قوله (اذهي) اي الظرفية الجملة اظرفية فيه استخدام
او ارجاع الى المفهوم بالانترام (مقدرة بالنفعل) الاول مقدرة بالجملة كما هو المشهور وكأنه
ظنها غير صحيحة لما رأى ان ضمير الفعل انتقل الى الظرف واذا صارت جملة ظرفية فليس
المقدرا لا الفعل ومنشاؤه عدم الفرق بين قولنا مقدر بجملة وقولنا المقدر جلة فان الموصول
بالبا معناه المؤولة بالجملة ففرع عليه عدم شبهته لعدم صحة تقديره بالنفعل اذ الجملة لم
تؤول بالفعل بل قدر فيه الفعل فاصحح ان المقدر فعل وانما قال (على الاصح) لان تقدير
الفعل مذهب جمهور النحاة ومذهب البعض ان المقدر اسم فاعل فليس الخبر الظرف حيث
جملة فالمراد بقوله اذهي ذات الجملة الظرفية لاجل جملة الظرفية الساخنة بوصف كونها جملة
حتى يلزم كونها جملة ظرفية على غير الاصح ايضا هذا وان يجعل المقدرة على صيغة
اسم الفاعل فيكون هي راجعة الى الظرفية المذكورة صريحا ويكون المعنى اذ كون الجملة
ظرفا سبب لتقدير الفعل فعبر عن سبب التقدير باسم الفاعل ومثله غير عز يزولا مستبعد في تميز
(واما ما أخيره فلان ذكر المستند اليه اهم كما مر) اولان الاصل في المستند التأخير اولان فيه ضميرا
الى المستند اليه نحو زيد في داره فانه يسترجع على في داره زيد (واما تقديمه فلخصيصه
بالمستند اليه) اي قصر المستند اليه على المستند وكان الظاهر ان يقول فلكون ذكره اهم لم
يفصل على طبق بيان تقديم المستند اليه الا انه تفنن اطي ذكر العلة ووضع علة العلة مكانه
ومن جهات التقديم اشتها المستند اليه على ضمير نحو في الدار صاحبها فانه لا يجوز صاحبها
في الدار وكونه ظرفا والمتبادر نكرة محضة ونقصها الاستفهام مع افرادها لمطلقا كما ذكره
الشارح وكونه خبرا عن ان والمصنف لا يذكر امثاله لانها مفروغ عنها في النحو وان كان
لذكرها في هذا العلم من حيث انها مقتضى الحال مساع ويجمعها في هذا العلم اتباع
الاستعمال الواجب (نحو لا فيها) اي في خمرة الجنة (غول) في القاموس القول الصداق
والسكر والمثقة (بخلاف خور الدنيا) برده ليدانه اذا كان تقديم المستند في الآية للحصر
يفيدني حصر القول في خمرة الجنة لاني القول عنها واورد عليه ايضا ان تقديم المستند
يفيد اقصر في خور الجنة والمستند ليس اياها بل مجموع الظرف المركب من الجار وضمير
خمرة الجنة ويمكن دفع ذلك بان شدة اتصال الجار والمجرور سوغ اسناد ما للمجرور الى
المجموع حتى ساع انه يقال الجار والمجرور في محل النصب لكن الشارح المحقق لم يلتفت
اليه لانه جواب جدلي واجاب عنه بما يدفع به الاول ايضا بان جعل التي جزءا من المستند
ثمة ومن المستند اليه اخرى فقال المراد ان القول مقصور على عدم الحصول في خمرة الجنة
لا يتجاوز الى عدم الحصول في خمرة الدنيا وان عدم القول مقصور على الحصول في
خور الجنة لا يتجاوز الى عدم الحصول في خور الدنيا ويرد على الثاني انه كيف جاز الفصل
بين حرف التي والقول مع التركيب بينهما بالمستند واورد عليه السيد السند ايضا انه يقتضي

عدم تدبها نسخة

اشتمال نسخة

جواز ان يكون التني فيما اتاقلت جزأ من المسند فليكن فرق بين ما اتاقلت واما ما قلت وقد بالغ في الفرق بينهما كما هو الحق ويمكن ان يشارع فيه بان جواز الفصل بالطرف مع اشتهاار التوسع فيه بما لا توسع في غيره لا يقتضي جوازه بغيره ويرد على الوجهين ان كون لا جزأ من احد الطرفين خلاف ما يحكم به الفطرة السليمة بل هو من قبيل الفصل بين لاني الجنس واسم بغيره فلذا وجب الرفع والتكرير وهذا كله بناء على قصر النظر على ظاهر ما ذكره الشارح المحقق وتحقيقه ان التني اذا دخل على ما فيه قيد فربما يرجع التني الى الاصل وبصير القيد قيد التني وله غير نظير الا ترى انه جعل قوله تعالى وما هم بمؤمنين لاستمرار التني مع ان التني دخل على المستمر وقوله وما اتا بظلام للعبيد جعل للبالغة في تني الظلم مع انه دخل على ما يفيد البالغة في الظلم فلعل الشارح جعل لا فيها غول لتقييد التني بالحصر الذي كان في مدخوله وجعل مال حصر التني في خور الجنة احدا الامر من حصر عدم الغول فيها واحصر الغول في الانتفاء عنها وبهذا التدفع كل ما القاياه اليك من الواردات التدفعا بينا وتدفع ما ذكره السيد السند ايضا بان ما اتاقلت وان صار بهذا العمل في معنى انا ما قلت لكنه تعارف استعماله في رد اثبات الغول لغير التكلم لارد اثبات تني الغول لغيره كما في صريح انا ما قلت فلا ينهدم بهذا ما عني بشانه من الفرق بين ما اتاقلت واما ما قلت قال السيد السند والحق في الجواب ان لا فيها غول نظير ما اتاقلت فابلا الطرف للتني للزاع في غول ثابت وقع الخطأ او الشك في محله فاذا تني محليه خور الاخرة له ثبت محليه ما يقابلها من خور الدنيا وايداه بشهادة من الكشاف وانت لا ترتب بعد ما مهدناه لك ان هذا غير خارج مما ذكره الشارح قدمهت بعون الله لك روضة فلا تدعني من دعائك ايها الشارح اذ قد تني في الدنيا وانا البارح الطالع * لعل الله يبدل بركتك دعائك على القاسد بالصالح * فان قلت قد جعل البعض قوله تعالى لكم دينكم من قصر الصفة على الموصوف فهل جاء تقديم المسند لذلك فيكون عبارة المتن محتملة الامرين بان تكون الباء داخلة في صلة التخصيص على المقصور او المقصور عليه قلت قد سماه المصنف توهم من البعض على انه يحتمل ان ذلك البعض جعل اللام في لكم للاختصاص فجعل معنى لكم دينكم دينكم بمخص بكم وجعل التقديم للاهتمام فلا يكون المعنى تخصيص الاختصاص فاستفاد الاختصاص من اللام وجعله لتخصيص الدين بصاحبه وحكم بانه قصر الصفة على الموصوف لان الدين صفة صاحبه (ولهذا لم يقدم الطرف في لارب فيه) فيه انه لا يحال لتقديم الطرف في لارب فيه لانه يجب التكرير ولم بقصد الى متعدد في هذا النظم لينا في التكرير لان يقال قصده بلارب فيه القراءة الغير المشهورة من رفع الريب فجعل لا بمعنى ليس لان التاظر في الكشف يحكم بانه في الامر على القراءة المشهورة (ثلا يفيد ثبوت الريب في ساؤ كتب الله) سواء جعل القصر حقيقيا او اضافيا لا نقول فليكن تني الريب بالاضافة الى كتاب المحرر والشعونة لا نقول التخصيص بهذا الكتاب من بين كتب الله يجعل النفس مبادرة الى سائر الكتب وههنا بحث شرعي وهو انهم جعلوا معنى ذلك الكتاب انه الكتاب الكامل في الهداية بحيث صار محل ان يحصر فيه الكتاب لتتزيل سائر الكتب معها منزلة العدم وجعلوا لارب فيه تأكيذا للحكم السابق وتغيا لتوهم انه ما ربح به جذافا كما سيأتي في بحث الفصل والوصل فعني لارب فيه انه لا ريب فيه باعتبار كماله في الهداية الى هذه الدرجة فاذا لم يكن سائر الكتب في درجته فالمانع عن افادة الريب فيها بهذا الاعتبار ويمكن ان يدفع بانه لا ريب فيها بهذا الاعتبار ايضا الجزم بانها ليست بثلث المثابة ولو كانت محل الريب لكان ذلك الكتاب ايضا محل الريب فافهم (او التنبيه من اول الامر على انه) اي المسند (خير

لا ينافي نسخة

الكمال نسخة

الهداية نسخة

لانت) فالتقديم في الخبر والكرة بمنزلة ضمير الفصل في الخبر المعرفة هذا في مقام يمكن فيه ان يعرف الخبر من التبع بالتأمل وتبع القرينة وفي مقام لا يمكن ان يعرف فيه بالتقديم فالتقديم يعلم انه خبر لا يعلم من اول الامر ولك ان تقول لفظ التنبيه مغن عن قوله من اول الامر لان التنبيه انما يستعمل فيما يمكن المعرفة بدونه والمراد بالخبر انهم من الخبر في الاصل او في الحال ليشمل المفعول الثاني من باب علمت وكل الاوضح لعلمانه مسند والتقديم لذلك التنبيه انه ينفع مع انه مع التقديم يحتمل الحال عن المبتدأ لان الحال عن المبتدأ لا يكثر فلا يرض احتمال الخبر ولا وجوب الالتباس (كقوله) اى قول حسان في مدح افضل من كل ملك وانسان (له) هم لا متهى لكبارها وهمة الصغرى اجل من الدهر) اى لا يسهو الدهر ولا يتخلى ان حسن النظام يقتضى جعل قوله وهمة الصغرى الخ في سلك لا متهى الخ وخلوه عن ضميرهم بآية الا ان يقدر الضمير اى همة الصغرى منها اى من همتهم ولك ان تجعل من موجبات التقديم التحرز عن الفصل بين المبتدأ والخبر بالوصف سيما الطويل وتجعل البيت منه فانه لو قيل هم لا متهى لكبارها لبعده الخبر عن المبتدأ قال الشارح هذا التقديم انما هو في الخبر انظر لانه لو قدم غيره لبتس الخبر بالمبتدأ فيكون من قبيل الالتباس من ورطة الى اخرى فلا يقدم في رجل قام لدفع الالتباس بالصفة لانك اوقات قائم رجل لالتباس بالمبتدأ ورجل بالبدل منه وتوجيه ما ذكره انه قد صح الاخبار عن انكسار المحضة وذلك ان كان مفيداً نحو كوكب انقض الساعة والافكيف يتوهم كون قائم متداه (او التناؤل) اذ لفظ الخبر متبناً وله الخطاب بتقديم اهتماماً بالتناؤل اولان العادة تناؤل اول ما يقرع السمع فيقدم للتأنيث التناؤل به بوقوعه لافى اول تكلم او التطير (نحو ثبت يد الى لهب) (او التشويق الى ذكر المسند اليه كقوله) اى قول محمد بن وهب في المعتصم بالله الملكى ابى اسحق (ثلاثة تشرق الدنيا) فاعل تشرق (بجهتها) والجملة صفة ثلاثة عبر عن نور الكوكبين بالهجة اى الحسن لتعليق الحسن ابى اسحق على نورهما ووسط ذكر ابى اسحق اشعاراً بما شهروا من ان خبر الامور اوسطها (شمس الضحى وابو اسحق والقمر) اضافاً الشمس الى الضحى طالبة تقييد القمر بكونه بدر الا انه فانه لضيق الشعر واعتمد على انه يفظن الفطن بالتقييد من تقييد الشمس قال الشارح في شرح المفتاح الاول ان يكون انتقد ريك ثلاثة ويكون شمس الضحى بدلا عن الثلاثة ومن حق هذه التكتة تطويل الخبر وقد جاء بدونه كقوله وكاننا الخبوة في رماد او اخرها او اولها سدخان ومما جعله السكاكى سبب التقديم ان يكون المراد من الجملة افادة التجدد فيقدم فيه المسند على المسند اليه ولما كان زيد قام بشارك قام زيد في افادة التجدد كما صرح به ومع ذلك لم يقدم على زيد مع انه مسند اليه لتمام كضميره لاتحاد الضمير والمراجع احتياج الى تقييد المسند اليه بان يكون فاعلاً للمسند لا مبداء الا انه ابى في بيان هذا التقييد بكلام مغلق صار معترك الاراء ولونقلها لاصارت فصولاً واصارت نقلها ما سخر فيها ابواباً وتعد كل ذلك فصولاً * فتركها لاني احب لامثالها خولا * والامر ما لم يلتفت اليها السيد السند ولم يثبت في هذا الموقف * وليقتصد المتقطن في السلوك بمثل هذا السالك العارفى * فقال الشارح ان المصنف ترك هذا المفتضى لان فيه خللاً وفيه ان خلل البيان لا وجب ترك المقصود ولا يقتضى التبدل بالبيان المحمود فاقول انما تركه لان التقديم ليس لافادة التجدد بل لكون المسند اليه فاعلاً وذلك لا ينحصر بمقام التجدد بل فاعل كل مسند يستلزم التأخر لاتباع الاستعمال الوارد فهذا التقديم مما فرغ عنه في العلم الاخر وقد عرفت ان دأب المصنف عدم التعرض له (تنبيه) اى هذا تنبيه اذ يدكر فيه ما لو لم يدكر لكانه المتقطن بنفسه

وقوله وعشتى السباب واس منها صباى ولا ذواى الهجان اى زمان الصبي فيه كلمات الجهل بمنزلة الدخان وزمان الشيخوخة فيه ضعف القوى واستيلاء البرد واليبس بمنزلة الرماد

من الاقتداء

(كثير مما ذكر في هذا الباب والذي قبله) يعني احوال المسند اليه (غير مختص بها) ولو قال كثير مما ذكر في المسند والمبتدأ اليه لكان احضر ووضح واشار الى ان ما ذكر في احوال الاسناد لا يجرى كثير منه في غيره وقد اشار الى ما يجرى منه في غيره في باب احوال الاسناد حيث قال غير مختص بالخبر والمراد بما ذكر في هذا الباب والذي قبله ما ذكر في كل منهما والمراد بقوله غير مختص عما غير مختص شيء منهما في دجربان كثير مما ذكر في كل منهما في الاخر كما يفيد جيبانه في غيرهما (كأن ذكر الحذف وغيرهما) من التعريف والتكثير وغير ذلك (واقطن اذا قطن اعتبار ذلك فيهما) قد شبه على انه لا بد للقائس من القطانة وتقن الاصل لانه انما يقدر على ان يخلص لب ما هو المعترف في الاصل ولا يمكن ذلك بدون الاتقان والقطانة (لا يخفى عليه اعتبارها في غيرهما) من المفاعيل والخمات والمضاف اليه وانما قال كثير لانه ربما يكون منها ما لا يجرى في الغير ككثير الفصل فانه يختص بالمسند اليه وكالفعالية فانه يختص بالمسند وتوكل انما قال ذلك لانه لو قال وجع ما ذكر لا فادان كلامه ذكر يجرى في كل غير مع ان التعريف لا يجرى في الحال والتبني والتقديم في المضاف اليه قال الشارح المحقق وهذا ليس بشيء لان قولنا جع ما ذكر في البابين غير مختص بهما لا يقتضي جربان شيء من المذكورات في كل ما يغير البابين فضلا عن جربان كل منهما فيه اذ لا يمكن ان يعدم اختصاص بالبابين ثبوته في واحد منهما يغايرهما اقول يريد ذلك القائل ان المصنف قصد ان كثيرا مما ذكر يجرى في كل غير لانه انما لاقى بمقام التعليم فاختر الكثرة على الجمع لعدم صدق ما قصد في حق الجميع والله اعلم * انتهى تدعوك بنهاية التضرع والاعتمال * ونسألك دراية خيرة متعلقات الافعال وحذف عامة متعلقاتها عن انظارنا بقرائن الاختصاص في الاعمال والتوفيق لتوفيق الالهيم فيما انعمت علينا من الاجال * ولعدم التعدي على طلب رضاك وتزلة منزلة الالزام من الامال * (احوال متعلقات الفعل) على صيغة قسم المفعول على ما في الرضى وكذا في عرف العريضة يختص بمسوى الفاعل ولهذا قال تلبسه دون ثمالة لان الفاعل كالمفعول من الملاسات لامن المتعلقات والمراذبه جميع احوال متعلقات الفعل لان وضع الباب لها الا انه اختصر على ذكر البعض الاستغناء عن ذكر الباقي فيما سبق في غير هذا الباب لظهور جريانه فيه كانه عليه وتفسيره ببعض احوال المتعلقات حيث لم يذكر الالف من كذا كره الشارح المحقق وهم وكيف لا واولا يمكن المراد جميع احوال لم يختص بالفن في الابواب الثمانية والبعض الذي يفصل هنالا يقتصر على ما اشير اليه اجالا كما في هذا الشارح اذ لم يذكر في السابق الحذف كثيرا من متعدي منزلة الالزام (الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل) التركيب من قبيل زيد قائما كمر وقاعد او في مثله بتقديم الحال على العامل المعنوي فقولته مع المفعول حال من ضمير في قوله كالفعل وانما لم يفي الكاف لخصته معنى التشبيه وقوله مع الفاعل حال من الفعل والعامل فدمعني الفعل ايضا عن الكاف والاصل الفعل والمفعول قيد ودخول مع شايع على المتووع وكانه اشار الى ان كلاما فيه قيد تنوط قائمته على القيد فكان القيد هو الاصل في نظر التابع وان سمي فضلة في علم اخر (في ان الغرض من ذكره معه) اي ذكر الفعل مع واحد منهما على طق السابق او ذكر واحد منهما مع الفعل قال الشارح في شرحه هذا هو الحق وعرف بالتأمل ووضحه السيد السبكي بدوجوه ثلاثة احدها ان الكلام في احوال متعلقات الفعل من ذكرها وحذفها وغيرهما في احوال الفعل وفيه ان هذه توطئ لمتعلقات الفعل لا بيان حالها وانما يهتان كل واحد من الفاعل والمفعول قيد للفعل دون العكس والقيد احق بالعبارة من الاصل وفيه ان الفاعل والفعل طرفا النسبة وليس شيء منهما اصلا للاخر على انك عرفت استعانة الفعل للعبارة وذلك لانه انما يذكر متعلق بالمفعول دون الفعل وفيه انه محتمل لا لا ينفى وكانه

اذ يكتفى

مطلب
احوال متعلقات الفعل

تنبه الشارح لاحتمال الكلام للوجهين فدوى بينهما في المختصر ونحن اقتفينا به على هذا
الامر والمراد بذكره معه اعم من الذكر لفظا او تقديرا لانه ككون الغرض افادة التلبس
لا ينص الذكر لفظا والاولى من جمعه معه (افادة تلبسه) نفيا وايجابا (لا افادة وقوعه) نفيا
وايجابا (مطلقا) اى من غير بيان تلبسه بالفعل او المفعول كذا فسر الشارح المحقق
وحيد قوله لا افادة وقوعه مطلقا عار عن القادة اذ اكل احد يعلم انه مع ذكر شئ منهما
لا يكون الغرض افادة الوقوع فقط من غير تلبس بالفعل فلا يوجد ان قوله مطلقا تأكيد للنفي
اى لا افادة وقوعه اصلا لان مناط الافادة هو القيد والاصل مع القيد مسلم مفروغ عنه
لكن قوله مطلقا نفيا بعينه يؤيد ما ذكره الشارح ولا يخفى ان الغرض من ذكر انفاعل والمفعول
لا ينحصر في افادة التلبس بل يتوقف فهم معنى الفعل عليهما اما انفاعل فين واما المفعول به
فله هادة تعرف المتعدي له وهذا الكلام توطئة لبحث حذف المفعول به كانه عليه بقوله
(فان الما يذكره) اى يذكر واحد منهما مع الفعل اولي ذكر الفعل مع واحد منهما والوجه
هو الثاني لان الاول يشعر بترك المفعول وذكر الفعل والثاني يفيد ترك المفعول وذكر الفعل بلا
خفاء (فان كان الغرض اثباته لقاعبه او نفيه عنه مطلقا) فيكون ما يذكر مفعولا وبترك
ما اذا كان المذكور غير الفاعل فانه قد تقرر في الخواصر من انه لا قدر الفاعل بل نوب المفعول
منابه وتغير صفة الفعل على انه من احوال المسند اليه واعلم ان شرح هذا المقام على هذا
الوجه من خصائصنا والشارح جعل ضمير ذكره الى كل واحد منهما ولا يخفى انه ليس
قدرا مشتركا بين المشبه والمشبه به بل القدر المشترك واحد منهما واته ليس الغرض من الذكر
مع كل منهما افادة التلبس بكل منهما بل بواحد منهما وجعل ضمير فاذا يذكر اى المفعول به
وهو خلاف السوق والمراد بالاطلاق نظر الى الاطلاق السابق على ما فسر الشارح ان
لا يتقدم المفعول به لكن فسر المصنف في الايضاح بالاطلاق عن المفعول عاما كان او خاصا
والاطلاق عن عموم نفس الفعل بارادة جميع افراده وعن خصوصه بارادة بعض افراده
وفيه ان التميز منزلة اللازم لا يتوقف على الاطلاق بهذا المعنى فان لك ان تقول فلان
يعطى كل اعطاء او اعطاء كذا (نزل منزلة اللازم) لم قل جعل لازما لانه في معنى المتعدي
لان يعطى معنى يفعل الاعطاء الا انه لا كان المفعول داخلا في معناه لم يتجمل ذكر مفعول
فصار كاللازم في انه لا يطلب منصوبا (لان المقدر) بواسطة القرينة (كالمذكور) فان
الغرض من الفعل افادة تلبسه به لا وقوع مفهومه مطلقا (وهو ضرران) اى المنزل منزلة
اللازم نوعان (لانه اما ان يجعل الفعل مطلقا كناية عنه) اى عن ذلك الفعل (متعلقا
بمفعول مخصوص ذات عليه) اى على ذلك المفعول (قرينة) ولا بد للمعنى المكنى ايضا من قرينة
واو جعل ضمير عليه راجعا الى الفعل المتعلق بمفعول مخصوص لم يف ببيان قرينة لكن
يلزم خلوا الجملة عن ضمير موصوفها اى مفعول مخصوص الان يجعل حلا بدعلا عن قوله عنه
بتقدير قد والاقصا على الكناية بشعر بنى صحة الجوز ولم يقم عليه دليل ولا دليل على نفي
جعله كناية عن فعل متعلق بمفعول عام فتقول فلان يعطى بمعنى يعطى كل احد لان الاعطاء اذا صدر
عن مثله لا ينحصر احد او قوله تعالى والله يد عوالى دار السلام يحتمله لانه بمعنى توجد منه
الدعوة ودعوته ملزومة ادعوة كل احد تقرر عموم لفظه (اولا) يجعل كذلك (الثاني)
كقوله تعالى هل يستوى الذين يعملون والذين لا يعملون مثال للآيات والنبي على ترتيبهما
وقدمه على الاول لتقديم عدم العمل على العمل والحقيقة على الكناية ولشرف شاهده
ولاستنباعه ذكر كلام السكاكى في معرفته مزيد دقة النظر وقد فاز بها المصنف فله مزيد

ولم يقدّر له مفعول
استخدم في المتن

والاحسن ان يجعل من الاحوال
المتداخلة

اهتمام بذكره وقال الشارح لانه اكثر وقوعا قال (السكاكي) مخالفا لعبد القاهر حيث لم يعترف
 بالكونه لمجرد اثبات الفعل او ثبته ولم يقل بافاده التعميم على ما في الايضاح وليس هذا
 كلام السكاكي بعينه بل هو مما استنبطه المصنف مما ذكره الحسن ظن به وخرج من عبارته
 بنقصان مدلوله اذ عجز امره والقصد الى نفس الفعل بتزويل التعدى بمنزلة اللازم ذهابا
 في نحو فلان يعطى الى معنى بفعل الاعطاء وبوجود هذه الحقيقة ابهاما للمبالغة
 بالطريق المذكور في افادة اللام الاستغراق وحمل المصنف الطريق المذكور على
 ما ذكره في بحث لام الاستغراق من ان كون الحكم استغراقا او غير استغراق
 الى مقتضى المقام فاذا كان خطايا مثل المؤمن عن كرمه والمنافق خب
 لثيم حمل المصنف باللام مفردا كان اوجعا على الاستغراق بعلة ايها ان القصد الى
 فرد دون اخر مع تحقق الحقيقة فيهما تعود الى جميع احدهم المتساويين ولا يخفى ان كلام
 السكاكي يفيد اختصاص التزويل بمقام التعميم الادعاء والمبالغة ورأى المصنف انه
 قد يكون لمجرد افادة البتة او التي كافي هذه الآية وقد يكون لافادة العموم على الحقيقة
 من دون قصد المبالغة والادعاء فغيره الى قوله (ثم) يعني بعد كون الغرض مجرد الاثبات
 او التي (ان كان المقام خطايا) بالفتح كما نقل عن بعض تلامذة الشارح المحقق ممن يوثق به
 لانه منسوب الى الخطابة بالفتح مصدر خطب اى انشأ الخطبة سمي الخطابي لان
 الخطيب معاون الظنون والافتاعات (لا استدلاليا) يطلب فيه اليقين (افاد ذلك) اى البتة
 او التي مطلقا لكون الغرض ثبوته للفاعل او ثبته عنه مطلقا كافي الشرح فافهم (مع التعميم
 دفعا للحكم) اى الترجيح بلا مرجح في الجملة اوفى الارادة فان قلت لم يتعرض لمقام هو غير
 الخطابي واليقين من الجدل بات والجمليات قلت حق ذلك ويستدعي ان يحمل الاستدلال
 على ما يستدل عليه لا على ما يطلب فيه اليقين كما زعم الشارح لكنه لا يقابل الخطابي الذى
 يستدل عليه بالخطابة ويحتاج الى تكلف ارادة استدلال غير الخطابة وقد قدره انه لا يخص
 افادة التعميم بالمقام الخطابي فانه بما يقتضى البرهان انعم نحو خلق الله فانه في تقديره يفعل
 الخلق ويوجد هذه الحقيقة والبرهان دل على انه يفعل كل خلق فيحصل في ذلك المقام
 البرهاني على التعميم والاشكال لا تخلو عن صعوبة لكنه ذل بعون الله وهو ان المقام
 الخطابي ما يكتفى فيه بالظن من كلام الخطاط ويقنع بظن انه افاده والمقام الاستدلال
 ما يطلب فيه ما افاده الخطاط بلا شبهة سواء كان المقام ممكنا ان يعلم عليه البرهان
 او يكون من انظنون فتأمل ووجد افادة التزويل العموم في المقام الخطابي ان يعطى
 في معنى بفعل الاعطاء فهو بمنزلة مرفعا باللام بدعوة المقام الخطابي الى الاستغراق
 فيحصل عليه اما استغراق المفرد فيكون بمعنى كل اعطاء واما استغراق الجمع لان المصدر
 يستوى فيه المفرد والجمع فيكون بمعنى جميع الاعطآت وقال الشارح العلامة الطريق
 المذكور هو ما ذكر من كون اللام للاستغراق مفيدا للمبالغة في آخر بحث لام الاستغراق
 حيث قال ان حاتم الجواد يفيد الانحصار مبالغة لعدم مطابقة حقيقة الانحصار
 وله وجهه الا انه قال في بابه ان معنى قولنا فلان يعطى هو لا غيره يوجد حقيقة الاعطاء
 لا غيره او قال الشارح هذه فريضة بلا مية لانه وان يفيد محصل يعطى وهو يفعل كل اعطاء
 انه يعطى لا غيره لكن الامر يقتضى قوله لا غيرها ويمكن دفعه بانه استفاد قوله لا غيرها
 من قصد الاستمرار من المضارع فاذا استمر اعطاؤه فلا فعل له غيره ولا يخفى ان هذا
 الحصر مما يزيد في المبالغة في الاعطاء ومهما بحث اورده الشارح المحقق وهو ان افادة

يوسف الابهي المجاز بتفسير
 تصانيف الشارح على ما افاده
 بعض مشايخنا رحمهم الله

القسم يثافي كون الغرض افادة الثبوت او النفي مطلقا بمعنى فسر الشارح به واجاب
 بان المقادير من الغرض والمقصود وردة السيد السند بان الخارج عن القصد لا يعد
 من الخواص ولا يعتد به وهو من دفع بان ما لا يعتد به ما لا يتعلق به الغرض اصلا لا ما لا يكون
 غرضنا من حاق الكلام ونظير ذلك ما قد سبق ان كون المسند اليه موصولا يكون للايماء
 الى وجه بناء الخبر ثم انه ربما يجعل ذريعة الى التعريض بالتعظيم لشانه والتعظيم من المعاني
 الغرضية الغير المنافية لعدم الغرضية من نفس الكلام وكذلك الاستغراق فان المعرف
 مستعمل في الماهية المعينة واعتبار الفرد مدلول اقربينة على ان لك ان تريد بافادة
 التعظيم ان ما يفيد من الثبوت المطلق او النفي المطلق في قوة العلم وبمعتر لتسه
 ولا يفتك عنه ومثل هذا لا يرد بانه ليس افادة يعتد بها اذ لم يجعل التعظيم من الدواعي
 الى التعريض بل جعل الداعي اليه في قوة التعظيم وكشف عن حال ذلك الداعي من يدكشف
 ذمائل ثم تحصل فنجعل واجب عنه في شرح المحتاج وجعله اظهر بان التعظيم مدلول الفعل
 بمعرفة النظام الخطابي وفيه انه حيث يذكيكون كناية عن ثبوت الفعل العام فيناسب جمعه مع
 الضرب الثاني (والاول) من انضربين (كقول الجعري) ابو عباد الشاعر وهذه النسبة
 الى الجعري بالضم ابو يحيى من طي لاجدي بن تدول بن بجعة لانه شاعر جاهلي (في المعتر بالله)
 اعلى صيغة اسم الفاعل يقال اعتر فلان عند نفسه عن ربة اي من عز الله او على صيغة المفعول
 اي العز بعزيز الله اياه والثاني انسب (سبحو) اي حزن (حساده وغيظ عداه) جمع عدو
 (ان يرى بمصر ويسمع واع) الاصح الوقف على المفعول بلاعادة ما حذف بسبب التثنية
 واهذا لا يكتب الياء في قاض على الاسم (اي يكون ذوروبة وذو سمع فيدرك) بالبصر
 (بحسنة) وبالسهم (اخباره الظاهرة الدالة على استحقاقه الامامة دون غيره) بمن لم يتصف
 بها (فلا تجدوا الى مناز عنه الامامة) مفعول ثان للنازعة (سبيلا) مفعول الوجدان الاولى
 ترك هذا التفرع فان الحاسد يغيظ ويحزن بمجرد سماع كالات المحسود وان كان بعدموته
 والحاصل انه نزل يرى ويسمع منزلة الارام واستغنى به عن تقدير المفعول ليدل به على ان العلم
 يستلزم التعلق منه بهذا الخاص فلا حاجة الى تقييده في افادته ولو قدر المفعول لغات هذا
 القصد الذي فيه من المبالغة في المدح ما لا يخص كالا يخفى وقد ضمن الشاعر كلامه انهم
 يغيظون من ان يكون لهم بصير وسمع ويتمون عماسهم وصممهم لئلا يدركوا بحسنة وان
 بحسنة وان كانت امورا معنوية صارت في الظهور وما لا يخفى على الابصار ويتعلق به
 الابصار ونحن نقول قد يجعل الفعل المنزل كناية عن متعلق باكثر من مخصوص والاحسن
 ان يجعل البت منه اي ان يكون ذوروبة فيدرك بحسنة واخباره المذكورة ويدرك
 ضد الهام وههنا اشكال قوي لم يسمع من سبق فيدري وهو انه اذا جعل كناية عن المتعلق
 بمخصوص خرج عن ان يكون الغرض منه اثباته او نفيه مطلقا نعم لو لم يجعل كناية وجعل
 معنى معرضا لاستقام (والا) عطف للشرطية على الشرطية التي وقعت جزاء لقوله فان لم
 يذكر معه وقوله والالتقدير اثناء ما ذكر في شرط المعطوف عليه ان لم يكن الغرض اثباته
 افادته او نفيه عنه مطلقا وذلك اما بان يعتبر تعلقه بمفعول او يعتبر في الفعل عموم او خصوص
 على ما يقتضيه ما نقل من تفسير الاطلاق من المصنف وحيث لا يترتب عليه قوله (وجب
 التقدير) اي تقدير المفعول به لان الخصوص المذكور ليس بالتقييد بالمفعول به وهذا بما يقتضي
 ان لا يعتبر في الاطلاق الا الاطلاق من المفعول به واعتبر الشارح في هذا الشرط محذوفا
 وهو بل قصد تعلقه بمفعول (بحسب القرائن) اي بسبب القرائن وجع القرائن نظرا الى

المواد او المراد بعض القرائن اختاره على قوله بحسب القرينة اشارة الى كثرة القرائن كما صرح بها في بحث الابهام حيث قال واولته اى الحذف كثيرة وفصل بعضها ولا يخفى ان الاحق بكونه مقام التفصيل اول مقام احتيج فيه اليه وقد الحذف هنا بحسب القرائن ولم يقيد حذف المستند اليه والمستند مع ان الجمع سواء فيه اشارة الى ان الحاجة الى رعاية القرينة هنا اشد اذا الكلام يتم بدون متعاق الفعل فلا يمكن المخاطبة لفهمه مالم يضطره الفاهم اليه بخلاف المستند والمستند اليه فانه لا يعرض عن فهمه شئ منها وان عجز بسأل المتكلم وعبر عن الحذف في مقام الانحباب بالتقدير وفي بيان مقام التكتة بالحذف لان التقدير الحذف مع التية والواجب هو التية لا الاسقاط والداعي الى التكتة الحذف لالتية فتناسب في الاول عبارة دالة على التية لتصرف اليها الوجوب وفي الثاني ما يخلو عن التية لتعلق التكتة بما هو خلاف الاصل من الترك والفرق بين مقام التنزيل والتقدير * من نفيس امر النظر والتدبير * حتى تخمن به الفعول * وترجح فيه بعض الفعول * على بعض الفعول * وما رجع فيه المصنف الشيخ عبد القاهر والزم تحسري على المفتاح وعكس الامر الشارح المحقق في قوله تعالى ولما ورد ماء مدين وجد عليه امة من الناس يسقون ووجد من دونهم امرأتين تذودان حيث ذهب الشيخ عبد القاهر والمفتاح الى ان المراد يقع منهم السقى ومنهما الذود لان ترجم موسى عليهما الذود هما وسقى القوم لالسقى القوم المواشى وذود هما الغنم اذا لامدخسل في الترجم لكون المسقى الابل وكون الذود الغنم فلو قيد الفعلان بهما لاهم خلاف المقصود وجعله المفتاح في تقدير يسقون مواشيهم وتذودان غنهما وادعى ان الكلام ينصب الى تلك الارادة قال الشارح هذا اقرب الى التحقيق لان ملاك الترجم انهما تذودان غنهما حتى لو كانتا تذودان غنم الغنم يكن المقام مقام الترجم وكذا حال السقى لانهم لو يسقون مواشى غيرهم لم يكن الامر كذلك ويمكن تقوية الشنخين بان الترجم بصور الذود لالظم عليهما والسقى للتعدى سواء كان الذود لغنهما او لغنم غيرهما والسقى لمواشيهم او مواشى غيرهم حتى لو كان ذلك رعاية التوب لم يكن موجبا للترجم (ثم) اى بعد ثبوت القرينة لا بد من نكتة (الحذف اما البيان) اى الاظهار (بعد الابهام) اى الاخفاء (كافى فعل المشبهة) اى كاشاع في فعل المشبهة ولم يقل كافى المشبهة ليعلم انه لا يخص بلفظها بل يوجد كلما وجد الفعل سواء ذكر بلفظها او بلفظ الارادة او غير ذلك فانه يحذف مفعولها في الشرط لدلالة الجزاء عليه ولا ينبغي ان يخص ذلك بالشرط كما يوهمه بيان الشارح اذ لا يفرق المتفطن بين قولك بمشبهة هداكم اجمعين وبين المثال المذكور في الحذف لتلك التكتة (مالم يكن تعلمته مغربا) يوهم ان كون الحذف للبيان بعد الابهام مقيد بذلك الوقت حتى لو كان غرابية في تعلقه لم يكن الحذف لذلك وليس بمزاد بل المقيد به الحذف فانه يتبين القرينة حينئذ على الحذف لان الغرابية تعارض القرينة فلا يلتفت ذهن الى المحذوف فمحجر في المفعول الغريب المحذوف لغلبة الاتباس ولا يخفى انه كما ان الحذف في فعل المشبهة مقيد بنفي غرابية التعلق بالمفعول المحذوف كذلك الحذف مطلقا مقيد به فبين ان يقول ثم حذف المفعول مالم يكن تعلق الفعل به غرابيا (بحوقلوشاء) اى هدايتكم اجمعين (لهداكم اجمعين) مثال لعدم الغرابية او الحذف فعل المشبهة او الحذف للبيان بعد الابهام وقد مر ان تفسير بعد الابهام يوجب مزيد تقرير وتمكين في النفس (بخلاف) الاظهارة متعلق بالمثل الى عدم غرابية التعلق مثل فلوشاء لهداكم اجمعين بخلاف (نحو) قول الحريري في مريئة ابنه ووصف نفسه بشدة الحزن واصبر على مصيبته (واوشئت

ان ابى دما كنه عليه ولكن ساحة الصبر اوسع ومنها او اعدته ذخرا لكل ملته وسهم المنايا
بالذخاير مولع فان تعالى المشئة بكاء الدم غريب فلا يصح فيه حذف مفعول المشئة ولا حذف
مفعول مفعوله لانه ملبس كحذفه فتوجه عليه انه كيف حذف ذلك الشاعر البليغ من مفعول
المشئة في مقام غرابة التعاقب به ما جعله ملبسا فدفعه بقوله (واما قوله فلم يبق منى الشوق غير
تفكرى فلو شئت ان ابكى بكيت تفكرا فليس منه) اى ليس مما تعلق فعل المشئة فيه بمفعوله غريب
حتى يكون حذف مفعول مفعوله ملبسا اذ ليس التدبير ولو شئت ان ابكى تفكرا بكيت تفكرا اذ
البلاغة في مقام المبالغة في انه لم يبق فيه غير التفكير ان يقول لو شئت البكاء بكاء اى شئ كان لكيت
تفكرا لان نقول وان شئت ان ابكى تفكرا بكيت تفكرا لا لما تعلق الشارح من انه لا يترتب على
قوله فلم يبق منى الشوق الخ لان بكاء التفكير ليس سوى الاسف والكمد والقدرة عليه لا يتوقف
على ان لا يبق فيه غير التفكير بخلاف عدم القدرة على البكاء الحقيقي بحيث يحصل بدل
الدمع التفكير فانه يتوقف على ان لا يبق فيه غير التفكير لظهور ترتيبه لان بكاء التفكير وان
ليس الا الكمد والحزن من المعنى لا يمكن الا اذا لم يكن فيه دمع بل انه كم بين المعنيين فليس
الاشياء الابلح على الشعر على المعنى المرجوح ومثله لا يكاد يليق لدفع الاشتباه * فكيف
للاشتباه * ولا يخفى ذلك على اهل الانبياء * ولعمري حل هذا المقام * على هذا
الوجه النظام * خرى بان يوصى باغتنامه الكرام * وقد حرم منه اقوام من المفعول بعد
اقوام * والله يهدي من يشاء بالاطف والالهام * لكن كلام الابيضاح يشعر بان معنى
قوله ليس منه انه ليس مما يصلح ان يكون الجزاء فيه تفسيراً لمفعول المشئة فيكون اشارة الى
ما قاله الشيخ في دلائل الإعجاز واورده المصنف في الابيضاح لتوضيح قوله (لان المراد
بالاول البكاء الحقيقي) حيث قال لانه لم يرد ان يقول لو شئت ان ابكى تفكرا بكيت تفكرا بل
اراد ان يقول افانى الحول فلم يبق منى غير خواطر تجول في حتى لو شئت البكاء فربت جفونى
وتصرت عيني ليسيل منها دمع لم اجد له ولخرج منها بدل الدمع التفكير فالمراد بالبكاء
في الاول الحقيقي وفي الثانى غير الحقيقي فلا يصلح تفسير الاول والعجب ان الشارح مع
تذكره لكلام الشيخ في هذا المقام ولما في الابيضاح فصر قوله فليس منه بقوله اى
مما ترك فيه حذف مفعول المشئة بناء على غرابة تعلقها به على ما يسبق الى
اذهنهم ووقع فيه صاحب الضرام ومنهم من جعل قوله واماقوله ناظرا الى قوله كما في فعل
المشئة لالى قوله بخلاف وجعل المراد منه ان حذف مفعول ابكى ليس للبيان بعد الابهام
بل لاضر اخر لان قوله لكيت تفكرا لا يصلح بياناً لمفعول ابكى لانه ليس التفكير ولا يرد
التأمل في سابق الكلام والتدبر فيه الا انه ليس التفكير مما تداوله الالسن في هذا المقام فقول الشارح
انه ناشئ من سوء التأمل وقلة التدبر ليس بذلك (واما لدفع توهم ارادة غير المراد ابتداء)
اما قيد للدفع اى الدفع قبل حدوثه فان التوهم في حيز اللحم انما يحدث بعد سماعه او قيد للتوهم
اى توهم يحدث في ابتداء الكلام فاريد منع حدوثه وان كان يدفعه اخر الكلام وبالجملة
المتناسب البليغ لمنع توهم ارادة غير المراد لان الدفع للحادث والمنع لما هو بصدد الحدوث
ومع ذكر المنع لا حاجة الى قوله ابتداء فهو اخصر ايضا (كقوله) اى الجعترى (وكذا ددت)
دفعت (عنى من تحمال حادث) في الشرح كم خبرية ميمها تحمال حادث فصل بينهما
بفعل متعد فزيد من لئلا يلبس بمفعول ذلك المتعدى لانه اذا فصل بين كم الخبرية وميم
يكون منصوبا لا متناوعا فاضافته الى التميز وما ذكره موافق لقول النحاة وفيه انه انما يتدفع به
الالتباس على مذهب غير الا خفش والكوفيين فانهم لما جوزوا زيادة من مطلقا لا يعلمانه

زيد على المفعول والتمييز وهذا يعلم ان الضابط لزيادة من ليس مجرد عدم الایجاب بل هو
اوكون الزيد فيه تميزا لكم الخبرية فصل يذو وبين كم بفعل متعد ونحن نقول يحتمل
ان يكون كم استفهامية مخدوفة المبرأى كـ مرة او زمانا ويكون زيادة من في المفعول لان
الكلام غير موجب والاستفهام لادعاء الجهل بعدده لكثرة مبالغة في الكثرة وفيه الاستغناء
عن الفصل بين كم ومبره (وسورة ايام حزن الى العظم) اى قطعن اللحم الى العظم (اذلو ذكر
اللحم لربما توهم قبل ذكر ما بعده) اى ما بعد اللحم (ان الحز لم يثنه الى العظم بل كان في بعض
اللحم) كذا في الايضاح ونحن نقول التوهم فيه امانه لم يبلغ العظم ولم يثنه اليه بل جاوزه
وعبارة المتن يحتمل ويحتمل ان يكون المعنى حزن كل شيء الى العظم من الجسد والعصب
واللحم فالحذف للتعميم (وامالانه اريد ذكره ثانيا) جعل الذ كر ثانيا بناء على ان المقدر
كالمدكور (على وجهه يتضمن ايقاع الفعل على صريح لفظه) اى على المفعول المعبر بصريح
لفظه شاع التسامح بتزيل اللفظ منزلة المعنى وبعكسه وما ذكره لاشتمل الحذف في مثل
عرفت وعرفني زيد لانه ليس ذكره ثانيا على وجهه يتضمن ايقاع الفعل على صريح لفظه
بل استناد الفعل الى صريح لفظه فالاولى على وجهه يتضمن تلبس الفعل بصريح لفظه
(اظهار الكمالات الغاية بوقوعه عليه) الاولى تلبسه به ووجه الاظهار ان في الضمير
خفاء يخاف منه عن الفعلية فلما حفظه عن الخفاء ظهر كمال الغائية به (كقول البحري
قد طلبنا فلم نجدك في السودة) السادة (والمجد والمكارم) جمع مكرمة بضم الزاء وفتح
الميم (مثلا) وهذا المثال انما هو على مذهب البصريين والافلا مفعول قد طلبنا ووجه
الحذف على ما هو المشهور الاحتراز عن الاضمار قبل الذكر في الفضيلة وعن الاظهار
فان كلا منهما خلاف الاستعمال الوارد (ويجوز ان يكون السبب) للحذف (رك مواجهاة
المدح بطلب مثله) اذ ظاهره التجوز فان ما لا يجوز العاقل وجوده لا يطلب قال الشارح
وابضا في هذا الحذف بيان بعد الابهام وفيه ان البيان بعد الابهام لمزيد التقرير والتكثير
ولا يناسب تقرير طلب المثل في ذهن المدح ويجوز ان يكون السبب دفع توهم السامع
انه وجدله مثلا وقلقه منه (واما للتعميم) في المفعول (مع الاختصار كقولك قد كان منك
ما يؤلم اى كل احد) راعترض عليه الشارح بان المفيد للعموم هو المقدر العام المعلوم
باقربة فالحذف لمجرد الاختصار والاعتراض قوى وان شاع عليه السيد السند
بان منشاء عدم التمييز بين ما يكون العلم بتقديره عاما مع قطع النظر عن الحذف وبين ما يكون
الموصل الى تقديره عاما الحذف فانه لما حذف يستدل على تقديره عاما بان تقديره غير عام
والمقام خطابي يوجب التحكم فهنا الحذف للتعميم لانه مالم يحذف لا يمكن التوصل الى
تقديره عاما بالمقام الخطابي وفي القسم الاول لمجرد الاختصار فان ما ذكره كلام متعجب
اذ لا يعقل محصل القول لحذف العام للتعميم ولا يكون الحذف قرينة على تعيين العام اذا القرينة
هو المقام الخطابي الدال على ان المقدر عام الا ان الحذف شرط للنسك في معرفة
العموم وما من قرينة على تقدير العام الا وهى كذلك فاحسن التأمل ونحن نقول والله التوفيق
قال المصنف في الايضاح واما المقصد الى التعميم في المفعول والامتناع عن ان يقتصره السامع
على ما ذكره دون غيره مع الاختصار كقولك قد كان منك ما يؤلم اى ما الشرط في مثله
ان يؤلم كل احد وكل انسان هذا ويستفيد منه المتفطن ان حذف الخاص للدلالة على
ان يتعلق هذا الفعل لا يخص بهذا الخاص بل بعمه وغيره وانما خص التعليل بمقتضى المقام
للاختصاص وكيف لا وقد قال والامتناع عن ان يقتصره السامع على ما ذكره معه دون

غيره فلم ان المحذوف الذى كان يذكر معه لم يكن عاما وكان بحيث لو ذكر اوهم الاختصاص
فقله اى كل احد ليس بيانا للمقدر بل للتعميم الذى افسد حذف الخاص والتقدير ما يولى
وابلامه لا يخص بى فافسد عدم الاختصاص بتعريف الكلام عن صورة التخصيص مع
اعتباره فى التقدير ونبه بتفاوت بين هذا المثال والآية بقوله (وعليه والله يدعو الى دار
السلام) فان التعميم المستفاد من السابق للبالغه وهذا على الحقيقة فان الله تعالى يدعو العباد
كلهم الا انه لا يحميه منهم الا اسعداء فالمقدر يدعوكم والمحاطب امة محمد عليه السلام حذف
المفعول افادة لموم دعوة الله لكل انسان ولا يخفى عليك ان شرح هذا المقام على هذا الوجه
من نقاس الكلام وليس التنبيه لك على عظم قدر ما خصني الله به من الانعام فى كل
حين وأن لا يكون فى مقام الامتنان بل لاني اخاف على ماليك من ان يكون مصداقا
للجل السائر ان الشيء اذا كثره ان (واما مجرد الاختصار) وفى بعض النسخ (عند قيام قرينة)
واعترض عايشه بانه مستغنى عنه بقوله وجب التقدير بحسب القرائن واعتذر الشارح بانه
تذكرة لما سبق وغيره بان المعنى عند قيام قرينة على ان الغرض مجرد الاختصار
ورده الشارح بانه لا يخص بمجرد الاختصار بل يشترك فيه جميع الاقسام ونتجه عليه
ان تذكر ما سبق ايضا لا يخص بمجرد الاختصار ولعل مراد المصنف ان الحذف بمجرد
الاختصار انما يحسن عند قيام القرينة من غير حاجة الى اقامتها فان هذا الحذف لتلليل
مؤنة الافادة عند ضبط المقام فلا يحسن ما لم يكن فى الحذف تخفيف مؤنة الذكر من غير
حاجة الى مؤنة اخرى (نحو اصغيت اليه اى اذنى) فان النسبة الى الاذن مأخوذة فى الاصغاء
فالقرينة قائمة مع ذكر الفعل (وعليه قوله تعالى رب انظر اليك اى ذاتك) فان الجزاء قرينة
على ان المفعول ذاتك وتفاوت بين القريتين لا يخفى قال وعليه (واما للرعاية على الفاصلة) عدى
الرعاية بعلى لتفمين معنى المحافظة (نحو قوله تعالى واضحي والليل اذا سجي ما ودعك ربك
وما قلى) اى ما قلاك ولا من حاجة بين هذا وقول الكشف ان الحذف للاختصار وظهور
المحذوف اذ لا تراحم فى التكاثر والاولى بالاعتبار فى هذا المقام ما ذكره صاحب الكشف
اذ الحذف للرعاية على الفاصلة لمدخله فى البلاغة لانه لتوصيل الفاصلة التى هى من
الحسنات البديعية فذكره فى علم المعاني انما يصح على سبيل الاستطراد وربما تدور رعاية
الفاصلة الى الذكر (واما الاستهجان ذكره كقول عايشة رضى الله عنها ما رايت منه) عليه
الصلاة والسلام (ولا راى منى اى العورة) والاحسن ان الحذف لتأكيد امر ستر العورة حتى
انه يترافظها على السامع (واما التكنية اخرى) قد عرفت منها واحدة اخرى وزكت
امر بد التفصيل لانه صرت من يجرى ومما ذكره الشارح المحقق ماروعى فى قوله تعالى
يئذربأسا شديدا الى يئذربالذين كفروا من كون الغرض ذكر المذنبه لا غير وفيه ان حذف
المذنبه بالتزويل بالنسبة الى المذنب لانه ليس المقصود للتقدير فهو بمنزلة عايشة فحذف
(وتقديم مفعوله) لم يقل وتقدم مع ان المقام مقامه ليضخ ضمير عليه فافهم (ونحوه) اى
نحو المفعول والظاهر دخول الظرف والجار والمجرور فيه لاني مفعوله لان محل المفعول الى
الان على المفعول به يدعو الى جلة هنا عليه والمراد بنحوه الفضلات لاشبه الفعل اذ لو كان لقليل
ومفعول نحوه عليه ما لا يذهب عليك من ما ذكره من التأكيد لا يجرى فى الكل اذ لا يقال قائما
جئت وحده ولا لا غيره ولا يوم الجمعة جئت وحده ان خص الحال بالمفعول به وقدمه بذكر
نحوه على ان البحث السابق ايضا لم يخص بالمفعول به بل يتوقع فيه منك التجري والمقابلة
وهكذا كان دأبه فربما يصح نحوه وتارة يعتمد على معرفة مخاطبه ان مباحث هذا الفن

تقابل نسخته

مما للقياس فيه مسامح وليس جل امره السماع كما في النحو ومما ترك فيه الوصفية بالمقايسة قوله (ر) داخل في التعيين) فانه لا يتخصص التقديم فيه بل يكون نحوه من رد خطاء المخاطب في اعتقاد الشركة اولا والزاله تردده لكن قوله بعد ولذلك الخ كان داعيا الى ذكره لانه يجب ادخاله في المشار اليه ليتم التعليل فاعتراض الشارح عليه بان كان عليه ان يذكره من جهة واعتذار السيد السند بان المصنف لم يذكر رد الخطأ في الاشتراك وما يتعلق به من انما كيد بوحده اعتمادا على المقايسة بما سبق ضعيف اوجبه الغفلة عن التعليل لكن اعتراضه بان فاته التقديم في الانشاء نحو زيد اضربه ولا تضربه فان اعتبار رد الخطأ فيه تكلف ضعيف جدا لان كلامه في الابواب السابقة على الانشاء في الخبر بذلك عليه ما ذكره في باب الانشاء حيث قال تزيده الانشاء كالخبر في كثير مما ذكر في الابواب الخمسة السابقة فليعتبره الناظر ومما يجب قوله ان الاحسن ان يقول بل رد الخطأ لافادة الاختصاص ان افادة الاختصاص ايضا لا تجرى في الانشاء لا يتكلف لانها افادة ثبوت شئ لشيء ونفيه عن غيره ولا يقبله الانشاء (كقولك زيدا عرفت لن اعلم ذلك عرفت انسانا وانه غير زيد) وهو مصعب في اعتقاد انك عرفت انسانا ومخطئ في التعيين انه غير زيد (وتقول لنا كيد) اي تأ كيد هذا التقديم لانتا كيد رد الخطأ لان المؤكد في المتعارف هو المفيد الاول لامعاده الا ترى انك تجعل في جائز زيد الثاني تأ كيد الاول فلا يترك قول الشارح المحقق اي تأ كيد هذا الرد (لا غيره) اي تقول لاجل ايراد المؤكد هذا اللفظ لانك تقول لا يرد انتا كيد زيدا عرفت لا غيره كما ذكره الشارح واعل غرضه تعيين محل لا غيره في المركب (ولذلك) اي ولان التقديم لرد الخطأ في التعيين ونحوه مما راد على اصل اعتقاد الحكم (لا يقال ما زيدا ضربت ولا غيره) لانه بوجوب التناقض فان ما زيدا ضربت ثبتت ضربك لغيره ونفيه ولا غيره (ولا ما زيدا ضربت ولكن اكرمه) فان لكن للرد الى الصواب ولا خطأ في اعتقاد عدم الضرب حتى يرد الى الاكرام بل في مفعول عدم الضرب فالواجب فيه ولكن عرا قال الشارح الا ان تقوم قرينة على ان التقديم ليس للحصر قلت الا يمكن قوله ولا غيره وقوله ولكن اكرمه قرينة على ذلك (واما نحو زيدا عرفته فتأ كيد ان قدر المفسر قبل المنصوب) اما لانه في قوة عرفت زيدا عرفته فزيد تكرر مفيد لانتا كيد واما لان فيه ابهاما قبل التفسير وفيه مزيد التقرير (والافخصيص) اقتصر على التخصيص لانه لازم للتقديم غالبا فنزل التأ كيد مع التقديم ههنا لقائه منزلة عدم وقوله واما نحو زيدا عرفته مرتبط بقوله كقولك زيدا عرفت وفي قوة واما زيدا عرفته فمحمل الامرين وفيه رد على الكشف حيث جزم به التخصيص وقال هو او كد في افادة الاختصاص من اياك كيد ولا يعبدان يكون في عبارة المصنف اشارة اليه حيث جعله عين التخصيص مبالغة في كانه في التخصيص ولا يخفى ان انتا كيد في زيدا عرفته ايضا يبلغ منه في عرفت زيدا عرفته وان لم يذكره احد منهم فليكن في جعله نفس انتا كيد ايضا اشارة اليه ثم خفي وجه كونه او كد في افادة الاختصاص على زمرة الخواص اذ لا يخفى ان في ذكر المفسر خلوا عن قصد الاختصاص فليس فيه الانتكار الاثبات فليس فيه الاثبات كيد الاثبات دون الاختصاص واجلأهم اعضاء الاشكال اني التأويل يحمل تأ كيد الاختصاص على تأ كيد باعتبار جزئه الثبوت وهذا في هذا المقام احسن المقال ونحن نقول بتوفيق الله الملك المتعال وجه كونه اكد في الاختصاص ان الاختصاص يفهم اجلا ثم تفصيلا ولا يخفى تأ كيد في تفصيل بعد الاجال ولا فرق بين زيدا عرفته مع قرينة قصد الاختصاص وبينه بدونها في التفصيل والاجال وفي بعض النسخ (واما نحو قوله تعالى واما عود

فهديتاهم) في الايضاح فيما قرأ بأصب (فلا يفيد الا التخصيص) قد عرفت انه مبني على الغالب وتنزيل القليل منزلة العدم ونجته عليه بعد ان هذا الحصر فاسد لفساد اثباته وسلبه اما الاول فليكن المقام عن قصد التخصيص اذ ليس المقصود ان يأتوا دون غيرهم رد الخلق المخطأ بل الغرض اثبات اصل الهداية لهم ثم الاخبار عن سوء صنيعهم الا ترى انه اذا جاءك زيد وعمر ومثلك سائل ما فعلت بهم اقول اما زيدا فاكرمه واما عمر افاهته وليس في هذا حصر وتخصيص لانهم لم يكن عارفا بثبوت اصل الاكرام والاهانة كذا ذكره الشارح ووافقه السيد السند وفيه نظر لان المقام لا ينبو عن قصد القصر الحقيقي بل يساعد فيكون المعنى انا هديناؤد من اهل زمانهم دون غيرهم اى اصطفيناهم من بين الاقوام بالهداية فلم يعرفوا حقه واضاعوه وهذا دل على سوء صنيعهم واما ما ذكره من المثال فلا ينافي الحصر لان بناء على الغالب واما الثاني فلان التخصيص لا يتفك عن التأكيد حتى قال الشارح المحقق انه ليس الحصر الا تأكيد اعلى تأكيد وقد بين لتقديم ما في خبر القامو بعده اما فوالد ليس التخصيص منها وهي الفصل بين اما والفاء والتوبيض عن المحذوف بعد اما وبقاء الفاء السببية متوسطة اذ لا تقع في ابتداء الكلام ورعاية ما تعارف في كلامهم من شغل جبر ما التزم حذفه بشئ آخر ويمكن دفعه بتكلف ان الحصر بالاضافة الى مجرد التأكيد (وكذلك) اشارة الى قولك زيدا عرفت فلذا اتى بما هو البعيد (يزيد مرت) فانه داخل الخطأ في تعيين المرور به وكذلك يوم الجمعة سرت الى غير ذلك ومع دخول اما ليس الا للتخصيص (والتخصيص لازم للتقديم غالبا) اى لتقديم الممول على الفعل وشبهه لما طلق التقديم اذ لا يصح في تقديم بعض الممولات على بعض كما سيظهر عليك ولا في تقديم المسند اليه اذ التخصيص والقوى سواء في نحو هو يائني صرح به الشارح المحقق في بحث القصر من شرح المفتاح ووافقه السيد السند في شرح المفتاح وهو ظاهر كلام عبد القاهر في بحث المسند اليه كما مر وكان الاخصر الاعذب والتقديم للتخصيص غالبا اذ في تعييد الزوم بالغالب خرازة وكله اراد اشارة الى توجيه قول المفتاح والتخصيص لازم للتقديم وقد يكون مجرد الاهتمام او التبرك او الاستلذاذ او موافقة كلام السامع او ضرورة الشعر او رعاية الفاصلة او السجع وما شبه ذلك (ولهذا يقال في اياك نعبد واياك نستعين معناه نخصك بالعبادة والاستعانة) وفي لالى الله تحشرون معناه اليه تحشرون لا الى غيره فان قلت تفسير ما قدم فيه الممول بالاختصاص لا يتوقف على لزومه للتقديم غالبا حتى يظهر كونه اهذا قلت تفسيره به مع وجود غيره من النكات كالتبرك ورعاية الفاصلة في المثالين وموافقه واما فاعبدون في اياك نعبد من غير طلب قرينة يدل على انه اللازم غالبا وفيه رد لما قال ابن الحاجب من ان التقديم في نحو الله اجد واياك نعبد للاهتمام ولا دليل على كونه للحصر (ويفيد في الجمع) اى في جميع صور تقديم متعلقات الفعل (وراء التخصيص) بعد نكتة التخصيص (اهتماما بالمقدم) وفيه انه لا وجه لتخصيص الاهتمام بما سوى التخصيص اذ لا يتفك التقديم عن الاهتمام لانهم انما يقدمون الاهم والكسب وفيه ايماء الى ما قال الشيخ عبد القاهر انا لا نجد شيئا يجري الاصل في التقديم غير العناية والاهتمام لكن ينبغي ان يفسر وجه الاهتمام وبين له معنى ولا يتقدم بكثير من الناس في ظنهم كفاية ان يقال انه قدم للاهتمام وقد فصلناه لك تفصيلا في احوال المسند اليه فالمراد بالاهتمام الاهتمام المستند الى امر فهذا الكلام ايضا لا يتفك بقوله غالبا (ولهذا) اى الاهتمام (يقدر) المحذوف (في بسم الله مؤخرا) والاولى ولهذا ايضا تلايهم اختصاص تقدير المؤخر بنكتة الاهتمام لانه بمجموع الامر من التخصيص والاهتمام وليس المقصود من قوله

واهذا الاستشهاد على ماسبق كما يتبادر الى اوهام حتى يرد ان تقدير المؤخر فيه لا يدل على
 ان التقديم يفيد في الجميع اهتماما بالمقدم ووجه الاهتمام باسم الله بين (واورد) على كون
 اسم الله اهم فالإيراد على قوله ولهذا بقدر الخ او اورد على كون الاهتمام من مقتضيات
 التقديم فالإيراد على قوله المذكور او على قوله ويفيد في الجميع الخ وهناك احتمال في غاية الدقة
 وهو انه عطف على بقدر اى ويكون التقديم مفيد للاهتمام لا محالة اورد على نظم القرآن
 اقر باسم ربك واجيب بهذين الجوابين فكون قوله واهذا للامور الثلاثة (اقر باسم ربك)
 لانه يصح تقديم اقر ان لم يكن الاهتمام موجبا للتقديم اولى يمكن اسم الله اهم (واجيب بان
 الهم فيه القراءة) وذلك لا يتنافى كون اسم الله اهم في بسم الله لان الفعل فيه ليس اهم من اسم
 الله لعدم عروض ما يجعله اهم من اسم الله وبعارض الجهة الذاتية فيه للاهمية ويزجج عليها
 كما في اقر اولاً لا يتنافى اقتضاء الاهمية في بسم الله لانه ليس هنا اهمية اسمه تعالى وذلك لانها
 اول آية نزلت بالاتفاق واول ما يؤمر به الرسول بالقراءة فامر القراءة اهم في هذا المقام
 وقول الشارح لانها اول سورة نزلت بناء الامر على واحد من الاقوال الثلاثة ثانياً ان اول
 سورة نزلت هي الفاتحة وثالثها هي المدثر لكنه لا خلاف في ان هذه الآية اول آية نزلت
 وبوجه علم ان القول بانها اول سورة نزلت لا يستلزم القول بانها لم يسبق هذه الآية شيء
 في النزول لان الفاتحة اول سورة نزلت على قول مع الاتفاق بان هذه الآية اول
 ما نزلت الا ان يقال القول بانها اول سورة نزلت لا ينفك عن القول بان جميع اجزائها
 متقدمة على غيرها ولك ان تجعل وجه اهميتها في تقديم اسم الله ايهام الاختصاص
 وهو لا يتناسب المقام اذ ليس مفروا اخر حتى يكون الحصر مفيد ولا ينبغي ان يقول ان معنى
 عبارة المتن ان الهم من القراءة وتخصيص القراءة القراءة فلم يقدم الاسم لئلا يفيد الامر
 بتخصيص القراءة مع ان الهم الامر بالقراءة لانه بعد عن الفهم جدا والسداعى اليه
 من الاجتناب عن جعل الامر بالقراءة اهم من اسم الله ليس بسديد اذ لا مانع من كون
 غير اسم الله اهم منه بعارض (وانه) اى باسم ربك (متعلق باقرأ الثاني ومعنى الاول
 اوجد القراءة) اى طلب ثبوت القراءة للفاعل من غير تفيد بشئ بخلاف الثاني فان معناه
 اوجد القراءة باستعانة اسم الله ولم يرد ان الاول منزل منزلة اللازم دون الثاني يتوهم
 ان البناء في باسم ربك زائدة للدلالة على التكرير والدوام كما في اخذت الخطام واخذت
 بالخطام كما ظنه الشارح فاعترض بأنه بعيد وقال الاحسن ان البناء للاستعانة
 ويمكن ان يقال اراد الشارح ان الاحسن في توجيهه عبارة الجواب
 ذلك فتأمل واعترض السيد السند على هذا الجواب على هذا بأنه لما بين ان طلب
 تخصيص القراءة باسم الله لا يتناسب كونه اول آية نزلت فلا يصح تعلقه باقرأ الثاني
 لان المطلوب حينئذ يكون ذلك والشارح لما جعل باسم الله متعلقاً بأقرأ الاول
 تضاعف الاشكال وهذا الاشكال لا يتجه لان الامر بالقراءة حصل بقوله اقر أجبده
 يتناسب ان يطلب تخصيص القراءة ولو بوجه فاما يتجه لوجده وجه اهمية القراءة
 ان في تقديم بسم الله ايهام الاختصاص وقد عرفت له وجهاً اخر فتقول لا اعتداد
 بايهام طلب التخصيص لان المقام يتفيه بتقديمه لمجرد كونه اهم للتبرك به والاستاذاذ بذكره
 نعم يرد على جعل بسم الله متعلقاً بالاول ان لا يكون القسارى مستغنياً في قراءة السورة
 باسم الله (وتقديم بعض معولاته) اى الفعل (على بعض) لان اصله التقديم اواصل الاخر
 اتأخر بل لرعاية الاصلين (كالفاعل في ضرب زيد عمرا) فان اصله التقديم عيلى المفعول
 لكونه عمدة وكون المفعول فضلة ولشدة اتصاله بالفعل (والمفعول الاول في نحو اعطيت

زيدادرمها) اى المفعول الاول لافعال يبين مفعولها الثانى المفعول الاول لمافيه من معنى الفاعلية وهو انه عا ط اى أخذ للعطاء قيل الاصل تقديم المفعول المطلق ثم المفعول به بلا واسطة حرف الجر ثم الذى بالواسطة ثم المفعول فيه الزمان ثم المكان ثم المفعول له ثم المفعول معه والاصل ان يذكر الحال عقيب صاحبها والتابع عقيب المتبوع وان يقدم التمتع على التأكيد والتأكيد على البذل او البيان وهما شيان هذا ويعرف من هذا الترتيب انه لو اتصل باحدها ضمير المتأخر هل يلزم الاضمار قبل الذى كلفظا ورتبة او لا فضررت بعصاه زيدا ليس فيه ذلك الاضمار لان زيدا مقدم رتبة وضربت صاحبها بالعصا فيه اضمار قبل الذكر لان المفعول به بواسطة مؤخر افعلا ورتبة فان قلت تقييد المفعول الاول بباب اعطيت حشو ومفسد اذا لاصل في كل مفعول اول تقديمه على الثانى قلت تقديم المفعول الاول من باب علمت من قبيل تقديم المسند اليه على المسند وليس مما نحن فيه نعم تقديم المفعول الاول من باب علمت مما نحن فيه لكنه ملحق بالمفعول الاول من باب اعطيت قال ابن الحاجب وهذه الافعال المتعدية الى الثلاثة مفعولها الاول كفعول اعطيت فهو مندرج في نحو واعطيت زيدا درهما (اولان ذكره اهم) قد عرفت ان الاهمية اصل لا يتخطاه تقديم لكن لا بد من بيان وجه الاهمية كما صالة التقديم او كونه نصب عين للكلم او السامع او كون اخلال في تأخيرها الى غير ذلك فلا وجه لجعل الاهمية قسيما لطرفيه بل هو ليان المفتاح حيث جعل الاهمية اصلا مسندا الى الاصل وغيرهما (نحو قتل الخارجى فلان) في القاموس الخارجى رجل يسود بنفسه من غير ان يكون له قديم وارادته في هذا الكلام غير ظاهرة والمستفاد من الايضاح ان المراد من خرج على السلطان حيث قال لما اذا خرج رجل على السلطان وعث في البلاد وكثر به الاذى فقتل واردت ان تأخير بقتله فقول قتل الخارجى فلان اذ ليس للناس فائدة في معرفة قاتله وانما الذى يريدونه هو وقوع القتل عليه ليلخصوا من شره (اولان في التأخير) اى للتأخير (اخلا لبيان المعنى) مقصور ومشدد بمعنى المقصود وهو انسب وكانه قال ببيان المراد ماسبق كان تقديمه للمقتضى وهذا وما بعده تقديم لما نفع عن التأخير ويندرج في الاخلال ببيان المعنى موجبات للتقديم فصلت في النحو من انتفاء الاعراب لفظا والقريظة في الفاعل والمفعول ووقوع الفاعل والمفعول بعد الا او معناها ونظايرها في باب المبسدا والخبر والفاعل والمفعول فتذكر والاخلال ببيان المعنى كما يكون بظهور احتمال في التأخير واعصح بصرف النفس عن فهم المقصود بان يلتفت اليه او بصير مترددا كذلك يكون باحتمال تعلقه بغير ما عا ق به لفظا وان لا يظهر له معنى فليستوش فهم السامع ويوجب تأمله فيه ومكثمه معه رجاء تحصيل معنى له ومنه قوله تعالى وقال الملا من قومه الذين كفروا وكذبوا بلفه الاخرة وارتفناهم في الحياة الدنيا بتقديم قوله من قومه على الوصف وحقه التأخير لان الوصف من نمرة الموصوف وحق الحال ان تأتى بعد تمام صاحبها لانه لو آخر لاحتمال ان يكون من صالة الدنيا على ما ذكره صاحب المفتاح فانه ليس الاحتمال الا بحسب اللفظ من غير تأمل في المعنى اذ لا معنى للحياة الدنيا من قوم نوح وبهذا الدفع اعتراض المصنف على المفتاح بان تعلق من قوله بالدنيا غير معقول وان شهد له الشارح المحقق بانه حق وان كان مناقشة في المثال وجعل الشارح اياه مناقشة في المثال الا اهمال لانه منازعه في جملة نكتة في الآية الكريمة ويحتمل ان يكون الذين كفروا بدل بعض من قومه فلا يكون هناك تقديم شئ على شئ * (نحو وقال

يريدان الاخلال ببيان المعنى مجرد ايهام غير المقصود ولو في بدأ النظر لاخلال يخرج الكلام عن الاستقامة وهذا نظير دفع توهم ارادة غير المراد ابتداء في الحذف والتفاوت ليس الا في العبارة تقنا ولواريد ببيان المعنى ظهور المعنى لكن اوقع في هذه الارادة

رجل مؤمن) فيه مثال التقديم لان الاصل فيه القديم ولا مقتضى للعدول عنه لان الوصف المفرد مقدم على المركب كما بين في محله وعلى هذا لا يمدان يقال قدم (من آل فرعون) على قوله (بكنتم ايمانهم) لانه محتمل الافراد ويحتمل الافراد ينبغي ان يكون مقدما على الجملة الصريحة الا ترى انه يجعل ابن في اين زيد في حكم المفرد في وجوب التقديم على المبتدأ مع انه جملة لكونها غير صريحة (فانه لو اخر من آل فرعون) عن بكنتم ايمانهم لفهم غير المقصود ولم يفهم المقصود اشارة الى الاول بقوله (لتوهم انه من صلة بكنتم) والاولى صلة بكنتم لانه ليس له صلوات حتى يكون التبعض في موقعه والى الثاني بقوله (فلم يفهم انه منهم) ويحتمل ان يكون التقديم لتحصيل صفة التوجيه وهو ايراد اللفظ محتملا لوجهين ولا يذهب عليك ان الحرز عن الاختلال ببيان المعنى يجرى في تقديم الفضلة على الفعل ايضا كقولك ازيدا ضربت لك لو قلت اضربت زيدا لان قلب الى الاستفهام من الفعل والمراد الاستفهام من المفعول (او بالنسب) عطف على قوله ببيان المعنى اى التقديم لان التأخير اختلالا بالنسب (كرعاية الفاصلة نحو فاوجس في نفسه خيفة موسى) فان فواصل الاى على الافاق فقدم الجار والمجرور والمفعول على الفاعل لذلك وقدم الجار والمجرور على المفعول ليتصل الفاعل بالمفعول ولم يتعرض للتقديم الذى يكون المتكلم ملجأ اليه مضطرا كما في وجه الحبيب اتمنى حيث قدم فيه المفعول على الفاعل لان تقديمه على بلجى اليه لانه لا مدخله في البلاغة الهى ينهل اليك في قصر الامال * على خير ما يبعد ختم آجال * ونسألك قلب وجوه قلوبنا الى التوجه الى افراد كالبعبادة ياعبد * والتوفيق لتعنيك على ما ينبغي في المشاهدة عند شهود كل موجود * يا واجب الوجود * وبغاية كل مقصود * ايدنا بقصر التقديم على امرك في كل ما هو الاله * وارزقنا القيام بالنبي والاستثناء في مقام العطف الى التوحيد على الوجه الا (ثم القصر) قالوا هو في اللغة الحبس ومناسبتة بالمعنى الاصطلاحي ظاهرة اقول في القاموس القصر اختلاط الاطلام ولا يبعد ان يكون انتقال منه لان في القصر الاصطلاحي اختلاط الحكم الايجابي بالنسبي وفي الاصطلاح على ما عرفه الشارح المحقق في شرح المفتاح جعل بعض اجزاء الكلام مخصوصا ببعض بحيث لا يتجاوز ولا يكون انتسابه الا اليه ولا ينبغي انه لا يصدق على اختصاص زيد بالقيام فانه لا تخصيص فيه لجزء من اجزاء الكلام بالاخر لانه لم يخص القاعدية لزيد بالقيام ولا مفعولية القيام بزيد وان لم اختصاص القيام بزيد لانه ليس اختصاص جزء بجزء بل اختصاص صفة بموصوف لان حيث الجزئية للكلام فتفيد السيد السند ان يعرّف بقوله بطريق معهود في شرح المفتاح احترازا عن قولنا اختص القيام بزيد كما اوضحه في حواشيه على شرحه محل تأمل نعم لو جعل القصر مقصورا على الطرق الاربعة احتيج الى التقييد لاخراج ضمير الفصل وتعرّف بالسند اليه وتعرّف بالسند (وهو حقيقي وغير حقيقي) اى مجازى لان حقيقة التخصيص اثبات شئ بشئ وسلبه عن جيع ما عداه فاستعمله في تخصيص شئ بشئ وسلبه عن بعض ما عداه بطريق المجاز وفيه ان القصر الادعاء حينئذ يجب ان يدخل في غير الحقيقى مع ان الاثبات لشئ والسلب عن جيع ما عداه ادعاء داخل في القصر الحقيقى قلذا جملة الشارح مقابلا للاضافى وفيه ان القصر مطلقا اضافى فالحقيقى بالاضافة الى جيع ما عدا الشئ وغير الحقيقى بالاضافة الى بعضه فالحقيقى باى معنى يعتبر لا يخلو عن شوب الا ان يدعى انه اصطلاح من القوم فترجع المناقشة الى وجه التسمية ويكون ههنا فاختيار السيد السند التوجيه الاول ورده على

الشارح التوجيه الثاني ليس بذالك فان قلت تقسيم القصر الى الحقيقي والمجازي يستلزم استعمال
القصر في المعنى الحقيقي والمجازي معا قلت المراد الحقيقي ما يكون حقيقة بالنسبة الى اللغة
وكذا بالمجازي والافالقصر المنقسم له معنى اصطلاحى يندرج فيه كلا القسمين حقيقة
(وكل منهما) اى من الحقيقي وغيره الحقيقي (نوعان قصر الموصوف على الصفة وقصر
الصفة على الموصوف) قال الشارح الفرق بينهما واضح فان معنى الاول ان الموصوف
ليس له غير تلك الصفة لكن تلك الصفة يجوز ان يكون حاصله لموصوف اخر ومعنى الثانى
ان تلك الصفة ليست الا لتلك الموصوف لكن يجوز ان يكون لتلك الموصوف صفات
اخر هذا وفيه بحث لانه لا يستفاد من شئ من القصرين جواز اشتراك المقصور عليه
بل يحتتمل امتناع الاشتراك فليس الجواز مدلول القصر وايضا لا موجب لافراد الموصوف
وجمع الصفة وقال السيد السند وجدا لا تحصار فيهما ان القصر ثانيا يصور بين شيئين
بينهما نسبة فاما ان يكون قصرا المنسوب اليه على المنسوب وهو المراد بقصر الموصوف
على الصفة واما ان يكون قصرا المنسوب على المنسوب اليه وهو المراد بقصر الصفة على
الموصوف وفيه ان قولنا ماضرب زيد الاعرا وفيه قصر الفاعل على المفعول وبينهما نسبة
هى فاعليزية لعمرو فزيد منسوب الى عمرو وقد قصر باعتبار هذه النسبة على عمرو وان زيدا
ليس صفة معنوية لعمرو فلا يصح هذا الوجه لا لمحصار (والمراد المعنوية لان التعت الخوى)
لما ذكر الصفة في بحث المسند اليه بمعنى التعت حيث قال واما وصفه اى اراد الصفة
اجتاج هتالى التنبه على نفي ارادته لانه مظنه ان يتبادر الذهن اليه ولم يقل المراد
المعنوية لا المتعوت لان المذكور بالذات في الكتاب سابقا الصفة الموجبة لاشباه الصفة
هنا بالتعت ولا بد هنا من تنبيه آخر وهو ان المراد بالصفة المعنوية اعم بما ينطبق من الكلام
ومما هو مصرح به حيث وصف به صريحا ليتناول ماضربت الا زيدا او لا في الدار
اى غير ذلك اذ ليس المفعول في الكلام موصوفا ولا الفعل المذكور وصفه بل يستلزم
وصف هو المضروبة ويجعل المفعول في مال الكلام موصوفا والصفة المعنوية يقال
على ما قام بالغير وعلى ما تجر به على الغير وتجعل الغير فردا له وذلك بجمله حالا او خبرا
او تعينا والآنظران المراد الثانى ولو اراد الاول لم يكن المقصور عليه في ما الباب
الاساج وما زيد الا اخوك ساج واخوك بل الكون ساجا وهو خلاف المشهور وتأويل عنه
مدوحة وهذا كما قال وصف المحمول واما حمله على مادل على ذات مبهمه باعتبار معنى
هو المقصود فبعد اذ لم يشتهر وصفها بالمعنوية ولا يصح في كثير من موارد القصر الا
بتكلف او تعسف ولولم يكن تريف التعت على ما ينبغي وما يتعلق بتعريفاتهم له من النقص
والارام * بما يعده عقلاء الانام * من فضول الكلام لذكرت ما ينبغي عنه اولوا الاحلام
(والاول من الحقيقي نحو ما زيد الا كاتب اذا اريد انه لا يتصف بغيرها) اى بغير الكاتب
وتأنيث الضمير لانها صفة واكتفى عن تعريفه بالتشثيل اشارة الى وضوحه بخلاف غير
الحقيقي وقيد مثال هذا القسم دون قسمه لمعرفة القيد في مثال قسمه بالمقايسة (وهو لا يكاد
يوجد) مبالغة في نفي وجوده والمراد امانى وجوده في نفس الامر حتى يكون نفي الصدق
هذا القصر فلا يتنافى تقسيم الحقيقي اليه لانه يمكن للتقسيم وجود الكاذب منه على انه كلام
في وجود الادعائى منه واما نفي لوجوده في ما بين التراكيب وحينئذ معنى قوله (لتعذر
الاحاطة) لظهور تعذر الاحاطة (بصفات الشئ *) ظهورا لا يتخفى على احد فلا يأتى
بهذا القصر عاقل لعدم امكان الغلط فيه ولا التغلط وحينئذ التعويل في التقسيم على

ما يقصده المبالغة ووجه تعذر الاحاطة بالكثرة وخفاء الكثير بحيث لا يلمها الا العليم الخبير
(والثاني كثير نحو ما في الدار الازيد) مراد به الدار المخصوصة وههنا اشكال قوي وان لم يسمعه
من قوي وهو انه يمكن قصر حقيق في كل قصر اضافي فينبغي ان يوجد قصر الموصوف على
الصفة بهذا الاعتبار كثيرا فنقول في ما زيد الاقامت ما زيد شيئا مما تعتقده الاقامت (وقد يقصده)
المتبادر عوده الى الثاني لكونه اقرب ولان التعليل الظاهر فيه قد يقتضيه اذ كون الادعائى
في مطلق الحقيق قليلا وليس القسم الاول منه الا ادعائيا والثاني ايضا يكون ادعائيا
خفى فلذا اختار الشارح عوده الى الثاني اعتمادا على معرفة امكان قصد المبالغة في الاول
ايضا هذا اذا لم يتوقف الجواز على صحة المعنى الحقيق اما اذا توقف فيعين العود الى الثاني
(المبالغة اعدم الاعتداد بغير المذكور) او تكمل الاعتداد بالمذكور فالاول في مقام مذمة
غير المذكور ودعوى نقصانه والثاني في مقام مدح المذكور وبيان نهاية كماله والفرق
بين الحقيق الادعائى والاضافى في موارد الاستعمال دقيق كثير اما بئليس احد القاصدين
بالآخر فليتام السامع الذكر لتلاخبط ولا نقول ان الفرق بين مفهوم الادعائى والاضافى
خفى كما فسر به السيد السند دعوى الشارح دقة الفرق بينهما وهذا مخفى ومن البدائع
الدقيقة المستخرجة بمعونة الفطرة الرفيعة انه يقصد المبالغة بالقصر الاضافى فيقال لمن
اعتقد ضرب زيد وعمر و ما ضرب الا زيد لاراد اعتقاده بل لتزيل ضرب عمر ومنزلة العدم
هذا والحمد لله على ما نعيم (والاول) اى قصر الموصوف على الصفة (من غير الحقيق
تخصيص امر بصفة دون) صفة (اخرى او مكانها) اى صفة اخرى (والثاني) اى قصر
الصفة على الموصوف من غير الحقيق (تخصيص صفة بامر دون آخر او مكانه) ومعنى دون آخر
تجاوز الآخر فهو حال عن الامرا والفاعل المحذوف للتخصيص وهو فى الاصل او فى مكان
من الشيء يقال هذا دون ذلك اذا كان احط منه قليلا ثم استعمل للتفاوت فى الاحوال قليل زيد
دون عمرو فى الشرف ثم استعمل فى كل تجاوز حد الى حد وتخطى حكم الى حكم كذا قيل
ويمكن ان يكون الاستعارة للتجاوز من اصل معناه لامن التفاوت فى الاحوال وبالجملة نصبه
على الظرفية وان لم يتبق كما هو شان الظروف اللازمة للظرفية لانه مع انتقال عن الظرفية
يلزم نصبهامنه وقد تقطع بينكم بالنصب مع فاعليته فاليك وان تجعل نصبه على الحالية
وبالجملة فهو يقتضى تجاوز صاحبه عما اضيف اليه فى عامله ويجعل تعلق عامله مخصوصا
بصاحبه ويخفى الاشتراك بينه وبين ما اضيف اليه فقولك جائز يدون عمرو يقتضى تجاوز
زيد عن عمرو فى تعلق الجبى به وينتفى الاشتراك لتعلق بينهما اذا تم هذا فنقول فى التعريفين
اشكال قوي لانه يفيد ان القصر تخصيص خص نسبت به شئ دون آخر فيكون فى النظر
الاضافى اثبات التخصيص لامر ونفيه عن اخر ومن الين فساده وواجوز الجوز بالتخصيص
عن الاثبات فيكون معنى تعريف قصر الموصوف على الصفة مثلا اثبات صفة لامر دون
اخرى يكون مجرد اثبات الصفة قصر لان قوله دون اخرى لا يفيد سلب صفة اخرى
بل لا يفيد اعدام اثبات صفة اخرى وهو تحقق مع السكون عنها وكذا الحال
فى قوله او مكانها واعترض عليه الشارح المحقق بأنه يصدق على القصر الحقيقى
لان المراد بقوله دون اخرى ما يعم الواحدة والمتعددة والا لم يكن التعريف جامعاً
لخروج قصر اضافى اعتبر فيه الاضافة الى متعدده كقولك زيد كاتب لا شاعر
ولا مجسم لمن اعتقد الشرح الثلاثة او العكس وبؤيده ان المفتاح قيد التعريف بما يخرج
الحقيقى حيث قال هو تخصيص الموصوف عند السامع بوصف دون ثان فاعتبر اعتقاد السامع

تميز الله عن القصر الحقيقي اذ لا يعتبر فيه اعتقاد السامع ووقفه السيد السند حيث قال لو لم يكن في تعريف المفتاح قوله عند السامع لجعلته شاملا للقصر الحقيقي كن غفل عن هذا القيد وجعله شاملا معه للحقيقي وعرض به الشارح والجا الاشكال الشارح الى ان قال هو تعريف بالاعم اذ ليس المقصود منه التميز عن الحقيقي بل تعريف تفرع التقسيم الى قصر الافراد والقلب والتعيين عليه وهذا مع ضعفه كما لا يخفى لثني ثبوت لا يلبق بمحصل فضلا عن محصل من ذوي الالباب وهو ان المصنف صرح في الايضاح بان السكاكي اهل القصر الحقيقي فلو كان عنده ان التعريف يشمله لما حكم بالاهمال فان قلت قد ذكرت ان في تعريف السكاكي ما يخرج به فاذ لم يحكم بشموله قلت لو كان يعلم ان هذا القيد لاخر اوجه لما اسقطه عن تعريفه ولم يقصد التعريف بالاعم ويمكن ان يجاب عنه بان مكانها اى صفة اخرى يقتضى ان يراد بصفة اخرى صفة ثابتة حتى يتعقل له مكان ولا يمكن ان يراد الثابتة في نفس الامر فالمراد الثابتة في اعتقاد المتكلم وذلك بدعوى ان يراد باخرى في قوله دون اخرى ايضا الصفة الثابتة في اعتقاد المتكلم لانه مرجع الضمير في مكانها ولهذا اسقط المصنف قول السكاكي عند السامع عن تعريفه اعتمادا على اناساق الذين اليه من باقى التعريف ولسا لم يقيد السكاكي القصرى مقام التعريف بهذا التعريف بغير الحقيقي وكان كلامه موهوما انه يعرف مطلق القصر وتب المصنف انه تعريف لغير الحقيقي وعرف غير الحقيقي به استشرع ان يقال تعريفه غير مانع لانه تعريف لمطلق القصر حيث عرف السكاكي به مطلق القصر فدفعه في الايضاح بان السكاكي اهل القصر الحقيقي فدعا لما يتجه عليه لا تعرضا به اذ لا بأس باهمال ما لا يتعلق به غرض كلي في البلاغة وظنه الشارح اعتراضا على السكاكي ودفعه بانه داخل في تعريفه فكيف يكون موهوما وقد عرفت ما فيه (فكل منهما) ينتجه لما يتضمنه التعريف من التنوع (ضربان) فالاضرب اربعة تخصصص امر بصفة دون اخرى وتخصصص امر بصفة مكان اخرى وتخصصص صفة بامر دون آخر وتخصصص صفة بامر مكان آخر (والمخاطب بالاول من ضربى كل من يعتقد الشركة) هكذا اتفقت كلمتهم وينبغى ان يصح خطاب من يعتقد انصاف المستد اليه بالمقصود عليه ويجوز انصافه بالغير فيقصر قطعا لجواز الشركة وجعل المفتاح من تساويا عنده داخلا في الخطاب بالاول لانه يقيد اثبات الصفة بموصوف دون آخر بمن جواز الخطاب انصافا ذبها لا مكان من جعله متصفا واخطا لانه لم يجعل احدهما متصفا بل جواز انصاف كل منهما فليس احدهما مكان متميز عن مكان الاخر حتى يعقل جعل احدهما مكان الاخر قال الشارح وهو الحق لكمال وضوح فساد ما ذكره المصنف ورجح كونه هفوة منه على ان يتكلف التصحيح كلامه لانه لا يمكن تصحيحه بالابتكافات ولا بطبقةها اللسان ويضيق عنها الاوان فارجع الى الشرح ان اشتبهت البيان ونحن نقول بتوفيق المستعان قد خالف المصنف المفتاح في جعل قصر التعيين تحت قوله مكان آخر ومكان اخرى لا تحت قوله دون آخر ودون اخرى بجامع بين قصر القلب وبينه هو انهم سألن اعتقاد الانصاف بالنظر الى احدا الامرين لا بالنظر اليهما وبانهما اردا اعتقاد المخاطب العكس بانه ان مخاطب قصر التعيين في طلب التعيين في عرضة الخطأ في التعيين وعلى تقدير خطائه في التعيين رده القصر الى العكس فقصر التعيين ردا لخطأ بالقوة كان قصر القلب ردها لخطأ بالفعل ولا فرق بين خطأين رديهما الا بانه في قصر التعيين بالقوة في قصر القلب بالفعل فظهر ان الحق مع المصنف ولا هفوة منه وبهذا ظهر كون قصر التعيين ردا لخطأ وان اشكل على الفعول (ويسمى قصر افراد لقطع الشركة) المعقدة على ما حققه المصنف ولقطع الشركة المعقدة

او بحسب التجوز على ما زعم المفتاح (وبالثاني من يعتقد العكس) اى عكس الحكم الذى
اشتمل على القصر (ويسمى قصر قلب) لان الغرض منه قلب ما عند المخاطب هكذا كتبتهم
وينبغي ان يجوز ان يكون المخاطب به من اعتقد ثبوت الحكم لمن نفيه وجوز ثبوته الاخر فثبتته
للاخر وتفيه عما ثبتته له (لقلب حكم المخاطب او نساوا عنده ويسمى قصر تعين) لانه يقطع
الاحتمال الذى عند المخاطب قال الشارح هذا التقسيم لايجرى فى القصر الحقيقى
اذ العاقل لا يعتقد انصاف امر بجميع الصفات ولا اتصافه بجميع الصفات
غير صفة واحدة ولا تردده ايضا بين ذلك وكذا لا يعتقد اشتراك صفة بين جميع
الامور ولا ثبوتها للجميع غير واحدة ولا تردد ها ايضا بين الجميع وفيه نظر
لان القصر الحقيقى يصح ان يكون رد اعتقاد ان فى الدار زيدا مع انسان فيقال فى رده
ما فى الدار الا زيدا لانه لا بد ان فى انسانها من عموم النفي كما لا يخفى لصحة قولنا ما فى البلد
من علمائه الا زيدا لمن اعتقد ان جميع علمائه فى البلد او تردد المستبين علمائه او يجعل المستند
لما سوى زيد من علمائه على انه لا مانع من رد اعتقاد الشركة بالقصر الحقيقى فيكون قصر
افراد وقلب اعتقاده به فيكون قصر قلب والتعيين به كذلك نعم لا يجب ان يكون المخاطب به
واحدا من هؤلاء بل يمكن ان يكون خاى الذهن ومن بدائع قصر القلب ما يريده الشركة
فكان كالجامع للقصر وتقبضه اذ القصر قديكون اقطع الشركة ولا يكون للشركة
فيكون الكلام معه كالجامع بين المتأفين وفيه الحجر الواضح الذى يوجب الحسن
وازين كقوله تعالى وارسلناك للناس رسولا فانه قدم للناس للتخصيص وقصر القلب
وذلك انما يتحقق بجعل الناس للاستغراق اى لجميع الناس لا بعضهم رد الاعتقاد
من ادعى انه نفي العرب فقط فصار بذلك القصر رسالته مشتركا بين الناس منتقلا من الخصوص
الى العموم وهذا من دقائق القصر (وشرط قصر الموصوف على الصفة افراد عدم تنافى
الوصفين) قال المصنف فى الايضاح ليتصور اعتقاد المخاطب اجتماعها وهذا التعليل يدل
على ان المراد عدم ظهور تنافى الوصفين ويصح اعتقاد اجتماع المتأفين ممن يخفى عليه
تنافيهما ونحن نقول وهكذا ينبغي ان يشترط عدم تلازمهما ليصح اعتقاد التكمم والمخاطب
الانفراد (وقلبا تحقق تنافيهما) اى تنافى الوصفين ليكون اثبات المخاطب المنفية فى كلام
التكمم مشعرا بانتفاء غيرها هكذا فى الايضاح من غير خطأ وان وهم البعض ان مراده
ليكون اثبات التكمم ما ثبتته فى كلامه مشعرا بانتفاء غيرها وبالجملة فيه نظر لان معرفة انتفاءها
لا يتوقف على هذا بل يحصل فى كلام التكمم بالقصر وفى كلام المخاطب يمكن بطرق غير
محصورة لا يخفى وايضا يخرج حيث زائد الاشاعر لمن اعتقد انه كاتب لاشاعر عن اقسام
القصر على انه لا شبهة فى انه قصر قلب كما صرح به صاحب المفتاح ومنهم من قال مراده
تنافى الوصفين فى اعتقاد المخاطب وهذا عجيب كيف لا وقد غفل عن قوله وقصر اتعين
اعماله ان اراد بالتنافى فى اعتقاد المخاطب اعتقاده سلب احدهما واجتباب الاخر فلا يوجد
معه قصر التعين وان اراد عدم اجتماع اعتقاد هما فلا يوجد قصر التعين مع قصر افراد
واجب منه ان الشارح المحقق غفل عن فساد كلامه من هذا الوجه وتثبت فى ابطاله
نارة بانه حيث سبذ يكون شرطا ضايعا لاغناء معرفه ان قصر القلب هو الذى يعتقد فيه
المخاطب العكس عنه ونارة بانه صرح صاحب المفتاح بان المخاطب يجب ان يعتقد
العكس فلا يصح قول المصنف انه لم يشترط فى قصر القلب تنافى الوصفين ولا يذهب
عليك انه لا وجه لتخصيص الشرط بقصر الموصوف على الصفة لانه لو تم الاشتراط

ينبغي ان يكون شرط قصر الصفة على الموصوف ايضا في الافراد عدم تنافي الموصوفين في الوصف فقال لا يصح القصر افرادا في افضل البلد الا زيد لانه لا يجمع الموصوفان في وصف الافضية بل يصح ذلك القصر قلبا وكأنه لم يقصد التخصيص بما ذكره بل عول على ظهور المقايسة (وقصر التعيين) كأنه لم يقل وقصر التعيين منه (اعم) لاجراء الحكم على اعم، والنتية على ان الحكم السابق ايضا لا يخص والمراد بالاعمى الاعمية بحسب التحقيق بمعنى ان كل ما يصلح لاحدهما يصلح للتعين وربما يصلح للتعين ما لا يصلح للافراد وربما يصلح له ما لا يصلح للقلب كما صرح به في الايضاح لكن عبارته حيث قال كل ما يصلح ان يكون مثالا لقصر الافراد او قصر القلب يصلح ان يكون مثالا لقصر التعيين من غير عكس غير صحيحة لظهور صدق كل ما يصلح مثالا لقصر التعيين يصلح مثالا لاحدهما لكن مراده ما ذكرنا في قوله وشرط قصر الموصوف على الصفة افرادا عدم تنافي الموصوفين وقلنا تحقق تنافيهما العطف على عاملين مختلفين من غير تقديم المحرور وصحته مر جوحدة (وللقصر طرق) كأنه نسبته بترك وصف الطرق بالاربعة على وفق المفتاح والدول من قوله اولها وثانيها الى منها ومنها على ان الطرق لا تخصر اذ منها ضمير الفعل وتعرف المسند او المسند اليه بالام الجنس ولا يذكر هنا لان كلامه في الطرق العامة وهما مخصوصان بالمسند والمسند اليه (منها العطف) كأنه شاع العطف في هذا البحث في العطف بلاول مع التني في المعطوف عليه فلذا اطلق والافليس غيرهما سوى لكن من طرق القصر ولكن ليس من طرق العامة لاختصاصها بقصر القلب وقال السيد السد في شرح المفتاح عدم ذكره لسبقه في بحث العطف وكأنه اكتفى في كون الطريق من الطرق العامة بل لا يقتصر على طرفين مخصوصين كالمسند والمسند اليه وكأنه نيه بتكرار المثال على انه لا يتجاوزهما لا بالاكتهاف بهما والالكان الاكتهافا، بالايضاح مقتضيا لعدم تجاوز التني والاستثناء الا (كقولك في قصره) اى قصر الموصوف على الصفة (افرادا) زيد شاعر لا كاتب او ما زيد كاتب بل شاعر وقلبا زيد قائم لا قاعدا وما زيد قائما بل قاعد (وليس زيد قائما بل قاعد) وفي قصرها زيد شاعر لا عمرو او ما عمرو شاعرا بل زيد (ويصح ان يقال ما شاعر عمرو بل زيد لكنه يجب حينئذ رفع الاسمين لبطان عمل ما بتقديم الخبر كذا في الشرح ودليله قاصر واطلاق دعواه للصفة فاسد اما الاول فلان رفع الاسمين لبطل عمل ما الا اذا كان زيد مبتدأ والصفة خبره واما اذا كان الصفة مبتدأ وما بعده فاعلا فليس رفع الاسمين لبطلان عمل ما بتقديم الخبر بل لان ما لا يعمل الا اذا دخل على المبتدأ والخبر واما الثاني فلان صحتها انما تتم اولم يكن عمرو فاعلا اذ حينئذ لا يصح لانه بطل التني فيما بعد بل فلنعم عمل الصفة من غير اعتماد وكأنه اراد ويصح ان يقال ما شاعر عمرو بل زيد بتقديم الخبر على الاسم واما ما ذكر العلامة في شرح المفتاح من انه لا يجوز تقديم خبر ما على اسمه مع العمل وبدونه ايضا فخلاف الجمع عليه قال الشارح الملم يكن في قصر الموصوف على الصفة مثال الافراد صالحا للقلب لتنافي شرطهما عند المصنف افراد لكل مثالا في جميع الطرق بخلاف قصر الصفة فانه لا اطلافة عن الشرط يكفي لقسمة مثال فلذا اكتفى ولما كان قصر التعيين اعم فجميع الامثلة تصلح له فلم يتر ضله هذا وهذا كلام قوى يزيف ما ذكرناه ترك المصنف اشتراط قصر الصفة مع عدم التفاوت بينه وبين قصر الموصوف اعتمادا على المقايسة فكانه لم يذنبه لعدم التفاوت وكأنه اراد الشارح انه افراد في الاكثر والأفوه لم يفرد

في التقديم وههنا بحث شريف لا يحق الا لرجل كريم تلقبه اليك بالهام ملك عليهم وهو
ان قولك زيد شاعر لا كانت القاء حكيم لمخاطب يعلم الاول فيخلو عن فائدة الخبر اذ من بين
ان ليس مقصودك افادة انك عالم به بل مقصودك تسليم ما اعتقده ولم يعد فائدة للخبر وثانيهما
منكر وقد خلا عن المؤكد وان زيد قائم لاقاعد القاء حكيم منكرين بلاناً كيد ويمكن
ان يقال القصد بالاول افادة العلية لان التسليم معناه الموافقة مع المخبر في العلم والثاني تأكيد
بانه القاء مقرون بتسليم بعض الدعوى فكانه قال اني اخبر مع نصفه وتحقيق فاوافق فيما
اعلم واخاف فيما هو منكر واما زيد قائم لاقاعد فقد تأكد فيه لاقاعد بفهمه قبل
ذكره من اثبات القيام وتأكد الحكم بالقيام بنى القعود بقدرتقرر ان احدهما واقع ومن هذا
اندفع ان قوله لاقاعد لغولاه انضح باثبات القيام ودفعه الشارح المحقق بان ذكره للتنبيه
على ان المخاطب يعتقد العكس ويجرد الاثبات خال عن هذه الفائدة ولا يذهب عليك
ان طريق العطف مخصوص بغير الحقيق لا يجري فيه قصر حقيق (ومنها) اى من الطرق
(التي والاستثناء) لا الاستثناء مطلقا اذا استثناء من الايجاب ليس القصد فيه الى الحصر
بل الى تصحيح الحكم الايجابى فهو بمنزلة تقييد طرف الحكم فكما ان جاءني الرجال العلماء
ليس قصرا كذلك جاءني الرجال الاجلها لليس قصرا وهذا بخلاف الاستثناء من اني
فان المقصود من نحو ما جاءني الازيد قصر الحكم على زيد لا تحصيل الحكم والاقبل جاءني زيد
فتأمل وقال السيد السند في حواشى شرحه على المفتاح واعل السرفى ذلك ان المستثنى
اذا كان جزئيا للمستثنى منه كافى المفرغ من المنى نحو ما جاءني الازيد وما يؤل اليه المفرغ
المذكور اذا صرح فيه بالمقدر نحو ما جاءني احد الازيد حسن ان يعتبر اعتقاد المخاطب
للمشركة او للعكس او تردده في ذلك الجزئى وما يقابله من الجزئيات الاخر واما اذا كان
المستثنى جزءا من المستثنى منه كافى قولك جاءني القوم الازيد او قولك قرأت الايام كذا
فانه لا يحسن فيه ذلك الاعتبار كما يشهد به الذوق السليم وفيه ان فيما ذكره دعاوى
غير بدئية ولا بدئية ويوجب ان لا يكون ما جاءني القوم الازيد للقصر ولا يفيد عدم كون
جاءني كل رجل الازيد قصرا (كقولك في قصره) افرادا (ما زيد الاشاعر و) قلبا
(ما زيد الاقائم وفي قصرها) افرادا او قلبا (ما شاعر الازيد) والتكلى يصلح مثالا للتعين
والتفاوت بالمخاطب وفي هذا المثال تحقيق دقيق يخص بالتهلهل من حد نظره في ادراك
اسرار العربية وهوان ليس التقدير ما احدهم شاعر الازيد لانه يجب نصب شاعر لان نقض
التي بالاول يجب ابطال عمل ما لا يفي ما بعد الا ترى ما زيد شيئا لاشئ وما شاعر احد
الازيد على ان يكون زيدا فاعلاله يشك عمل شاعر في زيد لانه لا بطل نفيه فيما بعد الا لم يبق
معتمدا على التي فيما بعد الا فحين ان يكون المقدر مبتدأ مؤخر او لعلك تنظر في تحقيق ما ذكرناه
في شرح الكافية في انتفاض نفي ما ولا بالافيهة في هذا المقام نفعاما (ومنها) اى من الطرق
(انما) حذف من عبارة المفتاح المضاف اذ فيه ومنها استعمال انما لفظه به انه حشو ومفسد حيث
يوهم ان دلالة انما ليست بالوضع كما وهم البعض لكن ادرجه المفتاح لان الطريق ما يسلكه
السالك ويشغل به وذلك استعمال انما فانه فعل يشغل به كاخوانه لانفس انما (كقولك في قصره)
افراد (انما زيدا كاتب) قلبا (انما زيدا قائم وفي قصرها) افرادا وقلبا (انما قائم زيد) قال
الشارح المحقق ان الشيخ لم يوافق المفتاح في عموم طريق العطف وانما لاقسام القصر بل
قال انها لقصر القلب وما نقل عن الشيخ في بيانه لا يدل الاعلى المتبادر من انما قصر
القلب اذا اطلق من غير تقييد بنحو وحده مما ان يشعر بقصر الشركة او مما يشعر بقصر الزدد

من قولك بلا شبهة ولا تردد او قطعاً ومن البين ان ما ذكره انما يستقيم مع اطلاق العطف حتى لو قيل جاءني زيد لا عمرو ايضا لكان يقطع الشركة فلا مناقشة مع السكابي في الحكم بل في المثال حيث قامت منه التقيد ونازع السيد السند فيما ذكره في انما بان التبادر من الثاني والاستثناء قطع الشركة فاذا ذكره انما يمكن انما بمعنى ما والا كما اشتهر بل بمعنى العطف ونحن نقول لعل كلام الشيخ مبين على ان المتبادر من النقطتين المتضمنة من كل وجه وذلك في قصر القلب فاذا ذكره من تبادر قصر القلب جاز في الجمع وتشبيهه انما بالعطف كلام على سبيل التمثيل (لتضمنه معنى ما والا) علة لتكون انما من طرق القصر وكان الاولى ان يقدم على هذه الدعوى ودليله بيان وجه كون الثاني والاستثناء مفيداً للقصر فذكره بعد ذلك كما فعله فوت لترتيب الكلام والتقديم ايضا من طرق القصر لتضمنه معنى ما والا ولهذا فاسر الائمة قولهم شرار ذناب بما هو ذناب الاشر فخصص انما بهذا التعليل تخصيص بلا تخصيص الا ان يقال خصه بالتعليل للاشارة الى رد ما ذكره بعض الاصوليين من ان وجه افادته القصران ما تافية وان للاثبات ولا يرجع اثني والاثبات الى ما بعده لظهور التناقض فاحدهما راجع الى ما بعده والاخر الى ما عاده وكون ما راجع الى ما بعده خلاف الاجماع فيتعين الاثبات لما بعده والثاني لما عاده وانما رده لكونه تكلفا بعد اعراس الاختيار وليس تخصيصه بالتعليل لما ان بعض الاصوليين انكروا كونه مفيداً للقصر ممسكا بقول النبي صلعم (انما الاعمال بالنيات) وبقوله انما الاولاه بالاعتق على ما نقله الرضي في بحث وجوب تقديم الفاعل لان كون التقديم ايضا مفيداً للقصر مما خالف فيه الشيخ ابن الحاجب على ما مر وقد استدلل على تضمنه ما والا بوجه ثلثة اشارة الى الاول بقوله (نقول المفسرين) وكأنه استدلل باجماعهم فان قلت التفسير مستمد من هذا الفن فكيف يتمسك صاحب هذا الفن بقول اصحاب التفسير فيما ادعاه وهو مرجعهم في تصحيح دعواؤهم قلت التمسك بقوله من حيث انهم علماء العربية لا من حيث انهم اصحاب التفسير الا انه عين مكانا قالوا فيه ذلك فالوجه في الحقيقة اثبات قول الائمة العربية واستعمال العرب (انما احرم عليكم الميتة بالنصب معناه ما حرم عليكم الميتة) وايد قولهم بقوله (وهو المطابق لقراءة الرفع لما مر) اذ القراءة ان المراد ان يكون بعضها مفسرة لبعض فاذا كان قراءة الرفع مفيدة لحصر المحرم في الميتة ينبغي ان يكون المراد في قراءة النصب ايضا الحصر فلولا يمكن انما للحصر لكان النظم مفوتاً لاداة الحصر مع ارادته تعالى عن ذلك ولما اكتفى بقوله لقراءة الرفع من غير تعرض لحرم تبادر منه ان حرم على حاله التي كانت له في قراءة النصب وهو البناء للفاعل وهو المراد اوفى قراءة البناء للفعول يحتمل ان تكون الميتة مرفوعة حرم فلا تكون فيه دليل على كون انما للحصر ووجه ارادة الحصر في قراءة الرفع على ما بينه المفتاح ان ما موصولة اذ لا مجال لكونها كافة والا لم يصح رفع الميتة بالابتقر انما حرم الله عليكم شيئا هو الميتة ولا يجوز حذف موصوف الجملة في مثله كما بين في محله والميتة خبره فهو مثل المنطلق زيد الا لام في اسم الفاعل موصولة وقد عرفت انه يفيد قصر الجنس وبهذا الدفع ماتوهم من قلة التبع وعدم التنبه ان قراءة الرفع مفيدة قصر الميتة على ما حرم وقراءة النصب عكسه فكيف يتطابقان فان قلت التأكيد ليس بقوى اذ لا يلزم الحصر تعريف المسند اليه تعريفا جنسيا بل قد يفيد انما يحتمل عدم افادته اذ اظهر له فائدة اخرى وهنا لم تظهر واشار الى الثاني بقوله (ولقول النحاة انما الاثبات ما يذكر بعده ونفى ما سواه) اي بما يقابله اذ لا ينبغي ان الثاني بعد انما ليس

جميع ماسوى المذكور ولو قالوا ونفى ما قبله لكان واضحا واظن ان مرادهم الاشارة الى ان
المتبني يجب ان يكون مذكورا بعده والمتبني غير مذكور لاني اعمين المتبني ولا يخفى ان
قول الحجة اشبهه بقول الاصوليين من ان فيه لاثبات ما ذكره بعده وما ينبغي
ماسوى المذكور فذكره لاثبات تضمن انها بمعنى ما والا في مقام رد ان يكون
ان وما محل نظر نعم يتم ما ذكره الشارح في شرح المتفاح من الاستدلال بعوم التكرار بعدها
كافي قوله عليه السلام انما الامرى ما توى فانه يدل على ورود نفيه على ما ذكر بعده وذلك
انما يخفى لتضمنه النفي لا لكونه مالتى اذ لو كان مالتى لوجب ان يقال انما الامرى غير
ما توى وكذا ما ذكره في هذا الشرح من الاستدلال بحجة عمل الصفة في انما قائم اوله على
ما صرح به بعض الحجة نعم تجدد على قول هذا البعض انه كيف عمل الصفة ولم يتجدد على اننى
حين العمل في ابوك لانتقاض النفي بمعنى الاشارة الى الثالث بقوله (والحجة انفصال الضمير
معه) اى مع انما في مقام لا يصح الفصل بدون انما مع انه لا تصور من مواقع حجة انفصال
الضمير معه الا فصل الضمير من عامله لغرض فيقال انما ينفى في الدارانا ولولا ان اننى المعنى
بعد الا لا يوجب ان يقال انما اقوم في الدار وكانه قال الحجة انفصال الضمير ولم يقل ولو جوب
انفصال الضمير معه انه ادل على المغلوب لتردده في الوجوب لان الضمير معه ذو وجهين
الاتصال بحسب الظاهر والفصل في المعنى فالقياس ان يجوز العمل بالوجهين وقال الشارح
في شرح المتفاح وجوب الفصل اذ لو قيل انما اقوم لكان المعنى مانا الا اقوم وانما
يعلم كون الفاعل المقصور عليه لو قيل انما اقوم انما فيه بحث لان الجزء الاخير في انما اقوم
هو الفاعل لا المستند وكان وقع فيه من كلام الشيخ حيث قال لو قال انما ادافع عن احسابهم
لم يكن المقصور عليه المتكلم بل قوله عن احسابهم ولكن ما قاله الشيخ الا لانه لو اضطر المتكلم في
الفعل لم يبق جزأ آخر وبصير الجزء الاخير المتعلق وقال السيد السند لا الكلام في وجوب
الانفصال اذا كان للفعل متعلق انما الكلام في مثل انما اقوم وهو محل التوقف هذا القول
كلام الحجة يحكم بوجوب الانفصال فانهم حكموا به لا يجوز المنفصل الاتعذر بالمنفصل وعدوا
منه الفصل لغرض وينبغي ان يعلم الفصل المعنوى واللفظى ليشمل هذا البيت فليت عندهم
من مواضع تعذر الاتصال والظاهر ان ما أخذ قول الحجة اشعار فيها اشعار بالقصر لان انفصال
الضمير فلامنى لجملة وجهان فان قلت حجة انفصال الضمير معه ليس الا لكون الضمير مستثنى
في المعنى والاصوليون لا ينكرون بل يجعلون ان للاثبات وما ينبغي لتحصيل معنى القصر فعنى انما
ادافع عن احسابهم انا عندهم ايضا ما واقع الا انا فكيف يصير حجة عليهم قلت لوجه ان
للاثبات وما ينبغي لا يقع الضمير بعده معنى الا بل يكون التدبير ان ادافع عن احسابهم وما يدافع
غيرى ويكون مال الكلام القصر ولا يخفى انه لا يتبع حيثئذ الضمير بعد معنى الاختلاف ما قاله
النحويون (قال الفرزدق انا الذائد) من الذود وهو الطرد (الحامى الذمار) وهو العهد وفى
الاساس هو الحامى الذمار اذ احى ما لم يحمد لئيم وعنيف من حياه وحريمه (وانما يدافع عن
احسابهم) اى القوم العار (انا او منلى) فلو لا مراد انه لا يدافع عن احسابهم الا انا انفصال
انما ادافع عن احسابهم انا او منلى يتأكده ضمير الفاعل ليصح العطف عليه وبهذا التدفع
انه لم لا يجوز ان يكون الانفصال للضرورة على انه لا يجوز للضرورة الاخراج عن الاصل
وانما الجابر هو الراد الى الاصل والاصل في الضمائر الانفصال واستناد يدافع الى انا اما لا يشترك
الصفة بين الغائب والمخاطب والمتكلم المنفصلين واما لانه في الحقيقة مستند الى مستثنى منه
غائب نقل عن علي بن عيسى الرضى مناسبة بين انما ومعنى النفي والاستثناء دعت الى وصفها
له وهوان ان للثابت كيد وما يزداد للثابت كيد فى الجمع بينهما تأكيد على تأكيد كما ان فى القصر ذلك

التعريف نسخة

قال الشارح وجهه ان قولك جاء زيد لاعمر و لمن تردد المجيء بينهما يفيد اثبات المجيء لزيد
صريحاً وهو ان كيد لاثبات المطلق السلم الثبوت وفي قولك لاعمر واثبات المجيء ضمناً لزيد
ثاني لان المجيء لما كان مسلم الثبوت لاحدهما فاذا نفيت عن عمرو اثبات المجيء فقد اثبت لزيد ضرورة
فقد جاءنا كيد بعدنا كيد لنفس الحكم اوتنا كيد لخصوص الحكم بعدنا كيد لنفس الحكم هذا
ولا يخفى عليك انه تصور في مثال مخصوص واما في ما جاءني زيد لم عمرو فالاثبات الصريح
نا كيد لاثبات الضمني الحاصل من قوله ما جاءني زيد وانه لا حاجة الى هذا التكلف لان
الاثبات الضمني اثبات مؤكد لانه برهاني فقد جاءنا كيد على التاكيد باجتماع اثبات
برهاني واثبات صريح ثم قال الشارح ويجب ان يعلم ان هذه مناسبة ذكرت لوضع انما
مناسبة بمعنى ما والا فلا يلزم اطرافها حتى يكون كل كلام فيه نا كيد على نا كيد مفيداً للقصر
مثل ان زيد القائم وفيه نظر لان التاكيد امارد الانكار واما الدفع التردد وكل منهما يستلزم
القصر في الانكار قصر القلب وفي التردد قصر التعيين وان لم يفد لنا كيد على نا كيد قصر
اصطلاحاً ولم يجعل من طرق القصر فتاً مل نعم هذا لا يخص نا كيد على نا كيد بل يحصل
مع مجرد نا كيد (ومنها التقديم) اي تقديم ما حقه نا كيد خبر كغير المبتدأ وممولات الفعل
اذ لا قصر في زيد انسان وانا نتمى وههنا اشكال وهو انه كيف يحكم بان حق المستند اليه
في انا كيد مهمك نا كيد دون انا نتمى الا ان يقال حق مبتدأ الجملة الفعلية الغير السببية ان
لا يجعل مبتدأ لان الاصل في الاسناد ان لا يتكرر والا اصل في الجملة ان يقتل ولا يربط بالغير
فالاصل ان يقال كفيت انا مهمك فانا كفيت مهمك من قبيل تقديم ما حقه نا كيد خبر غايته انه مع
التقديم مبتدأ ومع نا كيد خبرنا كيد لكنه يشكل بما انا نتمى فانه يفيد القصر فكيف يحكم بان حقه
نا كيد وليس في انا نتمى حقه نا كيد خبرنا كيد لان يقال الصفة مع التي بمنزلة الفعل واذ يعمل وكان
الاحسن الاوفى بدأ به ان لا يكتفى في تمثيل قصر الموصوف على الصفة بقوله (كقولك في
قصره نتمى انا) وان كان يصلح لاعتباره مقابلاً لاسباب التعمي فيكون قصر قلب ولا اعتبار
مقابلاً للسببية كما اعتبر المفتاح فيكون قصر افراد اذ لا منافاة بين النسبة الى قبيلتين فان النسبة
تكون بالنسب وبالاولى وقد تنبه لان فانه الاحسن فعدل عنه في الايضاح ومثل لقصر
الموصوف بقوله شاعر هو وقائم هو (وفي قصرها انا كيد مهمك) لمن اعتقد شركة الغير
او انفراده او تردده واعلم ان قولك ما نتمى انا وهل نتمى الميحل ان يكون من قبيل تقديم ما حقه
الآخر وان يكون من قبيل ما حقه التقديم واستخسر ذلك من تذكر الوجهين في اقام زيد
ان بلغ خبر من المبتدأ ولست بعارض نحوه (وهذه الطرق) الاربع تتفق من وجه وهو ان
المخاطب معهما يلزم ان يكون ما حكما منسوباً بصواب وخطاء وانت تطلب بهما تحقيق
صوابه واني خطاه لتحقيق في قصر القلب كون الموصوف على احد الوصفين او كون الوصف
لاحد الموصوفين وهو صوابه تعين حكمه وهو خطاء وتحقيق في قصر الافراد حكمه في
بعض وهو صوابه وتفيد عن البعض وهو خطاء (وتختلف من وجوه) كذا في المفتاح ولما
كان ما ذكره في بيان الاتفاق مستغنى عنه بما مر من تعيين المخاطب في اقسام القصر
ومع ذلك لم يكن صحيحاً اذ لا يلزم كون المخاطب على خطأ بل اللازم كونه على شك او خطأ
اسقطه المصنف ونعم اهو الا ان يقال قصر التعيين في شك يعتقد ان غاية الامر الشك ولا
سبيل الى الاعتقاد لرد الخطأ في اعتقاد التوقف وفي غيره نزل منزلة من اعتقد التوقف ولم
يجوز سبيل الخروج عن الشك (فدلالة الرابع) اي التقديم قدمه في البيان على خلاف المفتاح
لانه ادخل في البلاغة (بالفعوى) كسلي وحراء وعشراء وهو مفهوم الكلام ومذهبه يعني

يتكرر نسخته

يرشد الى القصر خصوصية المفهوم بحسب البيان مع التقديم ونخص به ذوق دون ذوق حتى
 حرم عن دركه بعض من له كعب اعلى في درك الدقائق العقلية والنقلية وانكره ابن الحاجب
 وكان اخري يقول لمن يسأله عن فائدة تقديم وقع في الكلام القديم انه فاعل مختار يفعل ما يشاء
 ولعلك تقول كان هذا حكم في مبادئ الاستعمال والافتقار قصد القصر في مقام التقديم
 بحيث صار موضوعا بالغة للقصر وربما بوجه دلالة بان المخاطب اذا اخطأ في قيد من
 قيود الكلام يقتضى الاتمام برد الخطأ فيه تقديمه (والساقية) بالجر عطف على الرابع
 (بالوضع) عطف على قوله بالفعوى عطف على معمولي عاملين مختلفين والمجرور مقدم اى
 بالوضع لمان يحصل منه القصر فان حرف النفي وضع للنفي وحرف الاستثناء للاخراج عن
 حكم النفي ويلزم من اجتماعهما قصر وهكذا غيره والمقصود في الفن احوال تلك الثلاثة من كون
 قصرها افرادا او قلبا وتعيينا وهى انما تستفاد بحسب المقام دون ما يستفاد منها بالوضع
 وقوله (والاصل في الاول ان النص على المثبت والمنفي) اشارة الى وجه آخر من الوجوه وقد
 اشار الى كيفية النص عليهما بقوله (كأمر) من تقديم النفي في العطف بيل وتقديم الانيات
 في العطف بلا وليس المراد منه مجرد حوالة المثال كما يتبادر من ظاهر المقال (فلا يترك)
 النص عليهما (الا) ليكثر منها (كراهة الاطتاب) ورعاية السجع ولا يخفى التوصل على اولى
 الالباب وربما يدعو الى ترك النص ورجحان الاختصار وكراهة المساواة ولا يبعد ادخال
 المساواة تحت الاطبات بقرينة (كما اذا قيل زيد يعلم النحو والتصريف والعروض اوزيد
 يعلم النحو ويكرهه) اذ لا يخفى ان النص بالثبت والمنفي فيهما مساواة لاطتاب (فقول
 فيهما زيد يعلم النحو لا غير) او تقول في الاول زيد يعلم العلمين لا العروض وفي الثاني الرجلان
 يعلمان النحو لا غير وربما يكون زيد يعلم النحو لا غير نصا على المثبت والمنفي كما اذا قصد القصر
 الحقيقي فلذا قيده بقوله اذا قيل فاعرفه وحذف المضاف اليه من لا غير اشارة غاية الاجتناب
 عن الاطتاب ولا غير مبنى على الضم تشبيها بالغايات لحذف المضاف اليه مع كونه متوباى
 لا غير بمعنى لا غير زيد اولا غير النحو وهذا على تقدير كون لا عاطفة اما على تقدير كونها
 لنفي الجنس كما في بعض كتب النحو لا غير علم او معلوم له فليس من طرق القصر (او نحو)
 والمراد بنحو لا غير لا من عداه ولا من سواء ولا علما اخر والمستفاد من الايضاح ان المراد به ما في
 المقاسم من نحو ليس غير وليس الا نتيجة عليه انه ليس من طريق العطف بل انني والاستثناء
 واجاب عنه الشارح بان العدول من الاصل بوضع مجمل مقام النص على المنفي قد يكون مع
 حفظ العطف وقد يكون بترك العطف و اراد ما يؤدى موداه ووصفه بالدقة ووصى بانأمل
 وفيه انه ليس مما كان الاصل فيه النص على المثبت والمنفي بل طريق الاستثناء الذي الاصل فيه
 النص على المثبت فقط والاصل فيه مرعى وليس مما نحن فيه (وفي الباقية) من الطرق والاولى
 ترك في ليكون العطف على معمولي عاملين مختلفين مع تقدم المجرور واما مجموع الجار والمجرور
 فنصوب (النص على المثبت فقط) الاقتصار على المثبت في النفي والاستثناء واجب كما ستعرف
 فلا يصح في حقه ان الاصل فيه ذلك وقد يكرر النص على المثبت في النفي والاستثناء لمزيد
 تقرير لداو ذلك في ليس غير وليس الالبس الا تقول زيد يعلم النحو ليس الا والاداعي في قصر القلب
 ظاهرا لان الجزء المثبت منكر للخطاب فلا تنفع من التقرير وكذا في قصر التعيين لان الجزء النبوي
 مشكوك للخطاب فلا تنفع من شكوك او اما في قصر الافراد فالبالغة في الانصاف ومن بداظهاره لانه
 مخالفة مع الصواب وانما المخالفة في تحقق خطاؤه وهذا ادخل في قبول الخطاب في الشركة فاحفظه
 فانه من ودايعنا واما جملته مع بدايعنا وشاراى ثالث من وجوه الاختلاف بقوله (والنفي)

منهما نسخة

انكته نسخة

طريق القصر نسخة

يعني بلا العاطفة بقرينة دليله لا بقرينته انه لا دليل على امتناع ما زيد الاقام ليس هو بقاعد
 كما ذكره الشارح لان تلك القرينة بعزل عن الاعتبار مع وجود ما ذكرنا وانما لم يقل والاول
 (لا يجماع الثاني) كافي القساح لان الحكم مختص بلا كذا في الشرح يريد ان المدعى مخصوص
 بقرينة دليله لانه يجماع بل الثاني حتى يناقش فيه بظهور امتناع ما زيد الاقام بل قاعد على ان
 الحكم هو الفرق بين الثاني والاخيرين وكما لا يصح ما زيد الاقام بل قاعد لا يصح انما زيد قائم
 بل قاعد ونعمي انا بل قيسى نعم يجبه ان المدول اليه لا يرجع لان الحكم كما لا يعلم الاول باسره
 لا يعلم الثاني وكما تخصص الثاني بالقرينة تخصص الاول على ان في العدول الى الثاني ايها ما
 انه اخشار ما ذكره الشيخ من ان الثاني في مانحن فيه الثاني يتقدم تارة نحو ما جاءني
 زيد وانما جاءني عمرو ويتأخر اخرى نحو انما جاء زيد لا عمرو وانما انت مذكر
 لست عليهم بمسطر فانه يدل على ان الثاني الذي نحن فيه اعم من الثاني بلا العاطفة
 والتسوية بل يرد كلام الشيخ قال تعالى ما انت بسمع من في القبور ان انت الانذرو كان
 المناسب ان يقول ولا يجماع الثاني يعني الثاني والاستثناء فلا يقال ما زيد الاقام لا قاعد
 وما يقوم الا زيد لا عمرو وكما قد يقع في تركيب المصنفين لكن لا يمكن ان يستشهد به وان كث
 في الكشف لان عبارته ليست مما يستشهد بها ففي الجامعة نفيها في كلام العرب العرباء
 والمهرة البلغاء وما ذكره في تعليقه مناسبة اقتضت نفي الجامعة وما ينبغي ان تنظر فيه
 نظر من يسلك في المرافقة ما يكاد يشبه بالجمع بين لا والثاني والاستثناء وهو ما يؤكد به النفي
 والاستثناء وهو في صورة العطف بلا وهو جملة مستقلة بجيء للتأكيد ليس الاومنه قول
 الكشف ما هي الشهوات لا غير فانه لم يقصد عطف الغير على شهوات بل جعل لا غير جملة
 مستقلة تأكيذا للقصر واراد به لا غير الشهوات موجودة فكأنه قيل ما هي الشهوات
 ومنه قوله وما كان ذلك الانفيا لاشبهة فيه الاسلام فان قوله لاشبهة في الاسلام نفي
 جنس والمعنى لاشبهة في الاسلام كانه أكد به القصر السابق وكيف لا يسمى هذا المسلك
 من لقة وقد عدهما الشارح المحقق من الجمع الذي يقع في كلام المصنفين ووضحه دعوى انه
 ما يكسر في الكشف ويكاد ان تجري بانكار الوقوع فيه ولا تخاف (لان شرط المنى بلا)
 العاطفة كذا قيدها الشيخ في دلائل الاعجاز وصاحب القناع (ان لا يكون منفي قبلها
 بغيرها) اي منفي نفيًا صريحًا كما هو المتبادر بغير لا هذا حشو مفيد لانه يوهم انه يجوز
 في العطف بلا ان يكون قبلها منى بلا حتى يصح ان يقال جاءني زيد لا عمرو ولا بكر مع انه
 صرح بمنع الرضى ووجب ان يقال جاءني زيد لا عمرو ولا بكر وقال فخرج لامع الواو
 عن العاطفة الى الزائدة وبين هذا الشرط الشارح المحقق والسيد السند بما ذكر في تعيين
 ما وضع له لاحت قال النجاة انها وضعت لثني ما ووجب للتبوع وكان مرادهم نفي ما ووجب
 للتبوع عما بعدها واثني ما بعدها عما ووجب له التبوع واثني التعلق بما بعدها بمسند اتعاقب
 بالتبوع ليشمل جاءني زيد لا عمرو وزيد قائم لا قاعد وضربت زيد لا عمرو الا انهم تسامحوا
 في البيان واكتفوا بذلك المعنى في العطف على المسند اليه واعتمدوا على المقايسة
 لظهور الحال بعد هذا القدر من البيان وقال السيد السند نفي ما ووجب للتبوع في جاءني
 زيد لا عمرو وظاهره وفي زيد شاعر لا نعيم هو كون الشيء مسنداً حتى نفي عن النجم بمدايحه
 للشاعر وفيه ان وضع لا ليس لهذا المعنى وهذا الاثم وضعه على ان المراد بما ووجب
 في جاءني زيد لا عمرو ولا تبوع حيث ينبغي ان يكون كونه مسنداً اليه فهو مركز يد شاعر
 لا نعيم في الظهور والحفاء وقال الشارح المحقق ان الموجب في زيد قائم لا قاعد هو زيد

حيث اوجب للقيام وفدني عن القعود ولا يخفى انه في غاية البعد وهذا الكلام وقع في البين
فلنرجع ما كنا فيه فحصل بياهما ان لما وضعت لني ما اوجب للتبوع يذني ان لا يكون
المنفي بها مضافا قبلها وفي قولك ما زيد الا فاقم قد نقيت عن زيد كل سفسفة غير القيام فاذا قلت
لا فاقم فقد نقيت بها ما كان متفيا قبلها وفيه ان وضع لا لا يقتضي الا ان يكون المنفي بها
ثابتا للتبوع بالتفصيل المذكور واما انه لا يكون متفيا بغير لا فلا يقتضيه غاية ما في السبب
ان يتكرر النفي وذلك لا ينافي في مقتضى وضع لا ولا شك ان الايجاب للتبوع في ما جاءني
الا زيد لا أعرو ومحقق غايته ان التي عما بعد ايضا قد تحقق فيكون في ذكر لا أعرو تكرار فالوجه
ان النفي الصريح يوجب تكرار اصريحا بخلاف النفي الضمني فانه ليس بذلك التباينة فاحترز
عن الاول دون الثاني والظاهر ان النفي لا يجتمع التقديم الذي للقصر ولا انما للقصر
بل يحمل انما على اننا كيد كما هو اصل وضع ان التأكيده بما ومنه انما زيد اضربت فان انما
فيه ليس للتصريح بقول ابي الطيب انما ذكرناها ويحمل التقديم على مجرد الاتمام لمذا
جاز الجمع بين التقديم ولا واما ولا والتي والا والتي والاستثناء نص في القصر فليعز العطف
مع فلذا لا يجتمع (ويجتمع) التي بلا العاطفة (الاخيرين) اي انما والتقديم (فيقال انما
انما يلقى وهو يأتي لا أعرو) ومن العجب تمثيل السكائي بقوله وهو يأتي وقد انكر
كون التقديم فيه للخصيص كما عرفت وأعجب منه ان الشارح المحقق اعترض عليه بان
الاولى التمثيل بزيد اضربت لانه شايع في التخصيص بخلاف هو يأتي فان التخصيص
واضع في فيه واما السيد السند واقفه وكأنه هذا المقام بعقله وام يسل فيه فافلتته (لان
النفي فيهما غير مصرح به) بل صرح بهما الاثبات وبلزهما الذي بخلاف النفي
والاستثناء فان نفيه مصرح به وان لم يكن المنفي مصرح به (كما يقال امتنع
زيد عن المجيء لا أعرو) فكما جاز هذا التركيب مع عدم جواز لم يجيء
زيد لا أعرو والفرق بين النفي المصرح به وغير المصرح به جاز مجامعة التي الاخيرين
دون الثاني فلا يراد به لا يصلح نظير المسبق لان النفي بلا ليس متفيا قبلها فيه بخلاف
ما سبق والواضح في هذا التقييد عبارة المفتاح حيث قال ووجه صحة مجامعة لا العاطفة انما
مع امتناع مجامعتها ما والاعين وجه صحة ان يقال امتنع عن المجيء زيد لا أعرو ومع امتناع
ان يقال ما جاني زيد لا أعرو وهو كون معنى النفي في انما وفي قولك امتنع عن المجيء ضمنا
لا صريحا قال الشارح ثم ظاهر كلامهم يقتضي جواز قولنا اني زيد لا القيسام لا القعود
وقرأت الا يوم الجمعة لاسأرا الايام لان النفي بلا ليس متفيا بشئ من كانت النفي اللهم الا ان يقال
التصريح بالاستثناء مشعر بان النفي ايضا في حكم المصرح اي لم يرد زيد الا القيام وما تركت
القرأة الا يوم الجمعة فمتنع زيدانه لا يصح قوله والنفي لا يجتمع الثاني لمجامعته في هذين المنالين
اللهم الا ان يقال الخ وفيه بحث لان الاستثناء عن الميت ليس الثاني وانما الثاني النفي والاستثناء
على ان بناء صحة قرأت الا يوم كذا على تأويله بالنفي بخلاف ما تقرر في محله انه
استثناء من الاثبات لاستقامة المعنى ثم قال (السكائي) لا وجه لتقديم قول السكائي مع تقديم
الشيخ الا ان يقال ذكر قول السكائي للترتيب بقول الشيخ والترتيب انما يكون بعد الذكر
(شرط مجامعته للثالث) من قال تقدير شرط حين مجامعته للثالث ليوافق كلام الشيخ لم تصح
عبارة السكائي واتقيد بالثالث فيما بينهم لان دلالة الرابع على القصر اضعف
من الثالث لانه ليس بالوضع وفيه تذييل على ان مجامعته النفي مع الرابع اجلي واشبع
قال الشارح المحقق لم تذكروا هذا الشرط في التقديم لا وجوبه ولا استحسانا فكان دلالة
على القصر اضعف وقد عرفت ان كونها اضعف ليس فيه ريب (ان لا يكون الوصف

مختصا بالوصوف) الباعدا على القصور عليه بقرينة المثال وان كان صحة الحكم لا يشترطه بل لوجعل داخلا على القصور اصح - بشرطه ايضا ان لا يكون الموصوف مختصا بالوصف فلا يقال انما الزمن قاعد لا قائم فتركيباته اظهر وحاله بالمقايسة وقد قد السكاكي الوصف بقوله في نفسه اى لا يكون مختصا بنظر الى نفسه والا فلا بد من اختصاص الوصف حتى يصح القصر (مخوفا) يستوجب الذين يستعملون فان كل عاقل يعرف ان الاستجابة اى الاجابة كما في شرح العلامة للمفتاح لا يكون الا زيدا ممن يستعمل ويعقل واسعة على المصنف في الايضاح ايضا لان المدار على ظهور الاختصاص سواء كان متشاوفا نفس الوصف او الموصوف او عرف وغفل الشارح عما قصده فظنه اهمالا وقيد به في الشرح قال (عبد القاهر لا يحسن) الجماعة المذكورة (في الوصف المختص) اى مقدار ما يحسن في غيره وهذا اقرب لرحمته عقلا ونظرا لان الشيخ اعلى كمالا ولا يشهد ان ثبت اصدق من شهادة الثاني اذا احاطة بالثبوت متهم لا يكاد يقبل ولا يذهب عليك انه لا يتصور القصر في الوصف الظاهر الاختصاص الاتزليل المخاطب منزلة الخطي والمتردد لداع ولذا كان قول عبد القاهر ارجح عقلا (واصل الثاني) اشارة الى الوجه الرابع من وجوه الاختلاف ووجه الاختصار في ذلك الاختلاف على الثاني والثالث كانه ان الاول والرابع مستويا بالنسبة للجهول والمعلوم فوجه الاختلاف ان انقسام الطرق ثلثة اقسام فلا يراد في هذا الوجه بان اختلاف الطرق بل الطريقين (ان يكون ما يستعمل) من الاستناد والتعلق يدل عليه قوله فيما سبق وكل من الاستناد والتعلق اى ما يقصر او يغير قصر وفصره الشارح بالحكم (لهما) يجهله المخاطب ويتركه) فاستعمله في قصر التعيين على خلاف الاصل اذ لا انكار فيه ولو اكنى بقوله يتركه لكفاءه (تخلاف الثالث) فانه يجزى لخير لا يجهله المخاطب على ما قد دلتل الامجاز قال الشارح المحقق وفيه اشكال لان المخاطب اذا كان عالما بالحكم لم يصح القصر ولا اشكال فيه لانه يصح ان يكون اما عالما في ما ينزل منزلة المجهول دون النبي والاستثناء ويكون الثاني والاستثناء غالبا في المنكر وربما يستعمل في معلوم منزل منزلة المجهول كانه ربما يستعمل انما في مجهول منزل منزلة للمعلوم ومأل تنزيل المجهول منزلة المعلوم فيها تنزيل المجهول الحقيقى منزلة المجهول لدعائى كما ان مال تنزيل المعلوم منزلة المجهول في النبي والاستثناء تنزيل المجهول لدعائى منزلة المجهول الحقيقى ولا يخفى كمال لطافة هذين التزليلين ووقفه واختصاصهما بمن يكاد يتوجه بفطنة وهل هذا الا ما يحق به الباطن المخاطبة والله يختص برحمته من يشاء ووجه الشارح كلام الشيخ تحمل قوله يجزى لخير لا يجهله المخاطب على خبر من شأنه ان لا يجهله ولا ينكره حتى ان انكاره يزول بادنى تقيده وليس مما يصبر عليه فقال وهو الموافق لما في المفتاح حيث قال ان طريق انما يسلك مع مخاطب في مقام لا يصبر على خطائه او يجب عليه ان لا يصبر وشاربكون بيان الشيخ موافقا للمفتاح ان المصنف في بيانه اما في غفلة عن الموافقة او في عدول عن عبارة المفتاح مع وضوحها الى عبارة متعلقة (كقولك لصاحبك وقد رأيت شيئا) بالتحريك وقد يسكن اى شخصا كذا في الصحاح (من بعد ما هو الا زيد اذا اعتقد) صاحبك او على صيغة المجهول للامانة اعلى اى اعتقد ذلك الشيخ (غيره) اى زيد بان يكون زيدا وعرا او يكون عمر امصر اعلى هذا الاعتقاد فالثالث لا يحتمل القسمين فلذا اكتفى به لانه يختص بقصر القلب وجعله المفتاح مخصوصا بقصر القلب حيث قال اذا توهمه غير زيد ويصبر على انكار ان يكون اياه المصنف اسقط قوله ويصبر على انكار ان يكون اياه لتكثير الفائدة لا ليجر تدليل الفاظ ولم يقل اذا اعتقد غيره او تردد لانه مخصوص بالنكر كسابق وقد ينزل المعلوم

منزلة المجهول (المنكر) (لاعتبار مناسب فيستعمل له) اى لذلك المعلوم كذا في الشرح
 ويحتمل التعليق اى لاجل هذا التنزيل (الناسي افرادا) اى لافراد احوال كونه قصر
 افراد والى الثاني ذهب الشارح ولا بد من حذف مضاف اخر اى طريق قصر افراد لان
 الثاني طريق القصر لا نفسه فالوجه هو الاول نحو وما محمد الرسول اى مقصور على
 الرسالة لا تبعداها الى التبره من الهلاك لوجعل القصر بالنظر الى استعظام هلاكه اى
 لا تبعداها الى استعظام هلاكه واستبعاد لا يستغنى عن التنزيل ويكون على مقتضى الظاهر
 (نزل استعظامهم هلاكه منزلة انكارهم اياه) فلزم تنزيل علمهم منزلة الجهل فلا يرد
 ان الملائم لدعوى تنزيل المعلوم منزلة المجهول ذكر تنزيل علمهم منزلة الجهل لا تنزيل
 استعظامهم منزلة الجهل قال الشارح والاعتبار المناسب الاشعار بعظم هذا الامر
 في نفوسهم وشدة حرصهم على بقاء النبي صلى الله عليه وسلم فيما بينهم حتى كأنهم ينكرون
 هلاكه ونحن نقول الاعتبار المناسب التنبيه على مقاسد الاستعظام حتى لحق بالجهل في الفساد
 وتحذيرهم عنه كما يحذر عن الجهل والاقرّب عندي انه قصر قلب اى وما محمد الرسول
 لا اله نزل استعظامهم هلاكه منزلة دعوى الوهية لان البقاء يخص الاله وكل شئ هالك
 الاوجهه واعتقاد الاوهية بنافي الرسالة (اوقليا) عدل لقوله افرادا (نحو ان اتم
 الابشر مثلا) تريدون ان تصدونا عما كان يبدأ بآؤنا فأتونا بسلطان مبين فان المخاطبين
 بهذا الكلام وهم الرسل لم يكونوا جاهلين منكرين لكونهم بشرا لكنهم نزلوا منزلة المنكرين
 (لاعتقاد القائلين ان الرسول لا يكون بشرا مع اصرار المخاطبين على دعوى الرسالة)
 فعزلوا منزلة من يعتقدا رسالته وينكر بشريته وقلبوا الحكم وقالوا لستم مرسلنا ولكنكم
 بشر وفائدة تنزيلهم منزلة المنكر للبشرية المباعدة في المناقاة بين الرسالة والبشرية
 قال السبد السبد فرق بين هذا المثال والمثال السابق فان المنشأ في التنزيل فيه هو حال
 التكلم والمخاطب وفي السابق حال المخاطب فقط هذا ولا يخفى انه وهم لان المنشأ
 في التنزيل مطلقا بخلافه علم التكلم لما عليه المخاطب الا انه في السابق علم مطابق للواقع
 وهنا غير مطابق ونأتيك بحث شريف نظمه موهبة رؤف لطيف وهو ان ماجاوه تنزيلنا
 يحتمل ان يكون على مقتضى الظاهر ويكون الكلام من قبيل الكناية فيكون ان اتم
 الابشر بمعنى ان اتم الا غير رسل لا ستلزام البشرية في الرسالة فذكر البشرية
 واريد انتفاء الرسالة في الكلام قصر قلب من غير تنزيل وانما اختار المصنف في مقام
 التمثيل ان اتم الابشر مثلا تريدون ان تصدونا الابقادون ان اتم الابشر مثلا وما ازل
 الرحمن من شئ لانه كان في الاول اشكال يحتاج الى الدفع وهو انه يلزم ان يكون قول الرسل
 ان نحن الابشر مثلكم تسليما لذلك القصر واعترافا بانتفاء رسالتهم فاجاب عنه بقوله
 (وقولهم ان نحن الابشر مثلكم من مجازاة الخصم) اى الجري معه وعدم
 المخالفة في السلوك ومن قبيل تسليم المقدمة واطهار الانصاف (ليعزل) ليبرز الخصم
 من العثار وهو الزلة لا من العثر وهو الوقوف (حيث يراد تكيته) اى اسكاته
 والزامه بالتسليم انتفاء الرسالة وفيه ان تسليم القصر يستلزم تسليم البشرية وانتفاء
 الرسالة ايضا وفيه العثار في يد الخصم لاعتباره ليحسب بان المراد منه نحن بشر مثلكم
 والنفي والاستثناء لغو لم يقصده معنى وانما ذكر مجرد موافقة الخصم في العبارة ولا يخفى
 ان الجواب حيث ان المراد بالنفي والاستثناء مجرد اثبات البشرية ولا مدخل فيه لكونه
 من مجازاة الخصم على ان ذلك بعيد عن النظم بل لا يليق ببلاغته لان الموافقة للخصم

في عبارة يكون صريحاً في تسليم دعواه بعزل عن البلاغة فالوجه ان يقول ان القائلين اعتقدوا ان الرسول يكون ملكاً لا بشراً فترأوا الرسل في دعوى رسالتهم منزلة من يعتقد ملكيته ويشكر بشرته فقل لهم ان اتم البشر مثلاً وقلوا حكمهم وعكسوه يعني اتم بشر لا ملك فقولهم ان نحن الابشربليس فيه تسليم انتفاء الرسالة بل تسليم المقدمة للمجازاة والزامهم بقوله ولكن الله ين علي من يشاء من عباده يعني انتفاء اللانسكة وثبوت البشرية لا يستلزم انتفاء الرسالة وههنا بحث شريف آخر وهو ان قول انكفار قاتونا بسلطان معين يدل على انهم لا ينكرون رسالة البشر فالوجه انهم اعتقدوا ان الرسل ادعوا فضلاً وامتيازاً عنهم استحقوا بذلك النبوة فقالوا ان اتم الابشرب مثلنا يعني لا يتجاوزون البشرية الى امتياز حتى يستحقوا الرسالة وحينئذ وصف البشرية بالماثلة مقتضى المقام فقولهم ان نحن الابشرب مثلكم تسليم لمقدمتهم وقولهم ولكن الله ين علي من يشاء من عباده منع عباده من اطلب الرسالة الامتياز بل هو فضل الله بوجه من يشاء من عباده (وكتولك) عطف على قوله كتولك لصاحبك (انما هو اخوك لمن يعلم ذلك ويقر به) فظاهر هذه العبارة على ما قرأنا عليه ببيان الشيخ من ان اتم لا يستعمل بالاحسب التزييل بعيد عن الحمل على ما اوله الشارح لانه حينئذ يكون المعنى لمن يكون من شأنه ان يعلم ذلك ويقر به وحينئذ لا وجه لقوله (وانت تريد ان ترفقه) لان الخطاب حينئذ للافادة لا للترقي ولذا قال الشارح معترضاً على المصنف الاول ان يكون هذا المثال من قبيل التزييل منزلة المجهول والمراد ما ترقى جملة رقيقاً مثقفاً بالقامات لانه احداً له ولم تجده في كتب اللغة وانما وجدنا ترقى له اذا رقى فله ونقول او تريد الاخبار برفقه على الخطاب اذا كان منكراً لرفقه عليه واوجمل قوله ترققه للنسبة اي تريد ان تنسبه الى الرفقة لكان المراد هذه النكسة فهي من محتملات عبارته لكن ما في المفتاح هو الاول (وقد يزل المجهول منزلة المعلوم لادعاء ظهوره) ادعاء انه مما يجب ان يعلم ويسعى في تحصيله فكل من يخاطبه فهو عالم به ومجرد المقدمات معرفته (فيستعمله الثالث نحو) قوله تعالى حكاية عن اليهود (انما نحن مصلحون) ادعوا ان كونهم مصلحين لكمال ظهوره معلوم للمخاطب او لكون معرفة المصلح امر اواجبالهم برض احد من نفسه بالجمل باصلاحهم (ولذلك) الادعاء المستلزم لكمال الانكار جاء الا انهم هم المفسدون للرد عليهم مؤكداً بما ترى اي بما تعلمه محققاً وبما تبصره لكمال ظهوره على حسب انكارهم تصدير الكلام بحرف انتبيه الموجب لكل العناية بتفهيمه وبان واسمية الجملة وتضمير الفصل الذي للتأكيد عندما يفيد الحصر وتعرف المسند المفيد الحصر الفساد فيهم ادعاء والحصر على تأكيد ادعاء حصر الفساد فيهم تأكيد آخر هذا وههنا تأكيد آخر لم بشرائه المصنف وهو توهمهم بقره بهم بقوله ولكن لا يشعرون وجعله داخل في قوله ما ترى كما بشر به كلام الشارح بعيد عن السوق وبأب ابيان الايضاح (ومزجة انما على العطف) المشاركة في الدلالة على القصر بحسب الوضع فلا يرد ان تلك المزية مشتركة بين التقديم وانما لكن يتجه ان ما عليه المزية لا ينحصر في العطف بل منه التني والاستثناء (انه يعقل منها الحكماء) كما هو مقتضى القصر لان القصر امر اجالي لا ترتيب في تعمله بين الحكمين فهو مفهوم انما ومرتب على تعقل الحكمين في العطف تفصيلاً فالقصر مع انما من حاق العبارة وفي العطف لازم مفهوم العبارة وفي الشرح ان المزية في ذلك انه يفهم القصر من اول الامر ولا يذهب الوهم الى خلافه (واحسن مواقعها التعمير) اي الاشارة الى

معنى غيره مقصود من حاق العسارة (نحو انما تذكر اولو الالباب فانه ترمى بان العسر
من فرط جهلهم كالبهايم قطع النظر منهم كطعمه منها) ففيه ترمى بطواع النظر منهم وما
لا ينبغي ان يصدر منه الطبع والكفار ويكونهم كالبهايم هـ هذا مقتضى سوق كلام
المصنف والمطابق لما ذكره في الايضاح وهو احسن مما ذكره الشيخ في دلائل الاعجز
من ان المقصود منه ذم الكفار وان يقال انهم من فرط جهلهم كالبهايم وكون احسن
مواقعها التمرى بض دون ما والا لان المخاطب به من لا يجهل الحكم بخلاف التمرى والاستثناء
فيكون في حسن موقع التمرى والاستثناء افادة مدلوله بخلاف تماثله لا اعتداد معه
بمدلول الكلام وانما مناط الفائدة ما يتوسل به اليه فان قلت فلا موقع له الا تعرض قلت من
مواقفه افادة لازم فائدة الخبر (تم) اشار بكلمة ثم الى المعددين الجنتين والانتقال من بحث الى بحث
فهو بمنزلة الفصل والباب (القصر كما يقع بين المبدأ والخبر) وقد سبق امثلة كثيرة (يقع بين
الفعل والفاعل) ومنه انما تذكر اولو الالباب والمقصود الحاق غير المبدأ والخبر بهما في
الكثره فماتوهم قلته او عدمه حيث اكثر امثلهما ولم يأت من الفعل والفاعل الا الواحد ولم
يأت من غيرهما بشئ ولدفع توهم انه لا يكون بين الفاعل والمفعول والفعل والفاعل اذ ليس
احدهما صفة والاخر موصوف حتى يكون من قصر الصفة على الموصوف او عكس والمراد
بالفعل ما يعم شبه الفعل كاشاع ولك ان تدرج شبه الفعل في قوله (وغيرهما) اى غير الفاعل
والفاعل قال الشارح كفاعل والمفعول والمفعولين من باب اعطيت وذى الحال والحال
والفعل وسائر العلاقات سوى المفعول معه والكل يرجع الى قصر الفعل مع قيامه
مقصورا في المصور عليه ولذا انحصر القصر في قصر الصفة على الموصوف والعكس هذا
ولا يظهر الفرق بين ماضرب زيد الاعمر وبين ماضرب زيد الا في امدار حتى يصح جعل
القصر في الاول بين زيد وعمرو وفي الثاني بين ضرب وفي امدار بل القصر في الثاني ايضا
في الظاهر بين زيد وفي الدار وعند التحقيق بين الفعل المعيد بالفاعل والمطرف (في الاستثناء
بؤخر المصور عليه) عن المصور (مع اداة الاستثناء وقبل تقديمها) دون تقديم احدهما
بان يقول في ما جاءني الازيد ما جاء الا ابي زيد لان القصر فيما يلي الا في عكس المقصود اويان
يقول ما جاءني زيد الا فانه لا معنى له اصلا (بخلافهما) اى كائين بخلافهما الذي قبل التقديم
من اتصال المصور عليه بالاداة وتقديم الاداة عليه واحترزه عما اذا لم يكونا بخلافهما بان
يتقدم المصور عليه على الاداة فتقول في ما جاءني الازيد ما جاء زيد الا ابي لان التقدم
فيه كثير بل لانه لا يجوز اصلا لان القصر انما يكون فيما يلي الا في عكس المقصور (خبر
ماضرب الاعمر زيد وماضرب الازيد عمرا) والدليل على وقوع هذا التقديم قول الشاعر
لا شتمى يا قوم الاكاره باب الامير ولا دفاع الحاجب وقوله كان لم يمت حتى سواك ولم يقم على
احدا الا عليك (الرابع) الاستثناء من قصر الصفة قبل تمامها (في المثالين المذكورين لان المصور
ضرب زيد في عمرو لا مطلق الضرب وضرب واقع على عمرو في زيد لا مطلق الضرب في
التقديم ايها المصور ودولا وينبغي ان يعلم ان ماضرب الاعمر زيد اضعف من ماضرب
الازيد عمرا لان فيه رعاية الاصل من تقديم الفاعل وفي ماضرب الاعمر زيد خلاف
الاصل ولا ينبغي ان قوله لا شتمى الخ من قصر الموصوف على الصفة فانه من قبيل قصر
التكلم وقت الاستثناء على الكراهية ففيه قصر الموصوف على الصفة قبل تمامه لان وقت
الاستثناء باب الامير ودفاع الحاجب من تمامه المصور فالتعليق قاصر ويمكن ان يعطى الحكم بان
المصور بمنزلة امر واحد والفصل بين اجزائه بالمصور عليه كالفصل بين اجزاء كلمة وبعض

فيكون نسجه

تقديمها نسجه

غير المقصود نسجه

النحاة منع التقديم بحالهما ايضا وجعل ماضرب الاعرا زيد كلامين بتقدير ضرب زيد في
 جواب من ضرب ولا يخفى انه تكلف وقال المصنف هذا التقدير باطل لانه يفيد الحصر في
 الفاعل ايضا ومنعه البعض لان المقدّر خال عن اداة القصر وقال الشارح المحقق ان السؤال
 المقدّر يقتضي الجواب باستفاد الضارب حتى لو ضرب زيد وعمر وقلت في جواب من ضرب
 عمر ازيد لم يتم الجواب فقال نعم يمكن التزام القصرين في هذه الصورة والتزام انه لا يقدم
 المفعول مع ادخل الفاعل الا اذا اريد انقص ان هذا ونقول ان اراد المصنف لا يقتصر على
 هذا المقام بل يعمه على مواضع متعددة وهي مذاهب جماعة النحاة منها زيد يعطى عمرو اس
 درهم فانهم جعلوه في تقدير اعطاه درهم في جواب ما اعطاه ومنها زيد يعطى غلامه
 اس درهم في جواب ما اعطى ولا يمكن التزم القصر فيه اذ لم يردوا على الكسائي في قوله بان
 المنصوب مفعول الصفد دون الفعل المقدّر بانه يفوت الحصر ومنها قوله بان زيدا ضرب
 الناس عمر في تقدير يضرب عمر في جواب من يضربه وقها قولهم في ليك يزيد ضارح
 انه في تقدير يكيه ضارح في جواب من يكيه ومن البيان ان اس المعنى على انه لا يكيه الا ضارح
 ولو التزمنا القصرين في ماضرب الاعرا زيد على مذهب بعض النحاة لم يكن المخالفين
 اسكاي وذلك البعض في مجرد توجيه النصب بل في معنى التركيب ايضا وحيث نذير جم
 قول السكاي ومن تبعه لانهم لم يقولوا بذلك الا بعد تحقيق المراد بالتركيب والبعض
 اقرب الفعلة عن انه يلزمهم القصر بتقدير السؤال فالتحقيق ان السؤال عن يقتضي الحصر
 لو لم يكن مقدرا ناشيا من الكلام فاي في تقدير من يكيه مثلا في البيت فاصد تعيين الفاعل
 المتروك لاسئلا عن عموم الباكي فكذلك تريد من يكي بالبكاء الذي قصدت الامر به
 لقولك ليك فأنمل (ووجه الجميع) اى السبب في افادة القصر او طرز الجمع وطر يقيده
 فيها في الجمع اى جميع صور القصر من ماهو بين المبتدأ والخبر والفعل والفاعل ومتعلقات
 الفعل الى غير ذلك وانما اقتصر على بيان الوجه في النفي والاستثناء لان وجه القصر
 في العطف بين وهما ارجع الى النفي والاستثناء والتقديم اماراجع الى النفي والاستثناء
 او الى العطف فزيد اضربت في معنى ماضربت الا زيدا او زيدا ضربت لا غيره واقتصر
 على البيان في المفرغ لان البيان فيه يجعله مردودا الى غير مفرغ فاذا بين فكله بين غير
 المفرغ ايضا (ان النفي في الاستثناء المفرغ) وهو الذي ترك فيه المستثنى منه ففرغ الفعل
 الذي قبل الاوشغل المتعلق عنه بالمستثنى كذا قالوا فوصفه بالمفرغ وصف بحال المتعلق
 اى مفرغ العامل او على الحذف والابصال اى المفرغ له ونحن نقول هو الذي فرغ
 عن اعرابه لبشغل باعراب المستثنى منه والاولى ان يقولوا ففرغ العامل الذي قبل الاوشغل
 عنه بالمستثنى ليشمل ما اذا اقام بل الاولى ففرغ عامل المستثنى منه وشغل عنه بالمستثنى
 ليشمل ايضا ما اقام الا فان العامل فيه بعد الا لان العامل المعنوي مع المبتدأ لا مع الخبر فتأمل
 (بعد الا) الاولى تركه ليشمل المستثنى المفرغ بغير ويستغنى عن قوله وغير كالا الخ لا توجه الى
 مقدّر) لا يلزم النفي من غير منى عند (عام) لا يتناول المستثنى منه وغيره وثلا يلزم التخصيص
 من غير مخصوص فيقول القول بتقدير المستثنى منه يتا في ماسيجي في بحث الانجاز والاطراب
 من ان قوله تعالى لا يحيط المكر السي الا باهله من امثلة المساواة وما وجهه الشارح به
 من ان تقدير المستثنى منه اعتبار نحو دعا اليه امر لفظي هو بمنزلة عن نظر صاحب
 المعاني الا ان اراد بالمقدّر في هذه العبارة ما ينساق الذهن اليه ويرجع اليه تفصيل المعنى
 من غير تقدير في نظم الكلام فأنمل (متناسب للمستثنى في جنسه) بان يقدر في ماضرب الا زيد

نسخه

يستثنى

احد لاجيوان اوشى حتى لا ينافي انقصر بحى حار وفي ما اعطيت له جبة لبا ساحتى
 لا ينافيه اعطاء درهم فالمراد بالجنس ما يعد في العرف جنسا ويقال لشيء المشارك للمستثنى منه
 انه من جنسه الا ترى انه لا يقال للعمار انه من جنس زيد مع انه حيوان كزيد
 وما يقرب منه يفهم من قولهم الجنس الى الجنس يميل فمن قسره بما لا يصدق على المستثنى
 فقد بعدد (و) في (صفته) اى كونه فاعلا او مفعولا الى غير ذلك ولا يخفى ان في قوله في جنسه
 مسامحة لان المقدر يجب ان يكون جنس المستثنى لامشاركة في الجنس فلا يصح المناسبة
 في جنسه كما صححت في صفته فالمراد مناسبه له في كونه جنسه وان القصر لا يتوقف على تقدير
 ذلك المناسب بل لو قدر اعم الاشياء لحصل القصر وايضا المستثنى فيما ذكر فيه المستثنى منه
 نحو ما جاء في احد الا زيدا ليس مناسبه له في صفته مع افادته القصر وان في بيان وجه
 القصر تحقيق حقيقة القصر ويان مقدار ما يوجد النفي اليه وهو امر مهم لا ينبغي الغفلة عنه
 (فاذا اوجب منه) اى من ذلك المام (شيء بالاشي) اذا اوجب لشيء منه بالا كما في جاني الازيد
 فانه لم يوجب من العام شي بل اوجب لشيء منه (جاء القصر) ضرورة بقاء ما عدا ذلك على ما كان
 عليه من تعاقب النفي به (وفي انه يؤخر المقصور عليه) يقول انما ضرب زيد عرا الوفا لزيد الاستغنى
 عن قوله (ولا يجوز تقديمه على غيره) امانا من التجوز وهو الانسب بقوله يؤخر واما من الجواز
 (لالتباس) اى للتباس المقصور عليه بغيره مع لزوم القصر قبل التمام فان قلت مع تقديم المقصور
 يتعكس المعنى والتباس اسم المقصور بالاسم المقصور ولا يمين غير المقصور قلت لو سلم فلماذا لم يوجب
 المقصور لزم الالتباس وتعين غير المقصور بعد ايجاب تأخير المقصور عليه وفيه انه في صورة جمع
 لامع انما للتباس مع التقديم فلو قيل انما ضرب عرا زيد لا يتركز اليه ينس قال الشارح المحقق
 وههنا نظر لوجود تقديم المقصور مع انما كما في قولنا انما زيد ضربت فانه قصر الضرب على
 زيد كما قال ابو الطيب اسما لم يزد معرفه وانما للذمة ذكرناها اى ما ذكرناها الا للذمة ويمكن الجواب
 بمنع ان انما هنا القصر انما القصر للتقديم هذا وفيه ان الحكم بان انما في هذا التركيب لا قصر
 منه وفي انما جاني زيد لا يعم ولا يقصر تحكما (وضر كالا في افادة القصر) اى قصر الصفة على
 الموصوف وقصر الموصوف على الصفة باقسامها واولئك ان تريد انما قصر من القصرين المبدأ
 والخبر والقصر بين غيرهما وهو اقرب (وفي امتناع مجامعة لا) فتدبر المتناهي في تخصيص وجه
 الشبه والاولى الاقتصار على قوله وغير كالا اذ فيه تكثير المعنى بتقليل اللفظ لانه يفيد المشاركة
 في جميع احكام الالهى منك الابدان والانشاء * وانت الذى تفعل ما يشاء * لا يتبهل ولا
 تلجى * الا اليك * ولا تخفى النداء برفع الحاجة الا بين يديك * انت المستغنى في معرفة افتقارنا
 عن الاستفهام * وانت المزه عن ان يكون شيء منك في خير الا بهام * اللهمنا نخبر امورنا
 * وانهم علمنا بشرح صدورنا * ووفقنا بالاجتناب عن الناهى * وارزقنا بمعرفتك
 معرفة حقايق الاشياء كما هي * يا كريم انت الذى لا يخيب راجيا * ولا يحرم فضله مناديا
 ولا مناجيا (الانشاء) اى هذا باب الانشاء وقوله ان كان ابتداء الكلام كالا لا يخفى على ذوى
 الافهام وقد سبق في اول الفن بيان ان الانشاء كالخبر والنفي في قوله واتوانه كثيرة منها
 النفي بمعنى كلام يدل على اتخى ففعله واللفظ الموضوع له ايت ضميره راجع الى التنى بمعنى الحالة
 التى تحدث بهذا الكلام او المراد ان اللفظ الموضوع له ايت هذا الكلام على ان اللام لغرض
 وعلى هذا القياس غير التنى وقد يقال الانشاء بمعنى الفاء الكلام الخبرى كالا خبرنا وهو بمنزلة
 عن هذا المقام وان ظن الشارح انه المرام وكيف لا وقد عرف من اول الفن الاول ان
 الانشاء الذى اعتبر في التوب هو قسم الكلام والنفي والاستفهام مثلا لم يأت بمعنى الفاء الكلام

يا قسامها استغنى

مطلب الانشاء

المفيد للتمييز مثلا حتى يجعل الانشاء بهذا المعنى منقسم الى موادى الشارح ايه من تصحيح
مثل قوله واللفظ الموضوع له ليت لم يدعه بحق فان القساء كلام للتمييز اس الموضوع له ليت كما
ان نفس الكلام ليس كذلك (ان كان طلبا) جعل الطلب كالتحيز اسما للكلام (استدعى
مطلوبا غير حاصل وقت الطلب) لم يقل وقته لان الطلب السابق بمعنى الكلام وهذا الطلب
بمعنى آخر وهو محبة حصول الشيء على وجه يقتضى السعي في تحصيله اولامانع من الاستحالة
او البعد كما فى التمييز وذلك الاستدعاء لانه لا معنى لطلب الحاصل وقت الطلب سواء كان تمنيا
او غيره فى غير التمييز يجب ان يكون حصوله بعد الطلب وامافى التمييز فقد يكون حصوله قبل
الطلب كما فى قوله ليت زيد لم يخرج ولم يمت فان قلت ربما يطلب شيء حاصل وقت الطلب
لعدم العلم بحصوله فالصحيح ان يقال استدعى مطلوبا غير معلوم الحصول وقت الطلب
قلت المراد استدعاء صحة الطلب لاستدعاء نفسه او المراد عدم الحصول فى زعم المتكلم فاذا
لم يوجد شرط الطلب او صحته يحمل كلام من يوافق به على معنى مناسب لذلك الطلب واعلم
ان قوله استدعى مطلوبا احتمالا بين احدهما وهو الاظهر انه يتوقف على عدم حصول المعلوب
وثانيهما انه يطلب من المطلوب منه مطلوبا غير حاصل وقت الطلب ولم يذكر قوله ان
كان طلبا ما هو قسمه لان المقصود بانظاره هو الطلب لكثرة ما حقه ووفور دقايقه واصالته
بخلاف قسمه فانه فى الأكثر اخبار وضعت موضع الانشاء كصنيع العقود وافعال المدح
وفعال النجس وعسى والقسم واما جعل مطلق افعال المقاربة للانشاء كما ذكره السارح فلا
يصح ان كاذب يدبر بخرج بحتل الصدق والكذب وكذا طبق زيد بخرج وكذا ربح رجل لقبته
وكم رجل ضررته وان كان كم لانشاء التكثير فى جزء الخبر ورب لانشاء التقليل فيه لكن
لا يخرج به الكلام عن احتمال الصدق والكذب ولا يعمد الانشاء منه الى النسبة فمد
الشارح اياهما من الانشاء ليس كما ينبغي لان انشاءهما ليس بمنع فى نفسه ولعل لانشاء
الترجى ويجعل الكلام انشائيا (وانواعه كثيرة) لم يرد بالكثرة ما يذو عنه صيغة جمع القلة فاذا
على ما ذكره المصنف خسة (ومنها التمييز واللفظ الموضوع له ليت ولا يشترط امكان التمييز)
لا يشترط امكان المطلوب فى شيء من اقسام الطلب بل يكفي زعم امكانه فيما سوى التمييز ولا
يشترط فيه زعم الامكان ايضا بل يصح مع العلم بامتناعه وقد عرفت توجيهه منه فتذكر
والمراد بالامكان ان كان الامكان الذاتى فى دلالة قوله (تقول ليت الشاب يعود) عليه بحث
لان فى امتناع عود الشاب نظرا وان اراد بالامكان العادى فى الاشتراط
المذكور فاصرا لا يشترط الامكان الذاتى ايضا بل يصح تمييز الاستحالة
بالذات وكما لا يشترط الامكان لا يشترط الامتناع وخص الامكان بالتمييز لانه يقادروا وهم
الى اشتراط امكانه لما تقرر انه لا يصح طلب المحال وعدم تمييز الوهم بين طلب على وجه
التمييز وطلب لاعلى هذا الوجه فى الفتح انه يجب فى معنى تمييز الممكن ان لا يكون لك طمع والا لكان
ترجيا وفيه بحث لانه لا طلب فى الترجى وانما هو طمع وترقب فاذا كان طلب المرجو على سبيل
الحبة كان هناك تمن وترج فاذا اتى بليت فقد افيد التمييز دون الترجى واذا اتى بليت فقد افيد
الترجى (وقد تمييز بول) كان المناسب اراده فى المعنى المجازية للاستفهام الا انه لما تعين
ذكر لو لعل هالك ناسب ذكر هل هنا استفاء الالفاظ المجازية للتمييز (نحو هل من شفيق
حبس لم ان لا شفيق) قرينة صارفة عن ارادة الحقيقة اذ لا سبيل الى استفهام عن وجود
الشيء مع العلم بعرضه اتى بها لتوقف الجوز عليها لاخذها فى مفهوم المجاز ولا تصلح
قرينة معينة لان العلم بعدم الشفيق لا يوجب الحمل على التمييز لجواز ان يكون للاستبعاد ولاظهار

طرق نسخة

نسخة

شدة افتقاره الى الشفيع وترك ذكر القرينة المعينة لعدم توقف المجاز عليها وانما توقف عليها صحتها ولم يهملها صاحب المقناح والعدول الى هل لك مال العناية بالتني حتى نزل منزلة ما لا يجزم بالتفاهة ومنه قوله تعالى فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا حكاية عن الكفار ولا يخص ذلك بهل بل يكون بالهمزة ايضا كقوله الاسيل الى خرفاشر بها الاسيل الى نضر بن حجاج وقد صرح به ابن المساجب وورثه عن الجزولي وسابو به فالاولى وقد يتني بحرف الاستفهام (وقد يتني بلونحو لوأتيتني فتحدثني بالنصب) اراد بقوله بالنصب نصب القرينة الصارفة عن الحقيقة فان المضارع بعد الفاء انما ينصب بعد الاشياء الستة واما القرينة المعينة للتني فهو ان استعارة لوليتني من بين القسبة قد شاعت دون غيره والعلاقة كون كل منهما للصور خيرا الواقع واقعا وليس القرينة المعينة ان المناسب للمقام التني كما ذكره الشارح لانه يحتمل المقام الحسنى على انتفاء الايتان فيكون لو مستعارا للتني وانما يعدل في التني الى الواشعارة بالاشاعة والامتناع في المثال المذكور يحتمل ان يكون باعتبار الايتان وان يكون باعتبار التحديث وقيل لو مصدرية مختصة بما يبد فعل فيه معنى التني نحو ودوا لو تدهن اى ان تدهن وكثرا ما يستغنى باختصاصها بما بعد فعل التني عن ذكره قبلها فقولها لوأتيتني بتقديرا ودان تأتيني قال (السكاني كان حروف التنديم) في الماضي (والخصيص) في المضارع وقبل الخصيص في المضارع يستلزم التنديم على قوله في الماضي او على عدم فعله قبل الحذف والتنديم في الماضي يوجب التخصيص على فعله في المستقبل فهي لا يتنك عن التنديم وتخصيص (وهي هلا والابقاب الهاء همزة) على عكس قراءة هياك تستعين في اياك تستعين (واولا ولو ما مأخوذة منهما امر كبتين مع لا وما المريد تبتين) جعلهما مركبتين مع ما تطلب لهل اولا وانما جعل المأخوذة ولومع ان ما ولا ايضا من الاجزاء لان المراد في الاخذها وانما يتا تبا لهما كما يظهر من قوله (لتضمينهما معنى التني) اى جعل زيادة ما ولا علامة ازادة التني فهما مع اخذهما لا يتفكان عنه فزادتهما الايام التني ايا ما ولا لس المقصود مجرورا وحروف التخصيص الى هل واوحتى يكون خارجا عن نظر الفاعل متعلقا بعلم الاشتقاق بل المقصود التنبيه على ان التني المقصود بهما قد يجعل ذريعة الى امر آخر وهذا من اسرار هذا الفن لا يرضى الا لمعى فيه ان يفوته مثله ويرشد الى هذا المقصد قوله (ليتولد) تعليلا للتضمين (منه) اى التني (في الماضي التنديم نحو هلا اكرمت زيدا وفي المضارع التخصيص نحو هلا تقوم) فان قلت التني طلب الشيء على سبيل المحبة ومجبة المتكلم للنبي لا يوجب ندامة المخاطب على تركه او حرصه على فعله فكيف يرسل به الى التخصيص والتنديم قلت التني لان نفسه بل للشفقة على المخاطب فيوجب ذلك بلا خفا والله درمرفة المصنف زبدة مقاصد المقناح واطف تفهيمه لكلامه حيث لحص كلامه في هذا الموضوع على هذا الوجه وهو في خفا الدلالة عليه بحيث يكاد ينكر صحة نقله ولهذا استغل الشارح ليصححه ونحن اعتدنا على ذكره انما ظفر في كلامه المباهل للنظر فيه ولعرفة مراده ونحن نقول الاحسن ان يجعل لا وما ايضا ماله مدخل في التنديم والتخصيص ولا يجعلان مجرد اداة على قصد التني بهما مع انه لا يتبين مناسبة لهما بكونهما علامتين وجهه لا اختيارهما دون غيرهما وذلك بان يسأل ما ولا للتني تحسيرا على ما فات وما سيقوت فكانه قال ايتك فعلت ما فعلت وليتك تفعل لا تفعل (وقد يتني بلعل فيعطى له حكم ليت) لا اختصص له بلعل بل هو مشترك بين هل ولو وليت (نحو لعل ايج) من حد نصراى اقصد ك (فازور لك بالنصب لبعلم المرجو) اى لبعلم ما من شأنه ان يترجى لا المرجو باستعمال لعل كما يتبادر والا لم يكن لعل

مستعملة في التثنية بل في التثنية (عن الحصول) وقال السيد السند ان المراد المرجو بلعل ومعنى التثنية به جعل التثنية به في حكم التثنية ولا يتخفى انه بعيدوا الاقرب ان يتخفى بلعل اقرب التثنية من الحصول فكلته قريب من الرجاء ولا يعد ان يقال استعمال لعل في المثال المذكور لان القصد مرجو والزينة بعيدة لانه ليس بيد القاصد فالحكم مناسبة بليت ومناسبة بلعل فروع الجتهتان باستعمال ونصب ازورك واضنى بك فطائفة لا تحاشي من القاء دقايق يختبر بها من له كعب اعلى (ومنها) اى من انواع الطلب (الاستفهام) وهو كلام يدل على طلب فهم ما اتصل به اداة الطلب فلا يصدق على افهم فان المطلوب به ليس طلب فهم ما انصت به لان اداة الطلب صيغة الامر وقد اتصل بالفهم وليس المطلوب به طلب فهم الفهم بخلاف از يد قائم فان المطلوب به طلب فهم مضمون زيد قائم وسعى استفهاما لذلك وهذا الطلب على خلاف طلب سائر الاثار من الفواعل فان العلم في علمي مطلوب المتكلم وهو اثر المعلم لكن بطلب فعله الذى هو التعليم ليرتب عليه الاثر وكذا في اضرب زيدا المطلوب مضروبة زيد و يطلب من الفاعل التأثير ليرتب عليه الاثر وفي از يد قائم و يطلب نفس حصول قيام زيد في العقل لان الاداة اتصل بقيام زيد بخلاف علمي فان الاداة فيه متصلة بالتعليم (والالفاظ الموضوعية) اى اغرض تحصيل الاستفهام والا فليس الاستفهام المعنى المطابق للاسماء (الهمزة) قدمها لانها الاصل والباقي متفرعة عليها كما تقر في موضعه (وهل) عقب الهمزة بها لكمال مناسبة ما وعقبها بقوله (وما ومن) اذ كان الانسب جمع كجمعهما (واى وكى وكيف واين واين ومتى واين) فبعضها الطلب التصديق اى يقع التسمية وانزعاعها وبعضها الطلب التصور اى ادراك سواهما وبعضها يعيها قال الشارح المحقق واكون الاعم اهم قدمه فقال (فالهمزة) ونقول تعدى بها هناك ليكون الفصل على طبق الاجال فاجعل ما ذكره في سلك ما ذكرناه في مقام الاجال ولقد حق القول بان في التأخيرات افات (اطلب التصديق) قد ظهر وجه تقديمه على التصور قادر كان كنت من اهل التدبر وهناك وجه اخر هو انه ليس طلب التصور الاكلام ظاهري ولا طلب الالاتصديق وسحقه لك ان شاء الله تعالى وتجبك من التحير (كقوله) اقام زيد) قدم الفعلية لان الاستفهام احق بها (وازيد قائم) والم يقم زيد وازيد ليس بقائم وما من مقام يستفهم من الايجاب الاوسعة الاستفهام عن السلب ويرجع احدهما على الآخر رغبة المتكلم به والاهتمام بوقوعه (اوالتصور كقولك) في طلب تصور المسند اليه (اديس في الاناء ام عسل) فانك تعلم ان في الاناء شيئا والمطلوب بعينه (و) في طلب تصور المسند (افى الخليفة دبسك ام في الرق) فانك تعلم ان ادبس محكوم عليه بالكيونة في احدهما والمطلوب التعيين قال السيد السند كون الاستفهام اطلب التصور كلام ظاهري مبنى على التوسع لوجهين احدهما ان الحبيب لسؤال ادبس في الاناء ام عسل لم يزد في تصور السائل شيئا وثانيهما ان الحاصل بالجواب هو التصديق بثبوت المحمول لمعين وهذا التصديق يخالف التصديق بثبوت لاحدهما والثاني لا يمنع عن طلب الاخر لانه لا يحصل بحصوله ونحن نقول مطلوب اليغ بتركب الخبر افادة التسمية الخارجية بين محمول وموضوع ولا حضارهما وتصورهما طرق مختلفة فتشانه ترجيح طريق على طريق لاقتضاء المقام فما يتعلق بهما من خصوصياتهما التحصيل تصورهما ليكون التصديق بالتسمية على وجه يقتضيه المقام فان التصديق بالثبوت لاحد الامرين هو التصديق بالثبوت لمعين اختلف الموضوع فيه بحسب المقامين وتعيين الموضوع في احدهما يحصل تصور الطرف

على وجه فيه خصوصيته ليكون فائدة الخبراتم بالمجيب بالتعيين عن سؤال ادبس في الاناء
ام عسل يجعل ذات الموضوع متصورا باحدهما ليكون حكمه اتم فالمطلوب
بالسؤال تغيير طرق حكمه من العموم الى الخصوص ليصير تصديقه اتم فليس تعدد
التصديق في النظر البالغ وان اقتضته التديق الفلاني فالمطلوب ليس التصديق
بل تبديل التصور وتغيير التصديق يلزم من تبديله ولا يلزم من توجيه الطلب الى شيء
توجيهه الى لازمه فجعل بعض كلمات الاستفهام لطلب التصور لا كونه سؤالاً
عن مفرد من مفردات الخبر ليس مبنياً على التوسع وليس المقصود بالجواب الانصوير
هذا الطرف، ليكون التصديق بالنسبة اتم سواء كان التصديق اتم تصديقاً آخر او عين
الاول وان تأملت حتى التأمل لا تجد فرقا بين قول المجيب عن الاستفهام المذكور بقوله ادبس
وبين قولك من اول الامر في الخاتمة شيء اي ادبس فكما ان النظر في التفسير ليس الى تحصيل
تصديق بل الى تحصيل تصور الشيء بخصوصه فكذلك جواب السؤال لتحصيل تصور
الموضوع المبهم بخصوص الدبس لا ظنك في رتبة مما اوضحناه لك مع مزيد التشديد
ان لم يكن بين بصرك الحديد ومشاهدة الحق غشاوة التقليد ومنه التوفيق والتأييد
(ولهذا) اي لكون الهمة لطلب التصور (لم يبق ازيد قام) كما قبح هل زيد قام لابهامه
طلب التصور مع انه لم يبحى له وذلك لان الاستفهام بالفعل اولى فيوهم ان ابتداء الاسم
للدلالة على انه المسؤول عنه وذلك الابهام لا يضر في ازيد قام (واعلم اعرفت) كما قبح
هل عرأرفت قال الشارح المحقق وذلك لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس
الفعل فيكون هل لطلب حصول الحاصل وهو بخلاف الهمة فانها تكون لطلب التصور
وتعيين الفاعل او المفعول وهذا ظاهر في اعلم اعرفت واما في ازيد قام فلا اذ لان ان
تقديم المرفوع يستدعي التصديق بنفس الفعل حتى لا يصح السؤال عن التصديق غاية
انه محتمل لذلك على مذهب عبدالقاهر فيجوز ان يكون ازيد قام لطلب التصديق ويكون
تقديم زيد للاهتمام ونحوه وبدل على هذا انه علل قبح هل زيد قام بان هل بمعنى قد
لا يانه مختص بطلب التصديق كما سيجي وهذا انما يتجه على ما علل به القبح دون ما علناه به
لان زيد قام وان لا يوجب كون التقديم للتخصيص حتى يكون مع التصديق باصل الحكم
بل لا يصح عند السكاكي لكن ازيد قام يستدعي ان يكون التصديق حاصل باصل الحكم ويكون
تقديم زيد لعلق السؤال به والافلا استفهام بالفعل اولى ولذا لم يقل لم يبق ازيد قام لكن العلة
في قبح هل زيدا عرفت عند السكاكي والمصنف ما ذكره لاما ذكرناه وكان الاولى ان يقول
ولهذا لم يمتنع ازيد قام ام عرو ولم يبق الخ (والمسؤول عنه بهما) اي بالهمة (هو ما يليها
كالفعل في اضر بت زيدا) ام اكرمه واما مجرد اضر بت زيدا فالمطلوب فيه التصديق
والتبادر ان الواقع بعدها الجملة اذ ليس تقديم الفعل لعلق الاستفهام به بل على
ما هو الاصل فيه (والفاعل في اضر بت زيدا) اذ لو كان السؤال عن صدور الضرب
عن الفاعل لقل اضر بت اذ لا فائدة في ذكر انت ولان الاستفهام بالفعل اولى (والمفعول
في ازيد اضر بت) المفعول بعم الخمسة المفعول معه فانه لا يتقدم على عامله والاستفهام
عن المفعول المطلق المحدود نحو اجلسه بفتح الجيم او كسرهما مع التصديق باصل الفعل
منجبه واما عن المبهم فلان نحو اجلسوا جلوسا جلست وكذلك الحال نحو ارباجئت وخبر كان نحو
انما كان زيد واما البواق فلا تصورها في ان يلى الهمة ولا يخفى من له رتبة في نحو (وهل
لطلب التصديق) الاولى لطلب الابهام قال الرضي هل لا تدخل على الثاني اصلا قلت كانه

لرعاية اصله لانه في الاصل يعني قد وقد لا تدخل على الثاني (لحسب) اى اذا عرفت انه لطلب التصديق فحسبنا هي فحسب مبتدأ لكن ضمنه ليس رفعا لانه يبنى بعد حذف المضاف اليه على الضم وما له القصر على طلب التصديق وان ليس من طرفه وتدخل على المجلتين (نحو هل قام زيد وهل عمرو قاعد) اعتنى بذكر المثال دفعا لتوهم التخصيص بالفتدية من كونه في الاصل يعني قد وكون هذا الاصل مرعيا في المنع عن الدخول على الثاني والدخول على اعمية خبره فاعل واشار باختيار هل عمرو قاعد على عمرو فعدالى فجه ولومثل بهل زيد قائم لكن اشارة ووضح (ولهذا امتنع هل زيد قام ام عمرو) اى استعمالهما مع ام المتصلة لانه يكون حينئذ لطلب التصور لوجوب حصول التصديق مع ام المتصلة لا بهام بطلب بالاستفهام تعيين هذا المبهم ومنه يعرف سر منع النجاة ايراد هل مع ام المتصلة (وقبح هل زيد اضربت لان التقديم يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل) في الايضاح لما تقدم اشار به الى ان تقديم المفعول للتخصيص ولا يخفى ان التخصيص يستدعى ثبوت الحكم وخطا المخاطب في قيد من قبو الكلام قال الشارح وانما لم يمتنع لاحتمال ان يكون زيدا اضربت من قبيل حذف العامل والتفسير لكن التفسير يوجب بدون الاشتغال بالضمير هذا ولا يخفى ان هل زيد اضربت على هذا ليس متعينا للقيح بل هو دائريين ان يكون قيحا او ممتعا الان يقال الدائر بين الامتناع والقيح متعين للقيح ثم قال الشارح وقيل لم يمتنع لاحتمال ان يكون التقديم لمجرد الاهتمام به غير التخصيص وفيه نظرا لانه لا وجه حينئذ لتبعه سوى ان الغالب في التقديم هو الاختصاص وهذا يوجب ان يقيح وجه الجيب اتنى على قصد الاهتمام دون الاختصاص ولا تأمل به هذا وفيه انه اذا كان احتمال الاهتمام دافعا للقيح فلا يصح الحكم بقيح هل زيدا ضربت ويختل كلام المصنف فتمام كلام المصنف يستدعى ان يكون احتمال الاهتمام مجامعا مع القبح فيصح ان يجعل وجهها الحكمه بالقيح دون الامتناع وانه فرق بين وجه الجيب اتنى وقولنا هل زيد اضربت فان في الثاني ايهام التناقض فان غلبه الاختصاص فيه يوجب الحكم بعلم المتكلم باصل الحكم وهل يحكم بحمله بخلاف الاول على ان في الثاني حل المخاطب على جواب آخر خطأ هو التعيين بخلاف الاول فانه لا يدعوا الى جواب (دون ضربته) اى لم يقيح هل زيدا ضربته (جواز تقدير المفسر قبل زيد) جواز اغيرمر جوح وانما قيدنا الجواز لانه الفارق بين زيدا ضربت وزيدا ضربته اذا الجواز مشر لنقل الشارح بل التقدير قبل زيدا رجح لان الاصل تقديم العامل قلت ولان الاستفهام بالفعل اول وجواز هل زيدا ضربته مما يشهد له كلام ابن الحاجب حيث جعل التصب مختارا بعد حرف الاستفهام في المصمر على شريطة التفسير لكن الرضى حكم بعدم جواز حذف فعل هل اختيارا وايضا رد على قوله دون ضربته ان انتفاء هذا الوجه للقيح لا يوجب عدم قبحه لان انتفاء علة مخصوصة لا يوجب انتفاء المعلوم مالم يبق دليل على انحصار العلة فيه (وجعل السكاكى قبح هل رجل عرف لذلك) اى لان التقديم يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل لما سبق من ان اعتبار التقديم والتأخير في رجل عرف واجب وان اصله عرف رجل على انه بدل من الضمير كافي قوله تعالى واسروا الحموى الذين ظلموا وفيه بحث لان اعتبار التقديم والتأخير فيه لانه لا سبب سواء لكون المبتدأ نكرة وهو متفق مع حرف الاستفهام لانه يصح وقوعه نكرة بعد حرف الاستفهام مبتدأ صرح به الرضى قال الشارح المحقق وانما لم يحكم بالامتناع لاحتمال ان يكون رجل فاعل فعل محذوف وفيه ان الحكم بالقيح على هذا ممكن لانه ليس فيه قبح عدم اشتغال المفسر بالضمير على انه فيه نجاة عن تكلفات ارتكبا السكاكى ليصحح وقوعه مبتدأ (ويلزمه)

انه لافرق نسعه

اي السكاكى (ان لا يصح هل زيد عرف) لانه لا يجمله للتخصيص كما عرفت واللازم باطل
 باتفاق النحاة وفيه انه هل يلى السكاكى بخالفة النحاة معه وانه فليصح طرد الباب قال الشارح
 ان انتفاءه على مخصوص لا يستلزم انتفاء الحكم نعم هذا الوجه لا يستلزم فجهه وقرى بين عدم
 الاستلزام واستلزام العدم ويمكن دفع الكل بان مراد المصنف انه يلزم السكاكى ان لا يصح
 هل رجل عرف لهذا الوجه بمعنى يلزمه ان لا يكون وجهه جاريا في جميع مواد القبح والمقصود
 ترجيح وجه الغير بطرده لا بابطال وجهه او ابطال حكم ينسب اليه مقتضى وجهة (وعلى
 غيره) اى غير السكاكى (فجهها) اى قبح هل رجل عرف وهل زيد عرف (بان هل معنى قد
 فى الاصل) والاصل اهل وقد جاء على الاصل فى قوله اهل عرف الدار بالغير بين (ترك الهمة
 قبلها لكثرة وقوعها فى الاستفهام) وقد يقع فى الخبر كقوله تعالى هل اتى على الانسان
 حين اى قد اتى فلما التزم ترك الهمة ثابت منابها فى الاستفهام وقدم امور لا ينفك
 عن الفعل المذكور فكذا ما هو بمعنى فى بعد صيرورة بمعنى الاستفهام على اصله فم يفارق
 الفعل لا بال حذف ولا بفصل فى كلام فيه فعل وما لا فعل فيه بسبب عنه لما لم يجده فان
 قلت ما الفرق بين هل ومتى حتى جعلوا اللسان متضمن معنى الهمز والاول بمعنى قلتم
 رضوا ببقاء معنى قد فيه ثلا يوجب امتناع دخوله على الجملة الاسمية وكان اختصاص
 هل لطلب التصديق ايضا ناشأ من كونه فى الاصل بمعنى قد الذى هو لتحقيق النسبة
 او تفليها ولا اتصال لها بالمفردات (وهى) اى كلفة هل (تخصيص المضارع بالاستقبال)
 قال الشارح يحكم الوضع كالسين وسوف هذا وفيه انه لو كان يحكم الوضع لكان مخصوصا
 للماضى ايضا بالاستقبال مع انه ليس كذلك قال الله تعالى فهل وجدتم ما وعد ربكم
 حقة الا ان يقال وضع هل للمستقبل فاذا دخل على المضارع لا يلزم من تخصيصه بالمستقبل
 خروج شئ من وضعه بخلاف ما اذا دخل على الماضى فانه لا بد اما من خروج الماضى
 عن وضعه او خروج هل فيختار خروج هل دون الفعل لانه ركن الكلام والقياس يقتضى
 تخصيصه بالجملة الاسمية ايضا بالمستقبل (فلا يصح هل تضرب زيدا وهو احرك)
 كما يصح التضرب زيدا وهو احوك لان التقييد بهذا الحال يخصه بزمان الحال والاعمال
 يقارنه وفيه ان تخصيصه بالمضارع بالمستقبل لا يستلزم عدم دخوله على المضارع
 المقيد بما جملته حالالا لا يستلزم عدم دخوله على الماضى الا ان يقال يصرف هل سابق
 على التقييد بالحال فان قلت كونه يحكم الوضع مخصوصا بالمستقبل يمنع دخوله على الحال
 اذا كان مستعملا فى معناه وهو ههنا لا نكار دون الاستفهام اذلا معنى للاستفهام عن
 الضرب حال الاخوة قات التزم هذا مقتضى للوضع حين دخوله على المضارع وجعل
 الرضى امتناع المثال لامتناع كون هل مستعملا فى الانكار وقد وهم البعض من تخصيصه
 المضارع بالمستقبل انه لا يدخل الاعلى المستقبل وقد عرفت فساد (ولاختصاص
 التصديق بها) الباء داخل على المقصور (وتخصيصها المضارع بالاستقبال) هو المقصور
 عليه فقد جمع فى العبارة بين استعمالى التخصيص (كان لم امر بذاختصاص) اى ارتباط
 فافهم (بما كونه زمانيا اظهر كالفعل) الاظهر هو الفعل ولم يقل من يداختصاص
 بالفعل ليظهر وجه من يداختصاص قال المصنف اما الثانى فظاهر واوضحه الشارح
 بقوله واما اقتضاء الشانى اى تخصيصها بالمضارع بالاستقبال لذلك فظاهر اذا مضارع
 انما يكون فعلا وكانه عرض بالفتاح حيث قال ولا استدعائها التخصيص بالاستقبال لما يحتمل
 ذلك وانت تعلم ان احتمال الاستقبال انما يكون لصفات الذوات لا لنفس الذوات لان

الذوات من حيث هي هي ذوات فيما مضى وفي الحال وفي المستقبل استلزم ذلك مزيد اختصاص لهل دون الهزمة بما كونه زمانيا اظهر كالأفعال، وهذا وجه الموازنة عليه انه توضيح للواضح بالحق لان التخصيص بالمستقبل انما هو المضارع وهو فعل وهذا لا يرد لان التخصيص بالمستقبل لا يمتنع لغيره وهو المضارع والجملة الاسمية لكونها مختصة بالمضارع بالمستقبل لا يقتضي مزيد الاختصاص انما يقتضي لو كان التخصيص مختصا بالمضارع فلا بد من اثبات ان الاختصاص بالمستقبل له مزيد خصوصية بالمضارع حتى يتضح المطلوب ولا بد في بيانه مما ذكره السكاكي كاستتبع ذلك ثم قال المصنف واما الثاني فلان الفعل لا يكون الاصفة والتصديق حكم بالثبوت او الانتفاء والنفي والا ثبات انما يتوجهان الى الصفات لا الذوات واحال السكاكي معرفة توجه النفي الى الصفة دون الذات الى علوم اخر واختلف الاراء في تنقيح هذا الكلام وبيان المراد بالذات والصفة فذهب من اراد الاجسام والعوارض ومنهم من اراد الحقايق والعوارض والاول اراد بالعلوم الطبيعية والثاني علم الكلام وفي تفصيلهما ليس الاوصاف ذوى الاحلام فطوينا هما على غيرهما وان كنت تشتهرهما فليكن بحواشي السيد السند على الشرح فليكن ما نسا علىهما من التعديل والجرح في ساحة الطرح والابهام ولما اضطر السيد السند في تنقيحه ادعى للذات والصفة معنى يتم به الكلام وان لم يثبت في السنة مشاهير الا نام وهو ان المراد بالذات المستقبل بالمفهومية وبالصفة مالم يستقل ويكون معنى حرفيا وهو النفي والا ثبات النسبة الرابطة وحيث نصح قول المصنف والفعل لا يكون الاصفة بخلاف الاسماء فانها ذوات لانها وضعت لعان مستقلة صالحة لان يحكم عليهما وبها ونحن نقول مندوحة اذ المراد بالصفة المحمول لان المراد به الوصف ابدالا نه ملحوظ على وجه الثبوت للغير وبالذات الموضوع لانه ملحوظ على وجه يثبت له الغير كما هو شأن الذوات ومن تاول علما حقق فيه حقيقة النفي والا ثبات علم انها يتوجهان الى المحمولات ويتعلقان بالموضوعات فانت في زيد قائم اثبت القاسم زيد لازيدا لشيء وفي ما زيد قائم انفتت القاسم عن زيد لازيدا عن شيء والفعل لا يكون الاصفة لانه اعتبر الحدوث فيه مستندا ابدالا بخلاف الاسم فانه بما تعرض له النسبة الى شيء وبما لا تعرض فقول المصنف والفعل لا يكون الاصفة مما له مزيد يدخل في تحريك كلام المفتاح اي بخلاف الاسم فانه بما يكون صفة وما يكون ذاتا فلهل مزيد اختصاص بالفعل بلا خفاء لكونه للتصديق وكونه للتخصيص بالمستقبل لان التخصيص في المضارع اطوع لانه رفع لاحتمال المراد والمستقبل مدلول له بخلاف الاسمية فاني شعر به كلام الشارح من حصر الاسماء في الذوات ليس كما ينبغي فان قلت النفي والا ثبات لا يخص الجملة فكيف صححت انها لا يتعلقان بالا صافات قلت لا تغفل عما سمعته من تخصيص السكاكي والمصنف الحكم في الشرطية بالجزاء فان قلت الصفة في مفهوم الفعل ليست محمولة بل قائمة بالفعل قلت حقق في تلك العلوم انها راجعة الى المحمولة فلا تنازعنا للفلات ومما يهك عليه ان زمانية المستقبل اظهر من غيره من الافعال لان حدثه يمر على فطر الصغيرة مما شيا مع الزمان فجز يا بجزية على حسب اعداد الان وهذا هو السر في اختصاصه بالاستمرار التجددي (ولهذا) اي لانها مزيد اختصاص بالفعل (كان فهل اتم شاكرون ادل على طلب الشكر) علم منه ان الاستفهام يكون بمعنى الطلب كما علم سابقا انه بمعنى النفي فلما علمنا تعرض لهما فيا سيجي من بيان العاني المجازية (من فهل تشكرون وفهل اتم تشكرون) مع ان اتم فاعل فعل

محذوف وفيه تأكيد للتكرير وليس انتم تشكرون جملة اسمية لما عرفت من قبح هل زيد قام
فاذكره السيد السند في شرح المفتاح من قوله سواء كان انتم تشكرون اسمية او فعلية مكررة
ليس كما ينبغي لان انتم تشكرون ساقط عن درجة الاعتبار في مقام الترجيح وقد صرفت
ان فهل انتم تشكرون ماردة الرضى (لان ابراز ما يستجدد في معرض الثابت) لم يقل ابراز
المجدد لان ما يستجدد زمانيته اظهر كانهما عليه (ادل على كمال العناية بتخصوله) من عدم
الابراز وان اكد الف تأكيد وفيه خفا (ومن افاتم شاكرون لان هل ادعى للفعل من الهمة
فتركه معه ادل على ذلك) الكمال من تركه مع الهمة (ولهذا لا يحسن هل زيد منطلق
الامن البليغ) اذا الظاهر هل ينطلق زيدا وهل زيد ينطلق بتقدير الفعل فالعدول بلا نكتة
لا يحسن ومعرفة النكتة لا تكون الا للبليغ وفيه نظر اذ معرفة نكتة نوع من الكلام لا يتوقف
على البلاغة التي هي ملكة الاقتدار على تأليف كل كلام بليغ فتأمل وكان ينبغي ان يقول
لا يحسن الامن البليغ مع البليغ اذ كما لا يحسن من غير البليغ لا يحسن من البليغ مع غير البليغ
وكما لا يحسن هل زيد منطلق الامنه لا يحسن ازيد منطلق لانه يدعو الى الفعل وان كان
دعوته دون دعوة هل الا ان نقصان الحسن معها اقل فكأنه للتنبيه على هذا خص الحكم
بهل والا حذر بيان المفتاح حيث قال والخطب مع الهمة في ازيد منطلق اهون وكان
منشاء ترك المصنف اياه الغفلة (وهي) اى هل (فسمان بسيطة) لا يخفى ان هذا التقسيم
لا يخص هل لان الهمة الطالبة للتصديق ايضا قسمان الا انه جرى الاصطلاح بتسمية
هل بسيطة ومركبة فالذا خص بها التقسيم واعتمد على ان الطالب بعدمعرفة هل مستغن
في الهمة عن التعليم (وهي التي يطلب بها وجود الشيء) يخرج عنه نحو قولك هل النسبة
واقعة هل العبي ثابت (كقولنا هل الحركة موجودة ومركبة وهي التي يطلب بها وجود
شيء لشيء كقولنا هل الحركة دائمة) والمراد وجود شيء لشيء نفيا او اثباتا وكذا المراد
بوجود الشيء فقولنا هل الحركة لا موجودة بسيطة وهل الحركة لا دائمة مركبة كذا
في الشرح اقول قد سمعت ان هل لا تدخل على التثنية فهذا التعيم فاسد وان اراد بالثنية العدول
فالمحمول في قولنا هل الحركة لا موجودة غير الوجود فقد اعتبر غير الوجود امران فهي مركبة
ثم اقول جعل هل الحركة دائمة هل المركبة كلام ظاهري اذا المحمول فيه الوجود والدوام
جهتيه القضية الا ان الجهة والمحمول اديا بعبارة واحدة والاعتبار بالمعنى قال الشارح المحقق
فداخذ في البسيطة شيان الوجود وغيره وفي المركبة ثلثة اشياء المحمول والموضوع والوجود
اقول هذا كلام ظاهري خال عن التحصيل اذا اعتبر في كل قضية سوى الوجود رابطي
امر ان فلا يستحق ما محموله الوجود ان تكون بسيطة بالنسبة الى ما محموله غير الوجود والقول
بان المحمول لما كان كالنسبة من جنس الوجود كانهما امر واحد تكلف جدا وكانه من هنا
وهم من قال في قضية محمولها الوجود لان النسبة في القضية ولا تركيب الا من الموضوع
والمحمول لان الوجود يرتبط بنفسه فلا يحتاج الى اعتبار رابط ولذلك يقال زيد هست
ولا يقال هست است واللاحق بالاعتبار ان البساطة دائرة على ان مطلوب هل البسيطة
ليس الاشتغال على التصديق بوجود الشيء بخلاف المركبة فانه مشتمل على التصديق
بوجود الشيء ووجود شيء له لان ثبوت شيء لشيء اذا كان غير الوجود فرع ثبوته اكنه انما يتم
لولا يكن ثبوت الوجود ايضا فرع ثبوت الشيء كما هو المشهور ويكون الحق انه مستلزم
وجود الشيء وان كان بهذا الوجود والمحمول فافهم متأملا متأملا وافيا (والباقية) من الفاظ
الاستفهام (اطلب التصور) الاولى ان يقول فحسب قال الشارح ويختلف من جهته ان المط

بكل منها تصور شيء آخر وهذا لا يصح في حق ابن فانه لا يطلب بهما الا ما يطلب بكلف
او ابن كاسطظهر (فيطلب بما شرح الاسم) اى شرح مفهومه وانه لاى معنى وضع
خلق الجواب ايراد وضع مفرد اشهر اذ مفهوم الاسم امر مجمل فاذا اجبت مركب دخل في الجواب
تفصيل ليس من دواخل السؤال عنه فاذا لم يوجد مفرد اشهر عدل الى المركب والمراد
بالاسم ما يقابل المسمى اذ شرح المفهوم لا يخص بالمقابل للفعل والحرف ولا يبعد
ان يقال لا يمكن ان يجاب لمفهوم الحرف بمينه عن السؤال بما لا نه ليس قابلا للحكم به ولا
بمفهوم الفعل لانه وان يحكم به لكن على فاعله لاعلى السؤال فالسؤال عنهما سؤال
عن مفهوم اسم منطبق على مفهومهما فيقال مامعنى من ومامعنى ضرب ويجاب
بانه الابتداء والاضرب القزن بالماضى فلما اكتفوا بقولهم شرح الاسم (كقولنا
مالعقاة) فيجاب بما يعينه ولو بلفظ اخرى وما الشارحة للاسم بالمباحث اللغوية انب
(او ماهية المسمى كقولنا ما الحركة) الاولى او حقيقة المسمى لان الحقيقة الماهية الموجودة ولا
ترتيب بين هل البسيطة وما الطالبة لتفصيل الماهية الاعتبارية ولا يخرج عن البيان ما زيد
حيث يجاب بالانسان ولا بالانسان والفرس حيث يجاب بالحيوان لانه سؤال عن حقيقة
المسمى (وتقع هل البسيطة) الطالبة للوجود (في الترتيب بينهما) فالمحتاج الى السؤال
عن مفهوم الاسم ووجوده وتفصيل حقيقته لابد ان يسأل اولاهن مفهومه اجبالا
ولو يسأل بعد الاجال عن تفصيله قبل السؤال عن وجوده لكان احسن اذ يكون فراغ
عن مسائل ثم اشتغال باخرفان قلت بل الاحسن ان يسأل اول تفصيلا لان فيه قصر المسافة
قلت لعل المعرفة الاجالية لى عن التفصيل لبداهتها وبعد معرفته اجبالا يتجه السؤال
عن الوجود ولا يصح تقديم السؤال عن الوجود على السؤال عن الخصوص اذ بعد
التصديق بوجوده بخصوصه لا محال للسؤال عن الخصوص وهذا مراد من قال
ما الشارحة للمفهوم اجبالا متقدمة على هل البسيطة قطعوا ما الشارحة للمفهوم تفصيلا
فالاول تقديمها فلا يرد عليه انه يكفى ما الشارحة تفصيلا للسؤال عن الوجود فالجواب
تقديمه احدا لمرين وبعد معرفة الوجود يتجه السؤال عن الحقيقة اى الماهية من حيث
الوجود اذ بما يتفاوت الماهية بالقياس الى الاسم والماهية بالقياس الى الوجود قرب
ماهية بالقياس الى الاسم هي عرضية للوجود ورب ماهية للوجود هي عرضية لاهية الاسم لان
ماهية الاسم ما اعتبرها الواضع في وضع الاسم فر بما كان عرضيا للوجود نعم قد يتفان
فان قلت فاذا اتفقا فلا معنى للسؤال عنها بعد معرفة الوجود اذا عرف قبل مطلب هل
يدبها او بالتفصيل قلت ز بما لم يعرف السائل الاتحاد فبسأل نعم لا يجيب الجواب
ايراد الحد بل قد يكون الجواب التنبيه على الاتفاق فان قلت فاذا اجاز ان يكرر الحد الاسمي
رسما حقيقيا او بالعكس فكيف صح ما ذكره الشيخ في الشفاء ان الحدود التي توضع في اول
التأليم قبل اقامة البرهان حدود بحسب الاسم وبعد اثبات الوجود يصير حدودا بحسب
الحقيقة قلت حكم الشيخ على الحدود الحقيقة التي ذكر قبل اثبات الوجود لاعلى المطلق
والا نسب بالعلوم الحكمية ما الشارحة حقيقة المسمى لا يقال كما يقع هل البسيطة بين ما بين
يقع ما الشارحة بين هل المركبة وهل البسيطة فانه ما لم يعرف ان اللفظ مفهوم ما استحال
السؤال عن بيان خصوصه اجبالا او تفصيلا على ما قيل وذلك مطلب هل المركبة
فكنا ان لهل البسيطة قدما على هل المركبة كذلك لها تقدم على البسيطة بل له التقدم
المطلق لانا نقول انما يسأل عن خصوص المفهوم بعد ان وجد اللفظ مستعملا

في الموارد وحصل العلم بان له مفهوما فلا يستعمل هل في طلب ان له مفهوما فلذلك لم يقتوا اليه ولا يترسوا له (و من المراد الشخص لذى العلم) الاظهر ان المطلوب من الشخص من ذى العلم كقولنا من في الدار فيجب ان يزيد فاذا لم يكن الجواب بالشخص يدل الى مفهوم كلي مختصر في الشخص وليس الاشارة به لانه يفهم منه كما يستفاد من كلام الشرح لان المفهوم الكلي لا يفيد الشخص (فتونا من في الدار) فيجب ان يزيد وفيه بحث لان السائل يعرف شخص زيد ويردد الكون في الدار بينه وبين غيره وانما يطلب تصديقا خاصا فهو كالمهزة وام في سؤال المتردد بين الاشخاص في الكون في الدار (السكاكي يسأل بما عن الجنس) سواء كان من غير ذى العلم او منه (يقول ما عندك اى اى اجناس الاشياء عندك وجوابه ككتاب ونحو) وهذا سؤال عن الجنس اجمالا وقد يسأل عنه تفصيلا فيقال ما الكلمة فيجب بالفظ وضع لعنى مفرد او هذا سؤال عن الجنس مع قطع النظر عن انه يسمى الاسم وقد يسأل عنه من حيث هو كذلك كما سمعت وكما يقال ما الا انسان فيقال بشر فلم يرد المصنف بما ذكر على ما ذكره السكاكي الا تفصيلا لما درج في بيانه (او عن الوصف نحو ما زيد وجوابه الكريم) واما اذا اجيب بانسان فهو سؤال عن الجنس (ونحوه) وفي الحديث سيروا مقدس في المفردون فقيل وما المفردون يا رسول الله قال الذاكرون الله كثيرا والذاكرات (ويسأل عن الجنس من ذوى العلم تقول من جبريل اى بشر هو ام ملاك ام جنى وفيه نظر) اذ لا تم اياه سؤال عن الجنس وانه يصح الاكتفاء بالجنس في الجواب كذا في الابيضاح وورده قوليه اتوانرى فقلت متون اتم فقالوا الجن قلت عوا ظلاما ويمكن ان يجاب بانه ليس جوابا بل باقى الخناط السائل بغير ما يطلب تنبيهها على انه المهم له لانهم ظنوه هم اناى فطلبوا تعينهم فنبهوهم على انه لا يمكن لكم تعينا وانما غاية التعريف لنا عندكم تعيين جنسا وهناك نظرا قوى وهوانه او كان للسؤال عن الجنس لما صرح لمن قال لك حائى انسان من هو مع شيوعه ولا يصح الا سؤال عن جهل جنسه وهو محض ترك من هو (ويسأل باى عايم به احد المشاركين في امر بهمه) او احد المشاركين او المشاركات واحترزه عن المشاركين في مال او دار منه لا يسأل باى عايم بهما مالم يجعل تحت ما يعمهما ولو كان مفهوم المشاركين في هذا المال ولم يتنبه له السيد السند فقال في شرح المفتاح هو لئلا يكد التشارك ولا يد في معرفة ما يعر في موضع موضع فطانة في قولك جاءني زيد وعمرو ولا ادري ايها تقدم الامر الا على الجا في اى لا ادري اى الجنيتين تقدم قال الشارح قيل انه اذا اضيف الى ما شارك اليه كقولهم ايم يفعل كذا فجواب اسم مضمين للاشارة الحسبة واسم علم واذا اضيف الى كلي فجوابه كلي مميز لا غير هذا وفيه نظر لان الضمير اذا رجع الى جماعة فيهم لا يس ثوب ايض فلا خفا في صحة فعله من ثوب له ايض واذا قيل اى انسان فعل كذا يصح ان يقال زيد فلان لم ما صح هذا القول وههنا بحث ذكرناه لك في من في الدار فذكر (وبكم عن العدد) وفي الرضى عن العدد المعين هذا فلا يصح ان يجاب عن قولك كم رجلا في البلد بالوف (نحو سلخى اسرائيل كم اتيناهم من اية بيته) الاية ليست على حقيقة الاستفهام فلا ينبغي ان يثبت بها لان المقام مقام بيان المعنى الحقيقة كما لا يخفى قيل تميركم من اية بيته زدت من لانها يراد للفصل بينه وبين مفعول الفعل المتعدى الفاصل بينكم وبينه وانكر الرضى زيادة من في ميركم الاستفهامية وقال لم اجد في نظم ولا نثر ولا كتاب من كتب النحو ومن لطائف الشرح انه قال في مقابلته واقول سلخى اسرائيل كم اتيناهم من اية بيته ويندفع

لا يصح نسخة

موضع من فطانة نسخة

فعل من نسخة

تلام الشارح انه يحتمل الآية كم الخبرية على ما ذكره الزنجشیری فلابتم محسكاعليه ونحن
نقول يجوز ان تكون من زائدة في المنعول ويكون كم مصدرا ای كم مرة اتيناهم آية
بينة (ويكيف عن الحال) ای الصفة فهو ابداسؤال عن المسند او عن الحال مثال الاول
كيف زيد ومثال الثاني كيف يقوم زيد ای على ای حال يقوم افاضام قاعدا ولايتوهم
انه سؤال عن الظرف لانه من الظروف لانه ليس منها وانما عد منها توسعا كما بين في محله
(وبان عن المكان) وهو لازم الظرفية فاما ان يسأل به عن المسند نحو ابن زيد واما عن الظرف
نحو ابن يسكن او من ابن نجی* (ومنى عن الزمان) نحو متى القبال ومنى يخرج والزمان
بالملاقه يتناول الحال وقول الشارح في شرحه ما ضيا كان او مستقلا يشعر بالخصيص ويقتضى
عدم صحة قولك الان في جواب متى شرك وفيه نظر (وبان عن المستقبل) نحو اوان الحج
او اوان الحج وقد خصه بالتثنية بالمثل على انه يسأل به عن الامر العظيم (محوسل يسأل
ابان يوم القيمة وانی تستعمل تارة) ای مرة بعد مرة على ما في الصحاح فالتقيد بشارة
كالقيد بكثيرا (بمضى كيف) ويجب ان يكون بعده فعل (نحو فاتوا حركم انى شئتم)
ولا يقال انى زيد بمعنى كيف زيد ويجبى* بمعنى متى ايضا وهو كما هو جاء بمعنى كيف قال
الرضى وفسر الآية بالمعاني الثلاثة (واخرى) ای تارة اخرى ولا يناسب وصف مرة بعد
مرة باخرى فكانها استعملت بمعنى مرة (بمضى من اين نحو انى لك هذا) ذهب جماعة
الى انها فى معنى من اين واخرون الى انها فى معنى اين ومن مقدرة فلذا قال بمعنى
من اين ليمكن تطبيقه على ای مذهب يراد فن قال الباء بمعنى فى فقد خرج عن المصلحة
ويؤكد كونها بمعنى اين بجى* من انى لك كفى قوله من اين عشرون لنا من انى وههنا بحث شريف
حتى عن البصائر لانه لطيف وهو انه ليس شئ مما ذكر ويذكر من مباحث الاستفهام
مما يتعلق بفن المعاني فان حقائقه وظائف لغوية ومجازاته من مباحث البيان وفروع
قواعد المجاز نعم انه يتفرع على حقائقه ما لا يتوقف معرفتها على معرفة الحقائق لكن
لم يذكر شيئا منها وينبغي ان يقول واما الاستفهام فلا اعتبارات لا يعرف الا يعرف ما بين
ادواته من التفصيل وقد بين ذلك فى النحو كما قال فى بيان اعتبارات تقيد المسند
بالشرط اذا الفرق بينهما تحكم (ثم ان هذه الكلمات) الاولى ثم هذه الكلمات على طبق
الابضاح اذ لا داعى الى تأكيد الحكم (كثيرا ما يستعمل فى غير الاستفهام) منه الخبر ومنه
الانشاء وهل ارادة غير الاستفهام بهذه التركيب من قبل الاستعارة التخييلية فتكون هذه
الكلمات مستعملة فى معانيها ومن قبيل التجوز فى تلك الكلمات كما صرح به المصنف لاسيلا
الى تعيين احد الامر من بل الامر متوطن فى موطن الاحتمال ولذا بينه الافتتاح على
الاهام فقال وكثيرا ما يتولد من هذه الكلمات معان بمعونة قرآن الاحوال وبعد كون التجوز
فى تلك الكلمات هل وقع التجوز فيها بالاصالة او فى متعلقاتها اصالة وفيها جمعا كما اعتبروا
فى استعارة الحروف لاشترك الاليتين الاستعارة والمجاز المرسل وكأله الى هذا اشار الشارح
المحقق حيث قال ونحقيق كيفية هذا المجاز وبيان انه من ای نوع من انواعه مما لم يحرم احد
حواله وعرض به بالمصنف حيث جزم بالتجوز فى تلك الكلمات بأنه امر من عنده والسايقون
قد توفقوا وحل السيد السند كلامه على استصعاب بيان علاقة المجاز فيها وبيان كيفية
الناسبة للجوزة له وقال متجبا ونحن نذكر فى هذه المواضع ما يتضح بوجه المجاز فيها ونستعين
به فيما عداها ثم استعمالها فى تلك المعاني بمعونة القرائن والعلاقات اذ لو فات شئ منها
خرج استعمالك من حيز اللطف والهداد الى من لفة العنف والفساد وهل المستعمل بمجرد

تقليد العرب من غير اطلاع على السبب مصيب او كلامه معيب يشبه ان يكون على الصواب كما يشم من جبع اهل اللغة المجازات المشهورة في كل باب (كلاستبطاء نحوكم دعوتك) اريد به الاستبطاء اللازم للاستفهام عن عدد رعايته اياه لان الاستفهام يستلزم الجهل المستلزم لاستكثاره عادة او ادعاء لان القليل منه يكون معلوما عادة والاستكثار يستلزم الاستبطاء عادة او ادعاء كذا قاله السيد السند والا قرب ان الاستفهام المذكور يستلزم عرض الكثرة وهو يستلزم الاستبطاء (والتعجب نحو مالي لاراي الهدهد) اريد التعجب لان الاستفهام عن سبب عدم رويته يستلزم قلة وقوعه والجهل لسيبه اذ لا يستفهم عادة عن سبب ما يكثر وقوعه وقلة الوقوع والجهل بالسبب يستلزم التعجب لانه كيفية نفسانية تابعة لادراك الامور اقلية الوقوع المجهولة الاسباب وفي هذا المثال احتمال الحقيقة ومال اليه الكشف (والتنبيه على الضلال نحو فاني تذهبون) اريد به المبالغة في ضلالهم فقد استعمل في الاخبار المؤكد عن الضلال ووجه ان الاستفهام مبنى على الجهل المبني على انه من كمال بعده هذا المذهب عن الاختيار لا يمكن العلم بانه مذهبكم فيفيد الحكم بضلالتهم حكما مؤكدا في الغاية وفيه مع ذلك الاحتراز عن مواجهتهم بالتصريح بالضللال وادخل في النصح وامل هذا التوجيه اقرب بما ذكره السيد السند من ان الاستفهام عن الشيء يستلزم تنبيه المخاطب عليه وتوجيه ذهنه اليه فاذا اسلك طريقا واضحا للضلالة تزعم ان ذلك غفلة منه عن الالتفات الى ذلك الطريق فاذا تنبه عليه ووجه ذهنه اليه ينه لضلالة فالاستفهام عن ذلك الطريق يستلزم توجيه ذهنه اليه المستلزم للتنبيه على كونه ضلالا وفي استعمال الاستفهام دون التصريح بكونه طريقا للضللال مبالغة احدهما ان كونه ضلالا امر واضح يكفي في العلم به مجرد الالتفات اليه والثانية ايها ان المخاطب اعلم بذلك الطريق من التكلم حيث يحتاج الى السؤال عنه (والوعيد كقولك لمن نسي الادب الم ادب فلانا اذ اعلم ذلك) وانت تعلم انه يعلم ذلك اريد به انه سيؤدب فوق تأديب فلان لان الاستفهام دل على ان اساءة ادبه صار سببا للذك في ان ما فعل بفلان كان تأديبا له ويستلزم ذلك ان يفعل به فوق ذلك ليعتبر الغير وامل هذا اقرب مما ذكره السيد السندان هذا الاستفهام يستلزم تنبيه المخاطب على جزاء اساءة الادب الصادرة عن غيره وهذا التنبيه يستلزم وعيده على اساءة الادب وفي العدول عن الاستفهام عن الاتبات بان يقول ادب فلانا الى الاستفهام عن التثنية ايها ان المخاطب اعتقد نفي التأديب فلذلك اقدم على الاساءة وفيه من المبالغة ما لا يخفى هذا قلت وفي اختياره على ادبك احضار صورة تأديبه المهيب وتذكيره قدرته لكن لا بد في ذلك من كون تأديبه الواقع هائلا والمخاطب مثل من ادب او دونه يظهر جريان قدرته في حق (والتقرير) اي حل المخاطب على الاقرار فان الاستفهام يحتمل المخاطب على افادة ما يعلم والافادة مستلزمة للاقرار وقدجا التقرير بمعنى التحقيق والتثبت وهو الاستعمال المشهور لكن الشارح والسيد السند حكما بان المراد هنا هو الاول ولا قطع على فيه اذ يصح ان يكون الاستفهام ليتقرر ويثبت الحكم المعلوم للتكلم في ذهن المخاطب لان الاستفهام يستدعي توجيه اليه واحضاره والجواب به وليكن هذا على ذكر منك وان لم يحتمل التقرير عليه في هذا المقام لسوخت في التقليد (بايلاء القرية الهمة) اي بشرط ان بلي الهمة ماحل المخاطب على الاقرار او ما ثبت المخاطب فيه (كأمر) من التفصيل في حقيقة الاستفهام وجعل الشيخ تبعه كثيرون قوله تعالى وانت فعلت هذا بالهتيا ابراهيم من امثلة التقرير قال الشيخ بقولوا ذلك وهم يريدون ان يقر لهم بان كسر الاصنام قد كان ولكن ان يقر بانه منه

كان وكيف وقد اشار واله الى الفعل في قولهم انت فعلت هذا بالهتاء وقال عليه اسلام
 بل فعله كيهم هذا ولو كان التقرير بالفعل لكان الجواب فعلت او لم افعل هذا وكانه لم يكلف
 في كونه تقريرا بالهتاء الهجره لما ذكر الشيخ انه اذا كان التقديم لا للتخصيص يكون
 الانكار لاسل الحكم لا ولي الهجره وفيه نظر ومنهم من زاد في القرين ان الغرض من الحمل على
 الاقرار كان موأخذته به وهي لا يقترب على الاقرار بالفعل بل بانته كان منه وائس بشئ لان الحمل
 على الاقرار بالفعل فيما اذا كان وقوع شئ من الفعل مما لم يولم يكن معينا فاعل بانه
 صكان الشئ الفلاني يقع في غرض المأخذة واعترض المصنف بانه لا صارف
 لآية عن الحمل على حقيقة الاستفهام اذ ليس في السياق ما يدل على انهم كانوا
 عالمين بان ابراهيم عليه السلام هو الذي كسر الاصنام واجب عنه ولا يمنع انتفاء الدال
 في السياق اذ يكفي في نفسه حكمه بقوله ثالثة لا كيدن اصنامكم بعد ان تولوا ما تدبرن ثم لم يأتوا
 كسر الاصنام قالوا من فعل هذا يا ابراهيم فقالوا من فعل هذا فقالوا من فعل هذا فقالوا
 فاضاهاهم قد علموا ذلك من خلفه ومن دمه الاصنام وثالثا بعد تسليم انتفاء الدال في
 السياق يمنع استلزام انتفاء الدال في السياق انتفاء الدال مطلقا وكفى بالا على علمهم ماروى
 عنهم هر بواور كوه في بيت الاصنام ليس معه احد لثبته اصنامهم فاجابوا ان بصيهم بلية
 عظيمة من سوء اديبه بالاصنام فتركوه ومنه لغيره اصنامهم لسوء اديبه فلما بصروه
 بكسرههم اقبلوا اليه يسرعون ليكفوه هذا وقد اقبل السمارح المحقق والسيد السند الى هذا
 الجواب وفيه بحث لان الكفر اعتقدوا اصنامهم اجل من ان يكيدهم ابراهيم بنفسه فاعل
 جعلوا كيدته اصنامهم على دعوره الى ان يكيدهم وجوزوا ان يكون الكسر من اله ابراهيم
 فيكون التقديم قصر قاب وجوزوا ان يكون بامداد جنود ارسلا اليه لا طاقته فيكون قصر افراد
 واما ما روى فلعله لم يثبت عند المصنف ولو كان ثالثة لما احتاجوا الى اقراره بل كان يتأتى لهم
 تأديبه بالشاهد المشاهد وانما خص اشراط البلاء بالهجره مع ان هل ايضا لتقرير ما عليه
 لانه لا يتفاوت المولى له بل لا يملك ابدا الجملة بتمامها وانما يتفاوت المولى للهجرة فهل يستغنى
 عن بيان الشرط بخلاف الهجره وكذا الاسماء الاستفهامية لانها تقرير ما يسأل بها عنه
 لا للمولى يا ابراهيم (والانكار كذلك نحو واغير الله تدعون) اي بلاء المنكر الهجره فقله كذلك اما
 تشبيها بالتقرير او تشبيهه بماسر وغير الهجره اما لانكار نفس مدلول كذا الاستفهام وانكار
 نفس الحكم اذا كانت هل ولا تظنك الامتناع عن التفصيل في التثليل والذي يجب التنبه
 عليه ان ما اذا ومن ذا وكيف ما لانكار نفس الفعل الا ان المنكر او لا مدلولها ويتوسل به الى
 انكار الفعل على ابلغ وجه فاذا قلت ماذا يضرك لو فعلت كذا فقلت به الضرر مطلقا في شئ
 يضرك لانه لا يتصور اضرب دون الضار وكذا كيف يؤذى بالثاني لا بداء الاب في الكيفية
 مطلقا فلا يتصور تحقق الشئ كيفية فهو من قبيل ما ينبغي من نحو اضرب بام
 عمرا ومما جعل لانكار الفعل قوله اتقتلني والمشرق في مضاجعي قال السمارح فانه ذكر ما اذا
 من القتل فاو كان لانكار الفاعل وانه ليس ممن يتصور منه القتل على ما قد سبق الى الوهم لما
 احتجاج الى ذلك وتقول وكذلك لو كان لانكار المفعول وانه ليس ممن يتصور منه قتله وفيه
 نظر لجواز ان يكون لانكار الفاعل وانه ليس ممن يتصور منه القتل في هذه الحالة لعدم مقاومته
 مع المشرق في اول انكار المفعول وانه ليس ممن يتصور منه قتله وهو مع المشرق ومنه قوله تعالى
 اتخذوا من دونه الهة فاما المنكر هو نفس اتخذوا الهة فلذا ولي الفعل الهجره كذا في الشرح وفيه نظر
 انه حينئذ ينبغي تقديم الهة فلا يتكرر نفس اتخاذ ولا اتخاذ الاصنام لانه لا مانع في اتخاذها
 خطبا ويمكن ان يجاب بان اتخاذ الاصنام منكر المنكر لا الهة بل اتخاذها انباء واعوانا وشفعاء

فيفسر نسخة

للمولى لها نسخة

ففى نسخة

ايضا منكرا للمكر الاى والمتعلق بهما فلذا اولى الاى والمعتد بهما الهضرة فان قلت قد جعل صاحب
 المفتاح افاقت نكرة الناس افاقت تسمع الصم من قبيل انكار المحكوم و ان الفاعل مع انه اولى الفاعل
 الهضرة فلم يتم ان الانكار يتعلق بما اولى الهضرة وعلل الشارح بقى كون الانكار للفاعل ان النبي صلى
 الله عليه وسلم لم يعتد اشتراكه في ذلك ولا انفراذه به فلا يكون التقدير فيه التخصيص
 بل لتقوية الحكم المنكر وفيه بحث لان الاعتقاد والاشتراك باطل فلا وجه لانكار التخصيص
 الذي هو لرد الاشراك فلا وجه للذكر الا شرارك في هذا التعليل ويمكن دفعه بان انكار التخصيص
 ما يحتاج فاعلية المخاطب فليس انكار التخصيص مثبتا للاشراك وهذا كلام وقعه في المبين فلنرجع الى ما
 كنا فيه قلت اذا كان التقدير لتقوية الحكم لا للتخصيص كان ما يلي الهضرة الحكم كله للفاعل و
 العلاقة بين الاستفهام والانكار معنى نفى الدلالة ان ما لا ينبغي لما لا يصدق العاقل لوقوعه
 في الماضي والمستقبل وشك فيه والشك يستدعي الاستفهام فايدى بالاستفهام انه
 ما لا ينبغي وكذا بين الاستفهام والانكار معنى التكذيب ان الكاذب وان ادعاه احد
 لا ينبغي ان يصدق به غاية الامر الشك فاما المستفهم ان غاية الامر فيه الشك دون
 الدعوى وقال السيد المسند انكار الشئ بمعنى كراهيته والنفرة عن وقوعه في احلال امره
 وادعائه لما لا ينبغي ان يقع يسئل من عدم توجه الذهن اليه المستدعي الجمله المفضى
 الى الاستفهام عنه او يقول الاستفهام عنه يسئل من الجمل به المستل من عدم توجه الذهن اليه
 المناسب للكرامة والنفرة عنه وادعائه ما لا ينبغي ان يكون واقعا وقس على هذا حال الانكار بمعنى
 التكذيب هذا ومنه لم يقل حق ليس الله بكاف عبده ردا لوجه انه ليس منه حيث قيل انه التقير
 وبين مراد القائل تقيرا للدفع اما الله كاف لان انكار النفي نفى له وافى النفي مستلزم لا ثبات
 وهذا اي كون التقير لان ما الانكار هو ومن قال ان الهضرة فيه للتقير بما دخله النفي
 وهو الله كاف لا نفي هو ليس الله بكاف عبده وان شئت جعلت الهضرة الراضية من النفي
 للتقير وان شئت جعلته لانكار وكلاهما حسن ولا سبيل في شئ منهما الى الانكار كذا ذكره
 الشارح ولا يخفى عليك انه كان انكار النفي اثبات انكار الاثبات نفى فيصير ان يجعل الانكار
 كله داخل في التقير فلا معنى لمن جعل التقير مقابلا لانكار ان يجعل الانكار كلها تحت
 التقير ويمكن ان يدفع بان التقير لا يتصور الا في بعض صور الانكار وما في صورة لا تعرف
 بالحق بنو لا انكار الصريح ولهذا قول التقير ما لا انكار وان يتحقق في بعض صور الانكار وفي قوله هذا
 مراد من قال الهضرة فيه للتقير بما دخله النفي انه لم يقل احديك بل مل الهضرة فيه سم
 وفسره المصنف بالتقير بما دخله النفي لا بالنفي بغير ذلك من الايضاح حيث قال بعد قوله
 للتقير اي للتقير بما دخله النفي لا للتقير بالانفكاك وكأنه اسقط قوله اي للتقير في امتن
 سهر من النسخ قال الشارح وما كان مقتضى قوله ولا انكار كذلك ان لا يكون المنكر الا على
 الهضرة منه على صورة اخرى بقوله ولا انكار لفعل صورة اخرى يعني لا فيهما الفعل الهضرة ومحمل
 مطوى تحت ذلك التبيين على ما اسكل على شكل على السكاك وتجليت التصغير سيظهر لك في اثناء ما نحن
 بصدده لا نقدير المسند المقصر صورة اخرى مختصة بانكار الفعل نفس عليه في الايضاح وكأنه اراد
 بالنظر الى انكار الفاعل وغيره اذ جريان صورة اخرى في التقير ايضا ظاهر فانه اذا اعتقد انما طبل للفعل
 في بعض المفا عيل واستفهم عنه تقير الفعل كان منجها فيقول العاصي بعفوا الله فيكون افراد المفا طيب
 اقرار بالفعل بل في حقيقة الاستفهام ايضا وهي تحراز يد ضربت ام عمرو عقولا لمن ورد الضرب بينهما من
 غير ان يعتقد على صيغة الخطاب دون الغيبة والا كان لغوا لانه لازم الرد بدل بالضمرة وامر بالخط
 اعتقاد الحكم للمصل ايضا من انه لا بد منه الا يلزم من انكار المفعولية انكار الفعل بدونه تعلق لغويا

وكذا الفاعل أيضا نحو اذيد ضرب ام عمرو وغيرهما نحو في الليل كان هذا ام في النهار والمذاير على انحصار الفعل
في الملا لسن السكون كان واحدا او متعددا مردا قال في الايضاح وكذا قوله نعم الله اذن لكم اذن من المعلوم
ان المعنى على ان يكون قد كان من الله اذن فما قالوا من غير ان يكون هذا الاذن قد كان من غير الله فاضاوي
الى الله ان اللفظ اخبر عن حجه اذا كان الامر كذلك ليكون اشتد لنفي ذلك وباطاله فانه اذا نفى الفعل عما
جعل فاعلا له في الكلام ولا فاعل له غيره لزم نفيه من اصله هذا وفيه رد على السكاكي حيث جعل الكلام لنفي
اصل الفعل وجعل ما على الضمة مجعوم الكلام لا الفاعل على التقديم على المعوي دون التخصيص ووجه
الرد ان انكار فاعلية الفاعل المختص يستلزم انكار اصل الفعل لا انه صور الرد في المتن فيالا يحتمل التقدي
وهذا عرفت وجه التعرض للموعود والاكثار ما للتوبيخ اي ما كان يليق ان يكون ذلك الامر الذي قد كان
نحو اعصيت ربك ولا ينبغي ان يكون اي ان يحدث ويحقق المستقبل كذا في الشرح ولا وجه للتخصيص ان
الشيء يخرج على الحال نحو بعض ربك او للتكذيب في الماضي وقد نبه عليه بقوله انما لم يكن نفي صفيكم ربكم
بالبين او في المستقبل كذا في الشرح والا فظن ان لا يكون اعم من الحال والمستقبل وان كان نحو
انزلكم بها للمستقبل والتوبيخ يحتمل ان يكون غير مختص بزمان من الاذمنة نحو اعص
انت ربك لا ينبغي في زمان ما وكذا التكذيب تخاريفا متعددا اي لم يكن ولا يكون
والنهي نحو صلواتك تامل ان نترك ما بعد اياه فان فيه تنبيها به وبالصورة والتعقير
نحو هذا ولهذا اخي بنو والتمويل لقراءة ابن عباس رضي الله عنهما ولعل تحييا بقى اسرائيل
من العذاب المهين من فرعون ليقطع الاستفهام ودفع فرعون والعرض من التوبيخ احضار
شدة العذاب الذي يماهم منه تعظيما لنوعه النجاة واجابا لمزيد الشكر عليها ولهذا اي التوبيخ
بالاستفهام قال انه عاليا من المسرفين فيه للتمويل ومنه تالله لعله القراءة والاستبعاد نحو
الى ايام الذكري كايديك عليه قوله وقد جاءه كرسول مبين ثم قولوا عنه ويعد ما سمعت بعدا من
صاحبات الجحيم للاستفهام للكتب وجره لم يسلم فلذا تركوا المرء ونفسه فكلمة الاستفهام اذا ستم
حليها على الحقيقة فافهم منها ما ياسب المقام ما سمعت او يوديك اليه الفطرة السليمة عن السقام
وكذا اذا لم يمتنع جميعا على الحقيقة كن ذلك القرينة على ما توصل اليه بالحقيقة لتسلك بالكتابة
على حسب الدرر ان ساحة الفكر هنا رخصه والفطرة السليمة فيما يستحسنه معصيه و
ليست مقتصر على السمع والطاعة اذ للعقل فيه كمال لبراعته ومنها الامر اي من الاوامر
الا نشاء فالامر عبادة عن كلام تامر دال على طلب الفعل على سبيل الاستعلاء وصدقا
واورد عليه لا يضرب فانه بطلب الكف عن الضرب او عدم الضرب لا بطلب لانه غير مقيد
بزيادة لرفع نفسه لطلب بغير الكف بكونه عن المشتق منه واورد بعد كفت عن الكف ولا
رد لانه لم يوضع كفت من الكف عن المسمى منه بل للكف مطلقا ولا يخفى بان تعبد الفعل المشتق
منه يعني عن تعبد بغير الكف عن المشتق منه وان تعبد بطلب الفعل بعد بان يقال الامر بطلب
فعل بغيره على جهة الاستعلاء بعد عن التكلف وادفع للشعب وربما يحاش عن الاسعاف
بالنهي عن كونه لطلب الفعل لانه لطلب معنى حرفي ملحوظ باتباعه الغرض لا يقال له الفعل وان
اتخذ ذلك بالفعل الا يرى ان الابتداء فعل ولا يقال وضع من للفعل قال السامري لما اختلف في
ان صيغة الامر ما اوضعت فقبل للوجوب وقبل للندب وقبل للندب وقبل للندب مشترك
بينهما وقبل بالتحقق وقبل لكل منهما وللاناحه وقبل للاذن المشترك بين الثلاثة والا لكان على هذا
حقيقة الوجوب ولم يكن شيء من ادلتهم مقدرة للقطع استار الى ما هو اظهر لقوة امارته فقال والافضل
وما جعله الاظهر عند السيد المراد لان الاستعلاء مختص بالوجوب والافضل المشترك بين
الوجوب والندب عند السامري ونحن نقول لما اختلف في رادته ونظايره فقبل موضوع

لفظ الامر وقيل عدلولة لكن وضعنا ثانيا واشتهر ان لام الامر اللام المطلوب بها الفعل
و لم يكن وضع رويد اللفظ الا مظاهرا اذ المتبادر خلافه قال والاظهر ان صيغة من
المقربة باللام نحو لتعصر زيد ونحو قوله تعالى فليفرحوا على صيغة الخطاب وغيرهما نحو امر
عمر ورو يدركا موضوعه لطلب الفعل استعماله اى طلب استعماله في النصح استعماله
الرجل اى على استعماله اى علاه وظاهر العبارة اشراط العلوي كما هو مذهب جمهور
المعتزلة لا طلب العلو وعد الطالب نفسه غالبا كما هو مذهب ابى الحسنين لكنهم قصدوا
بالاستعمال طلب العلو والعد غالبا حتى قال الشارح في هذا المقام سواء كان غالبا في نفسه
او لا وشرة يكونه على طريق طلب العلو وعد نفسه غالبا وكان صيغة الاستعمال بهذا
المعنى من معنوعات المصنفين قال الشارح الحق وفي هذا اشارة الى ان اقسام
صيغة الامر ثلاثة الاول للمعتبر به باللام ويختص بالفاعل غير الخطاب والنا في ما يصح
يطلب بها الفعل من الفاعل الخطاب يحد ف حرف المضارعة والثالث اسم دل على طلب
الفعل وهو عند النحاة من اسماء الافعال والا لان لغلبة استعمالها في حقيقة الامر اعني طلب
الفعل على سبيل الاستعمال سيما نحو قوله امر سوار استعمالا في حقيقة الامر او في غيرها
حتى ان لفظ اغفر في اللام اغفر لي امر عند سم واما الثالث فلما كان اسما لم يسموه امر المترايين
وفما ذكره الحارث احدها ان اختصاص المعربة باللام بالفاعل غير الخطاب لم يسد قوله فليفرحوا
الا ان يقال لم يعتد بالساد ونصم المجهول الخطاب الا ان يقال لعله يدعى انه امر الغائب
بصرف الخطاب وفيه ان اظاهرا انه امر الخطاب بان يكون بحيث يقع عليه الضرب فالاولى ان
يجعل الجميع تحت قوله نحو لتعصر زيد وثانها ان الفاعلة لم يسم المعربة باللام امر بل مضارعا نحو وما د
الامر عند سم ليس الاما حذف منه حرف المضارعة قال الرضي الفاعلة ليس الاما كل ما يصح ان يطلب
به الفعل من الفاعل الخطاب يحذف حرف المضارعة سوار طلب على وجه الاستعمال وهو اليميني
كلا وعند الاصوليين ولم يطلب كذلك فالصواب ما ذهبوا اليه الصنفين على طريق ما في المفتاح وانما
ان تسمية المستعمل في غير الامر امرا لا يحصى الفاعلة بل يسم جميع ائمة اللغة يدل عليه ما سذكوه من
كلام المفتاح وليتعبه قول المصنف وقيل يستعمل بغيره ما مل لتبادرا الغم عند سماعها الى ذلك وهل
الشارح عند سماع المعربة باللام من الصيغة او من اللام فيه فناء مل قال صاحب المفتاح و
افاق في ائمة اللغة على اضافة خوفهم ولينهم الى الامر بقولهم صيغة الامر ومثال الامر
كلام الامر دون ان يقولوا صيغة الاباحة او كلام الاباحة مثلا عدد ذلك وانما جعله ما
لا دليل لا احتمال ان يكون الاضافة لنفس التبادر لا تكونها حقيقة فيه لكن
الظاهر الاضافة الى الموضوع له ولم يلتفت اليه المصنف لضعفه عنده حيث
قال في الاباحة وفيه نظر لا يخفى على المتأمل والنظر اتماما ذكرنا وفيه
انه لا يخرج عن الامداد واما ليقطه عن درجته كونه دليلا واما ما ذكره
الشارح من منع كون الاضافة الى الامر معنى طلب الفعل استعمالا بل بمعنى كل
يصدى على نحو قسم ولينهم واصله الصيغة من اضافة العام الى الخاص واصله
اللام من اضافة الداخل الى المدخل بدليل استعمالهم ذلك في مقابلته
صيغة الماضي والمضارع وفيه ايضا ما مر على ان ما دنا هو استعمال الماضي
والمضارع في مقابلة صيغة الامر وقد لم يستعمل بغيره اى
لغير طلب الفعل استعمالا انما علاقة بينه وبين معنى الامر بحسب
القرائن فان قامت قرينة على منه ارادة معنى الامر فهاذا والا فكتاة ولا يخفى

منه في شرح المقام
يكون الخبر العام
عند النحاة في بعض
الاصول على ما في
المراد
في لغة استعماله في ما في
ويعمل ان يكون سبيل الاستعمال
موضوعين في امره فترادف
معهم الضميمة عند النحاة
على ما في وان سماعه في
ويكون انما هو من في
في لغة الضميمة

عليك ان صاحب الامر لا يستقيم ليس من المعاشة وليس منه
الا تكا - العدل من الحقيقة الى الخوض بالامر ولا اشترط في ما
ذكره وذلك الغير اما غير الطلب لام الاستعلاء فالاول اسائر
بقوله كالا باحة نحو حبس الحسن او ابن سروق قد استمر هذا المثال
في الا باحة وسره غير ظاهر لا بالندب اشبه اذ لا يتوهم
مع محاسنها حتى يحتاج الى الا باحة والملافة بين الاحكام ولا يخلو
ان الا بجا ب لا ينفك عن الصفة وفي التعبير عنها بالا بجا ب
كال لبا لعنه وتربى التذنب ربما يشعر بان المصنف جعله
دخلا في ما وضع له صفه الامر وجعله من قبيل الفعل استدلا
والعدالة اي القوي وفي الصحاح مع دعوة والانذار الا بجا ب
مع القوي وفي الملافة بين الاحكام والتدبير
ان الا بجا ب ما يرجح العقوبة سبب اعنة
في وقوع العقوبة ولا ينفك الى ما يوهمه عبارة المفتاح ان الا بجا ب
والتمديد فيه ما يطلب نحو علوا ما ستمم والتعجز نحو
فانوا بسورة من مسئلة اذ ليس المطلوب اما انهم بسورة لكونه
محال كذا في المشرح ولا ينفك الا في بيان
دفع الركب المطلوب بالا امر سبب لنية العجز اليم
والمانسة بين الاحكام والتعجز ان الا بجا ب وجب السعي في
المأمور والسعي فيه يظهر العجز والتعجز نحو
كونوا قردة كما سبب ذلك بين والاهانة نحو كونوا حجارة او حديد او
الشيخ ير من الاهانة بانه في التعجز لا ينفك الامر عن الانقياد وفي الاهانة
لا يتحقق المأمور والتوبة نحو صبره ولا يصبره فالفرق بينه وبين الا بجا ب انه في
مقام توهم ترجيح المحل طيبا حينما والثاني في مقام توهم المفعول عن الفعل والملافة بين الاحكام والتعجز
ان الا بجا ب احد الامرين وجب سوتيهما في الا بجا ب فارد به التوبة والتمنى نحو الا
ايها الدليل الطويل الا المحل واخبره بصبح وما الا صباح منك ما مسئل
انت الخطا ب لتأويل الليل بالليله اما الليلة فان الليلة تعني علما في
القاموس او تبا ويله بالليله لان المراد بالجنس الواحد في الصحاح ليل
وليلة كسره وشعره وجمعها على ليلاني بزرادة النار على خلاف القياس ونظيره
اهل واهال وقيل اصله لاله لان ضفيرة نيله هذا وحده الاشكال في ذلك
الطويل ولا بعيد ان يقال اناد دليل لما هو صل اذ الضرورة ترد الكلمة واصلا
ولا يصح ان تكون اسباع الكسرة كذا اصل لانه لا يكتب الهاء الحاصلة من لاء
وانما حل على التثنية لا مستناع حقيقة الامر لان الا بجا ب ليس مقدور له ولا بعيد
ان يجعل من طرفه السعير يجعل الليلة بمنزلة انسان متعصب يحرق على المحل
التيقن للناس عر فلا محلي لا اعتقاده ان الا بجا ب انفع له فيقول المحل بجم فانك انما
وليس الا صباح اي الصبح منك يا مسئل اي افضل فلا يتجاوز عا ذلك لا اعتقاد
الخطا ووجهه عدم فصل الصباح اسنه لا
تقا وتو في سنده بمومه بين المظلم والمضوي

او ان عينه يرى انه كليل مظلما لازدحام الهموم والاشارة الى القسم الثاني من غير
 الموضوع له امام التثني ان كان الطلب المستعبر في مفهوم الامر اعين من التثني ويكرن المميز
 قيدا لاستعلاء ما من الدعاء ان كان له ما مقيدا بما يستدعي الامكان واخبار السارح التثني
 ولا يتم الابدعوى ان المتبادر منه هذا الطلب قال السارح انما حجل على التثني دون الترجي لان
 السارح لا يستطيع ان يثبت تلك الليلة لا طماعته في الانجلاء ولك ان تقول لشدة همومه واضطراره
 سمي انجلاء في آتية وذلك الانجلاء يستحق (والدعا حورب اغفر لي) فانه طلب للنعل على سبيل
 التضرع (والاكتساف كقولك لمن يسأوك رتبة) لاحاجة الى هذا القيد وكأنه اراد مثلا
 متفقا عليه (النعل بدون الاستعلاء) اذ مع الاستعلاء امر ولا بد من قيد آخر غير عن الدعاء
 هذا قال السارح وقد تضارق الاكتساف فيما يكون مع نوع من التضرع لاني حد الدعاء
 قلت فينبغي ان يقيد تعريف الدعاء بمزيد التضرع (ثم الامر قال السكاكي حقا فبور) جمع
 السكاكي الامر والتهبي في هذا الحكم (لانه الظاهر من الطلب) فيكون كذلك الدعاء
 والاكتساف فالتعليل لاثبات الدعوى وتعميم عبارة السكاكي لانه لا يظهر غيره الى الظاهر
 ليكون نظيره مما ليس على شأبه تسامى الظهور ونبه السكاكي على ذلك الظهور بان ظرف حال
 اخويهما الاستغفار والتدعاء فانه لا رتبة في الفور فهما وما أوضح كونه للفور ان الطلب
 لا يرضى بعد المطالبة ضرورة وان الاكتسافهم وبعبارة (ولتدر الفهم عند الامر بشئ)
 بعد الامر بخلافه الى غير الامر الاول دون الجمع واردة التراخي (وهذا على اطلاقه
 لا يصح لانه اذا كان باعطف يتبادر الفهم الى الجمع والتراخي كان يقال قد واعد ولم اقدم
 او اوقعت ويحتمل ان يكون دخلا في قوله (وفيه نظر) اي في قوله حقه الفور والنظر فيدر ارجع
 الى انظر في دليله او في كل من دليله انظر لترك الظهور من الطلب بلاقربنة ممنوعا وكذا
 التبادر بلاقربنة بل الحال متفاوتة بالنسبة الى المقامات والسكاكي دليل آخر لم يذكر وكان
 حقه ان يذكر ليتيم نظره وهو انحصار القلاء اذ يدب الخادم اذا اخر الامتنال ولك ان تقول
 ولا اعتبار القلاء عند تأخير الامتنال (ومنه) اي من انواع الطلب (التهبي) وهو طلب
 الكف عن الفعل استعلاء وملك تقضى بما يتعلق به توجه او دفعا ان كان الامر يدركه
 حرف واحد في الاخصر (وله لا يلزم وحده) والاولى (فهو) صيغة واحدة (تخو قولك
 لا تفعل) بحرف ايسر له صيغة اخرى كانه ليس له حرف آخر ولعله احترازه بتقيد الجزم بقوله
 في تخو قولك لا تفعل عن المذكر وصيغة جعي المؤنث فانه لا تجزم فيه من لكونها مبنيات ونبه
 بتقديم الظرف في قوله وله حرف واحد على حصر الاجازمة في التهي (وهو كالامر)
 لو اكتمت في به لا فاد معناه الحقيقي والمجازي بمرتب بلا خفاء ولم ينتج الى تطويل
 قوله (في الاستعلاء) وقد يستعمل في غير طلب الكف (كما هو مذهب البعض
 او السرك) كما هو مذهب البعض فانهم اختلفوا في ان مقتضى التهي ككف
 النفس عن الفعل بادشتغال بالضد او ترك الفعل وهو نفس ان لا تفعل قال السارح
 الحقيقي والمذهبان متقاربان بمعنى لامرته الخلاف ويدفعه ما ذكره السيد السند ان الخلاف
 مبني على الاختلاف في كون عدم الفعل مقدورا ولا وجه للاختصاص على قوله (كالتهديد
 كقولك لعبد لا يمثل امركا لا تمثل امرى) ومثال التثنية من التهي قد سبق ويذغى
 ان يبين ان حقه الفور لا يثبتهم انه كلامي في منع الفور فيه بمقتضى الوضع وقال
 السكاكي ان كان الطلب بالامر والتهبي راجعا الى قطع الواقع كقولك للسكان تحرك
 وللحجر لا تحرك فالاشبه المرة وان كان راجعا الى افعال الواقع كقولك في الامر

عليه نسخة

اشارة نسخة

بفوت المط نسخة

عندنا تأخير نسخة

للاختصاص نسخة

اتصال نسخة

لتتحرك تحرك وفي النهي له لا تسكن فالاشبه الاستمرار وقد يستعظم الامر والنهي لطلب
 الدوام والثبت على ما كان المخاطب عليه من الفعل او الترك نحو اهدنا الصراط المستقيم
 ولا تحسبن الله غافلا اي دم واثبت على ذلك كذا في الشرح والاولى على ما كان المأمور
 عليه ليشمل تحول هداية الله الصراط المستقيم وهل هذا المعنى سوى ما ذكره السكاكي من
 الاستمرار حتى تذكر معه كما فعله الشارح فبدخفاً (وهذه الاربعة) يعني التثني والاستفهام
 والامر والنهي (يجوز تقدير الشرط بعدها) مع ادائه ولا بد من ذكر هذا القيد لان تقدير
 الشرط قد يتفك عن تقدير ادائه نحو الناس مجزيون باعد لهم ان خيرا ولو قال تقدير حرف
 الشرط لكان مستلزماً لتقدير الشرط اذ لا يكون تقدير حرف الشرط بدون تقدير الشرط
 وهذا الشرط ينبغي ان يقدر باسره ولا يجوز التقدير مع ذكر جزئه فلا يقال اكرمني اباي
 اكرمك يذكر مفعول الشرط والشرط المقدر على طبق هذه الاربعة فكل قيد يراد
 في الشرط يذكر في الطلب فيقال عند ارادة ان تكرمني قائماً اكرمني قائماً وعند ارادة ان تكرمني
 في الدار اكرمني في الدار وهكذا والمراد جواز تقدير الشرط مطلقاً لان هذه الاربعة
 قرأت بخلاف الحذف في غيرها فانه لا يصح اطلاق الحذف فيه اذ قد توجد قرينة وقد
 لا توجد الضابط فيه وجود القرينة والضابط في هذه الاربعة وجود احدها لانه
 يستغنى الحذف معها عن القرينة بل لعدم انفكاكها عن القرينة فليس مقابلة قوله وفي
 غيرها القرينة مع قوله وهذه الاربعة الخ باعتبار وجود القرينة وعدمها كما هو منه ظاهر
 عبارته وتحقيق القرينة مع الاربعة بما قيل من ان الطلب لكونه فعلاً اختيارياً لا بد له من
 حامل عليه وذلك الحامل هو اما المطلوب المقصود لذاته واما غيره اذا كان المطلوب
 مقصوداً لغيره وهو الاكثر لان اكثر الاشياء يطلب بغيره غالباً فاذا سمع الطلب يتوقع بيان
 مسببه بحسب الخارج لمطلوبه المذكور وحامل على هذا الطلب بتصوره وهذا هو العلة
 الغائية التي قالوا في شأنها اول الفكر اخر العمل وقد نظمه نظم احسن من قال نعم ما قال
 زمرة الدول اول الفكر اخر العمل فاذا جاء بعد الاربعة ما يصلح سبباً للطلب لفرعه
 على المطلوب يجعل مسبباً له وهذا معنى الشرط والجزاء فيقدر الشرط اظهار السببية
 المقصودة ولما قيل من ان كل كلام لا بد فيه من حامل للتكلم عليه في قاعدة التكلم فان التكلم
 في قاعدة البيان في الكلام الخبرى لانه مضمونه وفي الطلبي للطلب المتعلق بما هو مقصود لذاته
 قليلاً وبما هو مقصود لغيره غالباً فاذا ذكر ذلك الغير بعد ما فيه معنى الطلب فهم ارادة ترتيبه
 على المطلوب وهذا معنى الشرط والجزاء ولا يخفى غير هذا الوجه عن الاول لان الاول مبنى
 على ان الطلب فعل اختيارى لا بد له من حامل عليه والثاني ان الكلام في عرف ارباب اللسان
 لا بد له من حامل عليه سواء كان ما يفيد طلباً او غيره والسيد السند ظن انهما وجه واحد
 وخطا الشارح المحقق حيث جعلهما وجهين فجواز تقدير الشرط بشرطين التفرع
 المذكور وقصد السببية وكانه دل عليه بالامثلة ولا يذهب عليك ان حذف الشرط
 من مباحث الانحياز وليس له تعلق بهذا المقام والبحث عنه هتاف من فضول الكلام (كقولك)

لبلى ما لا تنفد اي ان ارضقه الاول ان يكن لي لانه المفهوم من الطلب (واين بك ازرك
 ان تعرفته) الاظهر اي ان اعرف لان السبب هو المعرفة سواء كان بشرى للمخاطب
 او بدونه لا يقال وهذا التقدير لا يعم كل استفهام فانه لا يجزى في قولك ان تكرمني اكرمك
 فانه لا يصح ان التقدير ان تعرفني وان اعرف اكرمك اكرمك بل ان تكرمني
 اكرمك لا نأقول السببية بين ما بعد الطلب والمطلوب والمطلوب في الاستفهام الفهم فلو

لم يتفرع المذكور بعد الاستفهام على الفهم لا يقدر الشرط وان تفرع على المفهوم (واكرمني
 اكرمك) اى ان تكرمى (ولا تستعنى بكن خيرالك) اى ان لا تستعنى (واما العرض كقولك الاتزل عند
 نصب خبرا فولد من الاستفهام) يريد انه لا حاجة الى عدا عرض بعد عدا الاستفهام لدخوله
 تحت الاستفهام هكذا استفاد من كلام الشارح المحقق والسيد السندوفيدان المراد بالاستفهام
 ما يكون على حقيقته اذ لا يقدر الشرط بعد غير العرض من المولدات فلا يغنى ذكر الاستفهام
 عن ذكره فالاولى ان يقال المراد ان العرض في التقدير محمول على اصله وان لا يشار كه
 في اقتضاء الشرط وبيان المفتاح ملائم لهذا المعنى جدا حيث قال هذه الابواب الاربعة
 تشتبك في الاعانة على تقدير الشرط بعدها واما العرض فليس بالاعلى حدة وانما هو
 من مولدات الاستفهام نعم نجه ان العرض ايضا تعين على تقدير الشرط لانه لا بد لعرض
 الزول من فائدة فاذا ذكر ما يصلح فائدة للزول يحصل فائدة مترتبة عليه فلا حاجة الى
 جعله محمولا على اصله ولما كان المقصود الزول لا التقي فالذكور في الحقيقة الاثبات فلذا
 يقدر الشرط مثبتا مع انه يجب التقدير بقرينة الامور الاربعة من جنس تلك الامور الاربعة
 ان مثبتا ثبت وان منفي غنى فلا يجوز لا يكثر تدخل النار عند الجمهور خلافا للكهائي ونحن نظن
 ان لا خلاف بينه وبين الجمهور اذ هم لا يجوزون تقدير المخالف للاربعة بقرينتها الاشتغال التقي
 على الاثبات وهو يجوز مع القرينة وقيل تقدير المثبت بعد التهي اقرب من تقدير المثبت بعد الامر
 لاشتغال التقي على الاثبات دون العكس فاسم تدخل النار بعد من لا تكثر تدخل النار وفيه
 ان الامر بالشئ يتضمن التهي عن ضده فالامر بالشئ ايضا يشتمل على ذكر عده بهذا
 الاعتبار (ويجوز في غيرها) اى تقدير الشرط في غير المواضع الخمسة (قرينة) قلت وكذا
 معها قرينة لولم يقدم من جنس المذكور من الخمسة (نحو) ام اتخذوا من دونه اولياء
 (فالله هو الولي اى ان اراد واوليا بحق) الاظهر ان الشرط المقدر ان اراد واوليا لان
 قوله هو الولي للحصر وتزويل غيره منزلة العدم لا ينحصر الولي بحق والظاهر انه قصر
 قلب بدليل ام اتخذوا من دون الله اى متجاوزين الله فانه ظاهر في ترك الله واتخاذ غيره
 واولا لكن الشارح جعله قصر افراد وقد يمنع وجود القرينة في الشال المذكور لصحة تفرع
 فالله هو الولي على ما قبله لان الاستفهام استفاد من قوله ام اتخذوا لانكار قبول الى التني
 اى لا يليق ان يتخذوا من دون الله واوليا فالله هو الولي واجاب عنه الشارح المحقق بانه ليس
 كل ما فيه معنى الشئ حكمه حكم ذلك الشئ اذ لا يخفى على ذى طبع حسن قولنا لا تضرب
 زيدا فهو اخوك بخلاف ان تضرب زيدا فهو اخوك استفهام انكار وانما يحسن بالواو والحالية
 والجواب بعيد عن الفصل اما اول فلان ما ذكر في بيان ان ليس كل ما فيه معنى الشئ
 حكمه حكم ذلك الشئ مما لا يفده لان معنى ان تضرب زيدا ليس معنى التهي بل نفي الياقة
 فالشرط المقدر بعده ان لا يابق ان تضرب زيدا فهو اخوك بخلاف التهي فان الشرط
 المقدر بعده ان لا تضرب زيدا فهو اخوك ولا خفاء في ان نفي الضرب يصير سببا لبقاء
 الاخوة دون نفي لياقة الضرب فانه يحسم الضرب ولا يبق معه الاخوة واما ثانيا فلان
 التني المذكور غير حق لان ما فيه معنى الشئ حكمه الذى يقتضيه المعنى حكم ذلك الشئ
 بلا شبهة واما ثالثا فلان ورود منع القرينة لا يتوقف على ان يكون حكم ما فيه معنى الشئ
 حكم ذلك السبب لا محالة بل يكفي جواز ان يكون كذلك وههنا بحث وهوان مامر انه
 يجوز تقدير الشرط بعد هذه الاربعة ان اريد به جواز تقدير الشرط بعدها باعتبار معانيها
 الحقيقية بدخل الدعاء والالتباس في قوله ويجوز في غيرها القرينة مع انها في سلك الامر لان

الخاصة جعلوا التقدير في جواب الامر النهي وهما يشتملها عندهم وان اريد به انه يجوز
 تقدير الشرط بعدها باعتبار ارجع معانيها في ابطال (ومنها) اى من انواع الضبط (التداء)
 اى الكلام المستعمل في طلب الاقبال وبيان حقيقته وظيفة لقوية ومجازاته بيانية
 ونكتات اختيار الحقيقة او مجاز من مجازاته وظيفة هذا العلم وقد خلا عنه هذا البحث
 (و قد نستعمل صيغته) اى صيغة النداء يختص بهذا الكلام وتسمية صيغة الكلام صيغة غير شائعة
 وكأنه ليكون النداء بمنزلة مفرد من مفردات النادى له في انه الغرض من ذكره اطلق
 اسم الصيغة عليه (في غير معناه) اى معنى النادى الموضوع له امام مع بقاء النداء بان ينقل
 من قسم الى قسم كما يستعمل بالنداء البعيد لنداء القريب وبالعكس وامام الخروج
 عن النداء مطلقا كالمتألمين المذكورين ومنه ما ذكر للتبيين على ان النادى حاضر في القلب
 لا يفتب عنه نحو اسكن نعمان الا راك تيقنوا بانكم في ربع قلبي سكان فجعله
 مستعملا في نداء البعيد كما فعله الشارح بعيد ومنه المستعمل في التحسر والتوجع
 ومنه الاستغاثة ومنه التعجب ومنه التندبة ومنه التوله والتعجب وجعل قوله في غير معناه
 مخصوصا بالقسم الثاني كما فعله الشارح لاداعى اليه (كالاغراء في قولك لن اقبل يتظلم
 بامطلوم) فانه ليس بطلب الاقبال لكونه حاصلًا وانما الغرض اقباله على زيادة التظلم وبث
 السكوى ولذا لا يذكر له النادى له (والاختصاص في قولهم انا افضل كذا ايها الرجل)
 ملزم الحذف لحرف النداء والسابع فيه اى وقد يدل عنه الى مضاف او علم او معرف باللام
 وفي كون المعرف باللام منادى لتصبه وفي كون العلم منادى لتصبه دون البناء على
 الضم من يد تكلف ولذا انكر النداء في الاول ابن الحاجب ولتفصيله كتب النحو وتناول الغاية
 منه لونت شرحنا على الكافية ولما كان الاختصاص مع نقله عن معناه الاصلى
 منقول لا يخل من الاعراب دون الاغراء خصه بقوله (اى مختصصا من بين الرجال) تشبها
 على انه يعكس في موضع الحال (ثم الخبر يدفع موقع الانشاء) طلبا كان كالا مثله المذكورة او غيره
 كالخبر الذى يذكر للمدح والذم او التحسر والتعجب (اماللتأول) ياراز في صورة الحاصل
 (اولاظهار الحرص في وقوعه) حتى كأنه يخل اليه حاصل (كامر) من قوله ان ظفرت
 بحسن العافية فهو المرام فهو تظهير (والنداء بصيغة الماضى من البليغ يحتملها) معابان
 يقصد هما معا وعلى سبيل البدل بان يقصد احدهما والآخر ان النداء ممن يعرف هذين
 النكتين يحتملها مساواة كان بليغا اولاهما من البليغ عليه بعيد (اولا احتراز عن صورة الامر)
 ثلثا يؤدى الى سوء الادب والاولى بالاحتراز عن صورة الاستعلاء ليشتمل الاحتراز عن
 صورة النهي ايضا وفيه ان النداء بصيغة الماضى يحتمل ايضا فلم خص الاحتمال بما
 سبق ولما ان تجيب بان صيغة الماضى لا مدخل له في الاحتراز عن صورة الامر وللعود بمحال
 اذا انكته لا يجب ان يرجع الشئ على جميع الاغيار ولما تقول بكني هذا القدر من الفرق نكتة
 لتحصيل الاحتمال بالسابقين تأمل (او لمل المخاطب على المطلوب بان يكون ممن لا يجب ان
 يكذب) من انكذب اى ينسب الى الكذب (الطالب) فالتك اذا جئت بالخبر مع ارادة الطلب بنسب
 الطالب الى الكذب نظر الى ظاهر اللفظ كذا قيل ولا يخفى انه تكلف والحق الادق ان في التعبير
 عن المتنى غدا بقولك تأتيني غدا دعوى ان المخاطب يسادر الى الاجابة بالجملة حتى يستحق
 ان يعبر عن الطلب عنه بالخبر فلو لم يمثل بضرب لصرت في هذه الدعوى التى بضمها التعبير
 بالخبر كما ذاق الشارح فالخبر في هذه الصور مجاز لاستعمالها في غير ما وضع له ويحتمل بعضها
 الكتابة هذا وفيه ان اللفظ لا يكون محتملا للمعجاز والكتابة لانه ان وجدت القرينة المسانعة

عن ارادة الحقيقة فجاز بلا شبهة والافكتابه كذلك (تمنيه الانشاء كالخبر في كثير مما ذكر
 في الابواب الخمسة السابقة) لاقى الجميع فان التأكيدي الانشاء ليس للشك او الانكار من المخاطب
 ولا ترك التأكيدي لخلوه عن الايقاع والانزعاج بل لانه بعيد عن الامثال او قريب منه (فليعتبره)
 اى فليقتض الانشاء (الثاقل) على الخبر وجعل الشارح ضمير فليعتبره راجعا وعائدا الى الكثير
 اى فليعتبر وليراع ذلك الكثير في الانشاء * الهى مننت علينا بفصل الخطاب * واحسنت الينا
 بفضل معرفة الكتاب * واجبت الاسئلة المحاويج احسن جواب * نسالك بياناه وصل الطلاب
 الى الصواب * وتيسرنا به كمال الاتصال بحسن المأب * وكال الانقطاع عن الجهل والخطأ
 والاضطراب * الهى انم علينا باحوال لها تذيب لجزيل الثواب * واكرمنا
 بالتوفيق لافعال تهيئنا عن
 وييل العقاب

م

تم الجلد الاول وبلية الجلد الثاني واوله بحث الفصل والوصل

(* فهرست الجلد الثاني من الاطول *)

٢	الفصل والوصل	٣٠	وقال عبد القاهر ان كان المبتدأ
٢	الفصل عطف بعض الجمل		ضمير ذى الحال
٣	والوصل تركه	٣١	ويحسن الترك
٣	فشرط كونه مقبولا بالواو	٣٢	واخرى لوقوع الجملة
٧	فان كان بينهما كماله الانقطاع	٣٢	الايجاز والاطناب والمساواة
٨	واما كمال الاتصال	٣٢	فالايجاز اداء المقصود باقل
٩	والمراد بكماله	٣٢	والاطناب اداؤه باكثر
١٠	والمقام يقتضى اعتناء بشائه	٣٥	المساواة
١٢	واما كونه كالنقطعة عنها	٣٥	والايجاز ضرر بان يجسار القصر
١٣	واما كونه كالصلة بها	٣٧	والايجاز الحذف
١٤	فيترى منزلة السؤال الواقع	٣٧	اما جزء جملة
١٤	لان السؤال اما عن سبب الحكم	٣٨	واما جملة مسببة
	مطلقا	٣٩	واما اكثر
١٤	واما عن سبب خاص	٣٩	وادائه كثيرة منها ان يدل العقل
١٥	واما عن غيرهما		عليه
١٦	ومنه ما بين على صفته	٣٩	ومنها ان يدل العقل عليهما
١٧	واما الوصل لدفع الابهام	٤٠	ومنها الشروع في الفعل
٢٠	الجامع بين الشيئين اما على	٤٠	والاطناب اما بالابضاح بعد
٢٠	او تماثل		الابهام
٢١	او تضاد	٤١	ومنه باب نعم
٢٢	او تضاد	٤٢	ووجه حسنه سوى ما ذكر
٢٣	او خيالى	٤٢	ومنه التوشيع
٢٣	ومن محسنات الوصل تناسب	٤٣	واما بذكر الخاص بعد
	الجلتين		العام
٢٤	تذنيب اصل الحال المتعقلة	٤٣	واما بالتكرير لثبوت
٢٥	فيحتاج الى ما يربطها	٤٤	واما بالايقال
٢٥	فالجملة ان خلت عن ضمير	٤٤	وتحقيقه التشبيه
٢٦	فان كانت فعلية	٤٥	واما بالتذليل
٢٧	اما الحصول فلكونه فعلا متبنا	٤٥	واما لا كيد مفهوم
٢٧	واما المقارنة فلكونه مضارعا	٤٦	واما لا كيد منطوق
٢٨	وكذا ان كان ماضيا	٤٦	واما بالتكبير
٢٨	اما المثبت فللدلالته على الحصول	٤٧	واما بالتثمين
٢٩	واما المنفي فللدلالته على المقارعة	٤٧	واما بالاعراض
٢٩	اما لا اول فلان لما الاستغراق	٤٨	والدعاء في قوله ان الثمنين
٣٠	واما الثاني فلكونه متغيا	٤٨	والتشبيه في قوله واعلم

٤٩	واما بغير ذلك	٠٩١	وهذه الاربعة تقتضي
٤٩	واعلم انه قد يوصف الكلام	٠٩٣	واما عند حضور المشبه
	بالإيجاز والاطناب	٠٩٤	احدهما اليهزم
٥٠	الفن الثاني علم البيان	٠٩٤	والثاني بيان الاقسام به
٥٢	ودلالة اللفظ	٠٩٥	ويجوز التشبيه ايضا
٥٦	وشروطه الزوم الذهني	٠٩٦	اما تشبيه مفرد بمفرد
٥٩	ويتأدى بالعقلية	٠٩٦	واما تشبيه مركب بمركب
٦٢	فانحصر في الثلاثة	٠٩٩	وباعتبار وجهه اما تمثيل
٦٣	التشبيه	١٠٠	واما غير تمثيل
٦٣	الدلالة	١٠٠	وايضا اما مجمل
٦٥	والنظار ههنا في اركانها	١٠٢	واما مفصل
٦٦	واقسامه طرفا اما حسيان	١٠٢	وايضا اما قريب متبذل
	او عقليان	١٠٤	واما بعيد غريب
٦٧	او مختلفان	١٠٤	اما الكثرة التخصيص
٦٧	والمراد بالحسي	١٠٤	او اقله تكرر
٦٨	وبالعقلي	١٠٤	فالغريبة فيه من وجهين
٦٩	وما يدرك بالوجدان	١٠٦	وقد يتصرف في التشبيه
٧١	فان وجه الشبه	٠٠٠	القريب
٧٣	اما حسية كالكيفيات	١٠٦	وباعتبار ادائه اما مؤكد
	الجسمانية	١٠٧	وباعتبار الغرض اما مقبول
٧٦	او عقلية كالكيفيات	١٠٧	خاتمة
	النفسانية	١٠٨	واعلى مراتب التشبيه
٧٧	واما اضافية	١١١	الحقيقة والمجاز
٧٧	وايضا اما واحد	١١٢	الحقيقة الكلمة المستعملة
٧٨	واما متعدد	١١٣	والوضع تعيين اللفظ
٧٨	والعقلي اعلم	١١٧	والمجاز مفرد ومركب اما
٨٠	والمركب الحسي فيما طرفاه	٠٠٠	المفرد فهو
	مفردان	١١٨	وكل منهما
٨١	وفيما طرفاه مركبان	١١٨	والمجاز مرسل
٨٣	وفيما طرفاه مختلفان	١١٩	والافاستعارة
٨٣	والحركة السريعة المتصلة	١٢٠	ومنه تسمية الشيء جزؤه
٨٤	وقد يقع التركيب في هيئة	١٢١	او آله
	السكون	١٢١	والاستعارة قد تفيد بالتحقيقية
٨٥	والعقلي كحرمان الانتفاع	١٢٦	واما التعجب والذهي عنه فلا يناء
٨٥	واعلم انه قد ينزع من متعدد	١٢٨	وقرنتها اما امر واحد
٨٨	والاصل في نحو الكاف	١٢٨	او معان
٩٠	وقد يذكر فعل يني عنه	١٢٩	وهي باعتبار الطر فين قسمان

ومنهما التهكمية والتعليقية	١٣٠	الثلاثة	١٧٤
وباعتبار الجامع قسمان	١٣٠	والموصوف في هذين القسمين	١٧٥
اماداخل	٠٠٠	الكتابة تتفاوت الى تعريض الخ	١٧٦
واما غير داخل كامر وايضا	١٣١	والتعريض قد يكون مجازا	١٧٧
اماعامة اوخاصية	٠٠٠	فصل اطبق البالغاء على ان المجاز	١٧٨
وباعتبار الثلاثة ستة اقسام	١٣٢	والكتابة البالغ من الحقيقة	٠٠٠
فالجامع اماحسى واما على	١٣٣	الفن الثالث علم البديع	١٨٠
واما مختلف	١٣٥	اما المعنوى	١٨١
وباعتبار اللفظ قسمان	١٣٦	ويكون بلفظين	١٨٢
فالتشبيه في الاولين	١٣٩	طابق الایجاز كامر وطابق السلب	١٨٣
ومدار قرينهها في الاولين	١٤١	ولحق به	١٨٥
وباعتبار آخر ثلاثة اقسام	١٤١	ويسمى الثاني ايهام التضاد	١٨٦
وفديجتان	١٤٣	وزاد السكاكى	١٨٦
والترشيح البالغ	١٤٤	ومنه مراعاة النظير	١٨٧
واما المركب فهو اللفظ المستعمل	١٤٥	ومنهما ما يسميه بعضهم	١٨٨
فيما شبه	٠٠٠	ومنه الارصاد	١٩٠
فصل قد يصغر التشبيه في النفس	١٤٨	ومنه المشاكلة	١٩١
فيسمى التشبيه استعارة	١٤٩	ومنه المزاوجة	١٩٢
فصل عرف السكاكى الحقيقة	١٥١	ومنه العكس	١٩٣
وعرف المجاز اللغوى	١٥٢	ومنهما ان يقع بين احد طرفي جملة	١٩٣
وقسم المجاز الى الاستعارة	١٥٤	ومنهما ان يقع بين متعلق	١٩٣
وفسر الحقيقية	١٥٤	فعلين	٠٠٠
وفسر التخيلية	١٥٨	ومنهما ان يقع بين لفظين	١٩٤
وفيه تعسف	١٥٩	ومنهما الرجوع	١٩٤
ويقتضى ان يكون الترشيح	١٦٠	ومنه التورية	١٩٤
تخييلية	٠٠٠	ومنه الاستخدام	١٩٥
ورد بان لفظ المشبه	١٦١	ومنه اللف والنشر	١٩٦
واختار لد التسمية اتي المكنى عنها	١٦٢	ومنه الجمع	١٩٩
فصل حسن كل من الحقيقية	١٦٤	ومنه التفریق	٢٠٠
والتخيل	٠٠٠	ومنه التقسيم	٢٠٠
وبهذا ظهر ان التشبيه اعم محلا	١٦٦	ومنه الجمع مع التفریق	٢٠١
فصل وقد يطلق المجاز على كلمة تغير	١٦٦	ومنه الجمع مع التقسيم	٢٠١
حكم اعرا بها	٠٠٠	ومنه الجمع مع التفریق والتقسيم	٢٠٢
الكتابة لفظا يريد به لازم معناه	١٦٩	وقدم طاق التقسيم على امرين	٢٠٣
ورد بان اللازم	١٧١	اخرين	
وهي ثلاثة اقسام الاولى	١٧١	ومنه التجريد	٢٠٤
الثانية	١٧٢	ومنه المبالغة المقبولة	٢٠٧

٢٣٥	ومن السجع على هذا القول ما يسمى التشطير	٢٠٨	والقبول منه اصناف منها ما اخل عليه
٢٣٥	ومنه الموازنة	٢٠٨	ومنها ما يضمن نوعا حسنا
٢٣٦	ومنه القلب	٢٠٩	ومنها ما اخرج مخرج الهزل
٢٣٧	ومنه التشريع	٢٠٩	ومنه المذهب الكلاحي
٢٣٧	ومنه لزوم ما لا يلزم	٢١٠	ومنه حسن التعليل
٢٣٩	واصل الحسن في ذلك كله	٢١٣	ومنه التفریع
٢٣٩	خاتمة	٢١٣	ومنه تأكيد المدح بما يشبه الذم
٢٤٠	في السرقات الشعرية	٢١٦	ومنه ضرب آخر
٢٤٢	فالسرقه والاخذ نوعان ظاهر	٢١٧	ومنه تأكيد الذم بما يشبه المدح
	وغير ظاهر اما الظاهر	٢١٧	ومنه الاستتباع
٢٤٢	فان اخذ اللفظ كله	٢١٩	ومنه التوجه ومنه متشابهات
٢٤٣	او اخذ بعض اللفظ		القرآن
٢٤٦	وان اخذ المعنى وحده	٢١٩	ومنه الهزل ومنه تجاهل العارف
٢٤٧	واما غير الظاهر فنه ان يشابه المعنيين	٢١٩	والمبالغة في المدح او في الذم
٢٤٧	ومنه ان ينقل المعنى الى محل اخر	٢٢٠	والتدله في الحب
٢٤٧	ومنه ان يكون معين الثاني اشمل	٢٢٠	ومنه القول في الموجب
	ومنه القلب وهو ان يكون معين الثاني نقيض معنى الاول	٢٢١	واما اللفظي فنه الجنس بين اللفظيين
٢٤٨	ومنه ان يؤخذ بعض المعنى ويضاف اليه ما يحسنه	٢٢٣	فان كانا من نوع واحد كاسمين سمي بمائلا
٢٤٨	واكثر هذه الانواع ونحوها مقبولة	٢٢٣	وان كانا من نوعين سمي مستوفي
٢٤٩	وما يتصل بهذا القول في الاقتباس	٢٢٤	وان اتفقا في الخط خاص باسم المتشابه
٢٥٠	اما الاقتباس فهو ان يضمن الكلام	٢٢٤	وان اختلفا في هيئات الحروف فقط يسمى محمزا
٢٥١	واما التضمن فهو ان يضمن الشعر	٢٢٥	وان اختلفا في اعدادها يسمى ناقصا
٢٥٣	واما القعد فهو ان ينظم نثر	٢٢٦	ور بما يسمى مطرفا
٢٥٤	واما الحل فهو ان ينثر نظم	٢٢٦	ور بما يسمى مذيلا وان اختلفا في انواعها فبشرطان لا يقع
٢٥٤	واما التلميح فهو ان يشار الى قصد او شعر	٢٢٧	وان اختلفا في ترتيبه يسمى بجناس القلب
٢٥٦	فصل ينبغي للمتكلم ان يتأنق في ثلاثة مواضع	٢٢٨	ولحق بالجناس شبان
٢٥٦	احدها الابتداء	٢٢٨	ومنه رد الهمز على الصدر وهو
٢٥٧	وثانيها التخليص		في التثرا وفي النظم
٢٥٩	وثالثها الانتهاء	٢٣٢	ومنه السجع
٢٦٠	واحسنه ما آذن باتباعه الكلام	٢٣٣	فيل واحسن السجع ما تساوت فراينه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(الفصل والوصل) اورد قوله الفصل والوصل على طبق ما ذكره في تفصيل الابواب اثمانية قال الشارح قدم الفصل لانه الاصل والوصل طار عليه والوجه ما ذكرنا وهذا الوجه للتقديم في التفصيل لاني هذا المقام كما لا يخفى على من يعرف المقام (الوصل عطف بعض الجمل على بعض) قدم تعريف الوصل على عكس ذكرهما وعلى خلاف الافتتاح لانه وجودى سابق على العدمى في المعرفة ولا يبعد ان يقال يقدم الفصل تارة ويؤخر اخرى مثلا يتوهم بالتزام تقديم احدهما ان له منزلة في باب البلاغة على الآخر وعبارته مشعرة بان الوصل والفصل مختصان اصطلاحا بالجمال والمقتضيات لهما تجارية في المفردات ايضا فلا ينبغي التخصيص اصطلاحا ونحن نفهم من عبارة الافتتاح عدم اختصاصهما بهما وانما هما الاصل في الجملة حيث قال تمميز موضع العطف عن غير موضعه في الجملة هو الاصل في هذا الفن وان جملة السيد السند على ان المراد ان بحث الحاصل خارج عن الاصل متفرع على الفصل والوصل وبالجملة لا يقتصر على رعاية جهات العطف وتركه فيما بين الجملة واحفظهما في المفردات ايضا لئلا يكون معزل عن البلاغة وكيف يظهر ان عطف الجمل التي هي اخبار لمبدأ او احوال لصاحب اوصفات متنوعة وتركه مبنيا على احوال دون مافي المفردات كذلك وقد وفقني في ذلك السيد السند حيث تكلم في وجه الفصل والوصل بين مفردات في خطبة شرح المطالع وقد اختار الجملة على الكلام ليشمل ماله محل من الاعراب والصلة لا كلام ولم يقل عطف جملة على جملة ليشمل عطف جملتين على جملتين فانه ربما لا يتناسب حل اربع مترتبة بحيث يعطف كل على ما قبلها بل يتناسب الاثنان الاوليان والاثنان الاخران فيعطف في كل اثنين اولاولا ويعطف الاخران على الاوليان لان مجموع الاخرين يتناسب مجموع الاولين ونظيره في المفردات هو الاول والاخر والظاهر والباطن فانه عطف اولالاخر على الاول والباطن على الظاهر يجامع التضاد ثم عطف مجموع

لانه في الاصل والوصل في هذا
المقام نسخة

تكلف نسخة

هذا ما زدناه على الشرح لانها
ايضا عند البعض جملة وليس
بكلام لان اسناده ليس مقصودا
لذاته

الظاهر والباطن على مجموع الاول والاخر ليتناسب بين المجموعين باعتبار اجزائهما والمراد بالجل مافوق الواحد ليشمل عطف احدى الجنتين على الاخرى وجل الجمل على جل يكون في العالم لا يلبق بالعالم (والفصل ترك) اى ترك عطف بعض الجمل على بعض ومن شأنه العطف ان لا يقال الفصل في ترك عطف الجملة الحالية على جملة قلمها اذ ليس من شأن الحال العطف على ما هي قبله ثم انه رتب على التعريف بيان الاحكام اشارة الى ان معرفة الحكم بعد معرفة الشيء فقال (فاذا انت) ورتب العطف ثلث مراتب مرتبتان منها قريبتان التناول ومرتبة بعدة على طبق مافى الفتاح الا انه جعل المرتبة الاولى مالا يحل للجملة من الاعراب والفتاح ما يكون العطف فيه بغير الواو والحق مع الفتاح لان العطف بغير الواو لا يطلب شرطاً فهو اقرب تناولا على الاطلاق وماله محل من الاعراب يجتمع فيه حين العطف بغير الواو وجهتا قرب او اتفقا في جعل احدى المرتبتين بالجملة محل من الاعراب ولا يتخصص فيه اذ الوصل في جملة انت بعد جملة هي صلة موصول اسمي او حرفي وقصد تشريك الثانية الاولى عطف على الاولى كالاشية بعدما له محل من الاعراب لا تفاوت فتقول الذى ضرب وقيل وعجت من ان ضربت واكرمت فتحن نقول فاذا انت (جملة بعد جملة فاما ان يكون لها محل من الاعراب) او تكون صلة (اولا) ولقد ضمن بيانه وجوب تقديم الموطوف عليه (وعلى الاول ان قصد تشريك الثانية لها في حكمه) اى في حكم الاعراب بان تكون مشاركة للاولى في جهة الاعراب ويكون اعرابهما من جهة واحدة وليس اخيرا انشائي ولا الحال الثانية والا لا فة الثانية مشاركة للاولى في الحكم اذ جهة الاعراب في كل منهما مافيه لا مافى سابقه بخلاف التابع فلا يشك ان قصد تشريك الثاني للاولى في الاخبار المتعددة ونظائرهما مع انه ترك العطف (عطف عليهما كالمفرد) اى كعطف المفرد على المفرد وفي هذا التشبيه اشعار بوجه حسن العطف اى كان العطف في مقام قصد تشريك المفرد مقبول كذلك في هذه الجملة لان الجملة التى لها محل من الاعراب واقعة موقع المفرد ولسا كان عطف المفرد على المفرد يشترط قبوله الجهة الجامعة فرع على التشبيه قوله (فشرط كونه مقبولا بالواو ونحوه) مما لا يدل الا على مطلق الجمع وهل هي متحققة في كلام العرب لم توجد على سبيل الحقيقة ولا مانع من التجوز كما قيل ان ثم في قوله عدل ووصف وتأنيت ومعرفة ونحوه ثم جمع ثم تركيب بمعنى الواو لضرورة الشعر وكما قال الكوفيون ان او في قوله تعالى الى مائة الف اوزيدون بمعنى الواو وكما قال المصنف في التذيب من الابيضاح ان الفاء يجر بمعنى الواو وجعله منه ولقد امر على اللبم بسبى فضيت ثم قلت لا يعنيني واشتهد عليه بخبر عبدالله بن عتيك فان اردته فارجع اليه ويومئذ انما ذكر نحوه لم اعاد مافى معناه تجوزا انه قال فسا بعد ان قصد ربطها بهما على معنى عاطف سوى الواو ولم يقل على عاطف سوى الواو فالمراد بالواو الواو المستعمل في معناه الحقيقي حتى يدخل الواو بمعنى او في غير الواو ولسا لم يعلم وجود العاطف بمعنى الواو تجوزا في كلام البلغاء لم يبال الفتاح بالاحتمال ولم يذكر قوله تعالى ونحوه وقد صعب ذكره حتى قرئ منصوبا عطفا على مقبولا ومحرورا عطفا على الضير الجور على المذهب الضعيف وقصر التصوب بنحو المقبول من المستحسن والقريب من الطمع وهو كاترى وقصر المجرة بنحو عطف الجملة من عطف المفرد ولا طك في رتبة مما الهناب ولا يخفى ان هذا الاشتراط على مذهب من لم يجعل الواو للترتيب (ان تكون بينهما جهة جامعة) فهذا الوصل انما يتيسر بعد معرفة الجهة الجامعة كما قسم الثالث الان في القسم الثالث امورا اخر لا يد من ضبطها لم يشترط في هذا القسم من عدم كمال الاتصال وكالانقطاع وشبه احدهما

لقوله كالمفرد احتمالا لان آخران احدهما ان يكون مشبهاه للموطوف اى عطف كالمعطف المفرد سواء عطف على المفرد او الجملة والثاني ان يكون مشبهاه للموطوف عليه اى عليها كالمفرد سواء عطف عليها المفرد او الجملة ولما كان الاعذب ان يجعل مشبهاه بمعطف الجملة على الجملة وبه يشهد مافى الابيضاح اختراهما

سجد

انما قال كاقيل لانه صحيحه بمعناه في شرحه على الكافية

سجد

فلذا عد قريب التساؤل دون الثالث (نحو زيد يكتب) اى ينشئ* التثنية كما سمعت
من الثقات (ويشعر) من حدنصر وكرم بمعنى يقول الشعر او الشاعى بمعنى يجيد الشعر كذا
في القاموس لما بين الكتابة والشعر من المناسبة (او يعطى ويمنع) لما بينهما من التضاد
(ولهذا) اى لكون شرط قبول عطف الجملة بالواو وجود الجامع لكون شرط قبول
العطف بالواو مفردا كان او جملة اذ جعل الشرط في المفرد جملة مسلحا حتى فرع عليه اشتراط
القبول في الجملة فلا يحسن تعليل الشرط المفرد بعد تسليمه فان قلت فلا يتم الدليل لانه من عطف
المفرد على المفرد قلت ان الفتوحة بعد العلم في حكم المكسورة لكون ما بعده مازلا منزلة مفعولى
علمت فلو لم يكن وجود الجامع شرطاً في الجملة ايضا لم يعيب على الشاعر جعل المعطوف والمعطوف
عليه بمنزلة الجملة (عيب على ابي تمام قوله زعت) اى الجبية هو انك بانفس عفا الغداة اى ادرس
في عداة الهجرة كاعفاء عنها اى عن اللوى وهو موضع طلال باللوى ورسوم (لا) اى ليس
الامر كما زعت (والذى هو عالم ان التوى صبر) اى مر في الصحاح الصبر ككتف هذا
الدواء المر ولا يسكن الا للضرورة هذا وفيه نظر اذ لغات ككتف لا يختص الشعر
(وان ابا الحسين كرم) لازلت عن سنن الوداد ولا غدت نفسى على الف سواك تحوم
جواب القسم لا وابتدأ آخر مؤكدا وهو جواب القسم كما ذكره الشارح وعيب البلاغ
على ابي تمام بقوت الجامع بين المعطوف والمعطوف عليه اذ لا مناسبة بين مرارة التوى
وكرم ابي الحسين دليل تام على الاشتراط وان يمكن الجواب عنه بان مراد ابي تمام ان مرارة
التوى وكرم ابي الحسين مما لا يعلم الا الله كما يتبادر اليه العرف من حواله علم الشيء الى الله
وفيه كمال المبالغة في عظمة الشيء بحيث لا تدركه العقول فالجامع بينهما انها مما لا يحيط بهما
علم احدنا مل (والا) اى وان لم يقصد تشريك الثابتة للاولى في حكم اعرابها (فصلت عنها)
الاولى ان يقابل فصلت بوصلت او عطفتم بل يعطف (نحو واذا خلوا الى شياطينهم
قالوا اتامعكم انما نحن مستهزون الله يستهزى بهم لم يعطف الله يستهزى بهم على اتامعكم)
الاولى لم يعطف الله يستهزى بهم على اتامعكم انما نحن مستهزون لثلاثهم ان الكلام في مجرد
اتامعكم لاقى المجموع كما هو هه الشارح والسيد السند وغيرهما لانه ما حكاه الحاكى
هو المجموع وقصد تعاق القول به لا بكل من قوله اتامعكم وقوله انما نحن مستهزون
فلا نصيب بالقول الا للمجموع كما انه لا نصيب هو اذ قيل قلت زيد الانجموع زيد ولا نصيب
بشيء من اتامعكم وانما نحن مستهزون في النصيب كما لا نصيب لزيد في هذه الحكاية كل
من اتامعكم وانما نحن مستهزون جملة لا محل لها من الاعراب ووجه الفصل عن كل منهما
ليس عدم قصد التشريك في حكم الاعراب بل ان العطف عليه عطف على ما هو بجزء
كلمة وهو بهذا الاعتبار داخل في قوله وعلى الشاعى وايس الفصل فيه بشئ مما مضى بل
لما ذكرنا فهو قسم منه غفلوا عنه برمتهم فاحفظه عنه ما قرئت به ولا تتبع اهلهم فاهلهم ليس لهم
الابذل مارزقوا والله يرزق من يشاء وقوله (لانه ليس من مقولهم) غلة المحذوف كانه قيل
لانه لم يقصد تشريكه لانا معكم لانه ليس من مقولهم قال الشارح وانما قال على اتامعكم
دون انما نحن مستهزون لانه بيان لانا معكم فتحكمه حكمه وقدرت ما فيه وانكر السيد
السند كونه بياناً لانصوح اتامعكم ومبايرتهما في المعنى وجعل الحق كونه تأكيداً
ون معنى اتامعكم بالالت على اليهودية وانما نحن مستهزون تحقير ضد اليهودية ودفع
الا اعتداده ودفع تقيض الشيء تأكيداً له اولان معنى اتامعكم المعية قلبنا وهو
يستلزم مخالفة اصحاب محمد معنى والموافقة صورة وهو الاستهزاء فيؤكده

هو نسخته

يكلى نسخته

انما نحن مستهزون اوجعله استينافا في جواب ما بالكم ان صح انكم معنا توافقون
اهل الاسلام قال وعلى اى تقدير لا يصح عطفه على انما نحن مستهزون لانه
ليس مقولا لهم ولا يصلح ان يكون تأكيداً لثمة الجواب عن سؤالهم ومن المباحث
التفيسية التى خفت الى الان ان فصل الله يستهزئ بهم من قوله انما حكم لا ينبغي
ان يكون من هذا الفن لانه لا حراز عن ضعف التأليف لان عدم قصد
التشريك هنا لئلا يفسد اصل المعنى بناء على ان قاعدة العطف فيما بين النجاة صحة
التشريك فالتشليل به خال عن التحصيل ومثال ما نحن فيه زيد ضرب ذهب لم يعطف
ذهب على ضرب مع انه يصح اصل المعنى في قصد التشريك ولا يخالف قاعدة النحو
المشهورة لئلا يشارك الحكم السابق في انقصر (وعلى الثانى) اى على تقدير ان لا يكون
للاولى محل من الاعراب (ان قصد ربطها على معنى عاطف) لم يقل على عاطف (سوى
الواو) وادرج المعنى ليدخل فيه الواو بمعنى او ويخرج ثم واو بمعنى الواو (عطف)
به لا بد من اشتراط ان لا يكون للاولى حكم لايجرى فى الثانية فتأمل (توردخل زيد
فخرج عمرو او ثم خرج عمرو اذا قصد التعقيب او المهلة) الصواب اذا قصد التعقيب بلا مهلة
او بمهلة والعاطف الذى يقصد به عطف جمل لا محل لها من الاعراب بماسوى الواو
ماسوى لا وحتى فانهما مختصان بالفردات الا انه يعطف بلا المضارع على المضارع
فيقال اقوم لا فاعلم مضارعه الاسم كذا فى الرضى وقال السيد السند ان وجه اختصاص
حتى بالفردات امتناع وجود شرطها وهو كون ما بعد ها جزءاً بما قبلها اضعف واوقوى
ولا يتحقق له فى الجمل اصلاً وفيه بحث لانهم ذكروا فى قوله تعالى امداكم بما تعلمون امداكم
بانعام وبين وجنات وعيون ان الثانية بدل البعض من الاولى لدخولها فيها ثم قال
وظاهر المفتاح يشعر بوقوع حتى فى عطف الجمل حيث قال فى بحث العطف ولا بد حتى
من التدرج لما يبنى عنه قوله وكيف فتى من جند ابليس فارتمى فى الحبال حتى صار ابليس
من جندى اذا لظاهر انه مثال حتى العاطفة وحينئذ تجمل الشرط المذكور مخصوصاً
بحتى العاطفة للفردات هذا وفيه انك عرفت انه يجرى الشرط فى الجمل وتفصله فى البيت
انه اندرج فى ارتمى فى الحبال صار كذا وصار كذا فيصح حتى صار ابليس من جندى وانما
قال لظاهر لا نه يجوز ان يكون نظير الافادة تدرج حتى العاطفة وله فى المفتاح غير نظير
ويحمل قوله ولا بد حتى على حتى مطلقاً ومعنى البيت على ما هو المشهور انه صار
بمتابعة ابليس مترقياً فى الشراة الى ان تبعه ابليس متابعاً للجندى للسلطان ففيه
نحو ير عن ارتكاب الصغار فانه يقضى الى الجزاء على اكبر الكبار ويحمل ان يكون المراد
انى صرت بالتوبة الى ان انقاد ابى ابليس ولا يزال حتى فى الطاعة ففيه ترغيب فى العادة
والجدي فيه وازالة الخوف من تسويل النفس وغلبة الشيطان فانه يدفع بالنيات
على الخير وانما شاع العطف بماسوى الواو وحتى والان لها معنى محصلاً فانه يعتد بها
بجمل الاف الواو فانه لا يفيد الاشتراك المجلتين فى التحقق ولا توجه للنفس الى الاشتراك
فى التحقق بعد معرفة تحققهما لانه ليس معنى يجب انفس وانما يجبهما ويجمعها طالباً له
بشرائط لا يتيسر معرفتها الا الاوحدى بعدا وحدى فلذا ترى الماهرة يوحون بمحصر
البلاغة فيه بالمغة فى كونه مدارها لا تقول لولم تعطف المجلتان لاوهم ان الجملة الثانية
رجوع عن الاولى لانقول لا كلام فى صحة العطف فى مقام التوهم وهو عطف لدفع
الابهام وسياً فى نظيره لكن لا يبنى عن الشرائط فى مقام لا مجال فيه للابهام لوضوح

مباشرة نسخة

الامر من غير شائبة الابهام ونحن لم نفصل كل معاني ماسوى الواو مع ان العطف لا يأتي
لا بعده معرفتها لان المتكفل لها علم آخر وقد فصلناه لك قبل ان تأتي هذا المقام في شرح
الكافى بما لا مزيد عليه (والا) اى وان لم يقصد ربط الثانية بالاولى على معنى عاطف
سوى الواو (فان كان الاول حكما لم يقصد اعطاؤه للثانية) من تقييد بحال او ظرف
او غير ذلك (فان فصل) متعين كذا في الايضاح لا يقال الملازمة ممنوعة لانه قال السكاكى
ان هذا القطع باتى اما على وجه الاحتياط وذلك اذا كان يوجد قبل الكلام السابق
كلام غير مشتمل على مانع من العطف عليه لكن المقام مقام احتياط فيقطع
لذلك واما على وجه الوجوب وذلك اذا كان لا يوجد لا نأقول المراد فان كان للاولى
حكم لم يقصد اعطاؤها للثانية ولم يسبق على الاول ما يصح العطف عليه بقرينة
انه تأتى بيان هذا القسم وهو الذى جعلته كالمنقطعة ومعنى الفصل له قطعاً (نحو
واذا حلوا) الاية لم يعطف الله يستهزئ بهم على قالوا السلا بشار كفى الاختصاص
اى فى اختصاصه باعتبار حكم المتكلم باعتباره مضمونه (بالظرف لماسر) من ان المنعول
وتنحوه مقيدات للحكم فلا يرد انا لانسلم وجوب المشاركة فى الاختصاص بالظرف
لماسر من ان التقديم بقيد التخصص لانا نسلم ان تقديم الشرط بقيد التخصص وانما
يشبهه ظرف لم يتضمن ما يوجب صدر الكلام لانه عرفت ان المراد اختصاص الحكم
لامضون الجملة والقيد يخص حكم المتكلم لا بحال وعرفت ان مامر ليس معناه كون التقديم
للتخصص بل كون الظرف للتقيد فان قلت عبارة الايضاح لا يساعد ما ذكرت لانه
قال السلا بشار كفى فى الاختصاص بالظرف المتقدم فان وصف الظرف بالمقدم بشرط ان
للتقدم مدخلا فى المشاركة فى الاختصاص والتقيد بالظرف لا مدخل فيه للتقدم قلت
قده به لان العطف على المتقدم بقيد المشاركة فى القيد المتقدم دون المتوسط او المتأخر
يدل عليه كلام الشارح المحقق واعلم ان فى الاية ثلثة امثلة لانه لا ريب فى صحة عطف الله
يستهزئ بهم على مجموع الشرط والجزاء اذ عطف غير الشرطية على الشرطية وبالعكس
كثير والجامع ايضا محقق اذ تقولوا لهم بهذه المقالات ينسب الاستهزاء بل عين الاستهزاء والمسند
اليه فى كل منهما مستهزئ بالآخر لان استهزاءهم بالؤمنين فى احكام الله فوجه ترك العطف عليها
ان عطفها عليه بوجه عطفها على الجزاء فاقطع لدفع الوهم وهو حيث تدعى مثال للفصل
لتكون كالمنقطعة وكان المصنف غفل عنه فاقصر على جعله مثالا لا فصلين دون الثالث قال
الشارح المحقق فان قلت اذا عطف شئ على جواب الشرط فهو على ضربين
احدهما ان يستقل بكل الجزائية نحو ان تأتينا اعطك واكسك والثانى ان يكون
المعطوف عليه ويكون بحيث يتوقف على المعطوف الشرط سببا فيه
بواسطة كونه سببا للمعطوف عليه كقولك اذا رجع الامير استأذنت وخرجت اى
اذا رجعت استأذنت واذا استأذنت خرجت فلم لا يجوز ان يكون عطف الله على يستهزئ بهم
على قالوا من هذا القبيل قلت لانه حيث تدعى صير واذا قالوا ذلك استهزاء الله بهم وهذا غير
مستقيم لان الجزاء اعنى استهزاء الله بهم انما هو على نفس استهزائهم وارادتهم اياه لا على
اخبارهم عن انفسهم بانما مستهزئون بدليل انهم لو قالوا ذلك لدفعهم عن انفسهم والتسليم
عن شرهم لم يكن عليهم مؤاخذة كذا فى دلائل الاعجاز قلت اول دليل الشيخ مدخول لان
المراد بالقول القول عن اعتقاد كذا لا يخفى فتريب الاستهزاء على هذا القول المخصوص
لا على القول المطلق ولا يتم ما ذكره دليلا على عدم ترتيب الاستهزاء على القول المخصوص
وثانى ما اورده على الشيخ ان العطف على جواب الشرط لانه احتمال ثالث وهو ان لا يستقل

بشيء بالحزائية بل يكون الجواب مجموع الشرط والجزاء ويدفعه ان العطف حينئذ ليس على
الجزاء بل العطف مقدم على الجعل جزاء وثالثا ان اختصاص الاستهزاء بوقت الخلو بخلافه
بعد لان القول مختص بوقت الخلو والاستهزاء بوقت القول والمختص بالمختص بالشيء يختص به
والأعجب من ذلك انه ان منع كون العطف موجبا للتقديم لا يضر لان المقصود بيان نكتة
للفصل يجعل المراد من الآية ما لا يستقيم معه الوصل وهو ان المراد استهزاء الله مطلقا ولو
عطف على الجزاء لفات الاطلاق لفادته الاختصاص بوقت الخلو فالمنافسة بانه يحتمل
الاختصاص بوقت القول مما لا يضر في تعيين الفصل لان العطف يفيد الاختصاص باحد
الطرفين لا محالة على ان الاظهر الاشيع الاحتفال الاول وان المتنبه لعين النظر وان
يتبادر منه وقت الخلو وكان مهابة الشيخ شغلت المحققين عن مشاهدة ضعف كلامه والله
يختص من يشاء بانه (والا) عطف على قوله (فان كان لاولى حكم) أى ان لم يكن للاولى
حكم (لم يقصد اعطاء الثانية) وذلك بان لا يكون لها حكم زائد على مفهوم الجملة او يكون ذلك
ولكن قصد اعطاؤه للثانية ايضا فان قلت مع قصد الاعطاء كيف يصح الفصل وبفوت
الحكم قلت لا ينحصر الاعطاء في حكم العطف فليصرح بالحكم في المعطوف فان قلت من المتع
ان لا يكون للاولى حكم زائد على مفهوم الجملة اذ الكلام البالغ لا يتجاوز عن معنى مراد قلت
المراد حكم زائد على مفهوم الجملة يمكن اعطاؤها للثانية باعطف (فان كان بينهما) أى بين
الجمتين (كالم الانقطاع بلايهام) من الاقسام العقلية كالم الاتصال مع اليهام وشبه
كالم الاتصال معه ولم يتعرضوا اليهام فكانهما لم يوجد (او كالم الاتصال او شبه
احدهما فذلك) بتعين الفصل وفيه انه مع شبه كالم الانقطاع لا يتعين الفصل بل
الفصل اولى للاحتياط على ما سنده مما نقلناه من المفتاح ان يقال فرق بين
المتعين والواجب والاولى ايضا متعين عند البالغ (والا) أى وان لم يكن بينهما واحد
من الثلاثة وذلك بان يكون توسط بين الكماليين او ايهام مع كالم الانقطاع
(فالوصل) متعين اما في الاول فلنحقق المناسبة والمغايرة واما في الثاني
فلا ضرورة ووجد تعين الفصل مع شبه كالم الانقطاع عدم المناسبة لان المناسبة مع المنافع
عن رعيتها كعدم ومع كالم الانقطاع بلايهام ظاهر ومع كالم الاتصال عدم المغايرة
ومع شبه كالم الاتصال عدم المغايرة الموجهة الى العاطف في البطل بط الجواب بالسؤال
من غير عاطف والعطف يحتاج الى مغايرة موجهة الى العاطف في الربط فالقائمتان ستة
اخذ المص في تفصيلها على ترتيب ادى اليه التقسيم لكن لم يتعرض في التقسيم الاول لعدم
اليهام لانه مستغن عن البيان واكتفى بقوله (اما كالم الانقطاع فلا خلافا فلهما خبرا وانشاء)
اى في الخبرة والانشائية والاول خبرية وانشائية ولو اکتفى بقوله خبرا او انشاء لكفا
لان اختلاف الجملة في الخبرة ان يكون احدهما خبرا دون الاخرى والجملة اذا لم تكن خبرا
فلا محالة تكون انشاء وكذا الانشائية (لفظا ومعنى) مصدر ان للاختلاف اى اختلاف
لفظا ومعنى بان يكون احدهما خبرا لفظا ومعنى والاخرى انشاء كذلك وهو السابع
او يكون احدهما خبرا لفظا انشاء معنى والاخرى بعكس ذلك وهو مما لم يعثر عليه
(نحو وقال رائد هم ارسوا زاولها) فكل حثف امرى يجرى بمقدار الرأى الذى يتقدم
القوم لطلب الماء واللاء وارسوا من ارسيت السفينة حبستها بالرساء والمراد امرهم بحبس
انفسهم في مكانهم عن الذهاب نزاولها أى يحاول الحرب ونعالجها وكون الارساء
حبس السفينة او هم البعض ان الضمير للسفينة ومنهم من جعلها الحمر والوجه الاول

٨ (قال فصل نحو واذا خلوا
الآية لم يعطف الله يستهزئ
بهم على قالوا لئلا يشاركه في
الاختصاص بالظرف لماسر)
نسخة في المتن

اخر نسخة

كما تشهد به تمة البيت ومعنى قوله كل حنف امرئ الخ ان اى حنف يرد على المرتبة تقدير الله
سواء كان حنف انفسه او موتا اخر فلا يرد انشائي الجنب ولا الاول الاقدام وفرق بينه وبين
حنف كل امرئ وكان الشارح غفل فقل في تقرير معنى البيت فان موت كل نفس يجرى
بمقدار الله تعالى وقدرته لا الجنب بنجبه ولا الاقدام يردبه والمسال هو المحكى لامن حيث انه
في الحكاية فان الفصل فيه لحفظ المحكى على ما كان كما هو مقتضى الحكاية لا الاختلاف
خبرا وانشاء وانما الفصل لذلك في كلام الراى ولم يعطف الراى نزاولها على ارسوا لاختلاف
الملتين خبرا وانشاء لفظا ومعنى وليس عدم صحة جعله مثالا من حيث انه في الحكاية
لان المثل الفصل بين جلتين لا محل لهما من الاعراب وهما في كلام الحكى في محل النصب
بالقول كما ذكره السيد السند لان المتول مجموعهما وهو النصب ولا نصب بشئ من الجزئين
في النصب وبهذا تضاعف ضعف ما ذكره الشارح من انه مثال لمجرد الاختلاف
لا الاختلاف جلتين لا محل لهما من الاعراب اذا الجلتان هنامتصو بتا محل ولا تراحم بين كمال
الانقطاع وشبهه كمال الاتصال فلا يردان نزاولها امانا لعل للطلب كما قيل لا لارساء
والالا يجزم كما في اسم يدخل الجنة فهو جواب لسؤال مقدر اى ما بالك يا امرنا بالارساء
فليس الفصل لكمال الانقطاع بل شبه كمال الاتصال واما حال كما يقول اى اقبوا في حال
مزاوله الحرب ولا يخافوا الخنف فان حنف كل امرئ بمقدار ولا يخفى ان الامر بالاقامة
في حال المزاوله اشد تأكيدا للمزاوله فكذلك ليس الفصل للاختلاف المذكور اذ الحال
لا تعطف على الجملة المقيدة بها حتى يكون تركه فضلا متبنا على تكتة واعلم ان الاختلاف
خبرا وانشاء لا يمنع العطف فيما له محل من الاعراب كما هو ظاهر بيان المتن حيث
لم يشترط فيما له محل من الاعراب عدم الاختلاف وقد وقع في التنزيل وقالوا حسبي الله
ونعم الوكيل وصرح العلامة الزنجشبرى على جوازه في سورة نوح (او معنى) اى (فقط)
واما الاختلاف لفظا فقط فليس من موجبات الفصل كما ستعرفه (نحو مات فلان
رحمه الله) اى ابرح الله ففصل رحمه الله عما قبله لاختلافهما خبرا وانشاء معنى ويحتمل
ان يكون الفصل للتنبيه على الاختلاف وهذا موجب سانح فاحفظه (اولاه) عطف على قوله
لاختلافهما (لا جامع بينهما كما سيأتى) من ان الاعتبار الجامع باعتبار المسند اليه والمسند
جريا وان الجامع اى شئ هو (واما كمال الاتصال) فيتبذير الجملة الثانية بمنزلة تابع
من التوابع سوى العطف لكنهم لم يتعرضوا لكون الثانية بمنزلة التبع الاول وبنى الشارح
ذلك على ان التبع دال على بعض احوال المتبوع وهذا المعنى مما لا تحقق له في الجمل
وشبه السيد السند بنياته بانه يستلزم كون الجملة من حيث هي جملة محكوما عليها ولك
ان نقول ومحكوما به والجملة من حيث هي لا تصلح لشيء منهما ونحن نقول ليس التنزيل
الامتنعاضا لنوع مناسبة ولا يقتضى رعاية خصوص صاحب المزلة في المنزل والا
يصح التنزيل بمنزلة البدل لان البدل مقصود بالنسبة والجملة من حيث هي جملة لا تصلح
لذلك على ان الجملة ربما تدل على حال جلته كان نقول زيد قائم علمت بفصل علمت عن زيد
قائم لانه يدل على انه معلوم فيكون بمنزلة التبع (فلكون الثانية مؤكدة للآلى) موافقة
اللفظ والمعنى نحو زيد قائم زيد قائم وقد زيد قد زيد وكانهم لظهوره لم يتعرضوا له وحقاقة
اللفظ متاربة المعنى جدا فهو بمنزلة التأكيد بالترك او مخالفة المعنى مقررة الاول فهو بمنزلة
التأكيد المعنوي كما ستفصل لهما وكلاهما (لدفن توهم يجوز او غلط) كالنا كيد (نحو لارب
فيه) بالنسبة الى ذاك الكتاب على تقدير كونهما جلتين لا محل لهما من الاعراب وهو المختار

بصح نسخة

في ماله نسخة

المتعارف نسخة

كاتبين في محله فانه لمسابولغ في وصفه يوضحه) تتلقى وصفه (الدرجة لفصوى في الكمال
 بجوا) - تتلقى به لغ (المتبدأ ذلك) المسعر كمال الغاية تميزه وبعد درجته لفظ تمنع من الافهم
 وتعرف الحظيرة الامم الدال على حصر الكتاب فيه وهو يقتضى جعل غيره من الكتب لقصانه
 بالنسبة اليه كانه ليس كتابا والشيخ لم يجعل ذلك مبتدأ بل جملة في تقدير هو ذلك الكتاب وجعله
 فعلى لارب فيه منزلة هو ذلك الكتاب هو ذلك الكتاب على ما في دلائل الانج زو كانه شى
 عن تنزيل كتب الله منزلة العدم لما فيه من سوء الادب وجعل لارب فيه منزلة انما يد
 اللفظ لان دعوى عدم الرب في كمال الهداية بمنزلة دعوى الهداية قينا (جار) جواب
 لما (اريد هم اسماع قبل التأمل) في كالات الكتاب (اهم ارمى به) اى مما يفوه به (جرا) ا
 هي مثله بمعنى ما يبال بلاتأمل ولا يتجنى انه كتابة عن كونه غلط لان القول بلا تأمل في عرسه
 اغلط دون الجوز وجعله بمنزلة جاءني زيد نفسه يدعى ان لا يدفع به الغلط على ما ذهب
 اليه الشارح المحقق واليد السند كن خافقهما وشيدنا صحة دفع الغلط به في بحث
 التأكيد وايضا الكلام المؤكده محاز عن الكمال حقيقة في نفي غيره من الكتاب وانما كيد
 المعزى يدفع العجز فلا يصح اتساع المحاز فلا يوجب كونه حقيقة على خلاف المقصود
 ودفع الجراف انما يتحقق لو ارد بلارب فيه نفي الرب في الكمال اما وايد نفي الرب في
 كونه من عند الله كاهر المشهور المتسار لا يتدفع به الجراف لان غيره من الكتب يسار كد
 في ذلك النفي (فانه) اى ذلك الكتاب (ايه) اى لارب فيه (نفي ذلك) التوهم (نوازه)
 اى عدله من وازنه بمعنى عادله يقال هو وزنه وزنته ووزانه كذا في القاموس فعلم ان
 (وزان نفسه في جاء زيد نفسه) يريد فيه لفظ اوزان اذ يقال هو وزانه ووزانه وزانه على
 ما عرفت ولا يصلح قول الشارح في المختصر اى وزان لارب فيه مع ذلك الكتاب وزان
 نفسه مع زيد فلا يكون الوزان زائدا كما وهم اذ لا يوازن لارب فيه بمتوعد بل بما يعرف
 به حاله من نظير الواضح الخال (وتحو هدى للثنين) عطف على قوله نحو لارب فيه
 واشارة الى حلة مؤكدة مقارنة المعنى لساقتها بمنزلة التكرير (فان معناه انه)
 اى الكتاب (في الهاية) متعلق بمجاوبه (بالغ درجة لا يدرك كنهها) اى نهايتها (حتى
 كانه هداية محضة) الاولى حتى انه هداية محضة اذ في حل الشئ على الشئ في مقام الجافة
 دعوى الاتحاد من غير شائبة تردد والاولى هداية عظيمة محضة لان تنوين هدى للتعظيم
 فالمباغة في جعل الهدى المنون خبرا له وليس معنى البلوغ تلك الدرجة معنى التنوين وكونه
 الهداية محضة معنى التعبير كما يستفاد من اشرح لان التنوين لا يفيد تعظيم الهادى بل
 الهداية فالملغ المبالغ فيه بماه مستند الى حل الهدى المنون عليه وجعله عين الهدى المعظم
 (وعدا معنى ذلك الكتاب لان معناه كما مر الكتاب الكامل والمراد بكماله كماله في الهداية لان
 الكتاب السماوية بنحسها) اى بقهرها ووبسببها (يتفاوت في درجات الكمال) لا يتحجب
 خبرها بتقديم الجار والمجرور للحصر المبالغة في الاعتياد بشأن هذا التفاوت فلا يرد مع الحصر
 بسند انه قد تفاوتت مجزاة النظم وبلاغته كالقرآن فانه فاقى الكتاب بالعجز والشارح دفع
 المعبران هذا التفاوت ايضا داخل في الهداية لانه ارشاد الى التصديق ودليل عليه وانما
 يتدفع به لو كان السند مساويا وان تجعل هدى للثنين في تقدير فيه هدى للثنين مراد به
 حصر الهداية بكونها فيه فيكون كذلك الكتاب في حصر الهداية وتكون المماثلة اتم وبالنسبة
 اللفظي اقرب (فوزانه وزان زيد الشاني في جاني زيد زيد) الاولى فوزانه وزان زيد قائم
 الشاني في زيد قائم زيد قائم الا انه اراد رعا المماثلة بين وزانى قسمي الجملة المؤكدة قال

السيد السند اذا كان كل من لاريب فيه وهدى للمتقين تأكيد ذلك الكتاب فلا يظهر وجه الفصل هدى للمتقين من لاريب فيه اذ المتع عطف المؤكد على المؤكد لا عطف تأكيد على تأكيد بل عطف فيه انساب وكان لهذا لم يلفت الزمخشري الى هذا الاحتمال الذي اختاره المفتاح والمص وجعل لاريب فيه تأكيد ذلك الكتاب وهدى للمتقين تأكيد لاريب فيه وجنب فضل الجملة متجه بلاشكال هذا ونقول والله المستعان وبالله توفيق من اشجع الفرسان فيما هو المستوى عن الميدان ولو لا فضل الله فالانسان هو الانسان انما عدل المفتاح عن توجيه الزمخشري لانه لا يوجد لنا كيدنا كيدنا نظير في المقررات عند الجمهور فانهم نصوا على ان التأكيدات المجتمعة كلها المؤكد كاصفات المتتالية بموصوف نعم ابن برهان على ان التأكيد بعد التأكيد تأكيدنا كيد وهي القيس عليه للجمال وكان الزمخشري يتبع مذهب ابن برهان وكلا يعطف المؤكد على المؤكد لا يعطف تأكيد على تأكيد فلا يقال جاءني القوم كلهم واجتمعون على انه يكنى في فصل التأكيد عن التأكيد ايها الماعطف على المؤكد هذا ولكن زيد في اسباب الفصل ما غفلوا عنه وهو كون الجملة المتواليين تأكيدين لشيء فاحفظه وانضم مع ما ذكرنا (او بدلا منها) عطف على قوله مؤكدة للاولى اي القسم الثاني من كمال الاتصال بان تكون الجملة الثانية بدلا من الاولى بدلت من الاولى (لانه غير وافية بتعام المراد) وان وقت بعض منه بخلاف الثانية فانها وافية به (او) تكون الثانية (كغير الوافية) بتعام المراد لكونه جملة او خفي الدلالة (بخلاف الثانية) فانها وافية لانه شبه غير وافية لكونها مفصلة او واضحة الدلالة هكذا ينبغي ان يفهم المراد لا كما ذكره الشارح من ان البدل مطلقا يجب ان يكون وافيا لا يشبه غير الوافي اذ واف يشبه غير الوافي يصلح لجملة بدلا مما لا يفي (والمقام يقتضي اعتناء بشانه) اي بشأن تمام المراد وجعل الضمير راجعا الى المراد بموجب فوت تمام المراد قال الشارح لان الغرض من الابدال ان يكون الكلام وافيا بتعام المراد وهذا انما يكون فيما يعتنى بشانه اقول لا بد في كل كلام ان يكون وافيا بتعام المراد وبالاضافة في فوت بعض المراد فكون المقام مقتضيا للاعتناء بشانه لم يعتبر لاراد ما في تمام المراد لا يراد ما لا يفي به من البدل منه فانه مع وجود البدل يشبه ان يكون البدل منه لازما مهروبا عنه لليلج فاشار الى وجه ايراده بان المقام يقتضي اعتناء بشأن تمام المراد فيذكر او لا غير الوافي لتصير النفس طالبا لتامه متشوقا اليه فيمكن في نفس المخاطب حين ذكره في فصل يمكن (لنكتة) ان نكتة هي المقام والعبارة تشعر بانها غير فالاولى وهو اي المقام كونه الى اخره وكأنه اراد بالمقام غير ما عارف من الحال بل مكان التكلم (لكونه مطلوبا في نفسه) الاولى ترك قوله في نفسه فانه يكنى كونه مطلوبا يساوي كما مطلوبوا في نفسه او ذريعة الى غيره (او فظيما) هابل او ذكر او لمرة من غير سبق البدل ربما لا يحيط به الذهن ويذهل عن ضبطه لفظا عنه (او عجميا) يمنع التعجب منه حرزه في اول السماع من غير تقدمه ونوطه (او لطيفا) لا يمكن في البصيرة للطفاته بدون المكث في طلبه وتعلقه زمانا فيزيل الثانية من الاولى منزلة بدل البعض الاشتغال ويسمى في هذا الفن بدلا ويسان المصنف ناظر الى انه لم يعتبر بدل الكل وكلام المفتاح ساكت عنه ومن امثلة المفتاح للبدل قوله تعالى بل قالوا مثل ما قال الاولون قالوا انذا مشا وكنا ترابا وعظاما انشا لمبعوثون قال فصل قالوا انذا مشا عن قالوا مثل ما قال الاولون لقصد البدل ومنها قوله تعالى اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسألكم اجرا وهم مهتدون قال لم يعط اتبعوا من لا يسألكم للبدل وجزم الشارح المحقق والسيد السند في شرح المفتاح ان المثال الثاني

بدل الكل مع ان المص صرح بأنه من بدل الاشتمال وجعل السيد المثال الاول ايضا منه لكنه قال الشارح في الشرح اقتداء بالابيضاح ولا يعتبر بدل الكل لانه لا يتميز عن التأ كيد الابان لفظه غير لفظ متبوعه وانه المقصود بالنسبة دونه بخلاف التأ كيد وهذا المعنى مما لا يتحقق له في الجملة التي لا محل لها من الاعراب وايده السيد السند بان الجملة التي تعتبر مؤكدة وان ناسبت التأ كيد لغوت القصد بالنسبة مع ان استيفاء القصد الذي في الجمل بمنزلة القصد بالنسبة يتحقق فيها ناسبت بدل الكل ايضا بالغايرة في اللفظ والاتحاد في المعنى لم يجعل بدل الكل لان العدة في البديل هو الكون مقصودا بالنسبة وقد فانت اقول فيما ذكره الشارح نظر من وجوه احدها انه لا ينحصر الامتياز عن التأ كيد فيما ذكره بل منه الامتياز بان البديل في حكم تكرير العامل نعم انه ايضا متنف في جمل لا محل لها من الاعراب وثانيها انه لا يتميز عن مطلق التأ كيد بان لفظهم ما يغير الجملة الاولى اذ من التأ كيد ما يغير لفظه لفظ المؤكد وهو التأ كيد المعنوي وربما يزيل الجملة منزلة التأ كيد المعنوي كما عرفت وثالثها ان ما ذكره جازي البيان اذا البيان لا يتميز عن التأ كيد الابان لفظه غير لفظ الاول فينبغي ان لا يعتبر ولا ينبغي ان اسقاط بدل الكل عن الاعتبار لاغناء البيان عنه اولي بالاعتبار اذا التباس البيان بالبديل مشتهر وقد تصدى الحاجة بنصب علامة التمييز بينهما دون البديل والتأ كيد فالتمسك في عدم اعتباره بعدم تمييزه عن التأ كيد دون البيان بنبى عن الغفلة (نحو امداكم يعلمون امداكم بانعام وبين وجنات وعيون) مثال للنزل منزلة بدل البعض كانه عليه (فان المراد اتبنيه على نعم الله تعالى والثاني او في تأديته) لان الاولى وان كانت اشمل لكن الثانية او في ذلك البعض (لدلالته عليها بالتفصيل من غير حاجة على علم الخطاطين المعاندين) الاولى ترك المعاندين لان الاظهر ان التنبية ليس مخصوصا بهم بل يشمل المعترفين ليزيدوا في الشكر ويغتنكوا في الاعتراف (فوزانه وزان وجهه في العجنى زيد وجهه لدخول الثاني في الاول) كاللا يحنى لان الاول يشمل على ما لا يخص ولا ياف احتمال آخر في غاية الدقة والحسن وهو ان ما في قوله ماتلمون مصدرية اى امداكم بعلمكم وتمييزكم من بين الحيوانات الشهوية بانكم من ذوى العلم امداكم بانعام الآبنة تيه على الامداد في العالم الروحاني وعلى الامداد في العالم الجسماني ولما كان بين الامدادين من التباين والتفاوت فصل الجملتين تنزيلا للتباين منزلة عدم التنا سب ولو جعل ماموصولة فالاشبه انه من ذكر الخاص بعد العام لشرفه في نظر الخطاطين المعاندين لكمال شغفهم بها والشايع فيه عطف الخاص على العام ولما عااد العامل استغنى به عن العاطف فهذه من جهات الفصل جربة بان يجعلها نصب العين وان اهلوه من البين وما ينزل منزلة بدل الاشتمال ما اشار اليه بقوله (نحو اقول له ارحل لانهم عندنا والا) اى وان لم رحل (فكن في السر والجمهور مسلما) اى متقادا والاسلام الانقياد وفي الشرح اى كن كالمسلم في استواء حالته في الدين على خلاف المناق المتدين في الملاء غير المتدين في الخلاء (فان المراد) اى المقصود (به) والغرض من استعماله فالمراد بمعنى الغرض لا ما استعمل فيه اللفظ (كالم اظهار الكراهة) اى كمال اظهار الكراهة (لاقامته) اى اقامة المخاطب (وقوله لانهم عندنا) اى تأديته اى تأدية الغرض من الاستعمال (لدلالته عليه) اى على الكراهة وتذكير الضمير لعدم الاعتداد بتأنيث المصدر وبما قررنا لم يلزم كون اظهار الكراهة ما استعمل فيه اللفظ مع ظهور بطلانه كالمزم على من جعل ضمير عليه لكمال اظهار الكراهة (بالمطابقة) اى بالدلالة الواضحة التي صارت في الوضوح كالمطابقة والافه معنى لا يقيم التهي عن الاقامة وهو ليس

عن الكراهة ويصح الكراهة فوله عندنا فإنه يدل على أنه لا يرضى بالمقارنة والمصاحبة
ويستحسن رأيه وقال الشارح تعارف هذا اللفظ في الكراهة الشديدة للأقامة من غير
طلب اكف عن الإقامة مع التأكد (مع إياك) الظاهر جدا في الكراهة الشديدة
(فوزانه وزان حسنه في العجني اندارجها لان عدم الإقامة مغاير للارتجال) فلا يكون
أأكد ولا يائنا (وغير داخل فيه مع ما بينهما من الملازمة) والملازمة ووجه كونه مشالا
لجل لا محمل لها من الاعراب قد عرف (اويانا) أي القسم الثالث من كمال الاتصال
بان تكون الجملة الثانية بيانا (لها) لا ولي فينزل منزلة عطف البيان من
متبوعه في فائدة الايضاح فلا يعصف عليها كما لا يعطف موضع الشيء
عليه فاما ان يذكر في كلمة بعد كلمة أي او بدونها وبعد ان جعل المفتاح أي المفسرة
من الحروف العاطفة لا يصح منه جعل كون الثانية بيانا لا ولي من موجبات الفصل
(لحسابها) يعني يتوقف البيان على كون الاولى خفيا وفيه بحث لانه ربما يظلم به
من مد الايضاح دون ازالة الخفاء (نحو فوسوس اليه الشيطان قال يا آدم هل ادلك
على شجرة الخلد وملك لا يلي) ونشبه ان يكون انية من بدل العصف لان وسوسة
الشيطان كراكة مما ذكر فما ذكره بعض مفسرله (فان وزانه وزان حمر في اسم الله
ابو حفص عمر) اللام لماسبق فوزانه وكون الجملة اثنية بيانا لا ولي اعم من ان يكون
تة معها بيانا للتمام الاولى او تكون تة معها بيانا لجزء الاولى او تكون جزءا منها بيانا
لجزء الاولى فان قوله قال يا آدم بيان لوسوس اليه ولا خفاء في الشيطان ولا مدخل لتقدير
الوسوسة به في البيان وما قال الشارح المحقق من انه لولا تقييد قوله قال بالشيطان
لم يصلح تفسير القول وسوس لانها القول الثاني لاضلال وقال اعم فلا بد من تقييده
بالفعل حتى يصلح تفسيره لانه بالتقييد بالشيطان يفهم كونه للاضلال وكونه خفيا
لا يتم لان البيان يكفي فيه كونه مقيدا بوضوح مع انه يزيد عليه المبين بوضوح فيحصل
من اجتماعهما مزيد ايضاح كاتقرر في النحو وكذا ما قال السيد السند حيث قال
بالقول لا بد في الثاني من ملاحظة التعاقب بالمفعول ايضا حتى يصلح بيانا لا ولي ولا شبهة
ان القول المقيد بهذا الفاعل والمفعول ليس بيانا للمفعول بالوسوسة ولا الوسوسة للشيطان
بل الوسوسة لا دم عليه السلام فالنسبة بالبيان انما هي بين الجملتين دون مجرد الفعلين
فيه ضعف لانه يصح بيان المطلق بالخصوص فيصح ان يكون القول المقيد بالمفعولية بيانا
للسوسة المطلقة والقول المقيد بالمفعول ليس جملة اذ المفعول من متعلقات لا يستند فلا يلزم
ان يكون النسبة بالبيان بين الجملتين فان قلت لو كان البيان من موجبات القطع
كف جاء قوله تعالى يسوءكم سوء العذاب يذبحون ابناءكم في سورة وفي اخرى
ويذبحون ابناءكم قلت اريد مع الفصل بقوله يسوءكم سوء العذاب مطلق العذاب سواء
كان باعتبار انفسهم او محبو بهم فجاء يذبحون ابناءكم بيانه ومع الوصل عذابا كان واردا
على انفسهم وحيث يذبحون ابناءكم مغايراه مستحق للعطف لا للبيان وقال الشارح
المحقق ربما ينزل فرد الشيء لان فيه زيادة ظاهرة على باقي افراد الجنس منزلا منزلة
انه من جنس آخر فيعطف عليه لادعاء المفارقة فاعطف ائسا ورد على خلاف
مقتضى الظاهر ومقتضى الظاهر انفصل وانت تعرف ماله انفصل (رأيا كونها)
أي انية (كلمة قطعة عنها) أي عن الاولى (فلنور عطفها عليها) وهما لعطفها
على غيرها (مما يؤدي الى فساد المعنى وانما تقيدها به لان قولنا زيد قائم وعرو
قائما وبكر ذاهب مما بوجه فيه عطف الجملة الثالثة على جملتين سابقتين

نسخه

محبوسهم

عطفها على الأخرى لكن لا فساد فيه ولا يتفاوت المعنى فلا يقال يههنا إلا بهام
وايضاً لو كان مطلقاً بهام غير المقصود مردوداً لم يصح الفصل لدفع بهام غير المقصود
مع أنه مع الفصل يحتمل الاستئناف وفيه بهام الاستئناف الغير المقصود والمراد بالايهام
أما الدلالة الضعيفة فحينئذ يتبادر العطف على الغير والشك فيه ويكون معلوماً بطريق
الأولى وأما التغير بالايهام ليكون المدلول ضعيفاً فاصداً وحينئذ يشمل الكل قال اسرار
الحق وشبه هذا بكمال الانقطاع أنه يشمل على مانع العطف كان المختلفين أنباء وجهاً
والمختلفين اللتين لا جامع بينهما يشمل على مانع لكن هذا دون لأن المانع في هذا خارجي لا يمكن
دفعه بنصب قرينة أقول ما ذكر من وجه الشبه مشترك بين كمال الاتصال وكمال الانقطاع
ومحرج إلى التسكك بأنه كمن اتجه له طريقان فالأولى أن يقال وجه الشبه تغير الجملة
مع الاشتغال على مانع العطف ونحن نقول وجه الشبه أن بهام خلاف المقصود كالأولى
عطف الجملة المختلفتين خبراً وأثناء بهام اتفاقاً معاً لانه الشائع وفي عطف غير المتماثلين
على الجامع بهام الجامع والادق أن يقال لمعارضته إيهام خلاف المقصود وجود الجامع
الحق الجامع بالعدم وشبه الجملة الغير المنقطعتين الجملة المنقطعتين بعدم الجم مع (و) معنى
النصل اذ ذلك قطعاً (لأن الجملة كانت متصلتين لوجود التناسب والجامع فقطع المانع فالتنصا
فيه كانه قطع متصل مثله وتظن سلى اننى ابغى بها) أى بدلها (بدلاً اراها) على صيغة المجهول
شاع في الظن أى اظنها (في الضلال) أى في سلوك طريق لا يوصل إلى المطلوب (هم) أى
تجهروا عما جعل ضلالها مضموناً مع أن المناسب دعوى اليقين تحرجاً عن دعوى الظن في
ضلالها وإشعاراً بأن غاية الجراءة دعوى الظن ولأنه لا يروج منه دعوى اليقين في براءة
ذمته عن مضمون سلى يعنى فصل اراها عن قوله تظن سلى مع اتفاقهما خبراً واتحاد
المستند فهما وتناسب المستند إليهما لأن الأولى محبوب والثاني محب فيهما نصرف
او تقارن في الخيال لأن العطف يومه خلاف المقصود وهو عطف اراها على ابغى وهو
اقرب ولكونه كالفرد العطف عليه كعطف المفرد على المفرد لا يقال لامتناسبتين
مستند ابغى واراها وكفى ذلك في نفي التوهم لا نقول كفى للمناسبة كونه متعلق الظن وفه
ان اختيار الفصل على العطف لذلك إنما يتجس في الفصل ايضاً بهام خلاف
المقصود ولا خفاء في احتمال كون اراها حالاً عن فاعل ابغى وخبر ابعد خبر لان الانقيل
الاصل في الجملة ان لا يخرج عن الاستقلال والاصل هو الفصل فاذا منع المانع عن اعراض
الذى هو العطف يتخار الأصل يرجح الاصاله وان لم يتخل عن مانع كان مع العطف
فليتأمل في القناع ولا يصح جعل الفصل رعاية الوزن لانه ليس هناك أى ليس في
مرتبة الداعي المعنوى فمع وجوده لا يستند صنع البليغ إلى الأمر اللفظي ويعلم ان من
نكثت الفصل رعاية الوزن (ويحتمل الاستئناف) كانه قيل كيف براها في هذا الظن فقال
اراها مخبر في اودية الضلال (واما كونها) أى الثانية (كالمتصلة بها) بالأولى (فلكونها)
أى الثانية (جواباً لسؤال اقتضته الأولى فتبزل) الأولى (مترلة) أى منزلة السؤال لانه
كلفظ السؤال في افادة معناه (ففصل) الثانية (عنها كما يفصل الجواب عن السؤال) لما
ينهما من الاتصال كذا في الشرح فقوله كالمتصلة معناه كالمتصلة الكاملة والا
فلا تنزيل يحصل الاتصال ولهذا قيد الاتصال سابقاً بالكمال أو كمال الاتصال عبارة عن
الاتصال الحقيقي ولم يقتصر على الاتصال وادرج لفظ الكمال لحسن مقابلة الاتصال بسبه
الاتصال لان الاتصال التنزيلي اتصال ناقص وهذا يشعر بان من موجبات كمال الاتصال

خلاف معنى نسخة

قال السيد السند ان المناسبة
كون الظن سبب ابغى

ولك ان تنزل الأولى منزلة
السائل فيتوكل لان السائل مما لا
يعطف عليه الكلام

ان تخرج نسخة

تراها نسخة

كون الجملتين سوألا وجوابا وانما لم يعد ذلك في تفصيل كمال الاتصال لان الجواب والسؤال لا يحتاج الفصل فيهما الى اعتباره لانهما يكونان في كلام متكلمين فالجواب ابداء لكلام غير مسبوق بما يعطف عليه فلا يحتاج الى اعتبار اتصاله بالسؤال فعلى هذا يمكن ان يكون وجه قوله فيفصل عنها كما يفصل الجواب عن السؤال انه يفصل عنها لكونها ابتداء لكلام ولكن لا يلزم ذلك جعل هذا القسم كالتصلة بل ينبغي تسميتها كالمبتدأ والأمر فيه بين هين ولك ان تقول اتصال الجواب والسؤال داخل في قولهم او بيانا له لان الجواب بيان مبهم للسؤال ويمكن ان يجعل وجه فصل الثانية عن المنزل منزلة السؤال انه كاليان له لا يمتد بينهما لانها تضمنت السؤال ومنهم من جعل هذا القسم كالتقطعة وادعى ان فصل الجواب عن السؤال الكمال الانقطاع بينهما لاختلافهما خبرا وانشاء ولهذا لم يعد الجواب والسؤال عن مواقع الفصل لا ندرا جهما تحت كمال الانقطاع وليس بشئ لا تنقاضه بقولك اضرب زيدا في جواب من اضرب لان الفصل فيه ليس لاختلافهما خبرا وانشاء واعلم ان تنزيل الاولى منزلة السؤال من قصرفات المصنف واما غيره فاكتفى بمجرد تضمنها السؤال ولا يخفى ان ما اعتبره يجعل الدواعى الى الفصل اقوى فقول الشارح انه لا حاجة الى ذلك التزويل تزييف لما هو الاخرى ورفض لما اعتبره في نظير البليغ اولى ولا يذهب عليك ان ما ذكره السكاكى من نكات التزويل منزلة الواقع من نكات التزويل منزلة السؤال ولا يعد ان يكون قصد المصنف من نقله الاشارة الى نكات ذلك التزويل ايضا (قال السكاكى فينزل ذلك) السؤال المدلول عليه (منزلة السؤال الواقع) لكتف كاختفاء السائل عن ان يسأل او لان (لا يسمع عنه شيء) كراهة سماع كلامه او ان لا ينقطع كلامك بكلامه ولا ينقذ عن اتصاله ونظامه او القصد الى افادة كثير بلفظ قليل الى غير ذلك والمقصود من نقل كلام السكاكى بيان انه جعل الفصل لجمل المقدّر كالذي كورفصل الجواب عن السؤال المقدّر لاعتن الجملة الاولى بخلاف ما اعتبره المصنف حيث نزل الجملة السابقة منزلة السؤال فان الفصل عنها وهذا انساب بعبارة كالتصلة بها وجعل وجه الفصل شبه كمال الاتصال بينهما (ويسمى الفصل لذلك استينافا) وهذه التسمية تشعر بما ذكرنا من ان الفصل لكونه ابتداء لكلام غير مسبوق بما يعطف عاياه لا لاتصاله بالسابق (وكذا) الجملة (التالية) فالاستيناف لفظ مشترك والمختص بالتأنيب المستأنفة (وهو) اى الاستيناف باللعنى الاول لان الكلام في الفصل والوصل ظاهرا وان كان مرجع البحث الى اللفظ فافهم (على ثلاثة اضرب) اختصاره على ضروب لان المختار في تمخير العدد د جمع القسلة اذا وجد لطا بقى اللفظ والمعنى والضرب النوع وتنوع الاستيناف لتنوع السؤال المقدّر (لان السؤال اما عن سبب الحكم مطلقا) لاعتن خصوص سبب فيجاب باى سبب كان سواء كان سببا بحسب التصور كالنائب للضرب او سببا بحسب الخارج (نحو قال لي كيف انت قلت عليل سهر دأى وحرز طويل اى ما سبب علك او ما بانك) اى ما شاك (عليل) اى مع اى سبب انت فانه يشاء من صدر البيت السؤال عن سبب العلة فان اعادة التفحص عن سبب علة العليل ولك ان تجعل السؤال عن حاله لتستدل به على سبب علة فيكون من القسم الثالث والا يظهر ان قوله سهر دأى خبر بعد خبر ووصف نفسه بالمرض والسهر الدأى والحزن الطويل وتنبه على امر مرضه مما لا يرجى فيه الصحة ولا يخفى ان هذا القسم يقتضى عدم التأكيد لما مر من ان الكلام الابتدائى لا يؤكّد ولا وجه لاهماله هنا وبسأله في القسم الثانى (واما عن سبب خاص)

للحكم (نحو وما يرى نفسي ان النفس لامارة بالسوء كانه قبل هل النفس اماراة بالسوء) فقل
نعم ان النفس لامارة بالسوء (وهذا الضرب يقتضى تأكيد الحكم كأمري) في الايضاح
في باب احوال الاستناد الجبري في الشرح من ان المخاطب اذا كان مترددا في الحكم طالبه
حسن تقويمه بمؤكده فعمل ان المراد بالافتضاء هنا الاستحسان لا الوجوب وهذا التكتة
في التعبير بالافتضاء ان المستحسن في باب البلاغة كالواجب ولا يتأتى للبلغ تركه ونحن نقول
معنى قوله كأمري انه ان كان سؤال السائل مع الشك حسن المؤكد وان كان مع الانكار
وجب التأكيد بحسنه الا ان يجري الكلام على خلاف مقتضى الظاهر والظاهر ان المثال
المكرر انكارين حيث اكذب باللام وان وكان احدا لانكارين انكار امر بعض النفوس بالسوء
والاخر كون البعض كثيرا لأمري به وهذا كله على طبق ماقرر فيما بينهم ان المقدر هل
النفس اماراة بالسوء والحق ان الناسي من السابق ليس الا انه ماسبب عدم تبرئك اما ان السبب
انها اماراة او انها منقادة لمن يأمر بالسوء واثق تخاف من المخالفين تكذيبك فلا يخطر
بالبال تقدير هل النفس اماراة بالسوء تكلف والظاهر تقدير ماسبب عدم تبرئك الا انه
أكد الجواب لانه في مرض الانكار على ما بين فالكلام مع خالي الذهن المنزل منزلة المنكر
انكارين وفي الشرح فان قلت اعبد ربك ان العبادة حق له فهو جواب للسؤال عن سبب
خاص اى هل العبادة حق له واذا قلت فالعبادة حق له فهو بيان طاهر مطلق السبب
ووصل طاهر لحرف موضوع للوصل واذا قلت العبادة حق له فهو وصل حتى تقديرى
والاستئناف جواب اسؤال عن مطلق السبب اى لم يأمرنا بالعبادة وهذا ابلغ الوصفين
واقوامهما فتفاوت هذه الثلاثة بحسب تفاوت المقامات وكان مراده بوصل طاهر
بحرف موضوع للوصل ربط طاهر لا الوصل الذى نحن فيه لان الفاء في قوله فالعبادة
حق له للتعليل لا عاطفة ولا يتخفى ان الاول ايضا وصل حتى تقديرى لتفاوت بينه وبين
الثالث في ذلك (واما عن غيرهما) امامطلقا فلا يقتضى تأكيد وامعن غير خاص
فيقتضى التأكيد على ما مر وكانه اكتفى بانسباق الذهن من تقسيم السبب اليه ومع ذلك اشار
الى القسمين بالمثالين الا انه اورد من الخاص مثلا لا يقتضى التأكيد وكان ينبغي ان يأتي بمثال
يقتضى التأكيد ويستعرف حقيقة الحال في المثال الثانى (نحو قالوا سلاما قال سلام اى فاذا قال
ابراهيم) فاجاب بانه حياهم بعبادة احسن من تحينهم عارية عن التباس والدوام
لفعليتها وتحينه دالة عليه لاسميتها (وقوله زعم) اكثر استعماله في الاعتقاد الباطل وقد
استعمل في الحق على ما في القاموس (العواذل) اى الجماعات العواذل اما الرجال كما هو ظاهر
صدقوا او الرجال والنساء فصدقوا تغليب (انى في غرة) اى شدة (صدقوا) فالزعم استعمال
في الاعتقاد الحق قال الشارح ولما كان هذا مظنة ان يتوهم ان غرته مما استكشف
كما هو شأن اكثر الغمرات والشدايد استدركه بقوله (ولكن غرني لا تبغى) ففصل قوله
صدقوا قبله لكونه استنبيا فاجوبا للسؤال عن غير السبب كانه قيل اصدقوا في هذا
الزعم ام كذبوا فقل صدقوا وهذا وهكذا في المفتاح فح وجه عدم التأكيد ان السؤال
عن التصور والتصوير لا يطلب التأكيد ونزع السيد السند في كون المهمة وام سؤال عن
التصور فكان مقتضى الظاهر التأكيد وقد حققنا انه طالب التصور فنذكر لكن نقول اذا
دار الكلام بين التني والاثبات لاعمى للسؤال بالمهمة وام اذ لاعمى لظهور حصول
التصديق باحدهما لانه مفروغ عنه بعرفه كل احد الا ترى انه لا يقال ازيد مقام ام
لم يتم والمتعارف في مثله السؤال عن جانب بهتم به فيقال اصدقوا وحينئذ يجب التأكيد

المتردد فيه ويكون تركا لنا كيد لان ظهور حاله يدفع التردد والشك والوجه ان المراد زعم الوادع اننى في غمرة يتكشف لان العذل يدفع الغمرة فلولا زعم الانكشاف لم يتحقق فالزعم حينئذ في معناه المشهور ولما كان زعمهم مر كبا سأل انهم هل صدقوا فاجاب بانهم صدقوا في البعض وكذبوا في البعض فقله صدقوا اشارة الى صدقهم في كونه في الغمرة وقوله ولكن غرتنى لاتبجلى اشارة الى كذبهم في اعتقاد الانجلاء هكذا ينبغي ان تحقق المقام وهذا شان من ليس في رتبة التقليد في غاية الاستحكام (وايضاً) انه به على انه تقسيم مستأنف وليس من دواخل التقسيم السابق وثبه بقوله (منه) على انه لم يتصد فيه لحصر الاقسام اذ منه ما يأتى بصفته التي لا يترتب عليه الحكم ومنه ما يأتى باسمه مع الوصف الذى يترتب عليه الحكم لانقول الاول داخل فيما يأتى على صفته والثانى فيما يأتى باعادة الاسم لان المراد بانوصف ما يترتب عليه الحكم وبالاسم مجرد الاسم بغيره قوله وهذا ابلغ منه ولم يستوف الاقسام لان بعض ما يأتى ملحق بالاول والبعض ملحق بالثانى في الاحكام الحاقا يأتى على ذوى الافهام (ما يأتى باعادة اسم) المراد بالاسم ما يقابل الصفة اى لفظ دال على ذات في غاية الابهام باعتبار معنى هو المقصود (ما استأنف) اى ابتدأ (عنه) وكان من معنى من والمراد بمفعوله الذى بلا واسطة هنا الكلام حذف على ما قاله الشارح اظهر المرام والمفعول بواسطة نائب عن الفاعل وليس التقدير اوقع الاستيناف عنه فيكون من قبيل جيل بين العبر والعزوان كما يوهمه كلام الشارح لانه ادعى اليه بل نقول مفعوله الاول ضمير متكرر اذ الى ما رجع اليه ضميره اى ما استأنف الاستيناف منه اذ مفعوله الاول يكون الحديث والاستيناف حديث (نحو احسن) على صيغة الخطاب على ما ذكره الشارح المحقق ومع ذلك جعل السؤال المقدر له اذا احسن اية اما على صيغة التكلم او الماسنى المجهول فيكون مخاطب سائلا عن سبب احسانه مع انه اعلم بسبب ما فعله فيحتاج توجيه سؤاله الى ان يجعل منياعلى التيسان او امتحان المخبر هل يعرف السبب او لا وهو بعيد وليس لك ان تغدر السؤال من قبيل السامع دون مخاطب لانه يأتى قوله صديقك وكان الواجب - حيث صدقته القديم فلذا قل السيد السند فالواجب ان يكون السؤال المقدر هل هو تحقيق بالاحسان لانه اذا اخبرنا احسانه اتجه السؤال عن انه هل وقع موقعه او لا وحينئذ يجب التأكد فقبل صديقك القديم تحقيق بالاحسان مؤكدا بتعليل الحكم بالصفة هذا لكنه لا يجرى في زيد تحقيق بالاحسان فلا بد فيه من تنزيل السائل منزلة غيره لما يقتضيه المقام ويرد عليه ايضا انه اعلم بانه صديقه القديم فيكون اعلم بانه تحقيق فلا بد من البناء على التيسان او الامتحان ولك ان تجعل احسن على صيغة التكلم فيكون السؤال من مخاطب الغير المحسن فينتج بلاخفاء (الى زيد) يد تحقيق بالاحسان ومنه ما يأتى على صفته (عندل عن عبارة الكشف) ومنه ما يأتى باعادة صفته لان المراد بالاعادة في عبارته ذكر صفته عبر عنه بالاعادة بطريق المشكلة لوقوعه في صحته اعادة اسمية فاحرز عن خفاء ايمان لكنه جعل البيان قاصرا لان البناء لا يشمل تأخير المسند اليه بظاهره فخرج عنه احسن الى زيد يستحق صديقك القديم الاحسان (نحو احسن) الى زيد صديقك القديم هل لذلك وهذا اى الاستيناف المبني على الصفة (اباغ) لاشتغاله على بيان سبب الحكم الذى في الجواب وفرق بين بيان سبب الحكم الذى في الجواب وبين سبب الحكم المنضم للسؤال فان قولنا زيد تحقيق بالاحسان بيان لسبب الاحسان الى زيد مع انه لا يشتمل على سبب استحقيقه للاحسان وبهذا ظهر ضعف ما قال الشارح انه ان كان السؤال

ان تقر نسخه

في الاستئناف عن السبب فالجواب لا محالة يشتمل على بيانه فلا يترجح جواب على جواب
بالاستئصال عليه اذ الكل يشتمل عليه وان كان عن غيره فلا معنى لاستئصاله على بيان السبب
وقد اجاب بانه اذا ثبت لشيء حكم ثم قدر سؤال عن سببه واريد ان يجاب بان سبب ذلك انه
ستحق لهذا الحكم واهله فهذا الجواب يكون تارة باعادة قسم ذلك الشيء فيفيد ان سبب
الحكم كونه حقيقيا وتارة باعادة صفة فيفيد ان سبب استحقاقه لهذا الحكم هو هذا الوصف
وليس يجري هذا في سائر صور الاستئناف فليتأمل هذا كلامه ولا يخفى ان جوابه يخص
القسمين بالسؤال عن السبب مع انهما يجريان في الجميع ولو لا ذلك ينبغي ان يذكر اقبل السؤال
عن غيرهما ويخصهما بما يكون الجواب بالاستحقاق مع انه يجري في غيره كما يقال احسنت
الى زيد زيد يدفع اعدائي او كامل الشجاعة يدفع اعدائي والشارح المحقق جعل الاظهر
ان اسم الاشارة اشير به الى الصفة من قبيل الثاني لانه في معنى الصفة وان كان اسما ولهذا
صح الحكم على الثاني بكونه ابلغ من الاول مطلقا لكن الضمير الراجع الى الصفة ليس كالصفة
لما عرفت من الفرق بين اسم الاشارة في احضار الموصوف وبين الضمير ولا حاجة للغير
الى التذكير (وقد يحذف صدر الاستئناف الاظهر وقد يحذف بعض الاستئناف لانه
لا يخص الحذف صدره (نحو قوله) تعالى (يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال) لانه في تقدير
يسبحه رجال في جواب من يسبحه فيها كما اشار اليه بقوله (كانه قيل من يسبحه) ولا يخفى ان
المحذوف ليس الصدر فقط بل المفعول والطرف ايضا (وعليه) به على التفاوت بين
المثالين وهو كون المحذوف في احدهما المسند وفي الآخر المستند اليه وكون الحذف في الاول
جائزا وفي الثاني واجبا وله وجه آخر يكشف عنه قوله على قول (نعم الرجل زيد على قول) اي
قول من يحمله في تقديره وزيد لا على قول من يحمله مبتدأ نعم ارجل (وقد يحذف كذا ما مع
قيام شيء مقامه نحو) قول الحماسي مجبوني اسد (زعمت ان اخوانكم قريش) المراد الاخوة
في الشرف وال نسب (لهم الف) اي ايلاف مع القبائل لا تعرضهم قبيلة في رحلتهم
المعروفين في التجارة رحلة الشتاء ورحلة الصيف يجرون آمنين مكرمين (وليس لهم الف)
اي مؤلفة كالقتال بمعنى المقاتلة والمراد في مطلق الالف عنهم فتفسير الشارح بقوله اي
مؤلفة في الرحلتين المعروفتين ليس كما ينبغي وبعده اولئك امنوا جوعا وخوفا وقد جاعت
بنوا سد وخافوا وهو يدل على ما ذكرنا من ان المراد في مطلق الالف فافهم كانوا قالوا
اصدقنا في هذا الزعم فاجيبوا بكذبهم واقم ما يدل على كذبهم مقامه وجوز المصنف كونه
جوابا لسؤال آخر كانه لما اجيبوا بكذبهم سئل عن سبب تكذيبهم فاجيبوا بقوله لهم الف في
البيت استنباطا من قال الشارح فان قلت في الوجه الاول ايضا لا بد من جعل لهم الف جوابا
لسؤال عن سبب الكذب واجاب بانه يحتمل ان يكون تأكيذا للكذب او بياناً لافوجه مبنى على
احد الاحتمالين فافترق الوجهان وقد عرفت ان ذلك من اقامة العلة مقام الشيء وهو ادراك
مما ذكره كما لا يخفى ولك ان تجعل الزعم متضمنا لدعوى الكذب وتجعل المقدّر سؤالا عن سبب
الكذب فلا يكون استنباطا محذوفا ولو قبل بالتقدير فتقدير ما علامه كذبنا هو المدير
(او بدون ذلك) اي بدون قيام شيء مقامه (نحو فعم الماهدون اي نحن على قول) الاول
اي هم نحن على قول ان تقدير نحن متفق انما الاختلاف في تقدير مبتدأ له والاولى على القول
لثلاثتهم من ينكر قول مخالفته للقول السابق (واما الوصل لدفع الابهام فكقولهم
لا وابدك الله) فقولهم لا اخبار رد خبر سابق فهو خبر وابدك الله جملة انشائية دعائية فينهم كما كل
الانقطاع وانما عطف مع كمال الانقطاع لدفع الابهام لان لا وابدك الله ظهري في الدعاء على

لا ينبغي نسخه

المخاطب يمنع التأييد عنه فنبه بالعطف على أن لاجسلة مستقلة فدفع الإيهام علة مشتركة بين الفصل والوصل لا يقال لا الداخلة على الماضي يلزمه الذكر برفلا إيهام مع عدم التكرار لأننا نقول ذلك إذا لم يدخل في الدعاء كاتقرر في محله وقد عطف للتوسط مع دفع الإيهام كما إذا قيل لك هل اضرب زيدا فنقول لا وابدك الله فان لاهنا انشائية بمنزلة لا تنسرب فالعطف للتوسط ولدفع الإيهام ولا تراحم ولك أن تعطف مع عدم الجامع لدفع الإيهام الرجوع عن الحكم السابق فنقول فلان يكتب ويقعد فيعطف لئلا يوهم ترك العطف أن يقعد رجوع واضرب عن يكتب قال الشارح لارد للكلام السابق فكأنه قيل هل الأمر كذلك فقيل لا قلت جعل لارد للسابق لا يستدعي تقدير استفهام ثم الواو في مثل هذا التركيب هل للعطف حتى يكون فيه الوصل أو زائدة لدفع الوهم كما زيد في ربنا ولك الحمد في رواية على ما في الصحاح مع أنه لا إيهام أو واو اعتراضية والجملة الدالية معترضة كما في قوله أن الثمانين وبلغتهالي فيه تردد وفي ثبوت الوصل لدفع الإيهام توقف فتأمل (وإما للتوسط) أي أما الوصل للتوسط وجزاءه فإذا اتفقتا وأقسامه عقلان اثني عشر والمكرر منها أربعة والمحصل ثمانية ومعرفة معنى الوصل لدفع الإيهام ومعنى الوصل للتوسط مفروغ عنها هنالك وإنما ذكرهما للتنبيه فقوله وإما للتوسط (فإذا اتفقتا) أي المجلتان (خبرا وإنشاء لفظا ومعنى أو معنى فقط) وهو ستة أقسام ليس لتعيين التوسط بل لتقسيمه لثلاثة أقسام يأتي بأمثلة ثلاثة لها فلا يرد أنه تعين بالأعم إذ يدخل فيه مواقع للفصل من كون المجلتين المذكورتين فيما بينهما كذا الاتصال أو كمال الاتصال اتصال أو شبه أحدهما ولا بد من قيودا يتم التعيين بقول الشارح ولا بد من التقييد بوجود الجامع إلا أنه ترك القيد اعتمادا على ما سبق من أنه مع عدم الجامع بينهما كمال الاتصال قطع فيه إثار الإيهام بالاتفاق فيه لفظا ومعنى في الخبرية مع الاختلاف في الفعلية والاسمية (كقوله تعالى يخادعون الله وهو خادعهم) ومع الاتفاق فيهما مثل (قوله) تعالى (إن الأبرار لفي نعيم وإن الفجار لفي سجين) في الانشائية مثل (قوله) كلاوا واشربوا ولا تسرفوا) وكأنه لم يمثل له من المختلفين في الاسمية والفعلية لعدم وجدانه والاتفاق معنى لم يذكره الأمثلا محتملا لتعيين من أقسامه الستة وبين الاحتمالين فكأنه مثل مثالين ونبه على أنه مثال الاتفاق معنى فقط ومثال محتمل لا صرح بإعادة الجار فقال (وكقوله) تعالى (واخذنا ميثاق بني إسرائيل لا تعبدون إلا الله وبالوالدين إحسانا وذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل وقولوا للناس حسنا) فعطف قولوا على لا تعبدون مع اختلافها خبرا وإنشاء لفظا لاتفاقهما معنى لأن لا تعبدون بمعنى لا تعبدوا نهيا بعدل إليه المبالغة في النهي كأنه شعور بالامثال فيخبر عنه ولا بد لقوله وبالوالدين من متعلق أشار إليه قوله (أي لا تعبدوا وتحسنوا معنى احسنوا) ليصح عطفه على تعبدون بمعنى لا تعبدوا فيكون مثالا للتعقيد لفظا ومعنى وقوله (واحسنوا) تقدرا لما هو الظاهر فيكون مثالا للختلافين لفظا متفقين معنى ويكون في قوله وقولوا تكرار لهذا المثل لو كان معطوفا على لا تعبدون تمثيل للقسم الثالث لو كان معطوفا على احسنوا ومنه قوله تعالى في سورة الصف وبشر المؤمنين عطف على تؤمنون قبله في قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا هل أدلكم على تجارة ينجيكم من عذاب اليم تؤمنون بالله ورسوله لأنه معنى آمنوا على ما في الكشف وذلك لأن المتعارف في الدلالة والتعليم الأمر لا الخبر وكأنه عدل إلى لفظ الخبر للتنبيه على أن المراد استمرار الإيمان لكن الاقتراح أشار إلى تزييفه وبينه المصنف في الإيضاح أولا بأن عطف فعل مخاطب على فعل مخاطب آخر غير مرضي والمخاطب بتؤمنون هم المؤمنون خاه برسوله ولثاني

هو النبي صلى الله عليه وسلم وفيه الشارح بأنه اذا لم يصرح بالسنداء كما في الآية فلا يقال: واقعد بدون يزيد وباعرو وقال السيد السند قيل لانه فيصح وقيل غير جائز وثانيان تؤمنون يسان لما قبله بطريق الاستيفاء كأنهم قالوا كيف تفعل فقيل تؤمنون أي آمنوا فلا يصح عطف بشر عليه لانه لا مدخل له في البيان وفيه بحث لا نالنا من الخطاب بالاول المؤمنين خاصة بل النبي والامة والنبي ايضا يجب الايمان برسالة نفسه على انه يجوز ان يكون المراد رسوله كل من رسله فتكون التجارة العامة الايمان والخاصة بالرسول التبشير وان السنداء لا يصلح العطف مع تعدد المخاطب الارتفاع الالتباس والالتباس في الآية مرفوعة بتعين الرسول للتبشير فكانه قبل بشر بالمحمد وكفى شاهدا على جوازه عدم تخاشي العلامة عنه ونعم مؤيدا انهم لم يجعلوا من جهات الفصل امتياز كل فعل عن الآخر بمخاطب مع انتفاء النداء وجعل المفتاح بشر عطفًا على قل محدودًا قبل يابها الذين آمنوا وحذف القول سيما في القرآن في غاية الكثرة وجعل المصنف تقديرًا بشرًا قرب مما اعتبره ولما لم يكن رجحان ما ذكره على ما اعتبره السكاكي سوى الشارح بينهما (والجامع بينهما ما يجب ان يكون باعتبار السند اليهما) في الجملتين (المستدين) كذلك (جميعا نحو يشعر) كينصر (زيد ويكتب) للأناسبة الظاهرة بين الشعر والكتابة وتعارفهما في خيال اصحابهما (ويطوى ويمنع) لتضاد الاعطاء والمنع وانما اعتبر الجامع بين الجملتين باعتبارهما دون الجامع بين المستدين والمستد اليهما لانه ربما يتجدد ان المستند ان او المستد اليهما وفي اعتبار الجامع بينهما من زيد تكلف وفيه تردد وتخطئة لما يفهم من كلام السكاكي حيث قال والجامع العقلي بين الجملتين ان يكون بينهما اتحاد في تصور مثل الاتحاد في الخبر عنه او الخبر اوفى قد من قيودهما فانه يفهم منه كفاية الجامع في تصور واحد فرد المصنف لما يفهم من غير هذا الموضوع من كلامه انه لا يكتفى بالاتحاد في المستد حيث لم يجوز خني ضيق وخاتمي ضيق مع اتحاد السند والجامع يتفاوت بحسب المقامات قرب جامع في مقام لا يصلح جامعا في مقام آخر فاذا كتبت في دعوى ان الموجودات متفاوتة تقبل منك قولك الشجر طويل والخلة قصيرة والسماء متعالية والبحر راكدة وبجرد الشبهة يكتفى جامعا للمستد اليهما وبجردا لكون مفيدا للتفاوت في المستدين فليكن هذا ذخرك فان لها منافع جليلة * وموئنة ضبط قليلة * وبه يتدفع ما اورده السيد السند على المصنف ان التعويل على ما ذكره السكاكي من كفاية الاتحاد في تصور فان الجامع ما يكون جامعا ولو في موضع ولا يدفع كونه جامعا انه يمنع عن الالتفات اليه ومقام وخني ضيق وخاتمي ضيق مقبول في مقام تعداد الاشياء الضيقة المتعلقة بالتكلم لا يلحق في مقام تعداد ضيقات العالم ووجه الدفع ان المستد اليه في الجملتين متساو في هذا المقام لان النظر في التعلق بالتكلم (وزيد شاعر وعمر كاتب وزيد طويل وعمر قصير مناسبة) أي وقت مناسبة (بينهما) معتبرة في المقام كما عرفت فربما كانت اخوة او صداقة او مجرد انسانية او حيوانية او جمعية او شبيهة فتفسيرهما بمجرد الاخوة او الصداقة وان وافق الايضاح تضيق للمسلك الرحيب * ولا يلحق بمن له في معرفة الاساليب * عظم النصيب * (بخلاف زيد شاعر وعمر كاتب بدونها) أي بدون تلك المناسبة (و) (بخلاف) (زيد شاعر وعمر طويل مطلقا) سواء كانت بين المستد اليهما مناسبة معتبرة او لا لفوت المناسبة بين الشعر والطول وقد عرفت ان فوت المناسبة بين الشعر والطول بعيد عن حيز القبول نعم في اغلب الاستعمالات كذلك ولا يخفى

وهو ان يقال الجامع بين المستدين
متلافي الجملتين عند اتحادهما
اتحادهما في التصور واتعدد
الذي يقتضيه الجامع اعتباري
عالم من اعتدافه اليهما وان
ان يجعل الجامع ذات السند
والشارح زعم ان مراد المصنف
ذلك ولذلك فصل الجامع بقوله
والجامع بين الشئيين دون الجملتين
ونحن اجرينا الكلام هنا على
ظاهره احتراز عن التكلف

ان رعاية المناسبة بين الفصلات ايضا مما لا بد منها وكما تستبعد الفعل جمع جملتين متباعتين في المسند والمسند اليه يستبعد جمعهما في تباعد قيد من قيودهما وان كان تفاوت بين الفصلة وبينهما في الركنية اذ لا يرى النظر البليغ فرق بينهما في جعل الجملتين متباعتين ولا يبعد ان يقال ماسوى المسند والمسند اليه من لواحقهما فالبايد فيه تباعد في احدهما (السكاكى الجامع بين الشئيين) ذكر السكاكى الجامع بين الجملتين وعدل عنه المصنف الى الجامع بين الشئيين لان الجامع يجب في المفردات ايضا فنه على ان ما ذكره لا يخص الجملتين (اما عقلى بان يكون بينهما اتحاد في التصور) عدل عن عبارة السكاكى في التصور لان المتبادر منه كفاية الاتحاد في تصور واحد فعدل الى العرف ليفيد ان الجامع الاتحاد في جنس المتصور فلا يفيد كفاية متصور واحد ولا ينافى ما سبق من اشتراط الاتحاد في المسند والمسند اليه لانه لا يجرى في المفردتين المعطوفين الاتحاد في التصور اذ لا يعطف المتحدان والمثائل واتصايف والتضاد في المفردات باعتبار انفسهما وفي الجمل باعتبار المسند والمسند اليه وتفصل لك اولا الجامع العقلى والوهي والخيالى فانها من منزلة السالكين ولتكتفى ببيان الحق المبين ولتعرض عن بيان ضلال المتبايعين عن مرتبة التمكن فانه طول بلا طول ليس الا مجرد قول فاعلم ان العمل قوة للنفس التاطفة بها يدرك المفهومات الكلية والخيالى قوة لها خزانة تصور المحسوسات والوهم قوة يدرك بها معان جزئية منترعة عن المحسوسات وللنفس قوة اخرى تصرف في مدركاتها تركيبا وتفكيكا تسمى مفكرة عند اعمال العقل اياها وتخيلا عند اعمال مجرد الوهم اياها وهو الدار للفصل والوصل فالمراد بالجامع العقلى ماهو سبب لاقتضاء العقل اجتماع الجملتين عند المفكرة وبالوهي ما لا يكون سببا لالباختيال الوهم وباراده في نظر العالم في صورة ماهو سبب لاقتضاء العقل والخيالى ما يكون سببا بسبب تقارن امور في الخيال حتى اوخلى العقل ونفسه غافلا عن هذا التقارن لم يستحسن جمع الجملتين بقى الجمع بين امرين سببيه اتقارن في المحافظة التي هي خزانة الوهم والتقارن في خزانة العقل وهي المبدأ الفياض على ما زعموا لاف وعاد فالالاف والعادة كما يكون سببا للجمع في الخيالات تكون سببا للجمع بين الصور العقلية والوهمية فاختل السيد السند بحمل الخيال على مطلق الخزانة وقال ولما كان الخيال اصلا في الاجتماع اذ يجتمع فيه الصور التي منها ينتزع المعاني الجزئية والتكليات اطلق الخيال على الخزانة مطلقا والاقر ان يجعل التقارن في غير الخيال ملحقا بالخيالى متروكا بالمقايسة اذ اجل ما يستعمله البلغاء مبنا على التقارن هو الخيال فاقصر على بيان وان اردت القصر فالجامع اما التقارن في الخزانة مطلقا فهو الخيالى والمخفى به والثانى اما ان يكون بسبب امر يناسب الجمع ويتضمنه بحسب نفس الامر فهو العقلى والا فهو الوهمى (او تمثال) وهو في اصطلاح الكلاى الاتحاد في النوع والجناس الاتحاد في الجنس والشبه الاتحاد في العرضى واشار الى ان التماثل راجع الى الاتحاد في التصور بقوله (فان العقل بغيره المثليين عن الشخص في الخارج ترع التعدد بينهما) وهذا التماثل يبين الجامع بين قولنا زيد قائم وعمر واقعد اما في بيان الجامع بين قولنا ابيض والحشيش اسود فلا فان العقل لا يطلب اتحاد الرومى والحشيش بالتجريد عن الشخص بل عن وصف الزوئية والحشيشية اللتين هما كليان والجواب انه تلام على وجه التمثيل وتصوير المقصود فيما هو اكثر تدولا بين البلغاء ومن هذا القبيل تقييد الشخص بالخارجى لالمساقال الشارح

والسيد السند ان ذلك لان تجريد العقل الحاصل فيه عن الشخص العقلي غير ممكن لان معنى التجريد عدم ملاحظة الشخص ونسبته الى الذهني كنسبته الى الحارحي بقى ان الجناس عن التشابه ايضا يصير جامعا عقليا ويصح الانسان كذا والجار كذا في مقام بيان احكام انواع الحيوان ويصح زيد الكرم كذا وعمرو الكرم كذا في مقام بيان افراد الكرم قال الشارح الحق المراد بالتماثل اشتراكهما في وصفه نوع اختصاص بهما ويتضح ذلك في باب التشبيه وكأنه اراد كونه اقوى او اعرف الى غير ذلك مما يضافوا اعتباره بالنظر الى الغرض من التشبيه قلت ضابط الاختصاص هنا ان يكون نظر المقام على ذلك الوصف ولا يخفى عليك ان جعل الامر بين المعبرين في مقام العطف واحدا بهذا الاعتبار تصوير من الوهم الاثنين في صورة الواحد وبراؤه في معرضه ويلقى بان يجعل من الوهمي قال الشارح انما يعني التجريد عن الشخص في ارتفاع التعدد مع ان الاوصاف الكلية كانتا بالجمرة والسواد ايضا موجبة للتعدد لان العقل يجوز الشركة في الوصف الكلي والتمايز بالوصف الكلي في الواقع لافي تجويز العقل وفيه نظر لانه لو كنى تجويز العقل الاشتراك والتوحيد في مشترك لكان بين جميع الجزئيات الخارجية اتساع في النوع تجويز العقل دخول الكلي تحت نوع الانسان مثلا فالوجه ان العقل قد يرفع التعدد بالتجريد عن الشخص وذلك اذا كان التعدد عنده من قبل الشخص فتأمل (او تضاييف) وهو كون الشئيين بحيث لا يمكن شئ منهما يدون الاخر تحقفا وتعملا ولا يخفى انه سبب لجمع الامر بين المفكرة ولا يخفى ان استلزام تعقل احدهما الاخر يكتفي في سبب الجمع في المفكرة فلا يحتاج الى اشتراط التضاييف فان قلت كما ان التضاييف يكون في التصور يكون في التصديق فيصح ان يجعل التضاييف بين نفس الجملتين جامعا بينهما من غير ان يتوصل الى التضاييف بين مستنديهما والمستند اليه لهما بل هو جامع اقوى وقد فات القوم قلت كانهم لم يلتفتوا اليه لان الجملتين المتضايفتين كذلك تعني احديهما عن ذكر الاخرى فلا يجمع بينهما البليغ فضلا عن ان يعتبر الوصل بينهما (كما) اي كـ تضاييف (بين العلة) وهو ما يتوقف عليه شئ (والمعلول) وهو ما يتوقف على الشئ وفي المقاسح والسبب والمسبب وهما يرادفان العلة والمعلول فلذا اسقطتهما فلا يحتاج الى تخصيص العلة والمعلول بالمفَاعِل والمفعول والسبب والمسبب والغاية والمغايا ووجل السبب على الاخص من العلة وهو ما يفضى الى الشئ في الجملة على ما هو عند الاصوليين والاولى كالعلة والمعلولة (والاقل والاكثر) ليكون احدهما من التضاييف الحقيقي والاخر من المشهورى والاقل عدد يعنى قبل الآخر عند عددهما بشئ واحد بان يسقط ذلك الشئ منهما حتى يفتيا والاكثر ما يقسمه وكون الاول مثلا للمخصص بالمفعول والنسائي لما يعبر المحسوس والمفعول وهم من العلامة فان ما بينهما معقولتان لا غير وانفسهما شاملتان بلا تفاوت (اوهمي) بان يكون بين تصوريهما (الصواب بان يكون بينهما) (شبه تماثل) بان يكون احدهما شبيها بفرد من نوع الآخر (كاذبي يابض وصفرة فان الوهم يبرزهما في معرض المثليين) تماثلا للتبديل او توجد لكون هذا القسم وهما وعلى كل لظهير يبرزهما مرجع آخر فملك بارازهما ان كنت من البارزين (ولذلك) اي للجامع الوهمي اوللا باراز المذكور (حسب) من الحسن وفاعله الجمع او من الحسنين وفاعله ضمير الوهم (الجمع بين الثلاثة التي في قوله ثلثة تشرق الدنيا ببعثتها شمس الضحى وابواسمى والقمر) قال الشارح فان الوهم يبرزهما في معرض الامثال ويتوهم ان هذه الثلاثة من نوع واحد وانما اختلفت بالعوارض

يعنى احدهما نسخة

والشخصات بخلاف العقل فإنه يعرف ان كلا منهما من نوع على حدة وانما اشتركت في عارض هو اشراق الدنيا بهجتها على ان ذلك في ابي اسحق مجاز هذا وفيه نظر لانه قد حقق ان المراد بالتمائل الاشتراك في وصف له نوع اختصاص بهما لا الاشتراك في الحقيقة النوعية وهذا الوصف هنا الاضاءة وهي مشتركة بين الشمس والقمر فهما متماثلان حقيقة بل نقول المراد بالاشراق حسن حال الدنيا بالنور الحمى وبالعقل الذى هو النور المعنوى عبر عن الكل بالاشراق تغليباً فيبين الثلاثة تماثل لكونها تحت المصلح فتأمل ولك ان تجعل القدر المشترك بينهما البهجة (او تضاد) وهو كون الامرين الوجود بين بحيث لا يتوقف تعقل كل منهما على تعقل الآخر ولا يمكن تواردهما على محل واحد وجب ذلك لا يصح تمثيله بما يتصف بالسواد والبياض فالمراد بالتضاد ما يحتوى على هذا المعنى ما يتصف بالضد الحقيقى بمر يق عوم المجاز ولك ان لا تتكلف في التضاد وتفسر قوله بينهما بما يعبر به في نفسيهما او جزئيهما قال الشارح التضاد هو التماثل بين امرين وجوديين يتماثلان على محل واحد بينهما غاية الخلاف هذا والتعاقب ان يلزم الضدان ان الحبل كالصحة والمرض وقد ذكر الاصفهاني انه معتبر في التضاد الحقيقى كأن يكون بينهما غاية الخلاف وغيره لم يذكر اعتباراه واقتصر بغاية الخلاف ولا يخفى ان تعريف التماثل على ما ذكره يبطل التمثيل بالسواد والبياض فعليك بحمله على المشهور على ما ذكرنا او بعدم اعتبار هذا القيد في تعريف الحقيقى (كاسود والبياض والايمن والكفر) قال الشارح الحق ان بينهما تقابل العدم والملكة لا تقابل التضاد لان الايمان هو التصديق النبي عليه الصلاة والسلام في جميع ما علم بحجته به بالضرورة اعني قبول النفس لذلك والاذعان له من غير جمود واباء مع الاقراره باللسان والكفر عدم الايمان عن من شأنه ان يكون مؤمناً هذا برهان الاول جعله في شبه التضاد (وما يتصف بهما) اى بالذكورات كالاسود والايض والمؤمن والكافر (اوشبه تضاد كالعساء والارض) فالتماثل بينهما الاسود والايض في الاوصاف المعقولة عند تعقلهما بالتضادين وهو غاية الار تفاع وغاية الانحطاط وانما افترقا بدخول الوصف في الاسود والايض وخروجه عنهما فالاولى ان يعمل وما يشتق منها مكان قوله وما يتصف بهما (والاول والناسى) الاول هو السابق على الغير وغير المسبوق به والناسى هو اللاحق بواحد فقط والفرق بينهما وبين الاسود والايض بان السلب جزء مفهومي وصفيهما دون الاسود والايض فان عدم المسبوق جزء مفهومي الاسود والايض وعدم المسبوقية بغير الواحد جزء مفهومي الناسى وفرق الشارح وجه آخر ايضا وهوان المتضادين يجب ان يكون بينهما غاية الخلاف وليس ذلك بين الاول والناسى فان خلاف الثالث معه انتم منه وقال السيد السند ان هذا القيد لم يعتبه من اعتبره الا في تضاد الحقيقى دون التضاد المشهور وهذا الاعتبار انحصر التماثل في الاقسام الاربعه وكما اعتبره الشارح في تعريف التضاد ليمكن من هذا الفرق والاولى تركه والاكتفاء بالفرق الاخر هذا اقول انما اعتبر الشارح قد غايه الخلاف ليخرج لوني يبيض وصفرة عن حد التضاد ويصح جعلهما من شبه التماثل دون التضاد كما فعله المصنف الا ان يقال قد يكون للضدين شبه تماثل فلو تبايض وصفرة من الوهمى من جهتين (فان الوهمى بينهما متزلة التضاد) قال الشارح المحقق فانه لا ينحصر احد الشبهتين او المتضادين الا وينحصر الاخر هذا وفيه انه اذا كان الامر كذلك كان التضاد وشبهه جامعا من غير حاجة الى تنزيل الوهمى

لا يصلح
ان يتكلف
نسخه
نسخه

٨ في العر مرة

٣ لا فائدة فيه الا تأكيد
الاذعان

منزلة المتضايقين (ولذلك نجد الضد اقرب خطورا بالبال مع الضد منه) مع غير الضد
فخطور السواد مع البياض اقرب من حضوره مع الخلاوة وههنا نظر وهو انه اذا عمل
تنزيل الوهم اياه منزلة تضاييف بانه يخطر بالبال الضد مع الضد كالتضاييف مع
التضاييف لا يصح تعليل كونه اقرب خطورا بالبال مع الضد بتنزيل الوهم اياه منزلة
التضاييف وكان الوجه في خطور الضد مع الضد ان العقل يتوجه حين تصور الضد
الى تميزه وتمييزه واول ما يميز عنه هو الضد الاخر لان التميز عنه اكل اعلم ان التضاييف
مشتمل على تقابل فلو جمعهما المتخيلة باعتبار التقابل فالجامع وهمي ولوجههما باعتبار
التضاييف فالجامع نقلي (او خيالي) عطف على عقلي او وهمي (بان يكون بين تصوريهما)
الصواب بينهما (تقارن في الخيال سابق) على العطف اذ لا يكتفي مطبق التقارن والافاق العطف
لا ينسك عن التقارن والمراد خيال المخاطب وليس التقارن بان يكون ثابتين في الخيال
اذ الصور التقارن والمباعدة كلهما ثابتة في الخيال معا والخيال خزائنها بل المراد تقارنهما
عند التذكر والاحضار (واسبابه مختلفة) متكررة جدا (ولذلك اختلفت الصور الشابتة
في الخيالات تريبا) بمعنى انه يقترب صورة على صورة بسرعة او بطء والاولى اجتماعا
لشمل الصورتين الحاضرتين مع الكمال تقارنهما من غير ترتيب (وضوحا) فثم ما يندكر بادن
توجه ومنها ما يندكر بعد توجه تام وفيه منع لجواز استناد الاختلاف الى الاختلاف في الذكاء
والغباوة ويدفعه ظهور اختلاف الاذكياء والاغبياء في ذلك من غير تفاوت الذكاء والغباوة
(ولصاحب علم المعاني) الاحسن ان يجعل تحت التعليل اى اختلاف اسبابه يكون لصاحب
علم المعاني اى لصاحب مباحث الفصل والوصل والتعبير عنه بعلم المعاني تلويح الى
ما اشتهر فيما بينهم من دعوى حصر البلاغة في الفصل والوصل كما سمعت ولا يليق بك
ان تظن ان كان اللائق والطالب علم المعاني (فضل احتياج الى معرفة الجامع) فيقع
في الاعتذار بان العدول الى الصاحب للتفاؤل للطالب لان المراد بالجامع جزئياته
الواقعة في التراكيب في مقام رعاية الفصل والوصل يرشدك اليه المعرفة فلا تجعل (لا سيما
الخيالي فان جمعه على مجرى الاف والعادة) ولا يخفى ان الناس فيه ما على انحاء شتى لا يكاد
يحيط بها الجهد والطاقة والشارح المحقق حل علم المعاني على حقيقته فاحتساج في اثبات
الدعوى الى دعوى ان يعظم اوابه الفصل والوصل وهو مبنى على الجامع وفي الدعوى
خفاء لا يدفعه الا انه ادعاء (ومن محسنات الوصل) فيه اشعار بان للعطف غير ما ذكر
من المحسنات ايضا قال الشارح ومن محسنات الوصل بعد تحقق المجوزات قلت
انطأه من المحسنات بالحسن الذاتي الداخل في البلاغة حيث ذكر في المعاني
دون البديع فهو ايضا من المجوزات التي لا بد للبليغ منه (تناسب الجملتين في الاسمية
والفعلية) لم يقل اسمية الجملتين وفعليةهما مع انه اخصر الاشعار بوجه الحسين
(والفعليتين في المعنى والمضارعة) والمضارعيتين في الحالية والاستمعية اليه قال صاحب
المفتاح اذا اردت مجرد نسبة الخبر الى الخبر عنه من غير التعرض بقيد زائد كالجدد والنبوت
وغير ذلك لزم ان يراى ذلك فتقول قام زيد وقعد عمرو وزيد قائم وعمرو قاعد وفيه
اشكال وهو انه كيف يجامع ايراد الماضي عدم ارادة الجدد وبدفع ان المراد مجرد ثبوت
المستند الماضي من غير زائد من الحدوث في الماضي وكذا لا ينبغي زيد قام وعمرو مع ان
كليهما ماضوي للتفاوت بالاسمية والفعلية ولذا يختار النصب في قام زيد وعمرا اكرمه
ويختلف المصنف عليه في زيد قام وعمرو اكرمه وزيد قام وعمرا اكرمه وزعم الشيخ

من خطوره نسخه

اجتماعي نسخه

فلا تجعل نسخه

ابن الخاجب انه يخفف الاعتبار في المعطوف عليه في النصب اعتبر فعليتها وفي الرفع اسميتها
والجمله ذات وجهين ولهذا لم يحتج النصب الى غير راجع الى المبتدأ لانه ليس عطف على
الخبر وتوجيه الشيخ هذا شاهد بكمال دقة نظره الا انه لا بد له من بيان وجه استواء النصب
مع الرفع مع غناء الرفع عن الحذف ولا يجزى فيه ما ذكره من قرب المعطوف عليه باعتبار
العطف على الخبر الا ان يقال فعليتها اولى بالاعتبار لانه باعتبار الخبر الذي هو محط الفائدة
(الانفع) وهو اختلاف القصد بالمعطوف والمعطوف عليه فانه يمنع عن رعاية توافقهما
فاللازم حينئذ عدم التناسب ويستفاد مما ذكره ان من محسنات الفصل عدم تناسب
الجلتين في العطفية والاسمية وما شاكل ذلك فانه يقوى مقتضى الفصل ويريه فافهم وهذا
اخر مباحث النصل والوصل ومنه الانتقال الى الفرع بعد الفراغ من الاصل فان البحث
في هذا الباب عن الحل بالتبعية لا بالاستقلال يدل عليه عنوان الباب والله اعلم بالصواب
(تذييل في القاموس ذنبه يذنبه كضرب وينصرت له ولم يفارقه فعلى هذا التذييل جعل
الشيء تابع للشيء غير مفارق عنه وهل هو عر او مصنوع اهل التدوين لم نجد في كتب
اللغة وفي عبارة الصحاح ذنب نعماته اذا جعل له علامة وهو ايضا يناسب المقام والذنب
بالضم التابع وفي تسمية البحث تذييل الذنب اشارة الى ان اراد بحث الحال في بحث الفصل
والوصل لا يتخلو عن تكلف تنزيل الشيء منزلة غيره وانه ليس مانعا للفصل والوصل في
حد ذاته انما صار تابعا لجعل للقوم وتصرف منهم وتزيل له منزلة ما هم فيه في هذا البحث
(اصل الحال المتقلة) وهي ما لا يكون لصاحبها غائبا او دائما وتقبلها الدائمة والمؤكد
على رأى وخصت المؤكدة بما تقرر مضمون الجملة الاسمية على رأى وقيل ليس ذلك انشراح
شرط الحال المؤكدة بل شرط وجوب حذف عاملها وكونه شرطا لها انما هو ظاهر
العبارة والحق تأويلها وفي المفتاح ان الحال المغلق هي المتقلة وما قبلها بغيره بالمؤكد
(ان يكون غير واد) وانما قيدها بالمتقلة لان المؤكدة يجب فيها ترك الواو نحو هو الحق
لا شبهة فيه على ما صرح به المفتاح وتبعه الباب فلا وثوق باطلاق عبارة بعض النحاة ان
الحال التي هي جملة اسمية بالضمير وحده ضعيف والاولى ان لا تقيد الحل بالمتقلة لان اصل
الحال مطلقا ذلك لانه وجب هذا الاصل في المؤكدة لئلا كد مقتضى ترك الواو بكونه مؤكدا
ولا مجال للواو بين المؤكدة والمؤكد ولا ينافي الوجوب الاصاله اذا الاصل في الفاعل التقديم
على معمولات الفعل وربما يجب تقديمه وله غير نظيران يكون غير واد في المفتاح لانها عربية
بالاصالة لا بالتبعية ولا مجال للواو في المعرب بالاصالة والتحقيق فيه هو ان الاعراب دال
على تعلق معنى للمعرب بشيء في الكلام فوجود الاعراب بلا واو يكتفي في افادة التعلق وبني
عنه هذا الكلام الا انه عبره الشارح المحقق الى ان الاعراب للدلالة على المعاني الطارئة
على المعرب بسبب تركه مع العوامل فاتجه عليه انه لا يتم في المعرب العامل المعنوي اذ لا تركيب
فيه مع العامل ومن ادلة المفتاح ما اشار اليه بقوله (لانها في المعنى حكم على صاحبها
كالخبر) لانك تقيد بها ثبوت امر لصاحبها ربما لا يعلمه المخاطب قبل سماع الحال وقوله
(او وصفه) اى في المعنى وصفه (كالتثنية) زيادة على المفتاح من المصنف فهمي ذات
جهتين لها شبه بالخبر في انه ربما يقيد حكمه كما لا يعلمه المخاطب وشبه بالتثنية لدالتها على معنى
في الصاحب وكونها بحيث اداسقط لم يختل الكلام ولم يخرج عن التماس ويرد على
تلك الوجوه الثلاثة دخول الواو في الخبر في قوله فلما صرح السرفامسى وهو عريان وفي
قوله ما احدا لاوله نفس امارة وفي التثنية كقولهم تعالى سبعة وثامنهم كلبهم وقوله تعالى

فعليتها نسخة

لها نسخة

تابعا نسخة

لا يعلمها
وجهين له نسخة

وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم والجواب به تسليم ان مدخول الواو في هذه الامثلة كلها خبرا وصفة انه لا ينافي اصاله عدم الواو لدورها وخروجها عن الاصل ونحن نزيد لك وجه ارباعا وهوان الحال في المعنى ظرف لاعماله ولا واو في الظروف ويرد عليه شئ من تلك الحروف (وكن خولف) هذا لاصل (اذا كانت) الحال (جمله) في الجملة لانه لم يخالف في جملة فعلها مضارع مثبت وتلك المخالفة تارة على سبيل الوجوب وتارة على سبيل الرجحان وتارة على سبيل التساوي قال الشارح المحقق وانما جاز كونها جملة لان مضمون الحال قيد لاعمالها ويصح التقيد بمضمون الجملة ونحن نقول لانها في المعنى خبر ونعت ويصح كونها جملتين (فانها) تؤول للخالفة (من حيث هي جملة مستقلة بالافادة فيحتاج الى ما يربطها بصاحبها) وايضا الاصل في الجملة الاستقلال فلا يخرج عنه الا لوجب (وكل من الضمير الواو وصالح للربط والاصل الضمير بدليل المفردة) من الاحوال (والخبر والاعت) والصلة وتجه عليه ان المتبادر منه ان المفردة رتبة طاص بها بالضمير مع انه كالجهد يرتبط بنفسها كما يحكم به الوجدان واعتبار الضمير لانه لا بد له من فاعل ويمكن دفعه بان المراد المفردة التي مستندة الى متعلق الصاحب نحو جاء زيد فاعلها وبه والمراد ان الاصل الضمير فقط فالعندول في الحال الى ضمنية الواو ويجزها ما لداع وذلك ان الحال لكون ما قبلها يتم بدونها احتججت الى مزيد رابط وهو الواو والدفع الى اربط من اول الامر ولا ينتقض بانعت لان التعت كثيرا ما لا يتم ما قبله بدونه كافي رجل لم فعل كذا قال الشارح المحقق الواو اشد في الربط من الضمير لانها الموضوع له وتوضيحه ان الضمير يذكر في الكلام لغرض اخر ويلزمه الربط بخلاف الواو والمستفاد من هذا الكلام ان الواو في الحال ازيد الربط تكن في الاقتراح ان الواو في الحال ادعى الوصل بين الجمل التي اس بينها كمال الاتصال وشبهه ولا كمال الانقطاع وشبهه مع وجود الجامع (فالجملة) التي تقع حالا (ان) خلت عن ضمير صاحبها ووجهها الواو فلا يجوز خرجت زيدا على اناب سرا كان الام في قوله الباب له يد حتى يكون في قوة يأتى والجنس لعدم الضمير هذا مقتضى ظاهر سياهم والقياس على الخبر الجملة يحكم بان المراد بالضمير العائد قال الشارح وجوزوه البعض عند ظهروا الملاية قلت جعل الصياح مثله بتقدير الواو ومن مواضع وجوب الواو ما في الاقتراح من نحو جاءني رجل وعلى كتفه سيف اذلول يذكر الواو لانه بالصفة ولما هو في هذا الكلام وجوب الواو في جاز زيد ويتكلم عمر عقه بقوله (وكل جملة خالفة من ضمير ما يجوز ان ينتصب عنه حال يصح ان تقع حالا بالواو الا المصدرية المضارع المذنب نحو جاء زيدو يتكلم عمر ولما سياي) من وجه الامتناع في المضارع اغير الحال عن ذلك الضمير لظهور اشتراك الوجه قال الشارح المحقق ما يجوز ان ينتصب عنه حال الفاعل والمفعول المعرفان او المنكران الخصوصان قلت المكر الخصوص شرط نصب الحال المؤخر عن صاحبها الا شرط نصب الحال مطلقا فانكرة المحضة ايضا ما يجوز ان ينتصب عنه حال فان كان يجوز ان ينتصب عنها الحال التي هي جملة مؤخرة مع الواو كافي الامتناع فلا يصح اخراجها ويتمتع تقيد النكرة بالخصوص وان لم يجوز نصب الحال منها مع آخرها كما هو ظاهر عبارة كتب النحاة فعبارة المتن فاسدة اذ لا يجوز دخول الواو في الجملة الحالية التي صاحبها نكرة محضة لوجوب تقديمها على النكرة ولا يتقدم الحال مع الواو لانه كتقديم المعطوف على المعطوف عليه وانما يقل عن ضمير صاحبها لان ما يجوز ان ينتصب عنه حال اعم من صاحبها فربما يصير صاحبها يجعل الجملة حالا بانواو وربما يتمنع ان يصير صاحبها بامتناع جعلها حالا كافي المصدرية بالمضارع المثبتا وجهه الشارح المحقق شاهد عن شقولة

مجهية حيث قال أنما يقال عن ضمير صاحب الحال لانه خبر المبتدأ هو قوله يصح ان يقع حالا عنه بالواو وما لم يثبت هذا الحكم لم يصح اطلاق صاحب الحال عليه الامحازا فانه يشعر بانه يصح صاحب الحال بمحازا والمصنف اجتنب عنه تحرزا عن التجوز وقدر فاته لا يصح تجوزا اضافي نحو جاز يدوي تكلم عرو وانما قال يجوز ان ينصب عنه حال ولم يقل يجوز ان ينصب تلك الجملة حالاً عنه لتدخل فيه الجملة المصدرة بالمضارع لم يثبت حتى يصح الاستثناء لانه لا يجوز نصب تلك الجملة حالاً عنه لكن يجوز نصب حال عنه ونحن نقول يجب ان يستثنى المصدر بالماضي الخي عن قد لفظا او تقدير ايضا والمراد بقوله كل جملة غير دائمة بقرينة ان الكلام في الحال المتتلة فلا يلزم صحة وقوع الجملة الخالية عن الضمير حالا بالواو مع كونها مؤكدة ولا اعتدادا بآيها مع عارته جواز وقوع المصدرة بالمضارع المبتدأ مع ضميرها عن الضمير بلا واولا لانه لم يخرج الا عن الحكم بصحة وقوعها حالا بالواو لانه صحة وقوعها حالا مطلقا لانه يدفع هذا الهمم انجاب الواو في الخالية عن الضمير والمراد كل جملة صح ان يقع حالا في الجملة يعني يصح من نوعها وقوعه حالا والاولد الجملة الانشائية الخالية عن ضمير ما يجوز ان ينصب عنه حال قال الشارح المحقق القريني عليه سوق الكلام وتبينه عليه ان السوق يقتضي ارادة جملة صح ان يقع حالا ان يقع نوعها حالا ان يقال السوق يقتضيها لاستثناءه ويتكلم عرو وعنها والحاصل اراطها تقييد الجملة بصحة وقوعها حالا والاستثناء صرفها عن صحة وقوع خصوصها حالا في اشتراط صحة وقوع نوعها لكن لا يخفى انه تكلف وكان الاخصر الواضح ان يقول بدل قوله وكل جملة الخ ويمتنع دخول الواو على المضارع المبتدأ لمسا في واما لا يصح وقوعها حالا عند الحاجة الجملة الشرطية لانهم ان حرف الشرط اطلبه صدره للامم يمتنع ارتباط جملة الذي الحال بخلاف المبتدأ لان اقتضاء الخبر اقوى من اقتضاء ذي الحل فلا تقع الشرطية في موقع الحال الا اذا جعل خبرا عن ضمير ذي الحل نحو جاء زيد وهو ان يسأل تعطو ما ذكرنا متعاضبان المكسورة فان الجملة المصدرة بها تقع حالا بالصيغة فان اقتضاء الموصوف ليس اشد من اقتضاء ذي الحال وان ادعوه يستدعون اشتباك اللفظ بالمعوت لان مزيد الاشتباك خفي الان يقال انعت مخصوص اتعلق بالنعوت بخلاف الحال فارله تعلقا بالعال وتعلقا بصاحبها واقتضاء المقضى لما اختص به اشد من المشترك بينه وبين غيره وما ذكر من ان المصدرة بالمضارع المبتدأ لا يقع حالا بالواو وان الشرطية لا تقع حالا يمتنع حرف الشرط انما يصح في غير مضارع بعد حذف شرط حذف جوابه الذي يكون ضد الشرط اولى بكونه ملزوما لذلك الجزاء نحو اكرمك وان تشمتي فان صاحب الكشف ذهب الى ان الواو في مثل هذا الشرط للتعامل وهو خرج عن طلب الجزاء بدخول الواو الخالية الا ان يكون تابعا للخبر حيث جعل الواو عاطفة على شرط محذوف اي ان لم تشمتي وان تشمتي اولما قيل ان الواو اعتراضية والجملة معترضة (والا) اي وان لم تدخل الجملة التي تقع حالا عن ضمير صاحبها فاما ان تكون فعلية او اسمية والفعلية اما ان يكون فعلها مضارعا او ماضيا او مضارعا اما ان يكون مبنيا او منفيها فاما ما يجب فيه الواو ومنها ما يمتنع ومنها ما يستوي فيه الامر ان ومنها ما يترجم فيها احدها بما اشار الى بيان ذلك واسبابه بقوله (فان كانت فعلية والفعل مضارع مثبت امتنع دخولها) اي دخول الواو (نحو ولا تمن تستكثر) اي لا تعط والحال انك لا تمده كثيرا وانتهى راجع الى الحال والا فالعطاء غير ممنوع (لا الاصل) في الحال هي الحال (المفردة) قال الشارح المحقق بمرافة المفرد في الاعراب وتطفل الجملة عليه بسبب وقوعها موقعه وهذا يوجب ان يكون الاصل المفردة الغير المبنية اذ لا عرافة لها في الاعراب والحكم بآثاره لوقوعه في محل لوقوعه فيه معرب لآعراب فالاولى ان يبين عرافته في الخالية بالمرافة في الارتباط فان

نوعها نسخة

يقع نسخة

المفردة ترتبط بذاتها والجملة بما ترتبط بناؤها بالمفردة (وهي تدل على حصول صفة) نارية عن شائبة التي اذ نهج الحال ان يقال جاء زيدرا كوا لا يقال ماشيا وان يقال جاء زيد ماشيا لارا كبا صرح به المفتاح وقال السيد السند في شرح المفتاح يمنع عن قوائنا لارا كبا نظر البغ وان لا يشارع فيه الجوى فلا يرد ان ثبوت صفة يوجب مع التي لان التي ايضا صفة الا انه صفة غير محصلة (غير ثابتة مقارن) ومعنى المقارنة اتحاد زمان مضمون عامله ومضمونه لا اتصال زمانيهما كما هو ظاهر المقارنة لما جل (فيداله) من عامله (وهو كذلك) اى المضارع المثبت كالمفردة في جميع هذه الصفات فكما لا تدخل الواو والمفردة لا تدخله وانما جعلنا ضمير وهو كذلك راجعا الى المضارع لما في الايضاح والمضارع كذلك ودلالة المضارع يستلزم دلالة الجملة الحالية وهذا الاعتبار يتم التعليل والا فالملطوب امتناع دخول الواو على الجملة الحالية مما شابهتها المفردة فلا يندب مشابهاة المضارع ولك ان يجعل ضمير وهو راجعا الى هذا القسم من الفعلية التي فعلها مضارع وتجعل قوله (اما الحصول فلكونه فعلا مثبتا) في تقدير فلكون فسله فعلا مثبتا وقوله (واما المقارنة فلكونه مضارعا) في تقدير فلكون فعلا مضارعا وهكذا الحال في نظائره في الجمل والصرف عن ظاهره ووجه دلالة المضارع على المقارنة انه يدل على الحال بحكم الوضع والحال مقارن لزمان عامله وهذا غلطنا من اشتراك لفظ الحال بين ما يقابل زمان استقبال وبين ما نحن فيه وانما ركن المصنف اليه لانه شاع في هذا البحث هذه الغلطة فلاح له انهم بنوا هذا التعليل عليه وان كان ظاهر الضعف واللقحاح ملاحظ آخر وهو ان المشارك للمفردة في الدلالة على الحصول وعدم الثبوت باى عن الواو وهو المضارع فقط اذا لماضى المثبت لمقارنة فدل لفظا وتعديرا كالتي فانه قد سلب الاحتمال عن الماضى كيف والماضى قبل دخول قدعاه احتمل كل جزء من اجزاء الماضى وقد حصره فيما يقرب الحال كما ان التي جعله مستغفرا غير محتمل لكل جزء والشارح قال الاولى ان تحسك بدل الدلالة على المقارنة بانه يوازن اسم الفاعل وبتقديره معنى لانه يشترك بين الحال والاستقبال ونحن نقول المضارع بشارك اسم الفاعل في الاعراب ولما جاء في النظم والنثر الواو مع ما يظن به انه حال وجب عليه الذاب عن قاعدته الممهدة من امتناع دخول الواو على المضارع المثبت فقال (واما ما جاء من نحو) وأشار بادراج لفظ الجوى الى انه غير مقتصر على ما ذكر (قول بعض العرب قت واصك وجهه وقوله) اى عبدالله بن همام الساولي (فلما خشيت اظفيرهم) اى اسلحتهم كذا في الشرح ولك ان تريد قوتهم على عكس ما شاع من التعبير عن الضعف بعلم الاظفار (نجوت وارهنهم مالكا فقبل على حذف المبتدأ اى انا اصل وانا ارنهم) وهو بعيد اذ لا ينبغي للبلغ ان يبرز تركيبه بالحذف في معرض المتع (وقبل الاولى شاذ) مخالف للقياس (واشأتى ضرورة وقال عبدالقاهر هي) اى الواو (فيهما للعطف والاصل قت وصككت ونجوت ورهنت عدل) من لفظ الماضى (الى لفظ المضارع حكاية للحال الماضية) واحضار الها في صورة الكائن المتحقق في الحال لغرابتها (وان كان) الفعل مضارعا (منقيا فالامر ان) الظاهر الامر ان بدون الفاء ليكون بتقدير جاز الامر ان في مقابلة امتنع دخوله لانه اشار بذكر الفاء الى تقدير الماضى مع قد للتحقيق المناسب لمقام المخالفة مع الفتاح حيث جعل الامر بن م توبين وقد رجح الفتاح ترك الواو ولم يجعل استواء الامر بن الا في الطرف الذى يحتمل الاسمى والفعلية ورأيت على كنفه سيح لانه يحتمل تقدير سيف على كنفه وتقدير يكون على كنفه سيف (كقراءة ابن ذكوان) كعطشان

راوى ابن عامر (عاشيما ولا تدعيان بالعفيف) اى تخفيف النون فان لا حيشد للننى دون
 انتهى فيكون اخبارا فلا يصح العطف فتمين ان يكون حالا كذا في الشرع وفيه انه
 فايكن نفي في معنى النهي عبرته بصورة الخبر مبالغة فيكون موافقا للقراءة العامة نهيا ونفيا
 وتأكيذا (ونحو وما لنا لا نؤمن بالله) اى ما نصنع حال كوننا غير مؤمنين وبمجموع الآيتين
 مثال جواز الامرين والشارح جعلهما مثالين للواو ولتركه بطريق المفعول والشر
 واعادة النحو في قوله ونحو ما لنا يرجع نحوه وأشار الى وجه جواز الامرين بقوله (لدا لند
 على المقارنة لكونه مضارعا دون الحصول) اى الشبوت والتجديد فان كلامهما منفى اما
 الشبوت فلاننى واما الحدوث فلان الننى ازل واليهما اشار بقوله (لكونه منفي) وبما ينبغي
 ان يعلم ان الننى بان لا تقع حالا لانها حرفة استقبال وبشروط في الجملة الواقعة حالا
 خلوها عن حرف الاستقبال كالسين وان ونحوهما وعلته النعمة بقا في الحال والاستقبال
 وهذه مفالطة ظاهرة نشأت من اشتراك لفظ الحال بين هذا القسم من المنصوب وبين
 ما يقابل الاستقبال ولما كان هذا غلطنا فاحسنا اراد الرضى ان يبريهم عن غلطان يجعل
 كلامهم بيان سر نحوى صار دأبهم فيه القناعة بما هو اوهن عن يمينه
 فقال معنى كلامهم انهم لم يرضوا بتقدير الحال بما يوهن التثنية وبين الحال بناء
 على ان له منافاة بمعنى آخر للحال وقال السيد السند اشتراك لفظ الحال بين ما ينافى الاستقبال
 وبين الجملة الحالية الغير المتنافية له لا يقتضى كراهة تصدر الجملة الحالية بعم الاستقبال
 فهذا الوجه مستبعد جدا وقد عرفت ان الكراهة لا يهتكم التثاني وهو ما يقتضيه في
 الاستعمالات نعم هنا امر آخر ينبغي ان نتجسس عن غفلة هؤلاء النحويين عنه وهو ان
 ان وضع الحال للجملة الحالية استعمالا نحوى حدث بعد وضع اللفظ بمدد مديدة فكيف
 يجعل الابهام الناشئ من قبله داعيا لاستعمال العرب وتحرزهم فيه عما يوهن التثاني بعد
 هذا الوضع ولا يبعد ان يقال التحرز عن دخول علم الاستقبال لانه بمنزلة اسم الفاعل
 لما شاركته لفظا ومعنى ولا يدخل عليه ما هو علم الاستقبال فلم يرضوا بدخوله على ما هو
 بمنزلة وانما يرضوا بدخول لم ولا لانهما يخرجانه الى المضى فلا يكون كاسم الفاعل معنى
 وزعم بعض النحاة ان المننى لم يظف ما يجب ان يكون بدون الواو لان المضارع المجرد
 يصلح للحال فكيف اذا انضم اليه ما يدل بظاهره على الحال وهو ما وهذا مبنى على
 ان يكون وجه امتناع المضارع عن الواو وظهوره في الحال واما على ما ذكره المصنف
 فغير متجه لقوات الدلالة على الحصول بل الحدوث لان الننى في الحال لا ينافى الاستقرار
 فالجواب عما ذكره ما منع كون العلة ما ذكره لان الدلالة على الحصول قد فانت كاذكره
 الشارح وجعل ما ذكره راجعا الى ما ذكرنا بعيد عن سوق كلامه ولا مشاحة مع من رضى
 في مقام اتوجه باخراج الينى عن نظامه والشيخ عبد القاهر نص على جواز الواو مع ما
 (وكذا) اى كالمضارع المننى (ان كان) الفعل في الجملة الحالية (ماضيا لفظا او معنى)
 بان يكون مضارعا منفي بل اولى جواز الامرين على السواء واستوفى امثلة الاقسام
 الاملا مع الواو وقال الشارح لانه لم يجده وحكمه بجواز الامرين فيه بمقتضى القياس
 (كقوله تعالى انى يكون لى غلام وقد بلغنى الكبر وقوله اوجاؤكم حصرت صدورهم)
 واستدل به من يوجب قدفى الماضى المثلث (وقوله وانى يكون لى غلام ولم يمسس بشر وقوله
 فانقلوا بعمة من الله وفضل لم يمسسه سوء وقوله ادحسبتم ان تدخلوا الجنة ولما انكم مثل
 الذين خلوا من قبلكم اما المثلث فللدلالة على الحصول) لكونه فعلا مثبتا دون المقارنة

الظاهر نسخة

لكونه ماضيا والماضى لا يقارن الحال وفيه ماضى من المفاضلة وكذا في قوله (واماذا)
 اى اعدم دلالة على المقارنة (شرط) الماضى المثبت (بان يكون مع قد ظاهرا او مقصورة)
 وقال الشارح التقدير شرط في الماضى المثبت ان يكون مع قد ظاهرا او مقصورة
 لان قد تقرب الماضى من الحال ودفع الرضى المفاضلة بمثل ماسمعت وتعقبه السيد بمثل
 ما تعقب به سابقا فتذكر ماسمعت منا وبما زاد الشارح في هذا المقام انه قال لو كان المعتبر
 هو المقارنة للحال التى هي زمان التكلم لوجب تصدير المضارع المثبت بالواو اذا كان
 العامل مستقبلا كقولنا سيحى الامير نقاد الخائب بين يديه لعدم المقارنة للقطع بان المضارع
 ههنا ليس بمعنى الحال وفيه اولا ان اللازم عدم صحة الوقوع حالا لوجوب الراوى الى
 هو فرع الوقوع حالا وثانياته بانتفاء الدلالة على المنة رتبة بتنى استواء الامر من دون وجوب
 الواو ويمكن دفع الثاني بمزيد تكلف تركناه لمن لا يتره عنه وقال السيد السند ان الحق
 ان امتناع تصدير الحال يعلم الاستفصال ووجوب قد في الماضى لان المضارع في الحال
 يستعمل في الحال بالنسبة الى العامل يعنى في حال العامل والماضى قيد بقدر تقريبه من الحال
 بالنسبة الى عامله يعنى لقرينه زمان العامل ولو قيد المضارع بعلم الاستقبال لاوهم الاستقبال
 بالنسبة الى العامل والحاصل انه كما يكون المراد بالاستقبال حقيقة او بالنسبة الى
 ما قبله كذلك الحال والماضى وهو المعتبر في الحال وهذا القال نعم القال لو ثبت ان المراد
 بصيغة المضارع ابدا معنى الحال بمعنى حامل العامل وبالساضى مع قد المقرب من زمان
 العامل ولا وثوق على هذه الدعوى بمجرد ان الصوى ادعى التزام قد فليكن الحق مع
 من لم يجعله ملتزما فربما يكون الحال مع قد لتقريب الماضى من زمان الحال وحينئذ
 يكون هي وعاملها مقربين بالحال وتارة تكون على مضى فلا تكون مع قد هذا ثم يردانه
 لما فر بها قد من زمان الحل وحصلت المقارنة بحج ان يتمتع الواو الا ان يقال ثرك بين ماهو
 عارض وبين ما هو لذاته فان قلت قول ابى العلاء صدق في مربة وقد امترت صحابة
 موسى بعد اياته السبع يشهد على اشتراط المقارنة في الحال وكذلك قوله تعالى كيف
 تكفرون بالله وكنتم امواتا فلتنكف في امثالهما التحصيل المقارنة يتأول بل الحال
 بقولنا والقصة هذه والقصة قصة اذلا وابدا او بقولنا ومعلوم ذلك والعامل
 مقارن زمان العلم (واما المني فلذلك لانه على المقارنة دون الحصول اما
 الاول فلان لما لا استفراق اى لامتداد التنى من حين الانتفاء الى حين التكلم نحو
 ندم زيد ولما يتفعه اندم اى عدم نفع التدم متصل بحال التكلم (وغيره) اى غير لما مثل
 ما ولم (لا تنفع مندم) على زمان التكلم (مع ان الاصل استمراره) اى استمرار الانتفاء لاستمرار
 الانتفاء المتقدم كما يستفاد من اشرح لان تحقيقه يؤدى الى ان الاصل استمرار التنى مطلقا
 (فيحصل به) اى بان الاصل استمراره كما في الشرح لاستمراره ليعلم لما (لانه مخصوص
 بغيره) بقرينة قوله الدلالة عليها عند الاطلاق لانه عند عدم التقييد بما يخرج عن
 الاستمرار ينصرف اليه والفرق بين لما ولم كما بين لالتنى الجنس ولا يعنى ليس في ان الازر
 نص في الاستفراق فلا يمكن تخصيصه فلا يقال لارجل بل رجلا ولاثنى ظاهر فيه
 وبجسامع الانبياء في البعض فكذا لا يصح لما يضرب زيد امس بل ضرب الان ويصح لما
 يضرب امس بل ضرب الان بخلاف المثبت فان وضع الفعل على افادة التجرد من غير ان يكون
 الاصل استمراره فاذا قلت ضرب زيد لا يستفاد منه الا الضرب في جزء من اجزاء الزمان الماضى
 (تحقيقه) اى تحقيقه ان الاصل استمراره اننى (ان استمراره لا يقتضى سبب) اى الى وجود

منها نسخته

بضم لم يضرب نسخته

سبب اذ سببه عدم النسب والا فلا بد للممكن من سبب سواء فيه وجوده وعدمه اذ ما لا يفتقر
عدمه الى سبب هو الممتنع لذاته (بخلاف استمرار الوجود) قال الشارح ولكون الاصل استمرار
العدم دون الوجود كان التهمى موجبا للتكرار دون الامر وكان في النفي دوام الاثبات كما
فيما زال واخواته واورد عليه ان في النفي دوام النفي دوام النفي ونفي الدوام لا يقتضي الثبوت
دائما فدوام الاثبات فيما زال لا بد له من مقتضى سوى ورود النفي وجوابه ان النفي حين ورود
النفي عليه خارج عن اصله لانه لو استمر لم يرد النفي عليه والنفي الوارد على اصله فنفي النفي دوام
العدم لنفي في الجملة فيعقد دوام الثبوت وقيل نزل النفي المدخول بمنزلة الثبوت ليكون النفي
والثبوت في ظرفي بعض (اما انما نفي لا يكونه متفيا) فيه ما قد عرفت من غير مرة (وان كانت) الجملة
اسمية فالمتشهور جواز تركها للعكس مام في الماضي المتيقن اى للدلالة على المقارنة بحكم الاستمرار
لا على حصول صفة غير ثابتة اما المتيقن فلثبات واما النفي فلعدم الحصول وانما يكف
بقوله (وان دحوها الاولى) لاختصاص جواز الترك بتلليل (لعدم دلالتها) اى الاسمية على
عدم اثبوت هذا علة جواز الترك ومدار الاولوية على قوله (مع ظهور الاستيناف فيها)
فالاولى الاكتفاء به ووجه ظهور الاستيناف فيها دون الفعلية ان النافية قريب من الصفة
فكونها حالا اقرب من الاسمية (لحسن زيادة رابطة نحو فلا تبعوا الله والانداد او انتم تعلمون)
في الشرح اى وانتم من اهل المعرفة او انتم تعلمون ما بينه وبينها من التفاوت وهذا ونحن
نقول والله اعلم وانتم تعلمون التفاوت بينكم وبينها فهل تعدلون من الله تعالى الى من دونكم
في الرضى ان الجملة المصدرة بليس في حكم الاسمية لان ليس في معنى النفي بخلاف ما كان وما
يكون (وقال عبد القاهر ان كل المبتداء في الجملة الاسمية خبر في الحال وجبت الواو)
سواء كان الخبر فعلا او اسما كما اشار اليه بقوله (نحو جاء زيد وهو يسرع او وهو مسرع) ونسبه
الرضي الى الانداسي وقال وجه الوجوب انه لا يزيد على الحال المفردة بحسب المالك فنه بالواو
على ان القصد الى الجملة لا الى المفرد بالانوار بل كما يدعو اليه مساواته بالمفرد وقال الشيخ وذلك
لان الجملة اى الحالية لا يترك فيها الواو حتى يدخل في صلة العمل اى عامل الحال وينضم اليه
في الاثبات ويقدر بتقدير المفرد في ان لا تستأنف بها الاثبات فتترك الواو في جاء زيد يسرع
بجعله في قوة مسرعا في عدم القصد الى الاثبات فيه وهذا مما يمنع في جاء زيد وهو يسرع
او وهو مسرع لانك اذا عدت ذكر زيد وجبت بضمير المنفصل المرفوع كان بمنزلة اعادة اسم
صريح في انك لا تجد سبيلا ان يدخل يسرع في صلة المجيء وتضمنه اليه في الاثبات من
غير استيناف اثبات لان ذكره لا يكون حتى يقصد استيناف الخبر عنده بان يسرع والا لكانت
تركت المبتداء بضميه وجعلته اعراقا في البين وجري مجرى ان تقول جاء زيد وعمر يسرع
بايراد جملة مخالفة الاولى في المستند اليه والمستند تزعم انك لم تستأنف كلاما ولم تبندى
للسرعة اثباتا وعلى هذا فالاصل والقياس ان لا تجيء الجملة الاسمية الامع الواو وما جاء
بدونه فسيبيل الشيء الخارج عن القياس والاصل بضرب من التأويل ونوع من التشبيه
وذلك لان معنى كلمته فوه الى في مشافها وجاء زيد حاضرا الجود والكرم بمنزلة حاضره
الجود والكرم بسبب تقديم الخبر اى حاضرا عنده الجود والكرم ويجوز ان يكون جمع ذلك
على ارادة الواو كما جاء الماعني على ارادة قد هذا كلامه مع ادنى توضيح فاستفاد منه
الشارح ان الجملة الاسمية مطلعا يجب فيها الواو والوجوب في جملة مبتدأها اسم صريح
اكد حيث جعلت مشبها بها وان الجملة الاسمية مطلقا لا يترك فيها الواو الا بالانوار وبالمفرد
وقال وافقه الكشاف على ذلك وتبعه السيد السند وجعل نقل المصنف مختلا في تخصيص

وجوب الواو بالضمير وقال السيد الحق ان الظاهر الموضوع موضع الضمير في حكمه فلا تفاوت بين جاء زيد وهو يسرع او وزيد يسرع اقول اولم يكن الحكم مختصا بالضمير لم يكن تخصيص الحكم بالضمير معنى فالحكم على خصوص الضمير من الشيخ يبنى عن تخصيصه به وامانسيه الضمير في استيناف الحكم بالظاهر فلان الاستيناف فيه اظهر لانه جعل السابق مقطوع النظر حيث لم يذكر مقتضاه من الضمير وايضا استيناف الحكم في جاء زيد وعرو يسرع اظهر من وهو يسرع فلذا جعل مشبهها به لفي استيناف القصد الى الاثبات لكنه ابعد مما جعل فيه المبتدأ اسما ظاهرا عن التأويل بالفردة اذ عند عدم القصد الى الاستيناف لا وجه لذكر الضمير في نحو جاء زيد وهو يسرع دون الاكتفاء بقوله يسرع ولذا كرر الظاهر وجهه ولو كان في موضع الضمير لان اليه داعيا لاحالة فلا مجال لعدم قصد الاستيناف في المبتدأ الضمير فلا بد من الواو والربط بخلاف المبتدأ الظاهر فانه يحتمل الاراد لداع مع عدم قصد الاستيناف فلا حاجة الى الواو وانزله منزلة المفردة وبهذا يبين انه ليس الظاهر الموضوع موضع الضمير مثل الضمير كما زعم السيد السند ويعلم منه ان الجملة الحالية مما يقصده استيناف الاثبات وان الجملة التي في محل الاعراب لا يجب تأويلها بالمفرد وترتبط بغيرها مع انها جملة كما زعم الرضى على خلاف ما عليه ابن الحاجب من وجوب التأويل بالمفرد ومما يستفاد من الكشف ان الجملة المعطوفة على الحال يجب فيها ترك الواو وكراهة اجتماع حرفي عطف لان واو الحال واو عطف في الاصل ثم قال الشيخ مقوله كل ما ذكر الى اخر التذييل (وان جعل نحو وعلى كتفه سيف حاد كثير فيها تركها) نحو قول بشار اذا انكر نبي بلدة وانكرتها (نحو خرجت مع الباري على سواد) ثم قال الشيخ الوجه في مثل هذا ان يكون الاسم فعلا لا ظرف لاعتماده على ذى الحال لا مبتدأ وينبغي ان يقدر ههنا خصوصان الظرف في تقدير اسم النافع دون الفعل اللهم الا ان يقدر فعلا ما ضياع قد وقال المصنف لعله انما اختار تقدير ما بهم بالفعل لرجوعه الى اصل الحال وهي المفردة ولهذا كثف فيها ترك الواو وانما جاز انتقيد بالفعل الماضي لجيئها بالواو قليلا وانما لم يجوز التقدير بالمضارع لانه لو قدر بالمضارع لامتنع الواو وقال الشارح المحقق وفيه نظر لانه كان اصل الحال الافراد فكذا الخبر والتعت قالوا يجب ان يذكر ما نسبة يقتضى اختيار الافراد في الحال على الخصوص دون الخبر والتعت ولا تالانم ان جواز التقدير بالمضارع يوجب امتناع الواو وكيف لا يجوز التقدير بالمفرد لا يوجب امتناعها اذ يكفي لجوازها امكان تقدير الماضى وجعل الجملة اسمية والحق جواز تقدير الجملة اسمية وفعلية ماضوية ومضارعية فكثرة ترك الواو للاسمية والافراد والمضارعية ونحو الواو لاحتمال الاسمية والمضارعية هذا ونحن نقول يمكن اتساع ما ذكره المصنف بضميمة ان المبتدأ والمنعوت ادعى الخبر والتعت من ذى الحال للحال ولذا كان احتياج الجملة الحالية الى الربط اشد فاصالة الافراد فيها اكثروا ذلك يحتاج في تقديرها اسمية الى خلاف اصل هو تقديم الخبر فتقدير الظرف فيها جملة يحتاج الى مزيد مؤنة فالوجه تقديره مفردا ولو لا محيية قليلا بالواو لم بقدر جملة فتقدير الفعل مع انه خلاف الاصل لتصح الواو وتقدير الماضى مع قرى جمع على جعل الجملة اسمية لانه يجوز فيه ترك الواو من غير ترجيح الذكرو من غير ان تكاد تقدم الخبر (ويحسن الترك) ولقد اعجب حيث ختم بحث التذييل بمحسن الترك كما ختم بحث الاصل بمحسن الوصل اى يحسن ترك الواو في الجملة الاسمية (تارة لدخول حرف) من نواسخ المبتدأ (على المبتدأ كقوله) اى الفرزدق (فقلت عسى ان تبصرنى كانما فى حوالى الاسود الحوارد) اى الغواضب من حرد اذا غضب بقوله بنى الاسود جملة اسمية

وقت حالاً من مفعول تبصرتي ولولا دخول كان علمهما يحسن ترك الواو وحوالي بمعنى
 في اتفق في حال من بني لساني حذف التنبيه من معنى افعل وانما حسن ترك الواو لانه جعل الجملة
 في معنى مشبهائني بالاسود والحوارد (وتارة لوقوع الجملة) الاسمى الحالية (تعب مفرد)
 الاولى مفردة لخص الحال ولا يشكل بجسائي زيدوا بوه قائم وبني ان يقيد اوقوع بان
 يكون لا بطريق العطف لان ترك الواو فيه واجب كما نص عليه الكشاف (كقوله) اي قول
 ابن الرومي (الله يتيقك لتاسلما بردك تيجيل وتعظيم) الشاهد غير منصوص به لاحتمال
 ان يكون بردك فاعلا سلسا ويكون تيجيل يدا من ردك اذ وصف البدل التكر من المعرفة
 لا يجب بل يحسن واذا سلسل تيجيل الرجل وتعظيمه فقد سلسل الرجل لان سلامة التيجيل فرع
 السلامة فأمل وايضا فاما تكون الحال الجملة عقب حال مفردة لولا تكن الحال الجملة معمولا
 سلسلا لانه حينئذ لم تعدد الحد حتى تكون الجملة عقب مفردة فما ذكره الشارح من انه
 يجوز ان يكون لالحالين معادتين وان يكونا متداخلتين فامل غرضه التنبيه على ما ذكرنا من عدم
 كونه منصوصا والا لكان مختلفا فامل * الهى محامدك اجل من الاحراز * وغاية الاطناب
 فيها نهاية الابهاز * تذيل كل حامد محاد غيره بمحامد غيرها خال عن التكميل والتميم وكائنات
 الازل الى الابد في جنب قدرتك تخصيص بعد التعميم * اجتهاد المجتهدين في عبادتك لا يأ من
 الاعتراض بالتقصير * ولذا الذكرين لا سمالك الحسنى زيد بانكر بعد التكرير * فكيف نوفي
 حق جدك بالافعال وغاية المثني فيه الاجتناب عن الهممال (الابهاز والاطناب والمساواة)
 (قال اسكافي) في اول باب الابهاز والاطناب (اما الابهاز والاطناب فلكر نهما فاسيين) اي
 من الامور النسبية التي يكون تغلبها بالقياس الى تعقل شيء اخر فان الموجز انما يكون موجزا
 بالنسبة الى كلام ازيد منه وكذا المصنوع انما يكون مطبعا بالقياس الى كلام انقص منه (لا يسمي
 الكلام فيهما الا بترك التحقيق) والتعيين بمعنى لا يمكن ان يقال على العين ان الابهاز
 بهذا المقدار ايجاز وبذلك المقدار اطناب اذرب موجز هو مطلب بالنسبة الى كلامين (والنات)
 على امر عرفي ان تتعارف بين اهل العرف في اداء المقاصد غير رعاية بلاغة ومزية
 (وهو متعارف الاساط) الذين يكفون باداء اصل المعاني على ما ينبغي (اي كلامهم في
 مجرى عرفهم في تأدية المعاني) وربما يشتمل متعارفهم على الحذف ومع ذلك لا يسمى
 اختصارا وابهازا لانه متعارفهم فان عرفهم في طلب الاقبال يازيد وهو مشتمل على الحذف وفي
 التحذير اليك والاسدوا مرأ ونفسه وحدا وسقيا (وهو لا يحدد في باب البلاغة) من
 الاساط كذا ظاهر عبارة المفتاح ولا يحدد ايضا من البليغ معهم لانه لا بقصد معهم
 بكلامه مزية سوى التجريد عن الزايات وبذلك يرتقي عن اصوات الحوانات (ولا يذم) ايضا
 لانهم ولا من البليغ معهم واما التكلم بتعارفهم اذ اعرض عن المزية فلا يحدد من البليغ معهم
 ويذم منه مع البليغ واذا اشتمل على الزايات التي هم غافلون عنها كما في بابك والاسد فمهم لا يحدد
 من البليغ ولا يذم ومن البليغ يحدد لان البليغ قصد به من ابا تعلق الابهازات التي فيها (فلا يبهاز
 اداء المقصود باقل من عبارة المتعارف) الاولى من المتعارف لان المتعارف هو العبارة
 (والاطناب ادائه باكثر منها) قال في اخر الباب الاختصار لكونه نسيجا يرجع فيه اي المرجع
 في معرفته (تارة الى ما سبق) اي كونه اقل من عبارة المتعارف وهذا التفسير انب من تفسير
 الشارح حيث قال اي الى كون عبارة المتعارف اكثر منه لان المطابق لما سبق ما ذكرناه الا
 ان الشارح راعى المناسبة بقوله (واخرى الى كون المقام اي ظاهر المقام خليفا باسطما
 ذكر) اي ذكر في المقام فلا اختصار من بيان كونه اقل من عبارة المتعارف وكونه اقل بما

مطلب باب الابهاز
والاطناب

وغاب عنه نسخة

يقضي به ظاهر المقام هل الایجاز كذلك لم يعلم من كلام المفتاح صريحاً فهم من قوله في ذكر امثلة الایجاز ومن امثلة الاختصار انه لا يفرق بينهما بل المتبادر من قوله ثم الاختصار لكونه من الامور النسبية في مقام تحقيق الایجاز انه لا يفرق بين العبارتين (وفيه غلط) فديقصر نظر المصنف وفات عنه امر ان ظاهر ان احدهما انهم جعلوا نحوهم الرجل زيد من الاطناب ولا عبارة والوساط غير وثانيهما انه لم يحفظ تعريف الایجاز عن دخول الاختلال وتعرف الاطناب عن الحشو والتطويل (لان كون الشيء امر انسيا لا يقتضي تعسر تحقيق معناه) لان كثيراً من التسييات يعرف تعريفات جامعة مانعة وقد عرفنا ان مراد السكاكي بتعسر التحقيق تعسر تحقيق مقدار الایجاز والاطناب لا تعسر تعين مفهومهما قال الشارح كيف وقد تبين مفهومهما في كلام السكاكي وفيه انه تبين بالبناء على امر عرفي على طبق دعواه انه لا يقيسرا بالبناء عليه (ثم البناء على التعارف والبسط الموصوف رد الى الجهالة) واجاب عنه الشارح بان عرف الاوساط معلوم للبلوغ وغيره فتعين الایجاز والاطناب به نافع لكل واما البناء على البسط الموصوف فاعلم ان نفع البلوغ لانهم يعرفون ان كل مقام يقتضي اى مقدار من البسط وفيه بحث لان مراد ارفاوساط العرب لا يقيسرا للجمع فالترفيف لا ينفع الابتاع لغت العرب والتضييف عام لكل محصل فهو رد الى الجهالة لكثير من المخاطبين وان البلوغ لا يحتاج الى علم المعاني فتعريفات الفن اطال الى البلاغة لا للبلوغ فالترفيف بما يخص معرفته بالبناء رد الى الجهالة نعم انما ينفع التعريف لان معرفته ماسبق في الابواب السابقة يكفل من معرفة المقامات ما يكفي في معرفة البسط اللايق بالمقام (والاقرب) الى الصواب والى الفهم (ان يقال المقبول من طرق التعبير عن المراد) احتراز عن غير المقبول من الاختلال والتطويل والحشو تأدية اصله الاولى تأديته لان المراد بالمراد اصله بل الاولى المقبول من طرق التعبير عن اصل المراد تأديته (بلفظ مساو له) اى لاصل المراد (او) بلفظ (ناقص عنه واف او) بلفظ (زايد عليه لغاظة) واعتمد في معرفة ان الاول مساو او الثاني ايجاز والثالث اطناب باشعار المفهومات بذلك كالانحى وههنا انحاء الاول انه اراد بالمقبول المقبول مطلقاً سواء كان من البلوغ او من الاوساط فالزائد والناقص غير مقبولين من الاوساط لانها خروجه عن طريقهم لالداع وان اراد المقبول من البلوغ فليس المساوى والناقص الواف مقبولين مطلقاً بل اذا كانت الداع والثاني ان قولنا جاءني انسان وقولنا جاءني حيوان ناطق كلاهما تأدية اصل المراد بلفظ مساو له فيبغى ان لا يكون احدهما اطناباً والاخر ايجاز او بالجملة لا يشمل تعريف الایجاز ايجازاً القصير والثالث ان قولنا جدا لك ونظائره مساو له بتعريف السكاكي ايجازاً بتعريفه فزاعده مع السكاكي في نقل اصطلاح القوم ومثله لا يسمع منه بدون سند قوي ولو قيل المراد المساوى بحسب عرف الاوساط (فتعريفه يؤل الى ما ذكره السكاكي) ويرد عليه ما ورد عليه الرابع ان الایجاز والاطناب والمساواة مختصة بالكلام البلوغ كاعلم من تقسيم الفن الى الابواب الثمانية فلا يتم تعريف الایجاز والاطناب ما لم يقيد بالبلاغة لجواز ان يكون الناقص الواف غير فصيح وكذا الزائد لغاظة (واحتراز بواف عن الاختلال) وهو ان يكون اللفظ ناقصاً عن اصل المراد غير واف ببيانه وانما احتراز عنه ليتم التعريف المشار اليه للايجاز ولا يكذب وصفه بالمقبول وهكذا الاحتراز بقوله لغاظة (كقوله) اى الحارث بن خداة الشكرى والشكر قبلتان من العرب على ما في القاموس بنو يشكر بن علي بن بكر بن وائل وهو يشكر بن مبشر ابن صعب (والعيش خيري ظلال النوك) بالغنم والفتح احق (من عاش كذا) قال الشارح اى من عيش من عاش مكوداً متعوباً والاعذب ان يراد بالعيش ذو العيش كانه صار في ظلال

الجهل عين العيش وحينئذ يستفاد نعمة عيشه من جملة عين العيش ولا يكون اخلا لا
 (اى الكذب فى ظلال النوك) ففيه اخلال حيث فات وصف النعمه (خير من الشاق فى ظلال
 العقل) ففيه اخلال لقوت التقيد بظلال العقل ولا يخفى انه يلازم تقيد العيش الشاق بكونه فى
 ظلال العقل وينبغى ان يقول فى شدة احراق اشرافات العقل وكأنه اوقعه فى التبعية لظلال العقل
 المشاكلة وقال الشارح لا اخلال اذ قد اشهر ان عيش الجاهل لا يكون الانعاما فاستغنى به
 عن تقيد العيش فى ظلال النوك بالانعام مع ان لفظا لظلال لا يخلو عن اشعاره واطلاق العيش
 الشاق ادعاء ان العيش الشاق لا يكون الا لعقل حتى انه لو قيد اكان التقيد تكرارا (ولقائده)
 اى ويقولوه ولقائده (عن التطويل) وهو كون اللفظ زائدا غير متعين فيه الزيادة (بحر) قول
 عدى بن الابرش يذكر غدر زباه كقراء ملكة الحيرة لجذبة الابرش بالجيم والذال ككريمة
 حيث انتظم سلطنتها حيث كتبت اليه ان ملك النساء ضعيف لا يحسن فى نظر رعايا ولا تقي
 سلطنتي فرائت مصلى ان انكحك ويكون ملكي ايضا لك وكانت نها ب من الجذبة
 فارادت ان تأخذه بهذا الغدر وتدفعه فذهب اليها من غير عدة مغرورا وبعدها
 فاخذته وامرت بقطع راسه وترك دمه يذهب الى ان مات وجذبة الابرش كان ابرص
 فهابت العرب وصفه بالابرص فبدلوه بالابرش والبرشة بالضم فى شعر الفرس نكت صغار
 يخالف سائر لونه والفرس ابرش وقددت الادم راسه شبه التقديد القطع والاديم الجلد
 والراشان عرفان فى باطن الذراعين والضير فى راسه شبه والنبي لجذبة وفى قددت وقولها
 الرباء (والتي قولها كذبا ومينا) الكذب يرادف المين ولا فائدة فى الجمع بينهما ولا يعد
 ان يجعل ذلك حشوا مفسدا لان عطف المين يفيد المغايرة وهى باطلة وعن الحشو المفسد
 كالسدى فى قوله (ابن الطيب) (ولا فضل فيها) اى فى الدنيا (للشجاعة والتدى وصبر القتي
 لولقاء شعوب) شعوب بالفخ علم النية سمي لها لانها تفرق الاجتماع غير منصرف
 للعلمية والتأنيث كسرت للضرورة وهل انصرف كما قال الشارح فيه تردد لان الجر
 بالكسر يحصل لجميع باب ما لا ينصرف باللام والاضافة مع ان البعض غير منصرف
 بالاتفاق فجرد الكسر بلا تنوين لا يدل على الانصراف فالعنى انه لا فضيلة فى الدنيا
 للشجاعة والعطاء والصبر على الشدايد على تقدير عدم الموت وهذا يصح فى الشجاعة
 والصبر دون العطاء فان الخلود يزيد الحاجة الى المال فزيد فضل العطاء مع الخلود وقيل
 المراد بالتدى بذل النفس فلا يكون حشوا مفسدا ورده الشارح بانه لا يفهم من لفظ التدى
 وبانه لا معنى لبذل النفس على تقدير عدم الموت الا ان يأول بعدم التحرر عن الهلاك
 وهذا بعينه معنى الشجاعة ورد الشارح بما يتيم لو كان مراد القائل تصحيح الشعر كما
 يشعر به عبارة المصنف فى الايضاح اما لو كان المناقشة فى كونه حشوا مفسدا فلا لانه
 على مقتضى رده الاول يكون ايجازا محملا وعلى مقتضى رده الثانى يكون تطويا لا
 ان يقال يتعين الثانى للزيادة لايهامه ومفسد لايهامه خلاف المقصود فان قلت الحشو
 المفسد ما يكون زائدا غير محتاج اليه فى اداء المقصود ويكون مفسدا ولا شبهة فى ان
 الشاعر قصد ترتيب عدم الفضل للتدى على انتفاء لقاء شعوب ولا بد منه فى اداء هذا
 المقصود نعم انه كاذب وفرق بين الكاذب والحشو المفسد قلت هذا اشكال قوى وغاية
 ما يمكن ان يقال فى دفعه ان مراده انه لا فضل لمجموع هذه السلا تملوا الموت لانه
 مع فضل التدى لا فضل الاخرين فيصح انه لا فضل للسلاثة والمسال فى الفضل
 عن الشجاعة والصبر فذكر التدى زائد موهم لخلاف المقصود فيكون حشوا مفسدا

ويمكن ان يقال ذكره استطراد لما جرى ذكر اثنين مما استشهد به بالفضل على لسانه
 جرى الثالث الذي يذكر معهما في مقام بيان الفضائل وذكر ابن جنى في تصحيح البيت
 ان في الخلود وتقل الاحوال من يسير الى عسير ومن شدة الى رخاء ما يسكن النفوس
 ويسهل النؤس فلا يظهر للبذل كثير فضل والاقرب ان اجل فضائل المال واعلى
 ما يقبده الهمم في حرزه ان يتسببه الى دفع المهالك وفي ويتوق به عن القضاء فلولاً لقاء
 شعوب لم يكن له هذا الفضل فلتنبه على عظم هذا الفضل في جنس الفضل كانه
 لا فضل له سوى ذلك (وغير المفسد وكفوله واعلم علم اليوم والامس قبله) ولكنني عن علم
 ما في غد عني قوله قبله صفة الامس بتقدير الكائن قبله وهو الوصف للتأكيد وانما صار
 حشواً لانه لا فائدة للتأكيد فيه بخلاف ما ابصرته بعيني وسمعته باذني وضربته بيدي فانه
 يدفع الجوز بالابصار والسماع عن العلم بلا شبهة وبالضرب عن الامر به ولك
 ان نقول اللام للاستغراق اي كل امس ووصفه بالقبليّة من قبيل وصف الجنس بما يعم كل فرد
 تبيناً لعمومه وتنصبصاعليه كاذكر في قوله تعالى وما من دابة يدب على الارض ولا طائر
 يطير بجناحيه (المساواة) قدمها مع تأخيرها عن الانحياز والاطناب في مقام التصوير لقلة
 مباحثها فادان الشغل بمباحث كثيرة لا وجوبها بعد الفراغ عنها واما في مقام التصوير فراعى
 علو شأنهما في باب البلاغة وقال الشرح قدمها لانها الاصل والمقبس عليه وفيه ان المقبس عليه
 للمساواة والانحياز والاطناب هو المعنى على ما اختاره المصنف (نحو قوله تعالى ولا يحق المكر
 السيّء الا بهالة) اي قول النابغة تجا طاب ايا قايوس معرب كاووس النعمان بن المنذر ملك العرب
 (فانك كالليل الذي هو مدركي وان خلت ان المتأني) اسم موضع من اتأني عنه اي بعد
 (عنك واسم) شبهه بالليل في حال سخطه وضمن هذا التشبيه امورا احدها انه يدرك لا محالة
 كاهو شان الليل وانه لا يخص ادراكه به بل يشمل الجميع وتخصيصه به في الذكر لداع وانه
 كان في غاية البعد يصل اليه ويتجاوزه ولا ينتهي بمكان هو فيه وان الليلة سخطه نهار
 لطيف ولادوام لسخطه ومن لطايف البيان انه ذكره مقدما على نفسه متباعدا عنه ثم
 ذكره متأخرا متباعدا عنه تصويرا لوصوله اليه مع بعده ولجوازه عنه وذكر نفسه
 بصورتين تصويرا وتخميلا لانه يبدل صورته من هوله قال السشارح المحقق فان قيل
 لا يطابق شيء من المثالين لظهور الانحياز فيهما واما في الآية فلحذف المستثنى منه واما
 في البيت فلحذف الجزاء ونحن نقول ولحذف المعطوف عليه للشرط قلنا اعتبار ذلك امر لفظي
 ورعاية للقوانين النحوية من غير ان يتوقف عليه تأدية اصل المراد حتى اوضحح بذلك
 لكان اطنابا بلر بما كان تطويلا وبالجملة كون اللفظ البيت والآية ناقصا عن اصل المراد على
 انه قد صرح كثير من النحاة بان مثل هذا الشرط اعني الشرط الواقع حال الاختصاص الى الجزاء
 هذا ولا يخفى عليك ان ذكر المستثنى منه اذا لم يكن لفائدة يكون حشواً وانه يشكل كون البيت
 مثالا للمساواة باعتبار حذف متعلق الخبر الظرف ايضا وليس لك ان تجيب بانه رعاية لامر
 لفظي ولا حذف عن التحقيق لانه يتنافيه ما قد سبق منهم من ان التكنية في جعل الخبر جملة
 ظرفية اختصارا لفعليّة فانه يشعر بأنهم جعلوه انحيازاً الا ان يقال التحقيق انه لا حذف
 والتقدير لامر لفظي كما يقضيه التمثيل بالبيت وما سبق كلام ظاهري حتى ان ذكر متعلق الخبر
 الظرف يكون حشواً مفسداً لوجوب حذفه اذ الافساد اعم من ان يكون افساداً لقا عدة
 اللفظ والمعنى فاذا ذكره السارح من انه لو ذكر لكان تطويلا لا وثوق عليه (والايحياز ضربان
 ايحياز القصير وهو ما ليس بحذف) اي يحذف حذفاً او بسلب حذف (نحو ولكم في القصاص

ان ثلاثة نسخة

يعقد نسخة

ان تحذف نسخة

سبب نسخة

حيوة) قال صاحب المفتاح هو علم في الإيجاز ووجهه أنه رجع على ما هو أوجز كلام فيما بين البلاء على ما ينه المصنف (فإن معناه كثير ولفظه يسير) أوضح المصنف كثرة معناه بقوله في الإيضاح لأن المراد به أن الإنسان إذا علم أنه متى قتل قتل كان ذلك داعياً له قويا إلى أن لا تقدم على القتل فارتفع بالقتل الذي هو قصاص كثير من قتل الناس بعضهم لبعض فكان ارتفاع القتل حيوة لهم وفيه بحث لأن ما ذكره دليل على دعوى أن في القصاص حيوة والدلائل لا يراد بلفظ الدعوى حتى يقال معناه كثير باعتبارها ولو كان الدليل موجبا لكثرة معنى الدعوى لكان كل دعوى نظري إيجازا (ولا حذف فيه) أورد عليه أن ما ذكره المصنف في بيان كثرة معناه يفيد أن الحيوة في شرع القصاص أو العلم به ففيه حذف ويدفعه أن معنى النظم أن القصاص منشأ الحيوة وغايته أن منشأه مبنية بأن العلم به أو شرعه يوجب الحيوة والمراد بنفي الحذف نفي حذف الكلمة أذهو المعتبر في إيجاز الحذف فلا يرد حذف كلمة في (وفضله) أي رجحان قوله ولكم في القصاص حيوة (على ما كان عندهم) أي في اعتقادهم (أوجز كلام في هذا المعنى) وهو القتل أني للقتل أي في معنى في القصاص حيوة ونبه بلفظ عندهم على أنه ليس كذلك في الواقع كما أفاده بيانه ومن قصور نظرهم أنهم لم ينبهوا أن قولنا القتل أني له أخصر منه (بقلة حروف ما بناظره) أي اللفظ الذي بناظر قولهم القتل أني للقتل (منه) أي من قوله ولكم في القصاص حيوة وما بناظره منه ما سوى لكم لكونه زائدا على معنى القتل أني للقتل فالخروج في الأزيمة وقفا ووصلا في النظم عشرة مط وفي قولهم أربعة عشر (والنص على المطلوب) الذي هو الحيوة إذا انتفاء القتل ليس مطلوبا لذاته بل يطلب للحيوة والنص على المطلوب أعون على القبول (وما يفيد تنكير حيوة من التعظيم) ولا يخفى ما في التعظيم والنوعية في مقام المنفعة على العباد شرع القصاص من اعانته على القبول وبين وجه تعظيمه بقوله (لأنه) عما كانوا عليه من قتل جماعة بواحد) فالمعنى ولكم في هذا الجنس من الحكم الذي هو القصاص حيوة عظيمة ولأن ترديد تعظيم الحيوة مع سلامة الأعضاء أذا القصاص يعم العضو والنفس (والنوعية وهي الحيوة الحاصلة للقاتل والمقتول بالارتداد) لا وجه تخصيص النوعية بهذا الوجه والتعظيم بالوجه الأول بل كل من الوجهين يصلح أن يكون وجهها لكل منهما ما في كون النوعية أو التعظيم خارجا عن المطلوب نظر إذا المطلوب الحيوة العظيمة أو نوع من الحيوة فافادة التعظيم أو النوعية داخله في النص على المطلوب (وطراده) جريان الحكم في كل قصاص بخلاف حكم القتل فإنه لا يجري في القتل الذي هو ليس بقصاص لأنه ادعى للقتل وفيه أن مقصودهم بالقتل القتل في مقابلة القتل فيكون مطردا ويمكن دفعه بأن القتل في المقابلة يجوز أن يكون قتل جماعة بواحد نعم لو أريد قتل واحد لواحد لكان مطردا لكنه ليس مقصودهم ويرد أن الكلام في الفضل بحسب البلاغة وعدم الأطراد يشي في الصدق ولا يشي في البلاغة فالأولى والنص على المقصود لأن مرادهم القتل في مقابلة القتل ولفظ القتل ليس نصا فيه بخلاف القصاص فإنه نص فيما قصده (وأخلوه عن التكرار) أي بخلاف قولهم فإنه يشتمل على تكرار القتل والخلو من التكرار فضيلة وأورد عليه أن فيه رد العجز على الصدر وهو يوجب حسنا ودفعه الشارح أن التكرار من حيث هو تكرر منقصة وفضيلة من حيث أنه رد العجز على الصدر وليس بشئ لأنه يعارض خلوه عن التكرار ما يلزم التكرار من رد العجز على الصدر فلا يصير سببا للترجيح لوجود المعارض نعم في كونه رد العجز على الصدر بحيث وهو أنه في التثنية يكون أحد اللفظتين في أول الفقرة والآخر في آخرها وفي كون قولهم فقرة بحث (أو استغنا عن تقدير نحذف) بخلاف قولهم فإنه يحتاج إلى تقدير المفضل عليه قال المصنف أي القتل أني

من تركه ولا ينجي أن البرك لا ينجي القتل حتى يصلح لأن يكون مفضلاً عليه فالمراد أنني من كل زاجر وينجيه عليه احتياج في القصاص إلى متعلق فلا يستغنى عن الحذف والجواب ماعرفته (والمطابقة) أي وباشتاقه على صنعة المطابقة وهي الجمع بين المتضادين عن القصاص والحياة وفيه أن القتل نفعه أيضاً متصادمان ومنهم من زاد في وجوه الترجيح ما فيه من القرابة من جعل القصاص الذي يشاق الحياة منشأ لها ولم يلفت إليه المصنف ولقد أحسن وإن ذكره في الإيضاح لأنه مشترك لأن في قولهم أيضاً جعل القتل سبباً لانقائه ورجح أيضاً ما فيه من السلاسة لسلاسته عن توالي الأسباب الخفيفة لتوالي متحركين فيه كثيراً بخلاف قولهم فإنه لم يتوال المتحركان فيه الأمرة ورجح أيضاً بتقديم المسند للاختصاص بمبالغة ورده الشارح بأن التقديم على المبدأ التكرار لا يفيد ويرد نصهم على التخصيص في قوله تعالى لا يفهاغول إلا أن يقال أراد التكرار الصرف وبعد فيه أنه لا تراحم في التكاثر فليكن تقديم الخبر الصحيح المبدأ والاختصاص أيضاً (وإيجاز الحذف) عطف على إيجاز القصر قدم إيجاز القصر لقلة مباحه وعلو درجته (والمحذوف) أما جزء كلة فضله كان أو عدة مفرداً كان أو مركباً (مضاف) خبر مبدأ محذوف أي هو مضاف والجملة صفة جزء جملة وقيل بدل من جزء جملة (نحو واسئل القرية) أي أهل القرية (أو موصوف بحو) قول العرجي عبدالله بن عمرو بن عثمان بن عفان الشاعر والعرج كعلس بالمهملتين والجمع منزل بطريق مكه سمي به تولده فيه (أنا بن جلا) في القاموس ابن جلا واضح الأمر كابن اجلى ورجل معروف تمته وطلاع الشايبا متى اضاع العمامة تعرفوني طلاع الشايبا رابه ركاب اصحاب الامور بهرهما بمر فنه وبحاربه وجوده رأيه أوقاصد معاني الامور كذا في القاموس (أي رجل جلا) تقدير الموصوف باعتبار اصل التركيب ولا فقد عرفت أن هذا التركيب بمعنى واضح الأمر وجلا في الأصل بمعنى انكشف امره لا بمعنى كشف الامور على ما جوزه الشارح كالانجني عليك قال الشارح المحقق وقيل إن الصفة إذا كانت جملة لا يحذف موصوفها إلا إذا كان بعضها ماقبله ومجروراً بمن أوفى قوله تعالى ومنهم دون ذلك وما في القوم دون هذا أي رجل دون هذا وفي غيره نادر سيما إذا لزم اضافة غير الزمان إلى الجملة فلفظ جلا ههنا علم لم ينون لحكاية مع الضمير اذ لو جعل مجرد الفعل علمان لكان لان الوزن غير مخصص ولا في أوله زيادة كزيادة الفعل فينصرف هذا ولا ينجي عليك أنه لا يساعده ما نقل عن القاموس وايضاً لا يوافقه ما ذكره الشارح في البدع أن الشعر لسبح بن وثيل إلا أن يجعل قوله أنا بن جلا تشبيهاً بليلاً (أو صفة نحو وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا) صحيحة أو نحوها من اللفاظ المقاربة لها من سالمة وغيره معية (بدليل ماقبله) وهو قوله فأردت أن أعبد ما فيه بدل على أن الملك كان لا يأخذ إلا الصحيحة (أو شرط كأمري) في إخراب الانشاء (أو جواب شرط) لا ينجي أنه لو كان الحكم في جزاء الشرط وكان الشرط قيداً كإداله عليه كلام المصنف في أول بحث أحوال المسند وشرحه الشارح المحقق والسيد السند في أنه مذهب المفتح والمصنف لكان حذف جزاء الشرط من حذف الجملة وإبقاء قيده كما في قوله ليعق الحق فإنه لا فرق بينهما في حذف أصل الجملة وإبقاء متعلقه (أما بمجرد الاختصار نحو وإذا قيل لهم اتقوا ما بين أيديكم وما خلفكم لعلكم ترحبون أي اعرضوا بدليل ما بعده) وهو قوله تعالى وما تأتيتهم من آية من آيات ربهم إلا كانوا عنها معرضين (أو لدلالة على أنه شيء لا يحيط به الوصف) فلا تنصب قرينة تدل على خصوص محذوف وكذا فيما أشار إليه بقوله (أو لذهب

نفس السامع كل مذهب ممكن) وفيه غاية تفخيم الجزاء في المسرة او المساءة لانه لا يتصور شيئاً الا ويجوز ان يكون فوقه وفي التعيين ينتهي تفخيمه الى حد او فيه ابقاء ذهن السامع فيه على مكث بخلاف ما لو عين فانه يعرض عنه بعد التعيين ويذهل عنه بسرعة لتوطين نفسه عليه اورجاء دفعه بما يظنه دافعا فان قلت هل يقدر في النظم جزاء بلا قرينة فيكون عبثا لعدم فهم السامع فهو بمنزلة التكليم بما لا يفهم او لا يقدر فيكون الغاء الشرط قائما لا يصح السكوت عليه قلت هذا اشكال قوى واطن انه اذا لم تنصب قرينة على الخصوص يقدر مبهم فانتقدرا فعل شيئا هو الغاية في ذلك وحذف مثل هذا الجزاء لتذهب النفس كل مذهب ممكن بخصوصه حتى يقر الجزاء عليه ويكون بعد ذلك شاملا في تعيينه من عند نفسه او ليفهم ان الجزاء ذلك حذف للمبالغة في علوه بتخييل ان ترك ذكره للدلالة على انه لا يحيط به الوصف (مثال ما ولو ترى اذ وقفوا على النار) وقوله تعالى حتى اذا جاءوها وفتحت ابوابها ولا اظن بك ان تقتصر في نكات حذف جواب الشرط على ما ذكر بل ترى فيه ما سمعت سابقا سر يع الجريان كاختيار تنبيه السامع او مقدار تنبيهه او الاحترار عن العيب بناء على الظاهر او تخييل العدول الى اقوى الدليلين من العقل واللفظ وتعيينه او ادعاءه تنبيهه وكان تخصيص هؤلاء بالذكر للتنبيه على كثرة اعتبارها في هذا الحذف ولهذا لم يترض لتكثرة الحذف في سائر المحذوفات (او غير ذلك) عطف على قوله او جواب الشرط لا يجوز ويرشدك اليه (نحو لا يستوى منكم من اتقى من قبل القح وقال) والمراد بغير ذلك المستند اليه والمستند والفعل والمفعول والحال نحو البراكر بستين اى منه والمستثنى لا المستثنى منه لما عرفت انه لم يجعل حذفه موجبا للايجاز والمضاف اليه نحو بين ذراعى وجهه الاسد ونحو يارب ويا غلام قال الشارح وجواب القسم نحو والفجر ويا ليل عشر وجواب لما ولا شبهة في ان جواب القسم جملة فادخله تحت قوله او غير ذلك وهم وما ذكره في المختصر من ان المراد بالجملة كلام مستقل لا يكون جزءا من كلام آخر ولذا عُد جواب الشرط جزء الجملة يتقصر بجعل قوله ليحقق الحق من حذف الجملة لان المحذوف جزء جملة اخرى هي مجموع الجملة ومتعلقه والاظهر ان جواب لما داخل تحت قول المصنف او جواب شرط قال سبويه لما ظفر بمعنى اذ يستعمل استعمال الشرط نحو كلنا (اى ومن اتقى من بعده وقال) بمعنى المحذوف المعطوف مع حرف العطف (بدليل ما بعده) وهو قوله اولئك اعظم درجة من السذين انفقوا من بعده وقالوا ويحتمل الآية والله اعلم ان لا يكون فيه حذف وتفسير بانه لا يستوى منكم جماعة انفقوا من قبل القح وهم مع اشتراكهم في الانفاق قبل القح متفاوتون لتفاوتهم في الانفاق والاخلاص فيه يكون قوله اولئك اعظم درجة بيان انهم مع تفاوت درجاتهم اعظم درجة من الذين انفقوا بعد من وقالوا (واما جملة) عطف على قوله اما جزء جملة (مسببة عن مذكور نحو ليحقق الحق ويبتل الباطل) اى فعل ما فعل ومنه قول ابى الطيب انى الزمان بنوه في شبيبته فسرهم وانشاء على الهرم اى فسانا (اوسب لمذكور نحو) قوله تعالى فقلنا اضرب بعصاك الحجر (فانفجرت اى قدر فضر به بهاء ويجوز ان يقدر فان ضربت بها فقد انفجرت) قال الشارح فيكون المحذوف جزء جملة هو الشرط قلت جزء من الجزاء ايضا هو كلمة قد وهدهد الفاء التى بطلها محذوف يسمى فاء فصحة فقل على تقدير ان يكون المقدار الشرط وهو ظاهر كلام الكشاف وقيل على تقدير كون المحذوف جملة مستقلة وهو ظاهر كلام المفتاح انها فصحة وقيل على التقديرين قال الشارح والمشهور في تمثيلها قوله قالوا اخراسا ان اقصى ما يراد بنا تم العقول فقد جئنا

خراسانا وكأنه اراد به تأييد ما ذكره الكشف لان المقدر فيه الشرط
 كما قال في شرح المفتاح اى ان صح ما قالوا فقد آن لانا جئنا خراسانا ويحتمل ان يقدر
 جملة مستقلة اى امتكنا ما قصد بنا ووضينا ما قصد بنا فقد جئنا خراسانا (او غيرهما)
 اى غير الميب والسبب (نحو قوله فنعلم الماهدون على ما مر) في بحث الاستيناف من ان
 التقدير بهم نحن على قول (واما اكثر من جملة نحو انا انبشكم بنا وبه فارسلون يوسف اى الى يوسف
 لاستعبه الرؤيا ففعلوا فانه وقال له يابوسف) ومما ينبهك عليه البصرة الوفادة اما المراد
 بالاكثر من جملة جلتان او اكثر لاجلة وبعضها ايضا كايوبهم مذكورة في بيان تقدير الآية
 لان الجملة وبعض جملة من اجتماع القسمين فالمقصود بالتثنية حذف فقه لوفاته وقال له ولا يخفى
 ان التقدير اكثر مما ذكره اذ التقدير ارسلون الى يوسف لاستعبه الرؤيا واخبركم بتعبيره
 ففعلوا الخ (والحذف على وجهين) احدهما (ان لا يقام شئ بمقام المحذوف كما مر) يشتر
 كلامه بان ما مر من الامثلة كلها مما يقع فيه شئ بمقام المحذوف وليس كذلك فان المحذوف
 في قوله واسئل القرينة مقام في القرينة مقام المحذوف فحال القسمين من كـن مثال
 القسم الثاني من على المصنف (و) الثاني (ان يقام) شئ بمقام المحذوف (نحو وان يكذبوك
 فقد كذبت رسل من قبلك اى فلا تحزن واصبر) والظاهر ان التقدير فلا يقدر
 في رسالتك فانه قد كذبت رسل من قبلك قال الشارح انما جعل الجزاء المحذوف لان
 تكذيب الرسل من قبله مقدم على تكذيبه فلا يصح وقوعه جزاء له بل هو سبب لعدم الحزن
 والاصبر فان البلية اذا عصت طابت ونحن نقول اذا تقدم زمان الجملة الحالية على زمان عاملها
 لجل القصة حالا ولا يخفى انه جاز في هذا المقام ولا يذهب عليك ان الحذف ليس نفس
 قيام شئ بمقام المحذوف ولا عدمه في جعلها قسم الحذف تسامح والتقدير ذو ان يقام
 وقد ذهب هذا على الشارح المحقق فلم يتعرض له وقال في قوله ومنها ان يدل العقل تسامح
 وكأنه على حذف مضاف (وادائه) اى ادلة لا بد للحذف منه اما للثبته على اصل الحذف
 واما للثبته على خصوص المحذوف (كثيرة منها ان يدل العقل عليه) اى على الحذف
 (والمقصود الاظهر) فيه مسامحة اى كون المحذوف مقصودا اظهر (على تعيين المحذوف)
 فيه مسامحة اى على خصوص المحذوف فبتلك الدلالة يحصل تعيين المحذوف ولخفاء
 المـ المحتين خفيتا على الشارح المحقق فلا يكرها لعدم تعرضه لهما مع تعرضه لمسامحة
 في قوله ومنها ان يدل وكن تابع الدلالة العقل الرشيد ولا تكن في عقل التقليد كالبلبد (نحو
 حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير اى تناولها) هو الاخذ على ما في القاموس فان العقل دل
 على ان الاحكام الشرعية متعلقة بالافعال المكلفين دون ما ليس في قدرة المكلفين فلا بد ههنا
 من محذوف يحتمل الاكل والشرب والاستئذان بادهانها وبيعها وشراها والمقصود
 الاظهر ما بين الكل (ومنها ان يدل العقل عليهما) اى على الحذف وتعيين المحذوف نحو
 (وجاء ربك اى امره او عذابه) فان العقل يدل على امتناع الجحى على الله اذا الجحى يتوقف
 على الانتقال من مكان الى اخر وما يعذب به الرب بما يتقل من مكان الى اخر كالطير والنار
 وكذا ما باره بالجحى فالامر بمعنى ما مر والعذاب بمعنى ما يعذب به فلا يردان الامر والعذاب
 امر ان معنويان للجحى لهما وترديد المحذوف بين الامر والعذاب لا ينافي في تعيين المحذوف
 فانه اشارة الى ان جاء ربك لو وقع في مقام يدل فيه العقل على خصوص المحذوف
 فالعذاب يقدر ذلك الخصوص ولو وقع في مقام لا يرشد العقل الى مخصوص يقدر العام
 وقد اشكل التزديد على الشارح فقال اى يدل على تعيين هذا المحذوف بانه احدهما وليس

اى غفل عنه المصنف عـ

جعلهما نسخة

عقاد نسخة

المراد أنه يدل على تعيين الامر او تعيين العذاب فليأمل وفهم ما ذكره كان اصعب من فهم ما ذكره المصنف فاخترنا شرح الكلام على التأمل في حق مرادهم فاعرف وانصف ولا يخفى ان العقل لا يبنى بتقدير الامر او العذاب بل لا بد من زائد على العقل من الاقتران وغيره يعين شيئاً للعقل لا يدل على الحذف وتعيين المحذوف في هذا المثال بل على احد الامرين فانه ربما يحمل تمثيلاً في ظهور آيات الرب وهيبته كما يظهر عند مجيء السلطان فلا حذف حيث (ومنها ان يدل العقل عليه والعادة على التعيين نحو فذا كن الذي لمتنى فيه) فان العقل دل على ان في قوله فيه مضى فامحذوفاً اذ لا معنى للوم الانسان على ذن شخص لان اللوم للانتهاك لا يبنى فهو ينبغي ان يكون مقدوراً واما تعيين المحذوف (فانه) بالفتح بتقدير فبانه بمعنى ملاحظة انه (يحمل تقدير في حبه لقوله تعالى قد شفها حباً) اى حرق شفاف قلبها (و) تقدير (في مرادته لقوله تعالى راودتناها عن نفسه (و) تقدير (في شانه حتى يشملها) اى الحب والمرادة (والعادة دلت على الثاني) اى مرادته (لان الحب المفرط لا يلازم في صاحبه عليه في العادة لقهره اياه) اى لعبة الحب المفرط على صاحبه فلا يقدر على الانتباه وفيه انه ما لا يلازم عليه الشيء لا يلام على ما يلزمه ايضا لان مغلوب الشيء مغلوب لازمه فالاولى ان يقال لا لعب في الحب المفرط فلا يلازم عليه بل في المرادة فتعين تقديرها فان قلت فليقدر الشأن ويصرفه الاضافة العهد الى المرادة قلت هي بعينها المرادة والدال لا يكون معتبراً الا في حق المعنى واما العبارة فو كولة الى المخاطب فليقدر ما شاء (ومنها) اى من ادلة الحذف لتعيين المحذوف (الشروع في الفعل) لان الشروع انما يدل على المحذوف هو الفعل الذي شرع فيه واما الدلالة على اصل الحذف فانما هي من جهة ان الجارو المجرور لا بد له من فعل يتعلق هو به كما يشهد به القوانين النحوية كذا في الشرح وفيه ان المخاطب فلما يكون نحوياً فلا معنى لجعل طلب الجارو المجرور فعلاً متعلقاً بمعرفة القرائن بل ينبغي ان يجعل الدليل عليه طلب معنى حرف الجر لعله بمقتضى العقل وان تقدير الفعل للجارو المجرور لرعاية القواعد النحوية غير معتبر عند علماء الفن ولذا لم يجعل في القصاص حيوة اجتاز الحذف مع ان حرف الجر يقتضى المحذوف على قاعدة النحوية وبهذا علم ان التمسك بطلب معنى حرف الجر بتقدير الفعل ايضا ضعيف بل انما يطلب المحذوف عند عدم تمام الكلام بدونه في (نحو بسم الله الرحمن الرحيم فيقدر ما جعلت السمية مبتدأه) حتى لو قبل قرائني بسم الله الرحمن الرحيم لا يكون دليلاً على الحذف (ومنها الاقتران) اى الاقتران بعد وجود الفعل حتى يصح جعله مقابلاً للشروع والا فالشروع ايضا اقتران (كقولهم للمرس) على صيغة اسم الفاعل من الاعراس بمعنى اتخذ الونية والبناء على الاهل والمراد الثاني (بارفاه والذين اى اعزست) فان كون هذا الكلام مقارناً للاعراس دل على ان المحذوف وهو اعزست والباء للابسة والمراد بارفاه الملازمة والاتفاق واصله الاصلاح ومن ادلة الحذف وقد فاتهم دليل تعيين مقام المحذوف كما في بسم الله الرحمن الرحيم لان مقام دعوى الاختصاص عين ان موضع التقدير بعد بسم الله الرحمن الرحيم لا قبله (والاظناب اما بالايضاح بعد الابهام) واما ما فاتهم ولم يضبطوه وهو ككس ذلك ولتسمه اجبالا بعد التفصيل لا بهما بعد الايضاح اذ لا يصير ما يعقب الايضاح بهما كقوله تعالى فصيام ثمانية ايام في الحج وسبعة اذا رجعت تلك عشرة كاملة ليرى المعنى في صورتين مختلفتين احدهما مبسطة والاخرى موضحة ولا يخفى ان تلك الاراء كعرض الحسنة في لباسين وفيه توجه العقل الى المعنى ومشاهدته بعين الرغبة لا لا يخفى وقال الشارح فيها علمان والمان خير من علم واحد هذا وقولهم علمان خير من علم واحد مثل يضرب في مدح المشورة والبحث قال الميداني اصل

قولهم علمان خير من علم واحد ان رجلا وابنه سلكا طريقا فقال الرجل استبحث لنا طريقا فقال اني عالم قال يابني علمان خير من علم واحد يضرب في مدح المشورة والبحث كذا ذكره في شرحه للكشاف في تفسير تلك عشرة كاملة فقوله والعلمان الصحيح فيه وعلمان ومن فوائد الايضاح بعد الابهام تسهيل الفهم والحفظ اذ المبهم لوجازته اقرب الى الحفظ والموضح اقرب الى الفهم وكل من تلك الوجوه انه لا يفيد الا الجمع بين المبهم والموضح بل لا يفيد الا الجمع بين يائين ولغوت وجه الايضاح بعد الابهام وانما يتكفله ما ذكره بعد ذلك من قوله (اولئك يمكن في النفس فضل تمكن) وما يعقبه فعليهما التعويل وانما يوجب فضل التمكن لان ورود المبهم يوجب توجه النفس اليه والسعي في تحصيله فيقع الايضاح في ان ذلك التوجه التام فيحفظ كل الحفاظ فلا حاجة الى ما قال الشارح من ان النفس جبلت على ان يكون المبين بعد الابهام اوقع فيها من المبين اولا (وليكمل لذة العلم به) قال المصنف وذلك لانه يكون الايضاح علما ولذة عقيب المجهل الذي في الابهام لان الابهام علم مخلوط بجهل تتألم النفس منه وتوسعي في العجاة عنه فاذا علم غير ممتزج بالجهل حصل له لذة العلم ولذة العجاة عن الالم وفيه انه لا معنى لا بلام النفس قبل اراد اللذة عليها ليكون مع اللذة لذة العجاة عن الالم فالوجه ان هنك لذتين لذة العلم على وجه الابهام ولذة العلم على وجه الايضاح وليس لك ان تقول كمال لذة العلم باعتبار ان العلم بالايضاح غير مشوب بالجهل كالعالم مع الابهام لانه لا يوجب اراد المبهم بل يقتضي الاكتفاء بالايضاح وفي الايضاح اولتفخيم الامر وتعظيمه وكان وجهه ان لا طريق الى ادراك العظمة دفعه بل لا بد في الوصول اليهم من التدرج وذكر في تمثيله قوله تعالى وقضينا اليه ذلك الامر ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين وزاد الشارح واذا رفع ابراهيم القواعد من البيت حيث لم يقل قواعد البيت بالاضافة (نحور ب اشرح لي صدرى) فقال للايضاح بعد الابهام للتكات الثلاثة وفيه تنبيه على انه لا تراحم في التكات (فان اشرح لي صدرى يفيد طلب شرح شئ ماله) لان الى صفة تكرة مقدرة اى اشرح شئالى وصدرى بدلا منه لانه خلاف ما يتبادر من النظم بل لانه يفهم من قوله الى اى لاجلى ان المطر شرح شئ ماله من غير تقدير فالابهام اعم من الابهام المقدر والمفهوم فان قلت في فهم شئ ماله نظر لجواز ان يقال اشرح لاجلى صدر معلى قلت لا خفاء في تبادر ما ذكره وان كان ما ذكره محتملا فان قلت يكفى في فهم المبهم الفعل ولا حاجة الى قوله الى لان اشرح يدل على طلب شرح شئ ما قلت لاعتداد بما يفهم من الفعل والالكان كل فعل منع مفعوله المتأخر اهما وتفسيرا ثم نقول لا اطناب في ذكر الظرف فان الالم للنفع فهو تنقيد للشرح احترازا عن الشرح بما يضره (ومنه) اى من الايضاح بعد الابهام كذا في الايضاح والانسب اى من الاطناب بالايضاح بعد الابهام (باب نعم) ادرج الباب لبسختلاف الافعال الاربعة (على احد القولين) في الخصوص وهو انه خير مبتدأ محذوف بخلاف القول بانه مبتدأ جملة نعم فانه ليس فيه الايضاح بعد الابهام بل الواضح مبتدأ هو المتقدم على المبهم وفيه بحث لان المبتدأ بتأخير بوضع الخبر المقدم فهو عكس باب ضمير الشأن اذ فيه الخبر موضح المبتدأ ولا يخفى ان عد باب نعم منه على ما هو الاغلب والا فقد تقدم المخصوص (اذ لو اردنا الاختصار كنى نعم زيد) فيه بحثان احدهما انه لا يصح نعم زيداذ فيه ضعف التاليف لما ثبت في النحو ان فاعله معرف باللام او مضاف اليه او مضمير مجرى بكرة منصوبة او بما وثائهما انه لو قيل نعم زيد لكان اخلا لان نعم المادح العام في جنس من الاجتناس لا مطلقا فعنى نعم الرجل زيدان زيدا جيد في جميع ما يتعلق

بالعالية ايضا ويمكن دفعهما بان المقصود بنعم مدح زيد مثلا في جنس وقد امكن فيه الاختصار بان يقال نعم زيد في الرجولية ويقدر قولنا في الرجولية بقرينة الا انه التزم فيه الاطناب للترام الايضاح بعد الابهام لانه يناسب غرض الباب وهو المبالغة في المدح فامتنع الاختصار وقد اشار الى هذا الامتناع بقوله لو اريد الاختصار فن وجوه حسنة سوى ما ذكر اتباع الاستعمال الواجب وبهذا ظهر ان المراد بقوله الاختصار ما يجب بالاطناب والمساواة دون ما يشمل المساواة بناء على ان نعم زيد من المساواة كاطننه الشارح المحقق وصوبه السيد السند فقالا فيه اشعار بالخلاق الاختصار على ما يعم الابهام دون الاطناب موافقا لاصطلاح السكاكي وكيف لا قولنا نعم زيد في افادة مدح زيد بالرجولية اختصارا لمساواة على ان في اثبات الاصطلاح للسكاكي صعوبة اذا تمسك به السيد السند هذه العبارة وقال لاشك ان نعم زيد من قبيل المساواة وقوله وقد تليت عليك فيما سبق طرق الاختصار والتطويل يعني الاطناب قال السيد السند فقد جعل الاختصار مقابلا للتطويل والظاهر تناوله للمساواة ومن البين انه ليس موجبا للاصطلاح كما اعترف به وانه يحتمل ان لا يكون متعرضا للمساواة لعدم الاعتداد بشأنه ولذا اكتفى في ذكر الباب بالابهام والاطناب ولو كان السكوت عن المساواة موجبا لدخوله في مقابل الاطناب لثبت اطلاق الابهام ايضا على المساواة بقى ان نعم الرجل زيد مدح عام لا يدق في الرجولية فلا بد من ذكر الرجل وزيد فلا اطناب في الكلام بذكرهما (ووجه حسنة) اى حسن باب نعم (سوى ما ذكر) في صحة استعمال سوى هنا نظرا لانه حرف استثناء ولا معنى للاستثناء هنا والعبارة الصحيحة غير ما ذكر بجعله حالا عن المبتدأ وتماوقع فيه من تعبير عبارة المفتاح وهى صحيحة حيث قال ولولم يكن فيه اى في باب نعم شئ سوى انه يبرز الكلام في معرض الاعتدال نظرا الى اطنابه من وجهه والى اختصاره من اخره وايضا به الجمع بين المتنافيين مثله في الجمع قديين الاجمال والتفصيل لكن (ايراز الكلام في معرض الاعتدال) وقد عرفت وجهه (وابهام الجمع بين المتنافيين) من الابهام بذكر الرجل والاطناب بذكر الرجل والاجمال والتفصيل والايضاح والابهام والاخبار والانشاء وابهام الجمع بين المتنافيين بوجب استطراف البيان واستغرابه وفيه ظهور سلطان البلاغة في ملك البيان يجمع حيث بين الذنب والغنم وانما قال ابهام الجمع لان حقيقة الجمع بين المتنافيين محال ومن موجبات حسنة سوى ما ذكر اجتماع جهتي البلاغة فيه من الابهام والاطناب (ومنه التوشيع) قال الشارح التوشيع لف القطن بعد التدف فكأنه يجعل التعبير عن المعنى الواحد بالمثنى المفسر باسمين بمنزلة لف القطن بعد التدف وفيه انه بمنزلة التدف بعد اللف لان المثنى اشبه باللف والتفسير بالتدف فالوجه انه من قبيل التسمية بالضدور بما يقال المثنى يجمعه التعدد يشبه التدف الذى يجعل القطن المتفرق شيئا واحدا وتفصيله يشبه تقسيم المتدوف باللف ولك ان تجعله من قبيل التوشيع بمعنى اعلام الثوب اذ فيه تزيين اليان الذى هو ثوب للمعنى (وهو ان يلقى في عجز الكلام معنى مفسر باسمين ثانيا معطوف على الاول) لا يظهر فرق بين المثنى المفسر باسمين وبين الجمع المفسر باسماء ولعلمهم ذكروا اقل ما يكون وكذا لا يظهر فرق بين المثنى في عجز الكلام وفي اثنا كان يقال يشيب ابن آدم وخصلته يشبان الحرص وطول الامل فلا ظهر ان يحذف العجز عن التبريف (نحو) يشيب ابن آدم ويشب فيه خصلتان الحرص وطول الامل) وكقوله سقني في ليل شبيه بشعرها شبيهة خديها بغير رقيب هازلت في ليلين شعر وظلمة وشمعين من حر ووجه

تعريف المفتاح نسخة

خصلتان نسخة

حبيب ونخرج عن التوشع بقوله ثانيهما معطوف على الاول مثل قولنا يشيب ابن آدم ويشب فيه خصلتان احدهما الحرص والاخر طول الامل ان اللابق جعله منه فتأمل (واما بذكر الخاص بعد العام) هذا بظاهره بصدق على التوشع وباب نعم ودفعه ان يراد بالعام ما يندرج الخاص فيه بحكمه لا بمجرد ما يكون الخاص فردا منه فلا يراد الخاص الذي هو صفة اوبدل من العام قال الشارح المحقق يعني بذكره بعد ان يكون معطوفا عليه فلو قال واما يعطف الخاص على العام لكان اوضح وفيه نظر لان قوله تعالى من كان عدو الله وملائكته وزوجه جبريل وميكال من قبيل ذكر الخاص بعد العام بلا شبهة مع ان جبريل وميكال عطفان على الله على ما هو الاصح فلا يصح ان يقال واما يعطف الخاص على العام ويستفاد من الكشف في تفسير قوله تعالى اني رأيت احد عشر كوكبا والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين ان الخاص المذكور بعده لا يجب ان يكون مندرجا تحته بحكمه بل لوميز عن العام واخرج عنه مع مشاركته لما قصد بالعام في حكمه يكون من هذا القسم حيث قال فان قلت لم اخرج الشمس والقمر قلت اخرهما يعطفهما على الكوكب على طريق الاختصاص بيانا لفضلهما واستاداهما بالربة على غيرهما من الطوالع كالآخر جبريل وميكال من الملائكة ثم عطفهما عليها كذلك هذا كلامه وحينئذ لا ينم ما وجهناه به كلام المتك (للتنبية على فضله) اي على من بة الخاص (حتى كانه ليس من جنسه) اي من جنس العام (تزيلا للغاير في الوصف منزلة التغاير في الذات) يعني لما امتاز عن سائر افراد العام بماله من الاوصاف الفاضلة جعل كانه شئ اخر مغاير للعام مباين له ولا يشبهه العام ومما لا يعبد عن الاعتبار ان يعطف الخاص على العام تنبيها على كمال نقصانه حتى كانه ليس من جنسه تزيلا للتغاير في الوصف منزلة التغاير في الذات (نحو حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى) اي الفضلى من غيره من الصلوات من قولهم للا فضل الا وسط قال الشارح هي صلاة العصر على قول الاكثرين وفي القاموس الصلوة الوسطى المذكورة في التزويل الصبح او الظهر او العصر او المغرب او العشاء او الوتر او الفطر او الاضحية او الضحى او الجماعة او جميع الصلوات المفروضة او الصبح والعصر معا او صلوة غير معينة او العشاء والصبح معا او صلاة الخوف او صلوة الجمعة في يومها وفي سائر الايام الظهر او المتوسعة بين الطول والقصر او كل من الخمس لان قبلها صلاتين وبعدها صلاتين قال ابن سيدة من قال هي غير صلوة الجمعة فقد اخطأ الا ان بقوله برواية مسندة الى النبي صلى الله عليه وسلم قيل لا يريد عليه شغل وان الصلوة الوسطى صلوة العصر لانه ليس المراد بها في الحديث المذكور في التزويل هذا وينبغي ان يعلم على انه تفسير الوسطى بالمتوسط بين الطول والقصر او بصلوة الخوف لا طائبا لان المقصود الامر بالمحافظة على الصلوة والمحافظة على وضعها ومنه قوله تعالى ولكن منكم امة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر (واما بالنكر برائتكته) ليكون اطنابا لا تطول بلا ولهذا قيد بـ كما ذكر اطنابا بـ تكات الا انه اجل هنا النكتة لانه عرف سابقا تكات التأكيد الا انه قد تكون فيه النكتة غير ما سبق منه التنبيه على ما ينفي التهمة كما قال تعالى وقال الذي امن يا قوم اتبعوني اهدكم سبيل الرشاد * يا قوم انما هذه الحياة الدنيا متاع فان في تكرار يا قوم التنبيه على من يد الشفقة ودفع تهمة عدم الشفقة ومنه زيادة التوجع والتعسر نحو قوله * فيا قير معن انت اول حفرة * من الارض خطت للسماحة مضجعا * ويا قير معن كيف داريت جوده * وقد كان منه البر والبحر متعا * ولا يبعد ان يحمل نكتة التأكيد في مات زيد زيد

ومنه زيادة السرور والفرح نحو جاء أخوك أو قد يكون لحدود احضار اللفظ ليرتبط به المعلق ولا يلتبس بعد المتعلق عن المتعلق ما مجردا عن رابط كما في قوله تعالى ثم انك للذين هاجروا من بعد ما فتنوا ثم جاهدوا واصبروا انك من بعد الغفور الرحيم وأما مع رابطة كما في قوله تعالى لا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحسدوا بما يلمون فاعلموا فلا تحسبنهم بمغفرة من العذاب والهيم عذاب اليم (كننا كيد الانذار) لكنك من نكثت عرف في التأكيد (في كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون) ولما استشرع ان يستبعد كون الكلام تكريرا لان العاطف يستدعي كون المراد بالشئ الثاني غير الاول قال لدفعه (وفي قد دلالة على ان الاذار الثاني ابلغ من الاول) يعني ان ثم مستعار عن التراخي الزماني الى التدرج في درج الارتقاء من غير اعتبار التراخي والبعد بين تلك الدرج فان قلت اذا كان الاذار الثاني ابلغ لم يمكن تكريرا قلت كونه ابلغ باعتبار زيادة اهتمام المذنب به لانه زاد في المفهوم شئ وجعل قوله وفي ثم الحسنا لما خي من نكته اطناب في ذكر ثم مجمل (واما بالانفال) من اوغل في البلاد اذا بعد واختاف في تفسيره (فقبل هو ختم البيت بما يفيد نكته يتم المعنى بدونها) لا يخفى ان تمام الكلام بدونها لا يخص الانفال بل كذلك جميع اقسام اطناب وان تعربف الانفال يشمل الايضاح بعد الابهام وذكر الخاص بعد العام والتكرير اذا كان ختم البيت بل غيرها ايضا من اقسام اطناب اذا كان كذلك (كزيادة المبالغة في قولها) اى قول الخساء من مريضة اخيها صخر (وان صخر التاتم) اى تقتدى (الهداية به) يريد الهداية بذلك الاقتداء (كانه علم) في القاموس هو الجبل الطويل او عام وفي الشرح جبل مرتفع (في رأسه نار) فان قوله كانه علم واف بالمقصود وهو المبالغة في هديته وقوله ورأسه نار زيادة المبالغة في هديته هذا اذا كان المراد الهداية به مطلقا اما لو كان المراد الهداية به في ظلمات الجهل فهو ليس من اطناب في شئ بل لا بد منه في اصل المقصود (وتحقيق) اى وكحقيق (الشبهة في قوله) اى امرى القيس (كان عيون الوحش حول خبائنا وارحلنا الجزع الذى لم يقب) شبه عيون وحش اصطادها واكلها بالجزع وهو بالفتح والسكون الجزع اليماني الذى فيه سودا وياض تشبهه عيون الوحش لكنه اتى بقوله لم يقب لتحقيق استبعاد لا غير المنقوب احق بان يجعل مشبها به لا ثقبه في العين قال الاصمعي الظبي والبقرة اذا كانا حين فقبولهما كلها سوادا فاذما تابدا يا ضاهيا فشابت الجزع وبهنا ظهر سواد ما قيل انه اراد انهما من كثرة اقامتهما في المغاور انت الوحوش رحالهم واختمتهم والمراد كثرة الصيد فان قلت لاستغداد كثرة الصيد الان يكون حول خبائهم وارحلهم كثرة الجزع وظاهرا له ليس كذلك قلت كون العيون حول الخيام والحال يدل على الكثرة قال الشارح المحقق وكدفع توهم غير المقصود في بيت السقطه * فسقا لكس من ثم مثل خاتم * من الدر لم يهجم بتقيله خال * فانه لما جعل الفم كالسا ضيقا مثل خاتم من الدر وكان الكأس غالبا مما يبرك فيه كل واحد من اهل المجلس حتى كانه يقبله دفع ذلك بان وصفه بانه لم يقبله ملك متكبر فكيف غيره وقال السيد السند ان البيت يتحمل وجهين احدهما انه لم يكن في نعرها خال اى شامة تغير لونه والثاني ما ذكره ودفع توهم غير المقصود لما تانى على الثاني دون الاول قلت لما شبهه بخلخاتم واخلاتم ربما يسود بالخير بما يتوهم ان يكون في نعره شامة يشبه سواد الخاتم فدفعه بذلك ولك ان تريد به لدفع توهم ذكره الشارح اخلاص الرجل فيكون مبالغة في نقي تقيله لانه اذا لم ييسر ذلك حاله فكيف لغيره (وقبل لا يختص بالشعر) وهل يختص بالشعر باخرا لبيت كما في القول الاول وهل يختص في النثر باخر الفقرة (ومثل ذلك بقوله تعالى قال يا قوم اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا بأس لكم

اجرا وهم مهتدون) لان قوله وهم مهتدون مما يمتع المعنى بدونه لان الرسول مهتد لا بحالة
وذكر زيادة الحث على الاتباع والتعقيب في الرسالة ولا يتخسرون معهم شيئا من دنياكم
وترجون صحة دينكم فينتظم لكم خير الدنيا والآخرة كذا في الشرح قلت المثال
اتبوا من لا يسألكم اجرا وهم مهتدون بكتبته لان الرسول لا يكون الا كذلك وفيه مزيد
الحث كما ذكره فامل (واما بالتذييل وهو تعقيب الجملة بجملة اخرى تستل) تلك الجملة الثانية
(على معناها) اي معنى الجملة الاولى (للتوكيد) علة للتعقيب ولا يخفى انه يشمل الجملة المؤكدة
نحو ان زيدا قائم ان زيدا قائم وجاء زيد جاء زيد فبينه وبين التكرير عموم من وجه (وهو
ضربان ضرب لم يخرج مخرج المثل) بان لم يستقل بافادة المراد بل توقف على ما قبله
كذا في شرح ولا يذيقه من قيود اخر نظرا الى ما فسر به الخارج مخرج المثال وهو ما يكون
حكما كليا منفصلا عما قبله جاريا مجرى الامثال في الاستقلال وفشوا استعمال فهذا الضرب
المقابل له ينبغي ان يتحقق بان لا يستقل او يكون حكما جزئيا او كليا لم يفسد استعماله وكان
حسن الترتيب ان يقدم الضرب الثاني لانه يوثق الا ان يقال الضرب الاول اشد ارجاء
بالقصود من الثاني فلذا قدم (نحو ذلك جزئيا هم بما كفروا وهل يجازى الا الكفور على
وجه) وهو ان يكون المعنى وهل يجازى ذلك الجزء المخصوص فيكون متعلقا بما قبله
لانه لحصره في الكفور و اشار بقوله على وجه ان هناك وجه اخر ليس مما نحن فيه وهو
ما قبله عن الزمخشري في الايضاح من ان الجزء عام لكل مسكافة يستعمل تارة في معنى
المعاقبة وتارة في معنى الاثابة فلما استعمل في قوله جزئيا هم بما كفروا بمعنى عاقبتهم بكفرهم
قيل وهل يجازى الا الكفور بمعنى وهل يعاقب الا الكفور قال المصنف فعلى هذا يكون
من الضرب الثاني فان قلت اولا ان جزئيا هم بمعنى عاقبتهم لا يحتمل وهل يجازى على
معنى وهل يعاقب فيتوقف على سابقه قلت التوقف لفهم المراد فلا يحتاج يفهم باعتبار دلالة
اللفظ وهو لا ينافي الاستقلال انما الثاني ان يكون نفس الحكم متوقفا على ما قبله في انه لا يصح
نفي مطلق المعاقبة عن غير الكفور فانه المبالغة في الكفور ويكنى في المعاقبة الكفر فعلى هذا
ايضا لا بد ان يحتمل النظم على انه هل يعاقب ذلك العقاب الا الكفور فعلى هذا الوجه ايضا
يكون من الضرب الاول مطلقا لان الـ حصر العقاب ادعائى فلا يحتاج الى التقييد والاولى
ان يجعل من الضرب الاول مطلقا ويستغنى عن اعتبار الادعاء ويمكن ان يجعل الجزء
على المطلق ويخرج مخرج المثل بان يقال لاجزاء الا لكفر واما الاثابة فمحض فضل لان
الشاكرك لا يفي عمله بما وجده عاجلا واس ما يسمى جزءا لا يارز في معرضه من غير
ان يكون على حقيقة الجزء (وضرب اخر مخرج المثل) بان تكون الجملة الثانية حكما
كليا منفصلا عما قبله جاريا مجرى الامثال في الاستقلال وفشوا استعمال (نحو) وقل جاء
الحق وزهق) اي اضمحى (الباطل ان الباطل كان زهوقا) في الايضاح وقد اجتمع
الضربان في قوله تعالى وما جعلنا لشيء من قبلك الا حدا فان مت فهم الخالدون كل
نفس ذائقة الموت فقوله فان مت فهم الخالدون تذييل من الضرب الاول وقوله كل نفس
ذائقة الموت من الضرب الثاني فكل منهما تذييل على ما قبله وفي تقريره اشعار بان تذييل
يطلق على الجملة الثانية ايضا ولا يبعد ان يكون التذييلان بجملة واحدة (وهو ايضا) اي
عاد التقسيم عودا ففيه تصريح بان التقسيم لاطلاق التذييل لا بقسمه الثاني كما توهمه بعض
من المثاليين المذكورين اذ تقسيم القسم ليس عود القسمة الا بتأويل بعيد من جعل
تقسيم قسم الشيء تقسيما له (امانا كيد منطوق كهذه الآية) فان زهوق الباطل منطوق

(واماناً كيد مفهوم كقوله) اى النافعة الذبائى (ولست بمستبق اخا لانه) اى لا تصلحه حال من اخا لعمومه بالثنى وليس حالا عن ضمير المخاطب فى لست او مستبق لان ما يصلح حالا عن الفاعل والمفعول فهو حال عما يتصل به الا بقرينة وليس صفة لاخلان المعنى على انك لست بمستبق اخا لان لا يصلح تفرق حاله وذمهم خصاله والحال اقرب من معنى الشرط من الصفة لانه قيد للعامل دون الصفة (على شعث) اى تفرق حال وذمهم خصال (اى الرجال المهذب) اى المنقح الفعال المرضي الخصال (واما بالتكميل ويسمى الاحتراس ايضا) وهو التحفظ سمي به لان فيه تحفظ الكلام عن نقصان الاتهام فناسب التسمية بالتكميل (وهو ان يؤتى فى الكلام) ان اراد بكلمة فى الجزئية بشكل تكميل لا يكون جزء الكلام ويكون جملة مستقلة وان اراد بالظرفية ليشمل ما اخر الكلام فثأمل (يوهم خلاف المقصود بما يدفعه) اى بمثلين احدهما للواقع فى الوسط والاخر للواقع فى الآخر هذا على طبق ما فى الابيضاح ونحن نقول احد المثالين لدفع الوهم قبل حدوثه والاخر لدفعه بعده (كقوله) اى قول طرفه كسودة (فسق ديارك غير مفسدها) مفعول به او مطلق اى سقيا غير مفسد الديار وجعله الشارح حالاً ما بعده (صوب الربيع) اى نزول المطر فى الربيع (وديمة) اى مطر فى الربيع (يهمي) اى تسيل قيد السقي لغیر المفسد لان نزول المطر سيما السيل قد يكون مفسدا وسببا لخراب الديار كذا فى الشرح ولك ان تقول صوب الربيع مصلح فى اوله مفسد فى آخره لانه يضرب المحصولات فاحترز عنه بقوله غير مفسدها ويحتمل ان يراد بالديار اهلها ويجعل غير مفسدها بمعنى الامفسدها فيكون الاستثناء من الاهل فيكون من اصل الكلام لا للتكميل (وتحو) قوله تعالى (اذلة على المؤمنين اعزة على الكافرين) فانه لو اقتصر على وصفهم بالاذلة على المؤمنين لتوهم ان ذلك لضعفهم فأتى على سبيل التكميل بقوله اعزة على الكافرين دفعا لهذا الوهم واشعارا بان ذلك تواضع منهم للمؤمنين واذ لك عدى يعلى لتضمين معنى العطف ويجوز ان يكون من قبيل تضمين الشرف والعلو اى اذلة لهم مع فضلهم عليهم كذا فى الابيضاح والشرح ونحن نقول الآية لتنفيرهم عن الرجوع عن الايمان والمقصود انكم لو ترجعون عن الايمان سيأتى الله بقوم يقوم اذلة على المؤمنين اعزة على الكافرين فيقلب حالكم من كون هذا القوم متواضعا لكم الى كونكم اذلة لهم ولا بد فى افادة هذا المعنى من ذكر قوله اعزة على الكافرين فهو داخل فى اصل المقصود وليس فى الاطتاب من شىء والله اعلم ومن هذا القسم قول كعب بن سعد القزوى حلیم اذا ما الحلم زين اهله مع الحلم فى عين العدو مهيب فانه لو اقتصر على وصفه بالحلم لاهوهم ان ذلك له من عجزه عند القدرة فاذا زال هذا الوهم بان جملة انما هو فى وقت تزين الحلم لاهله وهذا اغايب يكون عند القدرة والا لم يكن زينا وامام المصراع الثانى فيزعم المصنف انه نأ كيد لمفهوم قوله اذا ما الحلم زين اهله مع انه غير حلیم حين لا يكون الحلم زينا لاهله فان من لا يكون حلیميا حين لا يحسن الحلم يكون مهيبا فى عين العدو لاحتماله فيكون هذا تذيلا لتأ كيد المفهوم لا تكميلا كما زعم بعض الناس وفيه نظر لان تذييل التكميل تكميل كما لا يخفى فهذا الاعتبار جعله هذا البعض تكميلا وقال الشارح المحقق وفيه نظر لانا لانم ان من لا يكون حلیميا حين لا يحسن الحلم يكون مهيبا فى عين العدو لجواز ان يكون غضبه مما لا يهاب ولا يعاب به ويمكن اثبات مانعة بانه اذا لم يكن حلمه مع العدو حسنا لاحتماله يكون غضبه مهيبا والا لكان حلمه حسنا اذ لا تقع لغضبه قال الشارح والذي يخطر بالبال ان معنى البيت الطيف وادق مما يشعر به كلام المصنف وان المصراع الثانى تكميل وذلك لان كونه حلیميا فى حال يحسن فيه الحلم

الغزوى نسخة

يوهم انه في تلك الحالة ليس مهيبا لمابه من البشاشة وطلاقة الوجه وعدم اثار الغضب والمهابة ففي ذلك الوهم بقوله مع الحلم في تلك الحالة التي يحسن فيها الحلم بحيث يهابه العدو ليمتكن مهابته في غيره فكيف في غير تلك الحالة (واما بالتتميم وهو ان يؤتى في كلام لا يوههم خلاف المقصود) يخرج عنه تميم ذكر في كلام يوههم خلاف المقصود فان الفرق بين التتميم والتكميل بان التكميل في التتميم غير دفع وهم خلاف الحق لانه لا يكون في كلام يوههم خلاف الحق اذ لا مانع من اجتماع التتميم والتكميل (بفضلة) لكتبة المعارف فيما بين علماء العربية كون الفضلة بمعنى يقابل العمدة فالشارح المحقق حفظ المعارف ومنهم من جله على ما يزيد على اصل المراد ولا يغوت بمخذه فرد الشارح المحقق في التخصيص به لا تخصيص بذلك للتتميم وبانه كذبه بذلك كلام المصنف في الايضاح وكلاهما ضيقان اما الاول فلان المصنف غير محتاش عن ذكر ما لا يخص بقسم في قسم يشهد له قوله في تعريف الابدال بما يفيد كتبة تيم المعنى دونها واما الثاني فلان المصنف لم يرد في هذا المقام في الايضاح على ما في التلخيص الا انك تميز الامثلة معاته لم يمثل بغير الفضلة نعم ما ذكره في بحث الاعتراض ان من اشترط في الاعتراض كونه بين كلامين او في اثناء كلام وجوز كونه غير جله يشمل الاعتراض عنده بعض صور التتميم ينافية فانه لو لم يكن التتميم مخصوصا بالفضلة لم يتوقف شمول الاعتراض بعض صور على تجوز كونه غير جله بل يشمل عنده من لم يحوزه ايضا لانه يبعد ان يكون مراده هذا الموضوع لانه مذكور في نفس الكتاب فلامع في الاحالة بالايضاح ثم التخصيص بالفضلة يوجب ان لا يكون قولنا زيد يقاسى مشقة الجوع وبطعم الطعام من التتميم مع انه كقولنا زيد يطعم الطعام مع مقاساة شدة الجوع ولا يخفى انه بعيد عن الاعتبار جدا (كالباطلة) نحو ويطعمون الطعام على حبه في وجهه اى مع حبه (من وجهين ذكر في تأويل النظم وهو كون ضمير حبه للطعام اما على توجيه اخر وهو كونه لله فلا يكون من الاطباء لانه لا دية اصل المراد لا تقول على الوجه الاول ايضا هو لاصل المعنى لانه لا يدمنه في اداءه انهم يطعمون الطعام مع حب الطعام لولا المباشرة في الاطعام لم يكن لافادة ان الاطعام مع حب الطعام وجه ولم يقصد اليه البليغ ولا يبعد ان يجعل الضمير للاطعام اى يطعمون الطعام بناء على حب الاطعام فيكون لافادة ان الاطعام لكون السخا خلقا لهم فلا يكون ايضا مما نحن فيه قال الشارح المحقق وكتفيل المدة في قوله تعالى سبحان الذى اسرى بعبده ليلا ذكر ليلا مع ان الاسراء لا يكون الا بالليل للدلالة على انه اسرى في بعض الليل قال السيد السند ان هذا وان ذكره الكشاف لكنه اعترض عليه بان البعضية المستفادة من التكميل هي الكون في بعض الافراد لا الكون في بعض الاجزاء ونحن نقول قد حقق ائمة الاصول ان الظرف المنسوب هو المعتاد فلا بد ان يستوفى المظروف جميعه الا ان الابدان ترد قولهم لا قول الكشاف للاجماع على ان الاسراء كان في بعض الليل ولك ان تقول اراد بقوله في بعض الليل في بعض افراده لكنه بعيد في ان افاد ان الاسراء كان في بعض الليل ليس زائدا على اصل المراد (واما بالاعتراض وهو ان يؤتى في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى بجملة او اكثر لا يحل لها) اى الجملة او اكثر (من الاعراب لكتبة سوى دفع الابهام) قال الشارح المحقق والمراد باتصال الكلامين ان يكون الثاني بيانا للاول وتأكيدا او دلا منه هذا وقد فاته ان يكون الثاني معطوفا على الاول كما في قوله تعالى انا وضعتها اثنى والله اعلم بما وضعت وليس الذكر كالانثى واتى سميتها مرعى اعتراض فان ما بين قوله انا وضعتها اثنى واتى سميتها مرعى اعتراض ايضا كما اعترف به والظاهر ان الصفة المقطوعة مما يتصل

معنى بالجملة السابقة وكذا جواب سؤال نشأت من الجملة السابقة وقد دخل في التعريف
تذييل وتكيل لأجل له من الاعراب اذا وقعا بين جلتين متصلتين معنى ولا يخص شمول
الاعتراض بعض صور التكميل بما اذا جوز كون الاعتراض مما لا يليه جملة متصلة بما قبل
الاعتراض كما يوهمه ماسبقني وينقض التعريف المعطوف لا يحمل له من الاعراب بين
المعطوف والمعطوف عليه نحو قولك الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد
ربهم ويؤمنون به ويستغفرون للذين آمنوا فان قولك ويؤمنون به جملة لا يحمل لها
من الاعراب وقعا بين جلتين متصلتين معنى مع انه لا يسمى اعتراضا كما لا ريب فيه (كانتريه
في قوله تعالى ويجعلون لله البنات سبحانه ولهم ما يشتهون) فان قوله سبحانه جملة لا يحمل لها
بتقدير اسبحه سبحانه وقت في اثناء الكلام لان قوله ولهم ما يشتهون معمولان للجل معطوفان
على مفعوليه اعني الله والبنات وليس لله طرفا لغوا للجمال والالكان الجعل بمعنى الخلق
والامعنى له وقيل والالكان الفاعل والمفعول ضميرين متصلين بشئ واحد وهذا يجوز في غير
افعال القلب ورد بان هذا يجوز في المفعول بواسطة نحو هزى اليك ومعنى الجعل لله البنات
جملة مستحقا للبنات ومعنى الجعل لانفسهم البنين استحقاق فهم له ولو جعل قوله ولهم
ما يشتهون حالا لم يكن تصريح بالتوبيخ يجعلهم مستحقين ما يشتهون (والدعاء في قوله)
اي في قول عوف بن محم بن ذهل بن شيبان يشكو كبره وضعفه (ان الثمانين وبلغتها
قد احوجت سعي الى ترجمان) اي الى مفسر وهو كنعفوان وزعفران وربهم فان
على ما في القاموس فقوله وبلغتها جملة اعتراضية مع الواو ومن لم يعرف الواو
الاعتراضية تكلف في جعل الجملة حالية ومثل هذا الاعتراض كثيرا ما يلبس
الحال والفرف في دقيق (وانتبيه في قوله واعلم فعمل المرء بفعله) جعل المحطاب
بقوله فعل المرء بفعله متبها متوجها الى معرفة ما تعقبه عن قلب حاضر ومن لم يعرفه ففسره
بالتنبيه على امر يناسب المقام التنبيه عليه وفيه تنبيه على ان الاعتراض يكون بالفاء (ان سوف
ياتي كل ما قدرا) من التقدير والالف للاطلاق وان هي المتخفة واسمه ضمير شان مقدري
ان القدرات لا محالة (ومعاجاه بين كلامين وهو اكثر من جملة ايضا) يعني ان فيه تمثيلين
تمثيل ما جاء بين كلامين وتمثيل ما هو اكثر من جملة (قوله تعالى فاتوهن من حيث امركم الله
ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين نسأؤكم حرث لكم) لاختفاء في ان الاعتراض هنا
جملة واحدة وخبره جلتان وليس اكثر من جملة لا يحمل له من الاعراب والمثال الواضح قالت رب
اني وضعتها اثى والله اعلم بما وضعت وليس الذكر كالاثى واني سميتها مريم وما كان
اتصال قوله نسأؤكم حرث لكم بقوله فاتوهن خفيائته بقوله (فان قوله نسأؤكم حرث لكم
بيان لقوله فاتوهن من حيث امركم الله) يعني ان الماتى هو مكان الحرث لان الغرض الاصل
من شرع اشكاح هو التماس وبقائه النوع لا قضاء الشهوة بل خلق الشهوة لذلك والتكفة
في هذا الاعتراض التعجب في التوبين خائف الماتى والتغير عن غير الماتى لمافه من الاذى
والقدران ذى الاجتناب عن الحيض لاجله ولا اعتراض نكت اخرى منها تخصيص احد
المذكورين بزيد التأكيدي شاه نحو ووصينا الانسان بالديه جلته امه وهما على وهن
وفصلا في عامين ان اشكرى ولو الديق فقوله ان اشكرى تفسير لوصيتا وقوله جلته اعتراض
ايجابا للتوصية بالام خصوصا ومنها الاستعطاف في قول ابى الطيب وخفوق قلب لورأيت
لهيه * باجتي رأيت جهنما * وجعل المصنف والشارح من نكت الاعتراض في البيت
صناعة الطباق وفيه انها من البديع ومنها دفع ما يضر به كما في هذا البيت فانه دفع ضرر جهنم

القلب ببناء المحبوبة التي هي الجنة ويحتمل ان يكون المقصود التنبيه على ان شفاء هذا الداء المحبوبة كان النجاة عن جهنم بالجنة ومنها بيان السبب لامر فيه غرابة كافي قوله فلا هجرة يبدو وفي البأس راحة * ولا واصله يصفون لثاقبه فتكلمه * فان كون هجرة الحب مطلوباً من غريب فينسيه وهذا لا ينافي ما قبل انه جواب سؤال لان بيان السبب يجوز ان يكون للسؤال المقدر (وقال قوم قد تكون الكثرة فيه غير ما ذكر) الاوضح دفع الابهام (ثم) افترقوا فرقتين (اجوز بعضهم وقوعه اخر جلة) لاقى انشاء جلة (لاتلها جلة متصلة بها) فلا يكون بين كلامين ايضاً وقد تبهم الكشف في مواضع (فيشمل) الاعتراض بهذا التفسير (التذييل) كلها (وبعض صور التكميل) وهو ان يكون لجملة لا محل لها من الاعراب كافي قول الخامسة ومآلات مناسبة في فرأشه ولا تطل مناسحت كان قتل فان المصراع الثاني تكميل لانه لما وصف قومه بشمول القتل لهم او هم ذلك ضعفهم فزاله بوصفهم بالانتقام من قاتليهم وشمول الاعتراض جميع صور التذييل بوجوب ان يعتبر فيه ان لا يكون له محل من الاعراب فتفسيره كان قاعراً (وبعضهم) عطف على فاعل جوز كان (كونه غير جلة) عطف على مفعوله وهل جوز وان يكون جلة لا محل لها من الاعراب الظاهر نعم ووقال كونه غير الجملة بلام العهد لشملة جلة لا محل لها من الاعراب بلا خفاء مل (فيشمل) الاعتراض بهذا التفسير (بعض صور التميم) بعض صور (التكميل) وهو ما كان بين الكلام او الكلايين المتصلين معنى وفي الايضاح انه يشمل ما كان كذلك من التميم والتكميل ولا يكون له محل من الاعراب جلة كان اواقل من جلة او اكثر قال الشارح المحقق فيه اختلال لانه اما ان يشترط في الاعتراض عندهؤلاء ان لا يكون له محل من الاعراب ولا يشترط فان اشترط ذلك لم يصح تجوز كونه غير جلة لان المفرد لا بدله في الكلام من الاعراب ولم يشمل شيا من التميم لانه انما يكون بفضله ولا بدله من الاعراب وان لم يشترط فلا وجه لتقييد التكميل بما لا محل له من الاعراب هذا ويمكن اختيار الاشتراط قوله المفرد لا بدله في الكلام من الاعراب فيدان المفرد يجوز ان يكون حرف تنبيه وحرف خطاب وصوتان من الاصوات ولا يكون له محل من الاعراب قوله لا يشمل التميم اصلاً فيه انه مبنى على تفسيره الفضلة بما فسر به وقد فسر البعض بما يزيد على اصل المراد واهل متمسكه في تفسير ما ذكره المصنف هنا (واما بتفسير ذلك) عطف على قوله اما بالايضاح بعد الابهام (كقوله تعالى الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون به فانه لو اختصر لم يذكر ويؤمنون به لان ايمانهم لا ينكره من ينبتهم) فلا حاجة الى الاخبار به اكونه معلوماً (وحسن ذكره) اى سبب حسن ذكره ولك ان تجعله ماضياً من التحسين وفاعله (اظهار شرف الايمان) او من الحسن وينصب اظهار شرف الايمان على انه مفعول له على مذهب من لا يشترط لنسبه اتحاد فاعله وفاعل عامله (ترغيباً فيه) اى في الايمان لا يقال كما لا مجال لانكار ايمانهم لانكار تسبيحهم وحدهم فهو ايضاً اطناً لاظهار شرف التسبيح والجد لان تقول يجوز ان لا يكون عبادتهم التسبيح والحمد ولا بد من التأمل في مقام بيان غير ما ذكر ثلثاً بوقع في التباس ماسى غير ما ذكر كواقع المصنف في الايضاح فاورد امثلة هي من التكميل والتميم لما هو بغير ذلك (واعلم) ان الاكثر وصف الكلام بالايجاز والاطاب بمعنى عرفت (وانه قد بوصف الكلام بالايجاز والاطاب باعتبار كثرة حروفه عليها بالنسبة الى كلام آخر مساو له) اى اى ذلك في الكلام (في اصل المعنى) وانما قيد المعنى بالاصل لعدم امكان المساواة في تمام المراد فان للايجاز مقام ليس للاطاب وبالعكس ولا بوصف بالمساواة بهذا الاعتبار

اذ ليس المساواة بهذا الاعتبار بما يدعوا اليه المقام بخلاف الاججاز والاطناب (كقوله) اى قول ابى تمام (تصدعن الدنيا) اى تعرض عنها (اذا عن سودد) تمامه ولو برزت فى زى عذرا ناهذا زى البهيمه والعذراء البكر والناهد المرأة التى ارتفع ثديها ولا يخفى ان السيادة ايضا من الدنيا فالمراد من الدنيا غير السودد الا ان يراد سيادة الاخرة والاول اظهر (وكقول الشاعر الاحمر) ولست بظنار الى جانب الفنى اذا كانت العليا فى جانب الفقر والعليا كالجراء الفعلة العالية على ما فى عاموس قال الشارح المحقق اراد بانثى مسيه اعنى الراحة وبالفقر اعنى الخنعة يعنى السيادة مع التعب من جمع عدى من الراحة مع عدم السيادة ولا ضرورة الى المدول عن الظاهر فخصر اعنى تمام الاججاز بالنسبة الى البيت لما وانه له فى اصل المعنى مع قلة حروفه والمساواة بما يتحقق اذا حل النى على المبالغة فى نى النظر لاعلى نى المبالغة فى النظر كما يفيد اول النظر وهذا الاججاز قد يكون اججازا بالتفسير السابق وقد يكون اطنابا وقد يكون مساواة وكذا هذا الاطناب (ويقرب منه) اى من المصراع والبيت مع التفاوت فى كونهما نظمين وكون ذلك نظما ونبأ قوله تعالى (لا يسأل عما يفعل وهم يسألون وقول الحماسى وشكر ان شيا على الناس قولهم ولا ينكرون القول حين يقول) اى نفع ما شئنا من قول غيرنا ولا يحسر واحد على تغير ما يقول وقال الشارح المحقق انما قال ويقرب لاختصاص البيت بالقول وعموم الآية كل فعل ولك ان تقول الشعر مختص بالناس والاية تشل كل فاعل ولا يخفى ما فى ختم المعنى بهذا البيت من الغرابة والابتداع حيث اعترض المصنف على السكاكى وغيره والحمد لله الذى انعم علينا نعمة البيان فوفقنا لتوفية المعانى للحاضرين والغائبين من الاخوان الهى هب لنا معرفة واحد لا تعدد فيه بطرق مختلفة واضحة الدلالة متباعدة عن التشبيه والتقوية ونجما بظلمور الحقيقة عن الاطمينان الاججاز ونجما بايضاح كتابات البيان وتلخيصها عما يحول بيننا وبين المغاز واجعل وجودنا المستعارة قراين البقاء فى الزمان ووفقنا للتين بسم الله الرحمن الرحيم من الاسماء الحسنى (الفن) لغة الضرب والتزيين ولكل منهما مناسبة بالمصطلح عليه مستغنية عن التبيين (الثانى) اى ثانى الاول فانه جعل الفن الاول اثنين او ثنائى الفنون الثلاثة فانه فى المرتبة الثانية لان التعبير فرع ترتيب المعانى فى النفس وما هو داخل فى البلاغة اصل بالنسبة الى ما هو تابع لها فلذا اخر عن المعانى وقدم عن البديع واما مقال السيد السند انه اخر عن علم المعانى لان علم المعانى يبحث عن افادة التركيب لخواصها وعلم البيان عن كيفية تلك الافادة فمثل منه منزلة المركب من المفرد الشعبة من الاصل ففهم ان علم البيان يبحث عن الدلالات العقلية على اصل المعنى لاعلى الخواص على ان آخر كيفية الافادة عن الافادة تفيد رجحان تأخير البيان من غير حاجة الى تزيينه من المعانى منزلة المركب من المفرد قال الشارح فى المختصر قدمه على البديع للاحتياج اليه فى نفس البلاغة وتعلق البديع بالتوابع يربطه يحتاج اليه فى نفس البلاغة فى الجملة لانه لا يتم بلاغة كلام بدون اعمال علم البيان اذ الكلام المركب من الدلالات المطابقة لا يحتاج فى تحصيل بلاغته الا الى علم المعانى اذ لا حاجة الى البيان للدلالات المطابقة كما ستعرف وبهذا التحقيق ظهر وجه آخر لقدم علم المعانى اذ لا بد منه فى بلاغة الكلام اصلا بخلاف البيان (علم البيان) بمعنى يقابل علمى المعانى والبديع (وهو علم) اى مسائل معلومة عن الادلة او تصديقات بها حاصلة عن الادلة او ملكة هذه التصديقات اعنى كيفية راسختها يمكن بها من التصديق بمسئلة مسئلة تفصيلا من غير حاجة الى تجشم كسب جديد وانما قيدنا بمعانى العلم بالحصول عن الدليل وان اطلقها الناظرون فى هذا المقام لما حققت ان من جمع مسائل العلم بالتقليد

مطلب
الفن الثنائى

لا يسمى عالما وتصديقاتها لها لا يسمى علما واستعمال لفظ العرفي التعريف محض لماعرفت من اشتراكه وما يدفع به هذا الخلل من ان استعمال اللفظ المشترك في مقام يصح اى معنى يراد بها لا يعاب بخلوه عن ضرر الاشتراك وهو فهم غير المقصود بخلل لانه وان خلا عن هذا الخلل لم يخل عن تحيير السامع انه ماذا يريد (يعرف به) شاع استعمال المعرفة في ادراك الجزئيات تصورا كان او تصديقا واستعمال العرفي اذراك الكلمات كذلك فالعنى علم يعرف به (ايراد) كل واحد يدخل في قصد المتكلم على ان اللام في (المعنى الواحد) للاستغراق العرفي والمراد بقوله يعرف به يعرف برعايته اذ لو لم يراع ولم يعرض عليه المعنى الواحد الوارد على قصد المتكلم لم يعرف ابراده وهذا هو العرف في وصف العلوم بمعرفة الجزئيات بها قال الشارح فلو عرف من ليس له هذه الملكة ايراد معنى قولنا زيد جواد في طرق مختلفة لم يكن عالما بعلم البيان اقول بل لو عرف من ليس له هذه الملكة ايراد كل معنى يدخل في قصد المتكلم كالعرب المتكلم بالسليقة لم يكن عالما بعلم البيان وفسر القوم المعنى الواحد بما يدل عليه الكلام الذى روى فيه المطابقة لمقتضى الحال واعترض عليه الشارح بانه مما لا يفهم من العبارة وكلامهم في مباحث البيان لا يساعده لان المفرد باسره وهو معظم مباحث البيان وكثيرا من امثلة الكناية انما هي مفردات ويمكن دفعه بان تخصيص المعنى الواحد بمعنى الكلام المبلغ لاشتهار ان موضوع الفن اللفظ المبلغ على ان وصف المعنى بالواحد يحتمل ان يكون باعتبار وحدة يحصل للمعنى باعتبار ترتيبه في النفس بحيث لا يصح تقديم جزء على جزء وهذا هو الوحدة المعبرة في نظر البلغاء واما المجاز المفرد واما مثله فالبحث عنه راجع الى البحث عن الكلام المبلغ قال الشارح وتفيد المعنى الواحد للدلالة على انه لو اورد معان متعددة بطرق مختلفة كذلك لم يكن ذلك من البيان في شيء ولا يخفى ان هذه الدلالة مستغنى عنها باللام الاستغرافية فانه في معنى ايراد كل معنى دخل في قصد المتكلم بطرق مختلفة في وضوح الدلالة وقد احتجز به عن ملكة الاقتدار على ايراد المعنى العارى عن الترتيب الذى يصير به المعنى معنى الكلام المطابق لمقتضى الحال بالطرق المذكورة فانها ليست من علم البيان وهذه القادة اقوى مما ذكره السيد السند من ان في ما ذكره القوم تنبيه على ان علم البيان ينبغي ان يتأخر عن علم المعاني في الاستعمال والسبب في ذلك ان رعاية مراتب الدلالة في الوضوح والحقا على معنى ينبغي ان يكون بعد رعاية مطابقتها لمقتضى الحال فان هذه كالاصل في المقصودة وتلك فرع وتمتع لها فالاولى ان يراعى المطابقة والاولى وضوح الدلالة ثانيا وان لم يكن هذا الامر لازما هذا ولا يخفى انه بعلم منه وجه تقديم علم المعاني على علم البيان قال الشارح وبالتفسير المذكور للمعنى الواحد يخرج ملكة الاقتدار على التعبير عن معنى الاسد بعبارات مختلفة كالاسد والقتضف والبيث والحرارث على الاختلاف في الوضوح مما ياباه القوم في الدلالات الوضعية هذا كلامه وفيه ان تلك الملكة يخرج بالتفسير المذكور سواء كان بالابهاء المذكور او لا لان المعنى الواحد متقدم في التعريف على الاختلاف في الوضوح والاولى ان يقال يخرج به ملكة الاقتدار عن معنى الشجاعة الفاظ مختلفة في الوضوح فانه لا يخرج له عن التعريف سواء (بطرق) اى في طرق واراد بالطرق التراكيب تشبيها للتراكيب بالطرق في ان المعنى يسلكها في فصل الى فهم الخطاب او في ان السامع يسلكها في فصل الى المعنى والاول انسب بسوق التعريف الان سلوك المعنى فسر به كما يفيد ايراد وقد سلك في التعبير بالمعنى الواحد عما قصده وهو من قبيل ذكر العلم وارادة الخاص بقرينة دقيقة وفي التعبير عن التراكيب بالطرق بطريق الاستعارة وفي التعبير عن الدلالة العقلية بمطلق الدلالة في وجهه

كما يظهر عليك ان شاء الله تعالى سلوك طريق البيان من اعتبارات الدلالات المجازية وان كان الانسب بصناعة التعريف خلافا لرعاية الاستهلال وتأنيث للدخيل في الفن قبل الاستهلال ويستفاد منه انه لا بد في البيان من ان يكون بالتسوية الى كل معنى طرق ثلثة على ما هو ادنى الجمع ولا بد فيه لان المعنى الواحد الذي نحن فيه له مستند ومستند اليه ونسبة لكل منها والا يجرى فيه المجاز سيما باعتبار معنى الانترامى معتبر في هذا الفن فيحصل للركب طرق ثلثة لا محالة ولا يشكلك عليك انه وان يتحقق الطرق الثلثة بهذا الاعتبار واريده كيف تجزم بتحقيق الاختلاف في الوضوح وهو خفي جدا لانه حين على المسمر لما خلق له يتيسر ملهم كل احد ما يشاء فان الاختلاف في الوضوح والخفا كما يكون باعتبار قرب المعنى المجازي وبعده من المعنى الحقيقي ويكون بوضوح القرينة النصوبة وخفائها فلا محالة يتحقق المعاني المختلفة وضوحا وخفاء ولو باعتبار القرائن التي نصبها في تصرف البليغ فتفيد ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة بقولنا على تقرير ان يكون لها طرق مختلفة مما لا حاجة اليه نعم يتجه عليه انه كان الاقتدار على ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة بين من ابا البلاغة كذلك الاقتدار على ايراده بطرق متساوية في الوضوح فلا معنى لادخال الاول تحت البيان دون الثاني الا ان يقال قصد تعريف البيان بخاصة تشابه المعرف ولا يلزم منه ان يكون كل ما يغاير هذه الخاصة خارجا عن وظائف البيان (مختلفة) تشمل المختلفة في الكلمات التي هي اجزاء المركبات والمختلفة في وضوح الدلالة والايراد بالطرق المختلفة في الاول ليس من البيان في شيء فاخرجه بقوله (في وضوح الدلالة) اما لانه اراد بالدلالة العقلية وبه حكم الشارح متمسكا بما سبأ من ان الاختلاف المذكور لا يجرى الا في الدلالات العقلية واما لان الاختلاف في وضوح الدلالة يخص الدلالة العقلية فلا حاجة الى تقييد الدلالة بالعقلية لاخراج الطرق المختلفة بالعبارة وقد وثقنا بما وعدنا فلا تعقل عن الموعود وترك في التعريف ما يقابل في وضوح الدلالة اعني وخفائها وان ذكر في الفتح ما يفيد لعله تطويلا للقوم فجرد كتابه عنه لان الاختلاف في الوضوح يستلزم الاختلاف في الخفاء (عليه) اي على المعنى الواحد وسأبقى ثمة ما يتعلق بالتعريف وينضح به في بيان قوله والايراد المذكور لا يتأتى في الوضعية الخفائه المحل الاثني به ولما اراد توضيح التعريف يتحقق ان ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه يدور على بعض اقسام الدلالة دون بعض وكان هذا التحقيق محتاجا الى تقسيم دلالة اللفظ الموضوع قال (ودلالة اللفظ) واكتفي بلام العهد عن التفسير بالموضوع لان اللفظ الموضوع هو الذي به يفاد ويستفاد فيما هو المعتاد وغيره خارج عن حجة الاعتداد وفيه نظر لان دلالة الهيئة ايضا وضعية معتبرة في الافادة والاستفادة ويجري فيها اقسام المجاز فلا وجه لاسقاطه عن درجة الاعتبار في مقام التقسيم وغيره وذلك التحقيق وان يكن في تقسيم البياني من ان دلالة اللفظ اما على الموضوع لها وعلى غيره ويسمى الاول وضعية والثاني عقلية الا انه اراد مزيد تفصيل وتحقيق للدلالة على غير الموضوع لانه زيادة تمكين المتعلم المبتدى من معرفة العلم بهذا التعريف هذا على طبق ما جرى عليه الشارح مع زيادة تحقيق ونحن نقول بمساعدة توفيق ان لصاحبه علم البيان فضل احتياج الى معرفة الدلالات اذ بها يتميز الحقيقة عن المجاز ويعرف ان يحصل المجاز باي طريق والى هذا بودى تفصيل مقدمة اوجبه صاحب المفتاح قبل الخوض في علم البيان بل يتأدى وليشعري ما غفلهم عنه وهنا دقيقة اخرى محوجة الى ذكر تقسيم الدلالة

في قوله بعده تطويلا دون ان يقول لكونه تطويلا لانه ليس كما عده لان فيه اشارة الى ان البليغ ربما يلاحظ كمال الخفا طب جلب البيان الخفي منشط له وربما يكون نظره الى توسط حاله في طلب واضحا فكل من الخفا والوضوح من مطالب البليغ

٧ التزم التجريد نسخة

وتعيين ما يتعلق به التفاوت في الوضوح هي سر التكلم بالمجاز والعدول عن الحقيقة من غير ضبط البيان والاعوان وهذا ولم يعرف الدلالة لاشتهار امرها فتقول الدلالة هي كون الشيء بحيث يحصل من العلم به العلم بشيء آخر ولو في وقت لان المعبر عند أئمة العربية الدلالة في الجملة بخلاف اهل الميزان فان المعبر عندهم الدلالة الكلمة المفسرة بكون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء آخر فعريف الدلالة في كتب العربية مما لا يليق به على انه في نفسه مختل اذ لا يمكن ان يوجد دال يستلزم العلم به العلم بالمدلول والصحيح ان يقال هو كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء آخر عند العلم بالعلاقة وبالجملة فالاول هو الدال والثاني هو المدلول وقد يكون الشيء دالا على شيء ومدلولاً له باعتبارين كالتار والدخان فان كلا منهما دال على الآخر ومدلوله فالعلاقة ان كان الوضع فالدلالة وضعية وان كان اقتضاء الطبع وجود الدال عند عروض المعنى لطبع المحدث للدال فهي طبعة والا فقلة كدلالة الاثر على المؤثر وكل منهما ان كان الدال فيها لفظاً فهي دلالة لفظية والا فغير لفظية وحصر الدلالة الطبيعية في اللفظية متقوض بجملة الخجل وصفرة الوجع فلا اعتداده وان اتى به من يعتد به كل اعتداد وعرفوا الدلالة اللفظية الوضعية بفهم المعنى عند اطلاقه بالنسبة الى من هو عالم بالوضع واعترض عليه بان فهم المعنى صفة للسامع والدلالة صفة للفظ فلا يصدق التعريف على دلالة ما غيره البعض الى كون اللفظ بحيث لو اطلق فهم المعنى للعالم بوضعه وغيره البعض الاخر بان استصعاب الاشكال ليست بمثابة يحوج الى التغيير بل الدلالة نسبة عارضة بين اللفظ والمعنى تابعة لاضافة اخرى هي الوضع وتلك النسبة مبدأ وصف للفظ هي كونه بحيث يفهم منه المعنى العالم بالوضع ووصف للمعنى هو ان فهمه من اللفظ للعالم به وكلما اوضحنا لزمان تلك الاضافة فكما جاز تعريفهما بالاول جاز بالثاني ورد التغيير بانه تغيير التعريف الى ما هو الاول وليس للاستصعاب وفيه ان الاولية ممنوع اذا المقدر انها لازمان للدلالة سواء وليس شيء منهما الدلالة اذا الدلالة عارضة للطرفين وكل منهما عارض اطراف نعم ليس الجواب جواباً عند التحقيق بل يستويه المعبر والمعبر اليه في عدم صحة التعريف احدهما على ان كون الدلالة صفة للطرفين مبدأ وصف للفظ من غير كونها صفة له لكذبه اشتقاق الدال منها للفظ واسنادها وازدائها الى اللفظ فالحق ان الدلالة صفة للفظ ولا يصدق عليها فهم السامع ولا ان فهم المعنى ولكن يصدق عليها فهم السامع منه المعنى وان فهم المعنى منه وكما ان الفهم صفة للمعنى او السامع باضافته الى احدهما كذلك صفة للفظ بتعلقه به بواسطة الجار لاننا نقول لاحقاً في ان فهم السامع ليس صفة للفظ ولا ان فهم المعنى فاذا قيد بقولنا ان اللفظ لا يمكن ان يصير صفة للفظ لان المطلق اذا لم يكن صفة لشيء لا يمكن ان يكون المقيد صفة له لاننا نقول قوله من اللفظ قيد بحسب الصورة مغير بحسب التحقيق لان فهم المعنى اذا قيد بقوله من اللفظ يصير بمعنى ما قام باللفظ اي كونه بحيث يفهم منه المعنى وله نظار فان الحسن صفة الوجه في قولنا زيد الحسن وجد رفع وجهه ولا يمكن جعل حسن خبراً عن زيد ولا نعتاً له فاذا قلنا زيد الحسن وجهه منه صح جملة خبراً منه نعتاً بلا كلفة لانه يغير معنى العبارة من نسبة الحسن الى الوجه الى نسبة الكون بحيث يحسن الوجه متدالي زيد وبهذا اندفع ما قيل ان صحة التعريف بفهم المعنى منه وهم اذا يصح صدق الفهم على الدلالة لانه صفة السامع ولا يصدق تعلقه بالمعنى او اللفظ عليها لانهما صفتان للفهم ولا يصدق المجموع المركب على ان المتبادر من التعريف ان النهم المقيد وظهر ضعف ما

قيل ان لا يختص الا ان يقال تسامحوا في التعريف واعتمدوا على ظهور عدم صحة الجمل
 ووجوب قصد ما يصح حله وظهور دلالة فهم المعنى من اللفظ على كونه بحيث يفهم
 منه المعنى لان كونه معنى عرفيا للوصف بحال المتعلق يفنى عن مثله نعم كون اللفظ بحيث
 يفهم منه المعنى العالم بالوضع اوضح في المقصود فالغير اليه حسن وعدول الى ما هو الاول
 بقي ان الدلالة ليست كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى عند الاطلاق بل كونه بحيث يفهم منه
 المعنى العالم بالوضع عند حضور اللفظ عنده سواء كان بسماعة او بمشاهدة الحقا الحظ
 الدال عليه او بتذكره فالصحيح الا خصر ان يقال هو فهم العالم بالوضع المعنى
 من اللفظ ولا ينبغي ان مطلق الدلالة الوضعية (اما على تمام ما وضع له او على جزئه او على خارج
 عنه) الا انهم خصوصا هذا التقسيم بدلالة اللفظ الموضوع لان الدلالة الوضعية الغير اللفظية
 على الجزء او الخارج في مقام الافادة غير مقصودة في العادة لانه لا تستعمل الاشارة ولا العقد
 ولا النصب في جزء المعنى ولا لازمه وكذا الخط على ان اجزائه الخط موضوعا بازاء جزء
 ما وضع له الكل لا محالة ولفظ التام اما ذكر لان العادة في البيان ان يذكر التام في مقابلة
 الجزء حتى كان لا يحسن المسايلة بدونه فن اعترض عليه بان ذكر التام لغو يستحق
 ان يحذف غفل عن البيان الاعرف (ويسمى) الاظهر ان يقول ونسعى على صيغة التكلم
 ليكون تنبيها على ان هذه تسمية يائية على خلاف تسمية الميزانين وهو الذي قد مناه
 ليس لك ان يقول عبارته للتكلم لانه ينطبق بفساده رفع كل من الاخرين (الاولى) اى
 الدلالة على تمام ما وضع له دلالة (وضعية) لان مبناه الوضع فقط بخلاف الاخرين فانه
 انضم فيهما الى الوضع امران عقليان هي توقف فهم الكل على الجزء وامتناع انفكاك فهم
 الملزوم عن اللازم (و) لهذا يسمى (كل من الاخرين) دلالة (عقلية) وفيه مساححة
 اذ ليست الدلالة العقلية مشتركة بين الاخرين بل المسمى بهما ما يصدق عليهما اى
 الدلالة على غير ما وضع اللفظ عليه ولو جعل عقلية مرفوعة خبر القول وكل من الاخرين
 لخاص من المساححة وصح كونه تسمى صيغة التكلم لكنه خلاف ما ينسار من فطم
 كلامه فالدلالة الوضعية لها معنيان احدهما اعم من الآخر مطلقا والدلالة العقلية لها
 معنيان متباينان قال الشارح المحقق انما سميت الاولى وضعية لان الواضع انما وضع
 اللفظ للدلالة على تمام ما وضع له فهي الدلالة المنسوبة الى الوضع وكل من الاخرين
 عقلية لان دلالة عليهما انما هي من جهة ان العقل يحكم بان حصول الكل في الذهن
 يستلزم حصول الجزء فيه وحصول الملزوم يستلزم حصول اللازم وينجى عليه ان لا نسلم
 ان الواضع وضع اللفظ للدلالة على تمام ما وضع له بل للدلالة على الجزء واللازم ايضا
 الا انه اوجب قصد الاول من اللفظ بلا قرينة اذا لم يكن اشتراكه والاخرين مع القرينة
 وافادتهما باللفظ واستعمالهما فيهما شاهدا لان الدلالة عليهما ايضا مقصودة بالوضع
 واوردا ايضا ان الدلالة ايضا متحققة من غير حكم العقل باستلزام حصول الكلام حصول
 الجزء واستلزام حصول الملزوم وحصول اللازم ودفع بان المراد بحكم العقل
 الحكم بالقوة القريبة من العقل وهو مندفع بان الدلالة ليست من جهة ذلك الحكم بل
 من جهة الاستلزام المذكور ولا ينبغي ان كان الاول ان تبين اسماء الاقسام الثلاثة بين
 اجتماع القسمين الاخرين في اسم الا ان الاهتمام ببيان اصطلاح الفن دعاه الى تقديم
 ما يخص الفن فاخر قوله (ويفيد الاول بالمطابقة والثانية بالضم والثالثة بالالتزام)
 ولا ينبغي ما فيه من المساححة اذ ليس تقييد الدلالة على تمام ما وضع له او الدلالة الوضعية

الكلى نسخة

لان منشأه نسخة

الاخرين نسخة

الاخرين نسخة

بالمطابقة بل تقييد الدلالة المطابقة لاجل الاولى وتحصيلا للاسم له فاستناد النعل الى السبب والمتبادر من التقييد التقييد الوضعي حتى حصر البعض التركيب التقييدي في المركب من الموصوف والصفة على ان التسمية السابقة يجعل التقييد ظاهرا في الوضعي والمراد التقييد الاضافي لا الوضعي وايضا بوجه العبارة ان السابق من قبل التسمية وهذا من قبيل التقييد مع ان الكل من قبيل التسمية ويرد على التقسيم ان اللفظ قد يقصده بنفسه كما يقال زيد علم وحيث يصدق على دلالة على نفسه دلالة اللفظ على تمام ما وضع له وعلى دلالة على جزءه دلالة على جزء ما وضع له وعلى دلالة على لازمه دلالة على الخارج عنه مع انها لا تسمى مطابقة ولا تضمن ولا التزاما فلا يكون شيء من التعريفات الحاصلة من التقسيم مانعا والجواب ان من قال بوضع اللفظ لنفسه جعل ذلك الوضع ضميا والمتبادر من اطلاقه الوضع القصدي ومن لم يقل بدلالة اللفظ على نفسه ولا يستعمله فيه ووضعه له وهو التحقيق وان كان الاكثرون على خلافه فلا اشكال على قوله واورد على التقسيم ان التعريفات المشتمل هو عليها غير مانعة فانه يدخل في تعريف المطابقة التضني الذي مدلوله تمام الموضوع له وفي تعريف التضني المطابقة التي مدلولها جزء الموضوع له فانه يجوز ان يكون مدلول واحد تمام الموضوع له لفظ بوضع وجزءه بوضع آخر بان يكون اللفظ مشتركين الكل والجزء فيكون دلالة التضنية على الجزء دلالة على الجزء وعلى تمام ما وضع له وكذا دلالة المطابقة عليه ويدخل في تعريف الالتزام الدلالة المطابقة التي مدلولها خارج عما وضع اللفظ له ايضا بان يكون اللفظ مشتركين للالزام والملزوم ولو فرضت لفظا مشتركا بين الالزام والملزوم وبين المجموع دخل في تعريف كل من الدلالات الثلاث الاخرى وان اجاب عنه الشارح بان قيد الحثية معتبرا في المطابقة دلالة اللفظ على تمام ما وضع له من حيث انه تمام ما وضع له والتضمن دلالة اللفظ على جزءه من حيث انه جزءه والالتزام دلالة اللفظ على الخارج من حيث انه لازمه ولا بأس بترك القيود اعتمادا على شهرتها لان التعريفات امور ضمنية ولا يجب رعاية الامر الضمني بل الواجب حفظ التقسيم الذي هو المقصود واختلال التعريفات لا يتخلل بالمقصود من التقسيم اى ضبط الاقسام لانه لا يخرج منه بهذا الاختلال شيء من الدلالات وذكر في المختصر ان قيد الحثية مأخوذ في تعريف الامور التي تختلف باعتبار الاضافات وكثيرا ما يترك هذا القيد اعتمادا على شهرة ذلك وانسباق الذهن اليه وفيما ذكره في الشرح من توجيه ترك القيود بحث اما اول فلان المقصود من التقسيم تعيين الدلالة المعبرة في الفن او الدلالة المأخوذة في التعريف كما ذهب اليه وباختلال التعريفات يتخلل هذا المقصود واما ثانيا فلان التقسيم ضم القيود المتخالفة الى القسم فاذا لم يراع تخالف تلك القيود على ما ينبغي اختل التقسيم والمقصود من التعرض بالتعريف اظهار خلل التقسيم من هذا الوجه لانه انما ينصح بالتعرض بالتعريف وفيما ذكره في المختصر ان قيد الحثية المعبرة في الامور الاضافية الحثية التقييدية التي توجب الفرق بالاعتبار والحثية المعبرة في مفهوم الدلالات للتعليل وتوجب التمييز بين افراد الاقسام بالذات واما ما اورده من كلام القوم من تقييد التعريفات فهو وان يدفع خلل التعريف لكن يتخلل به ما شهر فيما بينهم ان تقسيم الدلالة الوضعية الى الدلالات الثلاث تقسيم عقلي يجرم العقل بمجرد ملاحظة مفهوم القسمة بالانحصار ولا يجوز قسم آخر كيف ودلالة اللفظ الموضوع له لمجموع المتضامين على احدهما بواسطة انه لازم الاخر ليس دلالة على الجزء من حيث انه جزء بل من حيث انه لازم

جزء آخر فلا يكون نصتنا ولا التزاما لانه ليس بخارج فخرجت القسمة عن ان يكون عقلية بل عن الصحة لانتفاء الحصر والضبط بوجه ما ويخل ايضا بسان اشتراط الزوم الذهني لان اعتبار الزوم في مفهوم يجعل هذا الاشتراط لغوا محضا فان قلت المتعبر في مفهومه مطلق الزوم والبيان لاشتراط الزوم الذهني قلت يجب ان يعتبر في المفهوم الزوم الذهني لان مطلق الزوم لا يصلح ان يكون سببا لدلالة اللفظ على الخارج والا لكان اللازم الخارجى مدولا هذا ونحن نقول دلالة اللفظ باعتبار كل وضع للفظ على انفراده اما على تمام ما وضع له او على جزئه او على الخارج عنه اذ المعنى الوضعى باعتبار الوضع الواحد لا يمكن ان يكون الا احد هما فالحصر عقلى والتعريفات تامة والاشتراط مفيد فهذا مراد اقوم في مقام التقسيم ولم يبعثه المتأخرون فظن التعريفات مختلفة فاصلحوها بزيادة قيودوا خلوا الخلا كثيرا ولا يستبعد فان هذا ليس اول قارورة كسرت في الاسلام وكثيرا ما ينجر المكسورة من العظام * بايدي اضعف الانام * اذا تأيد بانعام الحق والاکرام * ولا يجاب بان اللفظ المشترك لا يتحقق فيه دلتان اذ يتوقف الدلالة على ارادة المتكلم على قانون الوضع ولا يصح ارادة المعنيين معا باللفظ ولهذا لا يدل اسم الاشارة واخواته على الموضوع لها ابدا لانها وضعت ليستعمل في فرد معين ابدا على ما زعموا فلما اراد بها الموضوعه هي لها لم يفهم اذ ليست الاشارة على قانون الوضع فاللفظ لا يدل على معنى واحد فان كان تمام الموضوع له غطابقه وان كان جزؤه فضمن وان كان الخارج فالترام لان توقف الدلالة على الارادة باطل لاننا طعون بان اذا منع اللفظ وكنا عالمين بالموضع يتعلل معناه سواء اراده اللفظ او لا ونفى بالدلالة سوى هذا اذا توقف حق لان دلالة اللفظ الوضعية انما هو بتذكر الوضع وبعد تذكر الوضع بصير المعنى مفهومنا لتوقف التذكر عليه فلا معنى لفهمه من اللفظ الا فهمه من حيث انه مراد المتكلم والتفات النفس اليه بهذا الوجه نعم الارادة التي هي شرط اعلم من الارادة بحسب نفس الامر ومن الارادة بحسب الظاهر ومن هاتين ان الدلالة تتوقف على الارادة مطابقة كانت او نصتنا والتزاما وجعل المطابقة مخصوصة به تصرف من القاصر لسوء فهمه بل لان انتقاض بعض التعريفات ببعض الدلالات لا يتوقف على اجتماع الدلتين اذ اللفظ المراد به تمام ما وضع له من حيث انه تمام ما وضع له يصدق على دلالة عايدته دلالة اللفظ على جزئ ما وضع له اذا كان ذلك اللفظ مشتركين الكل والجزء ويكون ذلك المعنى جزءا مع انها مطابقة ولان ارادة المعنيين باللفظ قد يتحقق على قانون الوضع كافي الكتابة فانه يراد به الموضوع له للانتقال الى لازمه المراد به اوجزه المراد به فان قلت توقف الدلالة على الارادة يستدعي ان لا يجتمع المطابقة والتضمن والالتزام مثلا وقد نقرر فيما بينهم اذا تضمن والالتزام يستلزمان المطابقة قلت يمكن انقصى عنه بان هذا كلا واشتهر من قبل عدم التغطى لتوقف الدلالة على الارادة على ان ما ذكرنا مبنى على كون الدلالة فهم المعنى من اللفظ وصحة الاجتماع مبنية على كون الدلالة كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى عند ارادته (وشرطه) اى الالتزام (الزوم الذهني) لا الاعلم الشامل للخارجى اذ الزوم الخارجى لا يوجب انتقال الذهني من المسمى الى اللازم حتى يترجح به من بين سائر الامور الخارجية للدلالة عليه ولما كان الزوم الذهني مشتهرا بمعنى كون المسمى بحيث يستلزم الخارج بالنسبة الى جميع الازدهان وبالنسبة الى جميع الازمان وكان اعتباره منافيا لنظر هذا الفن بخروج كثير من المعاني المجازية والكناية عن كونه مدولا التزاميا حتى اختلف

ولم يتبه
فطنوا
نسخه

في اعتبار الزوم الذهني نبه المصنف على ان الزوم الذهني المشتهر غير معتبر وان من اعتبره الزوم الذهني اعتبره بمعنى آخر ومن نفاه نفاه بالمعنى المشتهر فالنزاع لفظي فقال (ولو لا اعتقاد المخاطب) اذا يوجب الانتقال (بمعرف) اي بسبب عرف عامة لان المتبادر من اطلاق العرف (او غيره) اي غير العرف العام من الشرع والاصطلاحات والتأمل في القرينة وتخصيص غيره مما سوى القرينة على ما في الشرح يوجب الاحتياج الى التكلف في قوله وشرطه الزوم الذهني اعم مما يكون على النور ومما يكون بعد التأمل في القرينة ويوجب عدم صحة كلمة الوصل اعني قوله ولو لا اعتقاد المخاطب الخ لان معنادان نقيض الشرط اولي باستلزام الجزاء والجزاء اشتراط الزوم الذهني والاشتراط ليس باولي على تقدير عدم كونه لاعتقاد المخاطب بسبب عرف او غيره اذ من جملة الزوم على هذا التقدير الزوم بعد التأمل في القرينة وهو ليس باولي من الزوم لاعتقاد المخاطب بعرف عام او بعرف خاص او ما يجري مجراه على ما حل قوله او غيره عليه بخلاف ما ذكرنا فان نقيض الشرط حيث لا يس الا الزوم لاعتقاد المخاطب بعرف او غيره شرط للدلالة الالتزامية اذ يوجد مع كل منهما بدون الاخر فلا يصح ان احدهما اولى بكونه شرطاً من الشرط الاخر بل الشرط مطلق الزوم الذهني ولا مدفع له اولم يتحمل بان قوله ولو لا اعتقاد المخاطب اوصول مجزاء معنى الشرط اي يجعل الدلالة الالتزامية بالزوم الذهني ولو لا اعتقاد المخاطب بعرف او غيره قال الشارح ولم يشترط في الالتزام الزوم الذهني لنفس المسمى مطلقاً لانه لو اشترط ذلك لخرج كثير من معاني المجازات والكنائيات عن ان يكون مدلولاً التزامياً بل لم يكن دلالة الالتزام مما يتأتى فيه الوضوح والخفاً قال السيد السند فيه بحث لان لازم الشيء وان كان لازماً له لكن دلالة اللفظ على لازمه اظهر من دلالة على لازم لازمه لان الذهن ينقل من اللفظ الى ملاحظة الملزوم والاولى ملاحظة اللازم ثانياً الى ملاحظة لازم الالتزام ثالثاً فبسبب ترتيب هذه الملاحظات ولولها الذات تشاؤن الدلالات وايضا ينقض هذا الحكم بالدلالة التخصيصة هذا فان قلت ما ذكره من الترتيب بين اللوازم انما يتم لو لم يكن تصور اللازم مما يتوقف عليه تصور المسمى كما في المعنى فان تصور المسمى يتوقف على تصور البصر واما اذا توقف فالقرب على عكس ما ذكره قلت هذا لا يضره فيما هو بصدده لانه بكيفية ترتيب المعاني في تأتى الوضوح والخفاً ولا حاجة له الى ترتيب ذكره ولو حفظ القرب المذكور لكن تحقيقه في بعض اللوازم وتحقيق المقام سيأتى فانتظر (والايراد المذكور لا يتأتى) اي لا يتهيأ (بالوضعية لان السامع اذا كان عالماً بوضع الالفاظ) اي بوضع جميع الالفاظ التي هي الطرق المختلفة في الوضوح للمعنى الواحد الذي هو الكلام الذي روى فيه المطابقة لمقتضى الحال (لم يكن بعضها) اوضح لاستواء الجميع في الدلالة (والا) اي وان لم يكن عالماً بوضع جميع الالفاظ سواء كان عالماً بوضع البعض او لا (لم يكن كل واحد ادعاه) لانه لا بد في العلم بوضع الجميع من العلم بوضع كل واحد وفيه بحث من وجهين احدهما ان عدم العلم بالوضع لا يستلزم عدم الدلالة لان الدلالة كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى عند العلم بوضعه وهذا المعنى لازم للكلمة الموضوعية علم الوضع او لا والله انهما ان عدم كون البعض اوضح لازم لشيء التزديد فانه اذا لم يكن كل واحد ادعاه لم يكن بعضها اوضح لان كون الشيء اوضح في الدلالة فرع دلالة الاوضح والواضح فلا وجه لتخصيص اللازم بالاول ويمكن دفع الاول بان المراد بالدلالة هناك فهم المعنى ومدار وضوح الدلالة على سرعة الفهم وبطؤه والثاني بانه نبه على ذكره على منشا زوم عدم كون البعض اوضح على التقدير الثاني وهو انتفاء الدلالة فكانه قال والام لم يكن كل واحد ادعاه فلا يكون بعضها اوضح فان قلت العلم بوضع جميع

تحصل نسخه

الالفاظ لا يكتفي في العلم بالمعنى اذ لابد من العلم بوضع الهيئة ايضا فالعرض بوضع الالفاظ لا يكتفي في اثبات ان الاراد المذكور لا تأتي في الوضعية لجواز ان تأتي في دلالة الهيئة قلت العلم بوضع الالفاظ على ما ينته لا يكون بدون العلم بالهيئة اذ الهيئة جزءاً من اللفظ فتأمل واو قال ان كان علماً بوضع الاشياء لم يكن بعضها اوضح لم ينتج شيء فان قلت قوله والالم يكن كل واحد منها والاى ان لم يكن علماً بوضع جميع الالفاظ لم يكن كل واحد منها والاى في العموم في الشرط والجزاء مع بقاء الاصل لان النفي اذا دخل على ما فيه قيد رجع اليه مع بقاء الاصل فيبقى احتمال ان لا يكون علماً بوضع شيء من الالفاظ ولا يكون الترد يدحاصراً قلت استعمل قوله والاى نفي صدق العلم بوضع جميع الالفاظ وقوله لم يكن كل واحد والاى في رفع الایجاب الكلى وانتفاء صدق الایجاب الكلى يكون بوجهين وهذا المعنى متعارف فيما بين ارباب الاستدلال على ان حال ما نفي يكشف عن حال ما ذكر ولا يلتبس ويمكن اشكال الشق الثاني بان يقال دالاً لم يكن مالا يعلمه من ظرف المعنى الواحد لان طرفاً يترد فيه المعنى ما يعلمه السامع وللمل كلام المصنف عليه مساع فتأمل واتما قال والالم يكن كل واحد منها الاو لم يقل والالم يكن واحداً الا تنبها على ان الشرط رفع الایجاب الكلى ولو قال ان كان علماً بوضع كل لفظ لاستغنى عن هذا التنبيه واورداته لو توقفت فهم المعنى على العلم بالوضع لزم الدور لان العلم بالوضع موقوف على فهم المعنى لان الوضع نسبة بين اللفظ والمعنى والعلم بالنسبة يتوقف على فهم النسبتين واجاب عنه الشيخ في الشفاء بان فهم المعنى في الحال يتوقف على العلم بالوضع سابقاً وبعض المتأخرين بان فهم المعنى من اللفظ يتوقف على فهم المعنى في الجملة قال الشارح هذا قريب من الاول هذا وفي الاول نظر لان فهم المعنى في حال اطلاق اللفظ قدي يتوقف على العلم بالوضع فيها والعلم بالوضع فيها قدي يتوقف على العلم بالمعنى فيها ينتج العلم بالمعنى في حال اطلاق اللفظ قدي يتوقف على العلم به فيها فتأمل ويمكن الدفع ايضا بان فهم المعنى من هذا اللفظ يتوقف على فهم المعنى لامن هذا اللفظ بان فهم المعنى بالوضع يتوقف على فهم المعنى لا بالوضع ولا يخفى ان هذا الشك مع من يحاطه جارية في اشتراط مطلق العلم بالوضع في مطلق الدلالة الوضعية بل لاقى اشتراط العلم بالعلاقة في مطلق الدلالة لان العلاقة مطلقاً نسبة بين الدال والمدلول يتوقف العلم بها على العلم بهما لما ينالك في بيان اشتراط الدلالة بالارادة وبعد فبحه انه حين اطلاق اللفظ وبذكر الوضع فهم المعنى لتوقف تذكر الوضع عليه فلا معنى لفهمه من اللفظ لانه تحصيل الحاصل فالتحقيق ان فهم المعنى من حيث انه مراد بواسطة العلم بالوضع المتوقف على فهم المعنى لامن حيث انه مراد وينتج الملازمة الاولى مستنداً بجواز التفاوت بين المعاني الوضعية في حضورها عند العقل سرعة وبطوياً بان يكون الانس ببعض الالفاظ أكثر والعهد بها اقرب ويحتاج تذكر وضع البعض الى تفكير وتأمل لقلة تكرر على الحسن وبندرة تكرر معناه على العقل واجاب عنه الشارح بان المراد بالاختلاف في الموضوع والحقق ان يكون ذلك بالنظر الى نفس الدلالة ودلالة الالتزام كذلك لانها من حيث انها دلالة الالتزام قدي يكون واضحة كما في اللوازم القريبة وقد يكون خفية كما في اللوازم البعيدة بخلاف المطابقة فان فهم المعنى المطابق واجب قطعاً عند العلم بالوضع والتفاوت في سرعة الحضور و بطوئه انما هو من جهة سرعة تذكر السامع للوضع و بطوئه ولهذا يختلف باختلاف الاشخاص والاوقات هذا وفيه بحث لان الانتقال من السمي الى الحساج من شرائط الدلالة الالتزامية وتذكر الوضع من شرائط الدلالة المطابقة وجعل الاختلاف لتفاوت الانتقال سرعة و بطوياً اختلافا لدات الدلالة دون

الاختلاف لتفاوت التذكر كذلك يحكم على انه يقتضى ان لا يعتبر اختلاف الطرق في الوضوح والحق باعتبار الدلالات الالتزامية بسبب لزوم حاصل من التأمل في القرائن فانه اختلاف الدلالة بل من جهة سرعة النسبة للقرينة وبطؤه لاختلاف القرائن وضوحاً وخفياً وكذلك تختلف تلك الدلالات باختلاف الأشخاص فالوجه ان يقال ولا يتأتى الاختلاف المذكور في الدلالات الوضعية لان المراد اختلاف بالنسبة الى البلاء والاختلاف في المعاني الوضعية بسرعة التذكر وبطؤه يستوى فيه العمامة والخاصة على انه لا يبعد ان يقال لا يتحقق ذلك الاختلاف فيه في الكلام البالغ لان البلاغة بعد الفصاحة وهي لا تكون الا بالفاظ كثيرة الدوران على السنتهم ولا يتبعه عليه ما اورده الشارح على بيانهم من ان العلم بوضع الالفاظ لا يستلزم عدم الاختلاف لان العلم قد يتفاوت لانه قد يكون جازماً وقد يكون غير جازم لان ذلك التفاوت ايضا مشتركاً بين العامة والخاصة على ان التفاوت في العلم بالوضع لا يوجب التفاوت في الوضوح والخفاء لان التفاوت في الوضوح بسرعة الفهم وبطؤه والظن بالوضع لا يوجب بطؤه الانتقال بل ينتقل من الظن بسرعة الى المدلول الا ان الانتقال قد يكون الى ظنه فتأمل نعم يتجه على هذا الوجه ما نتجه على ما ذكره من ان عدم جريان الطرق المختلفة في الدلالة الوضعية لا يوجب اسقاطه عن بطئها اليان فانه يكتفى جريانها في جميع الدلالات فليكن الدلالة الوضعية واحدة من الطرق المختلفة فالوجه الذي لا يأتى الباطل من بين يديه ولا من خلفه ان المراد بوضوح الدلالة الوضوح الذي يدفع به التعقيد المعنوي علم البيان فلا يتأتى الايراد المذكور في الدلالات المطابقة وانما خص بحث البيان بتلك الطرق لان ما عداها مفروع عنه فيما عداه من علوم العربية كما مر نبذه في المقدمة (وأتى بالعقلية) قال المصنف انما يتأتى بالدلالات العقلية لجواز ان يكون الشيء لوازم بعضها اوضح لزوماً من بعض فارد باللوامز ما يعم الجزء والالامز يبيانه بالدلالات العقلية مطلقاً وسيلا في هذا الكتاب هذا المسلك وبعد يرد عليه ان اللازم ما يمكن ملزوماً لا ينتقل منه كما صرح هو به في غير هذا الموضع فينبغي ان يقول لجواز ان يكون للشيء ملزومات لزومه لبعضها اوضح منه لبعض والبعض وبالجملة يبيانه اما في الالتزام فبان يكون البعض ملزوماً ذاته والبعض يعرف او اصطلاح او قرينة واضحة او خفية وان يكون البعض ملزوماً بلا واسطة والبعض بواسطة يفهم اللازم من الملزوم بلا واسطة اوضح من فهمه من الملزوم بواسطة لان الانتقال من الملزوم اولا الى لازمه ثم الى لازم لازمه واما في الضمن فبان دلالة الكل على الجزء اوضح من دلالة لفظ الكل على جزء الجزء لان الانتقال اولا الى الجزء ثم الى جزء الجزء فيكون دلالة الحيوان على الجسم اوضح من دلالة الانسان عليه واعترض عليه الشارح بانه ينبغي ان يكون الامر بالعكس لان فهم الجزء سابق على فهم الكل فالفهم من الانسان اولا هو الجسم ثم الحيوان ثم الانسان متساوي الانسان والحيوان في الدلالة على الجسم لان المفهوم منهما اولا هو الجسم وليس لك ان تجعل الاعتراض انه ينبغي ان يكون دلالة الانسان على الجسم اوضح من دلالة الحيوان عليه لان دلالة الحيوان عليه اوضح من دلالاته المطابقة ودلالة الانسان عليه اوضح من الاوضح من الاوضح من الشيء اوضح من ذلك الشيء لانا نقول الاوضح من الاوضح من الدلالة المطابقة لشيء اوضح من الدلالة المطابقة له لان الدلالة المطابقة لشيء آخر فتأمل على ان كون الامر بالعكس ايضا مما يشبب المطلوب ولا يضر فلا طائل تجتبه ولا اختصاص

للاشكال ببيان التضمن لانه لا يطرد القول بان فهم لازم اللازم بعد فهم اللازم لجواز ان يكون فهم اللازم موقوفا على فهم لازم اللازم واجاب بان القوم صرحوا بان التضمن تابع للمطابقة لان المعنى التضمني انما يتقل الذهن اليه من الموضوع له وكانهم بنو ذلك على ان التضمن هو فهم الجزء وملاحظته بعد فهم الكل وكثيرا ما يفهم الكل من غير التفات الى الاجزاء هذا واعترض عليه السيد السند بانه لو كان التضمن فهم الجزء بعد اكله لم يكن المطابقة في ما تركب معناه مستلزما للتضمن كما صرحوا به وقد فسروا قولهم التضمن تابع للمطابقة بانه تابع له في القصد لان الواضع لم يقصد بالاصالة الافهم المعنى المطابقي وردوا القول بالانتقال من المعنى المطابقي الى التضمن فهذا الجواب لا يطابق كلام القوم والجواب المطابقي بقوا عد هم ان يقال اللفظ اذا وضع للكل باعتبار تضاف صيل اجزائه كافي الالفاظ المركبة فاذا اطلق ذلك اللفظ فهم اكل بمجملة اجزائه انهم كل جزء اجبا لا تضمن لازمه للمطابقة فيما تركب معناه وهو متقدم على فهم الكل والاختلاف الذي يوجد في التضمن ليس باعتبارهم الاجزائين في ضمن ارادة الكل بل باعتبار فهم الجزء من حيث انه مراد بلفظ الكل ومؤدى بالدلالة التضمنية ولا يخفى ان ملاحظة الاجزاء والالتفات اليها بعد فهم الكل اجالا انما هي بطريق التحليل فيتم على اولا بالاجزاء ثم اجزاء الاجزاء ففهم جزء الجزء متقدم على فهم الجزء لكن فهمه من حيث انه ملاحظته ممتاز متأخر من فهم الجزء ولا شك ان فهم كونه مرادا باللفظ يتوقف على ملاحظته المتوقفة على ملاحظة الجزء فيكون اخي من فهم الجزء على هذا الوجه وبالجملة الاختلاف في المدلولات التضمنية وضوحا وخفا من حيث انها مراده والمعتبر في هذا الفنون هو فهم المراد لا النهم مطلقا هذا كلامه وفيه بحث اما اولا فلان الفهم التفصيلي اذا لم يكن تضمنيا لم يكن الاختلاف في الوضوح والحقا باعتباره اختلافا في الدلالات العقلية لان الدلالات العقلية هو التضمن والالتزام واما ثانيا فلان القول باستلزام المطابقة التضمني فيما تركب معناه وبإبطال الانتقال من الموضوع له الى الجزء كلام اهل الميزان فلا ينافي ما ذكره الشارح في توجيه كلام ارباب البيان واما ثانيا فلان الدلالة التفصيلية على الاجزاء ليست دلالة عند اهل الميزان لانها ليست دائمية بخلاف علماء البيان فان الدلالة في الجملة عندهم معتبرة فينبغي ان يكون دلالة تضمنية ويكون التضمن عندهم اعم فيكون توجيه كلام الشارح بانه اراد بقوله التضمن هو فهم الجزء وملاحظته بعد فهم الكل ان التضمن المعتبر عند القوم لان المعتبر عندهم من الدلالة على المراد ولا يخفى عليك ان الدلالة على الجزء من حيث هو مراد انما هو باقرينة باختلاف الدلالة التضمنية وضوحا وخفا لا يقتصر على ما ذكره من الدلالة على الجزء والدلالة على جزء الجزء بل ربما يكون متفاوت القرائن وضوحا وخفا وما ينبني ان لا يفوت واورد الشارح انه يخرج من تعريف البيان البحث عن المجاز المفرد وهو معظم مباحث البيان وكثير من اقسام الكتابة لانها في المعاني الافرادية اذ قد مر ان المراد بالمعنى الواحد معنى الكلام الذي روى فيه المطابقة لمقتضى الحال واجاب عن بيان تفاوت الكلام في الوضوح والحقا بتفاوت دلالة الاجزاء على معانيها فالاراد المذكور لا يتأتى الا بمعرفة المفردات ولك ان تقول مرادهم بمعنى الكلام الذي روى فيه المطابقة لمقتضى الحال اعم من المعنى المطابقي والمعنى التضمني والمعنى الالتزامي فحينئذ مباحث المجاز المفرد مثلا مقاصد بالذات بالاتباع وباراد المذكور في الدلالات العقلية لا يتوقف على ما ارتكبه من المؤن حتى لو كان اللوازم الذهنية الثلاثة والاجزاء كلها

في مرتبة من الموضوع لكن في اختلاف مراتب الموضوع في الدلالات العقلية تفاوت الدلالات
الالتزامية العرفية او الاصطلاحية او المتبعة على التأمل في القرائن الا انهم ارادوا تحقيق
الحق في الغاية ان تأتي (ثم اللفظ المراد به) اشار بكلمة ثم الى الانتقال من بحث الى اخر فانه
انتقل من تعريف البيان وتحقيق التعريف الى تعيين ما يبحث عنه في الفن او اشار الى
ان ماسبق مقدمة لتعيين الكناية والمجاز واكتفى هنا بإيراد اثنين من الثلاثة التي اشتهرت
من مقدمات العلم اعني بيان التهيئة والموضوع والقاعدة لانه قد تبين في اوائل الكتاب
ان قاعدة علم البيان الاحتراز عن العقيد المعنوي (لازم) يعني باللازم ما لا ينفك عما وضع له
في الجملة تعقلا سواء كان داخلا او خارجا (ما وضع له) الاولى ما وضع هو له على ما لا يخفى
على نحو ان كنت ذالبا (ان قامت قرينة على عدم ارادته) يعني ما وضعه ولم يقل ان اقيمت
قرينة ليخرج ما قامت قرينة على عدم ارادته من غير قصد التكلم لان قصد التكلم مما لا يطلع عليه
فجعل القيام داليل الاقامة (فجواز والافكنائية) لان الكناية هو اللفظ المراد به لازم ما وضع له
مع جواز ارادته فلا تقام قرينة على عدم ارادته لانه مع اقامة القرينة عليه لاسيما الى جواز
الارادة وبهذا يتبين زهول من قال المراد بعدم ارادته عدم جواز ارادته لان معنى الكناية
على جواز ارادته لا على ارادته وجعل المجاز والكناية تحت اللفظ المراد به لازم ما وضع له
مع انه قبل ان المراد بالكناية الملزوم لان الموضوع له مالم يكن ملزوما لغيره لا ينقل منه اليه
فلا يستعمل ابدا في اللفظ وما في الشرح من ان هذا مبنى على ان الانتقال في المجاز
والكناية من الملزوم الى اللازم وان ما ذكره السكاكي من ان المراد بالكناية الملزوم وفي المجاز
اللازم لا يصح اذ لا دلالة لللازم من حيث انه لازم على الملزوم فيجده عليه انه مع صحة
كلام السكاكي ايضا تبين ان اللفظ مستعمل فيهما في اللازم لان كون الانتقال في الكناية
من التابع على ما هو مراد السكاكي باللازم لا يتناقض تلك المقدمة لاحقا للحكمة بان الانتقال
من الموضوع له ابدا لا اللازم بمعنى ما يمنع انفكاكه عن الموضوع له في الجملة ثم من القرائن القائمة
على عدم ارادة الموضوع له استعماله فعمل من جوز كون المعنى الحقيقي في الكناية مستحسنا
كجوارحه لم يفرق بين المجاز والكناية بذلك ويحتمل انه جعل الفرق بان المراد بالمجاز المتبوع
وبالكناية التابع ولا يربك في كون المجاز مطلقا مما اريد به اللازم ان بعضه مما اريد به المشبه به
او الجزئية او الكل الى غير ذلك لان جميع ذلك يرجع الى اللازم بمعنى السالف بقي ههنا انه فوات
قيدان لا بد منهما وبودونهما يختل تعريف كل من المجاز والكناية احدهما قيد اصطلاح
التخاطب حتى ينتقض تعريف الكناية بلفظ استعمل فيما وضع له في اصطلاح
التخاطب وهو غير ما وضع له في اصطلاح اخر فانه لا ينصب هنا قرينة على عدم ارادة
ذلك الموضوع له ووجد المجاز بلفظ مشترك بين لازم وملزوم فانه يصدق عليه علم اذا استعمل
في احدهما تبين انه اللفظ المراد به لازم ما وضع له مع قرينة مانعة عن ارادة ما وضع له ويمكن
ان يدفع بان المراد اللفظ المراد به لازم ما وضع له من حيث انه لازم ما وضع له وثانيهما قيد
على وجه يصح لتلايدخل في تعريفهما ذكر الاب و ارادة الابن فانه لا يصح مع الملزوم
منهما فهو غلط واللفظ المراد به لازم ما وضع له بعلاقة لم يعتبر نوعها واللفظ المراد به لازم
ما وضع له اذا جرى على اللسان سهوا واللفظ المراد به المشبه مع عدم ادعاء دخوله في جنس
المشبه به فان ذلك غلط لا يعد من المجاز ولا الكناية (وقدم) اي المجاز (عليها)
اي على الكناية (لان معناه كجزء معناها) المقصود وجده التقديم في البحث لاقى التقسيم
فالتقديم في التقسيم لتقدمه في البحث على ان مفهومه وجودي ومفهوما عدي واما قال
كجزء معناها لانه لم يرد بالكناية المعين بل تجاوز الارادة فنزل الجواز منزلة الوقوع وهذا

في اللازم نسجه

التعزيل صار جزءاً فهو كالجزء فيه ولان معنى المجاز من حيث هو مدلول المجاز ليس جزءاً مدلول الكناية من حيث هي مدلول الكناية ومن وجوه تقديمه اهمه لكثرة مباحثه ومن يدقايقة وكثرة مباحث ما يتوقف عليه وينبت عليه وانه ابعد عن الحقيقة التي لا يبحث عنهما من يد في الفن بخلاف الكناية فان له شبهها بالحقيقة فاعرفه (تم) اشار بكلمة ثم الى التفاوت بين المجاز والكناية والتشبيه في ان التشبيه غير مقصود بالذات في الفن بخلافهما وقد اشار بقوله فانحصص في اللغة الى امر اخر وهو ضبط ابواب الفن اجمالاً وهو ايضا من مقدمات الشروع (منه) اي من المجاز (ما يبتنى على التشبيه) قال الشارح وهو الاستعارة التي كان اصلها التشبيه فذكر المشبه به وايراد المشبه فصار استعارة فجعل معنى الابداء على التشبيه ان حقيقة التشبيه ولك ان تجعل معناه ان علاقته التشبيه وبالجملة فانه اصل القسم الاخر من المجاز ايضا اربعة وعشرون نوعاً فلو كان بيان المجاز معينا للعرض بالاصل على حدة لوجب مقصد اخر للعرض لاصل المجاز المرسل الا ان يتكلف ويقال يريد ان منه ما يبتنى على التشبيه الذي هي مباحث كثيرة يستحق ان يجعل بابا على حدة ولا يسهل باب ما يبتنى عليه ولا يذهب عليك ان التشبيه كما يبتنى عليه شيء من المجاز يبتنى عليه الاستعارة بالكناية فجعله اصلا من اصول الفن ليس بمجرد مصلحة المجاز (فمعين العرض له) على حدة بخلاف ما يبتنى عليه المجاز المرسل فانه لقائه اوردته في بحث المجاز المرسل كما هو حق مقدمة الشيء وقد فرغ المقام على التشبيه اثناء بعض المجاز على الاستعارة فجعله بابا على حدة وتقديمه على المجاز والكناية ولذا تكلف الشارح في عبارة المصنف فجعله على العرض قبل العرض للمجاز ووجه تقديمه لذلك على الاستعارة ظاهر واما على المجاز المرسل فلان اتصال المجاز المرسل بالاستعارة جعلهما بابا واحدا ووجه تقديمه على الكناية لان المجاز متقدم عليها (فانحصص) اي علم البيان المحمول على الفن الثاني من الكتاب وهو محمول على المقصود من علم البيان لان الفن مشتمل على امور سوى تلك الثلاثة من تعريف العلم وبيان ما يبحث عنه فيه وضبط ابوابه الى غير ذلك فلذا قال في الايضاح فانحصص المقصود في التشبيه والمجاز والكناية ولك ان تجعل الضمير الى علم البيان المعروف فيظهر المقصود بدون اعتبار المقصود (في الثلاثة) المذكورة وكأنه سمي الاقسام الثلاثة باسم ما يبحث عنه فيها كما سمي ابواب المعاني باسم الاحوال على ما هو ظاهرا لخلاف من سوق المقال ورد على المحصر الاستعارة بالكناية على مذهب المصنف لانه ليس مما يدخل في المراد بالتشبيه ههنا لا محازا ولا كناية واعترض السيد السند بان ما ذكر من ابتداء الاستعارة على التشبيه لا يوجب جعله من المقاصد البيانية بل يوجب كونه مقدمة لبحث الاستعارة وينافي كونه مقصدا من المقاصد البيانية وكبرية مباحثه لا يوجب ذلك بل يوجب جعله مقصدا على حدة بعد ثبوت كونه مقصدا قلت ما يتوقف عليه المقصود الاصل من العلوم يجعل منها مباحث القضايا من المنطق لا بناء القياس عليه ومباحث الكليات منه لا بناء المعارف عليها قال السيد السند الحق ان التشبيه اصل برأسه من اصول هذا الفن وفيه من التكت والاطصايف البيانية ما لا يحصى وله مراتب مختلفة في الوضوح والغموض ان دلالاته مطابقة وح يضمن ما ذهب اليه من ان الاراد المذكور لا يتأتى بالوضعية ولو تبعت ما ذكره المصنف في الايضاح من شرف التشبيه واطرافه نقلا وتحقيقا لم يبق لك شبهة فيما ذكره ونعجب انهم مع ذلك كيف لم يثبت ان الطرق المختلفة جارية في الدلالة المطابقة وان ليس التشبيه متطفا للاستعارة لكن يفهم ان هذه الاطائف هل هي بيانية ام داخلة في المعاني لا بد لكونها من البيان من بيان ونقل السيد السند

عن بعض الافاضل فائدة وهي انك اذا قلت وجهه كالبدل لم ترد به ما هو مفهومه ضعا بل اردت انه في غاية الحسن ونهابة اللطائف لكن ارادة هذا المعنى لا يتافى ارادة المفهوم الوضعي كافي الكتابة وحيث ينبغي ان ينحصر مقاصد علم البيان في اربعة التشبيه والاستعارة والكتابة والمجاز المرسل والوجه في الضبط ان يقال اذا اريد باللفظ خلاف ما وضع له فاما ان يتافى ارادة ما وضع له اولا وعلى كل تقدير فاما ان يمتد ارادته منه على التشبيه اولا فنسبة التشبيه الى الاستعارة كنسبة الكتابة الى المجاز المرسل الا ان التشبيه مع كونه اصلا مقصودا مقدما لمباحث الاستعارة فاستحق التقديم عليها من هذه الجهة التي هي الاقوى من الجهة الاخرى التي بها اخرجت الكتابة عن المجاز المرسل فتأمل وفيه بحث اما اولا فلان عدم ارادة المفهوم الوضعي من قولنا وجهه كالبدل ليس بظاهر لان المراد وجهه كالبدل في جميع جهات الحسن وهو لا يقصر في المدح عن قولنا هو في غاية الحسن ونهابة اللطافة واما ثانيا فلان التشبيه اذا اريد به المبالغة في كمال الشيء واريد به انه يمكن اوائه على هذا المقدار من الوصف فان لم يمنع مانع من ارادة معنى الحقيقي فهو داخل في الكتابة والا ففي المجاز المرسل فهذا الاعتبار لا يكون مقصدا رابعا (التشبيه) اى هذا باب يسمى بالتشبيه فلذا قال ثانيا (التشبيه) ولم يأت بالضمير لثلاث بحوج الى تكلف في الرجوع وقال الشارح يريد بالتشبيه الاول التشبيه الاصطلاحي الذي يمتد على الاستعارة وبالاتي ما هو اعم اعني التشبيه اللغوي فلذا لم يأت بالضمير لثلاث يعود بظاهره الى المذكور وفيه ان الاول اعم من المبني عليه الاستعارة لان المبني عليه ما يكون وجه الشبه فيه اقوى والمذكور في هذا البحث لا يقتصر عليه الا ان يقال المقصود بالبحث ما يمتد على الاستعارة وذكر الباقي متطفل وقال اللام في التشبيه الاول للعهد وفي الثاني للجنس وفيه انه اذا اريد بالاول التشبيه الاصطلاحي ايضا فاللام فيه ايضا للجنس لان لام العهد اشارة الى قسم من مفهوم اللفظ ولم يرد هنا قسم منه وجعل التشبيه بالمعنى اللغوي وصرفه الى الاصطلاحي بلام العهد بعيد ويمكن ان يقال المراد التشبيه الاصطلاحي والتعريف اشارة الى قسم منه وهو ما يمتد على الاستعارة وهو التشبيه الاصطلاحي الذي يكون المشبه به اقوى في وجه الشبه لكن الظاهر من سوق الكلام ان المراد به ما قصد تعريفه بقوله والمراد ههنا ما لم يكن الخ فأمل وانما عرف مطلق التشبيه لانه جنس التشبيه الاصطلاحي لان كلمة ما في تعريف التشبيه الاصطلاحي عبارة عن التشبيه وتضمن ظهور وجه المناسبة بين المعنى الاصطلاحي واللغوي وتنبه على ان تعريف التشبيه الاصطلاحي بتشبيه لم يكن على وجه الاستعارة الخ ليس تعريفه للشيء بنفسه بل تعريفه للتشبيه الاصطلاحي بالتشبيه اللغوي (الدلالة) مصدر قولهم دلت فلانا على كذا اذا هديته له لا يقال تعريف الدلالة بالهداية تعريف بالمعرف لانهم عرفوا الهداية بالدلالة على ما يوصل الى المطلوب لا نأقول ليس المقصود تعريف الدلالة بل التنبيه على ان المراد به ليس الدلالة التي هي صفة اللفظ كما يتبادر في هذا المقام فان قلت لم يحصل الدلالة على ما هو صفة اللفظ واللفظ ايضا يدل على مشاركة امر الامر كالتكلم قلت في عرف القوم واللفظ لا يسمى اللفظ بالمشبه على صيغة اسم الفاعل وانما يسمى به المتكلم (على مشاركة امر الامر اخري معنى) فالامر الاول هو المشبه والثاني هو المشبه به والمعنى هو وجه التشبيه والدال والمشبه هو المتكلم في الشرح ان ظاهر هذا التفسير شامل لغو قال زيد وغروا وجاءني زيد وغرو وما شبه ذلك وقال السيد السند ان المدلول المطابق في هذه الامثلة ثبوت المسند لكل من الامرين ويلزمه مشاركتهما في المسند فالتكلم

ان قصد المعنى المطابق فلم يدل على المشاركة اذا المتبادر من استناد الافعال الى ذوى الاختيار
ما صدر بالقصد وان قصد المعنى الالتزامي فقد دل على المشاركة فهو داخل في التشبيه
وما وقع في عبارة ائمة التصريف ان باب فاعل وتفاعل للشاركة واتشارك فسامحة
والمراد انه يلزمهما ذلك فحسب الاعتراض اما ظاهر عبارة ائمة التصريف او عدم الفرق
بين ماثيوت حكم تشبيه وبين مشاركة احدهما للآخر او العلة عن اعتبار القصد فيما يستند
الى ذوى الاختيار بما ذكرناه اندفع ما يقال انه لو اعتبر القصد في الدلالة لم يكن اللفظ دلالة
على المدلولات التضمنية والالزامية لانه فرق بين دلالة التكلم ودلالة اللفظ نعم توجه عليه
ان هذه الامثلة على تقدير قصد المشاركة فيها يدل على التشابه وفرق بين التشابه والتشبيه
يدل عليه ما سيذكره المصنف فيما بعد فان اردنا الجمع بين امرين في شيء فالا حسن ترك التشبيه
الى الحكم بالتشابه (والمراد ههنا) الاولى وهو ههنا اى التشبيه في الاصطلاح ليعلم ان هذا بيان
معنى اخر للتشبيه واما عبارته فتوهم ان معنى التشبيه هو ما سبق والمراد منه ههنا قسم منه
بطريق ذكر الاعصام وارادة الخاص (ما لم يكن) اى تشبيه لم يكن (على وجه الاستعارة
الحقيقية) محوراً يت اسدا في الجمال ولا على وجه (والاستعارة بالكناية) نحو انشبت النية
اغفارها ولا اهمال في التعريف بترك التقيد بان لا يكون على وجه التمثيل لان الاستعارة
التمثيلية داخلية في الحقيقية وان يؤهم عبارة المصنف فيما بعد وحسن كل من الاستعارة الحقيقية
والتمثيل برعاية جهات حسن التشبيه ان التمثيل تقابل الحقيقية (و) لا على وجه (التجريد)
قيده يخرج تشبيه لشمس التجريد فيما اذا لم يكن تجريداً لشيء عن نفسه لانه حينئذ لا تشبيه
نحو لهم فيها دار الخلد فانه لا نتراع دار الخلد من جهته وهى عين دار الخلد لا تشبيه بخلاف
نحو لقيت بزيدا اسدا فانه التجريد اسد من زيد واسد مشبه به لزيد لا عنه ففيه تشبيه مضى
في النفس فن احترزه عن تحويلهم فيها دار الخلد فلم تجرد عقله عن غواشي الوهم وكان حبالة
الوهم فيه تعرف التجريد بالانتراع عن امر ذي صفة اخر مثله فيها فيوهم ان في كل تجريد
تشبيه فمع النظر واستيقظان الخطر لئلا يفتضح من سوء الاثر ورموا ان اخراج التجريد
من التشبيه مخالفة من المصنف مع المفتاح حيث صرح بجعل التجريد من التشبيه وسذكر
لك في الخاتمة تحقيقاً يظهر منه ان لا خلاف بينهما والمفتاح ايضا معه في هذا التقيد وانما
لم يكتف بقوله لا على وجه الاستعارة لان وجه الاستعارة لفظ مشترك بين الاستعارة الحقيقية
والاستعارة بالكناية عنده فلا تصح ارادة معنيها في اطلاق واحد ولم يذكر الاستعارة
الخيالية لانه عنده اثبات لوازم المشبه به للمشبّه بطريق المجاز العقلي وليس فيه دلالة على
مشاركة امر لامر فهو لم يدخل في المراد بكلمة ما من التشبيه اللغوى حتى يحتاج الى مخرج
واما على مذهب السكاكي وهوان الاستعارة مشترك معنوى بين الكلي والخيالية
استعارة اللفظ لموهوم شبه بالحق فيجب الاكتفاء بقوله ما لم يكن على وجه الاستعارة لان
في التقيد تطويلا بل افسادا قال الشارح ويبنى ان زاد فيه قولنا بالكاف ونحوه لفظا
او تقديرنا يخرج عنه نحوه قائل زيد عمرا وجاه زيد وعمرو وفيه انه خرج من تفسير كلمة
ما بالتشبيه لانه ليس تشبيها وانما يجب بقيد تعريف التشبيه اللغوى ولما كان دخول
نحو قولنا زيد اسد وصم بكم عى في التفسير المذكور للتشبيه مشكوكا للاختلاف في ان امثالهما
استعارة او تشبيه بليغ صرح بما هو مراده ومذهبه فقال (فدخل فيه نحو قولنا زيد اسد)
مما حذف فيه اداة التشبيه وجعل المشبه به خبرا او ما في حكمه لم يشبهه مذكور (ونحو قوله تعالى
صم بكم عى) مما جعل المشبه به خبرا وانما جعل مع حذف الاداة خبر المشبه بمحذوف او جارا مجرى

مطابقها نسخة

لفهوم نسخة

الخبر من الحال والمفعول الثاني من باب علمت والصفة والمضاف اليه نحو ماء اللجين اى ماء هو اللجين ولا يذهب عليك انه يجوز ان يجعل التشبيه مبتدأ نحو الاسديز لان المباشرة في التشبيه تدور على دعوى الاتحاد وجعل التشبيه مبتدأ وجعله خبرا سيان في ذلك وتقرّب منه لجين الماء فانه في معنى لجين هو الماء فخذ ولا تعرض عن الحق وان غفل عنه كثيرون وفي ايراد زيد اسد وصم بكى عى زيادة مبالغة في كون التشبيه البليغ تشبيها لاستعارة لماء ان زيد اسد اقرب الى الاستعارة من زيد الاسد كما ستعرف في الخاتمة ولهذا اقتصر على التعرض بهما واختارانه ليس باستعارة لما ذكره صاحب الكشف ان الاستعارة انما تطلق ذكر المستعار لها بالكية ويجعل الكلام خلوا عنه صالحا لان يراد به المنقول عنه والمنقول اليه لاولاد لالة الحال او غوى الكلام هذه عبارته ودلالته على ان ما مر ليس باستعارة ظاهرة وان اشكل على الناظرين قوله لاولاد لالة الحال وغوى الكلام والمغال لانه كالا يصلح مع القرينة ارادة المنقول عنه لا يصلح بدونها ارادة المنقول اليه واجاب عنه الشارح بانه قيد لارادة المنقول عنه وهو بعيد وقيل توجيهه انه يصلح بدون القرينة لارادة المنقول اليه بان ينصب القرينة وفيه انه يصلح للمنقول عنه مع وجود القرينة بان يترك القرينة فلما معنى لتقييد الصلاحية بقوله لاولاد لالة الحال الخ وانا اقول المراد انتفاع لالة الحال وغوى الكلام على ارادة شئ منها انه لو قطع النظر عن حال يدل على ارادة المنقول عنه وهو عدم القرينة وعن حال يدل على ارادة المنقول اليه وهو القرينة وعن غوى المقال ومقتضى سوقه للطالب وللحقبة او الحجاز لجاز ارادة اى منهما تريد (والنظر) محرّكه هو الفكر (ههنا في اركانه) قال الشارح اى البحث في هذا المقصد اقول فيه تنبيه على ان التشبيه اذى هو من مقاصد الفن لم يجعل نفسه موضوع مسائلة بل احدا اركانه والمقصود معرفته لانه مبنى الاستعارة لاركانه وبهذا علم ان البحث عن الشئ قديكون بالجل على اجزائه الخارجية ليحصل منه ملكة استنباط احوال محمولة عليه (وهى طرفاه ووجهه وادائه) اطلاق الاركان على تلك الاربعة مع ان التشبيه الدلالة المخصوصة وتلك الاربعة خارجة عنه كالفرض لانها داخلية في مفهومه ولانها اركان للفظ الدال على التشبيه يتزيل الدال منزلة المدلول فهذا دأب ائمة العربية والدال على التشبيه وان ليس الا واحد منها لكنه كثير اما يكون حرفا لا يؤدى معناه الامعونة الطرفين والوجه كما هو شأن الحروف فجعل الدال المجموع المشتل على الاربعة ولذا كثر اطلاق التشبيه على الكلام الدال على المشاركة المذكورة نحو قولنا زيد كالاسد في الشجاعة واماك وان يجعل ضمير اركانه الى التشبيه بمعنى الكلام المذكور والى مفهوم التشبيه بطريق الاستخدام وضمير الغرض منه واقسامه الى التشبيه بمعنى الدلالة المذكورة باعتبار افرادة بهذا الطريق فانه بعيد عن ذات التعلم والتعليم ولا يلى بمقام التفهيم ولا يرضى به البيان السليم والاداة ليست اداة للتشبيه بل هى اداة دالة لربط احد الطرفين بالآخر في مقام التشبيه والمراد به اما معنى الكفاف ونحوه فيلايم المقصود بطرفيه ووجهه واما نفس اللفظ الدال تنزىلا للدال منزلة المدلول قال الشارح المحقق قدم البحث عن طرفيه يعنى من بين الاركان لاصاتهما لان وجه الشبه قائم بهما والاداة الة لبيان الشبه بينهما ولان ذكر احدا الطرفين واجب البتة بخلاف الوجه والاداة هذا كلامه وفيه انه يقال في جواب هل زيد كالاسد نعم فيحذف الطرفان الا ان يقال المحذوف بقرينة كالمذكور ولا يحذفان الطرفان بلا قرينة بخلاف الوجه والاداة فانهما لم يحذفوا بقرينة في جافى اسد ونحن نقول قدم البحث عن طرفيه لان

مفهوم زيد نسخه

البحث عن التشبيه لانه معنى الاستعارة التي هي احد طرفي التشبيه فاهتمام صاحب البيان
 بانطراف في الطرف الاعلى وهذا هو الوجه الاجلى وان خفي الى آلا ولا يبعد ان يقال قدم
 ليكون البحث عن الطرف في طرف فتأمل (وفي القرض منه وفي اقتسامه) قال في المصنف
 الابيضاح في تقسيم بهذه الاعتبارات وبهذا علم وجه تأخير اقتسامه (طرقاه اما حسيان)
 اى مسووان الى الحس وهو منحصر في الحس الظاهر عند المتكلمين وعليه بناء التقسيم (كالخلد)
 المشهور بالفتح ويوافقه اعجام الصحاح لكن في القاموس الخلدان والحدتان بالضم ما جاور
 مؤخر العينين الى متهى الشدق والالذان يكتفان الانف عن عيين وشمال او من لدن المحجن
 الى اللحي مذكر (والورد) في القاموس ورد كل شجر نوره وغلب على الخوجير يرد الورد
 الاخر (والصوت الضعيف) اى الذى لا يسمع الا عن قريب (والهمس) فى الشرح هو
 الصوت الذى اخفى حتى كانه لا يخرج عن فضاء الفم لكن فى القاموس هو الصوت الخفى وكل
 خفى او اخفى ما يكون من صوت القدم (والنكهة) اى ريح الفم او النفس المخرج من الفم الى
 انف اخر والاخير هو الملايم بالعبير (و) الاول هو الملايم بريح (العنبر والريق) اى ماء الفم
 (والنمر) وهو ما سكر من عصير العنب او طام ورجح العموم بانها حرمت وما بالمدنية خمر عنب
 وما كان شرابهم الا السر والتمر (والجلد الناعم) اى اللين (والحرير) قال الشارح المحقق
 وهذا كله ما فيه نوع تسامح الا فى الصوت الضعيف والهمس والنكهة وذلك لان المدرك
 بالبصر انما هو لون الخلد والورد وبالشم رائحة العنبر وبالذوق طعم الريق والخمر وبالمس
 ملاسة الجلد الناعم والحرير ولينهما لانفس هذه الاشياء لكونها اجساما لكنه قد استمر
 فى العرف انه يقال ابصرت الورد وشمت العنبر من حد علم او نصر ووقت الخمر ولمست
 الحرير من حد ضرب او نصر هذا كلامه واجاز السيد السند فى شرح المفتاح ان يكون مبنيا
 على العرف ولا يكون تسامحا فان قلت مع ورود العرف كيف جزم الشارح بالتسامح ورجح
 السيد السند كونه تسامحا قلت لان السكاكى جرى فى هذا المقام على الاصطلاحات والظاهر
 ان المصنف بنى الامر على العرف لانه لو لم يكن كذلك لاصح هذا التسامح الذى وقع من المفتاح
 كما اصح تسامحا آخر وهو انه مثل للطرفين بالخذ عن التشبيه بالورد وهكذا الى اخر الامثلة ولا
 يذهب عليك ان النكهة ايضا مع التسامح على احد الوجهين وان هذه الامثلة تمام طرفاه
 حسيان سواء جعل تشبيه الكلى بالكلى او الجزئى بالجزئى فالكل مشتمل على التسامح لان الكلى
 ليس حسيما قل فى المفتاح كالريق اذا شبه بالخمر على زعم القوم قال السيد السند فى شرحه يريد
 القوم المؤلفين بشر بها وفيه دفع لما يقال من ان طعم الخمر مكره فليس له لذة طعم هذا ولك
 ان تقول المراد على زعم القوم الفساق فانهم يثبتون للريق لذة طعم والاشبه انه اراد زعم علماء
 البيان حيث جعلوا التشبيه فى لذة الطعم وأشار الى ان الاشبه ان تشبيه الريق بالخمر
 ليس فى الطعم بل فى التذاذ روحانى والمثبه به لذة النفس بالخمر فليس شئ من الطرفين حسيا
 (او عقليا) عطف على قوله حسيان (كالمعلم والحياة) فى المختصر نقلا عن المفتاح
 والابيضاح ان وجه الشبه بينهما كونهما جهتي ادراك قال والمراد بالعلم ههنا ملكة يقتدر
 بها على ادراكات جزئية لانفس الادراك ولا يتخفى انه جهة وطريق الى الادراك كالخياة هذا
 كلامه ولا يتخفى ان الملكة كما انه سبب لادراكات جزئية هي صور للجزئيات ولذا وصفت بالجزئية
 كذلك هي سبب لادراكات كلية هي صارت سببا لحصول الملكة فان الادراكات اذا تكررت
 ورسيخت تصير ملكة والملكة تصير سببا لاسترجاع تلك الادراكات بلا تشتمل كسب جديد فلا ادراك
 او لا سبب لحصول الملكة والملكة سبب لحصول الادراك ثانيا فلا يتخفى ان الادراك ايضا سبب

صوت العام نسخة

اشتهر نسخة
لينها نسخة

لكونهما نسخة

اها نسخة

للادراك فلا صحة لنفس ارادة نفس الادراك على ان سبب ادراكك لادراك غنى عن الكسب
وبالجمله هو مدح العلم بانه كالحياء تميز صاحبه عن الميت والجادولك ان تجعل وجه الشبه تميز
الصاحب عن الجادول وذا يصح على اى معنى تحمل العلم فتحمل والوجه ان وجه الشبه كونهما
سببي انتفاع بالرافق فانه لا انتفاع بدون العلم كما انه لا انتفاع بدون الحياة ولك ان ترد
بالادراك الوصول الى الشئ فيكون معنى كونهما مجتبه ادراك جهتي وصول الى الشئ فيقول
الى الالوجه من الالوجه فتدبر ولا تغفل فان ملاك العلم التنبه وملاك العلة التحسرو والتاوه
(او مختلفان) بان يكون المشبه عقليا والمشببه حسيا او على العكس فنبه على الاول بقوله
(كأنية) وهو الموت وفسر بعدم الحيوية عما من شأنه وقال السيد السند الاظهر انه عدم الحياة
عما اتصف بها ويؤيد الاول قوله تعالى كنتم امواتا فاحياكم (والسبع) يتبع الباء وضما
وسكونها المفترس من الحيوان وعلى الثانى بقوله (والعطر وخلق كريم) اما باضافة الخلق
الى الكريم كافي الشرح لكن لا يتقدير رجل كريم كافي اذ لا وجه للتخصيص بل يتقدير شخص
كريم واما بالوصف فيكون من قبيل عيشة راضية فالعطر وهو الطيب مشوم والخلق وهو
كيفية نفسانية تصدر عنها الافعال بسهولة من غير سبق رؤية عقلى ونبه بتقديم الاول على
كبرته كما نبه عليها المفتاح بمثل الاول بثلاثة امثلة وتمثيل الثاني بواحد وكان وجه قلته
ان المحسوس اصل للمعقول ينتزع منه العقول ولذلك قيل من فقد حسا فقد علم اعنى
المستفاد من ذلك الحس فتشبيه المحسوس بالمعقول جعل الفرع اصلا والاصل فرعاً وهو
مستبعد ولذلك اوحاول بمحاول المبالغة في وصف الشمس بالظهور والمسك بالطيب فقال
الشمس كالخفة في الظهور والمسك كخلق فلان في الطيب كان سخيفاً من القول وهذا سر
نحوى يعطى به الواقع ويزن به اللغة فلا يسمع فيه ما يناقش به من ان الالعدم جواز جعل الفرع
اصلا لجواز كون الفرع من وجه اصلا من ولو سلم فليس كل محسوس اصلا لكل معقول
فليس به محسوس بفرع محسوس آخر وما يمكن ان يناقش به من ان المحسوس ماهو الخيال وليس
اصلا للمعقولات وان سخافة المثاليين المذكورين لان المشبه اظهر واعرف لانهم التمسك
به في عدم الجواز كما فعله من ادعاه لاقى عدم الجواز الا بعد جعل المعقول كالمحسوس كما فعله
البعض غاية الامر ان جعله كالمحسوس ابلغ ولما كان المشهور من الحسى ما ادرك بتعلق
الاحساس بنفسه وبالعقل ما لا يكون للحس الباطن مدخل فيه والمتبادر الى الوهم جعل
المحسوس المخترع داخلا في المحسوس احتاج الى تفسير الحسى والعقلى فقال (والمراد بالحسى
المدرك هو امادته باحدى الحواس) جمع حاسية وهى كالحساس مشتقة من الاحساس على
خلاف القياس (الحس الظاهرة) تقييد الحواس بالظاهرة يشعر بالقول بالحواس الباطنة
وجعل الوجدانيات داخلة في العقلى ناسب انكارها اتباعا لمذهب المتكلمين وحل الظاهر على
المستغنى عن البيان وان كان دقيقا لطيفاً مشاراً اليه بالبيان لكنه بعيد كالتخالف للبيان
(قد خل فيه) اى في الحسى بسبب زيادته وامادته في تفسيره (الخيال) وهو المعدوم الذى
فرض مجتمعا من امور كل واحدة منها يدرك بالحس فان قلت لو فسر الحسى بما لو ادرك
لادراك باحدى الحواس الظاهرة لكان اقرب الى الفهم وانسب لان جعل الوهمى في قرن
الخيالى انسب مخرج له في قرن العقلى قلت انما يكونان في قرن لولا يتفاوتا بكثرة تشبيه المحسوس
بالخيالى وقلة تشبيهه بالوهمى كتشبيهه بالعقلى واما اذا كان كذلك فهو في قرن العقلى (كافى)
قوله وكان حجر الشقيق) وصفه بالحجر مبالغة في حركته لان الافعال للبالغة فليس وصف
الشقيق به وهو ورد احراراً يريد به شقايق النعمان بضم النون اضيف الى النعمان معنى
الدم او الى نعمان بن المنذر لانه انتهى الى ارض فيهما من الشقايق ما اعجبه وقال ما احسن

هذه الشقايق اجوها وكان اول من جاءها لالى نعمان بالقبح وهو وادى طريق الطائف
يقال له نعمان الادراك وكأنه رد الشاعر الشقايق الى المفرد لضرورة الشعار اذ لم
يوجد الشقيق بمعنى الشقايق بل الشقايق للواحد والجمع فان قلت هذا الوزن
مما لا نظيره في الاحاد ولو كان الشقايق للواحد لوجد له نظير في الاحاد قلت
ذكر في القاموس انه سميت بالشقايق تشبيها لها بشقيقة البرق وهي ما تنشر
منه في الافق هذا فهو في الاصل جمع سمي به هذا لورد لاشتماله على اوراق كل ورق منه
كثيقة (اذا انصبوب) اى مال الى السفلى (او تصعد) اى مال الى العلوقيد المشبه بهذا القيد
لان اوراق الشقايق ليست على هيئة العلم من غير ميل الى السفلى والعلو (اعلام) جمع علم وهو
ما يشد فوق الرمح (ياقوت نشرن على رماح) جمع رمح (من زرجد) فان الاعلام الياقوتية
المشورة على الرماح الزرجدية بمالم يدركه حس لان الاحساس لا يتعلق بغير موجودى
مادى حاضر عند الحس على نسبة مخصوصة بغيرها كل ذى حس لكن مادته التي تركبت
منها كالياقوت والزرجد وهيئة العلم والرمح والنشر مما ادرك بالحس ويمكن تفسير الشعر بما
يخرج المشبه به عن كونه خياليا بان يجعل اعلام ياقوت بمعنى اعلام كالياقوت في الحجر فيكون
تشبيها بليغا ويراد بان زرجد خشب مخضر كالزرجد فيكون استعارة (وبالعقل) عطف
على قوله بالحس و (ما عند اذلك) على قوله المدرك عطف معمولين على معمولى امر واحد
اى المراد بالعقل ما يدرك هو لا مادته بتسامها باحدى الحواس الظاهرة سواء ادرك بعض
مادته اولا (فدخل فيه الوهمى اى ما هو غير مدرك بها ولو ادرك لكان مدركا بها) اى لو ادرك
على الوجه الجزئى فلا ينافيه كون اتياب الاغوال متصورة اذ مالم يتصور لم يتصور جعله
مشبهاه وبهذا القيد يتميز عما يدرك بالوجدان ويصح قوله وما يدرك بالوجدان ان عديلاله
قال الشارح وبهذا القيد يتميز عن العقلى يعنى به يتميز الخاص عن العام ولولا تميزه لا يصح
الحكم بدخوله فيه ويرى بما يقال اراد التميز عن العقلى الصنف وما ذكرنا احسن فاحسن التأمل
واعرض عن الوهمى بحسن التعقل (كما في قوله) اى كشيء به في قول امرى القيس (ابتلىني)
يريد به الرجل الذى اوعده في حب سلى (و الحال ان) (المشرقى) بفتح الراء قال الشارح سيف
منسوب الى مشارف اليمن وجعل القاموس مشارف من الشام واتم اورد المشارف الى
المشرق لان الجمع لا ينسب اليه مالم يرد الى المفرد (مضاجعى) قال الشارح اى ملازمى وجعل
المضاجعة كناية عن الملازمة وجعل مضاجعى مبتدأ والمشرقى خبرا حيث قال في تفسيره
والحال ان مضاجعى سيف منسوب الى مشارف اليمن ولا بأس بتقديم الخبر مع كونه معرفة
كابتدأ لانه يجوز في ما لا التباس فيه على ما هو التحقيق ولا التباس هنا لانه يعلم من استبعاد
القتل ان له ملازما مع القتل فالاباق تعيينه بالمشرقى لا تعيين المشرقى به ومن الناس من توهم
ان الشارح جعل الكلام قلبا وابتلى ببيان نكتة القلب ولم يأت بما يفيد النفع جلبا ولا يبعد
ان يراد بالمضاجعة حقيقة ويكون فيه اشعار بان قصدا قد قتل لا يمكن الا فى حال اصطلاحى
ونومى (ومستوفى) قال الشارح اى سهام محددة الاتصال يقال سن السيف اذا حده
ووصف الاتصال بالزرقلة للدلالة على صفاتها هذا والانسب بقوله (زرق) تفسير من الحديد
والصقل على ما في القاموس ولا يخفى ان الانسب لتفسير المستوفى باستعماله لان الاسنة هي
الاشبه اتياب الاغوال لانها اعظم من الاتصال وفي كون اتياب الاغوال مالم يدرك مادته
بالحس نظرا لان مادته العظم وكانه مبنى على توهم اتياب لا من جنس العظم لانها تفعل
ما لا يمكن للعظم بل لا يعلم ان مادته اى شئ لانه لا مناسبة لها بشئ من القواطع ولا يخترع على
صورت التاب المتعارف بخصوصه بل على صورة مهيمته مناسبة في الجملة بصورة التاب

(كنايب اغوال) الانياب جمع ناب وهو السن حلف الرباعية والاغوال جمع غول وهى ساحرة الجن والنية وشيطان ياكل الناس اودابة رأتها العرب وعرفتها وقتلتها نابطشرا قال الشارح ومما يجنبه التنبه في هذا المقام ان ليس المراد بالخنايات الصور المرتسمة في الخيال التأدية اليه من طرق الخواس ولا بالوهميات المعاني الجزئية المدركة بالوهم على ما سبق تحقيقها في بحث الفصل والوصل وذلك لان الاعلام الياقوتية ليست مما ردت الى الخيال من الحس المشترك اذ لم يقع بها احد اس قطولان انياب الاغوال ورؤس الشباطين ليست من المعاني الجزئية بل هى صورة لانها ليست مما لا يمكن ان يدرك بالخواس الظاهرة على تقدير وجودها وليست ايضا مما لم تحقق كصدقة زيد وعداوة عمرو بل المراد بالخنايات والوهى ما اخترعته القوة المخيلة اعنى القوة التى من شأنها تركيب الاشياء وتعرفها واختراع اشياء لاحقيقة لها امام الامور المحسوسة الموجودة كافي الخيال واما لا عن شئ بل هو اختراع صرف على نحو المحسوس كافي الوهمى ونحن نقول لم يسموا ما اخترعته الامور المخيلة من الامور العقلية الصرفة وهى ابل ادخلوه تحت العقلى مطلقا لانه لا يلتصق به ولا يعتبر في مقام التشبيه ولا يمكن للواهمة ان يتخذ العقل في توجهه اليه ويجعله متوجها اليه ملتفتا نحوه لان المعقولات الصرفة تحت سلطان العقل لا يقبل منها الا الحق والتشبيه به وعرض عن المخترع الصرفة في اول نظره ونتيجته وما ذكره الشارح في نفي كون الوهمى من مدركات الوهم من انه ليس له تحقيق ليس بقوى لان من افراد مدركات الوهم ما يجوز ان لا يكون له تحقيق بل يكون بحيث لو ادرك بعد وجوده لا يدرك بالوهم (وما يدرك بالوجدان) فسرنا الوجدانى بما يدرك بالقوى الباطنة ومدركاتهما لا يخرج من الصور والمعاني الجزئية المتعلقة بالمحسوس فان المدرك من القوى الباطنة اما الحس المشترك وهو لا يدرك الا الصور واما الواهمة وهى لا تدرك الا المعاني الجزئية المتعلقة بالمحسوس فليس ما يدرك بالوجدان بعد الخيال والوهمى السابقين الا المعاني الجزئية المتعلقة بالمحسوس لكن في كون كل ما يدرك بالقوى الباطنة وجدانيا خفاء ذ المشهور في الوجدان ما يجده كل احد من نفسه عقليا صرنا فاكنا كاحوال نفسه او مدركا بواسطة قوة باطنية فخصيص الداخل بالوجدانى من بين سائر مدركات القوى الباطنة تخصيص بلا مخصص (كاللذة والالام) قال الشارح الحسين فانه المفهوم من اطلاقهما بخلاف اللذة والالام العقلين فانهما ليسا من الوجدان اثبات بل من العقلات الصرفة كالعلم والحياة وتحقيق ذلك ان اللذة ادراك وتوئيل لما هو عند المدرك كمال وخير من حيث هو كذلك والالام ادراك وتوئيل لما هو عند المدرك افة وشر من حيث هو كذلك وكل منهما حسى وعقلى اما الحسى فكادراك القوة الغضبية او الشهوية ما هو خبر عندها وكال تنكييف الذاتية بالحوال واللامسة باللمين والباصرة بالملاحة والسامعة بصوت حسن والشامة بريحة طيبة والمتوهمة بصورة شئ ترجوه وكذلك البواق فهذه مستندة الى الحس اما العقلى فلا شك ان لاقوة العاقلة كالا وهو ادراكاتها المجردة اليقينية وانما يدرك هذا الكمال وبالتذبه وهو اللذة العقلية وقس على هذا الالام فاللذة العقلية ليست من الوجدانات المدركة بالخواس الباطنة وكذا الالام وهو ظاهر واما اللذة والالام الحسيان فلما كانا عبادتين عن الادراكين المذكورين والادراك ليس مما يدرك بالخواس الظاهرة دخلا بالضرورة فيمعدا المدرك باحدى الخواس الظاهرة وليس من العقلات الصرفة لكوفهما من الجزئيات المستندة الى الخواس بل من الوجدان اثبات المدركة بالقوى الباطنة كالشبع والجوع والفرح والغم والغضب وما شاكل ذلك هذا كلامه وتمت تحقيق المقام ان المراد بالادراك العلم وبالنيل

تحقق الكمال لمن يلد فان التكيف بالشئ لا يوجب الالم واللذة من غير ادراك فلا الم ولا لذة
للجمادى سائله من الكمال والافه وادراك الشئ من غير النيل لا يوم ولا واجب لذة كتصور
الحلاوة والمرارة وانما قال من حيث هو كذلك لان الشئ قد يكون مولوما وجباللذة والفرق
بالحيثية وانما قال كمال لانه يستلزم البراءة من القوة وكال الشئ خروجه من القوة الى الفعل
وانما قال خبر باعتبار انه مؤثر واللذة باعتبار الحصول والتأثير كذا ذكره المحقق الطوسي
في شرحه للاشارات وفيما ذكره الشارح ابحاث احدها ان المتبادر من اللذة والالم ماهو
جسماني لا روحاني سواء كان الادراك بالحس او بالعقل مثل انيل الذاتية لحلاوة اذا ادرك
لذة جسمانية سواء ادرك هذا النيل بوجه جزئي فيكون الادراك بالحس او ادرك بوجه
كلي فيكون عقليا سرفا وثانيها ان ادراك القوة الغضبية ان اراد به العلم فلا ادراك للقوة
الغضبية وان اراد النيل فلا بد من الشعور به حتى يكون لذة والشعور به ليس حسيا كيف
ونيل القوة الغضبية ليس معنى جزئيا متعلقا بحسوس حتى يكون ادراكه بالواسمة اولست
القوة الغضبية من المحسوسات وثالثها ان تكيف الواهمة بصورة شئ يرجوه مما لا يعقل
لانه انما يدرك معنى جزئيا متعلقا بحسوس والمرجو غير موجود حتى يمكن تعقله على وجه
جزئي بل تعقله قبل الوجود انما بوجه كلي فهو من مدركات العقل ورابعها ان كمال القوة
العاقلة لا ينصرف في الادراكات النفسية ولا في ادراك المجردات بل ادراك المحسوسات ايضا
كمالها كالظنون مثلا ومن كالاتها الملكات الفاضلة كالشجاعة والسخاوة الى غير ذلك
نعم اجل كالاتها تلك الادراكات وخامسها ان الادراك بالقوى الباطنية ليس من الصور
المحسوسة والامن المعاني الجزئية المتعلقة بالحسوس لان القوى غير محسوسة بل عند التحقيق
ذلك الادراك صفة للنفس المجردة فلا يكون لذة حسية بمعنى كون ادراكه بالحس واعلم
ان نيل ماهو خير لا يخص نيل المدرك ماهو خير بل نيل ما يحبه المدرك ايضا من قبيل
اللذة كادراك الشخص حس انه فانه لذة مع انه نيل انبه ماهو كمال وخير له وان اللذة
قد يكون بمجرد ادراك ماهو خير من غير نيل سوى الادراك كادراك الصور الحسنة فانه
لذة ولا نيل سوى ادراكه ودعوى ان اللذة بادراك هذا الادراك ليست ظاهرة وحيث نقول
اللذة العقلية بمجرد ادراك النفس الامور المطابقة ادراكا ثانيا من غير ان يدرك ادراكها
كذا ذكره الشارح فليكن سادس الابحاث ولكن الجهات ستة يكون كل منها لذة قال السيد
السند انه لا يخفى ان اراد امثال هذه التحقيقات في امثال هذه المقامات مما لا يجري للمتعلم
فعلا بل ربما زاده خيرة في تفاصيل هذه المعاني ودقائق العبارات فالاولى بحال هذه العلوم
ان يقتصر فيها على الامور العرفية وما يقرب منها ولعل ذلك افتخار منه باطلاعه على
العلوم العقلية وما ذكر فيه من التدقيقات هذا كلامه وليس بذلك فان السكاكي ادرج
في كتابه مقدمات حكمية واصطلاحات عقلية فلا بد للشارح للكلام ان يخوض في تفصيل
مرامه فليس منطق افتخار الابا السكاكي ويشهد لذلك انه يشكو الشارح فيما بعد
عن السكاكي ويقول لا يفرع على امثال هذه التقسيمات احكام متفاوتة فهي قليلة الجردوى
وكان هذا ابتهاج من السكاكي باطلاعه على اصطلاحات المتكلمين (ووجهه) اى وجه
التشبيه (ما يشتركان) اى الطرفان (فيه) بحكم التشبيه فيقول المعنى الى ما دل على اشتراكهما فيه
فلا يرد نحووا مشبهه بالاسد للبيان لان الشجاعة ليست مشتركة بينهما مع انها وجه الشبه
للدلالة على مشاركتها فيها ولا يلزم ان يكون من وجوه التشبيه في زيد كالاسد الوجود
والجسمية والحيوانية ويجه انه يلزم ان يكون الطرفان قيل الدلالة على الاشتراك فيه طرفين

القيمية نسخة

الا ان تجوز واخرج التعريف مخرج من قتل قتيلا ولا يخفى ان الوجه ليس احوج الى التعريف
 من الطرفين كما يوهم كلامه وهما يدل على اشتراكهما في شئ قال السارح المراد بكلمة ما معنى له
 مزيد اختصاص بهما واستشهد فيه بقول الشيخ عبد القاهر ان التشبيه الدالة على
 اشتراك شئين في وصف هو من اوصاف الشئ في نفسه خاصة كالشجاعة في الاسد والتور
 في الشمس ولا يخفى ان الشاهد لا يدل الاعلى مزيد اختصاص بالشبه به ثم نقول لما كان
 ظاهر عبارة الشيخ موهما لوجوب كون وجه الشبه خارجا عن الطرف وكونه وصفا
 ثابتا للشئ في نفسه من غير اعتبار معتبر وتختصا بالشبه به مع ان الظاهر ان ذلك
 شرط كون التشبيه مقبولا وهو غير معتبر في مفهوم وجه الشبه ولا في مفهوم التشبيه
 اسقطه المصنف عن تعريف التشبيه ولم يعتبره في تعريف وجه الشبه ووضع موضع الوصف
 كلمة ما يشتمل الجزء بلا خفا وذكر قوله (تحقيقا وتخبيلا) نصريح بان وجه الشبه لا يجب
 ان يكون من اوصاف الشئ في نفسه فتعديل تعريف المصنف باعتبار امور تجعله موافقا
 لكلام الشيخ عدول عن طريق سلكه قال المصنف (والمراد بالتخييل) ان لا يكون
 وجوده في المشبه الاعلى تأويل وكأنه اقتصر في البيان على ما اوجده والافقهوم
 ما يشتركان فيه تخبيلا واذا قال السارح هو ان لا يوجد في احد الطرفين او كليهما الا
 على سبيل التخييل والتأويل (تجوما) اي وجه شبه (في قوله) يعني القاضي التنوخي المنسوب
 الى قبيلة تنوخ السمما بمفعول من تنخ بالكان اقام به سموها لانهم اجتمعوا فاقاموا في مواضعهم
 ووهم الجوهري فجعل النسبة الى تنوخ من قبيل تقول (وكان الجوم) جمع نجم كنجيم
 وهو الكوكب (بين دجاء) اي دجى الليل والمرجع في البيت السابق وروى دجاءها فاضير
 لليلة اول الجوم فالاصافة لادنى ملايسة والدجى كالعلى جمع دجبة وهي الظلمة بناء
 ومعنى (سنن) جمع سنة وهي في اللغة السيرة ومن الله حكمه وامره ونهيه وما سلكه النبي
 صلى الله عليه وسلم مع التزلزلات (لاح) اي ظهر (بينهن ابتداء) الابتداء الانشاء والبدعة
 الحدث في الدين بعد كاله والمراد بالابتداء على ما بين وجه التشبيه احدث البدعة ولا يخفى
 ان طرفي البيت لا يتلزمان فانه جعل الجوم بين الدجى والسنن بينهما الابتداء والملايم
 ان تجعل بينهما الدجى او السنن بين الابتداء وتحصيل الملازمة كما يمكن باعتبار القلب
 في الاول يمكن باعتباره في الثاني و اشار اليهما اما الى الاول في قوله من حصوله من حصول
 اشياء مشرقة بيض في جوانب شئ مظلم اسود فان مفهومه ان جعل الدجى بين الجوم
 واما الى الثاني فبقوله بالسنن بين الابتداء و اشار الى ترجيح الثاني بايراد تفصيله وتوضيحه
 دون الاول وكان وجه الترجيح ان التأويل دار بين المتقدم والمتأخر ترجيح المتأخر
 ويكون اخرى به مثلا يكون كالعلى قبل الحاجة وكترز الخلف قبل الوصول الى الماء
 لكن لا يخفى ان الاول انسب بالمقام وابلغ كيف وفيه بيان كثرة الجوم وغلبتها على ظلام
 الليل كظلمة السنن في الاسلام على البدعة والنكتة في القلب حينئذ الاشارة الى ان الواقع
 كون الدجى طرفا للنجوم والقول بكون الدجى بين الجوم كما هو المقصود في هذا المقام
 بقرينة المشبه به قول تخييل لانه كذلك تخييل في المراءى لغلبة الجوم على الدجى كما
 ان قلب سنن بين الابتداء للاشارة الى ان السنن هي الاصل الذي حدث فيها البدعة
 والا لاثبت بان يجعل طرفا للبدعة دون العكس وان دعت الحاجة اليه وقال السارح هو
 للاشارة الى كثرة السنن حتى كانت البدعة هي التي تلغ بينها (فان وجه الشبه فيه) اي
 في هذا التشبيه (هو الهيئة الحاصلة من حصول اشياء مشرقة بيض في جوانب شئ مظلم

اسود) هي الظلمات ولا يخفى ان جعل الظلمة وان كان له وجه من انها مظلمة بذاتها
 كما ان الضوء مضيء بذاته لكن جعلها اسوداء وقابله للون مما لا يوجد له مساح فلا يكون
 تلك الهيئة في المشبه ايضا لا تخيلا ولا يكون تحقيقا كما يلوح من قوله (وهي غير موجودة
 في المشبهه الاعلى طريق التخييل) الا ان يقال لا يراد به التحقيق ما ثبت في الواقع ولا
 ينمى بالتدقيق وانما هو ما يكون في المرأى ولا يجوز ان يتكلف او يخيل لنفسه فانه كاروفا
 ولا يخفى انه يرى بين النجوم امور مظلمة سود تدور عند التحقيق بالظلمات صرفة
 وهو منشأ قوله بين دجاء دون ان يقول بين امور مظلمة سود (وذلك) اى وجودها
 في المشبهه على طريق التخييل (انه) اى لانه وهذا اظهر مما في الشرح من جعل ذلك
 اشارة الى بيان وجودها في المشبهه به بطريق التخييل اى بانه بالضمير للشأن
 (لما كانت البدعة وكل ما هو جهل يجعل صاحبها كمن يمتنى في الظلمة
 فلا يهتدى للطريق ولا يأمن من ان ينال مكروها) من الوقوع في مهلكة
 او العثر على داهية مهلكة (شبهت) جاب لها اى البدعة ونظرها من الجهالات
 (بها) اى بالظلمة (ولزم بطريق العكس ان تشبه السنة وكل ما هو علم بالتور) ووجه جعل
 تشبيه السنة بالتور فرع تشبيه البدعة بالظلمة دون العكس ان العلم قديم يكون مع الضلال
 كما في العالم الغير العاقل والجهل لا يتفك عن الضلال اوان التفرع عن البدعة متقدم على
 التفرع بالسنة فالتشبيه في البدعة اسبق اوان ظلمة الكفر كانت سابقة قد ارتفعت بالسنة
 فتشبيه الجهل والبدعة يستحق ان يكون سابقا على تشبيه العلم والسنة وجعل السكاكى
 كلامها مستقلا (وشاع ذلك) اى كل من التشبيهين (حتى يخيل ان الثاني) اى كل
 ما هو علم (بما له بياض واشراق) قدم الثاني على خلاف ترتيب الوجود والمذكر السابق
 لقوة شاهدة وشرفه (نحو) قوله عليه السلام (انكم بالخيفية) اى باللمة الخفيفة المنسوبة
 الى الخيف اى الثابت على الاسلام (البياض) هذا لا يدل الاعلى ثبوت البياض دون
 الاشراق كما هو المرعى ولواريد بالبيضا الشمس وجعلت صفة الخيفية تأويلها بالشرقة
 كقولك مررت بزبد الاسداى الجرى لا يدل الاعلى تخييل الاشراق (والاول على خلاف
 ذلك كقولك شاعرت سواد الكفر من جبين فلان فصار) لذلك الشيوع المستلزم للتخييل
 المذكور (تشبيه النجوم بين الدجى بالسنن بين الابتداع كتشبيهها) اى بالنجوم بين
 الدجى (بدياى الشب في سواد الشب) في القبول والرواج (او بالانوار موقوفة) بالقاف
 اى لا معة (بين النبات الشديدة الخضرة) التى يرى اسود فنبه على ان المحقق اعلم
 من المحقق في الواقع اوفى المرأى وبادى النظر كما اشترتا اليه وقد جعل صاحب الفتح
 البيت من التشبيه المقلوب على نحو وبدا الصباح كأن غرته وجه الخليفة حين يمدح
 فيه ادعا ان تور السنن صار بحيث يشبه به نور النجوم وان الابتداع فوق الظلمة في الاظلام
 وليس لان نجعل الكاف للتشبيه وان من الحروف المشبهة بالفعل فصدر المعنى وككون
 النجوم بين دجاء سنن لاح بينهما ابتداع اى تلك الهيئة تلك الهيئة فبحر بذلك
 التشبيه عن كونه مقلوبا لانه وجب زيادة ما بعد الكاف اذا دخل على ان يقال كان
 ولا يقال كان اثلا لئلا يتيسر بكان من الحروف المشبهة (فعل) من تصور وجه التشبيه وانه
 المشترك بين الطرفين (فساد جملة في قول القائل النور في الكلام كالمخ في الطعام كون
 القليل مصححا والكثير مفسدا لان المشبه اى النور لا يتحمل اى لا يتحمل سببا بين
 القلة والكثرة) لانه ليس مردودا بينهما ويتعين فيه احدهما كيف واذا روى في جميع

الغير العامل نسبه

اجزاء الكلام فقد حصل الخو وان اعمل في جزء فلا تخوف في الكلام فوجه الشبه هنا ان الكلام يصلح بوجوده و يفسد بعدمه بمعنى انه لا ينفع به لغوات الدلالات بل ليضر به لا يقال الى غير المقصود كانه لا ينفع البدن بطعام لا يلح فيه بل يستضر به و يمرض ولا يقتصر الفساد على فوت الانتفاع بل كالألذة اطعام لا يلح فيه لالذة للكلام لا تخوف فيه واول ما انه يرعائه في بعض اجزاء الكلام يحصل الخو فالفساد يقتله لقوته في البعض لا يكثره قال صاحب المفتاح و ربمامكن تصحيح جملة فقال الشارح فكأنه اراد بكثرة الخو استعمال الوجوه العربية والاقوال الضعيفة وتجاوز ذلك بما يفسده الكلام وفيه ان استعمال الوجوه غريب بدل الوجوه المستفيض لا تجعل الخو كثيرا في الكلام فكأنه اراد بكثرة الخو اراد الكلام بمحملا لوجوه مختلفة ومحملا للتطبيق على قواعد ثابتة فيوجب تحير السامع لصيرورة المركب بمنزلة المفردات المشتركة (وهو) اي وجه التشبيه (اما غير خارج عن حقيقتيهما) اي حقيقة شئ من الطرفين (كما في تشبيه ثوب باخر في نوعيهما اوجسهما او فصلهما) اوفي الجنس والفصل (اوخارج) عن حقيقة واحد منهما او المراد غير خارج عن حقيقة كلا الطرفين او خارج عن حقيقة كليهما ولا يخفى ان تشبيه الانسان بالفرس في الحيوانية لا في الحيوان كاهودأب ارباب اللسان وكون الشئ حيوانا ليس جنسا فكأنه اراد بالوجه الداخل على ما يؤخذ بانظر الى الداخل وان قوله غير خارج يشمل نفس الحقيقة ولذا اختاره على الداخل وانما قدمه على القسم الثاني مع كونه سلبيا له وغير عريق في لطايف التشبيه بل لا يجري فيه الحساق الناقص بالكلام الذي هو العبدية في باب التشبيه اذ هو مبنى الاستعارة وكيف وقد تقرر انه لا تفاوت الاشياء في الذاتيات وهي في الامور المشار كذا فيه سواء اعدم تقسيمه وتقسيم الثاني وتذيله بتفصيل فلو قدم لا قضي بفصل قيم عن آخر بفصل طول بل ولا يذهب عليك ان دخول بعض المفهومات الكلية في الاختصاص وخروج بعضها من تدقيقات الفلسفة وتخصيل التمييز عنهما بالتفصيل وهم مع طول باعهم فيه معترفون بالجزء عن تمييز الحقيقة عن غيرها لتعسر تمييز الجنس عن العرض العام وتعسر تمييز الفصل عن الخاصّة وهم يخصصون فيه بل يتعسر تمييز الحقيقة عن اجزائها او يحتمل ان يكون تمام حقيقة الانسان الناطق الحيوان او يكون الناطق خاصة غير شاملة ويتعسر تمييز الجنس عن فصل الجنس او يحتمل ان يكون جنس الانسان مجرد الحساس اما اهل العرف واللسان فلا يعقلون من الداخل في الطرف الا الاجزاء الخاصة فالدخول في الانسان عندهم الرأس والبدن والرجل وهم يراءون عن التشبيه في مفهوم داخل في الحقيقة وليس المشبه عندهم الالهيّات القائمة بالطرفين وليس الجنس والنوع عندهم الا الاختصاص والاعم فالماشي نوع المتحرك عندهم والمتحرك لجنسه فامثال هذا التقسيم من تفلسف السكاكي والبهتسان العظيم (صفة) هي الخارج لبدان يكون معنى قائما بالطرفين والخارج الذي ليس كذلك غير صالح لكونه وجه شبه (اما حقيقة) اي موجود في الطرفين لا بالقياس الى شئ (واما حامية) اي مدر كة الحس الظاهر (كالكميات الجسميّة) اي المنسوبة الى الجسم باخصاصها به والكيفية نسبة الى كيف كالسأية الى ما والكيفية الى كم وضعت لاسباب به عن السؤال بكيف وخصصها المتكلمون ببعض الاحوال فكيفية فكيف من مصنوعة تهم صرح به اهل اللغة وليس المقدار والحر كة متها عندهم كالمعلم من فنه فارة يقال اراد بالكميات مطلق الصفات وثارة يقال اراد بالمقدار وضعه من الضول والقصر والتوسط بينهما

ايستضر به نسخة

على ما يوجد نسخة

بالكامل نسخة

قدم نسخة

وبالحركة السرعة والبطء والتوسط بينهما ويرى الثاني بان في كون هذه الامور صفات حقيقة نظر الذر بطول يصير قصيرا بالنسبة الى طول ورب بطء يصير سرعة بالنسبة الى آخر ونحن نقول اوجعل قوله كالكيفيات الجسمية مثلا لالصفات الحسية وقوله مما يدرك بانائها وإشارة الى نفسها لم ير دشي (مما يدرك بالبصر) هو في اللغة حاسة العين ونفسها وفي عرف الحكمة قوة مرتبة في العصبين المخوفتين اللتين يتلاقيان في ترقان الى العينين وفيه نظر لانه لا يصدق على بصر بعض الحول فان الحول قد يكون بتقاطع العصبين الى العينين وقد يكون بعدم تلاقيهما فلا يصدق التعريف على بصر من لم يتلاق عصبناه بل على بصر الاحوال اصلا لما قيل ان قوله يتلاقيان في ترقان ينبغي عن عدم التقاطع ففطن ولا ينبغي انه يدرك بالبصر غايته لا يدرك مطابقا اذ لم يكن حوله نظريا بل يكون عارضا ويرى الواحد اثنين ويصدق على قوى اخرى مودعة فيهما (من الالوان والاشكال) المدرك بالذات بالبصر هو اللون والضوء وما عدا مما يدرك ثانيا بالعرض والالوان مع كونه مدركا بالذات ادراكه مشروط بادراك الضوء اكتفاً وكأنه لم يذكر الضوء بذكر يدرك بالذات في التبيين على المدرك بالذات واختار الالوان بالذكر تبيينها على انه المدرك بالذات دفعا لما توهم من توقف ادراكه على ادراك الضوء انه مدرك بالعرض واكثر ذكر المدرك بالعرض لانه بعد من كونه مبصر اكمل بالغ في توضيحه والاشكال كالتكوال جمع شكل وهو في اللغة الصورة المحسوسة والمتوهم في عرف الحكمة هيئة احاطة نهائية واحدة بالجسم او السطح كالكرة والدارة ونهايتين كشكل نصف الكرة ونصف الدائرة واكثر مما لا يليق بتصلبه المقام (والمقاسير) هي جمع مقدار وهو في اللغة مبلغ الشيء وفي عرف الحكمة كرم متصل فالذات والكم عرضي يقبل التجزأ لذاته ونعني بالاتصال ان يكون لاجزائه حد مشترك يتلاقى عنده بمعنى ان كل جزء فرض فيه يكون نهائياً متحدة مع مبدأ الآخر بخلاف العدد فن الاربعة اذا قسم الى نصفين مثلا لم يكن نهائية نصف منها مبدأ نصف آخر وهذا هو الاتصال الذاتي الذي هو فصل للكم المتصل بخلاف الاتصال العرضي كاتصال خط بخط فانه متصل بالقياس الى الغير لافي حد ذاته وهذا يدفع انه لانهاية اسطح الكرة فلا يكون كما متصلا لان الحدس هو الحد الفرض اللازم بعد فرض التسمة لالنهاية الموجودة وذكر فالذات لاجراج الزمان لان المراد به ان يكون الاجزاء المفروضة ثابتة وليس الزمان كذلك (والحركات) جمع حركة على وزن عرفة وهي لغة ضد السكون وفي عرف المتكلمين حصول جسم في مكان بعد حصوله في مكان آخر قال الشارح يعني مجموع الحصولين وهذا مختص بالحركة الابدية هذا وفي التعريف انظار لا يفي به المقام وعند الحكماء هو الخروج من القوة الى الفعل على سبيل التدرج عن الخروج دفعة كتبدل الصورة النارية بالهوائية فانه يسمى كوناً وفساداً لا نقول الحركة من الاعراض النسبية فكيف جعلها صفة حقيقة لاننا نقول نفس النسبة لانكون صفة حقيقة واما معروض النسبة يكون حقيقة والحركة نسبية بالاعتقائي وقد تبي بايراد الامثلة جوعا على تنوع كل منها اما الالوان والاشكال فظاهرة واما المقادير فلانها اما اجسام تعينية واما سطوح واما خطوط واما الحركات فلا تنقسم الى الوضعية وغيرها او الى القسرية والطبيعية والارادية الى غير ذلك (وما متصل بها) قال الشارح اي بالذات كورات كالحسن والقيح المنصف بهما الشخص باعتبار الخلقة التي هي عبارة عن مجموع الشكل واللون من الضحك والبكاء الخاصين باعتبار الشكل والحركة وكالاتقامة والاتحاء والتعجب والتعمر الداخلة تحت الشكل وغير ذلك وهذا وفيه انه حل

الحركات على كيفيةاتها من سرعتها وبطؤها والحالة المتوسطة بينها حفظا لها هو المصطلح من الكيفيات على ما هو واحد التوجيهين السابقين فلا يصح حينئذ تمثيل ما يتصل بالذكورات بالضحك والبكاء الحاصلين باعتبار الشكل والحركة واما قوله الداخلة تحت الشكل فتعيد للامور الاربعة لانها تعرض للخط قطعاً مع انه لا شكل له لان نهايتي الخط لا يحيطان به واما ما تعرض للخط فداخل في قوله غير ذلك فانها ايضا مما يتصل بالذكورات لانها مما يتصل بالمقدار فلا يتجه ما اورده السيد السند عليه من ان هذه الامور تعرض للخط ولا شكل له نعم يتجه انها لما كانت داخلة تحت الشكل فقد دخلت في قوله والاشكال فلا معنى لجعلها داخلة تحت ما يتصل بها الا ان يقال تسامح في قوله تحت الشكل واراد به تحت ما يتصل بالشكل الاول واورد السيد السند ان الاشكال مما يتصل بالمقادير فلا وجه لضمها مع الالوان وافرادها عما يتصل بها وورده ان افرادها وضمها الى الالوان لان حسن الشخص وقبحه مما يتصل بمجموعها (او بالسمع) عطف على قوله بالبصر وهو في اللغة الاذن وحده الاذن يكون للواحد والجمع وفي عرف الحكمة قوة رتبت في العصب المفروش على سطح باطن الصماخين يدرك بها الاصوات وفيه نظرا له يصدق على قوة رتبت في احدى العصبتين (من الاصوات الضعيفة والقوية والتي بين بين) وانما وصف الاصوات تنبيهاً على ان انواعها امور اعتبارية لا غير بينها الاعتبار اوصاف متفاوتة بالاضافة بخلاف الالوان واخواتها والطعوم والروائح وفي كون الاصوات باعتبار القوة والضعف والتوسط من الاصوات الحقيقية نظر لانها تختلف باختلاف المضاق اليها ولا يذهب عليك ان الاصوات ايضا اموراً منفصلة بما تدرك بالسمع كحسنها وقبحها والكيفيات الخاصة من الاعتماد على مخارج الحروف وكونها موزونة ومنشورة وكذا الطعوم والروائح فتخصيص ما عدا من مدركات البصر ومدركات اللمس بقوله وما يتصل بها انفاً في لا موجب له (او بالذوق) هو في اللغة مصدر ذاق بمعنى اختيار الطعم وفي عرف الحكمة قوة مثبتة في العصب المفروش على جرم اللسان وفيه انه يخرج عنه القوى المودعة في ابعاض هذا العصب ويدخل فيه قوى غير مدركة للطعوم مودعة فيه ويمكن دفع الاول بادنى تحمل فانظر وادفع النظر (من الطعوم) واصولها تسعة وطرفاها الخلاوة والمرارة وما بينهما من الحرافة والملوحة والمجوضة والدسومة والعفوصة والقبض والتفاهة والعفوصة طعم ينقبض به ظاهر اللسان وباطنه والقبض طعم ينقبض به ظاهر اللسان والتفاهة طعم لا يحصل من ذى الطعم بسببولة الكمال صلابته والبعض لهم يقبض ظاهر اللسان وقد يستعمل بمعنى القابل للطعم (او بالشم) وهو في اللغة حس الانف وفي عرف الحكمة قوة مربية في زائدتي مقدم الدماغ الشبهتين بحلمتي الثدي وفيه (من الروائح) جمع رائحة قال الشاعر لا تحصر لانواعها ولا اسماء لها الا من جهة الموافقة او المخالفة كرائحة طيبة او متنة او من جهة الاضافة الى محلها كرائحة المسك او الى ما يقرنها كرائحة الخلاوة هذا وكان المراد بالانواع المفهومات المندرجة تحتها والا فالرائحة الطيبة ورائحة المسك ليستاوعين بخلفي الحقيقة ولا يبعد ان يكون رائحة الخلاوة من قبيل الاضافة الى المحل ويكون المراد رائحة ذى الخلاوة (او باللمس) هو في اللغة المس باليد وفي عرف الحكمة قوة سارية في البدن كما تدرك بها اللبوسات قالوا لم يختلف في الكبد والاربية والعظم والطحال والكلية فعلى هذا لا يصدق التعريف على شيء من المحدود ولا يصلح ضم الاستثناء ايضا لانه لا يصدق على لامسة عضو عضو ولو اراد المدرك باللامسة ويصدق على القوة الغاذية

التوجيهات السابقة نسخة

لا تميز نسخة

متصلة نسخة

لم يخلق نسخة

الناحية اذ لو اريد بالموس ما عليه اللغة كان قاصرا ولو اريد المدرك باللامسة يلزم الدور ولم يراخ في ذكر الحواس الترتيب الذي راعوه اذ قدموا اللامسة لانها يحتاج اليها الحيوان اشد حاجة ولهذا نشر في جميع الاعضاء ولم ينخل عنه حيوان حتى الخراطين الناقل للاربعة لان التشبيه اكثر ما يقع في البصرات فلما قدم البصر جمع معه ما سوى اللامسة بجماع الاختصاص بعضو الرأس الا انه ينبغي ان يؤخر الذائقة من الثلاثة لينصل باللامسة لشدة المناسبة بينهما ولذا قال الامام الرازي لولا كثرة مباحث البصرات لقد متنا المذوقات لتكون رديفة للموسسات (من الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة والخشونة واللامسة) في المواقف اللامسة عند المتكلمين استواء وضع الاجزاء في ظاهر الجسم والخشونة عدمه فهما على هذا القول من باب الوضع وعند الحكماء هما كقيمتان لموسستان قائمتان بالجسم وفي شرحه وقيل قائمتان بسطح الجسم (والصلابة واللين) في المواقف هو عدم الصلابة عامن شأنه فهو عدم ملكة وقيل بل كيفية بها تطيع الجسم للغايم وفي شرحه قال الامام الرازي هما من الكيفيات الاستعدادية دون الكيفيات الموسسة وقال الشارح وكون هذه الاربعة من الموسسات مذهب بعض الحكماء (والخفة والثقيل) هو كمنب مصدر وكعلم حاصل بالمصدر ولا يخفى ان مفهومات الامور المذكورة ظاهرة مشاركة فيها الصبيان وغيرهم والاشتغال بتمريفاتها لغو وان شاعت في غير هذا الفن فتركناها لذلك (وما ينصل بها) اي بالذكورات كالبلية والجفاف وغيرهما (او عقلية) عطف على قوله حسية وتقسيم الخارج من وجه الشبه بالحسي والعقلي لمزيد اهتمام به والافقير الخارج منه ايضا قديكون حسيا وقديكون عقليا اذ المراد بالحسي ما يكون افراده مدركة بالحس لكن لما لم يكن التشبيه كثيرا تدور عليه الاستعارات يتعاقب به اهتمام بدعوى تقسيمه وتفصيله وايضا تقسيمه الى الحسي والعقلي عائد الى حسية الطرف وعقلية بخلاف تقسيم الخارج فلم يستغن عنه بتقسيم الطرفين (كالكيفيات النفسانية) نسبة الى النفس على غير قياس النسبة كالجسماني في النسبة الى الجسم والكيفية النفسانية ما يختص بذوات الانفس الحيوانية وقيل ما يختص بذوات الانفس حيوانية كانت او نباتية كذا يستفاد من المواقف والاختصاص بالاضافة الى ما فيه الاجسام فلا اشكال في التمثيل بالعالم المشترك بين ذوات الانفس والواجب على انه قد يمنع الاشتراك اكون علمنا عرضا وحادثا دون علمه تعالى فانه قديم وليس بعرض (من الذكاء) وهو كالسواء سرعة الفطنة كذا في القاموس وعرف بشدة قوة للنفس مقدمة لاكتساب الاراء باخص منه بمرتبتين وهو ملكة سرعة انتاج القضايا وسهولة استخراج النتائج بواسطة كثرة من ادلة المقدمات كالبرق اللامع فلا يشغل ملكة اكتساب الاراء التصورية وسرعة الانتاج وسهولة الاستخراج النظريتين وعلى الاول سؤال مشهور ذكره بعض الفضلاء الجامعين للعلوم من ان الذكاء بجماع اكتساب الراي فكيف يكون معدا وافتحه بعض الاذكياء المختلفين بنهاية الذكاء بان منشأ الاشكال اشتباه صور الكلمات والاشكال فظن المعد على صيغة اسم الفاعل وهو اسم مفعول اي قوة مهيتة هيها الله تعالى لاكتساب الاراء هذا ونحن نقول فليكن اسم فاعل بمعنى قوة مهيتة تهتئ النفس لاكتساب الاراء او بمعنى المعد اصطلاحا ولا نسلم ان شدة القوة بجماع اكتساب الراي بل حين حصول الاكتساب بغير القوة والظاهر حل الامثلة على المعاني اللغوية ليكون تمثيلا لوجه الشبه بما يدور فيما بين الباطن والظاهر في قوله (والعلم) حل العلم على اليقين فانه من افعال اليقين في اللغة اعني الاعتقاد الجازم المطابق الثابت وان كانت معانيه

الى باقي الاجسام نسخة

الآخر ايضا عقلية من المعنى الثلاثة التي ذكرت في بيان تعريف البيان وبما هو مصطلح الحكم من الصورة الحاصلة من الشيء عند الذات المجردة لاحصول صورة الشيء في العقل كاذكره في الشرح لانه احد اقسام العلم اعني العلم الكاسب كما حقق وليس من معاني ان علم ومن ادراك الكلّي او المركب في مقابلة المعرفة بمعنى ادراك الجزئي او البسيط ومن مقابلة الصناعة وهي ملكة يقتدر بها على استعمال موضوعات ما نحو عرض من الاعراض صادرا عن البصيرة بحسب الامكان وقول الشارح وقد يقال العلم على ملكة يقتدر بها الخ كانه سهوا للعلم والمقصود بالكتابة وقد يقال العلم على مقابل ملكة يقتدر بها الخ هنا (والفضب) وهو حركة النفس ومبداها ارادة الانتقام (والحلم) وهو ان يكون النفس مطمئنة لا يجرى بها الغضب بسهولة ولا تضطرب عند اصابة المكروه (وسائر الغرايز) جمع غريزة وهي الطبيعة والطبيعة السجية جبل عليها الانسان كالطباع او الطباع ماركب فيها من المطعم والمشرب وغير ذلك من الاخلاق التي لا تزالنا كذا في القاموس فعلى هذا يدل قوله وسائر الغرايز اي باقي الغرايز على ان المثل سابقا مبادئ الامور المذكورة لانها التي جبل عليها الانسان لانفسها ولو جرينا على تفسير الغرايز بملكة تصدر عنها صفات ذاتية على ما في الشرح لاستدعى حل ما سبق على الملكات وبالجملة لا يصح حل العلم على حصول الصورة او الاعتقاد او ادراك المركب كما يشعر به كلام الشرح ومن سائر الغرايز الكرم والقدرة والشجاعة ومقابلاتها (واما اضافية) عطف على قوله اما حقيقة وكاشف عن المراد به فان الحقيق له معنيان احدهما الصفة الثابتة للشيء مع قطع النظر عن غيره موجودة كانت او معدومة ويقابل الاضافي بمعنى الامر النسبي الثابت للشيء باقيا على غيره وثانيهما الموجود ويقابله الاعتباري الذي لا تحقق له سواء كان معقولا بالقياس الى غيره او مع قطع النظر عن الاغيار وقد نبيه على ضعف عبارة المفتاح حيث جعل الحقيق متقابلا لما هو اعتباري ونسبي لان الحقيق ليس له معنى مقابل للاعتباري والنسبي بمعنى ما لا يكون اعتباريا ولا نسبيا (كازالة الحجاب في تشبيه الحجة بالشمس) واعلم انه لم يف المصنف بما وعد في ديباجة الكتاب من حذف الحشو والتطويل والتعقيد ههنا عن هذا المقام لان هذه التعديلات لا تتمتع في هذا الفن بل يوجب تحير الافهام وابقاع المتدئين في اللام كما حتى ان الشارح قال كانه ابتهاج من السكاكي باطلاعه اصطلاحات المتكلمين فهو من التطويلات المشكلة على المبتدئ فيجب حذفه لمن التزم تنقيح الكلام عن التطويل والتعقيد وكانه منع المصنف حذفه لانقائه من الاتهام به لم يعرف على اصطلاح المتكلمين فحذفه اعدم فهمه مقاصد المفتاح في هذا المقام لكونه عاريا عن معرفة مصطلحات الكلام (وابضا) وجه التشبيه (اما واحد) في ذاته بمعنى انه لا جزء له والا فلا يقابل بينه وبين المركب لانه ايضا واحد حقيقة اذ الوحدة تعرض للشيء حقيقة نعم لوقال اما بسيط او مركب لكان اوضح (واما بمزلة الواحد) ولما كان ما هو بمزلة الواحد عامالا ن بعروض الوحدة جهات شتى من الوحدة بال موضوع والوحدة المحمول الى غير ذلك قيد بقوله (لكونه مركبا من متعدد) اما تركيبة حقيقة بان يكون وجه التشبيه حقيقة ملتزمة من متعدد او تركيبة اعتباريا بان يكون هيئة منزععة انتزاعها العقل من متعدد والاعتبار عند اللفظ للاعتباري بل الظاهر ان يخص التركيب في هذا العرف بالمركب الاعتباري ويجعل المركب الحقيقى داخل في الواحد على خلاف ما في المفتاح حيث قال غير الواحد اما ان يكون في حكم الواحد لكونه اما حقيقة ملتزمة واما اوصافا مقصودا من مجموعها الى الحقيقة واحدا ولا يكون في حكم الواحد وستعرف وجهه (وكل منهما) اى كل واحد من الواحد وما هو بمزلة (اما حسي او عقلي) والعقلي الذي هو بمزلة الواحد اما مركب من العقلانيات

في الكلام نسخة

للانفة نسخة

الصرفة أو من الحسى والعقلى لأن المركب من الحسى والعقلى عقلى كذا حقيقة الشارح
الحق والسد الستد وفيه أن تحقيق العقلى ما حصل فى نفس العقلى وتحقيق الحسى ما حصل
فى الحسى المشترك والواحدة والمركب المذكور ليس شئ منهما بل مجتمعهما منهما فالحق
أن يقسم ما هو بمنزلة الواحد ايضا ثلاثى كالتعدد (واما تعدد) عطف على اى بمنزلة
الواحد اى وجه التشبيه اما واحد او غيره وغير الواحد اما بمنزلة الواحد وامامتعد
بأن يقصد بالتشبيه تشريك الطرفين فى كل واحد من متعدد بخلاف المركب من وجه الشبه
فان القصد فيه الى تشريكهما فى مجموع الامور او فى الهيئة المترتبة عنها كذا فى الشرح
وكأنه دعاه الى تأويل المتفصلة ذات ثمة اجزاء الى متفصلتين ذاتي جزئين ان الحكم
الانفصالي لا يمكن ان يتحقق الا بين امرين اذ لا يمكن ان تكون القضية واحدة الاطرافان
هذا ويمكن جعل الجزئين الاولين بمنزلة امر واحد وهو غير متعدد اى وجه الشبه اما
غير متعدد وامامتعد هل يمكن الحكم بالانفصال بين امور فظنى ان الحق انه يمكن على
سبيل الاجال كما يحكم به الوجدان فان القضايا المتفصلة ذات الاجزاء الثلاثة فصاعدا
تشتمل على احكام اجالية اذا فصلت صارت القضية الواحدة أكثر من قضيتها ولا يخطر
بالبال نسب متعددة مقصودة بتصدقات متعددة فى الصورة الاجالية فالدعوى الى
التكليف ليس الاوضع التفصيل موضع الاجال ولا يخفى ان هذا التقسيم يجرى فى الطرفين
ايضا فان المشبه والمشبّه به قد يكون واحدا وقد يكون بمنزلة الواحد وقد يكون متعددا
والقول بان تعدد الطرف يوجب تعدد التشبيه عرفا دون تعدد وجه الشبه لو تم
وجه التخصيص وقوله (كذلك) صفة لتعدد وإشارة الى انقسامه الى حسى وعقلى
(او يختلف) اى بعضه حسى وبعضه عقلى وكان احاد المتعدد وقد تختلف كذلك اجزاء
المركب كما اشرنا اليه ولم يلتفت اليه لان المقصود فى التعدد الاحاد دونه على عكس
المركب فان الالتفات فيه المركب الذى هو عقلى دون الاجزاء المختلفة فاعتد بحال الاحاد
دون الاجزاء كذا فى الشرح وقد عرفت ما فيه ولك ان تريد بقوله كذلك انه اما حسى
او عقلى واما واحدا او بمنزلة الواحد وبقوله او يختلف ان بعضه حسى وبعضه عقلى
وبعضه واحد وبعضه بمنزلة الواحد لكن اراد الامثلة بوافق الاول وجعل العبارة عليه
اسهل (والحسى) اى وجه الشبه الحسى (طرفاه حسيان لا غير) فالتعدد الذى ببعضه
حسى دخل فى هذا الحكم لان فيه وجه شبه حسي فلم يحتاج الى تأويل الحسى بالحسى بتمامه
او ببعضه كافعله الشارح ولا الى ان يقال حكم المختلف اخيل اشترك العلة (لا متاع
ان يدرك بالحسى من غير الحسى شئ) ويتجه عليه ان الحسى كاسمى ما افراده حسيه فيجوز
ان يدرك من الطرف الحسى والعقلى ما يصدق عليهما ودفعه ان المراد ان وجه الشبه
الخارج الحسى طرفاه حسيان وهو امر قائم بالطرفين لكن لا بد ان يراد بحسية
الطرفين اعم من الحسية حقيقة او تنزيلا يشمل نحو قوله كأن النجوم بين دجها سنان لاح
بينهن ابتداء فان وجه الشبه حسى مع ان السن والابتداء ليست حسية لكنهن منزلة
الحسى (والعقلى اعم) اى طرفا العقلى اعم من الحسين او من طرفى الحسى لانهما يكونان
عقليين ويختلفان ايضا (لجواز ان يدرك بالعقل من الحسى شئ) بل قد حقق فى غير هذا
العلم ان النفس فى مبدأ الفطرة خالية من العلوم كلها ويحصل لها المحسوس باستعمال
الحواس والمعقول بالانتزاع من المحسوس (ولذلك يقال التشبيه بالوجه العقلى اعم) اى اعم
تحقيقا اذ كل طرفين يتحقق فيهما التشبيه بوجه حسى يتحقق فيهما بوجه عقلى ولا عكس

اوالمراد طرفا التشبيه بالوجه العقلي اعم من طرفي التشبيه بالوجه الحسي وكل ما يصلح طرفا للثاني يصلح طرفا للاول دون العكس وفيه نظرا ذما صح فيه التشبيه بالوجه الحسي يحتمل ان لا يكون فيه امر عقلي له منزلة اختصاص باحد الطرفين فوجود التشبيه بالوجه الحسي دون العقلي (فان قيل هو مشترك فيه) لا حاجة الى فيه (فهو كلي والحسي ليس بكلي) فيه تطويل ويكنى هو مشترك فيه والمشارك فيه ليس بحسي بل متافاة المشترك فيه المحسوبة اظهر من متافاة ما يجوز العقل فيه الاشتراك بالنظر الى مجرد مفهومه (قلنا المراد) يعني المراد المصطلح عليه في لفظ الحسي (ان افراده مدركة بالحسي) وبهذا اندفع ما ذكره المقتراح ان جعل المشترك فيه حسبا يخالفه التحقيق ولا يرد ما ذكره الشارح انه لا يصلح جوابا لما في المفتاح من ان التحقيق في وجه التشبيه ياتي ان يكون حسبا و مراد المصنف جواب ما فيه كما يظهر من الايضاح لانه عدل المصنف من التحقيق الى التسامح لان التحقيق لا ياتي ان يكون وجه التشبيه مما ادرك افراده بالحسي (او احدى الحسنيين) شروع في تمثيل الاقسام الستة عشر بعد الحصول بالتقسيم فتأمل وقول الشارح شروع في تعداد امثلة الاقسام خفي اذ لم يذكر على طريقة التعداد (كالجرة) كونها ونظائرهما واحدا بمعنى ما لا جزم له مما يتطرق اليه الملع فتدليد على جعل الواحد في مقابلة المركب الاعتباري الذي هو الهيئة المنتزعة و ياتي له داع اخر (والخفاء) اي خفاء الصوت من السموعات قال الشارح وفيه تسامح لان الخفاء ليس بمسحوح ودفعه السيد السند بان المراد بالخفاء ما يقابل الجهر (وطيب الراجحة) من السمومات (ولذة الطعام) من المذوقات (ولين اللحم) من الملموسات (فياخر) اي في تشبيهات مرت من تشبيه الخلد بالورد والصوت الضعيف بالهمس والتكهة بالغير او الرق بلحمر والجلد الناعم بالحرير (والعقلي) عطف على الحسي عطف صفة على صفة اي الواحد العقلي (كاعراء عن الفائدة) هي ما اكتسب من علم او مال (والجرأة) فيها اغات حيث جارت على وزن الجرعة والشبهة والكرهة والكرهية والجرية بالياء على وزن الكراهية شاذة وهي في اللغة الشجاعة لكنها اعم من الشجاعة في عرف الحكماء لا اختصاص الشجاعة بمصدر عن روية فيختص بالعلاء قبل ولذا اختارها على الشجاعة لتصفوا اشتراكهما بين الرجل الشجاعة والاصد عن ثبوت اشتباه (والهداية) اي الدلالة الموصلة الى المطلوب اول الدلالة على ما يوصل الى المطلوب على الاختلاف فيها (واستطابة النفس) اضافة الى الفاعل يقال استطاب واستطيب انشي وجده طبيبا (في تشبيه وجود انشي) هذا الظرف متعلق بظرف التقدم الواقع خبرا عن الواحد العقلي (العديم) فاعل بمعنى مفعول من عدمه كلفه اي فقده او بمعنى الفاعل من عدم ككرم بمعنى الفاعل من عدم ككرم بمعنى العدم والاندعام لحن في اللغة من المكملين ولم يثبت في اللغة العدم وانما تكلم به المتكلمون والعديم يعارف في اللغة في الاحق (التفع) فاعل العديم او نائبه (بعدمه) الاولى بالعدم لان الظاهر تشبيه وجود عديم التفع بالعدم لا بعدمه ورجع الضمير الى مطلق انشي شي وهذا التشبيه الاول شبه عقلي ذكره هكذا ما ياتي على ترتيب الوجوه المتقدمة وقد راعى في ترتيب الوجوه الاربعة ما هو اسبق فقدم ما طرفاه معقولان لانه انب بالواحد العقلي ثم ما طرفاه حسيان ثم ما التشبه فيه عقلي لان الاصل تشبيه المعقول بالمحسوس دون العكس وقد انكر الشيخ على من جعل هو معدوم او هو بالعدم سواء تشبها ونقول لم يثبت للوجود هنا ما هو للمعدوم بل اردت دني وجوده لكن هذا الحكم مبني على تشبيه الوجود بالعدم فانهم لما شبهوا الوجود بالعدم في المراء عن الفائدة و يترنل منزلة صار

هو معدوم التي الوجود وكذا هو والعدم سواء ثم لما شاهد الشيخ ان الدخيل في البلاغة لا يكاد يوافقه ولا يتكلم من ان لا يحصل هو معدوم اختصار موجود كالعدم وشئ كلاً شئ وجود شبه بالعدم كما ان زيد اسد اختصار زيد كالاسد بالغ في ان الحق معه وقال الامر كذلك لكن ان ابيت الان تعمل على ظاهر قولهم موجود كالعدم الى غير ذلك فلا مضايقة في يدان كلاً مبسر لما خلق له ويجب العمل بما روي حسن كلاً الناس على قدر عقولهم وبهذا استغنيت عن ان يقول المصنف ممن لا مضايقة للشيخ معه في جعل وجود شبه بالعدم تشبيهاً فظهر ضعف ما قاله الشارح ان كلام الشيخ ساقط بما حققه المصنف فان الحق معه ولا مجال لانكار التشبيه كيف والشيخ لم ينكر التشبيه في وجود كلاً عدم بل في قولهم هو معدوم وهو والعدم سواء فاحسن التأمل وزن التعقل تنفع من يعقبك احسن المنافع الذي ليس له مبطل ولا رافع (والرجل الشجاع) به على معنى الجرأة فلهذا لم يقل والرجل الجري كاهو الظاهر (بالاسد والعلم) باي معنى اخذ وقد عرفت (بالتور) هو الضوء اما كان اوشعاهم والذي بين الاشياء (والعطر بخالق كريم) باضافة الخلق او وصفه بالكرم وجرم الشارح بالاول والجرم خلافة والخلق السجدة والمروة والدين جاء بضمه وبضمتين وتحمل الوحدة على البساطة بخفي صحة التمثيل بالعرائن القائدة واستطابة النفس الشائبة التركيب وقد ذكر في المنافع والابضاح من امثلة العقلي فيما طرأه عقلياً تشبيه العلم بالحياة في كونه حاجته اذراك واتفق الشارحان بان بيان ذلك ان المراد بالعلم الملكة التي هي سبب تفاصيل الادراكات اذ لو اريد الادراك لم يكن للتشبيه معنى اقول المراد بالادراك الوصول وتفاصيل الادراكات والعلوم كالحيوانات للوصول وهذا قريب مما قاله الشارح هنا ولوجعل وجه الشبه بين العلم والحياة الانتفاع بهما كما ان وجه الشبه بين الجهل والموت عدم الانتفاع كان ايضاً صواباً (والمركب الحسي) من وجه الشبه لا يكون طرفاه الاحسين في تقسيم باعتبار حسيه الطرفين وعقلية هما واختلافهما لكن ينقسم باعتبار افراد الطرفين وتركيبه ولم يشر الى تقسيم الطرفين الى المركب والمفرد والمختلف لانه يحصل في ضمن تقسيم الوجه باعتبار علمه لا يكشف بذلك في تقسيم الطرفين الى الحسي والعقلي والمختلف تنبيهها على ان الطرفين ايضاً مقصود بالبحث كالأوجه وليس احدهما تاماً بالآخر وفي الشرح انما قسم وجه الشبه المركب هذا التقسيم دون الواحد لان معنى تركيب وجه الشبه ان يكون هيئة منترعة من اشياء تتركب فيه هيئتان منترعتان كذلك بان معهما تلك الهيئة والطرف المركب بان يكون هيئة منترعة من اشياء اذ لا معنى لتركيب الطرفين وتركيب وجه الشبه الا ذلك فلا يمكن تشبيه المركبين الا بالاشراك في مركبهما فلا يمكن ان يكون طرفاً وجه الشبه الواحد من كين هذا تنقيح كلامه ولا بد من بيان انه لا يجري هذا التقسيم في وجه الشبه المتعدد وانه لا يكون طرفاً الواحد مختلفين ايضاً حتى يتم وجه التخصيص ويبين عدم صحة الاختلاف لما ذكره من ان التشبيه في الهيئة انما يكون باشتراك الهيئتين فيها ولا يتم عدم الجريان في التعدد ما لم يبين انه لا يمكن تشبيه الهيئتين المنتزعتين يجوز ان يكون في غير الهيئة من كونهما معجبتين او مرتين او مرغوبتين او مكرهتين الى غير ذلك فيصح ان يكون الواحد من وجه الشبه طرفاً مفردين ومركبين ومختلفين فان قلت اذا كان معنى التركيب ما حققته فكيف صح قول السكاكي وجه الشبه اما واحد او غير واحد وغير واحد اما في الحكم الواحد لكونه اما حقيقة ملثمة اما اوصافاً مقصوداً من مجموعها الى هيئة واحدة ولا يكون في حكم الواحد يعني المتعدد قلت هذا مما استصعبه الشارح ويمكن دفعه بان اراد بالحقيقة الملثمة ما يكون هيئة منترعة من امور

لا يكون اوصافا ولهذا فاقابلها بالاوصاف فان قلت لا تستبعد ذلك لولا بآني عنه ماصرح به من ان عد العرا عن القائفة واستطابة النفس من الواحد تسامح لان وجه التسامح ليس ان فيهما شأبة التركيب قلت لوسلم فلا يلزم لانه لعله اراد التسامح في الاصطلاح بالتوسعة في التسمية بالواحد واعتباره على وجه يندرج فيه كثير من المركبات وبما يؤيده ان لامعنى للتركيب الا ذلك جعل استعارة الفعل واستعارة الاسماء المتصلة به استعارة تيمية معدودة من الاستعارة في المفرد دون الاستعارة التمثيلية التي هي استعارة مركبة (فيما) اى في تشبيه (طرفاه مفردان كما) اى في وجهه شبه (في قوله) قال الشارح يعنى اختجه ابن الحلاج او قيس بن الاسلم وقد يقع فيه الايضاح لكن في القاموس الاسلمت من اوعت صدع انفه ووالد الى قيس الشاعر (وقد لاح) هو كالاخ يعنى بدا (في الصبح) هو ضوء الصباح وهو حرة الشمس في سواد الليل (التريا) تصغير زوى مؤنث وان كسرى سكران للرأى المسمولة تسمى تصغيرها النجم لكثرة كواكبه مع ضربى الحمل (كأثرى) اى في الراى وهو ماخذ قول المصنف في الراى ولما احتمل اخر كما ترى (كعقود ملاحية) العقود معلوم والملاحية بضم الميم وتخفيف اللام عن ابيض طويل على ماقى القاموس ويبنى ان يحمل عليه قول الشارح عن في حبه طول وقد يشدد اللام كفى البيت والملاحية صفة عنب او شجرة ولك ان تجعل الاضافة يسانية (حين نورا) اى اخرج نوره بالفتح وهو الزهر الابيض او المطلق والزهر شعاع في الاصغر (من الهيئة) بيان لما كان في قوله (الحاصلة من تقارن الصور البيض المستديرة الصغار) المقدارة (في الراى) قيد التقارن بقوله في الراى مستفيدا من قول الشاعر كما ترى لانه لا يقارن في الحقيقة اذ لو كان اراشها متصلة متراكمة ولانه لالون في الفلكيات اولاعلم بلونها ولا يعلم استدارتها وهى في الواقع ككبار فيما يشعره قول الشارح انه متعلق بالصغر لانها ككبار في الواقع تخصيص بلا تخصص (على الكيفية المخصوصة) من كون البياض على نسبة معينة واحدة بين الاجزاء وكذا الاستدارة والصغر والتقارن وقوله (الى المقدار المخصوص) امالحل من الكيفية كما يشعر به عبارة الشارح وشارحى المفتاح ولا يلزم الحلال من الحلال لان الكيفية في الجملة الظرفية مفعول بالواسط فيصح نصب الحلال عنه احوال من التقارن اى الهيئة الحاصلة من التقارن منضمنا الى المقدار المخصوص للعقود والتريا من الطول او العرض على ما فسرناه والى المقدار للحجموع من التريا والعقود ولا حرة من الصور الصغار يعنى ان الهيئة متفرعة عن الصفات والمقادير لاعتن مجرد المقادير ولقد احسن صاحب المفتاح حيث زاد على الشيخ قوله على الكيفية المخصوصة ولم يكتف بذكر المقدار المخصوص كما اكنى الشيخ مریدا بالمقدار مقدار القرب والبعد لان ارادة الكيفية بالمقدار بعيد وفي عدم اعتبار المنذار في الهيئة شديد ولقد غفل الشارح حيث نسب الى المفتاح انه سكت عن ذكر المقدار كما ان الشيخ سكت عن ذكر الكيفية والمصنف جمع بينهما لان الجامع بينهما المفتاح والمصنف جمع في ذلك ولا ينصر الشارح بآيه لعله لم يكن في نفسه ذكر المقدار لانه شرحه في شرحه على المفتاح وجعل الكيفية المخصوصة نقبا للتلاصق والنظام ولشدة الافتراق كما ذكره الشارح نقلا عن الشيخ وترجمه المحقق الشريف في شرحه للمفتاح مشتمل على لغو اذ لا ينطوى شدة الافتراق تحت التقارن عرفا قال الشارح انما جعل الشعر من مفرد الطرفين لان قوله حين نورا قيد للمشبهه لاجزائه والتقيد لانسانى الافراد اقول بعد تحقيق المركب دخول حين نورا في الشبه به ايضا لا يوجب التركيب اذ لا معنى للتركيب الا انتزاع الهيئة من عدة امور فالتحقيق بغيره هذا التدقيق ومن الله العون والتوفيق واحكام القول والتوثيق (و) المركب الحسى (فيما)

ابن قيس نسخة

ولاجزائه نسخة

اى في تشبيه (طرقاهم كيان كما) اى مركب حمى (في قول بشاره كان مثار) اسم مفعول
 من اثار انصارى يهيج (التقع) والاضافة بيانية ولو جعل كان للتشبيه لم يكن المحذوف من
 اركان التشبيه الا الوجه وان جعل للظن كان اداة التشبيه ايضا محذوفة ويكون كقولك
 اظن زيد اسدا فيكون المبلغ وهذا اصل مهدي لك في كل تشبيه مشتمل على كلمة كان جليا كانه
 جرى بان يتخذ جليا (فوق رؤسنا* واسافنا) منصوب مضاف على المنار او بالمقارنة كما
 في كل رجل وضيئته وهذا معنى قول الشيخ ان اسيا فتا في حكم الصلة للصدر للابيع في التشبيه
 تفرق يعنى انه متصل بالمنار ومنضم معه ومن تنه وليس مستقلا في الملاحة وذلك الاتصال
 نشأ من المقارنة المستفادة من العاطف ولم يرد الشيخ انه مفعول معه وعامله المنار لان التقع
 ليس مفعولا للمنار لانه لم يعتمد حتى يكون له مفعول وحذف المعتمد عليه تكلف لا يعتمد عليه
 ولو جعلت المنار مصدر الكان التقع مفعوله بلا كلفة وكان اسيا فاما مفعولا معه وكان هذا النسب
 بكلام الشيخ ويكون كلام الشيخ ادعى له ولا يذهب عليك ان ليس الاثارة مشبهة لان المنار
 ايضا ليس مشبها وفي تشبيه المركب لا يلى المشبه اداة التشبيه فعمل الشارح المحقق هذا
 الاحتمال وهما منهم (ليل تهاوى) قال الشارح اى يتساقط بعضها في اربعين وهو
 مضارع مؤث حذف احدى تايته ومن جعله ماضيا لم يؤث لانه في الاستناد الى ظاهر الجمع
 الغير السالم بالخيار فقد اخل بكثير من اللطائف التي قصدها الشاعر على ما سطلع عليه في
 اثناء شرحه هذا واختلف في بيان الاخلال فقال بعضهم ان سقوط بعض في اربعين يستفاد
 من صيغة الحال فان ما يحصل في زمان الحال شأنه ان يحصل بالتدرج واختلاف الحركات
 وما يبعدها بسقوط بعض في اربعين ولا يخفى ان الحصول التدرجي مقتضى الانطباق
 على زمان حال كان او غيرها وان اختلفت الحركات يجتمع سقوط الجميع معا
 وقال بعضهم يغوت ما يغده صيغة المضارع من استحضار الصورة العجيبة المستفاد
 من جعل الماضي في معرض الحال وقيل يغوت الاستقرار المتجدد المتناهي بصيغة
 المضارع المناسب للقام وفي هذين القولين انه فوت لطيفة لا يذكر في اثناء شرحه
 لا اخلال بكثير من لطائف يذكر فيه ونحن نقول ليل تهاوى كواكب يفيد وصفه الليل
 بالخلو عن الكواكب فيلزم تشبيه منار التقع والسيوف بالليل الحال عن الكواكب بخلاف
 ليل تهاوى (كواكب) فانه يفيد وصفه بكونه والكواكب يسقط بالتدرج المنطوق
 على وجود الليل يحكم به ذاته لا يفوتها دقائق فحاوى اليسان وحقايق تطاوى التبان
 كواكب اى كواكب له لان سقوط السيوف وارتفاعها المتتابع يكون لطيفة منها الا لو اريد
 فواحد فهذا مفهوم الجمع الاستغراق بمعنى كل جمع وامناد المضارع الاستمراري
 (من الهيئة) بيان لما في قوله كما (الحاصلة من هوى) قال الشارح بفتح الهاء ونحن نقول
 الاظهر ضم الهاء لان الهوى بالضم السقوط من علو الى سفلى والهوى بالفتح اما كالهوى
 بالضم واما مقابل له فتحصيصه بالاصعاد كتحصيص الضم بالانحدار على ما حققه
 القاموس (اجرام) اى اجسام وقد يعارف الجرم في الجسم العلوى كما تعارف الجسم
 في السفلى (مشرقة مستطيلة متناسبة المقدار متفرقة في جوانب شتى مظلم) فوجه الشبه
 مركب كطرفه لكن التركيب اعجب مما يفيد به بيان المصنف لانه دخل في هذا التركيب
 اختلاف حركات بالسرعة والبطؤ وبالجهات وبالاوضاع والاستقامة والارتفاع
 والانخفاض وتلاقي تلك الاجرام وتداخلها وتصادم بعضها وبعضها كما هو شأن
 تهاوى الكواكب طائفة في اثر طائفة على مانقل من اسرار البلاغة للشيخ فانه قال به

والعجاجة نسخته

على جميع ذلك بكلمة واحدة وهي قوله تهاوى وقد عرفت وجهه وأنه لو كان ماضيا لم يقده
وليس مرادهم ان عبارة البت لا يحتمل الانشيه المركب بالمركب في مركب بل لا ينكر
ان مثله يحتمل التشبيهات المتعددة المتفرقة والتشبيه الواحد اما تشبيهه مركب بمركب
كما عرفت واما تشبيهه مشار التفع المقيد بالليل المقيد انما يريدون ان لا اعتداد فيما يحتمل
تشبيهه مركب بمركب لمساواه من الاحتمالات وأنه لا ينبغي ان يلتفت الى القصد في هذا
الشعر الى تشبيه السبوف بالكواكب والحجاجة بالليل ولهذا انفاه الشيخ في هذا البيت
واثبت تشبيه المركب بالمركب ولم يلتفت الى نفي تشبيه المقيد بالمقيد مع انه لا معين تشبيه
المركب بالمركب بدونه لظهور انه كالتشبيهات المتفرقة في حكم الساقط مع التشبيه المركب
والعاقل يكفيه الاشارة والبلغ يكفى بآدنى تبلغ (و) المركب الحسى (فميا) اى تشبيه
(طرفاه مختلفان) بالافراد والتركيب وهو قسمان اشارة الى الاول بقوله (كما مر في تشبيه
الشقيق) باعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد ولو قال كما مر في تشبيه الشقيق
وما سبى في تشبيهه نهار شمس قد شابه زهر الرى لكان مستوفيا للاقسام وههنا بحث
وهو انه لا يظهر ان المقصود بالتشبيه الشقيق لالهية الحاصلة من نشر اوراق الشقيق
الحمرة على ساقاته الخضريل الظاهر من قوله اذا تصوب او تصعدان النظر في المشبه والمشبّه به
على الحركات ايضا (ومن يدع المركب الحسى) اى الغاية في الشرف والبلاغة في القاموس
البدع الغاية في كل شئ وذلك اذا كان عالما او شجاعا او شريفا (ما) اى وجهه شبه (بجى)
في الهيئات (والصفات) التى تقع عليها الحركة (اى تركب من تلك الهيئات كقول
التعويين ولا يتأى الكلام الا فى اسمين او فى فعل واسم لكن لا بد من اعتبار تغليب بان يراد
الهيئات ما يشتمل الهيئات المجردة والهئية وما يقارنها من اوصاف الجسم ليصح جعل
ما بجى فيها على وجهين اذا حد وجهيه ما جاء في الهئية وما يقارنها من وصف الجسم
والا فلا يصح قوله (ويكون على وجهين احدهما ان يقترن) اى يوصل من قرنت الشئ
بالشئ من حد نصروصلته به والمراد ان يقترن في اعتبار العقل وتركيبه (بالحركة غيرها
من اوصاف الجسم كالشكل واللون) ومع ذلك في قوله بجى في الهيئات تسامح والمراد به بجى
في الحركات الواقعة على الهيئات يرشد الى ذلك قوله فيما بعد من الهئية الحاصلة من الاستدارة
مع الاشراق والحركة المربعة المصلة مع تموج الاشراق واصل هذا الكلام ما نقل عن
الشيخ في اسرار البلاغة اعلم انما زاده التشبيه سحران بجى في الهيئات التى تقع عليها الحركات
والهئية المقصودة في التشبيه على وجهين احدهما ان يقترن بغيرها من الاوصاف
والثاني ان تجرد هئية الحركة حتى لا يراد غيرها فيجعل الشيخ الهيئات طرف التشبيه لا وجه
الشبه المركب وجعل الهئية المقصودة بالتشبيه على وجهين لانه بجى في الهيئات التى تقع
عليها الحركة فبى كلامه عن شائبة اضطراب ولم يخج الى كلف (كما) اى وجهه شبه
(في قوله) اى ابن المعز او ابى النجم (والشمس كالرآة في كف الاشل) اى الرجل الاشل والشل
اى اليس في البدا وذهابها المراد همنا المرتعش لان عديم اليدا وابسها لا يكون في كفه
مرآة وقد صرح به السيد السند في شرحه للفتاح (من الهئية الحاصلة من الاستدارة
مع الاشراق) الظاهر ان يضم اليه تموجه فيقول وتموجه الا انه اخره عن قوله (والحركة
المربعة المصلة) لانه مسبب عنها وعدل عن قول الفتاح وشبه تموج الاشراق الى قوله
(مع تموج الاشراق) لانه معلق اذا ضافة الشبه الى الاشراق معنى والتركيب من قبيل
حبرماتك لان رما نه وله حبرمان اذا لموج للاشراق لانه اضطراب موج البحر بل له

الى نسخته

متعلق نسخته

ما يشبه التوج فعذف الشبه واراد بالتوج الاضطراب (حتى يرى الشعاع) بالضم كالشعة
الذى تراه من الشمس كالجبال مقابلة عليك اذا نظرت اليها والذى تراه متداكرا باح
بعيد الطلوع وما الشبهه و بالتفع له معان اخر لا يناسب المقام وتفصيلها في القاموس (كانه
بهم) كهم (بان ينسبط) اى يريد الانسباط تقول هممت بالشيء اذا اردته (حتى يفيض)
اى يسيل استعار الفيض للسعاع كما استعار التوج للاشراق الالاف من اجزاء الكلام
ورعاية لغاية الانتظام (من جوانب الدائرة ثم يدوله) اى يندم واصله بدله رأى اخر غير
الاول واستاد الندامة الى الشعاع عدل لاثبات الارادة له وملايمه (فبرجع من الانسباط)
الذى بداه (الى الانقباض) كانه يجمع من الجوانب الى الوسط وهذه الهيئة انما يظهر
في الشمس بعد تجديد النظر اليها لتبين جرمها بخلاف المرأة فانه يؤدى بها في ابدى النظر فلذا
جعلت مشبهاتها للشمس (والثاني) من الوجهين (اى تجرد) الحركة (عن غيرها) ولا يلاحظ
منها غيرها من اوصاف الجسم (فهك ايضا لا بد من اختلاط حركات) اى امتزاجها ومزج
العقل وتركيبها (الى جهات مختلفة) يتعلق بالحركات اى لا بد من ان تحرك بعض الجسم
الى اليمين وبعضه الى الشمال مثلا او تحرك نارة الى اليمين ونارة الى الشمال مثلا فتدبر
ولا تقتصر واللكان وجه الشبه مفردا ومعنى قوله ايضا كماله لا بد من حركات لا بد من كونها
الى جهات مختلفة وهذا اظهر مما فسره الشارح به من انه كماله لا بد في الوجه الاول من ان
يقرن الحركة بغيرها لا بد في الوجه الثاني ايضا من اختلاف حركات مختلفة بالجهات
فان قلت لاشبه في امكان انتزاع الهيئة المركبة عن حركات مختلفة بالسرعة والبطؤ
الى جهة واحدة وعن حركات الاجسام الى جهة واحدة قلت لعله اراد انه لا بد لهذا
القسم من بدع المركب الحسى من الاختلاط المذكور فانه لو اتنى لم يبق مركبا كما اشار اليه
بقوله (كحركة الرجب والسهم لا تركيب فيها) اوبى ولم يكن بدعيا كما ذكرنا لانها اكتفى
بذكر ما هو ابعد من ولا تنفاه الشرط فأمل ويؤيد ما ذكرنا ما قال الشيخ كل هيئة
من هيات الجسم في حركاته اذا لم يتحرك الى جهة واحدة فمن شانه ان يفر ويبدر وكما
كان التفاوت في الجهات التى يتحرك اليها ابعاض الجسم اشد كان التركيب في هيئة المتحرك
اكثر (بخلاف حركة المصحف في قوله) اى قول ابن المعتز (وكان البرق مصحف قار) اسم
فاعل من قرأ حذف هزته بعد قلبها لانكسار ما قبلها كقلب في بادى الرأى لذلك كما ذكر في
التفسير (فانطباقا مرة وانفتاحا) اى ينطبق انطباقا مرة وينفتح انفتاحا مرة الا ان يكون الانطباق
والانفتاح في البرق سرعادون مصحف القارى الا ان يندم القارى عن القراءة فيجعله منطبقا
عقب الانفتاح فالمصحف يتحرك الى العلوى والانطباق الى السفلى في الانفتاح من لطيف ذلك
قول الشاعر في صفة الرياض * جفت بسر وكا لقيان تلحف * خضر الحريز على قوام
معتدل * فكانها والريح جاء بميلها * تقي العائق ثم يبعها الخجل * السر واسم جنس يطلق على
الليل والكثير والقيان ككتان جمع قنية كرحة وهى الجارية مغنية كانت وغيرها والحواف
اخذ النسي لحافا والقوام القامة وحسن الطول والخجل كالفرس الخمر والدهش
من الاستحباب ومقتضاه ان يكون معتدل على وزن اسم المفعول مصدر اميما فيكون مبالغة
في وصف القامة بالاعتدال (وقد يقع التركيب) اى التركيب في الطرف كان اوفى الوجه
والاشبه ان يجعل اللام للعهد اشارة الى التركيب البديع ويؤيده انه قال في الايضاح
ومن لطيف ولا قول ابى الطيب و اشار بكلمة قد الى قلته نظرا الى التركيب في الحركات
(في هيئة السكون كما) اى كتركيب (في قوله) اى قول ابى الطيب وهذا هو الوجه دون

قول الشارح كما اى كوجه الشبه الذى فى قوله بشاهد سوق التركيب وبيان المصنف
لكلمة ما فانه ذكر فى بيانه تركيب المشبه لوجه الشبه اذا لا فواء والهيئة الحاصلة من موقع
كل عضو من الكلب فى اقسامه هى المشبه والهيئة الحاصلة من جلوس البدوى المصطلى
وموقع كل عضو منه فى جلوسه المشبه به وينبغى ان يجعل التركيب فى هيئة السكون ايضا
على وجهين احدهما ان تجرد عن غيره من صفات الجسم كما فى قوله (فى صفة كلب)
اى نعته (يقى) من الاقعاء وهو مشترك بين (جلوس) الكلب على اسنمه وجلوس الحيوان
مع التسايد الى ما وراءه (البدوى المصطلى) اسم فاعل من الاصطلاء وهو الاستدغام بالنار
وفى تشبيهه بالبدوى المصطلى مبالغة فى استدماة على الاقعاء كاستدماة البدوى المصطلى
على هذا النوع من الجلوس وفى وصفه بالاستدماة على الاقعاء ترتيبه لوضع يجدل القوائم
فانه لا تنفرد ولا تصرر بالاقداء تمتد بابع مجدولة لم تجدل اى يقوائم تحمكة الخائق يقال فلان
مجدول الخلق اى يحكم الخلق واصل المجدول المقول وقوله لم تجدل اى لم تغفل من طاقات
بل خلقت تحمكة مع عدم الغفل ويحتمل ان يراد بنى الجدل نقي جمعها كما يكون للكلب
فى غير صورة الاقعاء من الهيئة الحاصلة اى (من) تركيب (الهيئة الحاصلة من موقع)
اى من وقوع (كل عضو منه) وسكونه (فى اقسامه) ومن تركيب الهيئة الحاصلة من موقع
كل عضو من البدوى المصطلى فى جلوسه ومن تركيب القدر المشترك بين الهيتين وثانيهما
ان يقرن بالسكون غيره من اوصاف الجسم من الشكل واللون وغيره كما فى قول الشاعر فى صفة
مصلوب * كانه عاشق قدم صفتحه * اى عرض وجهه * يوم الوداع الى توديع مر محل *
او قائم من نعاس فيه لؤثة موصل لتطيه من الكسل فان المشبه والمشبه به فيه الهيئة الحاصلة
من هيئة السكون فى مد صفتحه واصفرار الوجه الذى يكون للمصلوب والعاشق اولعاقم من
النعاس الاسترخاء الذى فى القائم من النعاس ومواصلة التخطي وزاد الا لطف فى التشبيه بالقائم من
النعاس المتخطى الموصل للتخطي لاجل الكسل فان فى ملاحظة مواصلة التخطي وبيان سبه
تفصيلا فى التشبيه ليس فى التشبيه بالتخطي لانه امر جلى واطف التركيب على حسب التفصيل (و)
الركب (العقل) من وجهه الشبه (كحرمان) مصدر حرمت الشئ كعلمه وضر به منه الشئ
فهو مضاف الى (الانتفاع) اضافة المصدر الى مفعوله الثانى وقوله (بابا نافع) صلة
الانتفاع وقوله (مع تحمل التعب فى استصحابه) متعلق بالحرمان ومرتبطة به (فى قوله تعالى
مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الجمار يحمل اسفارا) جمع سفر بكسر السين
اى الكتاب قال فى الابيضاح فانه منتزع من امور مجموعة قرن بعضها ببعض وذلك ان روى
من الجمار فعل مخصوص وهو الحمل وان يكون المحمول شيئا مخصوصا وهو الاسفار التى هى
اوعية العلوم وان الجمار جاهل بما فيها وكذا فى جانب المشبه هذا كلامه ولا يفتنى ان الجاهل
فى جانب المشبه تنزيل تخيلى ولوجعل المرعى ان الجمار غير متفع بها لكان مشتركا بينهما وبين
اهل التوراة بلانكف وتصرف (واعلم انه قد ينتزع من متعدد) اى يجعل المتعدد متزاعا منه
سواء كان المنتزع طرفا او وجه شبه فلا ضمير فى ينتزع وجعل الشارح فيه ضمير وجهه الشبه
ويؤيد الضمير فى قوله (فيقع الخطأ) لوجوب انتزاعه عن اكنة ونحن نجعل الضمير
للمنتزع المفهوم من الفعل فان قلت هل حاصل هذا التحقيق الا انه قد يقع الخطأ لالتباس الشئ
بغيره مقامه فالقائدة للعرض له وما وجه تخصيصه بالانتزاع فانه يجزى فى جميع التشبهات
قلت المقصود الفرق بين وجه التشبيه المركب والمتعدد بانه فى الاول لا يمكن استقاط
شئ من متعدد وذكر بخلاف الثانى فانه لا يتخلل بالتشبيه الاكتفاء ببعض منه ولا يذهب عليك

ان من جهات الفرق انه لا يمكن الزيادة على المتعدد الاول بخلاف الثاني وانه قد يقع الخطأ ايضاً بان يتزعزع من متعدد ويجب الانتزاع باقل منه وهذا انبى مما يستفاد من الايضاح ان المقصود الفرق بين التشبيه المركب والتشبيهات المجتمعة بأنه يمكن الاسقاط في الثاني دون الاول فانه لو حذف شئ من التشبيهات المجتمعة لم يتطرق خلل بالتشبيهات الباقية وان يفتل الغرض من الكلام كما في زيد يصفو ويكدر فانه لو حذف بكدر كان تشبيه زيد بالماء الصافي بحالة وان اختلف الغرض من الكلام وهو وصف زيد بالقر بخلاف التشبيه المركب فانه لو حذف شئ مما يوجد منه المركب لم يبق التشبيه بحاله واعلم ان المقصود بزيد ويصفو ويكدر زيد ما يصفو ويكدر فيكون من قبيل زيد اسد بل كانه اسقطا لنا سخ ماء فلا يردان زيدا يصفو استعارة بالكنابة لتشبيه كما ذكره الشارح او استعارة تبعية كاذكره السيد السند (كما اذا انتزع من الشطر الاول من قوله كما ابرقت قوما عطاشا غامة) حكى ابرقت السماء صارت ذات برق وفي القاموس والصحاح ابرقت المرأة تحسنت وتزينت والثاقفة شالت بذنبها وتلحقت وليست بلاقح ويصح كل من الثلاثة في البيت لكن لا بد لتصب قوما من تصمين معنى الاطماع ولا يخفى حسن المعنى الاخير بحيث يمنع عن الالتفات بغيره فان الغمامة هنا كالثاقفة الملتصق في انها ترى مالبس لها وتدعى كذباً واما ما ذكره الشارح ان في الاساس ابرقت فلانه اذا تحسنت لك وتعرضت فالمعنى ههنا ابرقت الغمامة للقوم اي تعرضت لهم فحذف الجار واوصل الفعل ففقدان الحذف والايصال سمعى لا يتجه بناء الكلام عليه مالم يثبت السماع وان ابرقت لتصمين الابرار معنى التعرض كما ينسبده قوله وتعرضت واكتفاء الصحاح والقاموس في تفسير ابرقت بتزينت ولا يصح الحذف والايصال فيما يحتاج الى التضمن لان الجار قرينة التضمن وحذفه اخلال بالقرينة فامل (فلما راوها اقشعت) اي تفرقت (وتجلت) اي انكشفت ولابد هنا من تجريد لما عن معنى السبية وجعله مجرد الظرفية فانتراع وجه الشبه من مجرد وقوله كما ابرقت قوما عطاشا غامة وجعل المشبه به منترعاً من مجرد خطأ (لوجوب انتزاعه من الجميع) اي جميع البيت (فان المراد التشبيه) الحالة المذكورة في الايات السابقة (باتصال ابتداء مطمع) للغمامة (بانتهاء مؤنس) فالبناء دخلت على المشبه به كما هو المتبادر او المراد ان المراد التشبيه للحالة المذكورة بظهور الغمامة لقوم عطاش ثم تفرقها وانكشافها في اتصال ابتداء مطمع بانتهاء مؤنس على ان البناء بمعنى في وهو غير عزى في كلام العرب وبما ذكرنا ظهر ضعف ما قاله الشارح ان معنى قوله باتصال بواسطة اتصال يعني باعتبار ان يكون وجه الشبه والمقصود المشترك فيه اتصال ابتداء مطمع بانتهاء مؤنس لان البيت مثل في ان يظهر للضطر الى الشئ الشديد الحاجة اليه اشارة وجوده ثم يفوته ويبقى تحسره وزيادة طرح القلب في قوله باتصاله ليست هي التي تدخل في المشبه به لان هذا المعنى مشترك بين الطرفين والمشبه به ظهور الغمامة ثم انكشافها بل هي مثل البناء في قولهم التشبيه بالوجه العقلي اعم قليلاً مل وينبغي ان لا يخفى ايضاً ان المراد ليس مجرد الانتزاع الاتصال ابتداء مطمع بانتهاء مؤنس بلا انتزاع اتصال ابتداء مطمع بانتهاء مؤنس بالترتيب بان يظهر اشارة اليأس ثم يصير الناس بناء لللافوت فائدة ذكر اقشعت فالقوم ايضاً لم يحفظ عن الخطأ بالكنية فبالله اعصم ان النفس لامارة بالسوء الا من عصم (والمتعدد الحسى) عطف على الواحد الحسى (كاللون والطعم والرائحة في تشبيه فاكهة) هي التمر كله على الاصح ومنهم من اخرج منها التمر والعنب والرمان مستدلاً بقوله تعالى فيها فاكهة وتحل ورمان ودليله لا يثبت

تمام دعواه مع انه جعل علماء التفسير عطف النخل والارمان من قبيل عطف جبريل على الملائكة
 (باخرى) اى بساكنة اخرى (والعقل) عطف على الحسى (كحدة انظر وكال الحذر)
 كالنظر والنظر الا حراز (واخفاء السقاد) كالعماد اى نزل الذكر على الاثنى قيل لم ير احد
 ذلك منه وفى النمل هو اخفى سقادا من الغراب وقيل لاسفاده بل امره ما انشاء بالطاعة
 وهو ادخال منقاره فى منقارها وحكى فى كمال حذره انه كان يوصى الى ولده ان يطير اذ ارى
 الانسان اذ توجه الى الارض مخافة ان يأخذ الحجر لضربه فقال ولده انا طير اذ ارانيه
 لعله كان الحجر فى يده (فى تشبيه طائر) او غيره (بالغراب والمخالف) عطف على الحسى والعقل
 على المخالف اى متعدد وبعضه حسى وبعضه عقلى (كحسن الظلمة) اى الوجه (وتباهه الشان)
 اى شرفه مصدر تبه مثله رواه ابن طريف (فى تشبيه انسان بالشمس واعلم انه قد يتزعج الشبه)
 كالفرس والعلم وكامير المثل صرح به القاموس كالصحاح لكن الشارح فرق بان الشبه كالفرس
 بمعنى التشابه وفى كلام الصحاح اشارة اليه واراد به وجه الشبه (من نفس التضاد) اى التناقى سواء
 كان تضادا اوتنا قضا او شبه تضاد (لاشتراك الضدين فيه ثم يزل) التضاد (منزلة
 التناسب بواسطة تمليج) اى اتيان بما فيه ملاحة وظرافة (اوتهمكم) اى استهزاء
 وسخرية وقد يجتمعان قال الامام المروزى فى قول الحماسى انا بى عن ابى انس وعيد فسل
 لفيضة الضحك حسى ان قائل هذه الايات قد قصد بها الهزء والتمليج هذا والضحك
 ابوانس واسئل اى ابلى بالسل (فيقال للجبان ما يشبهه بالاسد وللجبل هو حاتم) فكل
 من المشايخ يحتمل لكل منهما ولهما معا فكلام الشرح والمختصر انه ان كان الغرض مجرد
 الملاحة من غير قصد الى استهزاء فتملج والافهمكم محل نظر والقسمه الصحيحة ثلاثية
 اورد الشارح على هذه البعارة انه يستفاد منه ان وجه الشبه نفس التضاد حتى اتخذ
 البعض مذهبا وفساده ظاهر اذ لو قلنا للجبل هو حاتم فى التضاد لم يكن فيه تمكيم
 ولا تملج ولا حاجة حيثئذ الى قوله ثم يزل منزلة التناسب بل لاعمى له اصلا هذا وايضا
 لا يفهم من قولنا هو حاتم الاله الحسام فى الجود حتى لا يأتى لنا ان نقول المراد هو حاتم
 فى التضاد وايضا وجه الشبه حيثئذ نفس التضاد لا ما يتزعج منه واجاب بان المراد انه
 نزل احد الضدين منزلة الآخر الاشتراك فى التضاد ولجعل وجه الشبه وتجه عليه
 ان التزليل سابق على الانتزاع فلا يصح التراخي المستفاد من كلمة ثم واجاب عنه السيد
 السندى حواشى شرحه على المفتاح بان القصد الى التراخي فى الرتبة اذ العدة فى التشبيه التزليل
 المذكور وما سبق كالنوطنة له ولا يخفى انه تكلف والحق ان يقال المراد وقد يقصد الى
 انتزاع وجه الشبه من نفس التضاد ثم يزل منزلة التناسب فيترع فان قلت بعدل يقع ثم
 موقفه والحق الغاء قلت كما يكون ثم لتراخي اول المعطوف عن المعطوف عليه يكون لتراخي
 اخره والتزليل منزلة التناسب انما يتم بالتمكيم او التملج كما اشار اليه بقوله بواسطة تملج
 اوتهمكم فهو من تنتمه فيتراخي التزليل باخره عن قصد الانتزاع هكذا ينبغي ان يبحث
 عن دقائق الكلام وتوضيح سرار المقام ولا يبعد ان يقال انتزاع وجه الشبه تحصيله بتكلف
 واعمال فظهر فالمراد انه يجعل نفس التضاد واعتبار التضاد وجه شبه تكلف لا يرتكب الاداع
 فلذا عبر عنه بانتزاع ثم يزل ذلك التضاد المعترى فى مقام التشبيه منزلة التناسب بواسطة
 تملج اوتهمكم فيزل احد الضدين منزلة الآخر ويصير وجهها للشبه بالآخرة فلهاذا يحصل
 التملج او التهمك ولا يصح التصريح بالتضاد فى بيان وجه الشبه ويصح العطف
 ثم لان جعل التضاد وجه الشبه سابق على التزليل وبعد التزليل يقلب وجه الشبه

قيل سل بمعنى ذاب مجهول
 ابدا ولم يستعمل معلوما قط
 ومثله نهت الرجل بخلاف
 سل السيف من انقادها

مع ارادة
نسخه

الى الضد التزئيلي فيقصد اولا في هوحاتم الى انه كالحاتم في التضاد فاذا جعل التضاد
و سيلة الجمع بينهما نزل منزلة التشاسب فيصير بخله ككرما تزئلا فيصير وجهه
الشبه الكرم التزئيلي فلا يصح في مقام التصريح بوجه الشبه الا ان يقال هوحاتم
في الكرم واصل المقصود في امثال هوحاتم للبخيل انه في جانب الضد نهابة لكان الحاتم
نهابة في الجانب الاخر والتعليق في انه افاد كمال بخله في صورة كمال الكرم والتحكم في انه بالغ
في كمال بخله مع اراءه انه بالغ في كرمه والشارح العلامة جعل التعليق هنا بمعنى الاشارة الى
قصة اومثل او شمر نادر وجعل هوحاتم للتعليق لا للتحكم ورد الشارح عليه بانه اشتباه
التعليق بالتعليق وبانه لا اشارة فيه الى قصة الحاتم ورد حتى لكن الظاهر ان اعتبار التعليق
في هوحاتم باعتبار الاشارة الى المثل عند الشارح العلامة لان قولنا هوحاتم بمنزلة المثل في كان
الكرم (وادائه) اي اداة التشبيه اي انه والاداة لغة الالة سمي بها ما يتوصل به الى التشبيه
اسما كان او فعلا او حرفا وقد بعد كل البعد من قال اطلاق اداة التشبيه من خلط العربية
بالفلسفة ومن فروع تسميتهم الحرف اداة على عكس تسمية المطلقين اداة السلب بحرف
السلب (الكاف) حرفا كانت او اسما والثاني يكون في الضرورة والسعة عند الاخفش والجزولي
ويخصه سيبويه بالضرورة وبلزم الكاف اذا دخلت على ان المفتوحة كلمة ما يقال لكان زيدا
قائم ولا يقال لكان زيدا قائم للاليس بكلمة كان (وكان) جمعها مع الكاف مبالغة لمذهب غير
الخليل من ان كان كلمة موضوعة للتشبيه لان في مذهبه من ان كان زيدا اسد في الاصل ان زيدا
كالا سد غير صورة الجملة والمعنى على ما كان والكاف من دواخل الخبر معنى وان المفتوحة
صورة رعاية لدخول الكاف عليها صورة مكسورة معنى تكلفات عنها مندوحة وفي عدها
مطلقا من اداة التشبيه موافقة لما اشتهر في عبارة جمهور النحاة من انها للتشبيه وعدم المبالاة
بما قال الزجاج انه للتشبيه اذا كان الخبر جامدا نحو كان زيدا اسدا وللشك اذا كان مشتقا نحو كانك
قائم لتفرده في هذا التفصيل فان قوى ما ذكره من التعليل وهو ان الخبر اذا كان مشتقا نحو
الاسم والشئ لا يشبه نفسه ووجهه ان ضمير المشتق عين الاسم والمشتق عين الخبر ولا
تنصرف بما يحتاج في الوهم انه كالا يشبه الشئ نفسه لا يحمل عليه نفسه لانه ما لا يلتفت اليه
نظر العقل لان وجوب حل الخبر على الاسم مما مامان في دفع ما ذكره ان كان زيدا قائم في
تقدير كان زيدا شخص قائم لكن لما حذف الموصوف وجعل الاسم بسبب التشبيه كانه الخبر
صار الضمير يعود الى الاسم لا الى الموصوف المفدر نحو كانك قلت مما يعجب وان رضى به
الشارح وذلك لان الشخص القائم ان كان عين زيد فلا يصح التشبيه وان كان غيره فلا يصح
جعل ضمير زيد قوله جعل الاسم بسبب التشبيه كان الخبر رده انه مع ذكر اداة التشبيه لا يجعل
المشبه به كانه المشبه ولان موصوف الجملة لا يحذف الا بشرط فقد هناك لكن الشارح قال والحق
انه قد يستعمل للظن سواء كان الخبر جامدا او مشتقا نحو كان زيدا اخوك وكانه فعل كذا وقد كثر
في كلام المولدين (ومثل وما في معناه) نحو شبه وشبه ونحوه درج ما ينتق من التماثلة والمثابرة
والمضاهاة وما يؤدى معناها فيحتاج الى تحمل جعل ما في معناه اعم مما في معناه باعتبار
المعنى المطابق او التضمني والا فلا يشتمل شبه ونحوه ولم يستغن بقوله مثل وما في معناه عن ذكر
الكاف وكان لان الحرف لا يكون في معنى الاسم والفعل لاستقلال معناه دون نعم لك ان يخص
الكاف سابقا بالحرف ويدخل الكاف الاسمي في سلك ومثل وما في معناه ولا يعيد ان يحمل من ادوات
التشبيه صيغة الفعل نحو تحمل وتحمى وشيخ فاته في معنى حليما وصار صيا وصار شيئا ولا ينبغي
انه لم يصير شيئا بل صار كالشيخ في صدور افعاله عنه وظهور صفاته منه (والاصل في نحو

الكاف) اى الاصل في الكاف ونحوها ومثل هذه العبارة تعارفت في مثل هذا المعنى والمراد بنحو الكاف ما لا يدخل الاعلى احدا ركان انشيه وهو ما يكون الداخل عليه مجرور الاخير واحترز به عن نحو كان ويشبه ويشابه بل عن مماثل فان قولنا زيد مماثل عمرو لم يل المائل المشبه به بل المشبه وهو الضمير المستتر فيه ولذا قيدنا الجرح وقولنا لا غيرا ذكر في المثال المذكور تجوز نصبه وقال الشارح اراد بنحو الكاف ما يدخل على المفرد كالكاف بخلاف كان ومماثل وتشابه وفيه ان مماثل وتشابه لا يدخل على الجملة بل على المفرد كالكاف ومثل الا ان يتكلف بانه اراد بالمفرد الواحد ومماثل وتشابه ونحوهما يدخل على المتعدد (ان يليه المشبه به) قد ذكرنا حكم الكاف ونحوها واما عملها وحكم كآن ونحوها فلا يفهم من بيانهم الا ان اس الاصل فيها ان يليها المشبه به ولا يعلم ان ولى غيره واجب اواصل او ولى المشبه به وغيره سياتى فيقول نجب ان لى كان المشبه لان المشبه به الخبر وقد تقدم الخبر على اسم الحروف المشبهة لا يجوز في غير الطرف والخبر هنا لا يكون ظرفا متئا وفي الافعال واشباهها الاصل ان يليها المشبه لانه الفاعل ويجوز العدول عن الاصل تقديم المشبه على المشبه لانه تقديم المفعول على الفاعل ثم نقول القرض من هذا التحقيق ان ما ليس بشبه به قد يقع في الصورة موقعه وذلك لا يخص بالكاف ونحوها وحق البيان في هذا المقام ان يقال الاصل في الكاف ونحوها ان يليه المشبه به وفي كان ان يكون خبره المشبه وفي الافعال وشبهها ان يكون مفعولا تلبس المشبه بها وقد يخالف ذلك نحو واضرب لهم مثل الحياة الدنيا كما ازناء الآية وكان مثل الحياة الدنيا ما ازناء الى اخر الكلام وتشبيه الحياة الدنيا بما الى اخره بل يقول قديقه غير المشبه به ايضا في موقعه كافي قوله وكان النجوم بين دجائها فان النجوم ليست مشبهها بها بل الهيئة وقس عليه قال الشارح المحقق المراد اعم من ان يليه المشبه به لفظا نحو زيد كالاسد او زيد الاسد ومن ان يليه تقديرا كقوله تعالى او كصيب من السماء فيه ظلمات ورعد وبق الآية فان التقدير او كمثل ذوى صيب لحذف ذوى بقرينة الضمائر الطالبة له وحذف مثل بقرينة جعله مشبهها بها للمتهم يشهد بان مثل الآية مما يلى الكاف المشبه به دون غيره كون المقدر كالمفوض فيا يفهم وكلام الكشاف والابيضاح وما صرح به المصنف في الابيضاح حيث قال واما قوله تعالى يا ايها الذين امنوا كونوا انصارا لله كما قال عيسى ابن مريم للحواريين من انصارى الله فليس منه يعنى من قيل ما لا يلى المشبه به الكاف لان المعنى كونوا انصارا لله كما كان الحواريون انصار عيسى حين قال لهم من انصارى الى الله هذا ويتبادر من عبارة الابيضاح انه حذف من بين كلمة ما وقال كان الحواريون انصار عيسى حين بين ولا يرشد الى صحته حذف قاعدة فهو بيان لحاصل المعنى ولهذا قال لان المعنى ولم يقل لان التقدير كونوا انصارا لله ككون وقت قول عيسى فالحذف مضاف ومضاف اليه كما صرح به المفتاح واطرافه الكون الى الوقت اضافته المظروف الى الطرف على نحو ضرب اليوم وهذا اما اخى على اقوام فاشبه عليهم انه كيف يضاف الكون الى الوقت ولا يعبدان يجعل مافي كما قال موصولة اى كالكون الذى قال عيسى لاجله من انصارى الى الله والا وجد ان التشبيه الى نفس القول يجعل قول عيسى بمنزلة كون الحواريين انصارا لله في سرعة اجابتهم له وظاهر قوله تعالى نحن انصارا لله يقتضى ان يكون المعنى كما كان الحواريون انصارا لله لا كما كان الحواريون انصار عيسى الا ان يقال تقديره نحن انصارى الى الله لاستدعاء ظهر من انصارى الى الله ذلك (وقد يليه غيره) اى قد يلى الكاف ونحوها غير المشبه به مما يكون له مدخل في المشبه به وذلك اذا كان المشبه به هيئة متزعة وذكر بعد الكاف بعض ما يتزع عنه الهيئة ولا خفا في كثرته فانقليل باعتبار الاضافة وقد اشار الى هذا بقوله (بنحو واضرب

وههنا بحث شريف متعلق بعبارة المفتاح تركته لانه في شرح المتن من فضول الكلام ويستلزم الاسماء الموجب للبلاد لكن لم يترك الشغف بل عيما افوض على من الملك العلم حتى جئت لك بهذه الخواشي في هذا المقام قال صاحب المفتاح اوقع الشبه بين كون الحواريين انصارا لله وبين قول عيسى عليه السلام للحواريين من انصارى الى الله وانما المراد كونوا انصارا لله مثل كون الحواريين انصاره وظاهر انه جعل المشبه كون الحواريين انصار الله والمشبه به قول عيسى فاعترض عليه بان المشبه كون المؤمنين انصارا لله واجيب تارة بان المراد بالحواريين حوارى محمد عليه افضل الصلوة والسلام كما روى في شان الزبير رضى الله عنه وان عى وحوارى من اعنى وتارة بان الحواريين سهو من قل الناسخ فغير الى المؤمنين وقال العلامة بريد المفتاح ان الشبه اوقع دائرا بين كون المشبه به ليصرف المؤمنين نصرة الحواريين وقول عيسى كما هو صريح العبارة لكن المراد هو الاول ورد بان ظهور عدم صحة الصريح يمنع كون التشبيه دائرا اقول هذا حق لكن يمكن حل كلام المفتاح على انه اوقع التشبيه دائرا بين كون المشبه به كون الحواريين انصارا فيكون المشبه كون المؤمنين انصارا كما هو

يكفى نسخه

صيرورة نسخه

لهم مثل الحياة الدنيا كما انزلناه من السماء فاختلط به نبات الارض فاصبح هشيما تذروه
 الريح ولا يخفى انه يمكن رعاية الاصل في جميع ما هو من هذا القليل بتقدير المثل والحال
 والشان لكنهم رأوهم مستغنيين عن جميع ما هو عن الحذف ولو اهلوا رعاية هذا الاصل فاهملوه
 ورأوا اصل اخر اهم هو عدم الحذف وقد راعونه في مقام الاستغناء عن الحذف اذا كان لا بد
 في المقام من حذف شيء لانه بعد الوقوع في الحذف لضرورة يهون ارتكابه فيرتكب لادنى
 داع ومنه قوله تعالى او كصيب الاية لان حذف ذوى ضرورى للضمان وحذف المثل
 لانه انسب بحمل المشبه المثل واشده لاية له ولم ذا القدر لا يقدمون على التقدير فلا تقدر
 ضروريا (وقد يذكر فعل بئى عنه) الظاهر بئى به او بئى به اياه في القاصدوس
 انبائه اياه به فكلمة عن متعلقة بالكشف المتضمن للانباء والاولى وقد يذكر
 ما ينشئ عن التشبيه ليتناول نحو انما عالم ان زيدا اسد وزيد اسد حقا او بلا شبهة وكان زيدا
 اسدا اذا كان لفظا وبما لا يشبه ان ليس مقصود المصنف ان يذكر فعل يدل على نفس
 التشبيه فانه مستفيض كثير مثل يشبه ويشابه ويضاهى وبماثل بل المراد فعل ينشئ عن حال
 من احوال التشبيه على انه لا يقاد من قولنا انباء فلان عن فلان الا انه اظهر حالا من احواله
 لانه افاد تصوره سماع قوله ان قرب وقوله ان بعدفا ذكره الشارح ان في كون الفعل
 مبني على التشبيه نظرا للقطع بانه لا دلالة للعلم والحسيان على التشبيه بل الدال عليه
 عدم صحة الجملة وتعين قصد التشبيه لاصلاح الكلام فلوقال انه ينشئ عن حال التشبيه
 من القرب والبعد لكان انسب ضعيف (كافي علمت زيدا اسدا ان قرب) التشبيه اى نسب
 الى القرب لما في العلم من الدلالة على تيقن الاتحاد وتحققه فيقيد بمبالغة في التشبيه وان الشبه
 بحيث يتيقن بينهما الاتحاد قال الشارح دلالة على قوة المشابهة لما في العلم من الدلالة
 على تحقق التشبيه وتيقنه وفيه نظره هو انما يصح وجهما التقرب التشبيه في علمت ان زيدا
 كالاسد (و) كافي (حسب) زيدا اسدا (ان بعد) التشبيه لما في الحسيان من الدلالة على الظن
 والتخمين فبعض اشعار بان في شبهة الاتحاد فيغير قوة المشابهة دون قوتها فادها ذكر العلم
 وينبغي ان يعلم ان قولنا اشك ان زيدا اسدا ايضا المبلغ من قولنا زيد كالاسد فان ايقاع المشابهة
 في الشك في الاتحاد فيقيد قوة المشابهة بلا شبهة ومن تغاير سوانح هذا المقام انه قد يدخل
 ما ينشئ عن حال المشبه به نحو قد علمت ان غرة الصباح وجه الخليفة فانه يقيد بالمبالغة
 في كون وجه الخليفة اتم من الغرة (والفرض منه) اى من التشبيه (في الاغلب يعود الى المشبه)
 لان التشبيه بمنزلة القياس في ابتداء شيء على اخر فكان الفرض عائدا الى المشبه الذي
 كالتقريب وقوله في الاغلب لما سيأتي من انه قد يعود الى المشبه فان قلت فيما سيأتي ما يدل
 على انه قليل وقوله في الاغلب يدل على انه غالب قلت القلة بالاضافة لثبوت القلة (وهو)
 اى الفرض (بيان مكانه) او وجوبه او امتناعه او وقوعه فلا تقصير على الامكان من ضيق
 العطف في البيان في بيان الامكان (كافي قوله فان تقي) اى فعل بالشرف (الانام كسحاب
 الخلق والجن والانس اوجع ما على وجه الارض) وانتم منهم فان المسك بعض دم الغزال)
 فانه اراد ان المدح به فدعا الى الخلق بحيث لم يبق بينهم وبينه مشابهة والحال انه منهم والفائق
 على هذا الوجه كالمستع ان يكون من المفقود ما خرج لاثبات كونه منهم بان حاله كحال المسك
 فان المسك بعض دم الغزال وقد فاق الدماء بحيث لم يبق له مشابهة بهما جعل الدليل لدفع
 انكار كونه منهم ابلغ من جملة لدفع انكار تفوقه لان المناسب بمقام المدح هذا واعرفه
 ودعا اشتراطه لدفع انكار تفوقه وهو منهم فالتشبيه معتبر في نظم البيت ومن المطويات
 فيه ومن مقدمات الحجة المشار اليها بقوله فان المسك بعض دم الغزال فلا يراد ان جعل البيت

من قبيل التشبيه لبيان الامكان فربة بلامرية اذ لا تشبيه فيه نعم الانسب بمقام المدح
 انه يجعل التشبيه لبيان الوقوع اذا لامكان كبير ما يعرى عن الوقوع (او حاله) عطف
 على امكانه (كافي تشبيه ثوب باخر في السواد) و يتجه انه هل البالغ تختار التشبيه على الاخبار
 عنه بالسواد فان هذا السواد واضح واخصر من هذا كهذا في السواد ويمكن ان يقال في التشبيه
 يستفاد خصوصية السواد ولا يستفاد في الاخبار ولا يدخل بهذا في بيان المقدار لان بيان
 المقدار مسبق بمعرفة الحال وبيان اللون في اول الامر مثلا وان كان على وجهه يتضمن
 معرفة المقدار لا يعد من بيان المقدار وفي كلام السيد السند من شرحه للمفتاح اشعار بذلك
 حيث قال في شرح قول المفتاح اول بيان مقدار حاله يعني ان حاله معلومة فبراد بيان مقدارها
 في الشدة والضعف والقلة والكثرة الى غير ذلك ومقابله بيان الحال وما يتبعها ببيان الامكان
 ونظايره مع انها من الاحوال بناء على ان المتبادر من الحال ما بعد الوجود (او مقدارها كافي
 تشبيه ثوب بالقرب في شدته) اى شدة السواد (او تقريرها) عطف على البيان اى تقرير
 حالها ولا يخفى ان التقرير لا يخص الحال فانه يصح ان يكون لتقرير الامكان او تقرير مقدار الحال
 والافيدان يجعل ضمير تقريرها الى المذكورات ويفسر قوله او تقريرها بتقرير شي منها (كافي تشبيه
 من لا تحصل من سعيه) اى قصده او عمله او كسبه (على طائل) اى فضل او غنى اوسعة
 (عن رقم) من حديثه نصراى يكتب او يخطط (على الماء) وقيد المفتاح الرقم بكونه في حضور
 المخاطب اذ التقرير فيه اقوى لاجانة المشاهدة في ذلك كما لا يخفى ولك ان تستفيدة
 من صيغة الحال في عبارة المصنف قال الشارح وتبعه السيد رحمه الله في تقرير التقرير
 المك تجده فيه من تقرير عدم القائة وتقوية شانه ما لا تجده في غيره لان الفكر بالحسبات
 اتم منه في العقليات لتقدم الحسبات وفرط الالف بها وفيه ان هذا المثال لا يخص بتقرير
 حال غير الحسي بل يشتمل تقرير بعض حسيات لا تقرير لعدم نفعها كتقرير عدم نفع
 الرقم على الماء (وهذه) الاغراض (الاربعة) وكذلك غرض الحاق الناقص بالكامل
 فقدفات المصنف في ضبط الاغراض وفي بيان مقتضاها ايضا وفي درجة تقرير الحال
 لان الحاق الناقص بالكامل يستلزمه تكلف ومخالفة لما في المفتاح حيث جعله مقابله
 (يقضى ان يكون وجه الشبه في المشبه به اتم وهو به اشهر) في الصحاح الشهرة وضوح
 الامر وفي القاموس ظهور الامر في شدة يعني فطاعة وبالجملة الشهرة يقتضى عموم اعلم
 الناس به وهذه الاغراض لا تطلب الا ان يكون المخاطب اعلم بحال المشبه به بل بيان
 الامكان والحال والمقدار لا يقتضى علم المخاطب بوجه المشبه في المشبه حتى ينضح صيغة
 التفضيل بل يجب في بيان الحال ان يكون المخاطب جاهلا بالمشبه وكذا
 في بيان الامكان والمقدار وايضا بيان هذا الشرط في هذا المقام مستغن
 عنه لانه سيئنه في تقسيم انشيه الى القبول والردود الا ان يقال الفرض منه هنا
 الاشارة الى وجه كون الفرض في الاغلب عائدا الى المشبه ووجه ايهام التشبيه المقلوب
 كون للمشبه اتم من المشبه قال الشارح وظاهر هذه العبارة ان كلامنا الاربعة يقتضى ذلك
 ولا يقتضيه الا تقرير الحال لان النفس الى الاتم الاشهر اميل فهو زيادة التقرير والتقوية
 اجدر واما بيان المقدار فيوجب ان لا يكون وجه الشبه فيهما متفاوتا ويوجب ان يكون
 على نحو واحد وفيهما اليقين المقدار على ماهو عليه ولذلك قالوا كما كان وجه الشبه ادخل
 في السلامة عن الزيادة والتقصان كان التشبيه ادخل في القبول يعني هذا الكلام العام
 منهم مخصوص ببيان المقدار وكذا بيان الامكان يقتضى الاعتراف دون الائمة كيان

الحال فانه يصح تشبيه الثوب الاسود بما يساويه في بيان سواده بل المساواة احق لانه اسلم من الايقاع في خلاف الواقع هذا كلامه مع تنقيح ومن يد توضيح وفيه الجحاح لا يخل عدم الاشارة اليها بل عدم تصريح الاول ان قولهم يقتضى جواز التفاوت في بيان المقدار كما لا يخفى لانه جعل الادخل في السلامة عن التفاوت ادخل في القبول ولم يجعل التفاوت عن القبول بمنزلة ولك ان ترتكب تأويل قوله ادخل في القبول بكونه اقرب الى القبول ولا يلزم منه اثبات القبول والشأن اذا قلت في مقام التهكم لغصور العامة هو كطل الرمح يكون التشبيه لبيان مقدار طوله مع التفاوت بينهما ويمكن دفعه بان المراد بعدم التفاوت عدم ادعاء او بحسب الواقع فانه في بيان المقدار الادعاء لا بد من عدم التفاوت ادعاء وفيه ان في الحاق الناقص بالكمال ايضا ادعاء عدم التفاوت وبينهما فرق دقيق لا يقودك اليه الا توفى فاختر فطانتك هل لك منها رقيق الثالث انه لو كمال في بيان الامكان وجه الشبه في المشبه به اتم لكان التشبيه في ادخال المشبه في حيز الامكان اقوى لانه اذا كان اقوى مما يستبعد تحققا كان هذا المستبعد اولي بالامكان الرابع ان في اقتضاء التقرير الامر ينظرا اذ في تشبيه المعقول بالمحسوس تقرير حال المعقول لان الف النفس بالمحسوس اكثر وان لم يكن المحسوس اتم في وجه الشبه وقد بالغ فيه سابقا كل المبالغة وان لم يذكر مما ذكره فيه الابتداء الا ان يراد بالافتضاء اقتضاء اولوية وفي عبارته ارشاد اليه فان قلت لم خصص هذه الاربعة بذلك وعبارة السكاكى كالصريح بان التزيين والتسوية والاستطراف ايضا يشار كها في ذلك قلت لانها لا يقتضى الالتمية ولا الاعرفية قال الشارح كما كان المشبه به المدروا خفي كان التشبيه تأدية هذه الاغراض او في وجه ما قال في الاستطراف ظاهره وفي التزيين والتسوية ان حسن مالم يشتهر اكثر تأثيرا في عين يشاهده واجب وكذا فيج مالم يشتهر فحجه لان الف النفس ليسهل امر المؤلف ويسكن شغف المشغوف ولما لم يظهر ما ذكرنا من الوجود انكر كثير من ما ذكره فيما سوى الاستطراف كيف لا وقد شرط السكاكى الاعرفية في التزيين والتسوية ولا يخفى انه لا يصير ما فعله السكاكى حجة عليه لانه حله على الاعرفية بالغرض والسيد السند حله على الاعرفية في وجه الشبه وبين وجهه بان وجه الشبه في تشبه وجه اسود بمقلن الطي مثلا ليس له مطلقا السواد والافلاترين بل هو السواد الخصوص اللطيف الذي يميل اليه الطبع ويقبله ولا شك ان مقلن الطي بهذا اعرف وكذا الحال في التسوية وفيما ذكره بحيث من وجهين أحدهما ان الملازمة المشار اليها بقوله والافلاترين بين مسلمة لانه بمجرد التشبيه بالمرئيين يحيل زينه ويحصل للطبع ميلان اليه وثانيهما انه اذا اعتبر وجه الشبه السواد اللطيف فوجه الشبه في المشبه به اتم باعتبار اللطيف وهذا كلام وقع في البين فلترجع الى ما كنا فيه ونقل هذا بخلافه منه مع السكاكى او اشارة الى ان ليس على ما يفيد عبارته معول بل كلامه مؤل ولو لا مخالفة الاسام بعد تطويل الكلام فيما يجب في شانه الاهتمام لاقتفينا الشارح بنقل كلامه وبيان طريق تأويله مع بعده عن المقام وكونه من فضول الكلام (او تزيينه) عطف على بيان امكانه او تقريره اى تزيين المشبه عند السامع (كما في تشبيه وجه اسود بمقلن) اى شحمة العين اى تجمع السواد والبياض او هي السواد والبياض او الحديقة والمراد هنا المعنى الاول وصحة التشبيه مبنية على ما نقله الشارح عن الاصمعي في بحث الاطناب في شرح قوله كان عبون الوحش حول خبائها ان عين الطي والبر الوحشين انما يظهرها البياض والسواد بعد الموت واما حال الحيوة فعينهن سود كلها (الطي) معلوم وكشبهه صوت حسن

فلاترين م نسخة

بصوت داود وكتشبه جلدنا ع بالحرير وكتشبه النكهة بریح المسك وكتشبه طعم
 البطيخ بالعسل فقولنا تزيينه عند السامع احسن من قول الشارح في عين السامع وقس
 عليه قوله (او تشويهه) يقال شوهه الله فجعله (كافى تشويه وجه مجذور) يقال جثُرَ وجذر
 فهو مجذور ومجذر اى خرج منه الجدرى (بسلخه) هى العذرة (جامدة) لا طراوة فيها
 (فدنقرتها) اى ضربتها يعنى بالمقار (الدبكة) يكسر الدال وفتح الباء جمع دبك على وزن
 قبل وهو معلوم وقد يطلق على الدجاجة (واستطرافه) اى عد المشبه طرية احديتها (كافى)
 اى كاستطراف (فى تشبيهه) هو كثر وغمر وكامير البحر الطافي (فيه جبر) فى القاموس
 البحر النار المتقد فلا حاجة الى قوله (موقد) يجرم المسك موجه الذهب لا براه متعلق بفهم ما
 فاه عبارة عن استطراف او تشبيه وجعله الشارح متعلقا بقدر اى انما استطراف المشبه فى هذا
 التشبيه لا براز المشبه فى (صورة المتع عادة) لاعقلا لا مكان ذوبان المسك مع كثرة جدا
 حتى يعد بحرا (وللاستطراف) المطلق لا الاستطراف فى المثال المذكور ولذا لم يأت بالضمير
 لتبادر الذهن منه الى الاستطراف فى المثال (وجه اخر) غير الابرار فى صورة المتع عادة (وهو
 ان يكون المشبه نادر الحضور فى الذهن امام مطلقا كما مر فى تشبيه الفخم واما عند حضور
 المشبه كفى قوله) اى قول ابن الغضائرية فى وصف البنفسج ولا من زوردية بكسر الهمزة والظا
 الثابت فى نسخ رواية المفتاح كذا ذكره السيد السند فى شرحه (زهو) لكثرة زهى على صيغة
 المجبول وزهافة قليلة والمعنى تتكبر وتتفخر (يزرقها) لو كانت الزرقه راجحة على
 الحمرة عند القائل وفى التعبير عن البنفسج بلا زوردية نوع اشعار اليه كان الباء فى قوله
 يزرقها للسببية ولو كانت مر جوحه فالباء معنى مع وكما ان البيت نجبا
 عن تكبرها (بين الرضا) لا يبعد ان يقصده معنى علانية يعنى زهوا علانية لا على
 وجه الخفاء (على جر) جمع احمر (البواقيت) جمع ياقوت معرب من الجواهر ويكون احمر وغير
 احمر واجوده الزمانى وله منافع كثيرة ينفع الوسواس والخفقان وضعف القلب شرى بالوجود الدم
 تعلقا فى التكبر عليه من دنجب والمراد بحمر البواقيت شقائق النعمان وفى جعلها عين الشقائق
 واوراقها شبيهة بالبواقيت لونا وشكلا اشاره وجعل اللزورد منسوب اليه للبنفسج اشاره الى
 تفاوت الشبهين لان الشقائق واوراقها شبيهة بالبواقيت لونا وشكلا بخلاف البنفسج فانه لا يشبه
 اللزورد الا لونا وبهذا ظهران تفسير حمر البواقيت بالازهار المجردون تفسيرها بالشقائق
 مبنى على الغفلة عن الدقائق وفيه ايضا وجه نجب لتكبر البنفسج (كانها فوق قامات ضعفين بها)
 اى بسبب ثقلها وطول مكثها فوق نزل التعظيم منزلة العظم والجسامه (اوائل النار
 فى اطراف كبريت) هى حجارة توقدها وجاه معنى الياقوت الاحمر والذهب ايضا فان صورة
 اتصال النار باطراف الكبريت لا يندر حضورها فى الذهن ندره بحر من المسك موجه
 الذهب لكن يندر حضورها عند حضور صورة البنفسج فيستطرف بمشاهدة عناق بين
 صورتين متباعدتين غاية التباعد وللشيخ عبدالقاهر وجه اخر وهو انه اراك شبه النبات
 غصن برق واوراق رطبة من لهب نار فى جسم يستولى عليه اليبس ومبنى الطبائع على
 ان الشئ اذا ظهر من موضع لم يعهد ظهوره منه كان ميل النفوس اليه اكثروا ولا ذهب
 عليك انه يجري فى تشبيه الفخم فانه اراك شبه الامر موجود من امر ممتنع الوجود ولهذا الشيخ
 الضعيف وجوه اخر وهى انه اراك شبه بين جسم ثقل لا تقوى لجمه قائمه وبين جسم
 لطيف فى غاية اللطافة لا يتوهم فى شئانه ثقل او شبه بين اوائل النار والامر الدائم اوانه
 جعل قامات البنفسج كبريتا ونفسه اوائل النار فجعل النار مع الكبريت مجتمعة غير معينة

للكبريت اوجمل النار والكبريت ذات رايحة طيبة ويمكن ان يجعل من الاراز في صورة المشع عادة فان الكبريت الموقدة لا يتكرر في موضع واحد عادة ولا يخفى انه فات القوم من وجوه الاستطراف ابراز الشئ في صورة المتنوع عقلا وكانهم لم يلتفتوا اليه لعدم وقوعه في كلام البلغاء (وقد يعود) الغرض (الى المشبه به) ويمكن ترجيح صحة الغرض ثالث الاقسام ان يعود الغرض الى ثالث هو تحصيل العناق بين صورتين متباعدتين غاية التباعد فانه امر مستطرف مرغوب للطباع جدا ورايعها ان يعود الغرض الى المشبه والمشبه به جميعا وهو جعلهما مستطرفين بجمعهما لان كلام المتباعدتين يستطرف اذا تعانقا (وهو ضرر بان احدهما) وهو الكثير الشايع حتى اوهم صاحب المفتاح قصر العائد الى الغرض المشبه به عليه في اول بيانه اشارة الى كثرته الى حد كانه ليس غيره وصرح بقلة الثاني ثانيا حيث قال وربما كان الغرض بيان كونه اهم ولم يلتفت المصنف اليه واقتصر على بيان انه ضرر بان فاخصاره هذا محل وقد تداركه في الايضاح حيث قال واما الثاني فيكون في الغالب (ايهام انه اتم من المشبه) في وجه الشبه (وذلك في تشبيهه المقلوب) وهو ان يجعل الناقص في وجه الشبه متشبهه قصدا الى ادعاء انه زائد كذا في الشرح ولا يخفى انه يجوز ان يكون تشبيهه المقلوب مبنيا على تسليم انه اتم من المشبه اذا كان ينك وبين مخاطبك نزاع في ذلك وانت جارت معه وانه يصح التشبيه المقلوب في تشبيه للترتين والتشبيه والاستطراف لادعاء ان الزينة في المشبه به اتم والقيح اكثر وادعاء ان المشبه اندر واخفى ولا يظهر اختصاصه بصورة الخالق الناقص بالكامل (اقوله) اي قول محمد بن وهيب (ولما) اي ظهر (الصباح) هو اهل النهار وضوءه يعني حمرة الشمس في سواد الليل (ان غرته) هي كغر غرة الضمها باض في جهة الغرس فوق الدرهم فيقال غرة الصبح لياضه (وجه الخليفة حين يمدح) فانه قصد ايهام ان وجه الخليفة اتم من غرة الصباح في الوضوح والبعد عن ظلمة العروس قال المصنف وفي قوله حين يمدح دلالة على اتصاف المدح بمعرفة حتى المادح وبالارتياح له وكونه كاملا في الكرم والاتصاف بالبشر والطلاقة عند استماع المدح هذا ولا يخفى ان في ابراز يمدح مجهولا تربية لطيفة لذلك يعرفه الذي فانه يشعر بانه لا مدخل في ذلك لخصوصية مادح ثم اقول لك ايها الفطن العارف بمقدار اللطائف المتخلص عن رقة التقليد المتعرف بخفايا حسن المعاني كالقايف ان الشعر يجوز ان يكون تشبيها غير مقلوب بان يكون تشبيه غرة الصباح بوجه الخليفة في سرعة انتشارها ولا يخفى ان سرعة انتشار الصلابة في وجه الخليفة اتم منها بالنسبة الى انتشار ضوء الصبح (و) الضرب (الثاني) من الغرض العائد الى المشبه به (بيان الاهتمام به كتشبيه الجايح وجها كاليد في الاشراق والاستدارة بالزيف) لافي مجرد الاشراق والاستدارة كما ينبغي عنه ظاهر هذه العبارة بل في استلذاذ النفس به فان استلذاذ النفس بالزيف ليس باعتبار استدارته واشراقه فحسب (ويسمى هذا) النوع من الغرض (اطهار المطلوب) قال السكاكي لا يحسن المصير اليه الامقام الطبع في نسني المطلوب يعني تبصره كما ينبغي عن صاحب ابن عباد ان قاضي سميتان دخل عليه فوجده صاحب متغنيا فاخذ يمدحه حتى قال وعالم يعرف بالسجري واشار للدعاء ان ينظموا عن اسلوبه ففعلوا واحدا بعد واحد الى ان انتهت التوبة الى شريف من البين فقال اشهي الى النفس من الخبر فامر صاحب ان يقدم له مائدة دقيقة اشهي الى النفس من الخبر تشبيه مقلوب في المسأل لانه جعل زائدا على الخبر في المشتركينهما وهو كونهما مشتهى للنفس (هذا) الذي ذكرناه من جعل احد

الشئين مشبهها والاخر مشبهها بما يكون (اذا ارد الحاق الناقص) في وجه الشبه كذا
 في الايضاح (حقيقة) كافي التشبيه الذي يعود الغرض منه الى المشبه او ادعاء كافي التشبيه
 الذي يعود الغرض منه الى المشبه به (بالزائد) كذلك قال الشارح وهذا الكلام محل نظر لان
 ما تقدم كله ليس ما يقصد فيه الحاق الناقص في وجه الشبه بالزائد على ما قررنا فيما سبق
 هذا ويمكن دفعه بان المراد ان هذا الذي ذكر من جعل احدا الطرفين مشبهها والاخر
 مشبهها لكون احدا الطرفين اتم حقيقة او ادعاء اذا اريد الخ (فان ارد بالجمع بين شئين
 في امر) مر كبا كان او مفردا حسبا كان او عقليا واحدا كان او متعددا وذلك تارة يكون
 في المتساويين وفي وجه الشبه وتارة يكون في المتفاوتين من غير قصد افادة التفاوت
 (فالاحسن ترك التشبيه الى الحكم بالتشابه) احتمل ان من ترجيح احدها المتساويين
 هذه العبارة فاصرت لا تشتمل مثل قولنا تشابه دمعي اذ جرى ومدامتي فانه ليس العدول فيه
 من التشبيه الى الحكم بالتشابه فاحسن ترك التشبيه الى افادة التشابه وهذا الحل انما وقع
 من قبل المصنف حيث غير عبارة المفتاح الى التشابه بقوله الى الحكم بالتشابه وخفي على من نلاه
 الى ان وفقت بالافادة فاغتم السعادة قال المفتاح تفاديا عن ترجيح احدا المتساويين وكأنه اراد
 التفادي عن ايهام ترجيح احدا المتساويين والالوجب ترك التشبيه فيجوز قوله فالاحسن
 ويبتل تجوز التشبيه ولك ان تجعل وجه ترجيح التشابه حفظا لاسماع عن نوهم زيادة
 التشبيه وتوفي البيان عن الالتباس لان ظاهر العبارة اللاحق لا التشارك (كقوله) اي
 قول ابي اسحق الصابي (تشابه دمعي اذ جرى) اي كل وقت جرى ففسادة الطرف
 التعميم بويده صيغة تسكب المفيدة للاستمرار (ومدامتي) المدام المطر الدائم والجر كالدامة
 لانه ليس بشراب يستطاع ادامة شربه الا هي (فن مثل ما في الكاس عني تسكب فوالله
 ما دري ان الخمر اسبلت) ذكر اسبل الدمع في القاموس بمعنى ارسله وفي الصحاح بمعنى هطل
 فعلى الاول الباء زائدة وعلى الثاني للتعدية بحمل الزيادة وهما مطلقا كافي الشرح وهم لا يقال
 زيادة الباء في غير الثاني والاستفهام وفي غير خبر المبتدأ اسماع ولا يثبت السماع باليتامع احتمال
 بانه التعدية لا نقول بانه التعدية ايضا سماعة على ان من جعلها زائدة لعله سمع الزيادة فلا يتم
 الحكم بكونه وهما ما لا ينف السماع والاحاطة بالنفي متعذرة (جعفوني ام من عبرتي كنت
 اشرب ويجوز) عن قصد التشابه (التشبيه ايضا) لان اداة التشبيه قد يستعمل لمجرد
 قصد التشريك (كتشبيه غرة الفرس بالصبح وعكسه متى اريد ظهور منبر
 في مظلم اكثر منه) والجواز قد استفيد من قوله فالاحسن واصحابا وكأنه تعرض له لتوضيحه بالتمثيل
 ولا يخفى ان البيت كما يشتمل على الاحسن الذي هو التشابه يشتمل على تمثيل الحاز الذي
 هو التشبيه حيث اشتمل على قوله فن مثل ما في الكاس عني تسكب وكأنه اراد التمثيل
 للتشبيه فسا احدا الطرفين اكل مع اتم يقصد اللاحق بل التشابه بعد التمثيل لهما لا حزمة
 لاحد الطرفين على الاخر فامل ولما فرغ من النظر في الطرف والوجه والاداة والنظر
 حان النظر في تقسيمه بالاعتبارات الاربعة فشرع فيه على ترتيب ذكر الاربعة فابتدأ بالتقسيم
 باعتبار طرفيه فقال (وهو) اي التشبيه (باعتبار طرفيه) اي المشبه والمشبه به اربعة اقسام
 قسمه الاول ايضا اربعة اقسام والثالث والرابع قسمان يعلم اتقسامهما الى القسمين من بيان
 تقسيم الاول الى الاقسام الاربعة فاكتفى به ولم يشر الى تقسيمها والثاني يحتمل القسم الى
 الاربعة عقلا وكأنه لم يوجد ولعدم وجوده سقط قسمان من القسم الثالث والرابع فالاقسام
 العقلية ستة عشر حاصلة من ضرب اربع في اربع والواقعة تسعة ومن البين ان تقسيم
 الطرف يستلزم تقسيم التشبيه باعتبار الطرف وبالعكس وهكذا الحال في الوجه والاداة

والفرض فالمصنف يقسم تارة الطرف مثلا ويترك تقسيم التشبيه باعتباره وتارة بعكس
اعمالا للطريقين وتجديدا للسلوك وتغننا في البيان واما تقسيم التشبيه باعتبار الطرف هنا مع
انه علم من تقسيم الوجه المركب باعتبار الطرف فلزيد الاهتمام بالتشبيه الذي وجهه مركب
فانه ما به التفاضل بين البلاء والتفاضل بين الخطباء وللتشبيه على الفرق بين المفرد والمقيد
وهو احوج شيء الى التأمل واعمال الذكاء (اما تشبيه مفرد بمفرد وهما غير مقيد بن كتشبيه
المقيد بالورد) ولا نغنى بالمقيد ما ذكر معه قيد بل ما يقيد مدخل في التشبيه الا ترى انه جعل
من غير المفيد قوله تعالى هن اباس لكم واتم لباسهن مع ان اللباس موصوف لانه
لادخل في وجه الشبه لهذا الوصف فانه اما حسي على ما ينسب الى الخشبي وهو ان كل
واحد يشعل على صاحبه عند الاعتناق كاللباس او عقلي كما ذكره غيره. وهوان كل واحد منهما
يصون صاحبه من الوقوع في فضيحة الفاحشة فان الفاحشة هي الزنا وما يشتد قبضه
من الذنوب وما ينهي عنه واللباس يصون من كشف العورة والزنا لانه مالم يجرد العورة
عن اللباس لا يمكن الزنا كما ان كلا من المرأة والرجل يصون صاحبه عن الوقوع في الزنا
وما ينسب من الوقوع في المنهيات وقبائح الذنوب وشيء من الوجهين لا يتوقف على القيد
على ما ذكره الشارح وفيه بحث دقيق يبيحه تحقيق وهو ان المقصود تشبيه كل منهما
باللباس في الاشتغال على صاحبه او صون صاحبه وذلك ليس لمطلق اللباس بل للباسه
فلاضافة اللباس دخل في وجه الشبه فالأظهر ان الآية تشبيه المقيد بالمقيد ووجه ما قاله
انه شبه كلامهما باللباس المطلق في الاشتغال او الصيانة ثم قيد الاشتغال او الصيانة بقيد
وتذكر التحقيق بمعونة التوفيق ومنهم من قال في الوجه الثاني مسامحة لان اللباس يصون
صاحبه عن ابردا عن فضيحة الفاحشة ككل من الرجل والمرأة وقد ظهر فساد
ويمكن ان يكون وجه الشبه ان كلامهما يجعل صاحبه موقرا معززا في اعين الناس كاللباس
ففيه اشارة الى انه كلما كان الزوج اطهر واذكى ويكون ادخل في التوقير كاللباس وانما
قدم غير مقيد بن مع انه عديم والمقيدان وجوديان لانه اقوى في الافراد الكلام الذي
فيه (او مقيدان كقولهم لمن لا يحصل من سعيه على طائل هو كالأرقم على الماء) فان المشبه
هو الساعي المقيد بان لا يحصل من سعيه على طائل والمشبه به هو الأرقم المقيد بكون رقه على
الماء لان وجه التشبيه فيه التسوية بين الفعل وعدمه وهو موقوف على اعتبار هذين
القيد بن وقد تشبه بهذا المثال على ان المقيد يشمل الصلة والمفعول ولا يخص بالاضافة
والوصف كما هو المشهور ومن الفيود الخال (او مختلفان) في التقييد وعدمه (كقوله والشمس كالمرآة
في كف الاشل) يقال الواو حالية والجملة حال عن المصراع السابق ومضمون البيت ان الصياد
اصطاد والشمس كذلك فالشمس المطلقة ليست كالمرآة المذكورة بل هي مقيدة بزمان مخصوص
وهو الصباح والمصرع الا ان يقال لا يكتفي في تقييد طرف التشبيه بزمان مخصوص مثلا بل لابد
من اعتباره في نظم الكلام حتى يكون الطرف مقيدا (وعكسه) عطف على قوله كقوله
اي كعكس قوله وهو المرآة في كف الاشل كالشمس (واما تشبيه مركب بمركب كما) اي تشبيه
(في بيت بشار) الاضافة عهدية بشاريها الى ما سبق من قوله كان مشارا لنقع البيت
وتشبيه المركب بالمركب فدنكون بحيث يمكن فيه تشبيهات متعددة بلا تكلف كما في قوله
وكان اجرام النجوم لو امسا در نثرن على بساط ازرق فانه كابشبه الهبنة المنترعة
من اجرام النجوم اللوامع في اديم السماء الصافية الزرقاء هبة در نثرن على بساط ازرق كذلك
يشبه اجرام النجوم اللوامع بالدرر وادب السماء بالبساط الازرق شبهها واضحا عاريا

عن التكلف لكنه إن هو عن التشبيه الذى يربك الهيئة التى تملأ القلوب سرورا ويجبى
من طلوع النجوم مؤتلفة متفرقة فى اديم السماء وهى زرقاء زرقاء الصافية وقديكون بحيث
لا يمكن فيه تشبيهات الا تكلف بالتكلف من لم يذق حلاوة التشبيه المركب فى قوله تعالى مثلهم
كمثل الذى استوقد ناراً الاية فقال شبه الناسق بالمستوقد ناراً واطهار الايمان بالاضاءة
وانقطاع اتفاعة بانطفاء النار وقديكون بحيث لا يمكن فيه تشبيهات متعددة واملوا ذلك
بقوله * كالمرج والمشتري * قدامه فى شامخ الرفع * منصرف بالليل عن دعوة * قد اسرجت
قدامه شمعاً * فانه لا يصح تشبيه المرج بالمشتري بالليل عن دعوة اقول وان لا يحسن تشبيه
المرج بالمشتري عن دعوة مع الاقتصار عليه لكن يصح تشبيهه بالمشتري عن دعوة
وتشبيه المشتري قدامه بشمعاً اسرجت فان التشبيه ربما لا يحسن وحده ويحسن اذا جمع مع تشبيه
آخر فيها عرف عن التشبيه المتعدد ما يقرب التشبيه الواحد المركب فى التضام والتلاصق
وعرف انه كم بين التشبيه المتعدد والتشبيه المركب وانه ليس التشبيهات المركبة فى مرتبة
فان ماساغ فيه التشبيهات المتعددة ايضا بالتكلفه فضل على ماساغت فيه بتكلف
وماساغت فيه بتكلفه فضل على مالم تنسخ فيه اصلا بل ماساغت فيه ولابد من اجتماعها
لهذا الماساغ اعلى من الكل لان وجه تعدده يشبه وجه وحدته فى التضام والتلاصق ولا يعد
ان يقصد تشبيه المركب بالمركب والاجزاء بالاجزاء فى اطلاق واحد لانه اذا جاء بادان واحد
تشبيهات الاجزاء المتعددة فيجز مع تلك تشبيه الهيئة بالهيئة ايضا (واما تشبيه مفرد بمركب
كاسم من تشبيه الشقيق) باعلام باقوت مشورة على رماح من زبرجد فالشبه مفرد وهو الشقيق
والشبه به مركب من عدة امور كما ترى وكذا تشبيه الشاة الحبلية بحماراتى مشقوقة الشفة والخوافر
نابت على رأسه شجرة غصنا والفرق بين المركب والمقيد احوج شئ الى التأمل ولهذا
قال صاحب المفتاح وهذا اى الفرق بين تشبيه المفرد بالمفرد وتشبيه المركب بالمركب فله
فضل احتياج الى سلامة الطبع وصفاء الفرحة فليس الحاكم في غير البابين اذا التبس احدهما
بالآخر سوى ذلك ولولا اختباه المقيد بالمركب لما كان الاشتباه بين البابين بتلك المشابهة وكفى
شاهد فى شدة الالتباس وقوع الاختلاف بين المصنف والمفتاح حيث جعل المفتاح
تشبيه الشاة الحبلية تشبيه المفرد بالمفرد والمصنف جعله من تشبيه المفرد بالمركب وانه لم يثبت
المفتاح تشبيه المفرد بالمركب وبالعكس مع كثرة امثلهما فكانه جعل المركب فى الصورتين مقيدا
قال الشارح وكان ما ذكره المصنف اقرب (واما تشبيه مركب بمفرد كقوله) اى قول ابن عامر
(يا صاحبي نقصا) فى القاموس نقصت فى المسئلة بلغت الغاية فى التقدير (نظريتها) وفى الاساس
نقصت بلغت اقصاه (تباركوا الارض) قائلين عجبا (كيف تصور) مضارع التصور بمرجهول
يقال صورته الله صورة حسنة فتصور والشارح جعله مضارعا خذفت التاء اى كيف تصور (تباركوا
نهارا شمسا) من اشمس صار ذا شمس اى لم يسترها غيم (قد شابه) اى خالط النهار (زهر) كثر
جمع زهرة لكثرة ورك (الر بى) كهدى جمع ربوة بالضم وجاءت كرحمة خصه الا انها انظر
واخضر ولا نهى المقصود بالنظر كذا قاله الشارح فى المختصر ويمكن ان يقال
يقال خصه لانه يتخطاه الشمس فى اول طلوعه وتشبيه اول النهار بالليل المتراخى لان نور
الشمس فيه اضعف (فكأنما هو) اى ذلك النهار (مفر) اى ليل ذوق فى القاموس المفر والمفرقة
ليلة فيها القمر فليس الكلام فى تقدير الموصوف حتى رد قول الشارح فيه تسامح بناء على انه
فى تقدير ليل مفرقه شاة تركب على ما وجهه السيد السند والتسامح توجيه آخر وهو ان
هذا التشبيه فى البيت لا يخلو عن تسامح اذ شبه النهار الشمس لان الضمير المشبه به راجع اليه
والمقصود تشبيه الهيئة شبه النهار الشمس الذى اختلط به ازهار الربوات فنقصت
باخضرارها من ضوء الشمس حتى صار يضرب الى السواد بالليل القمر فالشبه مركب والمشبه به

اجتماعهما نسخة

نسخه بحمارات

مفرد (وايضاً) تقسيم اخر للتشبيه باعتبار الطرفين ولا يناسب التقسيمات الاخر لانها كانت تقسيماتاً تشبيهية واحدة وهذا تقسيم للتشبيهات المتعددة اذ لا تعدد طرفاً تشبيهياً واحداً وايضاً ليس من وظائف البيان بل هو من افراد الالف والنشر الذي من الصناعات البدئية وكان وجه التعرض له ان الملفوف ربما يلتبس بتشبيهه من كبر كعب وبتبعيته يتعرض للمفروق وان الالتباس فيه ولا يخفى ان الملفوف والمفروق لا يخص بالطرف بل يجري في الوجه ايضاً (ان تعدد طرفاه) اى كل من طرفيه (فاما ملفوف) قال المصنف وتبعه الشارح وهو ان يؤتى بالمشبهين اولاً ثم بالمشبه بهما هذا وهو قاصر ويجب ان يقال اوبالعكس لئلا يخرج نحو كالعقاب والحشف البالى قلوب الطير ربطاً وباساً قال الشارح المراد اعم من الاتيان بطريق العطف او غيره وكأنه اراد به مثل قولنا كالفقرين زيد وعمر واذا اريد تشبيه احدهما بالشمس والاخر بالقمر بقرينة (كقوله) اى قول امرئ القيس يصف العقاب بكثرة اصطياد الطيور (كان قلوب الطير) اسم جمع للطيار (رطباً) بعضها (وباساً) بعضها (لدى وكرها) هو عبس الطائر وان لم يكن فيه (العقاب) هو كرم ان (والحشف) هو كرس ارداء القمار والضعيف الذى لا تولى له واليابس القاسى وكفلس الخبز اليابس (البالى) شبه الرطب الطرى من قلوب الطير بالعقاب واليابس العتيق منها بالحشف البالى اذ ليس لاجتماعهما هيئة مخصوصة يعتد بها ويقصد تشبيهها قال الشيخ فضيلته في اختصار اللفظ وحسن الترتيب لان الجمع فائدتان في عين التشبيه هذا ولا يذهب عليك انه لا ضنة في النشر لاعلى ترتيب الالف (او مفروق كقوله) اى قول المرقش الأكبر وهو عمرو بن سعد والمرقس الأصغر عمرو بن حرملة (النشر) اى نشر تلك التسماء ورايحتها (مسك) اى نشر مسك (والوجوه ثمانية واطراف الالف) وروى اطراف البنان فالاضافة يائية (عنم) هو شجر اجرلين يشبه به ثنان الجوارى كذا في الصحاح (وان تعدد طرفه الاول) قال اعنى المشبه (فتشبيه التسوية) لانه سوى بين المشبهين (كقوله صدع) هو بالضم ما بين الاذن والعين والشعر المبتدلى على هذا الموضع والمراد هو الثانى (الحبيب وحلى) وكأنه اراد احوالى فيصعق له والصدغ كاللبنى كل شعر من الصدغ كليل وكل حال له كل المصراع * الشائى وتفرقه في صفاء وادمعى كاللالى (كلاهما كاللبنى) وصف دمعته بالصفاء لئلا يعنى كثرة بكائه لانه اذا كثر جريان ماء المنبع يصفوعن الكدر لانه بغسل المنبع ويدفع عنه الكدورات التى تخرج بالماء بخلاف ما اذا جرى احدان فانه يكون مكدر ابكدورات المنبع (وان تعدد طرفه الثانى) قال اعنى المشبه به (فتشبيه الجمع) لانه يجمع للمشبه وجوه تشبيهية او يجمع له امورا مشبهات بهما (كقوله) اى قول البخترى بات تدعى الى حتى الصباح اغيد مجدول مكان الوشاح الاغيد التامم البدن وتذكيرات وتديما واغيد يدل على ان الكلام في مذكر ومكان الوشاح يدل على انها محبوبة في القاموس الوشاح بالضم والكسر فلدان من اوّل وجوه منظومتان يخالف بينهما طوف احد هما على الاخر او ادم يعرض مرصع الجواهر تشده المرأة بين عاتقها وكشيعها (كأسماء بسم) بسم بسم كضرب بسمها وبسم وبسم وهو اقل الضحك واحسنه (عن اوّل منضد) اى منضم (اورد) بكدم لم يصفه بالانظم لان الذهن ينساق اليه من وصف الأوّل (او اقاح) جمع اخوان بالضم كالقحوان وهو البانوبنج قال في الصحاح جمع على اقاحي يحذف الالف والتون وقد لا يشد دالباء هذا فهذه اقاح مفتوحة وما اشتهر من كسر هاء هو شبه نقره بثلاثة اشياء لانه اورد كلمة او تشبيهها على ان كلا مشبه به على حدة وكلمة او للتسوية لالا بهما حتى يراد به ينشئ الواو ويوجه به معنى وكيف الواو يجعل معنى الواو وهو احسن من الواو والخلوه عن وصمة ايها جعل المجموع مشبه به قال الشارح

شبه ثمر بثلاثة اشياء ثم اعترض بان في كونه من باب التشبيه نظرا لان المشبه اعني الثمر غير
مذكور لفظا ولا تقديرا الا ان لفظا كما يدل على انه تشبيه اقول ولا هذا تشبيه بتشبيه
بثلاث تقسيات والمثبه مقصود في الكلام لانه في معنى انه يسمى بسماء كسم عن هذا اوداك
اوذلك وثانيا ان تشبيه الثمر بثلاثة اشياء ضمني لان تشبيه البسم بالبسم عن احدى الثلاثة يستلزم
تشبيه الثمر باحدهما ومما مثل به التشبيه بمعدد بيت الحر يرى يغتر عن لؤلؤ رطب وعن برد
وعن اقاح وعن طلع وعن حبيب قال الشارح شبه ثمره بخمسة ثم قال في كونه من باب التشبيه
نظرا لان المشبه اعني الثمر غير مذكور لفظا ولا تقديرا اقول التقدير يغترى يضحك ضحكا حسنا
عن مثل لؤلؤ البيت فالمثبه مقدر في نظم الكلام وانما لم يجعل استعارة مغنية عن التقدير لان
الاستعارة امور متافيه لشيء واحد في كلام واحد دعوى ثبوت امور متافيه لشيء واحد فلا
يقدم عليه عاقل بخلاف التشبيه بالامور المتافيه (وباعتبار وجهه) عطف على قوله باعتبار
الطرفين يعني باعتبار وجهه له ثلاث تقسيات اوليات الاول هو تمثيل وغير تمثيل والثاني
هو مجمل ومفصل والثالث هو قريب وبعيد فصرح بالاول بقوله (اما تمثيل وغير تمثيل) ولا
يرد انه تقسيم لشيء الى نفسه وغيره لان التمثيل يرادف التشبيه ويشهد لذلك كلام الكشف
حيث يستعمله استعمال التشبيه لانه مشترك بين مطلق التشبيه واخص منه وما هو نفس
المقسم المعنى الاعم والقسم ما هو اخص فلا اشكال وبهذا يدفع ايضا ان تعريفه بقوله (وهو
ما وجهه منترع من متعدد) غير متعكس لخروج بعض افراد التمثيل عنه ولا يراد به التمثيل
ما وجهه من كبح حسي فلا يطر د لان الشيخ قيده في اسرار البلاغة بكونه عقليا حيث قال التمثيل
التشبيه المنترع من امور واذا لم يكن التشبيه عقليا يقال انه يتضمن التشبيه ولا يقال ان فيه
تمثيلا عليه وان يقال ضرب الاسم مثلا لكذا يقال ضرب الثور مثلا للفران والحياة للعالم
هذا لما قال السيد السند في شرحه للمفتاح ان هذا القيد من قبل الشيخ لاننا لممكن لا يثبت
مخلفة بين الجمهور والشيخ بل لان الشيخ فسر بالتشبيه المنترع من امور ثم يذهب على ان لفظ التمثيل
لا يجوز اطلاقه على الحسي مطلقا ويجوز اطلاقه على العقلي مطلقا ولا يخفى على الذوق
السليم ان الشيخ فرق بين كون التمثيل بمعنى التشبيه المنترع من امور وبين التمثيل بمعنى التشبيه
بالوجه العقلي حيث جعل الاول معنى مقرر شائعا والثاني مما قد يستعمل فيه بقوله جاز
ان يطلق اسم التمثيل عليه ثم اتى اخاف ان يتحير في حل عبارة الشيخ فافسره لك تبعا فلا توأخذني
ببسط الكلام فاني لافعله رفعا فتقول يريد بقوله اذالم يكن التشبيه عقليا انه اذالم يكن الكلام
الدال على التشبيه فانه جاء بهذا المعنى حيث جعل البعض اطلاق اركان التشبيه على الطرفين
والوجه والاداة من فروعه وحيث قال انه يتضمن التشبيه اراد به المعنى المصدري وكذا بالتمثيل
في قوله ان فيه تمثيلا فلا يشكل عليك انه ينبغي ان يقول اذالم يكن عقليا يقال له التشديد ولا
يطلق عليه التمثيل وكأنه اراد بضرب الاسم مثلا استعارة الاسم (كاسم) واستغرق تعينه ولما
استشعر المصنف الاشكال على تعريفه باثبه ضمير مطرد لانه يدخل فيه التشبيه والوصف
المنترع الحقيقي مع انه ليس بتمثيل اشار الى دفعه بقوله (وقيد السكائي) اي المنترع من متعدد
(بكونه غير حقيقي) كذا فسر الشارح الضمير ونحن نفسره بالوجه اي قيد الوجه بكونه غير
حقيقي كما قيده بكونه منترعا من متعدد لانه قال السكائي التشبيه متى كان وجهه وصفافير
حقيقي وكان منترعا من عدة امور خص باسم التمثيل فقيد الوجه بقيدين ولم يقيد المنترع
من متعدد وهذا الكلام وقع في البين فلنرجع الى ما كنا فيه فتقول وجه الدفع ان هذا القيد لم يثبت
في غير كلام السكائي فخرى ثاني التعريف موافقا للجمهور ولا يبعد ان يقال اوقع السكائي فيه

قول الشيخ واذا كان عقليا جازان يطلق اسم التمثيل عليه فجعل العقلي على ما هو مخترع العقل
و معتبره فقط ثم ان وجه عدول المصنف من عبارة السكاكي من عدة امور على طبق عبارة
الشيخ الى قوم متعدده كتابه عليه في الايضاح حيث قال امرين او امور ظاهر (كما في تشبيه
مثل اليهود بمثل الجار) فان وجه التشبيه هو حرمان الانتفاع بالبلغ نافع مع الكسد والتعب
في استحصائه فهو وصف مركب من متعدد وليس بمحقق بل هو عائد الى التوهم
كذا ذكره الشارح وهو المطابق لكلام المفتاح بمن قال مراد المفتاح بغير الحقيقى ما
يقابل الاضافى فلم ينظر في كلام المفتاح ادنى نظرا ما ان المراد غير الحقيقى في كل من
الطرفين اويكنى ان يكون ذلك في احد الطرفين فمالهم بنضح لكن المتبادر الاول لانه
الفرد الكامل فلجعل عليه ما لم يصرف صار ف ويقيد مثال التمثيل على بيان
السكاكي واطلاقه على بيان الجمهور حل الشارح المحقق على ان جعل ما مر عبارة عن جميع
امثلة ذكرت لوجه التشبيه المركب باقسامها من مركب الطرفين ومفرد هما ومختلفهما
وخالفه السيد السند بدعوى ان التمثيل مخصوص بمطرافه مركبان وادعى ان تعريفه
بما وجهه منترع من متعدد يتبادر منه المنترع من متعدد في طرفي التشبيه لالمركب من متعدد
هو اجزاؤه والاقسام مركبا من متعدد فخرج منه ما ليس طرفاه مركبين فلم يتناول ما مر
الاما مركب طرفاه ونوره بان المصنف رد على السكاكي جعل التمثيل على سبيل الاستعارة
من الاستعارة الحقيقية بان التمثيل يستلزم التركيب المنبغى لاندراج تحت الاستعارة الحقيقية
الدرجة تحت المجاز المفر دوماً بانى الخصاله غير سديدة اما حديث التبادر فمنوع وانما
اختير الانتزاع على التركيب ليعلم ان المدار على التركيب الاعتبارى والهيئة الانتزاعية
لا على التركيب الحقيقى وليتناول المركب من متعدد هو اجزاؤه ومن متعدد في الطرف وكذا
سندرد المصنف على السكاكي ضعيف لانه رد كون التمثيل على سبيل الاستعارة كذلك
وقد وجد في كلام السكاكي تخصيص الاستعارة التمثيلية بالمركب ولا يلزم منه تخصيص التمثيل
بمعنى التشبيه بالوجه المركب بمطرافه مركبان نعم جعل الشارح في تعريف المجاز المركب
باللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الاصل تشبيه التمثيل قوله تشبيه التمثيل احتراز عن الاستعارة
في المفرد فلو لم يخص التمثيل بمطرافه مركبان كيف يحتز عنه فحين كلامه تنافر لكن لا يوجب
ذلك فساد كلامه هناك بل ينبغي ان يحمل ماسياى على ان الاحتراز بارادة تشبيه تمثيل خاص
اذ لابد اما من تقييد اللفظ المستعمل بالمركب او تقييد تشبيه التمثيل بغيره والقصد بالتخصيص اولى
من الجنس ثم نقول لو كان التمثيل مخصوصا بمطرافه مركبان لانتقض تعريف المجاز المركب
باستعارة لفظ مركب بمعنى مفرد شبه معناه معنى المركب بوجه شبه مركب وقد سبق ان التشبيه
بهذا الوجه يوجب المفرد مركب (واما غير تمثيل وهو بخلافه) وهو ما لا يكون منترعا عن متعدد
عند غير السكاكي ويوم منه غير التمثيل على مذهب السكاكي وهو ما ينترع من متعدد او كان
وصفا حقيقيا والمراد بالوصف الحقيقى وجود ما يكون ما انتزع عنه اوصاف حقيقته والافالهيئة
الانتزاعية امر اعتبارى لا وجود له وهذا اولى من جعل وهو بخلافه بياناً لغير التمثيل
على المذهبين كما يفيد عبارة الشارح لانه يحوج الى تكاليف بعيدة من جعل ضمير بخلافه
الى ما يطلق عليه التمثيل وكذا جعل غير تمثيل بمعنى ما يطلق عليه غير تمثيل بل جعل قوله
اما تمثيل ايضا ضم اعتبار التوزيع يجعل كل ما يستفاد من قوله وهو بخلافه لاحد معنى غير تمثيل
ولما فرغ من التقسيم الاول شرع في التقسيم الثانى بقوله (وايضا) التشبيه (اما مجمل وهو

مالم يذكر وجهه) ولما استنبه ولما كان المعجل تقسيما عقبه **بهما** وفصل بينهما
 قسيمة والانساب بمقام التعليم تقديم الفصل لانه وجودي ولا يندفع به طول الفصل
 بين القسمين بتقدمه وكأنه نظر الى ان المعجل اجل **(فته)** اى فى الجملة **(ما هو ظاهره)**
 اى يفهم وجهه **(كل احد نحو زيد كالاسد ومنه خنى لا يدركه)** اى لا يدرك لوجهه **(الخاصة)**
 سواء ادركه بالبدية او بالآمل فالتقسيم للتشبيه ونسبته بالظاهر والخفى نسبه له بحال
 الوجه وجوز الشارح كونه تفصيلا للوجه بارجاع الضمير الى الوجه وبآيه كون قوله وايضا
 منه تقسيما للتشبيه قطعاً وان يلايه ان ما ذكر عقب القسم الثانى من قوله وقد يتسامح
 بذكر ما يستنبه مكانه تفصيل للوجه وكلام فيه **(كقول بعضهم)** هى الانما برة فاطمة بنت
 الخرشب حين مدحت بينها الكلمة وهم ربيع الكامل وعسارة الوهاب وقيس الحفاط
 وانس القوارس قالهم حين قاله حين سئل ابهم افضل فانها قالت عارة لابل فلان لابل
 فلان ثم قال لكنهم ان كنت اعلم ابهم افضل **(هم كالحلقة المترعة لا يدرك ابن طرفاها)** كذا ذكره
 الشيخ جابر الله وقال الشيخ عبدالقاهر انه قال من وصف بنى المهلب للحجاج لمساأل عنهم ابهم
 الخدى اجمع ولا تافى في بينهم بل هما يجتمعان على الصدق تواردا وبطريق اخذ المتأخر
 عن المتقدم ولا يخفى ان المراد بالخفى الخفى فى حد ذاته فلا يخفى جهه عن الخفاء عروض ماوجب
 ظهوره كافي هذا الكلام فان وصف الحلقة بالظهر وجه الشبه فلا اختصاص لهذا التقسيم
 بالجملة بل يجرى فى الفصل ايضا وكأنه خصه به للتشبيه على انه مع خفاء التشبيه يحذف الوجه
 والمراد بطرفاها طرفها الاعلى والاسفل الملايمان للافضل والادنى واذا لم يعلم الادنى والاعلى
 لم يعلم الوسط **(وايضا)** جملة معتزة بين المعطوف والمعطوف عليه تقديره ارض تقسم الجملة
 ايضا عا دوا وفاذنه التشبيه على انه استيناف تقسيم المعجل وليس تقسيم الخفى اذ ذكر الوصف
 المشعر بوجه الشبه انسب بالخفى ومنه يعلم ان المعتزة قد تدخل بين العاطف والمعطوف
 واما ما قال الشارح ان اختار منه ومنه دون اما واما الاشعار با نه من تقسيمات المعجل دون
 مطلق التشبيه فليس بما يعتد به لانه لا مجال لتوهم انه تقسيم مطلق التشبيه اذ لا معنى لتوسط
 تقسيم بين قسمين تقسيم بل الوجه ان لا حصر فيما ذكره اذ يحتمل قسم اخر هو ما ذكر فيه
 وصف المشبه فقط فلذلك لم يأت باداة الحصر ولم يجعل التقسيم با عيا العلم الظرفية فى كلامهم
 ولا يخفى جريان هذا التقسيم فى الفصل وكأنه لم ينرض له لانه لم يوجد اذ لا معنى لابراد ما يشعر
 بوجه الشبه مع ذكره اولان ذكره فى الجملة ادفع توهم انه ليس التقسيم بمجمل مع ما يشعر بالوجه
 ولاداعى لذكره فى الفصل **(منه)** اى من المعجل **(مالم يذكر فيه وصف احد الطرفين)**
 اى وصف يذكر له من حيث انه طرف وهو وصف يشعر بوجه الشبه فخرج منه زيد الفاضل
 اسد لان زيد الاثبت له الفضل من حيث انه مشبه بالاسد وبما ذكرنا حققنا ان نقول
 هكذا ينبغي ان يفهم لما يجزم بما ذكر الشارح ان المراد بالوصف وصف يشعر بالوجه
 ثم قال هكذا ينبغي ان يفهم وانما قدم العدمى وهو مالم يذكر اسم على ما هو وجودى فى الجملة
 وقدم ما هو وجودى فى الجملة على الوجودى الصريح مع ان حق التعليم يقضى العكس حفظا
 للاقسام عن وقوع فاصلة بينهما او بالمثال **(ومنه ما ذكر فيه وصف المشبه وحده)** اى يذكر مثاله
 لانه ذكر انما ما هو مثاله **(ومنه ما ذكر فيه وصفهما)** اى وصف المشبه والمشب به كليهما
(كقوله) اى قول اى فى علم فى الحسن بن سهل * **ستصبح العسل والليل عندى** * كثير ذكر الرضى
 فى ساعة الغضب * **العسل بالكسر** الابل البيض يحالط بياضها شفرة وهو اعيس وهى
 عساى سيد خلنى الابل والعير فى الليل صباحا عند فتى **(صدفت عنه)** اى اخر ضت عنه

(ولم قصد) من حد ضرب (مواهبه عنى وعاد وظنى) فلم يجب كالفى (هو المطر او الذى
عرضه يريد) ان جسته وانك ريته اى اوله او افضله والمواهب الاثبات (وان ترحلت عنه بلج)
الجباج المصومة (فى الطلب) ووصف الفتى بكثرة المواهب اعرضت عنه اولم تعرض
والفتى بانه يصيبك حسه او ترحلت عنه وهذا ان الوصفان مشعران بوجه الشبه اى الافاضة
فى حاجتى الطلب وعدمه وحالى الاقبال والاعراض (واما مفصل) عدل ام يجعل (وهو)
ما ذكر وجهه (لما كان فى هذا التعريف تسامح يجعل ما ذكره ما يستنبه) اى وجه الشبه (مكاه) والشارح جعل هذا اشارة
داخلا فيما ذكر وجهه وكان ذلك التسامح مبنيا على تسامح اخر تبعه على هذا التسامح و
على منشأه اخر اجال التعريف عن الابهام الذى هو غايته تبعه عن الاتقان والاحكام فنال
(وقد يتسامح بذكر ما يستنبه) اى وجه الشبه (مكاه) والشارح جعل هذا اشارة
الى التقسيم بعد التعريف يعنى المفصل قسمان ما ذكر فيه وجه الشبه حقيقة وما
ذكر فيه وجه الشبه تسامحا (كقوله للكلام الفصحى) اى الفصحى وكلام المفتاح فيه
كالصريح والبلغ والثاني هو الاشبه لانه احق بالتشبيه بالعدل (هو كالعدل فى الخلاوة) وشاع
هذا التسامح الى ان صار الحقيقة مبهورة حتى اوقبل الكلام الفصحى كالعدل لا يفهم القصد
الى انه مثل العدل وفى ميل الطبع اليه ولا يجعل المقدر ذلك بل اوصل من وجه الشبه لا يجب
الا الخلاوة (فان الجامع فيها لازمها وهو ميل الطبع) اى محبة ورود كذا فسر السيد السند
فى شرح المفتاح وانما جعل الجامع ميل الطبع لانه المشترك بين العدل والكلام لا الخلاوة
التي هى من خواص المطعومات ولا يبعد ان يجعل وجه الشبه نفس الخلاوة ويجعل ثبوته
فى التشبه على سبيل تخيل كفى تشبيه السنة بالجم والبدعة بالظلمة قال السكاكى وهذا التسامح
لا يكون الا حيث يكون التشبه فى وصف اعتبارى كميل الطبع وازالة الحجاب وبشبه ان يكون
تركهم التحقيق فى وجه الشبه حيث قسموه الى حسى وعقلى مع انه فى التحقيق لا يكون
الا عقليا كما مر من تسامحهم هذا ويحتمل ان يكون قصده ان تسامحهم ناش من تسامح البالغه
من وضع المستنوع مكان وجه الشبه فيقولون الكلام البالغ كالعدل فى الخلاوة وزيد كالغراب
فى سواده ماى سواد الغراب وسواد زيد وقد يقال زيد كالغراب فى سواده فلما وضع البالغه
الحسنى للمزوم بوجه الشبه الكلى مكانه نزل علم البيان الكلى الذى هو وجه الشبه منزلة جزئياته
فقسموه الى حسى وعقلى ويحتمل ان يكون قصده الى ان تسامحهم الاول من قبيل هذا التسامح
من تنزيل غير وجه الشبه منزله فانهم نزلوا الجزئى منزلة وجه الشبه الكلى فقسموه الى الحسنى
والعقلى والشارح العلامة جرى على الاول لكن لم يسلك فى الحقيقة مسلك السداد
والشارح اعتمد على الثانى لكن لم يأت فى بيانه بماعليه الاعتماد ومن الله الاهتداء والارشاد
ولا يخفى عليك انه نشأ من هذا التسامح ايضا التسامح فى عده هذا التشبيه مفصلا والتسامح
فى التعريف على ما عرفت بى ههنا بحث وهو ان ذكر الخلاوة فى مقام ميل الطبع
من قبيل ذكر المزوم وارادة لازم وسلك طريق المجاز ليس تسامحا (وايضا) تقسيم ثالث للتشبيه
باعتبار وجهه وهوائه (اما قريب مبتذل) اى غير مصون من احد بل يعطى اكل احد
وشاله بمجرد توجهه والابتذال عدم الصيانة (وهو ما يتفصل فيه من المشبه الى المشبه به
من غير تدقيق نظر لظهور وجهه فى بادية الرأى) اى ظاهر الرأى فان جعل من بداهة و
فالامر ظاهر لفظا ومعنى وان جعل من بده مهموزا فوجه حذف الهمزة انها قلبت ياء
لانكسار ما قبلها ذكره القاضى فى تفسير قوله تعالى بادية الرأى فى سورة هود ووجه جعل
اول الرأى ظاهره تنزيل اول الرأى منزلة ظاهر الشيء الذى يبدو اول اوله لان نجعله حينئذ

بمعنى اول الرأى ولك ان نهمز به كافى قراءة من قرأ يادى الرأى بالهمزة وجعل القاضى تقديره
 فى الالة فى وقت حدوث بادى الرأى على حذف مضافين ولك ان تجعله ظرفا تزييلا فيستغنى
 عن حذف المضاف ولا ينفذ التعريف بتشبيهه بكون المشبه به لازما ذهنا للمشبه مع
 خصاؤه وجهه لانه ليس اتفاقا لظهور وجهه فى بادى الرأى وقوله لظهور وجهه قبل التعريف
 وتحقيقه ان يكون المشبه بحيث اذا نظر العقل فيه ظهر المفهوم الكلى الذى هو مشترك
 بينه وبين المشبه به من غير تدقيق ونظر والتفت النفس الى المشبه به من غير توقف ولم يكف
 بمناظر وجهه فى بادى الرأى لانه يتبادر منه الظهور بعد التشبيه واحضار الطرفين وهو لا يكتفى
 فى الابتداء بل لابد ان يكون اتفاقا من المشبه الى المشبه به لظهور وجهه بمجرد ملاحظة المشبه
 (امالكونه امر اجليا) لا تفصيل فيه (فان الجملة اسبق الى النفس) من التفصيل وذلك لان
 التفصيل بتفصيل امر مجمل او بجمع امور محملة وبالجملة الجملة اسبق الى النفس ولان النفس
 مجبولة على درك الجمل وحفظ الجمل حتى ان التفصيل كأنه خروج عن جبلتها ولان
 الجمل احب دهاء لانه الذى يبقى لها بعد التفصيل فكان التفصيل وسيلة الى تحصيل مجمل
 على ما ينبغي الا ترى ان التعريفات التى هى تفاصيل وسائل معارف هى مجملات حتى اذا حصل
 الجمل اعرض النفس عن التعريف والتفصيل هنا ما خطر بالبال فى تفصيل هذا الاجال وامه
 اجل مما ذكره الشارح المحقق فى شرح هذا المقال حيث قال الا ترى ان ادراك الانسان من حيث
 انه شئ او جسم او حيوان اسهل واقدم من ادراكه من حيث انه جسم حساس متحرك
 بالارادة ناطق لان المفصل يشتمل على الجمل وشئ اخر فلهذا كان العالم اعرف من الخاص
 على ان فى قوله لهذا كان العالم اعرف من الخاص نظر الان العام ربما يكون
 مفصلا كالجسم النامى الحساس المتحرك بالارادة والخاص مجالا كالانسان وقال
 المصنف الا ترى ان الروية لاتصل فى الاول امرها الى النوصف على التفصيل لكن على
 الجملة ثم على التفصيل ولذلك قيل النظرة الاولى حقاءه وفلان لم يسمع النظر وكذا سائر
 الحواس فانه يدرك من تفاصيل الاصوات والطعوم فى المرة الثانية ما لم يدرك فى الاولى
 وفيه بحث وذلك لان ذلك ليس للاجال فان الاجال بعد التفصيل فى غاية المناوبة بل لانه
 لاتقان فى النظرة الاولى ولا يتحصل احكام النظر بها لقله اعماله (او قاييل التفصيل مع
 ظلية حضور المشبه به فى الذهن اما عند حضور المشبه لقرب المناسبة) بين المشبه والمشبه به
 مثلا اذا قد يكون غلبة الحضور اتفاقا لا قرب المناسبة ولا يخفى ان غلبة حضور المشبه عند حضور
 المشبه به بجماع غلبة حضور المشبه مطلقا فلا يقابل بينه وبين قوله مطلقا الا ان يقيد الغلبة عند
 حضور المشبه به بقيد فقط لكن لا يساعد المثل او يجعل الترديد مع الخلو (كنشيه الجرة الصغيرة
 بالكوز فى المقدار والشكل) اذا اعتبر التركيب واما اذا لم يعتبر فهو ايضا امر جلى يشهد له
 ما ساقى من انه كلما كان التركيب من امور اكثر كان التشبيه ابعد حيث لم يقل كلما كان التعدد
 اكثر كان التشبيه ابعد وفيه بحث لان الظاهر ان تعدد وجه الشبه ايضا من اسباب البعد
 والغربة ويرد ان الجرة الصغيرة ايضا كثير الحضور مطلقا فى الذهن فلا وجه لجهله بما
 غلب حضوره عند حضور المشبه لانه مطلقا والجواب ان كلا من الجرة والشئ مما يغلب
 حضور الكوز والمرأة عند حضوره فيصح التمثيل لغلبة حضور المشبه به عند حضور
 المشبه به بما شئت وان كلا من المرأة والكوز مما يغلب حضوره مطلقا بهما شئت فتنبيل كل
 قسم باحدهما خاصة على سبيل الاتفاق وهذا مما لا ضنة فيه (او مطلقا) عطف على قوله
 عند حضور المشبه (لنكره على الحس) اولكونه لازما لما يكرر على الحس او غير ذلك

كـ الشمس بالمرآة المجلوة في الاستدارة والاستارة) فان في وجه الشبه تفصيلا لكن
 المرآة غائب الحضور في الذهن مطلقا (لمعارضة كل من القرب والتكرار التفصيل)
 الاخصر الاوضح لمعارضة غلبة الحضور في الذهن مطلقا التفصيل (واما بعيد غريب) عطف
 على قوله اما قريب متبذل (وهو بخلافه) اى بخلاف القرب اى ما لا يشغل فيه بآدى
 النظر من المشبه الى المشبه به لظهور وجهه في بآدى الرأى (لعدم الظهور) (المعهود
 وهو الظهور في بآدى الرأى سواء انتقل فيه من المشبه الى المشبه به في بآدى الرأى لكون
 المشبه لازما ذهنيا لا لظهور وجهه ولا ينتقل منه اليه كذلك اصلا والمصنف فسر
 قوله وهو بخلافه بانه ما لا ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به الا بعد فكري دقيق نظر وواقفه
 الشارح ويرد عليه التشبيه الغريب الذى المشبه به فيه لازم ذهني للمشبه الا ان يتكلف
 قائل (واما الكثرة التفصيل كقوله والشمس كالمرآة في كف الاشل) فان وجه التشبيه فيه هيئة
 مشبهة على كثرة تفصيل كاسبق (او تدور حضور المشبه به اما عند حضور المشبه) قد عرفت
 وجه التزديد بينه وبين الدور مطلقا فذكر (لعدم المناسبة كإمر) من تشبيه البنفسج
 بنار الكبريت (واما مطلقا لكونه وهميا) كآثار الاغوال (او مر كبا خاليا) كاعلام ياقوت
 منشورة على رماح من زبرجد (او عقليا) عطف على قوله خيالها لاعلى قوله مر كبا
 خاليا والا لاكتفى به ولم يذكر وهميا فتدبر فانه لطيف دقيق والظاهر ان المركب العقلي اذا كان
 قليل التفصيل ليس نادرا الحضور (كإمر) متعلق بقوله مطلقا وتمثيله بجميع اقسامه السابقة
 ولا يخفى ان كلامه هنا يدل على ان تدور حضور المشبه به مطلقا موجب لحفاء الوجه
 سواء كان الوجه جليا اولوا وكلامه سابقا دل على ان كونه جليا مطلقا موجب لظهور
 وجهه فينهما تناف والتحقق ان التشبيه القريب المتبذل ما يكون وجهه ظاهر ان كونه
 جليا او قليل التفصيل مع غلبة حضور المشبه به عند حضور المشبه به او طاقا والغريب
 البعيد ما يكون وجهه خفيا لكثرة تفصيله اوله تفصيل مامع تدور حضور المشبه به عند حضور
 المشبه مطلقا (اوله لقلته تكريره على الحس) او عدم تكرره عليه او عدم تعلقي الاحساس به
 كالعرش والكرسي ودار الثواب والعقاب واستغنى بذكر قلته التكرار عنهما لانهما اولى
 بغلبة الدور مطلقا ولك ان تجعل قلته التكرار كناية عن عدم كثرته وتجعل البنى شاملا للجميع
 (كقوله والشمس كالمرآة في كف الاشل) لم يقل كإمر كما في نظائر لان مامر كثير فيلتبس
 ولا يتحصل مامر المقصود من التمثيل وهو التوضيح والفرق بينه وبين نظائره ان مامر مثل به
 نظائره فيما سبق بعنوان ذكرهنا بخلافه فان مثاله فيما مر لم يكن لقلته التكرار بل لاعتبارات اخر
 وانما كان تدور حضور المشبه به سببا لحفاء وجه الشبه لانه فرع الطرفين والجامع بينهما
 فتمتعه بعد تعقل الطرفين كذا في الشرح فان قلت ماسبق من ان ظهور الوجه في بآدى الرأى
 سبب للانتقال من المشبه الى المشبه به من غير تدقيق نظري يستدعى ان يكون تعقل الوجه
 قبل تعقل المشبه وينافي هذا البيان قلت تعقل الوجه موقوف على ذات الطرفين وسبب
 للانتقال المشبه الى المشبه به من حيث هو مشبه به فلا تنافي (فالقرابة فيه) اى
 في المثل المذكور (من وجهين) كثرة التفصيل وتدور حضور المشبه به مطلقا لقلته تكرره
 على الحس والمقصود منه التنبيه على ان التزديد فيما بين الاسباب لنوع الخلو فلا مانع من الاجتماع
 (والمراد بالتفصيل ان يخطر في اكثر من وصف ويقع) ذلك النظر (على وجوه اعرفها) اى
 اشهر الوجوه واغلبها يتقدم الى فحين احدهما (ان تأخذ بعضا) عما لاحظته (وتدع
 بعضا) لا يعنى ان تسقطه عن النظر وتعرض عنه بالكلفة والا فلا يكون المعبر في التشبيه الا

البعض المأخوذ فان كان واحدا فيكون وجه شبه واحد لا تفصل فيه وان كان متعددا كان وجه الشبه امورا نظرها واعتبرا للجمع ويكون ملاحظة ما تركته كالعدم في باب التشبيه بل بمعنى ان تعتبر عدمه وتجهله داخل في وجه الشبه وتجعل الوجه هيئة ملتزمة من وجود بعض وعدم بعض فان قلت فاذا كان المشبه به مالم يعدم فيه ذلك الوصف فكيف يشبه به في الهيئة المتخذة من الوجود والعدم قلت المشبه به انما يشبه به بعد العجز بدعن الوصف وبعد اعتبار اتصافه بعدمه فالمناسبة به حينئذ امر وهمي فان قلت فيكون وجه الشبه امر انظر فيه في اكثر من وصف واعتبرا للجمع فليس هناك الا قسم واحد قلت نعم كذلك عند التحقيق الا انه قسم نظر الى بادي الرأي وميز بين القسمين لان في القسم الاول من مزيدة وفضيلة اعتماد ولذا قدمه (كافي قوله) اي قول امرئ القيس (جلت ردينيا) اي ربحار دنيبا يقال ربح ردينيا وقناة ردينية وردنية امرأة السهمز عوا انهما زوجان كما يقولان القنابخط هجر فيقال ربح ردينيا وقناة ردينية وربح سمهري وقناة سمهري (كان سنانة سنا) ضوء البرق والذهب (الذهب) كالفرس والفلس اشتعال النار اذا اخلص من الدخان كذا في القاموس فحينئذ يلغو قوله (لم يتصل بدخان) وفي حواشي السيد السدانة شهلة نار يعلم هادخان (لم يتصل بدخان) فداخدا لسنان مجردا عن الدخان لانه يقدر في تشبيه المقصود ولا يتم وجه الشبه بدون اعتبار عدمه ونقل عن ابى الحسن ان هذا من تشبيه الشيء بالشيء صورة واولا وحركة وهيئة ونحن نقول يحتمل التشبيه في كثرة التأثير وسرعته ايضا ومن غرابية التشبيه واطفه هنا ان يعتبر كون السنان متصلا بالحشب ككون الذهب كذلك في الاغراب (و) الثاني (ان يعتبر الجميع كامر من تشبيه الثريا) والشبح جعل اقسام الاعرف الاغلب ثلثة ثلثها ان ينظر الى خاصة الجنس كافي عين الديك حيث يشبهه يسقط من النار فالك لا تقصد فيه الى نفس الحجرة بل الى ما ليس في كل حجرة ثم قال انما جعلت هذه التسمية في التفصيل موضوعة على الاغلب الاعرف لان دقايق التفصيل لا يكاد يضبط وكان المصنف عدل عنه ولم ينظم الثالث في تقسيم سلاك الاعرف لاراه مكثورا بالقسمين المذكورين (وكما كان التركيب من امور اكثر كان التشبيه ابعد) لكون تفاصيله اكثر فلو قال وكما كان التفصيل اكثر كان اوضح واخصر ومن العلم في ذلك قوله تعالى انما مثل الحياة الدنيا الآبة فانها عشر جل متداخلة قد انتزع الشبه من مجموعها (والتشبيه البلع ما كان من هذا الضرب) لم يقل منه لان الظاهر من الضمير عوده الى ما كان تركيبه من امور اكثر فلمذا اضرب عنه الى الظ فان قلت البلاغة لا يوصف بها الا الكلام والمتكلم والتشبيه ليس شيئا منهم فكيف وصف بهما ولو حل على الكلام الذي فيه التشبيه بالبلاغة باعتبار المطابقة لمقتضى الحال لا باعتبار كون التشبيه غريبا او قريبا فربما كان الخطاب مع مخاطب يستدعي تشبيها قريبا فلا يكون الغريب بليغا قلت المراد بالتشبيه البليغ ما يكون صاحبه بليغا معدودا من البليغاء بمعنى التشبيه المخصوص بالبليغ المتبرعده الغريب البعيدون الغريب المثلذ او البليغ بمعنى الواصل الى درجة القبول من البلوغ بمعنى الوصول وكلاهما تكلف لكن لا بد منه ومنه قولهم المجاز والكناية البليغ من الحقيقة والصريح (انرايته) لا الى حد الحق المردود المعدود في التعقيد والمعاني الغريبة اعلى رتبة لعدم خسة الشركاء فيه فرب شريف يبرز في معرض الخسيس لخسة الشركاء فيه (ولان نيل الشيء بعد طلبه الذ) حتى انه يضرب لسبيل اليه بعد الطلب يبرد الماء على الظم ولا يثافي يثنه وبين ما يستعملونه من ان حصول نعمه غير مقربة الذ فان الطالب لا يثافي الحصول الغير

المترقب فانه يمكن حصول المطلوب قبل وقت ترقبه او من غير موضع يطلب منه ويترقب منه فاذا اجتمع الطلب وعدم الترقب فقد بلغ الدرجة العليا من اللذة (وقد تصرف في التشبيه القريب بما يجعله غريبا) قال وهو على وجوه منها ان يكون (كقوله) يعني في ان يجعل التشبيه مبنيا على اثبات امر للمشبه به ليس له كعدم الحياء للشمس في هذا البيت (لم يلق هذا الوجه شمس نهارة) اي لم يرو لم يصره (الابوجه ليس فيه حياء) لان رؤية عظيم القدر بعد التجاوز عن حد الادب خلاف الحياء والشمس قد تجاوز حدها في دعوى المشابهة فالتشبيه ضمني ومكني وجوز الشارح كون يلقى بمعنى عارض اي لم يعارض هذا الوجه شمس نهارة فيكون التشبيه صريحا ويكون الملافة مثبتة عن التشبيه وفي البيت وجوه اخر لا يبعد ان يجعل موجه للفرابة اياها حدها جعل التشبيه مقلوبا وهو يخرج التشبيه عن الابتدال والقرابة وثانيها جعل التشبيه مكنيا وضمينا والثالثها ما تضمنته جعل التشبيه ضمينا من ان الشاعر يستحي من بيان دعوى مشابهة للشمس صريحا فيجعله مكنيا ولو جعل هذا الوجه فاعل لم يلقى اشارة الى الشمس وشمس نهارة كناية عن الممدوح مفعولا لقوله لم يلقى لكان فيه تصرف في غاية اللطف حيث عزل الشمس عن كونه شمس النهار وجعل كون المحبوب شمس النهار امرا مقرر او امثله قول الآخر * ان السحاب لتسني اذا نظرت الى ندك فحسنته بما فيها * ومن لطائف هذا التشبيه ان اثبات الحياء للسحاب يستلزم كون المطر عرق وجه السحاب لان الحياء يوجب عرق الوجه وانسكاب قطرات اعمق (و) منها ما يكون مثل (قوله) يعني في تعليق التشبيه بما تعرض لتعليقا صريحا وغير صريح نحو هل بدر يسكن الارض فانه في قوة لو كان البدر يسكن الارض (عزماته) جمع عزمة للمرة من العزم وهو ارادة الفعل مع القطع عليه (مثل النجوم لواقبا) من ثقبه بمعنى خرقه اي نواقذ في الامور كالنجيم الذي يخرف الظلمة وينفذ فيها قال الشارح اي لوامعا وكانه جعله من ثقب النار اي اتقدت (اولم يكن للناقيات افول) اي غروب (ويسمى) هذا التشبيه (التشبيه المشروط) وهو التشبيه الذي يقيد فيه المشبه او المشبه به او كلاهما بشرط وجودي او عدمي او مختلف يدل عليه تصريح اللفظ او بسياق الكلام ومنها ما يكون بجميع التشبيهات كقوله يعني في دعوى قلة المشابهة وبيان كون المشبه به في الدرجات العالية ومتباعد عن المشبه (شعر) في طلعة البدر شئ من محاسنها * وللقضب نصب من تشبهها * اي من تمايلها وتطفافها ومنها ما يكون بجميع التشبيهات كقوله كأنما يسلم البيت (واعتبار اداته اما مؤكدا وهو ما حذف اداته) في جعل زيد في جواب من قال من يشبه الشمس اي يشبهها زيد تشبيها مؤكدا نظر لان حذف الاداة على هذا الوجه لا يشعر بان المشبه عين المشبه به فالوجه ان يفرق بين الحذف والتقدير ويجعل الحذف كناية عن الترك بالكلية بحيث لا يكون مقدرة في نظم الكلام ويجعل الكلام خلوا عنها مشعر بان المشبه عين المشبه في الواقع بحسب الظاهر فعلى هذا (مثل وهي تمر من السحاب) اذا كان في تقدير مثل من السحاب بالقرينة تشبيه مرسل وبد دعوى ان مرور الجبال عين من السحاب تشبيه مؤكدا فاعرفه فانه من عوارف القباض وازهار روضة من الرياض التي لا يفتح بابها الا للعارف المرتاض اهدها لك خاليا عن شوب طبع الاعواض والاغراض (ومنه) اي قريب من هذا المثال فنه بكلمة منه على التفاوت بينهما بان المشبه به وضع في الاول موضع اداة التشبيه وهما لم يوضع موضعه بل بعد الحذف ونقل عن مكانه وجعل مضافا الى المشبه او يقول في الاول بحيث يمكن تقدير اداة التشبيه وفي الثاني بحيث لا يمكن ادلا يصح ان يقال مثل لجين الماء وجعل منه بمعنى من التشبيه المؤكد اي

بعض منه كذهب اليه الشارح لا يفيد التفاوت بين المثالين افادة واضحة فاحفظه واعتبره امثاله
 (نحو والريح تعشب بالنصون) اى تميلها ميلارقيقا لا عنيفافقيه مدح للريح بالاعتدال وهو الريح
 المطلوب كما جافى خبر الاثار انه صلى الله عليه وسلم اذا راى ريحا كان يقول اللهم اجعلها ريحا
 ولا تجعلها ريحا والواو حالية وقوله (وقد جرى) اما عطف حال على حال واما تعقيب حال
 بحال مترادفة وامتداد خلة (ذهب الاصل) اى ذهب لوقت الاصيل اى الوقت بعد العصر وهو
 شعاع الشمس فيه لانه مصفر ويوسف بالاصفرار فالذهب مستعار لشعاع الشمس بقرينة
 الاضافة الى الاصيل فجعله من قيل لجين الماء كقوله الشارح لا خفاء لجين الماء ذهب
 الاصيل الجارى عليه لكونه مموها بها فكأن مئةظا فان خطابنا مع اليقظان لامع الثعسان
 (على لجين الماء) اصله ماء كاللجين وهو المقصود بالتبيل واللجين هو الغضة الخالصة
 يشبه بها الماء فى البياض والصفاء (او مرسل) قد تم بؤكده (وهو بخلافه) وهوما قصد
 ادائه لفظا او تقديره لعدم تقيد بالتاكيد المستند من اجزاء المشبه به على المشبه فان قلت
 ان زيد كالاسد مشتمل على تأكيد التثنية فكيف يجعل مر سلا قلت اعتبر فى الوكده
 والمرسل التاكيد بالنظر الى نفس اركان التشبيه مع قطع النظر عما هو خارج عما يفيد
 التشبيه (كأمر) من الامثلة المذكورة للتشبيه المذكور فيها ادائه ولك ان زيد جيع مأمرا
 من الامثلة من اول الكتاب الى هنا فانها تشبيه القاعدة بالجرى بذكر اداء التشبيه ارجو منك
 التحسين فى هذا التوجيه والافادة لا تقصدهنى بالتشويه كاهو ثمرة التقليد ونتيجة الابتلاء
 بالقيد الشديد (و) التشبيه (باعتبار الغرض) منقسم الى قسمين لانه (اما مقبول وهو
 الاوافق بافادته) اى الغرض (كان يكون المشبه به اعرف شئ) الاول اعرف الطرفين
 (بوجه الشبه فى بيان الحال او اتم شئ) الاول او اتمهما والظاهر الواو قدبر (فيه) اى
 وجه الشبه (فى الحاق الناقص بالكمال) وفى التقرير ايضا (او سلم الحكم فيه معروفة عند
 المخاطب) ينبغى تفيد قسميه ايضا به كالا يخفى فلو اخرجه عن قوله فى بيان الامكان لا يمكن
 تطلقه بالاقسام الثلاثة من غير بعد (فى بيان الامكان) يشبه ان يكون كونه مسل الامكان
 لم يوفه كافيا (او مردود وهو بخلافه) والتسمية بالمردود والمقبول بالنظر الى وجه
 التوبة فقط مجرد اصطلاح واعلم ان صاحب المفتاح جعل هذا الحكم مشتركا بين بيان
 الامكان والقرين والتشويه والحقى معه فلا وجه للعدول نعم هل يجب كون المشبه به اعرف
 بوجه الشبه فى القرين والتشويه فيه تردونشاء من ان وجه الشبه هل هو الوصف الحسن
 او القبح او مطلق الوصف فعلى الاول نعم وعلى الثانى لا ولا افكلمنا اننى شرط من شرائط
 التشبيه باعتبار الوجه او طرف فردود لكن يبعد الاصطلاح على جعل غايته شرط الوجه
 او الطرف مقبولا لافادة الغرض الا ان يقال بالفرض لا يوجد بدون اجتماع شرائط
 التشبيه مطلقة (خاتمة) جعل تقسيم التشبيه بحسب القوة والضعف منفردا عن سائر التقسيمات
 بحيث لانه لا يخص الطرف ولا الوجه ولا الاداة بل باعتبار كل من الطرف والوجه
 والاداة والمجموع ولم يقدمه على التقسيم بحسب الغرض مع انه لا مدخل للغرض فيه لان
 شدة مناسبه بالاستعارة فى نعمتها البالغة فى التشبيه دعت الى ان لا يفصل بينه وبين الاستعارة
 مهما امكن وخص البيان بالقوة وعدمها باعتبار ذكر الاركان وتركها لان القوة باعتبار
 قوة المشبه به نحو زيد كالاسد وزيد كالسرحان وباعتبار الاداة نحو كان زيدا اسد فان فيه
 مسابقة لبست فى زيد كالاسد لانه بمنزلة ان زيدا كالاسد ولهذا ترى بعض ائمة الهوى يقول
 كان زيدا اسد بمعنى ان زيدا كالاسد وكان مر كبة من ان المكسورة وكاف التشبيه الداخلة

على خبرها وباعتبار وجه الشبه نحو زيد كالاسد في كمال الشجاعة فانه اقوى من قولنا في الشجاعة نستوى فيها العامة والخاصة ونخرج عن عهدتها عارف من اللغة والعو انما المتعلق لغتنا القوة الحاصلة باعتبار حذف بعض الاركان فلهذا خص بالبيان لكن لا بد من تحقيق معنى حذف نيظ عليه قوة المبالغة فانه اختفى في جلباب بيان المقترح ولم يتكشف في نور المصباح الى طلوع هذا الاصباح حتى ظن به ان المراد به ما يقابل الذكر واسب ذلك فان المسافة بين الملقوظه والمقدر في نظم الكلام في قوة الافادة قليلة قد حكم به المتناهي في انشاء هذا البحث ولذا اشاع التقدير بل شاع في مقام الافادة فلا يفرق عاقل بين قولنا زيد كالاسد في الشجاعة وبين قولنا زيد في جواب من يقول من يشبه اسدا في الشجاعة في قوله المبالغة او بين قولنا اسدا في جواب من اى شئ يشبهه زيد في الشجاعة بل المراد بحذف الاداة والوجه تركهما وطيهما عن نظم البيان فالتقدير هنا داخل في الذكر فان مدار المبالغة في زيد كالاسد في الشجاعة على دعوى الاتحاد وهو لا يجامع التقدير في النظم ومدارها في زيد كالاسد على ادعاء عموم وجه الشبه وهو لا يجامع تقدير الوجه لكن المراد بحذف المشبه حذفه من اللفظ فهو بالمعنى المقابل للذكر وهذا الذي ستر الحق عن عبارة المقترح واخفاء على الفحول وابعده عن الايضاح حيث قارن حذف المشبه بهذا المعنى بحذف الوجه والاداة بمعنى آخر فجذب حذف المشبه حذفهما اليه وبرزه في معرض في الانظار فاخفى المقصود في خبايا الاستار وهذا جعل صاحب المفتاح حاصل مراتب التشبيه ثمانية وفسره المصنف بحاصل مراتبة في القوة والضعف في المبالغة باعتبار ذكر اركانها كلها او بعضها ولا يخفى ان مثل ما ذكر فيه جمع الاركان لا مبالغة فيه فصلا عن ضعف المبالغة فالاولى اطلاق المراتب بهذا الاعتبار وانما وقع المصنف فيه نبي المفتاح القوة عن هذه المرتبة دون اصل المبالغة لكن لا بد من بناء نفيس على نفي المبالغة وضبط الشارح المراتب الثمانية بان المشبه به مذكور قطعه وحينئذ فاما ان يكون المشبه مذكورا او محذورا وعلى التقديرين فوجه الشبه اما مذكور او مذكور وعلى التقادير الاربعة فالاداة امام مذكورة او مذكورة واورد على وجوب كون المشبه به مذكورا جواز حذفه في جواب من تشبه الاسد حديث يحسب بقولنا زيد بلارية فبراد المراتب ويرد ايضا ان هذا المثال من قيل حذف الوجه والاداة ولا مبالغة في تشبيهه فضلا عن كونه في اعلى مراتب التشبيه لكن الوارد يتدفع بما حققناه دون ما اورد واجاب عنه الشارح والسيد في شرحيهما المفتاح يمنع كونه تشبيها بل هو تعيين المشبه وبعد تسليمه يمنع وقوعه في كلام المبالغه ولا يخفى ضعفه اذ لو لم يكن هذا تشبيها لم يكن زيد في جواب من قام اخبارا بل تعيينا لا قسما ولا معنى يمنع الوقوع في كلام المبالغه لانه حذف قياسي لا يتوقف وقوع مثله في كلام البلغ على السماع بل الجواب بانه نادر بالقياس الى سائر المراتب فلذا لم يلتفت اليه اوان الجواب في حكم السؤال ومطابق له فحكمه ظاهر من بيان المراتب الثمانية ولو اردت بوجوب ذكر المشبه به ما يشمل التقدير فانه المقابل لحذف الاداة والوجه بمعنى حقق لكان جوابا صوابا ولك في ضبط المراتب الثمانية ان الوجه والاداة اما مذكوران معا او ليس شئ منهما مذكورا او المذكور الوجه فقط والاداة وعلى التقادير الاربعة فاما ان يذكر المشبه اولم يذكر فقول المصنف (واعلى مراتب التشبيه في قوة المبالغة باعتبار ذكر اركانها او بعضها) اشارة الى المراتب الثمانية وقوله باعتبار متعلق بمعنى افعال المستفاد من اضافة المراتب الى التشبيه فانه في معنى مراتب ثبت للتشبيه وقال الشارح انه متعلق بالاختلاف الدال عليه سوق الكلام لان اعلى المراتب انما يكون بانظر الى عدة

مراتب مختلفة كانه قيل واعلى المراتب في قوة المبالغة اذا اعتبر اختلاف المراتب باعتبار ذكر الاركان كلها اوبعضها وما ذكرنا اقصر طريق فاقصر عليه ومن البين انه لا مبالغة باعتبار ذكر جميع الاركان فضلا عن قوة المبالغة وان جعل الكلام آيالا ان اعلى مراتب التشبيه في قوة المبالغة باعتبار احدا الذكر بن كذا وكذا ولا يتوقف على ان يكون لكل من المذكورين مدخل في ذلك فليكن ذكر جميع الاركان ملامدا دخله في هذا الحكم تكلف جدا فقوله باعتبار متعلق بمفهوم اضافة المراتب الى التشبيه كما حققنا لا الى قوة المبالغة كما يتبادر ووهم فاعترض بما ذكر لك وان حذف احدهما من مراتب قوة التشبيه لامن اعلى مراتبها لانه لا قوة لمادونه من المراتب كما حكم به بل ليس من مراتب قوة المبالغة ايضا لانه ليس في مادونه مبالغة حتى يعد من مراتب قوة المبالغة بل من مراتب المبالغة فليس حذفهما ايضا اعلى المراتب في قوة المبالغة بل اعلى المراتب في المبالغة ولو قال واعلى مراتب التشبيه في المبالغة لم يتجد هذا (حذف وجهه وادائه) معا (فقط) بدون حذف شيء من المسند والمسند اليه وفصره الشارح بقوله اى بدون حذف المسند وله ايضا وجه لا يخفى على من اليد وجدا الكلام (او مع حذف المشبه) مع اعتباره في نظم الكلام اذ لو اعرض عنه وترك بالكلية لتلق من التشبيه الى الاستعارة (ثم) اى الاعلى بعد هذه المرتبة على ان ثم الترخا في المرتبة هذا هو المتبادر واليه جرى بيان الشارح وقد عرفت ما فيه ولك ان تفسر بان بعد هذه المرتبة الاعلى (حذف احدهما كذلك) اى فقط او مع حذف المشبه بقرينة قوله (ولا قوة لغيره) فلا يتجه ما عرفت من لزوم كونهما اعلى بعد المرتبة الاولى مع انه يتنافى قوله ولا قوة لغيره ونفى القوة عن غير المذكورين من الامر بن يفيد ثبوت المبالغة فيه ولا مبالغة مع ذكر الوجه والاداة ذكر المسند اولا فنفي قوة المبالغة بنفيها فحاصل الكلام ان مراتب التشبيه باعتبار ذكر الاركان اوبعضها ثمانية اثنان فيهما من يد مبالغة في التشبيه هماما حذف وجهه وادائه مع حذف المسند ويدونه واربع فيهما مبالغة في التشبيه هي ما حذف وجهه وادائه مع حذف المسند ويدونه واثنان لا مبالغة فيهما هماما ذكر وجهه وادائه مع حذف المسند او ذكره وقرى الشارح بين حذف الوجه والاداة في شرح المنتاح بان المبالغة في الاول اقوى وجعله من مقتضيات كلام المفتاح وفي الشرح بان الثاني اقوى واختاره السيد السند وانكر كون الاول من مقتضيات كلام المفتاح ووجهه ان في حذف الاداة جعل المشبه عين المشبه به بخلاف حذف الوجه فقط اذ ليس فيه الا عموم وجه المشبه وفيه نظر لان الشر كفي جميع الامور ايضا ينفي المغايرة ويوجب الاتحاد لا يقال ذكر الاداة يوجب المغايرة لاننا نقول صحة الجمل ايضا يوجب المغايرة ويمكن ان يقال تنكفي المغايرة بحسب التعقل في صحة الجمل دون التشبيه بعموم الوجه المستفاد من ذكر الوجه يتخصص بما يجمع الاثنتية ووجه الشارح كون الصورتين الاوليين اقوى من الرابع المتوسطة بان المبالغة اما بعموم وجه المشبه او بجعل المشبه به عين المشبه فما اشتمل عليهما فهو اقوى مما اشتمل على احدهما وتوجهه عندى بان الاقوى في المبالغة دعوى الاتحاد فاذا لم يقارنها ما يحل بهما بقى على مقتضاها والا فيتنزل عنه الى مرتبة دونه في حذف الوجه والاداة تحقق دعوى الاتحاد بلا شائبة فتوروفى حذف الاداة نقط يتخلل دعوى الاتحاد بذكر الوجه النبي عن المغايرة وقد جرى المصنف في هذا البيان على ما عليه المحققون ووجه الشيخ في اسرار البلاغة من ان نحو يداسد واسد محذف زيد وتقديره اقرينة وامثاله مما نسب فيه المشبه به الى المشبه اواضيف اليه نحو لجين الماء تشبيهه لاستعارة

كونها تسخدم

كما ذهب اليه البعض وهذا نزاع لفظي مبني على جعل الاستعارة اسما للذكر المشبه مع خلو الكلام عن المشبه على وجه بني عن التشبيه او اسما لذكر المشبه به لاجرائه على المشبه مع حذف كلمة التشبيه على ما ذكره الشارح والوجه انه مبني على انه هل يكنى في الاستعارة دعوى ان المشبه من جنس المشبه به ومن افرادها هي عبارة عن كون دعوى انه من جنسه مفروغا عنها مسلمة والتعير عنه باسم المشبه به فعل الاول امثال زيد اسد استعارة وعلى الثاني تشبيه اظهور قصد التشبيه فيها بادنى تأمل لان الدعوى تشير بالمبالغة في التشبيه لظهور كذب الحقيقة فيصار اليها بخلاف صورة التغيير فانه يحتاج الانتقال عنها الى قصد التشبيه الى من يد تأمل لان الدعوى التي ينقل منها الى التشبيه غير مقصودة بل امر مفروغ عنه فيحتاج الانتقال عنها الى تدقيق النظر واحضارها ثم انه نفل عن اسرار البلاغة ان اطلاق الاستعارة في زيد الاسد لا يحسن لانه يخص به دخول ادوات التشبيه من غير تغيير الصورة الكلام فقال زيد كالاسد بخلاف ما اذا كان المشبه به مكره نحو زيد اسد فانه لا يحسن زيد كالاسد والالكان من قبيل قياس حال زيد الى المجهول وهو اسد ما اذا المراد باسد فرد ما ولهذا يحسن كان زيد اسدا لان المراد بالخبر المفهوم فالتشبيه بالنوع لا بفرد ما فليس كالتشبيه بالمجهول وانما يحسن دخول الكاف بتغيير صورته ونقل التكررة الى المعرفة بان تقول زيد كالاسد فاطلاق اسم الاستعارة ههنا لا يعد وقرب الاطلاق من يد قرب بان يكون التكررة موصوفة بصفة بلاغ المشبه به نحو فلان بدر يسكن الارض وشمس لا تغيب فان التقدير ادوات التشبيه فيه من يد غرض ويحتاج الى كثرة التغيير كان يقول هو كالبدرا لانه يسكن الارض وكالشمس الا انه لا تغيب وقد يكون في الصفات والصلات التي تجري في هذا القيل ما تحول تقدير ادوات التشبيه فيه فيشتد استحقاقه لاسم الاستعارة ويزيد في معناها كقوله * اسد دم الهزير خضابه * موت فربص الموت منه يرعد * فانه لا سبيل الى ان يقال المعنى انه كالاسد وكموت لما في ذلك من التناقض لان تشبيهه بجنس السبع المعروف دليل على انه دونه او مثله وجعل دم الهزير الذي هو اقوى الجنس خضابه دليل على انه فوقه وكذا في الموت وايضا يلزم ان ثبت للاسد المعروف ما ليس له فظهر انه انما اريد ان ثبت من المدح اسد له هذه الصفة المحببة التي لم تعرف للاسد فهو مبني على تخيل انه زاد في جنس البدر واحده تلك الصفة فليس الكلام موضوعا لاثبات التشبيه بينهما بل لاثبات تلك الصفة فالكلام فيه مبني على ان كون المدح اسدا امر يقرر ويثبت وانما العمل في اثبات الصفة الغريبة فمحصول هذا النوع من الكلام ان تدعى حدوث شيء هو من الجنس المذكور الا انه اختص بصفة محببة لم يتوهم جوازها فليكن لتقدير التشبيه فيه معنى هذا وفيه نظر من وجوهه اما اول فلان المقصود من زيد اسد بالمبالغة في تشبيهه به هذا الجنس باداءه ان فرد منه فلا يستدعي جعله تشبيها حسن تقدير ادوات التشبيه او امكلاه بل يكنى فيه الانتقال منه الى المبالغة في التشبيه والقصد اليه واما ثانيا فلان نحو فلان بدر يسكن الارض يحسن فيه دخول الكاف من غير كثرة تغيير الصورة كان يقال فلان مثل البدر يسكن الارض فيجعل يسكن الارض صفة مثل المضاف الى البدر وجعله وصفا للبدر حين حذفه لكون البدر قائما مقامه واما ثالثا فلان نحو اسد دم الهزير خضابه ليس المقصود منه ادعاء حدوث شيء هو من الجنس المذكور الا انه اختص بصفة محببة لم يتوهم جوازها بل المقصود منه التشبيه بما ادعى حدوثه على الوجه المذكور والمفهوم من التشبيه كون المدح مثل هذا الفرد الذي هو اقوى الافراد اودونه ولا يناقض ذلك كون هذا الفرد

قولنا في زيد الاسد احسن من قول الشيخ لا يحسن دخول ادوات التشبيه فيها اذا كان المشبه به معرفة نحو زيد الاسد وشمس النهار فانه ليس يتم على اطلاقه لانه لا يحسن دخولها في زيد شمس الارض مع كونها معلومة
سـ

هكذا عبارة الشيخ لكنه لا يخص التكررة لانه كذلك المعرفة الموصوفة كذلك نحو البدر الذي تسكن الارض وشمس الارض
سـ

التي نجى نسخه

هذا مما غير اليه عبارة الشيخ فجعل فانا لم نجد في الافة تخيل بمعنى يجعل محال بل بمعنى يأتي بمحال
سـ

المشبهه اقوى الجنس بان يكون دم ما تعارف كونه اقوى الجنس خضاب يده نعم المشبهه امر خيالى لا تحقق له فقد لاح بما ذكرنا ان الحق ما عليه ظاهر كلام المصنف من جعل امثال زيد اسد تشبيها مطلقا ولا يقدح فيه ما ذكره الشيخ وامامنا ذكره الشارح في بحث الاستعارة من ان لا نم ان قولنا زيد اسد يجب ان ينصرف الى معنى قولنا زيد كالاسد لعدم صحة حمل الاسد لعدم توقف صحة الكلام عليه فليكن في تقدير زيد رجل شجاع بان يكون الاسد مستعارا للرجل الشجاع بقرينة حمله على زيد فليس بشئ لانه لا ينكر امكان جعل الاسد في المثال المذكور الاستعارة انما ينكر كونه استعارة مع كون التشبيه بين زيد والاسد لان الاستعارة لا تتجمع مع ذكر المشبه او تقديره ولا خفا في انه على ما ذكره ليس زيد مشبها بل المشبه رجل شجاع وهو ليس بمذكور في نظم الكلام ولا مقدر فالأظهر ان نحو اسد على استعارة لان تعلق الحار به حيثئذ اوضح لانه في معنى يحترى وان امكن التعلق حين قصد التشبيه ايضا لئلا يتضمن معنى الاجترار لكونه وجه الشبه وقد جعل السكاكى نحو لقيت من زيد اسدا تشبيها والمصنف اخرجه من تعريف التشبيه باشتراط ان لا يكون على وجه التجريد ولم يجعله احد استعارة وانما خالف السكاكى فيه لان الاثنان باسم المشبهه ليس لاثبات التشبيه اذ لم تقصد الدلالة على المشاركة وانما التشبيه مكثون في الضمير لا يظهر الا بعد تأمل ولم يجعل الاستعارة بالانفاق لانه لم يجز اسم بالمشبهه على المشبهه لاسيما فيه ولا اثبات معناه وهذا النزاع لفظي راجع الى تغير التشبيه كذا يستفاد من الشرح ونحن نقول في لقيت من زيد اسدا تجر يد اسد من زيد لجعل زيد اسدا وهذا الجعل يتضمن تشبيه زيد بالاسد حتى صار اسدا بالغا غايه الجنس حتى تجرد عنه اسد لكن هذا التشبيه مكثون في الضمير خفي لان دعوى اسديته مفروغ عنها ممثلة ممثلة امر متقرر لا يشوبه شائبة خفا ولا يجعل السكاكى هذا من التشبيه المصطلح وكذلك يتضمن التشبيه تجريد الاسد الحقيقي عنه اذ لا يخفى ان المجرد عنه لا يكون الاشبه اسد فينصرف الكلام الى تجريد المشبهه فهو في افادة التشبيه يحكم رد العقل الى التشبيه بمزلة حمل الاسد على المشبهه فهو الذي سماه السكاكى تشبيها ولا ينبغي ان ينازع فيه المصنف معه وكيف لا وهو ايضا في تقدير المشبهه والاداة كأنه قبل لقيت من زيد رجلا كالاسد ولا تفاوت في ذلك بينه وبين زيد اسد (الحقيقة والمجاز) قوله المجاز عدل بقوله التشبيه بعد قوله فأنحصر في الثلاثة يعني انحصر المقصود من البيان في التشبيه والمجاز والكنساية فينبغي ان يقتصر على ذكر المجاز لانه المقصد الثاني من البيان الا انه ذكر الحقيقة تشبيها على ان بحث المجاز يستتبع العرض للحقيقة لانها ضدها والاشياء انما تبين باضدادها فهذا اقتصار اقول الفتاح الاصل الثاني من علم البيان في المجاز ويتضمن العرض للحقيقة هذا وقد ام الحقيقة لان مدار الحقيقة وهو الموضوع له اصل لما هو مدار المجاز زاعني لازم الموضوع له وسيمت بالحقيقة المأخوذة اما من حق بمعنى ثبت فيكون فعلا بمعنى فاعل او من حق بمعنى علم فيكون فعلا بمعنى مفعول والثناء على الوجهين للتأنيث عند صاحب الفتاح اما على الاول فظاهر لان فعلا بمعنى فاعل يذكر ويؤث سواء اجري على موصوفه او لا نحو رجل ظريف وامرأة ظريفة واما على الثاني فلان الحقيقة تقدر منقولة من الوصف بمؤث محذوف وما يقال ان فعلا بمعنى مفعول يستوى فيه المؤث والمذكر مخصوص بما اذا كان موصوفه مذكورا اما اذا كان محذوفا فيؤث للمؤث للالتباس والثناء

مطلب
الحقيقة والمجاز

عن تعددها نسخته

في الذات نسخته

لنقل مطلقا عند الجمهور لان الوصف اذا نقل من الوصفية الى الاسمية يلحق به التسمية
 علامة للنقل كما في الذبيحة وجعل السارح توجيه المفتاح تكلفا مستغنى عنه بما ذكره الجمهور
 وامله تفصيل نظر المصنف عليه في الايضاح وقال السيد دعاه اليه ان الاصل في التاء التانيث
 ونحن نقول الاصل في النقل بالثقل بالغلبة فالظاهر انه استعمل الحقيقة في الكلمة محذوفة
 الموصوف حتى صارت اسماء لها وكذا التاء في الحقيقة التي هي صفة الاستناد لاطلاقها
 على النسبة او الجملة محذوفة الموصوف حتى صارت اسماء لها ولا يخفى ان الحقيقة اللازمة
 على توجيه المفتاح مغنية عن الحقيقة المتعدية لاستغنائها عن تقديرها وصفا لمؤثر
 محذوف بخلاف توجيه القوم فان اللازمة والمتعدية فيه بيان وسمى المجاز بالمصدر
 المسمى بما غلب في جوازه عن مكانه الاصل حتى كانه عين الجواز حتى نصب قبر ينه ما نعة
 عن ارادة الموضوع له بخلاف الكناية فانها وان جازت مكانها الاصل لكن لا بالكلية
 فاحفظه فانه وجه بدعي يتدفع به ما وجه به نظر المصنف انه لو كان التسمية بالمجاز لكون اللفظ
 جازعا عن مكانه الاصل لاسب التسمية بالجازة كالسمية بالحقيقة فالظان التسمية لان اللفظ طريق
 الى المعنى بسلوك السامع من قولهم جعلته محازا الى حاجتي اي طريقا اليها (وقد بقيد ان
 باللغو بين) رفع التوهم ارادة الاستناد والاكثر حمل الاطلاق على اللفظ والتقييد بالعقل
 للاستناد اذ في هذا التقييد حدوث التباس حدوث العام بالخاص فهو كالتوهم
 من ورطة الى ورطة اشد منها فتأمل وقد نبهك بهذا على ما يصونك عن الوقوع في توهم
 ان تقسيم كل من الحقيقة والمجاز الى اللغوي والشعري والعرفي العام والعرفي الخاص تقسيم
 للشيء الى نفسه والى غيره ومثل هذا التوهم غير عن تراذالوا اهمية في امره غير فائرة لكل ذي
 فطنة ضعيفة فاصرة حتى شاع مثله في تقسيم العلم الى التصور والتصديق الى غير ذلك والمؤلف
 عامة امره مع الضعفاء فينبغي ان لا يهمل في الذهب عنها حتى يكون آتيا بحق الوفاء
 والتذكير بقيد ان واللغو بين تغليب المجاز على الحقيقة لتذكيره وكونه اهم (والحقيقة)
 اثرها على الضعفاء على اختلاف المراد فان الاول من جملة اسم البحث (الكلمة)
 خرجت به الاصوات فانها ليست بكلمة لانها ليست بموضوعا كحق في محله (المستعملة فيما
 وضعت) تلك الكلمة (له) من المعنى (في اصطلاح به الخطاب) اما متعلق بوضع او بالمستعملة
 بعد تقييدها بقوله فيما وضعت له ومعنى الظرفية اعتبار الاصطلاح اي المستعملة فيما
 وضعت له باعتبار اصطلاح به الخطاب ونظر اليه فقول الشارح تعلقه بالاستعمال
 وهم لا معنى له عند التأمل لا يساعده التأمل وقول السيد وايضا ينتقص التعريف بالمجاز
 الذي يخرج بهذا القيد على تقدير تعلقه بوضع غير معتمد فاحترز بالمستعملة عن الكلمة
 قبل الاستعمال فانها لا تسمى حقيقة ولا مجازا وبقوله فيما وضعت له عن شئين احدهما
 ما استعمل في غير ما وضع له غلطاً كقولك خذ هذا الفرس مشيراً الى كتاب بين يديك
 فان لفظ الفرس هنا قد استعمل في غير ما وضع له وليس بحقيقة كانه ليس بمجاز والثاني
 المجاز الذي لم يستعمل فيما وضع له لافي اصطلاح به الخطاب ولا في غيره كالا لاسدي الرجل
 الشجاع كذا ذكره المصنف ولا يخفى ان اللفظ المستعمل فيما وضع له غلطاً ايضا ينبغي
 ان يخرج عن التعريف كان يلفظ بالانسان موضع البشر غلطاً فانه ليس حقيقة اذ لا اعتداد
 بالاستعمال من غير شعور فينبغي ان يراد بالمستعملة المستعملة قصدا كما هو المتبادر من الافعال
 الاختيارية فتخرج الغلط مطالعا من قيد المستعملة قبل ذكر قوله فيما وضعت له ثم ذكر
 ان قوله في اصطلاح به الخطاب احترازا عن القسم الاخر من المجاز وهو ما استعمل فيما

وضع له لاقى اصطلاح به الخطاب كلفظ الصلوة يستعمله المخاطب يعرف الشرع في الدعاء مجازا اذا لم يوضع في هذا الموضع بل في اللغة ولا يخفى ان فائدة هذا القيد لا ينبغي ان يقتصر في زعم المصنف على اخراج هذا المجاز لانه كما يخرج هذا المجاز يخرج لفظ الصلوة التي استعملها الشارع في الدعاء غلطاً فانه يتناولها الكلمة المستعملة فيها وضعت له في زعمه نعم يقتصر عليها على ما مهدنا لك وما ذكره الشارح في المختصر من ان المراد باصطلاح به الخطاب اصطلاح به الخطاب بالكلام المشتمل على تلك الكلمة عدول عن المتبادر من غير قاصر اذ المتبادر الخطاب بتلك الكلمة بل عدول مع الزجر وهو انه يلزم ان لا يدخل في الحقيقة الحقائق المعددة من غير تركيب وكلام ولا يدخل مثل قولنا ان اردت وضع الكلمة فان الكلمة فيه حقيقة وليس باصطلاح به خطاب هذا الكلام بل خطاب هذه الكلمة ثم في تقديم النظر اشارة لطيفة الى ان الخطاب لا يكون باصطلاحين ثم استعمال الاصطلاح بوجوب اخلال التعريف اذ لا يطلق في الاصطلاح على الشرع والعرف واللغة بل هو العرف الخاص فالاولى في وضع به الخطاب وامامنا يقال ان هذا التعريف لا يصح على مذهب القائل بان الواضع هو الله تعالى وكذلك اعند من توقف فليس بشئ لان وحدة الواضع في جميع اللغات لا تستلزم وحدة الاصطلاح بل يتفاوت مع ذلك اصطلاح الخطاب وبعبارة اصغى اليها فنظرتك شعبان بل ملان لولم تعرض عليك اذ ابداننا بها ثانياً الاحسان فلا تعرض عنا فانه وان لم يبق لك طاقة الاستفادة ففهم منك بالمساهمة فتقول كما لا بد للبحوث من ضبط ما يجري في الاصوات المشاركة للكلمات في كثرة الدوران على الاستد في المحاورات حتى نزولها منزلة الاسماء البنية وضبطوها فيما بينها كذلك لا بد لاصحاب البيان من الالتفات الى دقائق وسراري يتعاقبها فان البغاة ايضا تبدأ اولونها تداول المجازات الدقيقة فيقول للرائي لفعلة المعجب به وهو في غاية الدنائة ونجى انهم كما ويخطبون بالنازل عن درجة العقلاء المحق بالحيوانات باصوات يخاطب بها الحيوان تزويلا منزلة الحيوان فيجب ان يجعل تعريف الحقيقة والمجاز شاملاً لها حتى اكاد اجزى على ان اقول المراد بالكلمة اسم من الكلمة حقيقة او حكماً وكذا المراد بما وضعت له وغير ما وضعت له ثم نقول لا ينبغي ان كثيراً ما تستعمل الهيئة في غير ما وضعت له فتخصيص الحقيقة والمجاز بالكلمة يفوت البحث عن سراري تتعلق بالهيئات ولولا مخافة الاسهاب للزمى الاطناب في كل مقام اكثر مما يفرضه الوهاب لكن توهم ضيق حوصلة السامعين بمعنى عن ان ابوح بكثير مما خفي على ذوي الالباب ولولا ذلك لكان مطامعة قلوب القلوب بماتلذ به طيوس لمعاني اكثر مما يسهلها هو اما وطبة سماء ثم عدم شمول تعريف الحقيقة للحقائق المركبة كلمة ظاهرة متقبضة فينبغي تقسيم الحقيقة الى المفرد والمركب وتعريف المفرد منها بما ذكره على طبق تعريف المجاز ولما توقف معرفة الحقيقة والمجاز على تعريف الوضع لما اخذ فيه سماعت تعريف الحقيقة وصدر تعريف المجاز به فعرّف الوضع لاجل معرفتها لا للحقيقة فقط فقال (والوضع) لا مطلقاً ولا لكان تعريفه تعريفاً بالخاص لان الوضع المطلق تعيين الشيء للدلالة على المعنى بنفسه لفظاً كان او غيره كالخطوط المقدود الاشارة والنصب والهيئات والوضع الكلمة كما يستدعيه تعريف الحقيقة والالكان تعريفها بالاعرف وحل اللفظ على الكلمة يجعل اللام للهدوان يصلح لكن يمنع عنه رعاية مصلحة معرفة المجاز الذي هو المقصد هنا ولا ينبغي انه فوت المصنف مصلحة التعلم والتعليم حث اخر تعريف الوضع الى هذا المقام واول ما يحتاج اليه في هذا الفن تقسيم الدلالة الوضعية فلبت شرعي بانه ما ذا اخره

تظنك نسخة

لم تعرض نسخة

المطامعة ان يدخل الطير في
متفاره من فم انشاء كما هو وقاع
بعض الطيور
شاع تعريف الوضع من غير تفيد
بهذا التعريف حتى يكاد يحكم
بان للوضع معنيين خاص باللفظ
وامم شامل له وتغيره

الابيضاح نسخة

(تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه) ولا يحتلج في وهمك ان الاولى للدلالة على شيء لان المعنى انما يصير معنى بهذا التعيين فطرفا الوضع اللفظ والشيء لا اللفظ والمعنى لاننا نقول نعم لكن طرفا الدلالة المتبعة على الوضع اللفظ والمعنى فكان متبصرا احديد النظر في دقائق المعاني لثلاث تغفل عن اطبايف البيان لكن الاولى تعيين اللفظ للشيء بنفسه لان الوضع اضافة بين اللفظ والشيء والاضافة انما انتضع حق الانتضاح بتعيين طرفيها على انك تستغنى حينئذ في معرفة الوضع عن تعريف الدلالة ويكون اخصر وكانه اراد صاحب التعريف ايداع العمل الاربع فان التعيين لا بد له من معين فبدل عليه بالالزام واللفظ والمعنى بمنزلة العلة المادية للوضع وارتباط اللفظ بالمعنى بمنزلة العلة الصورية للوضع والدلالة على المعنى بنفسه هي العلة الغائية (فخرج المجاز) متفرع على تقيد تعريف الوضع بنفسه يعني خرج تعيين المجاز قال المصنف فقولنا بنفسه احتراز عن تعيين اللفظ للدلالة على معنى بالقرينة اعني المجز فان ذلك التعيين لا يسمى وضعاً فقول الشارح في الشرح ومختصره فخرج المجاز عن ان يكون موضوعاً بالنسبة الى معناه المجازي تعسف ويحتمل ان يكون مقصود المصنف انه خرج المجاز عن تعريف الحقيقة (لان دلالة بقرينة) وفيه نظر لان الدلالة على الجزء واللازم البين لا ينفك عن الدلالة على الموضوع له فلا يدل الدليل على خروج المجاز مطلقاً نعم على ما حققنا ان الدلالة لا تكون بدون الارادة يتم هذا فذكر اعترض عليه انه تخرج تعيين الحرف ايضاً لانه لا يتأتى منه الدلالة بنفسه فلو كان الغرض من تعيينه الدلالة بنفسه لكان ذلك سغياً من الواضع وقد اجاب عنه الشارح بما يبيّن عن انه على حرف من تحقيق معنى الحرف ونحن نقصنا عنه في شرح رسالة الوضع وفي حواشي شرح الكافية بالايجوبة الشافية فان ظفرت بهما لشبعت وان كنت نهما ومن سوانع هذا المقام ان الحرف موضوع لفهمه لا يستعمل ابداً الا في جزئي من جزئيات هذا المفهوم كما هو المستفيض فيما بينهم وان حقق الامر على خلاف ذلك وهو يدل بنفسه على ما وضع له وذكر المتعلق لفهم المعنى المجازي (دون المشترك) حال من المجازي لم يخرج تعيين المشترك اولاً لم يخرج المشترك عن تعريف الحقيقة لان تعيينه لكل من معانيه للدلالة عليه بنفسه والقرينة انما اخرجها لمعرفة المراد هذا هو التحقيق المشهور حتى ظن ان المصنف ومن قال ان عدم دلالة على احد معنييه بالقرينة لعارض الاشتراك فان الاشتراك اخل بفرض الوضع فتدورك بالقرينة فقد التبس عليه الدلالة بالارادة وان احدهما عن الآخر ونحن مهذباتك ما تجمل هذا القائل محققاً فذكر وقال المفتاح لدفع هذا الاشكال على ما لحصه الشارح ان الموضوع له بالنسبة الى كل وضع احد المعنيين بعينه فوضعه للدلالة عليه بنفسه وبالنسبة الى الوضعين واحد من المعنيين غير معين فاذا قلت القرء بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض فقد دل بنفسه على واحد بعينه والقرينة لدفع من اجهة الغير ولا مدخل له في الدلالة واذا طالقت القرء فقد دل على غير معين بنفسه واعترض عليه المصنف بان الدلالة على المعين بالتقيد دلالة بالقرينة لا بنفسه وان وضع المشترك لواحد غير معين ممدوده الشارح المحقق بان القرينة في المشترك لرفع المانع ولا مدخل لها في الدال بخلاف قرينة المجاز فانها من تمة الدال وان الوضع لكل معين يستلزم الوضع الثالث ضمناً فكان الواضع وضعه مرة للدلالة بنفسه على هذا اخرى للدلالة على ذلك وقال اذا اطلق ففهموا احدهما غير مجموع بينهما وفيه انه لما كان الوضع التعيين لغرض لا بلزم من مجموع التعيين تعيين ثالث لغرض ثالث

اي في قوله فخرج المجاز على كل من احتماليه نظروا بس النظر مخصوصاً بالاحتمال الاخير منه

حتى يتحقق وضع وان كان يلزم تعيين ثالث واعترض عليه السيد بان المراد اما انه وضع لاحدهما معينا في نفسه وعند المتكلمين غير معين عند السامع على معنيته بتردد ان المراد اما هذا بعينه واما ذلك بعينه فليس هناك معنى ثالث يفهم منه باعتبار انسابه الى الوضعين ويكون اللفظ موضوعا له ضمنا بل هناك تردد بين معني الوضعين واما انه وضع للواحد المردد اعني هذا المفهوم فيلزم لفهمه الاحتياج الى قرينة كالعينين الاخيرين ويلزم ان لا يكون مشترك بين الاثنين فقط ويلزم ان يكون عند الاطلاق مستعملا في المفهوم المردد ويدفعه ان الاحتياج الى القرينة لدفع المراجعة وهي عدم قرينة احدهما بعينه والقول بالاشتراك بين الاثنين فقط يجوز ان يكون معناه الاشتراك القصدى بين الاثنين فقط على انه صرح الشارح في بعض تصانيفه بان الوضع الضمى لا يثبت به الاشتراك واللا حقيقة ولا المجاز ولذا لم يلزم من الوضع الضمى الالفاظ لا نفسها اشتراك جميع الالفاظ نعم لا خفاء انه لم يستعمل في المفهوم المردد بل استعمل واحد معين فالسامع يفهم المعنيين بحكم الوضع ويتردد في تعيينه هذا وقال الشارح وفي اكثر النسخ دون الكتابة بدل قوله دون المشترك وهو سهو في الكتابة لانه ان اريد ان الكناية بالنسبة الى المعنى الذى هو مسمياها موضوعا فالحجاز ايضا كذلك لان اسدا في قولك رأيت اسدي رمى موضوع بالنسبة الى الحيوان المفترس وان اريد انه موضوع بالنسبة الى لازم المسمى الذى هو معنى الكناية ففساده واضح اظهر وان دلالاته على اللازم ليست بنفسه بل بواسطة قرينة هذا وايضا لو كانت الكناية موضوعا لللازم لكانت الكناية خارجة عن البيان اذ ليست دلالتها حينئذ عقلية بل وضعية ثم قال في الشرح والمختصر ايضا لا يقال معنى قوله بنفسه من غير قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له او من غير قرينة لفظية لانا نقول الاول يستلزم الدور حيث اخذ الموضوع في تعريف الوضع والثاني يستلزم انحصار قرينة المجاز في اللفظ حتى لو كانت القرينة معنوية كان داخلا في الحقيقة وهذا ونحن نقول لا يتجه على ما ذكرنا من وجه عدم كون الكناية موضوعا لللازم اصلا ويندفع ايضا ما ذكره بان الكناية لا ينحصر قرينتها في المعنوية فيخرج كناية لها قرينة لفظية وبان القرينة المانعة عن ارادة الموضوع له لا دخل له في تعيين المجاز للدلالة على معنى انما هو موجب ارادة الغير والتي بهاد لالة المجاز القرينة المعنوية ولو قيل من غير قرينة مانعة عن ارادة المعنى الاصلى لا تدفع الدور نعم هذا مما لا يفهم من عبارة التعريف لا يقال يمكن تصحيح هذه النسخة بان الكناية تجوز ان يراد منها معناها الموضوعية هي له ومعناها اللازم للموضوع هي له صرح به في المفتاح فاذا اريد كذلك صدق عليه اللفظ المستعمل فيما وضع له فيصح ان يخرج المجاز مطلقا عن تعريف الحقيقة دون الكناية اذ يبقى بعضها داخلا لانا نقول ليس الاستعمال بمجرد الارادة بل كون المراد من اللفظ مقصودا اصليا قال في المفتاح واعلم انا لانقول في عرفنا استعملت الكلمة فيما يدل عليه او في غير ما يدل عليه حتى يكون الغرض الاصلى طلب دلالتها على المستعمل فيه لكن في كلام المفتاح ما يشعر بان الكناية يصح ان يكون حقيقة فانظر في هذا المقام فان وجه الحق مخفي في الثام لما عرف الوضع بتعين اللفظ للدلالة على معنى نفسه واقتضى ذلك اثبات الوضع وينافي به ما ذهب اليه البعض من ان دلالة اللفظ على المعنى لذاته لانه يلغى الوضع بل في تعريفه بتعين اللفظ للدلالة على انه تحصيل الحاصل عقبة بقوله (والقول بدلالة اللفظ لذاته ظاهره فاسد) ذاب عن سابقه فقول الشارح هذا ابتداء بحث ليس بذاك فان قلت قد قال في الايضاح وقيل دلالة اللفظ على معناه لذاته

وهو ظاهر الفساد فكم بظهور فسادِه وهنا بان ظاهره فاسد ولم يجزم بفساده فاما الخبي
منهما قلت مراده في الابضاح ان ظاهره ظاهر الفساد كيف قد عصبه بانه أوله السكاني
ومراده هنا بفساد ظاهره الفساد الظاهر اشارة اليه بعدم بيانه كانه قال ظاهره فاسد يستغنى
عن البيان قال صاحب المفتاح من المعلوم ان دلالة اللفظ على معنى دون معنى مع استواء
نسبته اليهما يمتنع فلزم الاختصاص باحدهما ضرورة والاختصاص لكونه امرا ممكنا
يستدعي موثرا وذلك بحكم التقسيم اما الذات او غيرها اما الله تعالى وتقدس او غيره
ثم ان في السلف من يحكي عنه اختياره الاول ومنهم من اختيار الثاني ومنهم من اختار
الثالث هذا كلامه يريد من يحكي عنه سليمان بن عباد الضميرى وعن اختصار الثاني
الشيخ ابوالحسن الاشعري حيث قال الواضح هو الله تعالى ووافقه كثير من المحققين ومن
اختار الثالث البهشية ومراده ان دلالة اللفظ مع استواء نسبته يمتنع فلا يكون نسبته مستوية
فاختلف في وجده الاختصاص لاما بوجه الشارح ان دلالة اللفظ على معنى دون معنى لا بد لها
من تخصص لتساوى نسبته الى جميع المعاني فاختلف فيه لان من المخالفين من قال
التخصص هو الذات فكيف تقول بتساوى النسبة ثم قال ولعمري انه فاسد فان دلالة اللفظ
على معنى لو كانت دلالة على الالفاظ وانك لتعلم ان ما بالذات لا يزول بالغير لكان
يتمتع نقله الى المجاز وكذا الى جملة علماء لوجب فهمنا معاني الهندية كوجوب فهم الالفاظ
منها ولكان يمتنع اشتراك اللفظ بين متسافين لادائه الى فهم الاتصاف بالتساويين من
قولنا هو جوره ووجوه فساد اظهر من ان يخفى واكثر من ان يحصى هذاتمة كلامه مع تنفيح
والحاصل ان دلالة اللفظ لذاته بدبهي الفساد ويذكر لها منبهات والمنبهات عليها كثيرة
جدافنا قسمة في بعض ما ذكرنا ان يؤدي الى ابطاله لا تنفع بل لا يفيد الانقلاب في المنبه فنبه
الان جملة دلالة اللفظ على الالفاظ لذاته محل بحث لانه لعل لاقعة عقلية الا انه لوضوحها
لا تنفك عنه الدلالة وكانه اراد بالدلالة لذاته ان نفس اللفظ يستلزم العلاقة ولا ينفك
عنها ولا يكون دائرة على اعتبار معتبر (وقد تأوله) اى الحكم بدلالة اللفظ لذاته (السكاني)
حيث قال الذى بدور في خلدي انه رمز وكانه تنبيه على ما عليه ائمة على الاشتقاق
والانصراف رحيم الله من المعروف في انفسها خواص بها يختلف بها كالجهر والهمس
والشدّة والرخاوة والتوسط بينها او غير ذلك مستدعية في حق الخط بها على ان لا يستوى
بينهما واذا اخذ في تعيين شئ منها المعنى ان لا يهمل التناوب بينهما قضاء حتى المحكمة مثل
ما ترى في القصم بالقاء التي هي حرف لكسر الشئ من غير ان يبين والقصم بالقاف التي هي
حرف شديد لكسر الشئ حتى يبين وان للتركيبات كالفعلان والفعلى تحريك العين فيهما
مثل الزوان والحيدى لما في مسماهما من الحركة وفعل مثل شرف للانعزال الطبيعية
اللازمة خواص ايضا فلزم فيها ما يلزم في الحروف وفي ذلك نوع تأثير لانفس
الحكم في اختصاصها بالمعاني هذا ولا يخفى ان ما اول به كلام ابن عباد يخرج بعض
ان يكون من المخالفين في اختصاص بعض الكلم ببعض المعاني للوضع ويكون مدعيها
لان الاختصاص لذات اللفظ كادل عليه اول كلامه على طبق ما في كتب الاصول وكانه
يجعل القول بكونه من المخالفين وهما من الناس من ظاهر كلامه ويمكن التأويل بانه اراد
يجعل الدلالة لذات اللفظ نفي توقف الدلالة على ارادة المعنى به وان يراد ان الدال ليس
الانفس اللفظ وليس الوضع من تمام الدال والاوجه انه اراد ان بين الالفاظ ونفس المعنى
مناسبة يقتضى الانتقال وكان انتقال الاول منه الى المعنى لالهام الله تعالى تلك المناسبة

فلما اشتهر كل لفظ في معنى استغنى في الانتفال منه اليه عن تلك المناسبة فاكثرت في الانتقال بالاختصاص العرضي فلم يلهم بالناسبة بعده ولا وضع لآله ولا غيره والله تعالى اعلم ولا اعتداد الابعاد اللهم اللهم الهنار شدينا ولا تضع عاجلا واجلا جهدا ولا تكنا الى انفسنا فالك لو وكلت ليس على شيء انفسنا قال المصنف قبل المجاز مفضل من جاز المكان يجوز اذا اعتداه اي تعدت موضعها الاصلى ولم ينسبه الى السكاكى لانه ليس مخصوصا به بل ذكره الشيخ في اسرار البلاغة مع وجه اخر وهو انه من جاز به المكان على معنى انهم جازوا بالكتابة مكانها الاصلى فيكون المجاز بمعنى المجوز بها ولم يلتفت اليه المصنف لاحتياجه الى تكلف تقدير حرف الجر مع الاستغناء عنه وكأنه حل الشيخ على الالتفات به ان يكون نظيرا للحقيقة في كونها بمعنى الفاعل او المفعول ثم قال المصنف وفيه نظروني الشارح المحقق وتبعه السيد السند فقال وجه النظر ان جعل المصدر بمعنى الفاعل تكلف ولا ينبغي ان عمال بعد في مقام التسمية تكلفا ومنه اكثر من ان يحصى ومنه اللفظ والمعنى ولعل وجه النظر ان تسميته المجاز طريقا وتعرفهم البيان بآراء معنى واحد بطرق مختلفة في الوضوح الى غير ذلك يذوان يسمى مجازا بمعنى الجائر لان الطريق ليست الجائرة بل محل الجواز ولهذا قال والظاهر انه من قولهم جعلت كذا مجازا الى حاجتي اى طريقا لها على ان معنى جاز المكان سلكه على ما فسره الجوهري وغيره فان المجاز طريق الى تصور معناه هذا و اشار الشارح الى ضعفه حيث سمي قوله زعما وكان وجه ما ذكره السيد السند في حواشي شرح مفتاحه انه لا يلزم ما ذكر في الحقيقة لغوات التقابل ونحن نقول لاحقا في فوت التقابل لكن لا يوجب اهمال هذا الوجه بل ترك ما ذكر في الحقيقة الى ما يلزمه تسمية المجاز في غاية الحسن لان المعنى المجازى كالمسألة التي لا تسكن لفظ المجاز بخلاف الحقيقة فانه كسكن استقر فيه المعنى الحقيقي فان تسمية بالحقيقة تسمية باسم المعنى لان المعنى ثبت فيها فقد روى التقابل ولم يخف ما له التفاضل ولم يمكن جمع المجاز المفرد والمركب في تعريف واحد ولم يكن بينهما حقيقة مشتركة لم يعرف المجاز المطابق بل قسمه اولا بقوله (والمجاز مفرد ومركب) هكذا ذكر الشارح وهذا انما يصح لو كان المجاز لفظا مشتركا بين مفهوم المجاز المفرد وبين مفهوم المجاز المركب ويكون تسمية الى المجاز المفرد والمركب من قبيل تقسيم اللفظ المشترك والظاهر خلافه وما قدمه من تقسيم اللفظ المستعمل في غير ما وضع له الى المجاز والكتابة دل على ان المجاز هو اللفظ المستعمل في لازم ما وضع له مع قرينة على عدم ارادة الموضوع له فالوجه ان يقال لما استفيد من التقسيم السابق معرفة المجاز مع قرب عهده اكنى به وفهمه من غير تعريفه ولم يكن في الكتابة بعدد عن التقسيم المذكور (اما المجاز المفرد فهو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له في اصطلاح به الخطاب) متعلق بوضعت او بالغير لا لشماله على معنى المغايرة او المستعملة بعد تنقيده بقوله في غير ما وضعت له على ما مر وبالحقيقة فهو احتراز عن اللفظ المستعمل في غير موضوع له وهو موضوع له في اصطلاح به الخطاب فانه حقيقة مع انه يصدق عليه الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له لكن المصنف جعله لا داخل نحو لفظ الصلوة اذا استعمل الخطاب بمر في الشرع في الدعاء مجازا فانه وان كان مستعملا فيما وضع له في الجملة فليس يستعمل فيما وضع له في الاصطلاح الذي به وقع الخطاب وتبعه من جاء بعده وفيه نظر لانه داخل في الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له كما انه داخل في الكلمة المستعملة فيما وضعت له وكثير مما يتعلق بهذا التعريف يرشدك اليه ما مر في تعريف الحقيقة

في كونه بمعنى المفعول مثاله في

المصدر الغير المجرى

بنسب فلان معزله اذا لم يوافق

مختار الصحاح

في كونه بمعنى المعنى مثال

له في المصدر المجرى

على هذا التقدير لم يحفظ من

وجه ذكره المصنف الاجعل

المجاز بمعنى الطريق لانه جعله

طريق السامع الى تصور معناه

فالسبالة حيث السامعون الا

ان يقال اراد بقوله فان المجاز

طريق الى تصور معناه طريق

للمعنى الى تصور معناه فيشاركه المعنى

ويصل الى تصور الخ

قديما اى غير المتوطن فيه

لامعنى المجاز والجازاة

لها

نسخه

في تعريف الحقيقة من تأويل معنى

الطرف حيث قال ومعنى الظرفية

اعتبار الاصطلاح اى المستعملة

فبما وضعت له باعتبار اصطلاح

به الخطاب ونظرا اليه انتهى

اذ لو كان متعلقا بدون ذلك

التأويل هتالف المعنى كما سبق

كانت صلوة مستعملة صاوة عند

الخطاب باللفظ في الدعاء استعملها

الخطاب بالشرع في الاركان

الخصوصية فانه مستعمل في غير

الموضوع له الذي هو الموضوع

له في اصطلاح الشرع

فحينئذ لا حاجة لادخال نحو لفظ
الصلوة الى قيد في اصطلاح به
التخاطب مع ان القيد في
التعريفات يكون مخرجة فكونها
مدخلة خلاف الظاهر فالاصوب
ان يكون ذلك مخرجا لمسار

وهو قوله في تعريف الحقيقة مخرج
اللفظ مطلقا من قيد المستعملة قبل
ذكر قوله فيما وضعت له ٤٤
والعنى فخرج من تعريف المجاز
اللفظ والكتابة ولبس المعنى فيخرج
بقيد على وجه يصح حتى لا يصح
قوله ويخرج الكتابة لانه لا يخرج
بقيد على وجه يصح

فلا حاجة لخراج المجاز بلا قرينة
الى قوله مع قرينة الخ بل هو خارج
لقوله على وجه يصح ٤٥
اخذهذا التخصيص من قول
الشارح العلاقة في المطول وهو
لان هذا معنى قوله على وجه يصح
٤٦

لعل وجهه انه يجب توجيه الكلام
حينئذ اذ العطف يقتضى خلاف
ذلك في العرفات فيحتاج الى
التوجيه فيها ٤٧
ما وضع له نسخة

فلا اظن ان يكون لك عنه محاز (على وجه يصح مع قرينة عدم ارادته) اى
ما وضعت له (فلا بد للمجاز من العلاقة) لا بد من ملاحظة العلاقة ايضا حتى لو كانت
علاقة ولم تلاحظ المستعمل لم يكن مجازا بل غلطيا وقيد الشارح
العلاقة بالمعبر نوعها ولا يعد ان يقال العلاقة في الاصطلاح ليست الا المعبر نوعها
والعلاقة بالفتح وبكسر في الاصل الحب اللازم للقلب او بالفتح في المحبة ونحوها وبالكسر
في السوط ونحوه كذا يستفاد من القاموس (لخرج الغلط) اشارة الى فائدة قيد على
وجه يصح وقد عرفت ما يتعلق به فذكر وهمنا بحث وهو انه كما يخرج الغلط يخرج مجازا
لم ينصب قرينة معينة للرادع فان استعماله على هذا الوجه لا يصح الا ان يدعى ان عرفهم
خصص قولهم على وجه يصح في تعريف المجاز بما يحقق فيه العلاقة ولا يخفى انه لو قال
الكلمة المستعملة في لازم ما وضعت له في اصطلاحه التخاطب لاستغنى عن قوله على
وجه يصح (والكتابة) بيان لفائدة قوله مع قرينة عدم ارادته (وكل منهما) اى من الحقيقة
والمجاز المفرد على ما يقتضيه السوق وصرح به المصنف في الايضاح ففسر الشارح
اياء بالحقيقة والمجاز خلاف الايضاح (الغوى وشرعى وعرفى خاص) الخاص صفة
العرف والمقصود النسبة الى العرف الخاص وتوجيه العبارة ان الخاص وصف للعرفى
يعمل العرف وقس عليه قوله (او) عرفى (عام) ولا حاجة الى تنقيد العرفى بالعام كاحتياجه
الى التنقيد بالخاص لانه اذا اطلق العرف والعرفى انصرفا الى العام وفسر الخاص
بما يتبين ناقله عن المعنى اللغوى كالنحوى والصرفى والكلامى والعام بما لا يتبين ناقله وفيه
ان النحوى مثلا تشمل العرب وغيرها كما ان العرب تشمل النحوى وغيره فجعل احدهما
متعينادون الاخر او خاصا دون الاخر لتوجيهه ويمكن ان يقال المتعين ما يكون وضعه
للفظ الاستعمال في تحصيل امر مخصوص والنحوى انما يضع اللفظ يستعمله في تحصيل
النحو بخلاف اللغوى فان نظره في وضع اللفظ ليس على استعماله لتحصيل امر مخصوص
قال الشارح تقسيم الحقيقة الى تلك الاقسام باعتبار الواضع وفي المجاز باعتبار اصطلاح به
التخاطب ولا يخفى انه يصح تقسيم الحقيقة ايضا باعتبار اصطلاح به التخاطب كما انه يجوز
تقسيم المجاز باعتبار الواضع فان الوضع متعريف مفهوم المجاز مررا باعتبار غير ما وضعت له
وباعتبار العلاقة بين المعنى المجازى وما وضعت له واعتبار قرينة مانعة عن ارادته ما وضعت له
(كاسد) ذكر اللفظ وعرف المعنى لان المعنى متعين والنظم بهم دأب بين المعنيين فتأمل (للسمع
المخصوص) اى حيوان يصيد (والرجل الشجاع وصلوة للعبادة والدعاء وفعل اللفظ) المعهود
(والحدث ودابة لذي الاربع) المعهود اى الحمار والبغل والحيل (والانسان) المهان
(والمجاز) مطلقا سواء كان مفردا او مركبا (مرسل ان كانت العلاقة غير المشابهة) لانه
غير مقيد بعلاقة واحدة هي المشابهة بل ارسل وردد بين علاقات وقيل مرسل ومطابق
عن المبالغة بخلاف الاستعارة وفيه اتهم قالوا المجاز مطلقا بالغ من الحقيقة لكونه كالندوى
مع البينة (والا) اى وان لم يكن علاقته غير المشابهة بل يكون علاقته المشابهة قال
الشارح فيما سأتى من قول المصنف والاستعارة قد تنقيد بالحقيقة الاستعارة ما كانت
علاقته المشابهة اى قصد ان اطلاقا على المعنى المجازى بسبب تشبيهه بمعناه الحقيقى
فاذا اطلق نحو المشفر على شقة الانسان فان اريد تشبيهها بمشفر الابل في اللفظ فهو استعارة
وان اريد اطلاقا في المقيد على المطلق كاطلاق الرمن على الالف من غير قصد الى
التشبيه فمجاز مرسل هذا ولا يخفى انك اذا قلت رأيت مشفر زيد وقصدت الاستعارة

وليس مشفرة غليظا فهو حكم كاذب بخلاف ما اذا كان مجازا مر سلا (فاستعارة)
 انحصر المجاز في المرسل والاستعارة لانه لم يوجد مجاز يكون العلاقة فيه المشابهة وغيرها
 معا ولهذا اطلق قوله والا فاستعارة والا فاستعارة ما علاقة المشابهة لا غير ونجسه
 عليه انه لا وجه لتوسط تقسيم المجاز بين قسمي التقسيم الاول له (وكثيرا ما) في نفسه
 لا بالقياس الى المعنى السابق حتى يكون المعنى السابق قل (تطلق الاستعارة) لم يصره رفاضل
 يطلق مع سبق ذكره لانه سبق مر اذابه معناه والمراد هنا نفس اللفظ (على استعمال اسم
 المشبه في المشبه) الاول على اخذ لفظ المشبه به للمشبه ليستقيم اخذ المستعار منه
 بلا تكلف وليشمل استعارة الفعل والحرف بلان اول ولقد اكد ذلك الاطلاق بتفريع
 اثره عليه فقال (فهما) اى المشبه به والمشبّه (مستعار منه ومستعار له واللفظ) قد نبه على
 انه اراد بالاسم اللفظ باستعماله فيما يقابل المسمى لا ما يقابل الفعل والحرف (مستعار)
 لان اللفظ بمنزلة لباس طلب عارية من المشبه به لاجل المشبه كذا في الشرح والاولى لانه
 كما مر طلب عارية وقد وهم من قال الاول مستعار ايضا اى كانه استعارة لان كونه استعارة
 ليس نتيجة الاطلاق المذكور حتى يصح ذكر ايضا (والمرسل كالايدى في النعمة) بالكسر الحذف
 والدعه وبالفتح النعم قال المصنف لان من شأنها ان تصدر عن الجارحة ومنها تصل
 الى المقصود بها ويشترط ان تكون في الكلام اشارة الى المولى لها يقال اتسعت احدى
 فلان عندى ولا يقال اتسعت اليد في البلد كما يقال اتسعت النعمة فيها هذا ويبنى
 ان يكون هذا الاشتراط مبنيا على عرف في استعمال اليد في النعمة لا على توقف كونه
 مجازا عليه والا لانتقض تعريف المجاز بالصدق على يد مستعملة في النعمة من غير اشارة
 الى المولى لها (وفي القدرة) والاولى او القدرة تنبه وهى صفة بها يتمكن العالم من الفعل
 والترك فهى اخص من القوة وهى صفة بها يتمكن الحيوان من مراولة الافعال الشاقة
 وقد جمعها المفتاح حيث قال كما اذا اردت بها القوة او القدرة والمصنف رأى ان ذكر
 القوة غير ظاهر الجهة اوحشو فتركها لانها اما ان يريد بها المعنى المشهور فاستعمال البد
 فيها اقل قليل واما ان يريد بها القدرة كما قيل خشو قال المصنف لان اكثر ما يظهر
 سلطانها في البدن بها يكون البطش والضرب والقطع والاخذ وغير ذلك من الافعال
 التى تبنى عن وجود القدرة ومكانها والحاصل ان اليد بمنزلة العلة الفاعلية للنعمة وبمنزلة
 العلة المسادية والصورية للقدرة وبهذا علم ان علاقة السببية والمسببية اعم من الحقيقية
 والتزيلية واوجعلت اليدالة لهما لم يبعد (والرواية في الزادة) هى وعاء يستقى به يطلق
 عليها الرواية التى هى البعير والبغل والجمار يستقى عليه كذا في القاموس تفسير الشارح
 الزادة بالمزود الذى يجعل فيه الزاد اى الطعام المتخذ للسفر سهو والعلاقة كون البعير
 حاملا لانه كانه العلة الفاعلية لانه به يصل الزادة الى المستقى ولما كان البحث عن المرسل
 في غاية العلة ولذا قدمه على الاستعارة وكان ذلك موهبا لقلة استعماله اراح ذلك الوهم
 بتكثير الامثلة لكن ربما يشعر تكثير الامثلة بانه جرى على ما قيل ان المجاز يشترط فيه النقل
 كافى الاحاد حتى لا يجوز استعمال مجاز لم يسمع مع ان الصحيح انه يتوقف على سماع نوع
 العلاقة حتى لا يجوز التجوز بعلاقة لم يسمع نوعها واما احاد المجاز فلا يشترط فيه سماع
 دفعه يذكر تسعة انواع من العلاقة من الانواع الثلاثة والعشرين للمجاز المرسل فانهم
 ضبطوا انواع العلاقة خمسة وعشرين اثنان للاستعارة الشكل كالفرس المنقوش
 والوصف اعنى ما به الاشتراك غير الشكل والباقى للمجاز المرسل وفي بعض شروح

بل ما يتجه الاطلاق المذكور كون
 استعمال المشبه به في المشبه استعارة
 وعلى كون الاخذ المذكور مختاره

هـ

هر ياعن المغاد من الواو وان امكن
 ان توجهه بالعطف على كالايدى
 صرح به العلامة في المطول

الحقيقة نسخة

المزود وعاء الزاد قاموس

مختصر ابن الحاجب عندها سبعة وعشرين ذكرناها في رسالتنا المعمولة في الاستعارة مع مزيد تحقيق ولما اختار المذهب المختار كان حقه ان يسو في انواع العلاقة لتوقف العصمة عن الخطأ في الجوز على معرفتها وكأنه اكتفى بذكر التسعة لانه اختار ان الانواع خمسة كما ضبط ابن الحاجب الشكل والوصف والكون عليه والاول والمجاورة الا انه اكتفى عن ذكرها المجاورة بتعداد سبعة اقسام منها من السبية والمسيبة والكلية والجزئية والحالية والمحلية والالية قال الشارح اورد تسعة غير ماسبق وماسبق لم يكن الا السبية على ما حققه وذكر نالك فكله اراد بالمعارة ان السابق سبية نزيلية وما ذكره سبية حقيقية لكن بآله انه قال يرتقي ما ذكرنا من انواع العلاقة الى خمسة وعشرين والمصف قد اوردنا تسعة غير ماسبق فانه بدل على انه اورد تسعة من خمسة وعشرين والسبية منها اعم من النزيلية والحقيقية والازدادت على خمسة وعشرين والظاهر من قوله (ومنه) وبعض المجاز المرسل في الاخبار به عن (تسمية الشيء باسم جزئه) تسامح لكنه تسامح اقرب مما وقع في المفتاح حيث قال المجاز المرسل نحو ان يراد الرجل بالعين فالتوجيه اما ان يصرف منه عن التبعيض الى الابتداء اى وناس من المجاز المرسل كذا او يحذف المضاف من المبتدأ اى منه ذو تسمية الشيء باسم جزئه واما ما ذكره الشارح من انه اعنى ان في هذه التسمية مجازا مرسل فوجهه خنى وتسمية الشيء باسم جزئه انما يصح اذا كان الجزء مدارا في المعنى الذى قصد بالتكل كما ان مدار الرقابة على العين دون غيرها من الاعضاء حتى لا يصح التعبير عن الرقب باليد مثلا فلا يبعد ان يقصد بقوله (كالعين في الرقبة) التقيد ايضا والريثة الطليعة من رباب القوم اذا كنت طليعة لهم في مكان عال (وعكسه كالاصابع) هي جمع اصبع بلغاتها التسع الحاصلة من ضرب حركات الهززة في حركات الياء ومن لغاتها اصبع واصبع كذا في القاموس (في الاثام) جمع اثملة بلغاتها التسع الواضحة من ضرب حركات الهززة في حركات الميم وهي من الاصبع ما يسه الظفر كذا في القاموس وهو اشارة الى قوله تعالى يحطون اصابعهم في اذانهم من الصواعق استعمل الاصابع في الاثام اذ ما يحفل في الاذن اثملة السبابة هذا اذا ارد باصابعهم تقسيم الجمع على الجمع كاهو المشهور اما لو ارد جعل كل منهم اصابعه في اذنه ففقه ذكر الاصابع الخمس وازادة اثملة وفيه مزيد مبالغة كانه جعل جميع الاصابع في الاذن لتلاصيح من الصواعق شئ (وتسميته) اى ومنه تسمية الشيء (باسم سبه مخور عين الغيث) اى النبات الذى سبه الغيث (او سبيه) لم يقل وعكسه نفنا وكذا ذكر الواو في الاقسام تارة وذكرنا اخرى (نحو امطرت السماء مباتا) وشرط بعض في المسبب ان يكون غاية فيثنيذ يكتفى بذكر تسمية الشيء باسم سبه واورد في الايضاح من امثلة تسمية السبب باسمه لتسبب قولهم فلان اكل الدم قال الشارح وظاهره سهو لانه من تسمية المسبب باسم السبب اذ الدم سبب اندية والتعب انه قال في تفسيره اى الدية المسببة عن الدم وهذا يمكن توجيهه كلامه بانه جعل الدية دابة الى القتل حتى لو لم يمكن رجاء التجة بالدية لم يقدم القاتل بالقتل ولاتنا في بينه وبين تفسيره لان المعلوم من وجهه قد يكون علة من وجه الا ترى ان الغاية مسببة عن ذى الغاية فاشار الى بيان مسببة الدية عن الدم يعنى انه لا مسببة عنه لانه سببها في الخارج فلا تعجب من المصنف وتعجب من الشارح ثم تعجب ولاتك مجبرا بك الصالح فان الله هو الواهب المتأخر (او ما كان عليه) اى تسمية الشيء باسم الشيء الذى كان هو عليه في الزمان الماضي (نحو واولا) اليتامى اموالهم) اليتيم واليتيمان في الانسان من لا ب له ما يبلغ الحلم وفي البهايم ما فقد الام

حاصل التوجيه هو ان الدية التي كانت مسببة للدم في الخارج جعلها المصنف في ذهنه سيالة بالمعنى المذكور وتفسيره اشارة الى بيان مسببها عنه في الخارج فلا ينافي وفيه ان ذلك البيان لا مدخل له في اداء المقصود فكان مستدركا في بيان الغرض كما لا يخفى

مهد

يعنى ثم تعجب من الشارح المتأخر وحسن انتقاه

مهد

وقد وقع له ايضا انه تصدى
ليصحح الزوم بين المستعار له
والمستعار منه مصحفاً بين المستعار له
في الاسد مفهوم الشجاع وهو
لكونه من اخص اوصافه ينقل
الذهن اليه لخالفه فالاسد انما يستعار
لشجاع لا لزيد او عمرو على
الخصوص ولا شك في انتقال
الذهن من الاسد الى الشجاعة
ولما كان هذا هادماً للبنان
الاستعارة محو لها الى المجاز
بحرسل اذ لا شبيه من الاسد
ومفهوم الشجاع الشامل وبغيره
بدل السيد المحقق الجهد في تأويله
وتخصيله فقال ان الاسد استعار
للرجل الشجاع وينقل منه اليه
بانتقال فينتقل اولاً من الاسد الى
مفهوم الشجاع لانه عارضه
المشهور وهذا الانتقال ظاهر اعطى
وثانيان مفهوم الشجاع الى بعض
مروضاته من حيث هو مروض له
وهو لا يتخلو عن خفاء لكنه يتضح
بعمونة المقام والقرينة هذا وانت
غنى عن هذا التطويل بما عرفت
ان معنى الانتقال ليس على العلاقة
بل على القرينة فيقال يمكن الانتقال
منضجاً فلذا لم نجعل حول هذا
الكلام فالاسد مستعار للرجل
الشجاع والزوم بعمونة القرينة
على ان الانتقال كما يكون
من المروض الى العارض ومن
العارض الى المروض يكون من
الامثال الى الامثال فلا حاجة الى
اعتبار الانتساليين

نافعا نسخة

٤ الكلي نسخة

قبل استغناءه من الام واياه اليتامى اموالهم بعد الحلم وهم ليسوا يتامى حينئذ فاطلاق البناء
عليهم بمعلقة انهم كانوا يتامى من قبل (او ما يؤل اليه) اي تسمية الشيء باسم ما يؤل ذلك
الشيء اليه في الزمان المستقبلي (نحو انا في عصر خرا) اي عنا يؤل الى الخمر اذ المقصود
ليس خرا هذا هو التفسير الظاهر الموافق لما ذكره جابر الله والبيضاوي وقال الشارح اي
عصيرا يؤل الى الخمر وفيه خفاء اذ العصر لا يتعلق بالعصر كما لا يتعلق بالخمر الا ان يؤل
العصر بالاستخراج بالعصر ولا داعي اليه (او محله) اي تسمية الشيء باسم محله (نحو قلدع
ناديه) التادى مجلس القوم نهارا او المجلس مادام واقفه ٧ وفي التعبير عن اهل التادى به المبالغة
في عجزهم عن الجواب كالتسادي (او حاله) اي تسمية الشيء باسم حاله فيكون على وتيرة
نظائروا وحال فيه كما هو الظاهر فيه (نحو واما الذين ابيضت وجوههم في رحمة الله اي في الجنة)
التي يحمل فيها الرحمة وفي التعبير عن الجنة بالرحمة دلالة على كثرة الرحمة فيها حتى كانها الرحمة
نفسها (او آتية نحو واجعل لي اسان صدق في الاخرين اي ذكر احسنا) والتعبير عنه بالاسان
للدلالة على طلب ذكر لا ينقطع دلالة على خبه كما لا ينقطع كلمات الاسان وخص الاخرين
بالتفسير بخفاءهما فان قلت لم لا يجعل الاسان على حقيقة ههما فيكون المعنى واجعل لي اسان صدق
في الاخرين نافعاً لي وتقع الاسان بعده انما هو بان يذكر محاسنه قلت لان نسبة الاسان الى
الاخرين يكون بالام لا يني بخلاف الذكر فان نسبته شاعت يني ويحمل ان يكون المراد
واجعل لي كلاما صادقا وبانيا في الاخرين اي اجعل لي اساني متكلماً بكلمات صادقة باقية
في الاخرين بان لا ينسى ولا ينقطع ولا يحرف ولا يذهب عليك ان العلاقة بتفصيلها معبرة
في الكتابة ايضا لافرق بين الكتابة والمجاز عند المصنف الا بامتناع المعنى الحقيقي في المجاز
دون الكتابة فان قلت كل من العلاقات لا يستلزم الزوم وقد سبق في مقدمة الفن ان كلا من
المجاز والكتابة لفظا ريبه لازم معناه قلت لم تستلزم العلاقة لتفيد الزوم اذ المعتبر الزوم ولو
بالتأمل في القرينة فلا يتوقف على العلاقة فان قلت قد دل ماسبق على ان يذكر المزوم واردة
اللازم تحققي المجاز والكتابة فينبغي ان لا يتوقف على العلاقة قلت ماسبق فاصري يجب ان يعتبر
فيه ما يمت به فان قلت اذا اکتى بالعلاقة والزوم في الجملة فاجوز اشتراطهم في الجزء ان يكون
ملزوما للكل كالقرينة والرأس حتى لا يجوز والطلاق البدعي الانسان قلت ماسبق فاصري يجب
العلاقة الجزئية بهذا الوجه لا مطلقا لكن ينبغي ان يعلم ان مرادهم بكون الجزء ملزوما ليس كونه
ملزوما بالمعنى المعتبر عند المصنف في المجاز والحقيقة بل كونه متبوعا للكل حتى لا يوجد الكل بدونه
حيث قالوا ان القرينة ملزومة للانسان لان الانسان لا يوجد بدونها بخلاف البدع وهذا معنى المزوم
عند علماء البيان فان قلت ما من جزء الاوشانه ان الكل لا يوجد بدونه قلت هذا مشكل
وان اجابوا عنه بان معنى هذا على العرف فان بعض الاجزاء لا يمنع قوته اطلاق اسم الكل
عرفا كالبد فانها مع انتفاءها يسمى الشخص انسانا بخلاف الرأس لان العرف جعل الكل
المسمى بالانسان مالم يعتبر فيه اليد مثلا لانه مع اعتباره جزءا جاوز وجود الانسان بدونه
واطلق الانسان وما وقع للشارح المحقق في هذا المقام انه اشبه عليه المزوم بهذا المعنى
بالمزوم بمعنى سبق فاستعمله في تصحيح تحققي المزوم بالمعنى السابق مع العلاقات فتمكن
ولا تتبع الزلة وان كنت مغلوب خذ بقرينة التقليد فانه ليس شأن من له فطنة ما انما هو شأن
يلدأ بليد (والاستعارة قد تغيد بالحقيقة) عدل عن قول السكاكي والاستعارة المصرح بها
تنقسم الى تحقيقية وتخيلية لوجهين اما عن التقييم الى التقييد فلان الحقيقة قيد
القسم لانفسه اذ لا يسمى القسم تحقيقي بل استعارة تحقيقية واما عن الاستعارة المصرح بها

الى الاستعارة فلان معنى الحقيقية محقق المعنى فبتقدير الاستعارة بالحقيقية تخرج التخيلية
لانه عند المصنف ليس لفظاً فلا يكون محقق المعنى وكذا الاستعارة بالكتابة عنده نفس
التشبيه المضمّر في النفس فلا يكون محقق المعنى وايضاً ما هو الاسم هو الاستعارة الحقيقية
المصرح بها الحقيقية فلو قال والاستعارة المصرح بها قد تفيد بالحقيقية لا وهم ذلك
وافاد بلفظ قد ان اطلاقها على الاستعارة الحقيقية قد تكون على اطلاقها لتبادر
الفهم اليها واعلم ان الاستعارة التخيلية تخرج بتقدير الحقيقية عند السكاكي لان معناها شئ
وهي محض كاستعريف واما الاستعارة بالكتابة فاما تخرج من المقيد لان المقيد بالحقيقية
عنده انما تكون الاستعارة المصرح بها على ما عرفت والاستعارة بالكتابة داخلية في الاستعارة
الحقيقية عند السلف لانه باللفظ المستعار المضمّر في النفس وهو محقق المعنى ولا يذهب عليك
انه كما يفيد الاستعارة بالحقيقية يفيد المستعار بالتحقيق لان المستعار قد يكون تخيلاً وكذا
الاستعارة بالمعنى المصدرى لكن لا تحقق معناها بل تحقق معنى مستعار لها وعبرة المصنف
لا يصلح ان يكون الاستعارة بالمعنى المصدرى لآباءه قوله لتحقيق معناها عنه لا لآباءه قوله ليدى
اسد لانه مما يحتمل ان المراد كاسد في قوله فليكن المراد كاستعارة اسد في قوله والضهير
في قوله (لتحقق معناها حساباً وعقلاً) راجع الى افراد الاستعارة والمقيد بما بقاها من اللفظ
الاستعارة عندهم من ليست مشتركة بالاشترك المعنوي بين الحقيقية وبين التخيلية والمكية عنده واما
مفهومها عند القائل بالاشترك المعنوي فهناك استخدام ولقد شبه بهذا التليل على حقيقة النسبة
في الحقيقة وهو انه نسبة معنى الاستعارة الى التحقيق فالجسي (كقوله) اى قول زهير بن ابى سلمى
(لدى اسد شاكى السلاح) في القاموس شك السلاح بتشديد الكاف وشايكه وشاوكه وشايكه
حديثه وفي الصحاح شك السلاح اللابس السلاح التام وشاك السلاح وشايكه حديثه وقول
الشارح شاكى السلاح اى تام السلاح لا يوافق شيئاً منهما (مقذف) هو كظم على ما في القاموس
من رمى بالعمرميا اى جسيم نبيل وفسره الشارح بالشجاع اى مرمى في الواقع كثيراً ما
(لهيد) كعب جمع ليدة وهو الشعر المتراكب بين كفتي الاسد ويقال للاسد وليدة وفي المثل
هو مانع من ليد الانسان (اظفاره) جمع ظفر (لم تة) التلقيم بالمبالغة الغلب بمعنى القطع والمناسب
ان يجعل المبالغة راجعة الى الثني ولا يجعل الثني داخل على المبالغة ونظيره قوله تعالى وما انا
بظلام للعبيد وتلقيم الظفر كثافة عن الضعف في حواشي الكشاف فلان مقلوم الاظفار اى
ضعيف وفي المصراع مبالغات جعله ذاليد فكأنه اسود اذ لا يكون لاسد الالبدية وحصر
البد فيه كما يفيد تقديم الظرف والمبالغة في ثني الضعف (و) العقلي مثل (قوله تعالى اهدنا
الصراط المستقيم اى الدين الحق) بوصف الدين بالحق لاشتماله على الاحكام المطابقة اذ
الحق الحكم المطابق والدين امر متحقق عقلاً وفي التعبير عنه بالصراط طلب الهداية
التي تجعله كالحسوس وذكر صاحب الفتاح في قوله تعالى فاذا فهم الله لباس
الجوع ان الظاهر من اللباس عند اصحابنا الحمل على التخييل وان كان يحمل
عندى ان يجعل على التحقيق وهو ان يستعار للباسه الانسان عند جوعه من ارتفاع اللون
وتغيره وراثته هيته هذا والمراد بقوله يحتمل الاحتمال الذي يساوى احتمال التخييل ويتناقض
كون الظاهر والا فالاحتمال لا يتناقض الظاهر وهما بحثان احدهما ما ذكره الشارح المحقق
في هذا المقام وهو ان الحمل على التحقيق بما ذكره الزمخشري حيث قال شبه ما غشى الانسان
والنفس به من الحوادث باللباس لاشتماله على اللابس الا انه يحتمل ان يريد الحوادث الضرر
الحاصل من الجوع فيكون الاستعارة عقلية وان يريد ارتفاع اللون وراثته الهيئة فيكون

حسية كما ذكره السكاكي فلا يكون من عند السكاكي وهذا البحث مما ذكره الايضاح الا انه قال ظاهر كلام الزمخشري انها عقلية وظاهر كلام السكاكي انها حسية فالشارح خالف مع بيان كلام الزمخشري بمقتضى وكلام السكاكي نص وان كان الحق معه في الاول لكن ليس في الثاني لجواز ان يكون ذكر ارتفاع اللون وراثثة الهيئة في كلام السكاكي على سبيل التمثيل والاظهر ان مراد الزمخشري بالحوادث ما يعم الكل ولا يخص بشئ من الحسي والعقلي ويمكن دفع ما اورده الشارح بان السكاكي اراد جهور الاصحاب ولم يرد بقوله عندي تخصيص الاحتمال بنفسه بل انه على خلاف جهور الاصحاب موافق للزمخشري على انه يمكن ان لا يريد باصحاب العلماء المعاني بل اهل عصره وثانيهما ما ذكره السيد السندان احتمال التخييل وكيف جدا لا يناسب بلاغة القرآن فان الجوع اذا شبه بشخص ضارب مجد فيما هو بصدده فلا بد وان يشبهه من لوازمه ما له مدخل في الاضرار دون اللباس الذي لا مدخل له فيه هذا ويمكن دفعه بان لباس الشخص ما يبرز فيه فاشبه الجوع بشخص اثبت له لباس يبرز فيه لا مطلق ما يكسوه فاذا شبه الجوع عبارة عن ابرازها في معرض الجوع وفيه افادة انها اتيئت بالجوع في الغاية حتى كأنها نفس الجوع وبارزة في لباسه وظاهرة في معرضه والآية تتمة بحث يمنع من يسائه خوف الاسام فيلرجع الى شروح المقتضاح من اراد التمام وقد تم تصورا الاستعارة بما مر الا انه ذكر المصنف في الايضاح هنا تعريفا له فقال فالاستعارة ما تضمن تشبيه معناه بما وضع له والمراد معناه ما عني به اي ما استعمل فيه في تناول ما استعمل فيما وضع له وان تضمن التشبيه به نحو اسد ز يدور آيته اسد الاستعارة تشبيه الشيء بنفسه على ان المراد بقولنا ما تضمن مجاز تضمن بقرينة تقسيم المجاز الى الاستعارة وغيرها والمجاز لا يكون مستعملا فيما وضع له هنا وقد افاد هذا التعريف ان اللفظ لا يستعار من المعنى المجازي وان كان مشهورا فيه وفي قوله لا يستعارة تشبيه الشيء بنفسه نظرا لانه لا يتم في اللفظ المشترك لانه لو تضمن تشبيه معناه بما وضع له لا يجب فيه ان يكون معناه غير الموضوع له للزوم تشبيه الشيء بنفسه لانه لا يلزم فيه ذلك لتعدد ما وضع له واخراج الاسد في الامثلة المذكورة عن التعريف مبنى على ما استقر فيه رأيهم ان المراد بزيد اسد دعوى اندراج زيد تحت مفهوم الاسد ليتوسل بها الى المبالغة في التشبيه فان تمتم والا فلا ولا يتجبه عليه ما ذكره الشارح انا لانسلم ان اسدا في زيد اسد مستعمل فيما وضع له بل هو مستعمل في رجل شجاع فيكون مجازا واستعارة اذا صله زيد رجل شجاع كالاسد فخذنا المشبه واستعملنا المشبه به في معناه فيكون استعارة على انا ان جوزنا كون زيدا سمحا لهذا التوجيه فليس لاحد ان ينكر صحة ان يقصده ما تقدم فالمحترز عنه هو الاسد بهذا المعنى واما ما ذكره السيد السند من ان الحق مع القوم فان الفرق بين قولنا مردي همجو شيرست زيد وبين شيرست زيد بكشف عن ذلك فان التشبيه في الاول راجع الى ذات ما حل على زيد وفي الثاني الى زيد مما لا يقع فان من يقول ان زيدا اسد في المعنى زيد رجل شجاع يقول شيرست زيد معناه مردي همجو شيرست زيد فلا يفيد تبديل الفارسي بالعربي شيئا واعجب منه انه قال انما اخرنا زيدا في المثال الاول لانه لو قدم الكلام رجوع التشبيه الى زيد بناء على ان الخبر قصده المفهوم ولا معنى رجوعه اليه واما في المثال الثاني فأن خبره للموافقة ودفع توهم استناد الفرق الى التقديم والتأخير لان قولنا زيدا مردي همجو شيرست لا يحتمل الاتشبيه ذات ما والافساد كمردي وان مردي همجو شيرست في صورة التقديم خبر لموجب احتمال رجوع التشبيه الى زيد بحاله نعم لا ينكر جوده ما قال انك اذا قلت زيد اسد لم يحسن تقدير الاداة لان ظاهر دعوى حل الاسد عليه وانه مندرج تحته مبالغة فلو قدرت

وانما قال وان كان اشارة الى ما ذكره السيد السند من ان الحمل على الضرر والالم الحاصل من الجوع اكثر مناسبة للاذاقة فانها يستعمل في المضار والالام فيقال اذاقة الضرر والبؤس

عليه نسخة

فانت المبالغة بخلاف ما اذا قلت زيد الاسد فهنا ثلاث مراتب الاولى ادعاء المشابهة
 باداة التشبيه لفظا او تقدير نحو زيد كالاسد وزيد الاسد الثانية ادعاء اندراجها
 تحت الاسد كقولك زيد اسدا لثالثة جعل اندراجها تحتها مسلما فالاولى
 تشبيه اتصافا والثالثة استعارة اتصافا واما الثانية فقد ترفت عن مرتبة صريح
 التشبيه حيث سبق الكلام ظاهرا لكونه فردا منه لكن القصد حقيقة الى اثبات
 الشبه بطريق المبالغة ويجوز تقدير الاداة نظرا الى الال وان لم يحسن نظرا الى الظاهر
 ولا ينقص ذلك بالاستعارة لان اللفظ هنا لقد استعير بمعنى اخر واطلق عليه فتسميتها
 بهذا الاسم اولى لمزيد اختصاص ومناسبة بينهما ومن سماها استعارة فكأنه اراد
 التنبه على ارتفاعها عن حضيض التشبيه ولا بد له ان يفسر الاستعارة بما يتنا ولها
 ايضا ذكر يعرف المصنف لا يتناولها كما عرفت وبما يجب الاحتياط فيه مواضع اشتباه
 التشبيه بالاستعارة فانه ربما يشبه لتعارض اماراتها حتى قال صدر الافاضل اذا ترك
 المشبه بالكتابة واتى بوجه الشبه ففيه اشكال نحو رأيت اسدا في الشجاعة لان ترك المشبه
 لفظا وتقدرا واجزاء اسم التشبيه عليه يقتضى ان يكون هذا استعارة وذكر وجه الشبه
 يقتضى ان يكون تشبيها رأيت رجلا كالاسد في الشجاعة قال الشاعر * ولاحت من بروج
 البدر بعدا * بدور مها تبرجها اكتنان * يعنى لاحت من قصور مثل بروج البدر في البعد
 بقرات وحشية كالبدور اظهارهن زينةهن للرجال اختفاء والمها جمع مهة وهى
 البقرة الوحشية قال الشاعر فالتان مثل هذا تشبيه لان المراد بكون المشبه مقدر اعم
 من ان يكون محذوف اجزاء كلام او يكون في الكلام ما يقتضى تقديره هذا يعنى ما يقتضى
 اعتباره وكونه مرادا في معنى الكلام وان لم يكن تقديره على وجه لا يخلل نظامه كذا
 يستفاد من كلام السيد السند لكن لا يوجد ما لا يمكن تقدير المشبه بدون اختلال النظم
 فان في كل ما بعد استعارة يمكن تقدير مثل فيقال في جاء في اسد تقديره جاء في مثل اسد
 وفي جاني اسد في الشجاعة جاني مثل اسد في الشجاعة وينقدح من هذا ان اثبات
 الاستعارة في كلام العرب مشكل جدا وبما جعلوه تشبيها قوله تعالى حتى يتبين لكم الخط
 الابيض من الخط الاسود من الفجر واستدلوا عليه بان بيان الخط الابيض بالفجر قرينة
 على ان الخط الاسود ايضا مبين سواد الليل ولا يتبين ان الخط الابيض اذا كان مشبها به
 لا يصح ان يكون مينا بالفجر بل المين به المشبه المقدر في الكلام ففيه مسامحة وان البيان
 لا يتنا في كون الخط الابيض استعارة لان استعمال الخط الابيض في الفجر بناء على ادعاء
 دخوله تحت جنس الخط الابيض فلو بين ان المراد بالخط الابيض اى فرد منه من فردية
 التعارف وغير التعارف لم يكن بعيدا ومن علامات الاستعارة التى ذكرها الشارح وعددها
 السيد جيدة هوان يصح وضع اسم المشبه مقامه كافي رأيت اسدا رمي فانه يصح رأيت رجلا
 شجاعا رمي ولا يفتقر الى المبالغة في التشبيه وفيه انه يصح في البحر يدا ايضا مثل ذلك فيصح
 ان يقال في لقيت من زيد اسدا لقيت منه رجلا شجاعا ولما كان تقسيم المجاز الى المجاز
 المرسل والاستعارة منبئا على ان الاستعارة مجاز لغوى لاعقل احتاج الى ايمانه وبإبطال
 كونه مجازا عقليا فاشتغل عقيب التقسيم به تقرير التقسيم فقال (ودليل انها) اى
 الاستعارة (مجاز لغوى كونها موضوعة للمشبه لا للمشبه به ولا الاعم منهما) وذلك معلوم
 من اللغة ومسلم عند من يخاف في كونه مجازا لغويا ويدعى كونه مجازا عقليا وما ذكره
 القتاح والمصنف في بيانه توضيح للسبب وهو انه لو كان الاسد موضوعا لاحدهما

اماراتهما نعتنه

بان يابض الخط نعتنه

لكان اطلاقه على الرجل الشجاع من جهة التحقيق لامن جهة التشبيه ولا نقبل المطلوب
 بنصب القرينة وهو منع الكلمة عن جعلها على ما هي موضوعة له الى ايجاب جعلها على
 ما هي موضوعة له وايضا لو كان موضوعا للشجاع مطلقا لكن وصفا لاسمها هذا
 فلا مجال للنقاش فيه بان كون المطلوب بنصب القرينة منع الكلمة عن جعلها على ما هو
 موضوعة له مما بل المطلوب على هذا التقدير منعها عن جعلها على بعض معانيها الموضوعة
 هي لها الى ايجاب جعلها على بعض اخر كما هو شأن المشترك وكون المتعارضة
 لا يطل في استعارة مثل الناطق والمراد بقوله لا التشبيه انهم لم يوضع التشبيه لا وحدها
 ولا مع التشبيه حتى يكون مشتركا بينهما فلا يتجه انهم لم يتوقف ابطال الاحتمالات ولا
 يحتاج الى ان يقال اكتفى بمشركة هذا الاحتمال مع احتمال كونه موضوعا للتشبيه
 في اللازم وانما احتاج الى نفي كونه موضوعا لاعم منهما في اثبات كونه مجازا لغويا بالانه لو كان
 موضوعا لاعم منهما يصح استفادة التشبيه عنه بطريق الحقيقة بان يطلق العام لعمومه ويقع على
 الخاص بمعونة القرينة من غير ان يستعمل في الخاص كما اذا قلت رايت انسانا فيما اذا رايت زيدا
 ولم يرد بالانسان الا مفهومه فان العام حينئذ مستعمل فيما وضع له لكنه قد وقع على الخاص من غير
 استعمال فيه ومن اشبه عليه اطلاق العام على الخاص لا بخصوصه بالاستعمال فيه بخصوصه
 ظن انه مجاز واعترض عليه بانه لا دلالة للعام على الخاص بوجه من الوجوه على ان
 اعترضه بما يتوجب منه لان الدلالة المعتبرة في المجاز يشتمل الدلالة بمعونة القرينة وفيه
 بحث لانه اذا جوز ان لا يكون نعم ما فعلت مجازا في مقابلة من قال اكرم زيدا بان يكون
 فعلت واقعا باعتبار الخارج على الاكرام بالقرينة وتكون القرينة مقيدة للعام المستعمل
 بعمومه لزم ان لا يوجد من قسم المجاز ما يكون عاما مستعملا في الخاص اذ لا يوجد في عام
 قرينة صارفة عن المعنى الموضوع له اذ كل ما يظنه قرينة صارفة تحتمل ان يكون
 قرينة لوقوع العام على الخاص ويكون العام مستعملا على عومه فلا يكون قرينة
 صارفة (وقيل انها مجاز عقلية) لا بمعنى استناد الفعل او معناه الى ملا بس غير ما هو
 له بتأول بل (بمعنى ان التصرف في امر عقلي لا لغوي) وهذا الذي مدار النزاع والا فلا ينكر
 من يجعله مجازا لغويا بهذا الادعاء ولهذا تردد قول الشيخ عبد القاهر بين كونه مجازا
 لغويا وبين كونه مجازا عقليا فتارة اطلق عليها المجاز اللغوي وتارة المجاز العقلي لا
 لالتباس حقيقة الامر عليه فانه لا يتوهم في شأنه ذلك بل للنتية على انها ليست للمجرد
 نقل اسم بل فيه احتمال عقلي (لانها لم تضاف على المشه الا بعد ادعاء دخوله في جنس
 المشبه بان جعل الرجل الشجاع فردا من افراد الاسد (كان) تامة جوابا لما (استعمالها
 فيما وضعت له) متعلق بالاستعمال فلا حاجة الى ما في الشرح انه في تقدير استعمالها فيما
 وضعت له يعني الاسد استعمال في مفهومه الحقيقي وسرابة الحكم عليه الى الرجل الشجاع
 كسرأته الى سائر افراد الحقيقة بناء على احاطته بالرجل الشجاع لقضية الادعاء المذكور
 ولا يخفى ان مجرد ادعاء الدخول يكفي في كون الاسد حقيقة سواء كان الدخول بدعوى
 ان للاسد فردين متعارفا هو ماله الهيكل المخصوص وغير متعارف وهو الرجل الشجاع
 او بدعوى ثبوت الهيكل المخصوص لزيد فقول الشارح في شرح التفتيح ان جعلها مجازا
 عقليا مبني على اعتبار من جوح هو دعوى الهيكل المخصوص للرجل الشجاع والحق خلافه
 وهو دعوى فرد غير متعارف لمفهومه مما لا وثوق به قال المصنف والدليل على الادعاء انه

وحده نسخته

لولا ما كانت استعارة لان مجرد نقل الاسم لو كانت استعارة لكانت الاعلام المنقولة كيزيد
ويشكر استعارة ولما كانت الاستعارة ابلغ من الحقيقة اذ لا مبالغة في اطلاق الاسم المجرد عاريا
عن معناه ولما صح ان يقال لمن قال رأيت اسدا انه جعله اسدا كما لا يقال لمن سمي ولده اسدا
انه جعله اسدا لان جعل اذا تعدى الى مفعولين كان بمعنى صبر ويقيد اثبات صفة
لشيء حتى لا يقال جعلته اميرا الا اذا اثبت له صفة الامارة هذا وفي الوجه الاول انه لا يلزم
من انتفاء الادعاء ان يكون مجرد نقل الاسم استعارة بل النقل لعلاقة المشابهة من غير وضع
المنقول اليه وفي الوجه الثاني ان الاستعارة ابلغ من الحقيقة لمجرد انه بمنزلة دعوى الشيء
بيئته كما في سائر المجازات على ما سأتى وللادعاء دليل اخر وهو انه لولا لما امتنع استعارة
العلم (ولهذا) اي ولان اطلاق اسم المشبه على المشبه به بعد ادعاء دخوله في جنس المشبه به
(صح التعجب في قوله) اي قول ابي الفضل بن العبد في غلام قام على رأسه يظلمه (قامت)
فاعله نفس (تظلمني) في الشرح اي توقع الظل على (من الشمس) اي من اجلها ولدفع
حرها والمراد من الشمس تظلمني نفس الغلام اي توقع على ظلا حاصل من الشمس والاول هو
الموافق لقوله شمس تظلمني من الشمس (نفس اعز على من نفسي) بالاضافة الى باب التكلم
او بتكرار نفس واشباع كسرته كافي الشمس اي من كل نفس وهو ابلغ (قامت تظلمني ومن
عجب شمس تظلمني من الشمس) فلولا انه ادعى له معنى الشمس الحقيقي لما كان لهذا
التعجب معنى اذ لا تعجب في ان يظلم انسان حسن الوجه انسانا اخر وفيه نظر لانه
يجوز ان يكون التعجب من استفداده من بلغ في الحسن درجة الشمس او من
انقياده له وخدمته له (والتهى عنه) اي عن التعجب (في قوله) (لا تعجبوا من بلي
غلاته) هي ثوب يلقى البدن (قد زر) اي شد (ازاراه على القبر) فلولا ان جعله قرأ حقيقيا
لما كان لانتهى من التعجب معنى لان الكتان انما يسرع اليه البلي بسبب ملابسة
القبر الحقيقي لا بسبب ملابسة انسان كالشرف الحسن (ورد بان الادعاء) مسلم لكنته (لا يقتضى
كونها مستعملة فيما وضعت له) فيما لا ادعى دخوله تحت مفهومها وفيه ان الادعاء
او اوجب صحة كونها حقيقة لكن اذ معها الاضرورة في القول بالجواز فدعوى كون المجاز عقليا
لا يتوقف على اقتضاء الادعاء الاستعمال فيما وضعت له بل يكفي فيه ان يقال يصح ان يكون
الاسد مثلاً مستعملاً في مفهومه ويكون واقعا على الرجل الشجاع لادعاء انه من افراد
كاسبق فالجواب ان يقال استعمال الاسد في مفهومه لا يوجب شموله للرجل الشجاع وسرابة
الحكم كافي افراده مالم يقصده ويمكن ان يقال اذا قلت رأيت اسدا وحكمت برؤية رجل
شجاع يمكن فيه طريقان احدهما ان يجعل الاسد مستعاراً لمفهوم الرجل الشجاع وثانيهما
ان يستعمله فيما وضعه الاسد ويجعل مفهوم الاسد الة للملاحظة للرجل الشجاع ويعتبر
تجاوزاً عقلياً في التركيب التفيدي الحاصل من جعل مفهوم الاسد عنواناً للرجل الشجاع
فيكون التركيب بين الرجل الشجاع ومفهوم الاسد مبنياً على التجوز العقلي وان كان تقييداً
فلا يكون هناك مجاز لغوي الا ترى انه لا يجوز لغة في قولنا لى نهار صام فقد حقي القول بان المجاز
عقلي ولكن اكثر الناس لا يعلمون ولما اراد الاستدلال اشارة الى وجه التعجب والتهى عنه بحيث
لا يقتضى ارادة المعنى الحقيقي فقال (واما التعجب والتهى عنه فلبناء على تناسي التشبيه
قضاء على المبالغة) ودلالة على ان المشبه بحيث لا يتجزأ عن المشبه به اصل حتى ان كل ما يترتب
على المشبه به يترتب عليه ولا يخفى ان الكلام قد تم بدونه اذ التعجب وانتهى عنه لم يجعل دليلين على
كونها مستعملة فيما وضعت له بل استدل بهما على الادعاء فلما سلم الادعاء ومنع اقتضاه كون

الاستعارة مستعملة في معناها الحقيقي فلا حاجة الى المنازعة في كون التعجب والتهى مبنيين
 على الادعاء فليكونا مبنيين عليه اذ لا يتنافى الجواز اللغوي ولما كان في الاستعارة توهم كذب
 وذلك بوجوب ان لا يقع في القرآن وكلام الرسول اشار الى انها تفارقه فقال (والاستعارة)
 اي الذي ينصته الاستعارة من دعوى دخول المشبه في جنس المشبه (تفارق الكذب)
 ولا تتلصق به لوجهين (بالبناء) اي بسبب بناء الاستعارة اي ما ينصته (على التأويل) والصرف
 عن الظاهر الذي هو افادة تلك الدعوى واعتقاده الى جعل افراد الاسد متعارفا وغير
 متعارف من غير اعتقاد بل بمجرد ابراز في هذه الصورة ليتوسل به الى المبالغة في التشبيه
 ولا كذب مع عدم الاعتقاد هو الكذب (ونصب القرينة على ارادة خلاف الظاهر)
 اذ لا يجمع الكذب نصب القرينة كما لا يجمع التأويل المذكور فقد افرقت عن الكذب
 بالوجهين ولك ان تريد ان الكلام الذي فيه الاستعارة يفارق الكذب ادعاء اي اسد يشبه الكذب
 لولا شيء من هذين الوجهين هذا كله اذا اريد بالمفارقة نفي الاشتباه اما الوايد في لزوم الكذب
 فلا حاجة الى شيء من هذين التأويلين لكن المراد بالمفارقة عن الكذب بالمفارقة في الجملة اذ ربما
 كان ما قصد من المبالغة في شأن المشبه كاذبا غيره مطابق ولقد حرر في هذا المقام كلام المفتاح
 احسن تحرير وعدل عنه بالطف تقييد لما فيه من التطويل والخفاء لانه قال في الاستعارة لبناء
 الدعوى فيها على التأويل تفارق الدعوى الباطلة فان صاحبها يقهر عن التأويل وتنفارق
 الكذب بنصب القرينة المانعة عن اجراء الكلام على ظاهره فان الكذب لا ينصب دليلا
 على خلاف زعمه وانى ينصب وهو لترويح ما يقول راكب كل صعب وذلول هذا ولما كان
 الباطل والكذب واحدا امام مطلقا او بالذات عندهم فرق بينهما باعتبار مخالفة الواقع
 للقول في الباطل ومخالفة القول للواقع في الكذب كان الفرق بين الاستعارة والكذب مغنيا
 عن ذكر الباطل فاكتفى لذلك بذكر الكذب وصفي كلامه عن شوب التخصيص بلا تخصيص
 حيث لمز المفتاح من تخصيص التأويل بمفارقة الباطل ونصب القرينة بمفارقة الكذب واغنى
 لشغل الكلام عن مؤنة حل الباطل على باطل غير معلوم البطلان عند متكمكه وحل الكذب على
 ما علم كذبه وتوجيه التخصيص بانه للاشارة الى ان الباطل الذي لم يعلم بطلانه في غاية
 البعد عن قصدنا وله فضلا عن نصب القرينة بخلاف الكذب فانه لا يتنافى قصد التأويل
 وان لا يقع قطو وانما يتنافى نصب القرينة اذ لا يخفى انه في غاية الخفاء والاعلاق على ان ماهو المقصود
 لا يستدعيه ولا التخصيص لوجه اخر مما يمكن ان يقال وهو اقرب من هذا المفسال لكن
 صرفنا عن بيانه لك خوف الملل (ولا تكون علما) قال الشارح في شرح المفتاح لا يخفى
 ان المراد غير علم الجنس فانه المتبادر من اطلاق العلم هذا ولا يعد ان يجعل علم الجنس
 علما مخصوصا بالحق لانه علم اضطراري دعا الى القول به احكام نحوية فينبذ بدخل
 علم جنس في اسم الجنس فيدخل في الاستعارة الاصلية بلا كلفة يحمل في بيانه والجملة عطف
 على قوله والاستعارة تفارق الكذب عطف جملة فعلية على جملة اسمية ولك ان تجعله عطفا
 على قوله تفارق الكذب فيكون التماسب مرعيا (لما فاته الجنسية) وبناء الاستعارة
 على جعل المستعار من افراد المستعار منه بادعاء ان له قسمين قسمنا متعارفا وقسمنا غير
 متعارف فلما لم يكن العلم مفهوم كلتي جنسي امتنع ان يستعار ولا متعارف ان يكون له الفرد
 فضلا عن ان ينقسم الى متعارف وغير متعارف قال المصنف ولان العلم لا يبدل الاعلى معين
 من غير اشعار بوصف فلا اشتراك بين معناه وغيره الا في مجرد التبيين ونحوه
 من العوارض التي لا يكتفى شيء منها جامعا في الاستعارة (الا اذا تضمن نوع وصفية) الاولى

راجعا نسخته

فيما نسخته

لا يكون نسخته

نوع وصف لان الوصف مصدر لا يحتاج في ادائه المعنى المصدرى الى الحاق الياء المصدرى والمراد بتضمن الوصف ان يكون الوصف لازما للتخصّص نظرا الى ذاته او بسبب اشتهاره بالوصف فان الوصف اللازم ينزل منزلة الموضوع له ويجعل الموصوف فردا متعارفاه والمستعاره فردا غير متعارف هكذا ذكره وفيدائه تكلف لا يوافق الاستعمال فان استعمال العلم في المشبه بدعوى العينية لا بدعوى ادخالهما تحت جنس وقد تنبه الشارح لهذا في التلويح فقال المحقق ان الاستعارة تقتضى وجود لازم مشهور له نوع اختصاص بالمشبه به فان وجد ذلك في مدلول الاسم سواء كان علما او غير علم جاز استعماله والا فلا هذا كلامه لا نقول فليكن مراد المصنف انه لا يكون علما اذا اشتهر بوصف لانه لا بد للاستعارة من وجه شبه له من اختصاص بالمشبه به لانا نقول قد فصل المصنف هذا الكلام بما لا يحتمل هذا التوجيه على انه لا اختصاص لتضمن الوصفية بهذا المعنى بالعلم الا ان يقال ما من اسم جنس الاول وصفية واشتهار بصفة بخلاف العلم فانه يتدبره ذلك فلهذا اشترطت في العلم دون اسم الجنس (كحاتم) اسم فاعل من الحتم بمعنى الحكم جعل اسما لحاتم بن عبدالله بن الحشرج الطائي العلم في الكرم وما در اسم فاعل من مدر بمعنى طان صار اسما للمخارق الذى هو لثيم ايس له في البخل سهيم سمي به لانه شقى ابله ففى في الخوض قليل فسلج فيه ومدرا الخوض وسحبان على وزن عطشان علما البليغ يضرب به المثل وهو في الاصل بمعنى صياد يصيد مامر به والمناسبة ظاهرة وابل رجل يضرب به المثل في العي والفهاهة من يوم اشترى طيبيا باحد عشر درهما فسل عن شراء ففتح كفيه ليشير باصابعه الى عدد العشرة واخرج اسما نه لثم الاشارة الى احدى عشر فانغلت الطي وقرينتها مامر في تحقيق المجاز وهو القرينة المانعة فيبادر من قوله (وقرينتها) قرينة الاستعارة الصارفة لهما عن الحقيقة لكن الانفعان يراد قرينة الاستعارة مطلقا صارفة كانت او معينة او كليتهما ومن الين انه لا اختصاص لهذا التقسيم بقرينة الاستعارة بل تجرى في المجاز المرسل والكناية ايضا ولا ينكشف الداعى الى جعلهما قرينة الاستعارة المصرحة متعددة دون الاستعارة بالكنائية بل جعلوا واحدا مما يصرف فيها عن الحقيقة قرينة والزائد عليه ترشحا وايضا لا يظهر فرق بين الاستعارة قرينتها متعددة وبين الاستعارة المجردة الا ان يلزم (اما امر واحد كما في قولك رأيت اسد اربى واكثر) اى امران او امور يكون كل واحد منها قرينة (كقوله) اى بعض الاعراب على ما في الابيضاح (فان تعافوا) اى تكبروا يقال عاف الطعام او الشراب وقد يقال في غيرهما يعافه ويعفه عيفا وعيفانا محركة وعيافة وعيافا بكسرهما كرهه فلم يشربه (العدل) العدل مقابل الظلم ولا يعبدان يحمل على التوحيد كما فسر به قوله تعالى ان الله يأمر بالعدل خص بالذكر لانه اول الايمان (وايضا) جواب الشرط محذوف اى لتجاوز الهمما وقوله (فان في ايماننا نيرانا) علة الجزاء اقيم مقامه والنيران اما جمع نور او نار استعربت للسيوف او الزماح يلحن وتخصيصها بالسيوف كما هو المعروف او استعارتها من النار لان النور كما هو المشهور منظور ليس للانظار السلمية بمنظور فتعلق الكراهة بكل من العدل والايمن قرينة على ان المراد بالنيران الذخيرة التي تشبهها في اللعان لاحاقها لانه يدل على ان الجزاء المحاربة وفي التعبير عن السيوف بالنار التي هي جزاء الظلم والكفر في الشرع لطافة بيته وقد يقال من القران قوله في ايماننا فان النار لا توهذ بالايدي وفيه ضعف لا يخفى (او معان ملتزمة) يكون المجموع قرينة واحدة فيقابل قوله واكثر

فانقلب شجوه

ويصح كونه قسيما لكذا في الشرح وفيه انه لا يصح حينئذ كونه قسيما للواحد ولا يصح حل الواحد على البسط لانه يبق اكثر من واحد هي مركبات واسطة على اى تقدير يبق واسطة هي معان غير ملتصقة يكون المجموع قرينة وحل الا لثام على مجرد كون المجموع قرينة دون كل واحد بعد (كقوله) اى الجزئى (وصاعقة) مجرور بواو مر فروع موصوف بالظرف مبتدأ خبره تنكى بها والصاعقة هي نار تسقط من السماء (من نصله) بيان صاعقة اى صاعقة هي نصله جملة صاعقة في الاشتغال والتأثير والمراد صاعقة ناشئة من نصله فهي وهمة تخيلية فكان لنصله صاعقة تحرق الاعداء والاول اظهر والى الثانى ذهب الشارح والنصل حد السيف على ما يفهم من الصجاج ونفس السيف مالم يكن له مقبض على ما فى القاموس فعلى هذا جعل سيفه لاحتفاء مقبضه في كف المدح كأنه لا مقبض له (تنكى) اى تغلب (بها) الباء للتعبية اى تغلب تلك الصاعقة (على اروس) جمع رأس للقلة راد بها الكثرة لداعى مقام المدح (الاقران) جمع قرن بالكسرو وهو الكفو في الشجاعة واعلم (خمس سحاب) صرف السحاب رعاية للقافية اى انا مله الخمس التى هي في الجود وعموم العطاء سحاب كذا في الشرح في البيت استنباع حيث ضمن مدحه بالشجاعة المدح بالسعاء ومن لم يدرك توهم انه لا يلايم ذكر المقام ولك ان تجعل انا مله سحاب العذاب في نزول الصاعقة والنار والمسطور تفسير السحاب بالانامل والظاهر ان المراد بها الاصابع فكأنه اريد مزيد المبالغة في الشجاعة حيث يكفى الاقران انا مله ولا يحتاج في هلاكهم الى اعمال الاصابع ولهذا عبر عن اروس الاقران مع كثرتها بجمع القلة وعن انا مله الخمس بجمع الكثرة اشارة الى ان اروس مع كثرتها كانها قليلة بالنسبة الى انا مله الخمس لاحاطة انا ملها اياها وشولها لها خيئد مجموع المعانى المتشعبة التى جعلت قرينة لارادة الانامل بالسحاب ذكر الصاعقة وبيان انها من نصل سيفه وجعلها على اروس الاقران وحل السحاب معدودة بعدد الانامل مع ضمنية مقام المدح فان قطع النظر عن مقام المدح يجعل المراد بها الاصابع فالتفسير بالانامل وترك ضمنية مقام المدح يورث الذم (وهي) اى الاستعارة ينقسم باعتبار الطرفين وباعتبار الجامع وباعتبار الثلثة وباعتبار اللفظ وباعتبار اخر وقوله باعتبار اخر بالاضافة اى باعتبار امر اخر وهو المقارنة بما يلايم شيئا من الطرفين وعدمها فيكون على نحو اعتبار نظائره وبوافقه عبارة الابضاح هنا بدل قوله باعتبار اخر باعتبار امر خارج عن ذلك كله وفيما بعد واما باعتبار الخارج والشارح غفل عنه فجعل قول المصنف فيما بعد وباعتبار اخر تركيبا قوصيفا ففسره باعتبار اخر غير الاعترافات السابقة (باعتبار الطرفين) اى طرفى الاستعارة ففيه مسامحة او طرفى التشبيه وقوله فيما بعد كاستعارة اسم المعلوم للموجود يدل على ان المقصود بالتقسيم الاستعارة بمعنى المصدر وقوله ومنها التهكمية والتملجية وهما اما استعمال في ضده يدل على ان المقصود بالتقسيم الاستعارة بمعنى المستعار وكانه عليه على ان الاستعارة بالمعنيين بيان في هذه التقسيمات (فسمان لان اجتماعهما) اى الطرفين (في شئ) اما يمكن نحو احينه في قوله تعالى او من كان ميثاقا حيته اى ضالا فهديته (استعارة الاحياء من معناه الخفي وهو جعل الشئ حيا للهداية التى هي الدلالة على طريق توصل الى المط قال المصنف والهداية والحياة لاشك في جواز اجتماعهما قال الشارح الاولى ان يقال الاحياء والهداية مما يمكن اجتماعهما في شئ وفيه بحث لانه يجوز ان يكون اعتبارهم ان يجعل استعارة الامانة للاحياء وفاقية لعدم امكان اجتماع الموت والحياة فنه المصنف بما ذكره على معنى امكان الاجتماع (وليسم وفاقية) اى النسوبة الى الوفاق بمعنى الموافقة (واما بتمتع) كاستعارة الميت

نسخه جلها

نسخه وجلها

نسخه ان لا يجعل

في الآية للضلال اذ لا يمتنع الموت مع الضلال ولهذا قال نحووا حينئذ في اومن كان ميتا فاحييناه
 (و) كاستعارة اسم المعدم للموجود لعدم غنائه اى نفعه بالفتح ولا يتوقف ذلك على عدم
 نفعه اصلا بل يمكن الاستعارة للنافع في امر غير النافع في امر اخر باعتبار عدم نفعه قال المصنف
 ثم الضدان كانا فاباين للشدّة والضعف كان استعارة اسم الاشد للاضعف اولى فكل من كان
 اقل علما واضعف قوة كان اولى ان يستعار له اسم الميت ولما كان الادراك الاقدم من الفعل في كونه
 خاصة للحيوان اتوقف افعاله لمختصة به اعنى الارادية على الادراك كان الاقل علما اولى
 باسم الميت والجماد من الاقل قوة وكذا في جانب الاشد لان الادراك الاشد اختصاصا
 بالحيوان اشد تبعيداه من الموت فكل من كان اكثر علما واشرف علما كان اولى بان يقال انه حي
 هذا كلامه قال الشارح ولا يخلو عن اختلال لان الضدين القابلين للشدّة والضعف هما العلم
 والجهل والقدرة والعجز ولم يستمر اسم احدهما للآخر بل المقصود انه اذا اطلق اسم احد
 الضدين على الآخر باعتبار معنى قابل للشدّة والضعف فكل من كان ذلك المعنى فيه
 اشد كان اطلاق ذلك الاسم عليه اولى والعبارة غير وافية بذلك هذا اقول هذا تشبيك
 في العبارة لغفلة عن حقيقة التشبيك فان التشبيك بالاشدبة ان يكون الآثار في البعض أكثر
 من بعض فتقول الضدان فيما نحن فيه الموت والحياة وهما قابلان للتشبيك باعتبار الاشدية التي
 هي متفاوتة في الآثار وذكروا العلم وضعف القوة لبيان تفاوت الحياة للشدّة لتفاوت آثارها التي
 منه العلم والقوة فكل من كان اقل علما واضعف قوة كان الحياة فيه اضعف فهو باسم الميت اولى
 لان الميت اسم للاشد في الموت لانه دال على الثبوت دون الحدوث واقل علما اولى من الاقل قوة
 وكل ما كان العلم فيه اكثر وانار القوة فيه ازيد كان باسم الحي اولى وان مات واكثر علما اولى
 من ازيد قوة هكذا حقق المرام ودع التشبيك للغفلة عن تحقيق المقام وكن مستغضا
 من موهبة الملك العلام (ولنسم) هذه الاستعارة (عنادية) لعمادة كل طرف منها الآخر
 (ومنها) اى من العنادية الاستعارة (التهكمية) والتعليجية وهما ما استعمل اى الاستعارة
 التي استعملت (في ضده) اى ضد معناها الحقيقي (او نقيضه لما مر) في باب التشبيه من تنزيل
 التضاد مغزلة تناسب بواسطة تلميح وتهكم (نحو) فشرهم بعذاب اليم اى انذرهم استمعرت
 البشارة التي هي الاخبار بما يظهر سرورا في الخبر للانذار الذي هو ضدها بداخل الانذار
 في جنس البشارة على سبيل انتهمكم وللنظم توجيهات اخرى هي انه امر نبي الرحمة بالانذار لهم شبه
 بالتبشير في الشرح صدره فيه ازالة لانقباضة من الانذار عنه فيكون استعارة التبشير للانذار الجامع
 كونهم امر غويين له صلى الله عليه وسلم وانهم في استماع الانذار كن يستمع التبشير لعدم مبالاة بهم
 فالاستعارة للجامع المشابهة في عدم الخوف منهما وانهم في الجد في اكتساب العذاب الاليم كان راغب
 فيه فانذرهم به شبهه بالاخبار بمرغوب فيكون كالتبشير فاحفظها فانها من افاضة المليم الخير
 (وباعتبار الجامع) يراد به وجه الشبه وسعى في باب التشبيه وجه الشبه لانه سب التشبيه وهنا
 جامعا لانه ادخل المشبه تحت جنس المشبه به ادعاء وجهه مع افراد المشبه تحت مفهومه
 (فسمان لانه اما داخل في مفهوم الطرفين) لم يستغن عن هذا التقييد للاستعارة بما مر
 من ان وجه الشبه اما داخل في مفهوم الطرفين او خارج عنه لان كل تشبيه لا يكون مبنى
 الاستعارة على ان وجوب كون الجامع اخص بالمشبه به بوجه امتناع دخوله في مفهوم الطرفين
 لنقرر ان الذاتي لا يتفاوت في الافراد ووجه صحة ان ما تقرر انما هو في ذاتيات الماهيات
 الحقيقية دون المفهومات الاعتبارية (نحو) قوله عليه السلام خير الناس رجل تمسك بعنان
 فرسه (كما سمع هيمة) اى صوتا يفرغ عنه اوصوتا يخافه من عدو (طار اليها) استناد طار

عن اختلاف نسخة

الى الرجل مجازى طار فرسه بسبعه اليها وتمت الحديث اورجل في شعفه في غنمة حتى بأية الموت
يعنى صلعم خبر الناس رجل اخذ بعنان فرسه واستعد للجهاد اورجل اختزل الناس وسكن في رأس
جبل في غنم قليل قطع عنسافها واشتغل بالعبادة حتى يموت استعار الطيران العدو الفرس
والجامع داخل في مفهومهما (فان الجامع بين العدو والطيران هو قطع المسافة بسرعة
وهو داخل فيهما) اذا الطيران قطع المسافة بسرعة بالجنح والعدو وقطعها بالقدم
بسرعة والاول قطع المسافة في الهواء والثاني قطعها في الارض واعترض عليه الشارح
بان السرعة غير داخلية في مفهوم الطيران بل هو مجرد قطع المسافة بالجنح غائبة في الاكثر
بالسرعة وهذا الشيخ فرق بين العدو والطيران والانسان والفرس والاسديان الاولين من جنس
واحد هو المرور وقطع المسافة وانما الاختلاف بالسرعة لانها بميل الشدة والضعف
وذلك لا يوجب اختلافا في الجنس بخلاف الاسد والانسان فعلى هذا للاستعارة تقسيم
آخر هو ان الطرفين اما من جنس واحد او من جنسين لكن في حصر ما به الاختلاف
في السرعة بل في جعلها ما به الاختلاف نظرا لمخفى على من نظر فيما سبق (واما غير داخل)
عطف على قوله اما داخل وغير الداخل في مفهومهما يحتمل ان يكون داخل في مفهوم
احدهما كما في تشبيه العدو بالطيران في قطع المسافة بسرعة فانه داخل في مفهوم العدو
دون الطيران كما حقق وقد خالف بين تقسيم التشبيه باعتبار دخول وجه الشبه وخروجه
وبين تقسيم الاستعارة فقال في تقسيم التشبيه وجهه اما غير خارج عن حقيقة الطرفين
او خارج عنهما فجعل الخارج عن احدا الطرفين دخلا في القسم الاول وهما جعله داخل
في القسم الثاني واوردت تطبيقهما فاجعل الداخل في الطرفين في تأويل الداخل
في احدهما وحديث يدفع اعتراض الشارح على التمثيل باستعارة الطيران للعدو (كما مر)
من استعارة الاسد للرجل الشجاع فان الشجاعة خارجة فيه عن الطرفين لظهور ان
الاسد موضوع الحيوان الخصوص والشجاع وصف له والمستعار له هو الرجل الموصوف
بالشجاع والصفة خارجة ولا تعويل على ما قال الشيخ في اسرار البلاغة من ان الاسد
موضوع للشجاعة لكن في تلك الهيئة الخصوصية للشجاعة وحدها (وابطضا) تقسيم آخر
للاستعارة باعتبار الجامع وهواتها (اما عامية) منسوبة الى العامة (وهي المتبادلة لظهور
الجامع فيها نحو رأت اسدا يرمى او خاصية) منسوبة الى الخاصة (وهي الغريبة) اى
البعيدة عن العامة او عن كل احد الا ان الخاصة يدركونها بسرعة سيرهم (والغريبة
قد تكون في نفس الشبه كما في قوله) اى قول يزيد بن مسلمة بن عبد الملك يصف فرس له بانه
مؤدبانه اذا نزل عنه والى عنائه في قربوس سرجه وقف مكانه حتى يعود اليه (واذا احتجب
فر بوسه) القربوس محركة ولا يسكن الا للضرورة وهو حنوا لسرج على ما في القاموس
وفي الصحاح المعتمد الذى رأيتاه القربوس للسرج فالقربوس مقدم السرج ولا حاجة
الى حذف مضاف اى مقدم السرج كما يوهمه عبارة الشارح حيث قال فر بوسه اى مقدم
سرجه وفي الصحاح القربوس السرج (بعثانه علك) مضغ (الشكيم) كالشكيمة الحديدية
المعترضة في فم الفرس (الى انصراف الزائر) يعنى الى انصرافى عبر عن نفسه بالزائر للدلالة
على كمال تأدبه حيث يقف مكانه وان طال مكثه كما هو شأن الزائر الحبيب يدل عليه
ما قبله عودته فيما زور حياثي اهماله وكذلك كل مخاطر والمخاطر طالب الشفاء
على خطر هلاك اى مثل ذلك الرجل يريد نفسه في تعويد فرسه كل مخاطر شبه هيئة
وقوع النسيان في القربوس ممتدا الى جانبي فم الفرس بهيئة وقوع الثرب في ركبة
المنحني ممتدا منحدر الى جانبي ظهره فاستعار له الاحتباء وهو ان يجمع الرجل ظهره وساقيه

بشوب او غيره على تلك الهيئة (وقد تحصل) الغرابة (بتصرف في العامية كما في قوله) «ولما قضينا من منى كل حاجة* ومسيح بالاركان من هو ما مسح* وشدت على دهم المهارى رحلتنا* ولم ينظر الغادى الذى* هو رايح اخذنا باطراف الاحاديث ينشأ* (وسالت باعتبار المطى الاباطح) التسبح كالسبح المهارى كالصحرارى والجوارى جسع المهرية وهى التساقفة المنسوبة الى مهرة بن حيدان بطن من قضاة الاباطح جمع البطح وهو مسيل الماء فيه دقاق الحصى والنظر محر كما يجي* بمعنى الانتظار يريد لما فرغنا عن اداء مناسك الحج ومسخنا اركان البيت عند طواف الوداع وشددنا الرحال على المطايا وارحلنا ولم ننظر الغادى الذى هو رايح للاستحجال اخذنا في الاحاديث واخذت المطايا في سرعة السير استعثار السيلان للسير الخيث في غاية السرعة للابل والشبه فيه ظاهر عاى لكن قد تصرف فيه بما افاده اللطف والقرابة (اذا استند الفعل) يعنى سالت (الى الاباطح دون المطى) او اعتاقها حتى افادت انه اعتلات الاباطح من الابل كما في نهرجار فانه انما يستند الجريان الى النهار اذا اعتلات الاماء بحيث لا يتغير من الماء (وادخل الاعتناق في السير) حيث جعلت الاباطح سائلة مع الاعتناق فجعل الاعتناق سائرة اشارة الى ان سرعة سير الابل وبطوة انما يظهر ان غالباً في الاعتناق وتبين امرهما فيه وسائر الاجزاء يستند اليهما في الحركة وتبعهما في الثقل والخفة هذا ما ينظر في هذا المقام ولا يخفى ان الجعاء من السيل يكون باخذ امرى يحفظ الغريق من الغرق فجعل الاحاديث كاعمد اخذ بكل طرف منه واحد من المصاحبين يسهل عليهما سيلان المطايا بعد جعل سيرهن سيلات تصرف دقيق بلغ التشبيه معه مرتبة يخص بها اخص الخواص ثم انه يمكن حل التشبيه على ما هو خاص في اصله بان يقال لم يقصد تشبيه السير بالسيل في السرعة بل تشبيه المطايا وهى الابل التى لها طول السيل بنفس السيل في الاتصال والجمرة والسرعة وتشبيه اعتناقها المرتفعة التحركة بما يجرى على السيل ولا يخفى ان هذا تشبيه مركب مبتدع في غاية الدقة ولك ان تريد بالاباطح الطرق فيكون من تشبيه الطرق بالاباطح بعد تشبيه السير بالسيل في السرعة فيكتنف تشبيه السير بالسيل يضم تشبيه الطرق بالاباطح اليه دقة وخصوصاً قال المصنف وقد يحصل الغرابة بالجمع بين عدة استعارات للخلاق الشكل بالشكل كما في قول امرئ القيس * وليل كوج البحر مرخ سدوله* على بانواع الهجوم ليتلى* فقلت له لما تطى بصلبه* واردف اعجازا ونا بلكل * الا يا بها الليل الطويل الانجلي* بصبح وما الا صباح منك بامثل* اراد وصف الليل بالطول فاستعاره صلباً يطى به اذ كان كل ذى صلب يزيد شئ في طوله عند تمطيه ثم بالغ في ذلك جعل له اعجازا يردف بعضها بعضاً ثم اراد ان يصفه بالثقل على قلب ساهرة والشدة والمشقة فاستعاره كالكلاى صدرنا نؤبه اى يتقل به هذا كلامه قال الشارح والظاهر ان هذا من قبيل الاستعارات بالكتابة كاليه للشمال يعنى لبس مما نحن فيه من الاستعارات المصروفة ولا يخفى ان التقسيم الى العامية والخاصية مما يجرى في الاستعارة بالكتابة ايضا لانه دائر على ظهور الجامع وغرابته فلا يبعد ان يصير الاستعارة بالكتابة في الليل باعتبار تشبيهه المبتذل بالانسان باعتبار شيوخ خطاه غريبة تجمع عدة استعارات تخيلية فيكون البيت نظيراً لما نحن فيه وتنبهنا على جريان هذا التقسيم فيه (و الاستعارة باعتبار الثلاثة) اى المستعاره والمستعار منه والجامع (سنة اقسام) لان الاستعارة التى جامعها عقلى وليس طرفاها حسين طرفاها اما عقليان ومختلفان فهذه ثلاثة اقسام اشار اليها ثانياً والاستعارة التى طرفاها حسين جامعها اما عقلى واما حسي واما مختلف

ماخلص

نسخه

فكسوا

نسخه

بعضه حسي وبعضه عقلي فهذه ثلثة اقسام اخر اشار اليها اولا ولا يخفى ان استعارة
 العقلي للحسي ينبغي ان لا يجوز عند من لا يجوز تشبيه المحسوس بالمعقول فكيف شاهدنا عليه
 وقوعه في القرآن على ما سيذكره المصنف وان ما جعله تقسيما باعتبار الثلثة تقسيما تقسيم
 باعتبار الطرفين رباني وهو ان الطرفين اما حسيان او عقليان او مختلفان وتقسيما باعتبار
 الجامع ثلاثي وهو ان الاستعارة جامعها اما حسي او عقلي او مختلف جدهما وتسماه
 تقسيما باعتبار الثلثة ووجهه خفي والاعني لكل شربة والاشهية له ما هو خير به وقد جعل
 السكاكي هذا التقسيم خماسيا لاهمال ما وجهه مختلف وبعثذله تارة بان لم يوجد له
 مثال في التمثيل ونذر استتماله وتارة بأنه داخل باعتبار فيما وجهه حسي وباعتبار فيما وجهه
 عقلي ولما كان جعل الاقسام ستة مخالفا لما ذكره السكاكي استدلل عليه بقوله (لان الطرفين
 ان كانا حسيين فالجامع اما حسي شحوقه تعالى فاخرج لهم عجلا جسدا له خوار) الخوار
 بالضم من صوت البقر والغنم والقطاة والسهم (فان المستعار منه ولد البقرة والمستعاره
 الحيوان الذي خلفه الله تعالى من حلي) الحلي كتغل وبالقح ما يزين به من مصنوع
 المعدنيات او الحجارة جده حلي كدلى وهو جمع والواحد حلية كطبية (القط بالفتح
 اهل مصر واليهيم تسب الثياب القبطية بالضم على غير قياس) والجامع الشكل لا وجه
 لترك الخوار (والجمع حسي) يدرك بالصر والخوار يدرك بالسمع وفي كون
 الابة استعارة بحث اذ جسده خوار صريح في انه يمكن عجلا اذ لا يقال للبقر انه جسده
 صوت البقرة وقد ابدل من العجل بدل اكل وظاهر انه ليس عين العجل فلا محالة المراد بالعجل
 مثل العجل فهو نظير حتى يدين لكم الخط الايض من الخط الاسود من الفجر فان بيان الخط
 بالفجر اخرجه من ان يكون استعارة الى التشبيه فكذا ابدال جسده خوار من عجلا اخرجه
 من ان يكون استعارة فهو تشبيه بليغ بعجل ذكر في وصف المشبه وحده وبه ظهر ضعف ترك
 المصنف من التشبيه المحمل ما ذكر فيه وصف المشبه وحده بناء على عدم انظرفه في كلامهم
 كما ذكره الشارح ومثل السكاكي هذا التسم قوله تعالى واشعل الرأس سبيا قالنا المستعار
 منه هو النار والمستعار له هو الشيب والجامع بينهما هو الانبساط ولكن في النار اقوى
 والطرفان حسيان ووجه التشبه حسي هذا واعتذر المصنف عن ترك التمثيل به بان فيه تشبهين
 الاول تشبيه الشيب بشواظ النار في البياض والانارة وهذا الاستعارة بالكناية وكلامنا
 في الاستعارة الحقيقية نعم صح التمثيل من السكاكي لان كلامه في الاستعارة مطلقا ولا يثنى تشبيه
 انتشار الشيب في الشعر باشتعال النار في سرعة الانبساط مع تعذر تلافيه فهذه الاستعارة
 تصريحية لكن الجامع فيها عقلي هذا وتجد عايدان السرعة كالانبساط حسية وتعذر التلافى
 عقلي فالجامع مختلف لكن التجه ابيضه ويتجد ايضا له مساكن الاشتعال الذي هو قرينة
 الاستعارة بالكناية مستعار الانتشار المذكور وهو امر محقق فقد وجد الاستعارة بالكناية
 بدون التخييلية وسيصرح في فصل الاعتراضات على السكاكي انه باطل بالاتفاق لكن الحقيقة
 ما ذكره هنا فانه يوجد المكني عنها بدون التخييلية ويتجه على السكاكي ان المستعار منه هو
 الشيب دون النار لان الاستعارة بالكناية عنده هو المشبه المستعمل في المشبه به نعم يصح على
 مذهب السلف ان الاستعارة بالكناية هو المشبه به المستعار للمشبه على سبيل ارمز سياتي
 تحقيقه (واما عقلي) قسم لقوله اما حسي (لثبوت الاله بالليل تسليخ منه النهار) اى نزع
 منه النهار (فان المستعار منه كسط الجلود عن نحو الشاة والمستعار له كشف الضوء عن مكان
 الليل) وموضع الفاء ظله جعل المستعار له كشف الضوء لا كشف النهار لان النهار زمان

والنعم

لان العجل اريد منه معناه المجازي
 عن الحقيقى اذ لا يقال للبقر انه جسده
 له صوت البقرة كاهم وجسده
 خوار على معناه الحقيقى فلا يكون
 عين العجل الذى هو المبدل منه
 وان اراد من العجل معناه الحقيقى
 لا يصح اذ لا يقال للبقر الخ فاحتج
 الى ان يراد بالعجل مثل العجل
 حتى يصح الابدال لان مثل
 العجل غير جسده خوار فيخرج
 عن الاستعارة وبالجملة ان الابدال
 يفرجه عن الاستعارة

كون العالم مضيئاً والليل زمان كونه مظلماً ولا يسلمح احد الزمانين عن الاخر بل الضوء عن وجه الظلمة فيه على ان تعلق السليح بالنهار تجوز حقيقة سليح الضوء لكن الاول ان يقول عن ظلمة الليل مكان قوله مكان الليل اذ ليس المستعار له الكشف عن مكان الليل بل عن الظلمة فلا يليق ذكره في مقام البيان وان يكن تخفيفه بجازه مجازاً عن الظلمة ولقد تبد بالعدول عن عبارة المفتاح والشيخ عبد القاهر حيث جعل المستعار له والمستعار منه الظهورين على انه لا يناسب استعمال السليح المتعدي فعمل المستعار منه اظهار الشاة من الجلد والمستعار له اظهار الليل من النهار (وهما) اي الكشط والكشف المذكوران (حسيان والجامع

ما يعقل) ولا يحس به (من ترتيب امر على آخر) اي حصول امر عقيب امر دائماً واغالباً كترتب ظهور اللحم على كسط الجلد وترتب ظهور الظلمة على كشف الضوء عنها وهذا بخلاف ما ذكره الشيخ عبد القاهر والسكاكي ان المستعار له ظهور انهار من ظلمة الليل لكن زيف ما ذكر ابا نسلج النهار من الليل يستتبع ظهور الليل من ضوء النهار وزيفه المصنف ايضاً بان المنزع على ظهور النهار من ظلمة الليل الابصار لا الاظلام فيقتضي ذلك ان لا يعقب بقوله فاذا هم مظلون بل قولنا فاذا هم مبصرون واستصعب الاشكال حتى التجأ البعض الى التعسف فقال عبارة ثهما محمولة على القلب والمراد ان المستعار له ظهور ظلمة ليل من النهار والبعض الى التكلف يجعل ظهور النهار من ظلمة الليل يعني زوال النهار من ظلمة الليل وتمسك في ورود الظهور بمعنى الزوال قول الحماني* وذلك عارياً بان رطله ظاهر* حيث فسره الامام المرزوقي بزايل ويقول ابي ذؤيب* وغيرها الواشون اتي احبها* وتلك شكاة طاهر عنك عارها* وجعل من في قولها مظهر ظلمة الليل من النهار بمعنى عن وذكر الشارح العلامة ان السليح قد يكون بمعنى النزاع نحو سلخت الاسباب عن الشاة وقد يكون بمعنى الاخراج نحو سلخت الشاة عن الاسباب والشاة مسلوخة فذهب عبد القاهر والسكاكي الى الثاني وغيرهما الى الاول فاستعمل الفاء التي للتعقيب بلامهلة في قوله فاذا هم مظلون ظاهر على قول غيرهما واما على قولهما فالتامص من جهة انها موضوعات لما بعد في العادة مترتبات غير متراف وهذا يختلف باختلاف الامور والعادات وربما يطول الزمان بين امرين ولا بعد الثاني مترافاً لان العادة كانت تقتضي اطول من هذا فيستقصيه المتكلم ويلحقه بعدم فيجعل الثاني غير متراف ويستعمل الفاء كما في هذه الآية على قولهما فانهما جلا فاذا هم مظلون على ظلمة بعد اخراج النهار من الليل وزوال النهار وهو وان كان مترافاً عن الاخراج بساعات انه هار الا ان العادة تقتضي ان لا تقتضي مثل هذه الاضافة الا في اضعاف هذه الساعات ولا يأتى الظلام الا بعد مهلة فيجعل الليل لا ياتيه على خلاف العادة كانه فاجأ عقيب اخراج النهار من الليل بلامهلة ثم لا يتخفى ان اذا المفاجأة انما هي اذا جعل السليح بمعنى الاخراج كما يقال اخرج النهار من الليل ففاجأ دخول الليل فانه يستقيم بخلاف ما اذا جعل بمعنى النزاع فانه لا يستقيم ان يقال نزع ضوء الشمس عن الهواء ففاجأ الاظلام كما لا يستقيم ان يقال كسرت الكوز ففاجأ الانكسار لان دخولهم في الظلام عين حصول الظلام فنكون نسبة دخولهم في الظلام الى نزع ضوءه كنسبة الانكسار الى الكسر فلهذا جملاً السليح بمعنى الاخراج دون النزاع انتهى كلامه وايد كلامهما بعد هذا اتوجه بوجوه احدها ان الشيء انما يكون اية اذا اقبل على نوع استغراب واستعجاب بحيث يفتقر انواع اقدار وذلك انه هار مفاجأة الظلام عقيب ظهور النهار لا عقيب زوال ضوء النهار بل وثانيها ان ظهور النهار المضى انساب بظهور المسلوخة

لا بعد ان يقال اوصاف المكان الى الليل اشارة الى اصله وكان مكان الحقيقة له والموضع موطن الظلمة جزء الضوء وستر مكان الظلمة

عبارةها

الشكاة الشكاة قاموس

الابيض من الجلد الساتر الذى ربما كان اسود مظلما من ظهور الليل وثالثها ان التحقيق وان كان يقتضى طريان الضوء على الظلام بمنزلة الساتر لكن المتعارف المتبادر الى فهم العامة عكس ذلك حتى كأنهم يعتقدون ويعدون من جملة الضرورات ان الظلام هو الذى يطرد على الضوء فيستره بمنزلة لباس له وينكشف عنه فيظهر وجهنا الليل لباسا واقول بعد ما سمعت الاستقصاء في ترجيح قوليهما وتزيف قول غيرهما حتى كاد يتقلب القول بالقلب ان فهم الاظلام بعد انقضاء النهار من قوله فاذا هم مظلون بعيد عن النظم ويبادر منه انه ترتب على سلخ النهار من الليل لا على زوال النهار على انه لا يخفى التكلف فيما ذكره من تصحيح عدم التراخي ومارد به قول الغير انه حينئذ لا يحسن حديث مفاجأة الاظلام لانه انما يستعمل فيما يتوقع فيه تراخى ولا يتوقع حدوثه وليس حدوث الاظلام بعد ازالة النهار خلاف المتوقع حتى يصح ذكر المفاجأة ويمكن دفعه بان مفاجأة الاظلام انما ترتب على سلخ النهار من الليل وهم يعدونه مفاجأة لعدم علمهم بالسلخ وعدم توقعهم زوال النهار في هذا المقدار من الزمان ويمكن تقوية كلام الغير ايضا بان الليل والنهار طاركا هو التحقيق وحل القرآن على ما هو الواقع هو المناسب لا على ما هو متعارف العامة لانه الهدى فلا يليق بان يفيد ما هو خلاف التحقيق نعم لو حل كلامهما على ان معنى الآية تخرج النهار من الليل تعقب اخراجه بالتام من الليل يظلون بلا مهلة لكن فيه نجاة عن تكلفه في نفي التراخي (واما يختلف) بعضه حسي وبعضه عقلي (كقولك رأيت سحبا وانت تريد انسانا كالشمس في حسن الطلعة وهو حسي ونبأه الشان) وهي عقلية والاولى بعلاقة انه كالشمس لانك لو تريد بقولك شمسا بمفهوم انسان كالشمس في حسن الطلعة ونبأه الشان لم يكن استعارة بل تشبيها ولوريد انسانا هو في الواقع كالشمس فيهما لكن لا بعلاقة هذه المشاهدة لم يكن مثالا لما نحن فيه وقد نبه جعل مثال هذا القسم مصنوعا على انه لم يوجد في القرآن ولا في كلام من يوثق به فلذا تركه المشتاح (والا) عطف على قوله اننا كنا حسيين اى ان لم يكن الطرفان حسيين (فهما اما عقليان نحو من بعثنا من مرقدنا) المعنى اما من اعطينا من رقادنا فالاستعارة في المرقد بمعنى الرقاد والمستعار له والمستعار منه عقليان بلا خفاء واما من اعطينا من مكان رقادنا فالاستعارة له القبر والمستعار منه المقام ولا خفاء في انها حسيان فجعله من قسم ما طرافه عقليان دليل على ان مدار التقسيم في الاستعارة التبعية على الاستعارة الاصلية فالاستعارة التبعية مبنية عليها وقوله (فان المستعار منه الرقاد والمستعار له الموت والجامع عدم ظهور الفعل والجميع عقلي) يحتمل التنبيه على المدار كما يحتمل التنبيه على المراد بالمرقد والاول انفع فهو الاحد والظاهر ان الجامع سهولة تأتى البعث كما قيل لان التعجب من البعث والاعتراف به مما يدعو اليه اوسرعة البعث حتى ان ازمة الموت لم يكن الا زمان يوم كما تقول ثم نقول والله تعالى اعلم يحتمل ان يكون المستعار له الحياة الدنيا والمستعار منه النوم والجامع كون ما يرى فيهما مما لا حقيقة ولا ثبات له كما قال على رضى الله تعالى عنه الناس نيام فاذا ماتوا اتبعوا واعترض على جعل الجامع عدم ظهور الفعل بانه بالمراد اخص فلا يصلح علاقة الاستعارة الرقاد للموت ويمكن دفعه بان المراد عدم ظهور الفعل مع امكانه كما يشعر في الظهور وهو اخص بالنوم لانه في الموت لتزيله بمنزلة النوم خيالى لاحق بى وسمعت بعض من استفتت منه هذا الكتاب خصه الله تعالى بجزيل الثواب ان هذا لو كان كلام المؤمنين كما يشعر به قوله تعالى هذا ما وعد الرحمن وصدق المرسلون لكان وجه الشبه الراحة وقد ورد في الخبر انه

بعدون نسخة

فيها نسخة

موضوعا نسخة

بسرعة نسخة

زمان نوم نسخة

يقال للمؤمن في القبر اسلم كومة العروس هذا على مذهب اهل السنة والجماعة واما عند المعتزلة
المتكرين لعذاب القبر فراحمة القبر مشتركة بين المؤمن والكافر وقيل الجامع البعث الذي هو
في التوم اقوى واشهر لكونه مما لا شبهة فيه ويمنع كونه اقوى بل يكاد يكون الامر بالعكس
لان المانع في الموت اقوى فبعث الفاعل فيه اقوى وينافش ايضا بان ذكر وجه الشبه يستدعي
كون الكلام تشبيها كما في قوله ولاحت من بروج البدر بعد انما مل ثم القرينة في هذه الاستعارة
كونه كلام الموتى وقيل ذكر البعث ورد بانه لا اختصاص للبعث بالموث فانه يقال بعثه من تومه
اي ايقظه وبعث الموتى اي انشروهم بل هو في التوم اقوى على ما قل (واما مختلفان) عطف
على قوله اما عقليان اي احدا الطرفين حسي والاخر عقلي (والحسي هو المستعار منه محو
فاصدع بما تؤمر) ولقد اكد التنبيه على ان حسيه ما يتعلق بالاستعارة التبية وللعلانية
باعتبار اصلها لا باعتبار نفسها بقوله (فان المستعار منه كسر الزجاجة) هذا اذا
كان الصدع كسر الزجاجة لكن في القاموس ان الصدع هو الشق في الشيء الصلب فالمستعار
منه الشق في شيء صلب لا بلثم (والمستعار له التبليغ) هذا اذا فسر قاصدع بما تؤمر باظهر
ما تؤمر اي اظهر الامر اظهار الاتصحي كالابلثم شق الزجاجة اما اذا فسر بالبحر بالقرآن
فالمستعار له ايضا حسي وله تفسيرات اخر ايضا جدها في القاموس (والجامع التأثير وهما
عقليان واما عكس ذلك) عطف على قوله واما مختلفان لاعلى قوله والحسي هو المستعار منه
فالمنع واما مختلفان والحسي هو المستعار له لا واما الحسي هو المستعار له لان اما في المعطوف عليه
لازم في العطف باما ولذا عطف باما ليكون صريحا في انه يعادل قوله واما مختلفان واما
اختاره لانه اظهر في تحصيل الاقسام الستة قدبر (نحو انما الساطني الماء حلة اكم في الجارية)
في القاموس طغا يطغو طغوى وطفونا بضعها كطغى بطغى كرضى بضى طفغا وطفونا
بالضم والكسر جاوزا القدر وارتفع وعلا في الكفر واشرف في المعاصي والظلم (فان المستعار له
كثرة الماء وهو حسي والمستعار منه التكبر والجامع الاستعلاء المفرط) المشترك بين الاستعلاء الحسي
والمعنوي وقيل الجامع الاستعلاء الحسي وهو في التكبر خيالي وفيه ان وجه الشبه يجب
ان يكون في المستعار منه اقوى (وهما عقليان والاستعارة باعتبار اللفظ) اي اعتبار لفظها
(فمسمان) وهذا التقسيم باعتبار لفظ الاستعارة بخلاف التقسيمات السابقة فانها باعتبار
معنى الاستعارة فان التقسيم باعتبار الطرفين مثلا راجع الى معنى الاستعارة فالتعارة باعتبار
ان معنى الاستعارة لا يجمع المستعار منه وقس عليه وانما جعل هذا التقسيم باعتبار اللفظ مع
انه يمكن باعتبار المعنى بان يقال المستعار منه ان لم يشتمل على النسبة الى الفاعل ولم يكن
به اعتبار معه وصف ولم يكن معنى حرفيا فاصلية والافتعية طلبا للاختصار ولان بحثهم
عن اللفظ فاعتبار نفس اللفظ في التقسيم انسب بحالهم فلا يتجاوز عنه ما يمكن (لانه
اي اللفظ ان كان اسم جنس) اسم الجنس في عرف النحاة لا يشمل اسماة ويشمل الاسماء
المنشقة فلا يصح ان يفصدها ما هو عرفهم لظهور ان اسماة رعى استعارة اصلية والحال
ناطقة استعارة تبعية فلذا قال السيد السند والشارح المحقق في شرح المفتاح يريد صاحب
المفتاح باسم الجنس اسم المفهوم غير مشخص ولا مشتملا على معنى بذات فيدخل فيه
نحو رجل واسد وقام وقعود ويخرج عنه الاسماء المنشقة من الصفات واسماء الزمان والمكان
والالة قال الشارح وتبعه السيد المراد باسم الجنس اعم من الحقيقي والحكمي اي التأويل باسم
الجنس ليتناول نحو حاتم فان الاستعارة فيه اصلية وفيه نظر لان الحاتم مأول بالمتناهي في الجود
فيكون متأولا بصفة وقد استعير من مفهوم المتناهي في الجود لانه كمال جود فهو كاستعارة

اذا فسر باظهر نسخة

شيء من مفهوم مشتق لمفهوم مشتق فلا يصلح شيء من الشبه والمشبه به لان يعتبر التشبيه
 بينهما بالاصالة فينبغي ان يعتبر التشبيه بين المعنيين المصدريين ويجعل الخاتم في حكم المشتق
 فيكون ملحقا بالاستعارة التبعية دون الاصلية (فاصلية) اى فاستعارة اصلية لانها ليست
 تابعة لامر اخر ولا نهال اصل للاستعارة التبعية (كاسد و قتل) مثالان لاسم الجنس واللاستعارة
 على تقدير استعمالهما في الرجل الشجاع والضرب الشديد (والا) اى وان لم يكن اللفظ اسم
 جنس (قتيبة) اى فالاستعارة تبعية والتشبيه بقوله (كالفعل وما يشق منه) كما سبق وقوله
 ما يشق منه عدول عن قول المفتاح والصفات لعدم تناول الصفات لاسم الزمان والمكان
 والالة بالاتفاق وتعريف الصفة بمبادل على ذات مبهمة في غاية الابهام باعتبار معنى
 هو المقصود لا يتناولها لانها امتازت عن اسم الزمان والمكان والالة بالابهام الذات فان الذات
 المعنية في تلك الثلاثة لها عين المكانية والزمانية والالية كذا قالوا ولا يعد ان يقال المعنى ما قام
 بانغير والمبادر منه ان يقوم بالذات المذكورة فامتازت الصفة بهذا الوجه ايضا من هؤلاء
 الاسماء وفيه نظراذج يوزان يكون ما وضع له اسم المكان ذات يفعل فيها وكذا اسم الزمان
 ويكون ما وضع له اسم الالة ذات يفعل بها وكأنه لهذا صرحوا بان تعريف الصفة هذا غير
 صحيح لاتقاضه بهؤلاء الاسماء على ما نقله الشارح وبهذا ظهر ان تشيع السيد السند على
 دعوى الانتقاض ليس في موقعه واما انكاره عليه تصريحهم بالانتقاض ودعوى
 ان الانتقاض زعم منه والنسبة اليهم فرية بلامرية فاجتزاه ودعوى احاطة بالثاني وهذا كلام
 وقع في البين فليرجع الى ما كنا فيه فتقول الاستعارة الاصلية كالتبعية بحسب انتعيم العقلي
 قسمان فالاصلية استعارة اسم جنس اغير مشتق او حرف واستعارته لاحد الامرين والتبعية
 استعارة مشتق او حرف لمشتق او حرف واستعارة احدهما تغيرهما والواقع من كل
 من التقسيمين قسمه الاول وذلك لان اعتبار الاستعارة في المصدر او المتعلق يقضى ان
 يكون لكل من المستعار منه وله مصدر او متعلق (والحرف) فالقوم زعموا ان استعارة المشتقات
 باعتبار استعارة المصدر لمعنى مصدرى والاشتقاق من المستعار فيلزم الاستعارة في المشتق
 بحكم سرية استعارة المأخذ من غير تشبيه لمعنى المشتق لشيء ومن غير استعارة المشتق واستعارة
 الحرف لمسا استعار باعتبار استعارة لفظ جعل الواضع معناه الة لوضع الحرف لمعانيه
 الغير المتناهية كالعلية فانه وضع اللام لكل علية مخصوصة لمحوطة بين علة
 ومعلول بملاحظتها بمفهوم العلية فانه وضع اللام فيستعار لفظ العلية لمفهوم
 ترتب شيء على شيء تشبيه الترتب بالعلية فتسمى تلك الاستعارة في استعارة
 اللام من العلية مخصوصة المحوطة بين علة ومعلول لترتب مخصوص كذلك
 وهذا هو المراد بمتعلق معنى الحرف حيث قالوا اعتبر الاستعارة اولا في متعلق الحرف
 وهذا مشكل جدا اذا لم يخفى على مستعير لمشتق او حرف انه لا يتكلم اولا بالمصدر او متعلق
 الحرف ولا يستعير شيئا منهما وهذا هو الذى يليق بالسكاكى ان يجعله وجه الراد التبعية
 الى المكينة والذى دعاهم الى هذه الدعوى على ما نقله الشارح عنهم ان الاستعارة تعتمد
 التشبيه والتشبيه يقضى كون المشبه موصوفا بوجه الشبه او بكونه مشاركا للتشبه به في وجه
 الشبه وانما يصلح للموصوفية الحقيقية اى الامور المحققة المتقرة الثابتة كقولك جسم
 ابيض وبياض صافى دون معاني الافعال والصفات المشتقة لكونها متجددة غير متقرة
 بواسطة دخول الزمان في مفهومها او عروضة لها ودون الحرف وهو ظاهر واما الموصوف
 في نحو شجاع باسل وجودا فياض وعالم تحرير فحذف اى رجل شجاع واعترض عليه
 بوجوه بعضها مصرح به في الشرح وبعضها مر موزا وضعه فيما نقله عنه في الحواشي

وهي ان الزمان نفسه يقع موصوفا فيقال زمان طويل وكذا غيره من الامور الغير
المتقرة كالحركة وان المدعى ان الحروف والافعال لاتقع مشبهها بها ومقتضى
الدليل هو انه يمنع وقوعها مشبهة فلا ينطبق الدليل على المدعى وان الدليل لا يناول اسماء الزمان
والمكان والالة لانها تقع موصوفات فيقال مقام واسع ومجلس فسبح ومبت طيب والاستعارة
فيها تبعية وان خصصوا المشتقات بالافعال والصفات اذ لاشك في انا اذا قلنا بلفظنا
مقتل فلان اى الموضع الذى ضرب فيه ضربه شديدا كان المعنى على تشبيه ضربه بالمقتل
هذا وفي عدم تناول دليلهم اسم الزمان نظرا لظهور دخول الزمان في مفهومه وقد اندفع
الاعتراض الثانى بما حققناه لك من ان المستعار له في الاستعارة التبعية يجب ان يكون من جنس
المستعار منه فيكنى في ايجاب الاستعارة التبعية في الافعال والحروف دعوى انها تقع مشبهة كما هو
مقتضى الدليل حتى ينطبق الدليل على المدعى ولا يذهب عليك انه لا يصلح المعنى الغير المستقل
بجمله محكوما عليه لا يصلح لكونه مفعولا ولا مجرورا وانه اذا حكم على المشبه بكونه مشارا كالشبه به
لا بد ان يجعل مدخول الكاف او مفعول المشاركة فلا يصلح الحروف لكونها مشبهها وانه لا يصلح
الفعل ايضا لكونه مفعولا به او مجرورا بحرف الجر فيتم بهذا الوجه ايضا امتناع استعارتها اصالة
ودفعه السيد السند بان التشبيه يستلزم او لا يكون المشبه موصوفا بوجه الشبه والمشاركة للتشبيه به
فيه ويلزم منه تباين وصف المشبه به بالمشاركة للتشبه وزاد في وجوه النظر انه يصح جعل
الصفات محكوما عليها لان المعتبر فيها حدث ونسبة وذات مامن حيث نسب اليه ذلك
الحدث نسبة تقيدية غير مقصودة بالاصالة من العبارة وامتزجت تلك الامور بحيث صارت
كشيء واحد فيجاز ان يلاحظ تارة جانب الذات اصالة فيحصل محكوما عليها وتارة جانب
الوصف فيحصل محكوما بها هذا ولا يخفى ان جعل الصفة محكوما عليها بلا حذو ماصدق
عليه مفهومها وجعلها محكوما بها باعتبار نفس مفهومها كما في سائر المفردات والكليات ودور
ان الحكم عليه وبه على الذات المعتبر فيه والحدث المعتبر فيه كما ذكره غير ظاهرا ولا
ان يمنع منافاة عدم التقرر للوصف الضمنى ويرد سوى ما ذكره الشارح امور احدها انه وصف
في هذا الدليل معانى الافعال والصفات بكونها متجددة غير متقرة الى غير ذلك فلا يكون
عدم الثبوت مانعا عن الوصف وثانيها انه لا معنى لكون البياض متقرا حين التعبير عنه
بلفظ البياض عنه غير متقرر حين التعبير عنه بالبياض وثالثها ان معانى المصادر ايضا
معروضة للزمان وايضا لم يظهر وجه عدم تحقق معانى الحروف التى لم يدخل فيها زمان
ولم تعرض لها ايضا ثم قال الشارح فالاولى ان يقال ان المقصود الاهم في الصفات واسماء
الزمان والمكان والالة هو المعنى القائم بالذات لان نفس الذات وهذا ظاهر فاذا كان المستعار
صفة او اسم مكان مثلا ينبغي ان يعتبر التشبيه فيما هو المقصود الاهم وكأنه اراد اول ما يمكن
ان يقال باللفظ في قوة هذا الوجه ولم يرد الاشارة الى امكان تصحيح ما ذكره القوم لانه ظاهر
الفساد ونحن نقول الاولى ان يقال ماسوى المعنى المصدرى مشترك بين المعنى الحقيقى
والمجازى في المشتقات فلا استعارة عند التحقيق الا من معنى مصدرى الى معنى مصدرى
فالا حقي باعتبار ان يعتبر هذه الاستعارة في المصدر اخراجا لما لا دخل له في الاستعارة
عن الاستعارة او يقال اعتبر الاستعارة في المصادر ليكون تحصيل مجازات المشتقات
بالاشتقاق كتحصيل حقايقها ويكون التناسب بين المجازات والحقايق مرعيا وانكر السيد
السند مما نقل عن القوم تفسير الحقايق بالامور المتقرة الثابتة المقابلة للمتجددة وجهه
من مظنونات الشارح ومن تبعهم من شارحى المفاتيح وقال المراد بالحقايق كالذوات في بعض

المستعملة نسخة

لان يصبر نسخة

استعمالهم المفهومات المستقلة الغير المحفوظة للغير تبعاً كعاني الحروف والنسب المعتمدة في مفهومات الافعال فان معاني الحروف الة تعرف حال متعلقاتها غير ملحوظة قصدا ونسب الافعال الة للملاحظة طرفيها من الحدث المعبر في مفهوماتها والفاعل الخارج عنه غير مستقلة بالملاحظة فلا يضحى من المعاني الحرفية لان يعتبر مشبهه بمحكوما عليه بالمشاركة للتشبه وكذا المعاني الفعلية لان مجموع معنى الفعل من الحدث والنسبة والزمان غير مستقل باللا حظة لدخول النسبة فيها والحدث وان استقل لكن اعتبارا كونه مسندا فلا يصلح لان يجعل مسندا اليه لان الشيء لا يكون مسندا ومسندا اليه معاني النسبة التامة وان يكون مسندا اليه النسبة تامة مع كونه مسندا لنسبة غير تامة نحو اعجنني ضرب زيد عمرا واما الصفات واسماء الزمان والكان والالة فلا ينتم فيها ما ذكره القوم والوجه ما ذكره الشارح هذا لتفحيح كلامه بعد حذف ما طوله من تحقيق معاني الحروف والافعال اعتمادا على اشتهاره في تصانيفه وبلوغ تحفته الغاية في شرح الرسالة العضدية تناولك ان تقول لما يصلح الاستعارة عن المعنى المطابق للفعل اعرضوا عن استعارته اذا استعارته من المعنى التضمني كاستعارة الشيء من لا يملكه واعتبروا الاستعارة في المصدر ولم يرضوا بالفصل بين سائر المشتقات والفعل في الاستعارة بعد كون الجميع من فروع المصدر وبالمجمل يتجه ان جعل معاني الحروف والافعال محكوما عليهما بالمشاركة ملحوظة لا بالفاظهما الفعلية والحرفية والاستعارة بهذا الاعتبار هو من الحكم بالاستعارة في المصادر ومتعلقات الحروف اذ لا يساعدها الواقع واذ لم يجز التشبيه والاستعارة بالاصالة في الفعل وما يشتق منه وفي الحرف (فالتشبيه في الاولين لمعنى المصدر) فيه ان التشبيه في الاولين بمعنى المصدر لالة لان الفعل مستعار فيجب ان يعتبر في استعارته التشبيه بمعنى المصدر وكذا الحال في قوله وفي الثالث لمتعلق معناه ودفعه ظاهر مما حققناه لك من المستعار له في الاستعارة التبعية كالمستعار منه ولا يمكن دفعه بان التشبيه بمعنى المصدر صريح يستلزم التشبيه ضمنا فان المشبه صريحا مشبه ضمنا لان التشبيه لا يمكن الا من جانب واحد وان كان ما يلزمه من المشاركة من الجانبين فان قلت هل تجرى الاستعارة في الافعال باعتبار التشبيه في متعلق النسب المعبرة فيها والاستعارة فيها تقسم الى في الافعال قلت لا لكن لا لما قاله السيد السند من ان مطلق النسبة التي هي متعلق نسب الافعال لم يشتر بمعنى يصلح ان يجعل وجه شبه بخلاف متعلقات الحروف من الابداء والانتها والظرفية الى غير ذلك فانها انواع مخصوصة لها احوال مشهورة لان متعلق النسب الجزئية المعبرة في الافعال وهو النسبة الى الفاعل لها احوال مخصوصة يمكن ان يشبه لها نسبة الفعل الى الالة وتنزل منزلة تشبيهها في استعارها لفظها بل لان النسبة جزء معنى الفعل فلا يستعار عنها بخلاف المصدر فانه لا يستعار من معناه الفعل بل يستعار من معناه نفس المصدر ويشتر منه الفعل ولا يمكن مثله في النسبة وما بعد في الافعال الاستعارة التعبير عن الماضي بالمضارع وبالعكس بان يشبه غير الحاصل بالحاصل في تحقق الوقوع وتشبه الماضي بالحاضر في كونه نصب العين واجب المشاهدة ثم يستعار لفظا حدهم لا آخر قال السيد السند فعلى هذا الاستعارة في الفعل على قسمين أحدهما ان يشبه الضرب الشديد مثلا بالقتل ويستعار له اسم ثم يشتق منه قتل بمعنى ضرب ضربا شديدا والثاني ان يشبه الضرب في المستقبل بالضرب في الماضي في تحقق الوقوع فتستعمل فيه ضرب فيكون المعنى المصدرى موجودا في كل واحد من المشبه والمشبه به اكنه قيد في كل منهما بقيد مقار لعيد الاخر فصح في السبق فكيف يتحقق استعارته من احدهما للاخر حتى يلزم الاستعارة التشبيه لذلك وفيه ان الضرب حقيقة من كل من الضرب في الماضي والضرب

تبعية في الفعل (وفي الثالث لتعلق معناه) عطف على قوله في الاولين بمعنى المصدر عطف
 معمولين لعامل على معمولين له بحرف عطف واحد ولا مشاحسة فيه انما المشاحسة في العطف
 على معمولين عاملين والمراد بالثالث الحرف لانه ثالث ما لا يجري فيه الاستعارة الاتبعية من الفعل
 وما يشق منه والحرف ومن العجب القول بانه ثالث اقسام الكلمة وقد حقت مراهمه متعلق
 معناه لكن المصنف حمله على التعلق الخوى اعني الذي لا يدل الحرف على المعنى الا به فلذا قال
 (كالجور في زيد في نعمة) وجعل المجزوءة لا لما يقدر التشبيه فيه مساححة لان تقدير التشبيه
 في معناه كما يفيد قوله وفي الاولين بمعنى المصدر وما ذهب اليه المصنف غير صحيح لان النعمة
 في زيد في نعمة لم تستعش في عند المصنف لانه لا استعارة للتشبيه عنده بل هي مستعملة فيما
 وضعت له وقصد تشبيهها بطرف واضمر في النفس وجعل استعمال في قرينة على هذا
 التشبيه (فيقدر) اي التشبيه (في نطق الحال والحال ناطقة بكذا للدلالة) متعلقة
 بالمستقر فيقدر ويجوز تعلق الجار بالضمير العائد الى المصدر (بالنطق) اي يقدر
 التشبيه للدلالة الحال بالنطق في ابضاح المعنى ثم يدخل الدلالة في جنس النطق
 بالتأويل المذكور فيستعار له لفظ النطق ثم يشق منه ما يشق فتكون الاستعارة في النطق
 اصلية وفيما يشق منه تبعية ويرد عليه ان هناك ما يغني عن تكلف الاستعارة التبعة
 وهو كون النطق مجازا مرسل في الدلالة التي هي لازمة لان ما لا دلالة له مجرد صروت
 لا يشق ان يسمى نطقا ولا يدفع عما ذكره الشارح من انه لا ينكر جواز ذلك لكن ذلك
 الجواز لا يبنى احتمال الاستعارة فانه اذا اجتمع في مقام الجوز علاقة متعددة فلا العمل
 بآية شئت لان كلامنا في ان الاستعارة التبعة تكلف لا يرضى به احد من غير اضطرار واولا
 انه نقله استحسن هذا الجواب منه من قال ان الدلالة لازمة للنطق فلم لا يجوز
 ان يكون اطلاق النطق عليها مجازا مرسل باعتبار ذلك الملزوم واردة اللازم
 من غير قصد الى تشبيه ليكون استعارة لملت كلامه عليه وفي استعاره
 النطق للدلالة استنباح اخر وهو ان ابضاح المعنى ليس صفة للنطق بل صفة
 لدلالته فالتشبيه به دلالة الحال دلالة النطق والنطق يستحسن ان يشبه به الحال
 والناطق يستحسن ان يشبه به ذوالحال (وفي لام التعليل) عطف على قوله في نطق الحال
 (نحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا للعداوة) عطف على قوله للدلالة
 (بعلمته) اي الالتقاط عطف على قوله بالنطق ولا يخفى التشبيه في لام التعليل مطلقا
 لا يقدر للعداوة بعلمته فالاول ان يقول وفي لام التعليل في نحو فالتقطه الخ فاعرف ان كنت
 من اهله وهذا الذي ذكره المصنف مأخوذ من كلام الكشاف حيث قال معنى التعليل
 في اللام وارد على طريق المجاز لانه لم يكن داعيهم الى الالتقاط ان يكون لهم عدوا
 وحزنا ولكن المحبة والتبني غير ان ذلك لما كان نتيجة التقاطهم ومثمة شبه بالداعي الذي
 يفعل الفا على لاجله لكنه حينئذ يخرج عما هو فيه من كون الكلام استعارة تبعية الى
 كونه استعارة بالكناية وتحقيق الاستعارة التبعة فيه على ما قالوا انه شبه ترتب العداوة
 والحزن على الالتقاط بترتب علمته الغاية عليه ثم استعمل في التشبيه اللام الموضوع
 للدلالة على ترتب العاة الغاية الذي هو التشبيه فجرت الاستعارة اولا في العلوية والغرضية
 وتبعيتها في اللام وهذا وفي بحث لان الترتب هي العلوية لالعلية فلا مشابهة بينهما وبين
 العلوية حتى يستعار له اللام وانما تصح هذه الاستعارة لو كان وضع اللام للعلوية والترتب
 ومدخول لام الغرض وان كان معلولا من وجه وعلة من وجه لكن لم يقل احد ان وضع اللام
 للعلوية بل اتفقوا على ان اللام للعلوية ولان متعلق اللام على ما يقتضيه التحقيق

السابق العلية مطلقا لاعلية العلة الغائية للانقطاع (ومدار قريبتها) اى الشايع الكثير
فيه بلفظ المدار على ان القرينة قد تكون غير هذه الامور كقرينة الحال ولتلك الحال تجعل القرينة
النسبة الى الفاعل فيكون الفاعل مدار القرينة لانفسها (في الاولين) اى الفعل وما يشتمل
منه بخلاف الحرف فان قريبته غير مضبوطة على ما قالوا ولانه لاتفاوت فيه بين قرينة
وقرينة حتى يجعل البعض مدارا على ما تقول (على الفاعل نحو نطقت الحال بكذا)
فان النطق الحقيقى لا يثبت للفعال (او المفعول) المتبادر منه المفعول به (نحو) قول ابن
المعترى في مدح ابيه حيث خلع المعتذر لفساده من الخلافة ونصب وقام بالخلافة كما ينبغي جمع
الحق لنا في امام (قتل البخل واحبى السملحا) هو بالفتح والكسر الجود والكهم كذا في القاموس
المراد هنا الجود فان القتل والاحياء الحقيقين لا يتعلقان بالبخل والجود ولا ينبغي ان الفاعل
ايضا قرينة في احبى اذ لا يتأتى الاحياء الا من الله تعالى فيجعل كل من القتل والاحياء
في القرينة فيه المفعول فقط معنى على الغفلة ووصف في المضاع بالمفعول الاول وهو غير
معهود في الاثنى له فلذا تركه المصنف (ونحو) قول القطامي لم تلتق قوماه شر لا خوتهم
مناعشة تجرى بالدم الوادى (نفر بهم) اى الاخوة (لهذميات) اللهزم كجهر القاطع
من الاسفة والظاهراته اراد باللهذميات الطعنات والجراحات واراقات الدماء باللهذم
وقد يجعل على نفس الاسفة ويجعل الياء للبالغة كما في اخرى للاجرونيه بالمثل الثاني انها تدور
القرينة على المفعول الثاني ايضا فانه القرينة على ان تقرى استعارة عن اتصال اللهذميات اليهم
من غير تغيير على وجه النشاط كما هو شان الكريم المضيف تمة البت تعذبها القدر
القطع المستأصل او المستطيل او الشق طولاً ما كان خاط عليهم كل زراد
من زرد الدرع نسجها (او المجرور نحو فيشرهم بذاب اليم) فان العذاب قرينة استعارة
البشارة للانذار قال صاحب المفتاح اولى الجميع وفسر بالفاعل والمفعول والجار والمجرور
فاشكل تمثيله بمثله من قوله تقرى الى باض الحزن مزهرة اذا سرى الثوم
في الاجفان اقاطا ويحتمل ان يكون هذا الاشكال مر موز قول المصنف في الايضاح
وفيه نظر كما يحتمل ان يكون مر موزة النزاع في كون الجميع ككل واحد مدار القرينة
بل هو ملحق في الدور بما سوى هذه القران ووجه الاشكال انه لم يجمع قرينة البيت الفاعل
والمفعول الاول والثاني والجار والمجرور اذ لم يتعلق في الاجفان بقوله تقرى بل بقوله قرينة على
ان السرى مستعار من السير الليل فقد جمع البيت جميع القران المذكورة لان الكلام في قرينة استعارة
واحدة كاللا ينفى على واحد ومنهم من قال المراد بالجميع هو الاكثر ونحن نقول قابل الجميع
بواحد من هذه الامور مر ادا به ما يجاوز الواحد من اثنين او ثلثة او اكثر في البيت تمثيلان
تمثيل جميع من الفاعل والمفعول الاول والثاني باعتبار قوله تقرى وتمثيل جميع من الفاعل
والمفعول في سرى ومن هفوات الشارح المحقق تفسير الحزن بالسهل وكأنه سهو
من التاسخ وكان عبارته مقابل السهل فسقط المضاف من قلم التاسخ والامر فيه سهل
(وباعتبار آخر) غير اعتبار الطرفين والجامع والثلاثة واللفظ وهو الذى ساء المصنف
في الايضاح التقسيم باعتبار الخارج اى الخارج من اركان التشبيه والمراد خارج خاص
واعتبار اخر خاص والا فلاقسام باعتبار اخر مطلقا او باعتبار الخارج مطلقا لا يتحصر
في الثلثة فان لها اقسام باعتبار القرينة فانها اما حالية او لفظية واما واضحة او خفية فالمراد
ان الاستعارة باعتبار اقتران ملايم لاحد الطرفين سوى القرينة اذ لا استعارة باعتبار
لاحد الطرفين الا وفيها تقارن ملايم المستعار منه اعنى القرينة فلو لم يكن القرينة خارجة

عن الاعتبار لم توجد مطلقة وقد استخرج شارح حوال المفتاح خروج القرينة عن الاعتبار حيث قال في تعريف المطلقة وهي مالم تعقب بصفة ولا تفرع عن التعقيب فقالوا في لفظ التعقيب إشارة الى ان اعتبار التجريد والترشيح يكون بعد تمام الاستعارة حتى لا تعد القرينة تجريدا مع كونها من خواص المشبه ولذا جعل في الحمام اسد خلوا من الترشيح والتجريد لما نه لما رأى المصنفان في لفظ التعقيب إيهام اشتراط كون الملايم بعد الاستعارة عدل عنه فقال (ثلاثة أقسام مطلقة وهي مالم تفرع) ولم يقل مالم تعقب ولم يقتضه ما قصد به السكاكي لانه يستفاد من اسناد الاقتران الى الاستعارة لان القرينة من ثمة الاستعارة فالمقارن بدون القرينة ليست استعارة مقرونة بملايم (بصفة ولا تفرع) يريد بالتفرع ما يكون اراده فرع الاستعارة سواء ذكر على صورة التفرع وهو تصديره بالفاء او لا نحو فاذا أقام الله لباس الجوع والخوف حيث جعله ليتنى من التفرع لان ذكر الاذافة مع اللباس فرع استعارته لشد ايد الجوع والخوف ولما كان الصفة شاعت في النحوية قال (والمراد بالصفة المعنوية لا التبعث النحوي) وتذكر النحوي لذكرها بصفة بعبارة المراد وقد رشح الشارح موصوفه التبعث على ما يقتضيه الايضاح ونحن نبيِّن ادعى دقة النظر والصفة المعنوية تحتل مقام باقير ومادل على ذات مهممة باعتبار معين هو المقصود وقد انتهت بما ذكر ان التفرع ايضا كان محتاجا الى توضيح (ومجردة) وهي ما تقارن بملايم المستعاره) ينبغي ان تعبد بملايم المستعاره بان يكون فيه تبعيد للكلام عن الاستعارة وتزيف الصدى الاتحادا ذكر وان في التجريد كسر المبالغة في التشبيه فعلى هذا لا يكون فيه تبعيد للكلام في قوله قامت تظللني ومن عجب شمس تظللني من الشمس * تجريد من اسناد التظليل لان التعجب من التظليل أخرجه عن ان يوجب خلافا في دعوى الاتحاد اذ لو لم يكن عين الشمس كفى لتعجب من تظليله (كقوله) اى قول كثير تصغير كثير صاحب عزه (غير الرداء) اى كثير العطاء استعير الرداء للعطاء لانه يصون عرض صاحبه كما يصون الرداء ما يلقى عليه من الغبار والدنايس بقرينة سياق الكلام وذكر الغمر لا للقرينة بل للتجريد لانه الماء الكثير فاضافه الى العطاء مريدا به الكثير وقد شاع وصف العطاء بالكثرة وتعارف دون الرداء قال الزمخشري ولولا قصده الى التجريد وكان قصده الترشيح افسال سابع الرداء لان الرداء هو الموصوف بالسبع والسعة دون الكثرة هذا ونحن نقول قد ذكر في القساموس الغمر من الشباب السابغ والغمر لمطلق الماء الكثير فالغمر المضاف الى الرداء بالترشيح اشبه على انه لو حل على الكثرة لا حنج الى التجريد من الماء وههنا تكتفى لايمن التنبه عايناه وهو انه اذا اجتمع ملايمان للمستعاره فهل يتعين احدهما للقرينة والا اختيار الى السابغ يجعل إيهام شافرة والاخر تجريدا قال بعض الافاضل ما هو اقوى دلالة على الارادة للقرينة والاخر للتجريد ونحن نقول ابهما سبق في الدلالة على المراد قرينة والاخر تجريد كيف لا والقرينة ما نصبت للدلالة على المراد وبعد سبق احدا الامر في الدلالة لا معنى لنصب الاخرى فعلى هذا كون الغمر تجريدا وسبق الكلام قرينة محل نظر والوجه ان كلا من الملايمان المتضمنين ان صلت قرينة قرينة ومع ذلك الاستعارة مجردة ولا تقابل بين المجردة ومتعددة القرينة بل كل متعددة القرينة مجردة (اذا تبسم) البسم والتبسم والابتسام اقل الضحك واحسنه فقلوه (ضاحكا) حال مؤكده ولك ان يجعله حالا مقيدة فان تبسم الكريم قد يكون في مقام الانعام وعلامة لانجاح السؤال وقد يكون لمجرد الضحك فقلوه ضاحكا احتراز عن التبسم معطيا

معروفة نسخة

ان ما هو من ثمة الاستعارة هي القرينة المانعة للمعينة ويمكن دفعه بان لصحة الاستعارة بدون القرينة المعينة فهي ايضا ملحقة بما هو ثمة لها

شبهت نسخة

ومجيباً للسؤال يعني بلغ من العطاء الى ان تبسسه حال ضحكته من غير ارادة اجابة سؤال
تملك السائلين امواله والمراد التملك في الواقع لا في ظن السائلين كما ظن فان فيه رعاية
مقام المدح تمت البيت غلفت بضحكته رقاب المال يقال غلق الرهن في يد المرتهن اذا لم
يقدر الراهن على انفكاكه وهذا مجاز مشهور اصله انه كان في الجاهلية ان الراهن اذا لم
يؤد ما عليه في الوقت المشروط ملك المرتهن الرهن كذا في القابلي فغنى البيت اذا تبسم
غلفت رقاب امواله في ايدي السائلين قال المصنف في الايضاح وعليه قوله تعالى
فاذا قها الله لباس الجوع والخوف وذكر في بيانه ما تنفيحه ان الاذاقة تجر يد لباس
المستعار لشدايد الجوع والخوف بعلاقة العموم جميع البدن عموم اللباس ولذا اختاره على
طعم الجوع الذي هو انسب بالاذاقة وانما كانت الاذاقة من ملايمات المستعار له مع انه
ليس الجوع والخوف من المطعمومات لانه شاعت الاذاقة في البلا والاشدايد وجرت مجرى
الحقيقة في اصابتهما فيقولون ذاق فلان البؤس والضرر واذقه العذاب شبه ما يدرك
من اثر الضرر والالم بما يدرك من طعم المرو البشيع واختر الجريد على الترشيع ولم يقل فكساها
الله لباس الجوع والخوف لان الادراك بالذوق يستلزم الادراك باللمس من غير عكس فكان
في الاذاقة اشعار بشدة الاصابة ليست في الكسوة هذا كلامه وقد اتفق في ذلك ازال تخشري
فوقله شبه ما يدرك من اثر الضرر والالم وما يدرك من طعم المرو البشيع بيان لوجه تعارف الاذاقة
والذوق في اصابة الشدايد وما نشأ منه هذا التعارف لا بيان ان في الابة استعارتين احدهما
تصريحية وهوانه شبه ما عشي الانسان عند الجوع والخوف من بعض الحوادث باللباس لاشتماله
على اللبس ثم استعمله اللباس والاخرى مكنتية وهوانه شبه ما يدرك من اثر الضرر والالم
بما يدرك من طعم المرو البشيع حتى اوقع عليه الاذاقة فتكون الاذاقة استعارة تخيلية لا تجريدية
كما ظنه الشارح فقسب الى القوم واز تخشري اعتبار ينشك الاستعارتين في الابة
لان جعل الاذاقة قرينة للاستعارة بالكناية يقتضى ارادة حقيقتها وجعلها تجريدا ارادة
ما تفرقت من اصابة الشدايد ولا يحتج ان قال بعض ان لابس بارادة حقيقة الاذاقة
لحطها قرينة على الاستعارة بالكناية لاعتبارها في نظم الكلام وارادة المعنى المتعارف
في نظم الكلام لانه حال عن التخصيل على ان ارادة حقيقة الاذاقة هنا تحتاج الى قرينة
فكيف تجعل قرينة على الاستعارة بالكناية (ومر شحة) عطف على مجردة كما ان المجردة عطف
على مطلقة والثالثة خبر مبتدأ محذوف اي هي مطلقة ومجردة ومر شحة وملاحظة العطف
سابقة على ملاحظة الربط ليصح جعلها خبرا من الكناية عن الاقسام الثلاثة وامامنا يشعر به
كلام الشارح ان الثلاثة اخبار لقدرات ثلاثة اي الاول مطلقة والثاني مجردة والثالث
مر شحة فبعد ولعل مراده ليس ما يشعر به عبارته (وهي ما قرن بما يلازم المستعار منه)
ولم يلفظ الى ما قرن بما يلازم المستعار له في الاستعارة بالكناية مع انه ايضا ترشيع لانه ليس
هناك لفظ يسمى استعارة بل تشبيه مختص وكلامه في الاستعارة المرشحة التي هي قسم المجاز
لا في ترشيع تشبه ترشيع الاستعارة والتشبيه المضرب في النفس واما عدم التفاوت السكا في فهم
ما ليس عنده وهو ان المرشحة من اقسام الاستعارة المصروفة اذ التحقيق ان الاستعارة بالكناية
ان اراد فيها على الكناية ما يلازمها تصير مر شحة عنده (نحو اولئك الذين اشتروا الضلالة
بالبهدي فار يحت تجارهم) فانه استعار الاشياء للاستبدال ثم فرغ عليها ما يلازم الاشياء من
فوت الرجوع واعتبار التجارة وقد نبه على ان التقسيم اعتباري بقوله (وقد يجهل ان) اي التجريد
والترشيع او على دفع ما توهم من التناقض بين التجريد والترشيع فان احدهما يدعوى الى الاتحاد

والآخر الى التعدد ووجه اجتماعهما صرف دعوى الاتحاد الى المشبه المقارن بالصفة والتفريع والمشبه به حتى يستدعي الدعوى ثبوت الملازم للمشبه ايضا (كقوله) اى قول زهير (لدى اسد شاك السلاح) اى حاد السلاح واصله شاك من الشوكة التى هى الحدة والبأس وقد يحذف الياء بعد القلب ويجرى الاعراب على الكاف فلا يكتب الياء والسلاح بالكسر آلة الحرب او حديدتها والضم الجوز ومن التراكيب المشهورة سلاحه سلاحه في طريقه الى الهزيمة تقدرى وهو كثير النجوم يحارب مع البازي بالجو فانه يطير فوقه ويدفع نحوه عليه بحيث يسيل من رأسه الى قدمه فيقط ويجزع عن الطيران قال الشارح هذا تجريد لانه وصف بلاى الرجل الشجاع قلت وكذا المقذف لو فسر بن اوقع في الوقائع كثيرا وما لو فسر بن كثر لجه حتى كانه قذف ورمى بالحجم فهل هو ترشح وانسب بالاسد لا بعد ان يكون كذلك وكانه لاجمله الشارح داخل في ترشح البيت فقال بعد قوله (مقذف له لبد اظفار لم تقم) هذا ترشح والبد كعنب جمع لبدة تحكمة وهى الشعر المتراكب بين كتفيه وفي جمع اللبدة اشعار بانه من كمال ضخامته تعدد لبده والتقليم القطع وفي كون عدم التقليم ترشحا نظرا لان الاسد بعد عن الوصف بعدم تقليم الظفر بل هو بالتجريد اشته لانه مما يوصف بعدم تقليم الظفر مما من شائه التقليم ولواريد بعدم تقليم الظفر سلب الضعف على ما في شروح الكشف من انه يقال فلان مقلوم الاظفار ضعيف فهو مما لا اختصاص له بشئ من الاسد والرجل القوي الشجاع الا ان يقال الوصف بعدم الضعف اخص بالاسد (والترشح بالغ) من الاطلاق والتجريد وكذا الاطلاق من التجريد والترشح الصريح من جمع الترشح والتجريد (لاشتماله على تحقيق المبالغة) في ظهور العينية التى توجب كمال المبالغة في التشبيه فيكون أكثر مبالغة واثم مناسبة بالاستعارة فقوله لا شتماله يصلح ان يكون دليلا على ما اراد بقوله بالغ سواء كان من المبالغة او المبالغة (ومناه) اى معنى الترشح (على تناسي التشبيه حتى انه ينسى) اى يجرى صبغة المضارع لحكاية الحال الماضية (على علو القدر ما ينسى) ويجرى (على علو المكان في مقام استعارة علو المكان لعلو القدر (كقوله) اى قول ابى تمام من قصيدة يربى بها خالد بن يزيد الشيباني ويذكر اياه ويمدحه في هذا البيت (ويصعد حتى يظن) بلام الابتداء والمساخي المعروف على ما هو الزاوية المشهورة وفي شرح العلامة يظن على صبغة المضارع (الجهول) فضلا عن الذكى العارف (بان له حاجة في السماء) اشارة الى انه يظن انه لا يتوقف حتى يدخل السماء ويسرع في الصعود كما هو شان الساعي في الحاجة فقد بالغ بذكر الجهول في ظهور صعوده الى السماء فلا يرد ان اسناد ظن الصعود الى كامل الجهول قاصر في المبالغة في صعوده اذ فيه كمال المبالغة وذكر الشارح في دفعه انه ذكر الجهول اشارة الى انه غنى بالله وظن الحاجة به جهل عظيم قال المصنف فلولا ان قصده ان يتناسى التشبيه ويصر على انكاره فيجعله صاعدا الى السماء من حيث المسافة المكثية لما كان لهذا الكلام وجه وفيه نظرا اذ لو توقف الترشح على تناسي التشبيه لما صح مع التصريح بالتشبيه فاذا صح البناء على المشبه به مع انصريح بالتشبيه فلا يتم انه لو تناسى التشبيه لما كان لهذا الكلام وجه (ونحوه) اى نحو البناء على علو القدر ما ينسى على علو المكان (ما مر من التعجب) في قوله قامت تظلالى ومن عجب شمس تظلالى من الشمس (والتي عنده) اى عن التعجب في قوله لا نجبروا من بلى غلالته قال في الابيضاح غير ان مذهب التعجب عكس مذهب التنبى عنه فان مذهب التنبى اثبات وصف يمتثل بثبوت الاستعارة منه ومذهب التنبى عنفايات خاصة من خواص المستعار منه ثم اشار الى زيادة تحقيق وتقرير لهذا الكلام بقوله (واذا جاز البناء على

الفرع مع الاعتراف بالاصل) قال في الايضاح واذا جاز البناء على المشبه به مع الاعتراف
بالمشبه فهذا اجل الشارح على ان حل الفرع على المشبه به والاصل على المشبه فقال في
توجيهه ان الاصل في التشبيه وان كان هو المشبه به من جهة انه اقوى واعرف في وجهه المشبه
لكن المشبه ايضا اصل من جهة ان القرض يعود اليه وانه المقصود في الكلام ووافقه
السيد السند في شرح عبارة المفتاح ونحن نقول وان ساعد في اطلاق الاصل على المشبه
والفرع على المشبه به لكن لا ينبغي ان البناء على الفرع هنا وفي عبارة المفتاح في محاذاة قوله
حتى انه يبنى على علو القدر وعلو القدر هو المشبه به ومع ذلك لا يرضى العارف بمساق الكلام
ان يجعل الفرع عبارة عن المشبه به فلا تحمل عبارته على ما حله الشارح لان المانع اقرب
من الداعي بل نقول مراده بالفرع المشبه ويريد انه اذا جاز بناء حال الاصل وهو المشبه به
واجراءه على الفرع وهو المشبه به مع الاعتراف بالاصل وعدم الاصرار على انكار ان هناك
متعدد افضل عن جعل بعضه اصلا وبعضه فرعاً على ان توجيه ما في الايضاح والجمع بينه
وبين ما في الكتاب يمكن بانه قصد في الايضاح الى بيان يؤول الى ما يؤول اليه ما ذكره هنا
ولم يقصد الاتحاد بينهما في المفهوم حتى يكون كلام الايضاح شارحاً لخصوصيات هذا
النظم (كما في قوله) اى العباس بن الاحنف (هي الشمس مسكنها في السماء فمن) اى حل
على الصبر (الفؤاد عراة جبالاً فلن تستطيع) انت (اليها) اى الى الشمس (الصعود ولن
تستطيع) اى الشمس (اليك التزول فاع جحده اولي) هذا جواب قوله واذا جاز اى ابناء على
الفرع مع جحد الاصل كما في الاستعارة اولى ولا ينبغي ان قولنا هي الشمس دعوى الاتحاد ومع
دعوى الاتحاد والاعتراف بالاصل نعني الاستعارة استغناء عن دعوى الاتحاد لجملة امر
مقرر فينبغي ان يقال واذا جاز البناء على الفرع مع جحد الاصل فمقرر اولى ولا خفاً في انه كما
ان اثبات حال الاصل للفرع يحتاج الى توجيه يحتاج اثبات حال الفرع مع جحد الاصل
وتناسى التشبيه وجعل الفرع عين الاصل الى توجيه لانه مع تناسى الاثنية وجعل اتحاد
المشبه مع المشبه به نصب العين كيف يسوغ اثبات حال المشبه واصافة ما هو من خواصه اليه
فتوجيه الترخيص صار موجب خفاء امر الجريد وقد قد منالك في توجيه اجتماعهما ما ينفعك
هنا وربما يوجه بان التجريد متابع للواقع والترخيص متابع الادعاء فكل وجهه هو مواليها
وما قدمنا اعذب وبمشرب البلاغة انساب (واما) المجاز (المركب) عدل لبيان المجاز المفرد
يجعل البيان السابق في قوة قولنا اما المجاز المفرد فكذا تفصيلاً لمطلق المجاز المعروف
في صدر المجت (فهو اللفظ) المركب كذا في الايضاح فكأنه اشار الى ان المراد باللفظ المركب
وترك التقييد اعتماداً على ان تعقيد العرف بالتركيب يفيد فخرج المجاز المفرد بوضوح قيد
التركيب (المستعمل فيما) اى معنى (شبه بمعناه الاصل) يعنى المطابق وبهذا تم تعريف المجاز
المركب الا انه اراد التثنية على ان التشبيه الذي يبنى عليه المجاز المركب لا يكون الانتمثال
وتوضيح انه لا يكون تشبيه صورة متزعة من عدة امور الى مثلها الا في وجه تزعم من عدة
امور كما اتفقت كلهم عليه وان تبين لك على انه لا يتم فنذكر فراد قوله (تشبيه التمثيل) ولم
يكف بقوله تمثيل لان التمثيل مشترك بين التمثيل وهذه الاستعارة فاحترز عن استعمال اللفظ
المشترك في التعريف اوعن ايهام اخذ العرف في العرف ولم يحترز بقوله تشبيه التمثيل عن
الاستعارة المفردة فيغني عن اعتبار التركيب في التعريف لانه قد سبق منه ان طرف التمثيل
قد يكون مفرداً وهذا يقتضي صحة بناء الاستعارة المفردة على التمثيل فاخراج
قوله تشبيه التمثيل الاستعارة المفردة على التمثيل فاخراج قوله تشبيه التمثيل تلك الاستعارة
لا تصلح للتمويل وزعم السيد السند ان طرف التمثيل لا يصح ان يكون

الاحتراز عن نسخة

والبناء على المشبه به بمعنى اخراء
الكلام على مقتضاه بناء مع البناء
على المشبه بمعنى اجراء المشبه به
عليه

وبمشرب نسخة

٩ فشيها نسخة
٨ تغير نسخة

لوصح دليلكم لزم ان يجعل قوله تشبيه التمثيل مقدم على قوله اللفظ المستعمل فيما شبه بهناه الاصلى لان قوله هذا على ما ذكرتم تحترز به عن الاستعارة المفردة فيكون في عداد الفصل وقوله تشبيه التمثيل في عداد الجنس لان قولكم لانه قد سبق منه ان طرف التمثيل قد يكون مفردا وهذا يقتضي صحة بناء الاستعارة المفردة على التمثيل الخ بدل على ان قول المصنف تشبيه التمثيل بعم الاستعارة المردة والمفردة فيكون في عداد الجنس فيرد علىكم مثل ما وردتم على الشارح المحقق تأمل شاه قلى عهد

اعلم ان قوله للبالغه متعاقب قوله المستعمل فيما شبه بهناه الاصلى وقوله تشبيه التمثيل مفعول مطلق لقوله شبه بهناه الاصلى فلو قدم قوله للبالغه على قوله تشبيه التمثيل لزم الفصل بالاجنبى بين العامل ومفعوله على ان قوله للبالغه علة غائبة للتعريف والعلة الغائبة لكونها موجودة بعد العامل تناسب التأخير تأمل شاه قلى عهد امر بالتأمل لظهور وجه قوله وكأنه على الاول حله الشارح وهو انه يحتمل ان يكون المقابلة باعتبار التمثيل بالاول شيوعه وبالثاني وقوعه من ذلك الباع ويظهر حسن موقع فاذا بالغت كتابى هذا فاعتمد على اجتماعها شئت لانه ايهام اقتباس منا

عهد

مفردا وما اشتهر في كلامهم كلام ظهري مبنى على ان السماح فكلمنا يذكر الطرف مفردا فعد انفسا مقدرة ينساق السدھن اليها فلما لم يذكر الامفردا قيل ان الطرف مفرد مسامحة والشارح المحقق وان لم يوافق في هذا في بحث التمثيل لانه جعل قوله تشبيه التمثيل الاحتراز عن المجاز المفرد ولا يخفى انه على هذا ينبغي تقديم قوله للبالغه في التشبيه على قوله تشبيه التمثيل لاقتضاء التعريف تقديم المشترك الذى هو في عداد الجنس على التخصص الذى هو في عداد الفصل وسأبقى له ما مر به تفصيل بكشف الغطاء عن وجه الحق ان شاء الله تعالى وقد اشتمل التعريف على العلة الفاعلية وهى التكلم المستعمل والصورية وهى الاستعمال لان الاستعارة معه بالفعل والمادية وهو التشبيه لانها معه بالقوة فاراد انعام الاشتغال على العامل فصرح بالغاية بقوله (للبالغ في التشبيه) ونبه به على ان الادعاء في هذه الاستعارة ايضا مرعى بقى ان كون الصورة المنزعة معنى مطابقا للاستعارة منه غير ظاهر (كما يقال للمتردد في امر) ان كان اختصارا لما في المفتاح كان المعنى كما يقال للمفتى المتردد في جواب المسئلة لكنه اخلل وان كان عدولا الى امثال جامع لما فيه وغيره فالامر واضح وكانه على الاول حله الشارح المحقق حيث قال عطف عليه ولما كتب الوليد بن يزيد لما بويع الى مرو ان بن محمود قد بلغه انه متوقف في البعثة اما بعد فاني اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى فاذا بالغت كتابى هذا فاعتمد على اجتماع شئت فنام على وقوله (اني اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى) بيان لكلمة ما وليس مقول القول فافهم والمشهدور اراك على صيغة المروف والمجهول ايضا مساع وحيث بمعنى الظن وكل منهما مقام والظاهر من العبارة ان اخرى صفة رجلا وهو المشهدور له في عبارة المفتاح حيث قال فأتخذ صورة ترددتني المفتى ٩ فتشبهها بصورة تردد انسان قام ليذهب في امر فتارة يريد ان يذهب فيقدم رجلا وتارة لا يريد فتؤخر اخرى ثم يدخل صورة المشبه في جنس صورة المشبه روماللمباغة في التشبيه فتكسوها وصف المشبه من غير تغيير فيه بوجه من الوجوه على سبيل الاستعارة فانما اراك ايها المفتى تردد تقدم رجلا وتؤخر اخرى وبشهادة عبارة الايضاح ايضا حيث قال في بيان ما كتب الوليد بن يزيد شبه صورة تردده في المباشرة بصورة تردد من قام ليذهب في امر فتارة يريد ان يذهب فيقدم رجلا وتارة لا يريد فتؤخر اخرى فاورد عليه ان المتردد لا يقدم رجلا قدامه ولا يؤخر رجلا اخرى خلفه فدفعه الشارح المحقق في شرحه للمفتاح بان المراد بالرجل الخطوة والمعنى يقدم خطوة قدامك وتؤخر خطوة اخرى خلفك واورد عليه ان تأخير الخطوة المقدمة الى موضع ابتداء منه الى خلف المتردد فالاولى يقدم خطوة ويؤخر خطوة اخرى ويعد يدان المشهور في التردد تقدم الرجل وتأخرها لا الخطوة وتبعد السيد السند في التكلف فقال المراد بالرجل اخرى الرجل التي قدمها جعلها رجلا اخرى لانها من حيث انها اخرت مغايرة لها من حيث انها قدمت لكن الظاهر ما ذكره ان اخرى صفة تارة اى تقدم من رجلا تارة وتؤخرها تارة فان هيئة تردد المتردد في الذهاب هكذا (وهذا يسمى التمثيل) لاستلزامه التمثيل اولئذ عليه (على سبيل الاستعارة) لانه استعارة مقضية للتشبيه فالتشبيه التمثيل فيه على طريق الاستعارة (وقد يسمى التمثيل مطلقا) وحيث بقيد اسم التشبيه يقال تشبيه تمثيل وتشبيه تمثلي ولا يطلق التمثيل مطلقا على التشبيه اعترض الشارح على تعريف المجاز المركب بانه غير جامع لخروج مجازات مركبة ليست علاقتها التشبيه كالاخبار المستعملة في الدعاء والعسر او العزن ونحو ذلك ولا يعد ان يقال ما سوى الاستعارة التخييلية من المجازات المركبة مجازات بالعرض والمجاز

بالاصالة اجزاء هالدا خلة في المجاز المفرد وعلو اللفظ الذي صار مجازا الجوز في جزئه قسما على حدة من المجاز لكان جافا في اسد وقوله تعالى واما الذين ابضت وجوههم في رجة الله واما شالها مجازات مربة ولم يقل به احد بخلاف الاستعارة التخييلية فانها من حيث انها استعارة لا تجوز في شيء من اجزائها بل المجموع نقل الى غير معناه من غير تصرف في شيء من اجزائه فالمجاز المركب اللفظ المستعمل من حيث المجموع فيما شبه بمعناه الاصلي ولا شيء مما ليس علاقته علاقته التشبيه كذلك بقي ان قولنا حفظت التوراة لمن حفظها استعمال في لازم معناه من حيث المجموع وليس باستعارة الا ان يتكلف ويقال حفظت التوراة لم يستعمل في لازم معناه بل افيد اللازم على سبيل التعريض وفيه بحث فاعلم ثم انه يشكل استعارة المركب المشتمل على النسبة وهي غير مستقلة لا ينبغي ان لا يجزى منه الاستعارة بالاصالة كما في الحرف فهل هي كاستعارة التبعية او لا وبعد كونه تبعية اعتبرت الاستعارة اولا في اي شيء (ومتى فشا) اي انشأ (استعماله) اي المجاز المركب او اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الاصلي وجعل الضمير الى التمثيل على سبيل الاستعارة او التمثيل مطلقا يوجب اعتبار الاستخدام (كذلك) فسر الشارح بكونه على سبيل الاستعارة واحترز به عن شيوع استعماله على سبيل التشبيه او في معناه الاصلي وهو تكلف اذ شيوع استعمال التشبيه او اللفظ في المعنى الاصلي غير داخل في فشا المجاز المركب حتى يحترز عنه به فالوجه ان المراد به عدم التغير اي متى فشا كذلك من غير تغيير تدكيرا وتائينا وافرادا وتثنية وجعا ولم يعدل عن هيئة في المضرب وحينئذ يكون اشدا اتصالا بقوله ولهذا لا يغير الامثال ولتعلقه بقوله (يسمى مثلا) وجهه كما يسمى تمثيلا على سبيل الاستعارة ومثيلا مطلقا يسمى مثيلا ولا يعدل ان القصد الى تسميته مثلا بخصوصه وتسميته تمثيلا بخصوصه لان الكلام في كل فرد من المثل لان في نوع المثل شهادة كلمة متى فالتسمية مثلا ايضا لا بخصوصه (ولهذا) اي لكون المثل تمثيلا فشا استعماله ملزما فيه هيئة المورد من غير تغيير يستدعيه المضرب (لا يغير الامثال) فلا يقال في خطاب الرجل الذي يطلب شئ ضاعفة قبل ذلك ضيعت اللبن بالصف بفتح التاء بل بكسرهما لانه كان واردا في امرأة ولا يخفى ان ضيعت اللبن في مضربه لم يستعمل فيما استعمله في المورد بل نقل الى معنى اخر فهو واستعارة متفرعة على استعارة لصيرة الاستعارة حقيقة في موردها وما ينبغي ان لا يلتبس عليك الفرق بين المثل والاشارة الى المثل كما في ضيعت اللبن على لفظ التكلم فانه مأخوذ من المثل واشارة اليه فلا ينقض به الحكم بعدم تغيير الامثال والامثال تأثير عجب في الاذان وتقرير رغبت لعاينها في الاذهان فهي بين الالتقاط كالوجوه والمشار من الناس حتى يغير بلفظ المثل ويستعار هذا اللفظ منه للحال والصفة والقصة اذا كان لها شان عجيب وكثر ذلك في التنزيل كما في قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نار الا به الى حالهم اوصفتهم او قصتهم العجبة الشان الغريبة في نظر الاذهان وكقوله المثل الاعلى اي الصفة العجبة وكقوله مثل الجنة التي وعد المتقون اي بما قصصنا عليكم قصتها العجبة لما فرع من بحث الاستعارة وكأنه مظنة ان يؤخر عليه بانه فاته الاستعارة بالكتابة والاستعارة التخيلية ولم يستوف اقسام الاستعارة وبانه خالف السكاكي في مواضع عقبها بفصلين احدهما في تحقيق الاستعارة بالكتابة والاستعارة التخيلية على وجه يبين انها ليستا من اقسام المجاز اللغوي والاستعارة المذكورة فلذا اهلنا لانفوتها والغفلة عنهما وتايها في تزييف كلام السكاكي فيما خالفه فيه وقدم

فصل الاستعارة بالكناية والتخييلة لان الحقيقة لهما يخالف بيان السكاكى وفي فصل
 تزييف رأييه فيهما ايضا فهذا الفصل كالتييم له ايضا (فصل) الاقوال في الاستعارة
 بالكناية ثلثة احدها مذهب اليه القد ما وهو المشبه المستعار للمشبه السكوت عن ذكره
 اعتمادا على دلالة اثبات لازم المشبه للمشبه على ان المشبه به مستعاره ففي قولنا نسبت
 اظفار المنيعة بفلان الاستعارة بالكناية السبع المستعار للمنيعة الذي لم يذكر اعتمادا على ان
 اضافة الاظفار الى المنيعة تدل على ان السبع مستعار لها وزعم الشارح المحقق والسيد
 السند ان في كلام الكشاف في تفسير قوله تعالى يتغفون عهد الله تصرب بحاذلك حيث قال
 من اسرار البلاغة ولطائفها ان يسكتوا عن ذكر الشيء المستعار ثم يرمزوا اليه بذكر شيء
 من روادفه فينبهوا بذلك الرمز على مكانه نحو شجاع بقرس اقرانه فنبهه عليه على ان
 الشجاع اسد وهذا كلامه وقال هذا هو القول الصواب الذي لا خلل فيه وفيه ان القصد
 من استعار السبع للمنيعة الى دعوى ان كونها سباعا قد تقررت وصارت مسئلة الكمال المبالغة
 في التشبيه وهذا حاصل من اضافة الاظفار الى المنيعة فانها تفيد كاطلاق السبع عليها ان
 كونها سباعا مسلم في الحكم بان هناك سباعا مستعار لها متويا نصب اضافة الاظفار
 قرينة عليه تكلف خلاف ما يشهد به الوجدان من غير حاجة اليه فالقبح ان الاستعارة
 بالكناية هي استعارة السبعة للمنيعة السكوت عنها بالرمز اليها بذكر رادفه الذي هو الاظفار
 وفي قول الكشاف حيث قال عن ذكر الشيء المستعار ولم يقل عن ذكر المستعار وقوله فنبه
 تنبيه على ان الشجاع اسد دون ان يقول فيه تنبيه على استعارة الاسد للشجاع شهادة
 ظاهرة لما قلنا نعم ينجم عليه ان في الاستعارة دعوى ظهور الاسدية وكونها مسئلة
 لا دعوى انه اسد كما ذكره ويمكن دفعه بان في قوله تنبيه تنبيه على ظهور الدعوى فنبه
 وثانها مذهب اليه السكاكى صريحا وان كثيرا في كلامه ما يقتضى انه جرى على
 ما تقدم من قول القد ما انه اللفظ المشبه المستعمل في المشبه به ادعاء بقرينة استعارة لفظ
 ما هو من لوازم المشبه به بصورة متوهمة متخيلة شبيهة به اثبت للمشبه ولا غبار عليه بل
 في حكمه بانه مجاز وجعله قسما للاستعارة الداخلة في المجاز واما القول بان حكمه بان لفظ
 لازم المشبه به مستعار بصورة وهمية شبيهة به تعسف لاحاجة اليه بل البقاء اللازم على
 معناه واثباته للمشبه مجازا اعون للدلالة على المقصود واقرى قرينة عليه في دفعه ان
 اثبات الحكم للاستعارة التخيلية حينئذ يرجع الى المشبه به لا اليها فقولنا نسبت اظفار
 المنيعة لو اريد بالاظفار حقيقتها يفيد تعلق اظفار السبع لاتعلق الموت فلو لا قصد امر
 ثابت للمنيعة لكانت المقصود وفسد البيان كيف لا وما ل نسبت اظفار المنيعة
 لو كانت الاظفار على حقيقتها نسبت اظفار السبع الذي اتحدت معه المنيعة
 لكمال التشبه بينهما ولا شبهة في انه يفيد تعلق الاظفار وثالثها مذهب اليه
 المصنف قال الشارح هوشى لا مستند له في كلام السلف ولا هو يتبنى على مناسبة
 لغوية اذ تسميتها بالكناية وان كانت في موقعها لكن تسميتها استعارة طالية عن المناسبة
 وكأنه استنبط منه ونحن نقول اقوى ما يدل على ضعف مذهبهم انه في قولنا اظفار المنيعة
 يجعل كون المنيعة سباعا مسلم الثبوت فلا يكون هناك قصد الى تشبيه فلا يصح قوله وقد
 يضر التشبيه في النفس فلا يصح بشئ من اركان سوى المشبه ولا قوله ويدل عليه بان
 ثبت للمشبه امر يختص بالمشبه به هذا فقوله (وقد يضر التشبيه في النفس فلا يصح
 بشئ من اركان سوى المشبه) يشمل زيدا في جواب من تشبه الاسد فاخرجه بقوله (ويدل

لان الصحو على ما في القاموس
ذهاب السكر وهو ليس الا
في السكران

اسبق قوام الشيء بأمر على كماله به
اذ لا يتصور الكمال به الا
بعد القوام به وهو وظ

ذكره شيخ الاسلام في
حاشية المختصر

عليه بان ثبت للمشبه امر مختص بالمشبه به (من غير ان يكون هناك امر محقق حسا ووعلا
يجرى عليه اسم ذلك الامر) التشبيه (استعارة بالكناية) او استعارة (مكتنية عنها)
اما الكناية والمكتنى عنها فلا نه لم يصرح به بل انما اشير اليه بذكر لازم المشبه به واما الاستعارة
وان قيل انها مجردة تسمية خالية عن المناسبة كما مر فلا نه استعبرت للدلالة عليه بذكر لازم
المشبه به لان ما هو حقه تلك الدلالة اداة التشبيه (و) يسمى (اثبات ذلك الامر) لمختص
بالمشبه به (للمشبه استعارة تخيلية) لاستلزام استعارة لازم المشبه به للمشبه وتخييل ان المشبه
من جنس المشبه به وهذا القول منه في الاستعارة الخيلية موافق لكلام السلف ومصرح به
في كلام الشيخ عبد القاهر وقد سمعت فيها قول السكاكي ففهمنا قولنا لثالث لهم لا يذهب
عليك ان تعرف الاستعارة بالكناية لا يشمل ما جعل القرينة فيه استعارة لفظ لازم
المشبه به لزوم المشبه فان مجرد التعبير عن لازم المشبه بلفظ لازم المشبه به يدل على التشبيه
فانه لولا التشبيه لم يستعمل المشبه به للمشبه وقد جعل العلامة في الكشف قوله
تعالى ينقضون عهد الله من هذا القليل حيث قال شاع استعمال النقص في ابطال العهد
من حيث تسميتهم العهد بالجبل على سبيل الاستعارة فافهم من ثبات الوصلة بين المتعاهدين
الا انه لما زعم المصنف ان الاتفاق على ان قرينة المكتنية لا تكون الا الخيلية كما سيجي لم يحفظ
تعريفها عن خروج مثلها عنه قال المصنف في الايضاح ثم ذلك الامر المختص بالمشبه به
الثبت للمشبه به ما لا يكمل وجه الشبه في المشبه به بدونه ومنه ما به يكون قوام وجه الشبه
في المشبه به وكأنه اشار بقوله ومنه دون ان يقول على ضربين الى انه لا حصر فيها اذ يكفي
للقرينة اثبات الامر المختص بالمشبه به للمشبه سواء كان له دخل في وجه الشبه او لا اترى
ان قوله صحا القلب عن سبلي اذا جعل فيه تشبيه القلب بالسكران مضمر في النفس بدل عليه
اثبات الصحو والمخصوص السكران مع انه لا دخل له في وجه الشبه الذي هو الخبر وزوال العقل
فعدول الشارح عن بيانه الى قوله ثم ذلك الامر المختص على ضربين خال عن المصلحة وأشار
الى الاول بقوله (كافي قول) ابي ذؤيب (الهذلي) مع انه الاحق بالتقديم هو القسم
الثاني لمز يد الاهتمام به اذ فيه تنبيه على خطأ السكاكي حيث جعل قول ابي ذؤيب من القسم
الثاني وقال ان قوام اغتيال السبع للنفس بالاطفار فان قلت قد ذكره المصنف في الفصل
الثاني على وفق ما ذكره السكاكي فقد ناقص نفسه قلت ذكره على سبيل النقل ولم يقدح
هو ولا الشارح فيه اعتمادا على تحقيق الامر هنا (واذا المنية) من اعلام الموت (انثبت)
اي اعلمت (اطفار هاشبه) في نفس (المنية بالسبع في اغتيال النفوس بالقهر والغلبة) تفسير
للقهر (من غير تفرقة بين تفاع وصرار فائت لها) اي للمنية (الاطفار التي لا يكمل ذلك
فيه بدونها) وان يقوم بدونها لان من اسباب اغتيال السبع الاتياب واشار الى الثاني بقوله
(وكافي قول الاخرو لئن نطق بشكر ربك ففعلنا لسان حيا بالشكاية انطق) يعني ضمرك
اكثر من برك وتخييل شكاية لسان الحسان عن الناطق بشكر البر حيث يعجز عن ادا حقه ففيه
التوجيه فافهم فانه البديع التشبيه ولا يذهب عليك ان البيت انما يكون من باب الاستعارة بالكناية
لولا يكن لسان حيا من قيل لجن الماء وان الظاهر انه لا فرق بينه وبين قول الهذلي فانه شبه
فيه الحال بالانسان في الدلالة على المقصود وليس قوام دلالة الانسان باللسان بل له اسباب اخر
من الإشارة والكناية الا ان كمالها به الا ان المصنف تكلف وقال (شبه الحال بالانسان متكلم في الدلالة
على المقصود فائت لها لسان الذي به قوامها فيه) وما به قوام دلالة الانسان المتكلم هو اللسان
ولا يخفى انه لو اعتبر تشبيه المنية بسبع مغال بالاطفار كان قوام وجه الشبه بالاطفار الا انه تكلف
ومن غرائب السوانح وعجائب اللوامح ان الاستعارة بالكناية فيما بين الاستعارات استعارة

فهى
نسخه

مقلوبة منية على التشبيه المقلوب لكم الابداع في التشبيه فهو بالغ من المصراحة فكما قولنا ان السبع
كلية تشبيه مقلوب يعود الغرض منه الى التشبيه به كذلك انشبت المنية انظارها استعارة مقلوبة
استيعاب بعد تشبيه السبع بالمنية المنية للسبع الادعائى واريد بالمنية معناها بعد جعلها سباعا
تذبحها على ان المنية بلغت في الاعتبار مزية ينبغي ان يسميها السبع عندها دون العكس
فالمنية وضعت موضع السبع لكن هذا على ما جرى عليه السكاكى (وكذا قول زهير) حيث
اثبت فيه التشبيه ما به قوام وجه الشبه فكذا اشارة الى قول الآخر (صحبا) اى ذهب
سكر هوى (القلب) معرضا (عن سلى) غفيا استعارة الكناية وتخييل حيث شبه القلب بسكران
واثبت له الصحو وترك القلب الصبى والميل الى الجهل معرضا عنها في القاموس صحا ذهب
السكر وترك الصبى وفي الشرح ٧ اى سلاجاز اعن الصحو والموالاة خروج من الحب (وانصر باطلة
اى انتهى باطله من لوازم حب سلى) قال اقصر وقصر وتقاصر انتهى وجنث لا حذف
في الكلام المعنى ظاهرو يقال اقصر عنه اى عجزنا لتقدير اقصر عنه باطله فنحن لا نحمل
في كلام قلب لان العاجز هو القلب لا الباطل اذ لا ينسب العجز الا الى ما من شأنه الاختيار
وفي كلام المتن حيث قال انه ترك ما كان يرتكبه اشعار به لك ومن لا يتعطف بهذا يكاد يقول
قوله انه ترك ما كان يرتكبه في تقدير تركه ما كان يرتكبه وما كان يرتكبه فاعل ترك ومفعوله
العائد الى القلب محذوف وقال الشارح يقال اقصر عن الشيء اذا قلعت عنه اى تركه وامتنع
عنه فيسئل هو على القلب اى قصر القلب عن باطله ولا حاجة اليه لصفحة ان يقال امتنع عنه
باطله وتركه بخاله هذا كلامه ولا يخفى عليك ان الترك لا ينسب الى ما يرتكبه المرتكب ٣ بالنسبة
اليه بل الى المرتكب ٤ بالنسبة الى ما يرتكبه فلا تتجاوز عن تحقيق من له القلب (وعرى
افراس الصبور وواحه) من عريته تعريته جعلته عريا هذا هو المقصود بالتخييل ومثال ثالث
للاستعارة بالكتابة والتخييل دائر بينهما وبين الاستعارة الحقيقية وهذا في كلام
السكاكى قسم ثالث من الاستعارة فانه جعل الاستعارة حقيقية وتخييلية ومختلطة لهما
والمصنف لم يلتفت الى هذا القسم في مقام التقسيم لان المحتمل لهما لا يخرج
عنهما وأشار اليه في تحقيق مثال الاستعارة بالكناية وفي هذه الاستعارة فائدة جليلة
رزقناها والله الحمد الاعلى على منه وهى انه لا يعاب على البليغ عدم التخصيص على
مقصوده فيما زاد على اصل المقصود بعد وضوحه ولا ضرورة معه في تجوز اراد كلامه
محتلا اطرق متعددة بسلاك مخاطب آية شاعل اراده كذلك ما يريد في قدره ويدل
على طول بواعته واتسراح صدره ويزيد في نشاط الخطاب حيث نزل ذلك المتكلم منزلة
نفسه في معرفة طرق البيان والتبيين للمقصود بوجوه ليجرد اشارة البيان ولم يأت به في امثلة
الحقيقة لان تحقيقه هذا يتوقف على معرفة الاستعارة التخييلية فاشارة الى بيان
التخييلية التي هو فيه بقوله (اراد) زهير (ان بين انه ترك ما كان يرتكبه زمن مرادف)
الزمان (لحبة من الجهل والاعى واعرض عن معاودته) لادلة في الكلام على تركه ما كان
يرتكبه من المحبة مطلة على ما يقتضيه السوق فنده وانما يدل على تركه ما كان يرتكبه
في حب سلى الا ان يراد بسلى جنس المحبة كإقاراد بحاتم السخى ثم لا دلالة فيه على
الاعراض عن معاودته الا ان يؤخذ ذلك من آيات اخر لهذا الشعر والله اعلم (فبطلت
آلته) اى الات اقلب وكذا عود الضمير في معاودته وقال الشارح الضمير الى ما يرتكبه
وكانه حفظ البيت عن ان يكون فيه قلب ومهنا بحث وهو انه لم يقصد على مذهب المتن
الاحقية الافراس والرواحل فكيف يدل على انه بطلت آلته انما يلازم ذلك لو اراد

هذا الاثبات في البيت بانظر الى
المصراع الثانى والافالمصرع
الاول اس فيما نحن فيه وهو القسم
الثانى من استعارة التخييلية ٥
٧ فالعنى حينئذ خرج القلب عن
حب سلى فلا يكون استعارة تخيلية
ولا مكتبا عنها لان القلب مستعمل
بدون التشبيه في معناه الحقيقي
٥

٣ لانه اس من ذوى القول

٤ لانه من ذوى القول

بافرا س الات مايلزمه فيجعل الاستعارة الحقيقية قرينة للمكنية كما سمعه في قوله تعالى
 ينقضون عهد الله اوتوه له الات كما هو شان السكاكى ولو سلم فلا دلالة على تعرية
 افرا س الصباو الزواجل على بضلا نهابل على اهمالها الى وقت الحاجة كما هو شان
 السائر مسيرة اذا فرغ عن سلوكها (فشيبه) زهير في نفسه الصبي (بجهة من جهات السير كالسبح
 والتجارة قضى منها) اى من تلك الجهة (الوطر) كالسفر هو الحاجة (فاضملت الاشارة)
 ووجه الشبه الاشتغال التام وركوب المسالك الصعبة فيه غير مبال بمهلكة ولا محترز عن معركة
 مع همال الالات ولبس وجهه الذئب تاما بدون ضميمه همال الالات وليس وجهه شبه كليل عليه
 كلام الشرح فهذا التشبيه المضمر في النفس هو الاستعارة بالكناية والتخييلية التي قرنتها
 ما اشار اليه بقوله (فانبتله) اى للصبي (الافرا س والزواجل) التي تخص جهة المسير
 والسفر (فالصبي) على هذا (من الصبوة) اى من جنس الصبوة لابعنى الكون صبيا
 في القاموس الصبوة جهلة الفتوة صبا صبا وواصبوا وصبى وصبوا وقيام ذكره عدول عن طريقة
 السكاكى حيث جعل الصبي بمعنى انكون صبيا فاحتاج الى حذف مضاف اى اوان الصبي
 واشار الى ان عنغنى وان لاضنة في حذف الزمان عن المصادر واما ما قال الشارح لامن الصبا
 بفتح الصاد فيقال صبي صبا اى لعب مع الصبيان فبدل ما قلناه من القاموس على ضعفه على
 ان فتح الصاد يقتضى المدو لا يساعد النظم الاعلى وجه بعيد وهو انكباب قصر المدود
 للضرورة ومن البين ان وجه الشبه في هذا المثال هئية مركبة من عدة امور فيحتمل ان يكون
 التشبيه على ان وجه الشبه في الاستعارة بالكناية ايضا قد يكون مر كبا ايضا من فوائده
 هذا التمثيل واشار الى الحقيقة بقوله (ويحتمل انه) اى زهير (اراد) بالافرا س والزواجل
 (دواعى النفوس وشهواتها والقوى الخاطئة لها في استغناء الذات او اراد بها) (الاسباب
 التي قلما تأخذ) اى تتفق وتجتمع (في اتباع الغي الاوان الصبي) وعنقوان الشهاب مثل
 المال والمال والا عوان (ف تكون) استعارة الافرا س والزواجل (تحقيقية) لتحقق معناها عقلا
 على الاحتمال الاول وحسب على انما لا يذهب عليك انه لباس بان يراد بالافرا س والزواجل
 جميع ما ذكره على سبيل الترييد فكانه قصد الكلمة او منع الخلو والمفرغ من الفصل الاول
 شرع في الثاني فقال (فصل عرف السكاكى الحقيقة اللغوية) احتراز عن الحقيقة العقلية (بالكلمة
 المستعملة فيما وضعت له من غير تأويل في الوضع واحتراز بالقول الاخير) وهو قوله من غير
 تأويل في الوضع (عن الاستعارة على اصح القولين) وهو ان الاستعارة مستعملة في غير
 ما وضعت له بخلاف القول الاخر وهو ان الاستعارة مستعملة فيما وضعت له والتصرف
 في امر عقلى فانه حينئذ حقيقة لغوية ولا يسوغ اخراجها عن تعريف الحقيقة اللغوية
 ولا اخراجها بقوله من غير تأويل في الوضع لانه لا تأويل في الوضع على غير القول الاصح وقوله
 (فانها) بيان لوقوع الاحتراز عنها بهذا القيد بانها (مستعملة فيما وضعت له بتأويل) اى
 وضعا ملتصقا بتأويل وصرف للوضع عن الظاهر فان الظاهر منه ليس الوضع على سبيل
 الاعاء بل على سبيل التحقيق ولا يخفى انه كاقيد الدعوى بقوله على اصح القولين يجب
 ان يقيد الدليل الان تقيد احدهما يسوق الذهن الى تقيد الاخر فيمكن به وقد عدل
 عن عبارة السكاكى لاختلال فيه على ما هو المشهور حيث قال وانما ذكرت هذا القيد
 ليجتز به عن الاستعارة في الاستعارة بعد الكلمة مستعملة فيما وضعت له على اصح القولين
 ولا نسحبها حقيقة بل بحجاز لغويا لانه دعوى اللفظ المستعار موضوعا للمستعاره على ضرب
 من التأويل وهذا والمراد بقوله دعوى اللفظ دعوى كون اللفظ على حذف كون مضاف

الى اللفظ فاشتهر انه لا يصح جعل قوله على اصح القولين متعلقا بقوله مستعملة فيما وضعت له
اذلا اختلافا في استعمالها فيما وضعت له في الجملة وانما الاختلاف في استعمالها
فيما وضعت له بالتحقيق لكن اصح القولين التناؤله وحل الوضع على الوضع بتأويل بعيد
فحين تعلقه بقوله ليحترز به فاختل النظم وصار معقدا للفصل بين قوله على اصح القولين
ومتعلقه بقوله في الاستعارة بعد الكلمة مستعملة فيما وضعت له وبين قوله ولا تسميها
حقيقة وقوله بعد الكلمة الخ بقوله على اصح القولين هذا ونحن نقول عدل عن المطنب
الاخفى الى الاجزاء الاوضح لكن كلام السكاكي برئ عما ظن به من الخلل فان قوله
على اصح القولين متعلق بقوله مستعملة فيما وضعت له والمراد ما وضعت له بتأويل لوضوح
القرينة المؤدية اليه بل لفظ العدني عن كونها مستعملة فيما وضعت له لا على سبيل التحقيق
واكتفى بتقيد الدليل بقوله على اصح القولين عن تقيد الدعوى على عكس ما فعله المصنف
لكن ما فعله المصنف انسب لان حواله امر اللاحق بالسابق انسب من العكس واحفظ
من توهم غير المقصود (والجواز اللغوي) عطف على قوله الحقيقة اللغوية اي عرف السكاكي
الجواز اللغوي (بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له بالتحقيق) اراد به ما يقابل التناؤيل
(في اصطلاح به الخطاب مع قرينة ما نعتض ارادته وان يقيد التحقيق لتدخل الاستعارة)
في نعر بف الجواز بناء (على مامر) من انها مستعملة فيما وضعت له بالتأويل وهذا واضح
وان كان ظاهرة عبارة السكاكي تقتضي ان هذا القيد لاخراج الاستعارة حيث قال وقول
بالتحقيق احتراز عن ان لا يخرج وفي بعض النسخ احتراز ان لا يخرج استعارة لان ذلك
الظاهر ظاهر الفساد فجعل الشارح كلمة لازمة وجعل في المختصر الجواز المحذوف في احتراز
ان لا يخرج كلمة اللام اي احتراز لئلا يخرج ونحن نقول المراد احتراز عن ان لا يخرج مداول
الاستعارة عما وضعت له فلا تدخل الاستعارة في المستعملة في غير ما وضعت له (ورد)
ظاهر ما ذكره السكاكي (بان الوضع) وان يطابق في شان الاستعارة فيقال هي موضوعة
للمستعملة بتأويل ويطلق عليه الموضوعية بالتأويل لكن لا يطلق فيها الوضع من غير
تقيد بالتأويل وذلك ظاهر من موارد استعمال الوضع لاما ذكره المصنف وتبعه الشارح
فيه من انه فسر السكاكي بنفسه الوضع بتعيين اللفظ بازاء المعنى بنفسه وقال قولي بنفسه
احتراز عن الجواز المعين بازاء معناه بقرينة ولا شك ان دلالة الاسد على الرجل الشجاع
وتعيينه بازاء انما هو بواسطة القرينة لانه يجوز ان يكون تفسير السكاكي تفسير الاحد معنيين
ولا يلزم من تفسير واحد المعنيين في الاخر فهو (اذا اطلق لا يتناول الوضع بتأويل) فالاستعارة
داخله من غير قيد بالتحقيق فلا يصح انه ليدخل الاستعارة في تعريف الجواز نعم فيه
زيادة اباضح للدخول وبهذا التقرير ظهر ان ما اجاب به الشارح عنه في المختصر من انه
اراد السكاكي انه عرض للوضع اشتراك بين معناه المشهور والوضع بتأويل فذكر قوله
بالتحقيق قرينة على المراد ليطهر فيدخل فيها الاستعارة لان انصرافه عند الاطلاق الى
مالبس بتأويل بنى عروض الاشتراك ويرد ايضا توقف الدخول على التقيد بانه يصدق
على الاستعارة الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له لاجتماع ولا يتنافيه صدق الكلمة
المستعملة فيما وضعت له لان صدق الاول باعتبار الوضع بالتحقيق وصدق الثاني باعتبار
الوضع بالتأويل ولا يندفع بما ذكره الشارح في المختصر انه قرينة على نفس المراد بلفظ
الوضع الذي عرض له الاشتراك لئلا يجعل على الوضع بتأويل فيخرج الاستعارة
لان عروض الاشتراك قد زيف واعلم ان الشارح قال المراد بالوضع

فهى نسخة

نسخه وذكر

على تعين نسخة

الوضع موافقا لما في الايضاح وما يشق منه ليتفهم به في اثبات عدم الحاجة الى تقييد وضعت
 بعدم التأويل في تعريف الحقيقة والتحقيق في تعريف المجاز ويمكن ان يقال بيان حال الوضع
 يكفي فيما هو بصده لتقرر ان المشتقات تابعة للمصدر في ذلك (وبان) عطف على قوله بان
 في قوله ورد بان واعاده الجار يدل على ان كلا من المعطوف والمعطوف عليه مستقل في الرد
 عليه وليس كذلك لان المعطوف عليه برتعريف الحقيقة والمجاز والمعطوف يخص
 بالحقيقة فردما ذكره بمجموع الامرين فالاولى ترك اعادة الجار (التقييد اصطلاح به الخطاب)
 لا بخصوصه (كلا بد منه في تعريف المجاز لا بد منه في تعريف الحقيقة) يخرج المجاز المستعمل
 فيما وضع له كالصلوة التي استعملت في لسان الشرع بمعنى الدعاء فتحصل الاعتراض ان التعريف
 غير مانع ورمي بما يجب بان المراد بالوضع في قوله من غير تأويل في الوضع الواضع في اصطلاح به
 الخطاب وذلك بوجوب تقييد الوضع في غير ما وضعت له باصطلاح به الخطاب وبهذا تدفع
 ما ذكره الشارح انه لا يمكن العهد بل لابد من تقييد موضوعه ايضا في قوله فيما هي موضوعه له
 نعم يتجه ان لام العهد لا يصرف اللفظ الا الى وضع مفهوم من قوله فيما هي موضوعه له
 وان قوله بالتحقيق في تعريف المجاز وقوله من غير تأويل في الوضع في تعريف الحقيقة بمعنى
 واحد بلا ريب فلو اغنى قوله من غير تأويل في الوضع عن قيد اصطلاح به الخطاب
 لاغنى عنه قوله بالتحقيق ومنهم من اجاب بان القيد مراد في تعريف الحقيقة ترك العلم به
 من تقييد تعريف المجاز وهو غير ملتفت اليه لوجوه منها ان الترك بالمقايضة لا يلحق بالترقيات
 ومنها ان القيد المذكور بعبارة ذكره السكاكي في تعريف المجاز لا يمكن ذكره في تعريف
 الحقيقة لانه يستلزم الدور ومنها ان المفتاح الذي هو يصدد توضيح التعريف الى ان ذكر
 للتوضيح قوله من غير تأويل في الوضع مع انه لا حاجة اليه كيف يتوهم به ترك القيد للمقايضة
 واجاب عنه الشارح وارتضاء السيد السند بان الامور التي تختلف بالاضافات لا يتم تعريفاتها
 بدون اعتبار قيد الحثية وقد تعارف ذلك بحيث يكفي بهذا التعارف من ذكرها
 وبان تعليق الحكم بالوصف مشعر بالحقيقة كما في قولنا الجواد لا يحب سائله ومعلوم ان الحقيقة
 والمجاز من الامور الاضافية حتى ان لفظا واحدا يكون حقيقة ومجازا بالنسبة الى معينين
 بل بالنسبة الى معنى واحد فالعنى ههنا ان الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعه له من
 حيث انها موضوعه له والصلوة المستعملة في لسان الشارع في الدعاء لم تستعمل في الموضوعه
 هي له من حيث انه موضوعه له ولا يصح ان يجعل معنى تعريف المجاز الكلمة المستعملة في غير ما هي
 موضوعه له من حيث انه غير ما هي موضوعه له لان استعمال المجاز في غير الموضوعه له لس
 من حيث انه غير الموضوعه له بل من حيث انه متعلق الموضوعه له بنوع علاقة مع قرينة مانعة
 عن ارادة الموضوعه له فلهذا لم يترك التقييد باصطلاح به الخطاب في تعريف المجاز
 وفيه بحث وهو انه لو اراد بقوله المستعملة فيما وضعت له من حيث انه ما وضعت له ان كونه
 موضوعا له علة مستقلة للاستعمال فلا يستقيم لان استعمال التكلم اللفظ فيما وضع له
 لاجل انه موضوع له والخطاب عالم بالوضع وان اكنى في الحثية التعليلية مجرد ان لها
 مدخلا فلا خفا في مدخلية كون الشيء غير ما وضع له في استعمال المجاز الا انه لا يمكن بل
 لابد من ضخمة التعلق مع كونه غير هذا قال في الايضاح ثم تعريفه للمجاز يدخل فيه
 الغلط كما تقدم بريد ما تقدم من انك تقول لصاحبك خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب بين
 يديك وانت تريد ان تقول خذ هذا الكتاب فقاطعت واجيب نارة بان الغلط لا يصب
 قرينة مانعة عن ارادة الموضوعه له ورده الشارح بان اشارته الى الكتاب قرينة مانعة وفيه
 انه لو كان هذه قرينة مانعة عن ارادة الموضوعه له لم تعد الخطاب ساهيا بل هذه الاشارة

قرينة مانعة عن ارادة التلظ به و فرق بين المانعة عن ارادة التلظ والمانعة عن ارادة المعنى لان المانعة عن ارادة المعنى ان ينقل الذهن منها الى عدم ارادته الى عدم ارادة التلظ المستبعد لعدم ارادة المعنى من غير ان يلتفت الذهن اليه وتارة بان عبارة الخدمة مشعرة بان ذكر الكلمة عن قصد ولا قصد في ذكر العاطف واجاب عنه السيد السند بان المراد بالتلظ ليس ما يكون سهوا من اللسان بل ما يكون خطأ في اللغة صادرا عن قصد وفيه انه قوله كما تقدم بتأدي ان مراده ما هو سهو نعم لو كان المراد ذلك لزم ان العاطف لا ينصب قرينة كما ذكره الشارح لكن يمكن المناقشة في عدم كون هذا العاطف حقيقة لانه يحتمل ان يكون المراد بتعريف الحقيقة الكلمة التي استعملت فيها وضعت له في اعتقاد المتكلم غاية ان لا يكون حقيقة صحيحة (وقسم) السكاكي (المجازا لغوي) اي المجاز بالمعنى الذي سبق (الى الاستعارة وغيرها) ولم يرد انه قسمه اليهما صريحا بل انه ذكر ما يحصل منه هذه القسمة لانه قسمه الى اقسام من الضائدة ومتضمن لها وقسم المتضمن لها الى الاستعارة وغيرها ومن البين انه يستفاد منه ان المجاز المطلق استعارة وغيرها (وعرف الاستعارة بان تذكر احد طرفي التشبيه) اي لفظ احد طرفي التشبيه قوله (وتريد به الآخر) ذلك ان تريد به معنى الآخر فتأمل (مدعا) دخول المشبه في جنس المشبه به (جعل الاستعارة قسمين احدهما المشبه المراد به المشبه وثانيهما المشبه به المراد به المشبه ومع ذلك جعل المستعار منه مطلقا للمشبه به حيث قال ويسمى المشبه سواء كان هو المذكور او المتروك مستعارا منه واسمه مستعارا اما في صورة ارادة المشبه بالمشبه به فظاهر حيث استعير من المشبه به اسمه للمشبه واما في صورة ارادة المشبه به بالمشبه فيبادر ان يكون المستعار منه المشبه لكنه اعتبر في اطلاق المستعار منه استعارة لازم المشبه به للمشبه في اظفار المنيه جعل المستعار منه السبع مع انه اراد بالمني السبع لانه استعير من السبع الاظفار للمنيه ولما خفي هذا ظن به انه خالف نفسه في هذا المقام حيث جعل الاستعارة بالكناية منها السبع ولذا جعل المشبه به مستعارا منه لكن في جعل اسم المشبه به مستعارا تخالفا لجمعه الاستعارة بالكناية المشبه الان يقال اراد ان المشبه به نفسه سواء كان المذكور كما في الاستعارة بالكناية او المتروك كما في الاستعارة المصروفة سمي مستعارا منه لما عرف بالتفصيل واسمه المذكور مستعارا كما هو المتبادر منه ومن ترك التوبة فيه بين المذكور والمتروك وما يوهم كلامه في هذا المقام انه جعل الاستعارة بالكناية الاظفار حيث بين في استحقاقه اسم الاستعارة كون الاظفار مستعارا ويمكن دفعه بانه جعل المنيه مستحقة لاسم الاستعارة لاستلزامها استعارة الاظفار وقد انكشف لك بما ذكرنا انك انزعج القوم انه وقع منه حفظ عظيم في تحقق الاستعارة بالكناية واضطراب في كلامه ليس بوارد نعم تجديده كيف يكون المنيه مجازا وسجي ما يتعلق به ان شاء الله تعالى (وقسمها) اي السكاكي الاستعارة (الى المصروفة والمكنى عنها وعن المصروفة بان يكون المذكور) من طرفي التشبيه (هو المشبه به وجعل منها حقيقة) سواء كان على سبيل القطع والاحتمال (وتخييلة) كذلك وانما يقل قسمها اليهما مع انه قال والمصرح بهما ينقسم الى حقيقة وتخيلية فتقسما وما قال الشارح المحقق انه لم يقل وقسمها اليهما لانه اراد بالحقيقة والتخييلة ما يكون على القطع كما يبادر الى الفهم وهو لم يقسم اليهما بل اليهما والمحتملة للتحقيق والتخييل كما مر في بيت زهير ليس بشئ لان الظاهر من قوله (وقسم الحقيقة بمصغر) اي ما يكون المشبه حقيقة احساسا ووعلا الحقيقة السابقة والمفسر بما مر مطلق الحقيقة لا التخييلة على القطع (وعند التخييل) اي الاستعارة التخييلة وقد عرفت انها قد يسمى التخييل مطلقا كما يسمى التخييل على سبيل الاستعارة

فلاوجه للتقدير على سبيل الاستعارة كما يوهمه تقرير الشارح (منها) اى من الحقيقة
حيث قال فى قسم الاستعارة المصرح بها الحقيقة مع القطع ومن الامثلة استعارة وصف
احدى صورتين منقرعتين من امور لوصف صورة اخرى ومن البين انه لاخصاص
للتبيل بالحقيقة الامانع من تشبيه صورة مركبة من امور وهمية بصورة محققة كما كان يترفع
من الخيال المثلثة من امور متعددة صورة ويتوهم مثلها للنية فكذلك ذكره فى الحقيقة
على سبيل القطع واعتمد على التنبيه منه على مثله فى الحقيقة على الاحتمال وفى الخيلية
(وردبانه) اى التمثيل (مستلزم للتركيب المتنافى للأفراد) فلايصح عده من الاستعارة التى هى
قسم من اقسام المجاز المفرد والالزم كون ما بين الشئ مندرجا تحته واجيب عنه بوجه اولها
ماعدتاما واختاره الشارح المحقق والسيد السند وهو منع عدم صحة عده من الاستعارة
التى هى قسم من المجاز المفرد لان المعدود من قسم الشئ لايجب ان يكون معدودا منه
لان قسم الشئ قد يكون اعم منه من وجه فيقول الحيوان اما ابيض اوغيره والابيض
اعم من الحيوان لايقال هذه مساححة والقسم الابيض الحيوان فالاعم من وجه فيد
فيدالقسم لاالقسم لانقول فليكن تقسيم السكاكى ايضا من هذا القبيل وثانيها مااختاره
ايضا الشارح وهو ان ما قسمه السكاكى من المجاز ليس ما عرفه وان وقع تقسيمه عقب
التعريف بل المجاز المعنى الاعم منه بقرينة انه جعل من اقسامه المجاز العقلى والمجاز الراجع
الى حكم الكلمة وهما لايدخلان فى المجاز المعرف بالكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له اما
الاول فظاهر واما الثانى فلانه اما نفس الاعراب فهو ليس بكلمة واما الكلمة باعتبار
الاعراب فهى غير مستعملة فى غير ما وضعت له وفيه انه قال المجاز عند السلف قسمان لغوى
وهو ما تقدم ويسمى مجازا فى المفرد وعقلى ويسمى مجازا فى الجملة وينقسم للغوى قسمين
راجع الى معنى الكلمة وراجع الى حكم لها فى الكلام والراجع الى معنى الكلمة قسمان خال
عن الغائبة ومتضمن لها والمتضمن للقائده قسمان خال عن المباشرة والتشبيه ومتضمن
لها وانه يسمى الاستعارة للمجاز المقسم وان كان اعم يجعل المجاز العقلى قسما منه لكن
المتقسم الى الاستعارة وغيرها المجاز اللغوى بالمعنى المتقدم فلا يقع فى منع كون الاستعارة
عنده قسما من المجاز المفرد وكون المقسم فى هذا التقسيم المجاز الاعم لايقال لانه من
جعل المجاز اللغوى فى تقسيمه حيث قال واللغوى قسمان اعم من المجاز اللغوى الذى
جعل قسما للمجاز العقلى والالام يصح جعل المجاز الراجع الى حكم الكلمة قسما منه فالمراد به
ما يطلق عليه المجاز لانه قول هذا مع كونه تكلفا فى غاية السجاجة يرده ان ما يطلق عليه
المجاز لاينحصر فى المجاز اراجع الى معنى الكلمة والراجع الى حكمها والالام تكن الاستعارة
اعم من المجاز المفرد فالوجه ان يقال المقسم هو المجاز اللغوى بمعنى تقدم وجعل الراجع
الى حكم الكلمة قسما منه لكونه ملحقا به على ما صرح به السكاكى نفسه بعد ذلك فى بحث
المجاز ومشبهها اراجع الى حكم الكلمة حيث قال ورأى فى هذا النوع ان يعد ملحقا
بالمجاز ومشبهها لما بينهما من الشبه لاشتراكهما فى التعدى عن الاصل الى غير الاصل
لان يعد مجازا وبسبب هذا الماذكر الحد شامل له ولكن العهدة فى ذلك على السلف
رحمهم الله وثانيها ان المجاز المعرف شامل للركب والمراد بالكلمة هو اللفظ الموضوع
مطلقا ومنه قولهم كلمة الله ورده الشارح ان الكلمة فى هذا المعنى مجاز فى اصطلاح
الرعية فلا يصح من غير قرينة سيما فى التعريف مع انه صرح بان المقسم الى الاستعارة
وغيرها والمجاز المفرد حيث قسم اليهما المجاز اللغوى الذى عينه بقوله وهو ما تقدم ويسمى

مالم يصرف عنه صارف فلا بد ان يكون كل من طرفيه مركبا وفيه ان صرف التعريف
 عن الظاهر ليس باصعب من تأويل الحكم بكون الطرفين في قوله تعالى مثلهم كمثل اليهود
 مفردين وجعله حكما على سبيل التوسع وجعل ادخال الكاف عليه منيبا على الساحة
 لاتحاده مع المشبه كاذب اليه لحفظ ظاهر عبارة التعريف على ان اختيار الانتراع
 على التأليف لا يجب ان يكون لخروج المتزاع عنه عن المتزاع بل للتنبه على ان المتزاع هو التركيب
 الاعتباري لا التركيب الحقيقي الثابت مع قطع النظر عن استعمال العقل ونصرفه فالانتراع
 لا يبادر منه الا التركيب الاعتباري لا خروج المتزاع عنه ولو سلم فلا يستدعي ذلك
 الاكون متعدد متحققا في الطرف لتركيبه المتنافي للأفراد كما حققناه لك على وجه اغتباك
 عن يانه هنا فان قلت قد جوز صاحب الكشاف في قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد ناراً
 الآية ان يكون تشبيها مفرقة وان يكون تشبيها واحدا مركبا ولا مربة في ان لا يفرق
 بين المركب والمفرق الابان العقل يجعل التعدد امرا واحدا ما خوذنا من حيث الاجتماع
 في المركب ويعتبره واحدا مشبها بواحد فواحد بواحد في المفرق فكما لا بد في المفرق
 من اعتبار الفاظ متويزة في الطرف وان لم يكن مقدرة في نظم الكلام لادق المركب فلا يكون
 الطرف الذي هو الهيئة المركبة مدلول اللفظ المفرد قلت من تجوز التركيب والتفريق
 في جملة واحدة لا يجب ان يعتبر في التركيب ما يعتبر في التفريق فليكن من جملة فضل التركيب
 على التفريق غناء التركيب عن تقدير الافراط دون التفريق على ان في احتياج التفريق ايضا
 نظرا لما يجوز ان يكنى في التشبهات المفرقة بتخييل مفهوم المفرد واعتبار التشبه بين
 جزء منهما هو شيء وقد فرغ السيد السند التناقي بين الاستعارة التبعية والتبعية على وجوب تركيب
 الطرف في التخييل ووجوب افراده في الاستعارة التبعية والتبعية لانه يعتبر في المصادر ومتعلقات
 الحروف ابتداء وكلها مفردات وشنع على الشارح في جعله كلمة على في قوله تعالى اولئك
 على هدى من ربهم استعارة تبعية وتخيلا ومتابعته ظاهر عبارة الكشاف وقد وقع بينهما
 منازعة فيه واظن في هذا المقام غاية الاطباب ولم يكن لنا غرض يتعلق بإيراد فاعرضنا عنه
 وان كان لنا فيما ذكره مباحث لكن نقول لا التباس على ذوي الاحساس بعد قياس
 البناء على الاساس فتصير بالصيرة والبصر واستعد بالله في المراتق عن ان يكون
 في بئر بمن سرى لاحور وما شعر (وفسر) السكاكي (التخيلية بما) اى استعارة
 (لا تحقق لمعناه حسا ولا عقلا) فلا يرد القول ونظائره فانه ليس بمعناه الا امرا
 وهما لانه لم يدخل تحت المراد بكلمة ما ولما كان ما لا تحقق لمعناه حسا ولا
 عقلا شاملا لما يتعلق به توهم ايضا اضرب عنه بقوله (بل هو) اى معناه (صورة) اى
 ذو صورة فان الصورة جاءت بهذا المعنى ايضا (وهية) اخترعها التخيلة باعمال الوهم
 اياها فان للانسان قوة لها تركيب التفريقات وتغريق المركبات اذا استعملها العقل يسمى
 مفكرة واذا استعملها الوهم يسمى تخيلة ولما كان حصول هذا المعنى المستعار به باعتبار افعال
 بالوهم اياها سميت استعارة تخيلية ومن لم يعرفه قال المناسب حينئذ ان تسمى وهية وعد
 التسمية تخيلية من امارات تعسف السكاكي في تفسيره وانما وصف الوهية بقوله (محضة) اى
 لا يشوبها شيء من التحقق العقلي او الحسى للفرق بينه وبين اعتبار السلف فان اظفار
 النية عندهم امر محقق شابه توهم الثبوت للنية فهناك اختلاط توهم وتحقق بخلاف ما
 اعتبر فانه امر وهمي محض لا تحقق له لا باعتبار ذاته ولا باعتبار ثبوته وصرح باللفظ في قوله
 (كافظ الاظفار) اعتماما بتخييل ما هو في تحقيقه من التخيلية حتى لو حذف اللفظ وقال

ما هو في تحقيقه من التخيلية
نسخه

كالأظفار لم يأسبق الوهم إلى جعله مثالا للصورة الوهمية أولا بما يسبق
الوهم إلى تمثيلها بإثبات الأظفار للمنية كما اشتهر (في قول الهذلي) أي المهود
الذي سبق (فانه لما شبه المنية بالسبع في الاغتبال اخذ الوهم) بأعمال التخيلية (في تصوورها) أي
المنية (بصورته) أي السبع (واختراع) مثل (لوازمه) بحسب الصورة لا بحسب الحقيقة فان
الأظفار لا ستلزم حقيقة السبع قال في المفتاح وفي الإيضاح فثبت ما يلزم صورته (لها) أي المنية
(فاخترع لها مثل صورة الأظفار ثم اطلق عليه) لفظ (الأظفار) أي مثل المصور بصورتها لانها
من لوازم السبع لا يكمل الاغتبال فيه الا بهاعلى ما حققه المص سابقا ولا يتقوم الاغتبال الا بها
على ما ذكره المفتاح ووافقه في الإيضاح هنا ولم تعرض له اعتمادا على ما سبق من تحقيقه فتعريفه
هذا صادق على لفظ مستعمل في صورة وهمية محضة من غير ان يجعل قرينة الاستعارة
بالكتابة فلا تستلزم الاستعارة بالكتابة بخلاف تفسير السلف فانها لا تنفك عندهم عن
الاستعارة بالكتابة وقد صرح به حيث مثل للتخيلية بأظفار المنية المشبهة بالسبع والسلف
اما ان ينكروا المثال و يجعلوه مصنوعا او يجعلوا الأظفار ترشيدا للتشبيه لاستعارة تخيلية
وقد صرح في فصل بيان جهات حسن الاستعارة ايضا به حيث قال التخيلية فلما بحسن الحسن
البلغ دون الاستعارة بالكتابة وذلك استبعدت في قول الطائي لأسفني هذا بره في قول
أبي تمام * لا نسقي ماء الملام فاتي * صب قد استعذبت ماء بكائي * ويريد بالاستعجان ما نقل
ان بعض اصحاب الطائي بعث اليه فارورة وقال ابنت لتأنيها ماء الملام فقال في جوابه
ابنت لنا من جناح الذل حتى نبعثك من ماء الملام يعني انما وقع مني مثل واخضع لهما
جناح الذل ولم يلتفت الى ما ذكره في الجواب وجعل الاستعجان يمكن لان الآية
ابنت من قبيلا ماء الملام حتى يذب عنه الملام لان الطائر عند اشفاقه وتعطفه
على اولاده يخفض جناحه و يلقيه على الارض وكذا عند تعب و هوته والانسان عند
تواضعه بطاطي من رأسه ويخفض من بدنه فشبه ذله وتواضعه باحدى حائطي الطائر
على طريقة الاستعارة بالكتابة و يضاف اليها الجناح قرينة لها فانها من الامور
الملازمة للحالة المشبهة بها واستبعد المصنف وجودها بدون المكنية جدا اذ لا يوجد له
مثال في كلام البلغاء وقال قول الطائي ليس فيه دليل على وقوعه لجواز ان يكون ابوتام
شبه الملام بظرف الشراب لاشتغاله على ما يكره الموم كما ان الظرف قد شتم على ما
يكرهه الشارب لبشاعته ومزارته فتكون التخيلية في قوله تا بعة للمكنية عنها او للماء
نفسه لان اللوم قد يسكن حرارة الغرام كما ان الماء يسكن غليلا لادام فيكون
تشبيها على حد لجين الماء فيما مر لا استعارة والاستعجان على الوجهين لانه كان ينبغي
ان يشبهه بظرف شراب مكروه او بشراب مكروه هذا كلامه يعني تشبيهه
بمطلق الظرف او بمطلق الماء ليس على ما ينبغي وليس المراد ان عبارته لا تاتي بما قصده
من التشبيه بظرف شراب مكروه على ما يشبهه الشارح لانه خلاف عبارته
ويمكن ان يقال المقام قرينة على ارادة تشبيهه بالظرف المكروه او الماء المكروه
فلا استعجان على انا لا نسلم ان التشبيه بالمكروه لجواز ان يقول للام فلاتم
على سبيل المجازاة اتي لاستعذب الملام مع عذوبته وانما استعذب ماء بكائي فاحفظ
ماء ملامك فلا تضنيه (وفيه) أي في تفسيره التخيلية (تعسف) وخروج عن الطريق لما
فيه من اعتبارات لاحاجة اليها وقد عرفت وجه الحاجة على اوضح بيان وانته فذكر
(ويخالف) عطف على تعسف وتأويل المصدر لتقديران فهو منصوب والمعنى فيه
تعسف ومخالفة (تفسير غيره لها يجعل الشيء للشيء) ولا ينبغي انه يصدق على كل مجاز عطف

فلذا قيد . في الايضاح بقوله جعل اللبيد للشمال يدا وكأثره جعل اللام للعهد اى جعل
الشيء الذى هو لازم المشبه به للشيء الذى هو المشبه ولك ان تعطفه على قوله وفيه تعسف
عطف فعلية على اسمية وبالجملة يريد ان تفسيره مع كونه تعسفا غير موثوق به عقلا غير
موثوق به نقلا لانه يخالف تفسير غيره في انه يقتضى كون الاطفا مرستعلة في صورة وهيمية
وتفسير غيره يقتضى كونها حقيقة على ما عرفت وبخلافه القوم فيما الحق معهم بلا شبهة
جسارة فيه خسارة فلا يرد ما ذكره الشارح المحقق في المختصر ان صاحب المفتاح في هذا
الفن خصوصا في مثل هذه الاعتبارات ليس بصدد التقليد بغيره حتى يعترض عليه بان
ما ذكره مخالف لما ذكره غيره لان مقصود المصنف ان ما ذكره من يفجد الخالفه مقتضى
العقل وما ذهب اليه القوم باجمعهم (و يقتضى) ما ذكره السكاكى (ان يكون الترشيح تخيلية
للزوم مثل ما ذكره) في التخيلية من انه لما شبه المنية بالسبع في الاغتيل اخذ الوهم في تصورها
بصورته واختراع لوازمه لها (فيه) اى في الترشيح لانه ايضا اثبات ما اخترعه الوهم
من لوازم المشبه به للشبه بعد تصوره بصورة كايقتضيه التشبيه فاما ان يلتزمه فيلزم من يد
تعسف وبخلافه للغير واما ان يوافق فيه غيره فيلزم الحكم وما ذكرنا قوى ما ذكره الشارح انه
يلزم ان يكون الترشيح تخيلية مع انه ذكر صاحب الكشف في قوله تعالى واعتصموا بحبل الله
جميعا ما يدل على ان الترشيح ليس من الاستعارة حيث قال انه يجوز ان يكون الحبل استعارة
لعهد والاعتصام استعارة للوثوق بالعهد او هو ترشيح هذا يريد بقوله ليس من الاستعارة انه
ليس بجميع افرادها منها بل ربما يقارنها فانه دل على ان الترشيح محقق بدون الاستعارة
سواء كان المراد بقوله او هو ترشيح بدون استعارة او كان المراد بقوله او هو ترشيح على اطلاقه
فلا يرد على الشارح ما ذكره السيد السند انه يجوز ان يكون المراد بقوله او هو ترشيح فقط
فلا ينافي تحقق الترشيح مع الاستعارة او هو ترشيح مع الاستعارة بل يجوز كما جوزه صاحب
الكشاف بل الشارح نفسه ايضا في شرح الكشف فان الاعتصام مع كونه استعارة للوثوق
بالعهد ترشيح لاستعارة الحبل للعهد فان التعبير عن لازم العهد بعبارة هي حقيقة في لازم الحبل
ترشيح ووجه كون ما ذكرنا اقوى انه لا يلزمه على ما ذكره المخالفه للكشاف لكن ما ذكره
وفق بنقرير الايضاح واجاب الشارح عن هذا الاعتراض بان الامر الذى هو من خواص
المشبه به لما قرن في التخيلية بالمشبه كالمنية مثلا جلنساء على المجاز وجعلناه عبارة عن امر
مؤم يمكن اثباته للمشبه وفي الترشيح لما قرن بلفظ المشبه به لم يحتاج الى ذلك لانه جعل
المشبه به هو هذا المعنى مع لوازمه فاذا قلنا رأيت اسدا يفتقر اقرانه ورأيت بحرا يتلاطم
امواجه فالشبه به هو الاسد الموصوف بالافتراس الحقيقى والبحر الموصوف بالتلاطم
الحقيقى بخلاف اظفار المنية فانها مجاز عن الصورة الوهمية لتصح اضافتها الى المنية هذا
ومخلصه ان حفظ ظاهر اثبات لوازم المشبه به للمشبه يدعو الى جعل الدال على اللازم
استعارة لما يصح اثباته للمشبه ولا يحتاج الى تجوز في ذلك الاثبات وليس هذا الداعى
في الترشيح لانه اثبت للمشبه به فلا وجه لجعله مجاز اتم او رد على نفسه انه يلزم حينئذ
ان لا يكون الترشيح خارجا عن الاستعارة زائدا عليها واجاب عنه بانه فرق بين المقيد
المجموع والمشبه هو الموصوف والصفة خارجة عنه لا المجموع المركب منهما
وايضاً معنى زيادة ان الاستعارة تامة بدونه واورد عليه السيد السند بان هذا
الفرق لا ينفع لان المشبه اذا كان هو المقيد لوصف كان ذلك الوصف من تحت
ولا يتم ذلك التشبيه الا بملاحظة فلا يكون ذكر الوصف تقوية وترية للبالغة الاستفادة

ومحله نسخة

استفاد نسخة

من التشبيه ولا مبنيا على تناسبه فلا يكون ترشيعا أصلا وإيضاحا إذا كان المشبه به هو المقيد به من حيث هو مقيد فلا بد أن يستعار منه ما يدل عليه من حيث هو وكذلك فلا تتم تلك الاستعارة بدون ذلك القيد هذا وإيضاحا يرد على الشارح أن مثل لدى أسد شاكى السلاح مقذفه ليد اظفاره لم تقم لاشك أن شاكى السلاح فيه اثبت للمشبه بالمشبه به وليس من تمت المشبه به فيكون قوله مقذف وقوله ليد اظفاره لاشك السلاح مثبتين للمشبه بالمشبه به فلا بد من تجاوز في الاثبات أو في الثبت وإن الترشيع كما يكون في الاستعارة المصروفة يكون في المكنى عنها وهو في الاستعارة بالكناية لم يقرن المشبه به ويمكن أن يفرق بين التخيلية والترشيع بأن التخيلية لو حُل على حقيقتها لا يثبت الحكم المقصود في الكلام للمكنى عنها كما عرفت بخلاف المصروفة فإن قولنا ساجاني أسد له ابدوا اثبت فيه اللبّد الحقيقي للأسد المستعمل في الرجل الشجاع مجازا لم يمنع عن إثبات المجيء للأسد فإن ماله جاني رجل شجاع لما شبه به ليد لكنه لا يتم في قوله تعالى واعتصموا بحبل الله جميعا فإنه لو أريد الأمر بالاعتصام الحق في لفات ما قصد بيانه للعهد فلا بد من جعل الاعتصام استعارة لما يثبت العهد (وعني) أي أراد السكائي (بالمكنى عنها) أن يكون الطرف المذكور هو المشبه) على وجه خاص أشار إليه بقوله (على أن المراد بالنية) في قوله وإذا النية أنشئت اظفارها (هو السبع بادعاء السبعية لها) وإنكار أن يكون شيا غير السبع (بقرينة إضافة الاظفار) التي هي من خواص السبع (اليها) أي إلى النية فقوله على أن المراد بالنية بعيدان المشبه المذكور يجب أن يراد به المشبه به فلا حاجة إلى تقييد قوله أن يكون الطرف المذكور هو المشبه بقولك ويراد به المشبه به تغييرا للاستعارة المكنى عنها عند السكائي عنهما عند المصنف كإفعاله الشارح المحقق وقوله بقرينة إضافة الاظفار إليها لو حُل على أن القرينة للاستعارة بالكناية إنما هي إضافة خاصة للمشبه به إلى المشبه أفاد استلزام الاستعارة بالكناية للتخيلية ولو حُل على أن القرينة لها إضافة ما هو موضوع لما يخص بالمشبه به إلى المشبه لم ينفذ وكأنه حمله المصنف على الأول فادعى فيما بعد أن الاستعارة بالكناية مستلزمة للتخيلية (ورد) أي ما ذكره السكائي من تعيين الاستعارة بالكناية وجعلها قسمين الاستعارة التي هي قسم من المجاز وجعل إضافة الاظفار قرينة الاستعارة (بأن لفظ المشبه فيها) أي في الاستعارة بالكناية كلفظ النية مثلا (مستعمل فيما وضعت له تحقيقا) فلا يصح تفسير الاستعارة بأن يكون الطرف المذكور هو المشبه ويراد به المشبه به (والاستعارة ليست كذلك) فلا يصح جعلها قسمين (وإضافة نحو الاظفار قرينة التشبيه) ولا يدل على أكثر من التشبيه فلا يصح ما ذكره أنه قرينة الاستعارة وإس ضمر رد إلى مجرد تفسير الاستعارة بالكناية كإفعاله الشارح المحقق فإنه حينئذ بلغون قوله والاستعارة ليست كذلك وقوله وإضافة نحو الاظفار قرينة التشبيه ويحتاج في دفع الأخير إلى ما ذكره بقوله وهذا كأنه جواب سؤال مقدر وهو أنه لو أريد بالنية معناها الحقيقي فاعني إضافة الاظفار إليها على أنه بعدما عرف أن إضافة الاظفار قرينة التشبيه اعتبار مثل هذا السؤال بعيد وقد بذلوا الجهد في دفع هذا الاعتراض وهو لقوته قاوم عساكر التوجه وأكثر ما ذكر ليس بمجرد التغوّه وهكذا يكون سعي الهجرة في مقارنة الأقوياء ولعلينا أن نستوفي البيان فإنه من مطروح الأذكياء ففهم من إجاب أن السكائي قد ذكر أنه كان استعمال المشبه به في التشبيه في الاستعارة المصروفة مبنيا على ادعاء أن المشبه داخل تحت جنس المشبه به وبذلك لا يصير المشبه داخل تحت حتى يتأق هذا

يقرن نسخة

الادعاء، نصب القرينة على ان المراد بالمشبهة ليس ما وضع له اذلا متافاة بين الادعاء والاعتراف بان الواقع والتحقيق خلافه كذلك استعمال المنية في الموت بادعاء انه سيعمى على دعوى الترادف بين السبع والمنية حتى يتم ادعاء دخول المنية تحت السبع يجعل اسمائه قسمين متعارف وغير متعارف ولا يكون التعبير عنه بالمنية مناقضا لهذا الادعاء ولا يخفى ان استعمال المنية في الموت بعد كونها مرادفة للسبع استعمال في غير ما وضعت له ومن البين انه ليس بشئ اذ الموت ما وضع له المنية تحققا ولا يخرج بدعوى انها مرادفة للسبع عن كونها موضوعة للموت تحققا كيف والسكالي مصرح في انشاء البيان بان ثبوت الشئ ادعاء لا يتناقض فيه حقيقة ولمذا لم يتناقض نصب القرينة على ان المراد غير الموضوع له مع دعوى ان المراد داخل تحت الموضوع له فان قلت ما ذكره السكالي لانتم لان الادعاء ان المنية داخل تحت السبع يجعل افراد السبع قسمين متعارف وغير متعارف لا يناسب دعوى الترادف بين السبع والمنية بل يستدعي كون السبع اعم قلت ليس الدعوى ان جنس المنية من افراد السبع بل ان المنية المخصوصة التي يفرع عنها تحت السبع وحينئذ لا يعد دعوى من الترادف نعم لا يهين لكنه ابلغ فيما هو المقصود من الادعاء واوهن مما ذكر ما يجاب به من ان لفظ المنية بعد جعل مراد فالسبع استعماله في الموت استعمال في ما وضع ادعاء لا تحققا فلا يكون حقيقة بل مجازا وكذا ما يجاب به من انه لا يمكن انكار ان المنية مستعملة في المشبهة هي به فيكون مجاز الظهور انها مستعملة في ما وضعت له تحققا وفي المشبهة هي به ادعاء واجاب الشارح ثارة بان الحقيقة هي الكلمة المستعملة في ما وضعت له من حيث هو وكذلك والمنية لم تستعمل في الموت من حيث انها موضوعة له بل من حيث انه فرد من افراد السبع وزيف ثارة بان لا يستعمل اللفظ في المعنى الا لكونه موضوعا له ولكونه لازما للموضوع له فاستعملها المجاز واستعملة في غير ما وضعت له بالتحقيق وثارة في الموت لكونه موضوعا لها وثارة بانه وان خرجت بذلك عن كونها حقيقة لكنهم انصروا مجازا واستعمله في غير ما وضعت له بالتحقيق فلا يرفع وثارة بان الاستعارة بالكناية بالمعنى المصدرى هو ذكر المشبهة وارادة المشبهة بالاستعارة بالكناية التي هي قسم المجاز المشبهة المضرب في الكلام المستعار للمشبهة المدلول عليه بذكر لازم كما صرح به السلف ولما ابى عنه قول السكالي بان المنية استعارة بالكناية عن السبع وكذا في اخوانه اوله بان معناه ان ذكر المنية استعارة بالكناية ولا يخفى ان مقتضى جعل الاستعارة بالكناية بالمعنى المصدرى ذكر المشبهة وارادة المشبهة به جعل الاستعارة بالكناية بمعنى المستعار بالكناية نفس المشبهة فهذا بعيد عن الاعتبار جدا وامام السيد السند بان في المصروفة تصور غير الموضوع له تصويره وفي الكنية تصور الموضوع له بصورة غيره فقد اعتبر في كل منهما ما خارج عن الموضوع له وما اعتبر فيه الخارج خارج فيكون مجازا كما صرحه وفيه ان اعتبار الخارج ليس فيما استعمل الاستعارة بالكناية فيه بل انما استعملت فيما وضعت له وجاء الخارج من اضافة لازم المشبهة هي به وقد جرى سماع هذه الاصوات على ان تمت فيما يذهب بان المقسم الى الاستعارة بالكناية والاستعارة المصروفة ليست استعارة وهي قسم المجاز بل ما يطلق عليها الاستعارة فلتكن الاستعارة بالكناية حقيقة وهذا التقسيم منه كتقسيمه للمجاز الى المجاز العقلي والمجاز اللغوي بعد تعريفه المجاز باكله المستعملة في غير ما وضعت له بالتحقيق في اصطلاح به الخطاب ولاشبهه ان المقسم ما يطلق عليه المجاز لا المجاز لمعنى عرف حيث عرف فتأمل (واختار) السكالي (رد التبع)

الى المكنى عنها على نحو قوله) اى قول السكاكى (فى المنية واطفائها) حيث جعل المنية استعارة بالكتابة واصناف الاظفار المستعارة للصورة الوهمية الشبهة بالظفار قربتها لا يجعل التبعية مكنيا عنها (بل يجعل قربتها) اى قرينة التبعية (مكنيا عنها) وجعل (التبعية قرينتها) فى قولنا نطق الحال بكذا جعل الحال الذى جعله القوم قرينة التبعية استعارة بالكتابة باستعماله فى متكلم ادعاء ويجعل اثبات النطق الذى هو من لوازم المتكلم له قرينة تلك الاستعارة لكن فى كون ذلك مختار السكاكى نظرا لانه قال فى آخر بحث الاستعارة التبعية هذا ما يمكن من تلخيص كلام الاصحاب فى هذا الفصل ولو انهم جعلوا قسم الاستعارة التبعية من قسم الاستعارة بالكتابة بان قلبوا فجعلوا فى قولهم نطق الحال بكذا الحال التى ذكروها عندهم قرينة الاستعارة بالتصريح استعارة بالكتابة عن المتكلم بواسطة المتابعة فى التشبيه على مقتضى المقام وجعلوا نسبة النطق اليه قرينة الاستعارة كآثارهم فى قوله واذا المنية انشبت اظفارها يجعلون المنية استعارة بالكتابة عن السمع ويجعلون اثبات الاظفار لها قرينة الاستعارة لكن اقرب الى الضبط فتدبر هذا كلامه وهو صريح فى انه رد الاستعارة التبعية الى المكنية على قاعدة القوم فليست لاحاجة له الى استعارة قرينة المكنية لشيء حتى تبقى التبعية مع ذلك بحالها ولا يتقلل الاقسام بهذا فلا يتم ما رده المصنف رده فان قلت لم يجعل السلف الاستعارة بالكتابة المشبهة المستعمل فى المشبه به كما اعتبره فى هذا الرد فكيف لا يتأتى لك توجيد كلامه بان رده على قاعدة السلف من غير ان يكون مختارا له اقلت لاشبهة فيما ذكرنا والعهد عليه فى قوله كآثارهم فى قوله واذا المنية انشبت اظفارها يجعلون المنية استعارة بالكتابة ولا يضرنا فيما ذكرنا من توجيد كلامه (ورد) رد السكاكى التبعية الى المكنى عنها (بانه) اى السكاكى او الشان (ان قدر) اى السكاكى وان قدر (التبعية) فامل (حقيقة) كما هو طريقه غيره فى قرينة المكنى عنها (لم تكن تخيلية) على مذهبه (لانها مجاز عنده) ولا يخفى ان هذا الترديد قبيح لانه قال وجعل التبعية قرينتها على نحو قوله فى المنية واطفائها لم يبق احتمال تقديره حقيقة والام يمكن على نحو قوله فكان عليه ان يقول على نحو المنية واطفائها يحسن هذا الترديد وايضا ينبغي ان يقول ان قدر التبعية غير استعارة لم يكن تخيلية لانها مجاز عنده (فلم يكن المكنى عنها مستلزما للتخيلية) وذلك باطل بالاتفق) مثلا بجماعه على قوله (والا) اى وان لم يقدر حقيقة (فكون استعارة) لجواز ان يكون مجازا مرسلا وان لا يضر هذا المنع لان الكون مجازا مرسلا ايضا يشارك الكون حقيقة فى الفساد واما اثبات الملازمة بان كون العلاقة بين المعنيين هى المشابهة كما تصدىقه الشارح المحقق فدونه خطر انقاد (فلم يكن ما ذهب اليه السكاكى مغنيا عاذه غيره) ولا يحصل ما هو اعرض من زرد من تقليل الاقسام لان تقسيم الاستعارة الى التبعية وغيرها بعد بحاله الا ان التبعية صارت برمتها فرائى الاستعارة بالكتابة وقد يحجب عن هذا الرد بان استلزام المكنى عنها للتخيلية ليس متوقفا عليه بل المنطق عليه عدمه كيف وصاحب الكشف من السلف صرح بان فى يقضون عهد الله استعارة بالكتابة بتشبيه العهد بالحبل والنقض استعارة لا يبطال العهد فقد وجد الاستعارة بالكتابة بدون التخيلية عند غير السكاكى وهو صرح فى بحث المجاز العقلى بان قرينة المكنى عنها امامه قسدر وهمى كالاطفار فى اظفار المنية ونطقت فى نطق الحال او امر محقق كالاثبات فى اثبات الربيع البقل والهزم فى هزم الامير الجند فقد اثبت الاثبات المحقق قرينة للمكنى عنها فلم يجعل المكنى عنها

مستلزمة للتخييلية فلم يكن استلزام المكنى عنها للتخييلية ابتداء عنده ولا عند غيره على ان مذهب
 الغير لا يقوم دليلا على ابطال كلامه لانه يصدر الخلاف وزيفه الشارح بأنه يتم في افساد
 كلام المصنف لا لاصلاح كلام السكاكي كيف وقد جعل نطقت في نطق الحال قرينة وهمية
 للاستعارة بالكناية فتداعى اعتراف بالاستعارة التبعية وهو ضعيف لان الاعم من ذلك اعتراف
 باستعارة نطق لان كونها وهمية ليست لاستعارتها لنطق موهوم كالانطفاق بل لانه ليس
 مع الحال نطق يتوهم بثبوتها كالانبات مع الربيع بل النطق كثبوته وهم محض لمثاله
 اعتراف باستعارة نطقت بصورة وهمية لكن ليس ذلك مع حفظ الرد لانه لا انكار في احتمال
 بعض صور الاستعارة التبعية للاستعارة بالكناية بل ان تكلف فتمثيله بنطق الحال لقرينة
 الاستعارة بالكناية لا يلزم ان يكون مع التزام الرد حتى ينافى القول بارد ويشهد لما ذكرنا
 ما ذكره صاحب الكشف في الرد على السكاكي رد الاستعارة التبعية الى المكنى عنها من انه
 قد يكون تشبيه المصدر هو المقصود الاصل والواضح الجلي و يكون ذكر المتعلقة جليا
 تابع او مقصودا بافترض عنها فالاستعارة حينئذ تكون تبعية كما في قوله تفرى الرياح رياض الحزن
 من هرة اذ اسرى النوم في الاجفان ايقاظا فان التشبيه هنا انما يحسن بين هبوب الرياح
 عليها وبين القرى ولا يحسن التشبيه ابتداء بين الرياح والضيف ولا بين الايقاظ والطعام
 نعم بلا حظ التشبيه بين هذه الامور تبعا لذلك التشبيه ولا يصح ان يعكس فيجعل التشبيه بين
 الهبوب والقرى تبعا لشي من هذه التشبهات فلا يصح هنا رد التبعية الى المكنية عندهم
 ذوق سليم وقد يكون التشبيه في المتعلق غرض اصليا و امر اجليا وقد يكون ذكر الفعل واعتبار
 التشبيه فيه تبعا فحتمل على الاستعارة بالكناية كقوله تعالى يتقضون عهد الله فان تشبيه العهد
 بالجل مستغنى مشهور وقد يكون التشبيه في مصدر الفعل او في متعلقه على السوية فيحتمل
 جازا ان يجعل استعارة تبعية وان يجعل مكنية كما في نطق الحال فان كلاما تشبيه الدلالة
 بالنطق وتشبيه الحال بالكلام ابتداء مستحسن فظهر ان ما ذكره السكاكي من الرد مطلقا
 مردود ويمكن توجيه كلام المصنف بأنه اراد انه ان قدر التبعية حقيقة لم تكن الاستعارة
 التخييلية قرينة للمكنية اصلا وذلك بالغل عنده بانفساق الناس وذلك لانه اذا جعل قرينة
 المكنية في صورة رد التبعية حقيقة لزمه ان يجعل القرينة في غيرها ايضا كذلك لان الفرق
 تحكم فالمراد بقوله ان لا يكون مستلزمة نفي مطلق الاستلزام الاعم من الاستلزام الجزئي
 والكلى حتى اوقال ولا يكون التخييلية قرينة المكنية اصلا لم يتجه عليه شيء ومن وجوه رد
 الرد ما ذكره الشارح المحقق في شرح المفتاح في بحث الترشيع حيث قال ولبت شعري
 ماذا يفعل المصنف بالاستعارة التبعية في كل استعارة تبعية يكون قرينتها عقلية وكيف
 تجعلها قرينة على استعارة مكنية وهذا في غاية القوة وغاية ما يمكن ان يقال انه لما كان مدار
 القرينة في التبعية على الفاعل والمفعول والتجسس على ما صرح به السكاكي بين الرد يجعل
 قرينة التبعية مكنية واماني نحو قلت زيدا اذا ضربته ضرا يشد الجمل زيدا مكنية اعنيها
 باستعماله في المقول دعاء واثبات القتل تخيلية ولا يجعل القرينة مكنية نعم يتم الرد على السكاكي
 لو وجد مثال التبعية قرينتها حالية ولم يكن هنا ما يجعل مكنية والتبعية قرينتها ومن وجوه
 الرد كلام من لا ماساس له فكلام السكاكي نقله الشارح وطول الكلام في الرد عليه في حاشية
 الشرح وزاد في طول كلامه السيد السند ولم اظن ذكره الاطلاقة وباطلا لما هو اظهر
 بطلان فاعرضه شفقة على الاذان وصيانة للاذهان (فصل) في شرائط حسن
 الاستعارة وتعيينه (والمراد) بيان ما به اصل الحسن وما يزيد في حسناتها ويدور عليه مراتب

نسخه

وتعيينه

الحسن ولا يقتصر على ما لو اعمل لخرج من الحسن الى القبح (حسن كل من الحقيقية) اى كل فرد من افراد الحقيقة مقصلا فقله (والتثيل) تخصيص بعد التعميم لمزجها تمام بشانه كالاجنحى وليس المراد حسن كل من هاتين الاستعارتين والالغاز كرا التثيلية فافهم (برعاية جهات حسن التشبيه) سوى ما باتى من ان لا يقوى التشبيه بحيث يتجمل الطرفان متحدين فانه ليس من شرائط حسن الاستعارة ان توجد فيها هذه الجهة لحسن التشبيه وكأنه اراد الجهة المعهودة لسبقها وهذه الجهة مما لم تسبق قال الشارح في تفصيل جهات حسن التشبيه كان يكون وجه الشبه شاملا للطرفين والتشبيه واقفا بافادة ما علق به من الغرض ونحو ذلك مما سبق وكأنه اراد ظهور الشمول او الشمول تحقيقا والاقشموال وجه الشبه مما يتوقف عليه التشبيه لاحسنه وانما كان الحسن برعاية جهات حسن التشبيه لانه مبنى على الاستعارة فصحتها وحسنها مانعان لصحتها وحسنه وفيه نظر تأمل تعرف (وان لا يشم رائحته لفظا) ظاهره ان المراد ان لا يشم كل من الحقيقة والتثيل كما فى الشرح والصحيح تفسيره بان لا يشم شئ منهما كما فى المختصر والتحقيق ان المعنى ان لا يشم الحقيقة اذا التمثيل مندرج تحتها فلا حاجة الى عود الكناية اليه ايضا وانما قال لفظا او التشبيه معنى عملا يدمته لكنه لفظا ينافى ادعاء دخول المشبه تحت المشبه به لدلالته على كونه المشبه به اقوى فى وجه الشبه واذا قيل ظنناك في تشبيه صدغك بالمسك فقاعدة التشبيه نقصان ما يحكى فاشم رائحته لا يلائم الادعاء المذكور فينقص من حسنه فالاستعارة توجب انتفاء التشبيه لفظا وحسنه يستدعى انتفاء الاشتمام فقولنا رأيت يدرا فى الحسن لس باستعارة وقوله قد زار زاره على القمر استعارة قليلة الحسن لان في ذكر المشبه اشتمام رائحة التشبيه وان كان ليس على وجه ببنى عن التشبيه كذا حققه السيد السند فى شرح المفتاح واظن ان فى البحر يد ايضا اشتمام رائحته ولا يخفى انه كادور الاستعارة على التشبيه فحينها برعاية جهات حسن يدور على القرينة ايضا فحينها برعاية حسن القرينة بان تكون فى الخطاب مع الذكى غير واضحة جدا ومع البليد فى غاية الوضوح ومع المتوسط بين بين وكأنه لم يتعرض له لانه من جهات حسن مطلق المجاز من غير اختصاص بها (ولذلك) اى ولان شرط حينها ان لا يشم رائحة التشبيه لفظا (لومى ان يكون التشبيه) اى ما به المشابهة (بين الطرفين جليا) بنفسه او بسبب عرف او اصطلاح (لثلاث نصير) الاستعارة الحقيقية (الغازا) اى سبب الغاز وتعمية اى اخفا يقال الغز فلان فى كلامه اذا عماء اى اخفى مراده ومنه اللغز والجمع الغاز فخورطب وارطاب وتلك الوصية مخصوصة بالحقيقة المصرحة دون الاستعارة بالكناية كما صرح به فى المفتاح فبذل لان فى الكناية تصريحا باسم المشبه فلا يصبر لحلقه وجه الشبه بسبب نعية والغاز والتوصية بالجلالة اى الى حد لا ينتهى الى الابتدال لان شرائط حسن التشبيه ان يكون وجه الشبه غير باغبر مبتذل ويفهم من كون الوصية مبنية على الاجتناب عن اشتمام ان وجه الشبه الخفى لا يوجب كون الاستعارة الغازا اذا اشتمت رائحة تشبيه (كالوقبل) فى الحقيقة (رأيت اصدا وتريد انسانا ابخر) البخر بالتحريك التن فى الغم وغيره (ورأيت ابلا مائة لا يجد فيها راحلة واريد الناس) تمثيل للحقيقة والتثيل ولا يخص التثيل كما يوهى بيان الشرح لان التثيل من الحقيقة وانما صار الغازا لان مشابهة الناس بالابل المائة لا توجد فيها راحلة فى عزه وجوده مرضى متخبط فيما بينهم خفية غير واضحة بحيث لو ترك التشبيه لفظا انتقل الذهن اليه من ذكر المشبه به ولذا اصرح النبي صلعم بالتشبيه فقال الناس كابل مائة لا تجد فيها راحلة وفى رواية تجدون الناس

كالابل المائنة ليست فيها الرحلة الراحلة البعير يرتحله الرجل جلا كان او نافقة اى يحط عليه رحلة وقوله كالابل مفعول ثان ليحدون وقوله ليست فيها رحلة حال او جملة مستأنفة (وبهذا ظهر ان التشبيه اعم محلا) اى اعم بحسب الحق لا بحسب الصدق اذ لا يصدق التشبيه على الاستعارة والاستعارة عليه ويند على ارادة العموم بينهما بحسب الحق بقوله محلا للاعم اذ اطلق ينصرف الى الاعم المطلق ولم يظهر بما سبق الافتراق التشبيه عن الاستعارة ولا يظهر به مع ضمنية ما هو ظاهر من اجتماع التشبيه والاستعارة انه اعم من الاستعارة مالم يظهر ان الاستعارة لا تفارق التشبيه وهو لم يعلم بل سيعلم خلافه من انه قد تميزت الاستعارة ولا يصح التشبيه بينهما عموم من وجه وليس لك ان تحمل العموم عليه لانه خلاف العبارة ومع ذلك لم يظهر مما سبق وليس للاعم معنى اعم منهما حتى يحتمل عليه اذ ظهر بما سبق احد العمومين ولما في عبارة هذا من الخلل غيره في الايضاح الى قوله وبهذا ظهر انها لا يجيان في كل ما يجي فيه التشبيه (ويتصل به) اى بما ذكر من جهات حسن التشبيه تعيين الاستعارة وان كان بينهما تفاوت فتاسب جهات في فصل واحد وقال الشارح اى يتصل بما ذكر من تعيين التشبيه اذ اخفى الشبه انه يتعين الاستعارة اذ اقوى الشبه هذا وفاعل قوله ويتصل به (انه اذ اقوى الشبه بين الطرفين حتى اتحد كالعالم والتور والتشبيه والظلمة لم يحسن التشبيه وتعيين الاستعارة) للابصار كتشبيه الشيء بنفسه ولا يفوت ما اوجه البلوغ الى مرتبة الاتحاد من جنس الادعاء فاذا فهمت مسئلته تقول في قلبي نور ولا تقول في قلبي ما هو كالنور واذا وقعت في شبهة تقول انا في ظلمة ولا تقول كاني ظلمة ومن هذا علم ان من فوائد الاستعارة الاحتراز عن شبهة تشبيه الشيء بنفسه لا يختصر الغرض منه في المبالغة في التشبيه (والمكنى عنها كالتحققة) في ان حسنهما برعاية جهات التشبيه لا في ان لا يشم رائحة التشبيه لفظا لانه تشبيه مضمر في النفس فلا ينافي رائحة التشبيه نعم ينبغي ان تحاشى عما يوجب ظهور التشبيه (و) الاستعارة (التخييلية) حسنهما بحسب حسن المكنى عنها) لانها لا تكون الا تابعة للمكنى عنها عند المصنف فلهذا لم يقيد هذا الحكم بقولنا ان كانت تابعة لها كما قيده صاحب المفتاح لانه جوز وجود المكنية بدون الاستعارة بالكتابة ولم يلتفت الى بيان جهة حسنهما اذ الم يكن تابعة لقلبه كما صرح به حيث قال فلما يحسن الحسن البليغ غير تابعة لها وينبغي ان يكون حسن الاستعارة التخييلية باعتبار ظهور اختصاصها بالتشبيه وباعتبار قوتها فيه وينبغي ان يكون ما به قوام وجه الشبه احسن مما به كماله قال الشارح ولما قل ان يقول لما كانت التخييلية عنده استعارة مصرحة مبنية على التشبيه فلم يكن حسنهما برعاية جهات حسن التشبيه ايضا كما ذكره في الحقيقة والمكنى عنها ويمكن دفعه بان الاستعارة التخييلية صورة وهبة مخترعة اخترعها البليغ و اضافها الى المشبه مشابهة للازم المشبه به وهو امر مبطن غير مصرح به في الكلام فلا يمكن بيان التفاوت فيه وضبط درجات حسنهما تفاوت حسن التشبيه المعترف به فتأمل

(فصل وقد يطلق المجاز) اما على سبيل الاشتراك او التشابه (على كلمة تغير حكم اعرابها) الاضافة لامية اى حكم لاعرابها لانها اضافة العام الى الخاص كشجر الاراك فقول الشارح هي اليسان على نحو من النحو قال في المقنن بغير اعرابها من نوع الى نوع اخر (بحذف لفظ او زيادة لفظ) خرج بهذا القيد لغير حكم اعراب غير في جاتي القوم غير زيد فان حكم اعرابها كان الرفع على الوصفية فتغير الى النصب على الاستثناء لكن لا يحدف لفظا وزادة بل لنقل غير عن الوصفية الى كونه اداة استثناء لكنه يخرج عنه ما ينبغي ان يكون مجازا وهو جملة حذف ما اضيف اليها وافيت مقامه نحو مارأيت مذسافر فانه في تقدير

مذ زمان سافر الا ان يؤل قوله كلمة بما هو اعلم من الكلمة حقيقة ومنها حكما ويدخل فيه
 ما ليس بمجاز نحو انما زيد قائم فانه يغير حكم اعراب زيد بزيادة ما لكافة وان زيدا قائم فانه يغير
 اعراب زيد عن النصب الى الرفع بخذف احدى نوني ان وتخفيفها وغير ذلك مما تعرفه
 لو كنت في درجة من التفطن فالصحيح كلمة تغير حكم اعرابها الاصل الى غيره اى الى غير الاصل
 فان ريك في جواربك تغير حكم اعرابه الاصل اى اعرابه الذى يقتضيه بالاصالة لا بدعية شئ اخر
 وهو الجرف المضاف اليه اى الى غير الاصل الذى حصل بمتابعة امر اخر كالرفع الذى حصل
 فيه بفرعية مضافة المحذوف وثباته له وليس ما غير اليه الاعراب الاصل فى الامثلة المذكورة
 الى غير الاصل بل الى اصل اخر وكذلك يدخل فيه نحو ليس زيد بمنطلق وما زيد بقائم مع
 ان المقاسم صرح بانهما ايسا بمجازين اذ قيدوا لآخرهما بان قال او زيادة لفظ مستغنى عنه
 استغناء واضحا نحو كنى بالله وبحسبك زيد بخلاف ليس زيد بقائم وما زيد بقائم وفسر شارحوا
 المفتاح الاستغناء الواضح بمالم يظهر زيادته فائدة اصلا وزيادة الباء فى التثنية لتأكيد التثنية
 قال الشارح وظاهر عبارة المفتاح ان الموصوف بهذا النوع من المجاز هو الاعراب يربها به
 قال الحكم الاصلى لقوله ريك هو الجرو اما الرفع فمجاز فيه كذا قال المصنف النصب فى قوله تعالى
 واسئل القرية بمجاز والجرو ليس كذلك بمجاز واعترض عليه بان الاقرب ان يكون المجاز هو الكلمة
 دون الاعراب لانه لا يتم فى المجاز بالزيادة نحو ليس كذلك شئ انه تعدى الاعراب عن محله وقد
 صرح المفتاح بان اعتبار الجوز هنا باعتبار مشابهته المجاز فى التعدى عن الاصل الى غير
 الاصل ورد ذلك بان ظاهر عبارة تعريفه الذى يجب حفظه انه نفس الكلمة حيث قال وهو
 عند السلف ان تكون الكلمة منقولة عن حكم لها اصل الى غيره فليؤل قوله واما الرفع
 المجاز بان المراد حكم مجازى بمنزلة المعنى المجازى فى المجاز والمجاز شايع بالمعنى السابق لانهذا
 المعنى فانه قلما يستعمل كادل عليه قوله وقد يطلق اذ لا غرض متعلق به فى فن البيان قال الشارح
 حاول المصنف التنبيه عليه اقتداء بالسلف وحفظا للتعلم عن الزلق عند استعمال المجاز
 بهذا المعنى هذا والاولى الفتاة بالوجه الثانى اذ لا بد لترض السلف لهذا المعنى من جهة
 وهى ليست الا المعنى المذكور وستعرف تحقيق هذا المجاز على وجه يكون مقصودا فى البيان
 فالاول (كقوله تعالى وجار ربك) لاستحالة مجيئ الرب فيجب ان يحمل على ان التقدير جار امر
 ربك او عذابه (واسئل القرية) للقطع بان المقصود سؤال اهل القرية وان كان الله قادرا
 على انطالق الجدر ان ايضا وانه ليس المقام مقام تذكير المخاطب وجعله معتبرا لثناء اهل
 القرية حتى يقال لها اسئل القرية وقل لها ما صنعوا كما يقال سل الارض من شق انهارك
 فانه لا يخفى فى امثال هذا المقام المضاف على ما صرح به الشيخ عبدالقاهر وسر ذلك ان
 التصرف هنا فى السؤال والقصد من الامر بالسؤال الامر بالتأمل فى القرية الخالصة عن
 اهلها والتأمل فيها والاعتبار بها والتذكير لاسال ما تعلق به المخاطب من المنازل والمارب
 (و) الثانى (كقوله تعالى ليس كذلك) فان الاصل ليس مثله شئ تغير حكم اعرابه مثله عن
 النصب الى الجر بزيادة الكاف هذا اذ قيل بزيادة الكاف دون المثل كما قيل بدليل ان الزيادة نشئت
 منه ورجح الاول بان الحكم بزيادة الحرف سيما حرف ليس الاحرفا انسب ونحن نرجحه بان
 القول بزيادة المثل يؤدى الى القول بدخول الكاف على المضمر الى الحاجة الى تقدير متعلق للمجاز
 وقد يقال المقصود من هذا الكلام نفي ان يكون شئ مثله تعالى وكما يكون قصد هذا المعنى بحمل
 الكاف والمثل زائدا يمكن مع الاستغناء عن جعل شئ منها زائدا لالتحصيل مع عدم الزيادة
 بطريق الكتابة التى هى ابغى من التصريح وذكر الشارح المحقق له وجهين احدهما

وهو ما نقله عن الكشف وهو انه قد قالوا امثلك لا يتجمل فتقوا البخل عن مثله والفرض
نفية عن ذاته فسلكوا طريق الكناية قصدا الى المبالغة لانهم اذا نقضوا عن مآله وعن يكون
على اخص اوصافه فقد نفوه عنه كما يقولون قد ايفت لذاته وبلغت اثره بر يدون ايفاعه
وبلوغه فيئت لا فرق بين قوله ليس كالله شئ وقوله ليس كالله شئ الا ما يعطيه الكناية
من فائدتها وهما عبارتان معتقتان على معنى واحد وهو نفي المماثلة عن ذاته ونحو قوله تعالى
بل يدها مبسوطتان فان معناه بل هو جواد من غير تصور يد ولا بسط لها لانها وقعت عبارة
عن الجود لا يقصدون شيئا اخر حتى انهم استعملوها في نفي ليله وكذلك يستعمل هذا في نفي له
مثل ومن لا مثله وهذا ينبغي ان يعلم ان نفي المثل عنه تعالى بنفي مثل المثل مجاز متفرع
على الكناية لانه لا بد في الكناية من صحة ارادة المعنى الحقيقي وهذا انما يصح فيما يمكن
في حقه المعنى الحقيقي واما فيما يتعلق فلا يصح فهو مجاز متفرع على الكناية بان هذه الكناية
لما نقلت عن محل يصح فيه المعنى الحقيقي الى محل يتبع انقلب مجازا فاطلاق الكناية مسامحة
شائعة تسمية للفرع باسم اصله هذا على حذف ما حقوه واما ما يقتضيه الرأي الصائب
فعله غير لانه اذا جاز ارادة المعنى الحقيقي لا تنقل الى اللازم فيما لا يتحقق فيه مع امكان تحققه
فلم لا يجوز تلك الارادة فيما يتبع حتى يكون كناية محضه وما يتعلق بتحقيق هذا الوجه
من الكناية وبه يتعارف عن الوجه الثاني الذي سذكره للثاني في المثل عن ذاته تعالى على هذا
الوجه لازم نفي المثل عن مثله تعالى لانه اذا نفي المثل عن مثله وعن هو على اخص اوصافه
ينفي عنه بطريق الاولى لان من جهة ان ثبوت مثل المثل لازم لثبوت المثل ونفي اللازم يستلزم
نفي المثل وناتيهما انه نفي للشيء بنفي لازمه لان نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم وذلك لانه
لو كان له تعالى مثل لكان لملكه مثل وهو ذاته تعالى لان المماثلة من الجانبين واورد عليه
السيد السند انه لا تفاوت بين هذين الوجهين في باب الكناية الا بحسب العبارة وبيان ذلك
ان كلا الوجهين كناية في الشبه حيث نسب النفي الى مثل المثل واريد بسببه الى المثل فرجعهما الى
استعمال لفظ دال على نفي مثل المثل في نفي المثل الا انه عبر عن الاول بان ثبوت مثل المثل لازم
لثبوت المثل ونفي اللازم يستلزم نفي الملزوم وعن الثاني بان نفي المسائل عن هو على اخص
اوصافه نفي للمائل عنه بطريق المبالغة فالصواب ان هذا الوجه ليس بكناية بل هو من المذهب
الكلامي بايراد حجة على نفي المثل على طريقة اهل الكلام فيكون المائل انه ليس لملكه مثل
اذ لو كان له مثل لكان لملكه مثل هو ذاته تعالى وحينئذ يكون لنا وجهان متميزان هذا وقد عرفت
التمايز بين وجهي الكناية وان بناء على اختلاف وجه لزوم نفي المثل لنفي المثل فيهما وكفي شاهد
في التمايز بينهما انه يتوجه على الثاني الما يتوجه على الاول وهو اننا لانسلم له لو كان له مثل لكان
ذاته مثلا بل لان مثل الشيء ما هو ملحق به الحاق ناقص بالكامل على ما عرفت في باب التشبيه
حتى لو تساوى الترقى الامر في باب البلاغة عن التشبيه الى التشابه فان قلت فقد سقط بهذا الفرق
الوجه الثاني قلت كافي بصاحب هذا الوجه يقول ينبغي ان يكون المقصد من الآية اكثر
من نفي المحقق بذاته فلا يقصر عن نفي المشارك لكننا نقول لا نرضى بمجل البلع كل كلام على ترك
ما هو احسن من العدول من التشبيه الى التشابه في امثال هذا المقام فنقول المراد على هذا نفي
المثل ويلزم من انتفاء انتفاء المشارك بطريق الاولى ولا يقوم ما ذكرته من وجه الكناية بل يتعين
حينئذ الحكم بزيادة الكاف نعم لو اريد التوجيه بطريق الكناية فالوجه هو الاول وبهذا
ظهر سقوط المذهب الكلامي انه لا يخص بالوجه الثاني بل يصح صرف ما ذكره انكشاف ايضا
على المذهب الكلامي وانه ليس نفي مثل المثل اوضح من نفي المثل حتى يستبدل به على نفي المثل

وللكتابة وجه ثالث يتضمن التعريض لمثبت المثل بانك لم تتعقل الواجب بل لم تتعقل الامتثاله
اذ لو تعقلت ذاته لم تثبت له مثلاً فاللايق بحالك في مقام في المثل عنده تعالى نفى المثل عن مثله
تعالى فتنبه قال صاحب المفتاح ورأى في هذا النوع ان يعد ملحقاً بالمجاز ومشبهاً به لاشتراكهما
في التعدي عن الاصل الى غير الاصل لان يعد مجازاً واذ لم اذكر الحد شامله لكن العهدة
في ذلك على السلف وكأنه اراد انه لا يرضى بجملة مشاركا لما سبق في اسم المجاز وادخل تحت
مفهومه او جعل اللفظ مشتركاً بينهما لان لفظ المجاز لا ينصرف في الاطلاق الا الى الاول
ولا يراد به هذا الفرد الا بالقرينة لكن العهدة في جعل اللفظ مشتركاً بينهما اشتراكاً معنوياً
اولفظياً على السلف كما يستدعيه تقسيمهم المجاز الى هذا النوع وغيره فلا يتوجه عليه
ما ذكره الشارح المحقق ووافقه السيد السند عليه انه ان اراد انهم جعلوه من اقسام
المجاز الغوري المتقابل للحقيقة والمفسر تفسير بتناوله وغيره فليس كذلك لاتفاق السلف
على وجوب كون المجاز مستعملاً في غير ما وضع له مع اختلاف عباراتهم في تعريفه
فلا يعرف له ههنا رأي يفرد به لا نقول له نزاع معهم في اشتراك لفظ المجاز بين النوعين
اشتراكاً معنوياً اولفظياً كما يستدعيه تقسيمهم المجاز اليهما ثم نقول لا يعد ان يقال هذا النوع
من المجاز ايضاً من قبيل نقل الكلمة عما وضعت له الى غيره فان للكلمة وضعاً افرادياً ووضعاً
تركيبياً فهي مع كل اعراب في التركيب وضعت لمعنى لم يوضع له مع اعراب آخر
فاذا استعملت مع اعراب في معنى وضعت له مع اعراب آخر فقد اخرجت عن الموضوع له
التركيب الى غيره مثلاً القرية بالنصب في اسأل القرية موضوعاً لمعنيين تعاقب السؤال
وقد استعمل في معنيين تعلق بما اضيف اليه السؤال وحينئذ يمكن ان يجعل تحت
تعريفاتهم للمجاز ويجعل مقصوداً لصاحب البيان لتعلق اغراض بيانية به فلما رتبته
وقد نقل الشارح في هذا المقام تعريفة للمجاز بالزيادة وتعرفها للمجاز بالهدف عن الاحكام
وطول فيه الكلام وزاد عليه السيد السند فوائده في بيان المقصود والمرام الاتناختان السامة
فتركناه فان انتهيته فارجع اليهما وان فانك ما كنت تريد عليهما لكن لاعلينا فانك لا تحمل
مالدينيا (الكتابة) مصدر قولهم كنيث به عن كذا اكثي من باب ضرب وكنوت اكنو
من باب نصر اى تكلمت بما يستدل به عليه او تكلمت به وارادت غيره او تكلمت بلفظ يحاذيه
جانبا حقيقة ومجاز والمعنى الاخير قريب من المعنى المضطرب عليه اعني قوله (لفظاً يريده
لازم معناه مع جواز ارادته معه) وقد اشار الى فائدة قوله مع جواز ارادته معه وهو اخراج
المجاز عن التعريف بقوله (فظهر انها تخالف المجاز من جهة ارادة المعنى الحق في مع
ارادة لازمه) الا انه لم يقل فخرج به المجاز مع انه اخصر ووضح في المقصود ليكون مع
الاشارة الى هذه الفائدة تنبيهاً على ان العدة في الفرق بين الكتابة والمجاز هو هذا الذي
هو الوجه الاول للفرق الذي ذكره السكاكي والوجه الثاني من الفرق الذي ذكره وهو قوله وفرق
بان الانتقال فيها من الالزام الى ليس بشئ وكما يخرج به المجاز يخرج بعض الحقائق الصريحة
كألفاظ الصلوة المستعملة في الدعاء بحسب اللغة فانه يصدق عليها لفظاً يريده لازم معناه لكن
لا يجوز ارادته معه اذ لا يجوز حين التكلم باصطلاح اللغة ارادة المعنى الشرعى فضلاً عن
ارادته معه فلاحاجة لاجرائها الى اعتبار حيثية اللزوم اى لازم معناه من حيث انه موضوع له
لامن حيث انه لازم الموضوع له فان قلت بما فائدة قوله معه وهل لا يكتفي للفائدة المذكورتين
بمجرد قوله مع جواز ارادته قلت يكتفي لهما ذلك لكن فيه التنبيه على ان ارادة الالزام اصل
وارادة المعنى تبعية ارادة الالزام ولينتقل منه الى الالزام كما يفهم من قولنا جاء زيد مع عرو
واهذا يقال جاء فلان مع الامير ولا يقال جاء الامير معه والمنوع هو الجمع بين المعنى ولازمه

على وجه يكونان مقصودين استقلالاً ولا مانع من الجمع على وجه يكون احدهما تابعا
للآخر وسيلة الى قصده وفهمه لكن فيه ان استعمال كلمة مع في قوله مع جواز ليس كما ينبغي
لان ارادة لازم المعنى ليس تابعا لجواز ارادته معه الا ان يقال ان كلمة مع تدخل على التبع
من المشاركون وجواز ارادة معناه مع لازمه لم يشارك اللازم في الارادة فتأمل ومعنى قوله
انها تخالف المجاز من جهة ارادة المعنى الحقيقي ان ارادة المعنى الحقيقي فارق بينهما
فانها جازية في الكتابة كما ذكره في التعريف وممتعة في المجاز كادل عليه تعريف المجاز
وحينئذ لا يتجه ما ذكره الشارح ان مابه المخالفة جواز ارادة المعنى الحقيقي مع ارادة
لازمه لارادته فين التعريف وقوله من جهة ارادة المعنى الحقيقي مع ارادة لازمه
تساق لانه لا يتفرع ظهور ان المخالفة من جهة ارادة المعنى الحقيقي مع ارادة لازمه
ولا حاجة في دفعه الى تقدير الجواز كما ذهب اليه الشارح فان قلت قد صرح
صاحب الكشف ان قوله تعالى الرحمن على العرش استوى وقوله تعالى ليس كمثل شيء كناية
مع امتناع المعنى الحقيقي في حقه تعالى فتنتع ارادته فالتقييد بقوله مع جواز ارادته معه يخرج
كثيرا من الكنايات قلت منهم من يقول معنى جواز ارادته معه جواز ارادته في الجملة وفي بعض المواد
فلا يخرج كتابات يمتنع جواز ارادة المعنى الحقيقي في بعض المواد ولا ينبغي انه في غاية البعد على
انه تدخل هذه الكناية في تعريف المجاز لانه يصدق عليه انه اللفظ المستعمل في غير ما وضع
له لعلاقة مع قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له وقال الشارح في المختصر ان المراد مع جواز
ارادته معه من حيث انها كناية وامتناع الارادة في هذه الامثلة بواسطة خصوص المادة
وهو كلام خال عن التحصيل مع انه يوجب الدور في تعريف الكناية وتدخل هذه الامثلة
في تعريف المجاز والتعقيق انه اذا امتنع ارادة المعنى الحقيقي فهي مجاز وانما جعل الكشف
الامثلة المذكورة من باب الكناية لا كنايات وقد صرح بانها مجازات متفرعة على الكناية بمعنى
انها استعملت في المعنى الكنائى كثيرا بحيث قطع النظر عن المعنى الحقيقي فصار ذلك بسبب
استعماله في محل امتنع المعنى الحقيقي فان قلبت الكناية مجازا لکن اذا يمكن المعنى الحقيقي ويكون
متقيا يجعل كناية كما في بسط اليد من فقدت يده لنقصان في الحلقة فان استعماله في كرمه
كناية لا يمكن المعنى الحقيقي فيه فيه بحث لانه كما ان امتناع المعنى الحقيقي قرينة مانعة عن ارادته
كذلك انتفاءه قال الشارح وفي الايضاح ان الفرق بينه وبين المجاز من هذا الوجه اى
من جهة ارادة المعنى مع جواز ارادة لازمه وهو ليس بصحيح اللهم الا ان يراد بالمعنى ما عني
باللفظ وهو لازم المعنى الموضوع له ويلزم المعنى معناه الموضوع له وفيه ما فيه هذا كلامه
وكانه اراد ان فيه ان المعنى الموضوع له هو الملزوم كما يذكره وفيما رأيناه من نسخ
الايضاح ان من جهة ارادة المعنى مع ارادة لازمه فلا يتجه عليه شيء فان قلت قد صرح
في الفتاح ان الكناية يراد بها معناها مع لازمه حيث قال اذا استعملت الكلمة اما ان يراد
معناها وحده او غير معناها وحده او معناها وغير معناها معا والاول الحقيقة والثاني المجاز
والثالث الكناية فينبغي ان تعرف الكناية بما اريد به معناها مع لازمه قلت زيف هذا الكلام منه
بانه لاشبهة في انه كثيرا ما يقال طويل الجاد لان الجاد له فهو كناية مع انه ليس هناك ارادة
المعنى الحقيقي وجعل الموثوق به ما يشعر به كلامه في الفرق الاول بين الكناية والمجاز حيث
قال ان الكناية لا تنافي ارادة الحقيقة بلفظها فلا يمتنع في قولك فلان طويل الجاد ان اريد
طول نجاده من غير ان يكتب تأويل مع ارادة طول قائمه فانه يشعر بجواز ارادة المعنى مع لازمه
ونساء هذا التعريف على هذا لكن فيه بحث لان انتفاء الجاد قرينة مانعة عن ارادته على ما

عرفت ولتبحث نذكره لك وان كان الاسهاب للاطناب رجاء ان نجد فنشاطك في السماع فانه محب للالباب وهو انه يمكن ان يجعل الكتابة كلها حقايق صرفه ويكون قصد ما يجعل معنى كتابيا من قبيل قصد النتيجة بعد اقامة الدليل فيكون قولنا فلان كثير الزاد حقيقه صرفه ذكرت دليلا على انه مضاف فيكون التقدير فهو مضاف ولا يكون هناك اسممال كثير الزاد في المضاف (و فرق) لم ينسبه الى السكاكي مع انه ذكره في كتابه لانه لا يخصه كما صرح به في الايضاح (بان الانتقال فيها) اي في الكتابة (من اللازم الى الملزوم) كالانتقال من طول العباد الذي هو لازم لطول القامة اليه (وفيه) اي في المجاز (من الملزوم الى اللازم) كالانتقال من الغيث الذي هو ملزوم البت الى الثب ولا يخفى ان هذا لا يظهر في الاستعارة لان الاسد ليس ملزوما للرجل الشجاع وكذا في كثير من المجازات المرسله ولو جعلت ملزومات بالقرينة فالكتابة ايضا ملزومة بالقرينة (ورد) هذا الفرق بمنع ان الانتقال في الكتابة من اللازم الى الملزوم (بان اللازم مالم يكن ملزوما لم ينتقل منه) الى الملزوم لان اللازم من حيث انه لازم يجوز ان يكون اعم من الملزوم ولا دلالة للعالم على الخاص وفيه انه ان عرف علاقة الزوم بين اللازم والملزوم ينتقل منه اليه لاحاله وان لم يعرف لا ينتقل من الملزوم ايضا (وحينئذ) اي حين اذ كان اللازم ملزوما (بكون الانتقال من الملزوم الى اللازم) كما في المجاز فلا يتحقق الفرق والسكاكي ايضا معترف بان اللازم مالم يكن اخص او مساويا لم ينتقل منه الى الملزوم فان قلت ان اللازم كيف يكون اخص والعام قديو جديدون الخاص فيلزم وجود الملزوم بدون اللازم قلت اراد باللازم التابع والردف كطول العباد التابع لطول القامة وما ذكره في موضع اخر من كتابه ان الانتقال في الكتابة يتوقف على مساواة اللازم للملزوم فغير موثوق به وان وثقه الشارح في هذا المقام وبهذا ظهر الجواب عن رد الفرق من ان السكاكي اراد ان الانتقال في الكتابة من التابع وفي المجاز من المتبوع ومنع الشارح كون الانتقال في المجاز من المتبوع دائما اذ ربما يجوز بالثبت عن الغيث ويمكن دفعه بان ذلك الفرق مبني على ان الموضوع له مراد ابد في الكتابة لكن ينتقل منه الى ملزومه فال موضوع له في الكتابة تابع في الارادة والانتقال من التابع في الارادة الى المتبوع وفي المجاز الانتقال من الموضوع له الذي هو المتبوع المحض للمعنى المجازي لانه الاصل بالنسبة الى الخارج ولم تعرض له التبعية بحسب الارادة ولو بنى الكلام على جواز ارادة الموضوع له في الكتابة يكون الفرق بينهما في الجملة (وهي) اي الكتابة (ثلاثة اقسام الاولى) اي القسم الاول وثانيه باعتبار الخبر لانه الكتابة (المطلوب بها غير صفة ولا نسبة) كني بغير صفة ولا نسبة عن الموصوف فكانه قال المطلوب بها الموصوف كما في عبارة المفتاح ليكون تعريف هذا القسم من الكتابة بما هو المطلوب منه ويظهر مقابلة هذا القسم بالقسمين الآخرين (فهما) اي من الاولى (ماهي معنى واحد) اي عبارة عما هو معنى واحد (كقوله والاطاعتين بحامع الاضغان) فان مجامع الاضغان معنى واحد كناية عن القلوب (ومنها ماهي مجموع معان) حصل بضم لازم الى لازم واطلق على الموصوف (كقولنا كتابة عن الانسان حتى مستوى القامة عرض الاظفار وشرطهما الاختصاص بالكنى عنه) ليحصل الانتقال منهما الى المكنى عنه لكن الاختصاص اعم من الحقيقي كما في الواجب والقديم وغير الحقيقي كما اذا اشتهر زيد بالمضايقة اوصار كاملا فيها بحيث لا يعتد بمضايقة غيره وفسر الشارح القسم الاول بان يتفق في صفة من الصفات اختصاص بموصوف معين عارض فنذكر تلك الصفة ليتوصل بها الى ذلك الموصوف والقسم الثاني بان تؤخذ صفة فتضم الى صفة لازم اخر ليصير جملة مختصة

بموصوف ليتوصل بذكرها اليه وفيه ان في تفسير القسمين على هذا الوجه يجعل اشتراط الاختصاص لقوا الا ترى انه لما ذكر صاحب المفتاح القسمين مطابقين لهذا التفسير لم يذكر الاشتراط ومن البين ان تخصيص هذا الشرط بهذا القسم من الاقسام الثلاثة من غير تخصيص وجعل السكاكي الاول يعني ما هو معنى واحد قريبة والثانية بعيدة قال المصنف في الابضاح وفيه نظر فقال الشارح واعل وجه النظر انه فسر القريبة في القسم الثاني بان يكون الانتقال بلا واسطة والبعيدة بما يكون الانتقال بواسطة لوازم متسلسلة والكنية التي هي معنى واحد والتي هي مجموع معان كلالها خالية عن الوسائط لظهور ان لبس الانتقال من حي مستوي القائمة عريض الانظار الى شيء ثم منه الى الانسان فالجواب ان القرب ههنا باعتبار اخر وهو سهولة المأخذ لبساطتها واستغنائها عن ضم لازم الى اخر وتلقيق بينهما وتكافؤ في التساوي والاختصاص والبعيد بخلاف ذلك هذا ولا يخفى انه بعد ان يكون نظر المصنف ذلك لظهور ان ما هو مناط القرب والبعيد في كلام المفتاح ما ذكره الشارح بحيث لا يخفى على من نظر في كلامه نظرا تاما فالقرب ان وجه النظر ان جعل مناط القرب والبعيد في هذا القسم سهولة المأخذ وعدمها وفي القسم الثاني وجود الواسطة وعدمها تحكم وفرق من غير فارق فلا يجاب بما ذكره الشارح بل بما ذكره السيد السند لوثم من ان الواسطة وعدمها ظاهران في القسم الثاني دون الاول ولك ان تجعل النظران التكلف في الاختصاص فديكون في القسم الاول كما اذا لم يكن للبعي الواحد اختصاص لا يتعمل وتكلف والبراءة عنه في القسم الثاني بان يكون اختصاص مجموع معان مشتتة واضحا ويمكن دفعه بان التقسيم على هذا الوجه من تصرفات المصنف ويمكن ان يكون القريبة عند المفتاح ما يكون اختصاصه طاهرا لا تكلف بان يتفق في صفة من الصفات اختصاص بموصوف من غير حاجة الى اعمال تكلف مركبة كانت او واحدة والبعيدة عند ان يتكلف في اختصاصها مركبة كانت او واحدة الا انه بين التكلف في المركب على سبيل التمثيل ولم يقصد اختصاص التكلف بالمركب ولا شموله لجمع افرادها (الثانية المطلوب بها صفة بمعنى ما قام بالغير) والمكنى في طويل الجاد عند التحقيق طول القامة لان طويل القائمة وكلام المصنف حيث قال كقولهم كناية عن طول القائمة مشعر بحمل الصفة على هذا المعنى فلا يتجه انه ان اريد بالصفة ما قام بالغير يخرج طويل الجاد وان اريد مدلول الصفة الفعلة بادل على ذات مبهم باعتبار معنى معين خرج عنه نحو اعجني طول نجاد فلان فانه كناية عن طول قائمته لاعتد طول القائمة وهي ضربان قريبة وبعيدة (فان لم يكن الانتقال من الكناية الى المطلوب (بواسطة قريبة) والقريبة قسمان (واضحة) يحصل الانتقال منها بسهولة ومن البين جريان هذين القسمين في القسم الاول من الكناية وكانها ما هملا فيه لعدم الاطلاع على امثلتهما في كلام البلغاء (كقولهم كناية عن طول القائمة طويل نجاده وطويل الجاد) وخص هذا القسم بتعدد المناسل من بين الامثال اشارة الى تقسيم اخر كما اشار اليه بقوله (والاولى) كناية (ساذجة) لا يشوبها شيء من التصريح (وفي الثانية تصريح باللفظ الصفة) بمعنى مادل على ذات مبهم باعتبار معنى معين (الضيق) الرابع الى الموصوف ضرورة احتياجها الى مرفوع مسند اليه لمشاهيتها الفعل الذي لم يخل عن مرفوع على ما قيل ويخرج المضاف اليه عن كونه فاعلا الى كونه فضلة فيبعد الاضافة عن استيعان ايهام اضافة الشيء الى نفسه لان الصفة عين فاعله على ما نقول فاضافة الصفة ابدأ الى المفعول او الملقى به ولا يكون الى الفاعل قطعا لكن هذه الاضافة لا تحسن

بل تنفيح ما لم تضمن الصفة معنى قائما بتضمنها لاحالة حين الاضافة فان الطويل المسند
الى تجاد احد يتضمن طول قائمه فيهذا الاعتبار حسن استاده الى ضميره بعد الاضافة لان
استناد الطويل الذي هو صفة التجاد في قوة استناد طول القائمة اليه بخلاف زيد اصغر ثوره
وبهذا التحقيق عرفت ان استناد الطويل الى ضمير الموصوف لا يجعله صريحا لانه استناد
طويل هو صفة التجاد بل يجعله في قوة الصريح لان الاستناد بملاحظة تضمنه طول القائمة
فكانه استناد استاده طول القائمة وبهذا حكم عليه بان فيه تصريحاً مالا لانه استناد اليه
الطويل الذي هو حاله كما ظنه الشارح كيف ولو كان كذلك لخص هذا العرف بطول
تجاده وطويل التجاد ويكون قوفاً زيد كثير الرماد كتابة ساذجة كقولنا زيد كثير رماده
وقد اورد بناء على ظنه هذا انه يجب ان يكون طويل التجاد تصريحاً لا كتابة فيها تصريح ما
وتكلف في جوابه بان اعتبار الضمير لمجرد امر لفظي هو امتناع خلو الصفة عن مرفوع
وبما حققناه لاتجاه لهذا السؤال (اَوْخَفِيَّة) ما عطف عليها واصحته وخفاؤها بان يتوقف
الاتئال منها على تأمل واعمال روية ولا يخفى ان الساذجة والمشوبة بالتصريح جاريتان
فيه نحو عرض قفاه وعرض القفاه وكذا الواضحة والحقية بان يكون الاتئال في كل
مرتبة واصحها ولا يكون كذلك وكأنه لم يعتبر لان الكناية مع الواسطة خفاء للاحالة
(كقولهم كتابة عن الاله عن عرض القفاه) فان عرض القفاه وعظم الرأس بالافراط مما يستدل
به على بلاهة الرجل وهو ملزوم لها بحسب الاعتقاد بلا واسطة لكن هذا الاعتقاد ليس
مشتركا بين الناس بل يخص به واحد دون واحد فلا يتنقل اليه الا بعد تأمل وجعل صاحب
المفتاح قولهم عرض الوسادة كناية قريبة خفية عن هذه الكناية اعني قولهم عرض
القفاه قال المصنف وفيه نظرو وجه النظر يحتمل ان يكون ما ذكره الشارح من انه كتابة
بعيدة عن الاله لانه يتنقل منه الى عرض القفاه ومنه الى الاله وحينئذ يندفع بما ذكره
في جوابه من انه لا امتناع من ان تكون الكناية بعيدة بالنسبة الى المطلوب وقرينة بالنسبة الى
الواسطة بل الامر كذلك فيما يكون الاتئال من الى المطبوعة فبه صاحب المفتاح على ان
المط بالكتابة قد يكون الواسطة اذا كانت في افادة المطلوب وظهور المط منه كانه المطلوب
نفسه وقد تكون المط فلا ينتهي القصد من العبارة الى الواسطة بل يذهب الى المطلوب لكن
كون وجه النظر ما ذكره احتمال ضعيف لانه بعد ما قال السكاكي كتابة قريبة عن هذه الكناية
لا يتوجه عليه انها بعيدة لان الاتئال منها الى الاله بالواسطة فكيف يظن بالمصنف مثل
هذه العقلة ويحتمل ان يكون ان الكناية عن الكناية انما تكون اذا كانت الكناية المكتبة مشتهرة
ربما التحقت بالصريح فانه لا يكتفى بكثير الرماد عن كثرة احراق الحطب تحت القدر فانها
ليست كالصريح في المضيق وليس عرض القفاه كالصريح والالم تكن من الكناية الخفية
كما اعترف به السكاكي ولا يخفى لطف هذا النظر ودقته والجواب عنه ان الكتابة الخفية
ما كان الاتئال فيها محتاجا الى تأمل قبل الاشتهار وعرض القفاه لا شهارة في الكتابة عن
البلاهة المحقق بالصريح فيحسن ان يكتفى عنها بعرض الوسادة ويحتمل ان يكون معالكون
قولهم عرض الوسادة كناية عن الكناية فانهم يقصدون به البلاهة وليس الوسادة كتابة
قصد عرض القفاه بها لا مجرد فرض وتقدير فلا يصح قول السكاكي كما في قولهم عرض
الوسادة كتابة عن هذه الكناية وحينئذ لا جواب له ويحتمل ان يكون ان القريب مالا يكون
بينه وبين المطلوب واسطة ولا خفاء في ان المطلوب بعرض الوسادة الاله سواء قصد به

بل الصحيح ان يقال كافي عرض
الوسادة كتابة عن هذه الكناية
نسخه

عريض القفا والالبه فلا يحتمل ان يكون قريبا وجوابه حينئذ ان المطلوب عبارة عن المقصود من اللفظ لا مالا يكون وسيلة الى شئ آخر بعد افادته باللفظ (وان كان) اى الانتقال (بواسطة) فهمي (بعيدة) فضلا عن ان يكون باكثر من واسطة ولم يقل والافعية لئلا يشبه المعطوف عليه ولان الاعدب مقابلة الابيات والثني لامقابلة النفي ونفيه (كقولهم كثير الزماد كناية عن المضيا فانه ينتقل من كثرة الزماد الى كثرة احراق الحطب تحت القدر ومنها) اى ومن كثرة الاحراق وكذا كل ضمير اى الى كثرة قلبه (الى كثرة الطمايح ومنها الى كثرة الاكله ومنها الى كثرة الضيقان) بكسر الصاد جمع ضيف (ومنها الى المقصود) وهو المضياف وبحسب قلة الوسايط وكثرتها وسرعة الانتقال في كل مرتبة ويطؤها تختلف الدلالة على المقصود وضوحا وخفاه (الثالثة المطلوب بها نسبة) سواء كان طرفا النسبة مذكورا بن صريحين فتفرد الكتابة في النسبة او احدهما مذكور صريحا والاخر كناية فيجتمع الكتابة في النسبة مع الكتابة عن الموصوف او الصفة اذ كلاهما مذكور بن كناية فيجتمع الاقسام الثلاثة فالاحتمالات العقلية سبعة اربعة منها اجتماع الثلث او اثنان منها ولا يطل بشئ منها حصر التسمية لان المقسم مقيد بالوحدة كافي سائر التقسيمات نعم لو جعل قوله عليه السلام المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده كناية عن الاستدلال على كفر المؤذى المعرض به بان يقال هو كناية عن ان هذا المؤذى كافرا لانه لا يعلم المسلمون من لسانه ويده وكل من لا يسلم المسلمون من لسانه ويده فهو كافر يكون قسما رايعا من الكناية (كقوله) اى قول زياد الا عجم (ان السحاحة) اى الكرم لا الجود لئلا يكون الندى تطويلا (والمروة) يضمين كمال الرجولية (والندى) اى الجود (في قبة) هى تكون فوق الخيمة يتخذها الرؤساء يقال بيت مقبى جعلت فوقه قبة (ضربت على ابن حشر) على وزن جعفر اسم رجل (فانه ان اراد ان يثبت اختصاص ابن الحشر بهذه الصفات) قال الشارح اراد بالاختصاص ثبوت الصفات له سواء كان على طريق الحصر او لا يدل عليه انه جعل السكاكى من التصريح بالاختصاص له المتروكة الى الكتابة سمح ابن الحشر او حصل السحاحة له او ابن الحشر سمح ومن البين انه لا حصر في شئ منها ويؤيد ما ذكره قوله في الايضاح فانه حين اراد ان لا يصرح باثبات هذه الصفات لابن الحشر جعلها في قبة تزيينها بذلك على ان محلها ذوقية وجعلها مضروبة عليه اوجود ذوى قبابى الدنيا كثيرين فاذا ثبت الصفات المذكورة له بطريق الكتابة هذا ثم وجه ارادة الثبوت بالاختصاص ان الاختصاص هو الثبوت لشيء والثني عن غيره فاريد هنا بعض معناه وفي شروح المفتاح انه مبنى على ان الاثبات تخصيص بالذكور ولا يخفى ان المراد هنا ليس الاختصاص بالذكور وليست الارادة متعلقة باثبات الاختصاص بالذكور بى انه اذا جعل الاختصاص بمعنى ثبوت الصفات له صار قوله فانه اراد ان يثبت ثبوت هذه الصفات له ولا يخفى سماحتها والعبارة الصحيحة اراد ان يثبت هذه الصفات له ولا يخفى انه لو جعل تعريف في السحاحة والمروة والندى الجنس الاستغراق افاد حصر هذه الصفات في ابن الحشر لان جميع افرادها اذا قامت به لا تقوم بغيره اذا الصفة لا تقوم بلحين وتكون مبالغة في كمال ابن الحشر في هذه الصفات بحيث التحقت هذه الصفات في غيره فالا عدم فلا يبعد ان يكون قول المصنف انه مختص بهما وقوله اختصاص ابن الحشر على ظاهرهما وحينئذ يكون في البيت كتابتان احديهما جعل اثبات جميع افراد الثلاثة كناية عن الاختصاص وثانيتهما جعل جلتها في قبة مضروبة عليه كناية عن الثبوت له (فترك التصريح بان يقول انه مختص بهما ونحوه) مجرور معطوف على

ان تقول اى التصريح بنحو هذا القول او منصوب معطوف على مفعول ان يقول اى نحو قولنا
انه مختص بهما من العبارات الدالة على هذا المعنى من نحو اختصاص بها او ثبت له دون غيره في
وجه ومن نحو سماع ابن الحشرج سماع ايضا في وجه اخر فأمل (الى الكناية بان جعلها) اى تلك
الصفات (في قبة مضرورية عليه) اى على ابن الحشرج فاذا اثبات الصفات المذكورة له
لانه اذا ثبت الامر الذي لا يقوم الا بغيره في مكان الرجل ثبت له لان الصفات ثبتت في المكان
بتبعية ثبوت محلهما ولهذا كان هذان من قبيل الكناية دون المجاز اذ لو امتنع ثبوت الصفات
في المكان لامتنع ارادة الحقيقة ولم تكن كناية بل مجازا ونحن نقول لا يبعد ان يجعل كون هذه
الصفات في قبة ضربت على ابن الحشرج كناية عن كونها عين ابن الحشرج حيث جعلت
في مكان ابن الحشرج والمتبادر من الكون في المكان الكون بالذات ولا يكون في مكان الرجل
بالذات لان نفسه فكانه قيل ابن الحشرج هو السحاحة والروة والندى (ونحوه) اى نحو قوله
في الكون مثال الكناية المطلوبة بها النسبة (قولهم المجد) اى بيل الشرف والكرم اذ لا يكون
الابا لاء او كرم الابا خاصة والكرم والحساب اعم من ان يكون من جهة الآباء او نفس الرجل
(بين ثوبيه) يريد بالثوبين الرداء والازار وكذا المراد بالبردين في قوله (والكرم في رديه) وانما
قال ونحوه ردا على من جعل الكناية فيه من قبيل طويل نجاهه وتبع في هذا الراد المقتض
حيث قال وقد بطن هذا من قسم زيد طويل نجاهه وليس بذلك فطويل نجاهه باسناد
الطويل الى الجهاد تصريح باثبات الطول للجهاد وطول الجهاد كما تعرف قائم مقام طول
القائمة فاذا صرح من بعد باثبات الجهاد زيد بالاضافة كان ذلك قصر مجازا باثبات الطول
زيد فأمل هذا وليس الامر كما ظن المقتض فان المثال ذو وجهين له وجه نحو الكناية عن
الصفة مع التصريح بالنسبة ووجه الى الكناية عن النسبة من غير كناية عن صفة الثاني
ماشاهده المقتض وهو انه جعل المجد فيما يحيط به ويشتمل عليه وجعل ذلك كناية عن
ثبوته له لان الصفة تكون تبعا فيما يكون فيه الشيء بالذات ولولا ذلك لامتنت الحقيقة وكان
اللفظ مجازا والابغ على هذا ان يجعل التركيب كناية عن كون المجد والكرم عينه لان كون
الشيء بين ردي الشيء يدل على انه عينه لانه الذي يكون بين رديه والاول ماشاهده غيره وهو
ان كون الشيء بين ردي الشيء كناية عن احاطته به كاحاطة البردين وباضافة البردين اليه
ثبت التصريح باثبات الاحاطة المكتنية بالكون بين البردين له على نحو التصريح لاضافة
الجهاد الى الشيء بثبوت الطول المكتني بطول الجهاد له فيكون المجدين ثوبيه بمعنى المجد يحيط به
وحينئذ ينبغي ان يكون قوله ونحوه للتبعية على الفرق بينه وبين المثال السابق في كون السابق
نصا وهذا محتملا (والموصوف في هذين القسمين) يعنى الثاني والثالث كثير اما يكون مذكورا
كامر (وقد يكون غير مذكور) لكن القسم الثاني حينئذ يستلزم القسم الثالث اذ لا يتصور
كون الموصوف غير مذكور عند الكناية عن الصفة مع التصريح بالنسبة بخلاف القسم
الثالث فانه لا يستلزم القسم الثاني فانه يصح الكناية عن النسبة الى موصوف غير مذكور مع
التصريح بالصفة (كما يقال) اى الموصوف الغير المذكور في الكناية عن النسبة لافيهما
كما هو المتبادر (في عرض) بالضم اى ناحية (من يؤذى المسلمين المسلم من سلم المسلمون من
لسانه ويده) فكذلك اشترت من ناحية هي لمن سلم المسلمون من لسانه ويده الى ناحية اخرى هي
للمؤذى فالصفة وهي الاسلام هنا مصرح بها والموصوف وهو المؤذى غير مذكور والنسبة
وهي نقي الاسلام عنه مكتنية بحصر الاسلام في غير المؤذى على ما يفيد تعريف المجلس للمستند
اليه فان قلت حصر الاسلام في غير المؤذى عبارة عن ثبوته له ونفيه عن المؤذى فيكون نقي

فاوجدوا من نحو سماع ابن
الحشرج وابن الحشرج
سم

نسخه

الاسلام عن المؤدى مصر حاقلت الحصر امر اجبال يلزمه تفصيل التقي بحسب المقام فيجوز ان يكنى بهذا الجمل عن هذا الفصل على انه لو كان معنى الحصر الاثبات والتقي تفصيلا يجوز ان يكنى بالكل عن الجزم ويجعل الكل وسيلة الانتقال الى الجزم ويجعل الجزم مقصودا بالافادة ومثال الكناية عن الصفة قولك في عرض من يعتقد حل الخمر وانت تريد تكفيره انالا اعتقد حل الخمر وهذا كناية عن اثبات صفة الكفر له اذا كنى عن الكفر باعتقاد حل الخمر وكناية عن نفي الاسلام عنه اذا كنى بعدم اعتقاد حل الخمر عن الاسلام (قال السكاكي) في اوائل بحث الكناية (الكناية تتفاوت الى تعريض وتلويح ورمز وإيماء وإشارة) ومساق الحديث بحسن لك اللثام عن ذلك قال العلامة انما قال تتفاوت ولم يقل تنقسم لان التعريض وامثاله مما ذكر ليس من اقسام الكناية فقط بل هو اعم قال الشارح وفيه نظر والاخر انه انما قال ذلك لان هذه الاقسام قد تتداخل وتختلف باختلاف الاعتبار من الوضوح والخطأ وقلة الوسائط وكثرة ما اوجه النظر فهو ان التعريض بهذا المعنى وهو كناية لم يذكر موصوفاً بالس اعم من الكناية وانما حصل ما ذكره من الوجه الاقرب فهو ان كثير الوسائط قد تبلغ في الخطأ مرتبة التعريض وهكذا فلا يمكن تقسيم الكناية الى هذه الاقسام لانها غيره منضبطة وفيه نظر لانه اذا سمى بالموصوف غير المذكور تعريضا وماله وسائط كثيرة تلويحاً فلا معنى لتداخل الاقسام والاظهارة قال تتفاوت لما فيه من التنبيه على تفاوت تلك الاقسام في الدقة والبلاغة دون تنقسم ثم قال السكاكي في او اخر بحث الكناية وفاء بوعده حصر اللثام عن هذه الاقسام واذا قد وعيت ما امل على عليك فنقول الى آخر ما ذكره مما حاصله ما لخصه المصنف بقوله (والمناسب للعرضية) اي للكناية العرضية وهو ما لم يذكر الموصوف فيها (التعريض) لان التعريض خلاف التصريح قال العلامة يقال عرضت فلانا وبفلان اذا قلت قولاً وانت تعنيه يعني لا يكون القول مسوقاً له وانما تعنيه من عرض من غير ان تستعمل اللفظ فيه ولهذا لم يقل وانت تعنيه به (ولغيرها ان كثرت الوسائط) وهو الذي عبر عنه المفتح بذات مسافة بعيدة (التلويح) لان التلويح هو ان تشير الى غيرك من بعد وجعل السيد السند في شرح المفتاح الوسائط ما فوق الواحد (و) المناسب (لغيرها ان قلت) الوسائط (مع خفاء) وهو الذي فسر المفتح بذات مسافة قريبة وفسره السيد السند بما لا واسطة فيها وفيها واسطة واحدة لكن في كون ما لا واسطة فيه ذات مسافة خفاء وشمول قلة الوسائط اخي منه والشارح ايضا تبه على شمول قلة الوسائط لما لا واسطة فيها حيث جعل عريض القفاء مثالا له (الرمز) لان الرمز ان تشير الى قريب منك على سبيل الحفية لانه لاشارة بالشفة والحاجب (و) المناسب لغيرها ان قلت الوسائط (بلا خفاء الايماء والاشارة) قال السيد السند اما لانه اذا لم يكن قيداً نداء كافي التلويح في الرمز تعين الاسم الدال على مطابق الاشارة واما لان هذا الاسم اذا اطلق يادرمته القرب والظهور وقيل الاولى ان يخص الاءاء فيه شائبة لخطأ فيقي اسم الاشارة للباقي هذا كلامه ثم انتقل السكاكي من الكناية في التعريض الى تحقيق المجاز فيه فكلية ثم للتباين بين الاثنين والافلا تراخي بين كلامي السكاكي واعلم ان السكاكي بعد ما سمى احد اقسام الكناية تعريضا ايضا اشتغل عقيب تحقيق تلك الاقسام بتحقيق التعريض المشهور فقال واعلم ان التعريض تارة يكون على سبيل الكناية واخرى على سبيل المجاز فاذا قلت اذيتني فستعرف وارتدت المخاطب ومع المخاطب انساناً آخر معتد على قرائن الاحوال كان من القليل الاول وان لم ترد الا غير المخاطب كان من القليل الثاني فتأمل وعلى هذا فقس وفرع ان شئت فقد نبهت هذا الخمراد بالتعريض ليست ما هو احد الاقسام المذكورة للكناية بل ما اشتهر من التعريض وهو الذي قال

صاحب الكشف في مقام الفرق ينه ويمن الكناية ان الكناية ان تذكر الشيء بغير لفظه الموضوع له والتعريض ان تذكر شيئاً يدل به على شيء آخر لم تذكره كايقول المحتاج للمحتاج اليه جئت لك لاسلم عليك فكأنه امله الكلام الى عرض يدل على المقصود ويسمى التلويح لانه بلوح فيه ما يريد. وقد فرق بين الكناية والتعريض بأنه يذكر معنى الكناية بلفظها والكناية غير موضوع له بخلاف التعريض فإنه لا يراد به معناه التعريض باللفظ بل ينقل اليه من غير استعمال اللفظ فيه فإيه يفرق الكناية عن التعريض انه مستعمل في غير الموضوع له بخلاف التعريض ولا يخفى ان هذا الفارق موجود في المجاز ايضاً فقد تضمن الفرق لا التعريف وقد صرح ابن الاثير ايضاً في المثل السائر بان التعريض لا يستعمل في المعنى التعريض بل يستفاد من عرض اللفظ حيث قال الكناية ما دل على معنى يجوز حله على جانبي الحقيقة والمجاز بوصف جامع بينهما ويكون في المفرد والركب (والتعريض) هو اللفظ الدال لمن جهة الوضع الحقيقي والمجازي بل من جهة التلويح والاشارة فيختص باللفظ المركب كقول من يتوقع صلة والله اني محتاج فإنه تعريض بالظلم مع انه لم يوضع له حقيقة ولا مجاز وإنما فهم منه المعنى من عرض اللفظ اي جانيه هذا واراد بالوصف الجامع بينهما كون اللفظ معنيين لهما لا حدهما بل اقرب منه ولاخر بقرينة وهذا كلام وقع في البين فلنرجع الى ما كنا فيه وهو ان كلام السكاكي في التعريض بهذا المعنى لا بمعنى اصطليح عليه من عند نفسه في باب الكناية كابلوح من قوله كان اطلاق اسم التعريض عليها مناسباً فهو في هذا المقام جرى على ما جرى عليه غيره مرة حيث عرف المجاز وقسم المجاز بمعنى آخر وعرف الاستعارة وقسم الاستعارة لانه لا بهذا المعنى الى الاستعارة المصروفة والاستعارة بالكناية على ما حققناه لك ولهذا ادرج انما السبيل فقال التعريض تارة يكون على سبيل الكناية واخرى على سبيل المجاز ولم يقل تارة يكون كناية وتارة يكون مجازاً واوصى بالتأمل لما راى المقام مظنة غفلة لكن المصنف على ما هو ظاهر كلامه ظن ان اطلاق التعريض على الكناية سابقاً من اطلاق العام على الخاص ومقصود السكاكي التنبيه على هذا بتقسيم التعريض اليها والى المجاز وظن ان التنبيه يحصل بمجرد بيان انه قد يكون مجازاً والتعريض بأنه يكون كناية تطول اختصار كلامه فقال (والتعريض قد يكون مجازاً كقولك آذني فتعرف واستزيد انساناً مع المخاطب دونه) ثم زاد في توضيح المثال وبين انه يحتمل الكناية فقال (وان اردت انهما جميعاً كان كناية) ثم نبه على قصور كلام المفتاح (ولا يدعيهما من قرينة) حيث لم يشتمل كلامه الاعلى اشتراط القرينة في الكناية والحق معه في هذا التنبيه وان اعتمد السكاكي على اشتها وجوب القرينة في المجاز وخاف توهم عدم القرينة في الكناية من جواز ارادة الحقيقة لكن باقي تصرفاته على ما ترى وقد نبهه العلاقة ايضاً على مر ادالسكاكي حيث قال في شرحه معناه ان عبارة التعريض قد تكون مشابهة للمجاز كافي الصورة الاولى فأنها تشبه المجاز من جهة استعمال ما للمخاطب في غير ما هي موضوعه وليس بمجاز اذ لا يتصور فيه انتقال من ملزوم الى لازم وقد يكون مشابهة للكناية كافي الصورة الثانية فانهما تشبه الكناية من جهة استعمال اللفظ فيما هو موضوعه من ادامه غير الموضوع له وليس بكناية اذ لا يتصور فيه لازم وملزوم وانتقال من احدهما الى الاخر اذ حاصل ما ذكره ان التعريض ليس بمجاز ولا كناية وان وقع في اثنائه تقرره بعض ما لا يتضح فتأمل ومما بقى منه العجب انه بعد ما نقل الشارح كلام الكشف

وابن الاثير في هذا المقام كيف يفيد كلام العلامة بان هذا مذهب لم يذهب اليه احد بل امر
لا يقبله عقل لانه يؤدي ان يكون كلام يدل على معنى دلالة صحيحة من غير ان يكون حقيقة
ذلك المعنى او مجازا وكتابة بل الحق ان الاول محذور والثاني كتابة كما صرح به المصنف وهو الذي
قصده السكاكي وحقيقته ان قولنا آذيتني فستعرف كلام دال على معنى يقصده تهديد
المخاطب فان استعمال في تهديد المخاطب وغيره من المؤذين فكثيرة وان اردت تهديد غير المخاطب
بسبب الابداء بعلاقة اشتراكه للمخاطب في الابداء اما تحقيقا واما فرضا وتقدرا كان مجازا
ونعم التوضيح تمثيل السيد السند لدلالة الكلام على المعنى التعريضي بدلالة الحذف مثلا
على تعظيم المحذوف او اهانتته فانه افاده من غير استعمال فيه جعل كلام الشارح متبنا
على الغفلة عن مستبعات التراكيب وهما من بد تحقيق يقى الى الآن في ستر الاكثان فلا علينا
ان نهى بك من غير امتنان كما رهب لنا الفياض المنان وان طال الكلام وحال السام بينك
وبين الافهام لانه مشتطو للسام مسقط فتقول فرق بين المعنى التعريضي المجازي وبين المجاز فأتاك
في المجاز تنصيص القرينة على عدم ارادة المعنى الحقيقي وفي التعريض تريد الحقيقة للانتقال
الى المعنى التعريضي من غير استعمال اللفظ فيه لانه لا يكون اللفظ به من غير ارادة معنى باللفظ
الا ان المعنى التعريضي يصرف النفس بالكيفية عن الالتفات الى ما ربه الى الالتفات الى ماهو
في عرض اللفظ وكذلك فرق بين التعريضي على سبيل الكثائية وبين الكثائية فانه في الكثائية
لا يكون القصد الا الى غير الموضوع له وان قصد الموضوع له كان للانتقال الى الغير بخلاف
التعريضي على سبيل الكثائية كما في آذيتني فستعرف فان التفات النفس واهتمامها الى وعيد المخاطب
وغيره على سواء فصل في (طبق) اى اجمع من قولهم طبق القوم على الامر اجمعوا (البلاء
على ان المجاز والكثائية ابليغ) يقال ثناء ابليغ اى مبالغ فيه فالعنى ان المجاز والكثائية مما يبالغ فيها
مبالغة اكثر حيث يبالغ في تقرير معنيتهما وتحقيقهما فقوله ابليغ شاذ من وجهين احدهما
انه اخذ من المزيد كقولهم هو اعطاهم للدينار والدرهم وثانيهما انه معنى المفعول ولك
ان تجاوز الشذوذ الذي الى التجوز في وصف اللفظ بكونه مبالغيا في تقرير معناه وتحقيقه وانما لم
يجعلوا ابليغ من البلاغة فيكون المعنى ان كلاما فيه كثائية ومجاز ابليغ من كلام فيه الحقيقة
الصرفة ويكون وجه الابلية كونه اكثر مبالغة لان كثرة المبالغة لا توجب البلاغة
مطلقا في مقام يستدعى المبالغة قرب حقيقة ابليغ من المجاز لوقوعها في مقام لا يسع
المبالغة قال الشارح المحقق والسيد السند في شرحي المفتاح ياد بالباء علماء البيان على
ماهو الظاهر لانهم هم الذين يظهر منهم الاجماع ويمكن ان يراد جميع الباءة ويجعل اجماع
اهل السليقة بحسب المعنى حيث يعتبرون هذه المعاني في موارد الكلام وان لم يعلموا هذه
الاصطلاحات (من الحقيقة) اى الحقيقة المفردة واما الحقيقة المركبة التي هي الكثائية
فالمجاز ليس ابليغ منها لا اشتراكهما في وجه المبالغة فقوله (والصريح) تطويل الان يجعله
عطفا تفسير بالحقيقة لان الانتقال بينهما من الملزوم الى اللازم) هذا متفق عليه بين المصنف
والسكاكي لانه وان جعل الكثائية ذكر الالزام اى التابع وارادة الملزوم اى المتبوع لكنه جعلها
مشاركة للمجاز في الانتقال من الملزوم الى اللازم لان اللازم مالم يصير ملزوما لا يتقبل
منه ورد على كون المجاز ابليغ من الحقيقة ان منه المجاز الغير المقيد وهو لفظ المقيد المراد به
المطابق فانه اذا نظر الى ما ريد بهذا القيل من المجاز كان قائما مقام احد المتزادين فكما
ان احد المتزادين اذا اقيم مقام الآخر لم يقصده معنى اخر بل ذلك المعنى بعينه فلا يبعد
مقيدا كذلك المشعر اذا اقيم مقام الشفة لم يقصده الا تلك الحقيقة اعني العضو والمخصوص

وذلك القيد الذي جردت الحقيقة عنه تابع عارض لها كأنه بمنزلة امر خارج عن مفهوم
المشفر فلا يترتب على قيامه مقام الشفنة فائدة بخلاف إطلاق الاصابع على الاتام
في يحملون اصابعهم في اذانهم فانه يفيد مبالغة وكذا إطلاق اليد على القدرة يفيد
تصورها بصورة ما هو مظهرها وهذا كلام وقع في البين فليرجع الى ما كنا فيه والمجاز
الغير المقيد لا يكون ابلغ من الحقيقة كيف ولا يصدق في حقه (فهو) الظاهر فيها (كدعوى
الشيء) بيته قال السيد السند في شرح المفتاح في بحث المجاز الغير المقيد وايضا في كل
من هذين الاطلاقين يعني إطلاق الاصابع واليد دعوى الشيء بيته كما أني وليس ذلك
في المشفر الاتحاد المعنى حقيقة فيجب ان يحمل المجاز على المجاز المقيد وبين كونها كدعوى
الشيء بيته بان وجود الملزوم يقتضى وجود اللازم لا امتناع انفكاك الملزوم عن اللازم
وفيه ان ما ثبت ان الانتقال فيهما من الملزوم في التصور الى اللازم ووجود الملزوم في التصور
لا يستلزم وجود اللازم وكأنه أشار الشارح المحقق الى هذا حيث قال هذا اى اقتضاء
وجود الملزوم اللازم ظاهرا وانما الاشكال في بيان لزوم في سائر انواع المجاز هذا وكثيرا ما
لا يثبت لمراعاة فيظن ان الاشكال في بيان لزوم الذهني فيعترض بانه بعد ما بين الشارح
في اوائل بحث المجاز اللزوم فلا يوجد لدعوى الاشكال هنا وليس بشيء لان ما سبق بسانه
هو اللزوم الذهني والتنبه على وجود الملزوم اللازم الخارجى فإين ذلك من هذا (و) اطبقوا
على (ان الاستعارة ابلغ من التشبيه لانها نوع من المجاز) اقول بعد وضوح كون
الاستعارة مجازا والتشبيه حقيقة ليس ذكر هذا الاطلاق بعد ذكر الاطلاق الاول الاتطويلا
وانما ذكره المتشاح لافراجه بدليل اخر سوى الدليل المشترك بين المجازات وهو ان التشبيه
يتضمن الاعتراف بكون المشبه به اكل من المشبه في وجه الشبه ثم كون التشبيه حقيقة يرده
ما حقق ان قولنا زيد كاليد عبارة عن كونه في غاية الحسن وان نسبة التشبيه الى الاستعارة
كنسبة الكناية الى المجاز وما يجب ان يثبت عليه ان المصنف توهم ان ما ذكره السكاكى
ان الاستعارة مزينة على التشبيه فان في التشبيه الاعتراف بنقصان المشبه عن المشبه به
دون الاستعارة رد ما حققه الشيخ عبد القاهر حيث قال وليس السبب في كون المجاز
والكناية ابلغ ان احدا من هذه الامور يفيد زيادة في نفس المعنى لا يفيد خلافه بل لانه
يفيد تأكيد لاثبات المعنى لا يفيد خلافه ادلا يفيد رأيت اسدا زيدا من رأيت رجلا يساوى
الاسد في الشجاعة انما فضيلة الاول لاشتماله على تأكيد فانه الثانى وهكذا الامر به
الكثيرا لمراد على المضاي في كثرة القرى بل لاشتماله على تأكيد فاته المضاي مع اتحاد المقصود
منهما ووجه الرد ان ذلك لا يصح في الاستعارة بالنسبة الى التشبيه اذ رأيت اسدا يفيد
شجاعة الاسد وزيد كالاسد يفيد شجاعة دون شجاعة الاسد ثم نصر الشيخ بان مراده
ليس السبب في كل صورة ذلك ورفع الایجاب الكلى لا ينافى الایجاب الجزئى فالسبب
في كل صورة تأكيد لاثبات المعنى بخلاف خلافها او المزية في المعنى فرما يكون كما في الاستعارة
والتشبيه دون غيرها ودونها وغیرا تشبيه كما في رأيت اسدا ورأيت رجلا يساويه في الشجاعة
وقال الشارح هذا استنباط معنى قد غلط فيه كما هو عادته في استنباط المعاني من عبارات الشيخ
لافتقارها الى تأمل واقر بل مراد الشيخ ان شيئا من هذه العبارات لا يوجب ثبوت المزية في الواقع
كما ذكره هو نفسه ان الخبر لا يدل على ثبوت المعنى ونفيه مع انما فاطعون بان المفهوم من الخبر
ان هذا الحكم ثابت او منى وذلك لان الدلالة اللفظية قد تختلف عن المدلول ورده السيد
السند بان هذا معنى زكيك فاسد لان مانفاه الشيخ حيث ذهب الى انه يذهب اليه وهم حتى يدفع

فانهما لا يوجبان ثبوت اصل الشجاعة واصل القرى في الواقع فكيف يتوهم انجابهما لثبوت
اصل المعنى فيه والانصاف ان المتبادر من كلام الشيخ ما فهمه المصنف وان المعط غلط
والشنيع ساقط وهذا ونحن نقول لو كان المراد ما ذكره الشارح لما وافقني ما فهمه الشيخ لا ثبات
ان الבלغة لخير دالاً كيد فليكن لا اعتبار زيادة في المفهوم لكن الانصاف ان مراد الشيخ ليس
ما ذكره المصنف كانه ليس ما ذكره الشارح وان كان ما ذكره المصنف اقوى بل مراده
ان ليس الابلغة لافادة شئ من العبارات من بقاء في المعنى دون خلافها والا لم يكن المقيس عليه
للحقيقة والمجاز معنى واحد وهذا كلام حق والمراد بقولنا جاءني اسد ليس الا المراد يزيد كالاسد
والالم يكن يحمله ابلغ منه دون زيد كالحار معنى وانما التفاوت بادعاء المساواة في جاءني اسد ونأ كيد
تلك الدعوى بجمعه عين الاسد و انكار كون زيداً ناقص بخلاف زيد كالاسد فان فيه اعتباراً به
وبخلاف زيد والاسد سواء فانه لا يرد كد دعوى النسوبة والادعاء ونأ كيد لا يفيد من بقاء في المعنى بل
مجرد تأ كيد ومباقة فيه لا يدل عليه جاءني اسد على تقدير صدقه لا يوجب ثبوت الرتبة في الواقع
بخلاف الخير فانه على تقدير صدقه يوجب ثبوت مضمونه فين ما ذكره في الخير وما ذكره
في هذا المقام يوجب بعيد هذا اخراً ومقتضى شرح الفن الثاني بعد شرح الفن الثالث وهما
ما فهمنا من الغرائب والبدائع نسأله التوفيق للفرق الى شرح المقدمة والفن الاول والحفظ
من الموانع الهى هب لنا اقوى الذرائع التوفيق لاتباع اجل الشرايع وبصرنا في انوار العمل
بأسرار المعارف والبدائع واغتنا بافاضة معاني بيانك العلمية عن العلوم الرسمية والصنائع
بسم الله الرحمن الرحيم وبه استعين في الواقع (الفن) في اللغة الضرب اى النوع او الترتيب
وكلا العيين يناسب ما سمعنا فنالا في بيان نوع من مسائل تتعلق بالبلغة ويزين باستمتاعها الكلام
(الثالث) اى الواقع في المرتبة الثالثة من الفنون الثلاثة فالمعنى الفن الذى هو ثالث الثلاثة لان الفنون
مرتبة في تحصيل البلاغة وتكميلها او ثالث الفنون فانه جعل اثنين المتعلقين بالبلغة السابقتين
عليه ثلثة (علم البديع) هو في اللغة المبتدع اسم فاعل او مفعول فاضافة العلم الى الاول اضافة
الى المتاعل وعلى الثانى الى المفعول اى علم مبتدع الكلام فان من زين كلامه بهذه المحسنات
فقد اتى بكلام مبتدع او علم متعلق بكلام المبتدع وقد جاء معنى الجليل الذى قلنا لكلام الذى
تم ترتيبه بهذه المحسنات كالجليل الذى قلنا اوتاره وثلث ثم قلنا في الشائفة (وهو علم)
فسر الشارح المحقق العلم في تعريف المعاني والبيان بملكة يقتدر بها على تفصيل ادر ا كانت جزئية
متعلقة باصول وضوعها واضع الفن وجوز ان يراد نفس تلك الاصول وزاد المحقق الحشى
شريف زمانه تجوز ارادة التصديقات بتلك الاصول بل رجحها بمعنى قوله (يعرف به وجوه
تحسين الكلام) انه يعرف به كل وجه جزئى يرد على سامع الكلام البليغ او المتألف به مما ورد في
هذا الكلام او اراد ايراد مقتضى استعمال المعرفة الشائعة في ادر ا الجزئى على طبق ما ذكره ذلك
الشارح الجليل في تعريف علم المعاني من التفصيل فاذا ذكره هنا في شرح قوله يعرف به وجوه تحسين
الكلام من قوله اى تصور معانيها ويعلم اعدادها وتفاصيلها بقدر الطاقه لتحل نظراً وتصوراً
معانيها اشارة الى ما يحصل من تعريفات المفهومات الاصطلاحية وهو معان كلمة لا يوافق
ارادتها استعمال المعرفة الشائعة في ادر ا الجزئيات ومع ذلك ليس داخل في العلم بالمعنى المذكور بل
في العلم بمعنى المسائل والمبادئ والموضوعات وضبط الاعداد لا يكون من المقاصد العلمية ونتائجها
وقوله وتفاصيلها ظاهر فيما يحصل من تقسيمات المفهومات وهى ايضا مفهومات كلمة ليست
من المقاصد العلمية ونتائجها وكأنه لما لم يشاهد في هذا الفن سوى تعريفات وتقسيمات
ظن ان لا مسئلة فيه وليس كذلك لان المقصود بذكر كل من الاقسام الحكم على كلتيد

مطلب
الفن الثالث

هكذا في النسخ معناه ولم
يظهر لى واحتمل انه فاعل يقتدر
بعيد او غير صحيح حاشية

بأنه يحسن للكلام البليغ قال الشارح المراد بوجوه تحسين الكلام الوجوه المعهودة المذكورة
 في صدر الكتاب حيث قال ويدها وجوه آخر تورث الكلام حسنا أو وجه الإشارة جعل
 الاضافة للمعهد وحيث يفوت قصد الاستغراق الذي لابد منه في وجوه التحسين وما يعرف
 به بعض وجوه التحسين ليس بديعا فينبغي ان يقال المراد بتحسين الكلام التحسين العرضي
 المسدور في صدر الكتاب بقوله ويقبها وجوه آخر تورث الكلام حسنا ولذا ان ترد
 بالكلام الكلام البليغ لفهم المعهد من الالام ولا يخفى ان تحسين الكلام البليغ انما يكون
 بما يكون خارجا عن بلاغته والالصار بليغا بهذا التحسين فلا يكون التحسين للكلام البليغ
 وبعد تخصيص الوجوه بالوجوه الخارجة عن البلاغة جعل الشارح تعريف العلم تاما به وحكم
 بان قوله (بعد رعاية المطابقة) اي مطابقة الكلام (لمقتضى الحال ووضوح الدلالة)
 اي الخلو من التعمد المعنوي للتنبيه على ان هذه الوجوه انما تعد بحسنة للكلام بعد رعاية الامرين
 ووجه ذلك انه يكون ايراد هذه الوجوه بدون رعاية الامرين كعلاقة الدرر على اعتاق
 الخنازير فقوله بعدم تعلق بالتحسين وكأنه اراد مزيد التنبيه والا فالعهد كما تكفل تخصيص
 الوجوه بالوجوه التابعة لوجوه البلاغة تكفل التنبيه المذكور اذ لا معنى لتبنيها لوجوه
 البلاغة الا عدم الاعتماد بها بدونها ولك ان تقول الوجوه التابعة لوجوه البلاغة ربما يكون
 مقتضى الحال ويكون مظنة التباسها بالوجوه المجوثة عنها في البديع فتنبه على ان التحسين
 التابع للبلاغة بالوجوه المجوثة عنها انما تكون بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة
 حتى لو لم يتم شي منهما بدون هذه الوجوه لم تعد في الكلام من المحسنات البديعية واما ما قيل حل
 الكلام على المعهد بعد عن المقام فالايق بمقام التعريف حل وجوه تحسين الكلام على
 مفهومه العام واخراج ما سوى المحسنات البديعية من الوجوه الداخلة في البلاغة بقوله
 بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة فقد رده الشارح بأنه كما يخرج عن الوجوه الداخلة
 في رعاية المطابقة ووضوح الدلالة الوجوه البديعية يخرج بعض ما هو داخلة في البلاغة
 من الخلو عن الشافرو مخالفة القياس والغرابية وضعف التأليف فينبى الجمع في قوله وجوه
 تحسين الكلام بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة ويمكن دفعه بان هذا الوجه حل وضوح
 الدلالة على ما هو المعبر في البيان اما الوجه حل على مقتضى عموم البيان فاما سوى الخلو عن الشافرو
 مدخل في وضوح الدلالة اذا تخالف لقياس اللغة والقاعدة الخوية الغريب لا يكون واضح
 الدلالة وان توهم المحشى المحقق انه لا ينافي الوضوح الا الغرابية والتعمد مطلقا واما التنافر
 فيما بين الحسن ولا تعلق له بهم فلا يتوهم دخوله في علم البديع وبانه لو حل الكلام على الكلام
 الفصح اذا ما سوا ما خارج عن درجة الاعتبار خرج عنه ما له دخل في الفصاحة اذ ليس بها تحسين
 الكلام الفصح بل جعل الكلام فصيحاً ويعلم بما ذكرناه لو قال تعرف به وجوه تحسين الكلام
 بعد رعاية البلاغة لكان اخصر وواضح وكون قوله بعد رعاية البلاغة مخرجا لجمع
 الوجوه الداخلة في بلاغة الكلام بلا تكلف لكن يرد على هذا التعريف لو لم يعتبر العهد كما يرد
 على تعريفه انه يدخل في علم البديع حيث ان الوجوه المحسنة للكلام البليغ مما يجب عنه في علم
 العروض والقوافي وغير ذلك من العلوم الادبية اذ بما كتسب الكلام البليغ حسنا لامرية
 فيه (وهي ضربان) اي الوجوه المحسنة نوعان (معنوى) يفيد حسن المعنى ويكون له مزيد
 تعاق يحسن المعنى وان كان لا يخلو عن تحسين اللفظ كما يظهر لك في بعضها (ولفظي) له مزيد
 تعلق بتحسين اللفظ كذلك واما الضرب المتعلق بكليهما بان لا يكون له من يد اختصاص
 باحدهما فمالم يوجد (اما المعنوى) بدأ بالمعنى لان الاعتداد باللفظ انما هو لكونه وسيلة المعنى

ولهذا سُمع ان اصل الحسن في المحسنات اللفظية ان تكون الالفاظ تأدية للمعاني دون العكس (فقد المطابقة) وما يلحق بهما المعنى الموافقة او المساواة ويؤيد الثاني تسميته بالتكافؤ فانه بمعنى الاستواء (ويسمى الطابق) وهو مصدر مثل المطابقة كـ القتال والمقاتلة سمي بهما لموافقة الضدين في الوقوع في جملة واحدة واستوائهما في ذلك مع بعد الموافقة بينهما (والضاد) ووجهه ظاهر وانطبق (ايضا) يقال طبق الشيء الشيء اذا عده بالجملة تحت الضدين وشملتهما والبدع ايضا وجهه ظاهر وقيل المطابقة مصدر طابقت بين الشئين اذا جعلت احدهما على حذو الآخر وما ذكرنا اقرب فتأمل ولا تبعد (وهي الجمع بين متضادين) هذه عبارة المفتاح ولما كان مراده هنا بالمتضادين المعنى اللغوي دون الاصطلاحي الكلامي على خلاف دأبه لانه يذكر الاصطلاحات الكلامية ويريد معانيها الاصطلاحية بتجماجه لجمع النقول والمعقول ففسره المصنف بقوله (اي معنيين متقابلين في الجملة) سواء كان تقابل الضدين اى المعنيين الموجودين المتواردين على محل واحد بينهما الخلاف او غايتيه او تقابل الاجباب والسلب او تقابل العدم والملكة او تقابل التضاييف وسواء كان التقابل حقيقيا او اعتباريا وقيل لا يعمل التضاييف تقابلا فلا يسمى الجمع بين الاب والابن طباقا على ما هو الظاهر بل هو عبارة النظر اقرب ولك ان يجعل التفسير بمراد قوله معنيين متقابلين وتكتفي في تعميمه بعدم تقييده ويجعل قوله في الجملة متعلقا بالجمع اى الجمع مطلقا سواء كان في جملة واحدة او في جملتين احدهما جزء من الاخرى او لا والظاهر ان يقول بين متضادين فصاعدا (ويكون) على طبق وهي اوالجمع وقوله ومن الطباق ففطن فأنك من المخبرين (بل فطنين) اى بسبب لفظين (من نوع) قدمه لان لطف التضاد في ذاتهم كيف والمنكالم كاجمع بين الضدين في تركيب جمعهما في نوع واحد من الكلمة وهذا الغرب من القسم الثاني ولانه اكثر دورا على الستهم بشهد بذلك اتمل بهل شيئا من امثلة اقسامه بخلاف اقسام ما يقابله فانه لم يعمل الا لقسم واحد من اقسامه وقد حكم الشارح بانه لا يوجب حدا هو ومن لا يتفطن لما القينا له كربعاً لفيها يقول هذا التقسيم تطو يل لاطائل تحتها (اسمين نحو) قوله تعالى (ونحسبهم ايقاظا) جمع بقط على وزن عضدا وكف بمعنى يقظان (وهم رفود) اى نيام (او فعلين نحو) قوله تعالى (يحيى ويميت او حرفين نحو) قوله تعالى (لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت) لا يخفى على البالغ مرتبة رجال البلاغة حسن ما في هذه الامثلة من الطباق كيف وقد اوقع المنكالم بين الضدين فيها الاتفاق كما اوقع الموصوف والمحكي عنه بينهما الوفاق في شاهد التطبيق فيهما من وجهين قال القاضي اى لها ما كسبت من خير وعليها ما اكتسبت من شر لا يتفطن بطاعتها ولا يتضرر بمعصيتها غيرها ونخصيص الخبر بالكسب والشر بالاكتساب لان الاكتساب فيه اعمال والشر تشبهه النفس وتجذب اليه فكأنه اجد في تحصيله واعمل هذه عبارته والاعمال هو الاضطراب في العمل (او من نوعين) عطف على قوله من نوع والقسمه يقتضى ان تكون ستة اقسام اسم وفعل او حرف وفعل او اسم وحرف فهذه اقسام ثلثة تتضاعف باعتبار التقدم والتأخر ولم يعمل المصنف الا للقسم الاول واما مثله للاسم المتقدم في قوله (نحو) قوله تعالى (او من كان ميتا فاحييناه) قال الشارح فان الموت والاحياء مما يتعاقبان في الجملة وقد ذكر الاول بالاسم والثاني بالفعل وهذا مما يستقيم لو كان الموت والاحياء بمعناهما لكن قال المصنف اى ضالا فهدى يناه هذا ويشهد له ما بعده من قوله تعالى وجعلنا له نورا يمشى به في الناس قال القاضي مثل به من هداية الله واتقذه من الضلال وجعل له نورا ويمكن تصحيح التمثيل على طبق

ما ذكره الشارح الجليل بان المراد التثيل ان كنت فعنا فعلى فهمك التعويل والجملة فالظاهر ان الاحياء مما يتعلق بمقابل الموت فالتمثال من قيل اشداء على الكفار رجاء بينهم وما تمثله للفعل المتقدم في قوله في الايضاح بصان وهو ليوم الروح مبذول فقد ذكر الصون بلفظ الفعل اولا والبذل المقابلة له بلفظ الاسم ثانيا قال الشارح الموجود من الاقسام الثلاثة هو الاول فقط ونحوه نقول لا تقتصر في امثال هذه المقامات بما وقع بل زد على ما وقع يكن لك نافذة في الحرف والاسم الصحيح كل مضرو على السقيم كل نافع ومثال الحرف والفعل للصحيح ما مضرو على السقيم ما ينفع هذا وما ذكر من التفصيل لا يفي الا باطباق بين لفظين واما المطابق بين اكثر فتزيد اقسامه باعتبار اجتماع الانواع الثلاثة والتقدم والتأخر الى غير ذلك وضبط اقسامها مقوض الى فطانتك (وهو ضربان) اى المطابقة على طبق وهى الجمع وهو عند الشارح للطابق فكأنه دعاء اليه تذكير الضمير اوعبارة الايضاح والطابق ينقسم الى طباق الایجاب وهو للتخلص كالفسير وهو ليس بمذكر مؤثر لان التذكر باعتبار الخبر هو الاكثر من الاكثر وظهور ما مر من الداعي من في الايضاح (طباق الایجاب كامر) اى كأمثلة مرت بهذا غيرها (وطباق السلب) قال المصنف وتبعه الشارح وهى ان يجمع بين فعلى مصدر واحد مما ثبت والاخر منى واحد مما امر والاخر نهي والمثال الاول للاول والثاني للثاني قلت يخرج عن سياحه نحو لست بعالم وانا اعلم او انا اعلم ونحو احسبك انسانا لست بانسان ونحو اضرب زيدا ما ضربت عمرا ولا تضرب زيدا وقد ضربت بكرا والاول هو ان يجمع بين الثبوت والانتفاء (نحو) قوله تعالى (ولكن اكثر الناس لا يعلمون) اى وعد الله وصدق وعده بجهلهم وعدم تفكيرهم (يعلمون ظاهرا من الحياة الدنيا) اى ظاهرا هى الحياة الدنيا ويغفلون عن الباطن الذى هو الحياة الاخرة او يعلمون ظاهرا الحياة الدنيا التى هى وسيلة الشهوات ولا يعلمون باطنها الذى هو وسيلة الحيوة لا بدية كما قال وهم عن الاخرة هم غافلون (ونحو) قوله تعالى (لا تخشوا الناس واخشوني) نهي للحكام ان يخشوا غير الله في حكوماتهم ويدها فيها خشية نظام او كبير قال المصنف قبل ومنه قوله تعالى لا يعصون الله ما امرهم ويفعلون ما يؤمرون اى لا يعصون الله في الحال ويفعلون ما يؤمرون في المستقبل وفيه نظر لان العصيان يضاد فعل المأمور به فكيف يكون الجمع بين نفيه وفعل المأمور به تضادا هذا وفيه نظر من وجه اخر ايضا لان ما امرهم بانى ان يجعل لا يعصون الله حالا ويتقضى ان يقال لم يعصوا ما امرهم ويفعلون ما يؤمرون فقوله لا يعصون بمعنى لم يعصوا عبر عن الماضي بالمستقبل قصد الى استمرار عدم العصيان فيما مضى وقتنا فوقنا كافي قوله تعالى لو يطعكم و قد سبق وقال الطابق قد يكون ظاهرا كما ذكرنا وقد يكون خفيا نوع خفا كقوله تعالى مما خطيئتهم اغرقوا فادخلوا نارنا طابق بين اغرقوا وادخلوا نارنا ومثله في الاسمين بالجمع بين هاتما وتلك والشارح لم يلتفت الى تسميته هذا بل ذكر ما يشعر بانه لا يقول بهذا التقسيم وان ما هو غير الظاهر داخل في المحقق بالطابق حيث قال ومن المحقق بالطابق قوله تعالى اغرقوا فادخلوا نار الان ادخال النار يستلزم الاحراق المضاد للاغراق ونحن نقول ما هو غير الظاهر مالم يكن بين الفعلين والاسمين تضاد بل حصل التضاد بتصرف في احدهما او فیهما في الاستعمال فان اغرقوا وادخلوا فلان التضاد بينهما وانما حصل التضاد بجعل مفعوله نار او كذلك هاتما وتلك ليستا الاسم اشارة فليس هنالك متضادان انما صارا متضادين لتصرف فيهما بما جعل المشار اليه بهما تارة بعيدا بعدا تاما وتارة بعيدا الى الجملة لا بعدا تاما الا انه اورد في مقام التثيل للطابق ما هو المحقق به

تنظير الماء هو بصدده وتنبهها على جريان هذه القسمة في الحق بالطباق ايضا فتوهم انه وقع في هذا التقسيم لاشياء الحق بالطباق الغير الظاهر ويجعل فرض الشارح غير هذا مساع فظن لمن يفهمه الى التوجه بدقائق القصد فراع فكأن ذلك الرجل تجده (ومن الطباق) لم يقل ومنه لا يبادر الوهم الى انه من متعلقات تقسيم الطباق الى طباق الايجاب وطباق السلب في جعل ضمير مند الى طباق الايجاب (نحو قوله) اى قول اى تمام في مرية اى نهشل محمد بن حديد حين استشهد واراد بنحو قوله ماضبطه ما سمعاه بعضهم تدبجا بالبدال المهملة والياء المختصية الموحدة والجيم ومن صححه بالحاء المهملة لم يزد الا تسقيما يرده الزواية والدراية اذ ليس من معاني التدبج ما يناسبه المعنى الاصطلاحي بخلاف التدبج فانه التزيين بالدسياج على ما فى القاموس والتزيين على ما فى الدستور قال الشارح دبيع الارض المطر زينها ويناسب المعنى الاصطلاحي الذى نحل المصنف تفسيره بان يذكر فى معنى المدح او غيره الوان لقصد الكناية او التورية وينبغي ان يقصد بالالوان معان متضادة اذ لو لم يتضاد لكانت من القسم الثانى من الحق بالطباق فالتدبج بمقتضى ظاهر هذا التفسير اعم من الطباق والحق به ففى جملة من الطباق نظر ولا يظهر وجه تخصيص التدبج بما قصد بالالوان الكنائية او التورية من دون ان يشمل المجاز وانما قال ومن الطباق دفعنا توهم انه قسم له كما توهم تخصيصه باسم او دفعا لتوهم انه من القسم الثانى من الحق به والتضاد باعتبار المعنى الحقيقى (تردى ثياب الموت حراغا اى بها الليل الاوهى من سندس خضر) وفى هذا المثال تنبيه على ان المراد بالاوان فى ثمر يف التدبج ما فوق الواحد وفى الحواشى المنقولة عنه خضر مر فوع فى البيت خبر بعد خبر لان قوافى القصيدة على حركة الضم اذ من جملة ايساتها قوله وقد كانت البيض القواضب فى الوغى بواتر فهي الآن من بعده بتر على ما سيجئ فى رد الجبر على الصدر هذا ولا يخفى ان هذا لا يلائم قوله فى شرح البيت ولم يدخل فى الليل الا وقد صارت الثياب من سندس خضر من ثياب الجنة فانه واضمح فى جعل الخضر صفة للسندس وهو الموافق للعرف لانه اذا ذكر اصل الثوب يجعل اللون صفة الاصل لا الثوب فالوجه ان يجعل خضر مر فوعا خبر مبدأ محذوف اى هو خضر ويجعل الجملة صفة سندس قال الشارح اى ارتدى الثياب المنطخعة بالدم هذا فالمراد بثياب الموت ثياب مات فيها والاضافة لادنى ملاسمة و يصح ان يراد بثياب الموت دماء تلطخ بها بدنه وصارت كثياب لبسها والاضافة الى الموت لانه لبسها له الموت حين لبسها بحجته اليه وفى جمع الثوب اشارة الى تعدد جراحاته حتى البسنة كل جراحة ثوبا فالمعنى ارتدى الدماء فما آتى لتلك الدماء الليل ولم ينقض يومه الاوهى من سندس خضر والسندس رقيق الدسياج معرب بلا خلاف وانقص من الثياب الحمر القتل او نصب السيف ومن الثياب الحيوة الابدية اولدات الجنة واللذة والنصب والقتل والحيوة متضاد ان فالبيت من قبيل الكناية وقال الشارح لا يبنى الكناية فيه الا من لا يعرف معنى الكناية اقول الوقوع فى نبي الكناية لا يتصور الا بان اللون ليس كناية بل ارتدا الثياب الحمر والسندس الخضر والجواب ان المراد ان للالوان دخلا فى قصد الكناية لا ان انفسها كنيات ومثل المصنف لتدبج التورية بقول الحريرى * فذبح العيش الاخضر * وازور المحبوب الاصفر * اسود يومى الابيض * وابيض فودى الاسود * حتى رنى الى العدو الازرق * فباحبذ الموت الاحمر * قال الشارح فالمعنى القريب للمحسوب الاصفر هو الانسان الذى له صفة والبعد

هو الذهب وهو المراد ههنا فيكون ثورية كما توهمه البعض اقول المتبادر من ذكر الالوان
لنقص الكتابة او الثورية ان لا يخرج الالوان منها ولا منع من الاجتماع فالاولى ان يقال
قول الحريري مما اجتمع فيه كلاهما فاسوى الاصفر كتابة فاغبر العن الاخضر كتابة
ان تكدر العيش الناعم واسوداد اليوم الابيض كناية عن سوء الحال الحسن وايضاض القورين
جانبا الرأس كتابة عن وهن البنية كالان اسوداده كناية عن قوتها ثم نقول ليحتمل ان يراد
بالحجوب الاصفر المحبوب الجميل لما ان بنات الاصفر كتابة عن نساء الروم المشتهرة بالحسن
فيما يهيم قال عليه السلام لا صحابه في الترفيع الى غزوة تبوك هل لكم في بنات الاصفر
كازورار المحبوب الاصفر اى عدوله عنه كناية من الفقر والعجز التام فالتشال للكتابة وكانه
لم يجد المصنف اصرف الثورية مثالا وهذا المثال ايضا غير متيقن فكأنه هذا الميزكر
للتورية مثالا ههنا (وبالحق به) اى بالطباق شيان احدهما الجمع بين معنيين يتعلق احدهما
بما يقابل الاخر نوعا يتعلق مثل السبيبة والوزم (نحو) قوله تعالى (اشداء على الكفار رجاء
يتهم فان الرحمة وان لم تكن مقابلة للشدة لكنهما مسبية عن اللين) الذى تقابلها او الشدة
سبب الغف الذى يقابل الرحمة ولا يخفى ان سبب المقابل للشيء مقابل له غير مجامع معه كان
مسبب المقابل للشيء مقابل له فيدخل في تعريف الطباق على المقابل لذات الشيء وحينئذ
يتجه انه ينبغي ان يقدم قوله ودخل فيه ما يخص باسم المقابلة على قوله وبالحق به ويمكن دفعه
بان المراد بقوله ودخل فيه انه دخل في الطباق والحق به بقرينة ان بعض الامثلة المذكورة
للمقابلة مما ذكر فيه الحق بالطباق ومنهم من يكلف وقال هذا ان الشيان داخلان في الطباق
الا ان غيره من الطباق اغرق في التقابل فتنبه على التفاوت بذكر لفظ الالتحاق وبهذا التكلف
يندفع الامر ان قال المصنف وعليه قوله تعالى وجعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتفتنوا
من فضله فان ابتغاء الفضل يستلزم الحركة ضربان حركة المصلحة وحركة
لمفسدة والمراد الاولى لا الثانية هذا وفيه ان السكون ايضا ضربان فينبغي ان يعدل
عنده ويمكن دفعه بان العدول عن الحركة الى ابتغاء الفضل يعين السكون للمصلحة
ويمكن ان يجعل نكتة العدول ما في ابتغاء الفضل من التنبيه على ان كل ما يتنفع به من
فضل الله لا مدخل لسعي العبد حقيقة قال الشارح ومنه قوله تعالى اغرقوا فادخلوا انارا
لان ادخال النار يستلزم الاغراق المتضاد للاغراق وقدم ما يتعلق به فذكر (و) ثانيهما
الجمع بين معنيين غير مقابلين غير عنهما بلفظين يتقابل معنيهما الحقيقيان كذا ذكره
الشارح وينبغي ان لا يخص ايهام التضاد بجمع ما يتضاد معنيهما الحقيقيان بل يجعله
منه ما يتضاد معنيهما المجازيان المشهوران واذا عبر عن المعنيين بهذين اللفظين ابرز
المعنيان في صورة المتضادين فالحسن راجع الى المعنى بهذا الاعتبار فلا يتوهم ان هذا
جمع لفظين معنيهما متضادان فالحسن عائد الى الالفاظ لا الى المعنى فلا يصح جعله
من الحسنات المعنوية (نحو قوله) اى دعبل كزرج شاعر خراعى رافضى (لا ينبغي باسم)
ترخيم سلى والمراد باسماسة من العيوب فيكون السلم بمعنى السلام المستعمل في السلام
(من رجل) يعنى نفسه عبر عنه برجل لتمكده الوصف بالجملة (ضحك المشيب) هو كالشيب
الشعر وبياضه قال الشارح اى ظهر ظهورا تاما فجعل الضحك كناية عن الظهور
التام اما لان الظهور التام لا شيب يجعل صاحبه مضطحة للناس اولا ان الظهور يستلزم
ظهور ما خفى من مستورات الشفتين (رأسه فبكي) ذلك الرجل لتذكر الموت والتأسف على

زمان الشبَاب فلا تقابل بين ظهور الشبَاب والبكاء بل يكاد يكون بينهما تلازم لكن بين المعنى الحقيقي للضحك والبكاء تقابل ويمكن ان يراد بضحك المشيب سروره تشبهاً للشبَاب رجل سار من قوته وغلبيته والبكاء الحزن فينبذ يكون من اصل الطباق (ويسمى الثاني بهما التضاد) لان المعنيين المذكورين الغير المتقابلين قد عبرا بلفظين يوهمان التضاد للتقابل بين معنيهما الحقيقيين او المجازين مع الشهرة (ودخل فيه) اى فى الطباق بالتفسير الذى سبق والحق به (ما يختص باسم المقابلة) وان جعله السكاكى وغيره فسميا برأسه من المحسنات المعنوية حيث ذكروها فى مقابلة الطباق (وهى ان يؤتى بمعنيين) متوافقين او اكثر ثم بمقابل ذلك على الترتيب) فيكون داخله فيه فانه يصدق عليه الجمع بين معنيين متقابلين لان المراد الجمع بين معنيين متقابلين فصاعداً كما اشارنا اليه ولما كان يحده عليه ان جعله داخله فى الطباق دون مراعاة التظهير بحكم لانه كما يصدق عليه باعتبار جمع المتقابلين ثم يفى مراعاة التظهير دفعه المتقابلين ثم يفى التضاد بصدق عليه باعتبار جمع المتوافقين ثم يفى مراعاة التظهير دفعه بقوله (والمراد بالتوافق خلاف التقابل) لا التناسب فانها غير مشروطة بذلك بشاهد الامثلة وهذا وان رجح الحكم بدخولها بالطباق لكن لا يبنى كون بعض افرادها من مراعاة التظهير لانه كلما بشرط فيه التناسب لم يشترط عدمه وقد توجه كلام القوم بان الطباق الجمع بين الضدين بلا فصل بخلاف المقابلة فانه يشترط فيه الفصل بين المتقابلين بغيرهما ورده تشبهاً بالمطابقة بامثال فليضحكوا قليلاً وليبكوا كثيراً وقد توجه بان الطباق هو جمع المتقابلين فقط والمقابلة جمع المتقابلات وفيه انه لو خص الطباق بجمع المتقابلين فقط خرج جمع المتقابلات من غير ذكر على ترتيب المناسبات المجموعة او الامثلة وبقى سهلاً مع انه من المحسنات البديعية المعنوية ثم قسم المقابلة الى اقسام مقابلة الاثنين بالاثنتين والثلاثة بالثلاثة والاربعة بالاربعة الى غير ذلك مما لا يحصى ولما كان هذا التقسيم والتسمية من التطويل لا طائل لم يلفت اليه المصنف ونبه على انها تقع على تلك الانحاء بذكر الامثلة الثلاثة (نحو) قوله تعالى (فليضحكوا قليلاً وليبكوا كثيراً ونحو قوله) اى قول رجل كنى يابى دلامة على وزن غامة (ما احسن الدين والدنيا اذا اجتمعوا فاجع الكفر والافلاس بالرجل) ذكر الرجل تغليب اذ حدثت المرأة معلوم بطريق الاولى لانه اذا لم يدفع فجع الكفر والافلاس كالرجل بالرجل كيف يدفعه نقصان المرأة لكونها امرأة (ونحو) فاما من اعطى واتى وصدق بالحسنى) اى بالكلية الحسنى اعنى كلمة التوحيد او بالخصلة الحسنى اى الايمان او بالله الحسنى وهو الملة من عند الله او بالثوبة الحسنى وهى الجنة (فسنيسره للبسرى واما من بخل واستغنى وكذب بالحسنى فسنيسره للبسرى) قال الشارح ولما كان التقابل فى الجميع ظاهراً الامعالة الاتقاء والاستغناء بينه بقوله (المراد باستغنى انه زهد فيما عند الله تعالى كما انه مستغنى عنه فليتق) ويمكن ان يقال لما كان ظاهراً العبارة ادخال مقابلة فى الطباق وكان المراد ادخاله فى الطباق ولم يلحق به ثبته على ان جميع الاتقاء والاستغناء مما يلحق بالطباق ليعلم انه اراد بقوله دخل فيه الدخول فى الطباق وما يلحق به ثم قول مقابلة الاستغناء عن الله بالقوى ظاهر مستغنى عن جملة فى قوة عدم القوى فتأمل (او استغنى بشهوات الدنيا عن نعم الجنة فلم يبق وزاد السكاكى) قال الشارح اى فى تعريف المقابلة قيدها اخبره فانه بان يجمع بين شيئين متوافقين اكثر وضد لهما (واذا شرط) اعتبر (ههنا) اى فيما بين المتوافقين والمتوافقات (امر شرطت) اى فيما بين الضدين والاضداد (ضده) اى ضد ذلك الامر (كهايتين الايتين)

فانه لما جعل التيسير مشتركين الاعطاء والاتقاء والتصديق (جعل ضده) وهو التعسير المعبر عنه بقوله فسيسيره للعسري (مشاركين اضدادها) وهي الخلل والاستثناء والتكذيب فعلى هذا لا يكون بيت ابنى دلالة من المقابلة لانه اشترط في الدين والدنيا الاجتماع ولم يشترط في الكفر والافلاس ضده بل الظاهر انه مبنى على الاجتماع اذا افلاس مع الاسلام ليس فيهما فضلا عن كونه غاية في القبح هكذا شرح كلام المصنف والمفتاح ووافقه شريف زمانه ونحن نقول اثبات مذهب جديد للسكاكى بلا سند معتد به مما لا يستحسنه العقلاء وقول السكاكى واذا اشترطنا امر شرطه ضده كما يحتمل ان يكون يسان ما لا بد منه للمقابلة فيحتمل ان يكون يسان ما به يكمل ويزيد حسنهما بل سوق كلامه حيث قال بعد التعريف ثم اذا شرط ههنا امر شرطه ضده يدل على المخالفة بين هذا الكلام والتعريف وذلك لان التعريف يسان ما لا بد منه للمقابلة وهذا يسان ما له بد منه وله مدخل في كمالها وكلام المصنف احتمال انه زاد السكاكى حكما على القوم هو انه يكمل المقابلة بذلك لانه زاد في تعريف المقابلة قيدا نعم تصرف في كلام السكاكى بما اخل بها حيث غير قوله ثم اذا اشترط الخ بقوله واذا اشترط الخ ومما وقع في هذا المقام من المصنف ان لكلام السكاكى في تعريف المقابلة خلا على ما يشعر به كلام الايضاح حيث زاد على تعريف السكاكى للمقابلة وهي ان تجمع بين معنيين متوافقين او اكثر وضديهما قوله او اضدادها واتخذ الشارح المحقق والمحقق الشريف مذهبنا في شرح كلام المفتاح وصرح بان لا بد في الكلام من حذف معطوف اى او اضدادها وليس بذلك لان معنى كلام السكاكى ان يجمع بين معنيين متوافقين او اكثر ثم ضدى هذين المجموعين بان يأتى بضد المعنيين المتوافقين وهو ضداهما وبضد الاكثر وهي اضداده واعلم انه لا وجه لجعل الجمع بين المتناسبين وضديهما على الترتيب مقابلة دون الجمع لا على الترتيب لان الجمع لا على الترتيب ايضا من الحسنات وفشرا على ترتيب الف وانه لذلك حذف السكاكى قيد الترتيب عن تعريفه ولا يذهب عليك انه لا يجب ان يكون الشرط وضده خارجين عن الاضداد والتوافقات كما توهمه العبارة الاترى ان التيسير واحد من التوافقات والتيسير واحد من الاضداد (ومنه) اى ومن المعنوية (مرعاة النظر) ونسبته بهذا الاسم والتوفيق اى جعل الشئ موافقا لشيء والتلفيق اى ضم شئ الى شئ بالخياطة بطريق نقل الاسم من افعال المتكلم به في مقام التكلم به ولو جعلت هذه الثلاثة مبنيات للمفعول كانت تسمية باسم صفات الاجزاء كالتناسب والابتلاف (ويسمى التناسب والتوفيق ايضا وهو جمع امر وما يناسبه) شامل للطباق والمشاكلة ومرعاة النظر ما خرج بقوله (لابل تضاد) الطباق والمراد بالتضاد ما هو مصدر المتضادين بالمعنى المفسر سابقا فيخرج الطباق رأسي المشاكلة لانه جمع امر وما يناسبه بمناسبة الجوارف في تعريف واحد فلا بد من قيد يخرجها وقد اعمله القوم ولا بد ان يقال المتبادر من الجمع الجمع في التركيب لا الجمع في التعيين لا يقال الجمع في التركيب ايضا يصدق عليها لانا نقول ليس جمع المتشاكلين في التركيب جمع المتناسبين اذا تناسب حصل بالجمع وانما عدل عن عبارة المفتاح وهي الجمع بين المتشابهات لانه لا يصدق على جمع المتناسبين لابل الشبه كالقوس والسهم والوتر مثالها من الترتيل ما ذكره بقوله (نحو الشمس والقمر بحسبان) قال الزجاج الشمس والقمر في موضوع الابتداء وقوله بحسبان يدل على الخبر اى يجريان بحسبان اى يدلان على عدد الشهور والسنين وجميع الاوقات كذا ذكره الطيبي (وامثالها) من شعراء البلغاء ما اشار اليه بقوله (نحو قوله) اى قول البحتري في صفة الابل المهزولات (كالقسي الميعطفات) اى الاقواس

المتحينات من عطف العود وعطفه حناه (بل الاسم) جمع سهم (مبرية) أى منحوتة
 (بل الاوتار) جمع وترو من لطايف هذا التناسب انه جمع مفهومات يجمع بينها
 في الخارج وجعل الشارح المثال الاول لجمع المتناسين والثاني لجمع ثلاثة متناسبات وقال
 وقد يكون بين اربعة كقول بعضهم للمهلبى الوزير انت ايهام الوزير اسماعيل الوعد
 سعبي التوفيق يوسف العفومحمدي الخلق والمهلبى نسبة الى المهلب الشاعر بصيغة اسم
 المفعول من هلبهم تهلبيا هجاءهم وشتهم ابو المهالبة وذلك الوزير كان من المهالبة
 واسماعيل عليه السلام علم في صدق الوعد ذكر في تفسير الكواشي انه وعد رجلا
 ان يقيم مكانه حتى يعود اليه وذهب الرجل ونسى سنة وهو عليه السلام ثبت في هذا المكان سنة
 حتى يذكر الرجل وعاد وعفو يوسف مستغن عن البيان وشعب موفق بالعبادة والصلوة واخير
 الله عن خلق محمد عليه السلام بقوله وانك لعلى خلق عظيم سئلت عابسه رضى الله عنها
 عن خلقه قالت خلقه القران ومن امثلة ذكرها المصنف وفيه اكثر من اربعة قول ابن
 رشيقي اصح واقوى ما سمعناه في الندى من الخبر المأثور منذ قدّم احاديث يرويها السبول
 عن الحياء يعنى المطوب عن البحر عن كف الامير تميم قال فانه ناسب فيه بين الصحة والقوة
 والسماع والخبر المأثور والاحاديث والرواية ثم بين السبل والحيا والجر وكف تميم مع
 ما في البيت الثاني من صحة الترتيب في العنقة اذ جعل الرواية لصاغر عن كابر كما يقع في سند
 الاحاديث فان السيول اصلها المطر والمطر اصلها البحر على ما يقال ولهذا جعل كف
 المدح اصلا للبحر مبالغة هذا كلامه وما في البيت الثاني وغفل عنه ومن تبعه انه جمع
 السيول جمع كثرة لتصور الرواية في كمال القوة بكثرة الرواة ويبلغ حد الشهرة بل التواتر
 فيفيد اليقين وفي هذا والعنقة اثبات ما ادعاه من كون تلك الاحاديث اصح ولا يخفى
 ان صحة العنقة وتكثير الراوى ودعوى الاصحى من الامور المتناسبة فليستنا لطيفتين
 خارجتين عن التناسب ذكرنا لبيان لطايف البيت كما يتوهم (ومنها) اى من مراعاة

النظر (ما يسميه بعضهم تشابه الاطراف وهو ان يتختم الكلام بما يناسب ابتداءه في المعنى)
 والتناسب قديكون ظاهرا (نحو لا تدركه الابصار وهو يدرك الابصار وهو اللطيف
 الخبير) اى العالم فان اللطيف يناسب ما لا يدرك بالبصر والخبرة تناسب ما يدرك شيئا لان
 المدرك للشيء يكون خبرا به كذا ذكره الشارح وفيه نظر لان الخبير هو المدرك للشيء
 لا ما يناسبه فالاولى ان يقال الخبير يناسب كونه مدركا للابصار لان الخبير هو المدرك
 فيتحقق المناسبة باعتبار العموم والخصوص وقد يكون خفيا قال المصنف ومن خفي هذا
 الضرب قوله تعالى ان تعذبهم فانهم عبادك وان تغفر لهم فالك انت العزيز الحكيم فان
 قوله ان تغفر لهم يوم ان الفاصلة العفور الرحيم لكن اذا امن النظر علم ان الواجب هو
 العزيز الحكيم لانه لا يغفر لمن يستحق العذاب الا من ليس فوقه احد يرد عليه حكمه وهو
 العزيز الغالب من قولهم عزه يعزه كفر يفر عليه ومنه المثل من عزى زى من غلب سلب
 ثم يجب ان يوصف بالحكيم لثلاثتهم ان الغفران خارج عن الحكمة لان الحكيم من يضع
 الشيء في محله فهو احتراس حسن اى ان يغفر لهم مع استحقاقهم العذاب فلا اعتراض
 عليك لاحد في ذلك والحكمة فيما فعلته هذا كلامه وتبعه الشارح ونحن نقول والله
 تعالى اعلم الاظهر ان الحكيم ليس من الاطناب بل كالا بد من الوصف بالعزيز ليعتق
 تمكنه من المغفرة لمستحق العذاب لا بد من الوصف بالحكمة لانه لا يغفر لمن يستحق العذاب
 الا من ليس فوقه احد يرد حكمه عليه والمتفوق على الفاعل قد يكون متفوقا بالقدرة

فيعنه بالغلبة وقد يكون متفوقا بالعلم فيعنه بالحكمة والعلم فلا يستغاد في التفوق عليه مما لم
 يجرد حصر القوة فيه لا بدق الاستفادة من حصر الحكمة ايضا (والحق بهما) اى
 براعاة النظر وليس منها كما يوهمه تمثيل الافتتاح لها بيد السقط وحرف صكون
 تحت راءوا لم يكن بذال يؤم الرسم غيره النقط مع انه لا تناسب بين المعاني المرادة
 بهذه الانقاط لان المراد بالحرف النقة المهرولة وبان الحرف او معناه الحقيق فان كليهما
 يصح ان يشبه بهما في الهزال فقال الشارح وليس المراد بها الحوت على ما وهم وهم
 ولذا فسره في شرح الافتتاح بالحرف مع تأخره عن هذا الشرح وبراء الرأى من رأيه
 ضربت ريته ويدلى اذالى اى السابق برفق وبارسم رسم الديار والنقط تقاطر المطر
 على الرسوم لاعراب الحروف وتلك المعاني المرادة غير متاسبة والتناسب ايتوهم من تمييزها
 باللفظ تناسب معانيها الاخراما التناسب فيما سوى الرسم فظاهر واما في الرسم فلان
 من معانيه رسم الخط وان خفي الى الان وقوله وحرف عطف على الهمط في البيت السابق
 اعنى (تجمل عن الهمط) اى اللباس (الاماني) اى لباس قلبه الاماء فالهمط جادة تلبسها
 الاماء الخيض مكان الازار (عادة) اى ناعمة لينة تجل عنقه هامن اللين وتهمة اعطافها فاعمل
 لتجل (لها من عقيل في لكها رهمط) اى قبيلة وقوم فالعنى تجل من اللباس الذي تراك
 الناعمة التي لها من عقيل في لكها قبائل وعن ركوب حرف في غاية الضمير تكون تحت
 من يضرب رجله على ريته لانه لا حراله من الضعف يؤم ذلك الرأى رسوم اديارات غيره
 نزول المطر والاظهر كايه عليه المصنف ان اراد البيت في المفتاح تنظير لتأثيل كما هو دأبه
 وتنبه على انه ملحق براعاة النظر فلا يحتاج الى ما تكلف البعض ان مراد المفتاح يجمع
 المتشابهات في تعريف مراعاة النظر اعم من التشابهات حقيقة ومن المعبر بعبارات لها
 معان متشابهة فالمراد بقوله (نحو الشمس والقمر بحسبان والنجم والشجر يسجدان) اى
 يتفادان حكم الله تعالى مما جمع فيه بين معنيين غير متناسين بل فطين يكون لهما معان
 متناسبان كما انه جمع بين الشمس والقمر والنجم مع عدم التناسب بين النجم وبقتهما اذ المراد به
 ثبات لاساقله وانما جمع لايهام التناسب لتعريفه بالنجم الذي ناسب معناه الاخر للشمس
 والقمر وبعدم ايهام هذه المتناسبة صح جمع الشجر ايضا لمنااسبة للنجم المناسبة لهما هذا
 ما توافقا عليه الآراء واخبر به العلماء ولك ان تقول النجم والشجر متناسبان للشمس
 والاقمر لان المقصود جريان حكمه تعالى في العلويات والسفليات وخص الشمس والقمر
 لحرهما ابدان حكمه تعالى على نهم واحد من غير ظهور تغير منهما بالحكمة والنجم والشجر
 من السفليات لانهما يثبتان في كل سنة مرارا وبعدمان فامر الحكم عليهما اظهر مكانه
 قال يتفاد حكمه تعالى العلوى والسفلى بجمع النجم والنجم مع الشمس والقمر من جمع
 المعاني المتاسبة قال المصنف اماما يسميه بعضهم التعريف وهو ان يؤتى في الكلام معان
 ملتزمة وجعل مستوية المقادير او مقاربة المقادير كقول من يصف سميا * تسربل وشئ
 من خزوت طرزت * مطارفها طرزا من البرق كاتير * فوشى * بلارق * فوشى * بلايد * ودعم
 بلاعين وضحك بلائير * وكيت كقولك الجز احل وامر وضر وانفع ولن واختر ورش
 واروا تدب للمعالي فيهضه من مراعاة النظر وبوضه من المطابقة هذا كلامه اقول
 اولافى توضيح كلامه التعريف مأخوذ من ثوب مقوف على صفة المفعول اى رقيق
 او مخطط بمحطوط يبيض على الطول والتسربل لس السر بال اى القميص والوشى
 اللباس المنقوش والخزون جمع خزوت طرزت اخذ الطراز والمطارف جمع مطرف وهو الزداء

من خزمير بعله اعلام والطرز جمع طراز وهو علم الثوب ومعنى البيت لبس السحاب قصصا
منقوشا من خزوز عليها اردية مطرزة بالبرق كالثير والباقي ظاهر الا ان فيه ان تفرع دمع
بلاعين وضحك بلا تفرع على سابقة لا يظهر وديك الجن عبد السلام الشاعر ومعنى بيته
احل كن حلوا للولياء وامر ركن مرا على الاعداء وضر الخالف وانفع الموافق
وان كن لبسا للبلاد خشنا للعنيف ورش اى اصلح حال من يخل حاله وبراى تحت
واقطع المفسدين من يرى القلم تحته والتدب للمعالي اى احب يقال تدبه لامر فالتدب
اى دعاه فاجاب قال الشارح فالاول داخل فى مراعاة النظر لكونه جمعا بين الامور
المتناسبة والثانى داخل فى الطباق لكونه جمعا بين الامور المتقابلة وفيه نظر لان الدمع
والضحك ليسا من الامور المتناسبة بل المتضادة واقول ثانيا فى نقد كلامه
ان جعل العبارات متناسبة المقدار بلا استواء او التقارب لتكون
كعانيها فى تناسب لبس طباقا ولا تناسبا (ومنه) اى من المعنوى (الارصاد) وهو فى اللغة
الاعداد فالتكلم اعد قبل الاخر ما يدل عليه وقال الشارح هو نصب الرقيب ووساعده
اللفظ فوجه المناسبة انه جعل التكلم المخاطب رقبيا ينظر العجز (ويسميه بعضهم السهم)
وكانه اخذ هذا الاسم من السهم بمعنى النصب اى اعطاء الكلام نصبا من الحسن او من
السهم بمعنى البيت الذى اشتهر وجاز من بلد الى بلد فسمى السهم لانه يجعل الشاعر
بهذا العمل بيته سهما او من السهم بمعنى حجر على باب بيت بنى اسيد الاسد فاذا دخله
الاسد وقع فسد الباب فجعل فى البيت قبل العجز ما يصيد العجز قال الشارح هو من رد سهم
اى فيه خطوط مستوية كانه جعله متقولا بجماع التزيين (وهو ان يجعل قبل العجز)
اى الاخر وفيه خمس لغات العجز مسئلة وكعضد وكف ويونث فينقى تأييد الضمير فى قوله ما يدل
عليه (من الفقرة) هى بالقبح والكسوفى اللغة لما تضد من عظام الصلب من الكاهل
الى العجب ثم اشتهر فى حلى يصاغ على شكل فقرة الظهر وفى عرف الفن ماهو فى النثر بمنزلة
البيت فى الشعر مثلا قولهم يطبع الاشجاع بجواهر لفظه فقرة و يقرع الاسماع بزواجر وعظه
فقرة اخرى الا ان البيت يكون شيا واحدا والفقرة لا تكون فقرة بدون الاخرى (او من البيت ما
يدل عليه) اى العجز وهو اخر كلمة من البيت او من الفقرة وما يدل عليه قد يكون بحيث يدل
عليه مطلقا واما فى الفقرة (نحو) قوله تعالى (وما كان الله ليظلمهم) ولكن كانوا انفسهم
يظلمون فان الاستدراك من قوله وما كان الله ليظلمهم يدل على العجز (و) اما فى البيت
(نحو قوله) اى قول عمرو بن معدى كرب (اذالم تستطع شيئا فذعه وجاوزه الى ما تستطيع)
فان قوله وجاوزه يدل على ان الاخر ما تستطيع وقد يكون بحيث لا يدل عليه لولم يعرف
الروى وهو الحرف الذى يبنى عليه اواخر الايات ويجب تكراره فى كل منها وينسب
اليه القصيدة فيقال قصيدة لامية او ثوبية بل ربما يوهى خلافه اما فى النثر كقوله تعالى
وما كان الناس الا امة واحدة فاختلّفوا ولولا كلمة سبقت من ربك لقضى بينهم فيما فيه
يختلفون وما فى الشرح من رواية فيما فيه يختلفون سهو فانه لولم يعرف نساء الفواصل
على النون لم ياتوهم ان العجز ههنا فيما فيه يختلفوا وفيما يختلفوا اما فى الشعر فكقوله احلث
دمى من غير جرم وحرمت بلا سبب يوم القساء كلامى فليس الذى حلته بمحلل وليس
الذى حرمته بمجرم فانه لولم يعرف الروى لم ياتوهم ان العجز بمجرم فدلالة ما يدل على العجز
فى الارصاد لا يتحقق كلاما الا اذا عرف الروى فلذا قيد التعريف به كذا يستفاد من الشرح
وههنا بحث من وجوه احدها انه لا دلالة فى قوله تعالى وما كان الله ليظلمهم ولكن كانوا

انفسهم يظنون لولا معرفة الروى لجواز ان يكون اخر الكلام ولكن كانوا انفسهم يظنون ان هذا الى غير ذلك وكذا البت لجواز ان يكون اخر البيت الى ان تستطعا وثابتها انه لادلالة في قوله تعالى وما كان الناس الا امة واحدة الآية على التجمع معرفة الروى ايضا لجواز ان لا يكون يختلفون ويكون مختلفون بل هو اولى لانه اقرب طبعا مع الماضى السابق الا ان يقال المراد بالدلالة على العجز الدلالة على صيغته وصيغة مختلفون ويختلفون واحدة وفيه تكلف وثالثها وهو ان معرفة الروى لا تجرى في الفقرة لانه لا روى فيها ولذا يقول في تعريف لزوم ما لا يلزم وهو ان يجرى قبل حرف الروى او ما في معناه من الفاصلة الخ الا ان يتكلف ويقال اراد بالروى ما يعم ما في معناه ورابعها انه مع معرفة الروى ايضا لا يعرف ان العجز في قوله وليس الذى حرّمه بحرام لان الروى في يحرم وبحرام واحد فيجب ان يقول اذا لم يعرف القافية (ومنه) اى من المعنوى (المشاكلة) وهى في اللغة الموافقة والمناسبة ظاهرة (وهو) في الاصطلاح (ذكر الشئ بلفظ غيره) وذلك يشمل كل مجاز وكتابة فقيده بقوله (لوقوعه في صحبته) فاللام للوقت اى وقت وقوعه في صحبته واما ذكر الشئ بلفظ غيره لافى هذا الوقت فلا يسمى مشاكلة وليس اللام للتعليل لان اطلاق لفظ الغير على الشئ معلل بالعلاقة والوقوع في صحبة الغير ليس من العلاقات الصحيحة والعلاقة قد تكون خفية فلم تظهر في بعض الامثلة تلخفها عنها على الفحول فاشكل عليهم وجه اطلاق الطبع على الخياطة مثل فسارة قالوا بان القول بالمشاكلة اثبت قسما آخر سوى المجاز والكتابة وثارة بانهم قالوا اثبت كون الوقوع في صحبة الغير علاقة المجاز ونحن نبين لك علاقات امثلة الشارح على وجه يتخلص من هذه الورطة ويمكن في تخريج العلاقة بحيث لا يلتبس عليك ولا يشكل مشاكلة (تحقيقا) اى وقوعا محققا (او تقديرا) اى مقدرا فالاول كقوله (قالوا اقترح) اى علينا (شئنا) اى سل من غير تفكير وتأمل يقال اقترحت عليه شئنا اى سألته بلافكر وهذا انما يكون بين الاصدقاء واما ما قال الشارح انه من اقترحت عليه شئنا اذا سألته اياه من غير روية وطلبته على سبيل التكليف والتحكم عن خلط العيين فان الاقتراح يجزى بمعنى السؤال من غير روية على ما في الصحاح ويجزى بمعنى التحكم ايضا على ما في القاموس على ان الاجادة الطبخ لا يبنى ان يتوقف على التكليف والتحكم بل يبنى ان يتحقق بمجرد الاشارة وقد يجزى بمعنى الابتداء ويحتمله البيت اى ابتدع سؤالا وسل ما لا يعتاد سؤال مثله (بجدك طبخه) ولا يخفى انه ابلغ في الانقياد لامره من الانقياد لما يعتاد سؤال مثله والشارح المحقق ذهل عنه فقال ليس من اقترح الشئ ابتدعه فانه غير مناسب على ما لا يخفى وقوله بخد مجزوم جواب الامر من الاجادة بمعنى التحسين وهو مقتضى الرواية والدرابة وان كان لجد من وجد وجه صحة (قلت اطبخوا لى جبة وقبضا) عبر عن الخياطة بالطبخ تشبيها له في كونه مما يبنى ان يكون مرغوبا لهم لانهم كما قالوا لجدك طبخه علم انهم رغبوا في الطبخ لفرغهم في الخياطة بتصويره بصورة الطبخ ومن هذا ظهر ايضا تاثير المشاكلة في المعنى واضمحلال ما يوسوس في صدور الفاضلين انه لا يجاوز تحسين المشاكلة الالفاظ فحقه ان بعد في الحسنات اللفظية ولا يخفى ان هذا التعبير يلائم كل الملازمة كون الاقتراح بمعنى الابتداء فانه سؤال مبتدع لم يسمع قط من طبخ الجبة والقبض و اشار بقوله (ونحوه تعلم ما في نفسى ولا علم ما في نفسك) اى في ذلك الى تفاوت بين الشاهدين فالاول وقع فيه الطبخ والثاني وقع في الصحة باعتبار وقوعهما في كلام صادر من شخص واحد يقال لا يجوز اطلاق النفس على الله تعالى وان اراد به الذات بدون المشاكلة ولعل ذلك لكون اطلاق الالفاظ عليه تعالى توقيفا

ولا يوجد إطلاق النفس في غير صورة المشاكلة وأما إطلاق النفس على ذاته فبعلاقته أنه
 كما تقوم أمور الشخص بنفسه تقوم أموره تعالى بذاته ففسد نفس ذاته كان سمي وبصره كذلك
 (والذني) وهو ما يكون وقوعه في صحبته تقديرا (تخوفه) تعالى قولوا آمنا بالله إلى قوله
 (صبغة الله) ومن أحسن من الله صبغة ونحن له عابدون فله لم يقع المعنى المراد أعني التطهير في
 صبغة الصبغ تحقيقا إذ ليس في الكلام صبغ (وهو مصدر مؤكد لا متبأ بالله) أي من قبله
 على ألف درهم اعترافا ويجب حذف عامله لذلك وحذف عامله جهة أخرى وهو
 أن المصدر اضيف إلى فاعل الفعل لا لبيان النوع وكان الأصل صبغ الله صبغة فلما حذف الفعل
 تحول فاعله إلى مصدره فاضيف إليه وكلما كان كذلك يجب حذف عامله صرح به الرضي
 وأشار إلى وجه كونه من قبيل اعترافا بقوله (لأن الأيمان يطهر النفوس) فنيه به على أنه لا يحتمل
 غير التطهير والافتال يحتمل تطهير النفوس ثم أشار إلى بيان وقوعه في صبغة الصبغة تقديرا
 بقوله والأصل فيه أي ما يبين عليه الأمر في وقوعه في صحبته تقديرا وهذا أول من شرح
 الشارح حيث قال ثم أشار إلى بيان المشاكلة ووقوع تطهير الله في صحبته تقديرا (لاصل فيه)
 أي ذكر التطهير بافظ الصبغ فتأمل (أن التصاري كانوا يفسون أولادهم في ماء أصفر
 يسمونه معمور يذوقون أنه) أي الصبغ بهذا الماء الأصفر والتمس في هذا الماء (تطهيرهم)
 قال في القاموس ويجعلونه بمنزلة الجنان فقال الله تعالى للمسلمين قولوا آمنا بالله صبغة الله
 أي غمنا الله في الأيمان الذي كالماء الطهور صبغة من صبغ به بالماء غمنا فيه أولون الله من
 صبغه كمنه نصره وضر به أو نه لا كصبغكم بأحد المعنيين هذا إذا كان الخطاب للمؤمنين أو
 قولوا آمنا بالله صبغة الله بأحد المعنيين لا كصبغنا بأحد ههنا إذا كان الخطاب للنصارى وبما يتعجب
 منه ما وقع للشارح المحقق في شرحه للتخصيص وشرحه للفتاح أنه إذا كان الخطاب للكفار
 فالعنى أنه أمر الله المسلمين أن يقولوا لهم قولوا آمنا بالله وصبغنا الله بالآيمان صبغة لا كصبغتنا
 ولا بخفي أن الخطاب يقولوا للنصارى لا يفيد الأمر النصارى بهذا القول لأمر
 المسلمين أن يقولوا لهم قولوا (فيعبر عن الأيمان بالله بصبغة الله المشاكلة بعلاقته
 أنه كما لا تطهير إلا بالصبغ في اعتقادهم لا تطهر إلا بالآيمان في الواقع قال المصنف
 هذا كما يقال لمن يغرس الأشجار أغرس كما يغرس فلان يريد رجلا يصطفي
 إلى الكرام ويحسن إليهم ونحن نقول أغرس كما يغرس فلان يحتمل أن يكون لمساورد
 في الحديث أن أرض الجنة بيضاء وإنما غرسها العمل الصالح (ومنه المزاجية) وهي في
 اللغة الأزدي واج وفي الاصطلاح (ان زواج) اختلف في تصحيح نسخ الانتاج ففي بعضها
 صبغة الخطاب وفي بعضها صبغة الغائب المجهول فالتركيب من قبيل حبل بين الغير
 والنزوان وبيانه في العلم الذي ملكته (بين معنيين في الشرط والجزاء) وهذا التركيب
 مبهم لا يحصل منه مفهوم جامع مانع للمزاجية من غير تكلف فالشارح قال ما استغنيده
 من كلام السلف أن يوقع الأزواج بين معنيين واقعيين في الشرط والجزاء في أن يترتب
 عليهما معنى واحد ولا يخفى أن هذا الاستفاد من العبارة على أن المتبادر منه الواحد
 من كل وجه مع الواجب أن يحمل على ترتيب معنى واحد بحسب الجنس فان لحاج
 البحر ولحاج الهوى ليسا متحدين إلا في جنس الجراح فلا بد من الاستعانة بالامثلة في فهم
 المقصود ومنهم من قال أن زواج بين معنيين في الشرط والجزاء بان يقارن أحدهما
 بالشرط ثم يقارن الآخر بهذا المعنى في الجزاء بواسطة أن المقارن للجزاء المقارن للشرط
 مقارن لما قارن الشرط ومنهم من قال أن يقارن بين معنيين في الجزاء بان يقارن بمعنى هو

الشرط معنى ومعنى هو الجزء، معنى قال الشارح المحقق في شرح المفتاح الثانى ارادى من الاول وقال في الشرح والمختصر وهو فاسد ولا فاعل بالمزاوجة في قولنا ان جاء بـ فـ لم على اجلسته فاعتبت عليه هذا وفي كون الثانى ارادى من الاول بحث اذا ما اورد في المختصر مشترك بينهما والعبارة اوفق بالثاني بل اوفق من توجيه ما استفاده من السلف ويمكن دفع النقص بتقييد المعنيين اللذين وقع الازدواج بينهما وبين الشرط والجزاء يكونهما متحدين في الجنس كما يقيد الازدواج على توجيه الشارح بكونه في ترتيب معنى مخصوص عليهما بقرينة الاشارة هذا وينبغي ان لا تختص المزاوجة بين الشرط والجزاء ويجعل منه نحو التالى انتهى التام عن جهه الفلج في الهوى اصاحت الى الواشى فلج بها الحرفاته يشارك المركب من الشرط والجزاء المراد وجين في هذا التحسين البديعى فاما ان ياول الشرط والجزاء بما يشمل هذا التركيب فتعطن ان يجعل هذا ملحقا بالمزاوجة (كقوله) اى قول البحرى (اذا ما نهى التامهى) ومعنى عن هواها (فلج) اى لزم (في الهوى) اخذت الى الواشى اى استعنت الى التمام الذى يشى حديثه ويزيد وصدقته فيما افترى على وكانه افتراء انه قبل نهى انما هي اذ حيت يبحس اتصال الاصاحه بنهى التامهى (فلج بها الحرف) ومثله قوله ايضا (اذا احتربت) اى تحاربت الفرسان المذكورة في البيت السابق (يوما ففاضت) اى سالت (دماؤها) اى دماء المقتولين منها (تذكرت) البقية من الفرسان (ففاضت دموعها) ومن قال دماء الفرسان معنى دماء سفقوها فقد تكلف بلا حاجة (ومنه) المسمى باسمى (العكس والتبدل) وهو ان يقدم جزء من الكلام على جزء ثم يؤخر عن ذلك الجزء او ما يفيد معناه فيشمل هن لباس لكم واتم لباس لهن وقد مثل به المصنف ويشمل نحو عادات السادات لتسود العادات وسيادة العادات تجعل السيادة مصدرا بمعنى السادة نحو عادات السادات سيادة العادات وسيادات العادات على ظاهر عبارة التعريف بانه يصدق على رد العجز على الصدر في النظم والنثر قال الشارح العبارة الصحيحة ما ذكره بعضهم حيث قال هو ان يقدم جزء ثم يعكس بتقديم ما اخر ويؤخر ما قدم هذا ولا يخفى عليك انه لو قال البعض هو ان يقدم في الكلام ما اخر ويؤخر ما قدم لكنى يشكك ويصعب دفعه انه ما الفرق بين رد العجز على الصدر والعكس حتى صار الاول من المحسنات اللفظية والثاني من المحسنات المعنوية ويمكن ان يقال فيما نحن فيه الحسن باعتبارانه يجعل المعنى الواحد مرة مستحق التقديم لفظه وثارة مستحقا لتأخيره بخلاف رد العجز على الصدر فان الحسن فيه باعتبار جعل لفظ صدرا وعجزا من غير تصرف في معناه في هذا التقديم والتأخير ثم ظاهر التعريف يصدق على القلب نحو مودته تدوم اكل هول وهل كل مودته تدوم فانه قدم فيه اجزاء هي حروف على اجزاء هي حروف ثم عكس الا ان يقال المتبادر من الجزء الكلمات دون الحرف (ويقع) اى التقديم والتأخير والعكس (وعلى وجوه منها) يقع بين احدط في جملة وما اضيف اليه اى الى ذلك الطرف (نحو عادات السادات سادات العادات) وكلام الملوك ملوك الكلام فان العكس قد وقع بين احدى طرفي الكلام وهو العادات في سادات العادات وما اضيف الى العادات من السادات وفسر الشارح ما اضيف اليه بما اضيف الطرف اليه فانه وقع العكس بين العادات وما اضيف العادات اليه وهو السادات وما ذكرنا قرب بالعبارة ويخرج من يسانه نحو من عادات سادات العادات فانه لم يقع العكس بين احدى طرفي الكلام سواء كان بمعنى طرفي النسبة او جابجى الكلام دون يسانا (ومنها) ان يقع بين متعلقين في جملتين نحو يخرج الحى من الميت ويخرج الميت

من الحى) اقول ومنها ان يقع بين متعلق فعل وشبهه في جملة واحدة نحو خرج الحى من الميت
 وخرج الميت من الحى (ومنها ان يقع بين لفظين في طرفي جملتين) اى جائد بهما سواء كان اللفظ
 طرف النسبة اولا (نحو لاهن حل لهم) فهن طرف النسبة وهم قيد للطرف وكذا (ولاهم
 يحلون لهن) لفظه هم فيه طرف النسبة ولفظة هن قيد للطرف ومن جملة هذا القسم ان
 يقع اللفظان نفس طرفي الجملتين كما انشد الشارح لنفسه طويث باحراز الفنون ونيلها
 رداء شبنى والجنون فنون فعين تعاطيت الفنون وحظها شين لى ان الفنون جنون فنى جعل
 الشارح ذلك مما وقع العكس بين طرفي جملة مقابلان لما ذكره المصنف مما وقع بين لفظين في
 طرفي جملتين بحيث لا يتخفى (ومنه الرجوع) سمي به لما يشعر به تعريغه من انه الرجوع على
 الكلام السابق بالنقض اولانه رجوع عن الحكم السابق (وهو العود الى الكلام السابق
 بالنقض لتكته) وانما قال لتكته لان بعض الكلام السابق لو لم يكن لتكته لكان مفسد الكلام
 فلا يكون محسنا فان قلت اذا كان النقص لتكته كان من دواخل البلاغة فلا يكون تابعا
 قلت كان التحسين قسما كذلك التكة (كقوله) اى زهير (قف بالديار التى لم يعفها) اى
 لم يعفها (القدم) اى تقادم العهد (بلى) اى بلى محاسنها القدم (وغيرها الارواح) جمع ربح كارباح
 والارباح فى الصحاح وقد يجمع على ارواح لان اصله الواو قلب فى الراء لكسر ما قبلها
 وزال الكسر فى ارواح كان وهذا من ابى الياء قصد دفع الالتباس بالارواح جمع روح وقوله
 وغيرها الارواح عطف على المحذوف بعد بل كما اشترنا اليه فلا داعى الى جعل الواو فيه زائدة
 وجهه فى قوة بل غيرها كافى الصحاح (والديم) جمع ديمة بالكسرو هى مطر يدوم بلارعدو برق
 او يدوم خسة اوستة اوسبعة اويوما اوليلة اواقله ثلث النهار والليل او اكثر ما يبلغ دل الكلام
 السابق على ان تقادم العهد لم يحج الديار وانما رها فلما بداه انه كذب اراد الخبر بانه محاسنها القدم
 وغيرها الارواح والديم فاقى بقوله بلى نقضه اذ لو قال لم يعفها القدم محاسنها القدم كان كلاما
 واهيا وهما لان قائله تنوّه بما لا يشعر به فلما قال بلى علم انه نقض الكلام السابق فجاء الاخبار
 بمحوها القدم ونفيها الارواح والديم مقبولا لطيفا وكذلك قوله فاف لهذا الدهر لابل لاهله
 فان نقض السابق بقوله لا يحسن الاضراب والتكة فى ذكر لا التنبيه على ان ما بعده اضراب
 لا ترقى والتكة فى الاخبار والابها هو غير واقع اظهار حدوث الكابة والحزن والدهش والخبرة
 بالوقوف على الديار على ما نقله المصنف واظهار انه يمكن رسوم الديار فى بصره ويمكن خيالها
 فى نفسه بحيث لم يقف اولاته محال القدم اثارها على ما نقول وهذه التكة مساهى من دواخل
 البلاغة كما لا يخفى والشارح المحقق ظن ان ما ذكره المصنف يان تكة النقص فدع ما يريك
 الى ما لا يريك (ومنه التورية) وهو فى اللغة الاخفاء (الابهام) مصدر اوهى اى ادخل
 شئ فى الوهم (وهو ان يطلق لفظه معنيين قريب وبعيد ويراد به البعيد) لقريته خفية وانما ترك
 المصنف ذكر القريته لتوضوح ان الكلام البليغ لا يستعمل فى المعنى البعيد القريته وانه
 لا يتحقق بعد المعنى المراد مع وضوح القريته ولا خفا ايضا فى انه لا يلزم ان يكون للفظ معنيين
 بل يجب ان يكون له معان متعددة وكل ما يكون الظاهر اكثر تكون التورية اوفر والكلام ابداع
 فالنحصر الواضح ان يقال هو ان يطلق اللفظ على غير ما وضع له قريته خفية مما يتعلق بايراد
 المعنى الواحد بطرق مختلفة فى وضوح الدلالة فهو داخل فى اصل البلاغة فكيف عد من
 البديع ويمكن ان يقال رعاية ما ينبغى من وضوح الدلالة من البيان حتى لو بلغ فى الخفاء
 بحيث لا يفهمه المخاطب لم يكن بليغا ولا يفيد توريته حسنا لغوات اصل البلاغة وكون رعاية
 الوضوح على وجه يكون ظهور المعنى المراد محتسجا الى تأمل وتجاوز عن بادية الرأى من

المحسنات البدئية واعلم ان التورية لا يجب ان يكون بالنسبة الى المخاطب حتى لو نصب قرينة
واضحة عند المخاطب خفية على السامعين حتى لا ينتهوا الى الابد من زيد تأمل كان في الكلام
تورية (وهي ضربان مجردة وهي التي لا تتجاسع شيئاً بما يلازم المعنى القريب) القسم العقلي
تقتضي ضرورياً ثلثة ثنائيات متجاسمة سبباً بما يلازم المعنى البعيد لكنه لم يلتفت اليه لانه لا ينافي
التورية بل لا تورية الا فيها شيء مما يلازم المعنى البعيد واقله القربة (نحو) قوله تعالى (الرحن
على العرش استوى) فان معناه الظاهر الاستقرار وليس هناك ما يلازمه وفيه بحث لان العرش
يلازم الاستقرار ومعد الاستقرار للاستيلاء وانما يلازم الاستيلاء الملك والمراد البعيد
او هو الاستيلاء على العرش باجراء الاحكام وازال الاسباب منه حسبما تقتضيه الحكمة
(ومر شعبة) ترك تعريفها الا مكان معرفتها ببيان مقابلتها والمرشحة قد سبق بمعنى اخر في علم
البيان وقد اجتمعتا في قولنا رأيت اسداله لبد اظفاره لم تقم (نحو) قوله تعالى (والسما
بنيناها بايد) فان المراد بايد معناها البعيد اي كمال القدرة ولا فائدة الكمال جئت اليد وقد قرن به
ما يلازم المعنى القريب وهو البناء لان البناء وان تطلب القدرة لكن طلبه للبداء اكثر فلا يراد ان
ذكر البناء لبرشح التورية في اي لانه كايلازم المعنى القريب منها يلازم المعنى البعيد منها وقد
يجتمع في الكلام تورتان كل منهما من شعبة لاخرى كقول القاضي ابي الفضل عياض
على ما في الايضاح وابن عياض على ما في الشرح بصف ربيما باردا كأن كانون اهدى
من ملابسه لشهر تموز انواعا من الخلل والفرار من طول المدى خرفت اي فسد عقلها
من باب نصر وروح وكرم فاستغرق بين الجدي والجل فان في القرالة تورية حيث اراد بها
الشمس لا الرشاد وقد رشح بذكر الجدي والجل فانه يلازم المعنى الحقيقي للغوى وفي الجدي
والجل تورية حيث اراد بها المعنى البعيد وهو البرجان دون ماهو حقيقة اللغة وذكر القرالة
ترشيح لها ومثله بيت السقط اذا صدق الجد اي البخت افترى العم اي الجماعة من الناس للفتي
مكارم لا يخفى وان كذب الخيال اي الخيلة والمظنة خايل يقبه ايهم بيان الشارح ان ترشح
تورية بتورية في بيت السقط دون شعر القاضي مما لا يلتفت اليه فان قلت كانون من شهور
الشتاء فكيف يوجب اهداه لبعض ملابسه لشهر تموز برودة الربيع قلت مسيرة الهدية الى
تموز هي الربيع فان قلت ما وجهه ايجاب عدم تعرفه القرالة بين الجدي والجل برودة الربيع قلت
وجهه انه لما نزلت الجل وقتا يجب ان ينزل فيه الجدي ظهر في الجل اثار الجدي لان الوقت
للبرودة وجعل الابين من التورية على تفسير اهل الظاهر من المفسرين واهل التحقيق منهم
بجعل الرحمن على العرش استوى مجازا متفرعا عن الكتابة وقوله والسما بنيناها بايد ممثلاً
وتفصيله في الكشف موافقاً لدلائل الإعجاز فلا نقل في مفرداته عن معناها مثلاً الى معنى آخر
فضلاً عن النقل الى بعيد لكن لاضنة في الامثلة قال المصنف اعلم ان التوهم ضربان ضرب
بصبر مستحكما حتى يصير اعتقاداً وضرب لا يبلغ ذلك المبلغ ولكنه شيء يجري في خاطر ولا
يلتفت اليه لانه لا تعرف حاله ولا يدمن اعتباره هذا الاصل في كل شيء بني على التوهم يعني
لا ينبغي الايهام بحيث يصير اعتقاداً لانه اخلال واما ينبغي رعاية القسم الثاني والمحافظة
عليه ونحن نقول هذا في التورية على المخاطب مسلم واما في التورية على السامع
فلا فتأمل (ومنه الاجتهاد) صححه المحقق شريف زمانه بثلثة اوجه بالمجتنبين
ومهملة ثم حجة سمى به لانه يستدعي قطع الضمير عما هو حقه اما اذا كان
المراد بالضمير خلاف المراد بالاسم الظاهر فظاهر واما اذا كان المراد
بالضمير الثاني خلاف ما اراد به الاول على ماهو حقه فظاهر ايضاً واما اذا كان المراد

بالتصغير الاول خلاف ما اراد بالظاهر وبالثاني ما اراد بالظاهر فلان حق التصغير الثاني ان يوافق الاول وان خالف حقه وبالمهلين من استخدامه بمعنى استوبه خادما كان المعنى المراد من الظاهر يطلب خادما تابعا فيعمل للتكلم المعنى الآخر تابعه في الارادة في مقام ارجاع التصغير به (وهو ان يراد بلفظه معينان) حقيقيان او مجازيان او مختلفان او اكثر (احدهما) او احدهما (ثم يراد بتصغيره الآخر) او بتصغيره الآخر (او يراد بتصغيره احدهما) او واحد تصغيره احدهما (ثم بالآخر الآخر) او بالآخر الآخر وهذا القسم يستلزم القسم الاول لانه لا يتحقق استخدام باعتبار التصغيرين الا ويتحقق باعتبار تصغير واحد الاسم الظاهر ولا يخفى ان الاستخدام غير داخل في التورية اصلا الا ان يشترط في الاستخدام التورية الواضحة وان اكتفى بمطلق التورية يكون بينهما عموم من وجه والثاني اظهر (فالاول كقوله اذا نزل السماء بارض قوم رعيتاه وان كانوا غضابا) اراد بالسماء المطر وتصغيره البت والظاهر ان الشاعر وصف قومه بالجرمة والغلبة على ماعداهم من الاقوام حتى يرفعون كلاهم ومأثمهم من غير رضائهم لكن كان بعض من سمعت منه هذا المقام وهو من الاعلام يقول هذا البيت اظهار لقدرة الله تعالى وانعامه في حق عباده وان كانوا غير شاكرين له تعالى يعني يقول الله تعالى اذا نزل السماء بارض قوم يزينه ويجعله صالحا لان يرفعوه وان كانوا غضابا غير شاكرين (والثاني كقوله) اي المجرى (فسق القضا) بان يسق الله منزلا فيه القضا (والساكنية) اي ساكني مكان القضا (وان هم شبهوه) اي وقدوا نارا القضا (بين جوامع) اي صلوا تحت التراب (وضاوع) جمع ضلع كعب يردي نار القضا نار الهوى والتصغير الاول للقسا بمعنى والثاني لحقيقته واعلم انه قد يراد باللفظ نفسه وبالتصغير معناه وابدأ التصغيرين نفس اللفظ وبالاخر معناه ويدخل في التعريف التعريف عند من يجعل نفس اللفظ معناه واما عند من لا يجعله وهو التحقيق فاما ان يجعل داخل في التعريف بضرب من التكلف بان يراد بالمعنى اعم من المعنى وما في حكمه او لا يجعل ويجعل ملحسا بالاستخدام (ومنه اللف والنشر وهو ذكر متعدد على التفصيل) متعلق بالذكر بضمين معنى الاشتغال ولا يبعد ان يقال على هذه لبيان التورية ويتعلق بكل فعل ويتعدى بكل فعل ويطلبه للكشف عن تيرته وعلا منه صحة ادخاله على الجهة او الطرف بقية ولذا قال في الايضاح على جهة التفصيل (او الاجمال) فاحفظه عنا ان كان قابلا للاختلال فقوله على التفصيل او الاجمال للتعميم وليكون في التعريف توطئة لبيان الاقسام ويكون البيان على اشد انتظام وقوله (ثم) ذكر (ما نكل) بكلمة ثم احتراز عن تقديم التفصيل على الاجمال فيما اذا كان اللف مجملا لانه ليس منه ولهذا قدم اللف في تسميته اي ثم ذكر ما نكل (واحد) من المتعدد (من غير تعيين) احتراز به عن التقسيم والمراد ساب التعيين مطلعا بان لا يقصد المتكلم الى معين وان كان قاصرا في التعيين غير وافي بما قصده وبهذا يفرق بين التقسيم المختل واللف والنشر وسجي له ذاتا تميزا في بحث التقسيم واخرج بقوله (نفسه بان السامع رده اليه) ما لو ترك تعيين ما نكل عدم الوثوق لانه ان كان الترك مع قصد الاضافة كان الكلام خارجا عن البلاغة فلا يكون ماعمل فيه محسنا وان لم يكن مع قصده لم يكن لفا ونشرا ولا يكون هناك محسن يدعي بقاء امر ان احدهما ان يذكر متعدد وبضاف الى البعض ماله وبضاف الى الباقي انه ليس له شيء بعدم تعرض لئله فيقال جاء محبي وعدوى ومن لا عرفه فاكرمت وشمت فايفدان المحب مكرم والعدو مشتموم والثالث غير ملقبة اليه بشيء ولا يصدق عليه التعريف لانه لم يذكر فيه ما نكل الا ان يقال المراد بذكر ما نكل افادته

التي تكون غالباً بالذكر وثانيهما ان يذكر متعدد على التفصيل ثم يوثق بمجمل مشتمل على متعدد برد السامع من المفصل مالم يكمل بما ذكر في الجمل اليه فيقال اعطاني زيد وعمرو وبكر سبعة دنانير فيما اذا تقرر ان انعام زيد اربعة وعمرو اثنان وبكر واحد لا يزيد عليه ابداً فيرد زيد الى اربعة وعمرو الى اثنين وبكر الى واحد ولا يخفى انه لا يقصر عما اذا قدم الاجمال اللهم الا ان يقال تأخير الجمل لم يعهد في كلامهم والوارد في هذا التركيب اعطاني سبعة دنانير زيد وعمرو وبكر فيناء التعريف على الواقع فان وجد على هذا النظم فليجمل ملحفاً باللف والشر فاحسن التأمل واجل الجمل يكن لك افضل الجمل

(فالاول) وهو ان يكون المتعدد على سبيل التفصيل (ضرر بان لان الشرحا على الترتيب اللف) بان يكون المذكور في الشر اولاً للمذكور في اللف اولاً وهكذا وليس اللف والشر المرتب (نحو ومن رتبته جعل لكم) اي خلق لكم (الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله) ذكر الليل والنهار على التفصيل ثم ذكر فائدة خلق الليل وهو السكون فيه وفائدة خلق النهار وهو الاتقاء من فضل الله فيه على الترتيب من غير تعين لان السامع بنفسه يعرف ان السكون فائدة خلق الليل واتقاء شيء من الفضل فائدة النهار ولا يلزم من جعل ضمير فيه الى الليل تعيين السكون له لانه لا تعيين الا كونه ظرفاً للسكون ولا يلزم من ذلك كونه فائدة خلق الليل لجواز ان يكون السكون في الليل من فوائد وجود النهار واتقاء الفضل في النهار من فوائد وجود الليل واللف والشر هنا باعتبار رد فائدة الخلق الى الخلق لا باعتبار رد المظروف الى الظرف اذ هو بهذا الاعتبار تقسيم في هذه الآية تقسيم واف وشر فاحفظه فانه مما انعم الله علينا ولم يهتدى لوجه الشارح الجليل فاجاب عن الاشكال بانه لا تعيين في ضمير فيه لانه يحتمل الرجوع الى النهار ونفيه المحقق شريف زمانه في شرحه المفتاح وستعرف ان القصد الى التعيين وان لم يكن المعين وافيا كافياً في التقسيم والشارح يعترف به هذا ولا يلزم من كون خلق الليل للسكون ان يجب فيه السكون شرعاً اذ لا يجوز مخالفة ما اراد الله لانه لبيان معظم فائدته واغلب ما يتعلق به وهكذا ولتبتغوا من فضله (واما على غير ترتيبه) وذلك قسمان بان يكون على عكس ترتيبه وان يكون مخالفاً لترتيبه قال الشارح وليس الاول معكوس الترتيب والنسائي مختلط الترتيب وسماه في شرح المفتاح المشوش والاول المعكوس وقيد بعض من على تقييده وثوق المشوش بكسر الواو وفي الصحاح التشويش التخليط وانكر التماسه ثبوته في اللغة وقال وهم الجوهري وصوابه التشويش (كقوله) اي قول ابن جوشن بالمعجمة والياء المشناة التختانية والواو المعجمة على وزن تنور والحيوش الشيخ الطبراني كنيته ابن رزق الله (كيف اسلوا) سلاه وعنه كرضي ودعا نسيه (وانت حقف) هو الزم العلن المستدير يشبه الكفل في العظم والاستدارة (وغصن وغزال لحظا) هو الغزال (وقذا) للغصن (وردفا) الحقف والثاني كقوله هوشس واسدو بحر جوادو بها وشجاعة واراد بقوله (والثاني) ذكر المتعدد على سبيل الاجال (نحو قالوا لن يدخل الجنة الا من كان هودا وانصارى) فقد ذكر اليهود والنصارى اجالا لا بضم الجمع او قولهما اجالا باسناد القول اليهما اجالا وعلى الثاني كلام الايضاح ثم ذكر ما نكل من الفرقين والقولين ولما كان التمدد الجمل منهما سواء كان القولين او الفرقين شرح هذا المثال بخلاف باقي الامثلة فقال (اي قالت اليهود لن يدخل الجنة الا من كان هودا وقالت النصارى لن يدخل الجنة الا من كان نصارى فكف) اي بين القولين او الفرقين (اعدم الالتباس)

وعدم مظنة ارادة حكمها جله بان الداخل في الجنة احد الفريقين لاغير كما هو ظاهر
التنظيم (للعلم بتضليل كل فريق صاحبه) اى نسبة كل فريق صاحبه الى الضلال المعنى
المقابل للاهنداء او بمعنى الهلاك قال الشارح في شرحه على المفتاح وقد جرى
الاستعمال في اللف الاجامى على ان يذكر التشر بكلمة او كما في الآية لان الذى وقع عليه
الاتفاق هو احد القولين وانما الموصول الى فهم السامع هو التعيين وتوضيح ما ذكره
ان في اللف الاجامى تشارك الجماعة المذكورة كما في المذكور المفصل وليس تشاركهم
بكون كل من تلك المفصل لكل والام يكن لفا ونشارك تشاركهم في ان لكل واحد
من هذا المفصل والمتكفل لهذا المعنى كلمة او اعلم انه اثبت صاحب الكشف نوعا من اللف
وقد وصفه بانه لطيف المسلك لا يهتدى لوجهه الاتقاء من علماء البيان في قوله
تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر يريد الله
بكم اليسر ولا يريد بكم العسر وتكلموا العدة وتكبروا الله على ما هديكم واعلمكم تشكرون حيث
قال الفعل المعلل محذوف مدلول عليه بما سبق تقديره وتكلموا العدة وتكبروا الله على
ما هداكم ولعلكم تشكرون شرع ذلك يعنى جله ما ذكر من امر الشاهد بصوم
الشهر وامر المرخص له بمراعاة عدة الفطر فيه ومن الترخيص في اباحة الفطر فقوله
تكمّلوا العدة علة الامر بمراعاة العدة وتكبروا علة ما علم من كيفية القضاء
والخروج عن عدة الفطر ولعلكم تشكرون اى اراد ان تشكروا علة الترخيص
والتيسر هذا كلامه واورد عليه من ان المعلل المذكور امر الشاهد بصوم الشهر ولم يعينه
علة ومما عيّن له علة تعليم كيفية القضاء وهو لم يذكر في المطلات المذكورة فطريق
المعلل منه غير موافق لبيان ما شرع واجاب عنه الشارح المحقق بان قوله من امر الشاهد
في تفصيل المطلات ليس لانه معلل بشئ من المعلل بل هو توطئة وتمهيد ليقرب الترخيص
ومراعاة العدة وكيفية القضاء عليه يشهد بذلك انه لم يقل من امر المرخص باعادة حرف
الجر كما قال ومن الترخيص وفي امر المرخص بعبدة من ايام اخر دلالة واضحة على تعليم
كيفية القضاء هذا كلامه وفيه نظرا لانه لو كان توطئة للثلاثة كان من الدخالة عليه داخلة
على الثلاثة فينبغى ان لا يدخل من على الترخيص ايضا نعم لو كان توطئة لجزء من المرخص
بعدة من ايام اخر لكان لما ذكره وجه فالجواب اولان قوله وتكلموا العدة علة الامر بمراعاة
العدة شامل لمراعاة عدة الشهر ومراعاة عدة ايام اخر وان رده الشارح بانه لا معنى
لتعليل امر الشاهد بصوم الشهر باكمال عدة ايام الشهر والشرىف المحقق بان القصد
في التعليل بتكميل العدة الى ان قضاء ما فات وتلا في المطلوب بقدر الامكان واجب ولما كان
المطلوب اولاصوم ايام مخصوصة بعدة معينة وقد فاتت بعدد امر برعاية العدة حفظه
عن القوات بالكلية وتحصيله بقدر الامكان فلامعنى لجعل كمال العدة في الاداء علة لامر
الشاهد بصوم الشهر لانا نقول امر الشاهد بصوم الشهر وامر المرخص بعبدة من ايام
اخر اكملوا العدة اذ الشاهد يسهل عليه صوم الشهر فلا يفوته الاكمال والمرخص يسر
عليه الاكمال لوصام في الشهر فيكون عرضه لتواتر الاكمال فبالرخصة يسهل عليه فعليل
امر الشاهد بالاكمال في الاداء له معنى لطيف ولا يجب ان يكون تعليل امر المرخص بالتكميل
لان تلا في المطلوب واجب بل التعليل لتخصيص الشاهد بصوم الشهر وتخصيص
صاحب العذر بالرخصة فيكون تعليل الامر بكمال العدة في غاية الحسن وثابتا به جعل
من تفصيل المعلل ما ليس بمعلل وترك في التفصيل ما هو معلل اشارة الى ان ظاهر اللف والنشر

غير ما هو حقيقته وهذا الذى خص معرفته والاهتداء به بالنقطة كما ستعرف تفصيلا
وهذا كلام وقع في البين خان ان ترجع الى ما كان فيه من ان ذلك النوع اللطيف من اللف
الذى اهتدى اليه صاحب الكشف ما هو موقوف الشارح المحقق انه ذكر بالكل بين ذكر
التعدد ولا تفصيلا وثانيا اجالا فيقع اللف بين نشرين احدهما مفصل والاخر مجمل وفيه
ان وقوع النشر بين لفتين يصور على اربعة اوجه لا يعرف تخصيص اللطف بما ذكره وجه
وانه يصدق على نحو ضربت زيدا واكرمت عمرا لا تأديب والاحسان اى فعلت ذلك حسا
فان الثانى لم يذكر للف بل لتحقيق ماسبق تأكيده فالاولى ان يقال انه ذكر ما لكل بين ذكر
التعدد اولا وثانيا معلقا بالثانى كما في الآية وقال السيد السند شريف زمانه لا يخفى
ان وقوع النشر بين لفتين مفصل ومجمل لا يقتضى لطف مسلكه بحيث لا يهتدى اليه الا باللقاة
بل لابد هنالك من امر اخر وان كانت في ريب مما ذكر فتأمل فيما اورده من المسال هل
هو بهذه المشابهة من الدقة واللطافة ما ظن ذات طبع سليم يحكم بذلك فالوجه ان هذا النوع
عبارة عن لفظ يحتاج تحصيل بعض ما لفظ فيه الى دقة نظر كان في الآية تحصيل تعليم
القضاء كذلك ويكون في رد بعض ما لكل اليه دقة كما في تعليل الامر بمراعاة العدة باكمال
العدة فان فيه اشارة الى ان تلافى المطلوب بقدر الامكان واجب الى اخر ما سمعته ويكون
التعدد كل منه او بعض منه صالحا للرد الى غير ما ذكره بحسب الظاهر لكن بالتأمل الصادق
ينكشف انه لم يرد اليه هذا تنقيح ما ذكره قلت ما ذكره كلام محقق لاغبسار عليه ولا يتوقف
لطف النشر على جميع ما ذكر بل كل منها يوجب لطفه فقد بلغ لطف الآية الغاية ومن موجبات
لطفه ان يكون اثنان من التعدد معان متعلق واحد من النشر كما ذكرنا وان يكون التعدد
مذكورا بلفظ واحد يستنبط منه على الترتيب فيقع الترتيب في الاستنباط لافى الذكر
صريحا فان قوله فعدة من ايام اخر مشتمل على الترخيص وتعليم كيفية
القضاء وامر المرخص برعاية العدة فالترتيب المرغى في النشر باعتبار انه يستفاد منه رعاية
العدة اولاهم كيفية القضاء من كون يوم يوم ثم الترخيص وبهذا اندفع انه لم يذكر
التعدد اولا مفصلا لانه ادى بلفظ واحد هذا واما ما ذكره الشارح بانه لا يعرف لطف
لا يهتدى اليه فلا يتجه لان ذكر ما لكل بعد التعدد يوجب جعله نشر للتعدد فاذا تعلق
بالجمل بعده بشى السامع عن كونه نشر له مما لم ينظر فوجد الجمل عين مفصل سبق وجدانه
متعاقبا بالسابق معنى فهو نشر للسابق فيه من يد دقة لانه نشر بحسب المعنى من غير
ان يكون في اللفظ اقتضاء بل مع اقتضائه خلافه ويمكن بيان الآية على وجه لا يحتاج الى حذف
شئ لكن عاقبة التطويل عن هذا الكلام الجميل فسمى ان اوفق لا ذكره في تفسيره
في تفسير الكتاب يشتمل على تقريره وقطبيه متوكلا عليه ومتوسلا بشيئه ونزله (ومنه الجمع
وهو ان يجمع بين متعدد) في الذكر (في حكم) اى في محكوم به واحد قال المحقق التفاضل
في شرح المنهاج وهو ان يحكم على التعدد بكلى والمقايد التعدد بالتعدد في الذكر لثلا
يدخل فيه البتون زينة الحياة الدنيا المحكوم به الواحد ما يكون واحدا في المعنى وان تعدد
في اللفظ والام يمكن قوله فوجهك كالتار في ضوءها وقلبي كالنار في حرها جمعا وتفرقا
في بيانه قلق وخفا وكان وجه تحسنه ابراز الشئ في هيئات مختلفة في تركيب واحد تارة
في هيئة الكثرة واخرى في هيئة الوحدة ولا يظهر عدم تعدد المحكوم عليه الواحد المحكوم به
التعدد منه فانه يشاركه في هذا المعنى كان يقال زينة الحياة الدنيا مال وبنون وذلك
التعدد منه فديكون اثنان (كقوله تعالى المال والبنون زينة الحياة الدنيا) وقد يكون اكثر

قدم الآية على الشعر على عكس ما في الاقتراح ليكون النشر على الترتيب وذكر الآية مع الترتيب حسب (نحو ان الشباب والفراغ) والخلاص من الشغل المانع عن اتباع الهوى (والجدة) على وزن العدة بمعنى الاستغناء صحح السكاكي في كتابه انه بالكسر واشكل ذلك على شارحيه فانه من شعراي الغناحية على وزن الكراهية لقب ابي اسحق محمد بن اسمعيل بن سويد واوله عمت يا مجاشع اسم فاعل ابن مسعدة فقوله ان الشباب في حين العلم فيجب فتح الهمزة ونحن نقول يجوز ان يكون البيت من الاشعار المشهورة التي ضمنها ابو الغناحية يعني قد علمت هذا البيت المشهور فائدة قال صاحب القاموس ابو الغناحية لقب ابي اسحق وليس كنيته كما وهم الجوهري وهذا غير صحيح بخلاف للمشهور من ان اللقب لا يصدربالاب والابن والام والبنات وكل علم كذلك فهو كنية (منسدة للبره) فيه قلب او كونه مقسدة للمرأة اعلم بطريق الاولى والمفسدة كالمصلحة ضدها (اي مفسدة ومنه التوريق وهو ايقاع تباين بين امرين) اي عدم شركة احدهما مع الآخر في وصف مخصوص بالاخر فالمراد بالتباين ما يقابل المشابهة ولا يخفى ان ذكر المتعدد في الجمع والثنية هنا يومه انه مخصص بامرين فينبغي ان يقول بين متعدد (من نوع) ليس احتراز عن ايقاع تباين بين امرين من نوعين فانه لا يكون بل توضيحا وتفصيلا ولا فائدة في قوله في المدح او غيره الا التعميم والتوضيح ووجه تحسية به علم اذ كرنا في الجمع (كقوله) اي قول الوطواط (مانوال الغمام وقت ربيع) مع ان الربيع وقت ثروة الغمام (كنوال الامير يوم سخاه) مع ان يوم السخاء يوم فقر الامير لكثرة السائلين وكما يله (قنوال الامير) اي كل نوال منه (بدره) اي جادة ولد الضان (عين) اي عاوة من الدراهم وقيل في الشرح هي عشرة الاف درهم وانكر في القاموس ان تكون بدره عين البدره اسم لعشرة الاف اوسبعة اوجسة قال بل هي جلدة السخلة (ونوال الغمام) اي كل نوال منه (قطرة ماء) فلا يرد ان الظاهر قطرات ماء ومن لطيف هذا قوله * من فاس جدواك بالغمام فا * انصف في الحكم بين شككين *

* انت اذا جدت ضاحكا بلدا * وهو اذا جاد جامع العين (ومنه التقسيم) شدة اتصال التقسيم باللف والنشر يقتضي ان لا يفصل بينهما بشئ ولا يقع بينهما التفريق (وهو ذكر متعدد ثم اضافة مالكل اليه على التعيين) الاخصر ثم تعيين مالكل قال المصنف يخرج بقيد على التعيين اللف والنشر ولم يذكره السكاكي فيكون التقسيم عنده اعم اذ يعبدان يكون التعريف اعم قال الشارح ولقائل ان يقول ان ذكر الاضافة مغن عن هذا القيد اذ ليس في اللف والنشر اضافة مالكل اليه بل ذكر فيه مالكل حتى يضيئه السامع اليه ويرده عليه فليتأمل فانه دقيق وفيه نظر لان ذكر مالكل ليس بلا اضافة اليه لان التركيب يدل على الاضافة ووضع على افادة ان كلامهما بواحد من المتعدد ولكن لا تعيين والتعيين مفوض الى السامع فاضافة مالكل اليه يلزم ذكر مالكل الا انه اضافة اجما لا بلا تعيين وتفصيل فأمل فان هذا هو الدقيق (كقوله) اي قول التمس جرير بن عبد المسيح (ولا يقيم احد فانه المستثنى منه المحذوف اي لا يتوطن في موطن الظلم (على صميم) اي مع ظلم (يراد به) اي بذلك الاحد (الا الاذ لان) افعل من الذل (عبر الحلي) عبر الجمار الوحشي والاهلي واصله الى الحلي عينته لاهلي وجعل الشارح تعيينه لانه المناسب (والوئد هذا) عبر الحلي (على الحنيفة) اي الذل (مربوط برمتة) صلة الربط اي بقطعة جبل بالة بسهل الخلاص معه عن الربط او مربوط على الذل بما معه من فرقه الى قدمه كما يقال ذهب فلان برمتة (وذا) اي الوئد يشع اي يشق رأسه بالحق (فلا يري له) اي لا يولد ولا يدق ولا يرجع (احد)

ولا يخفى ان عدم الرجم مشترك بين غير الحلى والوند فالاولى ان يجعل ضميره لكل منهما ويجعل قوله فلا يرى منفرعا على الربط والشج ولا يخفى ان هذا وذوان كانا لا يمتنان لشيء مما اشير اليه لكن الحكم المذكور مع كل منهما قرينة على انه اشارة الى المعنى فان الربط لا يلام العبر والشج الوند فهذا اندفع ان الاضافة في هذا البيت على التعيين وقدم في بحث الملق والنشر ما يغنيك عن هذا الجواب فارجع اليه فانه المرجع والمآب (ومنه) اى من المعنوى (الجمع مع التفریق) فيه انه لا معنى لجمع الجمع مع التفریق فسمان المحسن لانه من قبل اجتماع القسمين وكذا اخواه لا يقال ليس حسن الجمع مع التفریق حسن الجمع والتفریق بل حسن جمع الجمع مع التفریق وهما متضادان لاننا نقول فعينه لا معنى للاقتصار على الثلاثة بل ينبغي ان يعد من المحسنات جمع الطبايع مع التشاب ولا يعد ان يقال فليكن هذا ايضا من المحسنات لانهم لم ينتبهوا له وتنبهوا واكتفوا بالتيه عليه باعتبار نظاره عن عيانه (وهو ان يدخل شيان في معنى وتفرق بين جهتي الادخال) لو اريد بقوله الجمع مع التفریق المعنى التركيبى لاستغنى عن التبريق كما استغنى في قوله الجمع مع التفریق والتقسيم فامل (كقوله) اى الوطواط (فوجهك كالتار في ضوءه) واولى كالتار في حرها) ادخل قلبه ووجه الحب في الشبه بالتار وفرق بينهما بين جهتي الادخال باختلاف وجه الشبه والاظهر انه اراد يجعل اقلب كانه رقى الحرائر يخرق لانه يخرق كما ذكره الشارح ولوقيل فوجهك وقلب كالتار في ضوءه واورحها لكان جماع التفریق ولما ونشر او قد قصد بشريك قلبه مع وجهه بيان مناسبة بينهما لتقتضى التأليف وتميز وجهه عن قلبه العز عن تحقق مماثل اوجهه في الحسن (ومنه) الجمع مع القديم التقسيم ههنا معناه الحق اى ذكر متعدده اضافة ما كل اليه لانه حصل بالجمع ذكر التعدد واما التقسيم المصرح والضمنى في قوله (وهو جمع متعدد تحت حكم ثم تقسيمه او العكس) فهو بمعنى اضافة ما لكل من التعدد اليه لا ذكر التعدد ثم الاضافة (فالاول) اى الجمع قبل التقسيم (كقوله) اى ابي الطيب في مدح سيف الدولة (حتى) للعطف على فاد المقائبات في البيت السابق وايس يحرف جر كما توهمه عبارة الشارح متعلق بالفعل في البيت السابق اعني فاد المقائبات لان الجار لا يدخل على الفعل (اقام) اى سيف الدولة واختاره على احاط اشارة الى نصيبه عزمه على فتح القلاع والحصون حتى انه يتوطن حولها ولا يفرقها حتى تقع وتضمين معنى الاستعلاء اى مستعليا على الاربابض كما هو شأن اهل الجرة في محاربة الحصون قال (على ارباض) وهى جمع ربيض معنى السور وهذا التضمين اللطيف من تضمين السليط كما جاءه الشارح (خرشنة) على وزن درجعة بلدة من بلاد الروم (نشق به الزوم) جنس للرومى كان التمر جنس بالقرنة (الصلبان) كفقران جمع صابب هو معبود النصارى (والبيع) جمع بيعة كقطعة بمعنى متعددهم يعنى فاد المقائبات جمع مقاب وهو ما بين الثلثين الى الاربعين من الخيل حتى اقام حول هذه المدينة العظيمة حال كونه تذاقي به شقاوة مستمرة هذه الاشياء يجمع انواع الشقاوة من السبي والقتل والنهب والاتلاف بجمع الشقاوات تحت نشق ثم قوله فصله (لاسي ما نكحوا) اى نكحوا حتى اتى بلفظ ماله قصد الى مفهوم الصفة اى المنكوحه وكذا في اخواته فهو على اصله فلا حاجة الى ما قل الناظرين برمتهم انه لمراعاة الموافقة بما جمعوا وما زرعوا اولاهاتهم بترطيم منزلة غير المعلاء وفي نكحوا تغليب اى ما نكحوا ونكحون لوبقوا ليشمل من كانت من نسايتهم صبية (والقتل ما ولدوا) من المذكور بقرينة ما قبله ولو قرئ ولدوا بمجهولا اى ولدوا منهم اصابا مخصوصا بالذكور (والنهب ما جمعوا وللتار ما زرعوا) اى للتار ما زرعوا فاشجارهم الاحراق تحت

القدر ومنزواتهم للطبخ وحله على كونه للاحراق والتصنيع لا يناسب لمن هم قح
الخصن انما هو شان العاجز عنه القانع بمجرد اضرار اهل الحضر ولم يلتفت المصنف الى
جعل التقسيم لما دخل تحت قوله وارضهم لك مصطاف اي منزل للصيف ومرتب اي
منزل الربيع في قوله الدهر معتذر والسيف منتظر وارضهم لك مصطاف ومرتب
من الارض وما فيها في كونها خالصة للمدح وكافي المفتاح لان نسخ ديوان ابي الطيب
غير مختلفة في ان هذا البيت بعد قوله للسي الخ بعدة ايسات لاقبله كافي المفتاح (والثاني)
اي التقسيم قبل الجمع (قوله) اي حسان (قوم اذا حاربوا اضرروا عدوهم او حاولوا النفع
في اشياهم نفقوا سجيبة) خير (لك منهم) صفة سجيبة فصل بين الصفة والموصوف بمبتدأ
الموصوف (غير محدثة ان الخلايق) جمع خليفة بمعنى الطيبة والخلاق والناس وعلى الاول
اشرها صاحب البدع (فاعلم) اعتراض (بالقاء شرها البدع) على وزن غيب جمع بدعة على
وزن حكمة مؤنث بدع كعلم بمعنى الامر الذي وجد اولاً وقد جاء بمعنى الحدث في الدين بعد
الاستكمال او ما استحدثه النبي صلى الله عليه وسلم من الاهواء والاعمال والمناسب هنا
الاول ولا حاجة الى جملة مجازا عن المستحدثات متفرقا على المعنى الثاني كافي التشرح
ولا يخفى ان الصراع الاخبار يغيد ان شر الخلايق مسلوبة عنهم وهو لا يليق بمقام المدح
والايق اثبات خبر الخلايق لهم الان يقال المقصود تعرضن مخالفتهم بان لهم شر الخلائق في
فصل في البيت الاول ما تحت سجيبة منهم غير محدثة (ومنه الجمع مع التقريب والتقسيم)
قد عرفت وجه عدم تعريفه (قوله تعالى يوم) منصوب بتقدير اذكروا وقوله لانكم (بأني)
اي امر الله بحمل الضمير لله فحذف المضاف او يأتي اليوم اي هوله يجعل الضمير لليوم
وحذف المضاف كذا قل ولك ان تجول (لانكم) يتأويل عدم التكلم فاعل يأتي كما جاءوا
تسمع بالعودى مبتدأ (نفس) بشئ (الاباظة) اي باذن الله وقول الشارح اي لانكم نفس
بما ينفع من جواب او شفاعا يوجب ان لا يكون في التكلم مطلقا بغير اذنه بل كانوا يتكلمون
بما لا ينفع وظاهر الآية يخالفه فلا يعدل عنه الالداع والمستثنى منه محذوف اي لانكم بشئ
بسبب من الاسباب الاباظة الله ولا يبعد ان يراد باذنه ما اذن فيه فيكون مستثنى من شئ
ولا يحتاج الى تقدير غيره ولا يدل الآية على ثبوت الاذن حتى تنافي قوله تعالى يوم لا ينطقون
ولا يؤذن لهم فيعتذرون لجواز ان لا يكون التكلم الاباظة وينبغي الاذن فينبغي التكلم فيني
الاذن في الآية الاخرى لا يتنافى بل يكشف عن حاله فلا حاجة الى ما قيل ان في هذا اليوم
مواقفا فالاذن في موقف ونفيه في اخر والمأذون فيه الكلام الحق والمنوع عنه العذر
الباطل والى ما يمكن ان يقال الاذن في بعض اليوم والمنع في بعض آخر (فمنهم شقي)
تفريق لاجمع تحت النفس انما هو وقوعها في سياق التي والمراد بالشقي الشقي المطلق
وكذا بقوله (وسعيد) فيكون التفريق ظاهرا لكن لا يكون حاسرا ولا بأس به لانه ليس
في النظم ما يدل على ارادة الحصر وقوله (فاما الذين شقوا في النار لهم فيها زفير شهيق)
اي احتباس النفس بحيث يدخل ويخرج بشدة ويشقه او صرنا الجمر (خادبن فيها) الآية
تقسيم واعراف ما كل منهما اليه بالتعيين (مادامت السموات والارض) قيل هو في العرف
لأننا نريد ذلكا كعبه الخلود وقيل المراد سموات الآخرة وارضها وهي ابدية ورد
باننا كعبه الخلود بما لا يعرف تأييده لا يليق ويمكن ان يحجاب به جاز ان تكون معروفة
فيمابين المؤمنين قبل نزول هذه الآية او بانه مما يعرف بالقياس الى سموات
الدنيا وارضها الباقية بقاءها ونحن نقول جاز ان يكون المراد بالسموات

الجهنم الملوثة وبالارض مقابلها (الا ماشاء ربك ان ربك فمال لما يريد
واما الذين سعدوا في الجنة خالدون فيها مادامت السموات والارض الاماشاء ربك
عطاهم غير مجدود) اي غير مقطوع بل تمتد الى غير النهاية وهذا الاستثناء مما عمل فيه العرب
افتكارهم واختلاف في توجيهه المعزلة واهل السنة واكثر كل منهم على الاخر انكارهم وليبانه
مقام اخر يستفيد من مقامه ان وقفنا ولاجل تأخر لكن مما لا اثره فيما بينهم ويتأخر ان يفوت
ما قد وهبنا من الحى الذى لا يموت فنذكر ملك وهوان الفرض من الاستثناء تعليق الخلودين
بمشيئة الله لاخراج زمان من ازمته كون الفريقين في الدارين الانه يخرج من ازمته خلود
بعض الاشقياء في النار بعض الازمنة للعالم بتعلق مشيئة الله به من التشرع ولا يخرج من ازمته
الخلود في الجنة شئ * للعالم بعدم ذلك التعاقب (وقد يطلق التقسيم على امرين آخرين) فله ثلثة
معان ولا يخفى ان الانسب ان لا يفصل بين المعاني بشئ * الان يقال اخره عن الجمع مع التفريق
والتقسيم ليعلم ان التقسيم المعبر في هذا القسم هو الاول دون شئ من الآخرين (احدهما
ان يذكر احوال الشئ مضافا الى كل ما يليق به) رد عليه انه يصدق على بعض ما هو لاف
ونشر مر تب كان يقال يقال خفاف اذا اقوا او دعوا فلا بد من قيد الاضافة بقولنا
على التعيين ومع ذلك يصدق على ذكر متعدد من الاحوال ثم اضافة ما لكل اليه على التعيين
كان يقال الى كسب علم وكسب مال فذلك للاخرة والثاني للدين مع انه تقسيم للمعنى الاولى
الا ان لا يخرج عن صدقه على هذه الامور والظاهر ان المراد ذكر احوال الشئ مضافا
الى كل مع ذكره ما يليق وهو المتبادر فافهم (كقوله) اي ابي الطيب (ثمان) صفة مشايخ
في البيت السابق اي ثمان اشدة وطأ بهم على الاعداء او ثمانهم على اللقاء (اذا اقوا) اي حاربوا
(خفاف) مسرعين الى الاجابة (اذا دعوا) الى كفاية بهم (كثير اشدوا) لان واحد امنهم
يقوم مقام جماعة (طيل اذا دعوا) ذكر احوال المشايخ مضافا الى كل منها ما يناسبها والاضافة
الى كل ما يناسبه يتحقق فيما اذا كان المناسب للاحوال واحدا واضيف الى الجميع فلا يجب
في التقسيم كون المناسب على قدر الحال (والاستيفاء اقسام الشئ) اي التقسيم الحاصر
(كقوله تعالى يهب لمن يشاء امنا) ككتاب جمع اتى (ويهب لمن يشاء الذكور او يزوجهم ذكرانا)
هو على وزن الغفران كالذكور جمع الذكر خلاف الانثى والتزويج بمعنى الانكاح يهودى
الى مفعولين بنفسه وبمعنى التفرير الى الثاني بالباء قال تعالى وزوجناهم بحور عين اي قربناهم
وهو المناسب في الآية فقوله ذكر انا وانما منصوبان بترفع الحائض واوقاف وزوج من يشاء
لتعين الواو فلما عدل الى الضير ارجع الى من في الجمل السابقة بتبدل الواو بالواو للتثنية بين التزويج
والافراد بالنسبة الى فرقة واحدة والتوافق بالنسبة الى فرقتي وعلى التزويج بالفرقتين
السابقتين حتى احتاج الى العطف باو ولم يعلق بفرقة ثالثة لعطف الواو كافي الجمل السابقة بتدنيها
على ان المشيئتين السابقتين ليس شئ * منهما ما واجبا عليه تعالى ولا هذه المشيئة فتدبر كذا
افاده المحقق شريف زمانه وفيه بحث لان التثنية مطلقا لا تثنى الواو ولا يجمع الواو الا ترى انه
لو قبل يهب زيدا اثنا ان شاءوا يهبه الذكور ان شاء يتعين الواو مع ان المقبس عليه واحد فينبغي
ان يجعل مناط اختيار الواو التثنية مع التصريح بالشرط وفي تحقيق استيفاء الاقسام في الآية
نقروا وبه الشارح المحقق بان الانسان امان يكون له ولدا ولا يكون واذا كان فاما ان يكون
ذكر وانثى لا فرق بين ما ذكره الشارح وبين ما في الآية لان في الآية امان يكون له اناث او ذكور
او كلاهما واما ان يكون عقيما بئى ما يكون له انثى واحد وذكور واحد ويكون له كلاهما واراادة
الجنس بالجمع المنكر بعدوا ايضا اذا جعل ضمير بزوجهما السابقتين بقى قسم آخر

وهو تزوج الذكور والاثاث لغيرها ويمكن دفعه بان من يشاء سابقاً خذوا على وجه لا يخرج
عنه شيء هذا ثم في الآية تسميان احدهما استيفاء اقسام الانسان وثانيهما استيفاء اقسام
الاولاد قال صاحب الكشف انما قدم ذكر الاثاث لان سياق الآية يدل على انه تعالى يفعل ما
يشاء لا ما يشاءه الانسان فكان ذكر الاثاث الاتي من جملة ما لا يشاء الانسان اهم
لكنه يجبر تأخير الذكور عن فهم لان في التعريف تنويعاً بالذكور وكأنه قال ويبس لمن يشاء
الفرسان الذين لا يخفى عليكم ثم اعطى كلا الجنسين حقهما من التقديم والتأخير تنبيها على
ان تقديم الاثاث لم يكن لتقدمهم بل لمقتضى آخر هذا ويمكن ان يقال سوق الآية يدل
على ان الاولاد ذكورا كانوا واناثا مواهبه تعالى يجب الشكر عليها ولما كانوا يغضون
الاثاث قدمهم في جعلها موهبة لانها هم في المقام واهرى بالاشتمال ونكره لان الاثاث
يشانهم السر والجهل واية بخلاف الذكور فان الاثاث بهم العين والظهور ثم ذكر هماً على
ما يقتضيه انفسهما من التكبر والتقديم والتأخير (ومنه التجريد وهوان يتنزع من امر ذي
صفة اخر مثله فيها) لا يشمل بظاهره تحوليت من زيد وعمر واسدين ولا نجوليت من زيد
اسدين او اسودا فالاولى ان يقال من امر ذي صفة او اكتر امر آخر او اكثر مثله (مبالغة
الكمالها فيه) اي لاجل المبالغة بكمال تلك الصفة واوقلت لقيت من فلان في ذلك الامر حتى
كأنه بلغ من الاتصاف بتلك الصفة الى حيث يتنزع منه موصوف آخر بتلك الصفة ولو قلت
لقيت من فلان اسدا للهكم كما تقول للجان ما شبهه بالاسد لا يصح فيه انه انزع منه مبالغة
لكمالها فيه بل مبالغة لتقصاها فيه فيلزم خروجه عن تعريف التجريد الا ان يكلف بانه
لاجل المبالغة في الكمال نهكم او لزم من تلك المبالغة المبالغة في نقصان وبعدتجه انه كان
التجريد في المبالغة الاستعارة ايضا فبعد المبالغة الذي اوجب جعل الثاني من دواخل
البلاغة والاول من توابعها وانه لا معنى لجعل التجريد مقابلا للمبالغة المقبولة وعد كل منهما
محسنا برأسه بل هو ايضا من صور المبالغة ومعنى هذا التعريف على ان التجريد بدعوى
امكان الانتزاع من امر ذي صفة اخر مثله واما لو كان بدعوى تجسيم الشجاعة في زيد مثلاً
وصيوره اسداً وكذلك تجسيم صفات كمال اخرى فيه وجعلها اجساما اخر حتى صار زيد
كجماعة فتقول لقيت من زيد اسداً اي اسد بعض زيد هو جماعة من الاسد والبحر والحاتم
مثلاً بدعوى انه تجسيم فيه الشجاعة بالاسد والعلم والبحر والكرم لحاتم فاذا لقيته لقيت جماعة
كاملتهم الاسد وتقول لقيت فيه اسداً ولقيت فيه معنى فيه اسد على ما ظن لم يتطرق عليه
التعريف ولا يخفى ان اعبارنا اقرب وادق فاحفظه فاطعار بقية التقليد فانه احب وبالمصلحة
اوفق (وهو) اي التجريد (اقسام منها) نحو قولهم لي من فلان صديق حميم يريد بهذا
القسم ما يكون بكلمة من وبعض النحاة جعل التجريد من نواحيها وبعضهم جعله راجعاً
الى الابتداء وقد جعلناه تايضية فتذكر وبالبحر والصدق الحبيب يستوي فيه الواحد
والواحدة والثنية والجمع وقد يفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء والجمع القريب وقد يكون
للجمع والمؤنث (اي بلغ من الصداقة) اي المحبة (حدا الى طرفه) صح معه اي مع ذلك الحد
(ان يستخلص منه) اي من فلان (آخر) اي صديق حميم (مثله فيها) اي في الصداقة الكثرة
مع القرابة (ومنها) نحو قولهم لئن سألت فلانا) يحتمل ان يكون سؤال رفع الحاجة فيكون
التشبيه بالبحر في السماحة وان يكون سؤال رفع الجهل فيكون التشبيه بالبحر في كثرة العلم
(تسأل به البحر) واراد بنحو قولهم ما يكون بالباء الداخلة على المتنزع منه اذ ما يكون مع الباء
الداخلة على المتنزع قسم اخر في مقابلة هذا القسم واعلم يجعل التجريد مع من قسمين كالباء

لانه لم يجد فيه القسم الثاني وجعل بعضهم الياء التجريد وبعضهم السينية وقد جعلناها بمعنى
 فتذكر وقال الرضى ان نحو لقيت من زيد اسدا ونحو لتسألن به البحر على حذف مضاف
 اى لقيت من لقاء زيد ومن جهة اسدا وتسألن بسوء البحر والغرض التشبيه بالاسد والبحر
 وقال الشارح المحقق هذا التقدير ضعيف في مثل قولنا لى من فلان صديق حرم لغوات المبالغة
 في تقدير حصول لى من حصوله صديق هذا معنى تبيينه بالصديق يفوت المبالغة في الصدقات
 وهو صديق قلت يفوت المبالغة لو كان هذا الكلام في حق الصديق الجسيم اما لو كان في حق
 الصديق الذى ليس بجسيم اوفى حرم ليس بصديق اوفى من ليس شيئا منهم مافالمبالغة متحققة
 فيجوز ان لا يقع مثله الا فى من ليس متصفا بمدخول حرف التجريد ويكون شبهة (ومنها نحو
 قوله) في كون المنزع مما دخله بالامعة (وشوها) اى رب شوها وهى من اخليل الطويلة
 الرابعة والمفرطة ربح الشديقين والمخربين وكل منهما صفة مجودة في الخيل (تعدوى)
 اى تسرع (الى صارخ الوفاء) اى مستغيث في الوفاء وهو الحرب (تستليم) اى لايس لامة وهى
 الدرع والباله للامسة والمصاحبة (مثل الغنيق) هو الفحل المكرم عند اهله (المرحل) من رحل
 البعير اشخصه عن مكانه وارسله اى تعدوى ومعنى من نفسى لايس درع الكمال استمدادى
 للحرب بالغ في استعداده للحرب حتى انتزع منه مستعدا اخر لايس درع هذا هو المشهور ويمكن
 ان يكون بمستليم متعلقا بقوله صارخ الوفاء اى مستغيث في الحرب مستدله بحيث ينتزع منه
 مستعد اخر وذلك المبلغ في وصفه بالشجاعة لانه جعله في غاية الكمال الى ان يبلغ بحيث يسرع
 الى مستغيث يستغيث مع كمال استعداده ولا يخاف من اضطر فيده مثل ذلك المستغيث وعلى
 التقديرين يحتمل ان يريد الغنيق المرحل المنزع منه فيكون مشبها للصورة المنزعة بالمنزع منه
 في كونه فحلا مكرما مشخصا من مكانه مرسلا الى جانب العدو (ومنها) ما يكون بدخول في
 على المنزع منه (نحو قوله تعالى لهم فيها دار الخلد اى في جهنم وهى دار الخلد) قال الشارح
 لكنه انتزع منها دارا اخرى وجعلها معدة في جهنم لاجل الكفار فهو لا امرها ومبالغة
 في اتصافها بالشدّة هذا وفيه نظر لان انتزاع دار الخلد يفيد المبالغة في الخلود لافى الشدة ثم
 انه يمكن ان لا يكون في الانتزاع بل تكون لفائدة ان دار الكفار ومثل لهم بعض من جهنم وكيف
 لاو كبير منها مشغول بالفساق من المسلمين بل هى اوسع ان يشغلها جميع من دخلها قال تعالى
 هل امتلائت وتقول هل من مزيد (ومنها نحو قوله) اى قول قتادة بن مسلمة الحنفى قال الشارح
 اى ما يكون بدون توسط حرف هذا ولا يخفى انه لا يقابل بينه وبين ماسيا فى فالمراد ما يكون
 بدون توسط حرف ومدخلية كناية ومن غير مخاطبة الانسان لنفسه (فلئن بقيت لا رجلى)
 رجل كنعن معنى انتقل (بغزوة تحوى الغنائم) اى تجمعها صفة غزوة والفاعل ضميرها والضمير
 محذوف اى تحوى فيها الغنائم وهو الغنائم من المتكلم الى الخطاب في البيت ثلثة الثقات
 كل منها من قسم وروى نحو الغنائم وجعله في شرح الحامسة اصلا وقوله تحوى الغنائم رواية
 بعض وهو يوجب كون (او يموت كريم) لغوا مستغنى عنه بقوله فلئن بقيت فانه منصوب بمعنى
 الا ان يموت كريم وحديثه يوجب ان يجعل الاستثناء من جميع الغنائم لامن الرحلة والا لاغنا مل
 ولولم تحقق الرواية من الشاعر بالنصب لا يمكن ان يرفع عطفا على تحوى اى غزوة تجمع
 الغنائم او استشهد فيها عبر عن قتله بالمتى اشارة الى انه ارفع من ان يقتله الخصم بل يموت
 لتحقيق الاجل وبالجملة عبر عن نفسه بالكريم اشارة الى انه بلغ في الكرم الى حد صحح ان تنزع
 منه كريم آخر مثله ولهذا لم يقل او اموت قال الشارح المحقق وهذا بخلاف قوله انا اعطيتك
 الكوثر فصل لك اذلا معنى للانتزاع فيه هذا كلامه والفرق خفى ويجوز ان يكون او يموت

كريم من وضع الظاهر موضع المظهر للعظيم فتأمل (وقيل تقديره او يموت متى كريم) فيكون
 من القسم الاول (وفيه نظر) وهو اما ما قال الشارح من انه لاحاجة الى هذا التقدير لحصول
 التجديد بونه واما انه يجوز ان يكون التقدير او يموت بى كريم فلا وجه للجزم بانه من القسم الاول
 وقال الشارح وبهذا يسقط ما قيل انه اراد ان في كون البيت من التجريد نظر الا من باب
 الالتفات ورد بان التجريد لا ينافي الالتفات بل هو واقع بان يجرد المتكلم نفسه من ذاته ويجعلها
 مخاطبا للكنة كالنوبخت في تطاول ليلك بالآمد والصح في قوله اقول لها اذا جاشت وجاشت
 مكائك تحمدى او تسترعى هذا كلامه وبوبه بانه لو كان النظر ما قيل لم يكن تخصيصه بالبيت
 وجه بل يتجه على كون مخاطبة الانسان نفسه تجريدا لانه التفات الا ان يقال التفات عند
 السكاكى دون الجمهور ويرد عليه ان الالتفات من باب المعاني فكيف يكون تجريدا مع دولا
 في البدع ويمكن ان يدفع بان اصل الالتفات من باب المعاني ووجوده بطريق التجريد من
 البدع حتى لو لم يعتبر في الالتفات تجريد لم يخرج عن البلاغة لكن باب محسن وذكر المحقق
 شريف زمانه ان مبنى التجريد على دعوى المغايرة والالتفات لارادة معنى واحدى هيأت
 مختلفة فيسأ على دعوى الاتحاد فلا يجتمعان نعم الردود يمنع التجريد بكونه التفات وما
 ذكره ضعيف لان اراءة المعنى الواحد في صور لا تثنى دعوى التعدد (ومنها ما يكون)
 اى متزاع يكون مذكورا (بطريق الكناية) وفيه انه لا يقابل بين ما يكون بحرف وما يكون
 بطريق الكناية فان ما يكون بحرف ايضا قد يكون بطريق الكناية نحو لقيت من زيد تطويل
 الجاد وايضا المتزاع قد يدكر بطريق الحقيقة نحو لقيت من زيد عالما وقديدا كبريطريق المجاز
 نحو لقيت من زيد اسدا وقديدا كبريطريق الكناية فجعل ما هو بطريق الكناية من الاقسام
 دون غيره لانه من داع (نحو قوله باخير من يركب المطي) هو جمع مطية بمعنى الدابة التي
 تمطواى تسرع في سيرها (ولا يشرب كأسا بكف من بخلا) صفة كأسا او متعلق يشرب
 ذكر شربه بكف الجواد بطريق الكناية لانه اذا لم يشرب بكف بخيل وهو يشرب فيشرب
 بكف الجواد وفيه بحث من وجهين احدهما ان في الشرب بكف الخيل لا يستلزم الشرب
 بكف الجواد لشبوت الواسطة بين الخيل والجواد ودفع بان الاستلزام بمعونة المقام وثانيهما
 ان استناد الشرب بكف الجواد الى نفس ذلك الجواد لا يقتضى انتزاع جواد منه كما ان قولنا
 يامن يشرب بكفه لا يقتضى انتزاع شخص آخر منه فالقول بالتجريد قول بلائب ولذا قيل
 ان الخطاب ان كان لنفسه فهو تجريد والافليس من التجريد في شئ وانما هو كناية عن كون
 الممدوح غير بخيل فلا يردهما وورده عليه الشارح المحقق ان كونه كناية لا ينافي التجريد وانه
 ان كان خطا بالنفس لم يكن الا القسم المذكور بعده لانه لانه مخاطبة الانسان نفسه بان
 ينتزع من نفسه شخصا آخر مثله في الصفة التى سبق بها الكلام على انه لا يضر المعترض
 كونه عين ما جعل قسياله لانه داخل في اعتراضه وان لم يصرح به نعم يمكن اثبات التجريده بانه
 يتبادر من قولنا يامن يشرب بكف جواد جواد غيره فبمقتضى مقام المدح اذا جمل على نفسه
 فالاولى ان يحمل على الانتزاع لئلا يخرج الكلمة عن المغايرة المفهومة منه مع انه ابلغ من وصفه
 بالجوذ وانسب بما هو المقصود من الكناية اعنى اراد المعنى مستورا في لباس مزين (ومنها)
 مخاطبة الانسان نفسه اى تجريد في وقت مخاطبة الانسان نفسه في العبارة مسامحة
 ولا خفاء في انه ليس بالتجريدا في صورة الالتفات على مذهب السكاكى فيها اخبار الانسان
 عن نفسه بطريق القية (كقوله) اى ابى الطيب (لا خيل عندك تهدي بها) للممدوح (ولامال)
 فليعد النطق) بمدحه (ان لم تسعد الحال) اى حاله وهى الفقير اذا الفقر لا يسعد للاهداء

وانما يسعد الغنى وهو عاده فنفسير الحال بالغنى ليس كما ينبغي والظن تفسيره بالفقر ولك ان تحمل اسماء
 انطلق على العذر بالفقر في عدم الاهداء (ومنه المبالغة المقبولة) بخلاف المردودة فانها لا تكون
 من المحسنات وفي عدد هاهن المحسنات رد على من ردها مطلقا وفي التقييد بالمقبولة رد من قبلها
 مطلقا والشارح جعل التقييد بالقبول ردا عليهما واما ما يقال في رده مطلقا ان خير الكلام ما جاء على
 منهج الصدق كما يشهد له قول حسان وانما الشعر لب المرء يعرضه اى شعر المرء على المجالس
 ان كسا وان حقا فان اشعر بيت انت فانه بيت يقال اذا انشدته صدقا اى صدق صدقا
 فقيه انه فليكن المقصود ان اشعر بيت ما يروج بحسن نظمه معناه بحيث يعترف السامع بصدقه
 وان كان كاذبا واما ما يقال في قبولها مطلقا ان احسن الشعر اكدبه قضية مشهورة
 اشهرت بين العقلاء وتلقيها بالقبول معاشرا الفضلاء وان خير الكلام ما بولغ فيه ولهذا
 استدرك النابغة على حسان في قوله لنا الجفنتان الغري لمن بالضحي واسيافا بقطرن من نجدة
 وما دما حيث استعمل في وصفه بالكرم الجفنتان وقدها وقت الضحي وهو وقت تناول الطعام
 والمبالغة تقتضى جمع الكثرة ووجودها في كل وقت وحيث قال في وصف شجاعته الاسياف
 والمبالغة السيوف ووصفها بالقطر والمبالغة الوصف بالسيلان فقيه ان احسن الشعر
 اكدبه بالاشتمال على كذبات مقبولة لانجتها ذائقة الاسماع ولا بدأ ذى منها بالاستماع
 وخير الكلام ما بولغ فيه بالمبالغة المقبولة واما استدراك النابغة على حسان فليس بحسان لانه
 بعد ان الحسان من يلتزم الصدق في الشعر كما استدرك عليه بشعره السابق ان استعارة القلة
 للكثرة غير غريزة وفي وصف الجفنتان بالغري الذي هو جمع كثرة نوع ابضاع لها وفي تقييد لمعان
 الجفنتان في هذا الوقت مع كثرة الاكلين فضلا عن الاوقات الاخرى وصف السيف بالقطر
 هو الشايع دون وصفه بالسيلان على ان كمال الشجاعة ان يقطع السيف سريعا بحيث
 يتخلص من العضو قبل ان يصل اليه الدم ويختلط به كثيرا وبالجملة فالمصنف اختار مذهب
 القصد كما قال بعضهم احسن الشعر اقصده لان على الشاعر ان يبلغ فيما يصبره القول
 شرا فقط فما استوفى اقسام البراعة والتجويد اوجلها من غير غلو في القول ولا احاطة في
 المعنى ولم يخرج الموصوف الى ان لا يوصف بشئ من اوصافه لظهور الشرف في اياته وشمول
 الغزيرين لاقواله كان بلايتار والانتخاب اولى وخالف في هذا الايتار اكثر العلماء القائلين
 للشعر العالين به فانهم اختاروا الغلو لان القائل البليغ اذا ادخل في بيانه المبالغة واسقط
 عن نفسه مطابقة الوصف والموصوف ورعاية المماثلة اشتد فيما يأتى الى اعلى الرتبة وظهر
 قوته في الصياغة وتمهره في الصناعة فنصرف في الوصف كيف يشاء لان العمل عنده
 على المبالغة والتثيل لا المصادقة والتحقيق كذا ذكره الامام الرزوقي في شرح الحماسة وجعل
 دليل من قال احسن الشعر اصدقه ان تجويد فانه فيه مع كونه في اثار الصدق يدل على
 الاقتدار والحدق و اشار الى تفسير المبالغة مطلقا والى تسميتها لتعين المقبولة والمردودة
 ولذلك يقول وهى بل قال (المبالغة ان يدعى لوصف بلوغه في الشدة والضعف حـدا)
 اما مفعول بلوغه كما قال الشارح وحيث بلوغه فاعل يدعى واما مفعول يدعى وفاعله لوصف
 وبلوغه بدل منه (متحبيلا او مستعبدا) قال الشارح وانما يدعى ذلك (لتلايظن انه)
 اى ذلك الوصف (غير مثاه) اى في الشدة او الضعف وتذكير الضمير باعتبار عوده الى احد
 الامرين المستفاد من كلمة او وليس المستفاد احدا الامرين مع تأنيث الشدة لتغليب الضعف
 لتذكيره وتلايظن بهما بالامرئين فسوق كلام الشارح دل على ان التعريف ثم قبل التعليل
 والتعليل بيان لقائمة المبالغة وبهذا تدفع ان المبالغة المطلقة لا يشترط فيها ان تكون لهذا

الغرض وإنما كونها لهذا الغرض من شرائط قبولها ونحن نقول قوله ثلثا بظن احتراز
عن دعوى بلوغ الوصف حدا مستحيلا أو مستبعدا لإفادة الواقع لاندفع الظن فالدعوى
المذكورة إنما تكون مبالغة إذا لم يقصد بها حقيقة الدعوى بل دفع الظن فإن كان المقام
مقام المظنة فالمبالغة مقبولة والا فردودة وجعل التبليغ والاعراق مقبولين مطلقا بمعنى قبولهما
مطلقا في مقام المظنة هكذا حقق المرام من كلام ذوى الاحلام (وتختصر) أى المبالغة
لا بمجرد الاستقراء بل بدليل قطعى كذا في المختصر (في التبليغ والاعراق والغلو) لأن المدعى
أن كان يمكن اعتقلا وعادة) لو اكتفى بقوله عادة لكنى إذا لا يمكن عادة يستلزم الامكان عقلا
(فتبليغ) والامكان العادي أن يكون الامكان بحكم الوقوع في أكثر الاوقات أو دائما فدخل
في الامكان عقلا ما يحكم بإمكانه العقل أو وقوعه نادرا لكنه خلاف العبارة ولو لم تحمل العبارة
عليه لبطل الحصر والدليل (كقوله) أى امرى القيس يصف فرسا بأنه لا يعرق بكثرة العدو
(فمادى عداء) العداء بالكسر الموالاة بين الصيدين يصرع احدهما على اثر الآخر في طاق
واحد (بين معمول عادى لا عدا كما عرف في محله) (نور) أى ذكر من البقر أو حشى (ولنجمة)
أى الاثنى منها (دراكا) أى متابعا (فلم يضح بماء) أى لم يترشح بماء فلم يغسل بالماء فيغسل
مجرى على أنه عطف على مدخول لم وفائدة قوله فيغسل ضبط المبالغة عن الخروج عن حد
الامكان عادة لأن عدم التضح مطلقا خارج عن حدا العادة لكن عدم التضح المستعقب
لعدم الغسل داخل في حد العادة بالغ في عدم عرق هذا الفرس بأنه بلغ حدا مستبعدا حيث
عدا عدا واكثر حتى صرع ثورا فنجمة بلا توقف بينهما ولم يعرق عرقا فالفاحد الغسل وذلك
يمكن عادة لكنه مستبعد (وان كان يمكن اعتقلا لاعادة فاغراق كقوله ونكرم جارا نامادام فينا)
أى مادام في بيتنا وفي جوارنا ويؤيد الشاعري قوله (وتنبه الكرامة حيث مالا) ادعى بلوغه
في اكرام الجار حدا يوجب الكرامة والعطاء على اثره حيث مال وهذا يمكن عقلا عادة (وهما
مقبولان) مطلقا من غير شرط وقد عرفت معناه فتذكر (والا) أى وان لم يمكن لاعادة ولا عقلا
(فقلو كقوله) أى ابني نواس كخداع الحسن بن هانى الشاعر (واخفت اهل الشرك حتى انه
لخافك النطف التى لم تخلق) بالغ في اخافة الممدوح اهل الشرك بأنه بلغ في الشدة الى ان خافه
النطف التى لم تخلق عبر عن الماضى بالحال حكاية وهذا امتنع عقلا وعادة وكما نهى عنه
ولم يكف بامثلة الاقسام لأن المبالغة ردت حيث لم يدخل عليها ما يقر بهالى الصحة
ولم يتضمن تخيلا حسنا ويمكن أن يقال يريد الشاعر انه يخافك ان النطق التى لم تخلق
فلا يخرج من خوفك الى ساحة الوجود فيتضمن تخيلا حسنا وان يقال ليس من الغلو
لأن المراد بقوله يخافك المستقبل يعنى يخافك النطف التى لم تخلق في وقت اخافتك في الاستقبال
بعد وجودها وبلوغها سن التغير وسماعها ما فعلت مع بانهم (والقول منها اصناف منها
ما ادخل عليه ما يقرب الى الصحة نحو يكاد في يكاد زيتها يضىء ولولم تمسه نار
ومنها ما ضمن نوعا حسنا من التخيل كقوله) أى قول ابى الطيب (عقدت سنابكها)
أى الجياد المذكورة في سابق البيت (عليها) أى فوقها (عشيرا) على وزن درهم الفسار
(لوتبغى) تلك الجياد (عنقا) هو السير السريع (الابل والسدانة) (عليه) أى على ذلك
المفقود (لامكنا) أى امكن العنق امكانا بعد ما كان ان اعتبر امكنا ثنية للتكثير كما هو
المناسب بالمقام وغيرنا جعل الالف الاشباع والاطلاق ادعى بلوغ العنق في الكثرة الى انه
صار ارضا يمكن سير الفرس عليه سريرا وهذا ممتنع عقلا لكنه تخيل حسن (وقد اجتمع)
أى الادخال والتخيل المذكور ان فزاده قبولا (في قوله) أى القاضى الاجرائى أى المنسوب
الى ارجان من بلاد فارس (يتخيل الى ان سمر الشهب) أى شدة في القيام وسمر شده

(في الدجاء) شبه الشهب بمسامير لها رؤس مدورة لامعة قد دقت حتى دخلت في الدجاء واستحكمت فلا يرى الارؤسها وهذا احسن من تفسير الشارح انه شد الشهب بالمسامير لايزل عن مكانها (وشدت باهدابي اليهن اجفائي) جعل عدم انطباق اجفائه في الليل الى حد شدت باهدابها الى الشهب المستحكمة في الدجاء وهذا امر متع عقلا دخل عليه تخيل فقر به الى الصحة ومع ذلك تخيل حسن (ومنها ما اخرج مخرج الهزل والحسالة كقوله * اسكرب بالامس ان عزمت على الشرب * عذان ذامن العجب *) (اكذ كونه من العجب مع انه لا شبهة في كونه عجبا لانه حكم على الامر التحقق المشار اليه بقوله ذاو الحكم عليه بكونه من العجب مما ينكر لانكار وجود ذلك الامر فافهم) (وبنه المذهب الكلامي وهو ابراهيمية) سواء كان قياسا ميراثيا او قياسا فقهيا وغيره (لما طلع طريقة اهل الكلام) وهو كون سيرتهم عدم الفعالة بالدعوى والاهتمام باقامة الدليل بخلاف ارباب المحاورات فان شأنهم الاخبار الصرفة والتأكيد في مقام التردد والانكار وليس المراد بطريقهم ان تكون الحجية بعد تسليم المقدمات مستلزما للمطالبة ذكره الشارح لانه لا يشمل التمثيل وما اورده المصنف من قول النابغة ظاهر في التمثيل ووجه تحسبه للكلام انه اخرج الكلام في المحاورات مخرجا لا يتوقع وبرزه في سورة المقاصد العلمية وبهذا اندفع ان ايراد الحجية لا يزيد على بيان اصل المراد فان الدعوى والحجة كسائر المعاصد فلا يعقل موجب تحسبن لمجرد ابراهيمية (تحولوا كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا) والالزام وهو فساد السموات والارض باطل لعدم خروجهما عن النظام الذي هما عليه فكذا المزوم وهو تعدد الالهة قال الشارح وفي التمثيل بالآية رد على الجاحظ حيث انكر بحجى المذهب الكلامي في القرآن وأنه اراد بذلك ما يكون برهانا وهو القياس المؤلف من مقدمات يقينية وتعدد الالهة ليس بقطعي الاستلزام للفساد وانما هو من المشهورات الصادقة فالدليل ظني اقتضى هذا كلامه وفي بحث من وجوه احدها ان تأويل كلامه بما اوله به لا يتفعله لانه وقع في القرآن وهو الذي يدق الخلق ثم يعيده وهو اهوون عليه فانه في معنى ان الاعادة اهوون من البدأ واسهل وكل ما هو اهوون ادخل في الامكان ووقع ايضا كحكاية فلما اقل قال لاحب الاقلين وهو في قوة القمر اقل ور بي ليس بأقل فالقمر ليس بر بي وثانيها ان الآية برهان يتضمنه بيان له مكان آخر ان فقنا الله وياك الوصول اليه فيجعل لك الحق ثابتا في القرون والله انه لو كانت الآية اقناعية لكانت دليلا تاما على ان معرفة الله تعالى بغريقتين كافية ولا يجب تحصيل اليقين في العقائد الالهية والمذهب خلافة فالوجه في تأويله ان يقال انكر اقامة الدليل في القرآن على احكامه لان الايمان قبول احكامه من غير طلب دليل منه تعالى فغنى الآية عنده امتناع الفساد لامتناع الالهة ومعنى وهو اهوون عليه الاخبار بان الاعادة اهوون عليه تعالى لا غير وكذا لاحب الاقلين نقل الكلام ابراهيم عليه السلام (وقوله) اى قول النابغة من قصيدة يعتذر فيها الى التعمان بن المنذر بن ماء السماء عما بلغه انه مدح الى جنة بالشام فشكر عليه التعمان وكرهه (حلفت فلم اترك نفسك ربية) الربية التهمة اى حلفت انى على محبة واخلاص بك كنت عليه ولم اترك نفسك ان تتهمنى باى غير اخلاصى بك وايدلتك بغيبك (وليس وراء الله لمرء مطلب) اى هو اعظم المطالب فلا خيانة معه بالخلف الكاذب لمطلوب غيره فبعد الخلف لا ينبغي ان تتهمنى بما كنت تتهمنى * انى كنت قد بلغت عنى خيانة * لم بلغت الواشى اغش والكذب *) فقد خان فى خبره انى رجحت آل جفنة عليك

(ولكنني كنت امرأ الى جانب) اى جانب مخصوص فى لا يشاركنى غيرى من الشعراء
(من الارض فيه مستراد) اى محل طلب رزق (ومذهب ملوك) بدل من مستراد وجعله
الشارح على تقدير ذلك الجانب ملوك (واخوان) يعاملوننى مع سلطنتهم معاملة
الاخوان ولا يتكبرون معى او يعطفون على عطف الاخوان (اذا مامدحتهم احكمهم فى اموالهم)
اى يجعلوننى حكما فى اموالهم (واقرب) اى جعل مقربا بينهم رفيع المنزلة عندهم (كفعلك
فى قوم اراك اصطنعتهم) اى احسنت اليهم (فلم ترهم فى مذحهم لك اذنبوا) الاولى جعل
فلم ترهم مجهولا من الاراءه فيكون نغيا لظنه اياهم مذنبين فان نفى الظن فيما هو فيه ادخل
من نفى العلم والمشهور ان المقصود بالتمثيل قوله كفعلك يعنى لا تلننى ولا تعاتبني على مدح
آل جفنة وقد احسنوا الى كالتلوم قوما مدحوك وقد احسنت اليهم وكان مدح اولئك لا يعد
ذنباً كذلك مدحى لهم ويمكن ان يكون قوله وليس وراء الله لمرء مطلب ايضامثالا لانه فى قوة
ان الخلف باعلى المطالب لا يترك الرية اوفى قوة الخلف بالله حلف باعلى المطالب والخلف
باعلى المطالب اعلى الاحلاف (ومنه) اى من المعنوى (حسن التعليل) هو بيان علة
الشيء (وهو ان يدعى لوصف) دعوى مجزوما به بقرينة انه جعل كأن السحاب الغر البث
ملحقا بحسن التعليل لدخول كأن المفيدة للظن (علة مناسبة له باعتبار) اما ما علق بقوله يدعى
او بالناسبة وهو اما مامون موصوف باللطيف او مضاف اى باعتبار (امرى لطيف غير حقيقى)
اى غير حقيقى علية بهذا الاعتبار وهو الاحتراز عن اراد علة حقيقية ولو زعمنا كافي التعاليل
بعلة غير واقعة اشتهرت علة بها لان اجراء العلة بهذا الاعتبار ليس من حسن التعليل سواء
كان مذهبا كلاميا او لم يكن وليس الاحتراز لان التعليل بالعلة الحقيقية ليس من المحسنات
كما قاله الشارح لانه قد يكون المذهب الكلامى فكيف يخرج عن المحسنات والتفيد باللطيف
بمعنى انه يكون فيه دقة يخص بها بعض الاذكياء لاخراج التعليل بعلة مناسبة باعتبار مبتذل
فانه لا يكون من حسن التعليل بعلة وقال المحقق الشريف انه لاخراج التعليل بالعلة السادسة
التي كذبت الحكم بعلة لانها علة غير حقيقية لكن ليس التعليل بها باعتبار لطيف لظهورها
بالعادة وقد عرفت انها علة حقيقية زعما ولو كان الظهور بالاشهار منافية لحسن التعليل
لم يكن المستعمل لحسن تعليل وقع فى كلام غيره آتيا به لانه لم يبق لطيفا بعد اظهار الغير
ايها (وهو اربعة اضرب) بدليل قطعى هو قوله (لان الصفة) المعهودة المذكورة سابقا
بعبارة الوصف (اما ثابتة) اى معلومة الثبوت (قصدي بيان علتها او غير ثابتة اريد اثباتها)
بيان علتها فيكون من قبيل الاثبات ببيان الحمى واما احتمال الاثبات بالدليل الاى فخراج
عن التعليل فضلا عن حسن التعليل اذ التبادر منه بيان علة ثبوت الشيء فى الواقع لا بيان
علته فى الزهن (والاولى اما ان يظهر لها فى العادة) اى نظرا الى جميع اوقات وقوعها
او اكثرها على ماهو معنى العادة (علة) وان كان لا يتخلو فى الواقع عن علة فدخل فى هذا
القسم ما يظهر لها فى النادر علة هى المذكورة وهو ليس من حسن التعليل بل لتعليل
بما هو علة فى الواقع او غير المذكورة فيناسب ان يدخل فى سلك القسم الثانى كما لا يخفى
(كقوله) اى اى الطيب (لم يحك من) حكيت فلانا شابهته وفعلت ففعله او قوله سواء
(ناثلك) اى عطسك (السحاب) اى نائلها (وانما حجت به) اى صارت محجومة به اى
بعدم مشاهدته نائلها نائل وهو الظاهر او بسبب نائلها الفائق على نائلها او بسبب نائلها
التازل عن نائلها (تصبيها) الذى كالى الى الآن نائلا الآن (الرحضاء) بالمهملتين ومجبة
على وزن السفهاء العرق من الرالجى فنزول المطر من السحاب صفة ثابتة له لا يظهر لها علة

في العادة وقد علل بأنه عرق جأها الحادثة بسبب أحد من الأمور المذكورة وفيه نظر
لأن لزول المطر سببا على اختلاف بين أهل الشرع والحكمة ولا يذهب عليك أنه يمكن
جعل البيت من قبيل اثبات صفة غير ثابتة خارجة عن المكان وهو أثبات العرق
للسحاب (أو يظهرها) أي للصفة (علة) غير العلة (المذكورة) وذلك فسمان أحدهما
أن تنفي علته غير المذكورة ومنه المثال وثانيهما أن لا تنفي وإنما قال غير المذكورة
لأنه لو كانت هي المذكورة كانت علة حقيقية فلم يكن من حسن التعليل في شيء
كـ هذا ذكره الشارح المحقق وتعبقه المحقق الشريف بمنع الملازمة لجواز
أن تكون الظاهرة في العادة غير مطابقة للواقع وتكون من الشهوات الكاذبة
فالتعبد لأنه ليس من حسن التعليل لعدم لطف الاعتبار ودفعه لظهوره بحسب
العادة وقد عرفت حقيقة البحث بما لا مزيد عليه فكن منذرا متسدرا (كقوله ما به)
أي مع الممدوح (قتل أعاديه ولكن تنفي اختلاف ما ترجوا الذباب) من وجود القتل بعد محاربة
الفرسين فحجة تحقيق رجاء الراجين وكرهية خيبة الرجاء دعاه إلى قتلهم فقلل الأعداء علة
ظاهرة في العادة هي النجاسة من شرهم وخلوص الملك من ضرهم فقد نفي علة تبحر
العلة في الاتقاء عن خيبة الرجاء وعلة بغير ما هو علة في العادة قال المصنف ويستتبع مدحه
بكمال الشجاعة حتى ظهرت على الحيوانات الجعم فوثقوا بوجود القتل في محاربته مع الأعداء
وفيه ضعف لأن الجزم به للذباب وجود القتل للمحاربة لا وجود القتل من أعدائه وليس
في الشعر إشارة إليه نعم كما قال يستتبع مدحه بأنه لا يقتل أغلبية الغضب عليه وقوته الغضبية ليست
متصفة برذله إلا فرط كما قال الشارح مدحه بكمال الشجاعة حتى آمن من شر الأعداء
فلا يحتاج إلى قتلهم واستبصا لهم (والثانية) أي الغير الثابتة التي أراد إثباتها (أما يمكنه كقوله)
أي قول مسلم بن الوليد (باواشيا) من وشى به إلى السلطان سعى ونم (حسنت) فينا (أسانته) أي
ما قصدت به الإساءة أو ما كانت إساءة في حد ذاتها لكن حسنت لما ترتب عليه (بحي حذارك)
أي محاذرتك أي حذارى منك كما يدل عليه قول المصنف فيما بعد حذاره منه وقال الشارح أي
حذارى بالك وهو يدل على تعددته بنفسه (أنساني) الإضافة استقرائية أي كلام من إنسان عن
(من العرق) الجملة شاذي لها فلم أن حسن التعليل يتحقق بذكر ما يصلح علة سواء كان ما يشعر
بالتعليل أولا (فإن استحسن أساءة الواشي ممكن) الظاهر فإن حسن إساءة الواشي ممكن
لأن الظاهر أن العلة علة حسن لآلة الاستحسان المذكور ضمنا وكأنه حمل قوله حسنت فينا
على أنه حسنت في نظرنا ولا يظهر أن فينا متعلق بالإساءة (لكن لما خالف الناس فيه) حيث
لا يستحسنونها (عقبه) بأن حذاره منه يحيي أسانته من العرق في الدموع حيث ترك البكاء خوفا منه
فإن قلت المناسب أن يقول نحي نفسي من العرق فإنه الدال على كثرة الدمع والمبالغة فيها دون ما
ذكره فإن إنسان العين يرقق بدمع قليل قلت بل المبالغة فيما ذكره لأن إنسان العين هو الساكن في الماء
الماهر في علم ما إذا كان يفرق لكثرة الدمع ففرق نفسه بالطريق الأولى ولا ينبغي ما في هذا البيت
من حسن تضمينه كمال الكآبة والحزن الموجب لكثرة الدمع في الغسابة (أو غير ممكنة) عطف على
ممكنة (كقوله) قال الشارح هذا البيت للمصنف وقد وجدنا فارسيا فترجعه وقيل هو كربودي
عزم جوزا خد مش كس نديدي برميان أو كبر يقال حكم الشارح بأن البيت للمصنف من قوله
في الإيضاح فكيفني بيت فارسي ترجمته لولم يكن البيت فجعل قوله ترجمته على صيغة التكلم وهو
يحتمل المصدر كما حله عليه شارح الآيات قلت الظاهر كونه مصدرا إذ لو كان ماضيا لتعدى إلى
المفعول الثاني بالباء فيجب ترجمته بهوله (لولم تكن نية الجواز أعذمته لما رأيت عليها عقد متطوق)

اسم مشغول من انتطق اى شد المنطقة وحول الجوزاء كواكب يقال لها منطقة الجوزاء وما في الشرح من قوله من انتطق اى شد النطاق وحول الجوزاء كواكب يقال لها انطاق الجوزاء فيه انه لا تساعد اللفظة اذا النطاق ككتاب شقة تلسها المرأة وتشد وسطها فترسل الاعلى على الاسفل والاسفل ينجر على الارض ليس لها حجرة ولا يتفق ولا ساقا فانطق لم يجي بمعنى شد النطاق بل وانتطق بمعنى شد المنطقة وما للجوزاء شبيه بالمنطقة لا بالنطاق فنية الجوزاء خدمة الممدوح صفة غير ممكنة كذا في الايضاح ويستفاد منه ان العلل نية الجوزاء خدمة الممدوح وبقية عليه ولا ان نية الخدمة علة لشد المنطقة دون العكس وثانيا ما ذكره الشارح من ان اصل لوا متناع الجزاء لامتناع الشرط فيكون مفهوم العبارة ان العقد المتعلق لنية الخدمة لكن لا يتجبه ما ذكره الشارح فيكون من قبيل الضرب الاول مثل قوله لم يحك نألك البيت لان العلل هو رؤية عقد المتعلق عليه اعني الحالة الشبيهة بالنطاق المتعلق وهي صفة ثابتة قصد تعليلها بنية خدمة الممدوح لانه يجوز ان يكون المراد ان يعلل بهما عقد المتعلق الحقيقي ويكون في الرؤية عقد المتعلق عليه كتابة عن عدم عقد المتعلق فيكون عقد المتعلق الحقيقي معللا بنية الخدمة وكيف لا ونية الخدمة علة لعقد الحقيقي للحالة الشبيهة به ولا رؤيتها وقد نبه على فساد ما في الايضاح من شرح كلام التخصيص مخالفا لما في الايضاح ولم يلتفت اليه لدعوى انه غفيل في الايضاح دون التخصيص لانه الاصلح فالجمل عليه ارجح فقال انه اراد ان الانتطاق صفة متممة للثبوت للجوزاء وقد اثبتها الشاعر وعللها بنية خدمة الممدوح فليس مخطيا مرتين مرة في مخالفة كلام الايضاح في شرح كلام التخصيص ومرة في جعل الانتطاق معللا مع العلل لرؤية الحالة الشبيهة بالانتطاق كما زعم الشارح قال الشارح المحقق في المختصر والاقرب ان يجعل لوهيها مثلها في قوله تعالى لو كان فيها آلهة الا الله لفسدنا اعني الاستدلال بانتفاء الثاني على انتفاء الاول فيكون الانتطاق علة لكون نية الجوزاء خدمة الممدوح اى دليلا عليه وعلة للعلم به مع انه وصف غير ممكن وقد يذيق هذا الاقرب في الشرح بانه تكلف وخروج عن الظان المتبادر من قوله ان ندعى لوصف علة مناسبة له العلة لنفس ذلك الشيء لا للعلم به ونحن جربنا في شرح كلام المتن على هذا الظان لان العدول عن الظاهر اشق من حل ما وقع عنه في الايضاح على السهول فان قلت بل لا يصح ان تجعل العلة اعم من علة العلم لان الدليل علة العلم حقيقة فلا يصح في شأنه لكونه علة غير حقيقة قلت الدليل ما لو سلم ثبت به المطلوب ويجوز ان يراد بالحقيقي منه ما ثبت المطلوب فلو كانت مقدمة من مقدماته غير ثابتة بل مبنية على اعتبار لطيف غير حقيقي لم يكن دليلا حقيقة كما فينا نحن فيه فان استلزام عدم نية الجوزاء خدمته لعدم رؤية عقد المتعلق عليه مبنية على اعتبار لطيف ولا حقيقة له لكن جعل الدليل حقيقيا وغير حقيقي بهذا الاعتبار غير متعارف ولا يتبادر من الدليل الحقيقي الا ما يصدق عليه تعريف الدليل فليكن هذا ايضا من موجبات بعد التوجه الاقرب (والحق به) اى يحسن التعليل (ما بين على الشك) المراد به ما يشمل الظن لان كان للظن وانما جعل ملحقا به لادخاله لان المعبر فيه اصرار في الدعوى كما اوضحناه (كقوله) اى اى تمام (كان السحاب) (الفر) جمع افر والمراد السحاب الماطرة الكثيرة الماء لانها اشرف السحب (فحين تحتها) اى تحت الرى ذكرت في البيت السابق (حييا) اى محبوبة (خاترا) اى ما تذكركم مخفف ترقا مهموزا (لهن) اى للسحاب (مدامع) جمع مدمع ونسبة السيلان الى المدامع كنسبة الجريان الى النهر وعدم سكون دموع السحاب اما لحرزها كما هو الظاهر او ليدفع الرى بالسيلان فيجد الجلبب المنية تحتها وفي الشرح قال بعض الثقات فسر هذا البيت قوم فقالوا

اراد بحبيب نفسه ولادرى ما هذا التفسير قلت وجه هذا التفسير انه قصده الملائمة لمطلع
 القصيدة وهو قوله الان صدرى من عراوى بلاقع عشية ساقى الدار البلاقع هذا الكلامه
 قلت كان وجه استفسار هذا الناقد استكشاف عن وجه التعمير عن نفسه الحبيب ولا يفيد
 ما ذكر الشارح ووجهه انه حبيب السحاب لكونه معبها في اسالة المياه ونظيره في عدم
 سكون مدامه (ومنه التفرغ) سعى به لانه تفرغ اثبات على اثبات (وهو ان يثبت لتعلق
 امر حكم بعد اثباته لتعلق له اخر) بعدد ذاتية بترتب الاثبات الثاني على الاول فخرج
 نحو غلام زيد راكب وابوه راكب ودخل غلام زيد راكب كما ابوه راكب ولم يخرج لاجراخ الاول
 الى زيادة قيد على وجه بشر بالتفرغ والعقيب كما ذهب اليه الشارح المحقق (كقوله)
 اى الكيت في قصيدة يمدح بها اهل البيت (احلامكم) جمع حلم كعمل بمعنى العقل لاجل كقول
 فانه معنى الرضا (اسقام الجهل شافية) وصف بالعلم التام والعقل الكامل (كادما كم تشق
 من الكلب) وصف بكونهم ملوكا واسرا فاواكلب على وزن فرس شبه جنون يعرض
 للانسان من عضه الكلب الكلب على وزن الكتف بمعنى الكلب الذى جن من اكل لحم الانسان
 ولادواء له انجى من شرب دم ملك وقيل يشق ايهام رجله ويؤخذ منه الدم قال المصنف
 فرع على وصفهم بشقاء احلامهم اسقام الجهل وصفهم بشقاء دمائهم من داء الكلب
 ونحن نقول جعل احلامهم بمنزلة الدماء فان حيوة العاقل بالعقل كان حيوة الحيوان بدم
 والجهل بمنزلة الكلب وقد عرض لاعداء اهل البيت وقاصدى دمائهم بانهم في سلك
 كلاب كلبه يستشفون بدمائهم فانهم المنهمكون في طلب الدنيا فقد ورد
 في حقهم كلام النبوة (الدنيا جيفة وطلابها كلاب) فان قلت الظاهر انه فرع على
 وصفهم بشقاء دمائهم من الكلب وصفهم بشقاء احلامهم عن سقام الجهل فانه جعله
 مشابها والمشهد ملحق بالمشبه به دون العكس قلت نعم هذا هو الظاهر وغاية توجيه
 كلامه ان ذكر المشبه به فرع ذكر المشبه لانه اورد لبيان حاله فائبات المشبه به بعد اثبات
 المشبه في الكلام وفرعه فأتى مل ووجه تحسين التفرغ انه يجعل المتعلقين من تبطين
 في الذكر كما انهما من تبطين في المعنى في تطابق الذكر والمذكور (ومنه تأكيد المدح
 بما يشبه الذم) قال الشارح النظر في هذه التسمية على الاعام الاغلب والافسد يكون ذلك
 في غير المدح والذم ويكون من محسنات الكلام كقوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح ابؤكم
 من النساء الاما قد سلف يعنى ان امكن لكم ان تنكحوا ما قد سلف فانكحوا فلا يحل لكم غيره
 وذلك غير ممكن فالعرض المبانة في تخرجه وليس تأكيد الشئ بما يشبه تقيضه اى فليس
 ما سعى باعتبار الاعام الاغلب تأكيد المدح بما يشبه الذم تأكيد الشئ بما يشبه تقيضه فانه
 العبارة المنطبقة على المراد وفيه نظر لانه لو كان تأكيد المدح بما يشبه الذم بمعنى تأكيد
 الشئ بما يشبه تقيضه لم يصح ذكر تأكيد الذم بما يشبه المدح مقابلاله ولم يصح ما ذكره
 في شرح المفتاح ان المفتاح اكتفى عن تعريفه بما يفيد الاسم لان الاسم يفيد ما هو اخص
 من تعريفه وايضا لا يصح حصره في الضرب بين المذكورين وايضا لا يرجح لادخال
 الصورة المذكورة في تأكيد المدح بما يشبه الذم على ادخاله في تأكيد الذم بما يشبه المدح
 فالحق ان النظر في التسمية على امر منطبق عليه الاسم وبيان الغير ترك بالمقايسة (وهو
 ضربان افضلهما) لاشتماله على فصل تأكيد (ان يستثنى من صفة ذم مشقة عن الشئ صفة
 مدح لذلك الشئ) لباعتقاد انها صفة ذم فانه كلام كاذب اتى به للجهل وليس فيه
 تأكيد ولا تسليم انها صفة ذم لخبرات المخاطب فانه ايضا كلام كاذب ذكر مطابقا

لم يروج عند المخاطب ولا أكيد فيه ولا دفع توهم انها ايضا منفية مع صفة الذم لتلازم بينهما في الانتفاء في غالب الاوقات كما هو المعتبر غالباً في الايتان بالمستثنى المنقطع واشتهر في كتب النحو فانها استثنيت حينئذ لدفع توهم ناش من النفي السابق ولا تأكيد فيه (بل بتقدير دخولها) اى صفة المدح (فيها) اى في صفة الذم فاحترز بهذا القيد عن الامور الثلاثة هكذا حقق المقام واحفظه فانه من الشوارد عن اقوام بعدد اقوام واعلم ان من فوائد المستثنى المنقطع تأكيد الشيء بما يشبه النقيض على احد الوجهين اللذين يذكرهما كايستغاد من هذا المقام ولا يتحصّر فائدته في دفع الابهام من سابق الكلام على ما يترآى من بيان النحو فادخره واجتنب عن رتبة التقليد التي لا يكون الا في اعتساق اللبام ونجده انه خرج بهذا القيد تأكيد المدح بما يشبه الذم باستثناء ما ليس عيباً ولا مادحاً فانه يؤكد نفي صفة الذم كما هو كد استثناء المادح فلا ولى ان يقول بدل قوله صفة مدح ما ليس بصفة ذم وتأكيد المدح باستثناء صفة مدح عن صفة ذم منفية لا بتقدير دخولها فيها فانه يؤكد المدح بالوجه الثاني فلا يقصر عن القسم الثاني في التأكيد ولا يدخل في الثاني فاختر الحصر وغاية ما يمكن ان يقال انه لا اعتداده بتقصير متكلّمه فيه بغوت فصل التأكيد بلا موجب بخلاف القسم الثاني وبهذا ظهر ان الحصر في القسمين استقرائى غير ثابت بدليل قطعى فلذا لم يستعمل عليه كما فعله في كثير من التفسيرات هذا واشكر الله على ما رزقك من التكرّعات (قوله) اى التابعة الديباجى زياد بن معوية والديبان المنقوطة والمنقوطين من تحت الضم والكسر قبيلة (ولا عيب فيهم غير ان سوفهم بهن فلول) كحصول جمع فل كد والفل الثلاثة سواء كان في حد السيف او في غيره (من قراع) اى مقارعة (الكتاب) جمع كتيبة بمعنى الجيش فالعيب صفة ذم منفية قد استثنى منه صفة مدح على تقدير كونها من العيوب وهى انهم شجعان لان وصف سيف الرجل بالفلول من المحاربة كناية عن شجاعته وقد اشار الى ان الاستثناء بتقدير الدخول ببيان مراد الشاعر بقوله (اى ان كان فلول السيف) اى الفلول المعهودة للسيف وهى الفلول من مضاربة الجيوش والا فالفلول قد تكون عيباً ثم اشغل ببيان وجهه التأكيد بقوله (فائت) اى الشاعر (شجاً) منه) اى العيب (على تقدير كونها) اى فلول السيف (منه) اى من العيب هكذا حقق المقام ولا يتبع ما وقع للشارح من وسوس الاوهام فاطلع عليه واعرض عنه في مختصره لكونه من زلة الاقلام وهو اى كون الفلول المذكورة من العيب محال لما عرفت (فهو) اى اثبات شيء من العيب (في المعنى تعليق بالحال) وان خلت العبارة عن تعليق (فالتأكيد فيه من جهة انه كدعوى الشيء) بيّنة (لانك قد علقت نقيض المطلوب وهو اثبات شيء من العيب بالحال والمعلق بالحال محال فعدم العيب ثابت ويمكن ان يكون تقدير دخولها في الصفة الذمومة المنفية لتزايها منزلة الذمومة في جنب صفات اخره صفة ذم ولا أكيد في هذا الضرب جهات ثلث وهذا الوجه يجري في الضرب الثاني فهو ثانى الوجه الذى ذكره فتأمل (ومن جهة ان الاصل في مطلق الاستثناء الاتصال) لانه حقيقة الاستثناء على ما تقرر في الاصول والاصل الذى لا يعدل عنه بلا صارف هو الحقيقة (فذكر ادائه قبل ذكر ما بعده ايوهم) الابهام اشتهر في الدلالة الضعيفة وتوافقه اللغة لان الوهم بمعنى خطرة القلب او طرف التردد المرجوح فلذا اعترض عليه بعض الشارحين انه قبل ذكر ما بعد ما يدل دلالة قوية فلا يلبق التعبير بالابهام ويمكن ان يجاب عنه بان الابهام كثيراً ما يستعمل في ضعف المدلول ايضا وان كانت الدلالة قوية وتوافقه اللغة فان وهبت

بمعنى غلطت واوهت غيرى بمعنى اوقعته في الغلط واجاب الشارح بان الابهام في اللغة
الايضاح في الظن كما ان التوهم هو الظن يقال توهمت الشيء اى ظننته واوهمته غيرى
(اخراج شئ مما قبلها فاذا وليها صفة مدح) وبحول الاستثناء الى الانقطاع (جاء التأكيـد)
لما فيه من الاشعار بانه لم يجد صفة ذم فاضطر الى ذكر صفة مدح وفيه بحث اما اولافلان
ذكر ما ليس يعيب بعد اداة الاستثناء بتقدير انه من العيب لا يوجب انقطاع الاستثناء بل
هو استثناء متصل مبنى على الغرض والتقدير فالاولى انه يقال الاصل في الاستثناء الاتصال
المحقق فذكر اداته قبل ذكر ما بعدها بوجه ذلك فاذا وليها صفة مدح محوجة في اتصال
الاستثناء الى التقدير جاء التأكيـد واما ثانيا فلان كلامه بوجه ان تأكيـد المدح بما يشبه الذم
موقوف على جعل غير في البيت مثلا للاستثناء حتى انه ان جعل صفة لاسم لا منصوبة
او مرفوعة لفات التأكيـد وليس كذلك لانه كان الاصل في الاستثناء اخراج شئ بمحقق
الدخول في المستثنى منه الاصل في الوصف بغير اخراج شئ كذلك عن الموصوف
بالقيـدية والاخراج على تقدير الدخول تعليق بالحال وخروج عن اصل التقيـد فجاء
فصل التأكيـد (والضرب الثاني) من تأكيـد المدح بما يشبه الذم (ان ثبت لشيء صفة
مدح ويعقب باداة استثناء بليها صفة مدح اخرى له) اى اذ لك الشيء لا مطلقا بل يقصد
انه صفة مدح اخرى له حتى لو ذكر صفة مدح باعتقاد انها صفة ذم ولا اعتقاد المخاطب
كذلك وبناء كلامك على التسامح لم يكن من التأكيـد في شئ ولا يكتفى قصدا به صفة مدح
اخرى له بل ينبغي ان لا يكون لدفع الابهام السابق انها مسلوقة عنه كما هو المشهور
في المستثنى المنقطع بل يكون لارادة اتي اضطرت الى ايراد صفة مدح اخرى فعدلت عن
اخراج شئ مما قبل اداة الاستثناء كما هو الاصل (نحو انا افصح العرب يداني من قريش)
يد بمعنى غير مختصة بالانقطاع مضافه الى ان كذا في الرضى وزعم الغنى ان يدل للعليل فالعنى
انا افصح العرب لاجل اتي من قريش ولا يخفى ان هذا التعليل لا يثبت المدعى وجعل ابن مالك
تقدير الكلام لانقصان في فصاحتى الا اتي من قريش فهو من الضرب الاول وفي القاموس
يدوبالد بمعنى غير ومن اجل وعلى هذا وجهه على معنى على احتمال قوى فلا يفوتك
(واصل الاستثناء فيه) اى في هذا الضرب (ايضا ان يكون منقطعا) لان الاصل
في استثناء ما ليس بداخل فيما قبل الاداة ان يكون منقطعا بعد خروجه عن اصله الذى
هو الاتصال وجهه متصلا بتقدير الدخول كما في القسم الاول خلاف الاصل وربما يكون
الشيء على خلاف الاصل وعلى الاصل في هذا الخلاف الا ترى ان الاعراب
بالحرف خلاف الاصل والاسماء الستة على الاصل في الاعراب بالحرف وهو
ككونها بالحروف الثلاثة فلا تنافي بين هذا الكلام وما سبق ان الاصل
في الاستثناء الاتصال لان هذه الاصل لا بعد العدول عن الاصل
الاول وقد اجاب الشارح بان الاصل في مطلق الاستثناء الاتصال وفي استثناء ما ليس بداخل
الانقطاع فلا تنافي وبما قرنا اندفع ان الواجب في الاستثناء فيه وما سبق ايضا ان يكون
منقطعا فلا معنى لقوله الاصل لانك عرفت انه يمكن جعله متصلا بالتقدير كما يدل عليه قوله (لكم)
اى الاستثناء المنقطع في هذا الضرب (لم يقدر متصلا كما في الضرب الاول) بل بقي على حاله
من الانقطاع وبهذا تأكيـد بعض ما استثناء لك فاعتصم به (فلا يفيد التأكيـد بما لوجه الاول
الذى هو اثبات الدعوى بالبنية الحاصلة من التعليق بالحال فلا يفيد (الامن الوجه
الثاني ولهذا) اى لاشتمال الضرب الاول على فضل تأكيـد (كان الضرب الاول افضل)

في التأكيدها وافضل في الاعتبار قال المصنف واما قوله تعالى لا يسمعون فيها لغوا ولا تأثيما
الا قلاسلاما سلاما فيجتمل الوجهين واما قوله لا يسمعون فيها لغوا الاسلاما فيجتملها
ويجتمل وجهها ثانيا وهو ان يكون الاستثناء من اصله متصلا لان معنى السلام هو الدعاء بالسلامة
واهل الجنة اغنياء عن ذلك فكان ظاهره من اللغو وفضول الكلام لولا الفائدة الاكرام هذا كلامه
ويتجه عليه انه اتيان بصفة مدح مستثناة من صفة ذم منفية لا بصفة مدح مع حرف الاستثناء
بعد صفة مدح اخرى فكيف يجتمل كونه من الضرب الثاني واجيب بان معنى كونه من الثاني
انه من قبيله في عدم افادته التأكيده الامن وجه واحد وبهذا اختلف تعريف الضرب الاول
وتفصيله على الاطلاق او الحصر في الضربين وانهم ما ذكر بالدفع فتذكر والحق ان يقال
يجوز ان يعتبر لا يسمعون صفة مدح ويعتبر الوصف بعدم سماع اللغو لاني سماع اللغو حتى يكون
القصد ان في صفة ذم وحيث ان يكون الاسلاما بتقدير لكن يسمعون سلاما صفة مدح اخرى
بعد ادائه استثناء لا يمكن تقدير ادخالها في الاول ويجتمل ان يعتبر تعينا لصفة ذم هو سماع اللغو
ويكون الاسلاما مستثنى من لغو فيكون من الضرب الاول لا بحالة لما قدمناه لك فلا ترض
بانهم مدح وكن لا غنى عنه وانه لا يجوز ان يكون الالباقى ايضا مجتمعة للثالث واجيب بان
السلام لا يمكن ادخاله تحت التأثيم ولو بحسب الظاهر لان التأثيم ان يقال لاحد اثمت
ولا يجوز الفصل بين المستثنى والمستثنى منه متعدد غير مستثنى منه وايضا يتجه على
الاحتمال الثالث ان لا ينسب ان اهل الجنة اغنياء عن الدعاء بالسلامة لجواز ان يكون
سلامتهم في الجنة ويقرر حال انهم لا ينفكون عن السلام فتأمل وتجتمل الالباقى وجهها اربعان يكون
سلاما مصدرا جانيا اى لا يسمعون فيها لغوا وقتها الا وقت تسليم فيكون من الضرب الاخر
(ومنه) اى من تأكيده المدح بما يشبه الذم (ضرب آخر) كما ضرب الاول بعينه في افادة التأكيده
فانهم فلذا حصر وهما في ضربين فالخصر منقول واثبات ضرب اخر مبتدع منه معقول فلا ينفى
او ضرب اخر بحسب الظاهر راجع الى الاول بحسب النظر الذي لناظر فانه يؤيد اليه معنى
فقط المصنف هذا الضرب بان تأتى بالاستثناء مفرغا وهو قاصر لان من المفرغ ما يصدق عليه
ان يستثنى من صفة ذم منفية عن الشيء صفة مدح بتقدير دخولها فيها فائدة الشارح المحقق
بان ضم اليه ويكون العامل مافيه معنى الذم والمستثنى مافيه معنى المدح وتقدير وعليه
ان الضرب الاخر لا يختص في المفرغ بل يشمل مثل قوائنا وما تنقسم منا الا ان امانا بايات ربنا فانه
لم يستثن فيه في الطصفة مدح من صفة ذم منفية بل من اعم متهانم ماله الى الاستثناء من صفة ذم
منفية فانه في قوة ليس لنا عمل معيب عندكم الا ان امانا فالصواب ان يعرض عن ابضاح المص وبين
قوله نحو (وما تنقم) اى ما تعيب (منا الا) اصل المناقب (ان امانا بايات ربنا) يقال نقم منه وانتقم
اذا عابه وكرهه وبه فسر الآية بان المراد بنحوه ان يستثنى صفة مدح من معمول مافيه معنى الذم
بتقدير دخولها فيه من حيث انه متعلق ذلك العامل هذا وقد جاء نقم منه بمعنى عاقبه ليكن
حل الآية عليه اى ما تعاقبنا الا لان امانا بايات ربنا وحيث مستثنى متصل حقيقة وليس
مما نحن فيه فان قلت على التفسير المشهور ايضا هو مستثنى متصل لانه استثنى صفة مدح من
معمول عيب الخطاب فيجوز ان يكون الايمان معيبا عندك قلت الايمان بايات رب الكل مما لا يمكن
ان يعيبه قابل للخطاب ثم يقول لنا ضرب اخر كالضرب الاول وهو ان يثبت صفة مدح
عام صفة ذم بتقدير دخولها فيها نحو فلان جيسع المحاسن الاكثر ان
النعمة فالصواب في تفسير القسم الاول ان يستثنى من صفة ذم منفية صفة مدح بتقدير
دخولها فيها او من صفة مدح منفية صفة ذم بتقدير دخولها فيها (والاستدراك)
بلفظ لكن (في هذا الباب) صرح بقوله في هذا الباب ولم يقل فيه لئلا يتوهم عوده الى الضرب
الاخر (كالاستثناء) فالمراد بالاستثناء في التعريفين ما يعي الاستدراك بالجل على الاستثناء

يعول نسخة

حقيقة او حكما والابفسد ويجرى فيه الضربان الثاني (كما في قوله) اى قول ابى الفضل يدعى
الزمان يمدح خلف بن احمد السجستاني (هو البدر الا انه البحر زاخرا) اى ممتلئا (سوى انه
الضمرغام) بالكسر الاسد (لكنه الول) المطر الشديد العظيم القطر والاول كان يقال
لاعب فيهم لكن سوفهم بهم فلول من قراع الكتائب وانما كان الاستدراك كالاستثناء
لان الاقنى المستثنى المنقطع معنى لكن فى الاصح (ومنه تاكيد الذم بما يشبه المدح وهو ضربان
احدهما ان يستثنى من صفة مدح منفية عن شئ صفة ذم له بتقدير دخولها فيه كقولك
فلان لاخير فيه الا انه يسمى الى من احسن اليه وثانيهما ان يثبت للشئ صفة ذم ويعقب
بإداة استثناء يليها صفة ذم اخرى له كقولك فلان فاسق الا انه جاهل وتحقيقهما يحال
على قياس ما مر) من كيفية التأكيذ وجهته وانه لا ينحصر فيهما بل منه ضرب اخر وان
المراد بالاستثناء اعم من الاستثناء والاستدراك الذى (فى حكمه ومنه الاستنباع) وهو قد سم
فى الايضاح التوجه فكانه رأى شدة مناسبة التوجيه لتاكيد الذم بما يشبه المدح فى كونه
جامعا للذم والمدح والتم فليعرض بترتيب اللغوص وعدل عنه ولا يخفى شدة مناسبة الاستنباع
ايضا فى كونهما لا كمال المدح ولما كان مفهوم الاستنباع اعم من تفسيره لم يصح منه الاكفة
بما يفيد الاسم واحتاج الى التفسير ولا معنى لتخصيص الاصطلاح وعدم الالتفات الى التمدح
بشئ على وجه يستمع الذم بشئ اخر والى الذم بشئ على وجه يستمع الذم بشئ اخر والمدح به
وكانه من مساحجات لغة العربية فى مقام التفسير والتعريف فذكروا فى التفسير (المدح بشئ
على وجه يستمع المدح بشئ اخر) على طريق التثيل لا التعقيق فيكون بعينه الادماج ولذا
لم يذكر السكاكى الادماج واكتفى بذكره (كقوله) اى قول ابى الطيب (نهبت من الاعمار
مالا ووجوبه) اى جمعه (نهبت الدنيا بانك خالدا لمدحه بالنهاية فى الشجاعة) حيث غلب على
مالا بالنهاية لهم ولو كان هذا فى محاربة واحدة لكان غاية فى الدلالة على النهاية فى الشجاعة على
وجه استمتع مدحه بذكره سببا لصلاح الدنيا ونظامها) قال الشارح حيث جعل الدنيا تنهنا
بخلوده ولا معنى للتهنية بشئ لا فائدة له فيه وذلك الاستنباع يحصل من قوله نهبت من الاعمار
مالا ووجوبه ايضا فان نهب الاعمار دون الاموال وعدم جمعها يدلان على انه لم يكن القتل
لمصلحة تعود اليه اذ لو كان لنفسه لم يترك اموالهم لورثتهم ولجمع الاعمار فانه لا مصلحة لنفسه
فوق البقاء المخلد فهو لمصلحة الدنيا قال فى المفتاح مدحة بالشجاعة على وجه يستمتع مدحه
بكمال السخاء وجلال الاقدار من وجه آخر والمصنف ترك كمال السخاء وجعل المستمتع كونه
سببا لصلاح الدنيا لان استنباع كمال السخاء غير ظ الا ترى انه تكلف له الشارحان المحققان
بان التهنية انما تكون اذا كان للدنيا ماله او كماله ويمكن ان يقال استنباع كمال السخاء فى عدم
نهب الاموال فانه يدل على انه لا قدر للمال عنده وقوله وجلال الاقدار من وجه آخر اشارة
الى ما ذكره المص من كونه سببا لصلاح الدنيا ونظامها فانه ليس جلال قدر سواء
ولا يخفى ان الاستنباع يزيد حسنا اذا كان الوصف المستمتع بحيث يدفع توهما مازمهما نشأ
من المدح بشئ كافى للثب فان وصفه بالشجاعة يبين نهب الاعمار بوجه افساده فى العالم
فيكون انه افاد تهنية الدنيا بخلوده مدحه بصلاح الدنيا فى توهم افساده للدنيا بنهب الاعمار
(وفيه) اى فى الاستنباع (وجهان اخران) وقال الشارح وفى البيت وجهان اخران من المدح
وما ذكرنا انب وان قال المص فى الايضاح قال على بن عيسى الربيع وفى البيت وجهان
اخران من المدح فالمراد بشئ آخر الجنس واحدا كان او اكثر وقس عليه نظايره (احدهما
انه نهب الاعمار دون الاموال) وذلك مفهوم من تخصيص الاعمار بالذكر والاعراض

عن الأموال مع انهب بهما ليق وهذا ينبغي عن علو الهمة وعن كمال الغنا بحيث لا حاجة له الى المال (والثاني انه لم يكن ظالمًا في قتلهم) والام يكن لاهل الدنيا سرور بخلوده لان وجود الظالم سبب لحزن كل احد الخوف من ظلمه فلا يتصور تهنيئتهم بخلوده وتهنية الدنيا تهنية اهلها وايضا لو كان ظالمًا في قتلهم لكان لمصلحة نفسه وهو اما المال والبقاء فعدم جمع الامور يدل على انه ليس طالبًا للبقاء وعدم نهب الأموال يدل على انه لم يكن طالبًا للمال وفيه وجه ثالث وهو انه لم يجمع الامور والناس يجمع المال الذي دون العمر فكيف يئنه وبين الناس (ومنه الادماج وهو) في اللغة لفشي في الثوب وفي العرف (ان يضمن كلامه سبق لمعنى مدحا كان او غيره بمعنى آخر) مفعول ثان يضمن المسند الى المفعول الاول فيذكر التضمن احترز عن التصريح بمعنى سبق الكلام لاجله كما في قوله في تهنية بعض الوزراء لما اتخذوا راءا^{*} ابي دهر ناسعا فاني نفوسنا^{*} واسعنا فاني نجوب ونكرم^{*} فقلت له نعم لك فيهم ائمةا^{*} ودع امرنا ان المهمل المقدم^{*} فانه رد المقصود على من قال ان هذا الشعر فيه ادماج في الشكوى عن الدهر في التهنية وقال اخذ الشكوى مصرح بها بل فيه ادماج التهنية في الشكوى عن الزمان هذا وفيه نظر لان البت سبق للتهنية فكيف يكون التهنية ادماجا والشكوى اصلا على ان في كون الشكوى من الزمان مصرح بها انظر اغان ابا دهر في واحد من امرين طلبا منه لتدعيم المهمل ليس محلا للشكوى وكيف يحمل على الشكوى واخر كلامه مصرح بالشكر (فهو اعم من الاستبعا) ولا يخفى ان حق البيان حيث ان لا يذكر في مقابلة الاستبعا بل ذكر الادماج من المحسنات ويذهب على دخول الاستبعا فيه كإفعل في الطباق والمقابلة وقد اشار بقوله فهو اعم من الاستبعا ان ما مثله الاستبعا مثال له وانما اشار بقوله (كقوله) الى مثال له بفتوق به عن الاستبعا فليس الغرض منه التمثيل بلغو بل بيان الافتراق والضمير الى ابي اعطى في الواقع (اقلب فيه) اي في ذلك الليل (اجفاني) جمع جفن كقفر وهو غطاء العين من اعلى واسفل (كافي اعدبها) اي بالاجفان والتقدير بتقليبها ولوقال به ليرجع الى التقلب لكان اظهر ولك ان تجعله راجعا الى التقلبات المستفادة من اقلب (على الدهر الذوقيا) ومعنى تقلب الاجفان للعدان امتداد السهر لكثرة ذنوب الدهر وطول عسده وكال الرغبة فيه فان الاشتغال بالرغوب يمنع النوم ويسهل السهر (فانه ضمن وصف الليل بالطول الشكوى من الدهر) الظاهر ان سوق البيت لوصف نفسه بالسهر فيه والحزن لا لوصف الليل بالطول لان تقلب الاجفان ظاهر في السهر لا في طوله قال الشارح المحقق وقوله معنى اخر اراد به الجنس اعم من ان يكون واحدا كما في بيت ابي الطيب او اكثر كما في قول ابن نباته بالموحدتين من فوق ومن تحت بالضم او الفتح فان كلتيهما مسميتان بها العرب^{*} ولا بد من جهلة في واصله^{*} فن لي يخل اي خليل اودع الحلم عنده^{*} قال المص انه ضمن الغزل بمعنى حديث المحبوبة الفخر بكونه حليما حيث استفهم عن وجود خليل صالح الابداع وضمن الفخر بذلك الشكوى من الزمان بتغييره الاخوان او اعدامه حتى لم يبق من يصلح لهذا الشأن فان الاستفهام انكارى وضمن ذلك انه لم يعزم على مفارقة حله ابدأ وانما يريد وقت ارادة الوصال فان الودائع تستعد فففيه تضمين معان لا معنى واحد وقد نبهناك عليه موافقة معه لكن في موضع هو احق بهذا التهنية ثم الاظهر عندنا انه لا حاجة الى تكلف في عبارة التعريفين وصرف التكرار المشتملة على دليل الوحدة الى الجنس لان مثل ذلك استنباطات وادماجات ولا يجب صدق التعريف على المجموع من حيث المجموع بل على كل واحد فاحفظه بنفك في نظاره ولا تعذر في تعريفه بلا موجب عن ظاهره واعلم انه يمكن ان يكون المضمن في البيت

كمال شرف الحلم وعزته بحيث لا يمكن ان يعتمد في فعله امانة على اخ من الاخوان لا الشكابة
 من الزمان (ومنه التوجيه) ويسمى محتمل الضدين ومن ههنا قيل المراد بقولهم (وهو ابرار
 الكلام محتمل الوجهين مختلفين) غاية الاختلاف وبعضهم خصه بما يكونان مدحا وذما
 (كقول من قال) قيل هو بشار قال الاعور يسمى عمروا خطي لئلا يندري اجفام قباء اقول
 فيك شعر الاندري ام مدح ام هجاء ففسال بشار (خاطلى عمرو قباء باليت عينيه سواء) قلت
 يتا ليس يدري ام مدح ام هجاء فانه محتمل تمنى غنى العينين وتمنى ابصارهما فيحتمل المدح بانه لمسح
 الحياطة يتمنى ابصار عينيه ليريد حسن خطاطته ويحتمل الذم اى يس الخياط فيتمنى غنى عينيه
 ليتخلص الناس من خطاطته والفرق ينشأ بين الابهام وجوب استواء الاحتمالين فيه و وجوب
 التماثل في الابهام بعد المراد وقرب غيره نظرا الى نفس اللفظ على ما قيل وعلى ما قيل يكون
 احدهما مما انصب عليه القرينة في الابهام وبقائهما هنا على الابهام فالمراد بكون الكلام
 محتملا لوجهين مختلفين احتماله بحسب الارادة كما هو المتبادر او الاحتمال على السواء (قال السكاكى
 ومثله) اى من التوجيه (متشابهات القرآن باعتبار) قالوا اى باعتبار احتمالها لمختلفين وان لمسا
 متضادين ولا الاحتمال على السواء قلت قال وللمشابهات من القرآن مدخل في هذا النوع
 باعتبار هذه عبارته ولا يعدان محتمل على ان بعض متشابهات القرآن كذلك باعتبار فواقي قوله
 واكثر متشابهات القرآن من قبيل التورية والابهام وحيث يكون قوله باعتبار اشارة الى اعتبار
 من جوز تأويل مقطعات الحروف في اوائل السور فانهم لا يدركون في تأويلها الامور المتساوية
 بالنسبة الى اللفظ من غير نصب قرينة على ارادة شئ منها (ومنه الهرزل) هو اللعب وتقيضه
 الجسد (الذى يراد به الجسد) وفيه انه ان كان ظاهر العبارة هزلا فالكلام من قبيل الابهام
 وان استولى فافهم من قبيل التوجيه وان كان الظاهر الجسد فهو من قبيل ارادة المعنى بلفظ محتمل
 خلافا لاحتمال امر جوحا فلامعنى لعله محسنا في الجسد والهرزل خاصة وايضا لوجه تخصيص
 التحسين بالهرزل الذى يراد به الجسد دون الجسد الذى يراد به الهرزل الا ان يقال اقتصر على الموجود
 (كقوله اذا ما تمى اناك مفخرة قل عدد عن ذا) اى احسب من جملة ما يقهر به انا (كيف اكلك
 للضب) فتح الضاد (ومنه تجاهل العارف) ولما كان تجاهل العارف صفة المتكلم دون الكلام
 حتى يكون من محسناته ومع ذلك يخص بمقتضى الادب بما سوى كلامه تعالى قال لمدفع
 كلا التوهمين (وهو كما سمى السكاكى سوق المعلوم مساق غيره) فهو صفة للكلام سمي باسم
 ما هو صفة المتكلم به ولا يخص بما سوى كلامه تعالى بل التسمية بتجاهل العارف تسمية بالنظر
 الى الاعمال اغلب وكما لذلك قال السكاكى لا احب تسميته بتجاهل العارف وقال غيرى لا يحبه
 لسوء الادب في استعماله في كلام رب العزة ونفى المحبة كناية عن الكراهية (وقوله انكته) ممازاده
 على كلام السكاكى وليس في كلامه ولا يخلو عن تسامح لابهامه انه داخل التسمية والاولى
 ان يقول ومنه تجاهل العارف لتكنسة وهو كما سمى الخ (كانتوبخ في قول الخارجية) امرأة
 وهى في اصل اللغة كالخارجى من يسود بنفسه من غير ان يكون له قديم (يا شجر الخابور)
 من نواحى ديار بكر (مالك مورقا) من اورق الشجر صار ذا اورق (كالك لم تجزع على ابن طريف)
 ففى فعل ان الشجر لم يجزع على ابن طريف لكن تجاهلت فاستعملت كأن الدالة على الشك
 لتوبخ الشجر بمباغة في وجوب الجزع او لتوبخ من لم يجزع كذا في الشرح ولا يخص التجاهل
 بقوله كالك الخ بل في الاستفهام عن سبب كونه مورقا ايضا فانهم اقول ان السبب هو الفصل
 والوقت المقضى لذلك والاشبه ان البيت من التذلل (والمبالغة في المدح كقوله) اى العجترى
 (المعرق سرى) صفة برق (ام ضوء مصباح) يبنى ان يصغه كالبرق بكونه في الليل ليقيد
 قوة الضوء وكأنه اكتفى بالتعبير بالضوء لانه يستعمل في النور القوي (ام بتسامها بالنظر الضاحى)

بالضاد الجمة والحاء المهملة بمعنى الظاهر من ضحى الطريق ظاهر بالغ في مدح ابتسامتها بل نورعها حيث لم يفرق بينه وبين لمع البرق وضوء المصباح ويعتدل التذلل (أو) المبالغة (الذم) كذا في الشرح جعلها عديلة للمبالغة في المدح ولا وجه حينئذ للعطف باو فتأمل فالاولى ان يجعل قوله والمبالغة في المدح اوفى الذم بمعنى المبالغة في احدا الامر من لكتة عديلة لاختها فيكون العطف باو في محله (في قوله) اى زهير وما ادرى (فسوف اخال) بكسر الهزة والفتح كاهو القياس لغة اى اظن وهو ملغى معترض بين سوف ومصحوبه ادرى (اقوم) اى رجال لان القوم يخصهم (آل حصن) الظاهر آل الحصن الا انه اراد تنكير الال حصرا (ام نساء) قال الشارح فيه دلالة على ان القوم للرجال خاصة وفيه بحث اذ يصح مقابلة المجتمع من النساء والرجال بالنساء الصرفة (والتذلل) الذلة ويجوز كذا ذهاب القواد من هم ونحوه ودله العشق تديها فتدله كذا في القساموس فلا يلفو قوله (في الحب) نعم يلفو لو كان الذلة ذهاب القواد من الهوى كما في الصحاح والظاهر ان التكتة لا تخص الذلة في الحب فالاولى ترك قوله في الحب (في قوله) اى قول الحسين ابن عبد الله وكثيرا ما يتوهم انه للعجبون (بالله) يا ظيبيات القاع) هو المستوى من الارض (فلن لنا ليلاي مكن) اضافها الى نفسه ليعلم انها ليست ليلي مشهورة ولم يصف في قوله (ام ليلي) لانه لا التباس بعد لاضافة السابقة وقيل لاضافة للتذلل كوضع الظاهر موضع المضمر (من البشر) والتردد في كون نبلي منهم ام من البشر اما في حسن سواد عينيها وما ياضها وما في التنفر والوحشة قال المص وكالتحقير في قوله تعالى في حق النبي صلى الله عليه وسلم حكاية عن الكفار هل ندلكم على رجل يبئكم اذا امرتم كل ممزق انكم انى خلق جديد كانوا لم يعرفوا منه الا انه رجل ما والتعريض في قوله تعالى (وانا اواباكم على هدى اوفى ضلال مبين) وهذا ويتناسب التجاهل التعظيم ايضا كما لعظمته لا يعرف الى غير ذلك من الاعتبارات (ومنه القول بالموجب) اى الحكم بموجب امر ائب لشيء من غير ذكره او بموجب التعلق المذكور (وهو ضرر بان احدهما يقع صفة) اى دالا على ذات* بهمة باعتبار المعنى المقصود (في كلام الغير كناية عن شيء) اى دالا عليه دلالة خفية لخصوص الشيء وعموم الصفة ولا يراد الكناية الاصطلاحية اذ ليس دلالة الاعز على فريقهم بطريق الكناية بل بطريق التصريح (انبت له حكم) صفة شيء* (فتبينها) اى تلك الصفة بمعنى الامر القائم باغير فيه استخدام (لغيره) اى الشيء (من غير تعرض لثبوته له) الاولى لاثباته ولا تنفائه عنه (بدل اوقعه عنه) فوجب ذلك الاثبات نفي الحكم الذى اثبت لفريقهم معلقا بتلك الصفة واثباته لا غير على سبيل الالزام والمجازاة وهذا هو قول بالموجب في هذا القسم (نحو قوله) تعالى (يقولون) اى المتساقفون (لئن رجعنا الى المدينة ليجزى الا عن منها الاذل والله اعز ورسوله المؤمنين) فالاعز صفة وقعت في كلام المتساقفين كناية عن فريقهم والاذل وقعت كناية عن المؤمنين وقد اثبتوا لفريقهم الكنى عنه بالاعز الاخراج فانبت الله تعالى بالرد عليهم صفة العزة لغير فريقهم وهو الله ورسوله والمؤمنون ولم يتعرض لثبوت ذلك الحكم الذى هو الاخراج للمؤمنين بالعزة لكن اوجب ذلك الاثبات نفي الحكم عن فريقهم واثباته للمؤمنين هذا على وفق ما في الشرح وفي تفسيره عن غيره عنى بالاعز نفسه وبالاذل رسول الله صاعم (والثاني حل لفظ وقع في كلام الغير على خلاف مراده) مما يحتمله احتمالا حقيقيا وانجازا با فتدله مما يحتمله التعيين فلا يكون عاربا عن انه تدعى كائين ادر الى الوهم (يذكر متعلقة) اى ما يتعلق به سواء كان جاررا او مجرورا كائين ادر الى الوهم او غيره ليشتمل مثل قول القبيضي في خطاب

الحجاج معه لاجتماعك على الادهم مثل الامير يحمل على الادهم والاشهب فانه جل الادهم
 في كلام الحجاج على خلاف القيد الذي هو مراده من الفرس الادهم بالاعطف عليه شيئاً
 يوجب كونه الفرس اذا عرفت هذا فلا خفاً ان هذا القسم من انقول بال موجب من تلقى
 الخطاب بغير ما يترقب فيكون داخلًا في البلاغة لا تابعاً لها فتأمل (كقوله قلت ثقلت) اى
 جلتك المؤنة (اذابت مرارا) ظرف لقلت او ثقلت فجعله على تشقيـل عاتقه بالادى (قال
 ثقلت كاهلي) اى عاتق (بالايدى) اى يـعـمـهـى الاتيان مرارا كل اتيان نعمة قال المصنف
 وتبعه الشارح وقريب من هذا قول الآخر * واخوان حسنتهم دروعا * فكانوها ولكن
 الاعادى * وختهم سهاماً صايات * فكانوها ولكن في فؤادى * ولك ان تجعله ضرباً
 ناسياً وهو جل اللفظ الكائن في ظنه بمعنى من غير ان يكون في كلام الغير على معنى آخر ونحن
 نقول هذا من قبيل التكلف في الضمير لاجل اللفظ الواقع في ظنه بمعنى على معنى آخر فان ضمير
 فكانوها للدروع المذكور في ضمن دروعالى وهكذا في الضمير ارجع الى سهام صايات وبعد
 هذين البيتين وما واقد صفت منافقاً لوب لقد صدقوا ولكن عن ودادى قال الشارح وهذا
 البيت من هذا المقييل وفيه نظر بل المعنى لقد صدقوا في دعوى الضفا لكن لا عن حقدى
 بل عن ودادى فهو تصديق في بعض الدعوى وتكذيب في بعضه وليس من جعل اللفظ
 على غير ما اراد المتكلم في شئ فتأمل (ومنه الاطراد وهو ان أى باسماء) الاولى باء لام
 المدح لان اختصاص الاطراد بما سوى الكنى واللقاب غير ظاهر واستعمال
 الاسماء في ما يعمها خلاف الاصل (المدح او غيره وابانه) عطف على المدح
 والمراد به ما فوق الواحد يشهد له المثال والاسماء اضيف الى المجموع واهذا
 جمع وليس التقدير باسماء المدح واسماء آياته كما شرحه الشارح اذ لا يشترط
 في الاطراد ان يكون للمدح او غيره اسماء فضلاً عن الاتيان بها
 (على ترتيب الولادة من غير تكلف) حتى لو وقع تكلف كان يقال عتبة الذى ابوه شهاب
 الذى ابوه حارث لا يسمى اطراداً فان قلت لا مائدة لقوله على رتب الولادة اذا لم يكن الاتيان
 من غير ترتيب والالكذب الانساب فلا بد في عتبة بن حارث بن شهاب من هذا الترتيب
 اذ لو قيل عتبة بن شهاب بن سهاب بن حارث لكذب قلت لا يختصر ذكر المدح وابانه
 في الذكر بطريق الانساب فانه لو قيل ممدوح عتبة وشهاب وحارث لكان من الاطراد
 (كقوله ان يقولك فقد ثلث) اى هدمت (عروشهم) من ثل الدار (بعتبة بن حارث
 ابن شهاب) اى تقتله فانه كان اثنتي عشرة مجدهم ورئيسهم فتجهم تقتلك لا يقتلهم همهم
 قتله واعترض الشارح في مختصره بانه من قبيل تنابع الاضافات وهو مختل بالفصاحة
 فكيف يعد محسن او دفعه بمنع اخلال التنابع مطلقاً بالفصاحة وقد ورد في الحديث
 الكريم بن الكريم بن الكريم بن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحق بن ابراهيم ولا يمكن ان يدفع
 بانه مثال الاطراد المحسن ولا ينافي التمثيل حدوث ما يضر بالفصاحة من وجه آخر لان
 المحسن انما يكون محسناً بعد رعاية البلاغة المشروطة بالفصاحة عند المصنف نعم لا يضر عند
 من لم يشترطها في البلاغة واعلم انه كلما زاد الاسم كذلك زاد الحسن ولذا اعجب عبد الملك
 ابن مروان قول دريم بن الصمة قتلنا بعبد الله خير الذاة ذوات بن اسماء بن زيد بن
 قارب روى انما سمى عبد الملك قال لولا القافية لبلغ به آدم (واما) الضرب (اللفظي)
 من الوجوه المحسنة للكلام (فهـ الجناس بين اللفظين) تفيد الجناس يفيد ان لفظ الجناس
 لم يخص اصطلاحاً بالشبه المذكور (وهو تشابههما في اللفظ) اخرج اضافته التشابه الى

اللفظين تشابه المعنيين ولو قال هو التشابه في اللفظ لخرج بقوله في اللفظ أي في التلفظ
لأنه لا تشابه بين المعنيين في التلفظ بل في اللفظ وقدره على أن اللفظ يستعمل بمعنيين
وإن أغرب في التعريف فهو جهة للعدد من تشابه الكلمتين كما في الافتتاح وله جهة أقوى
هي أظهر من أن تخفى ويخرج عن التعريف تكرار اللفظ فإن التشابه يقتضي تغيرا والتغاير
اللازم للعدد في التكرار لا يسمى في العرف تغيرا ولهذا يثبت لللفظ الواحد معان متعددة
فجعل يوم يقوم الساعة * مالبثوا غير ساعة * لفظين نحو أن تكلف وخروج من العرف
ونحو ج مع ذلك إخراج أن أن زيدا وضرب ضرب زيد إلى مزيد تكلف بإيراد التشابه
في التلفظ فقط بمعنى عدم التشابه في المراد ولا يخفى بعده ولولم يقيد بقوله في اللفظ تبادل
التشابه في المعنى فأخرج به هذا التشابه في المعنى سيما المطابق لكن التشابه في اللفظ أوسع
من الجنس حتى أنه يشمل ضرب وعلم لجناسهما في التلفظ من حيث اشتراك لفظيهما على
الثلاثية إلا أن المراد بالتشابه في التلفظ التشابه على وجه مخصوص يعرف بتفصيل أنواعه
فخرج به أيضا صنف التشابه بين اللفظين مما لا يكون تشابه في التلفظ هذا وسيجيء بعضها
في أقسام المحسنات أحسن التأمل في المقام فإن سلوكه من خواص كرام ذوي الأفهام بل
المخصوصين بأكرام الإلهام والجناس ضربان تام وغير تام وأشار إلى هذا التقسيم بقوله
(والتام منه) أي من الجنس (أن يتفقا) أي اللفظان (في أنواع الحروف) يعني أن يقول
في الحروف إلا أنه أدرج لفظ الأنواع ثنيها على أن كل حرف من حروف الهجاء نوع
وأما خالف عرف العربية وهو عدم اعتبار التعدد باعتبار تعدد التلفظ وعد زيد لفظا
واحدا وأن تلغظه الوف تصحيفا لاعتبار الجنس في لفظ واحد استعمل لمعنيين نحو يوم
يقوم الساعة مالبثوا غير ساعة لأنه يتوقف على التعدد والمراد بالأنواع ما فوق الواحد
والألم يكن جناس في الثاني والمراد أنواع الحروف المفقوطة والألم يكن دعائي أمرا
ودعائي فعل ماض متجانسين تقييما تاما لعدم الاتفاق في عدد الحروف لأن الأصل
في الأول يدعائي (وأعدادها) الأولى وعددها إذ يوافق ضرب وقيل في عدد الحروف
لأن أعدادها أذليس بحروفهما أعداد لا يقال أن الاتفاق في الأنواع يعني عن الاتفاق
في الأعداد لأن معنى اتفاهما في الأنواع أن يكونا متشاركين في أنواع الحروف
ولا يشارك المساق السابق في أنواع حروف المساق ل في بعض أنواعها فلو قدم
الأعداد على الأنواع لكان أحسن لانا نقول حليمت وحلت متشاركان في
أنواع الحروف وليسا متشاركين في أعدادها (و) في (هياتهما) الإضافة لادني ملابسة
إذ الهيئته صفه للكلمة وإن كانت حاملة باعتبار الحركات والسكنات الحاصلة في الحروف
والأولى في هيئتها أذليس بشيء من المتجانسين هيئات حتى يتفقا في الهيئات وما اشهر
من تعريف الهيئة من أنه ما يحصل للحروف باعتبار الحركة والسكون وتقديم البعض على
بعض يوجب أن يكون ذكر هياتها مقبلة عن ذكر ترتيبها وكأنه لم يلتفت إليه المصنف لما
رأى من أنه يتجه عليه أنه يوجب أن لا يتحد هيئة ضرب ودرج فجعل الترتيب خارجا عن
مفهوم الهيئة ولم يرض بالتعريف المشهور ولو أراد بالهيئة ما يحصل للحرف باعتبار الحركة
والسكون لهيئة الكلمة كما هو المشهور لم يجده شيء من المذكور لكن يحتاج إلى حل الهيئات
على ما فوق الواحد لمسمى (وترتيبها) أي تقديم بعض الحروف على بعض سواء كان وضع
كل حرف في موضعه التاليف أو لا تأمل وإنما عدل عن تعريف المتشابه وهو أن لا يتفاوت
المتجانسان في التلفظ مع أنه اختصر بالإشارة إلى تفصيل التشابه المتعبر في الجنس قال المصنف

ووجه تحسينه انه افاده في صورة الاعداد (فان كانا من نوع واحد) من انواع الكلمة (كاسمين)
 او فعليين او حرفين (سمي تماثلا) الاظهر ان يسمى الجناس مماثلة وكل من المجانسين تماثلا
 وستعرف وجه العدول عنه قال الشارح التسمية بطريق النقل من اصطلاح اهل الكلام من
 ان التماثل الاتحاد في النوع اقول هذا بعيد والاظهر انه من المماثلة بمعنى المشابهة سمي التشابه
 الكامل بالمماثلة لكماله فكانه بلغ في الكمال الى حد قام به تماثل كما يقال جل جلاله فافهم (نحو يوم تقوم
 الساعة يقسم المجرمون ما لبثوا غير ساعة) واقسام كل من الاسم والفعل والحرف اصناف
 لانواع فيكون نحو قول الحريري وذى ذمام وقت بالعهد ذمته ولا ذمام له في مذهب العرب
 من الجناس التماثل مع ان الذمام الاول مفرد بمعنى العهد والثاني جمع ذمة بالفتح وهي البئر
 القليلة الماء والغريزة ضد اكل منهما وجه في البيت فعل الاول معناه انه ليس له ابار
 قليلة الماء في مسلك العرب بل اباره كثيرة الماء نفى بالسالكين وعلى الثاني معناه انه ليس له ابار
 كثيرة الماء في مسلك العرب لانها لا يدعها السالكون ان يكثر ماءها اقلته التناول فقول
 الشارح المحتق والثاني جمع ذمة بالفتح وهي البشر القليلة الماء قصر النظر من غير ظهور
 موجب وفي كونه من الجناس التماثل وجعل كون الكلمتين فيه من نوع واحد بحث لانه
 ان اردت النوع الحقيقي فكون الاسم والفعل والحرف كذلك بحث وان اردت الاعداد فالاسم المفرد
 والاسم الجمع نوعان اعتباريان هما جنس وفصلان لان العام الداخل في مفهوم الاعتباري
 جنسه والخاص المعبر في مفهومه فصله (وان كانا) اي اللفظان المتفقان (من نوعين) وهو
 ثلثة اقسام بالقسمة العقلية (سمي مستوفي) وهو في اللغة ما اعطى حقه بالتام سمي به تنبيهها
 على انه وان اختلف اللفظان نوعا لم ينقص شيء من حق الجناس (كقوله) اي قول ابني تمام
 في ما الاول فعل والثاني اسم (ما) موصولة او موصوفة خبره قوله فانه (مات من كرم الزمان
 فانه يحیی الذي يحيى بن عبدالله) فانه كرم لا يدع ان يموت قسم من اقسام الكرم وقال
 الشارح لانه كرم يحيى الكرم ويجدده وما ذكرنا بلغ فافهم وعلى توجهه لوجه تجديد
 الكرم لانه يهب الكرم الميت الوجود بمقتضى كرمه لكان فيه مزيد بمابعة واطف وذك ان تجعل
 ما نافية ومن زائدة وقوله فانه تعليل وفي عكسه قول الاخر سمي يحيى فليكن الى ردا
 الله فيه سبيل (وايضا) لابتغى ان التقسيم السابق غير حاصر لخروج جناس التركيب
 من القسمة فينبغي ان لا يذكر قوله وايضا ليكون جناس التركيب في سلك التقسيم ويكون
 التقسيم ثلاثيا حاصرا لانه حينئذ يكون تقسيما للجناس التام الى المماثل والمستوفي وجناس
 التركيب والقول بان قوله وايضا ليس للتنبيه على استئناف التقسيم كما حله الشارح المحقق
 بل للتنبيه على انه ايضا من اقسام التام ولم يخرج باختلاف اللفظين افراد او تركيبا مع كمال
 الاختلاف عن التام بعد عن الافهام (ان كان احدا لفظية مر كبا سمي جناس التركيب)
 وان كان الاخر مفردا وان لم يكن احدا لفظية مر كبا فلا اسم له على اطلاقه بل السمي بالاسم
 قسمه كمر فخال ما يكون كلا لفظية مر كبا مماثل به المشابه والمفروق ومثال ما يكون احد
 لفظية مفردا قوله مطايا مطايا وجدكن منازل منازل عنها ليس عنى مغلف فطا فعل ماض
 ويا حرف النداء ومطاي هو النداء واحدا لفظي الجناس المركب من الفعل والحرف والاخر
 مطايا جمع مطية والافلاح عن الشيء الكف عنه ومعنى البيت اطال وجدكن وخرنكن منازل
 متكره قطعتهن متابعتي تقدر موت ظهر عليكس مخايله من شدايد الطريق وزل عنكن راسخ
 في لا يمكن قلعه عنى فلا يمكن نجاتى عنه لان سبيه هوى لا يزول وجوى هجر ليس معه رجاء
 الوصول فقوله زل عنها ساقية التفات من الخطاب الى الغيبة والصغير لمطايا فقول الشارح

وايضاً ان كان احد لفظيه مركباً والاخر مفرداً ليس كما ينبغي فان ذاهبه مركباً من حرف
التأنيث والاسم وتركيب حاملنا ظاهراً غاية الظهور وبناء الامر على ان ذاهبه في حكم الكلمة
الواحدة ولذا جرى الاعراب على التاء والمقصود بالتمثيل حامل وحامل لاحام لنا وجاملنا
تكلف لا يدعو اليه دواع مع انه يخرج حينئذ من البيان التجنيس بين حام لنا وجاملنا وكذا
بناءه على ما قبل ان اسم لا وخبرها لا يعد ان لفظاً واحداً الحقيقة ولا عرفاً بخلاف الفعل
والمفعول مع استتار الفاعل نحو جاملنا فانهم ما بعد ان في العرف لفظاً واحداً تكلف مع ان
شيئاً منهم لا يجري في ما مثل به المعروف في الايضاح من قوله لا تعرضن على الرواة قصيدة
ما لم تبلغ قبل في تهذيبها فني عرضت الشعر غريباً مهذباً عدوه منك وسأوساً تهذي بها
فان اتفقاً يعني اذا عرفت جناس التركيب (فان اتفقاً) اي لفظاً المجنسين اللذان احدهما
مركب سواء كان الآخر مفرداً كما عرفت او مركباً كما في المثالين (في الخط) ايضاً (خص
باسم التشابه) كانه بلغ في الكمال بحيث قام به تشابه على قياس التسمية بالمثال (كقوله) اي
ابي الفتح البستي المنسوب اليه يست بالضم بلد بسجستان (اذا ملك لم يكن ذاهبه) اي صاحب
هبة (فدعه فدواته ذاهبه) الفاء الاولى جزائية والثانية سببية وذهاب الدولة كناية عن عدم
بقائها (والا) اي وان لم يتفق اللفظان اللذان احدهما مركب سواء تركب اللفظ الآخر
اولاً في الخط (خص باسم المفقور) لافتراق اللفظين في الخط والافتراق اللفظين والخطين
في التشابه (كقوله) اي ابي الفتح (كلكم قد اخذ الجلام ولا حام لنا) اي لاجام مأخوذاً باللام
قد اخذ الجلام وان كان تقدير الفعل العام اشيع (مال الذي ضر) الاستفهام انك اى لم يضره
شيء (مدبر الجلام) من وضع الظاهر موضع الضمير وهو مقبول في الشعر بلا تكتة ووجوب التكتة
انما هو في النثر (لوجاملنا) اي احسن عشرتنا ومن حسن هذا الجنس ان لاجام لنا يفيد
نفي الجمالة في اول السماع وهو صحيح في هذا المقام وانما قلنا في اول السماع لان اشتراط
تكرار لا الداخلة على الماضي يرد كون لاجام لنا محمولاً على الماضي فان قلت لا يصح قوله والا
فمفروق لانه مفروق او مفرولاً ان لم يتفق في الخط فان كان المركب مركباً من كلمتين مفروق
وان كان مركباً من كلمة وبعض كلمة فمفروق كقول الحريري ولاتله عن تذكرك وبك وابك بدمع
يضاهي الويل حال مصابه ومثل لعينيك الحمام ككتاب قضاء الموت ووقعه الوقع باسكون ووقعه
الضرب بالشيء وردعة ملقاة ومطعم صابه الصاب جمع صابه وهو شجر مر ووهم الجرهرى
في قوله الصاب عصارة شجر مر صرح بهذا التقسيم المصنف في الايضاح فعبارة الكتاب
بعيدة عن الصواب قلت ما ذكره في الايضاح تقسيم القوم وكانه لم يرض به في التخصيص
واراد بكون احد اللفظين مركباً كونه لفظاً موضوعاً لجزء لفظه على جزء معناه لا مجرد
ما ركب مع الغير وان صار بعد التركيب لفظاً مهيلاً كالصواب الثاني ولم ينفذ اليد وليس في
مطعم صابه صورة الاعادة لان حسن التجنيس التام لكونه افادة في صورة الاعادة او بنى مطعم
مهلاً لا معنى له وكيف يعتبر في السمع المهمل ولو اعتبر لكان في المساق والساق تجنيساً تاماً ولم
يقبل به احداً فرع من تفصيل اقسام التام شرع بقوله (وان اختلفا) في تقسيم غير التام
وجعله اربعة اقسام لان الجنس لا يجامع الاختلاف في الامر من الامور الاربعة المذكورة
بعد التشابه حينئذ فان قلت الاختلاف في الاعداد يستلزم الاختلاف في الهيئة بل في الانواع
ايضاً في مثل الساق والمساق قلت معنى الاختلاف في الاعداد فقط انه بعد حذف الزائد
لا يبقى اختلاف ثم كانه تنبيه لفساد جمع الهيئات فقال (في هيئات الحروف فقط) اي
مع الاتساق في التلثة الباقية (سمى) التجنيس (محرفاً) على صيغة المفعول من التعريف

وهكذا عند غير السكاكي فانه سماه في المفتاح ناقصا ووجه التحمين فيه ان فيه انظهارا مور
تختلفة من مادة واحدة وان فيه حسن الافادة الصرفة مع ايهاهم بعض الاعادة لان فيه
ايهاهم الاشتقاق المشتل على اعادة ما والاختلاف قديكون في حرف واحد (كقولهم جبة)
ثوب معلوم (البرد) بالضم ثوب مخطط (جزة البرد) بالفتح معلوم فالاختلاف في حرف
واحد هو الباء (ونحوه) في ان الاختلاف في حرف واحد (قولهم الجاهل امام فرط) اى
مجاور عن الحد (او مفرط) اى مفسر وليس له الحالة المتوسطة بين الافرط والتفرط
ولما كان يتبادر الى الوهم ان الاختلاف في هذا المثال في حرفين اى الفاء والراء بسكون الراء
المدغم ازال ذلك بالتفسيه اولا بقوله ونحوه والتعليل ثانيا بقوله (والحرف المشدد في حكم
المخفف) ووجهه على ما قال في المفتاح انه حرف واحد في الصورة الخطية ويلزم على هذا
ان لا يكون اذنب اسم تفضل مشعا واذنبوا فعل ماض جعلا مذكرا من الجنس السام
ويكون محمرككم ومحمرا من الاحرار متجانسين تجنيسا تاما وهو بعيد على ما قال الشارح
الحق انه يرتفع اللسان عنهما دفعة واحدة كما في الحرف الواحد فكأنه لم يرد الا كيفية ويلزم
على كل تقدير كون محمركهم محمرككم متجانسين متفقين في اعداد الحروف وما ذكرنا
من شرح كلامه اقرب مما ذكره الشارح المحقق من ان معنى قوله ونحوه المماثلة في كونه
من التجنيس المحرف ودفع لما يتبادر الى الوهم من ان التجنيس مع اختلاف عدد الحروف
وليس من قسم المحرف هذا ولا يخفى ان قوله والحرف المشدد في حكم المخفف كانه يتم للحكم
السابق توطئة للحكم اللاحق من قوله (وكقولهم البدعة شرك الشرك) فان الشرك بالاشين
المشدد يقتضى ان يكون الاختلاف في الحرفين بالحركة والسكون بان يكون المحركان
في احدهما متجانسين ساكنين في الآخر والمقصود به التمثيل لكون التكررين في احدهما
بالفتح مكسور اوساكن في الآخر او يقال يقتضى ان لا يكون من التجنيس المحرف بل من
التناقص والبدعة كالحكمة المحدث في الدين بعد الاكل او ما استحدث بعد النبي صلعم
من الاهواء والاعمال والشرك محركة حبائل للصيد وما ينصب لاطير والشرك بالكسر
اسم بمعنى الاشراك والمراد به الاشراك بالله (وان اختلفا في اعدادها) اى الحروف بان
تكون حروف احدهما اكثر من الآخر ولا يكون اختلاف بينهما مع حذف هذا الزائد
في اللفظ (يسمى) الجنس (ناقصا) قال الشارح نقصان التشابه للاختلاف في العدد
والهيئة والنوع وسماه السكاكى مذيلا (وذلك) ستة اقسام لانه (اما بحرف واحد) وهو
ثلاثة اقسام كافضله بقوله (في الاول) الخ واما باكثر وهو مثل ما لحرف واحد الا انه
لم يذكر الا سميا واحدا (مثل والتفت الساق بالساق الى ربك يومئذ المساق) وذلك
مبنى على ان المشدد حرف واحد والا فللمساق لا يزيد على الساق (او في الوسط نحو جدى)
اى يخفى اورزقى او عظمتى او حظى (جهدى) بالفتح اى مشقتى وكون الجسد ناقص
من الجهد كالساق والمساق اوفى الاخر (كقوله) اى ابنى تمام (يمدون من ابدى) اى
بعض ابد اذا الحرب واعمال السيف لا يكون الا ببد فالماذ للسيف ليس الاماد البعض
ايديه فالأخفش ايضا مع تجويزه زيادة من في الايجاب يرضى بجمعها زائدة
هنا اذ لا داعى اليه بجمعها زائدة على مذهبه او تقديره بسواعد من ايد حفتها
لمن عن الزيادة كما فعله الشارح ذهول عن معنى لطيف وعدول عن
طريق حنيف وهناه في وقت شريف وما ذكر الشارح مقابلا لتقدير المعطوف
من انه لبعض مع انه في تقدير سواعد من ايد ايضا للتبعيض اذ السواعد بعض الابدى

فكانه مبنى على جعل من التبعية اسما وقد صرح به في شرح الكشف وقال هذا
 مما استخرجته (عواص) من عصاه بسيفه ضربه به ضربا بالعصا (عواصم) من عصم
 على حد ضرب بمعنى منع او وفي تمامه اتصال بالسيف قواص اي قواثل من قضى عليه
 قتله وهو انسب مما في الشرح من انه قضى عليه حكمه اي حاكمه بالقتل قواضب من قضبه
 بمعنى قطعده على حد ضرب يعني اسياف قواثل الاحياء قواطع للاشياء ايا كانت خشبا وحجرا
 او حديدا فلا يكون ذكر القواضب مستغنى عنه بالوصف بالقواثل وتكون الزيادة في الآخر
 لعدم الاعتدال بالتون (وربما يسمى) قال المصنف اعني الثالث (مطرفا) نقلا من الخيل الايض
 الرأس والذنب وسائرهما مختلفان آخره بخلاف الباقي في كون اللفظ عادة قال المصنف
 ووجه تحصيله انه بوجه قبل ورود اخر الكلمة كاليم من عواصم انها هي الكلمة التي مضت وانما
 اتى بها للتأكيده حتى اذا تمكنا اخرها في نفسك ووعاه سمعك انصرف عنك ذلك التوهم
 وحصل لك الفائدة بعد اليأس منها هذا وفيه نظر من وجهين الاول ان توهم التأكيده ليس
 عاما لانه لا يشتمل مثل قولنا هم ايد عواص واعين عواصم اذ لاجل توهم التأكيده فينبغي
 ان يحدف قوله وانما اتى بها للتأكيده والثاني ان اختصاص الوهم بالزمان السابق على
 ورود الآخر انما يتم في مثل عواص عواصم واما في عواصم عواص فالوهم بان يعود
 الآخر فالاول ان يقال قبل معرفة الآخر ووجه تحسين القسمين السابقين جمع اللفظ
 المناسبة فيهما في المحسنات اللفظية نظير مراعاة التظهير في المحسنات المعنوية وهذا الوجه
 يعم اقسام الجنس (واما باكثر) قد عرفت انه ثلثة اقسام تقسيم ولم يذكر منه الا قسم يسمى
 باسم لبيان اسمه (كقولها) اي الشاعرة وهي الخساء ويقال لها خناس ايضا اخت صخر
 (ان البكاه) بالضم والكسر والثاني لكثرة فهو انسب هنا (هو الشفاهن الجوى) هو حرقه
 القلب والمراد مجرد الحرقه بقرينة قوله (بين الجوانح) اي الضلوع تحت الزراب بمابيلي
 الصدر جمع جاتحه (وربما يسمى) هذا الضرب الذي يكون باكثر من حرف في الآخر (مذيلا)
 وجعل مطلق ما يكون الزائد فيه اكثر من جمع الضمير كما في الشرح مما لا يوثق به ويعيد صن
 هذا الاسم وفي قوله وربما اشار الى عدم اشتراط التسمية (وان اختلفا في انواعها) اي
 في جميع انواع لا في كل نوع كما كان المعنى كذلك في الانواع بدل عليه قوله (في شترطان لا يقع)
 اي الاختلاف (باكثر) اي في اكثر (من حرف) اذ لا يعد نصرون كل او ضرب ورفق متجانسين
 (ثم الحرفان) المختلف فيهما (ان كانا متقاربين) في المخرج يسمى هذا الجنس مضارعا (وهو)
 اي الحرفان فالظاهر وهما فهو راجع الى الحرفين بتأويل وهو (اما) حرفهما (في الاول)
 بعد جد (تحويتي وبين كني) اي بيتي (الدامس) اي مظلم (وطريق طامس) اي بعيد جعل
 الليل لظلامه حايلا بينه وبين بته كالطريق فكما لا يرفع الطريق من الليل لا يمكن الوصول
 فكذلك اما لم يرتفع الليل الدامس لا يمكن الوصول (اوفي الوسط نحو قوله) تعالى (وهي يتهون
 عنه ويتأون) اي يعدون (عنه اوفي الآخر نحو) قوله عليه السلام (الحيل مع تودبوا صيها)
 جمع ناصية وهي مشهى مثبت شعر الرأس من جانب الوجه (الجبر) الى يوم القيمة (والا) اي
 ان لا يمكن الحرفان متقاربين في المخرج (سمى لاحقا وهو) كهو ايضا اما في الاول (نحو ويل
 لكل همزة) اي كاسم لا عرض الناس معتاده (لمزة) اي طاعن فيهم معتاده لان بناء فعله
 للاعتياد (اوفي الوسط نحو) قوله بعد (ذلكم بما كنتم تفرحون في الارض بغير الحق وبما كنتم
 تفرحون) اي تكبرون وهذا تظهير لا تمثيل اذ كان الهمزة والهاء مع عدم صحة ادغام احديهما
 في الاخرى متقاربين لكونهما حلقيتين كذلك الميم والفاء متقاربان شفوتين وان لم يصح

ادغام احديهما في الاخرى ومثاله قوله تعالى وانه على ذلك لشهيد وانه لحب الخير لشديد (اوقى
 الاخر نحو) قوله تعالى (فاذا جاءهم امر من الامر) الكلام فيه كاللحام في المثال السابق بل
 اشد لان الراء والنون متقاربان بحيث يدغم احديهما في الآخر وغفلة الشارح المحقق عنه
 مع التعرض بالسابق محجة والمثال المطابق تلاف وتلاق اعتصم بالله فليس غيره من واق
 (وان اخذت في ترتيبها) اى ترتيب الحروف فقط (سمى تجنيس القلب) بول بعده المفتاح من
 اقسام الجناس بل جعله من القلب وهو ضربان لانه اما ان يعكس الترتيب من الاخر الى
 الاول (نحو حسامه قبح لا وليائه حتف لاعدائه) هذا حل لقول الاخنف حسامك فيه
 للاجباب قبح وريحك منه للاعداء حتف (وليستى قلب كل) واما ان لا يكون كذلك (نحو)
 ما جاء في الخبر (اللهم اسرع عورتنا) جمع عورة وهى الفعلة القبيحة (وامن روعاتنا ويسمى قلب
 بعض) وان لم يخل حرف منه من تقديم وناخير هكذا ذكره الشارح ولم يعثر على هذا التفصيل
 الا من كلامه وكلام من تبعه ويحتمل كلام المصنف ان يراد بنحو حسامه قبح الخ ما يكون في
 جميع حروفه قلب سواء كان على الترتيب اولاً ونحو عورتنا وروعاتنا ما لم يكن القلب
 الا في بعض حروفه وهذا اوفق بالتسمية بقلب الكل وقلب البعض (واذا وقع احدهما) اى احد
 المتجانسين جناس القلب كذا فسر المصنف وتبعه الشارح المحقق وفي المفتاح خصه
 بقلب الكل وظاهر عبارته انه اذا ولى احد القسمين من قلب الكل وقلب البعض (في اول
 البيت والاخر في آخره يسمى) تجنيس القلب حينئذ (مقلوباً مجعلاً) لان اللفظين كانهما
 جناجان للبيت كقوله لاح انوار الهدى عن كفه في كل حال (واذا ولى احد المتجانسين)
 اى جناس كان بقرينة العدول الى الاسم الظاهر ودلالة المثال (الاخر يسمى) الجناس
 (مزدوجاً ومكرراً ومردداً نحو) قوله تعالى (وجنتك من سبائك ببناء يقين) وقد يطلق
 التجنيس على توافق اللفظين في الكتابة سواء كان بينهما جناس لفظي او والمراد
 التوافق مع قطع النظر عن الاعمام ويسمى تجنيس تصحيف وتجنيس خطومته قول المفتاح
 في التجنيس اللاحق انه اذا اتفق المتجانسان كتابة يسمى تجنيس تصحيف ولما لم يخص
 هذا التجنيس اللاحق كما اوهمه عبارته لم يلفت اليه المصنف ولم يذكره في التجنيس اللاحق
 ومن غراب ذلك ما كتبه امير المؤمنين على رضى الله عنه الى معاوية حين تمرد عن طاعته
 عزك غرك فصارك ذلك ذلك فاحش فاحش فعلك فعلك تهتدى بهدى فاجابه معاوية
 بقوله على قدرى على قدرى فى كلام معاوية الجناس اللفظي مع الخطي وقد بدى في هذا
 النوع ما لم ينظر فيه الى الخروف فانفصالحا في عدم تنوع مجانس مسعود وبعده المستصرية
 جنة مجانس المسمى بضربة حية واستصح ثقة مجانس ابش تصحيفه ومجانس اتيت
 بتصحيفه قيل لفاضل استصح ثقة ابش تصحيفه قال اتيت بتصحيفه وفي المفتاح ومن التجنيس
 ما يسمى مشوشاً وهو مثل البراعة والبلاغة قال الشارح المحقق في شرح المفتاح وجد
 كونه مشوشاً انه يوهى كونه مطرفاً لاختلاف المتجانسين بحرفين قريبى المخرج وليس به
 لعدم اتفاقهما في صورة الخط وكونه تجنيس خط لاتفاق العين والياء في الخط وليس به
 لاختلاف الراء واللام في الخط وهو سهو من قلم السامع اذ لم يشترط في المطرف الاتفاق
 في الخط بل بمجرد قرب المخرج وقال الشريف المحقق ليس بمطرف لعدم اجتماع الحرفين
 القريبى المخرج وهو ايضا سهو لانه لم يشترط في المطرف اجتماع الحرفين وقبل لو اتحد
 عيناً الكلمتين فكان تجنيس تصحيف ولو اتحد لهما لكان مضارفاً فلما اتحدت
 الصنعتان صار مشوشاً ولما لم يكن كلام المفتاح هنا ظاهر المعنى لم يلفت اليه المصنف ويمكن

ان يقال اراد بالجنس للشوش ما يكون بين صورتي كتابة التجانسين تقارب كافي البلاغة والبراعة فانه لو اتصل الالف بالراء لالتبس باللام ولو انفصلت عن اللام لالتبس اللام بالراء قال الشارح المحقق ومن انواع الجنس تجنس الاشارة وهو ان لا يظهر الجنس باللفظ بل بالاشارة كقوله للشيم حية فرعونية سبط الله عليها موسى خلقت حية موسى باسمه و بهرون اذا ما قلبا (و يلحق بالجناس شيان احدهما ان يجمع اللفظين الاشتقاق) عدل عن عبارة المفتاح وكثيرا ما يلحق بالجنس الكلمتان الراجعتان الى اصل واحد بالاشتقاق لما فيه من المسامحة لان اللاحق ان يجمع الاشتقاق اللفظين لانفس الكلمتين ولانه لا يشتمل القول والقابل لانهما لا يرجعان الى اصل واحد بل القائل يرجع الى القول ثم المتبادر من الاشتقاق الصغير فلذا فسر الشارح المحقق بتوافق الكلمتين في الحروف الاصول مرتبة مع الاتفاق في اصل المعنى لكنه ترك قيد الترتيب في الحروف الاصول في المختصر فجعل تعريفه شاملا للاشتقاق الكبير مثل جذب وجذب فكانه وجد في كلاهما ما وجب التعریم لكن تعريفه يوجب عدم الامتياز بين المشتق والمشتق منه فالترتيب الصحيح رد كلمة الى كلمة توافقها في الحروف الاصول واصل المعنى وينبغي ان يراد باصل المعنى ان ما لا بد منه التوافق فيه لا يفي التوافق في خصوص المعنى اذ المضرب مصدر امسثنى من الضرب مع توافقهما في خصوص المعنى ولا يخفى ان بين قال وقال مصدر اجناس فيلزم كون التجانسين ملحنيين بهما ويمكن دفعه بان يقال وقال توافقي توافقي انواع الحروف واعداها وهياتها وترتيبها في هذه الحية هما تجانسان وتوافقا في الاشتقاق في هذه الحية من المحقق في انه يلزم ان لا يكون بين الصحبة والصحابة حسن جناس الاشتقاق مع انه لا يسقط عن درجة الضرب والمضرب (نحو قائم وجهك لاد بن القيم) فافهمسا مشتقان من القيام وهو الاتصاف والقيم المستقيم المعتدل لاخر اطر فيه ولا تفرط او القيم لمصالح العباد او على الادب ان الشايدة بالشهادة بصحتها (والثاني ان يجمعها) اي اللفظين (المشابهة وهي) اي المشابهة في هذا المقام في الاصطلاح (ما يشبه الاشتقاق) اي توافقي يشبهه فان قلت لانما لقوله (وليس باشتقاق) لان مشابه الشيء لا يكون اياه قلت لعله رد لمن حل قولهم المشابهة على الاشتقاق فضعف ليس للمشابهة لا لما يشبه حتى يكون لغوا وتذكيره لتذكير الخبر فاعرفه فانه من الملهمات والمراد بشبه الاشتقاق ما يتوهم في بادي النظر اشتقاقا ولم يكن (نحو قال اتى لملككم من القالين) اي قال لوط لقومه فان قال وقالين مما يتوهم في بادي النظر انهما من القول ويصحح بادى تأمل ويظهر ان قالين من القلا كالي بمعنى التلك فان قلت قالين وقال كجوى وجوانح فيكون بينهما تجنس مذيول قلت فليكن من هذه الحية ومن حيث شبه الاشتقاق لاحسان بالتجانس فين وقد عرفت نظيره (ومنه) اي من الضرب اللفظي من الوجوه المحسنة (رد المجز) هو في المشهور هنا كعصده وهو في اللغة على جنس لغات كنلس وقفل وعلم وكنف (على الصدر) اي اعلى مقدم الشيء فرد المجز على الصدر انما يتحقق فيما وقع احد اللفظين في صدر البيت او المصراع واما اذا وقع في حشو المصراع الاول واخره او حشو الثاني فلا لانه لم يرد المجز على اعلى مقدم الشيء لا المصراع ولا البيت فا في الشرح ان المص لم يلتفت الى ما في حشو المصراع الثاني كما التفت اليه المفتاح لانه لا لصدارة لحشو المصراع الثاني فيه ضعف لانه لا لصدارة لما في حشو المصراع الاول واخره ايضا لوجه ان حشون رد المجز على الصدر انه اعادة في صورة الاقادة او اقادة في صورة الاعادة لانه في التكرار اعادة في صورة الاقادة اذ الشايع

في التكرار التوالي فاذا فصل بين التكررين او هم الافادة وفي غير التكررين تشابه اللفظ
 بوجه الاعادة فالافادة في معرض الاعادة كما في حشو المصراع الثاني من التكررين بلا فصل
 من المعجز لاحسن له واما اذا وقع فصل فهو كالباقي ولا خفاء في حسن غير التكررين نعم
 في الكلام في انه هل هناك في غير التكررين تحسين سوى تحسين الجنس فتأمل وظاهر كلام
 المفتاح اختصاص رد المعجز على الصدر بالشعر فرده المص بقوله (وهو في التثنية) ولاشتماله
 على الرد صاراهم فقدم (ان يجعل احدا للفظين المكررين) اراد به ما يبعد معناه في اتحاد
 اللفظ لان فيهما كمال التكرار فلا يبعد ان ينصرف اللفظ اليه وكل منهما مكرر بالنسبة
 الى الآخر فيصح وصفهما بالتكرير المبني للفاعل او المبني للمفعول والمشهور هنا صيغة اسم
 المفعول (او المتجانسين) اي جناس كان (او المحققين بهما) اي الخاق كان (في اول الفقرة)
 بالغرض او لكسر وقد عرفت في بحث الارصاد فلذا لم نترصد لبيانها او اللفظ (الاخر في اخرها)
 اي الفقرة فيكون اربعة اقسام اشار اليها بالامثلة الاربعة بخلاف رد المعجز على الصدر
 في الشعر فانه ستة عشر فصلا لا يجوز ان يقع فيه احمد اللفظين في صدر المصراع الاول
 او حشوه او اخره او صدر المصراع الثاني وليس هنا الافقرة فليس الاصدر وعجز نعم
 يتصور له ثمانية اقسام على اعتبار السكاكي من جواز وقوع احد اللفظين في حشو المصراع
 الثاني فانه يجوز وقوعه في حشو الفقرة وفيه بحث لانه يجوز ان يعتبر الاقسام الشعرية كلها
 في التثنية ففترتين بان يكون احد اللفظين في صدر الفقرة الاولى وحشوها واخرها او صدر
 الفقرة الثانية والاخر في اخر الفقرة الثانية فانه في الجنس كما يقع في بيت فتقول بخشي الناس
 ويرضاهم والله احق ان يرضاه ويشاهد كمال قدرته وعلمه وتخصاه ثم تخصيص هذه الصنعة
 بالمسجع والمرزون لوجه له بل ينبغي ان نحسن كل كلام الا ان يقال الحسن الزائد على الجنس
 انما يتصور فيما يقتضي ايراد المتجانسين مثلا مزيد قدرته وتصرف وذلك في الشعر
 الذي يكون المنطق فيه مضيق وكذا المسجع لا في كل كلام بل في كل كلام لا في كل كلام
 محسن في كلام التزم فيه الموازنة لانه كالسجع يجعل باعة البيان قاصرة فلنسال
 اللفظين المكررين قوله (نحو) قوله تعالى (وتخشى الناس والله احق ان تخشاه)
 ولا يمنع ضمير المفعول ككون بخشي في الآخر لانه بمنزلة الجزء من اللفظ (و)
 للمعجبانيين قوله (نحو سائل التيمم يرجع ودمعه سائل) الاول من السؤال والسائل
 من السيلان وضمير دمه الى السائل المشهور ويحتمل الرجوع الى التيمم وهو بالغ
 في ذم التيمم حيث لا يطيق السؤال وللقسم الاول من المحققين بالمعجبانيين قوله
 (نحو) قوله تعالى (استغفروا ربكم انه كان غفارا) وللقسم الثاني قوله (نحو) قوله تعالى
 (قل اني اعلمكم من الغالين وفي التظيم) عطف على قوله في التثنية (ان يكون احدهما) الخ
 عطف على ان يكون الخ والاولى ان يعيد الاستدلال به بعد حرف العطف ولا ينبغي وجهه
 على من يعرف نحوه فلا يكن من المعجز والمراد باحدهما احد اللفظين بالتفصيل المذكور
 (في اخر البيت) اللفظ الاخر (في صدر المصراع الاول او حشوه او اخره او صدر)
 المصراع (الثاني) فانه اربعة مواضع نضربها في الاقسام الاربعة يصير ستة عشر
 الا ان المصنف لم يورد من شبهة الاشتقاق الامثالا واحدا اما لعدم الظفر فلاه جعل من الامثلة
 بامثلة الاشتقاق كذا ذكره الشارح المحقق وفيه بعد اما عدم الظفر فلاه جعل من الامثلة
 قول الحريري في غوف بيات الثاني ومتصل به قوله ومضطلع بتلخيص المعاني ومطلع
 الى تلخيص عاني فيبعد غاية البعد ان يقال لم يظفر بهذا المثال لشبه الاشتقاق واما الاكتفاء

فلان لاكتفاء بامثلة قسم عن امثلة قسم آخر بعيد فالوجه ان يقل جمل المحققين بهما قسما
فاكتفى ببارادار بعد امثلة لكل قسم الا انه زاد مثالا واحدا في قسم وكلامه في الايضاح واضح في
انه جعل المطلقين بالبحر تسعين قسما واحدا وانه لا يزيد الا بتجليل اثني عشر قسم غايته انه لم يكرر
مثل بعض الاقسام ثم ذكر لكل قسم من الاقسام لمذكورة في التعريف اربعة امثلة على طبق
اقسام هذا القسم في ذكر الامثلة نشر على ترتيب ألف الا انه زاد للقسم الاخر مثالا للمكرر
الاربعة الاول وللمتجانسين الاربعة بعدها والمحققين الخمسة البقية (اقوله سريع الى ابن
العرب بلطم) اي يضرب بالكف المنتوحة (وجهه وليس الى داع النسي) اي العظماء (سريع
وقوله) اي قول صفة على وزن همة بن عبدالله القشيري (تمتع) خطا بـ ا بـ صـ ا بـ دـ لـ
عليه البيت السابق (من شميم) هو مصـ ر كـ اشم (عرار) هي وردة ناعمة صفراء طيبة
الرائحة (نجد) ماخاف النور من بلاد العرب ويسمى الغور ثمرة (يسمى بعد العشب
من عرار) من زندق في اسم ما للفظ خب والمعنى تلمف (وقوله) اي اتي تمام (من كان بالبيض)
جمع بيضاء (الكواعب) جمع كعبة وهي الجارية حين يبدو ثدياها للهنود والارتفاع
(مغرا) كتحذف من الغرام جاء بمعنى اسير الحب والموقع بالشيء وكلامه من احسن (فـ زلت
بالبيض) جمع ايض كناية عن السيوف المصقولة المحددة (القواضب) اي القواطع
(مغرا) يعني كان لذة الناس بخلاصة الحمايب الحسن التي بخلاصة السيوف القواطع
واوجه على اتي اولت بالبيض القواطع في ابدى الشجعان الغرائب على كن اواع
بالبيض الكواعب فاستقبلها لاجالة كاستقبال اناس البيض الكواعب كان اباغ في وصف
شجاعته (وقوله) وان لم يكن الامرج ساعة قايلا فاني نافع في قليلها (فاعل ان لم يكن
ضمير راجع الى التعرّيج الذي ضمن قوله الثاني البيت السابق اياه قرينة تعديته على وهو
يتعدى بالساعة الى اى نزل والبيت السابق الما على الدار التي اوجدتها بها اهلها
ما كان وحشما قليلها اى محمل القيلولة فيها وهي النوم في القالة اعني نصف النهار يعني
ما كان خاليا مقايها وهذا كناية عن تنعم اهلها وشر فهم لان اهل الثروة من العرب
يستريحون بالقيلولة بخلاف اهل المهنة فانهم في القائلة مبتلون بالسعي والشغل وتقدير الما
على الدار الما معرجين على الدار والثنية لتعدد الامور والضمير للتعرّيج وحينئذ يترك
معرج ساعة خيرا كمال الظهور بخلاف ما اذا كان الضير اللام كما شارحه الشارح
فانه مع الابهام والمعرج على وزن اسم المفعول هنا بمعنى التعرّيج وهو الاقامة او حبس
المطبة على المنزل ونظرا صفة مؤكدة للتعرّيج لاغهام القلة من الاضافة
الى الساعة قبل ذكر قايلا لاجالة ولا بحسب لتقيد التعرّيج بالصفة قبل تقيد
بالاضافة حتى يكون كل من الوصف والاضافة تقيدا كما ذكره الشارح وقوله نافع
خبر ان قليلها فاعله ولا يجوز كونه مبتدأ خبره نافع كما جوزه الشارح
لانه يانس مع التأخيه بالغاعل فوجب التقديم كما في زيد قام ولا ينعكس جواز الامر في ما تأم
زيد لان يجوز كون زيد مبتدأ مع التأخير والانس لانه تعارض الانس كون قائم
مبتدأ اضطرارا فلان في سعة من الانتهاء يجوز فيه كون زيد مبتدأ فلا يتم قياس ما نحن
فيه عليه وضمير قليلها الى الساعة بتقدير مضاف اى قليل التعرّيج ساعة كما ذكره الشارح
والاقرب ان يكون للتعرّيج تأويل الإقامة هذا وفي المثال بحث اذ لابد من بيان فرق بينه
وبين اواختصرتم حتى يصح جعل اختصرتم في حشو المصراع وجعل قليل في قليلها
في الاخر دون الحشو (وقوله دعاني) تنبيه دع بمعنى ارگانی (من ملاه كما) اللام مصدر

كلامه (سفاها) بافتح خفة العقل ونقيضه (فداعى الشوق) الفاء للتعليل (قبلكما دعاني) فعل من الدعاء والجناس بين دعاني ودعاني جناس التركيب لكونهم امر كين ولواردت تطبيقه على كون الجناس المركب بين مفرد ومركب لاغير فاجعل الجناس بين دعا ودعا وكونه في اخر البيت ككون قبلكما خبر داعى الشوق اى داعى الشوق كان قبلكما البت من قبل المكررين بان يكون قبلكما خبر داعى الشوق اى داعى الشوق كان قبلكما ويكور داعى في اخر البيت تكرر الاول لكن ما حله عليه المصنف البلغة في المفتاح والاحسن في هذا النوع ان لا يرجع الصدر والعين الى التكرار (وقوله) اى اشعالي (واذا بلبل) جمع بلبل وهو الطائر المعروف (افصح) اى تكلمت بالفصاحة فالبناء في قوله (بلغاتها) صلة افصحت بمعنى تكلمت كما تم في تكلم بانثى اصله تكلم او هو من افصح الصبح اى ظهر والبناء للتدنية اى اظهرت لغاتها وجعلها متكلمة بلفات متعددة لاخلاف نغماتها (فانف البلابل) جعله الشارح المحقق جمع بلبل بمعنى الحزن لكن القاموس جملة كالبليلة والبلابل بمعنى شدة الهم والوسواس وبالجملة المراد نفي بلابل حوت من افصاح البلابل لان الصوت اللطيف يحرك الحزن الهوى (باحسنه) اى الشراب (بلابل) جمع بلبل وهو من الكوز فانه التي يصب منها الماء او جمع بليلة وهو الكوز الذي فيه بلبل الى جنب رأسه والمقصود نفي توله الحزن بشرب الخمر كثيرا والمقصود بالتمثيل هو بلابل الثالث بالنسبة الى الاول واما بالنسبة الى الثاني فليس بمقصوده التمثيل وان كان من هذا الباب عند السكاكي لانه ليس منه عند المصنف على انه لم يذكر المثل به هناك لكن فيذكر المثل ذكره الشارح المحقق في شرح المفتاح من المثل نظفر بامثلة ما يكون الكلمة الاخرى في حشو المصراع الثاني في شيء من الصور (و قوله) اى الحر يرى يصف اهل البصرة بان منهم الصالحين المشغوفين بتلاوة القرآن والتأمل فيها ومنهم اهل النشاط المفتونين بالنشاط هذا هو الظاهر ويحتمل ان يكون تفصيلا لاهل الحق من سكانه بان منهم الزهاد المشغولين بالقرآن ومنهم اهل الوجد المفتونين بالاصوات الطيبة كما هو شأن اهل الوجد فالفاء في قوله (تشتغرون) للتفصيل (بايات المثاني) هو القرآن او ما ثني منه مرة بعد مرة او من الحمد الى براة او كل سورة دون الطوال وفوق المفصل او سورة الحج والقصص والثل والعنكبوت والانفال ومريم والروم ويس والفرقان والحجر والعد وسبأ والملئكة وارايم وص وسجد ولقمن والغرف والزخرف والمؤمن والسجدة والاحقاف والجاثية والدخان والاحزاب ومن اوتار العود الذي بعد الاول واحدها مثني كذا في القاموس (ومفتون) اى محروق اسم مفعول من الفت بمعنى الاحراق او بمعنى المعجب من الفت بمعنى الإعجاب بالشيء او مجنون من الفت بمعنى الجنون (برنات) جمع رنة على وزن جنة بمعنى الصوت (المثاني) قد علمت (وقوله) اى القضاى الارجاني والارجان من بلاد فارس (املتهم) اى كنت راجيا منهم (ثم املتهم) اى تفكرت فيهم (فلاح) اى اظهر (ان ايس فيهم فلاح) اى فوز ونحاة فقد افاد باستعمال ثم انه كان على الخطأ مدة مديدة لعدم التأمل وباستعمال الفاء ظهر بادي تأمل فاعمل (وقوله) اى البهتري (ضرائب) جمع ضريبة بمعنى الطبيعة وهو المراد هنا ومعنى المثل وهو المراد ثانيا وكلاهما متفقان من الضرب اما الاول فن الضرب بمعنى الصيغة يقال درهم ضرب اى مصوغ والطبيعة ما صيغ الشيء عاميه او من الضرب بمعنى الخلط يقال درهم ضرب الشيء بالشيء خلطه وطبيعة الشيء ما خلط به ويمكن فيه واما الثاني فن الضرب بالقداح واصله المثل في ضرب القداح (ابدعتها في السماح) بالفتح مصدر سمح ككرم (فلتاتري)

على صيغة المعروف معروف فاما بمعنى الابصار وقوله (لك) متعلق بقوله زى وفيها حال
 من ضربنا مفعول زى قدمت عليه لكانته واما بمعنى العلم وقوله فيها مفعوله الثانى قسم
 للاهتمام به والاباح ان يكون زى مجهول بمعنى نظن (وقوله اذالمه لم يخزن) اى لم يخزن من
 حد ضرب^٣ عليه لسانه فليس على شئ الظاهر على نفس مما يخص ذوى العقول الا ان
 يراد بقوله (سواه) سوى سره (خزان) صيغة مبالغة من الخزانة ولا يخفى ان المقام يقتضى
 المبالغة فى التنى لاني المبالغة فى الخزانة فيجب جعل مبالغة الخزانة للتنى كافلا فى قوله تعالى
 وما انابظلام للعبيد (وقوله) اى اى العلاء (لواختصرم من الاحسان زرتكم والعذب بهجر
 الارطاف فى الخصر) بالمعجمة والمهمله والحريك البرء وقوس كسر العين البارء وفى البيت حسن
 التعليل (وقوله قدع الوعيدا وعبدك ضارى) الضير الضرر (اطنين صوت اجفحة الذباب بضير
 وقوله) اى اى تمام فى مرثية محمد بن هشل حين استشهد (وقد كانت البيض اقواضب
 فى الوغى) بالمعجمة الحرب (بوتر) قواطع فمضى الان من بعده البزرج ابرهمنى مقطوع
 انفاً مدمعة يعنى لم يبق بعده من يستعملها استعماله او استعمال من يستعمله فى متابعتها وقد بقي
 من المص ثلثة اطله من شبه الاشتقاق وقد اسلفنا واحدا منها فالاول من الباقيين
 مثل قول الحريرى ولا ح يلجى على جرى العنان اى ملهى فسحقا له من لا يلاح لاح
 فالاول ما عني بلوح والثانى اسم فاعل من لاه بمعنى شتمه والثانى مثل قول الاخر لعمري
 لقد كان التريامكة اى ميزلة من غاية الرفعة فكانه خبر كان والابلاغ جعله ظرفا اى كان
 الترياقى مكانه وكان منزل التريامكة يسكن فيه التريامكة ثراء بالفتح اى غنا فاضحى الان
 مشوا فى الثرى فى المدود وادى من الثروة والمقصود بأتى (ومنه السجع) فى القاموس هو الكلام
 لفتى او موالاة الكلام على روى جمعه اسجاع وكذا الاسجوعة بالضم وجمعه الاساجيع
 وقد يطلق على نفس الكلمة الاخيرة كما هو ظاهر الكلام الذى نقله من السكاكى (قبل هو
 تواطوا الفاصلتين) من التثنية قرآن كان او غيره على حرف واحد فقوله قبل هنا عدل لقوله
 وقبل لا يقال فى القرآن اسجاع الخ وتلوه وقيل غير مختص بالتثنية وكلام الشارح المحقق
 فى هذا المقام يدل على ان الفاصلة ينحصر اثتر فح لا يحتاج الى قوله من التثنية لكن ذكر
 الفاصلة فى تعريف الموازنة مع شمولها للتثنية والنظم بوجوب التثنية (وهو معنى قول السكاكى
 وهو فى التثنية كالتثنية فى الشعر يعنى كون السجع مختص بالتثنية معنى قول السكاكى هذا
 وبهذا تدفع ان كلام السكاكى يدل على كون السجع نفس الكلمة الاخيرة من الفقرة دون
 تواطوا الفاصلتين كما ذكره الشارح ولا يحتاج الى ما ذكره من التكلف من انه اراد انه معنى
 قول السكاكى ومضمونه لا صريحة فانه اذا علم ان السجع لا بالمعنى المصدرى بميزلة القافية
 علم ان السجع بالمعنى المصدرى كالتثنية والقافية على ما فى القاموس اخر كلمة فى البيت واخر
 حرف فيه الى اول ساكن يليه مع الحركة التى قبل الساكن او الحرف التى بين عليها القصيدة
 هذا كلامه وجعل الشارح من المذاهب اخر حرف الى اول ساكن يليه مع محرك قبله جعل
 السكاكى النز صبع من جهات الحسن كالسجع والمص جمعه من اقسامه حيث قال
 (وهو مطرف) على صيغة المفعول من انفعال وهو الحديث من المال سمي به لان الوزن
 فى الفاصلة الثمانية حدثت وليس الوزن الذى كان فى الفاصلة الاولى (ان اختلفنا)
 اى الفاصلتان (فى الوزن) العروضى لا التصريفى الا ترى ان الكثرة وقوله واجر مختلفان
 فى الوزن التصريفى مع انها ماعلا علم مختلفا فى الوزن (مالكم لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم
 اطوارا) فالوقار والاطوار مختلفان والوقار بالفتح بمعنى التوقير كاللزام بمعنى التكلیم

اى مالكم لا آمنون توفير الله من عبده فلا تبدونه لهذا الرجاء اولاً فتقدون من عبده
 والاطوار جمع طور كثر بمعنى المرة اى وقد خلقكم مرات اذ جعلكم اولاً عنصاً صر
 ثم من كميات تغذى الانسان ثم اخلاطاً ثم نطقاً ثم علقاً ثم عظاماً ولحوماً
 ثم انشأكم خلقاً آخر (والا) اى وان لم يختلف الفاصلتان في الوزن (فان كان
 ما في احد الفقرتين) من الفاظ سوى الفاصلة فان اشترط المائلة فيها مذكور
 قبل فلا معنى لدرجة في هذا الاشتراط فاحفظه فانه سيفعل (او كان اكثره مثل
 ما يقابله) اى يقابل ما في احدى الفقرتين او اكثره ولا يصح رجوع الضمير الى ما في احدى
 الفقرتين كفاي الشرح فاعرفه (من الفقرة الاخرى في الوزن والتقفية) مجاز عن التوافق
 في الحرف الاخر (فترصيع) نقلاً من العملية او النشاط والمناسبة ظاهرة (نحو بطع) اى
 يعمل يقال طبع السيف والدرهم والجرة من الطين عملها (الاسجاع) المراد به الكلمات
 المقفيات (بجواهر) جمع جوهر وهو كل حجر يستخرج منه شئ ينتفع به واصله (الى افطه)
 اضافة المشبهة الى المشبه و افراد اللفظ في موضع ارادة التعدد كونه في الاصل مصدراً
 (ويقرع) بفتح السين جمع سمع وهو ان كان مصدراً يصح افراده مع ارادة التعدد
 قال الله تعالى ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى ابصارهم الانه اوجب الاسجاع
 جمعه (زواجر وعظه) افرد لكونه مصدراً ونعم المثال في الترصيع يجمع ما في الفقرة الاولى
 عماله مقابل في الثانية يوافق مقابلة في الوزن والتقفية واما فهو مما لا يقابله شئ من الثانية
 ولو بدل الاسماع بالسمع او الزواجر بالزاجر لكان مثالا لموافقة الاكثر فسهولة تحصيل
 المثال الاكثر لم يذكره مثلاً (والافواز) اى ان لم يكن جميع ما في احدى الفقرتين مثل
 ما يقابله من الاخرى او اكثره مثل ما يقابله من الاخرى وذلك اقسام احدها ان لا يكون لما في
 احدى الفقرتين مقابل لما في الاخرى لعدم كون ذكر الكلمات فيهما على نمط واحد كوصف
 وصفة في قوله تعالى فيها سرر مرفوعة وفعل وفاعل ومعطوف في حصل الناطق
 والصامت على ما يشاهد من الامثلة من انا اعطينا لك الكوثر فصل ربك وانحر وثانيها
 ان يكون لكن يكون جميعه او اكثره مخالفاً لما يقابله من الاخرى في الوزن والتقفية جميعاً وجعل
 الشارح المحقق قوله (فيها سرر مرفوعة واكواب موضوعة) مثاله وتجه عليه ان هناك
 ليس الاكثر ولا الجميع مخالفاً للمخالف والموافق متساويان اذ كلت فيهما كلمته فهو في مثال
 الترصيع وقد انكشف لك الجواب عنه بما وعدنا لك نفعه فاعرف موضع النفع فهو مثال
 لما خالف فيه جميع ما في الفترتين ما يقابله من الاخرى نعم هناك قسم اخر لم يتعرضوه
 وهو ان يكون المخالف والموافق متساويين وثالثها بل رابعها المختلفان في الوزن فقط
 نحو والمرسلات عرفاً فالعاصفات عصفاً وخامسها المختلفان في التقفية فقط نحو حصل
 الناطق اى المال الظاهر والصامت اى المال الخفي وهلاك الحاسد والشامت قال ابن الاثير
 من شرائط حسن الاستعارة ان يكون كل واحدة من الفقرتين دالة على معنى والا لكان
 تطو بلا نقول الصابي المجد لله الذي لا تدركه الاعين بلحاظها* ولا تحده الالسن باللفظها*
 ولا تخالفه العصور بمروها* ولا تهزمه الدهور بكرورها* والصلوة على من لا يرى للكفر
 اثر الاطسه ومجاه* ولا زسما الازاله وعفاء* اذ لا فرق بين عدم اخلاقه من ور العصور وعدم
 اهرام كرور الدهور ولا بين محو الاثر وعفو الرسم هذا في الملازمة المستفادة من قوله
 والا لكان تطو بلا بحيث يجوز ان يكون داع الى التكرار فيكون اطناباً وكأنه لذلك لم يلتفت
 اليه المصنف (فيل احسن السجع ما تساوت قراينه) في كون السجع المطرف والمتوازي

المتساوي القرائن احسن من التصحيح الغير المتساوي القرائن نظروا كأنه اريد ان احسن
 السجع باعتبار تساوي القرائن وتفاوتها ما تساوت قرائنه (نحو في صدر مخضود) اى
 اى لا شوكله او مثني اغصانه من كثرة جله (وطلح) هو شجر موز (منضود) نضد جله
 من اسفله الى اعلاه (وظل محدود) متبسط لا يتقلص ولا يتفاوت وبعد فيه نظر لان
 من موجبات حسن السجع قصر قرائنه حتى قال ابن الاثير واحسن السجع ما كان قصيرا
 وهو ما يكون من لفظين الى عشرة وما زاد فطويل ونمايته من خمسة عشر لفظا ومن
 الطويل ما يقرب من القصير بان يكون تأليفه من احدى عشرة الى اثني عشر واحسن القصير
 ما كان على لفظين فضلا يصح ترجيح المتساوي القرائن على متفاوتها مطلقا لجواز
 ان يكون المتساوي من السجع الطويل والمتفاوت من القصير والتحقق ان كلاما من التصحيح
 والقصير والتساوي من موجبات الحسن فكل ما اجتمع فيه جهات الحسن او كثرت فيه فهو
 احسن وكل ما انفرد فيه جهة حسن فهو احسن من اخر من وجه (ثم ما طالت قرينته الثانية)
 نية بكلمة ثم على كثرة رجحان التساوي على التفاوت والمراد بطول الطول اللغوي بالنسبة
 الى الفقرة الاخرى كما لا يخفى والمراد بطول لا يخرج عن الاعتدال صرح به ابن الاثير (نحو
 والفهم اذا هوى) اى سقط (ما ضل صاحبكم) اى الرسول (وما غوى) اى قرينته الثالثة بشرط
 ان لا يزيد على الثانية والاولى معا كثيرا فان الاولين بحسبان في عدة واحدة صرح به ابن الاثير
 قال المصنف وقد اجتمعا اى طول الثانية والثالثة في قوله تعالى والعصران الانسان لئى
 خسر الا الذين امنوا وعملوا الصالحات وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر هذا فاقا مل (نحو
 خذوه ففعلوه ثم الجحيم صلوه) اى ادخلوه (ولا يحسن ان يولى) من الالباء (قرينة اخرى)
 مفعول ثان الالباء والاول قرينة بانت عن الفاعل (اقصر منها كثيرا) وفيه رد على ابن
 الاثير من وجهين حيث جعل قصر الثانية مطلقا عيبا فاحشا بتقييد القصير بالكثرة وتغير
 العيب الفاحش لاننى الحسن (والاسجاع مبنية على سكون الاعجاز) اى بناء السجع على
 سكون العجز اى الى الحرف الاخر من الفاصلة اذ الغرض من السجع وهو الازدواج لا يحصل
 الا بالبناء على السكون وذلك السكون اعم من ان يكون في الفاصلة من اصل وضعها كافي
 دعائية امر ودعا فعلا ماضيا او يحصل بالوقف ولذا قال مبنية على السكون ولم يقل مبنية
 على الوقف ومما لا ينبغي ان يذهب عليك انه لو لم يوقف على الفاصلتين المختلفتين الاعراب
 لا يخرج الكلام به عن السجع لصدق تعريف السجع عليه وهو تواطؤ الفاصلتين على حرف
 واتمايفوت الغرض منه فواقع في عبارة الشارح من انه لو اعتبر الحركة لغات السجع مسامحة
 وواضحة ما في عبارة الايضاح انه يفوت غرض السجع (كقولهم ما بعد ما فات وما اقرب
 ما هوات) لان ما فات وان كان عن قريب فلا يمكن ان يدرك وما هوات يدرك وان بعد ولذا
 قال خير الثقلين انا والساعة كهاتين و اشار الى اصبعيه المباركين السبابة والوسطى هذا وقد
 خالف فات وآت في الحركة لكن يحصل غرض السجع بالوقف لا يقال يمنع عن السكون التفاء
 الساكنين على غير حده لاننا نقول هو متفتقر في الوقف كما عرف في موضعه (ولا يقال في القرآن
 اسجاع) اى لا يحكم هذا الحكم اولا يستعمل في شان القرآن الاسجاع (بل) يقال (فواصل)
 فيه بحث اذ لا يفيد الفواصل فائدة الاسجاع لانها اعم من الاسجاع والاعم لا يفيد معنى الاخص
 الا ان يتكلم ويقال اراد انه يقال فواصل متوافقة في الاعجاز قال الشارح المحقق وهذا مشعر
 بان السجع هو الكلمة الاخيرة من الفقرة اذ لا يقال الفواصل الالهاري دان قوله فواصل يدل
 على ان المراد بالاسجاع في قوله ولا يقال في القرآن اسجاع هو الكلمة الاخيرة اذ لا يقال

الفواصل الالهائية لا يطلق الفاصلة على المعنى المصدرى حتى يحتمل الاسمى المذکور
 في مقابلتها معناها المصدرى قبل وجه نفع اطلاق السجع على القرآن انه في الاصل هدير
 الحماة وقيل عدم الاذن الشرعى ورد الشارح الثانى بان اطلاق الاسم على القرآن واجزئه
 ليس توقيفاً لاسم التوقى اسماء الله تعالى ويمكن تحكيكه بانه اراد هذا القائل ان اطلاق
 اسم موهوم لما لا يدق به تعالى لا يصح الا باذن الشرع كاطلاق يد الله واماله (وقيل) السجع
 (غير مختص بالنزول) يجرى في النظم ايضا (ومثاله من النظم) قول ابى تمام (تجلى به
 رشدى واثر به يدى) ترى كرضى معناه كثر ماله كثرى (وقاص به مدى) بالكسر المساء القليل
 في الاصل واريد به هنا المال القليل كذا ذكره الشارح في المختصر وفي القاموس المبداء بالفتح
 ويحركو ككتاب الماء القليل لاماده له وفي الديوان ايضا جعله بالفتح ومنه في الصحاح (واورى
 به زدى) ورى الزند كوى وولى ورى ورية خرجت ناره ووريت ووريت واستوريت فغنى
 اورى به زدى انه خرجت ناره بمجى الفعل بمعنى فعل وقال الشارح الهرة للصبرورة اى صار
 ذاورى وهو ايضا قول بانقاس اذ لم يثبت كتب اللغة اورى بمعنى الصبرورة ولك ان تجعله بمعنى
 الاخراج اى به اخرج زدى ناره من نفسه ومثمن من صحفه وجعله منكلم مضارع الافعال
 والرواية وظاهر الدراية خلافه وضماير به للتصريح المدوح المذكور في البيت السابق وهو
 قوله ساحد نصراما حيث اى مادمت حيا وانى لاعلم ان قد جسد نصرا من الحمد (ومن
 السجع على هذا القول) يعنى القول بعدم الاختصاص (ما يسمى التشطير) تعريف
 السجع على ما سبق يصدق على التشطير لان التشطير توافق الفاصلتين من التثنية على
 حرف واحد اذ كل بعض من المصراع نثر فلا اختصاص للتشطير بمن جعل السجع
 في الشعر ايضا ولولم يجر السجع في الشعر اصلا عند صاحب هذا التعريف لكان تعريفه
 مختلا (وهو جعل كل من شطرى البيت سجعه) اى كلاما مقفى على ما عرفت من معاني
 لفظ السجع فلا حاجة الى تقدير الكلام بمسحوما سجعوه او جعل السجعة من اطلاق
 اسم الجزء على الكل على ما في الشرح على ان السجع التنعدي الذى يشتق منه السجوع
 لم يعرف (مخالفة لاختها) اى مثلها واطلاق الاخت على المثل شائع في اللغة قال الله تعالى
 كلما دخلت اممة لعنت اختها (كقوله) اى ابى تمام مدح المعتصم بالله حين فتح عوربة
 بفتح الاول وتشديد الثانى مضموما وتشديد الباء من بلاد الروم (تدبير معتصم بالله)
 يجوز ان يراد به المدوح فيكون استعمال العلم وجيئد يحمل منتقم بالله على البدل موصوفا
 بما بعده وان يراد كل معتصم بالله باستعمال التكرار في العموم على قسلة فيكون موصوفا
 بما بعده من الاوصاف (منتقم لله مراتب في الله مراتب) اى منتظر ثوابه فقوله تدبير
 مبتدأ خبره في البيت الثالث لم يرم قوما ولم ينهد الى بلد الا قدسده جيش من العرب
 ومن السجع على هذا القول ايضا ما يسمى التصريع وهو جعل البيت بتمامه سجعه فيكون
 كل مصراع قرينة وفسر بجمل العروض وهو اخر المصراع الاول مقفأة تقفية الضرب
 وهو اخر المصراع الثانى وكأنه لم يتعرض له المصنف هنا وخص التعرض بالتشطير لان
 ظاهر تعريف السجع لا يوجب اختصاصه بالقول بجر بان السجع في النظم فاحتاج
 الى التنبيه على الاختصاص وعلى عدم الوثوق بظاهر التعريف بخلاف التصريع فانه
 ظاهر الاختصاص وذكر الشارح ١٨ المحقق للتصريع تقسيما وتقسلا حسنة في هذا
 الباب تطوبا وتزكه توجهها وتحصيلا (ومنه الموازنة وهو تساوى الفاصلتين) اى
 الكلمتين الاخيرتين من الفقرتين او المصراعين (في الوزن دون التقفية) حتى لو تساوبا

٧ اشار الى انه بيته في الابضاح

٨

٨ مما وقع للشارح انه نقل عن
 ابن الاثير جعل التصريع
 سبعة اقسام سابعها التصريع
 المصدر اذهو ان يكون قافية
 العروض مخالفة لقافية الضرب
 فاعترض عليه انه خارجة عن
 اقسام التصريع وهو لا يجده لان
 التصريع ينقسم الى سبعة بمعنى
 جعل البيت ذا مصراعين لاما
 هو قسم السجع

٩

في التقفية ايضا خرجنا عن الموازنة الى السجع فيبينهما تبان ولا يلتفت الى جعل دون
التقفية بمعنى نفي اشتراط التساوى في التقفية ايضا لانه خلاف الظاهر ولا يلتفت اليه
سيما في مقام التعريف مالم يدع اليه داع قال ابن الاثير في الملل السائر انها تساوى
الفاصلتين في الوزن لا في الحرف ايضا كما في السجع فكل سجع موازنة وليس كل
موازنة سجعا فعلى هذا يكون الموازنة اعم هذا على ما نقل الشارح المحقق كلامه
في الشرح لكن ذكر في بعض نسخ المختصراته يشترط في السجع التساوى في الوزن دون
الحرف الاخير فهو شديد وقريب من السجع وهو اخص من الموازنة وهذا يخالف
لما في الشرح ودعوى الاختصية غير ظاهرة وفي بعضه فقو شديد وقريب من الموازنة
دون السجع فهو اخص من الموازنة من وجه وهو ايضا ظاهر الفساد لانه اذا لم يشترط
في السجع التساوى في الحرف الاخير يكون شديد وقريب منه ولم يكن لكونه اخص
من الموازنة من وجه وجه (نحو) قوله تعالى (وتمارق) جع عمرة بضم الراء وقبح التون
ودعها بمعنى المسند مصفوفة مبسوطة فان كان ما في احدى الفقرتين من الالفاظ
(او اكثر) مثل ما يقابل من الاخرى في الوزن قد عرفت شرح مثله فتعطن (خص هذا
النوع باسم المماثلة) وليس تقسيمه اسم واختلف فيها فقيل مختصة بالنظم وقيل بالانثر
فصرح بذكر المثالين على انه ليس على الاختصاص بشئ منها كما تقتضيه تعريف
المماثلة فقال (نحو) قوله تعالى (وايتيناهما الكتاب المسنين) اى الظاهر والمظاهر
وكلاهما حسن (وهديناهما الصراط المستقيم وقوله) ابي تمام (مها) بقر (الوحش الا ان
هنا) اى هذه النساء (اوانس) بخلاف بقر الوحش فيكون مرجحة عليها (فنا الخط الا
ان تلك) الفتا (ذوايل) ويقال فنا ذابل اى رقيق لاصق القشر النساء واضر لا ذبول فيها
فان هن من الفتا هذا شرحه الشارح المحقق ويمكن ان يكون الاشارة بهما الى مها
الوحش على طبق تلك وتكون وصفا للنساء بكمال توحشهن وحيث انهن وتحمسرا
على انه لا يمكن الوصول اليهن وحيث يمكن لك ان تجعل ذبول القفا كناية
عن كونها مباحط به الكف وعد ذبولهن كناية عن كونهن مالم يمكن اخذهن والاحاطة
بهن في الشرح الظاهر ان الآية والبيت مما يكون اكثر ما في احدى الفقرتين مثل ما يقابله
من الاخرى لا يجعبه اذ لا يتحقق تماثل الوزن في اتيانها وهدينا هما وهاتا وتلك ومثال
الجميع قول البخري فاجم لم لم يجد فيك مطعما واقدم لم لم يجد عنك مهرا هذا كلامه
ولا احتمال للمثالين سوى كونهما مثالين للاكثر كما بوجه قوله والظاهر وكون ما في احدى
الفقرتين مثل ما يقابله لا يتناول بظاهرة تكرار لما لم يجد فالظاهر ان البيت ايضا مثال
الاكثر فتدبر (ومنه القلب) وهو ان يكون الكلام بحيث اذا قلبته وابتدأت من حرفه الاخير
الى الحرف الاول كان الحاصل بعينه هذا الكلام فان كان المقلب والاصل مذكورين كان
ههناك جناس قلب والا فقلب فقط فالمقصود من ذكر القلب ما بقي من جناس القلب
فقوله انا الاله هلا لا انارا من جناس القلب وكذلك ما هو نحوه مما يكون كل مصراع
من البيت قلب المصراع الاخر فلذا لم يلتفت اليه المصنف في هذا المقام ولم يعمل به ومثل
بما يكون مجموع البيت قلبا لمجموعه ولم يمثل ايضا بما يكون مجموع بيت قلبا لمجموع بيت
اخر فانه ايضا من الجناس وقد يكون مجموع المصراع قلبا لنفسه مثل شكر بقر زوى
وزارت برکش شوهره بلبل بلب هر هوش (كقوله) اى القاضى الارجاني (مودته
تدوم لكل هول* وهل كل مودته تدوم) وقوله (وفي التنزيل كل في فلك وربك فكبر) مثال

لما في الثر ومن لطيفة قول عماد الدين السكاك للقاضي الفاضل سرفلا كسالك الفرس
وجوابه دام علاه العماد (والحرف المشدد في هذا الباب في حكم الخفيف) وبالعكس ايضا
ولذا تحقق القلب في كل في فلك لان المعبر هو الحرف المكتوب والحرف المقصور في حكم
الممدود كذلك ولهذا تحقق القلب في ارض خضراء اذ لا اعتداد برقم الهزبة بل هو في حكم
النقط ولا اعتداد بالنقط حتى انه ذكر الشارح المحقق في المختصر ان في شكس قلبا وجعله
فارقا بين جناس القلب والقلب وقال ومن موجبات الفرق ان جناس القلب يوجب ذكر
اللفظين جميعا بخلاف القلب كما ذكرناه (ومنه التوزيع) ويسمى التوزيع وهذا القافيتين
ايضا (وهو بناء البيت على قافيتين) لا يخفى ان معنى بناء البيت على قافيتين ان يكون
البيت بحيث يتم عندي قافية وقفت فلذا اكتفى بقوله يصح المعنى عند الوقوف على كل
منهما اي القافيتين ولم يقل يصح المعنى والوزن وقال الشارح لفظ القافيتين اغنى عنه
اذ القافية لفظ في اخر البيت فلولم يصح الوزن لم يكن قافية (كقوله) اي الحريري (يا مخاطب)
من خطب المرأة خطبا (الدنيا الدينية) اي المسبقة (انها شرك) هو المسبقة للصيد
(الزدي) الهلاك (وقراره) مقر (الاكدار) جمع كدر كفسر بمعنى الكدورة او كدر ككتف
بمعنى الصفة فلهذا البيت قافيتان احدهما كاردى والثانية دار وعلى ايها وقفت
يصح معنى البيت و بناء البيت على قافيتين اقل ما يجب في الترخيع ولا ينقص عليه كما يشعر به
التسمية بهذا القافيتين ونظيره الكلام ما يضمن ككئين في وجه واذا تنازع الفعلان ومثله غير
عن ز في كلامهم على انه قال الشارح في المختصر ان البناء على اكثر قليل متكلف (ومنه)
لزوم ما لا يلزم) ويقال له الالتزام والتضمن والتشديد والاعنات ايضا لما ان المتكلم
شدد على نفسه واوقعه في العنت اي المشقة (وهو انجي قبل حرف الروي) فسر بانه
حرف تبنى عليه القصيدة ونسب اليه فيقال قصيدة لامية او نويرة هذا ولا يخص
القصيدة بل حقيقة في كل شعر والاولى يبنى عليه الشعر يقال ما روى اي كثير مر والشعر
يرتوي عنده عن التأليف والتركيب او المتكلم به يرتوي عنده عن التكلم وهذا اول من قول
الشارح لان البيت يرتوي عنده لانه لا يظهر ما يرتوي عنه البيت عنده الا ان يتكلف
يقال يرتوي عن الامتداد وهذا هو الوجه في التسمية واما جملة من رؤيت البعر بمعنى شدت عليه
الرداء بكسر الزاء وهو الحبل الذي يجمع به الاجال او من رؤيت الحبل اي قتلته لان القتل يجمع
بين قوى الحبل اي طاقته كما ان الروي يجمع بين الايات كما قال الشارح المحقق تكلف لانه لم يثبت
الروى منه بهذين المعنيين فيحتاج ان يقال هذا اسم مصنوع في الفن لهذا العمل والقول بصحة
مع وجوده في اللغة تكلف لانها لا يذهب اليه وكذا ما يمكن ان يقال انه من روى الحديث لانه روى
كل بيت عنده حال اخر الايات او من الروية لان الشاعر يتفكر اولا ويجمع كلمات فيدروى
الايات ثم يقدم على نظم الايات (او ما في معناه) عطف على حرف الروي اي ما في معنى
حرف الروي من الفاصلة اي من حروف الفاصلة وجملة الشارح من اطلاق اسم الكل
على الجزء هذا اذا جعل من بيانية كايقادر في امثاله ولو جعلت تبعية فلا حاجة الى شيء
من التكلفين (ماليس بالانزم في السجع) هو فاعل يجي ولا يخفى انه لو يجي مرة في بيتين من
ايات القصيدة ولم يلزم بس لزوم ما لم يلزم فالصحيح ان يلزم بجل قوله يجي الا ان يقال قصد
بالمضارع الاستمرار العرفي فتأمل والمراد بالسجع الكلام المتقن سواء كان سجعاً او شعراً وقد
مضى بهذا المعنى غير مرة فلا بد ان كان ينبغي ان يقول ماليس بالانزم في الشعر والسجع واما
دفع الشارح ذلك بان المراد ان يجي ماليس بالانزم لوجعل الفاصلتان او القافيتان مجتمعين

فقيدها تحسين الشعر ليس بالالتزام ما لا يلزم فيه لوجعل سبعة بل بالالتزام ما ليس بلازم في الشعر
ولذا فمضروه بان يلتزم التكلم في السجع والتقنية ما ليس بلازم من محيى حركة مخصوصة
او حرف بعينه او اكثر على ما نقله في الشرح في اخر هذا البحث فان قلت قد مر
في بحث الاصصاد استعمال الروي بمعنى الذي يبنى عليه واخر الايات والافقر فلا حاجة
الى قوله او ما في معناه من الفاصلة قلت كان ماضى تجوزا بنه عليه في هذا التعريف واعلم ان لزوم
ما لا يلزم يتحقق في بيت اذا كان غافية المصراع الاول كغافية المصراع الثاني فما قال الشارح
المراد ان يحى ذلك في بيتين او اكثر او فرقتين او اكثر محل بحث (نحو ما لا يلزم فلا تنهر واما
السائل فلا تنهر) مثال لما في معنى الروي قدمه لانه احوج الى التوضيح اولان تعامل المثال
المثل به في الجملة او لكونه قرأنا فالراء بمنزلة الروي حتى قبلها بالهاء المقنوح في الفاصلة بين وشئ
من النعمة والهاء لا يلزم في السجع ليحقق السجع بين تظفر ونسحر وبين تبصر وتفر قال الله
تعالى اقربت الساعة وانشئ القبر وان يروا اليه يعرضوا ويقولوا سحر مستمر (ونحو قوله
سأشكر عرا) ممدوحه (ان تراخت منيتي) وفي ساشكر عمر التراخي المنية لطيفه وان لا يني
صورة الكتابة بحمله على شكر العمر والبقاء (ابادي) بدل من عرا ولو جعل بدل الكل مبالغة
في ابادي عرا كأنه عين الابادي الموصوفه لكان لطيفا (لم تمنن) اي لم تقطع او لم تخطط عنه
والمن في اصل اللغة قطع الحبل ففي نفي المن اشعار بانها في الاتصال كالجبال اولم تخطط قبل
(وان هي جلت) يحتمل الوصل بالشكر اي ساشكر وان هي عظيمة وشكر عظيم النعم مشكل
جدا وفيه شيء وهو فرض عدم جلالة ابادي المدح والوصل بعدم القطع او عدم الخطا
او عدم الاعطاء لاحد من قبل وفيه ايضا وصية العرض المذكور ولا في الاحتمال الاخير
لان هي في راجعة الى اباد اعطيت قبل فلما بالغ في ابادي عرا كأنه مثل عنها فاجاب بقوله (فني)
اي هو فني اي شاب اتصف بهذه الصفات الكريمة واجتماعها مع الشباب اعزب اوسخى كريم
فان النبي جاء بهذا المعنى ايضا (غير محبوب) ممنون (الغنى) ضد الفقر اي لا يحبج ماله
(عن صديقه) اذ لا يحبج الغنى ويكره عنه فعلى الثانية الاضافة معنوية اي يتفجع صديقه عن
ماله كمال الانتفاع (ولا مظهر) اسم فاعل على ما هو المشهور والانطباق بالمحجوب جعله
اسم مفعول مضافا الى مرفوعه الذي هو (الشكوى اذا فعل زلت) اي زلت به يقال في
الكتابة عن زول الشر وامتحان المرء زلت به القدم وزلت به الفعل اي لا يظهر الشكوى اذا
زل به البلايل يصبر فالمعنى ان الصديق يتفجع لنا فعد ولا يتضرر بمضاره اصلا حتى لا يحزن
به لانه يخصها ولا يظهرها ذلك ان تجعل اذا فعل زلت عبده عن حال الصديق يعني زلت
الفعل بالصديق وابتلى الصديق اي لا يظهر الشكوى عن الابتلاء باصلاح حاله وثقل التعب
في دفع وباله والابلاغ تعميمه ولو جعل ولا مظهر الشكوى على صيغة المفعول وزله الفعل
للصديق يعني لا يظهر الصديق شكواه عنده عند ابتلائه لعدم المساجاة لانه
اكمل مراعاة حال صديقه لا يحجج الصديق الى اظهار الشكوى لكان
شديد الارتباط بما بعده وان كان في فهم هذا المعنى عنه نوع خفاء فأمال (راي خاني)
هي بالفتح الحاجة والفقر وفي المثل الخلة تدعو الى السلة اي السرقة فاحلها على المعنيين
شئت (من حيث يخفى مكانها) خفاء مكان الشيء مبالغة في خفاءه او المراد بمكانها وجودها
يعني لكمال تقرب حال يرى حاجتي في موضع اخفها فيه عنه (فكانت قذى) كعلى ما دخل
في العين وتأتى به العين قال الشارح يعني يكون كالداء الملازم له (حتى تجلت) بحسن اهتمامه
هذا ويحتمل ان يكون كونه قذى عينه انه لا يغفل عنه ويكون عينه مشغولين به كمال تعقل

عن قدامه فالرؤى هو التاء والترنم قبلها اللام المشددة المفتوحة وهوليس بل لازم في الشعر بل تتم
 نزلت ومدت وغيره فالترنم هنالك ثلثة اشياء لا يلزم شئ منها القحمة واللام والتشديد فقول
 الشارح في البيت نوعان من لزوم ما لا يلزم فاصرف المصنف في الابضاح وقد يكون ذلك
 في غير الفاصلتين ايضا فقول الحريري وما اشار الى اخرج العسل من اختار الكسل يعني
 يلحق في التحسين للزوم ما لا يلزم التزائم ما ليس بل لازم في غير الفاصلتين كالترنم التاء في اختار
 واشتار ولم يردانه داخل في لزوم ما لا يلزم وكيف والمراد بالوقوع قبل حرف الزوى وقوعه
 بلا فاصلة والام يكن للتقييد فائدة بل ينبغي ان يقال في تفسيره هو ان يبي في الفقرة او البت
 ما ليس بل لازم في السجع الا ان يقال مقصوده الاعتراض على تعريف النعم والتنبية على
 ما صرح عنه لتعريف حاله من الاختلال والافوت ما خرج عنه (واصل الحسن) لا مجرد
 له (في ذلك) الضرب من المحسنات اعني اللفظي ولذلك افر ذلك ولم يقل في ذنبك وبها
 اكد ذلك بكلمة لثلاثيهم اختصاص الكلام بما هو فيه من الالتزام (ان يكون) اي وقت ان
 يكون (الالفاظ تابعة للعاني دون العكس) حتى او كان كذلك لاثني اصل الحسن بل ينقلب
 الى السجع لافوت ما هو الغرض من ايراد اللفظ وتحسنه وهو تمكن المعنى في النفس باصغاء اللفظ
 على سبيل الشناط ولك ان تريد باصل الحسن اصل الحسن البدعي وهو البلاغة يعني اذا فأت
 مصلحة المعنى رعاية المحسنات اللفظية لم يبق الكلام بليغا فبلغوا الحسن اللفظي لعدم ثبات
 الحسن لغوات اصله وبالجملة يتجه انه لا وجه لتخصيص هذه الوصية بالضرب اللفظي بل اصل
 الحسن في جميع ذلك لفظيا كان او معنويا بان لا يفوت مصلحة المعنى فاذا عارضا بتحسين معنوي
 ايضا الى الخلل بافادة اللفظ للمعنى ينبغي ان يهجر عنه ولا يمكن دفع الشبهة بهذا التقرير بان
 قوله ان يكون الالفاظ تابعة للعاني يدل على ان الكلام في المحسنات اللفظية اذ دلالة متنوعة كيف
 ورعاية المحسن المعنوي والتكلف له ايضا بما يجعل الالفاظ تابعة للمعنى ولو سلم فالكلام في التخصيص
 لا في حل عبارة المصنف على العموم فاللايق ان يجعل قوله والاصل في ذلك كلمة بمعنى ان الاصل
 في ذلك المذكور من المحسنات المعنوية واللفظية ذلك اعم فائده وان كان غالب ما يقع فيه التكلف
 واكثر ما شاع فيه التصنع رعاية المحسنات اللفظية وهو الوجه في تخصيص التوصية بهما
 لو خصت واحاله المحسن المعنوي على تلك الوصية لان الاهتمام به في تلك دون الاهتمام
 باللفظي (خاتمة) قيل من الكتاب فالكتاب مرتب على مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة وقال الشارح
 المحقق انه من الفن الثالث وللكتاب اجزاء اربعة والخاتمة من الرابع وعسك في صدق دعواه
 بانه قال المصنف في الابضاح هذا ما تيسر لي باذن الله تعالى جمعه وتحريره من اصول الفن
 الثالث وبقيت اشياء يذكرها فيه اي في علم البديع بعض المصنفين منها ما يتبعين اهماله اما
 لعدم دخوله في فن البلاغة يعني به ما يشتمل الثلاثة على خلاف ما يبادر منه نحو ما يرجع الى
 التحسين في الخط دون اللفظ مع انه لا يخلو عن التكلف يعني لا يتيسر بدون تكلف لجعل
 المعنى تابعا للفظ مثل كون الكلمتين متمثلتين في الخط كما ذكرنا فيما سبق ومثل الموصل وهو ان
 يؤتى بكلام يكون كل من كلماته متصلة الحروف ومثل المقطع وهو منه الموصل ومثل الحفاء
 وهي الرسالة او الخطبة او القصيدة التي يكون حروف احدي كلمتيها منقوطة والاخرى
 غير منقوطة ومثل الحذف وهو الاتيان برسالة او خطبة لا يوجد فيها بعض حروف المعجم ونحو
 وما تحسین له قطعاً مثل التردد وهو ان تعلق الكلمة في المصراع او الفقرة المعنى لم تهلق نفسها بمعنى
 آخر كقوله تعالى حتى يؤتى مثل ما واتي رسول الله اعلم ومثل التعدية ويسمى سياقه الاعداد
 وهو ابقاع اسما مفردة على سياق واحدة ومثل ما يسمى تنسيق الطبقات وهو التعقيب

موصوف بصفات متوالية واما العدم الفائدة في ذكره يعني في البديع مثل ما يذكره بعض التأخرين
 بما هو داخل في المعاني والبيان مثل ما سماه لا يوضح وهو ازالة خفاء كلامك ببيان ومثل التوسيع
 فانهما من الاطناب ومثل ما سماه بعضهم حسن البيان وهو كشف المعنى وإبصاليه الى النفس فانه
 مبنى على التخليط فانه قد يبي مع الإيجاز وقد يبي مع الاطناب وقد يبي مع المساواة بمعنى حسن
 البيان بانه يكون إيجازا وتارة اطنابا وتارة مساواة وليس امر ازا اذ عليها فلا يتجه ان كلامه
 المحسنات البديعية بانه يكون مع الإيجاز وتارة مع الاطناب ومنهما لا بأس بذكره لاشتماله على
 فائدة وهو شيان احدهما القول في السرقات الشعرية وما يتصل به والثاني القول في الابتداء
 والخلص والانتهاء فعقد نافيها فصلين ختمنا بهما الباب هذا الكلام المص مع بعض
 تفصيل له لا بد منه ووجه تمسك الشارح ان المص ختم الفن الثالث بذكر هذه الاشياء التي
 وصفها بان بعض المصنفين يذكرونها في علم البديع وبانه لا بأس بذكرها وعقد لها خاتمة
 وفصلا فلم بذلك ان الخاتمة الفن الثالث وليس خاتمة الكتاب خارجة عن الفنون الثلاثة
 كالمقدمة هذا كلامه ونحن نقول الظاهر من خاتمة الكتاب فيما التمس الحال انه كالمقدمة
 من اخر الكتاب الظاهر من تمهيد مقدمة في اخر الفنون لذكر الخاتمة في الايضاح انه كالفنون
 الثلاثة حيث ذكر في اخر المقدمة تمهيدا لذكرها وقوله ختمنا بهما الكتاب دون ان يقول
 ختمنا بهما الفن الثالث واضح في كون الخاتمة من الكتاب وضوحا تاما وليس في وصف
 الاشياء بان بعض المصنفين يذكرونها في علم البديع دلالة على انها منه في كتابه لا لميل
 راضيا بما فعلوا وله في وصفها بانه لا بأس بذكرها كما في علم البديع وعبارة لا بأس شاعت فيما تراكه
 اولي فلم منه ان عدم ارادها في علم البديع اولي ما ارادها في لكتاب لاشتماله على الفائدة
 ينبغي ان لا يكون في البديع على ان مباحث السرقات الشعرية من قبولها ورددها وكذا
 حسن الابتداء والخلص والانتهاء قد يكون بالاشتمال على احدي اللاتين وقد يكون
 بالاشتمال على المحسنات البديعية فلا اختصاص لها بين دون فن هي تكميل للثلاثة ويتعلق
 بها تعلق اللاحق بالسابق هذا وفي قول الشارح عقدها خاتمة وفصلا مواحدة لا يبدل
 على ان الفصل خارج عن الخاتمة مع ان الفصل داخل فيها على ما صرح به الشارح نفسه
 في بيان الفصل (في السرقات) بفتح الراء جمع سرقة كسرقة اسم من السرقة او بكسرهما جمع
 سرقة كسرقة او سرقة ككثف وهما ايضا اسمان من السرقة والسرقة كما يجري في الشعر وهو
 اكثر ما يقع ولذا وصفه (بالشعرية) يجري في غير الشعر ايضا ولعله داخل تحت قوله (وما
 يتصل بها) وبوبه انه قال فيما بعد وما يتصل بهذا القول في الاقتباس والتضييق والعقد
 والحل والتلخيص ولم يقل وما يتصل بهذا (وغير ذلك) اي ذلك المذكور من السرقات الشعرية
 وما يتصل بها وهو القول في الابتداء والخلص والانتهاء جمعها مع السرقات الشعرية وما حصل
 بها بجامع انها مما يجب من احتياط بها كالسرقات الشعرية وما يتصل بها وتفسير غير ذلك
 بالقول عن الابتداء والخلص والانتهاء هو الذي جعلناه تصريحا من الشارح بان الفصل
 من الخاتمة (اتفاق قائلين) بلفظ الجمع المراد به ما فوق الواحد ولفظ التنبيه اكتفاء بما قبل ما يقع
 (ان كان في الغرض على العموم) اي مشتملا على العموم او بناء على يقوم الغرض وسعوله للبا
 غير مختص ببلغ دون ببلغ (كالوصف بالشجاعة) كملافة منه (والسخاء وحسن الوجه واليها)
 اي الحسن مطلقا (فلا بعد) بفتح الدال او كسرهما على ان يكون صيغة امر يفيد الإيجاز
 فيحسن مقابلته مع قوله والاجاز ان يدعى فيه سبق والزيادة وبضمها خبر فمحصول على وجوب

او بقرينة المقابلة (سرقه) والاستعانة ولا اخذا ونحو ذلك مما يؤدي هذا المعنى (انقرره) اى
 انقرر هذا الغرض العام (في العقول والعادات) ويشترك فيه الفصح والعجم والشاعر
 والفهم (وان كل في وجه الدلالة) على الغرض (كالتشبيه) والمجاز والكناية المشار اليها
 بقوله (وكذا كرهيات تدل على الصفة لاختصاصها) اى تلك النهايات (عن) الاولى بما
 (هى) اى الصفة (له) ولا يخفى ان السرقه في وجه الدلالة كما يكون باعتبار طرق الدلالة
 المتفاوتة في الوضوح والخفاء تكون باعتبار المراتب البدعيه ايضا (كوصف الجواد) اى
 السخى والسخية (بالتهميل) اى قيلال الوجه وهو كتهمل السحاب لالوه (عند ورود العقاة)
 جمع عاف وهو الضريف وطالب الفضل والرزق والكل حسن في هذا المقام (وكوصف الخيل
 بالعبوس) كالدخول ضد التهميل وجعله كالفعل يعيد عن القبول وقوله (مع سعة ذات اليد)
 قيل التهميل والعبوس معالان تهميل الجواد لا يكون مع قلة ذات اليد عند ورود العقاة والعبوس
 مع قلة ذات اليد اس من خواص الخيل وذات اليد المال سعى ذات البدلان اليد تفعل معه
 ما لا تفعل بدونه فكأنه يأمر اليد بالاعطاء والامساك واليد عمل كنه (فان اشرتك الناس في معرفته)
 اى معرفته وجد الدلالة على الغرض (لاستفراده فيها) اى في العقول والعادات كتشبيه
 الشجاع بالاسد والجواد بالبحر (فهو كالاول) اى كالاتفاق الاول في انه لا بعد سرقه
 ولا يخفى ان ما يصل بالسرقه من العقد والخفى ايضا كذلك فان الخل اسم يسمى حللا اذا
 كان لما في الشعر اختصاص بالشعر وكذا العقد اسم يسمى عقدا اذا كان لما في انثر اختصاص
 بالكتاب (والا) قال الشارح اى وان لم يشترك الناس في معرفته ولم يصل اليه كل احد لكونه مما
 لا ينال الابتكر وهذا التفسير على طبق تفصيل الايضاح وتجه عليه انه بقى اتفاق القائلين
 في الغرض الغير العام وهو مما جاز ان يدعى فيه السبق والزيادة فلهذه ترك الانساق الذهن اليه
 بالمقايمة وعبارته التي تصلح لمسا لا بقصر زمانه عن ايقنه وهو ان يجعل الاية الامر ين
 الذين رددت الحال بينهما وهوان يكون الغرض عاما ووجه الدلالة عاما فعنى قوله والا
 وان لم يكن احد الامر من وذلك بان يكون الغرض خاصا او وجه الدلالة خاصا و كلاهما
 كذلك وان اخصر الاوضح ان يقال اتفاق القائلين ان كان في الغرض على العموم كوصف
 بالشجاعة والسخا وحسن الوجه واليها اذ في وجه الدلالة كذلك كوصف الجواد بالتهميل
 عند ورود العقاة والخيل بالعبوس مع سعة ذات اليد فلا بعد سرقه والا (جاز ان يدعى فيه)
 اى فيما ذكر من الغرض او وجه دلالة لخاص (السبق) بقى انه ان اتفاق القائلين في الغرض
 او وجه الدلالة على العموم بعد سرقه ان كان تركيب العبارة المنطوقة او الجملة او
 المرغبة فيها محسن ذاتى او عرضى لا ينال اليه الا بفكر السابق ولا يحصى عنه الا بان يجعل وجه
 الدلالة على العموم معنى ان لا يكون في الدال اختصاص باحدهما من حيث التركيب والنظم
 بوجه من الوجوه وانما يقال جاز ان يدعى فيه الاختصاص بآتى ان الاحوط ان يقال قل فلان
 كذا وقد سبقه فلان اليه فقال كذا اعتناه ما بذلك فضيلة الصديق واجتنابا عن دعوى
 العلم بالغيب (والزيادة) يعنى يدعى زيادة احدهما اما المسبق ان اتي بامر زائد على السابق
 واما السابق ان لم يات الموقوف بزيادة مع المساواة ايضا الفضل والزيادة الاول فلا يخفى
 ان يوهم ان الوافى ان يقال جاز ان يدعى فيه سبق الزيادة والمساواة (وهو) اى ما لا
 يشترك الناس في معرفته من وجه الدلالة او ما لا يشترك الناس في معرفته من الغرض او وجه
 الدلالة (ضربان) احدهما (خاص في نفسه غريب) لا ينال الا بفكر (و) الآخر (عامي)
 نصرف فيه بما اخرجه من الابتدال الى الغريبة كامر) في باب التشبيه والاستعانة من

نقسمها الى الغرب الخاص والمبتذل العام امام البقاء على الابتذال اومع التصرف فيه
 بما يخرجه من الابتذال الى الغرابة كما في الامثلة المذكورة ثم (فالاخذ والسرقة) عطف
 السرقة على الاخذ لتفسير لان هذا المعنى علم باسم السرقة سابقادون الاخذ والمقصود
 التنبيه على ترادف الاخذ والسرقة وهذا اول من ان يراد بالاخذ والسرقة المسمى بهذين
 الاسمين اذ لا وجب لصرف اللفظ من الحقيقة الى المجاز (نوعان ظاهر وغير ظاهر) تذكير
 الظاهر وغير الظاهر لانها تفصيل انواع فلا حاجة الى اعتبار التعليل (اما الظاهر فهو
 ان يؤخذ المعنى كله امام اللفظ كله او بعضه او وجده) قوله او بعضه عطف على اللفظ
 ووجده على قوله مع اللفظ قال في الايضاح امام اللفظ كله اومع بعضه واما وجده هذا
 قسم في تفصيل اقسام الظاهر الاظهر فالظاهر او ما هو اكثر سرقة فالأكثر والهاذا قدم الظاهر
 على غير الظاهر قال السارح المحقق فالنوع الظاهر بهذا الاعتبار ضربان احدهما ان يؤخذ
 المعنى مع اللفظ كله او بعضه والثاني ان يؤخذ المعنى وحده والضرب الاول قسمان لان المأخوذ
 مع المعنى من كل لفظة اومع بعضه امام تغيير النظم او بدونه فهذه عدة اقسام الاولى وانقسم
 الاول من الضرب الاول قسمين لان تسم اللفظ مأخوذ مع المعنى امام تغيير النظم او بدونه
 لانه لا وقي بما اشار اليها المصنف بقوله (فان اخذ اللفظ كله) الخ وقوله اخذ مشتق من
 الاخذ الاصطلاحي لامن الاخذ اللغوي فلا يفهم انه لا بد من قيد يميزه عن الضمين حتى يصح
 قوله فهو مذموم اذا الضمين اخذ اللفظ كله من غير تغيير نظمه وليس بمذموم وينبغي ان يعد
 من اقسام الظاهر ما يؤخذ اللفظ وحده من غير اخذ المعنى كما اذا كان مشتقاً فقصده السابق
 المعنى الذي لم يقصد انما قال الاول كما اذا قال قابل ما كان ما كان وقصده مثل معنى شعري شعري
 فقال الاخذ ما كان ما كان واراد انما كان بحيث كانه لم يكن من عمله (من غير تغيير
 نظمه) اى لا يلفه واختار النظم على التركيب وهو التركيب على حسب ما يقتضيه العقل
 لا التوالى في النطق كيف ما اتفق لان السرقة انما تكون لماله نظم وشان للمساكيب كيف
 ما اتفق (فهو مذموم لانه سرقة محضة) ابطال حق الغير وكذب مخص ليس له تأويل
 صدق كما يدل عليهما السام المذكوران بقوله (ويسمى امسحاً) وهو في اللغة ابطال (وانتخال)
 وهو فيها ادعائى نفسه (كما حكى عن عبدالله بن الزبير) والذبير الشاعر وهو غير عبد
 الله بن الزبير الصحابي المشهور احد الاعلام في القاموس وهو القائل عبدالله بن الزبير لما حرمه
 لعن الله ناقه تجلتنى اليك فقال ان ورا كبتها وفي الايضاح ان يبرع اللام وبوافقه القاموس
 (انه فعل بقول معنى بن اوس) المرتضى (اذا انت لم تنصف) من الانصاف وهو العدل (الخلك)
 اخوة الصداقة او النسب (وجده على طرف الهجرة ان كان بعقل) من باب ضرب اى ان
 كان يبقى عقله بعد ذلك وفيه اشارة الى انه يصير مجزئاً بظلمك وبهجرتك فبقوله (وربك)
 حداسيف اى يرضى بان يقتل بالسيف او يترك ما هو عزيمة القتل به (من ان نصيحه) اى من
 اجل ضحك اى ظلمك في الاجل كما في قول الشاعر * ^١ ^٢ ^٣ ^٤ ^٥ ^٦ ^٧ ^٨ ^٩ ^{١٠} ^{١١} ^{١٢} ^{١٣} ^{١٤} ^{١٥} ^{١٦} ^{١٧} ^{١٨} ^{١٩} ^{٢٠} ^{٢١} ^{٢٢} ^{٢٣} ^{٢٤} ^{٢٥} ^{٢٦} ^{٢٧} ^{٢٨} ^{٢٩} ^{٣٠} ^{٣١} ^{٣٢} ^{٣٣} ^{٣٤} ^{٣٥} ^{٣٦} ^{٣٧} ^{٣٨} ^{٣٩} ^{٤٠} ^{٤١} ^{٤٢} ^{٤٣} ^{٤٤} ^{٤٥} ^{٤٦} ^{٤٧} ^{٤٨} ^{٤٩} ^{٥٠} ^{٥١} ^{٥٢} ^{٥٣} ^{٥٤} ^{٥٥} ^{٥٦} ^{٥٧} ^{٥٨} ^{٥٩} ^{٦٠} ^{٦١} ^{٦٢} ^{٦٣} ^{٦٤} ^{٦٥} ^{٦٦} ^{٦٧} ^{٦٨} ^{٦٩} ^{٧٠} ^{٧١} ^{٧٢} ^{٧٣} ^{٧٤} ^{٧٥} ^{٧٦} ^{٧٧} ^{٧٨} ^{٧٩} ^{٨٠} ^{٨١} ^{٨٢} ^{٨٣} ^{٨٤} ^{٨٥} ^{٨٦} ^{٨٧} ^{٨٨} ^{٨٩} ^{٩٠} ^{٩١} ^{٩٢} ^{٩٣} ^{٩٤} ^{٩٥} ^{٩٦} ^{٩٧} ^{٩٨} ^{٩٩} ^{١٠٠} ^{١٠١} ^{١٠٢} ^{١٠٣} ^{١٠٤} ^{١٠٥} ^{١٠٦} ^{١٠٧} ^{١٠٨} ^{١٠٩} ^{١١٠} ^{١١١} ^{١١٢} ^{١١٣} ^{١١٤} ^{١١٥} ^{١١٦} ^{١١٧} ^{١١٨} ^{١١٩} ^{١٢٠} ^{١٢١} ^{١٢٢} ^{١٢٣} ^{١٢٤} ^{١٢٥} ^{١٢٦} ^{١٢٧} ^{١٢٨} ^{١٢٩} ^{١٣٠} ^{١٣١} ^{١٣٢} ^{١٣٣} ^{١٣٤} ^{١٣٥} ^{١٣٦} ^{١٣٧} ^{١٣٨} ^{١٣٩} ^{١٤٠} ^{١٤١} ^{١٤٢} ^{١٤٣} ^{١٤٤} ^{١٤٥} ^{١٤٦} ^{١٤٧} ^{١٤٨} ^{١٤٩} ^{١٥٠} ^{١٥١} ^{١٥٢} ^{١٥٣} ^{١٥٤} ^{١٥٥} ^{١٥٦} ^{١٥٧} ^{١٥٨} ^{١٥٩} ^{١٦٠} ^{١٦١} ^{١٦٢} ^{١٦٣} ^{١٦٤} ^{١٦٥} ^{١٦٦} ^{١٦٧} ^{١٦٨} ^{١٦٩} ^{١٧٠} ^{١٧١} ^{١٧٢} ^{١٧٣} ^{١٧٤} ^{١٧٥} ^{١٧٦} ^{١٧٧} ^{١٧٨} ^{١٧٩} ^{١٨٠} ^{١٨١} ^{١٨٢} ^{١٨٣} ^{١٨٤} ^{١٨٥} ^{١٨٦} ^{١٨٧} ^{١٨٨} ^{١٨٩} ^{١٩٠} ^{١٩١} ^{١٩٢} ^{١٩٣} ^{١٩٤} ^{١٩٥} ^{١٩٦} ^{١٩٧} ^{١٩٨} ^{١٩٩} ^{٢٠٠} ^{٢٠١} ^{٢٠٢} ^{٢٠٣} ^{٢٠٤} ^{٢٠٥} ^{٢٠٦} ^{٢٠٧} ^{٢٠٨} ^{٢٠٩} ^{٢١٠} ^{٢١١} ^{٢١٢} ^{٢١٣} ^{٢١٤} ^{٢١٥} ^{٢١٦} ^{٢١٧} ^{٢١٨} ^{٢١٩} ^{٢٢٠} ^{٢٢١} ^{٢٢٢} ^{٢٢٣} ^{٢٢٤} ^{٢٢٥} ^{٢٢٦} ^{٢٢٧} ^{٢٢٨} ^{٢٢٩} ^{٢٣٠} ^{٢٣١} ^{٢٣٢} ^{٢٣٣} ^{٢٣٤} ^{٢٣٥} ^{٢٣٦} ^{٢٣٧} ^{٢٣٨} ^{٢٣٩} ^{٢٤٠} ^{٢٤١} ^{٢٤٢} ^{٢٤٣} ^{٢٤٤} ^{٢٤٥} ^{٢٤٦} ^{٢٤٧} ^{٢٤٨} ^{٢٤٩} ^{٢٥٠} ^{٢٥١} ^{٢٥٢} ^{٢٥٣} ^{٢٥٤} ^{٢٥٥} ^{٢٥٦} ^{٢٥٧} ^{٢٥٨} ^{٢٥٩} ^{٢٦٠} ^{٢٦١} ^{٢٦٢} ^{٢٦٣} ^{٢٦٤} ^{٢٦٥} ^{٢٦٦} ^{٢٦٧} ^{٢٦٨} ^{٢٦٩} ^{٢٧٠} ^{٢٧١} ^{٢٧٢} ^{٢٧٣} ^{٢٧٤} ^{٢٧٥} ^{٢٧٦} ^{٢٧٧} ^{٢٧٨} ^{٢٧٩} ^{٢٨٠} ^{٢٨١} ^{٢٨٢} ^{٢٨٣} ^{٢٨٤} ^{٢٨٥} ^{٢٨٦} ^{٢٨٧} ^{٢٨٨} ^{٢٨٩} ^{٢٩٠} ^{٢٩١} ^{٢٩٢} ^{٢٩٣} ^{٢٩٤} ^{٢٩٥} ^{٢٩٦} ^{٢٩٧} ^{٢٩٨} ^{٢٩٩} ^{٣٠٠} ^{٣٠١} ^{٣٠٢} ^{٣٠٣} ^{٣٠٤} ^{٣٠٥} ^{٣٠٦} ^{٣٠٧} ^{٣٠٨} ^{٣٠٩} ^{٣١٠} ^{٣١١} ^{٣١٢} ^{٣١٣} ^{٣١٤} ^{٣١٥} ^{٣١٦} ^{٣١٧} ^{٣١٨} ^{٣١٩} ^{٣٢٠} ^{٣٢١} ^{٣٢٢} ^{٣٢٣} ^{٣٢٤} ^{٣٢٥} ^{٣٢٦} ^{٣٢٧} ^{٣٢٨} ^{٣٢٩} ^{٣٣٠} ^{٣٣١} ^{٣٣٢} ^{٣٣٣} ^{٣٣٤} ^{٣٣٥} ^{٣٣٦} ^{٣٣٧} ^{٣٣٨} ^{٣٣٩} ^{٣٤٠} ^{٣٤١} ^{٣٤٢} ^{٣٤٣} ^{٣٤٤} ^{٣٤٥} ^{٣٤٦} ^{٣٤٧} ^{٣٤٨} ^{٣٤٩} ^{٣٥٠} ^{٣٥١} ^{٣٥٢} ^{٣٥٣} ^{٣٥٤} ^{٣٥٥} ^{٣٥٦} ^{٣٥٧} ^{٣٥٨} ^{٣٥٩} ^{٣٦٠} ^{٣٦١} ^{٣٦٢} ^{٣٦٣} ^{٣٦٤} ^{٣٦٥} ^{٣٦٦} ^{٣٦٧} ^{٣٦٨} ^{٣٦٩} ^{٣٧٠} ^{٣٧١} ^{٣٧٢} ^{٣٧٣} ^{٣٧٤} ^{٣٧٥} ^{٣٧٦} ^{٣٧٧} ^{٣٧٨} ^{٣٧٩} ^{٣٨٠} ^{٣٨١} ^{٣٨٢} ^{٣٨٣} ^{٣٨٤} ^{٣٨٥} ^{٣٨٦} ^{٣٨٧} ^{٣٨٨} ^{٣٨٩} ^{٣٩٠} ^{٣٩١} ^{٣٩٢} ^{٣٩٣} ^{٣٩٤} ^{٣٩٥} ^{٣٩٦} ^{٣٩٧} ^{٣٩٨} ^{٣٩٩} ^{٤٠٠} ^{٤٠١} ^{٤٠٢} ^{٤٠٣} ^{٤٠٤} ^{٤٠٥} ^{٤٠٦} ^{٤٠٧} ^{٤٠٨} ^{٤٠٩} ^{٤١٠} ^{٤١١} ^{٤١٢} ^{٤١٣} ^{٤١٤} ^{٤١٥} ^{٤١٦} ^{٤١٧} ^{٤١٨} ^{٤١٩} ^{٤٢٠} ^{٤٢١} ^{٤٢٢} ^{٤٢٣} ^{٤٢٤} ^{٤٢٥} ^{٤٢٦} ^{٤٢٧} ^{٤٢٨} ^{٤٢٩} ^{٤٣٠} ^{٤٣١} ^{٤٣٢} ^{٤٣٣} ^{٤٣٤} ^{٤٣٥} ^{٤٣٦} ^{٤٣٧} ^{٤٣٨} ^{٤٣٩} ^{٤٤٠} ^{٤٤١} ^{٤٤٢} ^{٤٤٣} ^{٤٤٤} ^{٤٤٥} ^{٤٤٦} ^{٤٤٧} ^{٤٤٨} ^{٤٤٩} ^{٤٥٠} ^{٤٥١} ^{٤٥٢} ^{٤٥٣} ^{٤٥٤} ^{٤٥٥} ^{٤٥٦} ^{٤٥٧} ^{٤٥٨} ^{٤٥٩} ^{٤٦٠} ^{٤٦١} ^{٤٦٢} ^{٤٦٣} ^{٤٦٤} ^{٤٦٥} ^{٤٦٦} ^{٤٦٧} ^{٤٦٨} ^{٤٦٩} ^{٤٧٠} ^{٤٧١} ^{٤٧٢} ^{٤٧٣} ^{٤٧٤} ^{٤٧٥} ^{٤٧٦} ^{٤٧٧} ^{٤٧٨} ^{٤٧٩} ^{٤٨٠} ^{٤٨١} ^{٤٨٢} ^{٤٨٣} ^{٤٨٤} ^{٤٨٥} ^{٤٨٦} ^{٤٨٧} ^{٤٨٨} ^{٤٨٩} ^{٤٩٠} ^{٤٩١} ^{٤٩٢} ^{٤٩٣} ^{٤٩٤} ^{٤٩٥} ^{٤٩٦} ^{٤٩٧} ^{٤٩٨} ^{٤٩٩} ^{٥٠٠} ^{٥٠١} ^{٥٠٢} ^{٥٠٣} ^{٥٠٤} ^{٥٠٥} ^{٥٠٦} ^{٥٠٧} ^{٥٠٨} ^{٥٠٩} ^{٥١٠} ^{٥١١} ^{٥١٢} ^{٥١٣} ^{٥١٤} ^{٥١٥} ^{٥١٦} ^{٥١٧} ^{٥١٨} ^{٥١٩} ^{٥٢٠} ^{٥٢١} ^{٥٢٢} ^{٥٢٣} ^{٥٢٤} ^{٥٢٥} ^{٥٢٦} ^{٥٢٧} ^{٥٢٨} ^{٥٢٩} ^{٥٣٠} ^{٥٣١} ^{٥٣٢} ^{٥٣٣} ^{٥٣٤} ^{٥٣٥} ^{٥٣٦} ^{٥٣٧} ^{٥٣٨} ^{٥٣٩} ^{٥٤٠} ^{٥٤١} ^{٥٤٢} ^{٥٤٣} ^{٥٤٤} ^{٥٤٥} ^{٥٤٦} ^{٥٤٧} ^{٥٤٨} ^{٥٤٩} ^{٥٥٠} ^{٥٥١} ^{٥٥٢} ^{٥٥٣} ^{٥٥٤} ^{٥٥٥} ^{٥٥٦} ^{٥٥٧} ^{٥٥٨} ^{٥٥٩} ^{٥٦٠} ^{٥٦١} ^{٥٦٢} ^{٥٦٣} ^{٥٦٤} ^{٥٦٥} ^{٥٦٦} ^{٥٦٧} ^{٥٦٨} ^{٥٦٩} ^{٥٧٠} ^{٥٧١} ^{٥٧٢} ^{٥٧٣} ^{٥٧٤} ^{٥٧٥} ^{٥٧٦} ^{٥٧٧} ^{٥٧٨} ^{٥٧٩} ^{٥٨٠} ^{٥٨١} ^{٥٨٢} ^{٥٨٣} ^{٥٨٤} ^{٥٨٥} ^{٥٨٦} ^{٥٨٧} ^{٥٨٨} ^{٥٨٩} ^{٥٩٠} ^{٥٩١} ^{٥٩٢} ^{٥٩٣} ^{٥٩٤} ^{٥٩٥} ^{٥٩٦} ^{٥٩٧} ^{٥٩٨} ^{٥٩٩} ^{٦٠٠} ^{٦٠١} ^{٦٠٢} ^{٦٠٣} ^{٦٠٤} ^{٦٠٥} ^{٦٠٦} ^{٦٠٧} ^{٦٠٨} ^{٦٠٩} ^{٦١٠} ^{٦١١} ^{٦١٢} ^{٦١٣} ^{٦١٤} ^{٦١٥} ^{٦١٦} ^{٦١٧} ^{٦١٨} ^{٦١٩} ^{٦٢٠} ^{٦٢١} ^{٦٢٢} ^{٦٢٣} ^{٦٢٤} ^{٦٢٥} ^{٦٢٦} ^{٦٢٧} ^{٦٢٨} ^{٦٢٩} ^{٦٣٠} ^{٦٣١} ^{٦٣٢} ^{٦٣٣} ^{٦٣٤} ^{٦٣٥} ^{٦٣٦} ^{٦٣٧} ^{٦٣٨} ^{٦٣٩} ^{٦٤٠} ^{٦٤١} ^{٦٤٢} ^{٦٤٣} ^{٦٤٤} ^{٦٤٥} ^{٦٤٦} ^{٦٤٧} ^{٦٤٨} ^{٦٤٩} ^{٦٥٠} ^{٦٥١} ^{٦٥٢} ^{٦٥٣} ^{٦٥٤} ^{٦٥٥} ^{٦٥٦} ^{٦٥٧} ^{٦٥٨} ^{٦٥٩} ^{٦٦٠} ^{٦٦١} ^{٦٦٢} ^{٦٦٣} ^{٦٦٤} ^{٦٦٥} ^{٦٦٦} ^{٦٦٧} ^{٦٦٨} ^{٦٦٩} ^{٦٧٠} ^{٦٧١} ^{٦٧٢} ^{٦٧٣} ^{٦٧٤} ^{٦٧٥} ^{٦٧٦} ^{٦٧٧} ^{٦٧٨} ^{٦٧٩} ^{٦٨٠} ^{٦٨١} ^{٦٨٢} ^{٦٨٣} ^{٦٨٤} ^{٦٨٥} ^{٦٨٦} ^{٦٨٧} ^{٦٨٨} ^{٦٨٩} ^{٦٩٠} ^{٦٩١} ^{٦٩٢} ^{٦٩٣} ^{٦٩٤} ^{٦٩٥} ^{٦٩٦} ^{٦٩٧} ^{٦٩٨} ^{٦٩٩} ^{٧٠٠} ^{٧٠١} ^{٧٠٢} ^{٧٠٣} ^{٧٠٤} ^{٧٠٥} ^{٧٠٦} ^{٧٠٧} ^{٧٠٨} ^{٧٠٩} ^{٧١٠} ^{٧١١} ^{٧١٢} ^{٧١٣} ^{٧١٤} ^{٧١٥} ^{٧١٦} ^{٧١٧} ^{٧١٨} ^{٧١٩} ^{٧٢٠} ^{٧٢١} ^{٧٢٢} ^{٧٢٣} ^{٧٢٤} ^{٧٢٥} ^{٧٢٦} ^{٧٢٧} ^{٧٢٨} ^{٧٢٩} ^{٧٣٠} ^{٧٣١} ^{٧٣٢} ^{٧٣٣} ^{٧٣٤} ^{٧٣٥} ^{٧٣٦} ^{٧٣٧} ^{٧٣٨} ^{٧٣٩} ^{٧٤٠} ^{٧٤١} ^{٧٤٢} ^{٧٤٣} ^{٧٤٤} ^{٧٤٥} ^{٧٤٦} ^{٧٤٧} ^{٧٤٨} ^{٧٤٩} ^{٧٥٠} ^{٧٥١} ^{٧٥٢} ^{٧٥٣} ^{٧٥٤} ^{٧٥٥} ^{٧٥٦} ^{٧٥٧} ^{٧٥٨} ^{٧٥٩} ^{٧٦٠} ^{٧٦١} ^{٧٦٢} ^{٧٦٣} ^{٧٦٤} ^{٧٦٥} ^{٧٦٦} ^{٧٦٧} ^{٧٦٨} ^{٧٦٩} ^{٧٧٠} ^{٧٧١} ^{٧٧٢} ^{٧٧٣} ^{٧٧٤} ^{٧٧٥} ^{٧٧٦} ^{٧٧٧} ^{٧٧٨} ^{٧٧٩} ^{٧٨٠} ^{٧٨١} ^{٧٨٢} ^{٧٨٣} ^{٧٨٤} ^{٧٨٥} ^{٧٨٦} ^{٧٨٧} ^{٧٨٨} ^{٧٨٩} ^{٧٩٠} ^{٧٩١} ^{٧٩٢} ^{٧٩٣} ^{٧٩٤} ^{٧٩٥} ^{٧٩٦} ^{٧٩٧} ^{٧٩٨} ^{٧٩٩} ^{٨٠٠} ^{٨٠١} ^{٨٠٢} ^{٨٠٣} ^{٨٠٤} ^{٨٠٥} ^{٨٠٦} ^{٨٠٧} ^{٨٠٨} ^{٨٠٩} ^{٨١٠} ^{٨١١} ^{٨١٢} ^{٨١٣} ^{٨١٤} ^{٨١٥} ^{٨١٦} ^{٨١٧} ^{٨١٨} ^{٨١٩} ^{٨٢٠} ^{٨٢١} ^{٨٢٢} ^{٨٢٣} ^{٨٢٤} ^{٨٢٥} ^{٨٢٦} ^{٨٢٧} ^{٨٢٨} ^{٨٢٩} ^{٨٣٠} ^{٨٣١} ^{٨٣٢} ^{٨٣٣} ^{٨٣٤} ^{٨٣٥} ^{٨٣٦} ^{٨٣٧} ^{٨٣٨} ^{٨٣٩} ^{٨٤٠} ^{٨٤١} ^{٨٤٢} ^{٨٤٣} ^{٨٤٤} ^{٨٤٥} ^{٨٤٦} ^{٨٤٧} ^{٨٤٨} ^{٨٤٩} ^{٨٥٠} ^{٨٥١} ^{٨٥٢} ^{٨٥٣} ^{٨٥٤} ^{٨٥٥} ^{٨٥٦} ^{٨٥٧} ^{٨٥٨} ^{٨٥٩} ^{٨٦٠} ^{٨٦١} ^{٨٦٢} ^{٨٦٣} ^{٨٦٤} ^{٨٦٥} ^{٨٦٦} ^{٨٦٧} ^{٨٦٨} ^{٨٦٩} ^{٨٧٠} ^{٨٧١} ^{٨٧٢} ^{٨٧٣} ^{٨٧٤} ^{٨٧٥} ^{٨٧٦} ^{٨٧٧} ^{٨٧٨} ^{٨٧٩} ^{٨٨٠} ^{٨٨١} ^{٨٨٢} ^{٨٨٣} ^{٨٨٤} ^{٨٨٥} ^{٨٨٦} ^{٨٨٧} ^{٨٨٨} ^{٨٨٩} ^{٨٩٠} ^{٨٩١} ^{٨٩٢} ^{٨٩٣} ^{٨٩٤} ^{٨٩٥} ^{٨٩٦} ^{٨٩٧} ^{٨٩٨} ^{٨٩٩} ^{٩٠٠} ^{٩٠١} ^{٩٠٢} ^{٩٠٣} ^{٩٠٤} ^{٩٠٥} ^{٩٠٦} ^{٩٠٧} ^{٩٠٨} ^{٩٠٩} ^{٩١٠} ^{٩١١} ^{٩١٢} ^{٩١٣} ^{٩١٤} ^{٩١٥} ^{٩١٦} ^{٩١٧} ^{٩١٨} ^{٩١٩} ^{٩٢٠} ^{٩٢١} ^{٩٢٢} ^{٩٢٣} ^{٩٢٤} ^{٩٢٥} ^{٩٢٦} ^{٩٢٧} ^{٩٢٨} ^{٩٢٩} ^{٩٣٠} ^{٩٣١} ^{٩٣٢} ^{٩٣٣} ^{٩٣٤} ^{٩٣٥} ^{٩٣٦} ^{٩٣٧} ^{٩٣٨} ^{٩٣٩} ^{٩٤٠} ^{٩٤١} ^{٩٤٢} ^{٩٤٣} ^{٩٤٤} ^{٩٤٥} ^{٩٤٦} ^{٩٤٧} ^{٩٤٨} ^{٩٤٩} ^{٩٥٠} ^{٩٥١} ^{٩٥٢} ^{٩٥٣} ^{٩٥٤} ^{٩٥٥} ^{٩٥٦} ^{٩٥٧} ^{٩٥٨} ^{٩٥٩} ^{٩٦٠} ^{٩٦١} ^{٩٦٢} ^{٩٦٣} ^{٩٦٤}

حتى دخل معنى فأنشد قصيدته التي اولها اعمر لك لا أدري واني لا وجل * على ابناء تعدو المنية
 اول * حتى انها وفيها هذان البتتان فاقبل * او بـ على عبد الله بن الزبير وقاله المنجبرني
 انهما لك فتعال اللفظ له والمعنى فهو اخي من الرضاعة وانا بشعره يعني انا حتى منه بشعره
 والمقصود كمال الاتحاد (وفي معناه) اى معنى ما لم يغير فيه النظم في كونه مذموما وان ليس
 منه بل مما اخذ فيه بعض اللفظ فيكون اعارة ومسحوا واخذ فيه المعنى وحده فيكون المما
 وسلحا وفي معناه في كونه من المسح والاحتفال وملتقى به او داخل فيه ومعنى قولنا في التعريف اما
 مع اللفظ كذا (ان تبدل بالكلمات كلها او بعضها ما يرادفها) لكن الظاهر ان كونه مذموما اذا
 لم يفسد التبدل للكلام حسن سجع او موازنة او زيادة فصاحة او سلاسة للشعر فان افاد فينبغي
 ان يترجم على الاصل ويزيد عليه فيقول لقال الشارح كما يناس في قول الخطيب * دع المكارم
 لا ترحل لبعيتها * واقدم فانك انت الطاعم الكاسى * ذر الما تزلنا ذهب لمطلبهم * واحبس فانك
 انت الاكل الابس * اقول لـ رجل طاعم طعم حسن الحال في المطعم ورجل كاس ذو كساء
 فيكون المعنى انت ذى الهمة نهائية هيتك الطعام والكساء ولا يطلب المكارم من همة عالية وكان
 الهذلى جعل الطعام اسم فاعل من طعمه كسعه والكاسى اسم من كسبه كرضى بمعنى لبسه اى
 انت طالب التعم والثروة والمكارم لا يحصل اطباء بها ومما وقع في بعض حواشي الشرح انه
 قال اللباس من اللبس وهو الذوق يقال ما لبس اوسا اى ما ذاق ذوقا ولو صح ما ذكره
 لكان مثلا لتبديل البعض بالرادف في انه قريب من هذا ان يبدل بالفاظ ما بضادها في المعنى
 مع رعاية النظم والترتيب كما يقال في قول حسان * بيض الوجوه كريمة احسابهم * شم الانوف
 من الطراز الاول * سود الوجوه لبيمة احسابهم * فطش الانوف من الطراز الاول * هذا
 ما سبأنى ان القلب من الاخذ غير الظاهر يجب ان يخص منه هذه الصورة من القلب (وان
 كان مع تغيير لفظه) اى نظم اللفظ وضمير كان لاخذ اللفظ كله (واخذ بعض اللفظ سمي) هذا
 الاخذ (اغارة) لان صاحبه لا يخفى نسبه الى نفسه وينسبه الى نفسه علما وثوقا لانه لا يتكرر
 عليه لغته الاول فهو غصب ما للغير علانية (ومسحوا) وهو في اللغة تغيير الصورة الى
 مادون نهاسمي هذا القسم باسم ما هو اكثر عيبا من افراده لان السرقة عيب فيناسب التسمية
 بما هو اشد عيبا (فان كان الثاني ابلغ من الاول) الاول افضل من الاول لبيتا الاول افضل
 لمحسن يدعى والافضل لمحسن ذاتي وجعل الابلغ شاملا له لا يخرج عن تكلف (لاختصاصه
 بفضيلة) لا يوجد في الاول فيه ان الاختصاص بفضيلة كذا لا يوجب كون الثاني ابلغ مالم
 يفضل على الاول في الفضيلة لجواز ان يكون اختصاص الاول اكثر (مدح) اى الاخذ
 بمدح كما يقتضيه السوق وفي الشرح اى فالثاني مدح فادرك لمحسن باعك المدح واختر
 المعدل دون المدح (تقول) فيه مسامحة والمثال اما اخذ سلم فالحصيح كقول سلم
 كذا بعد قول (بشار من راقب الناس) اى خاف في الصحاح راقب الله في امره خافه (لم يظفر
 بحاجته وقازا لطيبات) اى بطيبات الرزق فكانه اشارة الى ما في الآية الكريمة يا ايها الناس
 كلوا من طيبات ما رزقناكم (القائك) اى الجرى الشجاع (الاهج) اى الواظب على الامر
 الذى اغرى به وقد استمر المصنف على هذه المسامحة في الامثلة ولا يبعد ان يقال التثيل
 للامر من المذين وقع الاخذ فيهما اعني مجموع الماخوذ والمأخوذ منه فقوله كقول بشار مثلا
 في تقديرهما كقول بشار (وقول سلم الخاسر) بالخاء المعجمة يسمى بالخاسر لانه باع مسحفا
 واشترى بثمنه ديوان شعر اولانه فحصل له اموال فبذرها على ما في القاموس ولانه اشترى بثمن
 مسحوف ورثه عودا بضرب به على ما نقله الشارح من الاساس (من راقب الناس مات هما)

مفعوله وجعله تغييرا كما في الشرح بوجوب كون المعنى مات هم فيكون اسنادا الى السبب ومع
صححة حل الكلام على الحقيقة لا بصار الى المحال (وقال بالذات الجسور) اي الشد الجرافة روى
عن ابي معاذ رواية بشار انه قال انشدت بشار اقول سلم فقال ذهب والله ماء بيتي فهو
اخف منه واعذب والله لاصكات اليوم ولا شربت في الايضاح وقول الآخر
* خلقنا لهم في كل عين وحاجب * بسم القنا والبيض عينا وحاجبا * وقول ابن نباتة بضم النون بعده
خلقنا باطراف القناني ظهروهم * عيونها وقع السيوف حواجب * فبيت ابن نباتة بابع لاختصاصه
بزيادة معنى وهو الاشارة الى انه زامهم حيث وقع الطعن والضرب على ظهورهم ومن
الناس من جعلهم ساهبا وبين هذا الالامه وقد شنع على من جعلهما متساويين بقوله ومن
الناس ولا يوجب ما ذكره فضل بيت ابن نباتة لان في بيت الآخر نهاية المبالغة في الشجاعة
حيث لم بقدر الاختصاص مع المواجهة على منع سمر القنات اعينهم ودفع البيض عن حواجبهم
وتكرر الطعن والضرب على الاعين والحواجب الاثني من ابعدهم وقوع الضرب عليهم
كيف في بيت ابن نباتة استطراف في خلق الاعين والحواجب في الظهور على خلاف ما هو
الاعتاد وانهم ساهدوا ما بهتهم حين الفرار كما شاهدوا حين الاقدام ايضا (وان كان)
الثاني (دونه) اي الاول لاختصاص الاول بفضيلة ترك التعاليل لان ساقى الذهن اليه من
التعليل الاول وفيه ما عرفت (فهو) اي الاخذ بالثاني (مذموم) مردد وانما جعل ما هو
مذموم ثانيا وبإحدى النظرية حتى ان يجعل ما هو ابعدهم الذم ثانيا لانه اقرب الى المدح ونظر
ثان لا يملكه الا بتوان وهو ان ابعدهم الذم متوسط بين المدح والمذموم والمتوسط من
حيث هو متوسط متأخر عن الطرفين كقول ابي تمام في مرثية محمد بن حنيد وبدو كان
قد استشهد في بعض غزواته (ههههه) اي بعد المرنى وطال المسافة ينشأ عنه لانه وصل
الى الجبله وكم ينهوا وبين الدنيا الدنيا واللفظ خبير والمعنى على التمسر فزاد في التمسر بانه
لبس اثرا جاء ما تسلى به بعد فقال (لا يأتي الزمان بمثله) ليتسلى به وعلل عدم اتيان الزمان
بمثله بعلة تهيئة للزمان لا تنفك عنه وهو قوله (ان الزمان بمثله الخجل) وبلغ في غاية التأكد من
ذكر آن واللام واسمة الجمله وقد افاد الخجل به بطريق الاولى لانه اذا كان بخيلا بمثله فخله به
اولى وقد اشار بافاده استمرار بخل الزمان انه لم يأت بمثله فله وان الاتيان به كان خارق العادة
والشارح جعل ضمير ههههه امثال التيسان المذكور قبله في البيت السابق وهو قوله * انسى
ابانصر نسبت اذن بدى * من حيث يتنصر الفتى وبذل * واما لان يأتي الزمان بمثله بدليل ما بعده
فهو اضمحار قبل الذكر لضرورة الشعر ولا ضرورة لارتكابه او تخصيص بعد التيسان بالماضى
ولا اختصاص له هذا قال الشيخ عبد القاهر في المسائل المسككة قال الشيخ ابو علي الفارسي
في هذا البيت تفسير لان الغرض في هذا الخوف في المثل وان يقال هو امرؤ وانه لا يكون فاذا
جعل سبب فقد مثله بخل الزمان به فقد اخل بالفرض وجوز وجود المثل ولم يمتعه من حيث
هو بل من حيث بخل الزمان بان يجود مثله وفيه بحث لان يجوز بخله وان ينفى ان مثله لا يكون
لان ساقى انه يغربل غرة المثل وقته يلازم بخل الزمار به (وقول ابي الطيب اعدى الزمان)
بقال اعدى الامر جاوز غيره اليه فالعنى جاوزه سبحانه الى الزمان (فصاحبه ولقد يكون به
الزمان بخيلا) لا يخفى ان هذا المصراع مأخوذ من المصراع الثاني لابي تمام وان كان
ينتهي حافرقان ابا تمام جعل الخجل متعلقا بمثله صريحا وابي الطيب بنفسه لان هذا المقيار من
التفاوت لا يتنافى الاخذ ولم يشترط اتحاد المأخوذ والمأخوذ منه في المعنى من كل وجه كما توهمه
البعض وان مصراع ابي الطيب خال عن التقصير الذي اثبتته ابو علي في مصراع ابي تمام

فلو تم التفسير لم يكن مصراع ابي الطيب دونه ومعنى البيت على ما ذكره ان جنى انه تعلم الزمان
من سخائه فسخاؤه واخرجه من العدم الى الوجود ولو لا سخاؤه الذي استفاد منه ليجل به على
النسب واستبقاه لنفسه وزغفه ابن فورجه وقال هذا تأويل فاسد وغرضه بعد لان سخاءه من
لم يوجد لا يوصف بالعدوى فالمعنى انه اعدى سخاءه بعد وجود الزمان فسخاؤه على واسع مدنى
بوصله هذا وعلى التقديرين ففيه وصمة وضع المضارع مقام الماضى لانه قصد ان الزمان
كان به بخيلا فعدل الى المضارع للوزن كذا ذكره المصنف وانا اقول الاظهر ان المعنى انه
اعدى الزمان سخاءه فسخاءه بسبب عدوى سخائه فضمير به للعدوى والباء السببية وليست
صلة للسخاء اى فسخاءه بسبب عدوى ولقد يكون بعده الزمان به بخيلا اذ ليس سخاءه
بعده يسرى الى الزمان فيضمر سخاءه فيسخو به ثم انه قال المصنف انا لان المعنى على الماضى
بل المعنى ان الزمان بهلاكه يكون بخيلا بما فبق على وجه الدهر ودفعه بان الزمان لما سخاؤه
والسخاء البذل للغير فقد خرج عن تحت تصرفه فلامعنى للاخبار بانه لا يسمع بهلاكه لان
هذا الاخبار انما يفيد في حق من يقدر على هلاكه واعتصم على الدفع بان الزمان لما سخاؤه
فقد خرج عن تحت تصرفه بالاتحاد لانه تحصيل الحاصل واما تصرفه بالاهلاك فباق
فله ان يسمع به وان يجل واجاب الشارح عن اعتراض المصنف بان احتمال الجمل على هذا
المعنى لا يضرب لانه مع ذلك الجمل ايضا ادون من مصراع ابي تمام لاحتمال وجهه الى تقدير
مضاف لا يدل عليه قرينة على ان هذا المعنى مما لم يذهب اليه احد ممن فسر البيت
والعلاوة ضعيفة وقد عرفت في انشاء شرح مصراع ابي تمام اشتماله على ما فضله
على مصراع ابي الطيب فاحفظه (وان كان) الثانى (مثله) اى مثل الاول (فابعد) اى فهو
ابعد اى فالثانى ابعد (عن الدم) من الثانى من القسم الثانى فان قلت هل يتأنى في القسم الثانى
بعد من الدم كما هو قضية صيغة لا بعد قلت نعم الاقرب الى الدم والاعرف فيه ما اخذ فيه
اللفظ كله من غير تغيير لنظمه (والفصل الاول كقول ابي تمام لوحا) اى نظر الى الشيء فغشى
ولم يمتد لاسيما (مرئاد) اسم فاعل من الارتداد بمعنى الطلب واصافته الى (المنية) بمعنى من
لم يجدا الا الفراق فيستثنى من قوله دليلا (على النفوس) متعلق بقوله (دليلا) وقول ابي الطيب
(اولا مفارقة الاحباب ما وجدت لها المنيا الى ارواحنا سلا) التفسير في لها المنيا وهو حال
عن المنيا وهو اقرب من جعله حالا من سبلا كما في الشرح ووجدت اما بمعنى العلم والمفعول
الثانى قوله الى ارواحنا قدم على المفعول الاول واما معنى الاصابة وقوله ارواحنا حلال قدمت
على صاحبها لئلا تكرر فيها وقيل جمع لهما ما ضيفت الى المنيا وهى اللحمة المشرفة على الخلق ويؤيده
رواية يد المنيا فقد اخذ المعنى كله مع بعض الالفاظ اعني المنية ومرادف الفراق ومرادف
لم يجدا ومرادف النفوس اعني الارواح وحكيم الشارح بان اخذ المرادف ليس الا في الارواح
واما الفراق والمنية والوجدان فن اخذ بعض الالفاظ بعينه محمل نظر ولا يخفى ان بيت
ابى الطيب افضل حيث حصر لهتداء المنيا الى الارواح في دلالة الفراق عليها بخلاف
بيت ابي تمام فانه جعل الفراق دليلا على تقدير خبره المنية له مطلقا بحيث افاد ان لاموت مع
الواصل اذ لا سبيل للموت الاحال الفراق قال الشارح وقوله فهو ابعد من الدم انما هو على تقدير
ان لا يكون في الثانى دلالة على السرعة بانساق الوزن والقافية والافهم ومذموم جدا كقول
ابى تمام * بقم الظن عندك والاماني * وان قلت ركابي في البلاد * وما سافرت في الافاق الا *
ومن جد والى راحلى وزادى * وقول ابي الطيب * واتى عنك بعد غد غدا دى * وقلي
عن فتاك غير عاد * محبك حبا اتجهت ركابي * وشيفك حيث كنت من البلاد * وهذا وفيه

نظر لان المذمومة جد اعم الدلالة على السرقة مما لا ينبغي ان يخص هذا القسم الثاني مما جدد
في بعض اللفظ وكلاء مع تغير النظم بل يجب ان يشرك بينه وبين القسم الثاني ايضا فهذا
القسم مع الدلالة على السرقة ايضا ابعد من الذم من القسم الثاني فلاحاجة الى تقييد
قوله فهو ابعد مما دالما تكن دلالة على السرقة واظن انه سهى في هذا المقام حيث قال
المصنف في الايضاح في هذا المقام واعلم ان من هذا الضرب ما هو قبيح جدا وهو ما يدل
على السرقة باقتناق الوزن والثانية ايضا كقول ابي تمام الى اخر الايات المذكورة فحمل الشارح
قوله هذا الضرب على القسم الثالث من المسخ والظاهر انه اراد بهذا الضرب ضرب
المسخ من السرقة باقتناق الوزن والظاهر من الاخذ والسرقة شرع في الضرب الثاني منه
وهو ان يؤخذ المعنى وحده فقال (وان اخذ المعنى وحده) وهو عطف على قوله وان اخذ اللفظ
(يسمى) اى ذلك الاخذ (الماما) قال الشارح من المباشرة اذا قصد واسله من المباشرة
اذا نزل به هذا ووجه التسمية انه قصد بلفظه معنى الغير ولا يبعد ان يجعل الالمام متفولا من
مباشرة اللهم لانه بالنظر الى اخذ اللفظ والمعنى بمنزلة اللهم من الكثرة (وسلخا) وهو نزع الشيء
عن الشيء فكان لفظ الثاني نزع المعنى من اللفظ الاول وقال الشارح النزح هو كشط الجلد
عن الشاة واللفظ للمعنى بمنزلة الجلد فكانه كشط من المعنى جلد او البسه جلدا آخر هذا
والسلخ جاء بكلا المعنيين (وهو ثلثة اقسام كذلك) اى كذلك المذكور من الاقسام يعنى
ممدوحا ومذموما وابتعد من الذم كاعرفته وفي الشرح فسر كذلك بمثل ما يسهى اغارة
ومسخا وما ذكرنا نسب بمقام معننى الاقسام (اولها) اى اول الاقسام وهو ما يكون
ممدوحا لكون الثاني المبلغ من الاول (كقول ابي تمام هو) ضمير انسان (الصنع) اى الاحسان
وهو مبتدأ خبره الجملة الشرطية (ان يجعل ضمير وان يرث) اى يطر (فليرث في بعض
المواضع النفع وقول ابي الطيب ومن الخير بطو سبك) اى تأخير عطساك (عنى اسرع
السحب في المسير الجهام) الجهام بالقبح اسحاب الذى لاماه فيه كذا في
الصحاح وفي القساموس اهرق ماءه يعنى تأخر عطساك عنى يدل على عظم نفعه
كاسحاب الذى يبطو في سيره فان نفعه كثير فبت ابي الطيب مع اشتماله على
زيادة بيان للمقصود بضرب المثال له بالسحاب ينضم بسببه تشبيهه بالسحاب الماطرة
في كثرته منفعه وفي احياء الموهوب له كاجاء السحاب الارض (وثانيها) اى ثاني الاقسام
وهو ما يكون مذما لكون الثاني دون الاول (كقول البحرى اذا تائق) اى لمع (في التدى)
في الصحاح الذى على فعل لكن في القساموس كفتى هو مجلس التوم ماداموا فيه فان تفرق
القوم فليس يندى والشر يساعدهم الصحاح (كلامه المصقول) اى المحلول في الشرح فيه
استعارة بالكنابة حيث شبه الكلام بالسيف واثبت له التائق والصقالة كاثبات الاظفار
للينة وفيه ان اثبات اللعان او الصقالة تخيل والآخر ترشح اذا التخيل لا يكون الاواحدا
والاوجه انه شبه الكلام بالريق الصنفى عن الكدر واثبت له الكدر مصقولا خلاوصه عن الكدر
واثبت اللعان والخلوص عن شائبة الكدر وجعل ذلك الريق ظاهرا من لسانه الذى
كاسيف القاطع المصقول وجعله بعضا من السيف لان اللسان يشبه رأس السيف وضمن
وصفه بكمال الفصاحة وكون كلامه ماضيا كون سيفه قاطعا ووصفه بالشجاعة فليس
فصل بيت البحرى في مجرد اشتماله على الاستعارة والتخيلية كما ذكره المصنف في الايضاح
وتبعه الشارح بل فيه تشبهات دقيقة واستنباع لطيف ايضا (وقول ابي الطيب كان السنهم

في النطق على رماحهم في الطعن خرصا في الشرح خرصان الشجر قضيا نهوا وخر صان
 الرماح استنهما واحدها خرص بالضم والكسر يعنى لفرط مضى اسنة رماحهم ونفاذها
 كأن استنهم عند النطق جعلت اسنة على رماحهم عند الطعن فصارت الاسنة في النفاذ
 كالسنتهم هذا واقول في بيت ابي الطيب من يد مبالغة في نفاذ كلامهم بس في بيت البحترى
 حيث جعل استنهم مشبهة بالسنتهم على التشبيه المقلوب لكن مع ذلك بيت البحترى يبلغ لكثرة
 مافيه من الرزايا (وثالثها) اى ثالث الاقسام وهو ما يكون ابعد عن انذم لكون الثاني مثل
 الاول (كقول الاعرابى ابي زياد) (ولم يك) يحذفون يكون في الجزم لكثرة استعماله (اكثر القتيان)
 بالكسر جمع فتى بمعنى السخى (مالا) وفي الايضاح وما ان كان اكثرهم سوا ما السوم بالفتح
 الابل الراعية (ولكن كان ارحبهم ذراعا) الذراع بالكسر طرف الرفق الى طرف الاصبع
 الوسطى والساعد وقد ذكر فيها ورحب الباع والذراع ورحبها اى سخرى والباع
 قد رمد البدين (وقول الشجاع) مدح جعفر بن يحيى تروم الملوكة مدي جعفر ولا يصنعون لما يصنع
 (وليس باوسعهم في الفنى ولكن معروفه) اى احسانه (اوسع) واما غير الظاهر فنه ان يشابه
 المعنيان معنى البيت الاول ومعنى البيت الثاني (كقول جرير فلا يمنعك) على لفظ النهي (من ارب)
 على وزن فرس و حبر الحاجبة (لحاهم) بالضم والكسر جمع لحية بالكسر (سواء
 ذو العمامة) بالكسر وهى المغفر والبيضة وما يلف على الرأس وجلها على الاولين
 ابلغ على الثالث اوفى بقوله والجمادى بالكسر اى سواء رجا لهم ونساءهم وقد روى تلك التسوية
 باستعمال ذو فيها على السواء (وقول ابي الطيب) في سيف الدولة يذكر خضوع بنى
 كلاب وقبائل العرب (ومن في كفه منهم فتاة كن في كفه منهم خضاب) فتعير جرير بذى
 العمامة كتعير ابي الطيب عنه بمن في كفه منهم فتاة وكذا التعير عن المرأة بذات الحمار وعن
 في كفه منهم خضاب وفي بيت ابي الطيب مزيد مبالغة حيث جعل التثنية للحرب منهم كالمرأة
 المتقبة التى في دها الخضاب فانها اضعف من المرأة الخادمة المتزنة على العمل والسعى
 المحملة للشدايد وفيه صنعة التوجيه فانه يحتمل المدح بالشجاعة بان يحمل على ان فيه منهم
 فتاة كن في كفه منهم خضاب لتلطخه بدم الخصم وله احتمال آخر يحزره عن تشابه المعنيين
 وهو ان من في كفه منهم فتاة ليس الفتاة في كفه الا زينة لكفه ولا يأتى منه فائدة سوى الزينة
 كن في كفه منهم خضاب اذ ليس الخضاب الا زينة وهذا هكذا وان يدل على ضعفهم لكن
 لا بالتسوية بين النساء وبينهم في الايضاح ولا بفرك من البيتين المتشابهين ان يكون احديهما نسيا
 والاخر مدحا وهجاءا واقتضارا وغير ذلك فان الشاعر الحاذق اذا عمد الى المعنى المختلس لينظمه
 احتال في اخفائه فغير لفظه وعدل به عن نوعه ووزنه وقافته (ومنه) اى من غير الظاهر (القل
 وهو ان يقتل المعنى الى محل اخر كقول البحترى سلوا) اى ثيابهم (واشرقت) اى دخلت
 في شروق الشمس (الدماء) كائنة (عليهم) فعلهم حال من الدماء مثل (بحرارة) اى غير
 مخلوطة بمائع لونها (فكانهم لم يسلبوا) لان الدماء المشرقة صارت بمنزلة ثياب لهم
 (وقول ابي الطيب يس الجريح) هو من الدم ما كان الى السواد (عليه) اى على السيف (وهو
 محرد عن غمده فكأنما هو مغمد) لان الدم اليابس له بمنزلة الغمد له فنقل ابو الطيب المعنى من
 القتلى والجرحى الى السيف واذا وقع هذا النقل في المتشابهين زاده خفاء في الاخذ (ومنه)
 اى من غير الظاهر (ان يكون معنى الثانى اشمل من) معنى الاول (كقول جرير اذا غضبت عليك
 بنويم وجدته الناس كلهم غضابا) لانهم يقومون مقام الناس كلهم فمعملهم بمنزلة كل
 الناس هكذا ذكره الشارح بل المتبادر انهم زلوا بمنزلة كل الناس في الغضب فيكون اخص

من قول أبي نواس من وجهين وقول أبي نواس كتبه إلى هرون حين غار على الفضل البرمكي
لكنة أفضاله وأمر بحبسه * قولاً لهرون أمام الهدى * عند احتفال المجلس الحاشد * أنت
على ما بك من قدرة فقلت مثل الفضل بالواحد (ليس من الله بمستنكر أن يجمع العالم في واحد)
فأمر هرون بإطلاقه ولا يخفى أن التفاوت الموجب لعدم الظهور العموم والخصوص سواء
كان الأول أشمل أو الثاني فالأولى أن يقال إن يكون أحدهما أشمل إلا أن يقال عموم الأول
يضمن شمول الحكم لكل خاص فالأحيان الخاص من خواصه سرقة محضة ظاهرة بخلاف
خصوص الأول فإنه لا يستلزم الحكم الخاص الخفي على العام فليس فيه سرقة محضة بل
يشبه أن يكون فيه تدارك ما فات الأول وبهذا عرفت أن أخذ الثاني الأخص من معنى الأول
داخل في أخذ المعنى بعينه (ومنه) أي من غير الظاهر (القلب وهو أن يكون معنى الثاني نقبض
معنى الأول كقول أبي الشيص) الخراعى (أجد الملامة في هوالة الذئبة جبال ذلك فليكن اليوم
جمع لا يم كطالب وطلب والأمر للدعاء لأن المناسب الطلب على سبيل الخضوع للوم لأنهم
محسبون والمراد كل لا يم كإقتضيه المقام (وقول أبي الطيب أحبه) الاستفهام للانكار فهو في
معنى لا أحبه والتقي زاجع إلى القيد الذي هو قوله (وأحب فيه ملامة) لأنه حال لتقدير ما نا أحب
أو لتجوز كون المضارع مثبتاً حالاً بالواو للضرورة أو على سبيل الشذوذ وأما تجوز البعض
الحال بالواو إذا كان مضارعاً مثبتاً مطلقاً كما يشعر به كلام الشارح فم يشرطه مع التخصص
البلغ وأما جعل الثاني للمجموع بجعل الأول للعطف فحبه تقصير لا يراد ما يحتمل لشفا حبه
احتمالاً لظاهر أو في اختيار أحبه على لا أحبه التبرع عن ذكر لا أحبه وصير فيه في قوله وأحب
فيه كضمير أحبه لكن بتقدير مضاف أي أحب في حبه على طبق في هواك أو إلى الحب المذكور
في أحبه معنى (أن الملامة فيه أي في حبه) على أحد الوجهين (من أعدائه) أي من أعدائه
فكيف أحب الملامة مع أعدائه وفيه أن الملامة قد تكون من أحبائه الذين لا يرون اللوم
لأنها بدعوى حبه والمراد بأعدائه من يعاديه على أن يكون الأعداء جمع عد وعنى المفعول
وحينئذ يصفو المعنى عن ثبوت التردد وإنما بين السبب في التبيين على التبعيض لأن الأحسن
في هذا النوع أن بين السبب إلا أن يكون ظاهراً كما في قول أبي تمام ونعمة معتف جدواه أي
أحلى على أذنيه من نعمة السماع قوله جدواه مفعول معتف وقول أبي الطيب والجراحات
عنده نعمات سقت قبل سببه بسؤال فإن كلاماً من التلذذ بسؤال السائل وإتمام لغوت العطاء
قبل السؤال منشأه كرم في غاية الكمال وهو ظاهر من أن يخفى بدون ذكره الحال (ومنه) أي يؤخذ
بعض المعنى ويضاف إليه ما يحسنه (تحسيناً إذا تبايعوا وعرضوا) وأما إذا أخذ كل المعنى ويضاف إليه
ما يحسنه فهو من الأخذ بالظاهر الذي الثاني فيه بلغ (كقول الأفوه) الأفوه وهو في اللغة الواسع
الغم وأطول الإنسان بحيث خرجت من الشفتين (وترى الطير) جمع طائر ويقع على الواحد
وجعه طيور وطيائر (على آثارنا) جمع أثر بمعنى العلم أي مستعيلة على إعلان متوقعة فوقها فيكون
الأعلام مظهراً بها (رأى عين) رأى كالأروية مصدر يرى ورأى العين أي يرى الشيء بعينه
وهذا إذا كان قريباً وأما إذا كان بعيداً فلا يرى إلا شيئاً لا يتغير عن الغير (ثقة) مفعول له متعلق
على آثارنا أي كأنه على آثارنا لو توفاها (أن) أي بان متعلق بثقة (ستار) أي استطعم من لحوم من
نقلهم لا اعتياداً بذلك فافاد تكرار غلبتهم على الخصم (وقول أبي تمام قد ظلت) أي التي
عليها الظل (عقبان إعلامة) أي إعلامة التي هي كالعقبان في سرعة وصولها إلى الخصم
وأصطياده للخصم (ضخى بعقبان طير) العقبان كالحرمان جمع عقاب (في الدماء نواهل)
النهل أول الشرب وأبل نواهل ويكون خرس الشرف في أوله أكثر ووصفه بالنواهل باعتبار

المشاركة على التهل (آقامت) اى عقبان الطير (مع الزايات) اى الاعلام اعتمادا على انها
ستطعم لحوم القتلى (حتى كانها من الجيش) اى اقامت مختلطة مع الجيش (الا انها لم تقابل
فان اياها لم يلب بشئ) اى لم يقصد شيئا (من معنى قول الافوه راي عين وقوله ثقة ان سترار)
بيان لكون الاخذ اخذ بعض المعنى لكن في عدم المامه بمعنى راي عين نظرا لانه عبارة عن القرب
وبعيدة التظليل وما ذكره الشارح في دفعه من ان التظليل يجوز ان يكون مع البعد بان يكون
الطير في جوار السماء بحيث لا يرى اصلا دفعه ان قوله اقامت مع الزايات يفيد ان التظليل مع
القرب على ان المتبادر من ظلال القرب كما لا يخفى (لكن زاد) ابوتهم (عليه) اى على الافوه
او على البعض المأخوذ والاول يوافق الايضاح والثاني يلائم قوله وبضف اليه بعض
ما يحسنه بقوله الا انها لم تقابل وقوله في الدماء نواهل وابقاقتها مع الزايات حتى كانها من
الجنس) ولا يظهر وجه عدم ذكر الزايات على الترتيب (وبها) اى بالزادات الاخيرة (ثم)
حسن الاول) اعني قوله الا انها لم تقابل اذ ذكر اقامتها مع الزايات هو الذي يهيم بمقاتلتها
وتحويج الى هذا الاستدراك وقيل المراد ان هذه الزايات يتم حسن البيت الاول من بيتي ابى
الطيب ولا يبعد عن الصواب ويوافق عبارة الكتاب ويكون بخذا قول الايضاح وهذه
الزيادة حسنة قوله وان كان قد ترك بعض ما تاتي به الافوه وعلى التفسير الاول يكون بخذا
قول الايضاح وبذلك يتم حسن قوله الا انها لم تقابل في ما قاله الشارح والتقدير الاول هو
الوافي الايضاح وعليه التعويل نظر (واكثر هذه الانواع) المذكورة لغير الظاهر (ونحوها
مقبولة) قد شبه بقوله ونحوها على ان غير الظاهر لا ينحصر فيما ذكره وللعقل في استخراج
نظاير لها مجال لكن وجه ادراج الاكثر في جدا (منها) اى من هذه الانواع والصواب اى
من هذه الانواع ونحوها بل منها اى من السرفة لان حسن التصرف في كل سرفة كذلك
(ما يخرج به حسن التصرف من قبيل الاتباع الى غير الابتداع وكل ما كان اى كل نوع من
هذه الانواع (يكون اشد خفاء) كونه اخذا (كان اقرب الى القبول) اى الى نهائية القبول والا
فالجمع مقبول وبعد تنجيه ان نهاية القبول خرجت عن هذا البيان فتأمل (هذا) اى هذا
الذي ذكرناه من ادعاء سبق احدهما واتباع الذي وكونه مقبولا ومردودا ونسبة كل
بالاسمى المذكورة وغير ذلك مما سبق فاقراد هذا بتأويل المشار اليه بما ذكر فلا منافاة بينه
وبين التأكيده بقوله (كاه) انما يكون اذا علم ان الثاني اخذ من الاول بان يعلم انه كان يحفظ
قول الاول حين نظم او بان يخبر هو عن نفسه انه اخذ منه (والا فلا) يكون شئ منها اذ
لا يصح ادعاء سبق فضلا عما يترتب عليه وانما لا يصح ذلك الادعاء لجواز (ان يكون الاتفاق)
اى اتفاق القائلين (من قبيل توارد الخطارين) اى بحيث على سبيل الاتفاق (من غير قصد
الى الاخذ) فأتية من شرار الناس الذين يدعون على من يتكر العلمين سبقه غيره فان السارق
بل يدعون على من خصه الله بفضل له سرقه من غيره مع انه لم يظهر هذا الفصل من غيره
اصلا حتى عن ابن مباده اعني الرماح بن ابردين ربان الشاعر المنسوب الى امه مباده وهى
امة سوداء انه انشد لنفسه مقيد ومتلاف اذ اما اتيت بهل واهتر اهتر اهتر اهتر فقبل ابن
يذهب بك هذا الخطيئة فيقال الآن قلت اى شاعر اذ وافقته على قوله ولم اسمعه وتوارد
الخطارين اكثر من ان يخصص في المعاني بحكم به ووجد ان كل احد وان كان توارد الشعر بعينه
او باكثر الفاظه قليلا ولا يخفى ان هذا الاحتياط فيما اذا لم يكن خارقا للعادة اما من نسب
قصيدة او اياتا متعددة سبقه غيره فيها الى نفسه فلا يتأمل في الحكم لسبق غيره عليه (فاذا لم
يعلم قيل قال فلان كذا وقد سبقه اليه فلان فقال كذا) لغتهم بذلك فضيلة الصدق وسلم من

دعوى العلم بالغيب ومن نسبة الغبر الى النقص (ومما يصل بهذا) اى بالسرفات الشعرية
 كما يقتضيه قوله خاتمة في السرفات الشعرية ومما يصل بها الان ذلك يقتضى ان يقال ومما
 يصل بهذا الفن فجعل ما سبق يتأويل الفن والانسب ما ذكره الشارح حيث قال اى بالقول
 في السرفات الشعرية لانه يذكره قوله (القول في الاقتباس والتضمين واعقد والحل والتمج)
 وستعرف وجه التسمية لكل في موقعه وفي قوله ومما يصل اشارة الى ان المتصل به لا ينحصر
 فيما ذكر بل لك ان تلحق به ما توقف على استخراج وجه الاتصال في غاية الوضوح ولم يسم
 انكل سرفات ولم يقسم الى الشعرية وغيرها لان هذه الاصناف ممتزجة عن السرقة والتحال ما
 للغير كما لا يخفى (اما الاقتباس) هو اخذ الثار واستفادة العلم ومناسبة كلا المعنيين بصنعة
 الاقتباس ظاهرة لان المتكلم اخذ من القرآن والحديث في كلامه ما هو بمنزلة جذوة نار
 تضيء في كلامه واستفادة البيان من احدهما (فهو ان يضمن الكلام) نثرا كان ونظما
 (شئ من القرآن او الحديث) والمزاد من القرآن والحديث اعم منه ومن التغير تغيرا يسيرا
 قوله ولا يضره التغير اليسير فلا يرد ان اتالي الله باجعون لبس قرأنا ولا حديثا مع انه تضمن
 (لاعلى طريقته) اى ذلك الشئ (منه) اى من القرآن والحديث يعنى على وجه لا يكون
 فيه اشعار بانه يتخلو عن النقل والرواية فلا يقال قال الله او النبي كذا وفي القرآن والحديث
 كذا وهو اما من القرآن والحديث وكل منهما اما في النثر او النظم فالاول (يقول الحريري
 فلم يكن الاكصح البصر او هو اقرب حتى انشد فاعرب) والشائى (يقول الآخر ان كنت
 ازمة) اى عزمت (على هجرنا من غير ما جرم فصير جيل وان تبدلت بنا غيرنا فحسبنا الله
 ونعم الوكيل) واثالث (مثل قول الحريري قلنا شأته الوجوه وفتح الكع ومن يرجوه) فان
 قوله شأته الوجوه لفظ الحديث على ما روى انه لما اشتد الحرب يوم خيبر اخذ النبي عليه
 السلام كفنا من الحصاء فرمى به وجوه المشركين وقال شأته الوجوه اى فحث بالضم من
 القبح نقض الحسن وقول الحريري وفتح الكع على صيغة المجهول من فحبه الله اى ابعده
 عن الخير والكع كسر دالهم والبد الاحق (و) الرابع مثل (قول ابن عباد قال) اى الحبيب
 (قال ان رقيب شئ الخلق فداره) من المداراة وهى المحاملة والملاطفة وضير المفعول
 للرقيب (قلت دعنى وجهك الجنة حفت بالمكاره) اى دعنى ولا تفصحنى فانى اعلم انه لا بد من
 تحمل مكاره الرقيب فان وجهك الجنة حفت بالمكاره ولا بد اطالب الجنة من مشاق التكليف
 او دعنى ولا تمنعنى من العنف بالرقيب فان وجهك الجنة فلا بد له من ملافة المكاره فقلوه الجنة
 حفت بالمكاره اقتباس من قوله عليه السلام حفت الجنة بالمكاره يقال حفته به كذا اى جعلته
 محفوفًا بمخاطا ومما ينبغي ان يلحق بالاقتباس تضمين الكلام شيئا من كلام عظماء الدين ممن
 يتبرك بهم وبكلامهم سيما الصحابة الكرام والتابعين العظام ومن يفرط في سلك هذا النظام
 ولكن هذا مألوح به قوله ومما يصل به كما يهنا عليه (وهو) اى الاقتباس (ضربان ما لم ينقل
 فيه المتقاس من معناه الاصل) بل استعمال في مفهومه الاصل وان يغير ما استعمل فيه هذا
 المفهوم بغير تبدل فرد بفردي (كما تقدم) من الامثلة الاربعة فان قوله فصير جيل استعمال في
 مفهومه اما اذا اريد فصير جيل اجل فظاهر واما اذا اريد فامر ي صير جيل فلان مفهوم
 امر ي صير جيل واحد وان اختلف ما صدق عليه امرى فان الامر في القرآن امر يعقوب
 عليه السلام وفي الشعر امر الشاعر وفيه نظر لان اتحاد المفهوم في ضمير المتكلم لا يتم الان
 يكتفى بقضاء اكثر الالفاظ على مفهومه وهكذا حفت بالمكاره فان المكاره على مفهومه ولكن
 تغير الفرد وحفت بمعناه لكن الضمير الى وجه الحبيب لجملة بمنزلة الجنة (وخلقه) اى ما لم ينقل

فيه المقتبس من معناه الاصل (كقوله) اى قول ابن الرومي (لئن اخطأت في مدحك فإخطأت في منعي لقد انزلت حاجاتي بواد غير ذي زرع) اى يجنب لا يقع هو اقتباس من قوله تعالى حكاية عن ابراهيم عليه السلام ربنا انى اسكنت من ذريتى بواد غير ذي زرع عند بيتك المحرم والمراد به وادلائيات فيه ولا ماء ومن لطيف هذا النوع قول بعضهم في صبح الوجه دخل الحمام فخلق رأسه تجرد للحمام عن فشر لولوه * والبس من ثوب الملاحة ملبوسا * وقد جرد موسى لتزيين رأسه * فقلت لقد اوتيت مؤلك يا موسى (ولا بأس بتغيير يسير في اللفظ للوزن او غيره) كالتيه لانه ايراد القرآن او الحديث لاعلى انه منه نعم لو اورد على انه منه لا يصح التغيير واما التغيير الكثير فيخرجه عن كونه اقتباسا والتغيير اليسير كوضع المظهر موضع المضر كقوله اى قول بعض المغاربة قد كان ما حفت ان يكونا اتالى الله راجعوا فان القرآن انا اليه راجعون او تبديل اللفظ بلفظ يساوى مفهومه مفهومه كتبديل ما خلق له بما هو متخاقل له كقول القاضي منصور الهروي الازدى * ولو كانت الاخلاق نحوى ورائية * ولو كانت الاراء لا تشعب * لاصح كل الناس قد ضلهم هوى * كما ان كل الناس قد ضلهم اب * ولكنها الاقدار كل ميسر * لما هو مخلوق له ومقرب * فانه مقتبس من قوله عليه السلام اعلموا كل ميسر لما خلق له او وضع ضمير راجع الى ما يساوى مفهومه مفهوم لفظ في المقتبس موضعه كقول عمر الخيام * سبقت العالمين الى المعالي * بصائب فكرة فوعلوهم * ولا ح يحكمى نور الهدى * في لبالي للضلالة مدلهمة * يريد الجاهلون لطفوه وبابى الله الا ان يتمه فان اصله يتم نوره اى نور الله فوضعه موضع الضمير راجع الى نور الهدى وهو يساوى نور الله واعلم ان قوله في الامثلة السابقة حفت بالكاره من قبيل تغيير الظاهر المقتبس فانه وضع فيه ضمير الجئة موضعها في المقتبس (واما التضمين فهو ان يضمن الشعر) يقول ضمنت الاناء الماء اى جعلت الماء فيه والتضمين في العرف بمعنىان احدهما تضمين الشعر بنبه وثانيهما جعل البيت بحيث لا يتم معناه الابعاض عليه ويخص الاول باسم تضمين الشعر والثاني باسم تضمين البيت كذا يستفاد من القاموس لكن المصنف صرح بتضمين مادون البيت وما فوقه وتضمين المصراع وما دونه فلذا قال (شيئا من شعر الغير) يعنى يتا كان اوفوقه او دونه من المصراع وما دونه والشارح المحقق جوز تضمين الشاعر شعره شيئا من شعر آخره حتى قال فالاول ان يقول شيئا من شعر آخر لكنكم بانفت اليه لندرت هذا ويجه على التعريف انه ان اريد بقوله من شعر الغير البيان حتى يكون المعنى شيئا هو شعر الغير لا يتناول تضمين مادون المصراع وان اريد معنى البعض لا يتناول تضمين تمام شعر الغير (مع التنبية عليه) اى على شعر الغير وفيه مسامحة فيه عليه الشارح حيث فسر الضمير بانه شعر الغير ولك ان يجعله للتضمين المستفاد من تضمين اى مع التنبية على التضمين (ان لم يكن) ذلك الشعر (مشهورا) عند البلغاء وان اشتهر فقيم التضمين بدون التنبية فقوله ان لم يكن مشهورا تقييد لجواب التنبية لاصل التنبية كما يقيد بالاشارة ولو لا التنبية الى الشهرة لكان سرفقة لا تضمينها كذا محقق الشارح والظاهر انه لو كان الخطاب بالشعر لم يعرف ان المضمين شعر الغير يتم التضمين بدون التنبية والشهرة ولا يخفى ان قيد التنبية والشهرة ليميز عن السرفقة والتوارد للجرد التمييز عن السرفقة اما تضمين البيت مع التنبية على انه من شعر الغير فكقول عبد القاهر بن الطاهر التميمي * اذا ضاق صدرى وخفت العدى * تمثلت بينا بحالي بلىق * فوالله اباع ما ارتجى * وتالله ادفع ما لا اطيق * العدى بالضم والكسر اسم جمع بمعنى الاعداء وتمثلت انشدت شيئا واما تضمين بيت بدون التنبية فكقول بعضهم كانت بلهنية الشيبية سكرة * فصحوت واستبدلت سيرة محل * وقعدت انظر المنايا كواكب * عرف المحل

وبات دون المنزل * البهنية من العيش سعة من فوقهم وهو في شباب له براد غفلة
صاحبها والبيت الثاني لمسلم بن الوليد الانصاري واجتماع التنية والشهرة في
قول ابن العميد * كانه كان منطوبا على احسن * ولم يكن في قدم الدهر انشدني *
وفي الابضاح * ولم يكن في ضروب الشعر انشدني * ان الكرام اذا ما سهلوا ذكروا * من كان
بانفهم في المنزل الخشن * البيت الثاني لابي تمام الاحنة كالبدعة الحقد والجمع احن كعنب
واسهل واسار وفي السهل ضد الحزن واما فضين المصراع مع التنية (كقوله) اي الحرري
(على اني سانشد عند يحيى * اضاعوني وای فتي اضاعوا) المصراع الاول لغلام عرضه
ابوزيد على البيع والثاني للعرجي الشاعر عبدالله بن عمرو بن عثمان بن عفان رضي الله تعالى
عنه والنسبة الى العرج على وزن الفرس وهو منزل بطر بني مكة وقيل لامية بن
ابي الصلت وتماه * ليوم كربهة وسداد نعر * فقوله ليوم متعلق باضاعوني واللام لا وقت
والكربهة شدة الحرب وسداد النعر بالكسر لا غير سده بالخيول والرجال والتغر موضع الخفاة
من فروج البلدان والمعنى اضاعوني في وقت الحرب وزمان سدا النعر ولم يراعوا حتى احوج
ما كانوا الى وای فتي اي كاملا من الفتیان اضاعوا وفيه تقديم وبدون التنية فكقوله الاخر *
فدقت لما اطاعت وجناته * حول الشقي القرض روضة آس * اعذاره السارى المجول توقفا *
ما في وقوفك ساعة من بلس * المصراع الاخير لابي تمام واما فضين مادون المصراع كقوله *
كنا مع الدهر في بوس نكاده * والعين والقلب منافي قذا واذا * لان اقبلت الدنيا عليك
بما * تهوى فلا تنسى ان الكرام اذا * ولا يدهنا من تقديرتنا في البيت لان المعنى لا يمتدونه
بخلاف قول الحرري فانه لا يحتاج الى تقديره فنضين مادون البيت قسمان نضين بعضه
مع تقدير الباقي او ما لا يدهنه ونضيمته بلا تقدير ولا يخفى ان حسن النضين بان يكون النضين
مما عمل اليه الطبايع وتألفه وتأنس به اما لشهرته او اشتغله على مر ايامه وكون صاحبه
من يعتد بكلامه وبشبهى سماع مقالة (واحسنه) ما ينصرف فيه لكن لا في لفظه لانه
ان كثرة لا يفي مضامينه ينقلب سرقة فالاولى الحفظ عن يسره ايضا ليكون ابعدهن السرقة
بل في معناه بايداع نكتته في لفظ المضين كما يشير اليه قوله (ما زاد على الاصل بنكتته)
واطبقة (كالتورية) وقد عرفت في قوله اي قول صاحب الحقة (اذا الوهم ابدى)
اي اظهر (الى امامها) اي شربة سواد اللون شقتها او سحرتها وفي القاموس اللبي مثله اللام
سعة الشفة او شربة سوداء فيها وهذا لا يخفى عن وصحة فلذا استبدادها بها الى الوهم الذي
شانه الكذب (نفرها تذكرت ما بين العذوب) تصغير عذب والعذب المستساغ من الطعام
والشراب او عذب تصغير خيم والاعذبان البريق والخمر (وبارقي) اي النفر الشبهية
بالبرق بنى ما بدى لي وهم شقتها ونفرا وادرج في ابدائها طائفة ينص في شقتها تذكرت
ما بين رويي فيها ونفرا من لسانها الذي تلذذت بها وبمصها ودفعت ما في القاء الوهم من
التردد في كمال حبها وجعل الشارح العذوب بمعنى الشفة وما بين العذب وبارق بمعنى
البريق ولعل ما ذكرنا اعذب (وبدكرني) الوهم من الادكار (من قد هاهو مدامعي) بيان
لما بعده قدم عليه (بحر) مفعول بدكرني (حوالينا) جمع عالية وهي اعلى القناة اوراسها
او نصفه الذي يلي السنان (وبجرى السوابق) اي جريان سوابق الخيل يعني بدكرني الوهم
قد هاهو مدامعي الجارية كسوابق الخيل الذين جروا الزمام ففيه تشبيه تمثيل بصورة قد هاهو
السكينة في العين المصممة بالمدامع الجارية للحوال فتعني نضين هذا التشبيه بمجاوزه خيال القدي في المد
مع فقد زاد الشاعر في البيت الاول على الاصل بالتورية ونعم التورية اذ لا تورية اروج معاهي في بيان

حال المهرية سيما حال ذكرناها وفي الثاني تشبيه النية الذي ظهر بالتوجيه الوجيه
الذي له فضل عند ذوبه اذا الاصل بيت ابي الطيب في مطلع قصيدته له اعني تذكرت
ما بين العذب وبارق مجر عوالي وجر السواقي والمعنى انهم كانوا ازولايين هذين الموضعين
المعروفين وكانوا يجررون الزمراح عند مطاردة الغرسان ويساقون على الخيل فياينهم مفعول
تذكرت بديل منه مجر عوالي وبارق تذكرت او طرف مجر و قد جاوز تقديم الظرف
على المصدر والمفعول مجر وعرف بهذا ان التضمين نوبان ما بقي فيه المضمين
على معناه الاصلى وما اتقل فيه عن معناه الاصلى الى معنى آخر ولا يبعد ان يترط
فيما اذا نفل من معناه الاصلى الى معنى اخر ان يكون المعنى الثاني ابغ من الاول اذا لو كان دونه
لكان مذهبوما ولو كان مثله لكان ابعده من الغم ولا يظهر اختصاص زيادة الحشن لزيادة على
الاصل بالتضمين لجريانها بمعنى في الاقتباس وكأنهم لم يلتفتوا اليها اذا تصور فيه زيادة على
الاصل ولا يليق التفوه بالزيادة فيه اذا صله القرآن والحديث (ولا ينضر) في التضمين (ا) تغير
السبب لما قصد تضمينه قال المصنف في الايضاح ليدخل في معنى الكلام ولا يبعد ان يدفع سرر
التغير داعي التفتية ايضا وكلاهما في قول بعضهم في يهودى به داء الثعلب * اقول لعشر غلطوا
وعضوا * من الشيخ الرشيد واكروه * هو ابن جلا وطلاع الثنايا * متى يطع العمامة تعرفوه *
والبيت السخمين وشيل بالثنية على فعل واصله مشهور فغير من التكلم الى الغيبة ليدخل في
المقصود وينظم التفتية والمعنى غلطوا في حقهم ونقصوا ووضعوا من قدره يقال غص منه
نقص ووضع من قدره وفيه تهكم قدز يف باستعمال الرشيد وفي التضمين نكتة وهي التعريض
بداء الثعلب فيه وانه عطى بماء داء الثعلب فاذا وضع العمامة يظهر ما خفي تحت العمامة
(ورعاسي) وفي استعمال رعا إشارة الى فله استعمال الاسم (تضمين البيت فجازا دامت عاتة
وتضمين المصراع فجادونه يداعا) لان الشاعر الثاني قد اودع شعره شيئا من شعر الغرهو
بالنسبة الى شعره قليل مغلوب وهذا وان كان لا يظهر في تضمين بيت واحد مصرفا لكنه وجه
التسمية ولما ساحة فيه (ورفوا) لانه جعل شعر الغير مطبنا في صحيفة شعره والرفو جعل الغير
مطبنا وقال الشارح لانه رفي خرق شعر الغير بشعره ونحن نقول لانه لما اخذه فقد خرق
شعر الغير فرفاه بماءه اليه (واما العقد فهو ان ينظم نثر) وان كان قرأنا او حديثا لكن (لا على
طريق الاقتباس) خرج به اقتباس القرآن والحديث وبقي عقدهما وهو النظم مع تغير كثيرا
ومع التنبيه على انه من احدهما اما عقد القرآن فكقول الشاعر * انني بالذي استقرضت
خطا * واشهد معشر اقد شاهدوه * فان الله خلق البرايا عن جلال هيته الوجوه
* يقول اذا ناديتهم بدى * الى اجل مسمى فاكتبوه * راما عقد الحديث فكقول الامام
الشافعي المطلبى ابن عم النبي صلى الله عليه وسلم رضى الله عنه * عمدة الخير عندنا كلمات
اربع قالهن خير العربية * اتق لمستهجات وازهدودع * ما ليس بعينيك واعلم بنية *
عقد قوله عليه السلام السبل الخلال بين والحرام بين وبينهما امور متشابهات وقوله وازهد
في الدنيا يحكم الله وقوله عليه السلام من حسن اسلام المرء تركه ما لا يغنيه وقوله انما الاعمال
بالنيات واراد بقوله عندنا ثمانية الحديث او عهدا هل العلم واكد الامر بالعمل بالنية من بين الامور
الاربعة تنبيهها على انه من بينها فوجوب وتأكد العمل على من يخالفه في وجوب النية في بعض
الاعمال واتى بالامر مع انه ليس لفظ الامر الا في الزهد لان سوق الاحاديث يفيد الامر
والطلب استحسانا او وجهيا واحسن العقد ان يزيد يسنا على اضله ولجملة اوضح كما يشاهد
في هذا العقد ولوقال بالاقتباس لكان احسن لان ظاهر قوله لا على طريق الاقتباس يخرج عقد
غير القرآن والحديث من غير تنبيه فانه على طريق الاقتباس لكنه ليس باقتباس (كقوله) اى
قول ابي العنابة (ما بال من اوله نقطة واخره جيفة يعني) اى ما سبب افتخاره وقوله بغير حال

(عقد قوله على رضى الله عنه ما لابن آدم والفخر وأما اوله نطفة واخره جيفة) وقوله والفخر
بحروره فعول معه وما بالك والعصب فان قلت هل ليس لابن آدم الا اوله نطفة واخره جيفة قلت
نعم لمن يقتضيه قائل ومما عقدم من المثل قول الشاعر * لبس جديدك انى لا بس خلقى * ولا جديد
لن لا لبس الخلقا * عقد المثل لا جديد لمن لا خلق له اصله ما قالته عابشة رضى عنه ساقد وهبت
ما لا كثيرا امرت بنوب لها ان يرفع بضرب في الخث على استصلاح المال واعلم ان عابشة
رضى الله عنها امرت بتزويج ثوبها للسه وتنفق ما لها في سبيله تعالى واراد بقوله لا جديد
لمن لا خلق له انه لا جديد من حال الجيفة لمن لا خلق له في الدنيا ولم يعرف الناس معنى
كلامها فاشتهر في غير مر امها وصار مثلا والله تعالى اعلم (واما الحل) وهو
في اللغة الفتح ضد العقد وفي النظم ارتباط كل جزء باخر بحيث لا يمكن ان يتأخر
او يتقدم فكانه عقد كل ما لاخره يحل بخلاف الترفاته لا اتصال بهذه المثابة فتمت النظم
حل عقد الارتباط (ههوا ان يترا نظم) قال المصنف وشرط كونه منقولا لان يكون
سبكه مختارا لا يتقاصر عن سبك المصنف وان يكون حسن الموقع مستقرا في محله غير قلق اى غير
مضطرب هذا ولا وجه تخصيص هذا الاشتراط بالحل دون العقد (كقول بعض المقاربة
فانه لما فحيت دولته وحططت لخلاته اى صارت ثمرات لخلاته كالخنظل في المارة) لم يزل
سوء الظن بعباده اى يعودوه الى تخيلات فاسدة وتوهمات باطلة (ويصدق توهمه الذي
بعباده) اى يحوله من عاداته يقال اعتاده اى جعله من عادته فيعمل على مقتضى توهمه
(حل قول ابى الطيب) اذا ساء فعل المرء ساءت ظنونه * وصدق ما بعباده من توهم) يشكوسيف
الدولة واستماعه لقول اعدائه اى اذا قبح فعل الانسان فبحث ظنونه فيسب ظننه باولياته وصدق
ما يحضر بقلبه من التوهم على اصابه وكونه موضعيا لما في النظر مقصرا له بزيده حسنا
(واما التلميح) الى الح كنع اختلاس النظر كالح البرق والنجم لمسا والمرأة من وجهها امكنت
من ان تلمح فتعلم ذلك الحسنة ترى محاسنها ثم تخفيها كذا في القاموس فاخذار باب الصناعة
التلميح معنى السببة الى اللعب باحد المعنى لان الكلام الملع محل اختلاس النظر الى المعنى
المشار اليه ومحل لمع المعنى المشار اليه كلعع البرق الخاطف ومحل دلالة المعنى المشار اليه
وقد جعل الشارح العلامة التلميح ايضا اسماله وهو في اللغة الابتناء بشئ * ملج وهو غير
مشهور بل لم يعثر الشارح عليه حتى انكره وخطأ العلامة والاحتياط التوقف فان العلامة
يعد ان يسوى بينهما من غير ان رآه في كتاب اوسمه من ثقة (فهو ان يشار) في فحوى
الكلام (الى قصة اوسر) وزاد الشارح او مثل سارولا يخفى ان منه الاشارة الى حديث
اوابه كما يقال في وصف الاصحاب رضى الله عنهم والصلوة على اصحابه الذين هم نجوم الافئدة
والاهتداء فان فيه تلميحاً الى قوله صلى الله عليه وسلم اصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم
وقول الشاعر نحن بماعتدنا وانت بماعتدك راضى والراى مختلف فان فيه تلميحاً الى قوله تعالى
لكم دينكم ولى دين (من غير ذكره) راجع الى المشار اليه المداول عليه بقوله فهو ان يشار
الى قصة اوسر اوالى واحداً من المذكور المستفاد من كلمة اى واقسام التلميح على ما ذكره
الشارح ستة وعلى ما ذكرنا ثمانية ثالثها ما في انظم من الاشارة الى الفصدة (كقوله) اى قول
ابى تمام * لحقنا باخراهم وقد حوم الهوى * قلوبا عهدنا طيرها وهى مفع * افدت علينا الشمس
والليل * راغم بشمس لهم من جانب الحدر تطلع * تضاضوها صغ الدجنة وانطوى *
ليبعثها ثوب السماء المجرع * (قواله ما درى احلام نايم المت بنام كان في الرك بوشع)
فوضع الضمير في اخرهم الاخبة المرتحلين اى لحقنا بمن تأخر عنهم وحوم الهوى اى اطار

الهوى فلو باعهم ذنابى عرفنا طيرها وهى وقع جمع واقع اى سلكته غير طائفة بعض وجدناهم
 حين لحقنا بهم تدور قلوبهم حول الهوى ولا تسكن على خلاف ما عهدناهم فردت علينا
 الشمس حال كون الليل راغما مظلما كانه من ظلمته مختلط بالزغام والغبار او حين كونه دليلا
 مشرقا ما على الزوال من ظهور الشمس والياء فى قوله بسمهم للتجريد اى ردت الشمس بسمس
 لهم اى سمهم بحيث يجرى فيه منه شمس ردت علينا من جانب الخدر اى من وراء السرة تطلع
 والخدر كالستر ستر محمد فى ناحية البيت التجارية وكل ما وارك من بيت ونحوه نضالى اذهب
 ضوءها صبح الدجى اى الظلمة من وجه السماء وازالها يقال نض الحضاب ذهب لونه وكانه
 بالياء وجعل صبح الدجى منصوب بارتفع الخفاض والمجزع والمجزع اسمى مفعول من الافعال
 والفعل كل ما فيه سواد وبياض يرد سواد الظلمة وبياض الكوكب وصف نحوه بالاحبة
 المرتحلين وطلوع شمس بوجه الحبيب من جانب الخدر فى ظلمة الليل ثم استعظم ذلك واستغرب
 وتجاهل تجربا وتداعيا وقال هذا حلم اراه فى النوم الاول ام كان فى الراكب يوشع النبي
 عليه السلام (اشار الى قصة يوشع) بن نون فنى موسى عليه السلام (واستيفاه
 الشمس) اى طلعه وقوف الشمس فانه روى انه قاتل الجبارين يوم الجمعة فلما ادبرت
 الشمس خاف ان تغيب قبل ان يفرغ منهم ويدخل السبت فلا يحل له قتالهم فيه فدعى الله
 فرد له الشمس حتى فرغ من قتالهم ولا يبعد ان يحول قوله ام كان فى الراكب يوشع من قبيل
 رب حاتم اى من ردد بعامة الشمس واحسن ما يشار به الى القصة ان يكون فيما انت نطسا ير
 خصوصيات القصة كان نقول فى ردا الشمس من جانب الخدر واستيفاه مصلحة المقاتلة مع
 غلبات الشوق وجنود نكبات الهجر ورابعها التلميح الى الشعر (كقوله لعمر ومم الرضاء) اى
 الارض الحارة رمض فيها القدم اى يحترق (والنار) غطف على الرضاء (تلتظى) حال
 من النار (ارق) خبر لقوله عمرو وعامل فى قوله مع الرضاء يقال رقا لما ذارحة (واحقى) من
 حقى عليه كرضى بالغ فى اكرامه واظهر السرور والفرح واكثر السؤال عن حاله (منك فى ساعة
 انكرب) على وزن الضرب كالكرية هو الغم الذى يأخذ النفس هكذا بين اعرا به السارح
 وفيه ان معمول اسم التفصيل لا يتقدمه الا فى مثل هذا يسر الطيب منه رطبا فالوجه ان قوله
 مع الرضاء حال من البدأ وتلظى صفة النار مثل امر على اللئيم يسنى والمعنى لعمر ومم ابتلاؤه
 بالرضاء والنار المتلظية ارق واحقى منك من ان المبلى لا يرق لغيره (اشار الى البيت المشهور
 المستجير بعمر وعند كربته كالمتجبر من الرضاء بالنار) يريد بعمر وجساس بن مرة روى ان بسوس
 زارت اختها اهيلة ام جساس بجارلها من جرم بن ريان بطن من قضاة فدخلت
 ناقة الجرمى حتى كلب فرماها واختل ضرعها فولت حتى بركت بشفاء صاحبها
 فصاحت بسوس واذا له وأعربناه فقال جساس ايها الحر اهداى فوالله لاعرن فحلاهو
 اعز على اهله منها فلما تباعد كليب عن الحى خرج جساس وتبعه فرمى صلبه ثم وقف عليه
 فقال يا عمر واغنى بشرى ماء فاسرع قتله فقيل المستجير بعمر والبيت فاشتد الشر بين قلب
 وبكر اربعين سنة كلها تلتظى على بكر قال السارح ولهذا قبل اشام من بسوس ويحمل ان
 يكون اصل المثل من بسوس امرأته مشؤمة من بنى اسرائيل اعطى زوجها ثلاث دعوات
 مستجابات فقالت اجعل لى واحدة قال فلك فسا ذرت يدن قالت ادع الله ان يجعل لى اجل امرأه
 فى بنى اسرائيل ففعل فرغت عنه فارادت شيئا فدعا الله عليها ان يجعلها كلبية نباحة فجاء
 بنوها فقالوا لبس لنا لى هذا فقرر تعيرنا بها الناس ادع الله ان يرد هالى حالها ففعل فذهبت
 الدعوات بشومها وخامسها التلميح الى المثل كقول عمرو بن كلثوم ومن دون ذلك خرط

القناد اشار الى المثل السائر دون عليان القنادة والخرط قاله كليب اذ سمع قول جساس لاعقرن
 فعلا فظن انه يعرض بفعل له يسمى عليان هو وودنه خرط القنادة يضرب للامر الشاق
 والخرط بان تمر يدك على القنادة من اعلاها الى اسفلها حتى ينثر شوكتها وسادسها وسابعها
 التلميح الى الشعر في التثنية كقول الحريري فبت بلبلة نابعة واحزان يعقوبة اشار الى قول النابغة
 فبت كافي ساورتني ضيلة من الرقش في اتيابها السم نافع من قصيدة يعتزرفيهما الى النعمان
 يريد ان يث من سخطك عن المكا في رأيي حية دقيقة في ساقط سود في اتيابها السم
 مجتمع وخص الضيلة لانها اخبت الحيات المسورة الموائمة والضيلة الحية الدقيقة والرقش
 جمع رقصاء كجمع جراء وهي الحية في ساقطه سواد وياض والاتياب جمع ناب والنافع
 المجتمع من السم وثانها التلميح الى المثل كقول العنبي في اهلها من هرة تعق اولادها اشار الى
 المثل اعق من الهرة تأكل اولادها والعقوف ضد البر (فصل) من الخاتمة في حسن الابتداء
 والخلص والانتهاء وانما يوصى بتحسين المواضع الثلاثة لان اشد ما يعاب على الصانع ان
 يقصر في اول قوله لانه يدل على كمال ضعفه لان كمال القوة وشهرة العقل في اول الامر فاذا
 تواني فيه ينفر عنه الخطاطب في الغاية ويحتقره وحسن التخلص مما يتوقعه كل احد وينظر
 ان يشاهد ما عمله في الانتقال الى المقصود فان اول الكلام قوطنة لما ينتقل اليه فاذا لم ينتقل
 كما ينبغي ظن به انه سقط مع كمال تحفظه فيشهد عليه بضعف الروية وتفحصان الاستطاعة
 والانتهاء محل انقضاء القوة فاذا جاء كما ينبغي ظهر كمال الصانع وبدأ سلطانه وتمكن حسن
 فله الى نظرو عظم وقعه وقال المصنف الابتداء اول ما يقرع السمع فان كان عذبا حسن السبك
 صحيح المعنى اقبل السامع على الكلام فوعى جمعه والا تعرض عنه ورفضه وان كان الباقي في
 غاية الحسن والتخلص بترقبه السامع وينظر ما به كيف يقع فاذا كان حسنا لا يمل الطرف
 حرك من نشاط الصانع واعان على استماعه ما بعده والاذبالعكس والانتهاء اخر ما يعبه السامع
 ويرتسم في النفس فان كان حسنا تلقاه السمع واستلذه حتى يجبر ما وقع فيما سبق من التخصيص
 كالطعام اللذيذ الذي يتناول بعد الاطعمة الثقيلة وان كان بخلاف ذلك كان على العكس حتى
 ربما انهاء المحاسن الموردة فيما سبق واقول ومن هذا القليل المباعدة في وصف حسن وجه
 الخبايب ثم موضع التطاق ثم الساق والقدم (ينبغي للتكميل) شاعر اكان او كاتبا (ان ثائق)
 اى يعمل بالاثيق كذا في القاموس وقال الشارح اى ان يفعل فعل الثائق في الرياض من تتبع
 الاثيق والاحسن يقال ثائق في الروضة اذا وقع فيها متبع لما يوثقه اى يجبه (في ثلاثة مواضع
 من كلامه حتى يكون اعذب لفظا) بان يكون في غاية البعد من التثاقل والنقل والفرابة وتخافة
 القياس وتخصيصه بالبعد عن التثاقل والنقل بخلاف المقصود (واحسن سبكا) بان يكون في غاية
 البعد من التعقيد وضعف التأليف يكون الالفاظ متقاربة في الجزالة والمثانة والارقة والسلاسة
 ويكون المعاني متناسبة بالفاظها من غير ان يكسب اللفظ الشريف المعنى الضعيف او على
 العكس مثلا بل يصاغان صياغة تناسب وتلازم (واصح معنى) بان يسلم من كونه متكلنا تابعنا
 لالفاظ ركيكة وغير متناسبة وان يكون مبتذلة او غير مهمة في المقام ويسلم عن التناقض وايهامه
 وعن كونهامعاني متقاربة بحيث يشبه التكرار ولا يخفى انه بعد ما شرط كون المعاني متناسبة
 بالفاظها وان يصاغ صيغة تناسب وتلازم لاحاجة الى ما ذكره الشارح انه مما يجب
 المحافظة عليه ان تستعمل الالفاظ الرفيعة في ذكر الاشواق ووصف ايام البعاد وفي استجلاب
 اللوات وملايمات الاستمتاع وامثال ذلك (احدها الابتداء) فابتداء الحسن في تذكر الاحبة
 والننازل (كقوله) اى قول امرئ القيس (فقا) التثنية للتكرير اوصيغة التاكيد بالخفيفة قلب النون

الفاجراء للوصل بحرى الوقف او المحاطب انسان كما يشهد به (بك من ذكرى حبيب ومنزّل
بسقط اللوى بين الدخول فحومل) السقط منقطع الرمل حيث يدق واللوى رمل معوج يلتوى
والدخول وحومل موضعان والمعنى بين اجزاء الدخول فيصير الدخول كاسم الجمع مثل القوم
والام تصح الفاظ الشارح وقدح بعضهم في هذا البيت بما فيه من عدم التناسب لانه
وقف واستوقف وبكى واستبكى وذكر الحبيب والمنزل في نصف بيت عذب اللفظ سهل السبك
ثم لم يتفق له ذلك في النصف الثاني بل اتى فيه بمعان قليلة في الفاظ غير بيبة فباب الاول اقول قد
نبه المصنف بآراءه انه يكفى في حسن الابتداء حسن المصراع الاول (وكقوله) اى وحسن
الابتداء في وصف الدار كقول اسجع السلى (قصر عليه نعمة وسلام خلعت عليه جواهرها
الام) في الاساس خلعت عليه اذا تزع ثوبه فطرحه عليه وفي جعل جمال الايام لباسا له تشبيهه
في الشرف بالكعبة لانه الذى يلبس من بين البيوت (ويجب ان يختب في الدج ما يطير به)
يستفاد منه ان من موجبات حسن الابتداء اراد ما يتناول به (كقوله) اى قول ابن مقاتل
الضرر (موعد احبابك بالفرقة غد) فقال له الديلمى موعد احبابك يا عمى ولك المثل السوء
(واحسنه) اى احسن الابتداء (ما تناسب المقصود) بان يكون فيه اشارة الى ما سبق الكلام
لاجله فيكون المبدأ مشعر بالمقصود والانتهاه ناظرا في الابتداء ففرق بين هذه المناسبة وبين
الملائمة المرغبة في التخلص لانها ليست بمعنى الاشارة بل بمجرد عدم التاعد بين ما شابه به
وبين المقصود بحيث يكون جمع ما شابه به مع المقصود جمع اجنيين فلا يلزم
البراعة منها (ويسمى) اى الابتداء المناسب كما هو الظاهر وكون الابتداء مناسبا للمقصود
على ما نسيره الشارح (براعة) من برع مثلنا اذا فاق اصحابه في العلم او غيره واتم في كل كمال وجمال
(الاستهلال) هو اول صوت الصبي حين الولادة واول المطر اى تغرق اوجال تام
بسبب الاستهلال اى اول افادة المقصود (كقوله) اى قول ابى محمد الخازن في التهنية يعنى
الصاحب بولد لا يشته (يشترى فقد انجز الاقبال ما وعد او كوكب المجد في افق العلا صعدا)
يحتل ان يريد كوكب المجد المولود فانه كوكب سماء المجد جعل المجد كاسمائه واثبت له كوكبا
هو المولود وان يريد كوكب المجد ما يعرف به طالع المجد اى ظهر بهذا المولود قوة طالع المجد
وكون كوكبة في غاية الصعود (وقوله) اى قول ابى الفرج السامى (في الرثية) اى مرثية
فخر الدولة (هى) اى القصص (الدنيا تقول بملاء) وهو بالكسر قدر ما يملأ به (فيها) فها حذار
(حذار) اى احذر (من بطشى) اى احذى الشديد (فتكى) اى قتلى بقتة والقول بملاء الفم القول
الصريح الظاهر اى تقول بموت المرثى ذلك لان موته يدل صريحاً على انه لا نجا من بطشها
او تقول بعدم موت المرثى لانه كان حاجز المقاسد الدنيا مصلحها (واتابها) اى ثابى المواضع
الثلاثة التى ينبغي للتكلم ان يتأنى فيها (التخلص) اى وجدان الخلاص يقال خلاصه تخليصا
اعطاه الخلاص ووضعوا هذا العمل التخلص المبنى على التكلف لانه يحتاج الى مزيد تكلف
ومقاسة تعب في تحصيله (ملمشيب الكلام به) اى اوقد الكلام به ايقادا شديدا حتى التهب
يقال شب النار توقدت وشرب شيئا او قدت لازم وتعد بما قبل المقصود من الشعر بمزلة
وقود بوقد به نار البيان ليقع المقصود في ثابها واخذ هذا اللفظ من الشباب بالفتح بمعنى اول
الشيء اى جدى وافتتح بها ومن شب اكثر زاد في لونه واظهر بحسنة وجهه فمضى شب الكلام
به زين واظهر جماله به فلا حاجة في حل التشبيب على الافتتاح الى ما نقل الشارح عن الامام
الواحدى من ان التشبيب ذكر ايام الشباب والهوى والفرل وذلك ليكون في ابتداء قصايد
الشعر فسمى ابتداء كل امر تشبيها وان لم يكن في ذكر الشباب (من نسيب) اى وصف الجمال

(واوغيره) كالادب والافتخار وغير ذلك (الى المقصود) متعلق بالتخلص (مع رعاية الملازمة بينهما) اى بين ما شرب الكلام به وبين المقصود واحقرزه عن الاقتضاب وهو ارتجال المقصود من غير تمهيد مقدمة من التكلم وتوقع من المخاطب في السجاح الاقتضاب الاقتضاب والكلام ارتجاله واعلم ان التخلص في العرف تخصيص بالاتصال مما شرب به الكلام الى المقصود مع رعاية الملازمة بينهما على ما صرح به في الايضاح فالاول ان يقال وثانيها التخلص اى الانتقال مما شرب الخ الى التامنى الاصطلاح ولا يظن العارف الاطالة لكن ما ذكره الشارح من انه لا معنى لقوله مما شرب به الكلام من نسب لان التشبيب بعينه هو التشبيب وهو ان يصف الشاعر حال المرأة وحاله معها في العشق يقال هو تشبيب بفلان اى نسب بها فتشبيب الكلام بالنسب او نحوه مما لا يظهر معناه في اللغة اللهم لان يقال لما كان اكثر ما يفتخ به القصائد والمدائح نسبيا واشبهنا ذكر التشبيب واراد مجرد الابتداء والاقتضاب فقد اندفع بما حقق على انه مما يجب لانه لا مجال له بعد ذكر كلام الامام الواحدى ثم ان التخلص قليل في كلام المتقدمين كما سيظهر اليه من ان مذهب العرب هو الاقتضاب وامثالنا خرون فقد لهجوا به لانه من الحسن وبراعة الشاعر ولعل حسن الاقتضاب دعوى ان المقصود من كمال الحسن بلغ غاية مراتب القبول بحيث يتمكن في جمعه ايضا وقع ثم وجوب التأني في التخلص ليس مبنيا على عدم صحة الاقتضاب وليس دافعا على مذهب المتأخرين كما يكاد يقرر في الوهم القاصر بل مع حسن الاقتضاب اذا عدل عنه الى التخلص ينبغي ان يتأق فيه (كقوله) اى قول ابي تمام في عبدالله بن طاهر (يقول في قومس) بالضم وقع الميم صقع كبير بين خراسان وبلاد الجليل او اقليم بالنداس والظرف يتعلق بقومى) فاعل يقول ولا ينبغي شدة تناسب قومى وقومس سيما مع تناسب السين والياء لان احدهما ينقلب الى الآخر كما في سادس وسادى (وقد اخذت منا) حال من قومى اى نقصت منا القوة واثر فتينا يقال اخذته اذا انقصه واثر فيه (السرى اعتبر تأنيث تأنيث السرى على افعه بنى اسديفها وفي هدى لانها على وزن الجمع دون المصدر الاعلى استعمال قليل فتوهما انهما جمع سرية وهدية على وزن غرفة وايس التأنيث لتغليب خطي على السرى لان المؤنث لا يغلب على المذكر والسرى السريعة الليل (وخطي) جمع خطوة كسجة وهى ما بين القدمين (المهريّة) النسوبة الى مهر بن حيدان بطن من قضاعة فيهم تجانب نسق الخيل فيقال لابلهم ابل مهريّة (والقود) جمع اقود وهو الشديد العقق وقال الشارح وهى الطويلة الظهور والاعتناق اى يقول في قومس قومى والحال ان من اوله السرى ومسيرة المطايا بالخطي قد اثار فتينا ونقصت من قواها فقوله وخطي المهريّة عطف على السرى لاعلى قوله معنا بمعنى ان السرى اخذت منا ومن خطي ابل على ما توهّم ومفعول يقول قوله (امطلع الشمس) مبتدأ خبره (تجنى) اى تطلب (ان توم) اى تقصده (بنا) اى معنا يعنى هل تسرى معنا الليل الى مطلع الشمس يحتمل ان يريدوا الشمس الحقيقي ويحتمل ان يريدوا منزل ممدوحه (فقلت كلا ولكن مطلع الجود) ردع للقوم وتنبه يعنى لا قصد مطلع الشمس مع وجود مطلع الشمس وتنبهوا انه لا وجه لقصد مطلع الشمس مع وجود مطلع الجود او انه لا ينبغي ان يسمى منزلة منزل الشمس ولكن مطلع الجود قال الشارح واحسن التخلص ما وقع في بيت واحد كقول ابى الطيب *نودعهم والبين فتينا كانه قنابن ابى الهيثم في قلب فيلق بين الفراق والقليل الحبش (وقد ينقل منه) اى مما شرب به الكلام (الى الملازمة ويسمى) ذلك الانتقال (الاقتضاب وهو مذهب العرب) اى

العرب الجاهلية برشد إليه قوله (ومن المخضرمين) أي الذين مضى بعض عمرهم في الجاهلية وبعضه في الإسلام ومن أدر كهما أو شاعر أدر كهما فالقلة المستفادة من قوله وقدي تغفل بالنسبة إلى من بعد العرب والمخضرمين فإياك وتوهم القصاص ان التمثيل بشعر أبي تمام للاقتضاب الذي هو مذهب العربية ومن يليهم سهو (كقوله) أي قول أبي تمام وهو من الشعراء الإسلامية في الدولة العباسية (لو رأي الله) أي علم الله (ان في الشيب خيرا جاوره الأبرار في الخلد) أي في الجنة بقرينة الأبرار (شيبا) جمع اشيب حال من الأبرار لان الأبرار ان يجاوره الأبرار على أحسن حال أولان الجنة داو الخير ولا تخفى أن مقتضى المقام ان يقول ما جاوره أحد من الأبرار شابا إلا انه راعى مصلحة الوزن فجعل المعنى قابعا للفظ ثم انتقل إلى ما يليه فقال (كل يوم تبدى صروف الليالي خلقا من أبي سعيد غريبا) ويمكن ان يخرج هذا البيت من الاقتضاب إلى التخصيص بان يقال رج بر جمع الشباب على الشيب الخلق الغريب الجديد على الخلق القديم أو بان يقال يردها مع ابتلاى بالشيب لإبسا لي يظهر غراب خلق أبي سعيد ولا يخفى أنه لا يوافق في الخبر عن الشيب ما جله في مدح الشيب وفعله في الشرع فالأبقى بحال الشاعر المسلم الاجتناب عن مثله (ومنه) أي من الاقتضاب (ما يقرب من التخلص) في انه يشوبه شيء من الملايعة (كقوله) بعد حمد الله أما بعد فأتى قد فعلت كذا وكذا وهو اقتضاب من جهة أنه قد انتقل من الحمد إلى الكلام آخر من غير رعاية ملايعة بينهما لكنه يشبه التخلص من جهة أنه لم يثبت بالكلام الآخر فجاء من غير قصد إلى ارتباط وتعليق بما قبله بل إلى لفظا أما بعد أي مهما يكن من شيء بعد حمد الله فكذا قصد إلى ربط هذا الكلام بما قبله (وقيل وهو فصل الخطاب) في القاموس أما بعد أي بعد دعائي لك وأول من قاله داود عليه السلام وأكعب بن أوى هذا أو يعلم منه أنه يقال من غير ان يقع بعد حمد أو غيره ومعناه حينئذ بعد دعائي لك والظاهر ان فصل الخطاب الفاصل بين الخلق والمبطل أو الخطاب المفضل الغير المتشابه وكل منهما نتيجة العلم بالشيء على وجه الكمال وان قال ابن الأثير والذي أجمع عليه المحققون من علماء البيان ان فصل الخطاب هو أما بعد لان المتكلم يفتتح في كل امر ذي شأن بذكر الله تعالى وتحميده فإذا اراد ان يخرج منه إلى الغرض السوف له فصل بينه وبين ذكر الله تعالى قوله أما بعد هذا والمفعول المقبول ان المراد من هذا المفعول ان أما بعد من فصل الخطاب (وكقوله هذا وان للطاسعين لشر مآب) فذكر هذا بقرنه إلى التخلص لان فيه نوع ارتباط لان الواو بعده للحال ولفظ هذا أما خبر مبدأ محذوف أو مبدأ خبره محذوف أو فاعل فعل محذوف (أي الامر هذا أو هذا كما ذكر) أو معنى هذا أو مفعول فعل محذوف أي خذ هذا (و) قد يكون الخبر مذكورا مثل (قوله) تعالى حيث ذكر جوعا من الأنبياء وأراهم ان يترك عقبيه الجنة وأهلها (هذا ذكر وان للثقلين لحسن مآب) ولا يخفى ان التصريح بالخبر في بعض المواضع دون باقي الاحتمالات يرجح احتمال حذف الخبر وقال ابن الأثير لفظ هذا في هذا المقام من الفصل الذي هو أحسن من الوصل وهي علاقة وكيدة بين الخبر ومن كلام إلى كلام آخر ثم قال وذلك من فصل الخطاب الذي هو أحسن موقعا من التخلص وكقوله مبادكر كلمة تمثلتساوت بين الكلامين ومثله فصل الكلام عن سابقه بقولك (ومنه) أي مني الاقتضاب الذي يقرب من التخلص (قول الكتاب هذا باب) فان فيه نوع ارتباط حيث لم يتبدأ الحديث الآخر فجاء ومن هذا القبيل لفظ ايضا في كلام المتأخرين من الكتاب (ومثلها الانتباه) أي ثالث المواضع الانتباه (كقوله) أي قول أبي نواس في الخصب على وزن الحسب ابن عبد المجيد (واتى جدير اذ بلغتك بالمنى) أي جدير بالفوز

بالاماني (وانت بما املت منك جدير فان تولي) اي تعطيني (منك الجمل فاهله والا تاني عاذر)
 عن منك او عن سؤال (وشكور) لما صدر منك من سوابق العطايا والاصناف الى المديح والحمايا
 (واحسنه) اي احسن الانتهاء (ما اذن بانتهاء الكلام كقوله) اي العربي (بقيت بقاء الدهر
 يا كهف اهله وهذا دعاء للبرية شامل) لان بقا السبب لكون البرية في امن ونعمة وصلاح
 حال او المعنى وهذا ادعاء لا يخفى بل يشاركني فيه جمع البرية ووجه الايدان انه
 معروف الاثبات بالدعاء في الآخر وقد قلت عنابة المنفعة من بهذا النوع والمتأخرون
 يجتهدون في ربطه وبدمونه حسن المقطع وراصة المقطع (وجميع فوائخ السور وخواتمها
) (واردة على احسن الوجوه) يقال هذا المماثني على مذهب ابي حنيفة من ان البسملة ليست
 جزءاً من السور والافلا تفاوت بين الفوائخ ونحن نقول المراد بفائخة السورة الفائخة ولو على
 بعض المذاهب (واكملها) من البلاغة (نظائر ذلك بالتأمل) في تلك الفوائخ جلها ومفرداتها
 واثنه لرموزها واشاراتها في بادي النظر بل ربما يكون اول السورة دعاء على شخص
 واخرها مديحة لطيفة او تهديد وعيد تكن التأمل (مع التذكير لتقدم) في الغنون الثلاثة ينقص
 عن وجود من اياها بحيث لا يتصور رمزية عليه وليس مدي بلاغتها ما يدخل تحت طائفة البشر
 بل هو ضرورة مما خاطبه خالق القوى والقدر ولكن هذا اخر ما لقينا اليك من البدائع
 من افضل الصانع من الصنائع * ولو تأملت فيها وجدت سوى ما برزت به دقايق من
 الودائع * فلتنظر فيها نظر الاعتبار * لتطلع على ما لا يحصى من الاسرار * واجتنب من
 التعصب والانكار * فانه يحرمك عن مشاهدة رياض املائك من الازهار * وعن ان تجتني لطايف
 النجار * ربنا اللهم بارك فيمارزقت * ولا تضع اشجارا اورقت * ومنع بظلالها الطالين
 واذق من حلاوة مزارها الحاضرين والغائين * والحمد لله

رب العالمين * وكان الفراغ من نسخته يوم

الجمعة الازهر رابع عشر شهر ربيع الاخر

عام ثلاثة وثمانين وتسعمائة

وصلى الله على سيدنا محمد

والله وصحبه اجمعين

تم طبع هذا الكتاب العجيب * والجامع الاخذ بجميع كل جاذب يولب * المسئلة قضائيه
 وحججه * المستعجبة على غير اهله مهامه ولحج * المختومة به دفاتر العقبي * الذي صار به
 مؤلفه جدير بالمديح وخلق * في ايام الدولة العززية * الفايقة الفاضلة الابرزية * لازالت
 محفوظة بضاعة رب البرية * في المطبعة العائمة بنظارة صاحب العطفة والكمال
 (السيد احمد الكمال) الافندي ناظر المعارف العمومية * وادار قبالا سدا الاكرم

(السيد احمد الطاهر) الافندي مدير المطبعة السلطانية

في أواسط محرم الحرام سنة اربع وثمانين

وأتين والف

